

# جَامِعُ الْإِسْوَاعِ

فِي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ ﷺ

تَأَلِيفُ

الإمام محمد الدين أبي السَّعَادَاتِ الْمُبَارَكِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَثِيرِ الْحَنْزَلِيِّ

( ٥٤٤ - ٦٠٦ هـ )

الجزء الأول (أ-ت)

عَقْدُ نُصْرَتِهِ وَفَرَجَ أَمَارَتُهُ وَعَلَى عَلَيْهِ

الشيخ عبد القادر الأرنؤوط  
(رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى)

وَسَاعَدَ فِي ذَلِكَ

مأمون الصاغري عزمان جدرته محمد الوصب الجادر

دار ابن كثير



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جَامِعُ الْأَصُولِ

فِي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ ﷺ

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ



© حقوق الطبع محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من الناشر.

- الموضوع: حديث
- العنوان: جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ 13\1
- تأليف: الإمام ابن الأثير
- تحقيق: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط

## الطبعة الثالثة

1437 هـ - 2016 م

ISBN 978-9953-520-85-8

ISBN 978-9953-520-85-8



9 789953 520858

- الطباعة: مطابع المستقبل - بيروت / التجليد: شركة فؤاد الجينو للتجليد - بيروت
- الورق: كرم / الطباعة: لوانان / التجليد: فني - كعب لوحة
- القياس: 24x17 / عدد الصفحات: 8848 / الوزن: 16000 غ

بيروت - لبنان - ص.ب: 113/6318  
برج أبي حيدر - شارع أبو شقرا  
تلفاكس: +961 1 817857  
+961 1 705701  
جوال: +961 3 204459

دمشق - سورية - ص.ب: 311  
حليوني - جادة ابن سينا - بناء الجابي  
تلفاكس: +963 11 2225877  
+963 11 2228450



website: [www.ibn-katheer.com](http://www.ibn-katheer.com) / e-mail: [info@ibn-katheer.com](mailto:info@ibn-katheer.com)



/daribnkatheer



@daribnkatheer



daribnkatheer



daribnkatheer



# بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد السادات ، وعلى آله وصحبه أولي الفضائل والمكرمات ، والتابعين لهم بإحسان في سائر الدهور والأوقات .

وبعد ، فقد كان المأمول أن تتصدّر هذه الطبعة من كتاب «جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ» مقدّمةً يسّطّرها الأستاذ الشيخ عبد القادر الأرناؤوط - رحمه الله وأكرم مثواه - وليس للمرء حيلة بما قدّره الله وقضاه ، إلا الرضا والتسليم لمشيئته سبحانه ، أن اختاره إلى جواره<sup>(١)</sup> ، بعد أن طالت صحبته لهذا الكتاب منذ إخراجهِ في طبعته الأولى (١٣٨٩هـ/١٩٦٩م) وإلى أن توفّاه الله تعالى ، وهو الذي أفنى عمره في خدمة السنّة النبوية ، وكان لهذا الكتاب الرضا والقبول عند العلماء ، فكتب له من سعة الانتشار ما جعله عمدة الباحثين والعلماء والخطباء في العالم الإسلامي ، ينهلون من فيضه ، ويمتارون من زاده ، ما انفكّ - رحمه الله - يصحّح فيه ويراجع ، ويثقّف ويقوّم ما كان في طبعته الأولى من هفوات ندّت ، أو تخريجات أُعلّت ، يزيد في تعليقاته وتحقيقاته ، ويقيّد ممّا أطلعه عليه بعضُ العلماء المخلصين ، فكان رحمه يثبت كل

---

(١) ولد رحمه الله سنة (١٣٤٧هـ/١٩٢٨م) في بلدة قصوة (كوسوفا) ، وتوفي بدمشق قبيل فجر الجمعة (١٣ شوال ١٤٢٥/٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٤) ودُفن بتربة الحقلة في حي الميدان الفرقاني .



ذلك على نسخته الخاصة ، ولما عرض عليه السيد أبو مالك علي مستو (دار ابن كثير) فكرة نشره من جديد ، نَشِطَ له ، وتوفَّرَ عليه ، على الرُّغم من موانع كثيرة وصوارف ، لم تثنيه عن هَدَفِهِ ، ولكنها كانت تُعيقه في بعض الأحيان عن بلوغ المراد ، من عمل في التدريس ، أو لقاء مستفتٍ ، أو طالب العلم ، أو مرض يُلَمِّم به ، فكان منزله - أومكتبه - ملجأً يأوي إليه طلاب العلم والحاجات ، ينهلون من معينه الثر ، ويتزوَّدون بما يعينهم في دينهم ودنياهم ؛ وهو يقدِّم لهم ما يقدِّم ، بنفس سمحة راضية مطمئنة .

لقد كان - رحمه الله - موطاً الأكثاف ، سهلاً الخلق ، كريم الطباع ، طيب المعشر ، اشتهر بين الناس بتواضعه ، ومؤانسته لِمُجالسه ، يخاطبه ويتودَّد إليه ، حتى كأنهما سواء في الرتبة ، مهما كان الفارق بينهما شاسعاً .

لقد اختارنا - رحمه الله - لمساعدته في مشروع الطبعة الثانية نحن عدنان عبد ربه ، ومحمد أديب الجادر ، ومأمون الصاغرجي ، إذ ظهرت نسخة خزائنية جديدة من الكتاب وهي غير النسخ المعتمدة في الطبعة الأولى ، فوَكَّل إلينا أمر مقابلتها على الطبعة الأولى ، وتسجيل ما يرد فيها من خلافات . ثم مراجعة الكتاب وتصحيحه من جديد ، فزدنا في تخريج الأحاديث ما جاء منها في مسند الإمام أحمد ، أو سنن ابن ماجه ، ثم تركنا إعادة النظر في الحكم على الأحاديث للأستاذ الشيخ رحمه الله . فكان ينظر في كل جزء على حدة بعد فراغنا من تصحيحه الأخير ، ويجيزه للطبع .

### مميزات هذه الطبعة:

١- قوبلت هذه الطبعة على مخطوطة خزائنية من مكتبة شيلستريتي بلندن ذات الرقم (٢٦٠٣) لم تكن موجودة ضمن مخطوطات الطبعة الأولى .

٢- زيد في تخريج الأحاديث مسند الإمام أحمد ، وسنن ابن ماجه ، إذا اشتركا أو أحدهما في إيراد الحديث المروي في جامع الأصول .

٣- روعي ضبط الأحاديث من جديد ، وزيد في إحكام الضبط بالرجوع إلى المصادر



المعتمدة. ومن ضمنها القسم الأخير من الكتاب الذي عُني فيه المؤلف بالضبط نصًّا وقلماً.

٤- أُعيد النظر في الحكم على الأحاديث ، على ضوء الكتب التي ظهرت مجدداً بعد الطبعة الأولى.

٥- ضُمَّت إلى هذه الطبعة تَمَّة الكتاب فأصبح الكتاب كاملاً في طبعة واحدة.

٦- فُهرست هذه الطبعة فهرسةً شاملة ، وتنوعت فهارسها ، فضمت فهرسين هامّين ، فهرساً لغريب اللغة ، يضاهي كتاب النهاية للمؤلف ، وفيه بعض زيادات عليه ، وآخر للمُقيّدات التي يستفاد منها في ضبط أسماء الرجال ، التي قد تخالف بعض كتب الضبط.

٧- تجاوزت هذه الطبعة ما أخلّت به الطبعة الأولى من كثير من التصحيف والتحريف.

الأرقام المذكورة في الحواشي ، والتي اعتمدناها في تخريج الأحاديث:

صحيح البخاري: ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي في فتح الباري.

صحيح مسلم: ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

سنن أبي داود: ترقيم محيي الدين عبد الحميد.

سنن الترمذي: ترقيم أحمد شاكر.

سنن النسائي: ترقيم عبد الفتاح أبو غدة.

الموطأ: ترقيم موطأ مالك.

مسند الإمام أحمد: (الجزء والصفحة المذكوران في الحواشي لطبعة المكتب الإسلامي ، ورقم الحديث لطبعة دار إحياء التراث العربي سنة النشر ١٩٩١م).

سنن ابن ماجه: ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

سنن الدارمي: ترقيم خالد السبع العلمي وفواز أحمد زمرلي.



نسأل الله عز وجل أن يجزي عنا الشيخ عبد القادر الأرناؤوط ما هو أهله ، وأن  
يجزل له المثوبة والأجر ، وأن ينفع بعمله الإسلام والمسلمين ، وأن يعلي درجاته يوم  
الدين ، في أعلى عليين . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

عدنان عبد ربه      محمد أديب الجادر      مأمون الصاغرجي

دمشق في ١٣ شوال ١٤٢٩ هـ / ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٨ م



# بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة الطبعة الأولى

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

وبعد ، فإنَّ السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ هي الأصلُ الثاني من أصولِ الأحكام الشرعية التي أجمع المسلمون على اعتبارها أصلاً قائماً بذاته ، فهي والقرآن متلازمان ، لا ينفك أحدهما عن الآخر ، فالقرآن كُلُّي هذه الشريعة ، والرسول ﷺ مُبَيِّنٌ بَسْمَتِهِ لجزئياتها؛ قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] .

فما وَرَدَ في القرآن من الآيات مجملاً أو مُطْلَقاً أو عامّاً ، فإنَّ السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ ، القَوْلِيَّةَ منها أو الفعلية تقومُ ببيانها ، فتَقْبِذُ مُطْلَقَهَا ، وتُخَصِّصُ عَامَّهَا ، وتُفَسِّرُ مُجْمَلَهَا؛ ولذا كان أثرها عظيماً في إظهارِ المُراد من الكتاب ، وإزالة ما قد يَقَعُ في فهمه من خلافٍ أو شُبْهَةٍ .

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: إِنَّ الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ ، وتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ ، بَعَثَ محمداً ﷺ بالهدى ودينِ الحقِّ لِیُظْهِرَهُ على الدينِ كُلِّهِ ، ولو كره المشركون ، وأنزل عليه كتابه ، فيه الهدى والنورُ لمن اتَّبَعَهُ ، وجعل رسوله الدالَّ على ما أَرَادَ من ظاهره وباطنه ، وخاصِّهِ وعامِّهِ ، وناسِخِهِ ومنسوخِهِ ، وما قَصَدَ له الكتاب؛ فكان رسولُ الله ﷺ هو المُعَبِّرُ عن كتابِ الله ، الدالُّ على معانيه .



قد عَمَدَ فِيهِ الْمُؤَلِّفُ إِلَى الْأَحَادِيثِ الَّتِي وَعَنَهَا الْأَصُولُ السَّيِّئَةُ الْمَعْتَمَدَةُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ: - الْمَوْطَأُ ، وَالبَخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ ؛ الَّتِي حَوَّثَ مُعْظَمَ مَا صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ ﷺ فَجَمَعَهَا وَأَدْمَجَهَا كُلَّهَا فِي مُؤَلَّفٍ وَاحِدٍ بَعْدَ أَنْ رَتَّبَهَا وَهَذَّبَهَا وَذَكَرَ صِعَابَهَا ، وَقَرَّبَ نَفْعَهَا ، وَافْتَتَحَهَا بِمَقْدَمَةٍ ضَافِيَةٍ ، فَصَّلَ فِيهَا الطَّرِيقَةَ الَّتِي اتَّبَعَهَا فِي تَصْنِيفِ الْكِتَابِ ، وَذَكَرَ جُلَّ قَوَاعِدِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ الَّتِي تَمَسُّ الْحَاجَةَ إِلَى مَعْرِفَتِهَا ، وَخَتَمَهَا بِتَرَاجُمِ الْأُئِمَّةِ السَّيِّئَةِ الَّذِينَ جَمَعَ كُتُبَهُمْ فِي تَأْلِيفِهِ هَذَا ،



فجاء فذًا في بابهِ ، لم ينسج أحد - فيما نعلم - على منواله ، فكل من يقتنيه عن الأصول الستة يغنيه .

### خطة المؤلف في الكتاب:

لقد ذكر المؤلف في مقدمته أن أول عمل قام به هو حذف الأسانيد ، فلم يثبت إلا اسم الصحابي الذي روى الحديث عن النبي ﷺ إن كان خبرًا ، أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان أثرًا ، اللهم إلا أن يعرض في الحديث ذكر اسم أحد رواه فيما تمس الحاجة إليه ، فإنه يذكره لتوقف فهم بالمعنى المذكور في الحديث عليه .

وأما متون الأحاديث ، فقد أثبت منها ما كان حديثًا عن رسول الله ﷺ ، أو أثرًا عن صحابي ، وما وجد من أقوال التابعين والأئمة المجتهدين في الأصول التي جمعها في كتابه ، فلم يذكرها إلا نادرًا .

واعتمد في النقل من كتابي البخاري ومسلم على «الجمع بين الصحيحين» للإمام أبي عبد الله الحميدي ، وذكر أنه أحسن في ذكر طرقه ، واستقصى في إيراد رواياته ، وأن إليه المنتهى في جمع هذين الكتابين .

وأما باقي الكتب الأربعة ، فقد نقلها من الأصول التي قرأها وسمعها ، كما اعتمد على نسخ أخرى منها غير مسموعة له .

وقد عوّل في المحافظة على ألفاظ البخاري ومسلم أكثر من غيرهما من باقي الأئمة الأربعة ، اللهم إلا أن يكون في غيرهما زيادة أو بيان أو بسط ، فإنه يذكرها ، كما يتتبع الزيادات من جميع الأمهات ، ويضيفها إلى مواضعها .

وقد عدل عن الطريقة التي اتبعها أصحاب الأصول الستة في الترتيب والتبويب ، لأن كل واحد منهم قد ذكر أحاديث في أبواب من كتابه ، ذكرها غيره في غير تلك الأبواب ، فعمد إلى الأحاديث المضمنة في هذه الأصول ، فاعتبرها وتتبعها واستخرج معانيها ، وبنى الأبواب على المعاني التي دلّت عليها الأحاديث .

وكل حديث انفرد بمعنى أثبتته في باب يخصّه ، وما اشتمل من الأحاديث على أكثر



من معنى إلا أنه بأحدها أخص ، وهو فيها أغلب ، فقد أثبتته في الباب الذي هو أخص به وأغلب عليه ، وإذا كان يشتمل على أكثر من معنى ولا يغلب أحد المعاني على الآخر ، فقد أورده في آخر الكتاب في اللواحق.

ثم إنه خرَّج أسماء الكتب المودعة في الكتاب ، وجعلها مرتبة على حروف المعجم ، طلباً لتسهيل كلفة الطلب ، وتقريباً على المريد بُلْغَةَ الأرب ، إلى آخر ما سيراه القارئ الكريم مفضلاً في مقدّمته.

وقد أثبت ما وجده في كتب الغريب واللغة والفقه من معنى مستحسن ، أو نكتة غريبة ، أو شرح وافٍ في آخر كل حرف على ترتيب الكتب<sup>(١)</sup> بعد الاحتياط فيما نقله ، وما لم يجده فيها - وهو قليل - فقد ذكر فيه ما سنح له بعد سؤال أهل المعرفة والدراية.

ومما لا شك فيه أنه قد أسدى بتأليفه هذا الكتاب العظيم إلى الإسلام وأهله يدًا لا تزال مشكورة ما دام في الدنيا من يدين بهذا الدين ، ويتبع سبيل المؤمنين ، فجزاه الله تعالى وسلفه وخلفه ممن نهج نهجه وسلك سبيله في خدمة هذا الدين خير جزاء.

ولما اتجهت النية إلى إخراج هذا الكثر النفيس من دفائنه ونشره نشرة صحيحة متقنة ، انعقدت العزائم على إصداره أجزاءً متتالية وبقيمة ميسرة بالتعاون مع الناشرين الأفاضل: السيد حسين ناظم الحلواني ، والسيد عبد الله الملاح ، والسيد بشير عيون ، ومن ثم شرعنا نبحت عن الأصول الخطية لاعتمادها في الطبع ، وقد عثرنا - والله الحمد والمِنَّة - على عدة نسخ جيدة نادرة في دار الكتب الظاهرية العامة بدمشق الشام المحروسة ، منها ما هو تام ، ومنها ما هو ناقص ، وهاك وصفها.

### وصف النسخ:

النسخة الأولى تحت رقم (٢١٠) حديث

١ - وهي نسخة خزائنية تامة جيدة الضبط والإتقان ، نادرة الغلط ، يمكن الثقة بها

(١) وقد عدلنا عن صنيع المؤلف هذا ، فأثبتنا غريب كل حديث وشرحه عَقَبَهُ تسهياً للقارئ.



والاطمئنان إليها ، وقد أثبت على هوامشها تصحيحات وتصويبات تشير إلى أنها مقروءة من بعض أهل العلم الذين لهم اطلاع ومعرفة .

وتقع في مجلد ضخيم ، عدد أوراقها (٨٧٥) ورقة من المقاس الكبير ، في كل صفحة (٣٣) سطرًا ، في كل سطر (٢٠) كلمة تقريبًا ، وخطها نسخي مقروء واضح ، وقد جاء في آخرها أن كاتبها - وهو آدم بن محمد بن محمد بن محسن بن علي بن سليمان - ابتدأ كتابتها في السادس من شهر الله المحرم سنة اثنتين وسبعين وسبع مئة ، وأتمها في السادس والعشرين من الشهر المذكور سنة أربع وسبعين وسبع مئة ، وهي من الكتب التي أوقفها والي الحاج وأمير الشام في القرن الثاني عشر الهجري أسعد باشا العظم ، صاحب القصر الأثري المعروف بدمشق ، على مدرسة والده إسماعيل باشا العظم .

٢ - النسخة الثانية: الموجود منها ثلاثة مجلدات ، المجلد الثالث تحت رقم (١٩٩) وعدد أوراقه (٢٦٢) ورقة ، يبدأ بالكتاب السادس من حرف الصاد ، صلة الرحم ، وينتهي بفضائل مدينة الرسول ﷺ ، والمجلد الرابع تحت رقم (٢٠٠) وعدد أوراقه (٢٧٠) ورقة ، يبدأ بالباب التاسع من كتاب الفضائل ، وينتهي بالفصل الرابع من أحاديث متفرقة من كل نوع ، والمجلد الخامس تحت رقم (٢٠١) وعدد أوراقه (٢٥٨) ورقة ، يبدأ بالركن الثالث في الخواتم ، وينتهي بآخر الكتاب ، وخط هذه النسخة معتاد جيد مقروء ، كتبها محمد بن محمد بن محمد بن فائد الحنفي ، بالمدرسة العادلية في الحادي والعشرين من شهر شوال سنة (٧٣٣ هـ) ، وهذه النسخة بأجزائها الثلاثة المتتالية ، تقارب ثلاثة أخماس الكتاب .

٣ - النسخة الثالثة: الموجود منها ثلاث مجلدات ، المجلد الثاني تحت رقم (٢٠٦) وعدد أوراقه (٢٥٦) ورقة ، يبدأ بالأذان والمؤذن ، وينتهي بآخر كتاب الحج ، والمجلد الثامن تحت رقم (٢٠٣) وعدد أوراقه (٢٠٣) ورقات ، يبدأ بفضل الأذان ، وينتهي بالأحاديث التي تتعلق بأشراط الساعة ، والمجلد العاشر تحت رقم (٢٠٤) وعدد أوراقه (٢٠٤) ورقات ، يبدأ بالباب الخامس من معجزاته ﷺ ، وينتهي بالباب



الثاني في ذكر جماعة من الأنبياء ، وخط هذه الأجزاء الثلاثة نسخي معتاد مقروء ، كتبت في أواسط القرن الثامن الهجري وقد جاء في المجلد الثامن ما نصه: كتب في سلخ شوال سنة (٧٤٥ هـ) بالقدس الشريف ، بيد محمد بن سالم بن عبد الناصر الحاكم بها يومئذ ، وهذه النسخة يتخلل نصوصها فوائد شتى من كلام على متن حديث أو سنده أو معناه ، وقد كتبت بالمداد الأحمر ، تمييزاً لها عن أصل المؤلف ، وقد نبّه على ذلك كاتبها في الورقة الأخيرة من المجلد الثامن ، وهي تعادل ربع الكتاب تقريباً .

٤ - نسخة موجود منها المجلد الرابع فقط ، تحت رقم (٢٠٨) وعدد أوراقه (٢٢٣) ورقة ، يبدأ بكتاب الصوم ، وينتهي بكتاب العُمُرَى ، وهو آخر حرف العين ، كتب بخط نسخي جيد ، وهو غاية في النفاسة والانتقان والضبط ، فإنه بخط المؤلف رحمه الله كما جاء في الورقة الأخيرة منه ، وقد فرغ من كتابته سنة (٥٨٦ هـ) أي قبل وفاته بعشرين سنة ، وقد قرأه على المؤلف أفاضل العلماء في عصره ، كما ستراه مثبتاً في السماعات المصوّرة ، وقد جاء عنوان الكتاب على الصفحة الأولى هكذا: جامع الأصول في أحاديث الرسول .

٥ - نسخة موجود منها المجلد السابع تحت رقم (٢٠٢) وعدد أوراقه (٣٠٤) ورقات ، يبدأ بكتاب الفضائل من حرف الفاء ، وينتهي بحرف القاف ، وخطه نسخي جيد ممتاز ، كتب في حياة المؤلف ، بيد أبي القاسم عمر بن سعد بن الحسين سنة (٥٩٣ هـ) . وقد سمعه غير واحد من العلماء على صاحبه أبي يوسف يعقوب بن محمد بن الحسن الموصلي بحق سماعه من المؤلف رحمه الله ، وقد جاء في ظاهر الورقة الأولى منه ما نصه: هذا الكتاب ملك الفقير إلى الله الغني به عما سواه ، الحسيب إسماعيل بن محمد بن الحسن أمير المؤمنين رضي الله عنه .

٦ - نسخة موجود منها المجلد الثاني تحت رقم (٢٠٥) وعدد أوراقه (١٩٣) ورقة يبدأ بفضائل القرآن والقراء ، وينتهي بالكتاب السادس في القتال الحادث بين الصحابة والتابعين والاختلاف ، وليس عليه تاريخ كتابته ، ولا اسم ناسخه ، ومن المرجح أن يكون تاريخ نسخه في القرن السابع أو الثامن الهجري ، وخطه نسخي واضح بين .



٧ - نسخة موجود منها المجلد السادس تحت رقم (٢١١) وعدد أوراقه (٣٤١) ورقة ، يبدأ بالبَاب الأول والثاني في ذكر جماعة من الأنبياء ، وينتهي بنهاية الكتاب ، وخطه فارسي جيد ، فرغ من كتابته صبيحة الأربعاء تاسع عشر شهر رمضان من شهر سنة (٦٩٤ هـ). محمد بن المعتر بن أبي سعد بن نصر الله بن بركات ، وجاء في هامش الورقة الأخيرة ما نصه : بلغت المقابلة حسب الوسع والطاقة بنسخ مقروءة مقابلة بنسخة المؤلف وخطه .

٨ - نسخة موجود منها المجلد العاشر تحت رقم (٢٠٩) عدد أوراقه (٢٦٠) ورقة ، يبدأ بالبَاب الثاني في ذكر جماعة من الأنبياء ، وينتهي بترجمة كعب بن الخزرج ، وخطه نسخي جيد ، لا يعرف تاريخ كتابته ، ولا اسم ناسخه ، لكن عليه سماعات يرجع تاريخها إلى سنة (٦٦٧ هـ).

٩ - نسخة موجود منها المجلد الرابع تحت رقم (٢٠٧) عدد أوراقه (٢٢١) ورقة ، يبدأ بكتاب الفتن وينتهي بالفصل الثامن في الكفارة ، كتب بعدة خطوط ممتازة لا بأس بها ، وهو غفل عن تاريخ نسخه واسم الناسخ .

هذا وقد سبق لهذا الكتاب أن طبع في مطبعة السنة المحمدية بمصر في اثني عشر مجلدًا بتحقيق الشيخ عبد المجيد سليم ، سنة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م . وهذه الطبعة لا بأس بها إلا أنها غير تامة . وما لم يطبع منها يوازي خمس الكتاب تقريبًا ، وفيها من التصحيف والتحريف ما سنشير إلى بعضه في مواضعه إن شاء الله تعالى .

#### عملنا في الكتاب:

لقد تولينا تصحيح النص وضبطه ومقابلته على ما بأيدينا من الأصول الخطية التي سبق وصفها ، والأصول الستة التي جمع المؤلف كتابه منها ، وبذلنا الجهد في ترقيمه وتفصيله وألمنا بمذاهب الأئمة المجتهدين ومناحي أقوالهم ، وذكرنا جملة نافعة من الفوائد المستنبطة من الأحاديث ، وتبعنا الأحاديث التي لم يلتزم أصحابها إخراج الصحيح ، كأبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وتكلمنا على كل حديث من جهة



الصحة والضعف. لأن المؤلف لم يتعرض لذلك ، مع أن معرفة كون الحديث صحيحاً أو ضعيفاً أمر هام يوقف القارئ على جلية الأمر ، ويتيح له وضع الأسس الصحيحة والتعريفات القائمة على نهج السلامة.

ثم إننا قد استشهدنا بأحاديث صحيحة من خارج الكتاب مما هو مدوّن في المسانيد والكتب كلّما دعت الحاجة إلى ذلك ، وقد يكون في بعض ما نذهب إليه من التحقيق شيء من الخطأ ، فما يخلو عمل إنسان غير معصوم من الخطأ ، فالمأمول من أهل العلم والفضل ممن له بصر ومعرفة في هذا الفن الشريف ، ألا ييخلوا علينا بملاحظاتهم أو استدراكاتهم أو تعقيباتهم ، فإننا سنقبل كل ذلك ، ونرحّب به ، ونضعه في مواضعه إن شاء الله. والله الموفق ، لا ربّ سواه.

يوم الخميس ١٤ صفر ١٣٨٩هـ

الموافق لـ ١ أيار ١٩٦٩م

عبد القادر الأرناؤوط



## ترجمة المؤلف

هو الإمام البارع مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري ثم الموصلّي المعروف بابن الأثير.

ولد في أحد الربيعين سنة أربع وأربعين وخمس مئة في جزيرة ابن عمر؛ وهي - على ما يقول ياقوت الحموي معاصر المؤلف -: بلدة فوق الموصل ، بينهما ثلاثة أيام ، ونشأ بها وتلقّى من علمائها معارفه الأولى ، من تفسير وحديث ونحو ولغة وفقه ، ثم تحوّل سنة (٥٦٥هـ) إلى الموصل ، وفيها بدأت معارفه تنضج وثقافته تزداد ، وأقام بها إلى أن توفّي.

قرأ الأدب على ناصح الدين أبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان البغدادي ، وأبي بكر يحيى بن سعدون القرطبي ، وأبي الحزم مكّي بن الريان بن شبّة النحوي الضرير ، وسمع الحديث بالموصل من جماعة ، منهم خطيب الموصل أبو الفضل عبد الله ابن أحمد بن محمد الطوسي ، وقدم بغداد حاجّاً فسمع بها من أبي القاسم صاحب ابن الخلّ ، وعبد الوهاب بن سكيّنة ، وعاد إلى الموصل فروى بها وحدث وانتفع به الناس.

وصفه من أَرخ له بأنه كان من محاسن الزمن ، ذا دين متين ، وطريقة مستقيمة عارفاً فاضلاً ، ورِعاً عاقلاً ، سيّداً ، مطاعاً ، رئيساً ، مُشاوِراً ، ذا بِرٍّ وإحسان. قد جمع بين علم العربية والقرآن والنحو واللغة والحديث والفقه ، وصنّف تصانيف مشهورة ، وألّف كتباً مفيدة.

منها «غريب الحديث» على حروف المعجم ، وهو المعروف بـ «النهاية» و«الشافي



في شرح مسند الشافعي» و«الإنصاف بين الكشف والكشاف» جمع فيه بين تفسيري الثعلبي والزمخشري ، و«البدیع» في النحو ، و«الباهر في الفروق» في النحو أيضًا . و«تهذيب فصول ابن الدّهان» . وله رسائل في الحساب مُجَدَّوَلَات ، وكتاب ديوان رسائله: كتاب البنين والبنات ، والآباء والأمهات ، والأذواء والذوات . و«جامع الأصول في أحاديث الرسول» وهو هذا الكتاب . إلى غير ذلك من المؤلفات القيمة والمصنّفات النافعة .

قال ياقوت الحموي في «معجم الأدباء»: حدّثني أخوه أبو الحسن قال: تولّى أخي أبو السعادات الخزّانة لسيف الدين الغازي بن مودود بن زَنْكِي ، ثم ولاه ديوان جزيرة ابن عمر وأعمالها ، ثم عاد إلى المَوْصِل ، فَناب في الديوان عند الوزير جلال الدين أبي الحسن علي بن جمال الدين محمد بن منصور الأصبهاني ، ثم اتصل بمجاهد الدين بن قايمار - وكان نائب المملكة - بالموصل أيضًا ، فنال عنده درجة رفيعة ، فلما قُبِضَ على مجاهد الدين سنة ٥٨٩هـ<sup>(١)</sup> اتّصل بخدمة أتابك عز الدين مسعود بن مودود إلى أن توفي عز الدين وآل الأمر إلى ولده نور الدين شاه ، فاتصل بخدمته حتى صار واحد دولته حقيقة ، بحيث إن السلطان كان يقصده في منزله في مهام نفسه ، لأنه أقعد في آخر زمانه ، فكانت الحركة تصعب عليه ، فكان يجيئه بنفسه أو يرسل إليه بدر الدين لؤلؤًا .

وكان قد عرض عليه غير مرة أن يستوزره ، وهو يأبى ، فركب السلطان إليه ، فامتنع أيضًا ، حتى غَضِبَ عليه ، فاعتذر إليه وقال له: أنا رجل كبير ، وقد خدمتُ العلم عمري واشتهر ذلك عني في البلاد ، وأعلم أنني لو اجتهدت في إقامة العدل بغاية جهدي ما قدرت أن أوذّي حقه ، ولو ظلم أكار (حرّاث) في ضيعة من أقصى أعمال السلطان لنسب ظلمه إليّ ، ورجعت أنت وغيرك باللائمة عليّ ، والملك لا يستقيم إلا

(١) وقول الشيخ محمد حامد الفقي في ترجمة المؤلف: حتى قبض على مجد الدين أبي السعادات ، مخالف لما جاء في «معجم الأدباء» وهو معاصر المؤلف ، وأعرف بهذا من غيره .



بشيء من العسف والظلم ، وأخذ الخلق بالشدة ، وأنا لا أقدر عليه ، ولا يليق بي ، فعذره وأعفاه .

ولما أقعد في آخر عمره ، جاء رجلٌ مغربي فعالجه بذهنٍ صنعه ، فبانت ثمرته ، وتمكّن من مدّ رجلَيْه ، فقال لأخيه عز الدين أبي الحسن علي بن الأثير: أعطه ما يُرضيه ، واصرفه . فقال أخوه: لماذا وقد ظهر التّجح؟! قال: هو كما نقول ، ولكنني في راحةٍ من صحبة هؤلاء القوم - يعني الأمراء والسلاطين - وقد سكنت نفسي إلى الانقطاع والدّعة ، وبالأمس كنت أذلّ نفسي بالسعي إليهم ، وهنا منزلي لا يأتون إليّ إلا في مشورة مهمة ، ولم يبق من العمر إلا القليل ، فدعني أعشّ باقيه حُرّاً سليماً من الدّلّ. قال أخوه: فقبلتُ قوله وصرفتُ الرجل بإحسان .

فلزم بيته صابراً محتسباً ، يقصّده العلماء ، ويقدّ إليه السلاطينُ والأمراء ، يقيسون من علمه ، وينهلون من فيضه ، حتى تُوفّي رحمه الله بالموصل سنة ٦٠٦ هـ .







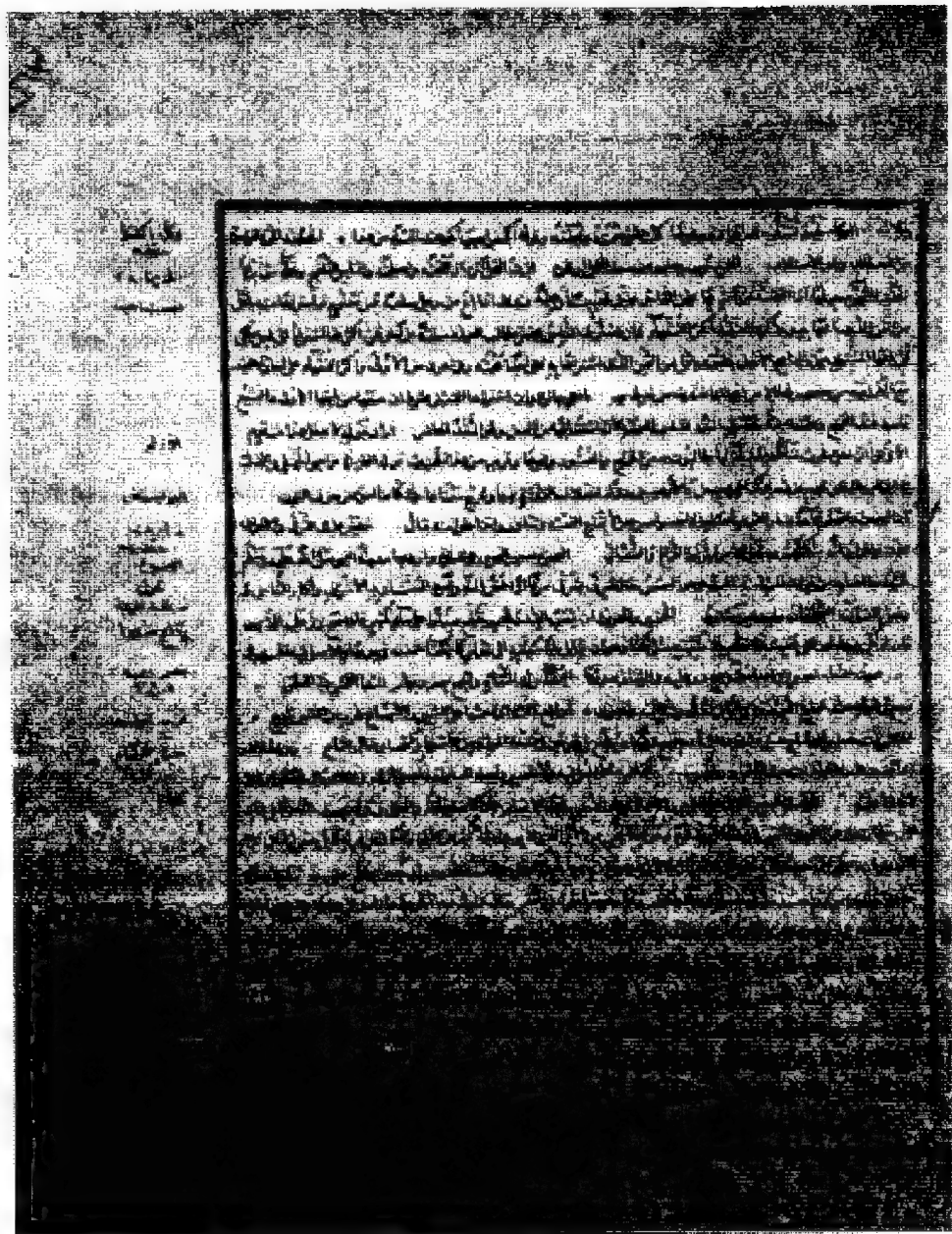


مقدمة المحقق

الذي هو من السلفاء إلى دار البقا ناسلكه أحد الأئمة الهدى ولا يستشك به من كتاب ولا بحث من رسله فما  
استمع جانب من السجدة وأعدت من أركان خلاه وطور الترتيب على الخلافة انفسها في الأرض مثل والذين  
يشتبهوا في موضع من موضع كتابه ولكل واحد منها انشام وانفع يصنعها السور بعضها في موضع وبعضها في موضع  
بعضها مستثبات وليس هذا من تعصبا اذ ليس لنا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتابات علم احاديث رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ولم يأتنا بحاء رضي الله عنه الذي نأقوله الا حكاية من عرفها امر شريف وشا عليل لا يحيط  
به الا من هذب نفسه بعبادة الامور النقية ورفعه وزال الريح عن قلبه ولسانه وله اصول وانكار وقواعد واضع  
واصلاحات ذكها العلماء وترجمها للحدوث والفتنة بجناح طائها الصرفة والوقوف عليها بعد تدبر ومعرفة  
اللغة والاعراب الذين هموا اصل المصرفة للحدوث لورود المصرفة بطان الحرب فكان لا بد ان يكون كالمعلم القابل  
واسميته وانما هو واعا هم ووقت وفاتهم والعلوم صفات الرواة ورتبهم في العلم من رتبة العلم والعلوم  
بمسند الرواة وكيفية اخذ هذا الحديث ونسب طرفة والعلم لفظ الرواة ورايهما جمع وايضا الى من اخذوا  
عنهم وذكر رايه والعلم هو ان نقل الحديث للمعنى ورواه بحسنه والزيادة فيه والاضافة اليه ما ليس من قوله والافتقار  
في زيادة فيه والعلم المستند وشرايكة والمعالاة والنازل والصلب واللبس في اللفظ والوقوف والمضي  
عن ذلك والافتقار الى السبق في نقله ورواه في المخرج والتعديل في رواهها وقصها وبيانها في المخرجين و  
العلم بانشام الصحيح في الحديث والكذب وانشام الحديث بها والى القريب والبعيد في خبرها والعلم بان الرواة و  
الاحاد والافاح والفتوح وغير ذلك مما توافقت عليه ائمة الحديث ومن جهة توافقت فيها الرواة هذا العلم

مقدمة المحقق





راموز الورقة الأخيرة من نسخة شيلستريتي













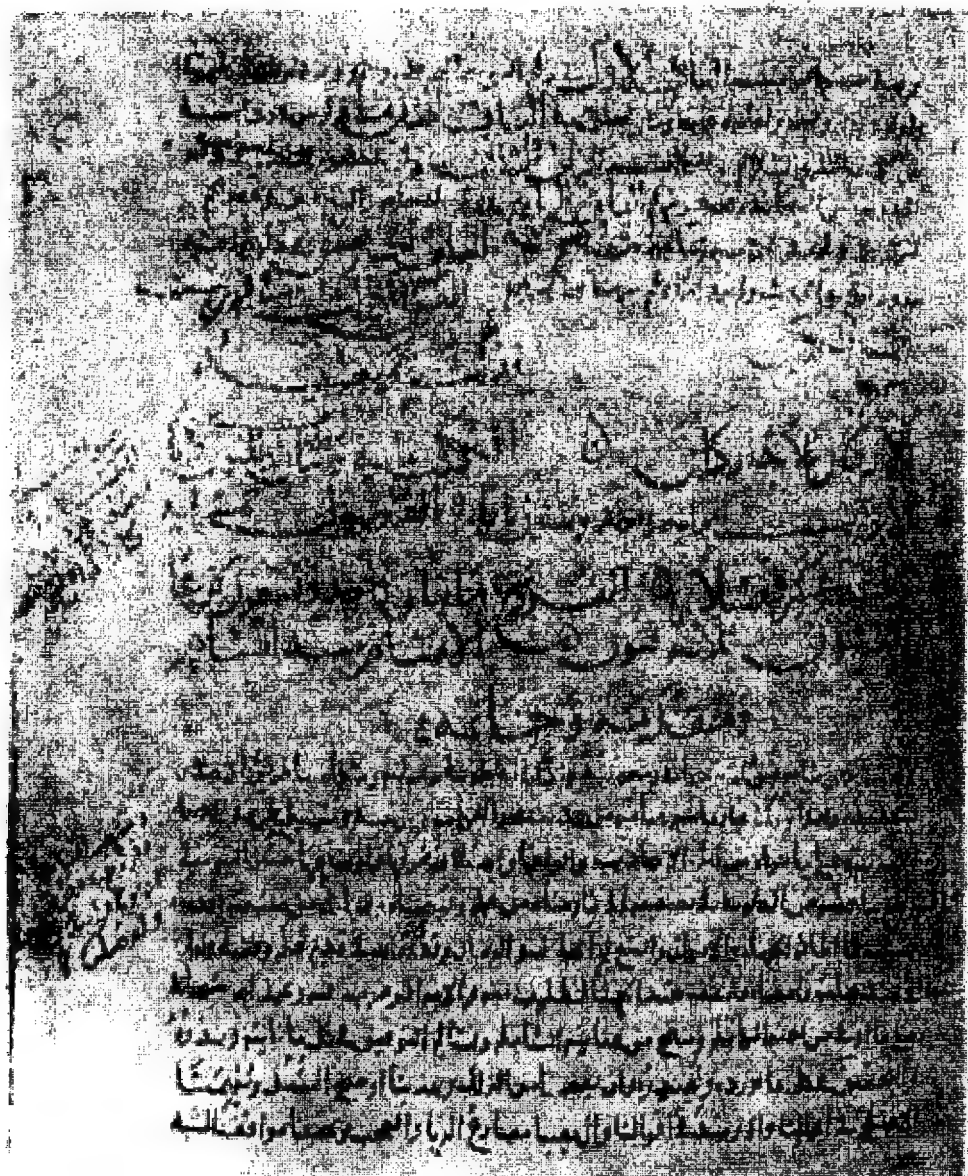








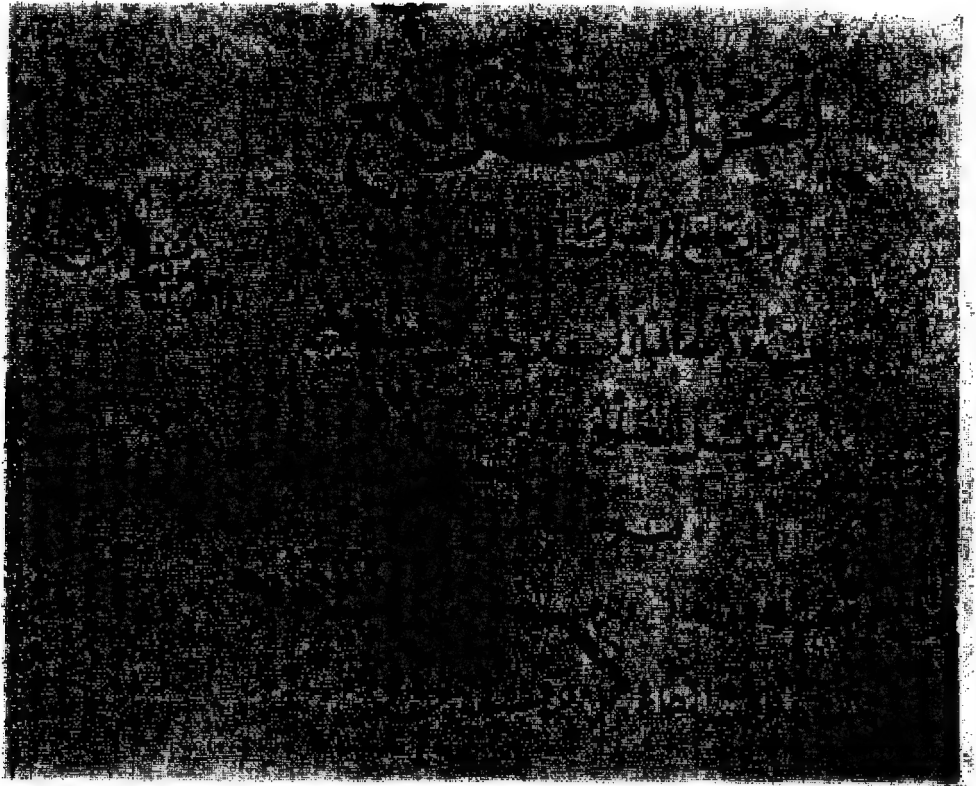














بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين

الكتاب

الحاج الميرزا محمد باقر

باب الأول في بيان ما هو المشيئة

ارسلوا اليه في العلم والادب والادب والادب

وَأَقْبَلَ فَأَمْسَلَ فِي عَيْنَيْهِ دُمُوعًا وَأَقْبَلَ فَأَمْسَلَ فِي عَيْنَيْهِ دُمُوعًا

وہابی کے بعض مسائل کا تشبیہ و تمیز و انہماک کا مطالعہ بھی ہو گا۔

فَلَا تَقْرَأُ فِيهِ فَالْجَنَّةُ الْمَأْمُورَةُ الَّتِي كُنتَ تُدْعَىٰ إِلَيْهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ كُنَّا يُغَوِّدُ لَكَ الْبَأْسَ كُلَّ صَبَاحٍ

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء

والتعليم والتمهيد في معرفة الله تعالى والرسول صلى الله عليه وآله وسلم والدين والدار الآخرة

فان من لم يزل في الدنيا حتى ياتي يوم الدين

المسلم والمسلمين في الدنيا والآخرة

انما اكلت من ثماره بغير حساب ابى الله ان يرد على عباده

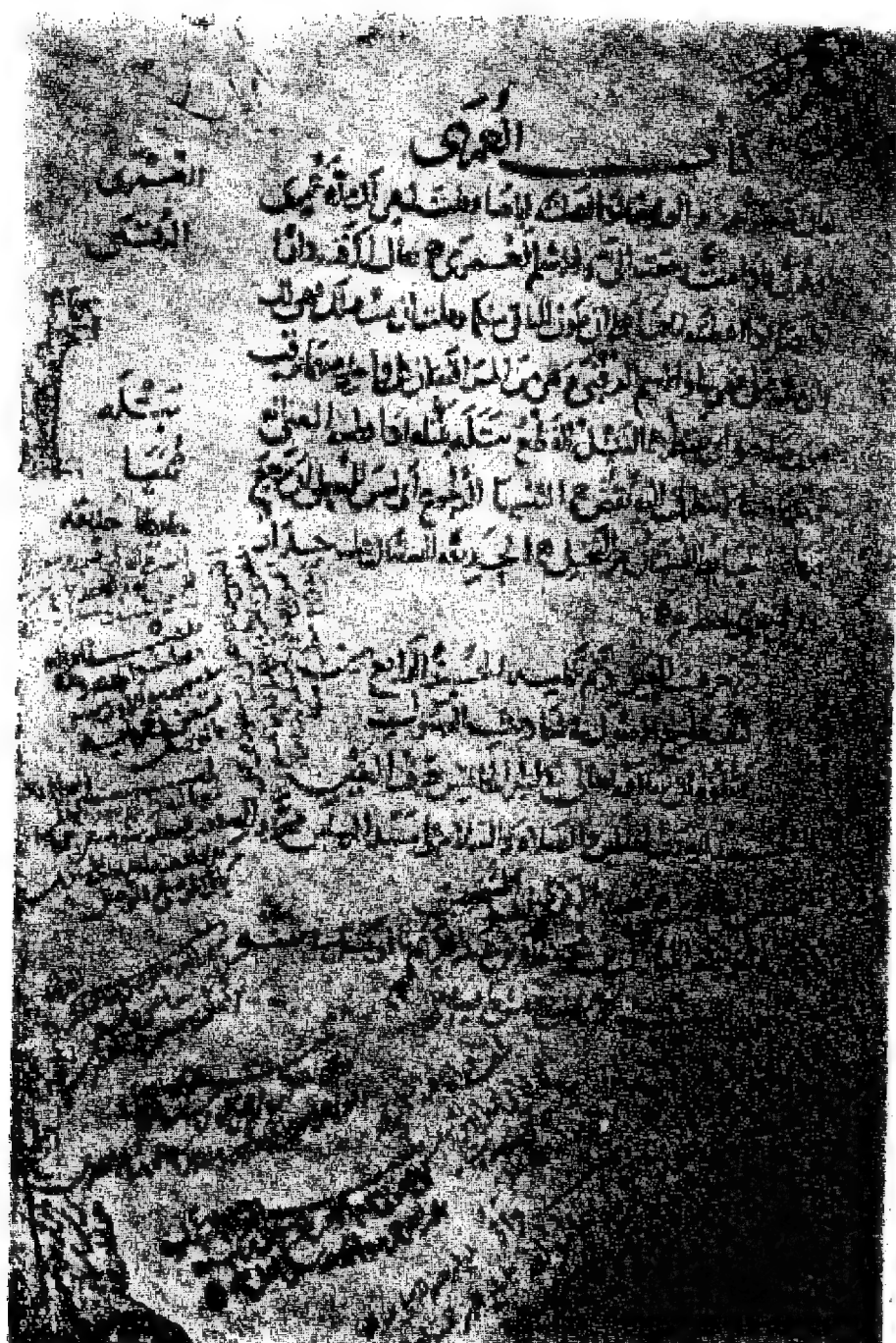
منظر من الجبل الذي في جبل ران على البحر في مدينة دمشق

وكانت في ذلك الوقت في بيتها في مكة المكرمة

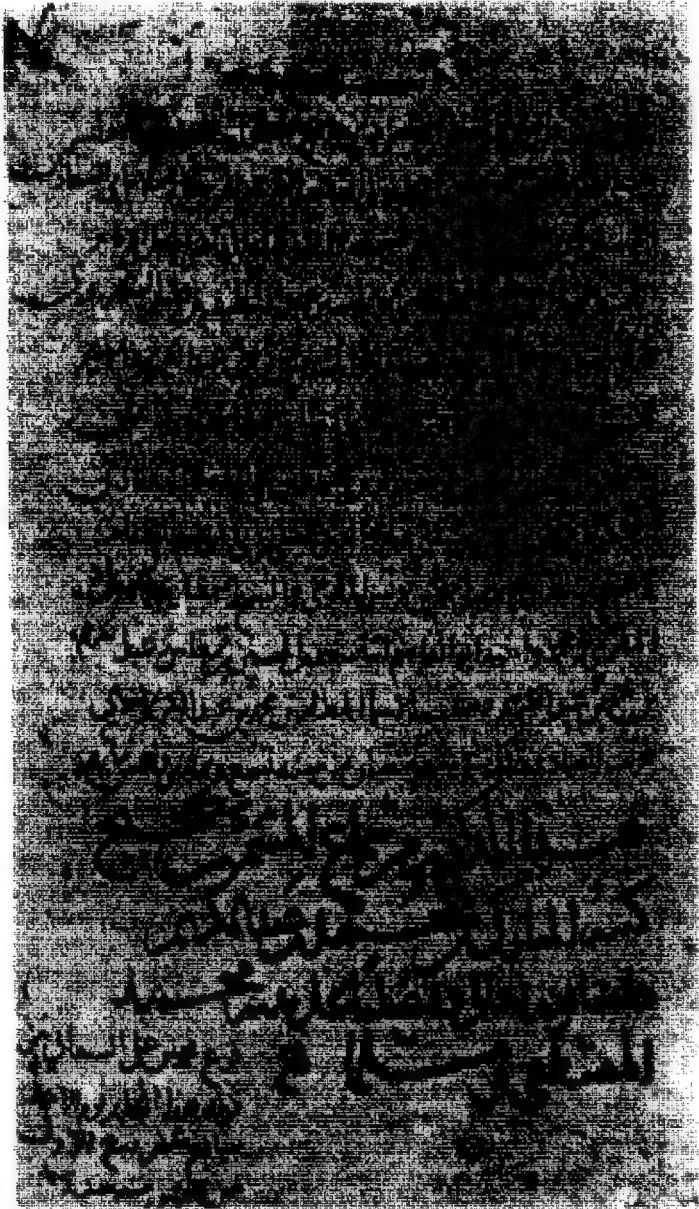
محمود

الموسم

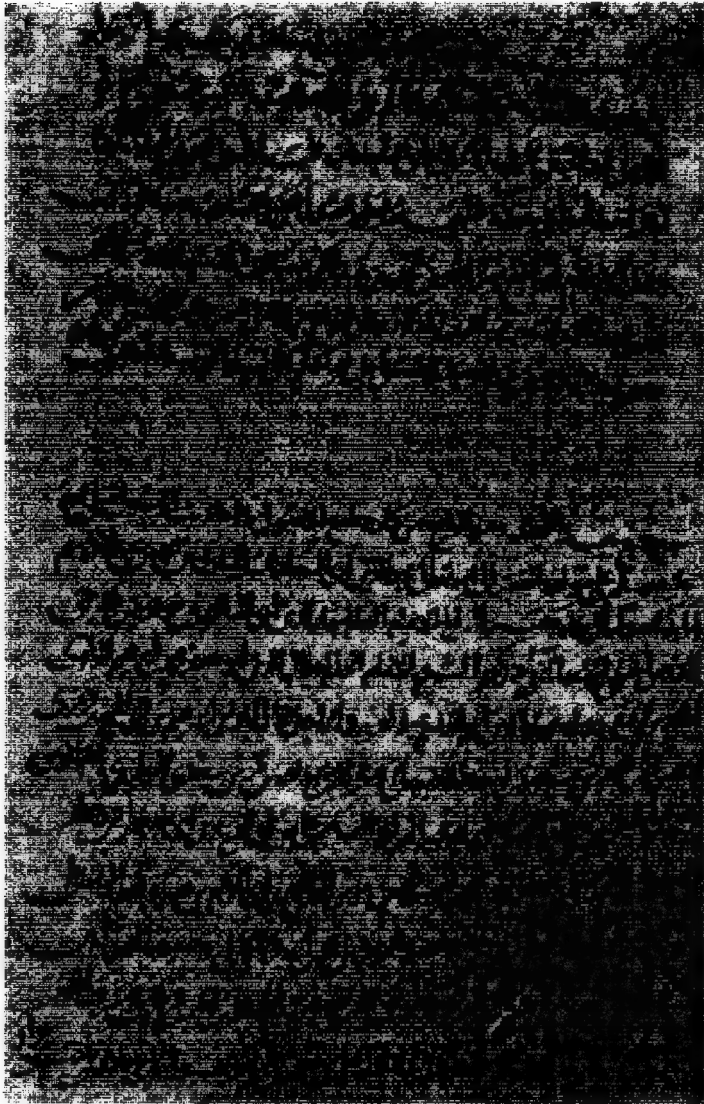




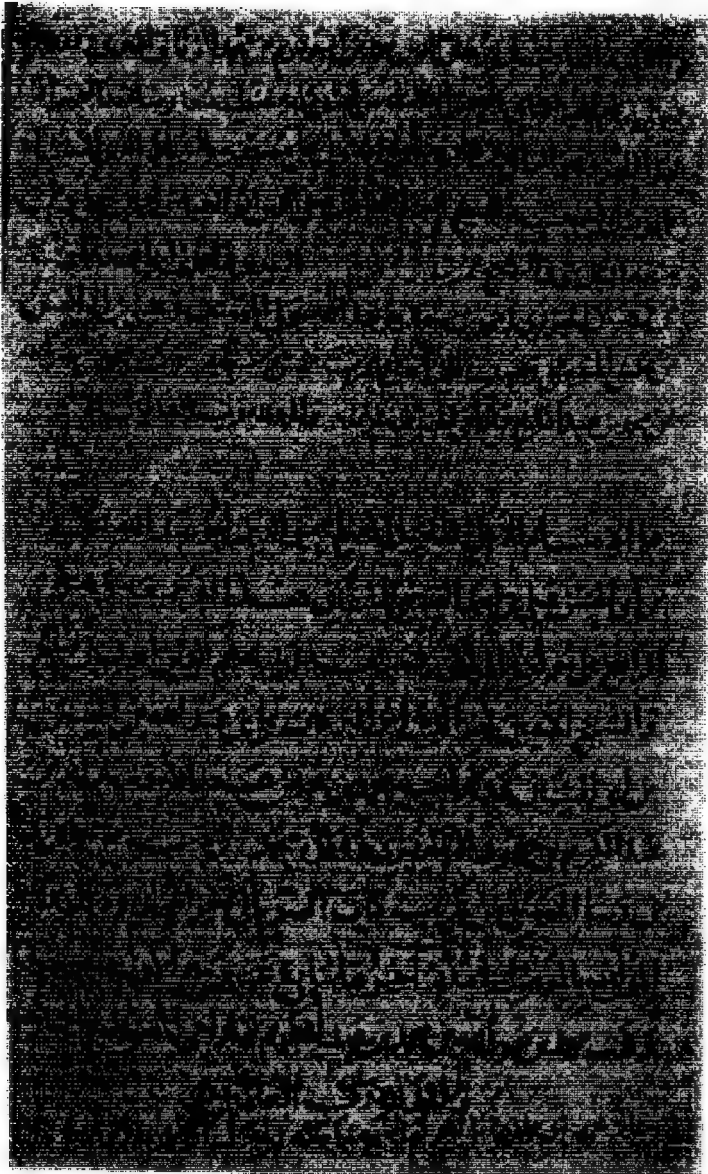




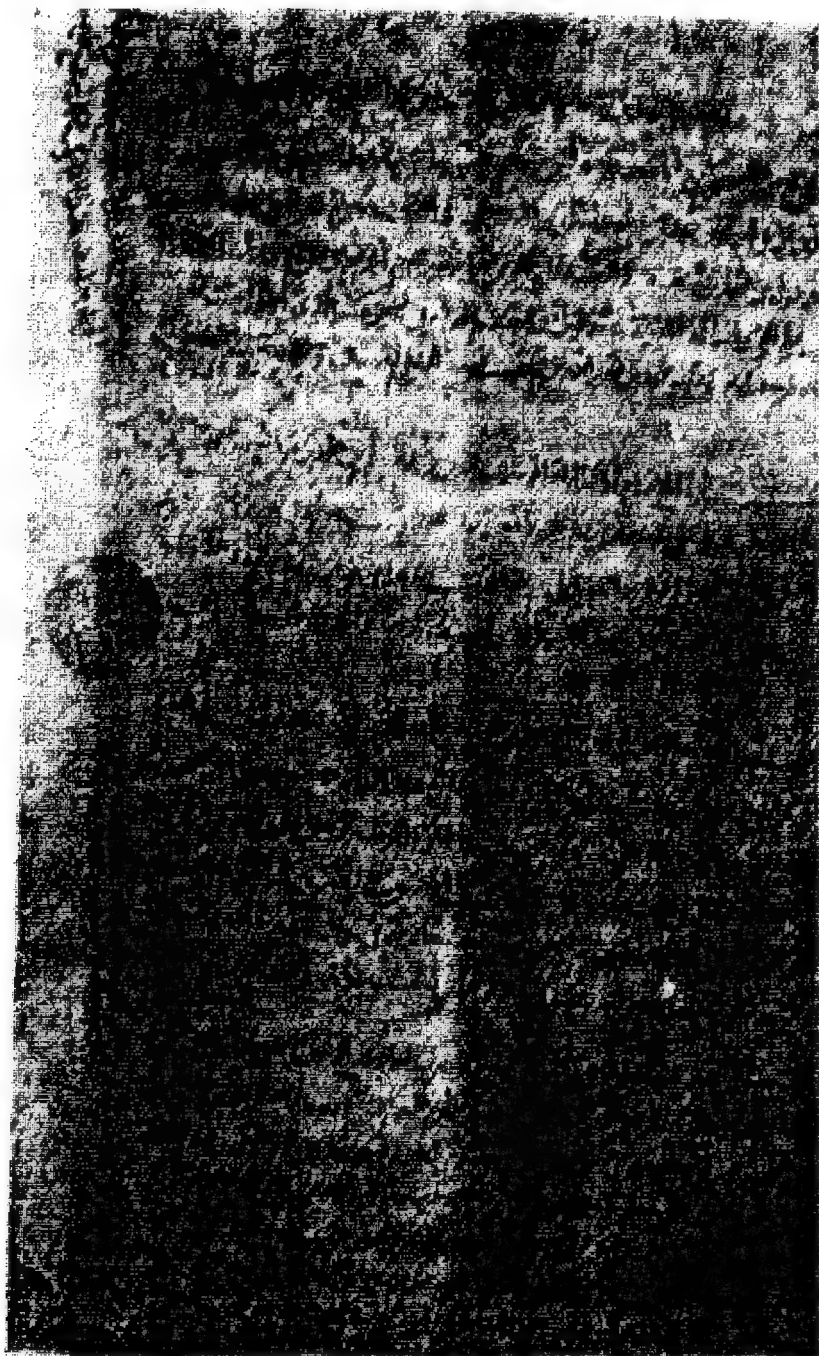




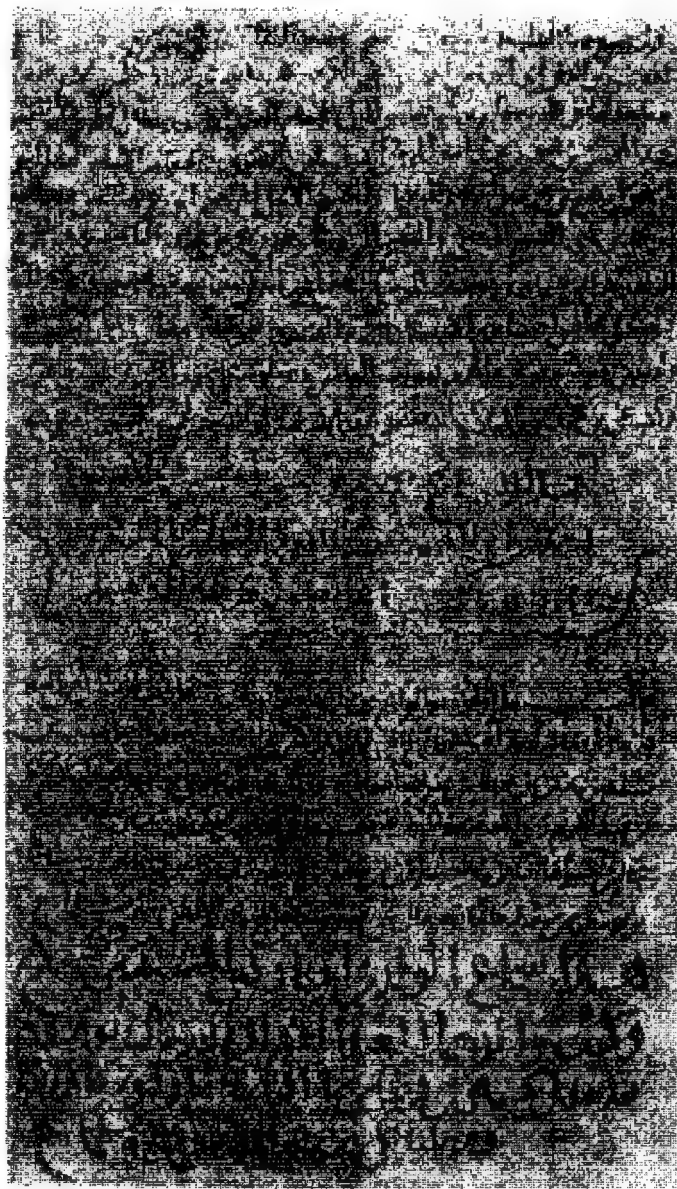




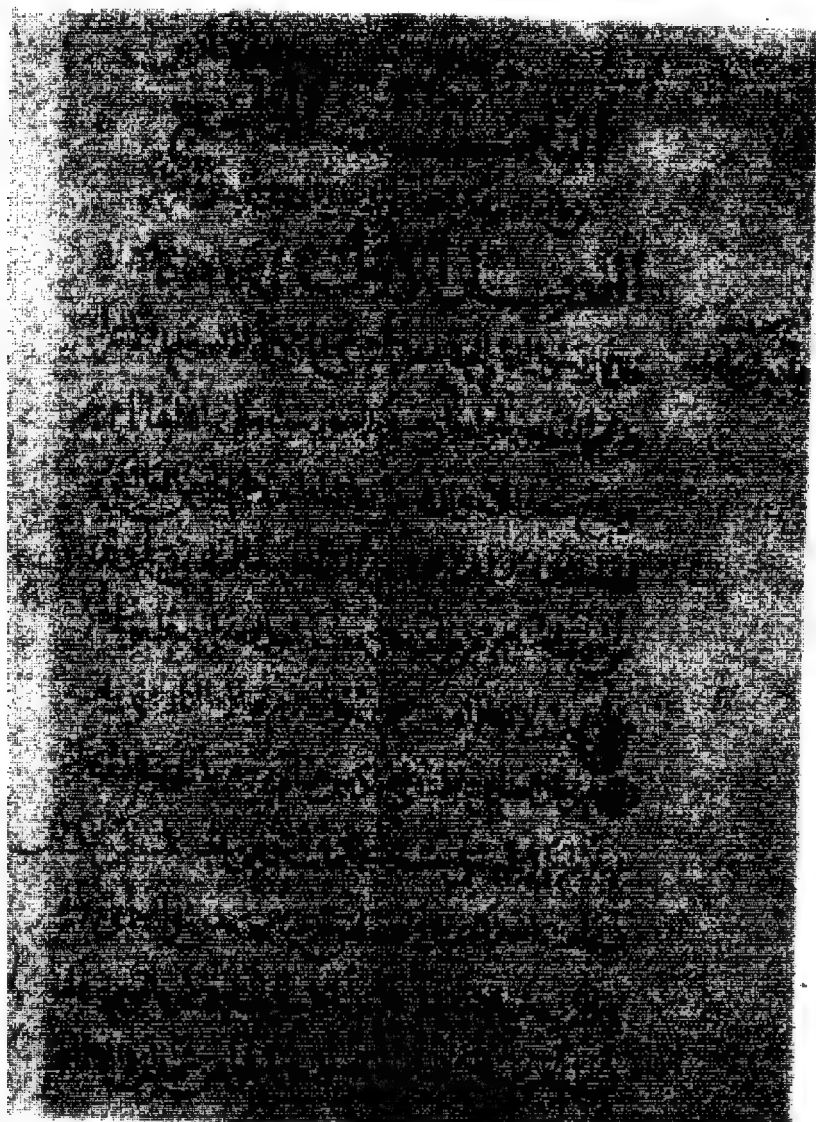




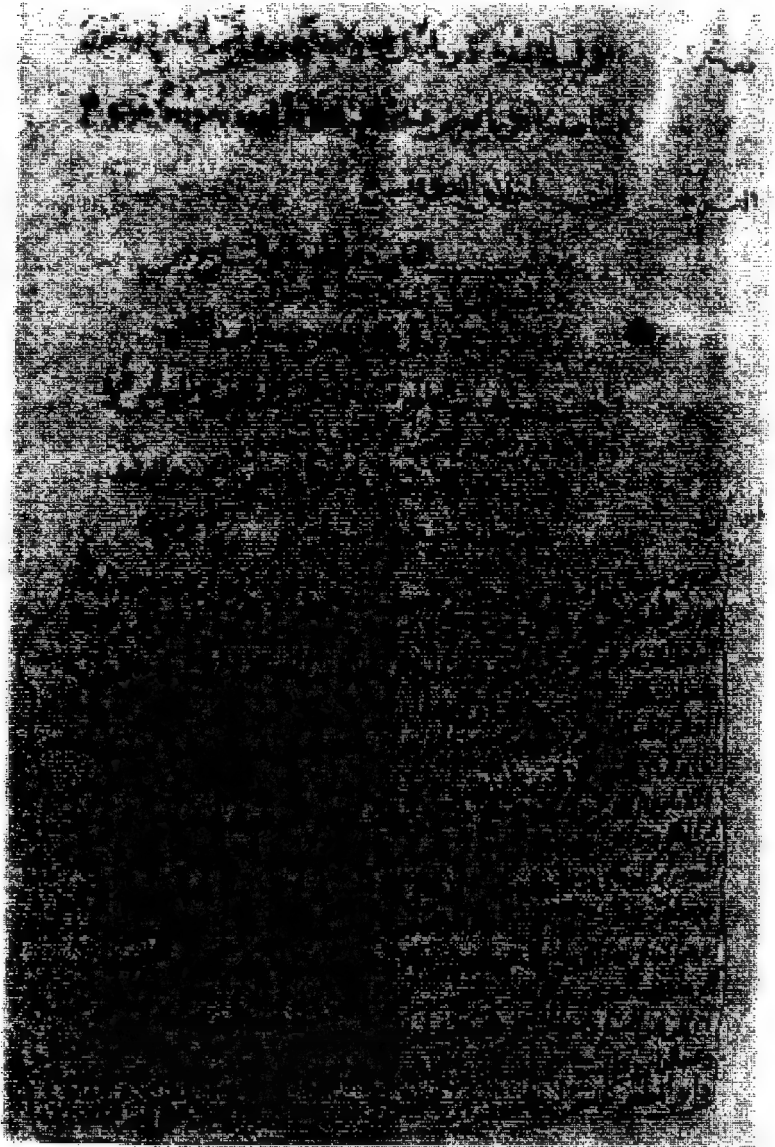






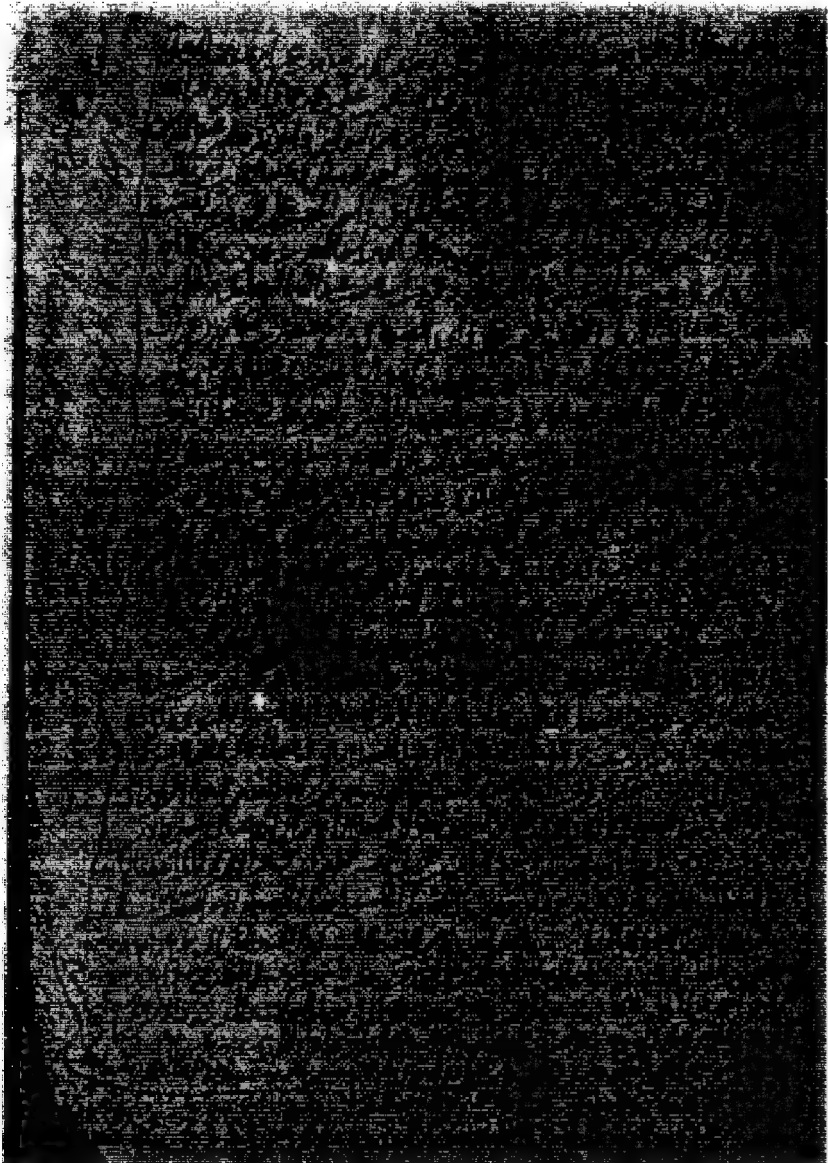






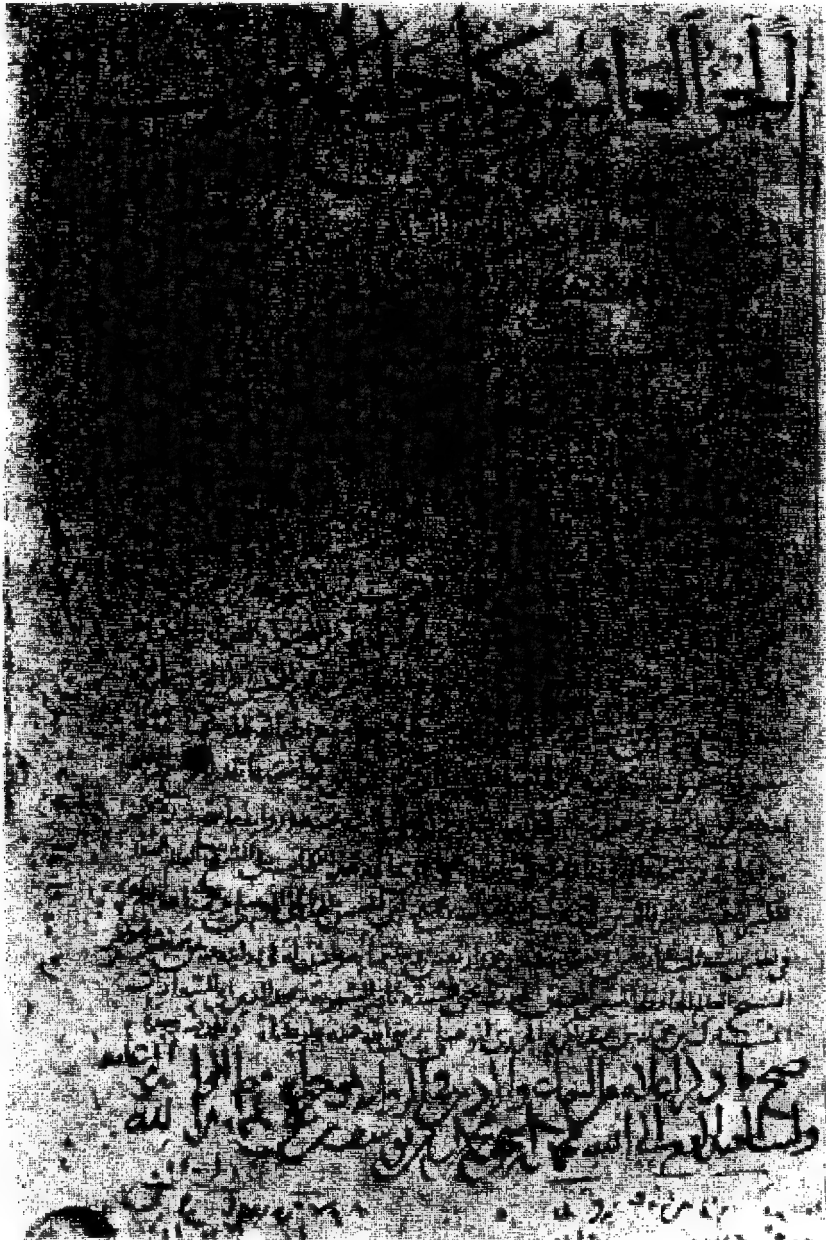
راموز الصفحة الأخيرة من المجلد السابع وفيها السماعات



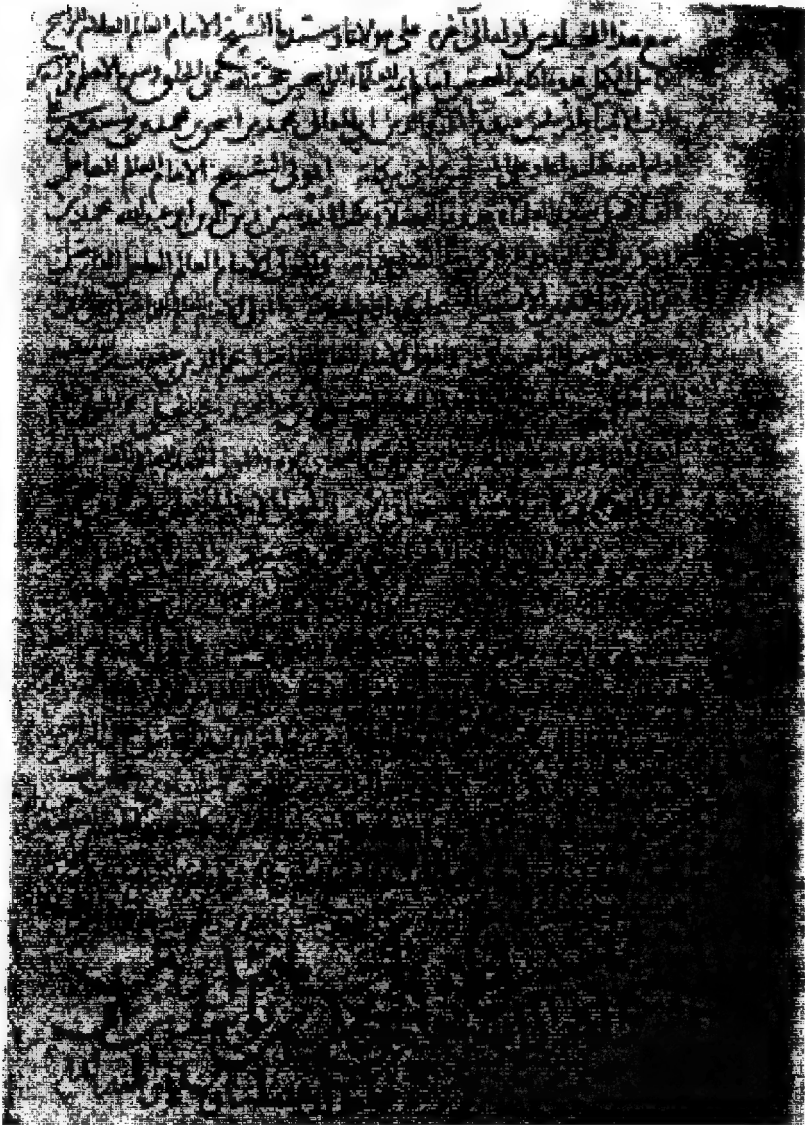


راموز السماعات المثبتة في آخر الجزء السابع الذي كتب في حياة المؤلف











# جَامِعُ الْأُصُولِ

فِي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ ﷺ

تَأَلَّفَ

الْإِمَامُ مُحَمَّدُ الدِّينِ أَبِي السَّعَادَاتِ  
الْمُبَارَكِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَثِيرِ الْحَزْرِيِّ

( ٥٤٤ - ٦٠٦ هـ )

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ (أ-ت)

مَقَّيْ نُصْرَتُهُ وَفَرَّجَ أَمْرَانِيَّةُ وَعَلَى عَلَيْهِ

الشيخ عبد القادر الأرناؤوط

(رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى)

وَسَاعَدَ فِي ذَلِكَ

مأمون الصّاغري حنّان حيدر بن محمد الويّب الحار



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### رب يسر وتمم بالخير

الحمد لله الذي أوضح لمعالم الإسلام سبيلاً، وجعل السُنَّةَ على الأحكام دليلاً،  
وبعث لمناهج الهداية رسولاً، مهَّدَ لمشاريع الشرائع وصولاً.  
أحمدُه حمداً يكونُ برضاهُ كفيلاً، وللْفَوْزِ بِلِقَائِهِ مُنِيلاً.

وأشهدُ أن لا إلهَ إلا الله، شهادةً تجعلُ رُبْعَ الْغَوَايَةِ مُحِيلًا<sup>(١)</sup>، ومنازلَ الشُّرُكِ كَثِيْبًا  
مَهِيْلًا<sup>(٢)</sup>.

وأشهدُ أنَّ محمداً عبده ورسوله شهادةً تُشفي من ظمأ القلوب غليلاً، وتُصِحُّ من  
مِراضِ النفوسِ عليلاً، وَأَصْلِي عليه وعلى آله وأصحابه صلاةٌ تَرْجِعُ ظِلَّ التوفيقِ ظِلِيلاً،  
ويُحَقِّقُ إخلاصُها أَمَلًا وسُؤْلًا.

أما بعد، فإنَّ مبنى هذا الكتاب على ثلاثة أركان:

الأول: في المبادي، والثاني: في المقاصد، والثالث: في الخواتم، والركن الأول ينقسم  
إلى خمسة أبواب:

(١) الرابع: الدار بعينها حيث كانت، والمحلة. والغواية: الجهالة. ومُحِيلًا: مندرِسًا أتث عليه  
أحوالٌ فغَيَّرَتْه. وجاء في هامش (ظ) ما نصُّه: المَحِيل: الجَذْب، وهو انقطاع المطر، ويُس  
الأرض من الكَلأ.

(٢) الكتيب المهيَل: الرمل المجتمع السائل.



## الباب الأول

في الباعث على عمل الكتاب، وفيه مقدمة وأربعة فصول:

### المقدمة

مازلتُ في رِيعانِ الشباب، وحادثةِ السنِّ، مشغولاً بطلب العلم، ومجالسةِ أهله، والتشبيهِ بهم حسبَ الإمكان، وذلك من فضل الله عليّ ولطْفِهِ بي أن حبَّه إليّ، فبذلْتُ الوُسْعَ في تحصيلِ ماوَقَّفتُ له من أنواعه، حتى صارتُ فيَّ قوَّةُ الاطلاع على خفاياه، وإدراكِ خباياه، ولم أَلْ جهداً - والله الموقِّق - في إجمالِ الطَلَب، وابتغاءِ الأَرَب، إلى أن تَشَبَّهْتُ من كلِّ بطرف، تَشَبَّهْتُ فيه بأضرابي، ولا أقولُ: تَمَيَّزْتُ به على أترابي، ولله الحمدُ على ما أنعم به من فضله، وأجزَلَ من طَوِّله، وإليه المَفْرَعُ في الإسعادِ بالرُّلْفَى يومَ المَعَاد، والأمن من الفَرَعِ الأكبر يوم التَّنَاد، وأن يُوزِعني شكرَ ما مَنَحَنِيهِ من الهداية، وجَنَّبَنِيهِ من الغَوَاية، وآتانيهِ من نِعمَةِ الفهم والذِّراية، منذُ المنشأ والبداية، وإليه أَرغبُ أن يجعلَ ذلك عطاءً يَتَّصِلُ طارِفُهُ وتليدُهُ، ولباساً لا يَتَلَيَّ جديدهُ، وذُخْراً لا يَفْنَى عَتِيدُهُ، وحباءً يُورِقُ عودُهُ، ويشمرُ وعودُهُ.

وبعد، فإنَّ شَرَفَ العلوم يتفاوتُ بشَرَفِ مدلولها، وقَدْرُها يعظُمُ بعِظَمِ محصلوها. ولاخلاف عند ذوي البصائرِ أنَّ أَجلَّها ما كانتِ الفائدةُ فيه أعمَّ، والنَّفعُ به أتمَّ، والسعادةُ باقتنائه أَدومَ، والإنسانُ بتحصيله أَلْزم، كَعِلْمِ الشريعةِ الذي هو طريقُ السعداء إلى دارِ البقاء، ما سَلَكَه أحدٌ إلا اهتدى، ولا استمسكَ به من خاب، ولا تجنَّبَهُ من رَشَد، فما أَمْنَعُ جنابَ منِ احتَمَى بِحِماهِ! وأرغَدَ مآبَ منِ ازدانَ بِحُلَاهِ!.

وعِلْمُ الشريعةِ على اختلافها تنقسمُ إلى: فَرَض، ونَفْل.

والفَرَضُ ينقسمُ إلى: فَرَضِ عَيْن، وفَرَضِ كفاية.

ولكلِّ واحدٍ منهما أقسامٌ وأنواع، بعضها أصول، وبعضُها فروع، وبعضُها مقدِّمات، وبعضُها مُتَمِّمات، وليس هذا موضعَ تفصيلها، إذ ليس لنا بَغَرَض.



إلا أنَّ من أصولِ فروضِ الكفايات، علمَ أحاديثِ رسولِ الله ﷺ وآثارِ أصحابِهِ رضي الله عنهم، التي هي ثاني أدلَّةِ الأحكام.

ومعرفتها أمرٌ شريف، وشأنٌ جليل، لا يُحِيطُ به إلا من هذبَ نفسه بمتابعةِ أوامرِ الشَّرْعِ ونواهيه، وأزالَ الرِّيقَ عن قلبه ولسانه.

وله أصولٌ وأحكامٌ وقواعدٌ وأوضاعٌ واصطلاحاتٌ ذكرها العلماء، وشرحها المحدثون والفقهاء، يحتاجُ طالبُه إلى معرفتها، والوقوفِ عليها بعد تقديم معرفة اللغة والإعراب، اللَّذَيْنِ هما أصلُ لمعرفة الحديث، لورود الشريعة المطهَّرة بلسانِ العرب. وتلك الأشياءُ:

كالعلم بالرجال، وأساميهم، وأنسابهم، وأعمارهم، ووقتِ وفاتهم.

والعلم بصفاتِ الرُّوَاةِ، وشرائطهم التي يجوزُ معها قبولُ روايتهم.

والعلم بمستند الرواة، وكيفية أخذهم الحديث، وتقسيم طرقه.

والعلم بلفظِ الرواة، وإيرادهم ما سمعوه، وإيصاله إلى من يأخذه عنهم، وذكر مراتبه.

والعلم بجوازِ نقلِ الحديث بالمعنى، ورواية بعضه والزيادة فيه، والإضافة إليه ما ليس منه، وانفرادِ الثقة بزيادة فيه.

والعلم بالمُسْنَدِ وشرائطه، والعالي منه والنازل.

والعلم بالمُرْسَلِ وانقسامه إلى المنقطع والموقوف والمُعْضَلِ وغير ذلك، واختلاف الناس في قبوله ورده.

والعلم بالجَرَحِ والتعديل، وجوازهما ووقوعهما، وبيان طبقات المجروحين.

والعلم بأقسام الصحيح من الحديث والكذب<sup>(١)</sup>، وانقسام الخبر إليهما وإلى الغريب والحسن وغيرهما.

(١) في (د): «والكاذب» والمثبت من (ظ).



والعلم بأخبار التواتر والآحاد، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك مما تواضع عليه أئمة الحديث، وهو بينهم متعارف.

فمن أتقنها أتى دار هذا العلم من بابها، وأحاط بها من جميع جهاتها، وبقدّر ما يفوته منها تنزّل عن الغاية درجته، وتنحطّ عن النهاية رتبته، إلا أنّ معرفة التواتر والآحاد والناسخ والمنسوخ - وإن تعلّقت بعلم الحديث - فإنّ المحدث لا يفتقر إليها<sup>(١)</sup>، لأنّ ذلك من وظيفة الفقيه، لأنّه يستنبط الأحكام من الأحاديث، فيحتاج إلى معرفة المتواتر والآحاد والناسخ والمنسوخ.

فأما المحدث، فوظيفته أن ينقل ويروي ما سمعه من الأحاديث كما سمعه، فإنّ تصدّى لما وراءه، فزيادة في الفضل، وكمال في الاختيار.

جمّعنا الله وإياكم معشر الطالبين على قبول الدلائل، وألهمنا وإياكم الاقتداء بالسلف الصالح من الأئمة الأوائل، وأحلّنا وإياكم من العلم النافع أعلى المنازل، ووفّقنا وإياكم للعمل<sup>(٢)</sup> بالعالى من الحديث والنازل، إنّه سميع الدعاء، حقيق بالإجابة.

(١) في (ظ): «إليه».

(٢) في هامش (ظ): «للعلم».



## الفصل الأول

في انتشار علم الحديث ومبدأ جمعه وتأليفه

حيث ثَبَتَ ما قُلْنَاهُ في المقدمة، من كَوْنِ علم الحديث من العلوم الشرعيّة، وأنّه من أصولِ الفروض، وَجَبَ الاعتناءُ به، والاهتمامُ بضبطه وحفظه، ولذلك يَسَّرَ الله سبحانه وتعالى له أولئك العلماء الأفاضل، والثقات الأماثل، والأعلام المشاهير، الذين حفظوا قوانينه، واحتاطوا فيه، فتناقلوه كابراً عن كابر، وأوصله كما سمعه أوّل إلى آخر، وحبّبه الله إليهم لحكمةِ حفظِ دينه، وحراسةِ شريعته. فما زالَ هذا العلمُ من عهدِ الرسولِ صلواتُ الله وسلامه عليه - والإسلامُ غَضُّ طَرِيٍّ، والدينُ مُخَكَّمُ الأساسِ قوي - أشرف العلوم وأجلّها لدى الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين بعدهم، وتابعي التابعين، خلفاً بعد سلف، لا يشرفُ بينهم أحدٌ بعد حفظِ كتابِ الله عزَّ وجلَّ، إلا بقَدْرِ ما يحفظُ منه، ولا يَعْظُمُ في النفوسِ إلا بحسَبِ ما يُسْمَعُ من الحديث عنه. فتوفّرتِ الرغباتُ فيه، وانقطعتِ الهممُ على تعلّمه، حتى لقد كان أحدهم يَرَحُلُ المراحلَ ذواتِ العدد، ويقطعُ الفياثي والمفاوِزَ الخطيرة<sup>(١)</sup>، ويجوبُ البلادَ شرقاً وغرباً في طلبِ حديثٍ واحدٍ ليسمعه من راويه. فمنهم من يكونُ الباعثُ له على الرحلة طلبُ ذلك الحديث لذاته، ومنهم من يقرُنُ بتلك الرغبة سماعَهُ من ذلك الراوي بعينه، إمّا لثقتِهِ في نفسه، وصدقه في نقله، وإما لعلوِّ إسناده، فانبعثتِ العزائمُ إلى تحصيله.

وكان اعتمادُهم أولاً على الحفظِ والضبط في القلوب والخواطر، غيرَ ملتفتين إلى ما يكتبونه، ولا معوّلين على ما يسطّرونه، محافظةً على هذا العلم، كحفظهم كتابِ الله عزَّ وجلَّ. فلما انتشر الإسلام، واتسعتِ البلاد، وتفرّقتِ الصحابة في الأقطار، وكثرتِ

(١) سقطت اللفظة من (ظ).



الفتوح، ومات مُعظمُ الصحابة، وتفرَّق أصحابهم وأتباعهم، وقلَّ الضبط؛ احتاج العلماء إلى تدوين الحديث، وتقييده بالكتابة؛ ولعمري إنها الأصل، فإنَّ الخاطر يغفل، والذهن يغيب، والدُّكر يُهمل، والقلم يحفظ ولا يسي.<sup>(١)</sup>

فانتهى الأمرُ إلى زمنِ جماعةٍ من الأئمة؛ مثل عبد الملك بن جُريج، ومالك بن أنس، وغيرهما ممَّن كان في عصرهما، فدوَّنوا الحديث. حتى قيل: إنَّ أوَّل كتاب صُنِّف في الإسلام «كتاب ابن جُريج»<sup>(٢)</sup>.

وقيل: «موطأ مالك» رحمةُ الله عليهما.

وقيل: إنَّ أوَّل من صنَّف وبوَّب الربيعُ بن صبيح<sup>(٣)</sup> بالبصرة.

ثم انتشر جمعُ الحديث وتدوينه وسطره في الأجزاء والكتب، وكثر ذلك وعظم نفعه إلى زمنِ الإمامين؛ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، رحمهما الله، فدوَّنَا كتابتيهما، وفعلًا ما الله مجازيها عليه من

(١) على أنه ثبت عن بعض الصحابة رضي الله عنهم أنهم كانوا يكتبون بعضاً من حديث رسول الله لهم أو لغيرهم، من ذلك كتابة بعض الصحابة لأبي شاه - وهو رجلٌ من أهل اليمن - بأمر رسول الله ﷺ خطبةً من خطبه، ومنه ما ذكر أبو هريرة من شأن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنهما، ومنه ما كان من قصة صحيفة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه فيها شيءٌ من العلم، وكل ذلك في الصحيح، ومن ذلك كتاب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن، أخرجه النسائي والدارمي وغيرهما.

(٢) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، لكنه يُدَلَّسُ ويرسل، خرَّج له الجماعة. مات سنة مئة وخمسين أو بعدها وقد جاوز السبعين. ترجمته ومصادرهما في آخر هذا الكتاب.

(٣) هو الربيع بن صبيح - بفتح الصاد كما ضبطه الحافظ في «التقريب» - السعدي البصري، صدوق، سنيُّ الحفظ؛ وكان عابداً مجاهداً. ترجمته في آخر هذا الكتاب. وقد ذكروا أنَّ أوَّل من جمع الحديث ابنُ جُريج بمكة، وابنُ إسحاق أو مالك في المدينة، والربيع بن صبيح أو سعيد بن أبي عروبة، أو حماد بن سلمة بالبصرة، وسفيان الثوري بالكوفة، والأوزاعي بالشام، وهُشيم بواسط، ومعر باليمن، وجريز بن عبد الحميد بالري، وابن المبارك بخراسان، وكل هؤلاء من رجال القرن الثاني الهجري، وما جمعوهُ من الحديث كان مختلطاً بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين.



نُصَحَ المسلمين، والاهتمامُ بأمور الدين، وأثبتنا في كتابَيْهِما من الأحاديث ما قطعاً بصحَّتِهِ، وثبَّتَ عندهما نقلَهُ.

وسيجيءُ فيما بعد من هذه المقدمة شَرْطُ كتابَيْهِما؛ وَذِكْرُ الصحيح والفاقد مشروحاً مفصلاً إِنْ شَاءَ الله تعالى<sup>(١)</sup>، وَسَمِّيَا كتابَيْهِما «الصحيح من الحديث» وأطلقا هذا الاسمَ عليهما، وهما أَوَّلُ من سَمَّى كتابَهُ ذلك، ولقد صدَّقا فيما قالَا، وبَرَّا فيما زعما<sup>(٢)</sup>، ولذلك رَزَقَهُما الله من حسن القَبُولِ في شرق الأرض وغربها، وبَرَّها وبحرِها، والتصديقَ لقولهما، والانقيادَ لسمعِ كتابَيْهِما، ماهو ظاهرٌ مستغني عن البيان، وما ذلك إلا لِصِدْقِ النِّيَّةِ، وخلوصِ الطَّوَيَّةِ، وصحة ما أودعا كتابَيْهِما من الأحاديث.

ثم ازداد انتشارُ هذا النوع من التصنيفِ والجمع والتأليف، وكثر في أيدي المسلمين وبلاَدِهِم، وتفرَّقت أغراضُ الناس، وتنوَّعت مقاصدُهم، إلى أن انقضى ذلك العصرُ الذي كانا فيه حميداً<sup>(٣)</sup> عن جماعةٍ من الأئمة والعلماء، قد جمعوا وألفوا، مثل أبي عيسى محمد بن عيسى الترمِذِي، وأبي داود سليمان بن الأشعث السَّجِسْتَانِي، وأبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسَائِي، رحمةُ الله عليهم، وغيرهم من العلماء الذين لا يُحْصَوْنَ كثرةً.

وكأنَّ ذلك العصر كان خُلاصةَ العصورِ في تحصيل هذا العلم، وإليه المنتهى.

ثم من بعده نَقَصَ ذلك الطَّلَبُ<sup>(٤)</sup>، وقَلَّ ذلك الجِرْصُ، وفترت تلك الهِمَمُ، وكذلك كلُّ نوعٍ من أنواعِ العلوم والصنائع والدول وغيرها<sup>(٥)</sup>، فَإِنَّهُ يَبْتَدِئُ قَلِيلاً قَلِيلاً، ولا يزالُ يَنْبِي وَيَزِيدُ، ويعظُمُ إلى أن يصلَ إلى غايةٍ هي انتهاء، ويبلغَ إلى أَمَدٍ هو أقصاه، ثم يعود، فكأنَّ غايةَ هذا العلم انتَهتْ إلى البُخاري ومسلم، وَمَنْ كان في عصرِهما من علماء الحديث، ثم نزل وتفاصَرَ إلى زماننا هذا، وسيزدادُ تَفَاصُراً وَهَمَمُ قُصُوراً، سَنَّهُ الله في خَلْقِهِ، ﴿وَلَنْ نَجْدِسَ اسْمَهُ اللَّهُ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٢].

(١) انظر ص ١٠١ من هذا الجزء ومابعدَها.

(٢) الزعم هنا بمعنى الظن الراجح.

(٣) في (ق): «ذلك العصر الحميد».

(٤) بعد هذه اللفظة في (د): «بعد»، والمثبت من (ظ).

(٥) في (ق): «وغيرهم».



## الفصل الثاني

في بيان اختلاف أغراض الناس ومقاصدهم في تصنيف الحديث

مازلتُ أتتبعُ كتبَ الحديث، وأطلبُها رغبةً في معرفته، والإحاطة به، لما يلزمُني من أمور الإسلام والدين<sup>(١)</sup>، فوجدتُ بعَوْنِ اللَّهِ تعالى فيها كُلَّ مطلوب، وأدركتُ فيها بِلُطْفِهِ كُلَّ مرغوب، ورأيتُ هذا العلمَ على شرفه وعلوِّ منزلته، وعِظَمِ قدره، علماً عزيزاً، مُشكَلُ اللَّفْظِ والمعنى، والناسُ في تصانيفهم التي جمعوها فيه وألفوها مختلفو الأغراض، متنوّعو المقاصد.

فمنهم من قصرتْ هِمَّتُهُ على تدوين الحديث مطلقاً ليحفظَ لفظه، ويستنبطَ منه الحكم، كما فعله عبيد الله بن موسى العبسي<sup>(٢)</sup>، وأبو داود الطيالسي<sup>(٣)</sup>، وغيرُهما من أئمة الحديث أولاً، وثانياً أحمد بن حنبل ومن بعده، فإنهم أثبتوا الأحاديثَ في مسانيد رواتها، فيذكرون مسندَ أبي بكر الصديق رضي الله عنه مثلاً، ويثبتون فيه كُلَّ ماروؤهُ عنه، ثم يذكرون بعده الصحابةَ واحداً بعدَ واحدٍ على هذا النسق.

ومنهم من يُثبتُ الأحاديثَ في الأماكن التي هي دليلٌ عليها، فيضعونَ لكلِّ حديثٍ باباً يختصُّ به، فإن كان في معنى الصلاة، ذكروه في «باب الصلاة»، وإن كان في معنى

(١) في (ق): «يعني وازع الإسلام والدين».

(٢) هو أبو محمد عبيد الله بن موسى بن أبي المختار باذام العبسي الكوفي، ثقةٌ خرَّجَ له الجماعة، مات سنة ٢١٣هـ. وترجمته ومصادرها في آخر هذا الكتاب.

(٣) هو الحافظُ الكبير سليمان بن داود بن الجارود الفارسي الأصل، البصري الثقة، صاحبُ المسند المطبوع في الهند، وقد ربَّه الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي على الأبواب، وأسماء: «منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود». مات سنة أربع ومئتين عن عمرٍ يتأهَّرُ الثمانين. ترجمته ومصادرها في آخر هذا الكتاب.



الزكاة، ذكروه في «باب الزكاة»، كما فعله مالك بن أنس في كتاب «الموطأ» إلا أنه - لِقَلَّةِ ما فيه من الأحاديث - قَلَّتْ أبوابه.

ثم اقتدى به مَنْ بعده.

فلَمَّا انتهى الأمرُ إلى زمنِ البخاري ومسلم، وكثرتِ الأحاديث المودعةُ في كتابيهما، كثرتِ أبوابُهما وأقسامُهما، واقتدى بهما مَنْ جاء بعدهما.

وهذا النوعُ أسهلُّ مطلبًا من الأول لوجهين:

الأول: أنَّ الإنسانَ قد يعرفُ المعنى الذي يطلبُ الحديثَ لأجلِهِ، وإنْ لم يعرفِ راويه، ولا في مُسندٍ مَنْ هو، بل ربما لا يحتاجُ إلى معرفةِ راويه. فإذا أرادَ حديثاً يتعلَّقُ بالصلاة، طلبَهُ من «كتاب الصلاة»، وإنْ لم يعرفِ أنَّ راويه أبو بكر رضي الله عنه.

والوجه الثاني: أنَّ الحديثَ إذا وردَ في «كتاب الصلاة»، علم الناظرُ فيه أنَّ ذلك الحديثُ هو دليلُ ذلك الحكم من أحكام الصلاة، فلا يحتاجُ أنْ يتفكَّرَ فيه ليستنبطَ الحكمَ منه، بخلاف الأول.

ومنهم من استخرجَ أحاديثَ تتضمَّنُ ألفاظاً لغويَّةً، ومعانيَ مشكلة، فوضَعَ لها كتاباً قَصَرَهُ على ذِكْرِ متَنِ الحديث، وشرحَ غريبه وإعراجه ومعناه، ولم يتعرَّضْ للذكرِ الأحكام، كما فعله أبو عبيد القاسم بن سلام<sup>(١)</sup>، وأبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة<sup>(٢)</sup> وغيرهما.

ومنهم من أضافَ إلى هذا الاختيارَ ذَكَرَ الأحكام وآراءَ الفقهاء، مثل أبي سليمان حمَد بن محمد الخطَّابي<sup>(٣)</sup> في «معالم السُّنن»، و «أعلام السُّنن» وغيره من العلماء.

(١) وكتابه في غريب الحديث طُبِعَ في الهند سنة ١٣٨٤ - ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٤ - ١٩٦٧ م، ويقعُ في أربعة أجزاء.

(٢) وكتابه غريب الحديث طُبِعَ في بغداد سنة ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م في ثلاثة أجزاء.

(٣) هو الإمام العلامة حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الثقة الثبت، أحدُ أوعية العلم والأدب واللغة والفقه، وكتابه «معالم السُّنن» الذي أملاه على «سنن أبي داود» يشهدُ له بطولِ الباع وسعةِ الاطلاع، توفي رحمه الله سنة ٣٨٨ هـ. قال الذهبي: وكتابه في غريب الحديث ذكر فيه ما لم يذكره أبو عبيد ولا ابن قتيبة في كتابيهما. وقد طبع كتابُه غريب الحديث بدمشق سنة =



ومنهم من قصدَ ذَكَرَ الغريبَ دونَ متن الحديث، فاستخرجَ الكلماتِ الغريبةَ، ودَوَّنَها ورَتَّبَها وشرحَها، كما فعله أبو عُبيد أحمد بن محمد الهَرَوِيُّ<sup>(١)</sup>، وغيره من العلماء.

ومنهم من قصدَ إلى استخراجِ أحاديثٍ تتضمَّنُ ترغيبًا وترهيبًا، وأحاديثَ تتضمَّنُ أحكامًا شرعيةً غيرَ جامعة، فدَوَّنَها وأخرجَ متونها وحدها، كما فعله أبو محمد الحسين ابن مسعود<sup>(٢)</sup> في كتاب «المصابيح».

وغير هؤلاء المذكورين من أئمة الحديث لو رُفِئنا أن نستقصيَ ذكرَ كتبهم، واختلافَ أغراضهم ومقاصدهم في تصانيفهم، لطالَ الخطبُ، ولم ننتهِ إلى حدٍّ. فاختلفَ الأغراضُ هو الداعي إلى اختلافِ التصانيف.

---

= ١٤٠٢ - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢ - ١٩٨٣ م في ثلاثة أجزاء. انظر ترجمته ومصادرها في آخر هذا الكتاب.

(١) في كتابه «الغريبين»، إذ جمعَ فيه غريب القرآن وغريب الحديث، ورَتَّبَه على حروف المعجم على وضع لم يُسبق فيه، وجمع ما في كتب من تقدَّمه، فجاء جامعاً في الحسن، إلا أنَّه جاء الحديث مَرْفُوقاً في حروف كلماته، فانتشرَ فصار هو العمدة فيه، وما زال الناسُ يتبعون أثره إلى عهد الزمخشري. وقد طُبِعَ الكتابُ بالقاهرة سنة ١٩٧١ - انظر كشف الظنون ١٢٠٦/٢ وترجمته في آخر هذا الكتاب.

(٢) هو محيي السنة الحسين بن مسعود الفراء البغوي المفسر المحدث الفقيه، صاحب المؤلفات النافعة التي تدلُّ على اتساع دائرته في النقل والتحقيق، توفِّيَ في مَرُوزِ الرُّوذ من مدن خراسان سنة ٥١٦ هـ وله من العمر بضعة وسبعون سنة. انظر ترجمته ومصادرها في آخر هذا الكتاب.



## الفصل الثالث

في اقتداء المتأخرين بالسابقين، وسبب اختصارات كتبهم وتأليفها

لَمَّا كَانَ أُولَئِكَ الْأَعْلَامُ هُمُ الْأَوَّلِينَ<sup>(١)</sup> فِي هَذَا الْفَنِّ، وَالسَّابِقِينَ إِلَيْهِ، لَمْ يَأْتِ صَنْعُهُمْ عَلَى أَكْمَلِ الْأَوْضَاعِ وَأَتَمِّ الطَّرِيقِ، فَإِنَّ غَرَضَهُمْ كَانَ أَوَّلًا حِفْظَ الْحَدِيثِ مُطْلَقًا وَإِثْبَاتَهُ، وَدَفْعَ الْكَذِبِ عَنْهُ، وَحَذْفَ الْمَوْضُوعَاتِ عَلَيْهِ، وَالنَّظَرَ فِي طَرَفِهِ وَحِفْظَ رَجَالِهِ، وَتَرْكِيبَهُمْ، وَاعْتِبَارَ أَحْوَالِهِمْ، وَالتَّفْتِيشَ عَنْ دَخَائِلِ أُمُورِهِمْ، حَتَّى قَدَحُوا فِيمَنْ قَدَحُوا فِيهِ، وَجَرَّحُوا مِنْ جَرَّحُوا، وَعَدَّلُوا مِنْ عَدَّلُوا، وَأَخَذُوا عَمَّنْ أَخَذُوا، وَتَرَكَوا مِنْ تَرَكَوا. هَذَا بَعْدَ الْإِحْتِيَاظِ وَالضُّبْطِ وَالتَّدْبِيرِ، فَكَانَ هَذَا مَقْصِدَهُمُ الْكَبِيرَ، وَغَرَضُهُمُ الْأَوْفَرَ<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يَتَسَّعِ الزَّمَانُ لَهُمْ وَالْعُمُرُ لِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا الْغَرَضِ الْأَعْمِ، وَالْمَهْمِ الْأَعْظَمِ<sup>(٣)</sup>، وَلَا رَأَوْا فِي أُدْيَانِهِمْ<sup>(٤)</sup> أَنْ يَشْتَغَلُوا بِغَيْرِهِ مِنْ لَوَازِمِ هَذَا الْفَنِّ الَّتِي هِيَ كَالْتَوَابِعِ، بَلْ وَلَا كَانَ يَجُوزُ لَهُمْ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ أَوَّلًا إِثْبَاتُ الذَّاتِ، ثُمَّ تَرْتِيبُ الصِّفَاتِ، وَالْأَصْلُ، إِنَّمَا هُوَ عَيْنُ الْحَدِيثِ وَذَاتِهِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَرْتِيبُهُ وَتَحْسِينُ وَضْعِهِ، فَفَعَلُوا مَا هُوَ الْفَرْضُ الْمَتَعَيْنُ، وَاخْتَرَمَتْهُمْ الْمَنَايَا قَبْلَ الْفَرَاغِ وَالتَّخْلِيِّ لَمَّا فَعَلَهُ التَّابِعُونَ لَهُمْ، وَالْمُقْتَدُونَ بِهِمْ، وَالْمَهْتَدُونَ بِهَدْيِهِمْ، فَتَعَبُوا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - لِرَاحَةِ مَنْ بَعْدَهُمْ، وَنَصَبُوا لِدَعَا<sup>(٥)</sup> مِنْ اقْتَفَى آثَارَهُمْ.

ثُمَّ جَاءَ الْخَلْفُ الصَّالِحُ، فَأَحْبَبُوا أَنْ يُظْهِرُوا تِلْكَ الْفَضِيلَةَ، وَيُشِيعُوا تِلْكَ الْمَنْقَبَةَ الْجَلِيلَةَ، وَيَنْشُرُوا تِلْكَ الْعُلُومَ الَّتِي أَفْنَوْا أَعْمَارَهُمْ فِي جَمْعِهَا، وَيُقْصِلُوا تِلْكَ الْفَوَائِدَ

(١) فِي هَامِشٍ (ظ): «فِي الْأَصْلِ: الْأَوَّلُونَ، وَكَذَلِكَ السَّابِقُونَ. وَرَوَايَةُ الْأَوَّلِينَ عَلَى إِرَادَةِ الْمَدْحِ».

(٢) فِي (ظ): «الْأَوْفَى».

(٣) فِي (ق): «وَالْمَهْمُ حَتَّى يَسْتَوْفُوا الْكَلَامَ عَلَى الْمَهْمِ الْأَعْظَمِ».

(٤) فِي (ق): «دُنْيَاهُمْ».

(٥) الدَّعَا: الْخَفْضُ وَالسَّعَةُ فِي الْعَيْشِ.



التي أجمعوا تحسين وضعها، إمّا بإبداع ترتيب، أو بزيادة تهذيب، أو اختصار وتقريب، أو استنباط حكم وشرح غريب.

فمن هؤلاء المتأخرين من جمع بين كتب الأولين بنوع من التصريف والاختصار، كما فعله أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني<sup>(١)</sup>، وأبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي<sup>(٢)</sup>؛ واقتفى أثرهما أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي<sup>(٣)</sup>. فإنّهم جمعوا بين كتابي البخاري ومسلم، ورتّبوا كتبهم على المسانيد، دون الأبواب، كما سبق ذكره.

وتلاهم آخرأ أبو الحسن رزيّن بن معاوية العبّدي السّرقسّطي<sup>(٤)</sup> فجمع بين كتب البخاري ومسلم والموطأ لمالك وجامع أبي عيسى الترمذي وسنن أبي داود السجستاني، وسنن أبي عبد الرحمن النسائي، رحمة الله عليهم. ورتّب كتابه على الأبواب دون المسانيد، إلا أنّ هؤلاء جميعهم لم يؤدّعوا كتبهم إلا متون الحديث عارية من الشرح والتفسير، حسّب ما آذاهم إليه الغرض، وأحسنوا في الصنع، وفعلوا ما جنّوا ثمرته دنيا وآخرة، وسئوا لمن بعدهم الطريق، ومهدّوا المحجّة في طلب هذا العلم، فأحسن الله إليهم.

(١) هو الحافظ شيخ الفقهاء والمحدثين أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي البرقاني، شيخ بغداد، قال الخطيب: كان ثقة ورعاً ثباتاً لم نر في شيوخيّنا أثبت منه، عارفاً بالفقه، له حظ من علم العربية كثير، صنّف مسنداً ضمّنه ما اشتمل عليه صحيح البخاري ومسلم، مات سنة ٤٢٥هـ.

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي الحافظ مصنّف كتاب «الأطراف» وأحد من برز في هذا العلم. قال الخطيب: سافر الكثير وكتب ببغداد عن أصحاب أبي سعيد الحرّاني، وبالبصرة والأهواز، وواسط وخراسان وأصبهان، وكان له عناية بالصحيحين، كان صدوقاً ديناً ورعاً فهماً، مات سنة إحدى وأربع مئة.

(٣) هو الحافظ الثبت الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الأزدي الحميدي الأندلسي الظاهري. قال ابن ماكولا: لم أر مثلاً صديقنا الحميدي في نزاهته وعفته وورعه وتشاغله بالعلم، كان ورعاً ثقة إماماً في الحديث وعِلِّله ورواته، متحقّقاً في علم التحقيق والأصول على مذهب أصحاب الحديث، له عدة مؤلّفات منها: «جذوة المقتبس» و«الجمع بين الصحيحين»، رحمه الله، توفي سنة ٤٨٨هـ.

(٤) هو أبو الحسن رزيّن بن معاوية بن عمار العبدي السرقسّطي الأندلسي جاور بمكة زمناً طويلاً وتوفي بها سنة ٥٣٥هـ، واسم كتابه «التجريد للصّحاح الستة».



## الفصل الرابع

في خلاصة الغرض من جمع هذا الكتاب

لَمَّا وَقَفْتُ عَلَى هَذِهِ الْكُتُبِ، وَرَأَيْتُهَا فِي غَايَةِ مِنَ الْوَضْعِ الْحَسَنِ، وَالتَّرْتِيبِ الْجَمِيلِ، وَرَأَيْتُ كِتَابَ «رَزِين» رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ أَكْبَرُهَا وَأَعَمُّهَا، حَيْثُ حَوَى هَذِهِ الْكُتُبَ السَّتَةَ الَّتِي هِيَ أُمُّ كُتُبِ الْحَدِيثِ، وَأَشْهَرُهَا فِي أَيْدِي النَّاسِ، وَبِأَحَادِيثِهَا أَخَذَ الْعُلَمَاءُ، وَاسْتَدَلَّ الْفُقَهَاءُ، وَأَثْبَتُوا الْأَحْكَامَ، وَشَادُوا مَبَانِيَ الْإِسْلَامِ.

وَمَصْنُفُوهَا أَشْهَرُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، وَأَكْثَرُهُمْ حَفْظًا، وَأَعْرَفُهُمْ بِمَوَاقِعِ الْخَطَأِ وَالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِمُ الْمَتْنَى، وَعِنْدَهُمُ الْمَوْقِفُ. وَسَنَعْقُدُ فِيمَا بَعْدُ بَابًا يَتَضَمَّنُ مَنَاقِبَهُمْ وَفَضَائِلَهُمْ، وَإِلَى أَيْنَ انْتَهَتْ مَرَاتِبُهُمْ فِي هَذَا الْفَنِّ.

فَحَيْثُذِ أَحْبَبْتُ أَنْ أَشْتَغَلَ بِهَذَا الْكِتَابِ الْجَامِعِ لِهَذِهِ الصَّحَاحِ، وَأَعْنَتِي بِأَمْرِهِ، وَلَوْ بِقِرَاءَتِهِ وَنَسْخِهِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَتْهُ وَجَدْتُهُ - عَلَى مَا قَدْ تَعَبْتُ فِيهِ - قَدْ أَوْدَعَ أَحَادِيثَ فِي أَبْوَابٍ، غَيْرِ تِلْكَ الْأَبْوَابِ أَوْلَى بِهَا، وَكَثَّرَ فِيهِ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً، وَتَرَكَ أَكْثَرَ مِنْهَا.

ثُمَّ إِنِّي جَمَعْتُ بَيْنَ كِتَابِهِ وَبَيْنَ الْأَصُولِ السَّتَةِ الَّتِي ضَمَّنَهَا كِتَابُهُ، فَرَأَيْتُ فِيهَا أَحَادِيثَ كَثِيرَةً لَمْ يَذْكُرْهَا فِي كِتَابِهِ، إِمَّا لِلْإِخْتِصَارِ، أَوْ لَغَرَضٍ وَقَعَ لَهُ فَاهْمَلَهَا، وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِهِ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً لَمْ أَجِدْهَا فِي الْأَصُولِ الَّتِي قَرَأْتُهَا وَسَمِعْتُهَا وَنَقَلْتُ مِنْهَا، وَذَلِكَ لِاخْتِلَافِ النَّسَخِ وَالطَّرِيقِ، وَرَأَيْتُهُ قَدْ اعْتَمَدَ فِي تَرْتِيبِ كِتَابِهِ عَلَى أَبْوَابِ الْبُخَارِيِّ، فَذَكَرَ بَعْضُهَا، وَحَذَفَ بَعْضُهَا.

فَنَاجَتْنِي نَفْسِي أَنْ أَهْذَبَ كِتَابَهُ، وَأَرْتَّبَ أَبْوَابَهُ، وَأَوْطَيْتُ<sup>(١)</sup> مَقْصِدَهُ، وَأُسَهَّلَ مَطْلَبَهُ، وَأُضِيفَ إِلَيْهِ مَا أَسْقَطَهُ مِنَ الْأَصُولِ، وَأَتَّبَعُهُ شَرْحَ مَا فِي الْأَحَادِيثِ مِنَ الْغَرِيبِ وَالْإِعْرَابِ

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ: فِي الْحَدِيثِ «فَاجْعَلْهُ مَوْطَأَ الْعَقَبِ»، أَيِ كَثِيرِ الْأَتْبَاعِ.



والمعنى، وغير ذلك مما يزيده إيضاحاً وبياناً، فاستصغرت نفسي عن ذلك، واستعجزتها<sup>(١)</sup>، ولم يزل الباعث يقوى، والهمة تنزع، والرغبة تتوفر، وأنا أعلمها بما في ذلك من التعرض للملام، والانتصاب للقدح، والأمن من ذلك جميعه مع الترك، ويأبى الله إلا أن يُسمّ نوره، فتحققت بلطف الله العزيمه، وصدقت بعونه النية، وخلصت بتوفيقه الطوية.

فشرعت في الجمع بين هذه الكتب الستة التي أودعها رزق - رحمه الله - كتابه، وصدقت عما فعله ورغبه، فاعتمدت على الأصول دون كتابه، واخترت له وضعاً يردُّ بيانه حسبما أدى إليه اجتهادي، وانتهى إليه عزفاني.

هذا بعد أن أخذت فيه رأي أولي المعارف والتهى، وأرباب الفضل والذكاء، وذوي البصائر الثاقبة، والآراء الصائبة، واستشرت فيه من لا أتهمه ديناً وأمانةً وصدقاً ونصيحة<sup>(٢)</sup>، وعرضت عليه الوضع الذي عرض لي، واستضأت به في هذا الضنع الذي سنح لي، فكلُّ أشار بما قوى العزم، وحقَّق إخراج ما في القوة إلى الفعل.

فاستخرت الله تعالى، وسألته أن يجعله خالصاً لوجهه، ويتقبله ويُعين على إنجازه بصدق النية فيه، ويسهله، وهو المجازي على مودعات السرائر، وخفيات الضمائر.

هذا مع كثرة العوائق الدنيوية، وازدحام العوارض الضرورية، وتكاثر الفوادم<sup>(٣)</sup> النفسانية، وضيق الوقت عن فراغ البال لمثل هذا المهم العزيز، والغرض الشريف الذي إذا أعطاه الإنسان كله واتاه منه أسره، وإذا قصر عليه عمره أمكنه منه أقصره. ولولا أن الباعث عليه ديني، والغرض منه أخروي، لكانت القدرة على الإلمام به واهية، والهمة عن التعرض إليه قاصرة، والعزيمة عن الشروع فيه فاترة، وإنما كان المحرك قوياً، والجاذب شريفاً علياً.

وأنا أسأل كل من وقف عليه، ورأى فيه خللاً، أو لمح فيه زللاً أن يُصلحه، حائزاً

(١) في (ق): «فاستصغرت نفسي هنالك واستعجزتها».

(٢) في هامش الأصل ما نصّه: «كان شيخاً له في ديار بكر».

(٣) في هامش الأصل: «الفوادم بالشقاء: الأعمال الشاقة المتعبة».



به جزيل الأجر وجميل الشكر، فإنَّ المهدَّبَ قليل، والكامِلَ عزيز، بل عَديم، وأنا معترفٌ بالقصور والتقصير، مقرٌّ بالتخلُّفِ عن هذا المقام الكبير.

على أنَّ هذا الكتابَ في نفسه بحرٌ زاخرٌ أمواجه، وبِرٌّ وعِرةٌ فيجأُ، لا يكادُ الخاطِرُ يجمعُ أشناتَه، ولا يقومُ الذِّكْرُ بحفظِ أفرادِه، فإنَّها كثيرةُ العدد، ومتشعِّبةُ الطُّرُق، مختلفةُ الروايات، وقد بذلتُ في جمعها وترتيبها الوُسْعَ، واستعنتُ بتوفيق الله تعالى ومعونته في تأليفه وتهذيبه، وتسهيله وتقريره.

وسمَّيته: «كتاب جامع الأصول في أحاديث الرسول».





## الباب الثاني

في كيفية وضع الكتاب، وفيه ستة فصول

### الفصل الأول

في ذكر الأسانيد والمتون

لَمَّا وَفَّقَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ الشَّرُوعَ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَسَهَّلَ طَرِيقَهُ، فَكُنْتُ فِيهِ طَالِباً أَقْرَبَ الْمَسَالِكِ وَأَهْدَاهَا إِلَى الصَّوَابِ، أَوَّلَ مَا بَدَأْتُ بِهِ أَنَّنِي حَذَفْتُ الْأَسَانِيدَ، كَمَا فَعَلَهُ الْجَمَاعَةُ الْمَقْدَّمُ ذِكْرُهُمْ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَلَنَا فِي الْاِقْتِدَاءِ بِهِمْ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ، لِأَنَّ الْغُرُصَ مِنْ ذِكْرِ الْأَسَانِيدِ كَانَ أَوَّلًا لِإِبْطَاتِ الْحَدِيثِ وَتَصْحِيحِهِ، وَهَذِهِ كَانَتْ وَظِيفَةُ الْأَوَّلِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ كَفَّوْنَا تِلْكَ الْمُؤَنَةَ، فَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى ذِكْرِ مَا قَدْ فَرَّغُوا مِنْهُ، وَأَغْنَوْنَا عَنْهُ. فَلَمْ أَثْبُتْ إِلَّا اسْمَ الصَّحَابِيِّ الَّذِي رَوَى الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِنْ كَانَ خَبِراً أَوْ اسْمَ مَنْ يَرْوِيهِ عَنِ الصَّحَابِيِّ إِنْ كَانَ أَثَرًا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَعْزِضَ فِي الْحَدِيثِ ذِكْرَ اسْمِ أَحَدٍ رَوَاتِهِ فِيمَا تَمَسُّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ، فَأَذْكُرُهُ لَتَوْفِّقَ فِهْمَ الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ عَلَيْهِ.

وقد أفردتُ باباً في آخر الكتاب يتضمن أسماء الجماعة المذكورين في جميع الكتاب، إن كان صحابياً، أو تابعياً، أو غيره، ورَتَّبْتُ عَلَى حُرُوفِ (أ ب ت ث).

وكتبتُ الْأَسْمَاءَ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ عَلَى الْهَامِشِ، وَذَكَرْتُ بِإِزَائِهِ مَا أَمَكَّنَ مَعْرِفَتَهُ مِنْ

(١) بل هي وظيفة كلِّ عالم في كلِّ عصر، إِذَا تَمَكَّنَ فِي هَذَا الْعِلْمِ وَقَوِيَ مَعْرِفَتُهُ، فَلَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِالصَّحَّةِ أَوْ بِالضَّعْفِ عَلَى الْحَدِيثِ بَعْدَ الْفَحْصِ عَنْ إِسْنَادِهِ وَعِلَالِهِ، قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رَدِّهِ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ: وَالْأَظْهَرُ عِنْدِي جَوَازُ التَّصْحِيحِ لِمَنْ تَمَكَّنَ وَقَوِيَ مَعْرِفَتُهُ، قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَقَدْ صَحَّحَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ لِابْنِ الصَّلَاحِ وَمِنْ بَعْدِهِ أَحَادِيثَ لَمْ يَجِرْ لِمَنْ تَقَدَّمَ فِيهَا تَصْحِيحُ كَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْقَطَّانِ، وَالضَّيَاءِ الْمَقْدِسِيِّ، ح وَزَكِيِّ الدِّينِ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْمُتَثَرِّيِّ وَمِنْ بَعْدِهِمْ. انظر المقدمة لابن الصلاح ص ١٢ - ١٣.



نسيه وعمره، وإسلامه وحاله، حسبما انتهت إليه القدرة، ومن لم أجد له ذكراً ذكرت اسمه فحسب، وتركته مفتوحاً لأحققه، وقصدت في ذلك إزالة الخلل والتصحيف في الأسماء والاشتباه.

وأما متون الحديث، فإنني لم أثبت منها إلا ما كان حديثاً عن رسول الله ﷺ أو أثراً عن صحابي، وما كان من أقوال التابعين ومن بعدهم من مذاهب الفقهاء والأئمة، فلم أذكره إلا نادراً، اقتداءً بالحميدي رحمه الله وغيره ممن جمع بين الكتب ماعداً رزينا، فإنه ذكر في كتابه فقه مالك رحمه الله الذي في «الموطأ»، وتراجم أبواب كتاب البخاري، وغير ذلك مما لا حاجة إليه.

واعتمدت في النقل من كتابي البخاري ومسلم، وعلى ما جمعه الإمام أبو عبد الله الحميدي في كتابه، فإنه أحسن في ذكر طرقه، واستقصى في إيراد رواياته، وإليه المنتهى في جمع هذين الكتابين<sup>(١)</sup>.

وأما باقي الكتب الأربعة، فإنني نقلتها من الأصول التي قرأتها وسمعتها، وجمعت بينها وبين نسخ أخرى منها.

وعوّلت في المحافظة على ألفاظ البخاري ومسلم أكثر من غيرها من باقي الأئمة الأربعة، اللهم إلا أن يكون في غيرها زيادة أو بيان أو بسط، فإنني أذكرها. وإن كان الحميدي قد أغفل شيئاً وعثر عليه، أثبتته من الأصول، وتتبع الزيادات من جميع الأمهات، وأضفتها إلى مواضعها.

وأما الأحاديث التي وجدتها في كتاب رزين، ولم أجدّها في الأصول، فإنني كتبتها نقلاً من كتابه على حالها في مواضعها المختصة بها، وتركتها بغير علامة، وأخليت لذكر اسم من أخرجها موضعاً لعلّي أتبع نسخاً أخرى لهذه الأصول، وأعثر عليها، فأثبت اسم من أخرجها.

وقد أشرت في أوائل الكتاب إلى ذكر أحاديث، من ذلك: أنّ رزينا أخرجها ولم أجدّها في الأصول؛ وأخليت ذكر الباقي ليعلم أنّه من ذلك القليل.

(١) ذكر العلماء أنّ الحميدي لم يقتصر في كتابه على ذكر ألفاظ الصحيحين، بل أتى فيه بزيادات صرح بأنها من كتب المستخرجين عليهما، ولعلّ المؤلف ينقل عنه ما كان منسوباً فيه إلى الشيخين البخاري ومسلم أو أحدهما، دون ما زاده من كتب المستخرجين وغيرها، فقد تُبع في غير ما حديث، فوجد كما ذكرنا.



## الفصل الثاني

### في بيان وضع الأبواب والفصول

قد سبق في الباب الأول أنَّ من العلماء مَنْ رَتَّبَ كتابَهُ على المسانيد، ومنهم من رَتَّبَهُ على الأبواب، وَرَجَّحْنَا اختيَارَ الأبوابِ على المسانيد بما قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ، فلذلك اخترنا لكتابنا الأبوابَ على المسانيد، ولأنَّ هذه الكتبُ الستةُ الأصول، جميعُها مرَّتْ على الأبواب، فكانَ الاقتداءُ بهم أولى.

وحيث اعتبرتْ أبوابَ كتبهم وجدتها مختلفةً في الوضع، فإنَّ البخاري قد ذكرَ أحاديثَ في أبوابٍ من كتابه ذكرها غيره في غير تلك الأبواب، وكذلك كلُّ منهم، فصَدَفْتُ عن ذلك.

ثم إنَّني عَمَدْتُ إلى الأحاديثِ جميعِها، في هذه الكتب الستة، فاعتبرتها وتبعتها، واستخرجت معانيها، فبنيتُ الأبوابَ على المعاني التي دلَّتْ عليها الأحاديثُ، فكلُّ حديثٍ انفردَ بمعنى أثبتُّه في بابٍ يَخُصُّه.

فإنَّ اشتمَلَ على أكثرِ من معنى واحد، فلا يَخْلُو أن يكونَ اشتمالُهُ على ذلك اشتمالاً واحداً، أو أحد المعاني فيه أغلب من الآخر، فإنَّ كَانَ اشتمالُهُ عليه اشتمالاً واحداً، أوردُّهُ في آخر الكتاب في كتابِ سَمِيَّتِهِ «كتاب اللواحق» وقسمته إلى أبوابٍ عدَّة، يتضمَّنُ كلُّ بابٍ منها أحاديثٌ تشتملُ على معاني<sup>(١)</sup> متعدِّدة من جنسٍ واحد.

على أن هذا «كتاب اللواحق» جميعه ما يعظمُ قدره ولا يطول، فإنَّه لا يتجاوزُ ثلاثةَ كراريس<sup>(٢)</sup>.

وأما ما كَانَ مُشْتَمِلاً على أكثرِ من معنى واحد، إلا أنَّه بأحدِها أخصُّ، وهو فيه

(١) في (ق د): «معاني».

(٢) كراريس: جمع كراسة، وهي الجزء من الصحيفة، يقال: قرأتُ كراسة من كتاب سيبويه، وهذا الكتاب عدة كراريس، وتقول: التاجر مجده في كيسه، والعالم مجده في كراريسه.



أغلب، فإنني أثبتته في الباب الذي هو أخصر به وأغلب عليه، وقصدت فيه غالباً أن يكون في باب المعنى الذي هو في أول الحديث.

ثم إنني عمدت إلى كل كتاب من الكتب المسماة في جميع الكتاب، وفصلته إلى أبواب، وفصول، وأنواع، وفروع، وأقسام؛ بحسب ما اقتضته القسمة التي تراها في الكتاب.

وكان الموجب لهذا التقسيم اختلاف معاني الأحاديث التي تختص بكل كتاب، فإن منها ما يتعلق بوجوبه<sup>(١)</sup>، ومنها ما يتعلق بأركانه وحقيقته، ومنها ما يتعلق بسننه ونوافله، ومنها ما يتعلق بشروطه ولوازمه، ومنها ما يتعلق بالحث عليه والترغيب فيه، ومنها ما يتعلق بفضله وشرفه.

وأشياء كثيرة تراها في غضون الكتاب، كل واحد منها بمعنى.

ثم إنني عمدت إلى كل فصل وكل فرع وكل باب، فنضدت<sup>(٢)</sup> الأحاديث فيه، كل حديث يتلو ما يشبهه، أو يماثله أو يقاربه، بحيث إنك إذا تجاوزت ذلك المعنى من ذلك الفصل لا تكاد تعود تراها في باقي الفصول إلا نادراً، لضرورة اقتضته، أو سهو.

وإذا جاء من الأحاديث شيء يتعلق بذلك الكتاب، وليس معه حديث آخر من نوعه، كتبته في فصل أو فرع من تقسيم ذلك الكتاب، حيث ليس معه من جنسه ونوعه مثله أو أمثاله.

ثم إنني عمدت إلى ما جاء من الأحاديث في فضائل جميع الكتب المودعة في كتابنا، وما جاء في فضائل الأنبياء والصحاب وغيرهم، فجعلته كتاباً واحداً سمّيته «كتاب الفضائل والمناقب» وأودعته كل حديث يتضمن فضل شيء من الأعمال والأقوال والأحوال والرجال، ولم أضف فضل كل شيء إلى بابه، فإنه يجيء متفرقاً، فرأيت أن جمعه أولى، وستراه إن شاء الله تعالى مفصلاً مبوراً.

(١) في (ق): «بوجبه» وهو تصحيف.

(٢) في هامش (ظ) ما نصّه: نضد متاعه ينضده بالكسر نضداً: أي وضع بعضه على بعض.



## الفصل الثالث

### في بيان التقفية، وإثبات الكتب في الحروف

لَمَّا نَضَدْتُ الأحاديث في الأبواب والفصول والفروع - كما سبق بيانه - رأيتها كثيرة العدد، والكتاب في نفسه كبير المقدار، ويحتاج الناظر فيه والطالب لحديث من أحاديثه أن يتطلب كتبه التي هي تراجمه، حتى يجد الحديث المطلوب فيها، وكان عليه في ذلك كلفة ومشقة متعبة، فخرَّجْتُ أسماء الكتب المودعة في الكتاب، وجعلتها مرتبة على حروف (أ ب ت ث) طلباً لتسهيل كلفة الطلب، وتقريباً على المريد بلوغ الأرب.

ولم أضبط في وضعها الحرف الأصلي من الكلمة فحسب، إنما لزمْتُ الحرف الذي هو أول الكلمة، سواء كان أصلياً أو زائداً، ولم أحذف من الكلمة إلا<sup>(١)</sup> الألف واللام التي للتعريف حسب.

فأودعتُ «كتاب الإيمان والإسلام»، و «كتاب الإيلاء» و «كتاب الآنية» في حرف الهمة. وهذا حرفٌ أصلي.

ووضعتُ فيه أيضاً «كتاب الاعتصام» و «كتاب إحياء الموات»، وهذا حرفٌ زائد، فإن «الاعتصام» حقه أن يكون في حرف العين و «إحياء الموات» في حرف الحاء. وكذلك جميع الكتب على هذا الوضع، ولم أقصد به إلا طلب الأسهل، فإن كتب الحديث يشغلُ بها الخاص والعام، والعالمُ بتصريف اللفظ والجاهل. ولو كلفت العامي أن يعرف الحرف الأصلي من الزائد لتعذَّر عليه، لكنه يسهل عنده معرفة الحرف الذي هو في أول الكلمة من غير نظير إلى أنه أصلي أو زائد.

ثم وجدتُ في الأبواب أبواباً عدَّة، هي من جملة الكتب التي انقسم الكتاب إليها،

(١) كلمة «إلا» لم ترد في (ق).



وإذا ذكرتها في الحرف الذي يختص بها أكون قد أفردت أحد أحكام ذلك الكتاب عنه، وفرقته ووضعت في غير موضعه الأولى به.

مثال ذلك: أن «كتاب الجهاد» وهو في حرف الجيم، وفي جملة أحكام الجهاد أبواب عدّة، لا يجوز أن تنفرد عنه، مثل الغنائم، والفبيء والغلول، والتفل، والخمس، والشهادة، وكل واحد من هذه يختص بحرف غير حرف الجيم، فإن ذكرته في حرفه، تَقَسَّم<sup>(١)</sup> «كتاب الجهاد»، وعدلت عن واجب الوضع، فذكرت هذه الأبواب في جملة «كتاب الجهاد» في حرف الجيم.

ثم عمدت إلى آخر كل حرف من تلك الحروف التي تختص بهذه الأبواب، فذكرت فيه فصلاً ليستدل به على مواضع هذه الأبواب من الكتاب، فذكرت في آخر حرف الغين أن الغنائم والغلول في «كتاب الجهاد» من حرف الجيم، وفي آخر حرف الفاء أن «الفبيء» في «كتاب الجهاد» من حرف الجيم.

وكذلك تتبعت جميع الحروف، وفعلت بها هذا الفعل.

فإذا أردت حديثاً من هذا النوع، فاطلبه في حرفه، فإن وجدته، وإلا فترى في آخر الحرف ما يدلُّك على موضعه، على أنه متى صار لك أذن دُيِّقَ بالكتاب، وعرفت الغرض من وضعي، استغنيت عن ذلك جميعه.

\* \* \*

(١) في (ق): «حرف تقسيم» وهو خطأ. ح



## الفصل الرابع

### في بيان أسماء الرواة والعلام

لما وضعتُ الكتبَ والأبوابَ في الحروف، رأيتُ أن أثبتَ أسماءَ رواةِ كلِّ حديثٍ أو أثرٍ على هامشِ الكتاب، جذاءً أولَ الحديث، وذلك لفائدتين: إحداهما: أن يكونَ الاسمُ مفرداً يُدرِّكه الناظرُ في أولِ نظرة، ويعرف به أولَ الحديث.

والثانية: لأجل إثباتِ العلامِ التي رَقَمْتُها بالخُمرةِ على الاسم. وذلك أنني قد رَقَمْتُ على اسمِ كلِّ راوٍ علامةً من أخرج ذلك الحديث من أصحابِ الكتب الستة.

فجعلتُ للبخاري «خاء» لأنَّ نسبَه إلى بلدِه أشهرُ من اسمِه وكُنْيَتِه، ولأنَّ «الخاء» أشهرُ حروفه، وليس في حروفِ باقي الأسماء «خاء». وجعلتُ لمسلم «ميماً»، لأنَّ اسمَه أشهرُ من نسبِه وكُنْيَتِه. والميم أولُ حروفِ اسمِه.

وجعلتُ لمالكٍ «طاء»، لأنَّ اشتَهَارَ كتابِه «الموطأ» أكثر، ولأنَّ «الميم» التي هي أولُ حروفِ اسمِه قد أعطيناها مسلماً، وباقِي حروفه مشتبهَةٌ بغيرها من حروفِ باقي الأسماء، و «الطاء» أشهرُ حروفِ اسمِ كتابِه، ولا تشبهُ بغيرها.

وجعلتُ للترمذي «تاء»، لأنَّ اشتَهَارَ الترمذي بنسبَتِه أكثر منه باسمِه وكُنْيَتِه، وأولُ حروفِ نسبِه التاء.

وجعلتُ لأبي داود «دالاً»، لأنَّ كُنْيَتَه أشهرُ من اسمِه ونسبِه، والدالُ أشهرُ حروفِ كُنْيَتِه، وأبعدُها من الاشتباهِ بباقي العلام.



وجعلتُ للنسائي «سيناً»، لأنَّ نسبَه أشهرُ من اسمه وكنيته، والسين أشهرُ حروفِ نسبِه، وأبعدُها من الاشتباه.

فإن كان الحديثُ قد أخرجَه جماعتُهُم، أثبتُّ قبل اسم الراوي العلامَ الست. وإنَّ كانَ قد أخرجَهُ بعضُهُم، أثبتُّ عليه علامَةً من أخرجَه. والأحاديثُ التي وجدْتُها في كتاب «رزين» رحمه الله ولم أجدها في الأصول التي قرأتها وسمعتها ونقلْتُ منها، أثبتُّها ولم أثبتُّ عليها علامَةً، ولم أذكر من أخرجها، لعلِّي أجدها، أو يجدها غيري فيثبتُها، ويعلمُ علامَةً من أخرجها.

وجعلتُ ابتداءَ العلامِ على الاسمِ بعلامَةِ البخاري، وبعدهُ بعلامَةِ مسلم، وبعدهُ بعلامَةِ «الموطأ». وقد كان الأولى تقديم اسم «الموطأ»، لأنَّ مالكاً رحمه الله أكبرُ الجماعةِ وأقدمُهم، وأجلُّهم قدراً، وأحقُّهم بالتقديم، ولكنَّ لاشتهارِ كتابي البخاري ومسلم بالصحة، وانفرادهما بالشرط الذي لم ينفرد به واحدٌ من باقي الكتب، ولأنهما أعظمُ قدراً، وأكبرُ حجماً، قدمتهما في التعليق عليه. ثم أتبعْتُ علامَةَ «الموطأ» بعلامَةِ الترمذي، وبعدهُ بعلامَةِ أبي داود، وبعدهُ بعلامَةِ النسائي. وإنَّ تقدَّمَ أحدُ هؤلاء الثلاثة المتأخرين على الآخر، فلا بأس.

ثم لما كان مع تطاول الأزمان، واختلافِ النسخ ونهاونهم بالذي يكتبونه، قد يسقطُ بعضُ العلامِ من موضعه، فيبقى الحديثُ مجهولاً، لا يُعلمُ من أخرجَه، ذكرتُ في آخرِ كلِّ حديثٍ من أخرجَه من الأئمة في متنِ الكتاب، ليزولَ هذا الخللُ المُتَوَقَّع.

وإنَّ سقطَ بعضُ العلامات، أو كلُّها، أمكنَ الناسِخَ أن يستجدَّ العلامات من متنِ الكتاب<sup>(١)</sup>.

على أن مُعظَمَ الأحاديثِ المشتركةِ بين الأصول، قد أدَّتْ الضرورةُ إلى ذِكْرِ مَنْ أخرجها، لاختلافِ ألفاظهم في الحديث الواحد، وإنما الأحاديثُ المفردة في كلِّ أصلٍ من الكتب، هي التي احتجنا أن نذكر اسمَ مَنْ أخرجها في متنِ الكتاب لهذا الباعث المذكور.

(١) في (ق): «العلامات».



## الفصل الخامس

### في بيان الغريب والشرح

لَمَّا أَرَدْنَا أَنْ نَذْكُرَ شَرْحَ لَفْظِ الْحَدِيثِ وَمَعْنَاهُ، كَانَ الْأَوَّلَى بِنَا أَنْ نَذْكُرَهُ عَقِيبَ كُلِّ حَدِيثٍ، فَإِنَّهُ أَقْرَبُ تَنَاوُلًا، وَأَسْهَلُ مَأْخَذًا، لَكِنَّا رَأَيْنَا أَنَّ ذَلِكَ يَتَكَرَّرُ تَكَرُّرًا زَائِدًا، لِاشْتِرَاكِ الْأَحَادِيثِ فِي الْمَعْنَى الْوَاحِدِ، مَعَ تَقَارُبِ الْأَلْفَاظِ، بَلِ اتِّحَادِهَا، فَإِنْ ذَكَرْنَا شَرْحَ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، وَإِذَا جَاءَ مِثْلُهُ أَحْلَنَّا عَلَيْهِ، احْتِجَاجَ الطَّالِبِ إِلَى كَلْفَةِ عَظِيمَةٍ حَتَّى يَجِدَ الْغَرَضَ، وَكَانَ الْكِتَابُ يَطُولُ بِكَثْرَةِ الْإِحَالَاتِ، وَإِنْ نَحْنُ أَوْرَدْنَاهُ فِي آخِرِ كُلِّ فَصْلِ أَوْ بَابٍ جَاءَ مِنَ التَّكَرُّارِ مَا يَبَارِبُ الْأَوَّلَ، وَإِنْ نَحْنُ أَفْرَدْنَا لِلشَّرْحِ كِتَابًا مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ - كَمَا فَعَلَهُ الْحُمَيْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «غَرِيبِ كِتَابِهِ» - صَارَ ذَلِكَ الْكِتَابُ مَفْرَدًا وَحْدَهُ، لَا عِلَاقَةَ بَيْنَ الْأَصْلِ وَبَيْنَهُ، فَمَنْ شَاءَ نَسَخَهُ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَّهُ، وَكَانَتِ الْفَائِدَةُ تَذْهَبُ، وَيَزُولُ الْغَرَضُ، وَيَبْقَى الْكِتَابُ خَالِيًا مِنَ الشَّرْحِ وَالتَّفْسِيرِ الَّذِي قَصَدْنَا إِلَيْهِ، فَأَدَّى النَّظَرُ إِلَى أَنَّ ذِكْرَنَاهُ فِي آخِرِ كُلِّ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ (أ ب ت ث) عَلَى تَرْتِيبِ الْكُتُبِ الَّتِي فِي كُلِّ حَرْفٍ، وَسِيَاقِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي كُلِّ كِتَابٍ<sup>(١)</sup>.

وَذَكَرْتُ الْكَلِمَاتِ الَّتِي فِي مَتُونِ الْأَحَادِيثِ الْمَحْتَاجَةِ إِلَى الشَّرْحِ بِصُورَتِهَا عَلَى هَامِشِ الْكِتَابِ، وَشَرَحَهَا حِذَاءَهَا، لِيَكُونَ أَسْهَلَ مُطْلَبًا لِلنَّاطِرِينَ فِيهِ، وَلَمْ أَقْتَصِرْ عَلَى ذِكْرِ الْكَلِمَاتِ الْغَرِيبَةِ الَّتِي يَحْتَاجُ الْخَوَاصُّ إِلَى شَرْحِهَا، بَلِ ذَكَرْتُ مَا يَفْتَقِرُ الْعَوَامُّ إِلَى مَعْرِفَتِهِ زِيَادَةً فِي الْبَيَانِ.

فَإِنْ تَكَرَّرَ فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ كَلِمَاتٌ تَحْتَاجُ إِلَى شَرْحٍ غَرِيبِهَا، لَمْ أَكْرَزْ ذِكْرَهَا، وَاعْتَمَدْتُ عَلَى مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَطُولَ الْكَلَامُ بَيْنَهُمَا، فَرُبَّمَا أَعْدَتُهُ.

(١) فِي طَبْعَةِ دِمَشْقِ السَّابِقَةِ عَدَلْنَا عَنْ هَذِهِ الْخُطَّةِ الَّتِي اتَّبَعَهَا الْمُؤَلَّفُ وَأَثْبَتْنَا الْغَرِيبَ وَالشَّرْحَ عَقِيبَ كُلِّ حَدِيثٍ؛ وَكَذَلِكَ فَعَلْنَا فِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ؛ وَجَعَلْنَا لَفْظَ الْغَرِيبِ مُمَيِّزًا بِاللُّوْنِ الْأَحْمَرِ، سِوَاهُ فِي نَصِّ الْحَدِيثِ وَشَرْحِهِ تَسْهِيلًا عَلَى الْقَارِئِ.



فإذا طلبتَ شرحَ كلمةٍ في موضعها ولم تجدَها، فاعلمْ أنَّها قد سبقَتْ قبلَ ذلك، فاطْلُبْها من هناك تَجِدْها.

وكلُّ كلمةٍ لم أعرفْ شَرْحَها، أو كُنْتُ منها على ارتياب، أثبتُّها وأخليتُ حذاءها لأثبتَ فيه شَرْحَها.

وعوّلتُ في الشرحِ على كتبِ أئمّةِ اللغة، وكتبِ غريبِ الحديث، وكتبِ الفقه وغيرها.

فمن كتبِ اللغة: كتاب «التهذيب» لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، وكتاب «لغة الفقه» له، وكتاب «صحيح اللغة» لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، وكتاب «المجمل» لأبي الحسين<sup>(١)</sup> أحمد بن فارس.

ومن كتبِ الغريب: كتاب «غريب الحديث» لأبي عُبَيْدِ القاسم بن سلام، وكتاب «غريب الحديث» لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، وكتاب «مختلف الحديث» له، وكتاب «غريب الحديث» لأبي سليمان حَمْد بن محمد الخطابي، وكتاب «معالم السنن» له، وكتاب «شأن الدعاء» له، وكتاب «الجمع بين الغريبين» لأبي عُبَيْدِ الهَرَوِي، وكتاب «الفائق» لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، وكتاب «غريب الحديث» لأبي عبد الله الحُمَيْدِي.

وتتبعْتُ كتبَ الفقه والتفسير، وأخذتُ منها شرحَ أحاديثٍ تتعلقُ بالأحكام والمعاني.

وكلُّ ما وجدتهُ في هذه الكتبِ من مَعْنَى مستحسن، أو نُكْتَةٍ غريبةٍ أو شرحٍ شافٍ<sup>(٢)</sup> أثبتُّه بعدَ الاحتياطِ فيما نقلتهُ، وما لم أجدهُ فيها - وإنه لقليل - ذكرْتُ فيه ما سَنَحَ لي بعدَ سؤالِ أهلِ المعرفةِ به والدُّرايةِ.

وأنا أرجو أن يُصادِفَ ذلكَ صحَّةً وصواباً من الفعل، وصدقاً وسَدَاداً من القول. ولستُ أدعي في جميعِ ما نقلتهُ وأثبتُّه من هذا الشرحِ العِصْمَةَ من الغلط، والبراءةَ من السُّهُو.

وأنا أَرُغِبُ إلى كُلِّ من وقفَ عليه، وأدركَ منه خطأً أو زللاً، أن يُصلِحَه ويُقلِّدَنِي فيه مِنَّةً جسيمةً، ويتَّخِذَ عندي به يداً كريمةً أَكِلُ جِزَاءَهُ عليها إلى فضلِ اللهِ تعالى وسِعَةِ كَرَمِهِ.

(١) في (د): «أبو الحسن» وهو خطأ.

(٢) في (ق): «شأن» وهو تصحيف.



## الفصل السادس

### فيما يستدلُّ به على أحاديث مجهولة الوضع

لَمَّا اسْتَقَرَّ وَضْعُ الْأَحَادِيثِ فِي الْأَبْوَابِ وَالْكَتَبِ وَالْحُرُوفِ، تَبَعَّتْهَا فَوَجَدْتُ فِيهَا أَحَادِيثَ يَنْبُو بِهَا مَكَائِهَا، وَإِنْ كَانَ أَوَّلَىٰ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْأَمَكَةِ، وَكَانَ طَالِبُ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ أَوْ بَعْضُهَا رَبَّمَا شَدَّ عَنْ خَاطِرِهِ مَوْضِعُهَا، وَالتَّبَسَّ عَلَيْهِ مَكَائِهَا، لِنَوْعٍ مِنْ اشْتِبَاهِ مَعَانِيهَا، وَاخْتِلَافِ تَوَارِدِ الْخَوَاطِرِ عَلَى اخْتِيَارِ الْمَكَانِ الْأَوَّلَىٰ بِهَا، وَكَانَ فِي ذَلِكَ كُلْفَةٌ عَلَى الطَّالِبِ وَمَشَقَّةٌ، فَاسْتَقْرَأْتُ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ جَمِيعَهَا، الَّتِي هِيَ مُتَزَلِّزَةٌ فِي مَكَانِهَا، أَوْ مُشْتَبِهَةٌ عَلَى طَالِبِهَا، وَخَرَّجْتُ مِنْهَا كَلِمَاتٍ وَمَعَانِي تُعَرَفُ بِهَا الْأَحَادِيثُ، وَأَفْرَدْتُ لَهَا فِي آخِرِ الْكِتَابِ بَابًا أَثْبَتُ فِيهِ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ، مَرْتَبَةً عَلَى حُرُوفِ (أ ب ت ث) مَسْطُورَةً فِي هَامِشِ الْكِتَابِ؛ وَبِإِزَائِهَا ذَكَرْتُ مَوْضِعَهَا مِنْ أَبْوَابِ الْكِتَابِ.

فَإِذَا طَلَبْتَ حَدِيثًا فِيهِ نَوْعٌ اشْتَبَاهُ، وَغَابَ عَنْكَ مَوْضِعُهُ، إِمَّا لِسَهْوٍ عَارِضٍ، أَوْ جَهْلِ بِالْمَكَانِ، فَلَا يَخْلُو أَنْ تَعْرِفَ مِنْهُ بَعْضَ أَلْفَاظِهِ الْمَشْهُورَةِ فِيهِ، أَوْ مَعَانِيَهُ الْمُوَدَّعَةَ فِي مَطَاوِيهِ، فَاعْمِدْ إِلَى ذَلِكَ الْبَابِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ، وَاطْلُبْ تِلْكَ الْكَلِمَةَ، أَوْ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِي حُرُوفِ ذَلِكَ الْبَابِ، فَإِذَا وَجَدْتَهَا قَرَأْتَ مَا بِإِزَائِهَا فَهُوَ يَدُلُّكَ عَلَى مَوْضِعِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ مِنْ أَبْوَابِ الْكِتَابِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.



## الباب الثالث

في بيان أصول الحديث، وأحكامها، وما يتعلق بها

ما نُثِبْتُه في هذا الباب من أصول الحديث وأحكامها، وشرح أقوال الفقهاء وأئمة الحديث، وذكر مذاهبهم، واصطلاحاتهم، فإنه منقولٌ من فوائد العلماء وكتبهم وتصانيفهم التي استفدناها وعرفناها، مثل كتاب «التلخيص» لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني<sup>(١)</sup>، وكتاب «المُستصفى» لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي<sup>(٢)</sup>، وكتاب «التقويم» لأبي زيد الدبوسي، وكتاب «أصول الحديث» للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، وكتاب «المدخل إلى الإكليل» له، وشيء من رسائل الخطيب أبي بكر بن ثابت البغدادي<sup>(٣)</sup>، وكتاب «العلل» للإمام أبي عيسى الترمذي، وغير ذلك من كتب العلماء وتصانيفهم رحمة الله عليهم.

فجمعتُ بين أقوالهم، واختصرتُ من كل واحدٍ منها طرفاً يُلِيقُ بهذه المقدمة، أودعته ما يحتاجُ إليه طالبُ علم الحديث، ولا يسعُه جهله، إلا من قَنِعَ بمجرد الرواية، مُلغياً فضيلة الدراية.

وليس لي فيه إلا الترتيب والاختصار، والتلفيق<sup>(٤)</sup>، والاختيار، اللهم<sup>(٥)</sup> إلا كلمات تقعُ في أثناء الفصول والفروع، تتضمنُ إثباتَ مهمَلٍ، أو إيضاحَ مشكلٍ، أو تحقيقَ مُغفَلٍ، أو تفصيلَ مُجملٍ، أو تقييدَ مُرسَلٍ، وجعلتُ هذا البابَ مُشتملاً على أربعة فصول.

(١) في هامش (د): «واسمه عبد الملك الجويني».

(٢) في هامش (د): «الغزالي بالتخفيف منسوبٌ إلى غزاة الطوس، وهي قريةٌ من قراها».

(٣) في هامش (د): «أستاذ ابن الجوزي».

(٤) في (ق): «والتلفيق» وهو تصحيف.

(٥) في هامش (د): «اللهم كلمةٌ تستعملُ في الدعاء، ثم يؤتى به قبل إلا إذا كان المستثنى عزيزاً نادراً، وكان قصدُهم بذلك الاستظهار بمشيئة الله تعالى في إثباته كونه وحوله».



## الفصل الأول

في طريق نقل الحديث وروايته، وفيه سبعة فروع

### الفرع الأول

في صفة الراوي وشرائطه

راوي الحديث له أوصاف وشرائط، لا يجوزُ قبولُ روايته دون استكمالها، وهي أربعة: الإسلام، والتكليف، والضبط، والعدالة.

وهذه الأوصاف بعينها شرطٌ في الشهادة، كاشتراطها في الرواية.

وتنفردُ الشهادةُ بأوصافٍ آخرَ تؤثرُ فيها؛ كالحُرِّيَّة، فإنها شرطٌ في الشهادة، وليست شرطاً في الرواية، وكالعدد، فإنَّ روايةَ الواحد تُقبل، وإن لم تُقبلْ شهادته إلا نادراً.

وقد خالفَ في ذلك جماعةٌ فاشتراطوا العدد، ولم يقبلوا إلا روايةَ رجلين، يزوي عن كلِّ واحدٍ منهما رجلان، وهذا فاسدٌ، فإنَّه مع تطاولِ الأزمانِ يكثرُ العددُ كثرةً لا تنحصر، ويتعذرُ إثباتُ حديث أصلاً، لاسيما في زماننا هذا.

وهذا الشرطُ قد التزمهُ البخاري ومسلم في كتابيهما، حسبما ذكرهُ الحاكم النيسابوري رحمه الله، وإن لم يجعلاهُ<sup>(١)</sup> شرطاً، وسيجيءُ فيما بعدُ من هذا الباب بيانُ ذلك وإيضاحه.

وقال قوم: لا بدَّ من أربعة رجال، تغليظاً وتعظيماً لشأنِ الحديث، والأصل الأول.

فأما بيانُ شروطِ الرِّوايةِ الأربعة:

فأولُها: الإسلام.

ولا خلافَ في أنَّ روايةَ الكافر لا تُقبلُ، لأنَّه متهمٌ في الدين، وإن كانتْ شهادةً

(١) في(ق): «يجعلوه».



بعضهم على بعضٍ مقبولةٌ عند أبي حنيفة رضي الله عنه، ولا خلاف في ردّ روايتهم.  
الشرط الثاني: التكليف.

فلا تُقبلُ روايةُ الصبي، لأنّه لا وازع<sup>(١)</sup> له عن الكذب، فلا تحصلُ الثقةُ بقوله.  
وقولُ الفاسقِ أو ثق من قولِ الصبي، وهو مردود، فكيفَ الصبي؟! ولأنّ قوله في حقِّ  
نفسه بإقراره لا يُقبل، فكيف في حقِّ غيره؟!.

أما إذا كان طفلاً عند التحمّل، مميّزاً بالغاً عند الرواية، فتقبل، لأنّ الخللَ قد  
اندفعَ عن تحمّله وأدائه. ويدلُّ على جوازه إجماعُ الصحابة رضوانُ الله عليهم على  
قبولِ رواية جماعةٍ من أحداثِ ناقلِي الحديث، كابن عباس، وابن الزبير، وأبي الطفيل،  
ومحمود بن الربيع<sup>(٢)</sup>، وغيرهم، من غير فرقٍ بين ما تحمّلوه قبل البلوغ وبعده.  
على ذلك درج السلفُ الصالح من إحصارِ الصبيان مجالسَ الرواية، ومن قبولِ  
روايتهم فيما تحمّلوه في الصغر.

إلا أنّ لأصحابِ الحديث اصطلاحاً فيما يكتبونه للصغير إذا كان طفلاً أو غير  
مميّز، فإنهم يكتبون له حضوراً، ومتى كان ناشئاً ومميّزاً، كتبوا له سماعاً، ولقد كثُرَ  
ذلك فيما بينهم حتى صاروا يكتبون الحضورَ للطفل الصغير جداً.

### الشرط الثالث: الضبط<sup>(٣)</sup>

وهو عبارةٌ عن احتياطٍ في باب العلم، وله طرفان:

- (١) أي: لا زاجر.
- (٢) في الصحيح ١٤٠/١ بشرح «الفتح» من حديث الزهري عن محمود بن الربيع قال: عقلت من  
النبي ﷺ مجّةً مجّها في وجهي وأنا ابنُ خمس سنين من دلو. وقد أورد الخطيب البغدادي في  
«الكفاية في علم الرواية» ص ٥٤، ٦٥ أشياء مما حفظها جمعٌ من الصحابة ومن بعدهم وحدثوا  
بها بعد ذلك، وقبلت عنهم، فانظرها إن شئت.
- (٣) الضبط: هو إتقانُ ما يرويه الراوي بأن يكون متيقّظاً لما يروي غير مغفل، حافظاً لروايته إن روى من  
حفظه، ضابطاً لكتابه إن روى من الكتاب، عالماً بمعنى ما يرويه، وبما يحيلُ المعنى عن المراد إن  
روى بالمعنى، حتى يثقَ المطلع على روايته والمتتبع لأحواله بأنّه أدّى الأمانة كما تحمّلها، لم يغير  
منها شيئاً، وهذا مناطُ التفاضلِ بين الرواة الثقات، فإذا كان الراوي عدلاً ضابطاً كما شرحنا سميَ  
ثقة. ويعرفُ ضبطه بموافقةِ الثقات الضابطين المتقين إذا اعتبر حديثه بحديثهم، ولا تضرُّ مخالفته  
النادرة لهم، فإن كثرت مخالفته لهم وندرت الموافقة اختلَّ ضبطه ولم يحتجَّ بحديثه.



طرف وقوع العلم عند السماع، وطرف الحفظ بعد العلم عند التكلم حتى إذا سمع ولم يعلم، لم يكن شيئاً معتبراً، كما لو سمع صياحاً لا معنى له، فإذا لم يفهم اللفظ بمعناه على الحقيقة، لم يكن ضبطاً، وإذا شك في حفظه بعد العلم والسماع، لم يكن ضبطاً.

ثم الضبط نوعان: ظاهر، وباطن.

فالظاهر: ضبط معناه من حيث اللغة.

والباطن: ضبط معناه من حيث تعلق الحكم الشرعي به، وهو الفقه.

ومطلق الضبط الذي هو شرط الراوي، هو الضبط ظاهراً عند الأكثر، لأنه يجوز نقل الخبر بالمعنى، على ما سيأتي بيانه، فتلحقه تهمة بتبديل المعنى بروايته قبل الحفظ، أو قبل العلم حين سماع، ولهذا المعنى قلت الرواية عن أكثر الصحابة رضي الله عنهم، لتعذر هذا المعنى، فمن كان عند التحمل غير مُمَيِّز، أو كان مُغْفَلاً، لا يُحَسِّنُ ضَبْطَ ما حَفِظَهُ لِيُؤَدِّيَهُ على وجهه، فلا ثقة بقوله وإن لم يكن فاسقاً.

وهذا الشرط وإن كان على ما بيننا، فإن أصحاب الحديث قلما يعتبرونه في حق الطفل دون المغفل، لأنه متى صحَّ عندهم سماع الطفل، أو حضوره مجلس القراءة، أجازوا روايته، والأول أحوط للدين وأولى.

على أن الضبط في زماننا هذا، بل وقبله من الأزمان المتطاولة، قل وجوده في العالم، وعز وقوعه، فإن غاية درجات المحدث - في زماننا - المشهور بالرواية، الذي ينصب نفسه لإسماع الحديث في مجالس<sup>(١)</sup> النقل: أن تكون عنده نسخة قد قرأها أو سمعها، أو في بلدته نسخة عليها طبقة سماع، اسمه مذكور فيها، أو له مناولة، أو إجازة بذلك الكتاب، فإذا سُمِعَ عليه، استمع إلى قارئه، وكتب له خطه بقراءته وسماعه، ولعل قارئه قد صحَّف فيه أماكن لا يعرفها شيخه، ولا عثر عليها، وإن سألها عنها، كان أحسن أجوبته أن يقول: كذا سمعتها؛ إن فطن لها.

(١) في (ق): «ومجالس».



وإذا اعتبرت أحوال المشايخ من المُحدِّثين في زماننا هذا، وجَدَّتْهَا كذلك أو أكثرها، ليس عندهم من الدِّراية<sup>(١)</sup> علم، ولا لهم بصواب الحديث وخطئه معرفة غير ما ذكرنا من الرواية على الوجه المشروح، على أنه ما يُخْلِي الله بلاده وعباده من أئمة يَهْتَدِي بهم العالمون، وحَفَاطٍ يأخذ عنهم المهملون، وعلماء يقتدي بهم الجاهلون، وأفاضل يحرسون هذا العلم الشريف من الضياع، ويقرئونه صحيحاً كما انتهى إليهم في الأسماع، ويصونون معاقده من الانحلال، وقواعده من الزَّلَلِ والاختلال، حفظاً لدينه، وحِراسةً لقانونه.

نفَعَنَا الله وإياكم مَعَشَرَ الطالِبِينَ بما آتاهمُ اللهُ من فضله، ووفقَ كلاً منا ومنكم للسَّدَادِ في قولِهِ وفعلِهِ.

### الشَّرْطُ الرَّابِعُ: العَدَالَةُ<sup>(٢)</sup>.

والعدالة عبارة عن حسن استقامة السَّيرَةِ والدِّينِ، ويرجعُ حاصلُها إلى هيئةٍ راسخةٍ في النفس، تحملُ على ملازمةِ التقوى والمُروءَةِ جميعاً، حتى تحصلَ الثَّقةُ للنفسِ بِصِدْقِهِ، ولا تُشترطُ العصمةُ من جميع المعاصي، ولا يكفي اجتنابُ الكبائر، بل من الصَّغائرِ ما تُردُّ به الشهادةُ والروايةُ.

وبالجُملة: فكلُّ ما يَدُلُّ على مِثْلِ دينه إلى حدٍّ يَسْتَجِيزُ على الله الكذبَ بالأغراضِ الدُّنْيَوِيَّةِ، كيفَ وقد شُرِّطَ في العَدَالَةِ التَّوْقِيُّ عن بعضِ المباحاتِ القَادِحَةِ في المروءَةِ، نحو الأكلِ والشربِ في السوقِ، والبُزْلِ في الشوارعِ، ونحو ذلك.

وقد قال قوم: إِنَّ العَدَالَةَ عبارةٌ عن إظهار الإسلام فقط، مع سلامته عن فسقٍ ظاهرٍ، فكلُّ مسلمٍ مجهولٍ عندهم عدلٌ<sup>(٣)</sup>.

والعدالة لا تعرفُ إلا بخبرةٍ باطنة، ويبحث عن سريرةِ العَدْلِ وسيرته.

وقد أخذ جماعةٌ من أئمةِ الحديث عن جماعةٍ من الخوارج، وجماعةٍ ممَّن

(١) في (ظ): «الرواية».

(٢) في هامش (ظ): «هذا الحدُّ قاله محمد بن محمد الغزالي في كتابه المستصفى».

(٣) هذا مذهبٌ ضعيف، واتساعٌ غير مرضي، وأكثرُ العلماء المحقِّقين على خلافه.



نُسِبَ<sup>(١)</sup> إلى القدرية والشيعة، وأصحاب البدع والأهواء<sup>(٢)</sup>.

وتخرج عن الأخذ عنهم آخرون، والكُلُّ مجتهدون.

والله يُلْهِمُ الكافَّةَ طَلَبَ الحقِّ وأخذَه من مظانِّه، والعمل به.

فهذه الشروط الأربعة هي المُعْتَبَرَةُ في الرواية كما ذكرنا.

وللراوي أوصافٌ يُظَنُّ بها أنَّها شروطٌ، وليست شروطاً، وإنما هي مُكْمَلَاتٌ ومُحَسِّنَاتٌ.

منها: العلم، والفقه، فلا يشترطُ كونه عالماً فقيهاً، سواءً خالف ما رَوَاهُ القياس، أو وافقَهُ، إذ رُبَّ حاملٍ فقهٍ إلى من هو أفقهُ منه، وإلى غير فقيه.

وقال قوم: إنَّه شرطٌ، وهو بعيد.

ومنها مجالسةُ العلماء، وسماعُ الحديث، فليس ذلك شرطاً، فقد قبلتِ الصحابةُ رضي الله عنهم حديثَ أعرابي لم يروِ إلا حديثاً واحداً، نعم إذا عارضهُ حديثُ العالم المُمَارِسِ، ففي الترجيح نَظَرٌ.

ومنها: معرفةُ نسبِ الراوي، وليس بشرطٍ، بل متى عُرِفَتْ عدالةُ شخصٍ بالخبرة قُبِلَ حديثُهُ، وإن لم يكن له نسبٌ، فضلاً أن يكونَ ثمَّ لا يُعرف. ولو رَوَى عن مجهولٍ

(١) في (د): «ينسب» والمثبت من (ظ).

(٢) جاء في «تاريخ الثقات» لابن حبان في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي ما نصُّه: ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلافٌ أن الصدوقَ المتقنَ إذا كان فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاجَ بأخباره جائزٌ، فإذا دعا إلى بدعته سقطَ الاحتجاجُ بأخباره. نقول: وقد احتجَّ بعضُ الأئمةِ بروايةِ المبتدعةِ الدعاة، وغير الدعاة، فقد احتجَّ البخاري بعمران بن حطَّان وهو من دعاة الشُّرَاة، وبعبد الحميد بن عبد الرحمن الحمانِي، وكان داعيةً إلى الإرجاء، فالحقُّ في هذه المسألة - كما قال العلامة محمد بخيت المُطيعي في حاشيته على «نهاية السؤل» ٣/ ٧٤٤ - قبول رواية كُلِّ من كان من أهل القبلة يصلِّي بصلَاتنا، ويؤمن بكلِّ ما جاء به رسولنا مطلقاً متى كان يقول بحرمَةِ الكذب، فإنَّ من كان كذلك لا يمكنُ أن يتبدعَ بدعةً إلا وهو متأوِّلٌ فيها، مستندٌ في القولِ بها إلى كتابِ الله أو سنَّةِ رسوله ﷺ بتأوُّلٍ رآه اجتهدَه، وكلُّ مجتهدٍ مأجورٌ وإن أخطأ. نعم إذا كان ينكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، أو اعتقدَ عكسه كان كافراً قطعاً، لأنَّ ذلك ليس محلاً للاجتهاد، بل هو مكابرةٌ فيما هو متواترٌ من الشريعة، معلومٌ من الدين بالضرورة، فيكون كافراً مجاهرأ، فلا يقبلُ مطلقاً حرِّم الكذب أو لم يحرمه.



الْعَيْنُ<sup>(١)</sup> لم نَقْبَلْهُ، بل من يَقْبَلُ روايةَ الْمَجْهُولِ الصَّفَةِ لا يَقْبَلُ روايةَ مَجْهُولِ الْعَيْنِ، إِذْ لَوْ عَرَفَ عَيْنَهُ زُبَيْمًا عَرَفَهُ بِالْفِسْقِ، بخلاف من عرف عَيْنَهُ ولم يَعْرِفْهُ بِالْفِسْقِ.

ولو روى عن شخصٍ ذكر اسمه، واسمه مُرَدَّدٌ بين مَجْرُوحٍ وَعَدْلٍ، فلا يَقْبَلُ لأجل التَّرَدُّدِ، على أَنَّ أَثْمَةَ الحديث قد رَوَوْا أَحَادِيثَ كَثِيرَةً عن رجلٍ ولم يذكروا اسمه، وهذا مَجْهُولٌ، وجاء بعدهم مَنِ اعْتَبَرَ تلكَ الأحاديثَ، فَرَوَاهَا من طَرَفٍ عِدَّةٍ عن راوي ذلك الرجل، وسمَّاه، فصار ذلك الرجل الذي لم يُسَمِّهِ أَثْمَةُ الحديث معروفًا بهذه الطَّرَفِ، فكأنَّهم لم يُخْرِجُوا تلكَ الأحاديثَ عن مَجْهُولٍ، أو قد كانوا عَرَفُوهُ وتركوا ذِكْرَ اسمه لغرضٍ في أنفسهم، والله أعلم.

ولا تقبلُ روايةً من عُرِفَ بِاللَّعِبِ وَاللَّهْوِ وَالْهَزْلِ في أمر الحديث، أو بالتساهل فيه، أو بكثرة السُّهُوِ فيه، إِذْ تبطلُ الثِّقَةُ بجميع ذلك.

وممَّا يحتاجُ إليه طالبُ الحديث، أن يَتَحَتَّ عن أحوالِ شَيْخِهِ الذي يأخذُ عنه بعدما يَتَحَقَّقُ إِيْمَانُهُ، وَحُسْنُ عَقِيدَتِهِ، وَأَنَّهُ ليس بصاحبِ هَوًى، ولا بدعةٍ يدعو الناسَ إليها.

فقد كان عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه إِذَا فَاتَهُ حديثٌ من رسولِ الله ﷺ، ثم سمِعَهُ من غيره، حَلَفَ الذي يَحْدُثُهُ به على صِحَّتِهِ<sup>(٢)</sup>

وعلى ذلك كان أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ، وتَابِعِي التَّابِعِينَ، رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ في الاقتداءِ بِهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ.

(١) في (ق): «المعين».

(٢) أخرَجَ الإمامُ أحمدُ في «المسند» (٢) من حديث وَكِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ وَسُفْيَانُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْقُفَيْيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْوَالِئِيِّ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُ، وَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرِي اسْتَخْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي بِصِدْقَتِهِ، وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَنِي - وَصَدَّقَ أَبُو بَكْرٍ - أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا فَيَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ» قَالَ مِسْعَرٌ: «وَيُصَلِّي»، وَقَالَ سُفْيَانُ: «ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا غَفَرَ لَهُ». وإسناده قوي، وصحَّحه ابن خزيمة، وقال الحافظُ ابن حجر في التهذيب ٢٦٧/١، ٢٦٨ بعد كلام طويل: هذا الحديث جيدُ الإسناد.



## الفرع الثاني

في مسند الراوي، وكيفية أخذه

راوي الحديث لا يَخْلُو في أَخْذِهِ الحديث من طُرُقٍ ست :

الطريق الأولى:

وهي العليا: قراءة الشيخ في مَعْرِضِ الإخبار، لِيُرَى عنه، وذلك<sup>(١)</sup> تسليطاً منه للراوي على أن يقول: حَدَّثَنَا، وأخبرنا، وقال فلان، وسمعتَه يقول.  
ولأئمة الحديث فرقٌ بين «حدثنا» و«أخبرنا» و«أنبأنا».

قال عبد الله بن وَهْب: ما قلتُ «حدثنا» فهو ما سَمِعْتُ مَعَ الناس؛ وما قلتُ «حدثني» فهو ما سمعتُ وحدي؛ وما قلتُ «أخبرنا» فهو ما قُرِئَ على العالم وأنا أشاهد؛ وما قلتُ «أخبرني» فهو ما قرأتُ على العالم.

وكذلك قال الحاكم أبو عبد الله التَّيْسَابُورِي.

وقال يحيى بن سعيد: «أخبرنا وحدثنا» واحدٌ. وهو الصحيح من حيث اللغة. وأما «أنبأنا» فإنَّ أصحابَ الحديث يطلقونها<sup>(٢)</sup> على الإجازة والمُناولة، دون القراءة والسماع اصطلاحاً، وإلا فلا فرق بين الإنباء والإخبار، لأنَّهما بمعنى واحد.

وقال الحاكم «أنبأنا» إنما يكونُ فيما يجيزُهُ<sup>(٣)</sup>

المحدثُ للراوي شفاهاً دون المكتابة.

(١) في (ظ): «ذلك». والمثبت من (د).

(٢) في (ظ): «يطلقونه» والمثبت من (د).

(٣) في (ظ): «يجيزه» والمثبت من (د).



## الطريق الثانية:

أن يقرأ على الشيخ وهو ساكت، فهو كقوله: هذا صحيح، فتجوز الرواية، خلافاً لبعض الظاهرية، لأنه لو لم يكن صحيحاً، لكان سكوته عليه وهو يقرأ، وتقريره له، فسقاً قادحاً في عدالته.

وإن كان ثمَّ مَخِيلَةٌ إكراهٍ أو غَفْلَةٌ، فلا يكفي السكوت.

وهذا تسليطٌ من الشيخ للزاوي على أن يقول: حدثنا وأخبرنا قراءةً عليه.

وقال قوم: لا يجوز أن يقول فيه: حدثنا، ويقول فيه: أخبرنا. ولا فرق إذا قيده بقوله: «قراءةً عليه».

أما قوله: «حدثنا وأخبرنا» مطلقاً، أو «سمعتُ فلاناً»، ففيه خلاف. والصحيح أنه لا يجوز، لأنه يشعر بالنطق، وذلك منه كذبٌ، إلا إذا عَلِمَ بتصريح<sup>(١)</sup> أو قرينةٍ حالٍ أنه يريدُ القراءةَ على الشيخ، دون سماعٍ نُطْقِهِ.

قال الحاكم: والقراءةُ على الشيخ إخبارٌ. وإليه ذهب الفقهاء والعلماء، كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، والثوري، والأوزاعي، وأحمد، وغيرهم.

قال: وعليه عهدنا أئمتنا، وبه قالوا، وإليه ذهبوا، وإليه نذهب<sup>(٢)</sup>، وبه نقول؛ وبه قال أئمة الحديث: إنَّ القراءةَ على العالم - إذا كان يحفظ ما يُقرأ عليه، أو يُمسِكُ أضله فيما يُقرأ عليه إذا لم يحفظ - صحيحةٌ مثلُ السَّماعِ من لفظِ الشيخ.

قال ابنُ جُرَيْجٍ: قرأتُ على عطاء بن أبي رباح، فقلتُ له: كيف أقولُ؟ قال: قل: حَدَّثَنَا.

قال ابن عباس رضي الله عنهما لقومٍ من الطائف: اقروا عليّ، فإنَّ إقرارِي به كقراءتي عليكم.

(١) في (ظ): «بصريح» والمثبت من (د).

(٢) جملة «إليه نذهب» سقطت من (ق).



وقد ذهب قومٌ إلى أنَّ القراءةَ على الشيخ<sup>(١)</sup> أعلى من قراءة الشيخ وأحوط في الرواية. قالوا: لأنَّ قراءة الشيخ يتطَرَّقُ إليها أمران:

أحدهما: جوازُ تغيير الشيخ في القراءة بعض ما في كتابه سهواً، أو يسبقُ على لسانه غلطٌ أو تصحيفٌ وهو غافلٌ عنه، والراوي لا علم له به، ليرُدَّ عليه، بخلاف ما إذا قرأ الراوي وعيَّر، أو غلطَ أو صحَّف، فإنَّ الشيخ يرُدُّ عليه سهوةً وغلطاً.

الأمر الثاني: جوازُ غفول السامع عن سماع بعض ما يقرؤه الشيخ لعارضٍ يطرأ على قلبه، وهذا كثيرٌ جدًّا، بخلاف ما إذا قرأ على الشيخ، فإنه يتيقَّن أو يغلبُ على ظنه أنه قرأ جميع الكتاب، فإن الشيخ سمع ما قرأه.

وهذا مستندٌ ما ذهبوا إليه، وإن كان أكثرُ العلماء والفقهاء والمحدثين على الأول، فإنَّ نسبة هذه الجوازاتِ المحتملة إلى الراوي أقرب من نسبتها إلى الشيخ، ولأنَّ غلطَ الراوي وسهوه ويصحَّف - والشيخ لا يغفلُ عن سماعه - أقرب وأمكن من جوازِ غلطِ الشيخ وسهوه وتصحيفه ونسبة الخلل في السماع، ولكلُّ نظرٍ واجتهاد.

الطريق الثالثة:

سماعٌ ما يُقرأ على الشيخ، ويتنزَّل منزلة القراءة عليه، لكنَّه ينقصُ عنها بأنَّ السامع ربَّما غفلَ عن سماع بعض القراءة كما سبق، فأما القارئ، فلا يجري هذا في حقِّه، ويجوزُ له أن يقول: حَدَّثَنَا، وأخبرنا سماعاً يُقرأ عليه.

الطريق الرابعة:

الإجازة: وهو أن يقول الشيخ للراوي - شفهاً أو كتابةً أو رسالةً -: أَجَزْتُ لَكَ أَنْ ترويَ عني الكتابَ الفلاني، أو ما صحَّ عندك من مسموعاتي. وعند ذلك يجبُ الاحتياطُ في معرفة المسموع؛ أما إذا اقتصر على قوله: هذا مسموعي من فلان، فلا يجوزُ له الروايةُ عنه، لأنَّه لم يأذنْ له في الرواية.

وهذا تسليطٌ من الشيخ للراوي على أن يقول: حَدَّثَنَا وأخبرنا إجازةً، أو أنبأنا، على اصطلاح المحدثين كما سبق، ويقيدها بالمشافهة، أو بالكتابة، أو بالرسالة.

(١) في (ظ): «المشايع» والمثبت من (د).



وقال قوم: لا يجوزُ فيما كان بالكتابةِ والرسالة أن يقول فيه: حَدَّثَنَا، وإنما يقول: أَخْبَرَنَا، كما يقول: أَخْبَرَنَا الله في كتابه، وعلى لسان رسوله، ولا يقولُ فيه: حَدَّثَنَا.

أما قوله في الإجازة: «حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا» مطلقاً، فجوزُهُ قوم؛ وهو فاسدٌ كما ذكرنا في القراءة على الشيخ.

وقال قوم: لا تَحِلُّ له الروايةُ بالإجازة حتى يعلمَ المجازُ له ما في الكتاب، ثم يقولُ المُجيزُ للراوي: أتعلمُ ما فيه؟ فيقول: نعم، ثم يُجيزُ له الروايةَ عنه به. فأما إذا قال له المُجيزُ: أَجَزْتُ لَكَ عَنِّي الحديثَ بما فيه، والسامعُ غيرُ عالمٍ به، فلا يَحِلُّ له، كما أنَّه لو سَمِعَ ولم يعلم، فلا يجوزُ له، وكما قالوا في القاضي: يشهدُ الشاهدُ على كتابه، والشاهدُ لا عِلْمَ له بما فيه.

وهذا القولُ راجعٌ إلى من جَعَلَ العلمَ والفِقهَ ومعرفةَ حكمِ الحديثِ ومعناه شرطاً في الرواية؛ وقد سبقَ ذكرُهُ في الفرع الأول.

وأعلى درجاتِ الإجازةِ المشافهةُ بها، لانتفاء الاحتمالِ فيها.

ويتلوها: الرسالةُ، لأنَّ الرسولَ يَضِيطُ وَيُنْطِقُ.

وبعدَهما: الكتابةُ، لأنَّ الكتابةَ لا تنطقُ، وإنْ كانتْ تَضِيطُ.

ثم إنَّ هذه الإجازةَ الجائزةَ، إنما هي في حقِّ الموجودِ والمعروفِ عاريةٌ من الشرط.

وأما الإجازةُ للمعدومِ والمجهولِ، وتعليقها بالشرط، ففيها خلافٌ نذكره.

وأما المجهولُ، فمثل أن يقولَ المحدثُ: أَجَزْتُ لِبَعْضِ النَّاسِ؛ فلا يَصِحُّ ذلك، لأنَّه لا سبيلَ إلى معرفةِ البعضِ الذي أُجيزَ له.

وأما إجازةُ المعدومِ، فمثل أن يقولَ المحدثُ: أَجَزْتُ لِمَنْ يَوْلَدُ لِفُلَانٍ؛ أو لكلِّ مَنْ أَعَقَبَ فُلَانٌ؛ أو لَعَقِبٍ عَقِبِهِ أَبَداً ما تناسلوا؛ فقد أَجَازَهُ قَوْمٌ وَمَنَعَ مِنْهُ آخَرُونَ.



وأما الإجازة المعلقة بشرط، فمثل أن يقول المحدث: أجزتُ لفلان إن شاء، أو يُخاطبُ فلاناً، فيقول: أجزتُ لمن شئتُ روايةً حديثي؛ أو أجزتُ لمن شاء؛ فمَنعَ منها قومٌ وأجازها آخرون.

وقال قوم: لا تجوزُ الإجازة للمعدوم والمجهول، ولا تعليقها بشرط، لأنها تحمُلُ يُعْتَبَرُ فيه تعيينُ نفسِ المحتمل<sup>(١)</sup>، وهذا هو الأجدزُّ بالاحتياط، والأولى بحراسة الحديث وحفظه<sup>(٢)</sup>.

وقال قوم: إنما يجوزُ أن يُجيزَ لمن كان موجوداً حين إجازته، من غير أن يُعلَقَ ذلك بشرطٍ أو جهالة، سواءً كانتِ الإجازة بلفظٍ خاصٍّ أو عامٍّ.

أما الخاصُّ فقوله: أجزتُ لفلان بن فلان.

وأما العامُّ فقوله: أجزتُ لبني هاشم، ولبني تميم، وكذلك إذا قال: أجزتُ لجماعة المسلمين.

هذا إذا كان الذين أجازَ لهم موجودين، والله أعلم.

(١) كذا في (ظ)، وسقطت لفظة «نفس» من (د)، والوجه أن يقول: «تعيين المحتملِ نفسه».

(٢) قال ابن الصلاح في «مقدمته» ص ١٥٣ إن الذي استقرَّ عليه العملُ، وقال به جماهيرُ أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم: القول بتجوزِ الإجازة، وإباحة الرواية بها، وفي الاحتجاج لذلك غموض، ويتجه أن نقول: إذا جازَ أن يروي عنه مروياته، وقد أخبره بها جملة، فهو كما لو أخبره تفصيلاً، وإخباره بها غير متوقَّف على التصريح نطقاً كما في القراءة على الشيخ كما سبق، وإنما الغرضُ حصولُ الإفهام والفهم، وذلك يحصلُ بالإجازة المفهمة.

قال العلامة أحمد شاكِر في شرح الألفية ص ١٣١ بعد أن نقلَ كلام ابن الصلاح المتقدم: أقول: وفي نفسي من قبول الرواية بالإجازة شيء، وقد كانت سبباً لتقاصرِ الهمم عن سماع الكتب سماعاً صحيحاً بالإسناد المتصل بالقراءة إلى مؤلفيها حتى صارت في الأعصرِ الأخيرة رسماً يرسم، لا علماً يتلقى ويؤخذ. ولو قلنا بصحة الإجازة إذا كانت بشيء معين من الكتب لشخص معين أو أشخاص معينين، لكان هذا أقرب إلى القبول، ويمكن التوسُّع في قبول الإجازة لشخصٍ أو أشخاصٍ معينين، مع إيهام الشيء المجاز، كأن يقول له: أجزتُ لك رواية مسموعاتي، أو أجزتُ رواية ما صبح وما يصبحُ عندك أني أرويه. أما الإجازات العامة كأن يقول: أجزتُ لأهل عصري، أو أجزتُ لمن شاء، أو لمن شاء فلان، أو للمعدوم، أو نحو ذلك، فإني لا أشكُّ في عدم جوازها.



## الطريقُ الخامسةُ: المناولة:

وتُسمَّى العَرَضُ، وصورته: أن يكونَ الراوي مُتَقِنًا حافظًا، فيقدِّمُ المستفيدُ إليه جزءاً من حديثه، أو أكثر من ذلك، فيناوله إياه، فيتأملُ الراوي حديثه، فإذا خَبَرَهُ وعَرَفَ أَنَّهُ من حديثه، قال للمستفيد: قد وقفتُ على ما ناوَلْتَنِيهِ، وعرفتُ ما فيه، وأنه روايتي عن شيوخِي، فحدَّثتُ عَنِّي بها<sup>(١)</sup>.

قال الحاكم: أجازَ ذلك خلقٌ كثير من أئمَّة الحديث من أهل المدينة، ومكة، والكوفة، والبصرة، والشام، ومصر، وخراسان، رأوا العَرَضَ سماعاً.

قال: وقد قال مُطَرِّفُ بن عبد الله: صحبتُ مالكاَ سبعَ عشرةَ سنةً، فما رأيته قرأ «الموطأ» على أحدٍ، وسمعتُه يَأبَى أشدَّ الإباءِ على مَنْ يقول: لا يجزئُه إلا السماعُ ويقول: كيف لا يُجْزِئُكَ في هذا الحديث، ويجزئك في القرآن، والقرآنُ أعظمُ؟!!

وقال غيرُ مُطَرِّفٍ: سئلَ مالكٌ عن حديثه: أَسْمَاعُ هو؟ فقال: منه سماعٌ ومنه عَرَضٌ، وليس العرضُ عندنا بأَدْنَى من السماع.

هذا مالكٌ سيِّدُ الناس في الحديث، قال: وأما فقهاء الإسلام فلم يَرَوْا العَرَضَ سماعاً.

وقال الغزالي رحمه الله عليه: صورةُ المناولة أن يقول: خُذْ هذا الكتابَ وحدِّثْ به عَنِّي. ومُجَرَّدُ المناولة دونَ هذا اللفظِ لا معنى لها، وإذا وُجِدَ هذا اللفظُ فلا معنى للمناولة.

وأصحابُ الحديثِ يُرتَّبُونَ المناولةَ قَبْلَ الإجازةِ، وهي عندهم أعلى درجةٍ منها.

ومنهم مَنْ ذهبَ إلى أنها أَوْفَى من السماع<sup>(٢)</sup>، والظاهرُ أَنَّ المناولةَ أحوطُ من

(١) ولها صورةٌ ثانية، وهي أن يُعطِيَ الشيخُ للطالب أصلَ سماعه أو فرعاً مقابلاً به، ويقولَ له: هذا سماعي عن فلان فاروه عني، أو أجزتُ لك روايتَه عني، ثم يقيه معه ملكاً له، أو يعيره إياه لينسخَه ويقابلَ به، ثم يعيده للشيخ. وسبذكرُ المؤلفُ ذلك عن الغزالي قريباً.

(٢) قال النووي رحمه الله: الصحيح أَنَّها منحةٌ عن السماع والقراءة.



الإجازة، لأنَّ أقلَّ درجاتها أنَّها إجازةٌ مخصوصةٌ محصورةٌ في كتاب بعينه، يَعْلَمُ الشَّيْخُ ما فيه يقيناً، أو قريباً من اليقين، بخلاف الإجازة، على أن الشَّيْخَ يَشْتَرِطُ في المناولة والإجازة البراءة من الغلط والتصحيح، والتزام شروط رواية الحديث، فهذه الشروط يخرج من العهدة، وحيثُ يجوزُ للراوي أن يقول: حدَّثنا، وأخبرنا، مناولةً وعرضاً؛ وأنبأنا مطلقاً، باصطلاح المحدثين.

### الطريق السادسة: الكتابة:

لا يخلو أن يكونَ الكتابُ تذكراً، والرواية عن علمٍ ويقين، بعد ما يتذكَّرُ بالنظر فيه، أو يكونَ الكتابُ إماماً لا يتذكَّرُ ما فيه، فإنَّ كانت تذكراً، قُبِلَتْ روايته، لأنَّه لا فرق بين التذكُّر بالفكر، أو بمذكَّرٍ آخر، إذ في الحالتين روى عن مذكَّر، ولا يمكنُ اشتراطُ أن لا ينسى، لأنَّ الإنسان لا يمكنه الاحترازُ عنه، وإنَّ كان إماماً، فلا يخلو أن يكونَ كتابه بسماعه وخطه، أو سماعه بخطِّ غيره، والخطُّ معروف، والكاتبُ ثقة، أو سماع أبيه<sup>(١)</sup> وبخطِّ أبيه، أو راوٍ معروف بالرواية، معروف الخط.

وعلى ذلك، ففيه خلاف؛ فمن أهل الحديث من جعلَ الكتابَ كالسماع، وقالوا: إذا وقع في علم الراوي أنَّه كتابه بسماعه وخطه، أو كتاب أبيه بخطه، وله ثقةٌ بعلمه بخطِّ أبيه، حلَّتْ له الرواية، كما لو سمعه وتذكَّرَ سماعه ما فيه.

وعلى هذا يجبُ أن يحلَّ له إذا عَلِمَ أنَّه راوٍ معروف، فلا فرق بين خطِّ أبيه وغيره، وهذا القولُ يُجَوِّزُ له أن يروي بالخطِّ، وإنَّ لم يتذكَّر.

ومنهم من قال: لا يجوزُ له الروايةُ إنَّ لم يتذكَّر، لأنَّ الخطَّ لم يوضع في الأصل إلا للتذكُّر.

وقيل: إذا رأى خطه في كتاب، أو خطَّ من يعرفه ويثقُ إليه، فلا يخلو: إما أن يعلمَ أنَّه سَمِعَهُ، وإما أن يعلمَ أنَّه لم يَسْمَعْ، أو يظنُّ أنَّه لم يَسْمَعْ، أو يُجَوِّزُ من نفسه سماعه أو عدم سماعه على السواء، وإما أن لا يذكر أنه سمع أو قرأ، ولكنَّه غلبَ على ظنِّه سماعه أو قراءته.

(١) في (ق): «ابنه». وهو تصحيف.



ففي الأول: تجوزُ الرواية.

وفي الثاني والرابع: لا تجوزُ له الرواية، لأنَّه كيف يُخبرُ عما يَعْلَمُ كَذِبُهُ، أو يشكُّ فيه؟!

وفي الثالث: اختلفوا؛ فأجازَهُ قوم، ومنَعَ منه آخرون، لأنَّ الروايةَ عن الغيرِ حكمٌ منه بأنَّه حدَّثَهُ، فلا يجوزُ إلا عن علم، ولأنَّ الخطَّ يشبهُ الخطَّ.

أما إذا قال الشيخ: هذا خطِّي، قُبِلَ منه، لكن لا يروي عنه ما لم يُسلِّطْهُ على الرواية بصريح قوله، أو بقرينة حاله، كالجلوسِ لرواية الحديث.

فإن قال عدلٌ: هذه نسخةٌ صحيحةٌ من «صحيح البخاري» مثلاً، فرأى فيها حديثاً، فليس له أن يرويَّ عنه، ولكن هل يلزمُه العملُ به؟ إن كان مُقلِّداً، فعليه أن يسألَ المجتهدَ، وإن كان مُجتهداً، فقال قومٌ: لا يجوزُ له العملُ به ما لم يسمعه.

وقال قوم: إذا علم صحَّةَ النسخةِ بقولِ عدلٍ؛ جازَ له العملُ<sup>(١)</sup>.

والقولُ الجامعُ لهذا: أنَّه لا ينبغي له أن يرويَّ إلا ما يعلمُ سماعه أولاً، وحفظه وضبطه إلى وقتِ الأداء، بحيثُ يتيقَّنُ أنَّ ما أدَّاه هو الذي سمعه؛ فإنَّ شكَّ في شيءٍ منه؛ فَلْيَتَرَكْ الروايةَ.

أما إذا كان في مسموعاته عن شيخٍ حديثٌ واحدٌ شكٌّ في أنَّه سمعه منه أو من غيره، فلا يجوزُ له أن يقول: سمعتُ فلاناً، ولا أن يقول: قال فلان، لأنَّه شاكٌّ، ولا يجوزُ له أن يرويَّ الحديثَ بالشكِّ المُطلق، بل لو سمعَ من شيخٍ مئةَ حديث، وعلم أن حديثاً واحداً لم يسمعه، ولكَّنه التبسَ عليه ولم يعرفه، فلا يجوزُ له روايةُ شيءٍ من

(١) إذا وجدَ الشخصُ أحاديثَ بخطِّ راويها سواء لقيه أو سمعَ منه أم لم يلقه ولم يسمع منه، أو وجدَ أحاديثَ في كتبٍ لمؤلفين معروفين، ففي هذه الأنواع كلها لا يجوزُ له أن يرويها عن أصحابها، بل يقول: وجدتُ بخطِّ فلان - إذا عرفَ الخطَّ ووثقَ منه - أو يقول: قال فلان؛ ونحو ذلك، والقول بوجوب العملِ بما في هذه الكتب هو الذي لا يتجهُ غيره في الأعصار المتأخِّرة، فإنَّه لو توقَّفَ العملُ فيها على الرواية لانسَدَّ بابُ العملِ بالمنقول، لتعدَّرَ شرط الرواية فيها، فإذا اطمأنَّ الباحثُ إلى صحَّةِ نسبةِ الكتاب إلى مؤلفه، وكان ثقةً مأموناً، وجبَ أن يعملَ بما فيه من الأحاديث التي يصحُّ سندُها.



تلك المئة عن ذلك الشيخ<sup>(١)</sup>، لأنه ما من حديث منها إلا ويجوز أن يكون هو ذلك المشكوك فيه.

أما إذا أنكر الشيخ الحديث، فلا يخلو من ثلاث جهات:

الأولى: أن ينكره قولاً، ولا يخلو أن ينكره إنكاراً جاحداً قاطعاً بكذب الراوي، وحيث لا يعمل به، ولا يصير الراوي مجروحاً، أو ينكره إنكاراً متوقفاً، وقال: لست أذكره، فيعمل بالخبر، لأن الراوي جازم أنه سمعه منه، وهو ليس قاطعاً بتكذيبه.

وقال قوم: إن نسيان الشيخ للحديث يُبطله، وليس بشيء، فإن للشيخ أن يعمل بالحديث إذا روى له العدل عنه، ولهذا تفصيل آخر.

قالوا: ينظر الشيخ في نفسه<sup>(٢)</sup>، فإن كان رأيته يميل إلى غلبة نسيان، أو كان ذلك عادته في محفوظاته، قبل رواية غيره عنه، وإن كان رأيته يميل إلى جهله أصلاً بذلك الخبر، رد، فقلماً ينسى الإنسان شيئاً حفظه نسياناً<sup>(٣)</sup> لا يُذكر بالتذكير، والأمور تُبنى على الظواهر، لا على التوارد، وحيث يقول الشيخ: حدثني فلان عني أنني حدثته.

الجهة الثانية: أن ينكره فعلاً، فإذا عمل الشيخ بخلاف الخبر، فإن كان قبل الرواية، فلا يكون تكذيباً بوجه، لأن الظاهر أنه تركه لما بلغه الخبر، وكذلك إذا لم يُعلم التاريخ، حُمِلَ عليه تحريماً لموافقة السنة.

وأما إذا كان بعد الرواية، نظر فيه، فإن كان الخبر يحتمل ما عمل به بضرب تأويل، لم يكن تكذيباً، لأن باب التأويل في الأخبار غير مسدود، لكن لا يكون حجة، لأن تأويله برأيه لا يلزم غيره. وإن كان الخبر لا يحتمل ما عمل به، فالخبر مردود.

الجهة الثالثة: أن يُنكره تركاً، فإذا امتنع الشيخ من العمل بالحديث، ففيه دليل على أنه لو عرف صحته لما امتنع من العمل به، فإنه يحرم عليه مخالفته، مع العلم بصحته، وله حكم الجهة الثانية.

(١) في هامش (ظ) «هذا اختيار البخاري».

(٢) في (ق): «حديثه».

(٣) ليست اللفظة في (د) وما أثبتناه من (ظ).



## الفرع الثالث

في لفظ الرواي وإيراده، وهو خمسة أنواع

النوع الأول: في مراتب الأخبار، وهي خمس:

### المرتبة الأولى:

وهي أعلاها: أن يقول الصحابي: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول كذا، أو حدَّثني بكذا، أو أخبرني بكذا، أو شافهني بكذا، وكذلك غيرُ الصحابي من الرواة عَمَّنْ رَوَوْا عنه، فهذا لا يتطرَّقُ إليه احتمال، وهو الأصلُ في الرواية والتبليغ والإخبار.

### المرتبة الثانية:

أن يقول الصحابي: قال رسولُ الله ﷺ كذا، أو حدَّثنا، أو أخبرنا بكذا، وكذلك غيرُ الصحابي عن شيخه، فهذا ظاهرُه النَّقْلُ، وليس نصًّا صريحًا، إذ قد يقول الواحدُ منَّا: قال رسولُ الله ﷺ اعتماداً على ما نُقِلَ، إليه وإن لم يسمعه منه، فلا يستحيلُ أن يقول الصحابي ذلك اعتماداً على ما بلغه تواتراً، أو على لسان من يثقُ إليه. ألا ترى أن ابنَ عباس رضي الله عنهما روى أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «[أَلَا] إِنَّمَا الرُّبَا فِي النَّسِيئةِ»<sup>(١)</sup>. فلما رُوِّجَ فيه قال: سمعته من أسامة بن زيد، وكذا غيره من الصحابة.

وهذا النوع وإن كان محتملاً، فهو بعيد، لاسيما في حقِّ الصحابي، فإنَّ الصحابيَّ

(١) أخرَجَ البخاري (٢١٧٦) ومسلم (١٥٧٦) أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي الصَّرَفِ أَشَيْئًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْ شَيْئًا وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَلَّا لَا أَقُولُ. أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ وَأَمَّا كِتَابُ اللَّهِ فَلَا أَعْلَمُهُ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلَا إِنَّمَا الرُّبَا فِي النَّسِيئةِ». وإنما قال ابنُ عباسٍ لأبي سعيد: فأنتم أعلمُ به لكونِ أبي سعيدٍ وأنظاره كانوا أَسَنَ منه، وأكثرَ ملازمةً لرسولِ الله ﷺ، وفي السياق دليلٌ على أنَّ أبا سعيدٍ وابنَ عباسٍ متفقانِ على أنَّ الأحكامَ الشرعيَّةَ لا تُطلَبُ إلا من الكتابِ والسنة.



إذا قال: قال رسول الله ﷺ، فالظاهر من حاله أنه لم يقله إلا وقد سمعه، بخلاف مَنْ لم يُعاصِرِ النبي ﷺ، لأنَّ قرينة حاله تُعرِّفُ أنه لم يسمع، ولا يُوهَمُ قوله السماع، والصحابيُّ يوهَمُ قوله السماع، فلا يُقدِّمُ عليه إلا عن سماعه، هذا هو الظاهر، وجميع الأخبار إنما نقلت إلينا كذلك، إذ يُقال: قال أبو بكر: قال رسول الله ﷺ، وقال عمر: قال رسول الله ﷺ، فلا يُهمُّ من<sup>(١)</sup> ظاهر ذلك إلا السماع، وكذلك حكم غير الصحابي فيما يرويه عن شيخه.

### المرتبة الثالثة:

أن يقول الراوي: أمر رسول الله ﷺ بكذا، أو نهى عن كذا، فهذا يتطرَّقُ إليه احتمالات ثلاثة:

أحدها: في سماعه، كما في قوله.

والثاني: في الأمر، إذ ربَّما يرى<sup>(٢)</sup> ما ليس بأمرٍ أمراً، فقد اختلفَ الناسُ في قوله: افعلْ، هل هو: الأمر، أم لا؟

فالأجل هذا قال بعضُ أهل الظاهر: لا حجةَ فيه ما لم يَقُلِ اللفظ<sup>(٣)</sup>.

والصحيح أنه لا يُظنُّ بالصحابيِّ إطلاقَ ذلك إلا إذا علِمَ تحقيقاً أنه أمرٌ بذلك، بأن يسمعه يقول: أمرتكم بكذا وكذا، أو يقول: افعلوا، وينضمُّ إليه من القرائن ما يعرفُ به كونه أمراً، ويدركُ ضرورةً قصد الأمر.

والثالث: احتمالُ العمومِ والخصوص. حتى ظنَّ قومٌ أنَّ مطلقَ هذا يقتضي أمرَ جميع الأمة.

(١) في (ظ): «عن».

(٢) في (ق): «يروي».

(٣) وهو ضعيف مردود، لأنَّا إذا عملنا بهذا الاحتمال لم نقبل إلا الروايةَ باللفظِ النبوي، وبطلت الروايةُ بالمعنى، وهي أكثرُ الروايات، والظاهر من حالِ الصحابي مع عدالته ومعرفته الأوضاع اللغوية أنه لا يطلق ذلك إلا فيما تحقَّقَ أنه أمرٌ أو نهى، وإن لم يكن كذلك في الأمر نفسه، ثم إنَّ الاحتمالَ الذي استدلَّ به بعضُ أهل الظاهر يجري في الخبر، إذ يحتمل أنه ظنَّ ما ليس بخبر، فلا وجهَ لتخصيصِ الأمر.



والصحيح أنَّ من يقول بصيغة العموم أيضاً ينبغي أن يتوقفَ في هذا، إذ يحتملُ أن يكونَ ما سمعهُ أمراً للأمة، أو لطائفة، أو لشخصٍ بعينه. وكلُّ ذلك يُبيحُ له أن يقول: أمر، فيتوقفُ فيه إلى الدليل، لكن يدلُّ عليه أنَّ أمره للواحدِ أمرٌ للجماعة، إلا إذا كان لوصفٍ يخصُّه من سفرٍ أو حيضٍ<sup>(١)</sup>، ولو كان كذلك<sup>(٢)</sup> لصرَّحَ به الصحابي، كقوله: «أمرنا إذا كنَّا مسافرين ألا ننزعَ خِفافنا ثلاثةَ أيامٍ»<sup>(٣)</sup>، نعم، لو قال: أمرنا بكذا وعلم من عادةِ الصحابي أنَّه لا يطلِّقه إلا في أمرِ الأمة، حُمِلَ عليه، وإلا احتُمِلَ أن يكونَ أمراً له، أو للأمة، أو للطائفة.

### المرتبةُ الرابعة:

أن يقول الراوي: أمرنا بكذا، نُهينا عن كذا، أوجبَ علينا كذا، أبيعَ لنا كذا، حُظِرَ علينا كذا، من السنَّةِ كذا، السنَّةُ جاريةٌ بكذا.

فهذا جميعه في حكم واحد، وتتطرقُ إليه الاحتمالاتُ الثلاثة التي تطرقتُ إلى المرتبةِ الثالثة.

واحتمالٌ رابعٌ، وهو الأمر، فإنَّه لا يُدْرَى أنَّه رسولُ اللهِ ﷺ، أو غيره من العلماء.

فقال قوم: لاحجَّةٌ فيه، لأنَّه محتمل.

وزهبَ الأكثرونَ إلى أنَّه لا يُحمَلُ إلا على أمرِ الله، وأمرِ رسوله، لأنَّه يريدُ به إثباتَ شرع، وإقامةَ حُجَّة.

وقال بعضهم: في هذا تفصيل، وذلك إنَّ كانَ الراوي أبا بكرٍ الصديق رضي الله عنه، فيُحمَلُ على أنَّ الأمرَ هو النبيُّ ﷺ، لأنَّ أبا بكرٍ لا يقول: أمرنا، إلا وأمره النبيُّ ﷺ، لأنَّ غيرَ النبيِّ لا يأمره، ولا يلتزم أمرَ غيره، ولا تأمرَ عليه أحدٌ من الصحابة. فأما

(١) في (ق): «حضر».

(٢) في (د): «ذلك»، والمثبت من (ظ).

(٣) أخرجه الشافعي وأحمد (١٧٦٢٥) و(١٧٦٢٩)، والترمذي (٦٩) و(٣٥٣٥)، والنسائي (١٢٦) وغيرهم من حديث صفوان بن عسال رضي الله عنه. وقال الترمذي: حديثٌ حسن صحيح، وهو كما قال.



غير أبي بكر، فإذا قال: أَمَرْنَا، فإنه يجوز أن يكون الأمر النبي ﷺ وغيره، لأن أبا بكر تأمّر على الصحابة، ووجب عليهم امتثال أمره، وقد كان غير أبي بكر رضي الله عنه من الصحابة أميراً في زمن رسول الله ﷺ وبعده، فيجوز أن يُضاف الأمر إليهم.

أما إذا قال: أُبَيح، وأوجب، وحظر، فيقوى في جانبه أن لا يكون مضافاً إلا إلى النبي ﷺ، لأن الإيجاب والإباحة والحظر إلى النبي ﷺ دون غيره، بخلاف الأمر، فإن الإمام قد يأمر بما يوجبه الشرع، ولا يقال: أوجب الإمام، إلا على تأويل إضافة الإيجاب إليه بنوع من المجاز، لصدور الأمر بالإيجاب عنه.

وأما قوله: من السنّة كذا، والسنّة جارية بكذا، فالظاهر أنه لا يريد إلا سنّة رسول الله ﷺ، ومن يجب اتباعه دون غيره، ممن لا تجب طاعته، ولا فرق أن يقول الصحابي ذلك في حياة رسول الله ﷺ، أو بعد وفاته<sup>(١)</sup>.

أما التابعي إذا قال: أَمَرْنَا، فإنما يحتمل أمر الرسول، وأمر الأمة بإجماعها، والحقّة حاصلّة به، ويحتمل أمر الصحابة، ولكن لا يليق بالعالم أن يطلق ذلك، إلا وهو يريد من تجب طاعته، لكن الاحتمال في قول التابعي أظهر منه في قول الصحابي.

### المرتبة الخامسة:

أن يقول الراوي: كُنّا نفعل كذا، وغرضه تعريف أحكام الشرع، فإن ظاهره يقتضي أن جميع الصحابة فعلوا ذلك على عهد النبي ﷺ على وجه ظهر للنبي ولم يُنكره، لأن تعريف الحكم يقع به<sup>(٢)</sup>.

(١) إذا روى الصحابي حديثاً وقال التابعي الذي رواه عنه: يرفعه أو ينميه أو يبلغ به أو يرويه؛ أو قال الصحابي: من السنّة كذا، أو أمرنا بكذا، أو نُهيّا عن كذا، أو كُنّا نفعل ذلك على عهد رسول الله ﷺ، كل ذلك ونحوه من نوع المرفوع والمسند عند أصحاب الحديث، وهو قول أكثر أهل العلم. مثلاً ذلك قول أمّ عطية: أَمَرْنَا أَنْ نُخْرِجَ فِي الْعِيدَيْنِ الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، وَأَمْرُ الْحَيْضِ أَنْ يَعْتَزِلْنَ مَصَلَّى الْمُسْلِمِينَ. وكقولها أيضاً: نُهيّا عن اتباع الجنائز، ولم يُعزم علينا. وهما في «الصحيحين».

(٢) وهذا له حكم الرفع أيضاً فيما رجّحه الحاكم والرازي والآمدي والنووي في «المجموع» والعراقي وابن حجر، لأن ذلك يُشعر بأن رسول الله ﷺ أطلع على ذلك وفزّره عليهم، وتقريه أحد وجوه الشنن المرفوعة. ومثاله قول جابر رضي الله عنه: كُنّا نعلز على عهد رسول الله ﷺ. متفق عليه.



فإن قال: كانوا يفعلون كذا، وأضافه إلى زمن رسول الله ﷺ فهو دليل على جواز الفعل، لأن ذكره في معرض الحجة يدل على أنه أراد ما فعله الرسول، أو سكت عليه، دون ما لم يبلغه، وذلك يدل على الجواز، مثل قول ابن عمر رضي الله عنهما: كنا نفاضل على عهد رسول الله ﷺ، فنقول: خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان. فيبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فلا يُنكره<sup>(١)</sup>؛ وكقول أبي سعيد الخدري: كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من تمر في زكاة الفطر<sup>(٢)</sup>.

فأما قول التابعي: كانوا يفعلون، فلا يدل على فعل جميع الأمة، بل يدل على البعض، فلا حجة فيه، إلا أن يصرح بنقله عن أهل الإجماع، فيكون نقلاً للإجماع. وفي ثبوته بخبر الواحد كلام سيأتي بيانه.

وقيل: إنه إذا قال: كانوا يفعلون كذا، فإنه يفيد أن جميع الأمة فعلت ذلك، أو فعل البعض وسكت الباقيون، أو فعلوا بأجمعهم فعلاً على وجه ظهر للنبي ﷺ ولم يُنكره عليهم.

وبالجملة فإن الراوي إذا قال قولاً في محل الاجتهاد، فلا يلزمنا تقليده، لأنه يحتمل أنه قاله عن اجتهاد، واجتهاده لا يترجح على اجتهاد غيره، أما إذا قال قولاً لا محل للاجتهاد فيه، فحسُن الظن يقتضي أنه ما قاله إلا عن طريق، وإذا بطر الاجتهاد تعين السماع.

(١) أخرجه البخاري (٣٦٥٥) في صحيحه بلفظ: كُنَّا نُخَيِّرُ بَيْنَ النَّاسِ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَخَيَّرَ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. ورواه أيضاً (٣٦٩٧) بلفظ: كُنَّا لَا نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ تَرَكْنَا أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَفَاضِلُ بَيْنَهُمْ. ولأبي داود (٤٦٢٨): كُنَّا نَقُولُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيٌّ: أَفْضَلُ أُمَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَهُ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ. وزاد الطبراني في رواية: فيسمع رسول الله ﷺ ذلك فلا يُنكره.

(٢) في (ظ، ق): «صاعاً من بر» وهو خطأ، والحديث أخرجه البخاري (١٥٠٦)، ومسلم (٩٨٥) وأبو داود (١٦١٦)، والترمذي (٦٧٣)، والنسائي (٢٥١٢)، وابن ماجه (١٨٢٩) بلفظ: كُنَّا نُخْرِجُ إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ، عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِيطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ....



النوع الثاني: في نقل لفظ الحديث ومعناه:

لا خلاف بين العلماء أنَّ المحافظةَ على لفظِ الحديثِ وحُرُوفِهِ ونقَطِهِ وإِعْرَابِهِ أمرٌ من أمورِ الشريعةِ عزيز<sup>(١)</sup>، وحكمٌ من أحكامِها شريف، وأَنَّهُ الأوَّلَى بكلِّ ناقل، والأجْدَرُ بكلِّ راوٍ، وحتى أَوْجَبَهُ قوم، ومنعوا من نقلِ الحديثِ بالمعنى.

والكلام في ذلك له تفصيلٌ وشرح، فنقول:

قال العلماء: نَقُلُ الحديثَ بالمعنى دونَ اللفظِ حرامٌ على الجاهلِ بمواقعِ الخطاب، ودقائقِ الألفاظ، أما العالم بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل، والظاهر والأظهر، والعام والأعم، فقد جَوَّزَ له ذلك الشافعي وأبو حنيفة وجماهيرُ الفقهاء، ومعظمُ أهلِ الحديث.

وقال قوم: لا يجوزُ إلا إبدالُ اللفظِ بما يُرَادُفُهُ ويُساويه في المعنى، كما يُبدلُ القعود بالجلوس، والعلم بالمعرفة، والقدرة بالاستطاعة، والحظرُ بالتحريم، ونحو ذلك. وعلى الجملة فيما<sup>(٢)</sup> لا يتطرَّقُ إليه تفاوتٌ في الفهم، وإنما ذلك فيما فهم قطعاً، لا فيما فهم بنوع استدلالٍ يختلفُ فيه الناظرون.

فانقسمَ القولُ في هذا إلى أربعةِ أقسام:

الأول: أن يكونَ الخبرُ محكماً<sup>(٣)</sup>، وحيثُ يدَّعى جَوَازُ نَقْلِهِ بالمعنى لكلِّ مَنْ سمعه<sup>(٤)</sup> من أهلِ اللسان، لأنَّه لا يحتملُ إلا معنىً واحداً دائماً، فإذا تَعَيَّنَ معناه، ولم يقعِ الخللُ في الوقوفِ عليه ممَّن عرف اللسان، رُخِّصَ<sup>(٥)</sup> في نقله بالمعنى لحصولِ الغرضِ منه بلفظٍ آخر.

(١) في هامش (ظ) ما نُصِّبُه: «لا بدَّ من نقل الحديث بالفاء والواو. فلا نقول: قال رسول الله في موضع قال النبي، ولا نقولُ في موضع قال النبي في موضع قال رسول الله».

(٢) في (ظ): «فما».

(٣) في هامش (ظ) ما نصه: «أرادَ المحكم ضدَّ المتشابه، وهو ما يُعْمَلُ بظاهره».

(٤) في (ظ): «سمع».

(٥) في (ق): «ونخص».



الثاني: أن يكون الخبر ظاهراً، ويحتمل غير ما ظهر، فلا يجوز النقل بالمعنى إلا للفقيه العالم بعلم الشريعة وطُرق الاجتهاد، لأنَّ المعنى وإن ظهر منه بظاهره، فقد احتمل مجازاه، والخصوص في عمومه، فلا يَرخصُ في نقله بالمعنى إلا للعالم بطُرق الدين والفقه<sup>(١)</sup>، حتى يأمن إذا كساه لفظاً آخر من الخلل، فلعلَّ الجاهل بالفقه يكسوه لفظاً لا يحتمل صرف مجازاه، ولا صرف خصوصه، ويكون المراد باللفظ المسموع، مجازاه أو خصوصه، فتفوت الفائدة، أو يُنقله بلفظ أعم من اللفظ الأول لجهله بالفرق بين الخاص والعام، فيوجب ما لا يوجب الأول، فيلزمه المحافظة على اللفظ.

الثالث: أن يكون الخبر مشتركاً أو مشكلاً، فلا يجوز النقل بالمعنى على جهة التأويل، لأنَّه لا يوقف على معناه والمراد منه إلا بنوع تأويل، وتأويل الراوي لا يكون حجة على غيره، فإنه يكون ضرباً من القياس، فلا يحلُّ نقله إلا باللفظ المسموع، ولا يُنقل بالعدل إذا نقل بلفظه إلا أحد القسمين الأولين اللذين يحلان له.

الرابع: أن يكون الخبر مجملاً، فلا يتصور نقله بالمعنى، لأنَّه لا يوقف على معناه، وما لا يوقف على معناه، فلا يتصور نقله بمعناه، فيكون الامتناع بذاته لا بدليل يحجز<sup>(٢)</sup> الناقل عنه، ويكون ضرباً آخر من الحجة غير الضرب الأول.

والقول الضابط في نقل الحديث بالمعنى: أنَّ اللفظ إذا كان مما يجب نقله للعمل بمعناه، فوقف على معناه حقيقة، ثم أُدِّي بلفظ آخر بغير خلل فيه، سقط اعتبار اللفظ، فإنَّ النقل باللفظ عزيمة؛ وبالمعنى رخصة في بعض الأخبار، على التفصيل المذكور.

ويدلُّ على ذلك جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم، فإذا جاز إبدال العربية بالعجمية، فلأنَّ يجوز بالعربية أولى.

وذلك لأنَّنا نعلم أنَّه لا تعبُّد في اللفظ، وإنما المقصود هو المعنى وإيصاله إلى الخلق، وليس ذلك كالشَّهْد والتكبير وما تُعبَّد لله فيه باللفظ<sup>(٣)</sup>.

(١) في هامش (ظ): «أي طريق الاجتهاد».

(٢) في (ظ): «يحجز» بالراء المهملة.

(٣) ذكر العلماء أنَّ هذا الخلاف لا يجري في ثلاثة أنواع: النوع الأول: ما تُعبَّد بلفظه كالشَّهْد والقنوت ونحوهما، صرَّح به الزركشي. والنوع الثاني: ما هو من جوامع كلمه ﷺ التي افتخر =



فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَصَّرَ»<sup>(١)</sup> اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها، فَأَذَاهَا كَمَا سَمِعَهَا، فَرُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقِهٍ وَلَيْسَ بِفَقِيهِ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقِهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»<sup>(٢)</sup>.

قلنا: هذا الحديث هو الْحُجَّةُ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْعِلَّةَ، وَهِيَ اخْتِلَافُ النَّاسِ فِي الْفَقْهِ، فَمَا لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ النَّاسُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَرَادِفَةِ لَا يُمْنَعُ مِنْهُ.

وهذا الحديث بعينه قد نُقِلَ بِالْأَلْفَاظِ مُخْتَلِفَةٍ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَإِنْ أُمِكنَ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْأَلْفَاظِ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ فِي أَوْقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، لَكِنْ الْأَغْلَبُ أَنَّهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ، نُقِلَ بِالْأَلْفَاظِ مُخْتَلِفَةٍ، وَذَلِكَ أَدْلُ دَلِيلٍ عَلَى الْجَوَازِ.

قال الإمام أبو عيسى الترمذِيُّ رحمه الله: كُلُّ مَنْ ضَعَّفَ قَوْمًا مِنَ الرِّوَاةِ، فَإِنَّمَا ضَعَّفَهُمْ مِنْ قِبَلِ الْإِسْنَادِ، فزَادَ فِيهِ أَوْ نَقَصَ أَوْ غَيَّرَهُ، أَوْ جَاءَ بِمَا يَتَغَيَّرُ<sup>(٣)</sup> فِيهِ الْمَعْنَى، فَأَمَّا مَنْ أَقَامَ الْإِسْنَادَ وَحَفَظَهُ، وَغَيَّرَ اللَّفْظَ، فَإِنَّ هَذَا وَاسِعٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَعْنَى. قال: وقال واثلةُ بنِ الْأَسْقَعِ رحمه الله: إِذَا حَدَّثْنَاكُمْ عَلَى الْمَعْنَى فَحَسْبُكُمْ<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن سيرين رحمه الله: كُنْتُ أَسْمَعُ الْحَدِيثَ مِنْ عَشْرَةِ اللَّفْظِ مُخْتَلِفٌ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

وقال: كان إبراهيمُ النَّخَعِيُّ والحسنُ والشَّعْبِيُّ رحمَهُمُ اللهُ يَأْتُونَ بِالْحَدِيثِ عَلَى الْمَعَانِي.

= بِإِنْعَامِ اللَّهِ عَلَيْهِ بِهَا، ذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ فِي «تَدْرِيبِ الرَّاوِي». وَالتَّوَعُّدُ الثَّلَاثُ: مَا يُسْتَدَلُّ بِلَفْظِهِ عَلَى حُكْمٍ لُغَوِيٍّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الَّذِي أَبْدَلَ اللَّفْظَ بِلَفْظٍ آخَرَ عَرَبِيًّا يُسْتَدَلُّ بِكَلَامِهِ عَلَى أَحْكَامِ الْعَرَبِيَّةِ؛ ذَكَرَهُ جَمْهُورُ النَّحَاةِ. وَهَذَا الْخِلَافُ أَيْضًا لَا يَجْرِي فِي الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِبْدَالُ لَفْظٍ بِلَفْظٍ آخَرَ وَإِنْ كَانَ مُرَادِفًا لَهُ، لِأَنَّ الرِّوَايَةَ بِالْمَعْنَى إِنَّمَا رَخَّصَ فِيهَا مَنْ رَخَّصَ حِينَ كَانَ الْحَرْجُ شَدِيدًا عَلَى الرِّوَاةِ فِي ضَبْطِ الْأَلْفَاظِ، وَهَذَا غَيْرُ مُوجِدٍ فِيهَا اشْتِمَلَتْ عَلَيْهِ الْكُتُبُ.

(١) جَاءَ فِي النِّهَايَةِ: نَصَّرَهُ وَنَصَّرَهُ وَأَنْصَرَهُ: أَيَّ أَنْعَمَهُ، وَيُرْوَى بِالْتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ مِنَ النَّصَارَةِ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ حَسَنُ الْوَجْهِ وَالْبَرِيقِ، إِنَّمَا أَرَادَ حَسَنَ خَلْقِهِ وَقَدْرِهِ.

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ رَقْمَ (٢٦٥٧) وَأَحْمَدُ بَرَقْمَ (١٦٢٩٥)، وَابْنُ مَاجَةَ رَقْمَ (٢٣٢) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَفِي الْبَابِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ بَرَقْمَ (٢٦٥٦) وَابْنُ مَاجَةَ بَرَقْمَ (٢٣٠)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ، وَعَنْ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ عِنْدَ أَحْمَدَ بَرَقْمَ (١٦٢٩٦)، وَابْنُ مَاجَةَ بَرَقْمَ (٢٣١) وَقَدْ يَلْبِغُ مَبْلَغُ التَّوَاتُرِ.

(٣) فِي ظ «يَغْيِرُ».

(٤) فِي هَامِشِ ظ مَا نَصَّه: أَيَّ حَدَّثْنَاكُمْ الْحَدِيثَ بِالْمَعْنَى.



وقال الحسن: إذا أصبَتْ المعنى أجزأك.

وقال سفيان الثوري رحمه الله: إذا قلت لكم: إني أخذتكم كما سمعتُ فلا تصدّقوني، إنما هو المعنى.

وقال وكيع رحمه الله: إن لم يكن المعنى واسعاً فقد هلك الناس.

وقال: كان القاسم بن محمد، وابن سيرين، ورجاء بن خنوة رحمهم الله يُعيدون الحديث على حروفه.

وقال مجاهد رحمه الله: انْقُصْ من الحديث إن شئت، ولا تَزِدْ فيه<sup>(١)</sup>.

وقال: وكان مالك بن أنس رحمه الله يُشدّد في حديث رسول الله ﷺ في التاء والياء ونحو هذا.

وعلى ذلك جماعة من أئمة الحديث، لا يرون إبدال اللفظ ولا تغييره، حتى إنهم يسمعونهُ مُلْحُوناً ويعلمون ذلك، ولا يغيرونه، وذلك هو الأحوط في الدين، والأنتقى<sup>(٢)</sup> والأولى.

ولكن أكثر العلماء على خلافه، والقول بالجواز وهو الصحيح، فإن الحديث كذا وصل إليهم، مختلف الألفاظ، مُتَّفَق المعنى، ونَعْلَم قطعاً في أحاديث كثيرة ذكرها النبي ﷺ في وقت واحد، ونقلها الصحابة بالفاظهم المختلفة.

وسنورد فيما بعد من هذه المقدمة فضلاً ذكره الإمام أبو عبد الله الحُمَيْدِيُّ رحمه الله في آخر كتابه، فيه ما يدلُّ على ذلك وعلى سببه، والعذر فيه، إن شاء الله تعالى.

النوع الثالث: في رواية بعض الحديث:

ورواية بعض الحديث ممتنعة عند أكثر من مَنَعَ نقل الحديث بالمعنى.

ومن جوّز نقل الحديث بالمعنى جوّز ذلك، إن كان قد رواه مرةً بتمامه، ولم يتعلّق المذكور بالمترك تعلّقاً يغيّر معناه، فأما إذا تعلّق به، كشرط العبادة، أو ركنها، أو ما به التمام، فنقل البعض تحريفً وتلبيساً، أمّا إذا روى الحديث مرةً تامّاً، ومرةً ناقصاً نقصاً لا يغيّر معنى، فهو جائز، ولكن بشرط أن لا يتطرّق إليه سوء الظنّ بالتهمة.

(١) في هامش ظ ما نصه: أي ما هو زائد على فهم الغير.

(٢) في (ظ): والأنتقى.



وما الْعَجَبُ إِلَّا مِمَّنْ مَنَعَ من ذلك، وقد رأى كُتُبَ الْأَثَمَةِ وَمُصَنَّفَاتِهِمْ وَأَحَادِيثَهُمْ، وهي مشحونةٌ بأبغاضِ الأحاديثِ، يذكرون كُلَّ بعضٍ منها في بابٍ يَحْضُرُهُ، يستدلُّونَ به على ذلك الحكم المودَّع في ذلك الباب، كيف والمقصدُ الأعظمُ من ذكرِ الحديثِ إنما هو الاستدلالُ به على الحكم الشرعي؟.

فإذا ذكر من الحديث ما هو دليلٌ على ذلك الحكم المستخرج منه، فقد حصل الغرض، لكن يبقى الأدبُ بالمحافظة على ألفاظِ الرسولِ صلواتُ الله عليه، وإيرادها كما ذكرها وتلفظُ بها.

والأولوية<sup>(١)</sup> درجةٌ وراءَ الجواز، وما قَصَدَ مَنْ مَنَعَ الاستعمالَ إِلَّا الأحوطَ والأتقى والتحرُّزَ عن التسامُحِ والتساهلِ في لفظِ الحديث<sup>(٢)</sup>.

النوع الرابع: في انفراد الثقة بالزيادة:

إذا انفردَ الثقةُ بزيادةٍ في الحديثِ عن جماعةِ الثَّقَلَةِ، فَإِنَّهُ تُقْبَلُ منه زيادتهُ عند الأكثر، سواءً كانتِ الزيادةُ من حيثِ اللفظ، أو من حيثِ المعنى، لأنَّه لو انفردَ بنقل حديثٍ عن جميعِ الحفَّاظِ قُبِلَ؛ فكذلك الزيادة<sup>(٣)</sup>.

(١) في ظ والاولى.

(٢) في (ظ) ألفاظ الحديث.

(٣) الذي انتهى إليه ابن الصلاح والنووي، ورَجَّحَهُ الحافظان: ابن حجر والسيوطي أَنَّ الزيادةَ على ثلاثة أنواع: النوع الأول: أن لا تكونَ منافيةً لما ليستُ هي فيه، وحيثُذِ فِيهِ مقبولةٌ بالاتفاق، لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفردُ به الثقة، ولا يرويه عن شيخه غيره. والنوع الثاني: أن تكونَ الزيادةُ مخالفةً لما ليستُ هي فيه، لكن مخالفتها بتقييد المطلق ونحوه، وهذا النوع يترجَّحُ قبوله. والنوع الثالث: أن تكونَ الزيادةُ منافيةً لما ليستُ هي فيه، وهذا النوع مردودٌ غير مقبول. قال الحافظُ ابنُ حجر في «نزهة النظر» ص ١٩: وزيادةُ راوي الصحيح والحسن مقبولةٌ ما لم تقع منافيةٌ لروايةٍ من هو أوثقُ منه ممَّنْ لم يذكر تلك الزيادة، لأنَّ الزيادةَ إما أن تكونَ لاتنافي بينها وبين روايةٍ من لم يذكرها، فهذه تقبل مطلقاً، لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفردُ به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره، وإما أن تكونَ منافيةً بحيثُ يلزمُ من قبولها رد الرواية الأخرى، فهذه التي يقعُ الترجيحُ بينها وبين معارضها، فيقبل الراجح ويردُّ المرجوح. واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبولِ الزيادةِ مطلقاً من غير تفصيل، ولا يتأتَّى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكونَ شاذّاً، ثم يفسرون الشذوذَ بمخالفةِ الثقة من هو أوثقُ منه، والعجبُ ممن غفل عن ذلك مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حدِّ الصحيح وكذا الحسن، والمنقولُ عن أئمةِ الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زُرْعَةَ، وأبي =



فإن قيل: يبعد انفراؤه بالحفظ مع إصغاء الجميع.

قلنا: تصديق الجميع أولى، إذا كان مُمكنًا، وهو قاطع بالسمع، والآخر ما قطعوا بالنفي، فلعلَّ الرسول ﷺ ذكره في مجلسين، فحيث ذكر الزيادة لم يحضر إلا ذلك الواحد، أو كرّره في مجلس، وذكر الزيادة في إحدى الكرّتين، ولم يحضر إلا ذلك الواحد.

ويحتمل أن يكون راوي الناقص حَضَرَ في أثناء المجلس، ولم يسمع التمام، أو أنهم اشتركوا في الحضور وسُوا الزيادة، إلا ذلك الواحد، أو طرأ في أثناء الحديث سبب شاغلٌ مُدهش، فغفلَ به البعض عن الإصغاء، فيختصُّ بحفظ الزيادة المُقبل على الإصغاء، أو يعرضُ لبعض السامعين خاطرٌ شاغلٌ عن الزيادة، أو يعرضُ له ما يوجب قيامه قبل التمام.

فإذا احتمل هذا كله أو بعضه، فلا يكذبُ العَدْلُ مهما أمكن.

كيف والظاهر من حال المسلم أنه لا يُقدِّم على أن يروي عن رسول الله ﷺ ما لم يقله، لاسيما وقد سمعه يقول، أو بلغه أنه قال: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(١)</sup>.

= حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم اعتبارُ الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحدٍ منهم إطلاقُ قبول الزيادة، وأعجبُ من ذلك إطلاقُ كثيرٍ من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة، مع أنَّ نصَّ الشافعي يدلُّ على غير ذلك.

ولابن حبان صاحب الصحيح في زيادة الثقة رأيٌ له أهميته، ذكره في مقدمة صحيحه ١٢٠/١ وهاكه بنصه: وأما زيادة الألفاظ في الروايات، فإنَّا لا نقبلُ شيئاً منها إلاَّ عمَّن كان الغالب عليه الفقه، حتى يعلمَ أنه كان يروي الشيء ويعلمه حتى لا يشكَّ فيه أنه أزاله عن سنِّه، أو غيره عن معناه أم لا، لأنَّ أصحاب الحديث الغالب عليهم حفظُ الأسامي والأسانيد دون المتن، والفقهاء الغالب عليهم حفظ المتن وإحكامها، وأداؤها بالمعنى دون حفظ الأسانيد وأسماء المحدثين، فإذا رفعَ محدثٌ خبراً، وكان الغالب عليه الفقه، لم أقبلُ رفعه إلا من كتابه، لأنَّه لا يعلمُ المسند من المرسل، ولا الموقوف من المنقطع، وإنما همَّته إحكامُ المتن فقط، وكذلك لا أقبلُ عن صاحب حديثٍ حافظٍ متقنٍ أتى بزيادةٍ لفظٍ في الخبر، لأنَّ الغالب عليه إحكامُ الإسناد، وحفظُ الأسامي، والإغضاء عن المتن وما فيها من الألفاظ إلا من كتابه. هذا هو الاحتياطُ في قبول الزيادة في الألفاظ. فتأمل كلامَ هذا الإمام، فإنَّه نفيسٌ جداً.

(١) في هامش (ظ) مانصه: هذا الحديث عند الأصوليين من الأحاديث السبعة عشرة (كذا) =



النوع الخامس: في الإضافة إلى الحديث ما ليس منه:

قد يظنُّ قومٌ أنَّ هذا النوع هو الذي قبله، وليس كذلك، فإنَّ الأول هو أن ينفرد الراوي بزيادة في الحديث يرفعها إلى النبي ﷺ ويجعلها من قوله.

وهذا النوع: هو أن يذكر الراوي في الحديث زيادة، ويضيف إليه شيئاً من قوله، إلا أنَّه لا يبيِّن تلك الزيادة أنَّها من قول النبي ﷺ، أو من قول نفسه، فتبقى مجهولة.

وأهل الحديث يسمُّون هذا النوع «المدرج» يعنون أنَّه أدرج الراوي كلامه مع كلام النبي ﷺ ولم يميِّز بينهما، فيظنُّ أنَّ جميعه لفظ النبي ﷺ.

ومثاله: حديث ابن مسعود، أنَّ رسولَ الله ﷺ أخذَ بيده، فعلمه التشهد، قال: «قل: التحيات لله...» فذكر التشهد إلى آخره، ثم قال: «فإذا قلت هذا، فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد»<sup>(١)</sup>.

فقوله: «إذا قلت هذا...» إلى آخره مدرج في الحديث من كلام ابن مسعود، لأنَّ التمييز قد جاء بينهما في رواية أخرى<sup>(٢)</sup>، وذلك أنَّه ذكر الحديث إلى آخر التشهد، ثم قال الراوي: قال عبد الله بن مسعود: إذا قرعت من هذا فقد قضيت صلاتك. فميِّز هذا الراوي بين الكلامين بزيادته التي ذكرها. والزيادة من الثقة مقبولة، على ما سبق في النوع الرابع.

= المتواترة؛ وهو متفقٌ عليه من حديث أبي هريرة، وسيأتي ذكره وتخريجه.

(١) أخرجه أحمد في المسند ٤٢٢/١ رقم (٣٩٩٦)، وأبو داود برقم (٩٦٨)، وأبو داود الطيالسي ١٠٢/١ والدارمي (١٣٤١)، والطحاوي ص ١٦٢ وإسناده صحيح، وأثمة الحديث كابن حبان والدارقطني والبيهقي والخطيب، والزليعي والكمال متفقون على كون هذه الزيادة مدرجة، وذكر النووي في «الخلاصة» و«شرح مسلم» أنهم اتفقوا على أنها مدرجة. لكن للعلامة العيني في «البنية» كلام ردَّ فيه قول من يقول: إنَّ هذه الزيادة مدرجة، وانتهى إلى أنَّ ابن مسعود سمع ذلك من النبي ﷺ، فرواه مرةً، وأفتى به أخرى، ونقل كلامه بطوله أبو الحسنات اللكنوي في كتابه «ظفر الأماني» ص ١٢٧، ١٢٨ ثم علَّق عليه بقوله: الجُمع بين روايات الوقف وبين روايات الرفع بهذا الطريق حسن جداً.

(٢) أخرجه الدارقطني ص ١٣٥ والبيهقي ١٧٤/٢ من رواية شبابة بن سوار عن زهير بن معاوية، وسندها صحيح.



## الفرع الرابع

### في المُسْنَدِ والإِسْنَادِ

المُسْنَدُ: هو أن يروِيَ الحديثَ واحدًا عن واحدٍ، رَأَهُ وسمعَ منه أو عليه قراءةٌ أو إجازةٌ، أو مناولةٌ، روايةً مُتَّصِلَةً إلى من رأى النبي ﷺ وسمعَ منه. وللإِسْنَادِ أوضاعٌ واصطلاحٌ وشرائطٌ.

فمن شروطِهِ: أن لا يكونَ في الإسنادِ: أخبرْتُ عن فلانٍ، ولا جُدْتُ، ولا بَلَغَنِي، ولا رَفَعَهُ فلانٌ، ولا أَظُنُّهُ مرفوعاً، إنما يرويه المحدثُ عن شيخٍ يُظْهِرُ سماعَهُ منه، والسنُّ يحتمِلُهُ، وكذلك سماعُ شيخِهِ عن شيخِهِ، إلى أن يصلَ الإسنادُ إلى صحابيٍّ مشهورٍ، إلى رسولِ اللهِ ﷺ.

وعلى الراوي أن يتعرَّفَ حالَ شيخِهِ: هل يحتمِلُ سماعَهُ من<sup>(١)</sup> شيوخِهِ الذين يُحَدِّثُ عنهم؟ ثم يتأمَّلُ أصولَهُ، أَعْتِيقَةُ هِيَ أم جديدة؟ وعليها طبقَةُ سماعِهِ أم لا؟ فكلُّ ذلك احتياطٌ في أخذِ الحديثِ عنه.

ومن المسنداتِ: أن يقولَ الصحابيُّ المعروفُ بالصُّحْبَةِ: أَمَرْنَا بِكذا، أو نُهِنَا عن كذا، وكنا نُؤَمِّرُ بِكذا، أو نُتْهِى عن كذا، وكُنَّا نَفْعَلُ، وكُنَّا نقولُ ورسولُ اللهِ ﷺ فينا، وكُنَّا لا نَرَى بأساً بِكذا، وكان يُقَالُ كذا، ومن السنةِ كذا. فإذا صدرَ هذا عن صحابيٍّ مشهورٍ بالصُّحْبَةِ، فهو حديثٌ مُسْنَدٌ، وكلُّهُ مُخَرَّجٌ في المسانيدِ.

ومن المسنداتِ: المُعْتَنُ، وهو أن يقولَ أحدُ الرِّوَاةِ: حَدَّثَنَا فلانٌ عن فلانٍ عن فلانٍ؛ ولا يذكرونَ طُرُقَ سماعِهِمْ بـ «حَدَّثَنَا» و «أَخْبَرَنَا» و «سَمِعْنَا»، فإنَّ هذا إذا كان رواه موثقاً بهم مشهورين بالصِّدْقِ، لا يُسَبِّ إلیهم التَّدْلِيسُ، وليس من مذهبِهِمْ؛ فسواءً ذكروا طريقَ السَّماعِ أو لم يذكروه، فإنَّ حديثَهُمْ مقبولٌ معمولٌ به، فإنَّ كان

(١) في (د): «وهل يحتمل سماعه من شيوخه» والمثبت من (ظ).



روأته أو أحدهم متهماً، أو من مذهبه التدليس، فيحتاج أن يذكر طريق سماعه حتى يكون حديثه مسنداً<sup>(١)</sup>.

ومن المسندات: نوع يُسمى المُسلسل، وهو اصطلاح بين المحدثين، مثل أن يكون جميع رواة الحديث قد اشتركوا عند سماع ذلك الحديث في قول، أو فعل، أو حالة من النبي ﷺ إلى آخر روايته.

مثل: تشبيك الأصابع، أو الأخذ باللحية، أو المصافحة، ونحو ذلك من الأسباب، فيقول: حَدَّثني فلان ويده على لحيته، قال: حَدَّثني فلان ويده على لحيته، قال: حَدَّثني فلان ويده على لحيته. وكذلك إلى النبي ﷺ، وكذلك: حَدَّثني فلان وهو أول حديث سمعته منه، قال: حَدَّثني فلان وهو أول حديث سمعته منه. ونحو ذلك.

واعلم أن الإسناد في الحديث هو الأصل، وعليه الاعتماد، وبه تعرف صحة الحديث وسقمه<sup>(٢)</sup>.

قال سفيان الثوري: الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟ وقال شعبة: كل علم ليس فيه «أخبرنا» و «حدثنا» فهو خلٌّ وبطل<sup>(٣)</sup>.

(١) الصحيح الذي رجَّحه الخُذَّاق من أئمة الحديث أن ما رواه المدلس بلفظ محتمل - لم يصرح فيه بالسماع - لا يقبل، بل يكون منقطعاً، وما صرح فيه بالسماع يقبل، وهذا كله إذا كان الراوي ثقة في روايته، فقد قال ابن حبان في صحيحه ١٢٢/١: وأما المدلسون الذين هم ثقاة وعدول، فإنما لا نحتج بأخبارهم إلا ما يثبتوا السماع فيما رواوا؛ مثل الثوري والأعمش وأبي إسحاق وأضرابهم من الأئمة المتقين وأهل الورع والدين. لأننا متى قبلنا خبر مدلس لم يبين السماع فيه، وإن كان ثقة لزمنا قبول المقاطيع والمراسيل كلها، لأنه لا يدرى لعل هذا المدلس دلس هذا الخبر عن ضعيف يهيي الخبر بذكره إذا عرف، اللهم إلا أن يكون المدلس يعلم أنه ما دلس قط إلا عن ثقة، فإذا كان كذلك قبلت روايته وإن لم يبين السماع، وهذا ليس في الدنيا إلا سفيان بن عيينة وحده، فإنه كان يدلس، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلس فيه إلا وجد ذلك الخبر بعينه قد بين سماعه عن ثقة مثل نفسه.

(٢) في هامش (ظ) ما نصه: قال عبد الله بن المبارك: إن الله خص هذه الأمة بعلم الإسناد، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

(٣) في (ق): «ثقل».



وقال يزيد بن زريع<sup>(١)</sup>: لكل دين فُرسانٌ، وفُرسانُ هذا الدين أصحابُ الإسناد.

وقال أحمد بن حنبل: إذا رَوينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والشَّئِنِ والأحكام تشدَّدنا في الأسانيد، وإذا رَوينا عنه في فضائل الأعمال وما لا يضع<sup>(٢)</sup> حكماً ولا يرفعُه، تساهلنا في الأسانيد<sup>(٣)</sup>، ولولا الأسانيد لقالَ مَنْ شاءَ ما شاء.

ثم من الإسنادِ عالٍ ونازل، وطلَّبَ العالي سَنَةً، فعلى طالبِ علم الحديث أن يرغبَ في طلبه.

وعلوُّ الإسنادِ على مراتب.

منها: ما هو بقلَّةِ العدد؛ ومنها ما هو بثقَّةِ الرواة. ومنها: ما هو بفقهِ الرواة؛ ومنها ما هو باشتهارِ الرواة.

(١) في (ق): «ذريع»، وهو تصحيف.

(٢) في (ق): «يضع».

(٣) لفظ أحمد في رواية الميموني عنه كما نقله السخاوي في «فتح المغيب» ص ١٢٠: الأحاديث الرقائق يحتملُ أن يتساهلَ فيها حتى يجيءَ شيءٌ فيه حُكْم. وقال في رواية عباس الدوري عنه: ابن إسحاق رجلٌ تكتبُ عنه هذه الأحاديث - يعني المغازي ونحوها - وإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا - وقبضَ أصابعُ يديه الأربع - . وأما النصُّ الذي ساقه المصنِّف عنه فهو نصُّ كلام عبد الرحمن بن مهدي، أخرجه عنه البيهقي في «المدخل» وقد بين غير واحدٍ من أهل العلم أنَّ مقالة الإمام أحمد وغيره إنما يريدون بها - والله أعلم - أن يتساهلَ إنما هو في الأخذ بالحديث الحسن الذي لم يبلغْ درجةَ الصَّحَّة، فإنَّ الاصطلاحَ في التفرقة بين الصحيح والحسن لم يكن في عهدهم مستقرّاً واضحاً بل كان أكثر المتقدِّمين لا يصفون الحديث إلا بالصَّحَّة والضعف فقط. نقول: وأعدَّل الآراء في الأخذ بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال تقييد ذلك بشروط. الأول: متفقٌ عليه وهو أن يكونَ الضعفُ غيرَ شديد، فيخرجُ من انفراد من الكذَّابين والمُتَّهمين بالكذب، ومن فُحش غلَطه. والثاني: أن يكونَ مندرجاً تحت أصلٍ عام، فيخرجُ ما يختلجُ بحيث لا يكونُ له أصلٌ أصلاً. والثالث: أن لا يُعتدَّ عند العمل به بنبوئه، لئلا ينسبَ إلى النبي ﷺ ما لم يقله. والشرطانِ الأخيرانِ عن ابن عبد السلام وصاحبه ابن دقيق العيد كما نقله الحافظُ السخاوي في خاتمة كتابه «القول البدیع» عن شيخه الحافظ ابن حجر رحمهما الله. ومن العلماء من لم يبيح العملَ بالحديث الضعيف مطلقاً، أي سواءً أكان موضوعه العقائد والأحكام، أم كان موضوعه المواعظَ وفضائل الأعمال، وهو مذهب البخاري ومسلم وأبي بكر بن العربي كبير المالكية في عصره، وأبي شامة المقدسي كبير الشافعية في زمنه وغيرهم.



ومنها: ما يجمعُ هذه الأوصافَ وهو أكملُها، أو بعضها.

فأما قلةُ العدد، فأقل ما يُروى من الصحيح في زماننا هذا: «ثلاثيات البخاري» من طريق أبي الوقت عبد الأول السُّجَري<sup>(١)</sup>، فإن أصحاب أبي الوقت بينهم وبين النبي ﷺ ثمانية أنفس في «ثلاثيات البخاري». أحدهم: أبو الوقت، ثم الداودي، ثم السرخسي، ثم الفِرَبري، ثم البخاري، فهؤلاء خمسة، والذين روى عنهم البخاري ثلاثياته ثلاثة.

وقد تقعُ أحاديث من الأحاديث الصحاح المخرَّجة في الصحيحين أو في أحدهما من غير طريق البخاري ومسلم التي يُروى بها كتاباهما، إلا أن شرطَ الصحةِ موجودٌ فيها. مثل ما حدَّثنا به الشيخُ أبو ياسر عبد الوهاب بن هبة الله بن محمد أبي حَبَّة البغدادي، قراءةً عليه، قال: حدَّثنا الرئيس أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحُصَيْن، قال: حدَّثنا أبو طالب محمد بن محمد بن غِيْلَان البَرَّار، قال: حدَّثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، قال: حدَّثنا القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حمَّاد بن زيد، ومحمد بن عبد الله الواسطي قال، قال إسماعيل: حدَّثنا - وقال محمد: سألتُ محمد بن عبد الله الأنصاري قال: حدَّثنا - حُميد الطَّوِيل، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان لي أخٌ يقالُ له أبو عُمير، وكان له عصفورٌ يلعبُ به، فماتَ العصفور، وكان النبي ﷺ يَدْخُلُ بَيْتَنَا ويقول: «أَبَا عُمَيْر، ما فعلَ الثَّغِير؟».

وفي حديث القاضي إسماعيل قال: كان ابنٌ لأمِّ سُلَيْم يقالُ له أبو عُمير، كان النبي ﷺ يُمَارِضُهُ، إذا دَخَلَ على أمِّ سُلَيْم، فدَخَلَ يوماً، فوجدهُ حَرِيئاً، فقال: «ما لأبي عُمِير حَرِيئاً؟» قالوا: يا رسولَ الله ماتَ نُعَيْرُهُ الذي كان يلعبُ به، فجعلَ يقول: «أَبَا عُمِير، ما فعلَ الثَّغِير؟».

فهذا حديثٌ صحيح قد أخرجَه البخاري ومسلم في كتابيهما<sup>(٢)</sup>، ومن يرويه بهذا

(١) بكسر السين وسكون الجيم وبالزاي: منسوبٌ إلى سجز؛ وهو اسم لسجستان. قاله الحازمي. وقال ابن ماكولا: هو منسوبٌ إلى سجستان على غير قياس، والأول أشبه.

(٢) هو في البخاري (٦١٢٩) في كتاب الأدب: باب الانبساط إلى الناس؛ وفيه أيضاً (٦٢٠٣) باب الكنية للصبي وقبل أن يولد للرجل، وفي مسلم (٢١٥٠) في الأدب باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته... وفي هذا الحديث عدَّةُ فوائد جمعها أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري المعروف بابن القاص المتوفى سنة ٣٣٥هـ الفقيه الشافعي صاحب التصانيف في جزء مفرد، وقد لحَّصها الحافظ ابن حجر في الفتح ١٠/٤٨١، ٤٨٤ وزاد عليها فارجع إليه إن شئت.



الطريق الذي ذكرناه عن ابنِ حُصَيْنٍ يَكُونُ بينه وبين النبي ﷺ سبعة رجال، فهو أعلى من «ثلاثيات البخاري» المروية من طريق أبي الوقت برجل، وشرط الصحة موجود فيه، وقد جاء في هذه الأحاديث «الغليات» غير هذا الحديث بهذا العدد.

أما ثقة الرواة، فهو أن يكونوا معروفين بالصدق، مشهورين بالأمانة وصحة النقل والرواية، لا يتطرق إليهم تهمة، ولا جرح ولا ريبة، كمشايخ البخاري ومسلم اللذين خرجا أحاديثهم في كتابيهما<sup>(١)</sup>، فهذا وأشباهه، وإن بُعد طريقه وكثر رجاله، فهو عالي، وإن كان غيره أقل رجالاً منه وليست له هذه الحال.

وأما فقه الرواة، فأن يكون روائه أو بعضهم فقيهاً، كسعيد بن المسيب، ومحمد بن

(١) الحكم لشخصي بمجرد رواية البخاري ومسلم أو أحدهما عنه في الصحيح بأنه من شرط الصحيح ولا يتطرق إليه ريبة، غفلة وخطأ لأنهما قد خرجا لخلقٍ ممن نُكِّلَ فيهم كجعفر بن سليمان الطَّبَّعي، والحرث بن عبد الإيادي، وأيمن بن نابل الحبشي، وخالد بن مخلد القطواني، وسويد بن سعيد الحدثاني، ويونس بن أبي إسحاق السَّبيعي وغيرهم، ولكنهما رحمهما الله - كما قال الزيلعي في «نصب الراية» ١/ ٣٤١، ٣٤٢: - إذا أخرجنا لمن نُكِّلَ فيه، فإنهما ينتقيان من حديثه ما تُؤبَع عليه، وظهرت شواهد، وعلم أن له أصلاً، ولا يرويان ما تفرد به، سيما إذا خالفه الثقات، كما أخرج مسلم لأبي أويس حديث: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي...» لأنه لم يتفرد به، بل رواه غيره من الأثبات كمالك وشعبة وابن عُيينة، فصار حديثه متابعاً. وهذه العلة راجت على كثير ممن استدرَك على الصحيحين، فساهلوا في استدراكهم، ومن أكثرهم تساهلاً الحاكم أبو عبد الله في كتابه «المستدرَك» فإنه يقول: هذا حديثٌ على شرط الشيخين أو أحدهما وفيه هذه العلة، إذ لا يلزم من كون الراوي محتجاً به في الصحيح أنه إذا وُجد في أي حديث كان ذلك الحديث على شرطه لما يبتاه... وربما جاء إلى حديثٍ فيه رجلٌ قد أخرج له صاحب الصحيح عن شيخٍ معين بضبطه حديثه وخصوصيته به، ولم يخرج حديثه عن غيره لضعفه فيه، أو لعدم ضبط حديثه، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه، أو لغير ذلك، فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ، ثم يقول: هذا على شرط الشيخين أو البخاري أو مسلم، وهذا أيضاً تساهل لأن صاحبي الصحيح لم يحتجاً به إلا في شيخٍ معين لا في غيره فلا يكون على شرطهما، وهذا كما أخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال، ولم يخرج حديثه عن عبد الله بن المثنى، فإنَّ خالداً غير معروف بالرواية عن ابن المثنى، فإذا قال قائلٌ في حديث يرويه خالد بن مخلد عن ابن المثنى: هذا على شرط البخاري ومسلم كان متساهلاً، فتأمل ذلك، واشدُّد عليه بكلتا يديك، فإنه غاية في النفاسة والتحقيق من هذا الإمام الجليل رحمه الله.



شهاب الزُّهريّ، وسفيان الثوريّ، ومالك بن أنس، ومن يجري مجراهم من أئمة الفقه. فإذا كان الحديث مروياً من طريق هؤلاء، كان عالياً وإن كثرت رجاله.

قال علي بن خَشْرَم: قال لنا وكيع: أيُّ الإسنادَيْن أحبُّ إليكم: الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل، فقال: يا سبحانَ الله! الأعمشُ شيخٌ، وأبو وائلُ شيخٌ، وسفيان فقيه، ومنصور فقيه، وإبراهيم فقيه وعلقمة فقيه، وحديثٌ يتداولُهُ الفقهاءُ خيرٌ من حديثٍ يتداولُهُ الشيوخ.

فهذا من طريق الفقهاء رُباعيٌّ إلى ابن مسعود، وثنائي من طريق المشايخ، ومع ذلك قُدِّمَ الرُّباعي لأجل فقه رجاله.

وأما اشتهاؤُ الرواة، فإن يكونوا معروفين بالرواية عمَّن رَوَوْا عنه: كعلقمة وأبي وائل عن ابن مسعود، والقاسم بن محمد وعروة عن عائشة، وإبراهيم عن علقمة، وهشام عن عروة، ونحو ذلك، فإنَّ هؤلاء مشهورون بمن رَوَوْا عنه، وذلك يَجْعَلُ إسنادَهُم عالياً وإن كثرت رجاله.

فإذا أعلی هذه الرتب مختلفٌ فيه، وكلٌّ يذهب إلى ما يميلُ إليه نظرُهُ، لكن الأولى أن يكونَ أعلاها: ما اجتمع فيه هذه الأوصاف، ثم ما كان في طريقه الفقهاء، ثم الثقات، ثم المشهورون، ثم العدد إذا عَرِيَ من هذه الأوصاف.

ومن تحقَّق ما ذكرناه في علوِّ الإسناد، فقد عرفَ النازلَ منه، لأنَّه ضده، لكن من طُرُقِ النازل ما يكون قد أُخِذَ عن شيخ قد تقدَّم موته، واشتهرَ فضلُهُ، فإنه أقلُّ نزولاً مما<sup>(١)</sup> أُخِذَ عن شيخ تأخَّر موته، وعُرف بالصدق.

ومنها أن ينظرَ طالبُ الحديث إلى إسنادِ شيخه الذي يكتبُ عنه، فما قَرَّبَ من سنِّه طَلَبَ أعلى منه.

ومنها: أن يكونَ له شيخان، أحدهما سمع حديثاً من شيخه عن أَمَدٍ مُعَيَّن، والآخر سمعه عن أَمَدٍ أبعد منه، فروايته عن أبعدِ الأمدَيْنِ أعلى، وعن أقربهما أنزل.



## الفرع الخامس

### في المرسل

المُرْسَلُ من الحديث: هو أن يروي الرجل حديثاً عَمَّنْ لم يعاصره، وله بين المحدثين أنواعٌ واصطلاحٌ في تسمية أنواعه.

فمنه: المرسل المطلق، وهو أن يقول التابعي<sup>(١)</sup>: قال رسول الله ﷺ. فلا يكون الحديث مرسلًا مطلقاً، ما لم يرسله التابعي خاصةً عن رسول الله ﷺ. ومنه قسم يسمى المُنْقَطِع، وهو غير الأول.

قال الحاكم: وقلماً تجدُ من يُترَّق بينهما، وهو على نوعين:

أحدهما: أن يكون في الإسناد رواية راوٍ لم يسمع من الذي روى عنه الحديث قبل الوصول إلى التابعي الذي هو موضع الإرسال.

والآخر: أن يذكر أحد روايته في الحديث عن رجلٍ ولا يسميه جهلاً به، فإن لم يكن للجهل به، وإنما ترك اسمه وهو يعرفه، فليس بمنقطع، لكونه معروف الاسم.

ومنه قسم يسمى المعضَّل: وهو أن يكون من<sup>(٢)</sup> المرسل إلى رسول الله ﷺ أكثر من رجل، ومثاله: أن يروي عمرو بن شعيب أن رسول الله ﷺ فعل كذا وكذا، أو قال كذا وكذا. ثم لا يُسَنِّدُهُ، ولا يرسله في حالة ما، ولا أحد من الرواة، وعمرو بن شعيب أقل ما بينه وبين رسول الله ﷺ اثنان، فإن كان الحديث قد أسنده وقتاً ما، أو أرسله، فليس بمعضَّل.

ومن أنواع المعضَّل: أن يُعْضِلَهُ الراوي من أتباع التابعين، فلا يرويه عن أحد،

(١) يشمل التابعي الكبير والصغير، والحديث القولي والفعلي، وهذا التعريف ذكره ابن الصلاح وغيره ممن لخص كلامه، وهو المعروف عند الفقهاء والأصوليين، وهو المشهور بين أئمة الحديث كما نقله الحاكم وابن عبد البر في مقدمة «التمهيد».

(٢) في (ظ): بين.



ويجعلهُ كلاماً موقوفاً، فلا يذكره عن رسولِ الله ﷺ معضلاً<sup>(١)</sup>، ثم يوجدُ ذلك الكلام عن رسول الله متصلاً من طريق آخر.

وأكثر ما تُروى المراسيل من أهل المدينة عن سعيد بن المسيّب، ومن أهل مكة عن عطاء بن أبي رباح، ومن أهل مصر عن سعيد بن أبي هلال، ومن أهل الشام عن مكحول، ومن أهل البصرة عن الحسن البصري، ومن أهل الكوفة عن إبراهيم بن يزيد النخعي.

وأصحّها مراسيل ابن المسيّب، فإنّه أدرك جماعةً من أكابر الصحابة، وأخذ عنهم، وأدرك مَنْ لم يُدرّكه غيره من التابعين. وقد تأمّل الأئمة مراسيلهُ، فوجدوها جميعها بأسانيد صحيحة.

والناسُ في قبولِ المراسيل مختلفون.

فذهب أبو حنيفة، ومالك بن أنس، وإبراهيم النخعي، وحماد بن أبي سليمان، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، ومن بعدهم من أئمة الكوفة إلى أن المراسيل مقبولة، محتجّ بها عندهم<sup>(٢)</sup>، حتى إنّ منهم من قال: إنّها أصحُّ من المتّصل المسند،

(١) في (ق): «منفصلاً» وهو تصحيف.

(٢) وإليه جَنَحَ جمعٌ من المحدّثين، وهو روايةٌ عن أحمد إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وحكاة النووي في «شرح المذهب» عن كثير من الفقهاء، بل أكثرهم، ونسبهُ الغزالي إلى الجمهور، وأدعى ابن جرير الطبري وابن الحاجب إجماعَ التابعين على قبوله، وتوزّعوا في دعوى الإجماع بما نُقلَ من عدم الاحتجاج به عن بعضي التابعين كسعيد بن المسيّب وابن سيرين والزُّهري، فلو قيل: باتفاق جمهور التابعين لكان أقرب إلى الصواب. وذكر الإمام أبو داود صاحب «السنن» في رسالته إلى أهل مكة المتداولة بين أهل العلم بالحديث: وأما المراسيل فقد كان يحتجّ بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس والأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلّم فيه وتابعه عليه أحمد وغيره.

نقول: وقد اشترط القائلون بالمرسل أن يكون المرسل ثقة، وأن يكون متحرّياً لا يرسل إلا عن الثقات، فإن لم يكن في نفسه ثقة أو لم يكن محتاطاً في روايته، فمرسله غير مقبول. فإن قيل: ما الحامل لمن كان لا يرسل إلا عن ثقة على الإرسال؟ فالجواب - وهو للحافظ ابن حجر - أن له أسباباً منها: أن يكون سمع الحديث عن جماعة ثقات وصحّ عنده، فيرسل اعتماداً على صحّته عن شيوخه، كما صحّ عن إبراهيم النخعي أنه قال: ما حدثكم عن ابن مسعود، فقد =



فإنَّ التابعيَّ إذا أَسَدَ الحديثَ أحوالَ الروايةِ على من رَوَاهُ عنه، وإذا قال: قال رسولُ الله ﷺ، فإنه لا يقوله إلا بعدَ اجتِهَادٍ في معرفة صحته.

وأما أهل الحديث قاطبةً، أو معظمهم، فإنَّ المراسيلَ عندهم وإهيةٌ غيرُ محتجِّ بها، وإليه ذهب الشافعي<sup>(١)</sup>، وأحمد بن حنبل، وهو قولُ ابنِ المسيَّب، والرُّهريِّ، والأوزاعيِّ، ومن بعدهم من فقهاء الحجاز.

ومن هؤلاء الذين قالوا برُدِّ المراسيل<sup>(٢)</sup>: مَنْ قَبَلَ مرسلَ الصحابي، لأنه يحدثُ عن الصحابي، وكلُّهم عُذول.

ومنهم من أضافَ إليه مراسيلَ التابعين، لأنَّهم يروونَ عن الصحابة

ومنهم من خصَّصَ كبارَ التابعين، كابنِ المسيَّب، ويحكى أنَّه قولُ الشافعي، وأنَّه قَبَلَ مراسيلَ ابنِ المسيَّب وخَلَدُ. واحتجَّ له بأنَّه وجدَها مُسَنَّدَةً.

والمختار على قياسِ ردِّ المرسل أنَّ التابعيَّ والصحابيَّ إذا عُرِفَ بصريحِ خبره أو

= سمعته عن غير واحد، وما حدثكم به وسميت، فهو عمن سميت. ومنها أن يكون نسي من حدَّته وعرف المتن، فذكره مرسلًا، لأنَّ أصلَ طريقته أن لا يحملَ إلا عن ثقة، ومنها أن لا يقصد التحديث بل يذكره على وجه المذاكرة، أو على جهة الفتوى، فيذكر المتن، لأنه المقصود في تلك الحالة دونَ السند، ولا سيما إذا كان السامع عارفًا بمن روى فتركه لشهرته، وغير ذلك من الأسباب.

(١) صرح الإمام الشافعي رحمه الله في «الرسالة» ص ١٩٣، ١٩٧ أنه يقبلُ المرسلَ بشروط:

أحدها: أن يكونَ المرسلُ ممَّن يروي عن الثقات أبداً ولا يخلطُ روايته.

ثانيها: أن يكونَ بحيث إذا شاركَ أهلَ الحفظ في أحاديثهم وافقهم ولم يخالفهم إلا بنقصٍ لفظٍ لا يختلُ به المعنى.

ثالثها: أن يكونَ من كبارِ التابعين الذين التقوا عدداً كبيراً من الصحابة كسعيد بن المسيَّب، وهذا الشرط وإن كان منصوباً في كلام الشافعي في «الرسالة» ص ٤٦١ فقد خالفه عامةُ أصحابه، فأطلقوا القولَ بقبولِ مراسيلِ التابعين إذا وجدت فيها الشروط الباقية.

رابعها: أن يعتضدَ ذلك الحديث المرسلُ بمسندٍ يجيءُ من وجهٍ آخر صحيح أو حسن أو ضعيف، أو بمرسلٍ آخر لكن بشرط أن يكون ذلك المرسلُ يخرجُه من ليس يروي عن شيوخِ راوي المرسلِ الأول ليغلبَ على الظنِّ عدمُ اتحادهما، وكذا إذا اعتضدَ بقولِ بعضِ الصحابة، أو فتوى عوامٍ أهل العلم.

(٢) في (ظ): المرسل.



بعادته أنه لا يروي إلا عن صحابي، قُبِلَ مرسله، وإن لم يُعرف ذلك فلا يُقبل، لأنهم قد يروون عن غير الصحابي من الأعرابي الذي لا صحبة له.

## الفرع السادس

### في الموقوف

وهو على أنواع:

أحدها: الموقوف على الصحابي، وقلما يخفى على أهل العلم.

وذلك أن يروي الحديث مُسنداً إلى الصحابي، فإذا بلغ إلى الصحابي قال: إنه كان يقول كذا وكذا، أو كان يفعل كذا وكذا، أو كان يأمر بكذا وكذا، ونحو ذلك.

الثاني: الموقوف على أحد الرواة قبل الصحابي.

مثل أن يقول أحد رواة الحديث: قال ابن مسعود، ولم يكن قد أدركه ولا رآه، فهذا موقوف عند ذلك الراوي، وإن كان اللفظ لابن مسعود. وهذا أحد أنواع المرسل، وهو أحد قسمي المنقطع.

الثالث: أن يكون موقوفاً على أحد روايته، وهو مسند في الأصل، إلا أن أحد روايته قَصَرَ به فلم يرفعه، وهو أحد نوعي المعضل.

الرابع: ما يوهّم لفظه أنه مسند، وليس بمُسند، كما روى المغيرة بن شعبة قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابَه بالأظافر<sup>(١)</sup>، فهذا يوهّم لذكر رسول الله ﷺ فيه أنه مسند، وليس كذلك، وإنما هو موقوف على صحابي حكى عن أقاربه من الصحابة فعلاً، ولم يُسندْه واحد منهم<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» ٥١٥/٢ من حديث أنس بن مالك أن أبواب النبي ﷺ كانت تفرع بالأظافر. وفي سننه أبو بكر بن عبد الله الأصفهاني وهو مجهول، ومحمد بن مالك بن المنتصر، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي: لا يعرف. وأخرجه الحاكم في «معركة علوم الحديث» ص ١٩ من حديث المغيرة باللفظ الذي ساقه المصنف، وإسناده ضعيف، لكنه حسن بطرقه وشواهده.

(٢) هذا معنى كلام الحاكم في «معركة علوم الحديث» ص ١٩ وذكر الخطيب البغدادي في «الجامع =



## الفرع السابع

### في ذكر التواتر والآحاد

وصول الحديث إلينا لا يخلو من أحد طريقين، إما بطريق التواتر، وإما بطريق الآحاد، ولكل واحد منهما شرح وبيان، وأحكام يحتاج إلى ذكرها لثلاث تخلص هذه المقدمة منها.

والكلام في ذكرهما ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: في ذكر التواتر، وهو حكم يتعلق بالأخبار

وحدّ الخبر: ما دخله الصدق أو الكذب، أو تطرّق إليه التصديق أو التكذيب، وذلك أولى من قولهم: ما دخله الصدق أو الكذب، فإنّ كلام الله تعالى لا يدخله الكذب، والإخبار عن المحالات لا يدخله الصدق.

والتواتر يقيد العلم، وذلك ظاهر، لا خلاف فيه، إلا في قول ضعيف قليل، وله أربعة شروط:

الشرط الأول: أن يُخبر عن علم لا عن ظنّ، فإنّ أهل بلد عظيم لو أخبروا عن طائر أنّهم ظنّوا أنّه حمام، أو عن شخص أنّهم ظنّوا أنّه زيد، لم يحصل لنا العلم بكونه حماماً أو زيداً.

الشرط الثاني: أن يكون علمهم ضرورياً مستنداً<sup>(١)</sup> إلى محسوس، إذ لو أخبرونا عن حدوث<sup>(٢)</sup> العالم أو عن صدق الأنبياء، لم يحصل لنا العلم.

الشرط الثالث: أن يستوي طرفاه وواسطته في هذه الصفات وفي كمال العدد، فإذا

= بين آداب الراوي والسامع مثل ذلك، وردّه ابن الصلاح في «المقدمة» ١٢ بقوله: بل هو مرفوع، وهو بأن يكون مرفوعاً أخرى، لكونه أخرى باطلاعه ﷺ، والحاكم معترف بكون ذلك من قبيل المرفوع، لأنّه قد عدّ قوله: «كنا نفعل» مرفوعاً، فهذا أخرى منه.

(١) في هامش (ظ) مانصّه: في نسخة مستنداً.

(٢) في (ظ): حدث.



نقل الخلف عن السلف، وتوالت الأعصار، ولم تكن الشروط قائمة في كل عصر، لم يحصل العلم بصدقهم، لأن خبر أهل كل عصر مستقل بنفسه، فلا بد فيه من الشروط، ولأجل ذلك لم يحصل لنا العلم بصدق اليهود - مع كثرتهم - في نقلهم عن موسى عليه السلام تكذيب كل ناسخ لشريعته، ولا بصدق الشيعة بنقل النص على إمامة علي كرم الله وجهه، والبكرية على إمامة أبي بكر رضي الله عنه، لأن هذا وضعه الآحاد أولاً، وأفشوه، ثم كثر الناقلون في عصره وبعده في الأعصار، فلذلك لم يحصل التصديق بخلاف وجود موسى عليه السلام، وتحديه بالنبوة، ووجود أبي بكر وعلي رضي الله عنهما، وانتصابهما للإمامة، فإن ذلك لما تساوى فيه الأطراف والواسطة<sup>(١)</sup> حصل لنا العلم الضروري الذي لا نقدر على تشكيك أنفسنا فيه، ونقدر على التشكيك فيما نقلوه عن موسى وأبي بكر وعلي.

الشرط الرابع: العدد، وعدد المخبرين ينقسم إلى ناقص، فلا يفيد العلم، وإلى كامل، فيفيد العلم، وإلى زائد يحصل العلم ببعضه، وتقع الزيادة فضلة.

والكامل وهو أقل عدد يورث العلم، ليس معلوماً لنا، لكننا بحصول العلم الضروري نتبين كمال العدد، لا أننا بكمال العدد نستدل على حصول العلم.

ثم العدد الذي يفيد العلم يفيد في كل واقعة وكل شخص، بحيث إنه متى وجد العدد أفاد العلم لكل من سمعه في كل واقعة، وذلك إذا تجرد الخبر عن القرائن.

فأما إذا اقتصرت الخبر بقرائن، فقد اختلف فيه<sup>(٢)</sup>، فقال قوم: لا أثر لها. وقال آخرون: لها أثر. فإن خمسة أو ستة لو أخبرونا عن موت شخص لم يحصل العلم بصدقهم، لكن إذا انضم إليه خروج والد الميت حاسر الرأس حافياً، ممزق الثياب، مضطرب الحال، يلطم وجهه ورأسه، وهو رجل كبير، ذو منصب ومروءة، لا يخالف عادته إلا عن ضرورة، فيجوز أن يكون هذا قرينة تنضم إلى قول أولئك، فيقوم في التأثير مقام بقية العدد.

فدل ذلك على أن العدد يجوز أن يختلف بالوقائع وبالأشخاص، فرب شخص

(١) في (د): «الواسطة» والمثبت من (ظ).

(٢) في (ق): قد اختلف كل فيه.



انغرسَ في نفسه أخلاقٌ تميلُ به إلى سرعة التصديق ببعض الأشياء، فيقومُ ذلك مقامَ القرائن، وتقومُ تلك القرائنُ مقامَ خبر بعض المخبرين، أمّا متى انتفتِ القرائن، فأقلُّ عددٍ يحصلُ به العلمُ الضروريُّ معلومٌ لله تعالى، غيرُ معلومٍ لنا، ولا سبيلٌ لنا إلى معرفته، لأنّا لا ندري متى حصلَ لنا العلمُ بوجودِ مكة، وبوجودِ الشافعي مثلاً عند تواتر الخبر إلينا، وأنّه كان بعدَ خبرِ المئةِ والمئتين، ويعسرُ علينا تجربةُ ذلك، وإنْ تكلفناها، فسبيلُ التكليفِ أن نراقبَ أنفسنا إذا قُتلَ رجلٌ في السوق مثلاً، وانصرفَ جماعةٌ من موضع القتل، ودخلوا علينا يُخبرونَ عن قتله، فإنْ قولُ الأولِ يحركُ الظنَّ، وقولُ الثاني والثالثِ يؤكِّده، ولا يزالُ يتزايدُ تأكُّده إلى أن يصيرَ ضروريّاً لا يمكننا<sup>(١)</sup> أن نشكَّك فيه أنفسنا، فلو تصوّر الوقوفُ على اللحظة التي يحصلُ العلمُ فيها ضرورةً، وحُفظَ حسابُ المخبرين وعددهم، لأمكنَ الوقوف، ولكنَّ دركَ تلك اللحظة أيضاً عسير، فإنّه يتزايدُ قوةُ الاعتقادِ تزايداً خفيّاً التدريج، نحو تزايدِ ضوء الصبح إلى أن يبلغَ حدَّ الكمال، فلذلك بقيَ هذا في غطاءٍ من الإشكال، وتعدّزَ على القوةِ البشريةِ إداركُه.

فأما ما ذهبَ إليه قومٌ من تخصيصِ عددِ التواترِ بالأربعين<sup>(٢)</sup>، أخذاً بعددِ الجمعة، وبالسبعين<sup>(٣)</sup>، أخذاً من قوله تعالى: ﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾ [سورة الأعراف: ١٥٥]، وبثلاث مئة وبضعة عشر<sup>(٤)</sup>، أخذاً بعددِ أهلِ بدر، فكلُّ ذلك تحكُّماتٌ فاسدةٌ، لا تُناسبُ الغرضَ، ولا تدُلُّ عليه.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: إنّ الأربعة ناقصةٌ عن العدد الكامل، لأنّها بينةٌ شرعيّةٌ تحصلُ بها غلبةُ الظنِّ، ولا يطلبُ الظنُّ فيما يُعلمُ ضرورةً؛ قال: والخمسة لا توفّقُ فيها.

فإذاً لا سبيلَ لنا إلى حضَرِ العدد، لكنّا بالعلمِ الضروريِّ نستدلُّ على أنّ العددَ الذي هو كاملٌ عندَ الله تعالى قد توافَقوا<sup>(٥)</sup> على الإخبار.

وقد شرطَ قومٌ لعددِ التواترِ شروطاً فاسدة.

منها: أن لا يحصرهم عددٌ ولا يحويهم بلد.

(١) في (ق): ولا يمكننا.

(٢) في هامش (ظ) مانصّه: عند الشافعي رحمه الله.

(٣) في هامش (ظ) مانصّه: قول سفيان الثوري.

(٤) في هامش (ظ) ما نصّه: قول إسحاق بن راهويه.

(٥) في (ظ): توافَقوا.



ومنها: أن تختلف أنسابهم فلا يكونوا بني أب واحد، وتختلف أوطانهم فلا يكونوا من محلّة واحدة، وتختلف مذاهبهم<sup>(١)</sup>، فلا يكونوا من مذهب واحد.

ومنها: أن يكونوا أولياء المؤمنين.

ومنها: أن لا يكونوا محمولين<sup>(٢)</sup> بالسيف على الإخبار.

ومنها أن يكون الإمام المعصوم في جملة المخبرين، وهذا شرط الشيعة الرافضة<sup>(٣)</sup>.

القسم الثاني: في أخبار الآحاد:

وهي ما لا ينتهي إلى حدّ خبر التواتر المفيد للعلم، فما نقله جماعة من خمسة أو ستة مثلاً، فهو خبر واحد.

قال إمام الحرمين<sup>(٤)</sup>: ولا يُرأى بخبر الواحد الخبر الذي ينقله الواحد، ولكن كلّ خبر عن جائز ممكن، لا سبيل إلى القطع بصدّقه، ولا إلى القطع بكذبه، لا اضطراراً ولا استدلالاً، فهو خبر الواحد وخبر الآحاد، سواء نقله واحد أو جمّع منحصرون.

قال: وقد يُخبر الواحد، فيعلم صدقه قطعاً، كالنبي ﷺ فيما يُخبر به عن الغائبات، ولا يُعدّ من أخبار الآحاد.

وخبر الواحد لا يُفيد العلم<sup>(٥)</sup>، ولكنّا متعبّدون به.

(١) في هامش (ظ) ما نصّه: «في نسخة: أديانهم».

(٢) في (د): أن يكونوا غير محمولين. والمثبت من (ظ).

(٣) في (د): شرطه الرافضة. والمثبت من (ظ).

(٤) في هامش (ظ) مانصّه: «أبو المعالي عبد الله بن محمد الجويني»، كذا والصواب: «أبو المعالي عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني»، ترجمته ومصادرها في سير أعلام النبلاء ٤٦٨/١٨ ج ص من هذا الكتاب.

(٥) سواء أكان مما اتفق الشيخان على روايته في صحيحهما أم رواه أحدهما، أم رواه غيرهما على شرطهما، وسواء أكان في طريقه إمام أم لم يكن، وهو مذهب المحقّقين، وأكثر العلماء، واستدلّوا على هذا بجواز الخطأ والنسيان على الثقة عقلاً، ومع هذا الجواز العقلي لا يمكن ادّعاء القطع، فإنه لا يمكن ادّعاؤه إلا إذا انتفى ما يُعارضه ويأتي عليه. قال الإمام النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٢٠/١: فإنهم - أي المحقّقين - قالوا: إنّ أحاديث الصحيحين التي ليست متواترة إنما تفيد الظنّ، (أي الظنّ الراجح)، لأنّها آحاد، والآحاد إنما تفيد الظنّ كما تقرّر، ولا =



وما حُكِيَ عن المحدثين من أنَّ ذلك يورث العلم، فلعلَّهم أرادوا أنه يُقَيَّد العلم  
بوجوب العمل، أو سَمَّوا الظَّنَّ علماً. ولهذا قال بعضهم: يورث العلم الظاهر، والعلم  
ليس له ظاهرٌ وباطنٌ، وإنما هو الظَّنُّ.

وقد أنكر قومٌ جوازَ التعبُّد بخبر الواحدِ عقلاً، فضلاً عن وقوعه سمعاً، وليس  
بشيءٍ.

وذهب قومٌ إلى أنَّ العقلَ يدلُّ على وجوب العمل بخبر الواحد، وليس بشيءٍ، فإنَّ  
الصحيحَ من المذهبِ، والذي ذهبَ إليه الجماهيرُ من سلفِ الأئمةِ من الصحابةِ  
والتابعينَ والفقهاءِ والمتكلمينَ، أنَّه لا يستحيلُ التعبُّدُ بخبر الواحدِ عقلاً، ولا يجبُ  
التعبدُ به عقلاً، وأنَّ التعبدَ واقعٌ سمعاً، بدليلِ قبول<sup>(١)</sup> الصحابةِ لخبر الواحد، وعملهم  
به في وقائعَ شتى لا تنحصرُ، وإنفاذِ رسولِ الله ﷺ رُسُلَهُ وقُضائِهِ وأَمْرَهُ وسُعَاتِهِ إلى  
الأطرافِ، وهم آحادٌ، ويأجمعُ الأمةُ على أنَّ العامِّيَّ مأمورٌ باتباعِ المُفتي وتصديقه، مع  
أنه ربما يُخبرُ عن ظنِّه، فالذي يُخبرُ عن السَّماعِ الذي لا شكَّ فيه أولى بالتصديقِ

= فرقَ بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك، وتلقي الأمة بالقبول إنما أفادنا وجوبَ العمل بما  
فيهما، وهذا متفقٌ عليه، فإنَّ أخبارَ الآحادِ في غيرهما يجبُ العملُ بها إذا صحَّتْ أسانيدُها ولا  
تفيدُ إلا الظَّنَّ، وكذا الصحيحان، وإنما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتبِ في كونِ ما فيهما  
صحيحاً لا يحتاجُ إلى النظرِ فيه، بل يجبُ العملُ به مطلقاً، وما كان في غيرهما لا يعملُ به  
حتى ينظرَ فيه. وتوجدُ فيه شروطُ الصحيح.

وذهب بعض العلماء إلى أن حديث الآحاد يفيد العلم اليقيني، وهو الذي اختاره وذهب إليه ابن  
حزم فقال: إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معاً. أقول:  
وهو الذي ترجحه الأدلة الصحيحة، سواء كان في الصحيحين أو في غيرهما. وهذا مارجحه  
الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.



## الفصل الثاني

### من الباب الثالث

في الجرح والتعديل، وفيه ثلاثة فروع

### الفرع الأول: في بيانهما وذكر أحكامهما

الجرح: وَصَفُ مَنْ تَحَقَّقَ بِالرَّوَايَةِ وَالشَّاهِدِ سَقَطَ الْإِعْتِبَارُ بِقَوْلِهِ، وَبَطَلَ الْعَمَلُ بِهِ. والتعديل: وَصَفُ مَنْ تَحَقَّقَ بِهِمَا اعْتَبِرَ قَوْلُهُمَا وَأُخِذَ بِهِ. ثم التزكية والجرح: هل يُشْتَرَطُ فِيهِمَا عَدَدُ الْمَزْكِيِّ وَالْجَارِحِ، أَمْ لَا؟ فِيهِ خِلَافٌ. قال قوم: لَا يُشْتَرَطُ الْعَدَدُ فِي الرِّوَايَةِ، وَيُشْتَرَطُ فِي الشَّهَادَةِ. [وقال آخرون: يُشْتَرَطُ فِيهِمَا<sup>(١)</sup>].

وقال آخرون: لَا يُشْتَرَطُ فِيهِمَا، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّ الرِّوَايَةَ نَفْسَهَا تُثَبِّتُ بِالْوَاحِدِ، فَكَانَ جَرَحُهَا وَتَزْكِيَتُهَا أَوَّلَى.

أما سببُ الجرح، فيجبُ ذِكْرُهُ دُونَ سَبَبِ التَّعْدِيلِ، إِذْ قَدْ يَجْرَحُ بِمَا لَا يَرَاهُ جَارِحاً، لِاخْتِلَافِ الْمَذَاهِبِ فِيهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) ما بين معقوفين لم يرد في الأصل، وأثبتناه من (ق).

(٢) وَرَجَّحَهُ الْأَمْدِيُّ فِي «الْإِحْكَامِ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ» ١٢١/٢ وَنَقَلَهُ عَنِ الْأَكْثَرِينَ، وَنَقَلَهُ أَبُو عَمْرٍو ابْنُ الْحَاجِبِ فِي «الْمَخْتَصَرِ» ٦٤/٢ أَيْضاً عَنِ الْأَكْثَرِينَ، وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي «الْمَقْدَمَةِ» ص ١١٩: وَالصَّحِيحُ الَّذِي اخْتَارَهُ الْخَطِيبُ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يَثْبُتُ فِي الرِّوَايَةِ بِوَاحِدٍ، لِأَنَّ الْعَدَدَ لَمْ يُشْتَرَطْ فِي قَبُولِ الْخَبَرِ، فَلَمْ يَشْتَرَطْ فِي جَرَحِ رَاوِيهِ وَتَعْدِيلِهِ بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ.

(٣) قَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ فِي الْمَقْدَمَةِ ص ١١٧: وَأَمَّا الْجَرَحُ فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ إِلَّا مَفْسُراً مُبَيَّنَّ السَّبَبِ، لِأَنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِيمَا يَجْرَحُ وَمَا لَا يَجْرَحُ، فَيَطْلُقُ أَحَدُهُمُ الْجَرَحَ بِنَاءً عَلَى أَمْرِ اعْتَقَدَهُ جَرَحاً وَلَيْسَ بِجَرَحٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَلَا بَدَّ مِنْ بَيَانِ سَبَبِهِ لِيَنْظَرَ فِيمَا هُوَ جَرَحٌ أَمْ لَا. =



وأما العدالة: فليس لها سبب واحد، فتفتقر إلى ذكره.

وقال قوم: مطلق الجرح يبطل الثقة، ومطلق التعديل لا تحصل به الثقة، لتسارع الناس إلى البناء على الظاهر، فلا بد من ذكر سببه.

وقال آخرون: لا يجب ذكر سببهما جميعاً، لأنه إن لم يكن بصيراً بهذا الأمر، فلا يصلح<sup>(١)</sup> للتركيز والجرح، وإن كان بصيراً، فأى معنى للسؤال؟

والصحيح أن هذا يختلف باختلاف أحوال المزكي، فمن حصلت الثقة ببصيرته وضبطه يكتفى بإطلاقه، ومن عرفت عدالته في نفسه ولم تعرف ببصيرته بشرط العدالة، فقد يُراجع ويُستفسر.

أما إذا تعارض الجرح والتعديل، فإنه يُقدّم الجرح<sup>(٢)</sup>، فإنه اطلاع على زيادة وصف

= وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله، وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقادهم، مثل البخاري ومسلم وغيرهما، لذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما، وكإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق، وغيرهم، واحتج مسلم بسويد بن سعيد، وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه، ومذاهب النقاد للرجال غامضة ومختلفة. وقال العلامة عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري المتوفى سنة ٧٣٠ هـ في «كشف الأسرار شرح أصول البزدي» ٦٨/٣: أما الطعن من أئمة الحديث فلا يقبل مجملاً - أي مبهماً - بأن يقول: هذا الحديث غير ثابت، أو منكر، أو فلاّ متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو مجروح، أو ليس بعُدل من غير أن يذكر سبب الطعن، وهو مذهب عامة الفقهاء والمحدثين.

(١) في (ظ): يصح.

(٢) جاء في «طبقات الشافعية» للعلامة التاج السبكي في ترجمة أحمد بن صالح المصري ١٨٨/١ ما نضّه: الحذر كل الحذر أن تفهم أن قاعدتهم «الجرح مقدّم على التعديل» على إطلاقها، بل الصواب أن من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه، ونذر جارحوه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصّب مذهبي أو غيره، لم يلتفت إلى جرحه. وفيه أيضاً ١٩٠/١: قد عَرَفْنَاكَ أَنَّ الْجَارِحَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ الْجَرْحُ وَإِنْ فَسَّرَهُ فِي حَقِّ مَنْ غَلَبَتْ طَاعَاتُهُ عَلَى مَعَاصِيهِ، وَمَادَحُوهُ عَلَى ذَمِّهِ، وَمَزَكَّوهُ عَلَى جَارِحِهِ إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ مَنَافَسَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ كَمَا يَكُونُ بَيْنَ النَّظَرَاءِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَحَيْثُ لَا يُلْتَفَتُ لِلْكَلامِ الثَّوَرِيِّ وَغَيْرِهِ فِي أَبِي حَنِيْفَةَ، وَابْنِ أَبِي ذَنْبٍ وَغَيْرِهِ فِي مَالِكٍ، وَابْنِ مَعِينٍ فِي الشَّافِعِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ فِي أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ وَنَحْوِهِ، وَلَوْ أَطْلَقْنَا تَقْدِيمَ الْجَرْحِ =



ما اطلعَ عليها المعدِّل ولا نَفَّاهَا، فَإِنْ نَفَّاهَا، بَطَلَتْ عدَالَةُ الْمُزَكِّي، إِذِ النَّفْيُ لَا يُعَلِّمُ إِلَّا إِذَا نَفَى جَرَحَهُ<sup>(١)</sup> بَقْتُلِ إِنْسَانٍ مَثَلًا، فَقَالَ الْمُعَدِّلُ: رَأَيْتُهُ حَيًّا بَعْدَهُ، وَحِينَئِذٍ يَتَعَارِضَانِ.

وقال قومٌ: إِنَّ عَدَدَ الْمُعَدِّلِ إِذَا زَادَ، قُدِّمَ عَلَى الْجَارِحِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ سَبَبَ تَقَدُّمِ الْجَرَحِ إِنَّمَا هُوَ إِطْلَاعُ الْجَارِحِ عَلَى مَزِيدٍ وَصَفٍ، فَلَا يَنْتَفِي بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ.

والتزكيةُ: تَكُونُ بِالْقَوْلِ<sup>(٢)</sup> أَوْ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ، أَوْ بِالْعَمَلِ بِخَبْرِهِ، أَوْ بِالْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِ.

وأعلى هذه الأسباب: صريح القول. وتمامه أن يقول: هُوَ عَدْلٌ رَضَى، لِأَنِّي عَرَفْتُ مِنْهُ كَيْتَ وَكِيتَ، فَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ السَّبَبَ، وَكَانَ بِصِيرًا بِشُرُوطِ الْعَدَالَةِ كَفَى.

وأما الرواية عن المزكي، فقد اختلفَ في كونها تعديلاً، والصحيح: أَنَّ مَنْ عُرِفَ مِنْ عَادَتِهِ، أَوْ مِنْ صَرِيحِ قَوْلِهِ أَنَّهُ لَا يَسْتَجِيزُ الرَّوَايَةَ إِلَّا عَنْ عَدْلٍ، كَانَتِ الرَّوَايَةُ تَعْدِيلًا، وَإِلَّا فَلَا<sup>(٣)</sup>، إِذْ مِنْ عَادَةٍ أَكْثَرِهِمُ الرَّوَايَةَ عَنْ كُلِّ مَنْ سَمِعُوهُ وَلَوْ كُتِلُوا الشَّاءَ عَلَيْهِمْ سَكَنُوا.

= لما سَلِمَ لَنَا أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ، إِذْ مَا مِنْ إِمَامٍ إِلَّا وَقَدْ طَعَنَ فِيهِ طَاعِنُونَ، وَهَلَكَ فِيهِ هَالِكُونَ.  
(١) في (ظ): «إِذِ النَّفْيُ لَا يَعْلَمُ إِذَا جَرَحَهُ»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (د).

(٢) وَتَكُونُ بِاسْتِغَاظَةِ عَدَالَتِهِ، وَاسْتِثْنَاءِ التَّوَثُّيقِ وَالِاحْتِجَاجِ بِهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَشُيُوعِ الشَّاءِ عَلَيْهِ كَالْأُمَّةِ الْأَرْبَعَةِ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْمُتَّبَعَةِ، وَشُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَابْنُ عِيْنَةَ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَابْنُ الْمَدِينِيِّ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ فِي نِبَاهَةِ الذِّكْرِ وَاسْتِقَامَةِ الْأَمْرِ. قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ: الشَّاهِدُ وَالْمَخْبِرُ إِنَّمَا يَحْتَاجَانِ إِلَى التَّزْكِيَةِ إِذَا لَمْ يَكُونَا مَشْهُورَيْنِ بِالْعَدَالَةِ وَالرِّضَا، وَكَانَ أَمْرُهُمَا مُشْكَلاً مُلْتَبِساً وَمَجُوزاً فِيهِمَا الْعَدَالَةُ وَغَيْرُهَا، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْعِلْمَ بِظُهُورِ سِرِّهِمَا وَاسْتِثْنَاءِ عَدَالَتِهِمَا أَقْوَى فِي النُّفُوسِ مِنْ تَعْدِيلِ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ يَجُوزُ عَلَيْهِمَا الْكَذِبُ وَالْمَحَابَاةُ.

(٣) الصَّحِيحُ فِي هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَوِيُّ وَالْعِرَاقِيُّ وَغَيْرُهُمْ، مِنْ أَنَّ رَوَايَةَ الثَّقَةِ عَنْ شَخْصٍ لَمْ يَعْرِفْ حَالَهُ لَا يَكُونُ تَوْثِيقاً لَهُ، وَلَوْ كَانَ الرَّوَايُ مَعْرُوفاً بِأَنَّهُ لَا يَرُوي إِلَّا عَنْ ثَقَّةٍ كَمَا لَكَ وَشُعْبَةُ وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، لَجَوَّازَ رَوَايَةَ الْعَدْلِ عَنْ غَيْرِ الْعَدْلِ، فَلَمْ تَتَضَمَّنْ رَوَايَتَهُ عَنْ تَعْدِيلِهِ، وَكَذَلِكَ لَا يَجْزِيُ التَّعْدِيلُ عَلَى الْإِبْهَامِ مِنْ غَيْرِ تَسْمِيَةِ الْمُعَدِّلِ، فَإِذَا قَالَ: حَدَّثَنِي الثَّقَةُ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مُقْتَصِراً عَلَيْهِ، لَمْ يَكْتَفِ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ حَتَّى يَسْمِيَهُ، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ ثَقَّةً عَنْده فَرُبَّمَا لَوْ سَمَاهُ لَكَانَ مِمَّنْ جَرَحَهُ غَيْرُهُ بِجَرَحِ قَادِحٍ، بَلْ إِضْرَابُهُ عَنْ تَسْمِيَتِهِ رِيَّةٌ تُوقِعُ تَرَدُّداً فِي الْقَلْبِ. قَالَ السَّخَاوِيُّ: مَنْ كَانَ لَا يَرُوي إِلَّا عَنْ ثَقَّةٍ إِلَّا فِي النَّادِرِ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَيَقِيُّ بْنُ مَخْلَدٍ، وَحَرِيزُ بْنُ عَثْمَانَ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، وَشُعْبَةُ، وَالشَّعْبِيُّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَمَالِكٌ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ.



وأما العمل بالخبر، فإن أمكنَ حملُه على الاحتياط، أو على العملِ بدليلٍ آخر، ووَافَقَ الخبر، فليس بتعديل، وإنْ عرفَ يقيناً أنَّه عمل بالخبر، فهو تعديل، إذ لو عمل بخبرٍ غيرِ العَدْلِ لَفَسَقَ، وبطلتْ عدالته<sup>(١)</sup>.

وأما الحكم بالشهادة، فذلك أقوى من تركيته بالقول، وأما تركه العملَ بشهادته وبخبره، فليس جرحاً، إذ قد يتوقَّفُ في شهادة العدل وروايته لأسبابٍ سوى الجرح.

## الفرع الثاني

### في جوازِ الجرح ووقوعه<sup>(٢)</sup>

قد عابَ بعضُ من لا يفهمُ على أهل الحديثِ الكلامَ في الرجال، لأنَّهم لم يقفوا على الغرضِ من ذلك، ولا أدركوا المقصِدَ فيه، وإنما حملَ أصحاب الحديثِ على الكلامِ في الرجال، وتعديلٍ من عدلوا، وجرحَ مَنْ جرحوا الاحتياطُ في أمورِ الدين، وحراسةُ قانونه، وتمييزُ مواقعِ الغلطِ والخطأ في هذا الأصلِ الأعظم الذي عليه مبني الإسلام وأساس الشريعة، ولا يُظَلُّ بهم أنَّهم أرادوا الطعنَ في الناس، والغيبةَ والوقيعةَ فيهم<sup>(٣)</sup>، ولكنَّهم بيَّنوا ضعفَ من ضعفوه، لكي يُعرفَ فتُجَنَّبَ الروايةُ عنه، والأخذُ

(١) الذي جزمَ به ابن الصلاح والنووي وغيرُهما أنَّ العملَ بالحديث لا يدلُّ على صحته ولا على ثقته راويه، كما أنَّ تركَ العمل به لا يدلُّ على ضعفه والقدرح فيه.

(٢) قال الإمام الذهبي رحمه الله في ترجمة أبي بكر رضي الله عنه من كتابه «تذكرة الحفاظ» ٤/١: حقٌّ على المحدث أن يتورَّع فيما يؤدِّيه، وأن يسألَ أهلَ المعرفة والورعَ ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيلَ إلى أن يصيرَ العارفُ الذي يزكي نقلَ الأخبار ويجرحهم جهيداً إلا بإدمان الطلب، والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقُّظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف والتردُّد إلى العلماء والإتقان وإلا تفعل:

فدَغَ عنك الكتابةُ لستَ منها ولو سَوَدَتْ وجهك بالمدادِ

فإنْ آنستَ من نفسك فهماً وصدقاً وديناً وورعاً، وإلا فلا تتعنَّ، وإنْ غلبَ عليك الهوى والعصبيَّةُ لرأيٍ ولمذهبٍ فبالله لا تتعب. وإنْ عرفتَ أنَّك مخلُطٌ مخبطٌ مهمَلٌ لحدودِ الله، فأرخنا منك.

(٣) جاء في هامش ظ ما نصه: قال أحمد بن حنبل: الوقية والطعنُ في أهل الأهواء والبدع أفضلُ =



بحديثه، تورعاً وحسباً وتثبتاً في أمور الدين، فإنَّ الشهادة في الدين أحقُّ وأولى أن يُثبتَ فيها من الشهادة في الحقوق والأموال، فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك وتبيين أحوال الناس، وهو من الأمور المُتَعَيِّنَة العائدة بالنفع العظيم في أصول الدين.

قال ابن سيرين: كانوا في الزمن الأول لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنُ سألوا عن الإسناد، ليأخذوا حديث أهل السُّنَّة، ويدعوا حديث أهل البدع، فإنَّ القوم كانوا أصحاب حفظ وإتقان، ورُبَّ رجلٍ وإنَّ كان صالحاً، لا يُقيم الشهادة ولا يحفظُها.

وكلُّ من كان مُتَّهماً بالكذب في الحديث، أو كان مغفلاً يُخطئ كثيراً، فالذي اختاره أهل العلم من الأئمة: أن لا<sup>(١)</sup> يُستغلَّ بالرواية عنه.

وقد تكلم جماعة من أهل العلم بالحديث<sup>(٢)</sup> في جماعة من أكابر العلماء، وضعفهم من قبل حفظهم، ووثقهم آخرون لجلاليتهم وصدقهم، وإن كانوا قد وهموا في بعض ما روؤا، ألا ترى أن الحسن البصري وطاوساً قد تكلماً في معبد الجهني<sup>(٣)</sup>؛ وتكلم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب<sup>(٤)</sup>؛ وتكلم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي في الحارث الأعور<sup>(٥)</sup>.

= من الصلاة والصيام وصدقة التطوع.

(١) ليست كلمة «لا» في (ق).

(٢) في (د): «من أهل الحديث» والمثبت من (ظ).

(٣) ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من تابعي أهل البصرة، ووثقه ابن معين وأبو حاتم والذهبي وغيرهم. وقال أبو موسى إسحاق الجوزجاني: كان قومٌ يتكلمون في القدر احتمل الناس حديثهم لما عرفوا من اجتهادهم في الدين والصدق والأمانة، لم يتوهم عليهم الكذب وإن بلوا بسوء رأيهم، فمنهم قتادة ومعبد الجهني - وهو رأسهم - وقال الدارقطني: حديثه صالح، ومذهبه رديء، وكلام الحسن وطاوس فيه في الحذر من مذهبه فلا يكون تضييفاً له.

(٤) هو طلق بن حبيب العنزي البصري من صلحاء التابعين وعُتِّبَ بهم، وثقه ابن سعد وأبو حاتم وأبو زرعة وابن جبان والعجلي وغيرهم، وكلام ابن جبير فيه لكونه زُمي بالإرجاء. أخرج حديثه مسلم والبخاري في «الأدب المفرد» وأصحاب السُّنن.

(٥) هو الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني - بسكون الميم - الحوتي - بطنٌ من همدان - =



وكذلك أيوب السختياني، وعبد الله بن عون، وسليمان التيمي، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك، وغير هؤلاء من أئمة الحديث والفقه قد تكلموا في الرجال وضعفهم.

وعلى ذلك جاء الناس بعدهم، مازالوا يتكلمون في الرجال ليعرفوا.

كيف والمسلمون مجمعون على أنه لا يجوز الاحتجاج في أحكام الشريعة إلا بحديث الصّدوق العاقل الحافظ؟! فيكفي هذا مبيحاً لجرح من ليس هذا صفته، وتبيين حاله، ليعلم عن توخذ الأدلة، وتتلقي الرواية.

## الفرع الثالث

### في بيان طبقات المجروحين

الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، جميعهم عدول بتعديل الله تعالى ورسوله ﷺ<sup>(١)</sup>، لا يحتاجون إلى بحث عن عدالتهم.

وعلى هذا القول معظم المسلمين من الأئمة والعلماء من السلف والخلف.

وذهب جمهور المعتزلة إلى أن عائشة وطلحة والزبير ومعاوية، وجميع أهل العراق والشام فساق بقتالهم الإمام الحق، يعنون علياً كرم الله وجهه.

= الكوفي، صاحب الإمام علي رضي الله عنه. كان من أوعية العلم، فقيهاً، فريضاً، ويفضل علياً على أبي بكر، وقد وثقه ابن معين والنسائي وأحمد بن صالح وابن أبي داود وغيرهم، وتكلم فيه الثوري وابن المديني وأبو زرعة وابن عدي والدارقطني وابن سعد وأبو حاتم وغيرهم. قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٤٣٧/١: والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته، وأما في الحديث النبوي فلا، والنسائي مع تعنيته في الرجال قد احتج به وقوى أمره. وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: وفي حديثه ضعف.

(١) في هامش (ظ) ما نصه: «وَالسَّيِّفُونَ السَّيِّفُونَ» [سورة الواقعة الآية: ١٠] الآية.



وقال قومٌ من سلفِ القدرية: يجبُ ردُّ شهادةِ عليٍّ، والزبير، وطلحة، مجتمعين ومتفرقين، لأنَّ فيهم فاسقاً لا بعينه.

وقال قوم: تُقبَلُ شهادةُ كلِّ واحدٍ منهم إذا انفردَ، لأنَّه لم يتعيَّن فسقه، أما إذا كان مع مخالفه، رُدَّتْ شهادته، إذ يُعلَمُ أنَّ أحدهما فاسق.

وشكَّ بعضهم في فسقِ عثمانَ رضي الله عنه وقتلته<sup>(١)</sup>.

وكلُّ هذا جُزْأَةٌ على السلفِ تُخالفُ السُّنَّةَ، فإنَّ ما جرى بينهم كان مبنياً على الاجتهاد، وكلُّ مجتهدٍ مصيب<sup>(٢)</sup>، والمصيب واحدٌ مثاب، والمخطئُ معذور، لا تُردُّ شهادته.

وقال قومٌ: ليس ذلك أمراً مجتهداً فيه، فإنَّ قتلَ عثمانَ والخوارجَ مخطئون قطعاً، لكنَّ جهلوا خطأهم، فكانوا متأولين، والفاسيقُ المتأوِّلُ لا تردُّ روايته، وهذا أقربُ من المصير إلى سقوطِ تعديلِ القرآنِ للصحابة<sup>(٣)</sup>.

## [تعريف الصحابة]

ثم الصُّحْبَةُ من حيثِ الوضعُ تنطبقُ<sup>(٤)</sup> على مَنْ صحَّبَ النبيَّ ﷺ ولو ساعة، لكنَّ العُرفَ يُخصِّصُ الاسمَ بمن كثرتْ صحبته، ولا حدٌّ لتلك الكثرة بتقدير، بل بتقريب.

وقيل: هو من اجتمع فيه أمران؛ أحدهما: هذا. والآخر: أن تكونَ صحبته طالت معه على سبيلِ الأخذِ عنه، والاتباعِ له، لأنَّ من أطالَ مجالسةَ العالمِ لا على سبيلِ الاستفادة والاتباعِ له، لا يدخل في زمرةِ أصحابه<sup>(٥)</sup>.

(١) في هامش ظ ما نصّه: مثل محمد بن أبي بكر وطائفة من الصحابة.

(٢) في (ق): مصيباً، وهو خطأ.

(٣) في هامش (ظ) ما نصّه: وهو قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الواقعة: ١٠] الآية.

(٤) في (ظ): تنطلق.

(٥) في (ظ): «لا يدخله في زمرة أصحابه». وقال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» ٥/١، ٥٤، في تعريف الصحابي: أصح ما وقف عليه من ذلك أنَّ الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات=



ولمعرفة الصحابي طريقان:

أحدهما: يوجبُ العلم، وهو الخبرُ المتواترُ أنَّه صاحبُ النبي ﷺ.

والآخر: يوجبُ الظنَّ، وهو إخبارُ الثقة والنقل الصحيح.

هذا حكم عدالة الصحابة رضي الله عنهم باختلاف الناس فيهم.

وأما من جاء بعدهم<sup>(١)</sup>، فالكلامُ فيهم يطول، ولا يخلو قومٌ من عدالةٍ أو فسق، والعدالةُ قليلة، وأسبابُ الفسق كثيرة، فكلُّ مَنْ عَرِيَ عن شَرْطٍ من شروطِ الرواية أو الشهادة التي تقدّم ذكرُها، فهو مجروح لا يقبل قوله.

## [طبقات المجروحين]

وطبقات المجروحين كثيرة، وقد أوردنا منها في هذا الفرع عشرَ طبقاتٍ، ذكرها الحاكمُ رحمه الله تعالى.

## الطبقة الأولى

وهي أعظمُ أنواعِ الجرح، وأخْبَثُ طبقاتِ المجروحين الكذبُ على رسولِ الله ﷺ.

= على الإسلام. فيدخلُ فيمن لَقِيَهُ من طالت مجالسته أو قَصُرَتْ، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤيةً ولم يجالسه، ومن لم يره لعارضي كالعَمَى، ثم بَيَّنَّ أنَّه يدخلُ في قوله «مؤمناً به» كلُّ مكلفٍ من الجنِّ والإنس، وأنَّه يخرجُ من التعريف من لقيه كافراً وإنَّ أسلمَ بعدَ ذلك، وكذلك من لقيه مؤمناً بغيره. كمن لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة، وكذلك من لقيه مؤمناً ثم ارتدَّ وماتَ على الرَّذَّة - والعياذُ بالله - ويدخلُ في التعريف من لقيه مؤمناً ثم ارتدَّ، ثم عادَ إلى الإسلام وماتَ مسلماً كالأشعثِ بن قيس، فإنَّه ارتدَّ ثم عادَ إلى الإسلام وماتَ مسلماً، وقد اتفقَ أهلُ الحديث على عدِّه من الصحابة. ثم قال: وهذا التعريفُ مبنيٌّ على الأصحِّ المختارِ عند المحقِّقين كالبخاري وشيخه أحمد بن حنبل وغيرهما.

(١) جاء في هامش (ظ) ما نصُّه: «أهل البدع من المعتزلة والقدرية».



وقد قال ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». وهي كبيرة من الكبائر، وقد ارتكبها جماعة كثيرة، اختلفت أغراضهم ومقاصدهم في ارتكابها.

فَمِمَّنْ ارتكبها قومٌ من الزنادقة<sup>(١)</sup>، مثل المغيرة بن سعيد الكوفي<sup>(٢)</sup>، ومحمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة<sup>(٣)</sup>، وغيرهما، وضَعُوا الأحاديثَ وحَدَّثُوا بها لِيُوقِعُوا بذلك الشَّكَّ في قلوب الناس.

فمما رواه محمد بن سعيد عن أنس بن مالك في قوله ﷺ: «أنا خاتم النبيين، ولانبيي بعدي»: «إلا أن يشاء الله»<sup>(٤)</sup> فزاد هذا الاستثناء لما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة.

ومنهم قومٌ<sup>(٥)</sup> وضعوا الحديثَ لِهَوَى يدعو الناسَ إليه، فمنهم من تاب عنه وأقرَّ على نفسه.

قال شيخٌ من شيوخ الخوارج، بعد أن تاب: إِنَّ هذه الأحاديثَ دين، فانظروا عَمَّنْ تأخذونَ دينكم، فَإِنَّا كُنَّا إِذَا هَوَيْنَا أَمْرًا صَيَّرْنَاهُ حديثاً.

وقال أبو العيَّان: وضعتُ أنا والجاحظُ حديثَ فَدَكٍ، وأدخلناه على الشيخ ببغداد، فقَبِلوه إلا ابن شَيْبَةَ العَلَوِيّ، فَإِنَّهُ قال: لا يُشْبِهُ آخِرُ هذا الحديثَ أَوَّلَهُ، وأبى أن يقبله.

(١) جاء في هامش (ظ) ما نصّه: الزنادقة في زماننا قومٌ مثل المنافقين في زمانِ الرسول، وهم يتدينون مع كل طائفةٍ مما يتدينون.

(٢) كَذَّبَهُ غيرُ واحدٍ من الأئمةِ كما تجدُ ذلك في ترجمته في «مِيزان الاعتدال» ٤/١٦٠، ١٦٢: قتله خالدُ بن عبد الله القسريّ في حدود العشرين ومئة لادّعائه النبوة.

(٣) كَذَّبَهُ أحمدُ وابنُ حبانَ والجوزجاني والحاكم، وقال النسائي: الكذّابون المعروفون بوضع الحديث أربعة، إبراهيم بن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بخراسان ومحمد بن سعيد بالشام، وذكر خالد بن يزيد الأزرق عنه أنه كان يقول: إذا كان الكلامُ حسناً لم أبالِ أن أجعلَ له إسناداً. وقال العجلي: يغيرون اسمه إذا حدّثوا عنه.

(٤) وممَّنْ نصَّ على كونِ الاستثناء موضوعاً للشوكاني في «الفوائد المجموعة» ص ٣٢٠ وقال: رواه الجوزجاني، ولكنه لم ينصَّ على اسم واضعه، إنما قال: وضَعَهُ أحدُ الزنادقة.

(٥) في هامش (ظ): «ومن أولئك مصتَفَ رسائلِ إخوان الصفا، وعين القضاة، وعند المحدثين المنصور الحلاج، ومن أولئك شهاب المقتول، الذي قتل في الزندقة، ومن أولئك أبو العلاء المعري، لكنَّ قوماً قالوا: رجع».



وقال سليمان بن حَرْب: دخلْتُ على شيخٍ وهو يبكي، فقلتُ له: ما يُبكيك؟ قال: وضعتُ أربع مئة حديثٍ، وأدخلتها في برنامجِ الناس، فلا أدري كيف أصنع؟

ومنهم جماعةٌ وضعوا الحديثَ حِسْبَةً، كما زعموا يدعونَ الناسَ إلى فضائلِ الأعمالِ، مثل أبي عِصْمَةَ نُوح بن أبي مريم المزوَّري<sup>(١)</sup>، ومحمد بن عكاشة الكرْمانِي، وأحمد بن عبد الله الجُوَيَّارِي<sup>(٢)</sup> وغيرهم.

قيل لأبي عِصْمَةَ: مِنْ أَيْنَ لك عن عكرمة<sup>(٣)</sup> عن ابن عباس في فضائل القرآن سورةً، وليس عند أصحابِ عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيتُ الناسَ قد أغرَضُوا عن القرآنِ واشتغلوا بفقهِ أبي حنيفة، ومغازي محمد بن إسحاق، فوضعتُ هذا الحديثَ حِسْبَةً.

ومنهم جماعةٌ وضعوا الحديثَ تقريباً إلى الملوك، مثل غياث بن إبراهيم<sup>(٤)</sup>، دخلَ على المَهْدِيِّ بن منصور، وكان يُعْجِبُه الحمامُ الطَّيَّارَةُ الوارِدَةُ من الأماكنِ البعيدة، فرَوَى

(١) قال الذهبي في ترجمته من الميزان ٢٧٩/٤ عالم أهل مرو وهو نوح الجامع، لأنه أخذ الفقه عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى، والحديث عن حجاج بن أرطاة، والتفسير عن الكلبي ومقاتل، والمغازي عن ابن إسحاق، ولي قضاء مرو في خلافة المنصور وامتدَّت حياته؛ روى عن الزهري وابن المنكدر، وعنه نعيم بن حماد وسويد بن نصر، وحبان بن موسى المروزي، وآخرون. قال أحمد: لم يكن بذاك في الحديث، وكان شديداً على الجهمية. وقال مسلم وغيره: متروك الحديث. وقال الحاكم: وضع أبو عِصْمَةَ حديثَ فضائل القرآن الطويل. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن عدي: عامة ما أوردتُ له لا يتابعُ عليه، وهو مع ضعفه يَكْتَبُ حديثه. قال اللكنوي في «الفوائد البهية» ص ٢٢١: هو وإن كان إماماً جليلاً إلا أنه مقدوخٌ فيه عند المحدثين، حتى رماه بعضهم بالوضع.

(٢) هذا الضبط مما جاء في نص المؤلف في الجزء ٦١/١٣ من هذا الكتاب إذ قال في ترجمته مانصه: «هو أحمد بن عبد الله الجوياري، له ذكر في طبقات المجروحين. الجوياري: بضم الجيم وسكون الواو وكسر الباء ونصب الياء وكسر الراء»؛ وقد خالف في ذلك ماجاء في معجم البلدان ١٩١/٢ والأنساب للسمعاني ٣٨٠/٣، ٣٨١ واللباب ١/٣١٣ ونصهم في الضبط: «جُوَيَّار: بضم الجيم وفتح الواو وسكون الياء تحتها نقطتان وباء موحدة وآخره راء». وقيل فيه الجُوَيَّارِي كما جاء في الأنساب ٣٣٩/٣، ٤٤٠ واللباب ١/٣٠٢؛ فليحرر.

(٣) في هامش (ط): وما كنتُ معاصراً عكرمة.

(٤) قال أحمد: ترك الناس حديثه. وروى عباس عن يحيى ليس بثقة. وقال الجوزجاني: سمعتُ غيرَ واحدٍ يقول: يضعُ الحديث. وقال البخاري: تركوه.



حديثاً عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ، أَوْ نَضَلٍ، أَوْ جَنَاحٍ»<sup>(١)</sup>. قال: فَأَمَرَ لَهُ بِعَشْرَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ، فَلَمَّا قَامَ وَخَرَجَ، قَالَ الْمَهْدِيُّ: أَشْهَدُ أَنَّ قَفَاكَ كَذَابٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَنَاحٌ» وَلَكِنْ هَذَا أَرَادَ أَنْ يَتَقَرَّبَ إِلَيْنَا، يَا غُلَامُ أَذْبَحَ الْحَمَامَ. قال: فَذَبَحَ حَمَامًا بِمَالٍ كَثِيرٍ. فقيل: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَا ذَنْبُ الْحَمَامِ؟ قال: مَنْ أَجْلِهِنَّ كُذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وقيل للمأمون بن أحمد المروزي<sup>(٢)</sup>: أَلَا تَرَى إِلَى الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِلَى مَنْ تَبَعَ لَهُ بِخُرَّاسَانَ؟ فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup>، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> بْنُ مَعْدَانَ الْأَزْدِي، عَنْ أَنَسِ بْنِ رَاضِي اللَّهِ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسٍ أَضْرُّ عَلَى أُمَّتِي مِنْ إِبْلِيسَ، وَيَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، هُوَ سِرَاجُ أُمَّتِي»<sup>(٥)</sup>.

ومنهم: قوم<sup>(٦)</sup> من السُّوَالِ والمُكْنِدِينَ يَقْفُونَ فِي الْأَسْوَاقِ والمسَاجِدِ، فَيَضَعُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَادِيثَ بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ قَدْ حَفِظُوهَا، فَيَذْكُرُونَ الْمَوْضُوعَاتِ بِتِلْكَ الْأَسَانِيدِ.

قال جعفر بن محمد الطيالسي: صَلَّى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي مَسْجِدِ

(١) أخرجه دون الزيادة أحمد وأصحاب السنن، وإسناده صحيح، وصححه الحاكم، والسبق: بفتح السين وسكون الباء مصدر: سبقْتُ أَسْبَقْتُ، وفتح الباء: ما يجعلُ من المالِ رهنًا على المسابقة، ونصُّ الخطابي على أنَّ الروايةَ الصحيحةَ بفتح الباء. والنصل: حديدة السهم، والخُفُّ للإبل، والحافر للخيول.

(٢) ذكره الذهبي في الميزان ٤٢٩/٣، فقال: مأمون بن أحمد السلمي الهروي عن هشام بن عمار وعنه الجريباري أني بطاماتٍ وفصائح. قال ابن حبان: دجال، ويقال له: مأمون بن عبد الله، ومأمون أبو عبد الله، وقال: سألته متى دخلت الشام؟ قال: سنة خمسين ومئتين. قلت: فإنَّ هشامًا الذي تروي عنه مات سنة خمسٍ وأربعين ومئتين. فقال: هذا هشام بن عمار آخر. ثم ذكر ما وضعه عن الثقات...

(٣) في (د) «عبيد» وهو تصحيف، والمثبت من (ظ) وكشف الخفاء، ترجمته وترجمته في هذا الكتاب ٦١/١٣، وهو أحمد الجُويباري.

(٤) في (ظ) وكشف الخفاء: «عبد الله» وهو تصحيف، والمثبت من (د) وترجمته في ٧٢٣/١٤ من هذا الكتاب.

(٥) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ٤٣/١ و ٤٨/٢.

(٦) في هامش (ظ): «المراد بهم في زماننا المُذَكَّرُونَ الجهال».



الرُصافة، فقام من بين أيديهما قاصٌّ فقال: حدثنا أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعِين قالا: حدثنا عبد الرزاق قال: حدثنا معمرٌ عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال لا إله إلا الله يخلق من كل كلمة منها طائرٌ متقارُّ من ذهب، وريشه مَرْجان» وأخذ في قصة من نحو عشرين ورقة، فجعل أحمدٌ ينظرُ إلى يحيى بن مَعِين، ويحيى ينظرُ إلى أحمد! فقال: أنتَ حَدَّثْتَهُ بهذا؟! فقال: والله ما سمعتُ به إلا هذه الساعة، قال: فسكتا جميعاً حتى فرغ من قَصَصِهِ، وأخذ قطعة<sup>(١)</sup>، ثم قعدَ ينتظرُ بقيَّتها، فقال يحيى بيده: أن تعال. فجاء متوهماً النوال يُجيزُهُ، فقال له يحيى: مَنْ حَدَّثَكَ بهذا الحديث؟ فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن مَعِين. فقال: أنا ابنُ مَعِين، وهذا أحمد بن حنبل، ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ؛ فإن كانَ ولا بدَّ من الكذب، فعلى غيرنا. فقال له: أنت يحيى بن مَعِين؟ قال: نعم. قال: لم أزل أسمع أنَّ يحيى بن مَعِين أحمقٌ، وما علمته إلا هذه الساعة. فقال له يحيى: وكيف علمت أنَّي أحمق؟ قال: كأنه ليس في الدنيا يحيى بن مَعِين وأحمد بن حنبل غيرُكما! كتبتُ عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هذا. قال: فوضع أحمدُ كُمَّهُ على وجهه وقال: دَعُهُ يقومُ. فقام كالمستهزئ بهما<sup>(٢)</sup>.

فهؤلاء الطوائفُ كَذَبَةٌ على رسول الله ﷺ، ومن يجري مجراهم.

## الطبقة الثانية من المجروحين

قومٌ عَمَدُوا إلى أحاديث مشهورة عن رسول الله ﷺ بأسانيد معروفة، ووضعوا لها غير تلك الأسانيد، فرغبوها عليها لِيَسْتَغْرِبوها بتلك الأسانيد.

منهم إبراهيم بن اليسع من أهل مكة يحدث عن جعفر بن محمد الصادق، وهشام ابن عروة، فرغَّب حديث هذا على حديث هذا، وحديث هذا على حديث هذا. ومنهم حَمَّادُ بن عمرو، وبهلول بن عبيد.

(١) في هامش (ظ) ما نُصِّه: المراد به الدرهم الذي يعطيه الناس.

(٢) أورده ابن الجوزي في الموضوعات، والسيوطي في آخر اللآلي وص ٤٨ من تحذير الخواص، والذهبي في الميزان ١/ ٤٧.



## الطبقة الثالثة

قومٌ من أهل العلم حملهم الشَّرةُ على الروايةِ عن قومٍ ماتوا قبلَ أن يولدوا، مثل إبراهيم بن هُدْبَةَ، كان يروي عن الأوزاعيِّ ولم يُدرْكه.

## الطبقة الرابعة

قومٌ عمدوا إلى أحاديثٍ صحيحةٍ عن الصحابةِ رضي الله عنهم، فرفعوها إلى رسولِ الله ﷺ، كأبي حُدَافَةَ أحمدَ بنِ إسماعيل السَّهْمِي، روى عن مالك عن نافع، عن ابن عمر، عن رسولِ الله ﷺ قال: «الشفق هو الحمرة» والحديث في «الموطأ» عن نافع عن ابن عمر من قوله<sup>(١)</sup>.

ومثل يحيى بن سلام البصري، روى عن مالك عن وهب بن كيسان، عن جابر رضي الله عنه، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «كلُّ صلاةٍ لا يُقرأُ فيها بفاتحةِ الكتابِ فهي خِداج، إلا خلفَ الإمام» وهو في «الموطأ»<sup>(٢)</sup> عن وهب عن جابر من قوله.

(١) الذي وجدناه في الموطأ ١٣/١ من رواية يحيى بن يحيى: «وَقَالَ مَالِكُ: الشَّفَقُ الحُمْرَةُ الَّتِي فِي الْمَغْرِبِ فَإِذَا ذَهَبَتِ الحُمْرَةُ فَقَدْ وَجِبَتْ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَخَرَجَتْ مِنْ وَقْتِ الْمَغْرِبِ». ولم نجد فيه غير ذلك لا مرفوعاً ولا موقوفاً، فليُنْتَظَرُ من غيرِ روايةِ يحيى بن يحيى الليثي. وقد رواه الدارقطني في سننه ص ١٠٠ من حديث عتيق بن يعقوب: حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الشفق الحمرة» وأخرجه أيضاً من حديث أبي هريرة موقوفاً عليه، وصححه البيهقي وفقهه، وذكره الزيلعي في «نصب الراية» ١/٢٣٣ من رواية الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن الدمشقي من حديث علي بن جندل، ثنا الحسين بن إسماعيل المحاملي، ثنا أبو حذافة، ثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسولَ الله ﷺ قال: «الشفق الحمرة». قال أبو القاسم: تفرَّد به علي بن جندل الوراق عن المحاملي عن أبي حذافة أحمد بن إسماعيل السهمي، وقد رواه عتيق بن يعقوب عن مالك، وكلاهما غريب، وحديث عتيق أمثل إسناداً. نقول: وأحمد بن إسماعيل هو راوي «الموطأ» عن مالك، وآخر أصحابه وفاة. قال الخطيب وغيره: لم يكن ممن يعتمد الكذب. وضعفه الدارقطني وقال: أدخلتُ عليه أحاديث في غير «الموطأ» فرواها. وقال ابن عدي: حدث عن مالك وغيره بالبواطيل.

(٢) الموطأ (١٨٨) بشرح الزرقاني ولفظه: «مَنْ صَلَّى رَكْعَةً لَمْ يقرأَ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَلَمْ يُصَلِّ إِلَّا =



## الطبقة الخامسة

قومٌ عمدوا إلى أحاديث مَرْوِيَّةٍ عن التابعين أرسلوها عن رسولِ الله ﷺ، فزادوا فيها رجلاً من الصحابة.

مثل إبراهيم بن محمد المقدسي، روى عن الفريابي عن الثوري، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن أبي ظبيان، عن سلمان، عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: «ليس شيءٌ خيراً<sup>(١)</sup> من ألفٍ مثله إلا الإنسان». والحديث في كتاب الثوري عن الأعمش، عن إبراهيم مرسلاً عن النبي ﷺ.

## الطبقة السادسة

قومٌ الغالبُ عليهم الصلاح والعبادة، ولم يتفرغوا إلى ضبط الحديث وحفظه وإتقانه، فاستخفوا بالرواية، فظهرت أحوالهم.

مثل ثابت بن موسى الزاهد، دخلَ على شريك بن عبد الله القاضي والمستملي بين يديه، وشريك يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، قال: قال رسولُ الله ﷺ، ولم يذكر متناً الحديث، فلما نظرَ إلى ثابت بن موسى قال: «من كثر صلاته بالليل حسنَ وجهه بالنهار»<sup>(٢)</sup>. وإنما أرادَ بذلك: ثابت بن موسى لزهديه وورعه، فظنَّ ثابت بن موسى

= وَرَاءَ الْإِمَامِ». وقد جاء من طرق يشدُّ بعضها بعضاً عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً» أخرجه أحمد ٣/٣٣٩، وابن ماجه (٨٥٠)، وانظر طرده في «نصب الراية» ٧/٢ للإمام الزيلعي، «وإمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام» للكنوي.

(١) في الأصل: «خير» والتصحيح من كتب السنة، والحديث رواه الطبراني والضياء عن سلمان، والفضاعي عن ابن عمر، والعسكري عن جابر، وغيرهم. وأسانيده ضعيفة، وقد حسَّنه الحافظ العراقي.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (١٣٣٣) من حديث ثابت بن موسى، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعاً «من كثر صلاته بالليل حسن وجهه في النهار». قال السخاوي في «المقاصد الحسنة»: لأصل له، وإن رُوي من طُرُق عند ابن ماجه بعضها، وأورد الكثير منها الفضاعي وغيره.

نقول: وقد اتفق أئمة الحديث: ابن عدي والدارقطني والعقيلي وابن حبان والحاكم على أنه من =



أنه روى الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد، فكان ثابت يحدث به عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، وليس لهذا الحديث أصل إلا من هذا الوجه.

## الطبقة السابعة

قومٌ سمعوا من شيوخ وأكثروا عنهم، ثم عمدوا إلى أحاديث لم يسمعوها من أولئك الشيوخ، فحدثوا بها، ولم يميزوا بين ما سمعوا وبين ما لم يسمعوا.

قال يحيى بن معين: قال لي هشام بن يوسف: جاءني مُطَرِّفُ بن مازن<sup>(١)</sup>، فقال: أعطني حديث ابن جريج ومعمّر، حتى أسمعك منك، فأعطيتُه، فكتبته عني، ثم جعل يحدث به عن معمّر وابن جريج أنفسهما.

## الطبقة الثامنة

قومٌ سمعوا كتباً مصنفةً عن شيوخ أدركوهم، ولم ينسخوا سماعهم عنهم عند السماع، وتهاونوا بها، إلى أن طعنوا في السنّ، وسئلوا عن الحديث، فحملهم الجهلُ والشرُّ على أن حدّثوا بتلك الكتب من كتب مشتراة، ليس لهم فيها سماعٌ ولا بلاغ، وهم يتوهّمون أنهم في روايتها صادقون.

وهذا النوع مما كثر في الناس، وتعاطاه قومٌ من أكابر العلماء، اللهم إلا أن تكون النسخة مقروءة على شيخه، أو مقابلةً بأصل شيخه، أو أصلٍ مقابلٍ بأصل شيخه، ونحو ذلك من الاحتياط والضبط، فإنّ ذلك جائزٌ له أن يرويه، لاسيما في هذا الزمان، فإنّ التعويل على النقل من الكتب والقراءة لما فيها، لا على الحفظ، فإنّ الحفظ كان وظيفة أولئك الموفقين السعداء.

وقد تقدّم في الباب الأول من هذه المقدمة شرح ذلك مستقصى.

= قول شريك لثابت.

(١) في هامش (ظ) ما نصّه: «عظيم من عظماء أهل الإسناد، لكنه أخطأ في هذا».



## الطبقة التاسعة

قومٌ ليس الحديث من صناعتهم، ولا يرجعون إلى نوع من الأنواع التي يحتاج المحدث إلى معرفتها، ولا يحفظون حديثهم، فيجئهم طالب العلم، فيقرأ عليهم ما ليس من حديثهم، فيجيئون ويُقرؤون بذلك وهم لا يدرون.

قال يحيى بن سعيد القطان: كُتِبَ عِنْدَ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَنَا وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، فَإِذَا جَارِيَةُ بْنُ هَرَمٍ يَكْتُبُ عَنْهُ، فَجَعَلَ حَفْصٌ يَضَعُ لَهُ الْحَدِيثَ، يَقُولُ: حَدَّثَكَ عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ بَكْذَا وَكَذَا؟ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ بَكْذَا وَكَذَا. يَقُولُ حَفْصٌ: حَدَّثَكَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ بَكْذَا وَكَذَا؟ يَقُولُ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ بَكْذَا وَكَذَا. يَقُولُ: حَدَّثَكَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمِثْلِهِ؟ يَقُولُ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمِثْلِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ ضَرَبَ حَفْصٌ يَدَهُ إِلَى الْأَوَاحِ جَارِيَةً فَمَحَاها؛ فَقَالَ جَارِيَةُ: تَحْسُدُونِي؟ فَقَالَ لَهُ حَفْصٌ: لَا، وَلَكِنْ هَذَا يَكْذِبُ. قَالَ حَفْصٌ: فَقُلْتُ لِيَحْيَى: مِنَ الرَّجُلِ؟ فَلَمْ يُسَمِّهِ لِي، فَقُلْتُ لَهُ يَوْمًا: يَا أَبَا سَعِيدٍ، لَعَلِّي كَتَبْتُ عَنْ هَذَا الشَّيْخِ وَلَا أَعْرِفُهُ! قَالَ: هُوَ مُوسَى بْنُ دِينَارٍ.

## الطبقة العاشرة

قومٌ كتبوا الحديث ورحلوا فيه، وعرفوا به، فَتَلَفَّتْ كُتُبُهُمْ بِأَنْوَاعٍ مِنَ التَّلَفِّ، فَلَمَّا سُئِلُوا عَنِ الْحَدِيثِ حَدَّثُوا بِهِ مِنْ كُتُبٍ غَيْرِهِمْ، أَوْ مِنْ حَفِظَهُمْ عَلَى التَّخْمِينِ، فَسَقَطُوا بِذَلِكَ<sup>(١)</sup> مِنْهُمْ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ لَهَيْعَةَ الْحَضْرَمِيُّ، عَلَى جَلَالَةِ مَحَلِّهِ، وَعُلُوِّ قَدْرِهِ، لَمَّا احْتَرَقَتْ كُتُبُهُ بِمَصْرَ ذَهَبَ حَدِيثُهُ<sup>(٢)</sup>، فَخَلَطَ مِنْ حَفْظِهِ، وَحَدَّثَ بِالنَّكَارِ، فَصَارَ فِي حَدٍّ مِنْ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ. وَكَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ وَأَقْرَانَهُ الَّذِينَ سَمِعُوا مِنْ ابْنِ لَهَيْعَةَ قَبْلَ وَفَاتِهِ بَعَثَرِينَ سَنَةً صَحِيحٌ، لِأَجْلِ احْتِرَاقِ كُتُبِهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) فِي هَامِشٍ ظَ مَا نَصَّه: أَيُّ عَنْ رَتْبَةِ الْإِعْتِبَارِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

(٢) فِي هَامِشٍ (ظ) مَا نَصَّه: أَيُّ إِعْتِبَارِ حَدِيثِهِ.

(٣) وَالَّذِينَ سَمِعُوا مِنْهُ قَبْلَ احْتِرَاقِ كُتُبِهِ هُمُ الْعِبَادَةُ: عَبْدِ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، =



## الفصل الثالث

في النسخ<sup>(١)</sup> وفيه ثلاثة فروع:

### الفرع الأول

في حدّه وأركانِه

النسخ: عبارة عن الرفع والإزالة، في وضع اللسان العربي، وقد يطلق لإرادة نسخ الكتاب، والأول هو المقصود.

وحده: أنّه الخطاب الدالّ على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه.

وقد اشتمل هذا الحدّ على ألفاظٍ تحتاج إلى بيان.

أما قولنا «الخطاب» وإثارتنا إياه على «النص» فليكون شاملاً للفظ والفحوى والمفهوم وكلّ دليل، إذ يجوز النسخ بجميع ذلك.

وأما تقييد الحدّ بالخطاب المتقدم، فلأنّ ابتداء إيجاب العبادات في الشرع مُزِيلٌ حكم العقل من براءة الذمّة، ولا يسمّى نسخاً لأنّه لم يزل حكم خطاب.

وأما تقييده بارتفاع الحكم، ولم يخص بارتفاع الأمر والنهي، فليعمّ جميع أنواع الحكم من التذّب والكراهية والإباحة، فإنّ جميع ذلك قد ينسخ.

وأما قولنا: «لولاه لكان الحكم ثابتاً» فلأنّ حقيقة النسخ الرفع، فلو لم يكن هذا

= وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي؛ فكلّ حديث يرويه أحد هؤلاء العبادلة عنه، فهو صحيح إذا صحّ باقي السند.

(١) من أجل علوم الحديث معرفة الناسخ والمنسوخ، وقد صنّف فيه غير واحد من الحفاظ، ومن أحسن المؤلفات فيه كتاب «الاعتبار» تأليف محمد بن موسى بن عثمان الحازمي، أحد الأئمة الحفاظ العالمين بفقّه الحديث ومعانيه ورجاله، ولد سنة ٥٤٨ هـ وتوفي سنة ٥٨٤ هـ وكتابه هذا فريدٌ في بابهِ، لا نعلم له نظيراً في موضوعه.



ثابتاً، لم يكن هذا رافعاً، فإنه إذا ورد أمرٌ بعبادةٍ مؤقتة، وأمرٌ بعبادةٍ أخرى بعدَ انقضاء ذلك الوقت، لا يكونُ الثاني نسخاً، بل الرفعُ ما لا يرتفع الحكم لولاه.

وأما قولنا: «مع تراخيه عنه» فلائنه لو اتصلَ به كان بياناً لمعنى الكلام، وإنما يكونُ رافعاً إذا وردَ بعدَ استقرار الحكم، بحيث إنه يدومُ لولاه، هذا حدُّه، وهو أعمُّ حدُّ وجدتهُ للعلماء وأخصرُه.

ولم يُتكرِ النسخُ من المسلمين إلا آحادٌ لا اعتدادَ بهم، فإنَّ الأُمَّةَ مجتمعةً على جوازه ووقوعه.

وأما أركانهُ فأربعة: ناسخ: وهو الله تعالى؛ ومنسوخ: وهو الحكم المرفوع؛ ومنسوخٌ عنه: وهو المكلف؛ ونسخ: وهو قوله الدالُّ على رفعِ الحكم الثابت.

وقد يُسمَّى الدليل ناسخاً مجازاً، فيقال: هذه الآيةُ ناسخةٌ لتلك.

وقد يُسمَّى الحكم ناسخاً، فيقال: صوم رمضان ناسخٌ لصوم عاشوراء، والحقيقةُ هو الأول.

## الفرع الثاني

### في شرائطه

#### شروط النسخ أربعة:

الأول: أن يكونَ المنسوخ حكماً شرعياً، لا عقلياً.

الثاني: أن يكونَ النسخ بخطاب، فارتفاع الحكم بموت المكلف ليس نسخاً.

الثالث: أن يكونَ الخطاب المرفوع حكمه غير مقيد بوقت يقتضي دخوله زوال الحكم، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الْقَضَاءَ إِلَى الْبَيْتِ﴾ [سورة البقرة - الآية ١٨٧].

الرابع: أن يكونَ الخطابُ الرفعُ متراخياً، لا كقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَبْطُغُوا الْجِرْنَ عَنْ يَدِ وَهُمْ صَغِيرُونَ﴾ [سورة التوبة - الآية: ٢٩].

وها هنا أمورٌ يُتوهمُ أنَّها شروط، وليست شروطاً.

الأول: أن يكونَ رافعاً للمِثْلِ بالمِثْلِ، بل الشرط أن يكونَ رافعاً فقط.



الثاني: ورودُ النَّسخ بعدَ دخولِ وقتِ المنسوخ، بل يجوزُ قبلَ وقته.

الثالث: لا يُشترطُ أن يكونَ المنسوخُ مما يدخله الاستثناء والتخصيص، بل يجوزُ ورودُ النسخ على الأمر بفعلٍ واحدٍ في وقتٍ واحدٍ.

الرابع: لا يُشترطُ أن يكونَ نسخ القرآن بالقرآن، والسنة بالسنة، فلا يُشترطُ الجنسية، بل يكفي أن يكونَ بما يصحُّ النسخُ به، وقد اشترطه الشافعي رحمه الله، وسيجيءُ بيانه.

الخامس: لا يُشترطُ أن يكونَ الناسخُ والمنسوخُ نصَّينِ قاطعتين، إذ يجوزُ نسخُ خبرِ الواحدِ بخبرِ الواحدِ والمتواتر، وإن كان لا يجوزُ نسخ المتواترِ بخبرِ الواحدِ.

السادس: لا يُشترطُ أن يكونَ الناسخُ منقولاً بمثل لفظِ المنسوخ، بل أن يكونَ ثابتاً بأيِّ طريقٍ كان.

السابع: لا يُشترطُ أن يكونَ الناسخُ مقابلاً للمنسوخ، حتى لا ينسخ الأمرُ إلا بالنهي، والنهي إلا<sup>(١)</sup> بالأمر، بل يجوزُ أن يُنسخ كلاهما بالإباحة، وأن يُنسخ الواجبُ المضيَّقُ بالموسع.

الثامن: لا يُشترطُ كونُهما ثابتين بالنص، بل لو كان يلحْنِ القول<sup>(٢)</sup> وظاهره وفحواه<sup>(٣)</sup>، وكيف كان جاز.

التاسع: نسخ الحكم ببدلٍ ليس بشرط، بل يجوزُ نسخُ الحكم بغير بدل. وقال قوم: لا بدُّ من البدل.

العاشر: نسخ الحكم بما هو أخفُّ منه ليس بشرط، بل يجوزُ بالمثل والأثقل<sup>(٤)</sup>. وقال قوم: يجوزُ الأخفُّ، ولا يجوزُ بالأثقل، وليس ذلك ضابطاً.

(١) ليست «إلا» في ظ.

(٢) في هامش (ظ): أي بلفظ ظاهره. وفيه أيضاً: «لحن من الإعراب، ومعناه صحيح».

(٣) لحن القول وفحواه: هو المفهوم الموافق، ودلالة الظاهر: هي دلالة اللفظ على معنى متبادر منه، وليس مقصوداً بسوق الكلام أصالة مع احتماله للتفسير والتأويل، وقبوله للنسخ في عصر الرسالة.

(٤) لقد اتفقوا على جوازِ النسخ بالمساوي كما وقع بالأخف، لكنهم اختلفوا في الأثقل، فذهب الجمهور إلى جوازه، خلافاً للشافعي، وقد استدلل الجمهور بوقوعه، وقد كان الكفُّ عن الكفار واجباً بقوله تعالى: ﴿وَدَعَ أَدْنَاهُمْ﴾ [الأحزاب - الآية: ٤٨]. ثم نسخ بإيجاب القتال وهو أثقل، أي أكثر مشقة، ونسخ الحبس في البيوت للنساء والإيذاء للرجال في الزنى بالحد وهو أثقل، لأنه الرجم للمحصنين والمحصنات، والجلد لغيرهم ولغيرهن.



## الفرع الثالث

### في أحكامه

ما من حكم شرعي إلا وهو قابل للنسخ، خلافاً لبعضهم، فإنهم قالوا: من الأفعال ما لا يمكن نسخه، مثل شكر المنعم والعدل، فلا يجوز نسخ وجوبه، ومثل الكفر والظلم، فلا يجوز نسخ تحريمه، والآية إذا تضمنت حكماً جاز نسخ تلاوتها دون حكمها، ونسخ حكمها دون تلاوتها، ونسخهما جميعاً، وقد ظن قوم استحالة ذلك.

ويجوز نسخ القرآن بالسنة، والسنة بالقرآن عند الأكثرين، فإن كلاً من عند الله، والعقل لا يحيله، وقد دلّ السمع على وقوعه.

أما نسخ السنة بالقرآن، فإن التوجه إلى بيت المقدس ليس في القرآن، وهو من السنة، وناسخه القرآن، وصوم يوم عاشوراء كان ثابتاً بالسنة، ونسخه القرآن بصوم شهر رمضان.

وأما نسخ القرآن بالسنة، فنسخ الوصية للوالدين والأقربين بقوله ﷺ: «لا وصية لوارث»<sup>(١)</sup>. لأن آية الميراث لا تمنع الوصية، إذ الجمع بينهما ممكن. وقال الشافعي رحمه الله: لا يجوز نسخ السنة بالقرآن، كما لا يجوز نسخ القرآن بالسنة، خلافاً لغيره<sup>(٢)</sup>.

(١) وهو حديث صحيح، وقد ساق الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» ٤/٤٠٣، ٤٠٥ أسانيدُه عن أبي أمامة، وعمرو بن خارجة، وأنس، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو، وجابر، وزيد بن أرقم والبراء، وعلي بن أبي طالب، وخارجة بن عمرو رضي الله عنهم من رواية أبي داود والترمذي وابن ماجه والنسائي والدارقطني وأحمد والبزار وأبي يعلى والحارث بن أبي أسامة والطبراني وابن عدي وابن عساكر، وقد توسع في الكلام على طريقه فارجع إليه.

(٢) راجع الرسالة للإمام الشافعي ص ١٠٦، ١١٠ بتحقيق العلامة أحمد شاكر. وقد ذهب بعض السلف إلى أن آية الوصية ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [البقرة - الآية: ١٨٠] على ظاهرها غير أن الحكم الذي يستفاد منها - وهو وجوب الوصية للوالدين والأقربين ولو =



ولا يُنسخُ الحكمُ بقولِ الصحابيِّ «نسخ حكم كذا» ما لم يقل: «سمعتُ رسولَ الله ﷺ فإذا قال ذلك، نظر في الحكم، إن كان ثابتاً بخبر الواحد، صار منسوخاً بقوله، وإن كان قاطعاً، فلا.

ولا يجوزُ نسخُ النصِّ القاطعِ المتواتر بالقياس المعلوم بالظنِّ والاجتهاد.

والإجماع لا يُسَخُّ به، إذ لا نسخٌ بعد انقطاع الوحي.

وإذا تناقض نصان فالناسخُ هو المتأخِّر، ولا يعرفُ تأخُّرهُ بدليل العقل، ولا بقياس الشرع، بل يعرف بمجرّد النقل، وذلك بطرق:

الأول: أن يكونَ في اللفظِ ما يدلُّ عليه، كقوله ﷺ: «كنتُ نهيتُكم عن زيارة القبور فزوروها»<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن تُجمَعَ الأئمّةُ في حكمٍ على أنّه منسوخ، وأنّ ناسخه متأخِّر.

الثالث: أن يذكر الراوي التاريخ، مثل أن يقول: سمعتُ عامَ الخندق، أو عام الفتح، وكان المنسوخُ معلوماً قبله.

ولا فرق بين أن يرويَ الناسخُ والمنسوخُ راوٍ واحد، أو راويان؛ ولأثبت التأخُّرَ بطرق<sup>(٢)</sup>، مثل أن يقول الصحابي: «كانَ الحكمُ علينا كذا، ثم نُسخ» لأنّه ربما قاله عن اجتهاد.

ولا أن يكونَ أحدهما مثبتاً في المصحف بعد الآخر، لأنّ السُّورَ والآيات، ليس إثباتها على ترتيبِ النزول، بل ربّما قدّم وأخّر.

ولا أن يكونَ راويه من أحداثِ الصحابة، فقد يتقلُّ الصبيُّ عمّن تقدّمت صحبته، وقد يتقلُّ الأكابر عن الأصاغر، وبعبكسه.

= كانوا وارثين - قد عملَ به برهة، ثم نسخه الله أي خصّ منه بآية الموارث الوصية لوالدي الموصي وأقربائه الذين يرثونه وأقرّ فرضَ الوصيّة لمن كان منهم لا يرثه، وقد أكد هذا رسول الله ﷺ بقوله: «إنّ الله أعطى كلّ ذي حقٍّ حقه فلا وصيّة لوارث» انظر الطبري ٣/٣٨٨، ٣٩٠.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٩٧٧) في الأضاحي: باب ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث، وأصحاب السنن من حديث بريدة رضي الله عنه.

(٢) في (د): «ولا يثبت التأخّر إلا بطرق»، والمثبت من (ظ).



ولا أن يكون الراوي أسلمَ عامَ الفتح، إذ لعلَّه سمع في حالة كفره، ثم رَوَى بعدَ إسلامه، أو سمعَ من سَبَقَ بالإسلام.

ولا أن يكونَ الراوي قد انقطعتْ صُحبته، فربَّما يظُنُّ أنَّ حديثه يتقدَّم على حديثٍ من بقيتْ صحبته، وليس من ضرورةٍ مَنْ تأخَّرتْ صحبته أن يكونَ حديثه متأخراً عن وقتِ انقطاعِ صحبةٍ غيره.

ولا أن يكون أحدُ الخبرين على وَفْقِ قضيَّةِ العقل والبراءة الأصلية، فربما يظُنُّ تقدُّمه، ولا يلزمُ ذلك، كقولهِ ﷺ: «ولا وضوءٌ ممَّا مسَّته النار»<sup>(١)</sup>، لا يجبُ أن يكونَ متقدِّماً على إيجابِ الرضوءِ ممَّا مسَّته النار، إذ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَوْجِبَ ثُمَّ نُسَخَ.

ثم النسخُ في حقِّ مَنْ لم يبلغه الخبرُ حاصلٌ وإن كان جاهلاً به.

وقال قومٌ: ما لم يبلغه لا يكونُ نَسْخاً في حقِّه.

(١) أخرجه الطبراني في الكبير بلفظ قريب منه من حديث أبي أمامة، وفي سننه محمد بن سعيد المصلوب، وهو كذاب كما قال الهيثمي في المجمع ٢٥٢/١ ونسخ حديث «توضؤوا مما مسَّت النار» الذي رواه مسلم برقم (٣٥٢) وأبو داود (١٩٥) والنسائي (١٧١) ثابت بحديثين صحيحين، أولهما رواه أحمد في «المسند» (٢٣٧٣) من حديث ابن إسحاق، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ بَيْتَ مَيْمُونَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ لَعْدِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، قَالَ: وَكَانَتْ مَيْمُونَةُ قَدْ أَوْصَتْ لَهُ بِهِ، فَكَانَ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ بَسِطَ لَهُ فِيهِ ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَيْهِ، فَجَلَسَ فِيهِ لِلنَّاسِ، قَالَ: فَسَأَلَهُ رَجُلٌ وَأَنَا أَسْمَعُ عَنِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ مِنَ الطَّعَامِ، قَالَ: فَرَفَعَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَدَهُ إِلَى عَيْنَيْهِ وَقَدْ كُفَّ بَصَرُهُ فَقَالَ: بَصُرَ عَيْنَايَ هَاتَانِ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ فِي بَعْضِ حُجْرِهِ، ثُمَّ دَعَا بِلَالٍ إِلَى الصَّلَاةِ، فَنَهَضَ خَارِجًا، فَلَمَّا وَقَفَ عَلَى بَابِ الْحُجْرَةِ، لَقِيْنَاهُ هَدِيَّةً مِنْ خُبْزٍ وَلَحْمٍ بَعَثَ بِهَا إِلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِهِ، قَالَ: فَوَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَنْ مَعَهُ، وَوَضَعَتْ لَهُمْ فِي الْحُجْرَةِ، قَالَ: فَآكَلُوا مَعَهُ، قَالَ: ثُمَّ نَهَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْ مَعَهُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَمَا مَسَّ وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ كَانَ مَعَهُ مَاءٌ، قَالَ: ثُمَّ صَلَّى بِهِمْ. وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّمَا عَقَلَ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخِرُهُ.

والثاني حديث جابر، قال: كان آخرُ الأمرينِ من رسولِ الله ﷺ تركَ الوضوءِ ممَّا مسَّتِ النار. وهو حديثٌ صحيح أخرجه أبو داود (١٩٢) والنسائي (١٨٥) وابن الجارود (٢٤) والبيهقي ١٥٥/١، ١٥٦ كلهم من طريق شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر، عن جابر، وصحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَانَ وَالنَّووي.



## الفصل الرابع

في بيان أقسام الصحيح من الحديث والكذب  
وفيه أربعة فروع

### الفرع الأول

في مقدمات القول فيهما

اعلم أنه ليس كلُّ خيرٍ بمقبول، ولا كلُّ خيرٍ بمردود، ولسنا نعني بالقبول التصديق، ولا بالردُّ التّكذيب، بل يجب علينا قبول قول العَدْل، وربما كان كاذباً أو غالطاً، ولا يجوز قبول قول الفاسق، وربما يكون صادقاً.

وإنما نعني بالقبول ما يجب العمل به، وبالمردود ما لا تكليف علينا في العمل به. والأحاديث المخترجة في كتب الأئمة منها ما هو صحيح، ومنها ما هو سقيم، والفائدة في تخريج ما لا يثبت إسناده، ولا تُعدّل رواته أنّ الجرح والتعديل مختلفٌ فيهما.

ومن الأئمة من رأى الاحتجاج بالأحاديث المتكلم فيها، ومنهم من أبطلها.

والأصل فيه الاقتداء بالأئمة الماضين، فإنهم كانوا يُحدّثون عن الثقات وغيرهم، فإذا سئلوا عنهم يئِنوا حالهم.

ألا ترى أنّ مالك بن أنس إمام أهل الحجاز بلا مُدافعة، قد روى عن عبد الكريم بن أبي المُخارق أبي أُميّة البصري وغيره ممن تكلموا فيه.

ثم الإمام محمد بن إدريس الشافعي إمام أهل الحجاز بعد مالك، روى عن إبراهيم ابن محمد بن أبي يحيى الأسلمي وغيره من المجروحين، والإمام أبو حنيفة<sup>(١)</sup> إمام أهل الكوفة، روى عن جابر بن يزيد<sup>(٢)</sup> الجعفي وغيره من المجروحين، ثم بعده أبو يوسف

(١) في (د): «أبا حنيفة»، والمثبت من (ظ).

(٢) في (د): «زيد» والمثبت من (ظ) وترجمته في ج ص من هذا الكتاب.



يعقوب بن إبراهيم الفاضي، ومحمد بن الحسن الشَّيْبَانِيُّ رويَا عن الحسن بن عمار<sup>(١)</sup> وغيره من المجروحين، وكذلك من بعد هؤلاء من أئمة المسلمين قوْناً بعد قرن، لم يخلُ حديثُ إمام من الأئمة عن مطعون فيه من المحدثين والأئمة.

وفي ذلك غرضٌ ظاهر، وهو أن يعرفوا الحديث من أين مَخْرَجُهُ، وأنَّ المنفردَ به مجروحٌ أو عدلٌ.

قال يحيى بن معين: كتبنا عن الكذابين، وسَجَرْنَا به الثُّور، وأَخْرَجْنَا به خَيْزراً نَضِيجاً. وقال الحاكم رحمه الله: وأهل العراق والشام والحجاز يشهدون لأهل خُرَاسَانَ بالتقدُّم في معرفة الصحيح، لِسَبَبِ البخاري ومسلم إليه، وتفرَّدَهما به.

## [أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ]

وأصحُّ الأسانيد فيما قيل<sup>(٢)</sup>: مالك عن نافع عن ابن عمر<sup>(٣)</sup>.  
وأبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة<sup>(٤)</sup>.

- (١) في هامش (نظ) ما نصَّه: «من أصحاب أبي حنيفة عظيم الشأن».
- (٢) قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على المستند ١/١٣٨: لأئمة الحديث وحفاظه كلمات في أصحِّ الأسانيد، فالإمام أحمد وإسحاق بن راهويه مثلاً يذهبان إلى أنَّ أصحَّ الأسانيد بإطلاق: الزُّهْرِيُّ عن سالم عن أبيه، والبخاري يذهب إلى أنَّ أصحَّها بإطلاق: مالك عن نافع عن ابن عمر، وهي الترجمة التي اشتهرت عند المحدثين بأنها سلسلة الذهب. قال الإمام النووي في «التقريب» مع شرح الحافظ السيوطي في التدريب ص ١٩: والمختار أنَّه لا يُجْزَمُ في إسناده أنَّه أصحُّ الأسانيد مطلقاً، لأنَّ تفاوتَ مراتب الصحبة مرتَّبٌ على تمكُّن الإِسْنَاد من شروط الصحة، ويعرَّف وجود أعلى درجات القبول في كلِّ واحد من رجال الإِسْنَاد الكائنين في ترجمة واحد، ولهذا اضطرب من خاض في ذلك، إذ لم يكن عندهم استقراء تام، وإنما رجَّع كلُّ منهم بحسب ما قوي عندهم، خصوصاً إسناده بلبده لكثرة اعتناؤه به. فانتهى تحقيقهم إلى أنه ينبغي تقييدُ هذا الوصف بالبلد أو الصحابي، ونصُّوا على أسانيد كثيرة، بعضهم أطلق، وبعضهم قيد.

(٣) وأيوب عن نافع، عن ابن عمر، ويحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر.

(٤) والزهرى عن سعيد بن المسيَّب عن أبي هريرة، وحماد بن زيد عن أيوب، عن محمد بن =



والزُّهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن عليّ.

ومحمد بن سيرين، عن عبيدة، عن عليّ<sup>(١)</sup>.

ويحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة<sup>(٢)</sup>.

والزُّهري، عن سالم، عن أبيه<sup>(٣)</sup>.

= سيرين، عن أبي هريرة، وإسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي، عن أبي هريرة، ومعمّر عن همام، عن أبي هريرة.

(١) وجعفر بن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه عن جدّه، عن عليّ، ويحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري، عن سليمان بن بلال التيمي عن الحارث بن سويد عن عليّ.

(٢) تقيّد بما إذا صرّح يحيى بن أبي كثير بالتحديث فإنه موصوفٌ بالتدليس.

(٣) وقد قالوا: أصحُّ الأسانيد عن أبي بكر: إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن

أبي بكر. وأصحُّ الأسانيد عن عمر: الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس عن عمر، والزهري عن السائب بن يزيد عن عمر. وأصحُّ الأسانيد عن عائشة: هشام بن عروة،

عن أبيه عن عائشة؛ وأفلح بن حنيد، عن القاسم، عن عائشة؛ وسفيان الثوري، عن إبراهيم بن يزيد بن قيس، عن الأسود، عن عائشة؛ وعبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة؛

ويحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة. وأصحُّ الأسانيد عن سعد بن أبي وقاص: علي بن الحسين بن علي، عن سعيد بن المسيّب، عن سعد بن أبي وقاص.

وأصحُّ الأسانيد عن ابن مسعود: الأعمش، عن إبراهيم بن يزيد، عن علقمة، عن ابن مسعود؛ وسفيان الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود. وأصحُّ

الأسانيد عن أمّ سلمة: شعبة، عن قتادة، عن سعيد، عن عامر أخي أمّ سلمة، عن أم سلمة. وأصحُّ الأسانيد عن أبي موسى الأشعري: شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبيه مرة، عن أبي

موسى الأشعري. وأصحُّ الأسانيد عن أنس بن مالك: مالك، عن الزهري، عن أنس؛ وسفيان ابن عيينة، عن الزهري، عن أنس؛ ومعمّر، عن الزهري، عن أنس؛ وحماد بن زيد، عن ثابت

عن أنس؛ وشعبة، عن قتادة، عن أنس؛ وهشام الدستوائي، عن قتادة، عن أنس. وأصحُّ الأسانيد عن ابن عباس: الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس. وأصحُّ

الأسانيد عن جابر بن عبد الله: سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر.

وفائدة معرفة أصحُّ الأسانيد مما ذكر وغيره أنّه إذا عارضه حديثٌ مما لم ينص فيه إمام على أصحّيته عليه وإن كان صحيحاً، فإنّ عارضه ما نصّ أيضاً على أصحّيته، نظر إلى المرجحات،

فأيهما كان أرجح حكم بقوله، وإلا رجع إلى القرائن التي تحفّ أحد الحديثين، فيقدم بها على غيره.



## الفرع الثاني

### في انقسام الخبر إليهما

الخبرُ ينقسمُ إلى: ما يجبُ تصديقه، وإلى ما يجبُ تكذيبه، وإلى ما يجبُ التوقفُ فيه.

#### فالأول: يتنوع أنواعاً

أولها: ما أخبر عنه عدد التواتر، فيجبُ تصديقه ضرورة، وإن لم يدلَّ عليه دليلٌ آخر.

وثانيها: ما أخبر الله عنه، فهو صدق بدلالة استحالة الكذب عليه.

وثالثها: خبرُ الرسول ﷺ، بدلالة المعجزة على صدقه.

ورابعها: ما أخبرت عنه الأمة، إذ ثبتَ عِصْمَتُها بقول الرسول<sup>(١)</sup>.

وخامسها: كلُّ خبرٍ يوافقُ ما أخبرَ الله عنه أو رسوله، أو الأمة.

وسادسها: كلُّ خبرٍ صحَّ أنَّه ذكره المخبرُ بين يدي رسولِ الله ﷺ بمسمعٍ منه، ولم يكنْ غافلاً عنه، فسكتَ عليه.

وسابعها: كلُّ خبرٍ ذكر بين يدي جماعةٍ أمسكوا عن تكذيبه، والعادةُ تقضي في مثل ذلك بالتكذيب، والامتناع من السكوت.

#### القسم الثاني ما يجب تكذيبه، ويتنوع أنواعاً

أولها: ما يعلم خلافه بضرورة العقل أو نظره، أو الحس، أو أخبار التواتر، كمن أخبر عن الجمع بين الضدين، ونحو ذلك.

(١) في هامش ط ما نُصِّه: إجماع الأمة حجة لقوله ﷺ: «أمتي لا تجتمع على ضلالة»، و«يد الله على الجماعة».



وثانيها: ما يخالف النص القاطع من الكتاب والسنة والإجماع.

وثالثها: ما صرح بتكذيبه جمع كثير يستحيل في العادة أن يتواطؤوا على الكذب.

ورابعها: ما سكت الجمع الكثير عن نقله والتحدث به، مع جريان الواقعة بمشهد منهم، ومع إحالة العادة السكوت عن ذكره، لتوفر الدواعي على نقله كما لو أخبر مخبراً أن أمير البلدة قتل في السوق على ملا من الناس، ولم يتحدث أهل السوق به، فيقطع بكذبه.

القسم الثالث: ما يجب التوقف فيه

وهو جملة الأخبار الواردة في أحكام الشرع ماعدا القسمين المذكورين، مما لم يعرف صدقه ولا كذبه.

## قسمة ثانية

أما التي يعلم صدقها

فمنها ما يعلم ضرورة، كالخبر بأن السماء فوق الأرض.

ومنها ما يعلم باستدلال عقلي، كالخبر بحكمة الله تعالى.

ومنها ما يعلم باستدلال سمعي، كالخبر بوجوب الصلاة والضيوم ونحوهما.

ومنها ما يعلم بأمر راجع إلى المخبر، وهو أن يكون ممن لا يجوز عليه الكذب.

وهو نوعان:

أحدهما: لا يجوز الكذب عليه أصلاً، وهو الله تعالى، والرسول ﷺ لصدقه بالمعجزة، وإجماع الأمة.

الثاني: لا يجوز عليه الكذب فيما أخبر به وإن جاز في غيره، وذلك أن يكون المخبر ممن لا داعي له إلى الكذب، مثل أن يكونوا جماعة لا يجمعهم داع واحد إلى الكذب.

ومنها: ما يعلم صدقه من جهة السامع، مثل أن يُخبر بحضرة من يدعي عليه العلم، ولم يُكره عليه، بشرط أن يكون السامعون جماعة لا يمسكها عن الإنكار رغبة ولا رهبة، فإن من العادة إنكارهم على من يُخبر بالكذب عنهم.



وأما التي يعلمُ كذبها:

فمنها: ما يُعلمُ كذبه ضرورةً واستدلالاً، عقلياً وسمعيّاً، كما قلنا في الصدق.

ومنها: ما يُعلمُ كذبه بأمرٍ راجع إلى الخبر وكيفية النقل، بأن ينقل نقلاً خفياً ما كان من حقّه أن يُنقل نقلاً ظاهراً، وقد توفرت دواعي الدّين أو العادة أو كلاهما على نقله، كالنقل عن أصول الشرائع، أو عن حادثه وقعت في بلدة عظيمة، أو معجزة الأنبياء.

وأما التي لا يُعلمُ صدقها ولا كذبها، فهي أخبار الآحاد، لا يجوز أن يكونَ كلّها كذباً، لأنّ العادة تمنع في الأخبار الكثيرة أن يكونَ كلّها كذباً، مع كثرة رواياتها واختلافهم، ولا أن يكونَ كلّها صدقاً، لأنّ النبي ﷺ قال: «سَيَكْذِبُ عَلَيَّ بَعْدِي»، ولأنّ الأئمة<sup>(١)</sup> كَذَّبُوا جماعةً من الرواة، وحذفوا أحاديث كثيرة علموا كذبها فلم يعملوا بها.

### قِسْمَةٌ ثَالِثَةٌ

قسم يجبُ تصديقه، وقسمٌ يجبُ تكذيبه، وقسمٌ يحتملها على السواء، وقسمٌ يترجّح أحدُ احتمالَيْه على الآخر.

فالأول والثاني: قد ذكرنا فيما تقدّم.

والثالث: خَبَرُ الفاسق، فإنّه يحتملُ الصدقَ والكذبَ، فإن كانَ صادراً عن غلبة عقله، فيكون صدقاً، وإن كان صادراً عن غلبة هواه، فيكون كذباً.

والرابع: خبرُ العدل، فإن جانبَ صدقه أرجح، لظهورِ غلبَةِ عقله على هواه، لكنّه غير يقين.

### الفرع الثالث

## في أقسامِ الصحيح من الأخبار

الصحيحُ من الأخبار التي يعملُ بها قسمان: مشهورٌ، وغريب.

(١) في (د): «الأمة». والمثبت من (ظ).



فالمشهورُ ضربان:

أحدهما: ما بلغَ حدَّ التواتر، والآخر: ما لم يبلغَ حدَّ التواتر.

والغريب ضربان:

أحدهما: ما لم يدخل في حدَّ الإنكار؛ والآخر: ما دخل في حدَّ الإنكار.

فالأول يُسمَّى: علمَ اليقين، وهو أخبارُ التواتر.

والثاني يُسمَّى: علمَ طمأنينة، وهو أخبارُ الآحاد التي لم يختلفِ السلفُ فيها، وفي العمل بها.

والثالث يُسمَّى: علمَ غالبِ الرأي، وهو ما اختلفَ العلماءُ في أحكامِ الحوادث على ورود أخبارٍ فيها متعارضة، فقبِلَها بعضهم، وردَّها بعضهم بلا إنكارٍ ولا تضليل.

والرابع يُسمَّى: علمَ ظنٍّ، وهو ما ردَّه السلفُ من الأخبار التي يخشونَ منها الإثمَ على العامل بها، لقربها من الكذب، كما يخشونَ الإثمَ على تارك العمل بالمشهور، لقُرْبِهِ من الصدق، والمحدثون لا يطلقونَ اسمَ الصحيح إلا على ما لا يتطرقُ إليه تهمة بوجهٍ من الوجوه.

وما ليس بصحيح، فهو عندهم حسن، وغريب، وشاذٌّ، ومُعَلَّلٌ، ومنفردٌ به<sup>(١)</sup>، ولكلٌّ واحدٍ من هذه الأقسام شرحٌ وبيانٌ نذكرُهُ في هذا الفرع<sup>(٢)</sup>.

فلنقسم القول فيه إلى قسمين:

أحدهما: في الصحيح، والآخر: في الغريب، والحسن.

## القسم الأول في الصحيح

وينقسمُ إلى عشرة أنواع، خمسةٌ منها مُتَّفَقٌ على صحتها، وخمسةٌ مختلفٌ في صحتها.

(١) في هامش (ظ) ما نُضِّه: في نسخة: ومنفردٌ به.

(٢) في (ظ): في هذا النوع.



## النوع الأول: من المتفق عليه

اختيارُ الإمامين أبي عبد الله البخاري، وأبي الحسين مسلم، وهي الدرجة العليا من الصحيح، وهو الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله ﷺ، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظُ المتقنُ المشهور، وله رواية من الطبقة الرابعة، ثم يكونُ شيخُ البخاري أو مسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة في روايته، فهذه الدرجة العليا من الصحيح.

والأحاديثُ المرويةُ بهذه الشريطة لا يبلغُ عددها عشرة آلاف حديث.

وقد كان مسلم أرادَ تخريجَ الصحيح على ثلاثة أقسام في الرواية، فلما فرغَ من القسم الأول أدركته المنية، وهو في حدِّ الكهولة.

وكيف يجوزُ أن يقال<sup>(١)</sup>: إنَّ أحاديثَ رسولِ الله ﷺ لا تبلغُ عشرة آلاف حديث<sup>(٢)</sup>، وقد روى عنه من الصحابة أربعة آلاف رجلٍ وامرأة، صحبوه نيفاً وعشرين سنة بمكة والمدينة، حفظوا عنه أقواله وأفعاله، ونومَه ويقظته، وحركاته وسكناته، وكلَّ حالاته، من جدِّه<sup>(٣)</sup> وهزله؛ وقد كان الحافظُ من الحفاظ يحفظُ خمس مئة ألف حديث وست مئة ألف، وسبع مئة ألف<sup>(٤)</sup>.

(١) في (د): «يقول»، والمثبت من (ظ).

(٢) في هامش ظ ما نصَّه: عدد أحاديث الرسول ﷺ ألف ألف وأربع مئة ألف وثلاثة وثمانون ألف وحديثان، مع اختلافٍ فيها، من يوم قيل له: ﴿أَقْرَأْ﴾، أو ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدِينِيُّ﴾ إلى أن قال: «الرفيق الأعلى».

(٣) في هامش ظ ما نصَّه: الجِدُّ ما كَانَ فِيهِ نوعٌ أَمْرٍ وَنَهْيٍ وَبَيَانٍ أَحْكَامٍ؛ وَالْهَزْلُ: الْكَلَامُ الْعَادِي كَقَوْلِهِ: هَاتِ الْمَاءَ.

(٤) في هامش (ظ): «وقد كان أحمد بن حنبل يحفظُ ألفَ ألفِ حديثٍ بأسانيده إلى رسولِ الله ﷺ. وأما الذي حفظَ سِتِّ مئة ألف فهو أبو رُزْعة الرازي رحمه الله».



وهذا الشرط الذي ذكرناه، قد ذكره الحاكم أبو عبد الله النيسابوري<sup>(١)</sup>.

وقد قال غيره: إنَّ هذا الشرط غير مطَّرد في كتابي البخاري ومسلم، فإنهما قد أخرجاً فيهما أحاديث على غير هذا الشرط.

والظنُّ بالحاكم غير هذا، فإنَّه كان عالماً بهذا الفن، خبيراً بغوامضه، عارفاً بأسراره، وما قال هذا القول وحكم على الكتَّابين بهذا الحكم إلا بعد التفتيش والاختبار، والتيقن لما حكم به عليهما.

ثم غاية ما يدَّعيه هذا القائل، أنه تتبَّع الأحاديث التي في الكتَّابين، فوجدَ فيهما أحاديث لم تردَّ على الشرط الذي ذكره الحاكم، وهذا منتهى ما يمكنه أن ينقُضَ به، وليس ذلك ناقضاً، ولا يصلح أن يكون دافعاً لقول الحاكم، فإنَّ الحاكم مثبت، وهذا تافه، والمثبت يقدِّم على النافي، وكيف يجوز له أن يقضي بانتفاء هذا الحكم بكونه لم يجده، ولعلَّ غيره قد وجده ولم يبلغه، وبلغَ سواء؟ وحسُن الظنُّ بالعلماء أحسن، والتوصلُ في تصديق أقوالهم أولى، على أنَّ قولَ الحاكم له تأويلان:

أحدهما: أن يكونَ الحديث قد رواه عن الصحابيِّ المشهور بالرواية راويان، ورواه عن ذينك الراويين أربعة، عن كلِّ راوٍ راويان، وكذلك إلى البخاري ومسلم.

التأويلُ الثاني: أن يكونَ للصحابيِّ راويان، ويروي الحديث عنه أحدهما، ثم يكونَ لهذا الراوي راويان، ويروي الحديث عنه أحدهما، وكذلك لكلِّ واحدٍ ممَّن يروي ذلك

(١) ذكره بنصه في «المدخل» ونصه في «علوم الحديث»: وصف الحديث الصحيح أن يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن النبي ﷺ، وله روايتان ثقتان، ثم يرويه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور بالرواية، وله رواية ثقات. وهذا النص يُفيدُ تعميم هذا الشرط في الحديث الصحيح بينما نص كلامه في «المدخل» يخصُّه بشرط الشيخين، وقد ردَّه الحازمي في «شروط الأئمة الخمسة» ص ٢٢، ٢٧ بأنهما قد أخرجاً في كتابيهما أحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راوٍ واحد، وأحاديث لا تعرف إلا من جهة واحدة، ثم ذكر من كلِّ نوع أحاديث تدلُّ على نقض ما ادَّعاه، فراجعها، وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في كتابه «شروط الأئمة الستة»: إنَّ الشيخين لم يشترطا هذا الشرط، ولا ثقلَ عن واحدٍ منهما أنه قال ذلك، والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ما ظنَّ، ولعمري إنه لشرط حسن لو كان موجوداً في كتابيهما، إلا أنا وجدنا هذه القاعدة منتقضة في الكتَّابين جميعاً.



الحديث راويان، فيكون الغرض من هذا الشرط تركية الرواة، واشتهار ذلك الحديث بصدوره عن قوم مشهورين بالحديث، والثقل عن المشهورين بالحديث والرواة، لا أنه صادر عن غير مشهور بالرواية والرواة والأصحاب<sup>(١)</sup>.

فإن كان غرض الحاكم من قوله التأويل الأول، فقد سبق الاحتجاج له على من زام نقضه، على أن هذا الشرط قد ذهب إليه قوم من العلماء، ولم يحتجوا بحديث خرج عن هذا الشرط، ولا اعتدوا به، وقد سبق ذكره فيما سبق؛ وقد تقدم من هذه المقدمة، وبيننا أنه ليس شرطاً في الاحتجاج عند الأكثرين<sup>(٢)</sup>.

على أننا نعلم يقيناً أنه لم يقصد إلى إثبات الصحيح وتخريجه، والاحتياط فيه، مثل البخاري ومسلم، وهذا الطريق هو الغاية في إثبات الصحيح، فمن يكون أجدر به من البخاري ومسلم؟!!

على أنهما إن كانا قد أخرجاه كذلك، فإنهما لم يجعلاً ذلك شرطاً لا يجوز قبول حديث لم يتصف به، وإنما فعلاً الأخط، وراما الأعلى والأشرف. وإن كان غرض الحاكم التأويل الثاني، فقد اندفع النقض، وكفينا هذه الكلفة.

## النوع الثاني: من المتفق عليه

الحديث الذي ينقله العدل عن العدل، ويرويه الثقات الحفاظ إلى الصحابي، وليس لهذا الصحابي إلا راوٍ واحد.

مثاله: حديث عروة بن مضر بن الطائي قال: أتيت رسول الله ﷺ وهو بالمزدلفة، فقلت: يا رسول الله، أتيتك من جبل طي، أتعبت نفسي<sup>(٣)</sup>، وأكلت مطيتي، والله ما تركت من جبل إلا وقد وقفت عليه، فهل لي من حج؟<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر رد أبي عبد الله بن المواق على هذا التأويل الذي ذهب إليه أبو علي الغساني، وتبعه عليه عياض وغيره في «تدريب الراوي» ص ٦٦.

(٢) انظر ص ٣٠ من هذا الجزء.

(٣) في (د): «فرسي»، والمثبت من (ظ) وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

(٤) أخرجه أبو داود (١٩٥٠) باب من لم يدرك عرفة؛ والترمذي (٨٩١)؛ والنسائي (٣٠٤٣) باب =



هذا الحديث من أصول الشريعة مقبولٌ بين الفقهاء، وروأته كلُّهم ثقات، ولم يُخَرِّجْهُ البخاري ومسلم في كتابَيْهما، إذ ليس له راوٍ عن عروة بن مَضْرُس غير الشعبي.

وشواهدُ هذا كثيرةٌ في الصحابة، نحو قيس بن أبي عَزْرَةَ الْغِفَارِيِّ، على كثرة روايته عن رسولِ الله ﷺ، ليس له راوٍ غيرُ أبي وائل شَقِيق بن سلمة.

وأبو وائل: من كبار التابعين بالكوفة، أدركَ عمر، وعثمان، وعلياً، ومن بعدهم من الصحابة.

وأسماء بن شريك وقُطْبَةُ بن مالك - على اشتھارِهما في الصحابة - ليس لهما راوٍ غيرُ زياد بن عِلَاقَة، وهو من كبار التابعين.

وغيرهم من الصحابة ممَّن يجري مجراهم، لم يُخَرِّجْ البخاري ومسلم هذا النوع في كتابَيْهما، وأحاديثهم متداولةٌ بين الفقهاء، محتجٌّ بها في الأسانيد.

### النوع الثالث: من المتفق عليه

أخبارُ جماعةٍ من التابعين عن الصحابة، والتابعون ثقاتٌ، إلا أنَّه ليس لكلِّ واحدٍ منهم إلا الراوي الواحد، مثل: محمد بن حُثَيْن، وعبد الرحمن بن فَرْوَح، وعبد الرحمن بن مَعْبُد وغيرهم، ليس لهم راوٍ غير عمرو بن دينار، وهو إمامُ أهلِ مكة، وكذلك محمد بن مسلم الزُّهْرِي، تفرَّدَ بالرواية عن جماعةٍ من التابعين، منهم عمرو بن أبان، ومحمد بن عروة بن الزبير.

وتفرَّدَ يحيى بن سعيد الأنصاري عن جماعةٍ من التابعين، وليس في كتابَيْ البخاري ومسلم من هذه الروايات شيء، وهي كلُّها صحيحة، بنقل العَدْلِ عن العَدْل، وهي متداولةٌ بين الفقهاء، محتجٌّ بها.

= فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام في المزدلفة؛ وابن ماجه (٣٠١٦) باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة الجمع. وهو حديث صحيح، وقال الترمذي: حسنٌ صحيح، وصحَّحه ابن حبان والحاكم: ٤٦٣/١.



## النوع الرابع: من المتفق عليه

الأحاديث الأفراد التي يرويها الثقات وليس لها طُرُقٌ مخرّجةٌ في الكتب، مثل حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: «إذا انتصف شعبان فلا تصوموا حتى يجيء رمضان»<sup>(١)</sup>.

وقد خرّجَ مسلم أحاديثَ العلاء أكثرها في كتابه، وترك هذا وأشباهه، مما ينفردُ به العلاء عن أبيه عن أبي هريرة.

ومثل حديث أيمن بن نابل<sup>(٢)</sup> المكي عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، أنَّ رسولَ الله كان يقولُ في التَّشَهُّد: «بسم الله وبالله».

وأيمن بن نابل ثقة، وأحاديثُه مخرّجةٌ في صحيح البخاري، ولم يخرج هذا الحديث، إذ ليس له متابع عن أبي الزبير من وجهٍ يصحّ.

وشواهد هذا القسم كثيرة، كلّها صحيحةُ الإسناد، غير مخرّجةٍ في كتابي البخاري ومسلم، فيُستدلُّ بالقليل الذي ذكرناه على الكثير الذي لم نذكره من ذلك.

## النوع الخامس: من المتفق عليه

أحاديث جماعةٍ من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم تتواتر الروايةُ عن آبائهم وأجدادهم إلا عنهم، كصحيفة عمرو بن شعيب<sup>(٣)</sup> عن أبيه عن جدّه، وجدّه عبد الله بن عمرو بن العاص.

(١) حديث صحيح، انظر تخريجه عند التعليق على حديث (٤٥١٥) في ٣٥٤/٦.

(٢) في (ظ، د): «نائل»، وهو تصحيف؛ وقد ترجمه في التقريب بقوله: صدوق يهم.

(٣) رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه صحيحة عند بعضهم، حسنة عند آخرين، لا يختلف أهل العلم في قبولها والعمل بها، فقد قال البخاري: رأيتُ أحمد بن حنبل، وعليّ بن المدّيني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، ما تركه أحدٌ من المسلمين. قال البخاري: من الناس بعدهم! وروى الحسن بن سفيان عن إسحاق بن راهويه قال: إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه ثقةً، فهو كأثوب عن نافع عن ابن عمر. قال النووي: وهذا التشبيه نهاية في الجلالة من مثل إسحاق. وقال أيضاً: إنَّ الاحتجاج به هو الصحيح المختار الذي عليه المُحقّقون من أهل الحديث، وهم أهل هذا الفن، وعنهم يؤخذ. وانظر تفصيل الكلام في هذا في ميزان الاعتدال ٢٦٣/٣، ٢٦٨ وتهذيب التهذيب ٤٨/٨، ٥٥ ونصب الراية ٥٨/١، ٥٩ وتدريب الراوي ص ٢٢١.



ومثل بهز بن حكيم عن أبيه عن جده<sup>(١)</sup>. وجده معاوية بن حيدة القشيري، وهما صحابيان، وأحفادهما ثقات، وأحاديثهما على كثرتها، محتج بها في كتب العلماء، وليست في كتابي البخاري ومسلم.

## النوع السادس: وهو الأول من المختلف فيه

المراسيل؛ وقد تقدّم القول فيها، واختلاف الأئمة في قبولها، والعمل بها، وردّها، وترك الاحتجاج بها، وذلك في «الفرع الخامس» من «الفصل الأول» من هذا الباب<sup>(٢)</sup>.

## النوع السابع: وهو الثاني من المختلف فيه

رواية المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم في الرواية، فيقولون: قال فلان، ممن هو معاصرهم، رآوه أو لم يروه، ولا يكون لهم عنه سماع ولا إجازة، ولا طريق من طرق الرواية، فيوهّمون بقولهم: قال فلان، أنهم قد سمعوا منه أو أجازوه لهم، أو غير ذلك، فيكونون - في قولهم: قال فلان - صادقين، لأنهم يكونون قد سمعوه من واحد أو أكثر منه عنه، وهذا يسوّونه بينهم تدليساً، للإيهام الذي حصل فيه<sup>(٣)</sup>.

(١) وصححها ابن معين، واستشهد بها البخاري في صحيحه، وقال النووي: نسخة حسنة. واختلفوا في إيهام أرجح؛ رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أو رواية بهز عن أبيه عن جده؟ فبعضهم رجّح رواية بهز لأن البخاري استشهد ببعضها في صحيحه تعليقاً، ورجّح غيرهم رواية عمرو بن شعيب، وهو الصحيح كما يُعلم من كتب الرجال، والبخاري قد استشهد أيضاً بحديث عمرو، فقد أخرج حديثاً معلقاً في كتاب اللباس من صحيحه، وأخرجه الحافظ ابن حجر من طريق عمرو بن شعيب، وقال: إنه لم ير في البخاري إشارة إلى حديث عمرو غير هذا الحديث، ثم إن البخاري صحّح نسخة عمرو بن شعيب، وهو أقوى من استشهاده بنسخة بهز.

(٢) انظر ص ١٦ من هذا الجزء.

(٣) التدليس مذموم. كلّه على الإطلاق حتى بالغ شعبة بن الحجاج أخذ أئمة الجرح والتعديل فقال: لأن أزنّي أحب إليّ من أن أدلس. وقال: التدليس أخو الكذب. قال ابن الصلاح: وهذا منه إفراطٌ محمولٌ على المبالغة في الرّجس عنه والتّنفير منه، وذهب بعضهم إلى أنّ من عُرِفَ به صار =



وقد جعله قومٌ صحيحاً محتجاً به، منهم أبو حنيفة، وإبراهيم التَّخَعِي، وحماد بن أبي سليمان، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، ومن تابعهم من أئمة الكوفة.

وجعله قومٌ غير صحيح، ولا يُحتجُّ به، منهم الشافعي، وابن المسيَّب، والرُّهري، والأوزاعي، وأحمد بن حنبل، ومن تابعهم من أئمة الحجاز.

وأهل الحديث لا يعدُّونه صحيحاً، ولا محتجاً به<sup>(١)</sup>.

وهو على ستة أصناف:

الأول: جماعة دلسوا عن الثقات الذين هم في الثقة مثلهم أو دونهم أو فوقهم، إلّا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين تقبل أخبارهم، لأنهم لم يكن غرضهم بذلك التدليس، إنما كان غرضهم حثَّ الناس على الخير، والدعاء إلى الله تعالى، لارواية الحديث، فإنَّهم متى أرادوا رواية<sup>(٢)</sup> الحديث ذكروا طُرُقَه.

= مجروحاً مردود الرواية مطلقاً وإن صرَّح بالسماع بعد ذلك؛ والصحيح الذي رجَّحه المحققون من علماء الحديث أنَّ مارواه المُدَلِّسُ بلفظ محتمل - لم يُصرَّح فيه بالسماع - لا يقبل، بل يكون منقطعاً. وما صرَّح فيه بالسماع يقبل، لأنَّ التدليس ليس كذباً، وإنما هو ضربٌ من الإيهام كشفته الرواية المصرَّح فيها.

وهذا كله إذا كان الراوي ثقةً في روايته؛ قال السيوطي في «التدريب» ص ١٤٤: وفصل بعضهم تفصيلاً آخر فقال: إنَّ كانَ الحاملُ له على التدليس تغطيةً الضعيف فهو جرحٌ له، لأنَّ ذلك حرامٌ وغيثٌ، وإلا فلا.

(١) إذا روى الراوي شيئاً لم يسمعه من المروي عنه، وصرَّح في روايته بالتحديث والسماع كان كاذباً فاسقاً، وفرغ من أمره، أما إذا روى ذلك بصيغة لا تقتضي السماع كأن يقول: عن فلان، أو قال فلان، أو نحو هذا، فإنَّ كان المرويُّ عنه لم يُعاصِرْهُ الراوي، ولم يلقه، كان مايرويه منقطعاً. وزعم بعضهم أنَّ هذا من باب التدليس، وهو قولٌ مرجوح غير مشهور، قال ابن عبد البر: وعلى هذا فما سلم أحدٌ من التدليس؛ لا مالك ولا غيره، أي لأنهم كثيراً ما يروون عن مَنْ لم يعاصروه بهذه العبارات التي لا تستلزم السماع ثقةً منهم بمعرفة أهل العلم أنَّه منقطع، وأنهم قصدوا إلى روايته بغير إسناد، وإذا كان الراوي معاصراً لمن روى عنه، أو أنَّه لقيه، فروى ما لم يسمعه منه، وإنَّما سمعه من غيره بلفظ يوهم الاتصال، وإنَّ كان لا يستلزمه، كان هذا تدليساً، وسُمِّي الراوي مدلساً.

(٢) في (ظ): أرادوا به الحديث.



منهم: قتادة بن دِعامَة، إمامُ أهلِ البصرة يقول: قال أنس، أو قال الحسن؛ وهو مشهورٌ بالتدليسِ عنهما فيما لم يذكر روايته: بـ أخبرنا، وحدثنا، وسمعتُ، ونحو ذلك.

الصف الثاني: قومٌ يدلُّسونَ الحديثَ فيقولون: قال فلان، فإذا حقَّقَ معهم أحدٌ<sup>(١)</sup> ذلك، ذكروا طريقَ سماعِهِم.

منهم: سفيانُ بن عُيينَةَ، وهو إمامٌ من أئمَّةِ أهلِ مكة يقول: قال الزُّهري، أو قال عمرو بن دينار، وسفيان مشهور بالسماعِ منهم جميعاً، إلا أنَّه لم يذكر طريق روايته في هذا الحديث، وقد عرفَ منه أنه يدلُّسٌ فيما يفوته سماعُهُ، كما قال عليُّ بن خَشْرَم: كُنَّا عند سفيان بن عُيينَةَ، فقال: قال الزُّهري.. قيل له: حدِّثكم الزُّهري؟ فسَكَتَ ثم قال: قال الزُّهري.. فقيل له: سمعتهُ من الزُّهري؟ فقال: لا، لم أسمعهُ من الزُّهري، ولا ممَّن سمعهُ من الزُّهري، حدَّثني عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ عن الزُّهري. ألا تراه دَلَّسَ أولاً، فلَمَّا استفسِرَ ذكرَ طريقَ سماعِهِ.

والتدليس: إنما يتمُّ إذا روى عن معاصِرِهِ، أما إذا روى عن غير معاصِرِهِ فلا يكون مُدَلِّساً، ويدخلُ في حدِّ المُرسَل، وقد ذكرناه.

الصف الثالث: قومٌ يدلُّسونَ الحديثَ على أقوامٍ مجهولين، لا يُدْرَى مَنْ هُم، ولا مِنْ أينَ هُم، فيذكرونَ أسماءَ لا تُعرَف.

الصف الرابع: قومٌ دلَّسوا أحاديثَ روَّوها عن المجروحين، فغيَّروا أسماءَهُم وكُناهُم، لكيلا يعرفوا.

الصف الخامس: قومٌ دلَّسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير، وربما فاتَهُم الشيءُ عنهم فيدلُّسونَهُ، ولا يذكرونَ طريقَ روايتِهِم إذا سئلوا.

الصف السادس: قومٌ روَّوا عن شيوخٍ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم، وإنما قالوا: قال فلان؛ فحُمِلَ ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم عنهم سماع.

(١) في هامش ظ ما نصُّه: أي بالغَ في البحث.



## النوع الثامن: وهو الثالث من المختلف فيه

خَبَّرَ يَرْوِيهِ ثِقَةٌ من الثقات، عن إمام من أئمة المسلمين، فيسنده، ثم يرويه عنه جماعة من الثقات فيرسلونه.

مثاله: حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «من سمع النداء فلم يُجب، فلا صلاة له إلا من عذر<sup>(١)</sup>». هكذا رواه عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير، وهو ثقة، وقد وقفه سائر أصحاب سعيد بن جبير.

وهذا القسم مما يكثر، وهو صحيح على مذاهب الفقهاء، والقول عندهم فيه قول من زاد في الإسناد أو المتن إذا كان ثقة.

وأما أئمة الحديث، فإن القول فيه عندهم قول الجمهور الذين وقفوه، وأرسلوه لما يخشى من الوهم على هذا الوجه المذكور.

## النوع التاسع: وهو الرابع من المختلف فيه

روايات<sup>(٢)</sup> مُحدث صحيح السماع، صحيح الكتاب، معروف بالرواية، ظاهر العدالة، غير أنه لا يعرف ما يحدث به ولا يحفظه. قال الحاكم: كأكثر محدثي زماننا هذا، وهو محتج به عند أكثر أهل<sup>(٣)</sup> الحديث، وجماعة من الفقهاء، فأما أبو حنيفة ومالك رحمهما الله، فلا يريان الحجة به.

قلت: إذا كان الحاكم يقول عن زمانه، وهو قريب من الصدر الأول: كأكثر محدثي زماننا، فما عسى أن نقول نحن في زماننا هذا، لكننا نسأل الله العصمة والتوفيق، والسداد في القول والعمل.

(١) أخرجه ابن ماجه (٧٩٣) باب التغليظ في التخلف عن الجماعة، وصححه ابن جبان رقم (٢٠٦٤)، وهو حديث صحيح.

(٢) في (ظ): رواية محدث.

(٣) في (ظ): أصحاب الحديث.



## النوع العاشر: وهو الخامس من المختلف فيه

رواياتُ المبتدعة، وأصحاب الأهواء، وهي عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين، فقد أخرج البخاري في صحيحه عن عباد بن يعقوب، وكان أبو بكر محمد بن إسحاق بن حزيمة<sup>(١)</sup> يقول: حدثني الصدوق في روايته، المتهم في دينه، عباد بن يعقوب؛ وأخرج البخاري أيضاً في صحيحه، عن محمد بن زياد، وحريز بن عثمان، وهما مشهوران بالنصب<sup>(٢)</sup>. وأخرج هو ومسلم في كتابيهما عن أبي معاوية محمد بن خازم، وعن عبيد الله بن موسى، وقد اشتهر عنهما الغلو<sup>(٣)</sup>.

وأما مالك بن أنس، فإنه يقول: لا يؤخذ حديث رسول الله ﷺ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب في حديث الناس، وإن كان لا يتهم أنه يكذب على رسول الله ﷺ.

قال الحاكم: هذه وجوه الصحيح المتيقفة والمختلفة، وقد ذكرناها ثلثاً يتوهم موهم أنه ليس يصح من الحديث إلا ما أخرجه البخاري ومسلم، فإننا نظرنا فوجدنا البخاري قد صنف كتاباً في التاريخ، جمع أسامي من روي عنهم الحديث من زمان الصحابة إلى سنة خمسين، فبلغ عددهم قريباً من أربعين ألف رجل وامرأة، أخرج في صحيحه عن جماعة منهم، وأخرج مسلم في صحيحه عن جماعة منهم.

قال الحاكم: جمعت أنا أساميهم، وما اختلفا فيه، فاحتج به أحدهما، ولم يحتج به الآخر، فلم يبلغوا ألفي رجل وامرأة.

قال: ثم جمعت من ظهر جرحه من جملة الأربعين ألفاً، فبلغ مئتين وستة وعشرين رجلاً.

(١) في هامش ظ ما نصّه: عند المحدثين يسمى جبل الحديث، وله كتاب عظيم في التوحيد.

(٢) جاء في هامش ظ ما نصّه: أي ينصب للإمام، والناصب طائفة من الشيعة، يقولون: لا بد من الإمام اهـ. والناصبية: فرقة ضالة تبغض أمير المؤمنين علياً رضي الله عنه، سمو بذلك لأنهم نصبوا له، أي: عادوه، وأظهروا له الخلاف، وهم طائفة من الخوارج.

(٣) في هامش ظ ما نصّه: أي في التشيع.



فَلْيَعْلَمْ طَالِبُ هَذَا الْعِلْمِ أَنَّ أَكْثَرَ رَوَاةِ الْأَخْبَارِ ثِقَاتٍ، وَأَنَّ الدَّرَجَةَ الْعُلْيَا لِلَّذِينَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَأَنَّ الْبَاقِينَ أَكْثَرُهُمْ ثِقَاتٍ، وَإِنَّمَا سَقَطَتْ أَسَامِيهِمْ مِنَ الصَّحِيحِينَ لِلْوُجُوهِ الَّتِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا، لَا لَجَرَحٍ فِيهِمْ، وَطَعْنٍ فِي عَدَالَتِهِمْ، وَإِنَّمَا فَعَلَا ذَلِكَ فِي كِتَابَيْهِمَا زِيَادَةٌ فِي الْإِحْتِيَاظِ، وَطَلَبًا لِأَشْرَفِ الْمَنَازِلِ وَأَعْلَى الرُّتَبِ، وَبَاقِي الْأَحَادِيثِ مَعْمُولٌ بِهَا عِنْدَ الْأُئِمَّةِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا عِيسَى التِّرْمِذِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ مِنَ الْمَشْهُورِينَ بِالْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ - قَالَ فِي آخِرِ كِتَابِهِ «الْجَامِعُ»: إِنَّ جَمِيعَ مَا فِي كِتَابِنَا مِنَ الْحَدِيثِ مَعْمُولٌ بِهِ، وَأَخَذَ بِهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، مَا خِلا حَدِيثَيْنِ.

أَحَدُهُمَا: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِالْمَدِينَةِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ<sup>(١)</sup>.

وَالثَّانِي: حَدِيثُ مَعَاوِيَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ»<sup>(٢)</sup>.

وَمَاعِدَا هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ، فَقَدْ عَمِلَ بِهِ قَوْمٌ، وَتَرَكَ الْعَمَلَ بِهِ آخَرُونَ. فَإِذَا كَانَ كِتَابُ التِّرْمِذِيِّ عَلَى كَثْرَةِ مَا فِيهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ، لَمْ يَسْقِطِ الْعَمَلُ بِشَيْءٍ مِنْهُ، إِلَّا بِحَدِيثَيْنِ، فَكَيْفَ يُطْرَقُ أَنَّهُ لَا صَحِيحَ إِلَّا مَا فِي كِتَابِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ؟!.

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٨٧) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ؛ وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٠٥) فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ: بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ، وَلَمْ يَذْكُرِ التِّرْمِذِيُّ عِلَّةً لِلْحَدِيثِ، بَلْ ذَكَرَ حَدِيثًا يُعَارِضُهُ مِنْ طَرِيقِ حَنْشٍ وَهُوَ الْحُسَيْنُ بْنُ قَيْسٍ الرَّحْبِيُّ، وَضَعَفَهُ مِنْ أَجْلِهِ وَإِنَّمَا احْتِجَّ بِالْعَمَلِ فَقَطْ، وَنَقَلَ أَقْوَالَ الْفُقَهَاءِ، وَقَدْ رَدَّ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ عَلَى التِّرْمِذِيِّ قَوْلَهُ هَذَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فَقَالَ: وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَلَمْ يُجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِهِ، بَلْ لَهُمْ أَقْوَالٌ... وَذَكَرَهَا، ثُمَّ قَالَ: وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ إِلَى جَوَازِ الْجَمْعِ فِي الْحَضَرِ لِلْحَاجَةِ لِمَنْ لَا يَتَخَذُهُ عَادَةً، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ وَأَشْهَبُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَحِكَاةُ الْخَطَّابِيِّ عَنِ الْقَفَّالِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْمُرُوزِيِّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: وَيُؤَيِّدُهُ ظَاهِرُ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَرَادَ أَنْ لَا يُحْرَجَ أُمَّتُهُ فَلَمْ يَعْزِمْ بِمَرْضَى وَلَا غَيْرِهِ. اهـ.

(٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٤٤) فِي الْحُدُودِ: بَابُ مَا جَاءَ مِنْ شُرْبِ الْخَمْرِ؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (١٦٤٨١) مِنْ حَدِيثِ مَعَاوِيَةَ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ؛ وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨٤) فِي الْحُدُودِ: بَابُ إِذَا تَتَابَعَ فِي شُرْبِ الْخَمْرِ؛ وَالْحَاكِمُ وَابَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمْ؛ وَكَذَا رَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ أَحَادِيثِ صَحَابَةِ آخَرِينَ بِأَسَانِيدٍ صَحَاحٌ ثَابِتَةٌ، (٧٧٠٤ و ٧٨٥١ و ١٠١٦٩)، وَقَدْ قَالَ بِهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَانْظُرْ رِسَالَةَ «كَلِمَةُ الْفَصْلِ فِي قَتْلِ مَدْمَنِي الْخَمْرِ» لِلْعَلَّامَةِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ، فَإِنَّهُ قَدْ اسْتَوْفَى الْكَلَامَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.



## القسم الثاني: في الغريب والحسن ومايجري مجراهما

قد تقدّم في القسم الأول ذكرُ الصحيحِ المتَّفَقِ عليه، والمختلف فيه يدخل في هذا القسم عند مَنْ خالفَ في صحَّته.

وللغريبِ أنواعٌ أخرى من جهاتٍ متعدّدة، فربَّ حديثٍ مُخرَج في الصحيح، وهو غريبٌ من جهةٍ طريقه، مثل حديثِ جابر بن عبد الله في حفرِ الخندق، وجُوعِ النَّبِيِّ ﷺ، وتعصّيه بطنه، وذكر أهلِ الصُّفّة، وهو حديثٌ طويل قد أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>، وقد تفرّد به عبدُ الواحد بن أيمن عن أبيه، وهو من غرائب الصحيح.

ومثل حديث عبد الله بن عمرو لما حاصرَ النَّبِيُّ ﷺ الطائفَ وقوله: «إِنَّا قَافِلُونَ غداً...» الحديث، وقد أخرجه مسلم في كتابه<sup>(٢)</sup>، وهو غريب تفرّد به السائب بن فروخ الشاعر عن ابن عمرو.

ومن الغرائب: غرائبُ الشيوخ<sup>(٣)</sup>، مثل قول ابن عمر عن النَّبِيِّ ﷺ: «لا يبيعُ حاضرُ لبَادٍ» رواه الزَّبيع بن سليمان عن الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر<sup>(٤)</sup>، ولم يروه عن مالك غيرُ الشافعي، ولا الشافعي، غيرُ الربيع.

ومن الغرائب: غرائب المتون، كما رَوَى محمد بن المنكدر عن جابر، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ، فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرَفَقٍ...»<sup>(٥)</sup> الحديث. فهذا غريب المتنِّ، وفي إسناده غرابةٌ أيضاً.

(١) برقم (٤١٠١) في المغازي: باب غزوة الخندق.

(٢) برقم (١٧٧٨) في الجهاد والسير: باب غزوة الطائف.

(٣) في هامش (ظ) ما نضّه: شيخ الحديث.

(٤) مسند الشافعي ١٥٤/٢ كتاب البيوع، وقد أخرجه مالك مطوّلاً في الموطأ (١٣٩١) باب مَا يَنْهَى عَنْهُ مِنَ الْمُسَاوَمَةِ وَالْمُبَايَعَةِ؛ والبخاري (٢١٥٠) في البيوع: باب النهي للبايع أن لا يحقّل الإبل؛ ومسلم (١٥١٥) باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. وفي الباب عن ابن عباس وجابر وأنس عند مسلم.

(٥) وتامه «فإِنَّ الْمَنِيْبَ لَا أَرْضاً قَطَعَ وَلَا ظَهراً أَبْقَى» ذكره الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ٦٢/١ وقال: رواه البرّار، وفيه يحيى بن المتوكل أبو عقيل وهو كذاب، وضَعَفَه الحافظ في التّريب. وترجمه الذهبي في الميزان بقوله: ضَعَفَه ابن المديني والنسائي، وقال ابن مَعِين: ليس بشيء. وقال أحمد: وإِ. وقال أبو زرعة: لَيْسَ الحديث.



ومن الغرائب: الأفراد، وهو أن ينفرد<sup>(١)</sup> أهلُ مدينةٍ واحدةٍ عن صحابيّ بأحاديثٍ عن النبي ﷺ، فلا يرويهَا عنه أهلُ مدينةٍ أخرى، أو ينفردَ به راوٍ واحدٌ عن إمامٍ من الأئمة وهو مشهور، مثل ما حدّثَ به حمادُ بن سلمة عن أبي العُشراء عن أبيه قال: قلتُ لرسولِ الله، ما تكونُ الذكاةُ إلا في الحلقِ واللِّبَةِ؟ فقال: «لو طعنتَ في فخذِها أجزأُ عنك»<sup>(٢)</sup> فهذا حديثٌ تفردَ به حمادُ بن سلمة<sup>(٣)</sup> عن أبي العُشراء، ولا يُعرفُ لأبي العُشراء إلا هذا الحديث، وإن كان مشهوراً عند أهل العلم، وإنما اشتهرَ من حديث حماد.

وربَّ حديثٍ يُحدّثُ به رجلٌ من الأئمة وحده، فيشتهر لكثرة مَنْ يرويه عنه، مثل ما روى عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أنَّ النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته<sup>(٤)</sup>. هذا حديثٌ لا يُعرفُ إلا من حديثِ عبد الله بن دينار، رواه عنه عبيدُ الله بن عبد الله بن عمر، وشعبة، وسفيانُ الثوري، ومالك بن أنسٍ وغيرُ واحدٍ من الأئمة.

وربَّ حديثٍ إنما يُستغربُ لزيادةِ تكونٍ فيه، وإنما يصحُّ إذا كانتِ الزيادةُ ممَّن يُعتمدُ على حفظه، مثل ما روى مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر، قال: فرضَ رسولُ الله ﷺ زكاةَ الفطرِ من رمضان على كلِّ حرٍّ أو عبدٍ - ذكرٍ أو أنثى من المسلمين - صاعاً من تمرٍ، أو صاعاً من شعير. فزادَ مالكٌ في هذا الحديث: من المسلمين<sup>(٥)</sup>.

(١) في ظ يتفرد.

(٢) أخرجه أحمد ٣٣٤/٤ وأبو داود (٢٨٢٥)؛ والترمذي (١٤٨١) و٣٩٥٦؛ والنسائي ٢٢٨/٧ كتاب الصيد والذبائح باب ذكر المتردية في البحر؛ وابن ماجه (٣١٨٤)؛ وقال الترمذي: حديثٌ غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، ولا نعرف لأبي العُشراء عن أبيه غير هذا الحديث، نقول: أبو العُشراء مجهول، كما في التقريب.

(٣) في (ق): «مسلمة» وهو خطأ.

(٤) أخرجه البخاري (٢٥٣٥) في العتق: باب الولاء وهبته و٣٧/١٢ في الفرائض: باب الولاء لمن أعتق؛ ورواه مسلم (١٥٠٦) في العتق: باب النهي عن بيع الولاء وهبته؛ وكذلك رواه أحمد في المسند (٤٥٤٦) و٥٤٧٢ و٥٨١٦ وأصحاب السنن الأربعة.

(٥) هو في الموطأ (٦٣٧)؛ والبخاري (١٥٠٣) في الزكاة: باب صدقة الفطر؛ ومسلم (٩٨٤) باب زكاة الفطر على المسلمين؛ وأخرجه أحمد في سبعة مواضع من المسند منها برقم (٤٤٧٢) وأصحاب السنن، وقد أطلق أبو قلابَةَ الرُّقاشي ومحمد بن وضاح وابن الصلاح ومن تبعه أنَّ =



وَرَوَى أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثْمَةِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عَمْرٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ «مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

فَأَخَذَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَثْمَةِ بِحَدِيثِ مَالِكٍ، وَاحْتَجُّوا بِهِ، مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَغَيْرُهُمَا.

قَالُوا: إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ عَيْدٌ غَيْرُ مُسْلِمِينَ، لَمْ يُوَدَّ عَنْهُمْ صَدَقَةُ الْفَطْرِ.

فَإِذَا زَادَ حَافِظٌ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَى حِفْظِهِ وَثِقَتِهِ، قِيلَ ذَلِكَ مِنْهُ، وَكَانَ الْحَدِيثُ مَعَ ذَلِكَ غَرِيباً لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ.

وَرُبَّ أَحَادِيثَ مَشْهُورَةٍ فِي أَيْدِي النَّاسِ، مَتَدَاوِلَةٌ بَيْنَ الْأَثْمَةِ، لَمْ يُخْرَجْ مِنْهَا فِي الصَّحِيحِ شَيْءٌ.

وَرُبَّ أَحَادِيثَ خُرِجَتْ فِي الصَّحِيحِ، وَهِيَ غَيْرُ مَشْهُورَةٍ وَلَا مَتَدَاوِلَةٌ بَيْنَ الْأَثْمَةِ.

وَرُبَّ حَدِيثٍ شَاذٍ انْفَرَدَ بِهِ الثَّقَةُ، إِلَّا أَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ، وَلَا يُتَابِعُ عَلَيْهِ، فَيُخَالَفُ فِيهِ النَّاسُ، وَلَا يُعْرَفُ لَهُ عِلَّةٌ يَغْلُلُ بِهَا، فَإِنَّ الْحَدِيثَ الْمُعْلَلَّ هُوَ مَا عُرِفَتْ عِلَّتُهُ، فَذُكِرَتْ، فَزَالَ الْخَلَلُ مِنْهُ<sup>(١)</sup>.

وَالشَّاذُّ مَا لَا يُعْرَفُ لَهُ عِلَّةٌ.

وَرُبَّ حَدِيثٍ يُرَوَّى مِنْ أَوْجِهٍ كَثِيرَةٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَعَرَّبُ لِإِسْنَادِهِ.

مِثْلُ: مَا حَدَّثَ أَبُو كُرَيْبٍ وَأَبُو هِشَامٍ الرَّفَاعِيُّ، وَأَبُو السَّنَائِبِ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ الْأَسْوَدِ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ، وَالْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعَى

= مَالِكًا انْفَرَدَ بِهِ هَذِهِ الزِّيَادَةُ دُونَ أَصْحَابِ نَافِعٍ. قَالَ الْحَافِظُ: وَهُوَ مُتَعَقِّبٌ بِرَوَايَةِ عَمْرِ بْنِ نَافِعٍ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ (يَعْنِي فِي «الْبَخَارِيِّ») وَكَذَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ الضَّحَّاكِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ نَافِعٍ بِهِ هَذِهِ الزِّيَادَةُ. وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: رَوَاهُ ثِقَاتَانِ غَيْرُ مَالِكٍ: عَمْرُ بْنُ نَافِعٍ وَالضَّحَّاكُ. وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ مَا وَقَعَ لَهُ مِنْ رَوَايَةِ جَمَاعَةٍ غَيْرِهِمَا فَانْظُرْهُ.

(١) فِي هَامِشٍ (ظ) مَلَنْطُهُ: أَيُّ جُرْفٍ وَرَوْدَةٍ، فَمِنْ مَعْرِفَةِ وَرَوْدِهِ يَزُولُ الْخَلَلُ إِنْ عَرَاهُ أَحَدٌ.



واحد» هذا حديثٌ غريبٌ من قِلِّ إسناده، فإنه قد رُوِيَ هذا الحديث من غير وجه<sup>(١)</sup>. وإنما استُغْرِبَ من حديثِ أبي موسى لا غير.

قال الترمذي [رحمه الله] ما ذكرنا في كتابنا - يعني الجامع الذي له -: حديثٌ حسنٌ، فإنما أردنا حُسْنَ إسناده عندنا، وكلُّ حديثٍ يُرَوَّى لا يَكُونُ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يَتَّهِمُ بِالكَذِبِ وَلَا يَكُونُ الْحَدِيثُ شَاذًا وَيُرَوَّى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ نَحْوَ ذَلِكَ، فَهُوَ عِنْدَنَا حَدِيثٌ حَسَنٌ<sup>(٢)</sup>.

فالحديثُ الحسنُ إذاً: واسطةٌ بين الصحيح والغريب<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

هذا آخرُ القولِ في [الباب] الثالث من هذه المقدمة.

(١) في هامش (ظ): في نسخة: طريق. اهـ. والحديث أخرجه مالك في الموطأ (١٧١٥) باب ماجاء في معنى الكافر؛ والبخاري (٥٣٩٦ و ٥٣٩٧) في الأطعمة: باب المؤمن يأكل في معنى واحد؛ ومسلم (٢٠٦٣) في الأشربة: باب المؤمن يأكل في معنى واحد، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) وقد اعترض الحافظ العراقي على الترمذي بأنه حكّم في جامعه على أحاديث بالحسن، مع أنها لم ترد إلا من وجه واحد، مثل حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه، عن عائشة: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: «غُفْرَانُكَ». والترمذي نفسه قال في شأن هذا الحديث: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ولا نعرف في الباب إلا حديث عائشة.

(٣) قال ابن الصلاح في «المقدمة» ص ٣٣: الحديث الحسن قسمان، أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجالاً إسناده من مستورٍ لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث. أي: لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرف بأن رُوِيَ مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضدَ بمتابعة مَنْ تابعَ روايته على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذّاً أو منكراً. القسم الثاني: أن يكون روايه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصّر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال مَنْ يعدّ ما ينفرد به من حديثه منكراً، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذّاً أو منكراً سلامته من أن يكون معللاً، وجمهور الفقهاء وأكثر أهل العلم بالحديث على أن الاحتجاج بالحسن جائز كالاحتجاج بالصحيح، ولو كان الحسن أقلَّ درجةً منه، ولقد أدرج جماعة من المحدثين الحسن في الصحيح، منهم ابن خزيمة، وابن جبان، والحاكم، مع اعتراضهم بأنه دونه رتبةً.



## الباب الرابع

في ذكر الأئمة الستة - رضي الله عنهم - وأسمائهم، وأنسابهم، وأعمارهم،  
ومناقبهم وآثارهم

هذا بابٌ واسعٌ إن أتينا فيه بالواجب من ذكر هؤلاء القوم، طَالَ وخرَجَ عن حدِّ  
المقدمات، وتجاوزَ قدرَ المختصرات، وتركنا الغرضَ المقصودَ إليه.

وإنما نذكرُ فيه طرفاً مما أشرنا إليه، ونكتاً مما نبهنا عليه، ليُعرفَ بالمذكورِ قدرَ  
المتروك، ويُستدلَّ بالشاهدِ على الغائب، فإنَّ القومَ كانوا أعلامَ الهدى، ومعادِنَ  
الفضائل، واللسانُ في وصفهم مُطلقُ العنان.

وقد بدأنا بذكرِ مالكٍ رحمه الله، لأنَّه المقدمُ<sup>(١)</sup> زماناً وقدرًا، ومعرفةً وعِلماً،  
ونباهةً وذكراً، وهو شيخُ العلم، وأستاذُ الأئمة، وإن كُنَّا في ذكرِ تخريجِ الحديثِ قدَّمنا  
عليه البخاري ومسلماً للشرط الذي لكتائيهما، فلا نقدُّهما عليه في الذكر، إذ هو أحقُّ  
وأولى، وكتاباهما أجدرُّ بالتقديم من كتابيه وأخرى<sup>(٢)</sup>.

## [الإمام مالك

هو أبو عبد الله مالكُ بنُ أنسٍ بن مالكٍ بن أبي عامر بن عمرو<sup>(٣)</sup> بن الحارث بن  
غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث - وهو ذو أصبح - بن سويد، من بني حمير بن  
سبأ الأكبر، ثم من بني يثُجُب [بن يعرُب]<sup>(٤)</sup> بن قحطان، وفي نسبِهِ خلافتٌ غيرُ هذا.

(١) في (ظ): المتقدم.

(٢) في هامش ظ ما نصَّه: «قال الشافعي رحمه الله: ما تحت أديم السماء كتابٌ بعدَ كتابِ الله  
أصحُّ من الموطأ». وإنما قال الشافعي رحمه الله هذا القول قبل ظهورِ الصحيحين». اهـ.

(٣) في (ظ): عمير.

(٤) زيادة من جمهرة أنساب العرب ص ٣٢٩.



ولد سنة خمس وتسعين من الهجرة، ومات بالمدينة سنة تسع وسبعين ومئة، وله أربع وثمانون سنة.

وقال الواقدي: مات وله تسعون سنة، وله ولد اسمه يحيى، ولا يعلم له غيره. هو إمام أهل الحجاز، بل إمام الناس في الفقه والحديث، وكفاه فخراً أن الشافعي من أصحابه.

أخذ العلم عن محمد بن شهاب الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ونافع مولى عبد الله بن عمر [رضي الله عنهما]، ومحمد بن المنكدر، وهشام بن عروة بن الزبير، وإسماعيل بن أبي حكيم، وزيد بن أسلم، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، ومخرمة بن سليمان، وربيع بن أبي عبد الرحمن<sup>(١)</sup> وأفتى معه، وعبد الرحمن بن القاسم، وشريك بن عبد الله بن أبي نمر - وليس بالقاضي<sup>(٢)</sup> - وخلق كثير سواهم. وأخذ العلم عنه خلق كثير لا يحصون كثرة، وهم أئمة البلاد.

منهم الشافعي، ومحمد بن إبراهيم بن دينار، وأبو هاشم المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي، وأبو عبد الله عبد العزيز بن أبي حازم، وعثمان بن عيسى بن كنانة - هؤلاء نظراؤه من أصحابه - ومغن بن عيسى القزاز، وأبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون، ويحيى بن يحيى الأندلسي - ومن طريقه رونا «الموطأ» - وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن وهب، وأصبع بن الفرّج، وغير هؤلاء ممن لا يحصى عدده.

وهؤلاء مشايخ البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهم من أئمة الحديث.

قال مالك [رحمة الله عليه]: قل من كتب عنه العلم، ما مات حتى يجيئني ويستفتيني. وقال بكر بن عبد الله الصنعاني: أتينا مالك بن أنس، فجعل يحدثنا عن ربعة بن عبد الرحمن، وكنا نستريده من حديثه، فقال لنا ذات يوم: ما تصنعون بربيعة وهو

(١) هو ربعة الرأي.

(٢) في هامش (ظ): احتراز عن شريك القاضي.



ناثم في ذلك الطاق؟ فأثينا ربيعةً فأثبناه، وقلنا له: أنت ربيعة؟ قال: نعم. قلنا: الذي يحدث عنك مالك بن أنس؟ قال: نعم. قلنا: كيف حظي بك مالك ولم تحظ أنت بنفسك؟ قال: أما علمتم أن مثقالاً من دُولَةِ خَيْرٍ من حِمْلِ عِلْمٍ؟

وكان مالكٌ مبالغاً في تعظيم العلم والدين، حتى كان إذا أراد أن يحدث توضعاً وجلس على صدر فراشه، وسرح لحيته، واستعمل الطيب، وتمكن من الجلوس على وقارٍ وهيبَةٍ، ثم حدث، ف قيل له في ذلك، فقال: أحب أن أعظم حديث رسول الله ﷺ.

ومر يوماً على أبي حازم وهو جالس، فجاره، ف قيل له، فقال: إني لم أجد موضعاً أجلس فيه، فكرهت أن أخذ حديث رسول الله ﷺ وأنا قائم.

قال يحيى بن سعيد القطان: ما في القوم<sup>(١)</sup> أصح حديثاً من مالك.

وقال الشافعي [رحمه الله]: إذا ذكر العلماء فمالك النجم، وما أحد أمّن عليّ من مالك [رحمة الله عليه].

وروي أن المنصور منعه من رواية الحديث في طلاق المكره، ثم دس عليه من يسأله، فروى على ملا من الناس: «ليس على مستكره طلاق» فصرّبه بالسياط، ولم يترك رواية الحديث.

وروي أن الرشيد سأل مالكا فقال: هل لك دار؟ فقال: لا. فأعطاه ثلاثة آلاف دينار، وقال: اشتر بها داراً. فأخذها ولم يُنفقها. فلما أراد الرشيد الشخص قال لمالك: ينبغي أن تخرج معي، فإني عزمت أن أحمل الناس على «الموطأ» كما حمل عثمان الناس على القرآن. فقال: أما حمل الناس على «الموطأ» فليس إلى ذلك سبيل، لأن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا بعده في الأمصار فحدثوا، فعند أهل كل مصر علم، وقد قال رسول الله ﷺ: «اختلاف أمتي رحمة»<sup>(٢)</sup>، وأما الخروج معك فلا سبيل إليه.

(١) في هامش (ظ) ما نصّه: أراد علماء الحديث.

(٢) قال الشبكي كما نقله عنه المناوي في فيض القدير: وليس هذا الحديث بمعروف عند المحذّنين، ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع. وأسنده في «المدخل» وكذا الديلمي في «مسند الفردوس» كلاهما من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «اختلاف أصحابي رحمة»، قال الحافظ العراقي: سنده ضعيف. وقال ولده أبو زرعة: رواه أيضاً آدم بن إياس في =



قال رسول الله ﷺ: «المدينة خيرٌ لهم لو كانوا يعلمون». وقال: «المدينة تنفي خبئها». وهذا دنائيركم كما هي، إن شئتم فخذوها، وإن شئتم فدعوها.

يعني أنك إنما تكلّفني مفارقة المدينة لما اصطنعتُ إليّ، فلا أوثر الدنيا على مدينة رسول الله ﷺ.

وقال الشافعي رحمه الله: رأيتُ على باب مالِك كُرَاعاً من أفراس خراسان ويغالٍ مصر، ما رأيتُ أحسنَ منه، فقلتُ له: ما أحسنهُ! فقال: هو هديّةٌ مني إليك يا أبا عبد الله. فقلتُ: دَعْ لنفسك منها دابّةً تركبها. فقال: أنا أستحي من الله تعالى أن أطأُ تربةً فيها رسول الله ﷺ بحافرٍ دابّة.

وكم مثل هذه المناقب لهذا الطود الأسم! والبحر الزّاحِر!

كتاب العلم والحلم بلفظ: «اختلاف أصحابي لأمتي رحمة»، وهو مرسلٌ ضعيف. وفي «الطبقات» لابن سعد عن القاسم بن محمد نحوه. وأخرج البيهقي في «المدخل» عن القاسم بن محمد أو عمر بن عبد العزيز: لا يسرّني أن أصحاب محمدٍ لم يختلفوا، لأنهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة.

وقال شيخ الإسلام موفق الدين بن قدامة المقدسي في «المعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد»: وأما النسبةُ إلى إمام في فروع الدين، كالطوائف الأربعة. فليس بمذموم، فإن الاختلاف في الفروع رحمة، والمختلفون فيه محمودون في اختلافهم، مثابون في اجتهادهم، واختلافهم رحمةٌ واسعة، واتفاقهم حُجّةٌ قاطعة.

نقول: ولا شك أن اختلاف الأئمة المجتهدين في فهم نصوص الكتاب والسنة وما تدلُّ عليه ظاهرةٌ طبيعيّةٌ في شريعة الإسلام، لأنّ أكثرَ نصوصه ظنيّةٌ الدلالة، وهذا الاختلافُ مما أراده الله تعالى ورضيه، فهو رحمةٌ وتوسعةٌ ومجالٌ للتنافس والإبداع، ولقد كان من أثره هذا التراث الضخم الذي تحفلُ به المكاتب الإسلامية من المؤلفات المتنوعة، وقد كان اختلافهم في القرآن في بعض ما استنبط منه من أحكام نتيجةً للخلاف في فهمه لخفاء في دلالة بسبب من الأسباب، كالاشتراك في لفظه، أو التخصيص في عامه، أو التقييد في مطلقه، أو ورود نسخ عليه، أو غير ذلك من الأسباب المبيّنة في مظاهرها واختلافهم في السنة لا يقتصر على اختلافهم فيما تدلُّ عليه الأحاديث وما يروا منها كما هو الحال في آي القرآن، بل يتجاوز ذلك، فيختلفون في الحكم على الحديث صحةً وضعفاً، فيرى بعضهم صحيحاً ما يراه الآخر ضعيفاً.

إلى غير ذلك من أسباب الاختلاف الكثيرة التي بيّنها العلماء في مؤلفاتهم.

وأما الاستشهاد ببعض الآيات التي تذرّ الخلاف وتنتهي عنه وتحذّر منه على حرمة الخلاف في فهم النصوص، فهو استشهادٌ في غير محله، والخلاف المذموم إنما هو في العقائد.



## [الإمام البخاري]

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري.  
 وإنما قيل له الجعفي، لأن المغيرة - أبا جدّه - كان مجوسياً، أسلم على يد يمان  
 البخاري، وهو الجعفي والي بخارى، فنسب إليه حيث أسلم على يده.  
 وجعفي: أبو قبيلة من اليمن، وهو جعفي بن سعد العشيرة بن مدحج. والنسبة إليه  
 كذلك.

ولد يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومئة، وتوفي  
 ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومئتين<sup>(١)</sup>، وعمره اثنان وستون سنة، إلا ثلاثة عشر  
 يوماً، [ولم يُعقب ذكراً].

والبخاري - الإمام في علم الحديث - رحل في طلب العلم إلى جميع محدثي  
 الأمصار، وكتب بخراسان والجبال<sup>(٢)</sup>، والعراق والحجاز، والشام ومصر، وأخذ  
 الحديث عن المشايخ الحفاظ.

منهم: مكّي بن إبراهيم البلخي، وعبدان بن عثمان المروزي، وعبيد الله بن موسى  
 العنسي، وأبو عاصم الشيباني، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، ومحمد بن يوسف  
 الفريابي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وعلي بن المدني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن  
 معين، وإسماعيل بن أبي أويس المدني، وغير هؤلاء من الأئمة.

وأخذ عنه الحديث خلق كثير في كل بلدة حدث بها.

قال الفريابي: سمع كتاب البخاري تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يزوي عنه  
 غيري.

وكذلك لا يزوي اليوم صحيح البخاري عن أحد سواه.

(١) في هامش (ط) ما نصّه: توفي البخاري في خرتك بخارى، وهي قرية أو قسبة، وذلك لأنه لما  
 باحث مع علماء بخارى فأخرجوه. اهـ.

(٢) في هامش ط ما نصّه: بلاد الرّي وخراسان وطوس. اهـ.



ورَدَّ على المشايخ وله إحدى عشرة سنة، وطلب العلم وله عشر سنين.  
قال البخاري: خرَّجْتُ كتابَ الصحيح من زُهاء ست مئة ألفِ حديث، وما وضعتُ فيه حديثاً إلا صليتُ ركعتين.

وقدِمَ البخاريُّ ببغداد، فسمعَ به أصحابُ الحديث، فاجتمعوا وعمدُوا إلى مئة حديث، فقبلُوا مُتُونَهَا وأسانيدها، وجعلُوا مَتَنَ هذا الإسنادِ لإِسنادِ آخر، وإِسنادَ هذا المتنِ لمتنِ آخر، ودفعوها إلى عشرة أنفس، لكلِّ رجلٍ عشرةَ أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلسَ أن يلقوها على البخاري، فحضرَ المجلسَ جماعةٌ من أصحابِ الحديث، فلمَّا اطمأنَّ المجلسُ بأهله، انتدبَ إليه رجلٌ من العشرة، فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث فقال: لا أعرفه. فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه. حتى فرغَ من العشرة، والبخاريُّ يقول: لا أعرفه. فأما العلماءُ فعرفوا بإنكاره أنه عارفٌ، وأما غيرُهم فلم يدركوا ذلك منه. ثم انتدبَ رجلٌ آخرٌ من العشرة فكانَ حالُه معه كذلك، ثم انتدبَ آخرٌ بعدَ آخر، إلى تمام العشرة، والبخاريُّ لا يزيدهم على قوله: لا أعرفه.

فلمَّا فرغوا التفتَ إلى الأولِ منهم، فقال: أما حديثُكَ الأولُ فهو كذا، والثاني كذا، على النَّسَقِ، إلى آخرِ العشرة، فردَّ كلُّ مَتَنٍ إلى إسناده، وكلَّ إسنادٍ إلى متنه، ثم فعلَ بالباقيينَ مثلَ ذلك، فأقرَّ له الناسُ بالحِفْظِ، وأذعنوا له بالفضل.

## [الإمام مسلم]

هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيريُّ النيسابوريُّ، أحدُ الأئمةِ الحفَظ.

وُلِدَ سنةً ستٍّ ومِئتين، وتوفيَّ<sup>(١)</sup> عشيةَ يومِ الأحد، لستَ بَقِيْنَ من رجب سنةٍ إحدى وستين ومِئتين.

رحلَ إلى العراق والحجاز والشام ومصر.

(١) في هامش ظ ما نُضِّه: في كورة خراسان.



وأخذ الحديث عن يحيى بن يحيى النيسابوري، وقتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن الجعد، وأحمد بن حنبل، وعبيد الله القواريري، وشريح بن يونس، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وحرمة بن يحيى<sup>(١)</sup>، وخلف بن هشام، وغير هؤلاء من أئمة الحديث وعلمائه.

وقدِمَ بغدادَ غيرَ مرَّةٍ وحَدَّثَ بها.

رَوَى عَنْهُ خَلَقٌ كَثِيرٌ. مِنْهُمْ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَفْيَانَ وَمِنْ طَرِيقِهِ رَوَيْنَا «صَحِيحَهُ» - وَكَانَ آخِرُ قَدُومِهِ بِبَغْدَادَ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ.

قال أحمد بن سلمة: رأيتُ أبا زُرْعَةَ وأبا حَاتِمٍ يَقْدُمَانِ مُسْلِمَ بْنَ الْحَجَّاجِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ عَلَى أَهْلِ عَصْرِهِمَا.

وقال الحسن بنُ محمد الماسِزِجِسي: سمعتُ أَبِي يَقُولُ: سمعتُ مُسْلِمًا يَقُولُ: صَنَّفْتُ «الْمُسْنَدَ الصَّحِيحَ» مِنْ ثَلَاثِ مِئَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ مَسْمُوعَةٍ.

وقال محمد بن إسحاق بن مَنْدَةَ، سمعتُ أبا عَلِيٍّ بن عَلِيٍّ النيسابوري يقول: ما تحت أديم السماء أصحُّ من كتاب مسلم بن الحجاج في علم الحديث.

وقال أبو عمرو محمد بن حمدان الجيري<sup>(٢)</sup>: سألتُ أبا العباسِ بْنَ عُقْدَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيِّ، وَمُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ النيسابوري: أَيُّهُمَا أَعْلَمُ؟ فَقَالَ: كَانَ الْبَخَارِيُّ عَالِمًا، وَكَانَ مُسْلِمٌ عَالِمًا، فَكَرِزْتُ عَلَيْهِ مَرَارًا وَهُوَ يُجِيبُنِي بِمِثْلِ هَذَا الْجَوَابِ. ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا عَمْرُو، قَدْ يَقَعُ لِلْبَخَارِيِّ الْغَلَطُ فِي أَهْلِ الشَّامِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَخَذَ كِتَابَهُمْ، فَنَظَرَ فِيهَا، فَرُبَّمَا ذَكَرَ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ بِكُنْيَتِهِ، وَيَذْكُرُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِاسْمِهِ، وَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُمَا اثْنَانِ، فَأَمَّا مُسْلِمٌ فَقَلَّمَا يَقَعُ لَهُ الْغَلَطُ، لِأَنَّهُ كَتَبَ الْمَقَاتِيعَ وَالْمَراسِيلَ.

(١) في هامش ط ما نُصِّه: وحرمة من تلامذة الشافعي رحمه الله.

(٢) الجيري - بكسر الحاء، وسكون الياء تحتها نقطتان، وبالراء - منسوبٌ إلى الحيرة، وهي البلدُ المعروف قديماً، مجاور الكوفة؛ والحيرة محلةٌ بنيسابور، وإليها يُنسبُ محمد بن أحمد بن حمدان.



وقال محمد بن يعقوب الأخرم - وذكر كلاماً معناه - قلما يفوت البخاريّ ومسلماً مما يثبت في الحديث حديثاً.

قال الخطيب أبو بكر البغدادي<sup>(١)</sup>: إنما قفا مسلم طريق البخاري، ونظر في علمه وحذا حذوه.

ولما ورد البخاريّ نيسابور في آخر مرة لازمه مسلم، وأدام الاختلاف إليه.

وقال الدارقطني<sup>(٢)</sup>: لولا البخاريّ لما ذهب مسلم ولا جاء.

## [الإمام] أبو داود

هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني، أحد من رحل وطوف، وجمع وصنف، وكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والمصريين والجزيريين.

وُلد سنة اثنتين ومئتين، وتوفي بالبصرة لأربع عشرة بقيت من شوال سنة خمس وسبعين ومئتين.

وقدم بغداد مراراً، ثم خرج منها آخر مرّاته سنة إحدى وسبعين.

وأخذ الحديث عن مسلم بن إبراهيم، وسليمان بن حرب، وعثمان بن أبي شيبة، وأبي الوليد الطيالسي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، ومُسَدَّد بن مُسْرَهْد، ويحيى بن مَعِين، وأحمد بن حنبل، وقتيبة بن سعيد، وأحمد بن يونس، وغير هؤلاء من أئمة الحديث، ممن لا يُحصى كثرة.

وأخذ الحديث عنه ابنه عبد الله، وأبو عبد الرحمن النسائي، وأحمد بن محمد الخلال، وأبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي، ومن طريقه نروي كتابه.

وكان أبو داود سكن البصرة.

(١) في هامش (ظ) ما نصّه: يسمّى علم المحدثين.

(٢) في هامش ظ ما نصّه: الحنبلي، شيخ الحنابلة ببغداد.



وقدِمَ بغداد، وروى كتابه المصنَّف في «السنن» بها، ونقله أهلها عنه، وصنَّفه قديماً، وعرضه على أحمد بن حنبل، فاستجاده واستحسنه.

قال أبو بكر بن داسة: قال أبو داود: كتبت عن رسول الله ﷺ خمس مئة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمَّته هذا الكتاب - يعني كتاب السنن - جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثمان مئة حديث، ذكرت الصحيح وما يُشبهه ويُقاربه. ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث.

أحدها: قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

والثاني قوله ﷺ: «مَنْ حَسَنَ إِسْلَامَ الْمَرْءِ تَزَكُّهُ مَا لَا يَغْنِيهِ»<sup>(١)</sup>.

والثالث: قوله ﷺ: «لَا يَكُونُ الْمُؤْمِنُ مُؤْمِناً حَتَّى يَرْضَى لِأَخِيهِ مَا يَرْضَاهُ لِنَفْسِهِ»<sup>(٢)</sup>.

والرابع: قوله ﷺ: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ...» الحديث<sup>(٣)</sup>

وقال أبو بكر الخلال: أبو داود، سليمان بن الأشعث الإمام المقدَّم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم وبصره بمواضعها أحد في زمانه، رجل ورع مقدَّم. وكان إبراهيم الأصفهاني، وأبو بكر بن صدقة يرفعان من قدره، ويذكرانه بما لا يذكران أحداً في زمانه بمثله.

وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي: كان سليمان بن الأشعث أبو داود أحد

(١) ليس عند أبي داود الذي بين أيدينا بهذا اللفظ، وذكره باللفظ الذي ذكره المؤلف المزي في تهذيب الكمال ٣٦٤/١١ والذهبي في سير أعلام النبلاء ٢١٠/١٣ وهو بهذا اللفظ عند الترمذي (٢٣١٧)؛ وابن ماجه (٣٩٧٦)؛ وأحمد في المسند (١٧٣٩)؛ ومالك (١٦٧٢) وهو حديث صحيح، شواهده كثيرة.

(٢) ذكره بهذا اللفظ المزي في تهذيب الكمال ٣٦٤/١١ والذهبي في سير أعلام النبلاء ٢١٠/١٣، وهو عند البخاري برقم ١٣ وعند مسلم (٤٥) من حديث أنس بن مالك بلفظ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ».

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود (٣٣٢٩)؛ ومسلم بنحوه (١٥٩٩)؛ والنسائي (٤٤٥٣ و ٥٧١٠).



حُفَاطِ الْإِسْلَامَ لحديثِ رسولِ الله ﷺ: عِلْمِهِ وَعِلَالِهِ وَسُنْدِهِ، وكان في أعلى درجة من التُّسْكِ والعَفَافِ، والصَّلاحِ والوَرَعَ، من فُرسانِ الحديثِ.

وقال محمد بن أبي بكر بن عبد الرزاق: كان لأبي داود كُفٌ واسعٌ وكُفٌ ضيقٌ، ف قيل له: يرحمُكَ الله، ما هذا؟ قال: الواسعُ للكتب، والآخِرُ لا نحتاجُ إليه.

وقال أبو سليمان الخطابي: كتابُ «السنن» لأبي داود، كتابٌ شريفٌ لم يصنَّفَ في علم الدين كتابٌ مثله، وقد رُزِقَ القَبُولَ من كافَّةِ الناسِ، على اختلافِ مذاهِبِهِم، فصَارَ حَكَمًا بين فرقِ العلماءِ، وطبقاتِ الفقهاءِ، فلكلِّ فيه وَرْدٌ ومنه شِزْبٌ، وعليه مُعَوَّلُ أهلِ العراقِ ومصرِ وبلادِ المغربِ، وكثيرٌ من مُدُنِ أَقْطَارِ الأرضِ. فأما أهلُ خراسانِ، فقد أُولِعَ أَكْثَرُهُم بكتابِ محمد بنِ إِسماعيلَ البخاري، وكتابِ مسلم بنِ الحجاجِ النيسابوري.

وقال: قال أبو داود: ما ذكُرتُ في كتابي حديثاً اجتمعَ الناسُ على تركِهِ.

وكان تصنيفُ علماءِ الحديثِ قبلَ زمانِ أبي داود: الجوامعُ والمسانيدُ ونحوهما، فتَجَمَّعَتْ تلكَ الكتبُ - إلى ما فيها من السنن والأحكام - أخباراً وقصصاً، ومواعظَ وأدباً. فأما السُّنَنُ المَحْضَةُ<sup>(١)</sup>، فلم يَقْصِدْ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِفْرَادَهَا واستخلاصَها من أَثْناءِ تلكَ الأحاديثِ، ولا اتَّفَقَ له ما اتَّفَقَ لأبي داود، ولذلك حلَّ هذا الكتابُ عند أئمةِ الحديثِ وعلماءِ الأثرِ مَحَلَّ العَجَبِ، فَضُرِبَتْ إِلَيْهِ أَكْبَادُ الإِبِلِ، ورامتُ إِلَيْهِ الرِّحْلُ.

وقال إبراهيم الحزبي<sup>(٢)</sup> لَمَّا صَنَّفَ أبو داودَ هذا الكتابَ: أَلَيْنَ لأبي داودَ الحديثَ، كما أَلَيْنَ لداودَ عليه السلامُ الحديثَ.

وقال ابن الأعرابي عن كتابِ أبي داود: لو أَنَّ رجلاً لم يَكُنْ عِنْدَهُ من العلمِ إلا المصحفُ الذي فيه كتابُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، ثم هذا الكتابُ، لم يحتجْ معهما إلى شيءٍ من العلمِ بِنَّةٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ظ): المختصة.

(٢) في هامش (ظ) ما نُصِّه: وهو زاهدُ المحدثين.

(٣) يقال: لا أَفْعَلُهُ بِنَّةً، ولا أَفْعَلُهُ البِتة: لكل أمرٍ لا رجعةَ فيه؛ ونصبه على المصدر. الصحاح.



## [الإمام] التِّرْمِذِي

هو أبو عيسى محمد<sup>(١)</sup> بن عيسى بن سُوْرَة بن موسى بن الضَّحَّاك السُّلَمِيّ التِّرْمِذِيّ.

وُلِدَ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَمِئَتَيْنِ.

وَتُوفِيَ بِـ «تِرْمِذ» لَيْلَةَ الْإِثْنَيْنِ الثَّلَاثَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ، سَنَةِ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَتَيْنِ، وَهُوَ أَحَدُ الْعُلَمَاءِ الْحَفَاطِ الْأَعْلَامِ، وَلَهُ فِي الْفَقْهِ يَدٌ صَالِحَةٌ.

أَخَذَ الْحَدِيثَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ، وَلَقِيَ الصَّدْرَ الْأَوَّلَ مِنَ الْمَشَايخِ؛ مِثْلَ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ مُوسَى، وَمَحْمُودَ بْنِ غِيلَانَ، وَسَعِيدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمُحَمَّدَ بْنَ بَشَّارٍ، وَعَلِيَّ بْنَ حُجْرٍ، وَأَحْمَدَ بْنَ مَنِيعٍ، وَمُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى، وَسُفْيَانَ بْنَ وَكَيْعٍ، وَمُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيَّ، وَغَيْرَ هَؤُلَاءِ، وَأَخَذَ عَنْ خَلْقٍ كَثِيرٍ لَا يُحْصَوْنَ كَثْرَةً.

وَأَخَذَ عَنْهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ، مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُجُوبٍ الْمَجُوبِيُّ الْمَرْوَزِيُّ، وَمِنْ طَرِيقِهِ رَوَيْنَا كِتَابَهُ «الْجَامِعَ».

وَلَهُ تَصَانِيفٌ كَثِيرَةٌ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَهَذَا كِتَابُهُ «الصَّحِيحُ» أَحْسَنُ الْكُتُبِ وَأَكْثَرُهَا فَائِدَةً، وَأَحْسَنُهَا تَرْتِيبًا، وَأَقْلَمُهَا تَكَرُّارًا، وَفِيهِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِ؛ مِنْ ذِكْرِ الْمَذَاهِبِ، وَوُجُوهِ الِاسْتِدْلَالِ، وَتَبْيِينَ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ مِنَ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ وَالْغَرِيبِ، وَفِيهِ جَرَحٌ وَتَعْدِيلٌ. وَفِي آخِرِهِ كِتَابُ «الْعِلَلِ»، قَدْ جُمِعَ فِيهِ فَوَائِدٌ حَسَنَةٌ لَا يَخْفَى قَدْرُهَا عَلَى مَنْ وَقَفَ عَلَيْهَا.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: صَنَّفْتُ هَذَا الْكِتَابَ، فَعَرَضْتُهُ عَلَى عُلَمَاءِ الْحِجَازِ، فَرَضُوا بِهِ، وَعَرَضْتُهُ عَلَى عُلَمَاءِ الْعِرَاقِ فَرَضُوا بِهِ، وَعَرَضْتُهُ عَلَى عُلَمَاءِ خُرَاسَانَ فَرَضُوا بِهِ، وَمَنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ هَذَا الْكِتَابُ فَكَأَنَّمَا فِي بَيْتِهِ نَبِيٌّ يَتَكَلَّمُ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: كَانَ جَدِّي مَرْوَزِيًّا، انْتَقَلَ مِنْ مَرْوَ أَيْامَ الْبَيْتِ بْنِ سَيَّارٍ<sup>(٢)</sup>.

(١) فِي هَامِش (ظ) مَا نَصَّهُ: فَقِيهِ الْمَحْدِّثِينَ، وَلَهُ تَصَرُّفٌ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ كَتَصَرُّفِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْفَقْهِ.

(٢) فِي هَامِش (ظ) مَا نَصَّهُ: مِنْ مُلُوكِ خُرَاسَانَ يَعْقُبُ فِي أَيْامِهِ فَتَنَ.



## [الإمام] النسائي

هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان النَّسائي<sup>(١)</sup>.  
وُلِدَ [سنة خمسٍ وعشرين ومِئتين]، وماتَ بمَكَّةَ سنةَ ثلاثٍ وثلاثِ مئةٍ، وهو مدفونٌ بها.

قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري: سمعتُ أبا عليَّ الحافظَ غيرَ مرَّةٍ يذكرُ أربعةَ من أئمةِ المسلمين رآهم، فيبدأ بأبي عبد الرحمن.

وهو أحدُ الأئمةِ الحفَّاظِ العلماء، لَقِيَ المشايخَ الكبار.

وأخذَ الحديثَ عن: قُتَيْبَةَ بن سعيد، وإسحاقَ بن إبراهيم، وحُمَيْدِ بن مَسْعَدَةَ، وعليٍّ بن خَشْرَم، ومحمد بن عبد الأعلى، والحارث بن مسكين، وهَنَّاد بن السَّريِّ، ومحمد بن بشار، ومحمود بن غِيلان، وأبي داود سليمانَ بن الأشعث السَّجِسْتاني، وغير هؤلاء من المشايخِ الحفَّاظِ.

وأخذَ عنه الحديثَ خلقٌ كثير، منهم: أبو بِشْرِ الدولابي - وكان من أقرانه - وأبو القاسم الطَّبْرَاني، وأبو جعفر الطحاوي، ومحمد بن هارون بن شعيب، وأبو الميمون بن راشد، وإبراهيم بن محمد بن صالح بن سنان، وأبو بكرٍ أحمد بنُ إسحاق السُّنِّي الحافظ، ومن طريقهِ رَوَيْنَا كتابَهُ «السنن».

وله كتبٌ كثيرةٌ في الحديثِ والعِلَلِ، وغير ذلك.

قال مأمونُ المِصرِيِّ الحافظ: خَرَجْنَا مع أبي عبد الرحمن إلى طَرَسُوس<sup>(٢)</sup> سنةَ الفِداء، فاجتمعَ جماعةٌ من مشايخ الإسلام، واجتمع من الحفَّاظِ عبدُ الله بن أحمدَ بنِ

(١) في هامش (ظ) ما نصُّه: مدينةُ نَسَا هي من آخرِ مدائن خراسان.

(٢) في هامش (ظ) ما نصُّه: طرسوس آخر بلاد الروم، بين الروم والشام.



حنبل، ومحمد بن إبراهيم مُرَجِّع، وأبو الآذان، وَكَيْلَجَةُ<sup>(١)</sup>، وغيرهم؛ فتشاوروا مَنْ ينتقي لهم على الشيوخ؟ فاجتمعوا على أبي عبد الرحمن النسائي، وكتبوا كلُّهم بانتخابه.

وقال الحاكم النيسابوري: أما كلامُ أبي عبد الرحمن على فقه الحديث فأكثرُ من أن يُذكر. ومن نظرَ في كتابه «السنن» له تحيُّرٌ في حُسنِ كلامه.

وقال: سمعتُ عليَّ بنَ عمر الحافظ غيرَ مرَّةٍ يقول: أبو عبد الرحمن مُقَدَّمٌ على كلِّ مَنْ يُذكر بهذا العلم في زمانه.

وكان شافعيَّ المذهب، له مناسكُ ألفها على مذهب الإمام الشافعي. وكان ورعاً متحرِّياً، ألا تراه يقولُ في كتابه: «الحارث بن مسكين قراءةٌ عليه وأنا أسمعُ» ولا يقولُ فيه: «حدثنا» ولا «أخبرنا» كما يقول عن باقي مشايخه.

وذلك: أنَّ الحارثَ كان يتولَّى القضاء بمصر، وكان بينه وبين أبي عبد الرحمن خشونة، لم يمكنه حضورَ مجلسه، فكان يستترُّ في موضع، ويسمعُ حيث لا يراه، فلذلك تورَّعَ وتحريَّ، فلم يقل: «حدثنا، وأخبرنا».

وقيل: إنَّ الحارثَ كان خائضاً<sup>(٢)</sup> في أمورٍ تتعلَّقُ بالسلطان، فقدم أبو عبد الرحمن فدخل إليه في زِيٍّ أنكره، قالوا: كان عليه قَبَاءٌ طويلٌ، وقلنسوةٌ طويلة، فأنكرَ زِيَّه، وخافَ أن يكونَ من بعضِ جواسيسِ السلطان، فمنعهُ من الدخولِ إليه، فكانَ يجيءُ فيقعُدُ خلفَ الباب، ويسمعُ ما يقرؤه الناسُ عليه من خارج، فمن أجل ذلك لم يُقلَّ فيما يرويه عنه: «حدثنا، وأخبرنا».

وسألَ بعضُ الأمراءَ أبا عبد الرحمن عن كتابه «السنن»: أكلُّه صحيح؟ فقال: لا. قال: فاكْتَبْ لنا الصحيحَ منه مجرّداً. فصنَّعَ «المُجْتَبَى»، فهو «المجتبى من السنن»، تركَ كلَّ حديثٍ أوردهُ في «السنن» ممَّا تُكَلِّمُ في إسناده بالتعليل. والله أعلم بالصواب.

(١) هو محمد بن صالح بن عبد الرحمن البغدادي، أبو بكر الأنماطي، الملقَّب كيلجة (وفي (ق) و(ظ): كيلجة بالحاء وهو تصحيف) قال الحافظ في التقریب: ثقةٌ حافظ، توفِّي سنة ٢٧١هـ.

(٢) في (ظ): خائضاً.



## الباب الخامس

في ذكر أسانيد الكتب الأصول المودعة في كتابنا هذا

أما «صحيح البخاري» ، فأخبرنا بجميعه الشيخ الإمام العالم الأجل جمال الدين، زين الإسلام، أبو عبد الله محمد بن محمد بن سرايا بن علي بن نصر بن أحمد بن علي، أدام الله توفيقه بقراءتي عليه وهو يسمع، فأقر به، بمدينة الموصل، في مدة آخرها شهر سنة ثمان وثمانين وخمس مئة.

قال: أخبرنا الشيخ الإمام الحافظ، بقية المشايخ، أبو الوقت، عبد الأول بن عيسى بن شعيب بن إسحاق بن إبراهيم الصوفي الهروي السجزي، قراءة عليه وأنا أسمع بمدينة السلام، في المدرسة النظامية<sup>(١)</sup> في شهر سنة ثلاث وخمسين وخمس مئة.

قال: أخبرنا الإمام أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر بن محمد بن داود بن أحمد بن معاذ بن سهل بن الحكم الداودي، قراءة عليه، وأنا أسمع، في سنة خمس وستين وأربع مئة.

قال: أخبرنا الإمام أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حنويه بن أحمد بن يوسف السرخسي، خطيب سرخس، قراءة عليه، وأنا أسمع في صفر سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة.

قال أخبرنا الإمام أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفريزي قراءة عليه وأنا أسمع، في سنة ست عشرة وثلاث مئة.

قال: أخبرنا الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي، قراءة عليه بكتابه «الصحيح الجامع» جميعه.

وأما «صحيح مسلم» فأخبرنا الشيخ الإمام الثقة أبو ياسر عبد الوهاب بن

(١) في هامش (ظ) ما نصّه: أول مدرسة وضعت على وجه الأرض في الكلام. اهـ.



هبة الله بن عبد الوهاب بن أبي حَبَّةَ البغدادي رحمه الله بقراءتي عليه وهو يسمع، فأقرَّ به بمدينة الموصل، في شهر سنة سبع وثمانين وخمس مئة.

قال: أخبرنا الشيخ الإمام الحافظ العالم أبو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر السَّمَرْقَنْدِيُّ رحمه الله، قراءةً عليه وأنا أسمع، بمدينة السلام، في سنة ست وعشرين وخمس مئة.

قال: أخبرنا الشيخ الجليل الحافظ أبو الفتح نصر بن الحسن بن أبي القاسم الشَّاشِيُّ المعروف بالثَّنَكْتِي<sup>(١)</sup>، قراءةً عليه وأنا أسمع في شعبان من سنة خمس وسبعين وأربع مئة.

قال: أخبرنا الإمام أبو الحسن<sup>(٢)</sup> عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد الفارسي. قال: أخبرنا الإمام أبو أحمد محمد بن عيسى بن عمرويه الجلودي، قراءةً عليه [وأنا أسمع] في شهر سنة ست وخمسين وثلاث مئة.

قال: سمعتُ الإمامَ أبا إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه، في شهر سنة ثمانٍ وثلاث مئة، يقول: سمعتُ الإمامَ مسلمَ بن الحجاج القُشَيْرِيَّ النيسابوريَّ يقول: بسم الله الرحمن الرحيم.. وشرَعَ في ذِكْرِ خطبة كتابه «الصحيح»، وساقَ الكتابَ إلى آخره.

وأخبرني بـ «صحيح مسلم» أيضاً: الشيخُ الإمامُ الصدرُ الكبيرُ العالمُ الحافظُ، الزاهدُ العابدُ، ضياءُ الدين، شيخُ الإسلامِ والمشايخ، أبو أحمد عبد الوهاب بن علي بن علي الأمين، إجازةً في سنة خمسٍ وثمانين وخمس مئة بظاهرِ المَوْصِلِ.

قال: أخبرنا الإمام أبو عبد الله محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد بن أحمد الصاعِدِيُّ الفَرَاوِيُّ<sup>(٣)</sup> إجازةً في سنة اثنتين وعشرين وخمس مئة.

قال: أخبرنا عبد الغافر الفارسي عن الجلودي، عن أبي إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن سفيان، عن مسلم بن الحجاج.

(١) الثَّنَكْتِي - بفتح التاء فوقها نقطتان وسكون النون وضم الكاف وبتاء أخرى -: منسوبٌ إلى ثَنَكْتِ مدينةٍ من مدَنِ الشَّاشِ، من وراء سيحون وجيحون.

(٢) في (ظ): «أبو الحسين».

(٣) الفراوي: بفتح الفاء وتخفيف الراء؛ منسوبٌ إلى فراوة؛ اسم موضع من بلد نيسابور.



فهذا الطريقُ أعلى من الطريقِ الأولِ برجل، إلا أنَّه إجازة، وذلك سماعٌ.

وأما كتابُ «الموطأ» فأخبرنا بجميعه الشيخُ الإمام، العالمُ الأجلُّ، صائِنُ الدين، جمالُ الإسلام، أبو الحرَمِ مَكِّيُّ بن رِيَّان بن شَبَّة، المقرئُ الماكسيني - أدامَ الله توفيقَه - بقراءتي عليه، فأقرَّ به في مدَّةٍ آخرها شهور سنة ثمانٍ وثمانين وخمس مئة، بمدينة الموصِل.

قال: أخبرنا الشيخُ الإمام العالمُ الثقة، صائِنُ الدين، أبو بكر يحيى بن سعدون بن تمام بن محمد الأزدي القرطبي، رحمَه الله، قراءةً عليه وأنا أسمع، بمدينة الموصِل، في سنة ثلاثٍ وستين وخمس مئة.

قال: أخبرنا الفقيه أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتَّاب، سماعاً عليه.

قال: أخبرنا القاضي أبو الوليد يونس بن عبد الله بن مُغيث.

قال: أخبرنا أبو عيسى يحيى بن عبيد الله.

قال: أخبرنا عَمُّ أَبِي عبيد الله بن يحيى.

قال: أخبرنا أَبِي يحيى بن يحيى<sup>(١)</sup>.

قال: أخبرنا مالك بن أنس رحمه الله، بجميع كتاب «الموطأ».

وأما كتاب «السنن» لأبي داودَ رحمه الله، فَإِنَّهُ أخبرنا بجميعه الشيخُ الإمامُ العالمُ الزاهدُ العابد، ضياءُ الدين، أبو أحمد عبد الوهاب بن عليّ المقَدِّم ذَكَرَهُ، بقراءتي عليه، وقراءة غيري، فأقرَّ به بمدينة السلام، في رباطِ شيخ الشيوخ<sup>(٢)</sup> في ذي القعدة من سنة خمسٍ وثمانين وخمس مئة.

قال: أخبرنا الشيخُ الإمام أبو غالب محمد بن الحسن بن علي الماوردي<sup>(٣)</sup> سماعاً عليه، ومناولةً بمدينة السلام.

قال: أخبرنا الشيخُ الإمام أبو علي بن أحمد بن عليّ التُّسْتَرِيّ بالبصرة.

قال: أخبرنا القاضي أبو عمر<sup>(٤)</sup> القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، قراءةً عليه.

(١) هو الليثي.

(٢) في هامش (ظ): أرادَ به شهاب الدين أبا حفص السهروردي رضي الله عنه.

(٣) في (ظ): أبو غالب محمد بن الحسين الماوردي.

(٤) في (ظ): أبو عمرو.



قال: أخبرنا الإمام أبو عليّ محمد بن أحمد بن عمر اللؤلؤيّ.

قال: أخبرنا الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستانيّ بجميع كتاب «السنن». وأما كتاب «الترمذي» فأخبرنا به الشيخ الإمام الصدر، العالم الزاهد العابد، ضياء الدين أبو أحمد عبد الوهاب بن عليّ بن عليّ، المقدّم ذكره، بقراءتي عليه، وقراءة غيري بمدينة السلام في سنة ستّ وثمانين وخمس مئة.

قال: أخبرنا الإمام العالم، أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم بن أبي سهل الكروخيّ الهرويّ، قراءة عليه وأنا أسمع، فأقرّ به.

قال: أخبرنا القاضي الزاهد، أبو عامر محمود بن القاسم بن محمد بن محمد الأزديّ، قراءة عليه وأنا أسمع، في شهر ربيع الأول من سنة اثنتين وثمانين وأربع مئة. وأخبرنا الشيخ أبو نصر عبد العزيز بن محمد بن عليّ بن إبراهيم الثريّاقيّ<sup>(١)</sup> والشيخ أبو بكر أحمد بن عبد الصمد بن أبي الفضل بن أبي حامد الغورجيّ، قراءة عليهما وأنا أسمع، في شهر ربيع الآخر من سنة إحدى وثمانين وأربع مئة<sup>(٢)</sup>.

قالوا: أخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن أبي الجراح الجراحيّ المروزيّ.

قال: أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل المحبوبيّ المروزيّ المرزبانيّ، قراءة عليه.

قال: أخبرنا الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي رحمه الله بكتاب «الجامع الكبير»، إلا أنّ رواية الشيخ أبي القاسم الكروخيّ عن مشايخه الثلاثة انتهت إلى آخر مناقب جرير بن عبد الله البجليّ، وهي في آخر المجلد الثالث من الأصل المسموع. ومن هناك إلى آخر الكتاب يرويه الكروخيّ عن الأزديّ والغورجيّ، دون الثريّاقيّ. وعن أبي المظفر عليّ بن عليّ بن ياسين بن الدهان، عن الجراحيّ المحبوبيّ عن المصنّف رحمه الله.

وأما كتاب «السنن» للنسائي، فأخبرنا بجميعه الشيخ الإمام الحافظ العالم، بقية

(١) نسبة إلى قرية ب «هراة».

(٢) في (ظ): «سنة إحدى وثلاثين وأربع مئة». تصحيف.



المشايع، أبو القاسم يعيش بن صدقة بن عليّ الفُراتي الإمام الشافعي بمدينة السلام، في سنة ستّ وثمانين وخمس مئة، بقراءتي عليه.

قال: أخبرنا الشيخُ الفقيهُ العالمُ أبو الحسن عليّ بن أحمد بن الحسين<sup>(١)</sup> بن محمّويه اليزديّ، قراءةً عليه وأنا أسمع، في شهور سنة إحدى وخمسين وخمس مئة.

قال: أخبرنا الشيخ العالم الزاهد أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن عبد الرحمن بن عليّ بن أحمد بن إسحاق الصوفيّ الدُوني<sup>(٢)</sup>، قراءةً عليه بأصفهان، في ذي الحِجّة من سنة تسع وتسعين وأربع مئة، وبقراءتي عليه ثانياً في صفر من سنة خمس مئة.

قال: أخبرنا القاضي أبو نصر أحمد بن الحسن بن محمد بن عبد الله الكسّار الدِينُورِيّ، قراءةً عليه بخانكاه دُون<sup>(٣)</sup> في شوال من سنة ثلاثٍ وثلاثين وأربع مئة.

قال: أخبرنا الشيخُ الإمام الحافظُ أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الشُّنِّيّ الدِينُورِيّ، قراءةً عليه في داره بالدِينُور، في جمادى الأولى من سنة ثلاثٍ وستين وثلاث مئة.

قال: حدّثنا الإمام الحافظُ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي [رحمه الله] بكتاب «السنن» جميعه.

وأما كتابُ «الجمع بين الصحيحين» للحُمَيْدِيّ<sup>(٤)</sup>، [رحمة الله عليه]، فأخبرنا جميعه الشيخُ الإمام العالمُ الزاهد، ضياءُ الدين أبو أحمد عبد الوهاب بن علي بن علي الأمين المقدم ذكره بقراءتي عليه، وقراءة غيري، بظاهر المَوْصِل، في سنة خمسٍ وثمانين وخمس مئة.

قال: أخبرنا والذي سماعاً من أول الكتاب إلى آخر الحديث الحادي والأربعين، من المتفق عليه لعبد الله بن عباس.

(١) في (ظ): «الحسن»، تصحيف والمثبت من (د) وترجمته في أنساب السمعاني ٥/ ٥٩٠ في رسم «اليزدي».

(٢) الدوني: بضم الدال وبالنون؛ منسوب إلى الدون، وهي قرية من قرى الدِينُور.

(٣) في هامش (ظ): اسم محلة.

(٤) في هامش (ظ): وإنما ذكر الجمع بين الصحيحين مع أنه لم يلزم في أول الكتاب لأنه قد ينقل منه معاني غريبة لم يأت بها عن الحميدي.



والشيخ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن نبهان الغنوي الرقي، قراءة عليه من الحديث الثاني والأربعين، من المتفق عليه لابن عباس، وإلى آخر الكتاب. وإجازة من والدي ومن الرقي<sup>(١)</sup> لما لم أسمع من كل واحد منهما، فأكمل إلي الكتاب جميعه سماعاً وإجازة.

قالا: أخبرنا المصنف الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميري بكتابه «الجمع بين صحيح البخاري ومسلم».

وأما كتاب «رزين»<sup>(٢)</sup>: فأخبرني به الشيخ الإمام العالم، أبو جعفر المبارك بن المبارك [بن] أحمد بن زريق<sup>(٣)</sup> الحداد المقرئ الواسطي إجازة، في سنة تسع وثمانين وخمس مئة.

قال: أخبرنا الإمام الحافظ أبو الحسن رزين بن معاوية العبدري<sup>(٤)</sup> كتابة في سنة ثلاث وعشرين وخمس مئة.

### [هذا آخر الركن الأول، ويتلوه الركن الثاني في المقاصد]

وهو مقسومٌ بعدد حروف المعجم: ثمانية وعشرين حرفاً. وكتابٌ يتلو الحروف، هو كتاب اللواحق الذي أشرنا إليه في الركن الأول، وسيأتي عدد ما في كل حرف من الكتب عند ذكره إن شاء الله تعالى.

(١) في هامش (ظ): الرقة بلدة على شاطئ الفرات.

(٢) هو أبو الحسن رزين بن معاوية بن عمار العبدري الأندلسي السرقسطي، جاور بمكة أعواماً، وحدث بها عن أبي مكتوم، وعيسى بن أبي ذر الهروي وغيره. ذكره السلفي، وقال: شيخ عالم، ولكنه نازل الإسناد. له تصانيف منها: كتاب «التجريد» جمع فيه ما في «الصحاح الخمسة» و«الموطأ» وكتاب في أخبار مكة. وقال ابن بشكوال: كان رجلاً صالحاً، فاضلاً عالماً بالحديث وغيره؛ توفي رحمه الله بمكة سنة خمس وثلاثين وخمس مئة. انظر «شذرات الذهب» ١٠٦/٤.

(٣) بتقديم الزاي على الراء المفتوحة.

(٤) منسوب إلى عبد الدار بن قصى بن كلاب.



الركن الثاني

في

مقاصد الكتاب







# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## حرف الهمزة

وفيه عشرة كتب:

كتاب الإيمان والإسلام، كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنة، كتاب الأمانة، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كتاب الاعتكاف، كتاب إحياء الموات، كتاب الإيلاء، كتاب الأسماء والكنى، كتاب الآنية، كتاب الأمل والأجل.

## الكتاب الأول

في الإيمان والإسلام وفيه ثلاثة أبواب

### الباب الأول

في تعريفهما حقيقةً ومجازاً، وفيه فصلان

### الفصل الأول

في حقيقتهما وأركانهما

١ - (خ م ت س - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُنْبِئُ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ».



وفي رواية أَنَّ رجلاً قال له: أَلَا تَغْزُو؟ فقال له: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْإِسْلَامَ بُنِيَ عَلَى خَمْسٍ...» وذكر الحديث.

وفي أخرى: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةٍ: عَلَى أَنْ يُوحَّدَ اللَّهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَالْحَجُّ». فَقَالَ رَجُلٌ<sup>(١)</sup>: الْحَجُّ وَصِيَامُ رَمَضَانَ؟ قَالَ: «لَا، صِيَامُ رَمَضَانَ، وَالْحَجُّ» هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وفي أخرى: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: عَلَى أَنْ يُعْبَدَ اللَّهُ وَيُكْفَرَ بِمَا دُونَهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ».

أَخْرَجَ طَرَفُهُ جَمِيعَهَا مُسْلِمٌ، وَوَافَقَهُ عَلَى الْأُولَى التِّرْمِذِيُّ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٢)</sup>.

٢- (م ت د س - يحيى بن يعمر) قال: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدْرِ<sup>(٣)</sup> بِالْبَصْرَةِ مَعْبُدُ الْجُهَنِيِّ فَأَنْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرِيُّ حَاجِبَيْنِ أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ فَقُلْنَا لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدْرِ؟ فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دَاخِلًا الْمَسْجِدَ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي، أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، فَطَنْتُ أَنْ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِيلْنَا نَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَفَقَّرُونَ الْعِلْمَ<sup>(٤)</sup>، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَرْغُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ، وَأَنْ الْأَمْرَ أُنْفُتْ، فَقَالَ: إِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَاءٌ مِنِّي، وَالَّذِي يَخْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ، مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ. ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي

(١) هو يزيد بن بشر السكسكي. انظر ٥٥٤/١٥ من هذا الكتاب.

(٢) البخاري (٨) في الإيمان: باب قول النبي بني الإسلام على خمس؛ ومسلم (١٦) فيه: باب أركان الإسلام؛ والتِّرْمِذِيُّ (٢٦٠٩) فيه: باب بني الإسلام على خمس؛ والنَّسَائِيُّ (٥٠٠١) فيه: باب على كم بُنِيَ الْإِسْلَامُ؛ وأحمد في المسند (٤٧٨٣ و ٥٦٣٩ و ٥٩٧٩ و ١٨٧٣٥ و ١٨٧٤١).

(٣) أي أول من قال بنفي القدر فابتدع وجانب الصواب الذي عليه أهل الحق، ومذهب أهل السنة إثبات القدر، ومعناه: أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدَّرَ الْأَشْيَاءَ فِي الْقَدَمِ، وَعَلِمَ سَبْحَانَهُ أَنَّهَا سَتَقَعُ فِي أَوَاقَاتٍ مَعْلُومَةٍ عِنْدَهُ تَعَالَى، فَهِيَ تَقَعُ عَلَى حَسَبِ مَا قَدَّرَهَا.

(٤) في هامش (ظ): أي يقطعون القدر في طلب العلم.



عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتُحِجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا». قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ! قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ». قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ». قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَاتِهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رَجُلًا، وَأَنْ تَرَى الْحَفَاةَ الْعُرَاةَ [الْعَالَةَ]، رِعَاءَ الشَّاءِ، يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُيُوتِ». قَالَ: ثُمَّ انْطَلِقْ، فَلَبِثْتُ<sup>(١)</sup> مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا عُمَرُ، أَتَدْرِي مِنَ السَّائِلِ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «فَإِنَّهُ جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ»<sup>(٢)</sup>، هذا لفظُ مسلم.

قال الحميدي: جمَعَ مسلمٌ فيه الروايات، وذكر ما أورَدناه من المَثْنِ، وأنَّ في بعض الروايات زيادةً ونقصاناً.

وأخرجه الترمذي بنحوه، وتقديم بعضه وتأخير.

وفيه: قال عمر: فلقيني رسولُ اللهِ ﷺ بعد ثلاثٍ، فقال لي: «يا عمر، هل تدري من السائل؟...» الحديث.

وأخرجه أبو داود بنحوه، وفيه: فلبثت ثلاثاً.

(١) في صحيح مسلم: «فَلَبِثْتُ».

(٢) قال البخاري رحمه الله: جعل النبي ﷺ الإسلام هنا اسماً لما ظهر من الأعمال، والإيمان اسماً لما بطن من الاعتقاد، وليس ذاك لأنَّ الأعمال ليست من الإيمان، ولا لأنَّ التصديق ليس من الإسلام، بل ذاك تفصيل لجملة كلِّها شيء واحد، وجماعها الدين، ولهذا قال ﷺ: «أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ». وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. وقال: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، ولا يكون الدين في محلِّ الرضا والقبول إلا بانضمام التصديق.



وفي أخرى له قال: فما الإسلام؟ قال: «إقامُ الصلاة، وإيتاءُ الزكاة، وحجُّ البيت، وصومُ شهرِ رمضان، والاعتسَالُ من الجنابة».

وفي أخرى لأبي داود: عن يحيى بن يعمرَ وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَا: لَقِينَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فَذَكَرْنَا لَهُ الْقَدَرَ وَمَا يَقُولُونَ فِيهِ! فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَزَادَ: قَالَ: وَسَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ مَرْيَتِهِ أَوْ جُهَيْنَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فِيمَا نَعْمَلُ؟ فِي شَيْءٍ<sup>(١)</sup> [قد] خَلَا وَمَضَى، أَوْ [فِي] شَيْءٍ يُسْتَأْنَفُ الْآنَ؟ قَالَ: «فِي شَيْءٍ خَلَا وَمَضَى». فَقَالَ الرَّجُلُ - أَوْ بَعْضُ الْقَوْمِ -: فَفِيمَ النِّعَمِ؟ قَالَ: «إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ مُيَسَّرُونَ<sup>(٢)</sup> لِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ أَهْلَ النَّارِ مُيَسَّرُونَ<sup>(٣)</sup> لِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ».

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِثْلَ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، إِلَّا أَنَّهُ أَسْقَطَ حَدِيثَ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، وَذَكَرَ مَعْبُدٍ، وَمَا جَرَى لَهُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي ذِكْرِ الْقَدَرِ - إِلَى قَوْلِهِ: «حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ».

وَأَوَّلُ حَدِيثِهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنِي أَبِي - وَسَرَدَ الْحَدِيثَ إِلَى قَوْلِهِ - «الْبَيَانُ»، ثُمَّ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: فَلَبِثْتُ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟...» الْحَدِيثُ.

وَزَادَ هُوَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ بَعْدَ «الْعُرَاةِ»: «الْعَالَةَ»<sup>(٣)</sup>

(الْقَدَرُ): مُصَدَّرُ قَدَرٍ يَقْدُرُ، وَقَدْ تُسَكَّنُ دَالُهُ، وَهُوَ مَاقِضَاؤُ اللَّهِ تَعَالَى وَحُكْمُ بِهِ مِنَ الْأُمُورِ.

(اِكْتَنَفَ): كَتَفْتُ الرَّجُلَ وَاكْتَنَفْتُهُ: أَيِ صَرَفْتُ مِمَّا يَلِيهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُمْتَ بِأَمْرِهِ.

(سَبَّكَ): وَكَلْتُ الْأَمْرَ إِلَيْهِ أَكَلَهُ: إِذَا رَدَّذْتُهُ إِلَيْهِ، وَاعْتَمَدْتَ فِيهِ عَلَيْهِ، وَاسْتَكْفَيْتُهُ إِيَّاهُ.

(١) في سنن أبي داود: «أفي شيء».

(٢) في سنن أبي داود: «يسرون».

(٣) مسلم رقم (٨) في الإيمان: باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان؛ والتِّرْمِذِيُّ (٢٦١٠) فِيهِ أَيْضًا: باب ما جاء فِي وَصْفِ جَبْرِيلَ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٩٥) فِي السَّنَةِ: باب فِي الْقَدَرِ؛ وَالنَّسَائِيُّ (٤٩٩٠) فِي الْإِيمَانِ: باب نَعَتِ الْإِسْلَامِ؛ وَابْنُ مَاجَهَ (٦٣) فِي الْمَقْدَمَةِ؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (١٨٥ و ١٩٢ و ٣٧٦ و ٥٨٢٢).



(يُتَّقِرُونَ) الاقتفار، والتَّقَرُّ، والافتقار، والافتداء؛ يقال: اقتفرت الأرض والأثر، وتقفرت.

(الأنف) أنف: أي مستأنف، من غير أن يسبق له سابق قضاء أو تقدير، وإنما هو مَقْصُورٌ على الاختيار.

(الإحسان) قال الخطابي: إنما أراد بالإحسان هنا الإخلاص، وهو شرط في صحة الإيمان والإسلام معاً، وذلك أن مَنْ تَلَفَّظَ بالكلمة، وجاء بالعمل من غير نيّة وإخلاص لم يكن محسناً، ولا كان إيمانه صحيحاً.

(رَبَّتْهَا، وَرَبَّهَا) الرَّبُّ: السيّد، والمالك، والصاحب، والمُدَبِّر، والمرَبِّي، والمَوْلَى، والمرادُ به في الحديث: السيّد والمولى، وهي الأُمّة تِلْدٌ لِلرَّجُلِ، فيكون ابنُها مَوْلًى لها، وكذلك ابنتُها، لأنها<sup>(١)</sup> في الحسب كأبيها، والمراد أن السّبي يكثر، والنعمة تفشو في الناس وتظهر.

(رِعاء الشاء) الرِّعاء: جمع راعٍ، والشاء: جمع شاة.

(مِلْيًا) المِلْيُ: طائفة من الزّمانِ طويلة، يقال: مَضَى مِلْيٌ من النّهار، أي: ساعة طويلة منه.

(العالة): الفقراء جمع عائل، والعَيْلُ: الفقر.

٣ - (خ م د س - أبو هريرة وأبو ذر) رضي الله عنهما قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا بَارِزًا لِلنَّاسِ، فَاتَّاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكِتَابِهِ<sup>(٢)</sup>، وَلِقَائِهِ، وَرُسُلِهِ، وَتُؤْمِنَ بِالْبُعْثِ الْآخِرِ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ، وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِحْسَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَرَهُ<sup>(٣)</sup> فَإِنَّهُ يَرَاكَ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى

(١) في (ظ): «لأنهما».

(٢) في نسخة: «وكتبه».

(٣) في صحيح مسلم: إن لا تراه.



السَّاعَةُ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَلَكِنْ سَأَحْدُثُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا: إِذَا وَلَدَتِ الْأُمَّةُ رَبِّهَا<sup>(١)</sup>، فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَإِذَا كَانَتِ الْخُفَاءُ الْعُرَاءُ رُؤُوسَ النَّاسِ، فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَإِذَا تَطَاوَلَ رِجَالُ الْبُهَمِ فِي الْبُيُوتِ، فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ -: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤] قَالَ: ثُمَّ أَذْبَرَ الرَّجُلُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُدُّوا عَلَيَّ الرَّجُلَ» فَأَخَذُوا لِيَرُدُّوهُ، فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ دِينَهُمْ».

وفي رواية قال: «إِذَا وَلَدَتِ الْأُمَّةُ بَغْلَهَا<sup>(٣)</sup>»، يعني السَّرَارِي.

وفي أخرى نحوه، وفي أوله أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَلُونِي»، فَهَابُوهُ أَنْ يَسْأَلُوهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَجَلَسَ عِنْدَ رُكْبَتَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِسْلَامُ؟ - وَذَكَرَ نَحْوَهُ - وَزَادَ أَنَّهُ قَالَ لَهُ فِي آخِرِ كُلِّ سَوَالٍ مِنْهَا: صَدَقْتَ - وَقَالَ فِي الْإِحْسَانِ: «أَنْ تَخْشَى اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ». وَقَالَ فِيهَا: «وَإِذَا رَأَيْتَ الْخُفَاءَ الْعُرَاءَ الصُّمَّ الْبُكْمَ مُلُوكَ الْأَرْضِ فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا» - وفي آخرها: «هَذَا جِبْرِيلُ أَرَادَ أَنْ تَعْلَمُوا إِذْ لَمْ تَسْأَلُوا».

هذا لفظ البخاري ومسلم عن أبي هريرة وحده.

وأخرجه أبو داود عن أبي هريرة وأبي ذرٍّ، بمثل حديث قبله، وهو حديث يحيى بن يَعْمَرٍ، وهذا لفظه:

قال أبو هريرة وأبو ذرٍّ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْلِسُ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَصْحَابِي، فَيَجِيءُ الْغَرِيبُ فَلَا يَذْرِي أُيُّهُمْ هُوَ حَتَّى يَسْأَلَ، فَطَلَبْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَ لَهُ مَجْلِسًا يَعْرِفُهُ الْغَرِيبُ إِذَا آتَاهُ، قَالَ: قَبِينَا لَهُ دُغَانًا مِنْ طِينٍ يَجْلِسُ عَلَيْهِ، وَكُنَّا نَجْلِسُ بِجَنْبَيْهِ - وَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ فَأَقْبَلَ رَجُلٌ، وَذَكَرَ هَيْئَتَهُ، حَتَّى سَلَّمَ مِنْ طَرَفِ السَّمَاطِ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ، فَرَدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

(١) في (د): «رَبَّتْهَا»، والمثبت من (ظ) وصحيح مسلم.

(٢) في هامش (ظ): أي ذَكَرَ الله ذلك في خمس، أو تجدُ علمَ ذلك في خمس، ونحو ذلك مما يحتمله اللفظ.

(٣) في هامش (ظ): يذكر البعل والمراد به السيد الحاكم، وقولهم: مَنْ بَعْلُ هَذِهِ النَّاظَةِ؟ أو من رَبُّهَا وصاحبها؟



وأخرجَه النسائي عن أبي هريرة وأبي ذرٍّ بمثل حديث أبي داود، إلى قوله: مِنْ طِينٍ كَانَ يَجْلِسُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: وَإِنَّا لَجُلُوسٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ [فِي مَجْلِسِهِ] إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ أَحْسَنُ النَّاسِ وَجْهًا، وَأَطْيَبُ النَّاسِ رِيحًا، كَأَنَّ ثِيَابَهُ لَمْ يَمَسَّهَا دَنَسٌ، حَتَّى سَلَّمَ فِي طَرَفِ السَّطِ (١) قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ، فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ قَالَ: أَذْنُو يَا مُحَمَّدُ؟ قَالَ: «أَذْنُهُ». قَالَ: فَمَا زَالَ يَقُولُ أَذْنُو مِرَارًا، وَيَقُولُ لَهُ: «أَذْنُهُ» حَتَّى وَضَعَ يَدُهُ عَلَى رُكْبَتِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَخْبِرْنِي مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ». قَالَ: وَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَقَدْ أَسْلَمْتُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: صَدَقْتَ. فَلَمَّا سَمِعْنَا قَوْلَ الرَّجُلِ: صَدَقْتَ؛ أَكْرَمْنَاهُ. قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ؟ قَالَ: «أَنْ تُوْمَنَ بِاللَّهِ (٢) وَالْمَلَائِكَةِ، وَالْكِتَابِ، وَالنَّبِيِّينَ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ» قَالَ: فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَقَدْ آمَنْتُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ». قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَخْبِرْنِي، مَا الْإِحْسَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ». [قَالَ صَدَقْتَ] (٣). قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَخْبِرْنِي، مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ: فَتَكْسِرُ، فَلَمْ يُجِبْهُ شَيْئًا، ثُمَّ عَادَ، فَلَمْ يُجِبْهُ شَيْئًا، ثُمَّ عَادَ فَلَمْ يُجِبْهُ [شَيْئًا]، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَلَكِنْ لَهَا عَلَامَاتٌ تُعْرَفُ بِهَا: إِذَا رَأَيْتَ رِعَاءَ الْبَهْمِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُيُوتِ، وَرَأَيْتَ الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ، مُلُوكَ الْأَرْضِ، وَرَأَيْتَ الْأَمَةَ (٤) تَلِدُ رَبِّهَا، فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لِقَمَان: ٣٤]، قَالَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ هَادِيًا وَبَشِيرًا، مَا كُنْتُ بِأَعْلَمَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ مِنْكُمْ، وَإِنَّهُ لَجَبْرِيلُ نَزَلَ فِي صُورَةِ دُخَانٍ الْكَلْبِيِّ (٥).

(١) في (د): «السَّطِ». والمثبت من (ظ) وسنن النسائي.

(٢) في سنن النسائي: قال: الإيمان بالله وملائكته.

(٣) زيادة من سنن النسائي.

(٤) في سنن النسائي: المرأة.

(٥) البخاري (٥٠) في الإيمان: باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان؛ ومسلم (٩ و ١٠) فيه: باب الإسلام والإيمان والإحسان؛ وأبو داود (٤٦٩٨) في السنة باب في القدر؛ والنسائي (٤٩٩١) في الإيمان: باب صفة الإيمان والإسلام؛ وابن ماجه (٦٤) في المقدمة، و(٤٠٤٤) في الفتن: باب أشرار الساعة؛ ومسنند أحمد (٩٢١٧).



(البَهْم): جمع بَهْمَة، وهي صغارُ الغنم.

(أشراطُها): الأَشْراط: جمع شَرَط، وهو العلامة.

(رؤوس الناس): أراد مُقَدِّمِيهم، وسادَتهم.

(الصَّم): جمعُ أصمٍّ، وهو الذي لا يسمعُ شيئاً.

(البُكْم): جمعُ أبكم، وهو الذي خُلِقَ أخرس، لا يتكلم.

(ظَهْرَانِي): يقال: أقامَ فلانٌ بينَ أظهرِ قومه، وظَهْرَانِي قومه: أي أقامَ بينهم. والأَظْهَر: جمعُ ظَهرٍ، وفائدةُ إدخاله في الكلام أن إقامته بينهم على سبيل الاستظهارِ بهم، والاستنادِ إليهم.

فأما ظَهْرَانِيهم: فقد زيدت فيه الألف والنون على ظَهرٍ، عند التثنية للتأكيد، وكأنَّ معنى التثنية أن ظهراً منهم قَدَّامَهُ، وآخر وراءَهُ، فكأنَّهُ مكنوفٌ من جانبيهِ، هذا أصلُهُ، ثم كثرَ حتى استعمل في الإقامة بين القوم، وإن لم يكن مكنوفاً بينهم.  
(دُكَّاناً): الدُّكَّان: الدَّكَّةُ المَبْنِيَّةُ للجلوس عليها.

(السماط): السَماطان من الناس والتَّخْل: الجانبان، يقال: مشى بين السَماطين، والمرادُ بالسَماط الجماعةُ من الناس، والجلوسُ عنده.

(دَنَس) الدَّنَسُ: الوَسَخ، وقد تَدَنَسَ الثوبُ إذا تَوَسَّخَ.

(اذنُهُ): أمرٌ بالذُّنُوء، وهو القُرْب، والهاء فيه هاء السَّكْت، جيء بها لبيان الحركة.

٤ - (خ م ت د س - أنس بن مالك) رضي الله عنه، قال: «بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ دَخَلَ<sup>(١)</sup> رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ، ثُمَّ أَتَاخَهُ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ عَقَلَهُ، ثُمَّ قَالَ [لَهُمْ]: أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟ وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَكِيٌّ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ، فَقُلْنَا: هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمُتَكِيُّ. فَقَالَ لَهُ [الرَّجُلُ]: [يَا] ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ أَجَبْتُكَ». فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي سَأَلْتُكَ فَمَشَدَّدٌ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَلَا تَجِدُ<sup>(٢)</sup> عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ

(١) ليست «إذ» في البخاري.

(٢) في هامش (ظ): وجدَّ عليه في الغضبِ مرجلةً.



قَالَ: «سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ». فَقَالَ: أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ، اللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». قَالَ: أَسْأَلُكَ<sup>(١)</sup> بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». قَالَ: أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَصُومَ<sup>(٢)</sup> هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». قَالَ: أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَعْيَانِنَا، فَتَقْسِمَهَا عَلَى فُقَرَائِنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». فَقَالَ الرَّجُلُ: أَمَنْتُ بِمَا جِئْتُ بِهِ، وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَائِي مِنْ قَوْمِي، وَأَنَا صِمَامُ بَنِ ثَعْلَبَةَ، أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ<sup>(٣)</sup>. هذا لفظ البخاري.

وأخرجه مسلم، وهذا لفظه: قال أنس رضي الله عنه: نُهِينَا فِي الْقُرْآنِ أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلُ، فَيَسْأَلُهُ وَنَحْنُ نَسْمَعُ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَتَانَا رَسُولُكَ فَرَعَمَ لَنَا أَتَاكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ. قَالَ: «صَدَقَ». قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ؟ قَالَ: «اللَّهُ». قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ؟ قَالَ: «اللَّهُ». قَالَ: فَمَنْ نَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ وَجَعَلَ فِيهَا مَا جَعَلَ؟ قَالَ: «اللَّهُ». قَالَ: فَبِالَّذِي خَلَقَ السَّمَاءَ وَخَلَقَ الْأَرْضَ، وَنَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ، اللَّهُ أَرْسَلَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِنَا وَلَيْلَتِنَا؟ قَالَ: «صَدَقَ». قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا صَوْمَ شَهْرٍ رَمَضَانَ فِي سَنَتِنَا؟ قَالَ: «صَدَقَ». قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا حَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا؟ قَالَ: «صَدَقَ». قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ ثُمَّ وَلَّى، قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَزِيدُ عَلَيْهِنَّ وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُنَّ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَئِنْ صَدَقَ لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ».

(١) في هامش (ظ): أي سألتك.

(٢) في البخاري: «نصوم» بالنون.

(٣) في هامش (ظ) ما نصّه: قال عبد الله بن المبارك رحمه الله: استدللَّ أئمةُ الحديث بعلم إسناد الحديث، وطُرُق الرواية، والسند، والإجازة بهذا الحديث.

(٤-٤) ما بينهما لم يرد في صحيح مسلم.



وأخرجه الترمذي مثل رواية مسلم.

وأخرجه النسائي مثل رواية البخاري ومسلم.

وأخرج أبو داود منه طرفاً من أول رواية البخاري إلى قوله: إني سألتك، ثم قال - وساق الحديث - ولم يذكر لفظه<sup>(١)</sup>.

(متكى): قال الخطابي: كل من استوى قاعداً على وطاء<sup>(٢)</sup>، فهو متكى، والعامة لا تعرف المتكى إلا من مال في عوده معتمداً على أحد شقيه.

(فلا تحجد): يقال: وجدْتُ عليه أجداً موجدَةً؛ إذا غضبْتُ عليه، يقول له: إني سألتك فلا تغضب من سؤالي.

(أنشدك): يقال: نشدْتُك بالله، ونشدْتُك الله؛ أي سألتك به، وأصله من النشيد، وهو رفع الصوت، فكأنَّ معناه: طلبْتُ إليك بالله برفع نشيدي: أي صوتي بطلبها.

٥ - (د - عبد الله بن عباس) رضي الله عنهما قال: بَعَثَ بَنُو سَعْدِ بْنِ بَكْرِ ضِمَامَ بْنَ ثَعْلَبَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَدِمَ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup>، فَأَنَاحَ بَعِيرُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ عَقَلَهُ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ - فَذَكَرَ نَحْوَهُ قَالَ: فَقَالَ: أَيُّكُمْ ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ». قَالَ: يَا بَنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ... وَسَاقَ الْحَدِيثَ

هكذا أخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup>، ولم يذكر لفظ الحديث، وإنما أورده عقيب حديث أنس المذكور.

(١) البخاري (٦٣) في العلم: باب القراءة والعرض على المحدث؛ ومسلم (١٢) في الإيمان: باب السؤال عن أركان الإسلام؛ والترمذي (٦١٩) في الزكاة: باب ما جاء إذا أدت الزكاة؛ والنسائي (٢٠٩١ و ٢٠٩٢ و ٢٠٩٣) في الصيام: باب وجوب الصيام؛ وأبو داود (٤٨٦) في الصلاة: باب ما جاء في المشرك يدخل المسجد؛ وابن ماجه (١٤٠٢) في إقامة الصلاة: باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس؛ وأحمد (١٢٣٠٨)؛ والدارمي (٦٥٠) في الطهارة: باب فرض الوضوء.

(٢) الوطاء: خلاف الغطاء، وهو الفراش.

(٣) في أبي داود: فقدم عليه.

(٤) أبو داود (٤٨٧) في الصلاة: باب ما جاء في المشرك يدخل المسجد، وهو حديث حسن.



٦ - (س - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ مَعَ أَصْحَابِهِ جَاءَهُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، قَالَ: أَيُّكُمْ ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ قَالُوا: هَذَا الْأَمْعَرُ الْمُزَنَقِيُّ. - قَالَ حَمْزَةُ: الْأَمْعَرُ: الْأَبْيَضُ الْمُشْرَبُ بِحُمْرَةٍ<sup>(١)</sup> - قَالَ: إِنِّي سَأَلْتُكَ فَمُسْتَدٌّ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ. قَالَ: «سَلْ عَمَّا بَدَأَ لَكَ». قَالَ: أَتَشُدُّكَ بِرَبِّ<sup>(٢)</sup> مَنْ قَبْلَكَ وَرَبِّ مَنْ بَعْدَكَ، اللَّهُ أَرْسَلَكَ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». قَالَ: أَتَشُدُّكَ بِهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». قَالَ: فَاتَشُدُّكَ بِهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ أَمْوَالِ أَغْنِيَانَا فَرَدَّهُ عَلَى فُقَرَائِنَا؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». قَالَ: فَاتَشُدُّكَ بِهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». قَالَ: فَاتَشُدُّكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ يُحْجَّ هَذَا النَّبِيُّ مِنَ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». قَالَ: [فَإِنِّي]<sup>(٣)</sup> آمَنْتُ وَصَدَّقْتُ، وَأَنَا ضِمَامُ بَنِي نَعْلَبَةَ. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٤)</sup>

(الْأَمْعَرُ): قد جاء تفسيره في الحديث: أَنَّهُ الْأَبْيَضُ الْمُشْرَبُ بِالْحُمْرَةِ، وَفِي كِتَابِ الْغَرِيبِ: هُوَ الْأَحْمَرُ، مَأْخُودٌ مِنَ الْمُغْرَةِ. وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: أَرَادَ بِالْأَمْعَرِ: الْأَبْيَضَ، كَمَا أَرَادَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِالْأَحْمَرِ: الْأَبْيَضَ، بِدَلِيلِ قَوْلِ الْعَرَبِ: امْرَأَةٌ حُمْرَاءُ؛ يَعْنُونَ: بَيَاضًا. وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «يَا حُمَيْرَاءُ»<sup>(٥)</sup>، وَالْكُلُّ مُتَقَارِبٌ.

(الْمُزَنَقِيُّ): الْمَتَكِيُّ عَلَى مِرْفَقِهِ.

- (١) فِي النَّسَائِيِّ: الْأَبْيَضُ مُشْرَبٌ حُمْرَةً.
- (٢) فِي النَّسَائِيِّ: «أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ...».
- (٣) زِيَادَةٌ مِنَ النَّسَائِيِّ.
- (٤) النَّسَائِيُّ (٢٠٩٤) فِي الصِّيَامِ: بَابُ وَجُوبِ الصِّيَامِ؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.
- (٥) فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَاهَا وَالْحَبْشَةُ يَلْعَبُونَ بِحُرَابِهِمْ فِي الْمَسْجِدِ فِي يَوْمٍ عِيدٍ، فَقَالَ لَهَا: «يَا حُمَيْرَاءُ، أَتَحْبِيْنُ أَنْ تَنْظُرِي إِلَيْهِمْ؟»، أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي عَشْرَةِ النِّسَاءِ ٧٥/١ وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ ٤٤٤/٢ وَقَالَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَلَمْ أَرِ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ ذِكْرَ الْحُمَيْرَاءِ إِلَّا فِي هَذَا. وَنَقَلَ الزُّرْكَشِيُّ فِي «الْمُعْتَبَرِ» ٢٠/١٩، عَنْ شَيْخِهِ الْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ أَنَّ شَيْخَهُ الْحَافِظَ أَبَا الْحَجَّاجِ الْمَزْيِي، كَانَ يَقُولُ: «كُلُّ حَدِيثٍ فِيهِ ذِكْرُ الْحُمَيْرَاءِ بَاطِلٌ، إِلَّا حَدِيثٌ فِي الصَّوْمِ فِي «سُنَنِ النَّسَائِيِّ»: دَخَلَ الْحَبْشَةُ الْمَسْجِدَ يَلْعَبُونَ فَقَالَ لِي: «يَا حُمَيْرَاءُ، أَتَحْبِيْنُ أَنْ تَنْظُرِي إِلَيْهِمْ؟» وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَنَقُولُ: وَلَمْ يَحَالَفِ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْقَيْمِ الصَّوَابُ فِي قَوْلِهِ فِي «الْمَنَارِ» ص ٣٤ «وَكُلُّ حَدِيثٍ فِيهِ يَا حُمَيْرَاءُ أَوْ ذِكْرُ الْحُمَيْرَاءِ فَهُوَ كَذِبٌ مُخْتَلَقٌ».



٧ - (خ م ط د س - طلحة بن عبيد الله) رضي الله عنهما، قال: جَاءَ رَجُلٌ<sup>(١)</sup> إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، فَأَثَرُ الرَّأْسِ، نَسَمَعَ دَوِيَّ صَوْتِهِ، وَلَا نَفَقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ». فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُنَّ؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَصِيَامَ رَمَضَانَ». فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ». قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ». قَالَ: فَأَذْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ». أَوْ «دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالْمَوْطَأُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٢)</sup>.

إِلَّا أَنَّ أَبَا دَاوُدَ وَالنَّسَائِيَّ قَالَا: «الْصَّدَقَةُ» عوض «الزَّكَاةِ». وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ».

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضاً مِنْ رِوَايَةٍ أُخْرَى: أَنَّ أَغْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَثَرُ الرَّأْسِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «الْصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ». قَالَ: أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّوْمِ؟ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ كَمَا سَبَقَ.

(ثَأْتِرُ الرَّأْسِ): الشَّعِثُ الشَّعَرُ: الْبَعِيدُ الْعَهْدِ بِالْغُسْلِ وَالتَّسْرِيجِ وَالدَّهْنِ.

(الدَّوِيَّ):<sup>(٣)</sup> كَصَوْتِ النَحْلِ وَغَيْرِهِ.

(١) فِي هَامِش (ظ) مَا نَفَقَهُ: قِيلَ الْمُرَادُ هَذَا الرَّجُلُ ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ.

(٢) الْبُخَارِيُّ (٤٦) وَ١٨٩١ وَ٢٦٧٨ وَ٦٩٥٦) فِي الْإِيمَانِ: بَابُ الزَّكَاةِ مِنَ الْإِسْلَامِ؛ وَمُسْلِمٌ (١١)

فِيهِ: بَابُ بَيَانِ الصَّلَوَاتِ الَّتِي هِيَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ؛ وَالْمَوْطَأُ ١٧٥/١ رَقْم (٤٢٥) فِي قَصْرِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ: بَابُ جَامِعِ التَّرْغِيبِ فِي الصَّلَاةِ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٣٩١) فِي الصَّلَاةِ: بَابُ فَرَضِ الصَّلَاةِ وَ(٣٢٥٢) فِي الْإِيمَانِ: بَابُ كَرَاهِيَةِ الْحَلْفِ بِالْأَبَاءِ؛ وَالنَّسَائِيُّ (٢٠٩٠) فِي الصِّيَامِ بَابُ وَجوبِ الصِّيَامِ، (٤٥٨) فِي الصَّلَاةِ: بَابُ كَمْ فَرَضَتْ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَ(٥٠٢٨) فِي الْإِيمَانِ:

بَابُ الزَّكَاةِ؛ وَأَحْمَدُ (١٣٩٣)؛ وَالدَّارِمِيُّ (١٥٧٨) فِي الصَّلَاةِ: بَابُ فِي الْوُتْرِ.

(٣) قَوْلُهُ «سَمِعَ دَوِيَّ صَوْتِهِ» بَفَتْحِ الدَّالِ، وَجَاءَ عِنْدَنَا فِي الْبُخَارِيِّ بِضَمِّ الدَّالِ، وَالْأَوَّلُ أَصَوَّبٌ، وَهُوَ شِدَّةُ الصَّوْتِ، وَبُعْدُهُ فِي الْهَوَاءِ.



(نَفَقَهُ) الْفِقَهُ: الفهم والعلم، أي لا يفهم كلامه.

(أَفْلَحَ وأبيه): كلمة جارية على ألسن العرب، تستعملها كثيراً في خطابها، وتريدُ بها التأكيد؛ وقد نهى رسولُ الله ﷺ أن يحلفَ الرجلُ بأبيه. فيحتملُ أن يكونَ هذا القولُ منه قبلَ النهي، ويحتملُ أن يكونَ جرى منه على عادةِ الكلامِ الجاري على الألسن، وهو لا يقصدُ به القسم، كاليمينِ المعفو عنها من قبيل اللغو، أو أنه أرادَ به التوكيد، لا اليمين، فإنَّ هذه اللفظةَ تجري في كلامِ العربِ على ضربين: للتعظيم؛ وللتأكيد. والتعظيمُ هو المنهِي عنه، وأما التوكيد فلا، كقوله:

لِعَمْرِ أَبِي الْوَاشِينَ لَا عَمْرُ غَيْرِهِمْ      لَقَدْ كَلَّفْتَنِي خِطَّةً لَا أُرِيدُهَا

فهذا توكيد، لأنَّه لا يقصدُ أن يقسمَ بأبي الواشين، وهذا في كلامهم كثير.

٨ - (خ م ت د س - عبد الله بن عباس) رضي الله عنهما، أثنى امرأةٌ تسأله عن نبذِ الجَرِّ، فقال: إِنَّ وَفَدَ عَبْدِ الْقَيْسِ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ: «مَنِ الْوَفْدُ؟ - أَوْ مَنِ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: رَبِيعَةُ. فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ - أَوْ بِالْوَفْدِ - غَيْرَ خَرَّابٍ وَلَا نَدَامَى». قَالَ: فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَأْتِيكَ مِنْ شِقَّةٍ بَعِيدَةٍ، وَإِنَّا بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيَّ مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ، وَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ فَضَّلْ نُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، نَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ. قَالَ: فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ؛ قَالَ: أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ، قَالَ: «هَلْ تَذَرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُؤَدُّوا الْخُمْسَ مِنَ الْمَغْنَمِ». وَنَهَاهُمْ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَتَمِ وَالْمُرَزَّتِ وَالنَّقِيرِ قَالَ شُعْبَةُ: وَرَبَّمَا قَالَ الْمُقْتَرِ - وَقَالَ: «اخْفَظُوهُ وَأَخْبِرُوا مَنْ وَرَاءَكُمْ».

وفي رواية نحوه، وقال: «أنهاكم عما يُبْذَى فِي الدُّبَاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُرَزَّتِ».

وزادَ في رواية قال: وقال رسولُ الله ﷺ لِلأَشَجِّ - أَشَجُّ عَبْدِ الْقَيْسِ -: «إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ تَعَالَى: الْحِلْمُ وَالْأَنَاة».

وفي أخرى: «شهادةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَعَقَدَ بِيَدِهِ وَاحِدَةً. هذا لفظُ البخاري ومسلم.



وأخرج الترمذي بعضه، وهذا لفظه: قال: لما قَدِمَ وَفَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّا هَذَا الْحَيِّ مِنْ رِبِيعَةٍ، وَلَسْنَا نَصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ<sup>(١)</sup>، فَمَزَنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ، وَنَدْعُو إِلَيْهِ مَنْ وَرَاءَنَا. قَالَ: «أَمُرُّكُمْ بِأَرْبَعٍ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ - ثُمَّ فَسَّرَهَا لَهُمْ - شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْبَى رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ».

وأخرجه النسائي وأبو داود بطوله.

وأولُ حديثيهما: لما قَدِمَ وَفَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا هَذَا الْحَيِّ مِنْ رِبِيعَةٍ، وَقَدْ حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارٌ مُضَرٌّ، وَلَيْسَ نَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي شَهْرِ حَرَامٍ، فَمَزَنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُ بِهِ، وَنَدْعُو إِلَيْهِ مَنْ وَرَاءَنَا. وَذَكَرَ الْحَدِيثَ مِثْلَ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ.

وفي أخرى لأبي داود: «التَّيْمِيرُ وَالْمَقْيَرُ» ولم يذكر «الْمَرْفَتُ».

وفي أخرى له مختصراً مثل الترمذي، إلا أنَّ أَوَّلَهَا: إِنَّ وَفَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ لَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ؛ قَالَ: «اتَذَرُوا مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ...» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «وَأَنْ تُغْطُوا الْخُمْسَ مِنَ الْمَغْنَمِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) جاء في هامش (ظ) مانضه: المراد بالشهر الحرام هنا رجب فحسب.

(٢) البخاري (٥٣) في الإيمان: باب أداء الخمس، وهو عنده أيضاً (٨٧) في العلم: باب تحريض النبي ﷺ وفد عبد القيس على أن يحفظوا الإيمان، و(٥٢٣) في مواقيت الصلاة: باب قوله تعالى: ﴿مُيَبِّينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ﴾، و(١٣٩٨) في الزكاة: باب وجوب الزكاة، و(٣٠٩٥) في الجهاد: باب أداء الخمس من الدِّين، و(٣٥١٠) في الأنبياء (المناقب): باب نسبة اليمن إلى إسماعيل، و(٤٣٦٨ و ٤٣٦٩) في المغازي: باب وفد عبد القيس، و(٦١٧٦) في الأدب: باب قول الرجل: مرحباً، و(٧٢٦٦) في خبر الواحد: باب وصاة النبي ﷺ وفود العرب أن يبلغوا من وراءهم، و(٧٥٥٦) في التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾؛ وأخرجه مسلم (١٧) في الإيمان: باب الأمر بالإيمان بالله تعالى، وأبو داود (٣٦٩٢) في الأشربة: باب في الأدعية؛ والترمذي (٢٦١١) في الإيمان: باب في إضافة الفرائض إلى الإيمان؛ والنسائي (٥٠٣١) في الإيمان: باب أداء الخمس ٨/ ١٢٠.



(الَجَرِّ) والجرار: جمع جَرَّة، وهو من الخَرْف، معروف. وقيل: هو ما كَانَ منه مَذْهُونًا.

(خَزَايَا): جمع خَزَيَان، من الخَزَايَة، وهي الاستحياء؛ وكذلك (نَدَامَى) جمع ندمان، وهو فَعْلَان، من النَّدَم، وهذا البناء من أبنية المبالغة.

(شُقَّة): يقال: بيني وبينك شُقَّةٌ بعيدة، أي مسافةٌ بعيدة، والشُقَّة: السَّفَرُ البعيد.

(فَصْل): أمرٌ فصل: أي فاصلٌ قاطعٌ لا رجعةَ فيه، ولا مردَّ له.

(الدُّبَاء): القَرْع، واحدها: دُبَاءة.

(الحَتَم): جَرَارٌ خُضِرُ كانوا يَخْزِنُونَ<sup>(١)</sup> فيها الخمر.

(التَّقِير): أصلٌ خَشَبٌ تُنْقَرُ، وقيل: أصل نخلة<sup>(٢)</sup>.

(المُرْقَت): الرِّعَاءُ المَطْلِيّ بِالزَّفْتِ من داخل، وكذلك المُقَيَّر، وهذه الأوعية الأربعة تُسْرَعُ بالشِّدَّةِ في الشراب، وتُحَدِّثُ فيه القُوَّةُ المسكِرةَ عاجلاً.

وتحريمُ الانتباز في هذه الظروف، كان في صَدْرِ الإسلام، ثم نُسِخَ، وهو المذهب.

وقال بعضهم: التحريم باقي، وإليه ذهب مالك وأحمد بن حنبل.

٩ - (ت - علي بن أبي طالب) رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِأَرْبَعٍ: يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، بَعَثَنِي بِالْحَقِّ، وَيُؤْمِنُ بِالْمَوْتِ، وَيُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَيُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ». أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>

= وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» ٤٢/٢، من حديث الأشج، قال: قال لي النبي ﷺ: «إِنَّ فِيكَ لَخُلُقَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ» قلت: وماهما يارَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «الْحِلْمُ وَالْحَيَاءُ». قلت: قديماً كان أو حديثاً؟ قال: «قديماً». قلت: الحمد لله الذي جبلني على خُلُقَيْنِ أَحَبَّهُمَا اللَّهُ. ورجاله ثقات، وله شواهدٌ تقويه من حديث مزينة العبدى، والزارع، ونافع العبدى، وأبي سعيد الخُدري، انظرها في «مجمع الزوائد» ٣٨٨/٩ - ٣٩٠، وابن ماجه (٤١٨٧)، و«الأدب المفرد» ٤٥/٢.

(١) في (ظ): يحملون.

(٢) في (ظ): نخيلة.

(٣) الترمذي (٢١٤٥) في القدر: باب ما جاء أن الإيمان بالقدر خيره وشره، وسنده صحيح؛ ورواه =



١٠ - (ط - عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود) أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِجَارِيَةٍ لَهُ سَوْدَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً، أَفَاعْتِقُ هَذِهِ<sup>(١)</sup>؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَشْهَدِينَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «أَتَشْهَدِينَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «أَتُؤْمِنِينَ<sup>(٢)</sup> بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْتِقُهَا». أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الموطأ»<sup>(٣)</sup>.

١١ - (د س - الشَّريذ بن سُويد الثقفي) رضي الله عنه، أَنَّ أُمَّهُ أَوْصَتْهُ أَنْ يَغْتِقَ عَنْهَا رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي أَوْصَتْ أَنْ أُغْتِقَ عَنْهَا رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً، وَعِنْدِي جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ ثُوبِيَّةٌ<sup>(٤)</sup>، أَفَأُغْتِقُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اذْعُ بِهَا». فَدَعَوْتُهَا، فَجَاءَتْ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ رَبُّكِ؟» قَالَتْ: اللَّهُ. قَالَ: «فَمَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ: «أَعْتِقُهَا فَإِنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٥)</sup>.

١٢ - (م ط د س - معاوية بن الحكم السلمي) رضي الله عنه قال: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ جَارِيَةً كَانَتْ لِي<sup>(٦)</sup>، تَزْعَى غَنَمًا لِي، فَجِئْتُهَا وَقَدْ قُذِرَتْ شَاءَ مِنَ الْغَنَمِ، فَسَأَلْتُهَا عَنْهَا، فَقَالَتْ: أَكَلَهَا الذُّبُّ. فَاسْفُتْ عَلَيْهَا، وَكُنْتُ مِنْ بَنِي آدَمَ، فَلَطَمْتُ وَجْهَهَا، وَعَلَيَّ رَقَبَةٌ، أَفَأُغْتِقُهَا؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيْنَ اللَّهُ؟» فَقَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. فَقَالَ: «مَنْ أَنَا؟» فَقَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْتِقُهَا». هَذَا لَفْظُ الْمَوْطَأِ.

= أيضاً أحمد في المسند (٧٦٠)؛ وابن ماجه (٨١) في المقدمة: باب في القدر؛ والحاكم ٣٣/١ وصححه ووافقه الذهبي.

(١) في الموطأ: فإن كنت تراها مؤمنة أعتقها. بدل قوله: أفاعتق هذه؟.

(٢) في الموطأ: «أتؤمنين».

(٣) الموطأ ٧٧٧/٢ رقم (١٥١٢) في العتق والولاء: باب ما يجوز من العتق في الرقبة الواجبة، مراسلاً.

(٤) في هامش (ط) ما نصّه: الثوبية: بلاد خلف مصر، وهم عبّاد البقر.

(٥) أبو داود (٣٢٨٣) في الأيمان والنذور: باب في الرقبة المؤمنة ؛ والنسائي (٣٦٥٣) في الوصايا: باب فضل الصدقة عن الميت وإسناده حسن. وأخرجه أحمد في مسنده (١٧٤٨٥) و١٨٩٦١ و١٨٩٧٢.

(٦) لفظ الموطأ: إن جارية لي كانت.



وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي، في حديثٍ طويل يتضمن ذكر الصلاة، وهو مذكورٌ في كتاب الصلاة، من حرف الصاد<sup>(١)</sup>، وزاد في آخره «فإنَّها مؤمنة».

وأخرجه أبو داود أيضاً مختصراً، وأوَّل حديثه، قال: قلت: يا رسولَ الله، جاريةٌ لي صَكَّنْها صَكَّةً، فعَظَمَ ذلك على رسولِ الله ﷺ، قلت: أفلا أَعْتَقُها؟... وذكر الحديث<sup>(٢)</sup>.

وكُلُّهم أخرجوه عن معاوية بن الحكم السُّلَمي، إلا مالكا، فإنَّه أخرجه عن هلال بن أسامة، عن عطاء بن يسار، عن عمر بن الحكم.

قال بعضُ العلماء: هكذا قال مالكٌ «عمر بن الحكم»، ولم تختلفِ الرُّواةُ عنه في ذلك، وهو وَهْمٌ عند جميع أهل العلم؛ وليس في الصحابة من يُقالُ له عمر بن الحَكَم، وإنما هو معاوية بن الحكم. كذلك قال فيه كلُّ مَنْ رَوَى هذا الحديث عن هلال وغيره.

وأما عمر بن الحَكَم فهو من التابعين، وهو عمر بن الحكم بن أبي الحكم، من بني عمرو بن عامر، وقيل: هو حليفٌ لهم، وكان من ساكني المدينة، وتُوفِّي سنة سَبْعَ عشرةَ ومئة.

(فأَسِفْتُ): أَسِفَ الرجلُ يَأْسِفُ أَسْفًا، فهو آسِفٌ: إذا غَضِبَ.

(رَقَبَة): الرَّقَبَة في الأصل: العُنُق، جُعِلَتْ عبارةً عن ذاتِ الإنسان الرقيق، ذَكَرًا كان أو أنثى.

(صَكَّنْها): الصَّلُّ: الضَّرْب، أرادَ أنَّه لَطَمَها، وقد جاءَ في بعضِ الروايات: «فَلَطَمْتُها».

(١) انظر ج ص.

(٢) مسلم (٥٣٧) في المساجد: باب تحريم الكلام في الصلاة؛ ومالك في الموطأ ٧٧٦/٢ رقم (١٥١١) في العتق: باب ما يجوز من العتق في الرقبة الواجبة؛ وأبو داود (٣٢٨٢) في الإيمان والنذور: باب في الرقبة المؤمنة و(٩٣٠) الصلاة: باب تسميت العاطس في الصلاة؛ والنسائي (١٢١٨) في الصلاة (السهو): باب الكلام في الصلاة، وسيأتي برقم (٣٦٩٠).



١٣ - د - (أبو هريرة) رضي الله عنه قال: إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِجَارِيَةٍ سَوْدَاءَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً. فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللَّهُ؟» فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ بِأُصْبُعِهَا، فَقَالَ لَهَا: «فَمَنْ أَنَا؟» فَأَشَارَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَإِلَى السَّمَاءِ - يَعْنِي أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ - فَقَالَ: «أَعْتَقْتُهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>.

(فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ): قَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِنَّمَا حَكَمَ بِأَنَّهَا مُؤْمِنَةٌ بِهَذَا الْقَدْرِ مِنْ قَوْلِهَا، وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا سَأَلَهَا «أَيْنَ اللَّهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. وَهَذَا الْقَدْرُ لَا يَكْفِي فِي ثُبُوتِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ، دُونَ الْإِقْرَارِ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَالتَّبَرُّؤِ مِنْ سَائِرِ الْأَدْيَانِ، لِأَنَّهُ ﷺ رَأَى مِنْهَا أَمَارَةَ الْإِسْلَامِ، وَأَنَّهَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَتَحْتَ رِقِّ الْمُسْلِمِ، وَهَذَا الْقَدْرُ يَكْفِي عِلْمًا لِدَلَالَتِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّا إِذَا رَأَيْنَا رَجُلًا وَامْرَأَةً مُقِيمِينَ فِي بَيْتٍ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْهَا، فَقَالَ: هِيَ زَوْجَتِي، وَصَدَّقْتَهُ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّا نَقْبَلُ قَوْلَهُمَا، وَلَا نَكْشِفُ عَنْ أَمْرِهِمَا، وَلَا نَطْلُبُ مِنْهُمَا شَرَائِطَ الْعَقْدِ. إِذَا جَاءَنَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ أَجْنِبَانِ يَرِيدَانِ ابْتِدَاءَ عَقْدِ النِّكَاحِ، فَإِنَّا نَطْلُبُ مِنْهُمَا بِشُرُوطِ النِّكَاحِ، مِنْ إِحْضَارِ الْوَلِيِّ وَالشُّهُودِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الْكَافِرُ إِذَا عُرِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ، لَمْ نَقْتَصِرْ مِنْهُ عَلَى قَوْلِهِ: إِنِّي مُسْلِمٌ، حَتَّى يَصِفَ الْإِسْلَامَ بِكَمَالِهِ وَشَرَائِطِهِ. وَإِذَا جَاءَنَا مَنْ يُجْهَلُ حَالُهُ فِي الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، فَقَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ؛ قَبْلُنَاهُ، إِذَا كَانَ عَلَيْهِ أَمَارَةُ الْإِسْلَامِ - مِنْ هِبَةٍ وَشَارَةِ وَدَارٍ - كَانَ قَبُولُ قَوْلِهِ أَوْلَى، بَلْ نَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالْإِسْلَامِ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ شَيْئًا.

١٤ - (م ت - العباس بن عبد المطلب) رضي الله عنه قال: إِنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>.

١٥ - (د - عبد الله بن معاوية الغاضري) رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

- (١) سنن أبي داود (٣٢٨٤) في الإيمان والنذور: باب الرقبة المؤمنة، وفيه عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي وقد رُمي بالاختلاط، لكن يشهد لمعناه حديث معاوية بن الحكم السابقي فيتنوَّى به.
- (٢) مسلم (٣٤) في الإيمان: باب الدليل على أنَّ من رضي بالله ربًّا...، والتِّرْمِذِيُّ (٢٦٢٣) فيه: باب ثلاث من كنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان؛ وأحمد (١٧٨١ و ١٧٨٢).



«ثَلَاثٌ مَنْ فَعَلَهُنَّ فَقَدْ طَعِمَ طَعِمَ الْإِيمَانِ: مَنْ عَبَدَ اللَّهَ وَخَدَّهَ وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَعْطَى زَكَاةَ مَالِهِ طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُهُ، رَافِدَةً عَلَيْهِ كُلَّ عَامٍ، وَلَمْ يُعْطِ الْهَرَمَةَ، وَلَا الدَّرَنَةَ وَلَا الْمَرِيضَةَ، وَلَا الشَّرْطَ اللَّثِيمَةَ، وَلَكِنْ مِنْ وَسْطِ أَمْوَالِكُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ، وَلَمْ يَأْمُرْكُمْ بِشَرِّهِ». أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

(رافدة عليه): الرافدة: الفاعلة من الرُفْد، وهي العطاء والإعانة، أي: مُعِينَةٌ له على أداء الزكاة، غير مُحدثةٍ نفسه بمنعها، فهي تَرْفُدُهُ وتُعِينُهُ.

(الهرمة): المسنة، الكبيرة السن من كل حيوان.

(الدرنه): أراد بالدرنه الرديئة، فجعل الرداءة درناً، والدرن: الوسخ.

(الشروط): الرذيلة من المال، كالصغيرة والمسنة والعجفاء ونحو ذلك.

(اللثيمة): أزدأ المال وأرذله.

١٦ - (س - بهز بن حكيم) عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه، قال: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَا أَتَيْتُكَ حَتَّى حَلَفْتُ أَكْثَرَ مِنْ عَدَدِهِنَّ لِأَصَابِعِ يَدَيْهِ - أَنْ لَا آتِيكَ، وَلَا آتِي دِينَكَ، وَإِنِّي كُنْتُ أَمْرًا لَا أَعْقِلُ شَيْئًا إِلَّا مَا عَلَّمَنِي اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَإِنِّي بَسَأَلْتُكَ بِوَجْهِ اللَّهِ، بِمَ بَعَثَكَ اللَّهُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: «بِالْإِسْلَامِ». قَالَ: وَمَا آيَاتُ الْإِسْلَامِ؟ قَالَ: «أَنْ تَقُولَ أَسْلَمْتُ وَجْهِي لِلَّهِ، وَتَخْلُتَ. وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ».

زاد في أخرى: «كُلُّ مُسْلِمٍ عَلَى مُسْلِمٍ مُحَرَّمٌ، أَخَوَانِ نَصِيرَانِ، لَا يَقْبَلُ مِنْ مُشْرِكٍ بَعْدَ مَا أَسْلَمَ عَمَلٌ؛ أَوْ يُقَارِقَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ». أخرجه النسائي<sup>(٢)</sup>.

(١) سنن أبي داود (١٥٨٢) في الزكاة: باب في زكاة السائمة، وإسناده منقطع بين يحيى بن جابر وجبير بن نفير، قال الحافظ في «التلخيص» ٥٥/٢ ورواه الطبراني، وجوّدَ إسناده، وسياقه أتم سنداً ومتناً.

(٢) حديث حسن، والرواية الأولى أخرجه النسائي في سننه (٢٤٣٦) كتاب الزكاة: باب وجوب الزكاة. والثانية (٢٥٦٨) في الزكاة أيضاً: باب من سأل بوجه الله عز وجل، وأخرج بعضه ابن ماجه (٢٥٣٦) في كتاب الحدود: باب المرتد عن دينه بلفظ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ مُشْرِكٍ أَشْرَكَ بَعْدَ مَا أَسْلَمَ عَمَلًا حَتَّى يُقَارِقَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ». وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٨) موارد من حديث حماد بن سلمة، عن أبي قزعة عن حكيم بن معاوية عن أبيه أنه قال: يارسول =



(تَخَلَّيْتُ): معنى تَخَلَّيْتُ: تَبَرَّأْتُ مِنَ الشُّرْكَ، وَانْقَطَعْتُ عَنْهُ.

(كُلُّ مُسْلِمٍ عَلَى مُسْلِمٍ مُحَرَّمٌ): يُقَالُ: أَحْرَمَ الرَّجُلُ: إِذَا اعْتَصَمَ بِحَرْمَةِ تَمَنُّعٍ عَنْهُ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ لِمُحَرَّمٌ عَنْكَ: أَيِ يَحْرُمُ أَذَاكَ عَلَيْهِ. وَيُقَالُ: مُسْلِمٌ مُحَرَّمٌ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُجَلِّلْ مِنْ نَفْسِهِ شَيْئاً يَوْقِعُ بِهِ، يَرِيدُ: أَنَّ الْمُسْلِمَ مُعْتَصِمٌ بِالْإِسْلَامِ، مَمْتَنِعٌ بِحَرْمَتِهِ مِمَّنْ أَرَادَهُ، أَوْ أَرَادَ مَالَهُ.

(أَخْوَانِ نَصِيرَانِ): أَيِ هُمَا أَخْوَانِ نَصِيرَانِ، أَيِ: يَتَنَاصَرَانِ وَيَتَعَاوَدَانِ. وَالنَّصِيرُ: فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ.

١٧ - (م - سفيان بن عبد الله الثقفي) رضي الله عنه قال: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا بَعْدَكَ. قَالَ: «قُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ ثُمَّ اسْتَقِمَّ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>.

١٨ - (س - أنس بن مالك) رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِيْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذِيحَنَّتَنَا، فَهُوَ الْمُسْلِمُ»<sup>(٢)</sup>. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٣)</sup>.

= الله، والذي بعثك بالحق، ما أتيتك حتى حلفت عدد أصابعي هذه أن لا آتيك، فما الذي بعثك به؟ قال: «الإسلام». قال: وما الإسلام؟ قال: «أَنْ تَسْلَمَ قَلْبُكَ لِلَّهِ، وَأَنْ تَوَجَّهَ وَجْهَكَ لِلَّهِ، وَأَنْ تَصَلِّيَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَأَخْوَانِ نَصِيرَانِ (وَوَقَعَ فِي الْمَوَارِدِ بِصِيرَانٍ وَهُوَ تَصْغِيفٌ) لَا تَقْبَلُ مِنْ عِبْدٍ تَوْبَةً أَشْرَكَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ».

(١) صحيح مسلم (٣٨) في الإيمان: باب جامع أوصاف الإسلام؛ وأحمد (١٤٩٩٠)؛ والترمذي (٢٤١٠) في الزهد: باب ما جاء في لفظ اللسان؛ وابن ماجه (٣٩٧٢) في الفتن: باب كف اللسان في الفتنة؛ وابن حبان (٩٤٢)؛ والدارمي (٢٧١٠) في الرقاق: باب حفظ اللسان.

(٢) في هامش (ظ) ما نصَّه: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: هذا الحديث يدلُّ على أَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ مَجْرَاءٌ عَلَى ظَاهِرِهَا مَا لَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى تَرْكِهَا.

(٣) النسائي (٤٩٩٧) في الإيمان: باب صفة المسلم ولفظه في آخره: «فَذَلِكُمُ الْمُسْلِمُ». وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٩١) في الصلاة: باب فضل استقبال القبلة بلفظ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِيْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذِيحَنَّتَنَا، فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلَا تُخْفَرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ». وَانْظُرِ الْحَدِيثَ (٣٨) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ. قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: وَفِي الْحَدِيثِ تَعْظِيمُ شَأْنِ الْقِبْلَةِ، وَذِكْرُ الْاسْتِقْبَالِ بَعْدَ الصَّلَاةِ لِلتَّنْوِيهِ بِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الصَّلَاةِ، لِكَوْنِهِ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِهَا، وَفِيهِ أَنَّ أُمُورَ النَّاسِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الظَّاهِرِ، فَمَنْ أَظْهَرَ شِعَارَ الدِّينِ أَجْرِيَتْ عَلَيْهِ أَحْكَامُ أَهْلِهِ مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ خِلَافٌ ذَلِكَ.



## الفصل الثاني

### في المجاز

١٩ - (خ م ت د س - أبو هريرة) رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الإيمانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً». وفي رواية: «بِضْعٌ وَسِتُّونَ<sup>(١)</sup>»، والحياءُ شُعْبَةٌ من الإيمان.

زاد في رواية: «وَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَذْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ». أخرجوه إلا الموطأ.

وأسقط الترمذي من روايته: «والحياءُ شُعْبَةٌ من الإيمان». وعنده في أخرى: «الإيمانُ أربعةٌ وَسِتُّونَ باباً».

وعند النسائي في رواية أخرى «الحياءُ شُعْبَةٌ من الإيمان» مُختصراً<sup>(٢)</sup>.

(بضع): البِضْعُ: القطعةُ من الشيء، وهو في العدد ما بين الثلاثِ إلى التسع، لأنه قطعةٌ من العدد.

(١) هي للبخاري.

(٢) البخاري (٩) في الإيمان: باب أمور الإيمان بلفظ: «الإيمان بضعٌ وستون شعبةً، والحياءُ شعبةً من الإيمان»؛ ومسلم (٣٥) فيه: باب بيان عدد شعب الإيمان؛ وأبو داود (٤٦٧٦) في السنة: باب في ردِّ الإرجاء؛ والترمذي رقم (٢٦١٤) في الإيمان: باب ما جاء في استكمال الإيمان؛ والنسائي (٥٠٠٤ - ٥٠٠٦) فيه: باب ذكر شعب الإيمان؛ وأخرجه ابنُ ماجه (٥٧) في المقدمة بلفظ: «الإيمانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ أَوْ سَبْعُونَ باباً». وكذا وقع التردُّدُ في رواية مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن دينار، ولأبي عوانة في صحيحه من طريق: «ست وسبعون أوسع وسبعون»؛ وقد رجَّح بعضهم رواية البخاري لأنها المتقنة، وما عداها مشكوكٌ فيها. قال الحافظ: وأما رواية الترمذي بلفظ «أربعٌ وستون» فمعلولة. وأخرجه أحمد في المسند: (٨٧٠٧) و٩٠٩٧ و٩٤١٧ و٩٤٥٥.



(الحياة من الإيمان): جعلَ الحياءَ - وهو غريزةٌ - من الإيمان، وهو اكتسابٌ، لأنَّ المستحي ينقطعُ باستحيائه عن المعاصي، وإن لم يكن له تقيّة، فصار كالإيمان الذي يقطعُ بينها وبينه، وإنما جعلهُ بفضاً من الإيمان، لأنَّ الإيمان بمجموعه ينقسمُ إلى ائتمارٍ بما أمرَ الله به، وانتهاءً عمّا نهى الله عنه، فإذا حصلَ الانتهاءُ بالحياء كان بعضُهُ. (الشُّعْبَةُ): الطائفةُ من كلِّ شيء، والْقِطْعَةُ منه.

(إماطة الأذى): أَمَاطَ الشيءَ عن الشيء: إذا أزالَهُ عنه، وأذهبَهُ. والأذى في هذا الحديث، نحو الشُّوك والحجر وما أشَبَهُهُ.

٢٠ - (خ م ت س - أنس بن مالك) رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ طَعْمَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ<sup>(١)</sup> إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ أَحَبَّ عَبْدًا لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَمَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ - بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ - كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ».

وفي أخرى: «من كان أن يُلْقَى في النارِ أحبَّ إليه من أن يرجعَ يهوديًا أو نصرانيًا.» أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي<sup>(٢)</sup>.

وللنسائي<sup>(٣)</sup> في رواية أخرى: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ وَطَعْمَهُ: أَنْ

(١) قال البيضاوي: المرادُ بالحبِّ هنا، الحبُّ العقلي الذي هو إيثَارٌ ما يقتضي العقل السليم رجحانه، وإن كان على خلافِ هوى النفس، كالمريض يعافُ الدواء بطبعه، فينفِرُ عنه، ويميلُ إليه بمقتضى عقله، فيهرى تناوله، فإذا تأمَّلَ المرءُ أنَّ الشارعَ لا يأمرُ ولا ينهى إلا بما فيه إصلاحٌ عاجل، أو خلاصٌ آجل، والعقل يقتضي رجحان جانب ذلك، تمرَّنَ على الائتمارِ بأمره، بحيث يصير هواه تبعاً له، ويلتذُّ بذلك التذاذَ عقلياً، إذ الالتذاذُ العقلي إدراك ما هو كمالٌ وخير من حيث هو كذلك.

(٢) البخاري (١٦) في الإيمان: باب حلاوة الإيمان؛ وأخرجه (٢١) فيه أيضاً: باب من كره أن يعود في الكفر؛ ورقم (٦٠٤١) في الأدب: باب الحب في الله؛ و(٦٩٤١) في الإكراه: باب من اختار القتل والضرب والهوانَ على الكفر؛ وأخرجه مسلم (٤٣) في الإيمان: باب بيان خصال الإيمان؛ والترمذي (٢٦٢٤) فيه: باب ماجاء في ترك الصلاة؛ والنسائي (٤٩٨٧) - (٤٩٨٩) فيه: باب حلاوة الإيمان؛ وأخرجه ابن ماجه (٤٠٣٣) في الفتن: باب الصبر على البلاء؛ ومسنَد أحمد ١٠٣/٣ (١١٥٩١).

(٣) السنن ٩٤/٨ - ٩٦: باب طعم الإيمان وحلاوته، وإسنادها صحيح.



يَكُونُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ فِي اللَّهِ وَيُبْغِضَ فِي اللَّهِ، وَأَنْ تُوَفَّدَ نَارٌ عَظِيمَةٌ فَيَقَعَ فِيهَا أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا.

(أنقذة): الإنقاذ: التخليص والإنجاء.

٢١ - (خ م س - أنس بن مالك) رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ». أخرجه البخاري ومسلم والنسائي<sup>(١)</sup>.

وللنسائي<sup>(٢)</sup> في أخرى: «حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ وَأَهْلِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ». ٢٢ - (خ س - أبو هريرة) رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ». أخرجه البخاري والنسائي<sup>(٣)</sup>.

٢٣ - (خ م ت س - أنس بن مالك) رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ». وفي أخرى: «حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ» أو قال: «لِجَارِهِ».

وفي أخرى قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ...» الحديث. أخرجه البخاري ومسلم. ووافقهما الترمذي والنسائي على الرواية الأولى. والنسائي على الثالثة وزاد: «من الخير»<sup>(٤)</sup>.

(١) البخاري (١٥) في الإيمان: باب حب الرسول ﷺ من الإيمان؛ ومسلم (٤٤) فيه: باب وجوب محبة رسول الله ﷺ؛ والنسائي (٥٠١٣ و ٥٠١٤) فيه أيضاً: باب علامة الإيمان؛ وأخرجه ابن ماجه (٦٧) في المقدمة؛ وأحمد ١٧٧/٣ (١٢٤٠٣)؛ والدارمي (٢٧٤١) في الرقاق: باب لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ.

(٢) النسائي ١٥/٨ وهي رواية لمسلم أيضاً.

(٣) البخاري (١٤) في الإيمان: باب حب الرسول ﷺ من الإيمان؛ والنسائي (٥٠١٥) في الإيمان: باب علامة الإيمان؛ وفي هذا الحديث دليلٌ على جواز الحَلْفِ على الأمرِ المهم توكيداً، وإن لم يكن هناك مستحلف.

(٤) البخاري (١٣) في الإيمان: باب علامة الإيمان؛ ومسلم فيه (٤٥): باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه؛ والنسائي فيه (٥٠١٦): باب علامة =



٢٤ - (د - أبو أمانة الباهلي) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِلَّهِ، وَأَبْغَضَ لِلَّهِ، وَأَعْطَى لِلَّهِ، وَمَنَعَ لِلَّهِ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ». أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

٢٥ - (ت - معاذ بن أنس الجهني) رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْطَى لِلَّهِ، وَمَنَعَ لِلَّهِ، وَأَحَبَّ لِلَّهِ، وَأَبْغَضَ لِلَّهِ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ إِيْمَانَهُ». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>، وقال: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ [حسن]<sup>(٣)</sup>.

= الإيمان، وإسناده صحيح؛ والترمذي (٢٥١٥) صفة القيامة: باب (٥٩)؛ وأخرجه ابن ماجه في المقدمة (٦٦)؛ وأحمد في مسنده ١٧٦/٣ (١٢٣٩٠)؛ والدارمي (٢٧٤٠) في الرقاق: باب لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه. قال الحافظ في الفتح ٥٧/١: والمراد بالنفي كمال الإيمان، ونفي اسم الشيء على معنى نفي الكمال عنه مستفيض في كلامهم، كقولهم: فلان ليس بإنسان، فإن قيل: فيلزم أن يكون من حصلت له هذه الخصلة مؤمناً كاملاً وإن لم يأت ببقية الأركان؟ أجيب بأن هذا ورد مورد المبالغة، أو استفاد من قوله: «لأخيه المسلم» ملاحظة بقية صفات المسلم، وقد صرح ابن حبان من رواية ابن عدي عن حسين المعلم بالمراد، ولفظه: «لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان» ومعنى الحقيقة هنا الكمال، ضرورة أن من لم يتصف بهذه الصفة لا يكون كافراً.

(١) سنن أبي داود (٤٦٨١) في السنة: باب الدليل على زيادة الإيمان؛ وأخرجه أحمد في المسند ٤٣٨/٣ ٤٤٠؛ وهو حديثٌ صحيح. فإن رجال إسناده ثقات ما خلا القاسم بن عبد الرحمن الشامي الراوي عن أبي أمانة فقد تكلم فيه غير واحد، لكن ذكروا أَنَّ أحاديث الثقات عنه مستقيمة، وهذا منها، ويشهد له حديث معاذ بن أنس الآتي بعده، فيصح به.

(٢) الترمذي (٢٥٢١) في صفة القيامة: باب (٦١)؛ وقد أخرجه أحمد في المسند ٤٣٨/٣ (١٥١٩٠)؛ وإسناده قوي، وصححه الحاكم، وفي الباب عند أبي داود (٤٥٩٩) من حديث أبي ذر مرفوعاً: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ». وفيه ضعف، وعند أحمد (١٥١٢١) من حديث عمرو بن الجموح: «لَا يَجِدُ الْعَبْدُ صَرِيحَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ لِلَّهِ، وَتُبْغِضَ لِلَّهِ»؛ وفيه ضعف. وعنده أيضاً (١٨٠٥٣) من حديث البراء «إِنَّ أَوْسَطَ عِزِّ الْإِيمَانِ أَنْ تُحِبَّ فِي اللَّهِ وَتُبْغِضَ فِي اللَّهِ» وله شاهدٌ عند الطبراني في الكبير من حديث ابن مسعود.

(٣) زيادة لم ترد في الأصل، وفي بعض نسخ الترمذي هذا حديثٌ حسن، دون قوله: منكر. ولعلها هي الصواب إذ لا وجه لكون هذا الحديث منكراً، على أَنَّ المتقدمين من الأئمة كثيراً ما يطلقون هذا اللفظ على ما تفرّد به راويه، وإن كان من الثقات فيكون حديثه صحيحاً غريباً، انظر مقدمة الفتح للحافظ ابن حجر ص ٤٣٦.



٢٦ - (ت س - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُؤْمِنُ مَنْ أَمَنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ». أخرجه الترمذي والنسائي<sup>(١)</sup>.

٢٧ - (خ م د س - عبد الله بن عمرو بن العاص) رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَاهُ اللَّهُ عَنْهُ».

هذا لفظ البخاري وأبي داود والنسائي؛ إِلَّا أَنَّ النَّسَائِيَّ قَالَ: «من هَجَرَ ما حَرَّمَ الله عليه».

وأخرجه مسلم فقال: إِنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْمُسْلِمِينَ خَيْرٌ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»<sup>(٢)</sup>.

(المُهَاجِرُ): أَصْلُ الْمُهَاجَرَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ أَنْ يَنْتَقِلَ الْإِنْسَانُ مِنَ الْبَادِيَةِ إِلَى الْمَدَنِ وَالْقَرْيَةِ. والمراد به في الشريعة: مَنْ فَارَقَ أَهْلَهُ وَوُطَنَهُ، وَجَاءَ إِلَى بَلَدِ الْإِسْلَامِ<sup>(٣)</sup>، وَقَصَدَ النَّبِيَّ ﷺ رَغْبَةً فِيهِ وَإِثَارًا.

٢٨ - (م - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قَالَ: إِنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ». أخرجه مسلم<sup>(٤)</sup>.

(١) الترمذي (٢٦٢٧) في الإيمان: باب (١٢) والنسائي (٤٩٩٥) في الإيمان وشرائعه: باب صفة المؤمن، وإسناده قوي؛ وأخرجه أحمد ٣٧٩/٢ (٨٧١٢)؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه رقم (٢٦) موارد من حديث أنس بن مالك أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ مَنْ أَمَنَهُ النَّاسُ، وَالْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ السُّوءَ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بَوَاقِهِ».

(٢) البخاري (١٠) في الإيمان: باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده؛ ومسلم (٤٠) في الإيمان: باب بيان تفاضل الإسلام؛ وأبو داود (٢٤٨١) في الجهاد: باب في الهجرة، والنسائي (٤٩٩٦) في الإيمان: باب صفة المسلم؛ وأخرجه أحمد في مواضع كثيرة منها ١٦٢/٢، ١٦٣ (٦٤٥١)؛ والدارمي في الرقاق: باب في حفظ اليد (٢٧١٦).

(٣) وفي نسخة: إلى المسلمين.

(٤) مسلم (٤١) في الإيمان: باب تفاضل الإسلام؛ والدارمي (٢٧١٢) في الرقاق: باب في حفظ اللسان.



٢٩ - (خ م ت س - أبو موسى الأشعري) رضي الله عنه، قال: قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْمُسْلِمِينَ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ». أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي<sup>(١)</sup>.

٣٠ - (خ م س - عبد الله بن عمرو بن العاص) رضي الله عنهما، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ». أخرجه البخاري ومسلم والنسائي<sup>(٢)</sup>.

٣١ - (ت - أبو سعيد الخدري) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَغْتَاذُ الْمَسْجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿إِنَّمَا يَمْرُؤٌ مَسْجِدُ اللَّهِ مِنْ أَمْنِ اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾» [التوبة: ١٨] الآية. أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

٣٢ - (د - أنس) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ»<sup>(٤)</sup> مِنْ أَضَلِّ

(١) البخاري (١١) في الإيمان: باب من سلم المسلمون من لسانه ويده؛ ومسلم (٤٢) في الإيمان: باب بيان تفاضل الإسلام؛ والترمذي (٢٥٠٤) في صفة القيامة: باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، و(٢٦٢٨) في الإيمان: باب ما جاء في أَنَّ المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده؛ والنسائي (٤٩٩٩) في الإيمان: باب أي الإسلام أفضل.

(٢) البخاري (١٢) في الإيمان: باب إطعام الطعام من الإسلام، و(٢٨) فيه: باب إفشاء السلام، و(٦٢٣٦) في الاستئذان: باب السلام للمعرفة؛ ومسلم (٣٩) في الإيمان: باب بيان تفاضل الإسلام؛ والنسائي (٥٠٠٠) في الإيمان: باب أي الإسلام خير؛ وأبو داود (٥١٩٤) في الأدب: باب إفشاء السلام؛ وابن ماجه (٣٢٥٣) في الأطعمة: باب إطعام الطعام؛ ومسنده أحمد ١٦٩/٢ (٦٥٤٥)، وسياأتي برقم (٤٨٣٩) معزوًا لأبي داود.

(٣) الترمذي (٣٠٩٣) في التفسير من سورة التوبة؛ و(٢٦١٧) في الإيمان: باب ما جاء في حرمة الصلاة؛ وأخرجه الدارمي (١٢٢٣) في الصلاة: باب المحافظة على الصلوات؛ وابن ماجه (٨٠٢) في المساجد: باب لزوم المساجد؛ كلهم من حديث دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري، وإسناده ضعيف.

نقول: ذكر الحافظ في التريب في ترجمة دراج أنه صدوق، لكن في حديثه عن أبي الهيثم ضعيف. وقد ضعفه الذهبي في «تلخيص المستدرک» ومغلطاي في شرح ابن ماجه، ومع ذلك فقد حسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، كما قال المنذري في «الترغيب والترهيب» في الترغيب في لزوم المساجد.

(٤) في سنن أبي داود «ثلاث».



الإِيمَانِ: الْكَفُّ عَمَّنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نُكْفِرُهُ بِذَنْبٍ، وَلَا نُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ، وَالْجِهَادُ مَا ضَيَّ مُنْذُ بَعَثَنِي اللَّهُ إِلَى أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الدَّجَالِ، لَا يَبِطِلُهُ جَوْرُ جَائِرٍ وَلَا عَدْلُ عَادِلٍ، وَالْإِيمَانُ بِالْأَفْدَارِ». أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

٣٣ - (م د - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: جَاءَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلُوهُ: إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاطَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ. قَالَ: «أَوْقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟» قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ»<sup>(٢)</sup>.

وفي أخرى: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَدَّ كَيْدَهُ إِلَى الْوَسْوَسةِ». أخرجه مسلم وأبو داود<sup>(٣)</sup>.

٣٤ - (م - عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه، قال: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَسْوَسةِ فَقَالَ: «تِلْكَ مَخْضُ الْإِيمَانِ».

وفي رواية قال: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَسْوَسةِ فَقَالُوا: إِنَّ أَحَدَنَا لِيَجِدُ فِي نَفْسِهِ مَا لَأَنْ يَخْتَرِقَ حَتَّى يَصِيرَ حُمَمَةً، أَوْ يَخْرُجَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ؟ قَالَ: «ذَلِكَ مَخْضُ الْإِيمَانِ». أخرجه مسلم<sup>(٤)</sup>.

(١) أبو داود (٢٥٣٢) في الجهاد: باب في الغزو مع أئمة الجور، وفي سننه يزيد بن أبي نضرة الراوي عن أنس بن مالك وهو مجهول كما في التقريب لكن معنى الحديث صحيح.

(٢) أي: إِنَّ اسْتِعْظَامَكُمْ الْكَلَامَ بِهِ هُوَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ، فَإِنَّ اسْتِعْظَامَ هَذَا وَشِدَّةَ الْخَوْفِ مِنْهُ وَمِنَ الْبَطْنِيِّ بِهِ فَضْلًا عَنْ اعْتِقَادِهِ، إِنَّمَا يَكُونُ لِمَنْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ اسْتِكْمَالًا مُحَقَّقًا، وَانْتَفَتْ عَنْهُ الرُّبُوبَةُ وَالشُّكُوكُ. وجاء في هامش (ط) عند هذا الموضع مانضه: «أي علمك بأن هذا وسوسة الشيطان».

(٣) مسلم (١٣٢) في الإيمان: باب في بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها؛ وأبو داود (٥١١١) في الأدب: باب الوسوسة.

تنبيه: الرواية الأخرى التي ذكرها المصنف لم ترد عند مسلم ولا عند أبي داود من حديث أبي هريرة، وإنما أخرجهما أبو داود في الأدب (٥١١٢)؛ وأحمد في المسند ٣٤٠/١ (٣١٥١) من حديث ابن عباس قال: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَحَدَنَا لَيَجِدُ فِي نَفْسِهِ يَعْزُضُ بِالشَّيْءِ، لِأَنْ يَكُونَ حُمَمَةً أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ. فَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَدَّ كَيْدَهُ إِلَى الْوَسْوَسةِ». وإسناده قوي، وصححه ابن حبان.

(٤) الرواية الأولى أخرجهما مسلم (١٣٣) في الإيمان: باب بيان الوسوسة في الإيمان، وأما الرواية =



(مَخْضُ): المَخْضُ: الخَالِصُ من كُلِّ شَيْءٍ. وكذلك الصَّرِيحُ مثله، ومنه الصريح الظاهر؛ وهو ضدُّ الكناية، وإنما قال في هذا الحديث: «ذلك صريح الإيمان» يعني أنَّ صريح الإيمان هو الذي يَمْنَعُكم من قبول ما يلقيه الشيطانُ في أنفسكم، والتصديق به، حتى يصيرَ ذلك وَسْوَسةً، لا تَتَمَكَّنُ في قلوبكم، ولا تَطْمِئُنُّ إِلَيْهِ نفوسكم، وليس معناه: أنَّ الوَسْوَسةَ نفسها صريحُ الإيمان، لأنَّها إنما تتولَّدُ من فعلِ الشيطان وتَسْوِيلِهِ، فكيف تكونُ إيماناً صريحاً؟!.

(حُمَمَةٌ): الحُمَمَةُ: الفَحْمَةُ، وجمعُها: حُمَمٌ.

(يَخْرِئُ): خَرَّ يَخْرِئُ: إذا وَقَعَ من مَوْضِعٍ عالٍ.



= الثانية فلم يخرَّجها مسلم، ولعلها من زيادات الحميدي على الصحيحين، فإن المؤلف ذكر في المقدمة ص ٥٥ أنَّه قد اعتمد كتاب الحميدي في نقله عن الصحيحين، وقد ذكرنا في التعليق هناك أنَّ العلماء ذكروا بأنَّ الحميدي لم يقتصر في كتابه على ذكر ألفاظ الصحيحين، بل أتى فيه بزياداتٍ صرَّحَ بأنها من كتب المستخرجين عليهما. وقد أخرج الرواية الثانية بنحوه أحمد في مسنده ٣٤٠/١ (٣١٥١) عن ابن عباس.



## الباب الثاني

في أحكام الإيمان والإسلام  
وفيه ثلاثة فصول

### الفصل الأول

في حكم الإقرار بالشهادتين

٣٥ - (خ م - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ [وَأَمْوَالَهُمْ] إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ».

أخرجه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>، إلا أَنَّ مسلماً لم يذكر «إلا بحق الإسلام».

(عَصَمُوا): العِصْمَةُ: المنعة، والعِصْمَةُ من الله تعالى: أن يدفع الشرَّ عن العبد.

٣٦ - (خ م ت د س - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي نَفْسَهُ وَمَالَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) البخاري (٢٥) في الإيمان: باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة، ومسلم (٢٢) فيه أيضاً: باب الأمر بقتال الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وابن حبان (١٧٥).

(٢) قال القاضي عياض: اختصاص عصمة المال والنفس بمن قال: لا إله إلا الله، تعبيراً عن الإجابة إلى الإيمان، وأنَّ المراد بهذا مشركو العرب وأهل الأوثان ومن لا يؤحد، وهم كانوا أول من دُعي إلى الإسلام وقتل عليه، فأما غيرهم ممن يقرُّ بالتوحيد، فلا يكتفى في عصمته بقوله: لا إله إلا الله، إذ كان يقولها في كفره، وهي اعتقاده، فلذلك جاء في الحديث: «وأنِّي رسولُ الله، و



وفي رواية: «حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُؤْمِنُوا بِي، وَبِمَا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ». هذه رواية البخاري ومسلم والنسائي.

وفي رواية الترمذي وأبي داود «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتَلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا...» الحديث.

وقال أبو داود: «مَنَعُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»<sup>(١)</sup>.

٣٧ - (م ت - جابر وأبو هريرة) رضي الله عنهما، وفي أخرى لجابر مثل حديث أبي هريرة زيادة في آخره: وقرأ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ ۖ لَّسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ [الغاشية: ٢١، ٢٢]. وأخرجه الترمذي ومسلم<sup>(٢)</sup>.

(بِمُصَيِّرٍ): الْمُصَيِّرُ: الْمُتَسَلِّطُ عَلَى الشَّيْءِ لِيَتَعَهَّدَ أَحْوَالَهُ، وَيَكْتَبَ أَعْمَالَهُ، وَيُسْرِفَ عَلَيْهِ، وَأَصْلُهُ مِنَ السَّطْرِ: الْكَتَابَةُ.

٣٨ - (خ ت د س - أنس) رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتَلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؛ فَإِذَا شَهِدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَاسْتَقْبَلُوا قِتْلَتَنَا»<sup>(٣)</sup>، وَأَكَلُوا ذَبِيحَتَنَا، وَصَلُّوا صَلَاتَنَا، [فَقَدْ] حَرَمْتُ عَلَيْنَا دِمَاؤَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا.

= قال النووي رحمه الله: ولا بد مع هذا من الإيمان بجميع ما جاء به رسول الله ﷺ كما جاء في الرواية الأخرى: «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به».

(١) البخاري (١٤٠٠) في الزكاة: باب وجوب الزكاة، و(٦٩٢٤) في استتابة المرتدين: باب قتل من أبى قبول الفرائض؛ ومسلم (٢١) في الإيمان: باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، محمد رسول الله؛ والترمذي (٢٦٠٦) في الإيمان: الباب الأول، والنسائي (٢٤٤٣) في الزكاة: باب مانع الزكاة؛ وأبو داود (٢٦٤٠) في الجهاد: باب على ما يقاتل المشركون؛ وابن ماجه (٣٩٢٧) في الفتن: باب الكف عن من قال لا إله إلا الله؛ وأحمد في المسند ١١/١ و٣٧٧/٢ و(٦٨ و٨٦٨٧).

(٢) مسلم (٢١) في الإيمان: باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله؛ والترمذي (٣٣٤١) في تفسير سورة الغاشية وقال: حديث حسن صحيح؛ وأخرجه أحمد ٣/٣٠٠ (١٣٧٩٧).

(٣) في هامش (ظ) ما نُضِّه: مخصوص في اليهود والنصارى.



زَادَ فِي رَوَايَةٍ: «وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ».

وفي رواية أخرى قال: سَأَلَ مَيْمُونُ بْنُ سِيَاهٍ أَنَسًا: مَا يُحَرِّمُ دَمَ الْعَبْدِ وَمَالَهُ؟ قَالَ: مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا، وَصَلَّى صَلَاتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَهُوَ مُسْلِمٌ، لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ.

موقوفٌ، هذا لفظُ البخاري؛ ووافقه الترمذي على الأولى، والنسائي على الروایتين، وأبو داود والنسائي أيضاً على الأولى، وزادَ فيها - بعدَ قوله: «بحقِّها» - لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين<sup>(١)</sup>.

٣٩ - (س - النعمان بن بشير) رضي الله عنهما، قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ ذَاتَ يَوْمٍ فَسَارَّهٗ، فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ». ثُمَّ قَالَ: «أَيَسْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالُوا: نَعَمْ، وَلَكِنَّهُ يَقُولُهَا تَعَوُّذًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْتُلُوهُ، فَإِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٢)</sup>.

(تَعَوُّذًا): تَعَوَّذْتُ بِهِ، وَاسْتَعَذْتُ بِهِ، أَي: لَجَأْتُ إِلَيْهِ، وَاعْتَصَمْتُ بِهِ، وَالْمُرَادُ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَقْرَأُ بِالشَّهَادَةِ لاجئاً إليها، لِنَدْفَعِ عَنْهُ الْقَتْلَ، وَلَيْسَ بِمُخْلِصٍ، فَلِذَلِكَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «ذَرُهُ» أَي انزِعْهُ وَدَعْهُ.

٤٠ - (س - أوس بن حذيفة) رضي الله عنه، قال: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي وَفْدٍ ثَقِيفٍ، فَكُنْتُ مَعَهُ فِي قُبَّةٍ، فَنَامَ<sup>(٣)</sup> مَنْ كَانَ فِي الْقُبَّةِ غَيْرِي وَغَيْرُهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَسَارَّهٗ، فَقَالَ: «أَذْهَبَ فَأَقْتُلْهُ». ثُمَّ قَالَ: «أَيَسْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟» قَالَ: إِنَّهُ يَقُولُهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَرُهُ». ثُمَّ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا

(١) البخاري (٣٩١) في الصلاة: باب فضل استقبال القبلة؛ والترمذي (٢٦٠٨) في الإيمان: الباب الأول، وأبو داود (٢٦٤١) في الجهاد: باب على ما يقاتل المشركون؛ والنسائي (٥٠٠٣) في الإيمان: باب على ما يقاتل الناس، و(٣٩٦٦ و ٣٩٦٧ و ٣٩٦٨) في كتاب تحريم الدم؛ ومسند أحمد ١٩٩/٣ (١٢٦٤٣).

(٢) النسائي (٣٩٧٩) في تحريم الدم، وإسناده حسن.

(٣) في (ق، ظ): «فقام».



إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا حَرُمَتْ دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا».

وفي أخرى قَالَ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَخَنُّ فِي قُبَّةٍ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ...» وذكر نحوه. أخرجه النسائي<sup>(١)</sup>.

٤١ - (ط - عبيد الله بن عدي بن الخيار) رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ بَيْنَ ظَهْرِي<sup>(٢)</sup> النَّاسِ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَسَارَهُ، فَلَمْ نَذِرْ مَا سَارَهُ<sup>(٣)</sup>، حَتَّى جَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ يَسْتَأْذِنُهُ فِي قَتْلِ رَجُلٍ مِنَ الْمُتَافِقِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ جَهَرَ: «الْبَيْتُ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟» فَقَالَ الرَّجُلُ: بَلَى، وَلَا شَهَادَةَ لَهُ. فَقَالَ: «الْبَيْتُ يَصْلِي؟» قَالَ: بَلَى، وَلَا صَلَاةَ لَهُ. فَقَالَ ﷺ: «أُولَئِكَ الَّذِينَ نَهَانِي اللَّهُ عَنْ قَتْلِهِمْ»<sup>(٤)</sup>. أخرجه الموطأ<sup>(٥)</sup>.

٤٢ - (م - طارق الأشجعي) رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، حُرِّمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ».

وفي رواية: «مَنْ وَحَّدَ اللَّهَ». وذكر مثله. أخرجه مسلم<sup>(٦)</sup>.



(١) النسائي ٨٠/٧، ٨١ (٣٩٨٢) و(٣٩٧٩) في تحريم الدم، وإسناده صحيح.

(٢) في الموطأ: «ظَهْرَانِي».

(٣) في الموطأ: «فَلَمْ يُذَرْ مَا سَارَهُ بِهِ».

(٤) في الموطأ: «نَهَانِي اللَّهُ عَنْهُمْ».

(٥) الموطأ ١٧١/١ (٤١٥) في قصر الصلاة في السفر: باب جامع الصلاة. قال ابن عبد البر: هكذا رواه سائر رواة الموطأ مراسلاً، وعبيد الله لم يدرك النبي ﷺ. ورواه أحمد في مسنده ٤٣٣/٥ (٢٣١٥٨).

(٦) صحيح مسلم (٢٣) في الإيمان: باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، محمد رسول الله؛ وأخرجه أحمد في المسند ٤٧٢/٣ (١٥٤٤٨).



## الفصل الثاني

### في أحكام البيعة

٤٣ - (خ م ت س - عبادة بن الصامت) رضي الله عنه، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَجْلِسٍ، فَقَالَ: «تُبَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ».

وفي رواية: «وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِنَهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَغْضُونِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَطَهُورٌ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَسَتَرَهُ عَلَيْهِ اللَّهُ فَأَمَرَهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ». قَالَ: فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ.

وفي أخرى، فتلا علينا آية النساء ﴿أَنْ لَا يُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ [الممتحنة: ١٢] الآية.

وفي أخرى قال: إِنِّي لِمِنْ الثُّبَاءِ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَايَعْنَاهُ عَلَى أَلَا تُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا. وذكر نحوه.

وزاد: «وَلَا نَتَّهِبَ، وَلَا نَغْصِي، فَالْجَنَّةُ إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ، فَإِنْ غَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». هذا لفظ البخاري ومسلم.

وفي رواية لمسلم قال: أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا أَخَذَ عَلَى النِّسَاءِ أَنْ لَا تُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقَ وَلَا تَزْنِي، وَلَا تَقْتُلَ أَوْلَادَنَا، وَلَا يَعْضَمَ بَعْضُنَا بَعْضًا. ثم ذكر نحوه، ووافقهما الترمذي على الرواية الأولى.

وأخرجه النسائي قال: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [ليلة العقبة<sup>(١)</sup>] فِي رَهْطٍ، فَقَالَ:

(١) هذه الزيادة لم نجدها في «سنن النسائي» ولا نحسبها تصحح، لأن هذه البيعة كانت بعد الهجرة بزمن كما حققه الحافظ في الفتح.



«أُبَايِعُكُمْ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، [وَلَا تَشْرَبُوا]»<sup>(١)</sup>، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَاخَذَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَطَهُورٌ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ فَذَلِكَ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَذْبُهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ»<sup>(٢)</sup>.

وله في أخرى نحو الرواية الأولى.

(بِبُهْتَانٍ): البُهْتَانُ: الكذب، وهو في الآية والحديث: كناية عن ولد الزنى، يريد: أن المرأة لا تأتي بولدٍ من غيرِ بعلها، فتنسبُهُ إلى بعلها.  
(تَفْتَرُونَهُ): الافتراء: الكذب.

(مَعْرُوفٍ): المعروف كلُّ ما ندبَ إليه الشَّرْع، أو نهى عنه من المحسِّنات والمقْبَحات.

- (١) هذه الزيادة جاءت في الأصل ولم ترد في سنن النسائي.  
(٢) البخاري (١٨) في الإيمان: باب علامة الإيمان حبُّ الأنصار (٤٨٩٤) في تفسير سورة الممتحنة؛ ومسلم (١٧٠٩) في الحدود: باب الحدود كفارات لأهلها؛ والترمذي (١٤٣٩) في الحدود: باب الحدود كفارة لأهلها؛ والنسائي (٤١٧٨) في البيعة: باب البيعة على فراق المشرك؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٦٠٣) في الحدود: باب الحد كفارة، و(٢٨٦٦) في الجهاد: باب البيعة؛ وأحمد في أماكن كثيرة من المسند منها ٣١٣/٥ (٢٢١٦٠)؛ ومالك في الموطأ (٩٧٧) في الجهاد؛ والدارمي (٢٤٥٣) في السير.

تنبيه: قال الحافظ في الفتح: واعلم أنَّ عبادة بن الصامت لم يفرِّد بروايته هذا المعنى، بل روى ذلك عليُّ بنُ أبي طالب، وهو في الترمذي، وصححه الحاكم، وفيه: «من أصاب ذنباً فعوقب به في الدنيا، فالله أكرم من أن يُنْثِيَ العقوبة على عبده في الآخرة». وهو عند الطبراني، بإسناد حسن، من حديث أبي تيممة الهُجَيمِي، ولأحمد من حديث خزيمة بن ثابت بإسناد حسن، ولفظه: «من أصاب ذنباً أُقيمَ عليه ذلك الذنب، فهو كفارة له»، وللطبراني عن ابن عمر مرفوعاً: «ما عوقب رجلٌ على ذنبٍ إلا جعله الله كفارةً لما أصاب من ذلك الذنب»، ويستفاد من ذلك الحديث أنَّ إقامة الحدِّ كفارةٌ للذنب، ولو لم يثبِ المحدود، وهو قول الجمهور؛ وقيل: لا بدُّ من التوبة، وبذلك جزم بعضُ التابعين، وهو قول للمعتزلة، ووافقهم ابنُ حزم، ومن المفسرين البغوي، وطائفةٌ بسيرة، واستدلوا باستثناء من تاب في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤]، والجواب في ذلك أنه في عقوبة الدنيا، ولذلك قبدت بالقدرة عليه.



(الْبَيْعَةُ): المعاقدة على الإسلام والإمامة والإمارة، والمُعَاهَدَةُ على كُلِّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اتفاق، والمرادُ بها في الحديث: المعاقدة على الإسلام، وإعطاءُ العهودَ به بشروطه.

(النُّقْبَاءُ): جمع نَقِيب، وهو عَرِيفُ القوم، والمَقْدُمُ عليهم، الذي يَعْرِفُ أخبارَهم، وَيُنْقُبُ عن أحوالهم. وكان النبي ﷺ قد جعلَ ليلةَ الْعَقَبَةِ كُلَّ واحدٍ من الجماعة الذين بايعوه نَقِيباً على قَوْمِهِ وجماعته، ليأخذوا عليهم الإسلام، وَيَعْرِفُوهم شرائطه، وكان عِبَادَةُ بن الصامت من جُمَلَتِهِمْ، وكان عددُ النُّقْبَاءِ ليلتئذِ اثني عشر نقيباً من الأنصار.

(يَغْضَهُ): عضهَتِ الرَّجُلُ: رميتهُ بِالْعَضِيهِ، وهي الكذب والبُهتان.

(الْعَقَبَةُ): هي عَقَبَةُ مَنْى التي تُرْمَى بها الجمرَةُ في الحجّ، وهما ليلتان، ليلة العقبة الأولى، وليلة العقبة الثانية من قابل، وكانت البيعةُ في شِعْبٍ قَرِيبٍ من الْعَقَبَةِ، وبه الآنَ مسجدٌ يُعْرَفُ بموضعِ البيعة.

(الرَّهْطُ): الجماعةُ من الناس، من الثلاثة إلى التسعة. قال الجَوْهَرِيُّ: لا تكونُ فيهم امرأة.

(فَأَخَذَ بِهِ): أَخَذَ فلان بذنبه؛ أي عَوَّقَ به، وجُوِّزِيَ عليه.

(الْكُفَّارَةُ): الْفَعْلَةُ التي من شأنها أن تكفِّرَ الخطيئةَ؛ أي: تسترُّها، وهي فَعَالَةٌ منه.

٤٤ - (خ م ط س - عبادَةُ بن الصامت) رضي الله عنه، قَالَ: بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَعَلَى أَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَعَلَى أَنْ لَا تُنَازَعَ الْأَمْرَ أَهْلُهُ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَيُّنَمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً.

وفي روايةٍ بمعناه، وفيه: وَلَا تُنَازَعُ الْأَمْرَ أَهْلُهُ.

قال: إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عندكم فيه من اللَّهِ بُرْهَان. وأخرجه البخاري ومسلم والموطأ والنسائي<sup>(١)</sup>.

(١) البخاري (٧١٩٩) في الأحكام: باب كيف يبايعُ الإمامُ الناس؛ ومسلم (١٧٠٩) في الإمارة: باب وجوب طاعةِ الأمراء في غير معصية؛ والموطأ ٢/٤٤٥ (٩٧٧) في الجهاد: باب التَّغْيِيبُ فِي الْجِهَادِ؛ والنسائي (٤١٤٩) في البيعة: باب البيعة على السمع والطاعة، ومابعده من أبواب؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٨٦٦) في الجهاد: باب البيعة، و(٢٦٠٣) في الحدود: باب الحد كُفَّارَةً؛ =



(الْمَنْشَطُ): الأمرُ الذي تَشْتَطُّ له، وتَخَفُّ إليه، وتَوَثِّرُ فِعْلَهُ.

(الْمَكْرَه): الأمرُ الذي تَكْرَهُه، وتَتَنَاقَلُ عنه.

(الْأَثَرَةُ): الاستثناؤُ بالشَّيء، والانفراؤُ به، والمرادُ في الحديث: إِنْ مُنِعْنَا حَقَّنَا مِنَ الْغَنَائِمِ وَالْفِيءِ، وَأَعْطِي غَيْرُنَا صَبْرُنَا عَلَى ذَلِكَ.

(كُفْرًا بَوَاحًا): الكفرُ البَوَاح: الجَهَار.

(الْبُرْهَان): الْحُجَّةُ وَالذَّلِيل.

٤٥ - (م د س - أبو إدريس الخولاني)، [عن أبي مسلم الخولاني] رحمه الله، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَبِيبُ الْأَمِينُ - أَمَّا هُوَ فَحَبِيبٌ إِلَيَّ، وَأَمَّا هُوَ عِنْدِي فَأَمِينٌ - عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعَةً، أَوْ ثَمَانِيَةً، أَوْ سَبْعَةً، فَقَالَ: «أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ؟» وَكُنَّا حَدِيثَ عَهْدٍ بِبَيْعِهِ، فَقُلْنَا: قَدْ بَايَعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! ثُمَّ قَالَ: «أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ؟» [فَقُلْنَا: قَدْ بَايَعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! ثُمَّ قَالَ: «أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ؟»] قَالَ: فَسَطَنَّا أَيْدِينَا وَقُلْنَا: قَدْ بَايَعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَعَلَامَ تُبَايِعُكَ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَتُصَلُّوا الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، وَتَسْمَعُوا وَتُطِيعُوا - وَأَسْرَ كَلِمَةً خَفِيَّةً قَالَ -: وَلَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا». فَلَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ أَوْلِيَّكَ النَّفَرِ يَنْسَقُطُ سَوْطُ أَحَدِهِمْ، فَمَا يَسْأَلُ أَحَدًا يَتَاوَلُهُ إِثَاءً. وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ؛ إِلَّا أَنَّ لَفْظَ النَّسَائِيِّ أَخْصَرَ<sup>(١)</sup>.

٤٦ - (ط ت س - أُمَيْمَةُ بِنْتُ رُقَيْقَةَ) رضي الله عنها، قَالَتْ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نِسْوَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، تُبَايِعُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَقُلْنَا: تُبَايِعُكَ عَلَى أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقَ، وَلَا نَزْنِيَ، وَلَا نَقْتُلَ أَوْلَادَنَا، وَلَا نَأْتِيَ بِبُهْتَانٍ نَفْتَرِيهِ بَيْنَ أَيْدِينَا وَأَرْجُلِنَا، وَلَا نَعْصِيكَ فِي مَعْرُوفٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَطَقْتُمْ». فَقُلْنَا: اللَّهُ

= والدارمي (٢٤٥٣) في السير: باب في بيعة النبي ﷺ، وأحمد في المسند في أماكن كثيرة منها ٣١٣/٥ (٢٢١٦٠).

(١) مسلم (١٠٤٣) في الزكاة: باب كراهية المسألة للناس؛ وأبو داود (١٦٤٢) في الزكاة: باب كراهية المسألة؛ والنسائي (٤٦٠) في الصلاة: باب البيعة على الصلوات الخمس؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٨٦٧) في الجهاد: باب البيعة؛ وأحمد ٢٧/٦ (٢٣٤٧٣).



وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنَّا بِأَنْفُسِنَا، هَلُمَّ بُايِعَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «إِنِّي لَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ، إِنَّمَا قَوْلِي لِمِثَّةٍ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ». هذه رواية الموطأ والنسائي.

ورواية الترمذي مختصرة، قالت: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نِسْوَةٍ فَقَالَ: «فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَطَقْتُمْ» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنْ أَنْفُسِنَا؛ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَايَعْنَا - قَالَ سُفْيَانٌ: تَغْنِي صَافِحَتَنَا - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا قَوْلِي لِمِثَّةٍ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ»<sup>(١)</sup>.

(هَلُمَّ): بمعنى تَعَالَ وَهَاتِ، وفيها لُغَتَانِ، فاهلُ الْحِجَازِ يُسَوِّوْنَ فيها بين المذْكَرِ والمؤنثِ، والواحدِ والاثْنَيْنِ والْجَمْعِ، بصيغة واحدة، مبنية على الفتح، وبنو تميم يُلْحِقُونَهَا علامة ما اقترنت به، فيقولون: هَلْمَا، وَهَلْمِي، وَهَلُمُوا.

٤٧ - (خ م ط د ت س - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، قَالَ: كُنَّا إِذَا بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ يَقُولُ لَنَا: «فِيمَا اسْتَطَعْتُ - أَوْ قَالَ: اسْتَطَعْتُمْ». انْفَقَ السَّنَةُ عَلَى إِخْرَاجِهِ<sup>(٢)</sup>.

٤٨ - (خ م - مُجَاشِعُ بْنُ مَسْعُودٍ) رضي الله عنه، أَنَّهُ جَاءَ بِأَخِيهِ مُجَالِدِ بْنِ مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَذَا مُجَالِدٌ يُبَايِعُكَ عَلَى الْهَجْرَةِ. فَقَالَ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَلَكِنْ أَبَايِعُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْجِهَادِ». وفي أخرى: «وَلَكِنْ أَبَايِعُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ».

(١) الموطأ ٩٨٢/٢ (١٨٤٢) في البيعة: باب ماجاء في البيعة؛ والترمذي (١٥٩٧) في السير: باب ما جاء في بيعة النساء؛ والنسائي (٤١٨١) في البيعة: باب بيعة النساء؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٨٧٤) في الجهاد: باب البيعة، وإسناده صحيح؛ وأخرجه أحمد ٣٥٧/٦ (٢٦٤٦٦).

(٢) البخاري (٧٢٠٢) في الأحكام: باب كيف يبايع الإمام الناس؛ ومسلم (١٨٦٧) في الإمارة: باب البيعة على السمع والطاعة؛ والموطأ ٩٨٢/٢ (١٨٤١) في البيعة: باب ماجاء في البيعة. وأبو داود (٢٩٤٠) في الخراج: باب ما جاء في البيعة؛ والترمذي (١٥٩٣) في السير: باب ما جاء في بيعة النبي ﷺ؛ والنسائي (٤١٨٧) في البيعة: باب البيعة فيما يستطيع الإنسان؛ وأحمد في مواضع كثيرة منها ٩/٢ (٤٥٥١).



وفي أخرى: قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَأَخِي فَقُلْتُ: بَايَعْنَا عَلَى الْهِجْرَةِ. فَقَالَ: «مَضَتْ الْهِجْرَةُ لِأَهْلِهَا». فَقُلْتُ: عَلَامَ تُبَايَعُنَا؟ قَالَ: «عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ».

وفي أخرى: قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَبَايَعُهُ عَلَى الْهِجْرَةِ، فَقَالَ: «إِنَّ الْهِجْرَةَ قَدْ مَضَتْ لِأَهْلِهَا، وَلَكِنْ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ». أخرجه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

٤٩ - (س - الهزماس بن زياد) رضي الله عنه، قَالَ: مَدَدْتُ يَدِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا غُلَامٌ لِيُبَايَعَنِي، فَلَمْ يُبَايَعَنِي. أخرجه النسائي<sup>(٢)</sup>.

٥٠ - (د - عبد الله بن هشام) رضي الله عنه وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ حُمَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَايَعُهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ صَغِيرٌ». وَمَسَحَ رَأْسَهُ. أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

٥١ - (خ م د - عروة بن الزبير) رضي الله عنهما أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ عَنْ بَيْعَةِ النِّسَاءِ قَالَتْ: مَا مَسَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدِيهِ امْرَأَةً قَطُّ، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا<sup>(٤)</sup>، فَإِذَا أَخَذَ عَلَيْهَا وَأَعْطَنَتْهُ قَالَ: «أَذْهَبِي فَقَدْ بَايَعْتِكِ». أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود<sup>(٥)</sup>.

(١) البخاري (٢٩٦٣) في الجهاد: باب في البيعة في الحرب؛ ومسلم (١٨٦٣) في الإمارة: باب المبايعة بعد فتح مكة؛ وأحمد ٤٦٨/٣ (١٥٤٢٠).

(٢) النسائي (٤١٨٣) في البيعة: باب بيعة الغلام، وإسناده حسن.

(٣) أبو داود (٢٩٤٢) في الخراج والإمارة: باب ما جاء في البيعة، وإسناده صحيح؛ وأخرجه البخاري أيضاً (٧٢١٠) في الأحكام: باب بيعة الصغير؛ وزاد فيه: «ودعا له، وكان يضحى بالشاة الواحدة عن جميع أهله»، وأخرجه أيضاً (٢٥٠٢) في الشركة: باب الشركة في الطعام.

(٤) هذا الاستثناء منقطع، وتقدير الكلام: ما مَسَّ امْرَأَةً قَطُّ، لكن يأخذ عليها البيعة بالكلام، فإذا أخذها بالكلام قال: «أذهبي فقد بايعتك». ولم يمسَّ يدها. وهذا التقدير مصرَّح به في رواية أميمة بنت رُقَيْقَةَ التي تقدَّمت رقم (٤٦).

(٥) البخاري (٤٨٩١) في تفسير سورة الممتحنة، و(٥٢٨٨) في الطلاق: باب إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذمي أو الحربي، و(٧٢١٤) في الأحكام: باب بيعة النساء؛ ومسلم (١٨٦٦) في الإمارة: باب بيعة النساء؛ وأبو داود (٢٩٤١) في الخراج: باب ما جاء في البيعة؛ والترمذي (٣٣٠٦) باب تفسير سورة الممتحنة؛ وابن ماجه (٢٨٧٥) في الجهاد: باب بيعة النساء؛ وأحمد في المسند ١١٤/٦ (٢٤٣٠٨). وسيأتي مطولاً برقم (٦١٠٨)، وانظر (٨٤٤).



## الفصل الثالث

### في أحكام متفرقة

٥٢ - (ت - سليمان بن عمرو بن الأحوص)، رحمه الله، قال: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ شَهِدَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَذَكَرَ وَوَعَّظَ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ أَحْرَمُ؟ أَيُّ يَوْمٍ أَحْرَمُ؟ أَيُّ يَوْمٍ أَحْرَمُ؟» قَالَ: فَقَالَ النَّاسُ: يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَا لَا يَجْنِي جَانٍ إِلَّا<sup>(١)</sup> عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا يَجْنِي وَالِدٌ عَلَى وَلَدِهِ، وَلَا يَجْنِي وَلَدٌ عَلَى وَالِدِهِ، أَلَا إِنَّ الْمُسْلِمَ أَخُو الْمُسْلِمِ، فَلَيْسَ يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ إِلَّا مَا أَحَلَّ مِنْ نَفْسِهِ؛ أَلَا وَإِنَّ كُلَّ رِبَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، لَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ، لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ، غَيْرَ رِبَا الْعَبَّاسِ [بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ]<sup>(٢)</sup>، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ، أَلَا وَإِنَّ كُلَّ دَمٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ دَمٍ أَضْعُ مِنْ دَمِ الْجَاهِلِيَّةِ دَمُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ<sup>(٣)</sup> - وَكَانَ مُسْتَرْضِعًا<sup>(٤)</sup> فِي بَيْتِي لَيْثٌ، فَقَتَلْتُهُ هَذَا - أَلَا وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّهُنَّ عَوَانٍ عِنْدَكُمْ، لَيْسَ تَمْلِكُونَ [مِنْهُنَّ]<sup>(٥)</sup> شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ، فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ، وَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ، فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا، أَلَا وَإِنَّ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقًّا، وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا، فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ: فَلَا يُوطِئَنَّ فُرْشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ، وَلَا يَأْدُلَنَّ فِي بُيُوتِكُمْ لِمَنْ تَكْرَهُونَ، أَلَا وَإِنَّ حَقَّهُنَّ عَلَيْكُمْ: أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ».

(١) ليست (إلا) في (ط).

(٢) زيادة من سنن الترمذي.

(٣) في حديث جابر عند مسلم «دم ابن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب»، قال النووي: قال المحققون والجمهور: اسم هذا الابن إياس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب. وقيل: اسمه حارثة، وقيل: آدم.

(٤) ضبطه بعضهم بفتح الضاد، والأعلى كسرهما كما في صحيح مسلم وغيره، وانظر اللسان (رضع).



وفي رواية قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ لِلنَّاسِ: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قَالُوا: يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ. قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، [فِي بَلَدِكُمْ هَذَا]<sup>(١)</sup>، أَلَا لَا يَجْنِي جَانٍ عَلَى وَلَدِهِ، وَلَا مَوْلُودٌ عَلَى وَلَدِهِ، أَلَا وَإِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيْسَ أَنْ يُعْبَدَ فِي بَلَدِكُمْ هَذَا أَبَدًا، وَلَكِنْ سَتَكُونُ لَهُ طَاعَةٌ فِيمَا تَخْتَفِرُونَ مِنْ أَعْمَالِكُمْ، فَسَبِّحْصِي بِهِ». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

(الحَجُّ الْأَكْبَرُ): هو يوم النحر، وقيل: يوم عرفة، وإنما سُمِّيَ الْحَجُّ الْأَكْبَرُ، لأنَّهم يُسْمُونَ الْعِمْرَةَ الْحَجَّ الْأَصْغَرَ.

(وَأَعْرَاضُكُمْ): الْأَعْرَاضُ: جَمْعُ عَرَضٍ، وهو النفس. وقيل: الْحَسَبُ.

(لَا يَجْنِي جَانٍ): الْجَنَائِيَةُ: الذَّنْبُ، وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه الجزاء، إمَّا فِي الدُّنْيَا وَإِمَّا فِي الْآخِرَةِ؛ فَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَجْنِي جَانٍ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ» يريد: أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِجَنَائِيَتِهِ غَيْرُهُ، مِنْ أَقَارِبِهِ وَأَبَاعِدِهِ، وَقَدْ فَسَّرَهُ فِي الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ: «لَا يَجْنِي وَلَدٌ عَلَى وَلَدِهِ، وَلَا يَجْنِي وَلَدٌ عَلَى وَلَدِهِ» أَي: إِذَا جَنَى أَحَدُهُمَا، لَا يُطَالَبُ بِهِ الْآخَرُ. وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ مَعْتَادًا بَيْنَ الْعَرَبِ.

(عَوَانُ): جَمْعُ عَانِيَةٍ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةُ الْعَانِي، وَهُوَ الْأَسِيرُ؛ شَبَّهَ النِّسَاءَ بِالْأَسْرَى عِنْدَ الرِّجَالِ، لِتَحْكُمِهِمْ فِيهِنَّ، وَاسْتِيلَانِهِمْ عَلَيْهِنَّ.

(بِفَاحِشَةٍ): الْفَاحِشَةُ: الْفِعْلَةُ الْقَبِيحَةُ، وَأَرَادَ بِهَا هَاهُنَا الزُّنَابَ<sup>(٣)</sup>.

(مُبَيِّنَةٌ): ظَاهِرَةٌ وَاضِحَةٌ.

(مُبْرَحُ): ضَرْبُهُ ضَرْبًا مُبْرَحًا: أَي شَدِيدًا شَاقًّا.

(١) هذه زيادة من الترمذي.

(٢) سنن الترمذي (٣٠٨٧) في تفسير سورة التوبة؛ وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وهو كما قال. والرواية الثانية أخرجهما برقم (٢١٥٩) في الفتن: باب ما جاء لا يحل لمسلم أن يروِّع مسلماً. وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٣٠٥٥) في المناسك: باب الخطبة يوم النحر؛ وهو حديث صحيح، وسبأني برقم (٣٧١) مختصراً و(٤٧١٨).

(٣) قال المباركفوري في شرح الترمذي: الفاحشة: كل ما يشتد قبحه من الذنوب والمعاصي، وكثيراً ما ترد بمعنى الزنى، وكل خصلة قبيحة فهي فاحشة من الأقوال والأفعال. وكذلك قال في شرحها المؤلف في «النهاية».



(فلا تبغوا عليهنَّ سبيلاً): أي إن أطعنكم فيما تريدون منهن، فلا يبقى لكم عليهنَّ طريقٌ ولا حكمٌ فيما عداه، إلا أن يكونَ جوراً وتعثُّاً<sup>(١)</sup>.

٥٣ - (خ م - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «أَلَا أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً؟» قَالُوا: أَلَا شَهْرُنَا هَذَا. قَالَ: «أَلَا أَيُّ بَلَدٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً؟» قَالُوا: أَلَا بَلَدُنَا هَذَا. قَالَ: «أَلَا أَيُّ يَوْمٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً؟» قَالُوا: أَلَا يَوْمُنَا هَذَا. قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا؛ أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟». ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يُجِيبُونَهُ: أَلَا نَعَمْ. قَالَ: «وَيَحْكُمُ - أَوْ وَيَلْكُمُ<sup>(٢)</sup> - لَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ<sup>(٣)</sup> بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَلِمُسْلِمٍ

(١) في (د): «تعثُّاً» والمثبت من (ظ).

(٢) قوله: «ويحكُم» أو قال: «ويلكُم» قال: هما كلمتان تستعملهما العرب بمعنى التعجب والتوجع. قال سيويه: ويل: كلمةٌ تقال لمن وقع في هلكة، و«ويح» كلمة ترخَّم، وحكي عنه: «ويح» زجر لمن أشرف على الهلكة. وقال غيره: ولا يرادُّ بها الدعاء بإيقاع الهلكة، ولكن يرادُّ منها الترخَّم والتعجب، وروي عن عمر بن الخطاب، قال: ويح، كلمةٌ رحمة. وقال الهروي: «ويح» كلمةٌ لمن وقع في هلكة لا يستحقُّها، فيترخَّم عليه، ويرثي له، و«ور» للذي يستحقُّها فلا يترخَّم عليه.

(٣) قال الإمام النووي في شرح مسلم ٥٥/٢، ٥٦ في معناه سبعة أقوال: أحدها: أن ذلك كفرٌ في حق المستحل بغير حق. والثاني: كفر النعمة وحق الإسلام. والثالث: أنه يقرب من الكفر ويؤدي إليه. والرابع: فعل كفعل الكفار. والخامس: حقيقة الكفر، ومعناه: لا تكفروا، بل دوموا مسلمين. والسادس: حكاية الخطابي وغيره: أن المراد بالكفار المتكفرون بالسلح، يقال: تكفَّر الرجل بسلحه: إذا لبسه. قال الأزهري في كتاب «تهذيب اللغة»: يقال للابس السلح: كافر. والسابع: قاله الخطابي: لا يَكْفُرُ بعضكم بعضاً، فتستحلوا قتالَ بعضكم بعضاً، وأظهر الأقاويل الرابع، وهو اختيار القاضي رحمه الله.

ثم إنَّ الرواية «يضرب» برفع الباء، هذا هو الصواب. وكذا رواه المتقدمون والمتأخرون، وبه يصحُّ المقصود هنا. ونقل القاضي عياض أن بعض العلماء ضبطه بإسكان الباء، قال القاضي: وهو إحالة للمعنى، والصواب الضم.

قلت: وكذا قال أبو البقاء العكبري: إنه يجوز جزم الباء على تقدير شرط مضمَر، أي: إن ترجعوا يَضْرِبُ.

وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «بعدي» فقال القاضي عياض: قال الهروي: معناه: بعد فراقي =



نحوه<sup>(١)</sup>.

٥٤- (خ - عبد الله بن عباس) رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قَالُوا: يَوْمٌ حَرَامٌ. قَالَ: «وَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ. قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قَالُوا: شَهْرٌ حَرَامٌ. قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا»، فَأَعَادَهَا مِرَارًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهَا لَوَصِيَّتُهُ إِلَى أُمَّتِهِ، «فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ». أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup>.

٥٥- (خ م د - أبو بكره) رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ، أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «الْأَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «الْأَيْسَ الْبُلْدَةَ الْحَرَامَةَ؟» قُلْنَا: بَلَى.

= من موقفي هذا، وكان هذا يوم النحر، يعني في حجة الوداع، أو يكون بعدي، أي خلافي، أي لا تخلفوني في أنفسكم بغير الذي أمرتكم به، أو يكون قد تحقق عليه الصلاة والسلام أن هذا لا يكون في حياته، فنهاهم عنه بعد مماته.

(١) البخاري (٦٧٨٥) في الحدود: باب ظهر المؤمن حمى، و(٦٨٦٨) في الديات: باب قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾، و(١٧٤٢) في الحج: باب الخطبة أيام منى، و(٤٤٠٣) في المغازي: باب حجة الوداع، و(٧٠٧٧) في الفتن: باب قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفارًا»، و(٦٠٤٣ و ٦١٦٦) في الأدب: باب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْخَرُوا مِنْ قَوْمٍ﴾، وباب ما جاء في قول الرجل ويلك. وأخرجه مسلم (٦٦) في الإيمان: باب بيان قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفارًا»؛ وأخرجه أبو داود (٤٦٨٦) في السنة: باب الدليل على زيادة الإيمان؛ والنسائي (٤١٢٥ و ٤١٢٦ و ٤١٢٧) في تحريم الدم: باب تحريم القتل؛ وابن ماجه (٣٩٤٣) في الفتن: باب لا ترجعوا بعدي كفارًا؛ ومسند أحمد ٢٧/٢ (٤٧٨٩)؛ وسبأني برقم (١٧٩٥) وكذلك مختصرًا (٧٥٣٨).

(٢) في الحج (١٧٣٩) باب الخطبة أيام منى؛ وأخرجه أحمد في المسند ٢٣٠/١ (٢٠٣٧)؛ وسبأني مختصرًا برقم (٧٥٣٧).



قَالَ: «فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بغيرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَتَسْتَلْقُونَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلَا فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيُبْلِغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضٌ مَن يَبْلُغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَن سَمِعَهُ». ثُمَّ قَالَ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟» قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ».

وفي رواية: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَأَمْسَكَ إِنْسَانٌ بِخَطَامِهِ، أَوْ بِزِمَامِهِ، فَقَالَ: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟». وَذَكَرَ نَحْوَهُ مُخْتَصَرًا. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ لَهُ: «ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَذَبَحَهُمَا، وَإِلَى جُرَيْعَةٍ مِنَ الْغَنَمِ فَقَسَمَهَا بَيْنَنَا».

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ طَرَفًا مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى قَوْلِهِ «بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ».

قَالَ الْحُمَيْدِيُّ: قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: زِيَادَةُ مُسْلِمٍ وَهُمْ مِنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ سِيرِينَ عَنْ أَنَسٍ.

وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ حُرْقِ ابْنِ الْحَضْرَمِيِّ<sup>(١)</sup>، حِينَ حَرَقَهُ جَارِيَةٌ بِنُ قَدَامَةٍ،

(١) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ ٢٣/١٣: وَابْنُ الْحَضْرَمِيِّ فِيمَا ذَكَرَهُ الْعُسْكُرِيُّ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْحَضْرَمِيِّ، أَبُوهُ عَمْرُو، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ قَتَلَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ، وَعَلَى هَذَا، فَلَعَبَدَ اللَّهُ رُؤْيَةَ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ فِي الصَّحَابَةِ، فِي «الِاسْتِيعَابِ» قَالَ الْوَاقِدِيُّ: وَلَدَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَوَى عَنْ عَمْرِو؛ وَعِنْدَ الْمَدَائِنِيِّ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرِ الْحَضْرَمِيِّ، وَهُوَ ابْنُ عَمْرِو الْمَذْكُورِ، وَالْعَلَاءُ بْنُ الْحَضْرَمِيِّ الصَّحَابِيُّ الْمَشْهُورُ عَمَهُ، وَجَارِيَةُ بْنُ قَدَامَةَ هُوَ ابْنُ مَالِكِ بْنِ زُهَيْرِ بْنِ الْحَصِينِ التَّمِيمِيِّ السَّعْدِيِّ، وَكَانَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ مَا حَكَاهُ الْعُسْكُرِيُّ فِي الصَّحَابَةِ: كَانَ جَارِيَةُ يَلْقَبُ مُحَرَّقًا، لِأَنَّهُ أَحْرَقَ ابْنَ الْحَضْرَمِيِّ بِالْبَصْرَةِ، وَكَانَ مُعَاوِيَةُ وَجَّهَ ابْنَ الْحَضْرَمِيِّ إِلَى الْبَصْرَةِ لِيَسْتَفْرِزَهُمْ عَلَى قِتَالِ عَلِيٍّ، فَوَجَّهَ عَلِيٌّ جَارِيَةَ بِنُ قَدَامَةَ، فَحَصَرَهُ فَتَحَصَّنَ مِنْهُ ابْنُ الْحَضْرَمِيِّ فِي دَارٍ فَأَحْرَقَهَا جَارِيَةُ عَلَيْهِ. وَقَوْلُهُ: هَذَا أَبُو بَكْرَةَ يِرَاكُ، قَالَ الْمُهَلَّبُ: لَمَّا فَعَلَ جَارِيَةُ بِابْنِ الْحَضْرَمِيِّ مَا فَعَلَ أَمْرَ جَارِيَةُ بَعْضُهُمْ أَنْ يَشْرَفُوا عَلَى أَبِي بَكْرَةَ لِيُخْتَبَرَ إِنْ كَانَ مُحَارِبًا أَوْ فِي الطَّاعَةِ، وَكَانَ قَدْ قَالَ لَهُ خَيْثَمَةُ: هَذَا أَبُو بَكْرَةَ يِرَاكُ، وَمَا صَنَعْتَ بِابْنِ الْحَضْرَمِيِّ، فَرُبَّمَا أَنْكَرَهُ =



قَالَ: أَشْرَفُوا عَلَى أَبِي بَكْرَةَ. فَقَالُوا: هَذَا أَبُو بَكْرَةَ يَرَاكَ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَحَدَّثَنِي أُمِّي عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ دَخَلُوا عَلَيَّ مَا بَهَشْتُ لَهُمْ بِقَصَبَةٍ<sup>(١)</sup>.

ووجدت في كتاب رزين بن معاوية العبدري رحمه الله، الجامع لهذه الصحاح زيادة في آخر هذا الحديث لم أجدها في الأصول التي نقلت منها وهي هذه:

«ثَلَاثٌ لَا يَغْلُ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ أَبَدًا: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَمُنَاصَحَةُ وِلَاةِ الْأَمْرِ، وَلُزُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ»<sup>(٢)</sup>.

(الزمان قد استدار): استدار بمعنى: دار، وذلك أن العرب كانوا يؤخرون المحرم إلى صفر، وهو النسيء، ويفعلون ذلك سنة بعد سنة، فينتقل المحرم من شهر إلى

= عليك سلاح أو بكلام، فلما سمع أبو بكر ذلك وهو في عليّ له، قال: لو دخلوا عليّ داري مارفت عليهم قصبة، لأنني لأرى قتال المسلمين، فكيف أن أقاتلهم بسلاح؟!

(١) البخاري (١٧٤١) في الحج: باب الخطبة أيام منى، و(٥٥٥٠) في الأصاحي: باب من قال الأضحى يوم النحر، و(٤٦٦٢) في التفسير: باب تفسير سورة براءة، و(٣١٩٧) في بدء الخلق: باب ما جاء في سبع أرضين، و(٧٠٧٨) في الفتن: باب لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض، و(١٠٥) في العلم: باب رب مبلغ أوعى من سامع؛ وأخرجه مسلم (١٦٧٩) في القسامة: باب تحريم الدماء؛ وأبو داود (١٩٤٧) في المناسك: باب الأشهر الحرم؛ وابن ماجه (٢٣٣) في المقدمة: باب من بلغ علماً؛ وأخرجه أحمد في المسند ٣٧/٥ (١٩٨٧٣)؛ والدارمي (١٩١٦) في المناسك: باب في الخطبة يوم النحر. وسيأتي مختصراً برقم (١٦٣٧).

(٢) لم نر هذه الزيادة فيما بين أيدينا من المصادر من رواية أبي بكر، وقد جاء أيضاً في الترغيب والترهيب ٢٣/١ في إخلاص العمل لله، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع: «نصر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها، فرب حامل فقه ليس بفقيه» ثلاث لا يغفل عليهن... الحديث؛ ثم قال: رواه البزار بإسناد حسن.

نقول: أخرج الشافعي في مسنده ١٤/١ من حديث ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «نَصَرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَفَظَهَا وَوَعَاَهَا وَأَدَّاهَا، فَرَبَّ حَامِلٍ فِقْهِ غَيْرِ فِقْهِ، وَرَبَّ حَامِلٍ فِقْهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ؛ ثَلَاثٌ لَا يَغْلُ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَالنَّصِيحَةُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ». وإسناده صحيح؛ وأخرجه الترمذي (٢٦٥٨) في العلم: باب ما جاء في الحث على تبليغ السماء؛ وأحمد في المسند ١٨٣/٥ (٢١٠٨٠) وغيره من حديث زيد بن ثابت، وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان والحافظ ابن حجر، وفي الباب عن أبي الدرداء، ومعاذ بن جبل، والنعمان بن بشير، وأبي قرصافة، وجابر، وأنس، وجبير بن مطعم. انظر تخريجها في مجمع الزوائد ١٣٧/١ - ١٣٩ للحافظ الهيثمي.



شهر، حتى جعلوه في جميع شهور السنة، فلما كان تلك السنة كان قد عاد إلى زمنه المخصوص به قبل أن ينقلوه.

(رَجَبٌ مُضَرٌ): أضاف رجباً إلى مُضَرٍ، لأنهم كانوا يُعَظِّمُونَهُ، فكأنهم اختصوا به، وقوله ﷺ: «الذي بين جُمَادَى وشعبان» ذكره تأكيداً للبيان وإيضاحاً، لأنهم كانوا يُسَبِّحُونَهُ، ويؤخِّرونه من شهر إلى شهر، فيحولونه عن موضعه، فيبين لهم أنَّ رجباً هو الشهر الذي بين جُمَادَى وشعبان، لا ما كانوا يسمونه على حساب النَّسَبِ.

(أَوْعَى): وَعَى يَعِي: إِذَا حَفِظَ، وَأَوْعَى أَفْعَلَ: مثله<sup>(١)</sup>.

(كُفَّاراً): قوله: «لا تَرْجِعُنَّ [لا تَرْجِعُوا] بعدي كفَّاراً يضرب بعضهم رقاب بعض» قال الهروي: قال الأزهرى: فيه قولان؛ أحدهما: لا بسين السلاح، يقال: كفَّرَ فوقَ دِرْعِهِ: إِذَا لَسَّ فوقها ثوباً، والثاني: أَنَّهُ يَكْفُرُ النَّاسَ فيكفر، كما تفعله الخوارج، إِذَا استعرضوا النَّاسَ، وذلك كقولهِ عليه الصلاة والسلام أيضاً: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرَ، فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا».

(انكفأً): الانكفاءُ: الرجوعُ إلى الشيء، والميلُ إليه.

(أُمْلَحِينَ): الأملحُ من الغنم: النَّعْيُ البياض؛ وقيل: هو المختلط سواده وبياضه، إِلا أَنَّ البياضَ فيه أكثر.

(جُزَيْعَةً): القطعة من الغنم، هكذا ذكرها الجوهري، وذكرها ابنُ فارس في «المجمل»: الْجَزَيْعَةُ، بفتح الجيم وكسر الزاي.

(بَهَشْتُ): بَهَشَ إِلَيْهِ: إِذَا مَالَ إِلَيْهِ وَأَقْبَلَ نَحْوَهُ؛ ويقال لكلُّ مَنْ نَظَرَ إِلَى شَيْءٍ فَمَالَ إِلَيْهِ وَأَعْجَبَهُ: بَهَشَ إِلَيْهِ، وقد يكونُ لِلْمُدَافَعَةِ وَالذَّبِّ، والمرادُ به: مَا دَفَعْتُهُمْ بِقَصْبِهِ، وَلَا قَاتَلْتُهُمْ بِهَا.

(لَا يَغْلُ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مؤمن): تُرَوَى هذه الكلمة بفتح الياء وكسر الغين، وهو من الغِلِّ: الحِقْدُ والضُّغْنُ، يقول: لَا يَدْخُلُهُ شَيْءٌ مِنَ الْحَقْدِ يُرِيْلُهُ عَنِ الْحَقِّ، وَيُزَوِّى بِضَمِّ الياء وكسر الغين من الخِيَانَةِ. والإغلالُ: الخِيَانَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

(١) في (ظ): «منه».



وقوله: «عليهن» في موضع الحال، أي: لا يغلُ كائناً عليهن قلب مؤمن، وإنما انتصب على النكرة، لتقدمه، والمعنى: أن هذه الخلال المذكورة في الحديث، تستصلح بها القلوب، فمن تمسك بها، طهر قلبه من الدغل والفساد.

٥٦- (خ م ط ت د - أبو هريرة) رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ<sup>(١)</sup> إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ»<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ يَقُولُ: «اقْرَؤُوا [إِنْ شِئْتُمْ]: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ إِلَهِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهِ لَا بَدِيلَ لِيَخْلُقَ اللَّهُ ذَلِكَ الْبَيْتَ الْقَيْمُ﴾» [الروم: ٣٠]. كذا عند مسلم.

وزاد البخاري: «فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ، أَوْ يَنْصَرَانِهِ، أَوْ يُمَجَّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ الْبَيْهَمَةُ بِبَيْهَمَةٍ جَمْعَاءَ»<sup>(٣)</sup>، هَلْ تُحِشُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟. ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ إِلَهِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهِ لَا بَدِيلَ لِيَخْلُقَ اللَّهُ ذَلِكَ الْبَيْتَ الْقَيْمُ﴾.

وزادها مسلم أيضاً من رواية أخرى.

وفي رواية لهما قال: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يَنْصَرَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُونَ الْإِبِلَ، فَهَلْ تَجِدُونَ فِيهَا جَدْعَاءَ حَتَّى تَكُونُوا أَنْتُمْ تَجِدُونَهَا؟»

(١) من: زائدة، ومولود: مبتدأ، ويولد: خبره، وتقديره: ما مولود يولد على أمرٍ إلا على الفطرة، وهي لغة: الخلقة - والمراد بها في أشهر الأقوال: الإسلام، قال ابن عبد البر: وهو المعروف عند عامة السلف، وأجمع أهل العلم بالتأويل على أن المراد بقوله تعالى: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ إِلَهِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهِ﴾ الإسلام.

(٢) جاء في هامش (ظ) ما نصّه: الفطرة استعداد قبول الحق.

(٣) قال النووي: كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء: هو بضم التاء الأولى، وفتح الثانية، ورفع «البهيمة» ونصب «بهيمة»، ومعناه: كما تلد البهيمة بهيمة جمعاء - بالمد - وهي مقطوعة الأذن، أو غيرها من الأعضاء، ومعناه: أن البهيمة تلد البهيمة كاملة الأعضاء، لا نقص فيها، وإنما يحدث فيها النقص والجدع بعد ولادتها.

و«كما تنتج» يروى على البناء للمفعول: قال الجوهري: نتجت الناقة - على ما لم يسم فاعله - تنتج نتاجاً: ولدت.

ولفظ «كما» إما حال، أي: يهود الوالدان المولود، بعد أن خلق على الفطرة، تشبيهاً بالبهيمة التي جدعت بعد سلامتها، وإما صفة مصدر محذوف: أي: يغيرانه تغييراً، مثل تغييرهم البهيمة السليمة، والأفعال الثلاثة تنازعت في «كما» على التقديرين، وقوله «بهيمة» مفعول ثانٍ لقوله «تنتج».



قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ مَنْ يَمُوتُ صَغِيرًا؟ قَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»<sup>(١)</sup>.  
وفي أخرى لمسلم: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه،  
ويشركانه». فقال رجل: يا رسول الله، أَرَأَيْتَ لو ماتَ قَبْلَ ذلك؟ قال: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا  
كَانُوا عَامِلِينَ».

وفي أخرى: «ما من مولود يولد إلا وهو على المِلَّةِ».  
زَادَ فِي أُخْرَى: «على المِلَّةِ حَتَّى يُبَيِّنَ عَنْهُ لِسَانُهُ».  
هذه هي طرق البخاري ومسلم.

ووافقهما الموطأ والترمذي وأبو داود نحو ذلك بمعناه<sup>(٢)</sup>.

(الفِطْرَةُ): الْخِلْقَةُ، أَرَادَ بِقَوْلِهِ «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ»: أَي، يُولَدُ عَلَى ابْتِدَاءِ  
الْخِلْقَةِ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى مُؤْمِنًا أَوْ كَافِرًا، وَقِيلَ: يُولَدُ عَلَى الْخِلْقَةِ الَّتِي فُطِرَ عَلَيْهَا فِي  
الرَّحِمِ؛ مِنْ سَعَادَةٍ أَوْ شَقَاوَةٍ.

(فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ): يَعْنِي فِي حُكْمِ الدُّنْيَا، وَقِيلَ: كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْمِلَّةِ  
الْإِسْلَامِيَّةِ، وَالِدَيْنِ الْحَقِّ، وَإِنَّمَا أَبَوَاهُ يَنْقَلِبَانِهِ إِلَى دِينِهِمَا. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنَّ كُلَّ مَوْلُودٍ مِنْ  
البشر إِنَّمَا يُولَدُ فِي مَبْدَأِ الْخِلْقَةِ، وَأَصْلُ الْجِبِلَّةِ، عَلَى الْفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ، وَالطَّبِيعِ الْمَتَهَيِّ  
لِقَبُولِ الدِّينِ الْحَقِّ، فَلَوْ تَرَكَّ عَلَيْهَا لاسْتَمَرَّ عَلَى لَزْوِمِهَا، وَلَمْ يُقَارَفْهَا إِلَى غَيْرِهَا، لِأَنَّ  
هَذَا الدِّينَ حَسَنُهُ مَوْجُودٌ فِي النُّفُوسِ، وَبِشْرُهُ فِي الْقُلُوبِ، وَإِنَّمَا يَعْذِلُ عَنْهُ مَنْ يَعْذِلُ إِلَى  
غَيْرِهِ لَأَفَّةٍ مِنْ آفَاتِ الشَّرِّ وَالتَّقْلِيدِ<sup>(٣)</sup>، فَلَوْ سَلِمَ الْمَوْلُودُ مِنْ تِلْكَ الْآفَاتِ لَمْ يَعْتَقِذْ غَيْرَهُ؛  
ثُمَّ تَمَثَّلَ بِأَوْلَادِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي اتِّبَاعِهِمْ لِآبَائِهِمْ، وَالْمِيلَ إِلَى أَدْيَانِهِمْ، فَيَرْتَلُونَ بِذَلِكَ  
عَنِ الْفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ.

(١) أي ذلك من شأن الله سبحانه، لا من شأنكم، فلا تسألوا عنه.

(٢) البخاري (١٣٥٨ و ١٣٥٩) في الجنائز: باب إذا أسلم الصبي، و(١٣٨٥) فيه أيضاً: باب ما قيل  
في أولاد المشركين؛ وأخرجه مسلم (٢٦٥٨) في القدر: باب معنى كل مولود يولد على  
الفطرة، والموطأ (٥٦٩) في الجنائز: باب جامع الجنائز؛ والترمذي (٢١٣٨) في القدر: باب ما  
جاء كل مولود يولد على الفطرة؛ وأبو داود (٤٧١٤) في السنة: باب في ذراري المشركين؛  
وأحمد في مسنده في مواضع كثيرة منها ٢/٢٣٣ (٧١٤١).

(٣) في (ظ): آفات البشر. والمثبت من (د).



(الدِّينُ الْقِيَمُ): القيم: المستقيم الذي لا زَنَعَ فيه، ولا مِيلَ عن الحق.

(تُنْتَجِ): تُنْتَجَتِ الناقَةُ تُنْتَجُ، فهي متوجة: إذا وَلَدَتْ.

(جَمْعَاء): الجمعاء من البهائم وغيرها: التي لم يذهب من بدنِها شيء.

(تُحِشُونَ): أَحَسَسْتُ بالشيء: إذا شَعَزَتْ به وعَلِمَتْه.

(جَدْعَاء): أي: هل ترونَ فيها من جَدْعاء؟ والجَدْعاء: المقطوعةُ الأذن أو الأنف، أو الشَّفَّة، أو اليد، ونحو ذلك.

ومعنى هذا الحديث: أَنَّ المولودَ يُولَدُ على نوع من الجِلَّةِ، وهي فطرة الله تعالى، وكونه مُتَهَيِّئاً لقبول الحقيقة طبعاً وطوعاً، ولو خلَّته شياطينُ الإنسِ والجنِّ وما يختار، لم يَخْتَرْ إلا إِيَّاهَا، وَضَرَبَ لذلك - الجمعاء والجَدْعاء - مثلاً، يعني: أَنَّ البَهِيمَةَ تُولَدُ سَوِيَّةَ الأطراف، سليمةً من الجدع ونحوه، لولا الناسُ وتعرُّضهم إليها، لَبْقِثَ كما وُلِدَتْ سليمةً.

وقوله: (الله أعلم بما كانوا عاملين): إشارةٌ إلى تعلُّقِ المثوبة والعقوبة بالعمل.





## الباب الثالث

في أحاديث متفرقة، تتعلق بالإيمان والإسلام

٥٧ - (خ م ت - أبو هريرة) رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ خَامَةِ الزَّرْعِ، مِنْ حَيْثُ أَتَتْهَا الرِّيحُ تُفِيئُهَا، فَإِذَا اعْتَذَلَتْ تُلْقَى بِالْبَلَاءِ، وَالْفَاجِرُ كَالْأَرَزَّةِ صَمَاءٌ مُعْتَدِلَةٌ، حَتَّى يَقْصِمَهَا اللَّهُ إِذَا شَاءَ».

وفي أخرى: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ مَثَلُ الزَّرْعِ لَا تَزَالُ الرِّيحُ تُمِيلُهُ، وَلَا يَرَالُ الْمُؤْمِنُ يُصِيبُهُ الْبَلَاءُ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ شَجَرَةِ الْأَرَزِّ لَا تَهْتَزُّ حَتَّى تَسْتَحْصِدَ».

أخرجه البخاري والترمذي مثل الرواية الثانية، إلا أنه ذكر فيها «الخامة من الزرع»<sup>(١)</sup>.

(خامة): الخامة من النبات: الغَضَّةُ الرَّطْبَةُ اللَّيِّنَةُ.

(تُفِيئُهَا): أي تُمِيلُهَا كذا وكذا، حتى ترجع من جانب إلى جانب.

(كَالْأَرَزَّةِ): بفتح الراء: شجرة الأرز، وهو خشبٌ معروف، ويسكونها: شجرة الصَّنَوْبَرِ، والصنوبر: ثمرها.

(يَقْصِمُهَا): الْقَصْمُ: الْكَسْرُ، يُقَالُ: قَصَمْتُ الشَّيْءَ قَصْماً: كَسَرْتُهُ حَتَّى يَبِينَ وَيَنْفَصِلَ.

(تَسْتَحْصِدُ): الاستحصاد: التهيؤ للحصد، وهو القطع.

(صماء): الصماء المكتنزة التي لَا تَحْلُحَلْ فيها.

٥٨ - (خ م - كعب بن مالك) رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ

(١) البخاري (٧٤٦٦) في المرضى: باب ما جاء في كفارة المرضى؛ ومسلم (٢٨٠٩) في صفة القيامة والجنة والنار: باب مثل المؤمن كالزرع؛ والترمذي (٢٨٦٦) في الأمثال، باب (٤) ما جاء في مثل المؤمن؛ وأحمد في مسنده ٢/٢٣٤ (٧١٥٢).



الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ، يُفِيئُهَا الرِّيحُ، تَصْرَعُهَا مَرَّةً وَتَعْدِلُهَا أُخْرَى، حَتَّى تَهْبِجَ». وفي أخرى: «حَتَّى يَأْتِيَهُ أَجَلُهُ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ مَثَلُ الْأَزْرَةِ الْمُجْبَذِيَّةِ عَلَى أَصْلِهَا، لَا يُفِيئُهَا شَيْءٌ، حَتَّى يَكُونَ أَنْجِعَافُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً». أخرجه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

(تَصْرَعُهَا): أي ترميها وتلقيها، من المصارعة.

(تَهْبِج): هاج النبات هيجاً: إذا أخذ في الجفاف والاصفرار، بعد الغضاضة والاختضار.

(الْمُجْبَذِيَّة): الثابتة، يقال: جذا يجذو، وأجذدى يُجذي، لغتان.

(أَنْجِعَافُهَا): الانجِعافُ: الانقلاع، وهو مطاوعُ جَعَفْتُ الشيء: إذا قلَعته.

٥٩ - (خ م - ابن عمر) رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ شَجَرَةٍ خَضِرَاءَ، لَا يَنْقُطُ وَرْقُهَا، وَلَا يَنْحَاثُ». فَقَالَ الْقَوْمُ: هِيَ شَجَرَةُ كَذَا، هِيَ شَجَرَةُ كَذَا. فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ: هِيَ النَّخْلَةُ - وَأَنَا غُلَامٌ شَابٌّ - فَاسْتَحْيَيْتُ. فَقَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ».

أخرجه البخاري ومسلم؛ وأخرجاه من طُرُقٍ أُخْرَى، أطول من هذا بزيادة أوجبت ذكره في غير هذا الموضع<sup>(٢)</sup>.

(يَنْحَاثُ): تحاث ورق الشجر: إذا انتثر وتساقط بنفسه.

٦٠ - (ت - الثَّوَالِيسُ بن سَمْعَانَ) رضي<sup>(٣)</sup> الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) البخاري (٥٦٤٣) في المرضى: باب ما جاء في كفارة المرضى، ومسلم رقم (٢٨١٠) في صفات المنافقين: باب مثل المؤمن كالزروع؛ ومسنده أحمد ٤٥٤/٣ (١٥٣٤٢)؛ وسنن الدارمي رقم (٢٧٤٩) في الرقاق: باب مثل المؤمن كمثل الزرع.

(٢) البخاري (٦١) في العلم: باب قول المحدث، وفيه أيضاً الأرقام (١٣١ و٧٢ و٦٢)، و(٦١٢٢) في الأدب: باب ما لا يُستحيا من الحق؛ ومسلم (٢٨١١) في صفات المنافقين: باب مثل المؤمن كالزروع؛ والترمذي (٢٨٦٧) في الأمثال: باب ما جاء في مثل المؤمن؛ ومسنده أحمد ١٢/٢ (٤٥٨٥)؛ والدارمي (٢٨٢). وسيأتي برقم (٤١١٦) مطولاً.

(٣) قال المصنف في اللواحق «سمعان» بكسر السين المهملة. وقال الزبيدي في «التاج»: سَمْعَان بالكسر، والعامة تفتح السين. وقال النووي في شرح صحيح مسلم ١١١/١٦ و٦٣/١٨: بفتح السين وكسرها.



«إِنَّ اللَّهَ ضَرَبَ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا عَلَى كَنْفِي الصِّرَاطِ زُورَانِ<sup>(١)</sup> لَهُمَا أَبْوَابٌ مُفْتَحَتٌ، عَلَى الْأَبْوَابِ سُتُورٌ، وَدَاعٌ يَدْعُو عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ، وَدَاعٌ يَدْعُو فَوْقَهُ: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥]، وَالْأَبْوَابُ الَّتِي عَلَى كَنْفِي الصِّرَاطِ حُدُودُ اللَّهِ، فَلَا يَقَعُ أَحَدٌ فِي حُدُودِ اللَّهِ حَتَّى يَكْشِفَ السُّتُرَ، وَالَّذِي يَدْعُو مِنْ فَوْقِهِ وَاعِظُ رَبِّهِ». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

(كَنْفِي الصِّرَاطِ): كَنْفُ الشَّيْءِ: جَانِبُهُ.

(الحدود): جمع حدّ، وهي أحكامُ الشَّرع، وأصلُ الحدّ: الفاصلُ بين الشيئين، فكأنَّ حدودَ الشرع مافصل<sup>(٣)</sup> بين الحلال والحرام.

وهذا حديثٌ وجدتهُ في كتاب رَزِينِ بْنِ مَعَاوِيَةَ، ولم أجدهُ في الأصول<sup>(٤)</sup>:

٦١ - (ابن مسعود) رضي الله عنه، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ضَرَبَ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، وَعَنْ جَنْبِي الصِّرَاطِ سُورَانِ فِيهِمَا أَبْوَابٌ مُفْتَحَتٌ، وَعَلَى الْأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرَخَّاءٌ، وَعِنْدَ رَأْسِ الصِّرَاطِ دَاعٌ يَقُولُ: اسْتَقِيمُوا عَلَى الصِّرَاطِ وَلَا تَمُوجُوا؛ وفوق ذلك دَاعٌ يَدْعُو، كُلَّمَا هَمَّ عَبْدٌ أَنْ يَفْتَحَ شَيْئًا مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ قَالَ: وَيَحَاكَ، لَا تَفْتَحْهُ، فَإِنَّكَ إِنْ تَفْتَحْهُ تَلْجَهُ». ثم فسره فأخبر: «أَنَّ الصِّرَاطَ هُوَ الْإِسْلَامُ، وَأَنَّ الْأَبْوَابَ الْمُفْتَحَتَةَ

(١) أي جداران، وفي حديث ابن مسعود الآتي «سوران» والظاهر أنَّ السنين قد أبدلت بالزاي، كما يقال في الأُسدي: الأزدي.

(٢) الترمذي (٢٨٥٩) في الأمثال: باب (١) ما جاء في مثل الله لعباده، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ غريب. نقول: وأخرجه أحمد في المسند ١٨٢/٤ (١٧١٨٢) من حديث النّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ بلفظ: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا وَعَلَى جَنْبَيْ الصِّرَاطِ سُورَانِ فِيهِمَا أَبْوَابٌ مُفْتَحَتٌ، وَعَلَى الْأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرَخَّاءٌ، وَعَلَى بَابِ الصِّرَاطِ دَاعٌ يَقُولُ: أَيُّهَا النَّاسُ ادْخُلُوا الصِّرَاطَ جَمِيعًا وَلَا تَمُوجُوا (وفي المسند: تَفَرَّجُوا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ)، وَدَاعٌ يَدْعُو مِنْ جَوْفِ الصِّرَاطِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَفْتَحَ شَيْئًا مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ قَالَ: وَيَحَاكَ لَا تَفْتَحْهُ، فَإِنَّكَ إِنْ تَفْتَحْهُ تَلْجَهُ، وَالصِّرَاطُ الْإِسْلَامُ، وَالسُّورَانِ حُدُودُ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْأَبْوَابُ الْمُفْتَحَتَةُ مَحَارِمُ اللَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ الدَّاعِي عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالدَّاعِي فَوْقَ الصِّرَاطِ وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُسْلِمٍ». وإسناده صحيح، وأخرجه الحاكم في المستدرک ٣١٨/٢، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وهو كما قال.

(٣) في (د): «فواصل» والمثبت من (ظ).

(٤) يعني الحديث الآتي ذكره رقم (٦١).



مَحَارِمُ اللَّهِ، وَأَنَّ السُّتُورَ الْمُزْحَاةَ حُدُودُ اللَّهِ، وَالذَّاعِي عَلَى رَأْسِ الصَّرَاطِ هُوَ الْقُرْآنُ، وَأَنَّ الذَّاعِيَ مِنْ فَوْقِهِ هُوَ وَاِعْظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ»<sup>(١)</sup>.

٦٢ - (م - أبو هريرة) رضي الله عنه، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ»<sup>(٢)</sup>. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>.

٦٣ - (ت - عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup>.

(١) الحديث بهذا اللفظ لا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ حَدِيثِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ، وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٤٣٥/١ (٤١٣١)، وَالْحَاكِمُ ٣٦٨/٢ وَالطَّبْرِيُّ ٢٣٠/١٢ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطًّا، ثُمَّ خَطَّ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ خَطوطًا ثُمَّ قَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، وَهَذِهِ السَّبِيلُ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ»، ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَصَحِّحَهُ الْحَاكِمُ، وَأَقْرَبَهُ الذَّهَبِيُّ.

(٢) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا» كَذَا ضَبَطَنَاهُ «بَدَأَ» بِالْهَمْزَةِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ، وَ«طُوبَى» فَعْلَى مِنَ الطَّيِّبِ، قَالَ الْفَرَّاءُ: وَإِنَّمَا جَاءَتْ الرَّاوِي لُضْمَةِ الطَّاءِ، قَالَ: وَفِيهَا لُغَتَانِ: تَقُولُ الْعَرَبُ: طُوبَاكَ، وَطُوبَى لَكَ.

وَأَمَّا مَعْنَى «طُوبَى» فَاخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿طُوبَى لِهَؤُلَاءِ﴾ [الرعد: ٢٩] فَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مَعْنَاهُ: فَرَحٌ وَقَرَّةٌ عَيْنٍ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ: نَعْمَى لَهُمْ. وَقَالَ الضَّحَّاكُ: غِبْطَةٌ لَهُمْ. وَقَالَ قَتَادَةُ: حَسَنَى لَهُمْ. وَعَنْ قَتَادَةَ أَيْضًا: مَعْنَاهُ: أَصَابُوا خَيْرًا. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: خَيْرٌ لَهُمْ وَكَرَامَةٌ. وَقَالَ عَجْلَانُ: دَوَامُ الْخَيْرِ. وَقِيلَ: الْجَنَّةُ. وَقِيلَ: شَجَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَكُلُّ هَذِهِ الْأَقْوَالُ مُحْتَمَلَةٌ فِي الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: رَوَى ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ مَالِكٍ: مَعْنَى بَدَأَ غَرِيبًا؛ أَيِ بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا فِي الْمَدِينَةِ، وَسَيَعُودُ إِلَيْهَا.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْعُمُومُ، وَأَنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ فِي أَحَادٍ مِنَ النَّاسِ وَقَلَّةٍ ثُمَّ انْتَشَرَ وَظَهَرَ، ثُمَّ سِيلَحَقَ أَهْلُهُ النِّقْصَ وَالْإِخْتِلَافَ، حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا فِي أَحَادٍ وَقَلَّةٍ أَيْضًا كَمَا بَدَأَ.

وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ تَفْسِيرُ الْغُرَبَاءِ: «هُمْ النَّزَّاعُ مِنَ الْقِبَالِ» قَالَ الْهَرَوِيُّ: أَرَادَ بِذَلِكَ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ هَجَرُوا أَوْطَانَهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

نَقُولُ: وَلِلْحَافِظِ ابْنِ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيِّ رِسَالَةٌ قِيمَةٌ اسْتَوْفَى فِيهَا شَرْحَ هَذَا الْحَدِيثِ سَمَاهَا «كَشَفُ الْكَرْبَةِ فِي وَصْفِ أَهْلِ الْغُرْبَةِ».

(٣) صَحِيحُ مُسْلِمٍ (١٤٥) فِي الْإِيمَانِ: بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا؛ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٣٩٨٦) فِي الْفَتَنِ: بَابُ بَدَأَ الْإِسْلَامَ غَرِيبًا؛ وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ ٣٨٩/٢ (٨٨١٢).

(٤) التِّرْمِذِيُّ (٢٦٢٩) فِي الْإِيمَانِ بَابُ (١٣) مَا جَاءَ أَنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ =



## الكتاب الثاني

في الاعتصام بالكتاب والسنة

وفيه بابان

### الباب الأول

في الاستمسك بهما

٦٤ - (ط - مالك بن أنس) رحمه الله بَلَّغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمُ بِهِمَا: كِتَابَ اللَّهِ، وَسُنَّةَ رَسُولِهِ». أخرجه الموطأ<sup>(١)</sup>

٦٥ - (ت - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءِ يَخْطُبُ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنِّي تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ، لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابَ اللَّهِ، وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

(الْقَصْوَاءُ): اسم ناقة النبي ﷺ، ولم تكن قصواء، لَأَنَّ الناقةَ الْقَصْوَاءَ هي التي قُطِعَ طرفُ أذنِها، ولم تكن ناقةً كذلك، يقال: ناقةٌ قصواء، وشاةٌ قصواء، ولا يقال: جملٌ أقصى، وإنما يقال: مقصوؤ، ومقصِيٌّ تركوا فيه القياس.

= غريب صحيح. وأخرجه ابن ماجه (٣٩٨٨) في الفتن: باب بدأ الإسلام غريباً؛ وأحمد في المسند ٣٩٨/١ (٣٧٧٥)؛ والدارمي (٢٧٥٥) في الفتن: باب الإسلام بدأ غريباً، وهو حديث صحيح.

(١) الموطأ ٨٩٩/٢ (١٦٦١) في الجامع (القدر): باب النهي عن القول بالقدر بلاغاً لكن يشهد له حديث أبي هريرة وابن عباس عند الحاكم ٩٣/١، وللحديث شواهد أخرى فيتنوّى به.

(٢) الترمذي (٣٧٨٦) في المناقب: باب (٧٧) مناقب أهل بيت النبي ﷺ وإسناده ضعيف لكن يشهد له حديث زيد بن أرقم الآتي بعده، ولذا قال الترمذي رحمه الله: هذا حديث حسن غريب.



٦٦ - (ت - زيد بن أرقم) رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي، أَحَدُهُمَا أَعْظَمُ مِنَ الْآخَرِ: وَهُوَ كِتَابُ اللَّهِ، حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، وَعِزَّتِي أَهْلُ بَيْتِي، لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ؛ فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُقُونِي فِيهِمَا». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

٦٧ - (د ت - العرياض بن سارية)، قال عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو السَّلْمِيُّ وَحُجْرُ بْنُ حُجْرٍ: أَتَيْنَا الْعِرْيَاضَ بْنَ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ مِمَّنْ نَزَلَ فِيهِ ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحَدٌ مَّا أَحْمَلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢] - فَسَلَّمْنَا وَقُلْنَا: أَتَيْنَاكَ زَائِرِينَ، وَعَائِدِينَ، وَمُقْتَسِبِينَ. فَقَالَ الْعِرْيَاضُ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بَوَاجِهٍ فَوَعظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُودَّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبِشِيًّا، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهَدِّدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

هذه رواية أبي داود.

وأخرجه الترمذي، ولم يذكر الصلاة؛ وفي آخره: تقديم وتأخير<sup>(٣)</sup>.

(مقْتَسِبِينَ): الاقتباس في الأصل: أَخَذَ الْقَبَسَ مِنَ النَّارِ، وَأَرَادَ بِهِ: الْأَخْذَ مِنَ الْعِلْمِ وَالْأَدَبِ.

(١) الترمذي (٣٧٨٨) في المناقب: باب (٧٧) مناقب أهل بيت النبي ﷺ وقال: هذا حديث حسن غريب. وينحوه أخرجه أحمد عن أبي سعيد الخدري ١٧/٣ (١٠٧٤٧)، وهو حديث صحيح.

(٢) في هامش (ظ) ما نصّه: أي كل بدعة لاتوافق سنتي، أو تكون لنقض الدين ١. هـ.

(٣) سنن أبي داود (٤٦٠٧) في السنة: باب لزوم السنة؛ والترمذي (٢٦٧٦) في العلم: باب (١٦) ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع؛ وأخرجه أحمد في المسند ١٢٦/٤ (١٦٦٩٤)؛ وابن ماجه (٢٤ و ٤٤) في المقدمة: باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين؛ والدارمي (٩٥) في المقدمة: باب اتباع السنة. وانظر شرح هذا الحديث مفصلاً في «جامع العلوم والحكم» للحافظ ابن رجب الحنبلي، وهو حديث صحيح، صححه جمع من العلماء.



(ذَرَفْتُ): ذَرَفَتِ الْعَيْنُ تَذْرِفُ: إِذَا دَمَعَتْ.

(وَجَلَّتْ): وَجَلَ الْقَلْبُ يَوْجَلُ: إِذَا خَافَ وَفَزَعَ، وَالْوَجَلُ: الْفَزَعُ.

(تَعَهَّدَ): عَهَدَ إِلَيْهِ بِكَذَا يَعْهَدُ: إِذَا أَوْصَى إِلَيْهِ.

(الراشدين): الراشد: اسم فاعل من رَشَدَ يَرشُدُ رُشْدًا؛ وَرَشِدَ يَرشُدُ رَشْدًا، وهو خِلَافُ الْغَيِّ؛ وَأَرشُدْتُهُ أَنَا: إِذَا هَدَيْتُهُ.

(الْمَهْدِيِّينَ): الْمَهْدِيّ: الَّذِي قَدْ هَدَاهُ اللَّهُ إِلَى الْحَقِّ هِدَايَةً، يَهْدِيهِ فَهُوَ مَهْدِيٌّ، وَاللَّهُ هَادِيهِ.

(وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا): أَي: أَطْعَ صَاحِبَ الْأَمْرِ<sup>(١)</sup>، وَاسْمِعْ لَهُ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَحَذَفَ «كَانَ» وَهِيَ مُرَادَةٌ.

(وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ): النَّوَاجِذُ: الْأَضْرَاسُ الَّتِي بَعْدَ النَّابِ، جَمْعُ نَاجِذٍ، وَهَذَا مِثْلٌ فِي شِدَّةِ الْاسْتِمْسَاكِ بِالْأَمْرِ، لِأَنَّ الْعَضَّ بِالنَّوَاجِذِ عَضٌّ بِمَعْظَمِ الْأَسْنَانِ الَّتِي قَبْلَهَا وَالَّتِي بَعْدَهَا.

(مُحَدَّثَاتُ الْأُمُورِ): مَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا فِي كِتَابٍ وَلَا سَنَةٍ وَلَا إِجْمَاعٍ.

(بِدْعَةٍ): الْإِبْتِدَاعُ: إِذَا كَانَ مِنَ اللَّهِ وَحْدَهُ، فَهُوَ إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ، وَهُوَ تَكْوِينُ الْأَشْيَاءِ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَأَمَّا الْإِبْتِدَاعُ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ، فَإِنْ كَانَ فِي خِلَافٍ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ فَهُوَ فِي حَيْثُ الذَّمِّ وَالْإِنْكَارِ، وَإِنْ كَانَ وَاقِعًا تَحْتَ عُمُومِ مَا نَدَبَ اللَّهُ إِلَيْهِ، وَحُضَرَ عَلَيْهِ أَوْ رَسُولُهُ فَهُوَ فِي حَيْثُ الْمَدْحِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثَالُهُ مَوْجُودًا كَنُوعٍ مِنَ الْجُودِ وَالسَّخَاءِ، وَفَعَلَ الْمَعْرُوفَ، فَهَذَا فَعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَحْمُودَةِ، لَمْ يَكُنِ الْفَاعِلُ قَدْ سَبَقَ إِلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي خِلَافٍ مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ جَعَلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ثَوَابًا فَقَالَ: «مَنْ



سَنَ سَنَةٍ حَسَنَةً كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا. وَقَالَ فِي ضِدِّهَا: «مَنْ سَنَ سَنَةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وَزْرُهَا وَوَزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا»<sup>(١)</sup>.

وذلك إذا كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله. ويعضد ذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صلاة التراويح: نعمت البدعة هذه. لما كانت من أفعال الخير، وداخلت في حيز المدح سماها بدعة ومدحها وهي - وإن كان النبي ﷺ قد صلاها - إلا أنه تركها ولم يحافظ عليها، ولا جمع الناس عليها، فمحافظة عمر عليها، وجمعه الناس لها، وتذبذبهم إليها بدعة، لكنّها بدعة محمودة ومدوحة.

٦٨ - (د ت - المقدم بن مغديكرب) رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَتْلُوَ الْحَدِيثَ عَنِّي وَهُوَ مُتَكَيٍّ عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَلَالًا اسْتَخْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَرَامًا حَرَّمْنَاهُ، وَإِنْ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ». هذه رواية الترمذي.

ورواية أبي داود: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شُبْعَانٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ، أَلَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ [لَحْمُ]<sup>(٢)</sup> الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ، وَلَا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ<sup>(٣)</sup>، وَلَا لُقْطَةٌ مُعَاهِدٌ إِلَّا أَنْ يَسْتَفْنِي عَنْهَا صَاحِبُهَا، وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرَؤَهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْرَؤَهُ فَلَهُ أَنْ يُغْفِبَهُمْ بِمِثْلِ قِرَاءَةِ<sup>(٤)</sup>».

(أريكة): الأريكة: السرير في الحجرة، ولا يُسمى منفرداً أريكة، وقيل: هو كل ما اتكى عليه.

(١) قطعة من حديث طويل أخرجه مسلم في صحيحه (١٠١٧) من حديث جرير.

(٢) زيادة من سنن أبي داود.

(٣) في أبي داود: «السباع».

(٤) في هامش (ظ) ما نصّه: «هذا في حق أهل الدير». اهـ. والحديث أخرجه أبو داود (٤٦٠٤) في السنة: باب لزوم السنة وسنده صحيح؛ والترمذي (٢٦٦٤) في العلم: باب (٦٠) ما نهى عن أن يقال عند حديث النبي ﷺ وقال: هذا حديث حسن؛ وأخرجه أحمد في المسند ١٣٢/٤ (١٦٧٤٣)؛ وابن ماجه (١٢) في المقدمة: باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ؛ وسنن الدارمي (٥٨٦) في المقدمة: باب السنة قاضية على كتاب الله؛ وسيأتي برقم (٥٥٦٢).



(يوشك): أوشك: إذا أسرع وقرب، يوشك إشاكاً.

(اللفظة): ما وجدته مرمياً في الأرض لا تعرف له صاحباً.

(معاهد): المعاهد: الذي بينك وبينه عهد وموادة. والمراد به: مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مَعَادَةٌ وَمَوَادَّةٌ، وَمُهَادَنَةٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُتَمَلَّكَ لِقَطْعُهُ؛ لِأَنَّهُ مَعْصُومُ الْمَالِ، يَجْرِي حُكْمُهُ مَجْرَى حُكْمِ الذَّمِي.

(يَقْرُوه): الْقَرَى: مَا يُعَدُّ لِلضَّيْفِ النَّازِلِ<sup>(١)</sup> مِنَ التَّرْل.

(يُعَقِّبُهُمْ) وَيُعَقِّبُهُمْ - مُشَدِّدًا وَمُخَفِّفًا - بِمَعْنَى أَنَّهُ يَأْخُذُ مِنْهُمْ، وَيَغْنَمُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، بِقَدْرِ قِرَاهِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَابْتُمْ﴾ [الْمَمْتَحَنَةُ: ١١] وَعَقَبْتُمْ: أَيِ فَكَانَتْ الْغَلْبَةُ لَكُمْ، فَغْنَمْتُمْ مِنْهُمْ.

(أُوتِيْتُ): قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي شَرْحِ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ ﷺ: «أُوتِيْتُ هَذَا الْكِتَابَ وَمِثْلُهُ» يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ مِنَ التَّأْوِيلِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ أُوتِيَ مِنَ الْوَحْيِ الْبَاطِنِ غَيْرِ الْمَتْلُوِّ، مِثْلَ مَا أُعْطِيَ مِنَ الظَّاهِرِ الْمَتْلُوِّ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ أُوتِيَ الْكِتَابَ وَحِيًّا، وَأُوتِيَ مِنَ الْبَيَانِ مِثْلَهُ؛ أَيِ أُذِنَ لَهُ أَنْ يُبَيِّنَ مَا فِي الْكِتَابِ فَيَعْمِّ وَيُخَصِّ وَيُزِيدُ عَلَيْهِ، وَيُشْرِعَ مَا لَيْسَ فِي الْكِتَابِ، فَيَكُونُ فِي وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ، وَلِزُومِ قَبُولِهِ كَالظَّاهِرِ الْمَتْلُوِّ مِنَ الْقُرْآنِ.

وقوله: (يوشك رجل شعبان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن) فإنه ﷺ، يحذّر بهذا القول من مخالفة السنن التي سنّها هو<sup>(٢)</sup> مما ليس في القرآن. وإنما أراد بالأريكة صفة أصحاب الترفه والدعة الذين لزموا البيوت، ولم يطلبوا العلم من مظائنه.

وقوله: (إلا أن يستغني عنها صاحبها) معناه: أن يتركها صاحبها لمن يأخذها

(١) ليست اللفظة في (ظ).

(٢) ليست اللفظة في (ظ).



استغناء عنها. كقوله تعالى: ﴿فَكْفَرُوا وَقَوْلُوا وَاسْتَعْنَى اللَّهُ﴾ [التغابن: ٦] معناه: تركهم الله استغناء عنهم، وقوله: «فله أن يعقبهم بمثل قِراه»: هذا في الحال المضطر الذي لا يجد طعاماً، ويخاف التلف على نفسه فله أن يأخذ من مالهم بقدر قِراه عوض ما حرّمه من قِراه.

٦٩ - (د ت - أبو رافع) رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «لا أعرفنَّ الرجلَ منكم يأتيه الأمرُ من أمري إمّا<sup>(١)</sup> أمرتُ به، أو نهيتُ عنه وهو متكئ على أريكته فيقول: ماندرى ما هذا؟ عندنا كتابُ الله وليس هذا فيه. وما لرسولِ الله أن يقول ما يُخالفُ القرآن، وبالقُرآنِ هَذَا اللهُ».

أخرجه الترمذي وأبو داود. ولفظهما أخصر من هذا وهو: أن رسول الله ﷺ قال: «لا أَلْفِينُ أَحَدَكُمْ مُتَكَيِّئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ فَيَقُولُ: لا أَدْرِي، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ أَتْبَعْنَاهُ».

واللفظ الأول مما وجدته في كتاب رزين<sup>(٢)</sup>.

(لَا أَلْفِينُ): أَلْفَيْتُ الشَّيْءَ أَلْفِيهِ: إِذَا وَجَدْتُهُ وَصَادَفْتُهُ.

٧٠ - (خ م - أبو موسى الأشعري) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مَثَلَ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ طَيِّبَةٌ، قَلَّتِ الْمَاءُ، فَانْتَبَتِ الْكَلَاءُ وَالْعُشْبُ الْكَثِيرُ، وَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبُ<sup>(٣)</sup>، أُمْسَكَتِ الْمَاءَ،

(١) في (ظ): «أنا»، والمثبت من (د)، وفي مصادر تخريجه «مِمَّا».

(٢) سنن أبي داود (٤٦٠٥) في السنة: باب لزوم السنة؛ والترمذي (٢٦٦٣) في العلم: باب (١٠) ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وإسناده صحيح، وقال الترمذي: حسنٌ صحيح؛ وأخرجه أحمد ٨/٦ (٢٣٣٤٩) وابن ماجه (١٣) في المقدمة: باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ.

(٣) قال النووي في شرح مسلم: أما الغيث فهو المطر، وأما العشب والكَلَاءُ والحشيش، فكلُّها أسماء للنبات، لكن الحشيش مختصٌ باليابس، والعشب والخلا - مقصوراً - مختصان بالرَّطْبِ، والكَلَاءُ بالهمز، يقع على اليابس والرَّطْبِ. وقال الخطابي وابن عباس: الخلا يقع على اليابس، وهو شاذٌ ضعيف.

والأجَادِب: بالجيـم والـدال المهملـة وهي التي لا تنبت كَلَاءً.



فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ فَشَرَبُوا مِنْهَا وَسَقَوْا وَرَعَوْا، وَأَصَابَ طَائِفَةً مِنْهَا أُخْرَى إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ، لَا تُنْسِكُ مَاءً، وَلَا تُنْبِتُ كَلًّا، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقَهُ فِي دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَفَعَهُ بِمَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ، فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ». أخرجه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

(الكَلَّا): العُشْب، وسواء يابسُهُ ورَطْبُهُ.

(أَجَادِب): قال أبو عبد الله الحُمَيْدِيُّ - صاحبُ كتاب «الجمع بين الصحيحين» في شرح غريب كتابه: الذي رأيناه من الروايات في هذا الحديث؛ أَجَادِبُ بِدَالٍ قَبْلَ بَاءٍ

= وقال الخطابي: هي الأرضُ تَمْسُكُ الماءَ فلا يَسْرُعُ فيها النضوب. قال ابنُ بَطَالٍ وصاحبُ «المطالع» وآخرون: هو جمع جذب على غير قياس كما قالوا: في حسن: جمعه محاسن، والقياس أنَّ محاسن جمع محسن، وكذا قالوا: مشابه: في جمع شبه، وقياسه أن يكونَ جمعَ شبه. قال الخطابي: وقال بعضهم: أحادب - بالخاء الممهلة والدال - قال: وليس بشيء. وقال بعضهم: أجارد - بالجيم والراء والدال - قال: وهو صحيح المعنى إن ساعدته الرواية. قال الأصمعي: الأجاردُ من الأرض: ما لا ينبثُ الكَلَّا، معناه: أنها جرداء يابسة لا يسترُها النبات. وقال بعضهم: إنما هي «إخاذات» بالخاء والذال المعجمتين وبالألف، وهو جمع إخادة، وهي الغدير الذي يحملُ الماء. وقد ذكر صاحبُ «المطالع» هذه الأوجه التي ذكرها الخطابي فجعلها روايات منقولة. وقال القاضي عياض في الشرح: لم نرو هذه الحروف في مسلم ولا في غيره إلا بالدال الممهلة من الجذب الذي هو ضُدُّ الخُصْبِ وعليه شرح الشارحون. (١) البخاري (٧٩) في العلم: باب فضل من علم وعلم. ومسلم (٢٢٨٢) في الفضائل: باب بيان مثل ما بعث النبي ﷺ من الهدى والعلم، وقد جاء في «الفتح» ١/ ١٧٧: قال القرطبي وغيره: ضرب النبي ﷺ لما جاء به من الدين مثلاً بالغيثِ العام الذي يأتي الناسَ في حال حاجتهم إليه، وكذا حالُ الناس قبل مبعثه، فكما أن الغيث يحيي البلد الميت، فكذا علوم الدين تُحيي القلب الميت ثم شبه السامعين له بالأرض المختلفة التي ينزل بها الغيث، فمنهم العالم العامل المعلم، فهو بمنزلة الأرض الطيبة، شربت فانتضعت في نفسها وأنبثت فنفتحت غيرها؛ ومنهم الجامع للعلم المستغرق لزمانه، غير أنه لم يعمل بنوافله، أو لم يتفقه فيما جمع، لكنه أذاه لغيره، فهو بمنزلة الأرض التي يستقرُّ فيها الماء، فينتفعُ الناسُ به، وهو المشائرُ إليه بقوله «نضر الله امرأً سمع مقالتي فآذاهَا كما سمعها»؛ ومنهم من يسمع العلم فلا يحفظه ولا يعمل به، ولا ينقله لغيره، فهو بمنزلة الأرض السبخة أو الملساء التي لا تقبلُ الماء أو تفسدُهُ على غيرها؛ وإنما جمع في المثل بين الطائفتين الأوليين المحمودتين لاشتراكهما في الانتفاعِ بهما وأفرد الطائفة الثالثة المذمومة لعدم النفع بها، والله أعلم.



قال: وحكاه الهروي في «الجمع بين الغريين» له: أجادُ براء قبل دالٍ يقال: مواضع منجردة من النبات، ويقال: مكانٌ أجردٌ وأرضٌ جرداء: إذا لم تُنبت. والحديث يدلُّ على أن المراد به: الأرض الصُّلْبَةُ التي تُمسك الماء. (القيعان): جمع قاع وهو المستوي من الأرض.

قلت: وقال الجوهري في كتاب «الصحاح»: يقال: فضاءٌ أجردٌ لا نبات به والجمع أجارد، إلا أنَّ لفظة الحديث في الروايات «أجادب»، ولعلَّ لها معنى لم يُعرف، والله بلطفه يهدي إليه.

قلت: وذكر الهروي رحمه الله أيضاً في كتابه في موضع آخر: «وكانت فيها إخاذاتٌ أمسكت الماء». وقال: الإخاذات: الغدران التي تأخذ ماء السماء، فتحبسها على الشاربين، واحذتها: إخاذة، وهذا مناسبٌ للفظ الحديث فإنه قال: «وكان منها أجادبٌ أمسكت الماء، فنفع الله به الناس وشربوا منه» والله أعلم.

قال الخطابي: وأما «أجادب» فهو غلطٌ وتصحيف. قال: وقد روي أحادب بالحاء المهملة والباء.

٧١ - (خ م - أبو موسى) رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى قَوْمَهُ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْجَيْشَ بَعِثَنِي، [وَأَنِّي] (١) أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ، فَالْتَّجَاءَ. فَأَطَاعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ قَوْمِهِ فَأَذْلَحُوا، فَاَنْطَلَقُوا عَلَى مَهْلِهِمْ فَتَنَجَّوْا، وَكَذَّبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ، فَأَصْبَحُوا مَكَانَهُمْ، فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ، فَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَنَحَهُمْ (٢)، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي وَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ، وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ مَا جِئْتُ بِهِ مِنْ الْحَقِّ». أخرجه البخاري ومسلم (٣).

(الْتَّجَاءُ): أي: اطلبوا الخلاص وأنجوا أنفسكم وخلصوها.

(فاجتنحهم): استأصلهم، وهو من الجائحة التي تهلك الأشياء.

(١) زيادة من البخاري ومسلم.

(٢) في هامش (ظ): أي استأصلهم.

(٣) البخاري (٦٤٨٢) في الرقاق: باب الانتهاء عن المعاصي؛ ومسلم (٢٢٨٣) في الفضائل: باب شفقته ﷺ على أمته.



(التَّذِيرُ العُرْبَان): الذي لا ثوبَ عليه، وخصَّ العريان لأنه أُبَيِّنُ في العين؛ وأصلُّ هذا: أن الرجل منهم كان إذا أُنْذِرَ قومه<sup>(١)</sup>، وجاء من بلدٍ بعيد، انسلخَ من ثيابه ليكونَ أُبَيِّنَ للعَيْن.

(أذْلَجُوا): إذا خُفِّفَ - من أذْلَجَ يَذْلُجُ - كان بمعنى: سار الليلَ كله؛ وإذا ثَقُلَ - من أذْلَجَ يَذْلُجُ - كان إذا سارَ من آخرِ الليل.

٧٢ - (خ م ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ النَّاسِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَوَقَدَ نَارًا، فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ جَعَلَ الْفَرَّاشُ وَهَذِهِ الدَّوَابُّ الَّتِي تَقَعُ فِي النَّارِ، تَقَعُ فِيهَا، فَجَعَلَ يَزِرُّعُهُنَّ<sup>(٢)</sup> وَيَغْلِبُنَّهُ، فَيَقْتَحِمْنَ<sup>(٣)</sup> فِيهَا؛ فَأَنَا أَخَذُ بِحُجَزِكُمْ عَنِ النَّارِ وَأَنْتُمْ تَقَحَّمُونَ فِيهَا»<sup>(٤)</sup>. هذه رواية البخاري.

ولمسلم نحوها وقال في آخرها: «فَذَلِكَ مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ؛ أَنَا أَخَذُ بِحُجَزِكُمْ عَنِ النَّارِ: هَلُمَّ عَنِ النَّارِ، هَلُمَّ عَنِ النَّارِ، فَتَغْلِبُونِي وَتَقَحَّمُونَ فِيهَا»<sup>(٥)</sup>. وأخرجه الترمذي بنحوه<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ظ): «قوماً» والمثبت من (د).

(٢) وفي رواية: يَزِرُّعُهُنَّ أَي يَدْفَعُهُنَّ.

(٣) في (د): «فَيَقْتَحِمْنَ»، والمثبت من (ق) وصحيح البخاري، ويؤيده ما جاء في شرح الغريب.

(٤) في (ق) «تقتحمون فيها».

(٥) في مسلم «فتغلبوني تَقَحَّمُونَ فِيهَا». التَّقَحُّمُ: الإِقْدَامُ والْوُقُوعُ في الأمور الشاقَّة من غير تثبُّت. وأما قوله ﷺ: «أَنَا أَخَذُ بِحُجَزِكُمْ». فَرُوي بوجهين: أحدهما: اسم فاعل بكسر الخاء وتنوين الذال؛ والثاني: فعل مضارع بضم الذال بلا تنوين، والأول أشهر، وهما صحيحان. ومقصود الحديث: أَنَّهُ ﷺ أَرْسَلَهُ اللَّهُ لِيَمْنَعَ بِقَدْرِ طاقته تساقطَ الجاهِلين والمخالفين بشركهم وبمعاصيهم وشهواتهم في غضب الله وعذابه في الدنيا، وفي نار الآخرة، وهم حريصون بعمى بصائرهم وجاهليتهم على الوقوع في ذلك مع منعه إياهم وقبضه على مواضع المنع منهم؛ فهم يتساقطون في الفساد تساقطَ الفرائش في النار، لهواهم وضعف تمييزهم؛ فكلاهما حريصٌ على هلاك نفسه، ساع في ذلك.

(٦) البخاري (٦٤٨٣) في الرقاق: باب الانتهاء عن المعاصي و(٣٤٢٧) في أحاديث الأنبياء: باب قوله تعالى: ﴿وَهَبْنَا لِأَدَاوِدَ سُلَيْتَيْنِ﴾؛ وأخرجه مسلم (٢٢٨٤) في الفضائل: باب شفقتي ﷺ على أمته؛ والترمذي (٢٨٧١) في آخر الأمثال: باب (٧).



(الفرّاش): الطائر الذي يرمي نفسه في اللهب.

(فَيَقْتَحِمْنَ): الافتِحَامُ في الشيء: إلقاء النفس فيه برغبة وإينار.

(يُحْجَزُكُمْ): الحُجْزُ: جمع حُجْزَةٍ، وهي مَعْقِدُ الإزار، وحُجْزَةُ السَّراويل معروفة.

(هَلُمَّ): بمعنى تعال، وقد سبق القول فيها<sup>(١)</sup>.

٧٣ - (م - جابر) رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَوْقَدَ نَارًا، فَجَعَلَ الْجَنَادِبُ وَالْفَرَاشُ يَقَعْنَ فِيهَا، وَهُوَ يَذُبُّهُنَّ عَنْهَا، وَأَنَا آخِذٌ بِحُجْرَتِكُمْ عَنِ النَّارِ وَأَنْتُمْ تَقْلُتُونَ مِنْ يَدِي». أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup>.

(الجنادِبُ): جمع جُنْدُب، وهو طائر كالجراد، يصير في الحرّ.

(تَقْلُتُونَ): التفلّت والانفلات: التخلص من اليد<sup>(٣)</sup>.

٧٤ - (خ - ابن مسعود) رضي الله عنه، قال: إِنَّ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ [سورة الأنعام: ١٣٤]. أخرجه البخاري<sup>(٤)</sup>.

(الهدْيُ): بفتح الهاء وسكون الدال: الطريقة والسيرة.

٧٥ - (خ م د - عائشة) رضي الله عنها، قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ آخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ».

(١) كذا في (ظ)، وليست هذه الألفاظ الأربعة من الغريب في (د)، ومعنى (هلم) سوف يأتي في ٤٧١/٤ الحديث رقم (٢٥٥٦).

(٢) مسلم (٢٢٨٥) في الفضائل: باب شفقتة ﷺ على أمته. وأخرجه أحمد في المسند ٣٦١/٣ (١٤٤٧١).

(٣) «تقفلت» فروي بوجهين أحدهما: فتح التاء المثناة والفاء واللام المشددة؛ والثاني: بضم التاء وإسكان الفاء وكسر اللام المخففة - تقفلت - وكلاهما صحيح، يقال: أفلت مني وتفلت: إذا نازعك الغلبة والهرب، ثم غلب وهرب.

(٤) البخاري (٧٢٧٧) في الاعتصام: باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ و(٦٠٩٨) في الأدب: باب الهدي الصالح؛ وأخرجه الدارمي (٢٠٧) في المقدمة: باب في كراهية أخذ الرأي؛ وأحمد في المسند ٣/٣٩ (١٤٠٢٢).



وفي رواية: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَكٌّ». أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود<sup>(١)</sup>.

(فهو رَكٌّ): أمرٌ رَكٌّ: إذا كان مخالفاً لما عليه السنة.

٧٦ - (د - أبو ذر) رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا<sup>(٢)</sup> فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ». أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

(رِبْقَةُ الْإِسْلَامِ): أرادَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ عَقْدَ الْإِسْلَامِ؛ وأصله: أَنَّ الرِّبْقَ حَبْلٌ فِيهِ عِدَّةٌ عُرَا تُشَدُّ بِهَا الْغَنَمُ، الْوَاحِدَةُ مِنَ الْعُرَا: رِبْقَةٌ.

٧٧ - (خ - علي بن أبي طالب) رضي الله عنه، قال: اقضُوا كَمَا كُنْتُمْ تَقْضُونَ، فَإِنِّي أَكْرَهُ الْخِلَافَ<sup>(٤)</sup>، حَتَّى يَكُونَ النَّاسُ جَمَاعَةً أَوْ أُمُوتَ كَمَا مَاتَ أَصْحَابِي. فَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَرَى عَامَّةَ مَا يَزُورُونَ عَنْ عَلِيٍّ كَذِبًا. أخرجه البخاري<sup>(٥)</sup>.

٧٨ - (خ ت - أنس بن مالك) رضي الله عنه، قَالَ الرَّهْرِيُّ: دَخَلْتُ عَلَى أَنَسٍ وَهُوَ يَبْكِي، فَقُلْتُ: مَا يَبْكِيكَ؟ فَقَالَ: لَا أَغْرِفُ شَيْئًا مِمَّا أَذْرَكْتُ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ، وَهَذِهِ الصَّلَاةُ قَدْ ضَيَّعَتْ.

(١) البخاري تعليقا بصيغة الجزم ٣٥٥/٤ قبل الحديث (٢١٤٢) في البيوع: باب النجش، وكذا قبل (٧٣٥٠)، ووصله في (٢٦٩٧) في الصلح: باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود؛ ومسلم (١٧١٨) في الأفضية: باب نقض الأحكام الباطلة؛ وأبو داود (٤٦٠٦) في السنة: باب لزوم السنة؛ وأخرجه أحمد في المسند ٢٧٠/٦ (٢٥٧٩٧)؛ وابن ماجه (١٤) باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ.

(٢) في سنن أبي داود: «قيد شبر».

(٣) سنن أبي داود (٤٧٥٨) في السنة: باب في قتل الخوارج؛ وأخرجه أحمد في المسند ١٨٠/٥ (٢١٥٠) وفي سننه عندهما خالد بن وهبان، وهو مجهول، لكن يشهد له حديث الحارث الأشعري الطويل، فيصيح به وفيه: «فإنه من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ» أخرجه الإمام أحمد ١٣٠/٤ (١٦٧١٨)؛ والترمذي رقم (٢٨٦٣) في الأمثال: الباب الثالث وقال: حديث حسن صحيح. وصححه الحاكم ٤٢٢/١ على شرطهما، ووافقه الذهبي، وصححه ابن خزيمة وابن حبان.

(٤) في البخاري «الاختلاف»: أي الذي يؤدي إلى النزاع.

(٥) البخاري (٣٧٠٧) في المناقب: باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه.



وفي أخرى: قَالَ أَنَسٌ: لَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قِيلَ: الصَّلَاةُ؟<sup>(١)</sup> قَالَ: أَلَيْسَ صَنَعْتُمْ<sup>(٢)</sup> مَا صَنَعْتُمْ فِيهَا؟ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَخْرَجَ الثَّانِيَةَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup>.

وهذه أحاديث وجدتها في كتاب رَزِين، ولم أجدها في الأصول:

٧٩ - (أبو هريرة) رضي الله عنه، دَخَلَ السُّوقَ فَقَالَ: أُرَاكُم هَا هُنَا وَمِيرَاثُ مُحَمَّدٍ ﷺ يُقَسَّمُ فِي الْمَسْجِدِ! فَذَهَبُوا وَانصَرَفُوا، فَقَالُوا: مَا رَأَيْنَا شَيْئًا يُقَسَّم، رَأَيْنَا قَوْمًا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ. قَالَ: فَذَلِكُمْ مِيرَاثُ نَبِيِّكُمْ<sup>(٤)</sup>.

٨٠ - (ابن مسعود) رضي الله عنه، قَالَ: مَنْ كَانَ مُسْتَنَّأً فَلْيَسْتَنْ بِمَنْ قَدْ مَاتَ فَإِنَّ الْحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ، أُولَئِكَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ<sup>(٥)</sup> كَانُوا أَفْضَلَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، أَبْرَهَا قُلُوبًا، وَأَعَمَّقَهَا عِلْمًا، وَأَقْلَهَا تَكَلُّفًا، اخْتَارَهُمُ اللَّهُ لَصُحْبَةِ نَبِيِّهِ، وَلِإِقَامَةِ دِينِهِ، فَاعْرِفُوا لَهُمْ فَضْلَهُمْ، وَاتَّبِعُوهُمْ عَلَى أَثَرِهِمْ، وَتَمَسَّكُوا بِمَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ أَخْلَاقِهِمْ وَسِيَرِهِمْ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ<sup>(٦)</sup>.

(١) قَالَ الْحَافِظُ: أَيُّ: قِيلَ لَهُ: الصَّلَاةُ هِيَ شَيْءٌ مِمَّا كَانَ عَلَى عَهْدِهِ ﷺ وَهِيَ بَاقِيَةٌ فَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا السَّلْبُ الْعَامُّ؟ فَأَجَابَ بِأَنَّهُمْ غَيْرُهَا أَيْضًا بِأَنَّهُ أَخْرَجُوهَا عَنِ الْوَقْتِ، وَهَذَا الَّذِي قَالَ لِأَنَسَ ذَلِكَ يُقَالُ لَهُ: أَبُو رَافِعٍ، بَيْنَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي رِوَايَتِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ رُوحٍ عَنْ عِثْمَانَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَنَسٍ فَذَكَرَ نَحْوَهُ، قَالَ أَبُو رَافِعٍ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، وَلَا الصَّلَاةُ؟ فَقَالَ لَهُ أَنَسٌ: قَدْ عَلِمْتُمْ مَا صَنَعَ الْحِجَاجُ فِي الصَّلَاةِ.

(٢) فِي (ق، د): «صَنَعْتُمْ مَا صَنَعْتُمْ فِيهَا»، وَهُوَ الَّذِي فِي الْبُخَارِيِّ، وَالَّذِي فِي (ظ): «ضَعِيتُمْ مَا ضَعِيتُمْ فِيهَا»..

(٣) الْبُخَارِيُّ (٥٢٩ و ٥٣٠) فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ: بَابُ تَضْيِيعِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٤٧) فِي صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالرَّقَائِقِ وَالْوَرَعِ: بَابُ بَيْتِ الْعَبْدِ عَبْدٌ سَهَا وَلَهَا وَنَسِيَ الْمَقَابِرَ وَالْبَلَى. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَمْرِو الْجَوْنِيِّ، وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَنَسٍ؛ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ١٠١/٣، ١٠٢ (١١٥٦٦).

(٤) أَوْرَدَهُ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ١٢٣/١، ١٢٤ بَابُ فَضْلِ الْعَالَمِ وَالْمَتَعَلِّمِ، مِنْ رِوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ وَقَالَ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ. أَقُولُ: وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

(٥) فِي هَامِشٍ (ظ) مَا نَضَّه: مُحَمَّدٌ مِيزَانُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، وَيَأْفَعَالُهُ تَوَزَّنُ الْأَفْعَالِ، وَيَأْقَوَالُهُ تَوَزَّنُ الْأَقْوَالِ، وَيَأْخُلَاقُهُ تَوَزَّنُ الْأَخْلَاقِ. اهـ.

(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ ٩٧/٢ وَالهَرَوِيُّ وَرَقَّةٌ ٨٦ وَفِيهِ مِنْ طَرِيقٍ قَتَادَةَ عَنْهُ فَهُوَ مُنْقَطِعٌ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.



(مُسْتَنَّا): الْمُسْتَنُّ: الَّذِي يَعْمَلُ بِالسُّنَّةِ؛ سَنٌّ وَاسْتَنَّ.

٨١ - (ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: مَنْ تَعَلَّمَ كِتَابَ اللَّهِ، ثُمَّ اتَّبَعَ مَا فِيهِ هَدَاهُ اللَّهُ مِنَ الضَّلَالَةِ فِي الدُّنْيَا، وَوَقَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سُوءَ الْحِسَابِ.

وفي رواية قال: مَنْ اقْتَدَى بِكِتَابِ اللَّهِ لَا يَضِلُّ فِي الدُّنْيَا، وَلَا يَشْقَى فِي الْآخِرَةِ. ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَمَنْ أَتَّبَعَ هَذَا فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣].

٨٢ - (عمر بن عبد العزيز) رحمه الله، يَنْمِيهِ إِلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ: تُرَكِّتُمْ عَلَى الْوَاضِحَةِ، لَيْلَهَا كُنْهَارُهَا، وَكُونُوا عَلَى دِينِ الْأَعْرَابِ<sup>(١)</sup> وَغُلَمَانَ الْكُتَّابِ<sup>(٢)</sup>.

(يَنْمِيهِ): نَمَيْتُ الشَّيْءَ أَنْمِيَهُ إِلَيْهِ: إِذَا أَسْنَدْتَهُ إِلَيْهِ وَرَفَعْتَهُ.

(الوَاضِحَةُ): الْبَيِّنَةُ وَهِيَ صِفَةٌ لِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: عَلَى الْمِلَّةِ الْوَاضِحَةِ الظَّاهِرَةِ.

(دِينِ الْأَعْرَابِ): أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «دِينِ الْأَعْرَابِ وَالْغُلَمَانَ وَالصَّبِيَّانَ»، الْوُقُوفَ عِنْدَ قَبُولِ ظَاهِرِ الشَّرِيعَةِ، وَاتِّبَاعَهَا مِنْ غَيْرِ تَفْتِيشٍ عَنِ السُّبْهِ، وَتَنْقِيرٍ عَنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الرِّفْعِ وَالْأَهْوَاءِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِدِينِ الْعَجَّازِ».

٨٣ - (علي بن أبي طالب) رضي الله عنه، قال: تُرَكِّتُمْ عَلَى الْجَادَّةِ: مَنَهِجٍ عَلَيْهِ أُمُّ الْكُتَّابِ<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) فِي هَامِشٍ (ظ) مَا نَصَّهُ: لِأَنَّ الْأَعْرَابَ مَاصِحِبُوا أَحَدًا، فَقَدْ بَقُوا عَلَى الْفِطْرَةِ.

(٢) أَخْرَجَ أَحْمَدُ ١٢٦/٤ وَابْنُ مَاجَهٍ فِي الْمَقْدَمَةِ (٤٣) بَابَ اتِّبَاعِ سَنَةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، مِنْ حَدِيثِ الْعِزْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ مَرْفُوعًا: «قَدْ تَرَكَّكُمُ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلَهَا كُنْهَارُهَا لَا يَرِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ». وَفِي سَنَدِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو السَّلْمِيِّ، لَمْ يُوَثِّقْهُ غَيْرُ ابْنِ حِبَانَ، وَذَكَرَهُ الْمُنْذَرِيُّ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ ٤٦/١ عَنْ ابْنِ أَبِي عَاصِمٍ فِي كِتَابِ السَّنَةِ وَقَالَ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٣) فِي (ظ) أَمْرُ الْكُتَّابِ.



## الباب الثاني

### في الاقتصاد والافتقار في الأعمال

٨٤ - (خ م س - أنس بن مالك) رضي الله عنه، قال: جَاءَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَانَهُمْ تَقَالُوهَا، قَالُوا: أَيْنَ نَحْنُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟! وَقَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ؟ قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَأُصَلِّي اللَّيْلَ أَبَدًا؛ وَقَالَ الْآخَرُ: وَأَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أَفْطِرُ؛ وَقَالَ الْآخَرُ: وَأَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ وَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا. فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: «أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؟ أَمَّا وَاللَّهِ إِنِّي لَا أُخْشَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَنْفَاقَكُمْ لَهُ، وَلَكِنِّي أَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَزْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي». أخرجه البخاري ومسلم.

وأخرجه النسائي وهذا لفظه: أَلَّا نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ [النِّسَاءَ]<sup>(٢)</sup>؛ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَكُلُ اللَّحْمَ؛ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ؛ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَصُومُ وَلَا أَفْطِرُ. [فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا؟»<sup>(٣)</sup> لَكِنِّي أُصَلِّي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»<sup>(٤)</sup>]

- (١) في هامش (ط) مانضه: أي في بيت عثمان بن مظعون، وزوجة عثمان أخبرت رسول الله ﷺ.
- (٢) زيادة من النسائي.
- (٣) مابين المعقوفين زيادة عند أحمد ٢٤١/٣ والنسائي ٦٠/٦ (٣٢١٧) من حديث أنس، وهي عند البخاري (٥٠٦٣)؛ ومسلم (٢٣٥٦) من حديث عائشة وانظر الحديث الذي بعده.
- (٤) البخاري (٥٠٦٣) في النكاح: باب الترغيب في النكاح؛ ومسلم (١٤٠١) فيه: باب استحباب النكاح. والنسائي (٣٢١٧) في النكاح أيضاً: باب النهي عن التبتل؛ وأحمد في مسنده ٢٤١/٣ و٢٥٩/٣ (١٣١٢٢ و ١٣٣١٦). قال الحافظ في الفتح: وفي الحديث دلالة على فضل النكاح والترغيب فيه، وفيه تتبع أحوال الأكابر للتأسي بأفعالهم، وإنه إذا تعدّرت معرفته من الرجال جاز استكشافه من النساء، وأن من عزّم على عمل برّ واحتاج إلى إظهاره حيث يأمن الرياء، لم =



(تقَالُوهُ): التَّقَالَ: تفاعل من القَلَّة، كأنهم استقلُّوا ذلك لأنفسهم من الفعل، فأرادوا أن يكثرُوا منه.

(رغب عن سُتَيْي): الرُّغْبَةُ في الشيء: إثارُهُ والميلُ إليه؛ والرغبةُ عنه: تركُهُ والصدوفُ عنه.

٨٥ - (خ م - عائشة) رضي الله عنها، قالت: صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا، فَرَخَّصَ فِيهِ، فَتَنَزَّ عَنْهُ قَوْمٌ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَخَطَبَ فَحَمِدَ اللَّهَ [وَأَتْنَى عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>]، ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَنْتَزَهُونَ عَنِ الشَّيْءِ أَصْنَعُهُ؟ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَا أَعْلَمُهُمْ بِاللَّهِ، وَأَشَدُّهُمْ لَهُ خَشْيَةً». أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>

(فتنزة): التنزُّة: التباعُذُ عن الشيء، أي: أنَّهم تركوه ولم يعملوا به، ولا اقتدوا برسولِ الله ﷺ فيه.

٨٦ - (د - عائشة رضي الله عنها) قالت: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ: «أَرْغَبَ<sup>(٣)</sup> عَنْ سُتَيْي؟» فقال: لا والله يارسولَ الله، ولكن سُنْتُكَ أَطْلُبُ. قال: «فإني أَنَامُ وَأُصَلِّي، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَنْكِحُ النِّسَاءَ، فَاتَّقِ اللَّهَ يَا عُثْمَانُ، فَإِنَّ لَاهِلَكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لَضَيْفِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَصُمْ وَأُفْطِرْ، وَصَلِّ وَتَمَّ». أخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup>.

= يكن ذلك ممنوعاً، وفيه تقديم الحمد والثناء على الله عند إلقاء مسائل العلم، وبيان الأحكام للمكلفين، وإزالة الشبهة عن المجتهدين، وأن المباحات قد تنقلب بالقصد إلى الكراهة والاستحباب.

(١) ما بين معقوفين ليس في البخاري ومسلم.

(٢) البخاري (٦١٠١) في الأدب: باب من لم يواجه الناس بالعتاب و(٧٣٠١) في الاعتصام: باب ما يكره من التعقُّق والتنازع والغلو في الدين والبدع؛ وأخرجه مسلم (٢٣٥٦) في الفضائل: باب علمه ﷺ بالله تعالى وشدة خشيته؛ وأحمد في المسند ٤٥/٦ (٢٣٦٦٠). قال الحافظ في الفتح ٥١٤/١٠: وفي الحديث الحث على الاقتداء بالنبي ﷺ وذم التعقُّق والتنزُّة عن المباح وحسن العشرة عند الموعظة والإنكار والتلطُّف في ذلك.

(٣) في سنن أبي داود: «أَرْغَبْتَ».

(٤) أبو داود رقم (١٣٦٩) في أبواب قيام الليل: باب ما يؤمر به من القصد بالصلاة، ورجاله ثقات إلا أنَّ فيه عنعنَةً ابنِ إسحاق، لكن يشهد له أحاديث صحاح، فهو حديث صحيح. وأخرجه أحمد في المسند ٢٦٨/٦ (٢٥٧٧٦).



وَوَجَدْتُ فِي كِتَابِ رَزِينِ زِيَادَةَ لَمْ أَجِدْهَا فِي الْأُصُولِ، وَهِيَ:

قَالَتْ عَائِشَةُ: وَكَانَ حَلَفَ عِثْمَانُ أَنْ يَقَوْمَ اللَّيْلَ كُلَّهُ، وَيَصُومَ النَّهَارَ، وَلَا يَنْكِحَ النِّسَاءَ، فَسَأَلَ عَنْ يَمِينِهِ، فَتَزَلَّ ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] <sup>(١)</sup>.

وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّهُ هُوَ الَّذِي سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَمَّا نَوَاهُ، قَبْلَ أَنْ يَعْزِمَ، وَهُوَ أَصَحُّ.

وَوَجَدْتُ لَهُ فِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَهُمْ أَمْرَهُمْ مِنَ الْعَمَلِ بِمَا يُطِيقُونَ، قَالُوا: لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ [يَارَسُولَ اللَّهِ] <sup>(٢)</sup>، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ! فَيَغْضَبُ، حَتَّى يُعْرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: «إِنَّ أَتَقَاكُم وَأَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ أَنَا» <sup>(٣)</sup>.

(١) للعلماء فِي الْمُرَادِ بِاللَّغْوِ هَاهُنَا خَمْسَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَحْلَفَ عَلَى الشَّيْءِ يَظُنُّ أَنَّهُ كَمَا حَلَفَ، ثُمَّ يَتَبَيَّنُ لَهُ أَنَّهُ بِخِلَافِهِ، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى ذَهَبَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنُ وَعَطَاءُ وَالشَّعْبِيُّ وَابْنُ جُبَيْرٍ وَمُجَاهِدٌ، وَقَتَادَةُ وَالشُّدِّيُّ عَنْ أَشْيَاخِهِ، وَمَالِكٌ وَمُقَاتِلٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَوْلُ الرَّجُلِ: لَاوَاللَّهِ، وَيُلَى وَاللَّهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لِعَقْدِ الْيَمِينِ، وَهُوَ قَوْلُ عَائِشَةَ وَطَاوُسٍ وَعُرْوَةَ وَالتَّخَعِّي وَالشَّافِعِي.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ يَمِينُ الرَّجُلِ وَهُوَ غَضْبَانٌ، رَوَاهُ طَاوُسٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّهُ حَلَفَ الزَّجَلِ عَلَى مَعْصِيَةٍ فَلِيَحْتِ وَلِيَكْفِرَ وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ. قَالَهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ.

وَالْخَامِسُ: أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ يَنْسَاهُ، قَالَهُ التَّخَعِّي. انْظُرْ زَادَ الْمَسِيرِ ٢٥٤/١، ٢٥٥ لَابْنِ الْجَوْزِيِّ بِتَحْقِيقِي مَعَ الْأَسَازِ الشَّيْخِ شَعِيبِ الْأَرْنَؤُوط. طَبَعَ الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِي.

(٢) زِيَادَةُ مِنَ الْبَخَارِيِّ.

(٣) الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٠) فِي الْإِيمَانِ: بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ». وَهُوَ مِنْ غَرَائِبِ الصَّحِيحِ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ. قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ:

الْأُولَى: أَنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ تَرْقِي صَاحِبَهَا إِلَى الْمَرَاتِبِ السَّنِيَّةِ مِنْ رَفْعِ الدَّرَجَاتِ وَمَحْوِ الْخَطِيئَاتِ، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِمْ اسْتِدْلَالَهُمْ، وَلَا تَعْلِيلَهُمْ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، بَلْ مِنْ الْجِهَةِ الْآخَرَى.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا بَلَغَ الْغَايَةَ فِي الْعِبَادَةِ وَثَمَرَاتِهَا، كَانَ ذَلِكَ أَدْعَى لَهُ إِلَى الْمَوَاطَبَةِ عَلَيْهَا اسْتِبْقَاءً لِلنِّعْمَةِ، وَاسْتِزَادَةً لَهَا بِالشُّكْرِ عَلَيْهَا.

الثَّالِثَةُ: الْوُقُوفُ عِنْدَ مَا حَدَّدَ الشَّارِعُ مِنْ عَزِيمَةٍ وَرُخْصَةٍ، وَاعْتِقَادُ أَنَّ الْأَخْذَ بِالْأَرْفَقِ الْمَوَافِقِ لِلشَّرْعِ أَوْلَى مِنَ الْأَشَقِّ الْمَخَالَفِ لَهُ.



٨٧ - (خ م د س - عبد الله بن عمرو بن العاص) رضي الله عنهما، قال: أَخْبِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنِّي أَقُولُ: وَاللَّهِ لَأَصُومَنَّ النَّهَارَ، وَلَأَقُومَنَّ اللَّيْلَ مَا عِشْتُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْتَ الَّذِي تَقُولُ ذَلِكَ؟» فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ قُلْتُهُ - بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ - قَالَ: «فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ، فَصُمْ وَأَفْطِرْ، وَنَمْ وَقُمْ، وَصُمْ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بَعِشْرَ أَمْثَالِهَا، وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ»، قُلْتُ: إِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ»، قُلْتُ: فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا، فَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ أَعَدَلُ الصِّيَامِ». فِي رِوَايَةٍ: «أَفْضَلُ الصِّيَامِ» قُلْتُ: فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ».

زَادَ فِي رِوَايَةٍ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: لِأَنَّهُ أَكُونَ قِيلْتُ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَهْلِي وَمَالِي.

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَمْ أَخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ؟» قَالَ: قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَلَا تَفْعَلْ، صُمْ وَأَفْطِرْ، وَنَمْ وَقُمْ، فَإِنَّ لِبَاسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لَزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لَزَوْجِكَ<sup>(١)</sup> عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ بِحَسْبِكَ<sup>(٢)</sup> أَنْ تَصُومَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ

= الرابعة: أَنَّ الْأَوَّلَى مِنَ الْعِبَادَةِ الْقَصْدُ وَالْمَلَازِمَةُ لَا الْمُبَالَغَةُ الْمُفْضِيَةُ إِلَى التَّرْكِ.  
الخامسة: التَّنْبِيهُ عَلَى شِدَّةِ رَغْبَةِ الصَّحَابَةِ فِي الْعِبَادَةِ وَطَلِبِهِمُ الزَّيْدَافَ مِنَ الْخَيْرِ.  
السادسة: مَشْرُوعِيَّةُ الْغَضَبِ عِنْدَ مَخَالَفَةِ الْأَمْرِ الشَّرْعِيِّ، وَالْإِنْكَارُ عَلَى الْحَاقِقِ الْمُتَاهِلِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى إِذَا قَصَّرَ فِي الْفَهْمِ تَحْرِيفًا لَهُ عَلَى التَّيَقُّظِ.  
السابعة: جَوَازُ تَحَدُّثِ الْمَرْءِ بِمَا فِيهِ مِنَ الْفَضْلِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ لِذَلِكَ عِنْدَ الْأَمْنِ مِنَ الْمُبَاهَاةِ وَالتَّعَاطُفِ.

الثامنة: بَيَانُ أَنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَتَبَةَ الْكَمَالِ الْإِنْسَانِيِّ، لِأَنَّهُ مُنْحَصِرٌ فِي الْحِكْمَتَيْنِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلَى بِقَوْلِهِ: «أَعْلَمَكُمْ» وَإِلَى الثَّانِيَةِ بِقَوْلِهِ: «أَنْفَاكُم».

(١) الزَّوْرُ: الزَّائِرُونَ، يُقَالُ: رَجُلٌ زَائِرٌ، وَقَوْمٌ زَوْرٌ، وَزَوَارٌ، مِثْلُ مُسَافِرٍ وَسَفَرٍ وَسَفَارٍ، وَنِسْوَةٌ زَوْرٌ أَيْضًا، وَزَوْرٌ - مِثْلُ نَوْمٍ وَنَوْحٍ - زَائِرَاتٌ. (الصَّحَاحُ).

(٢) فِي هَامِشِ (ظ): أَيُّ صِيَامِ الدَّهْرِ.



أمثالها، فإن ذلك<sup>(١)</sup> صيام الدهر». فشددت فشدد عليّ، قلت: يا رسول الله، إنني أجد قوّة. قال: «صم صيام نبي الله داود عليه السلام، لا تزدد عليه». قلت: وما كان صيام داود؟ قال: «نصف الدهر». فكان عبد الله يقول بعد ما كبر: يا ليتني قبلت رخصة النبي ﷺ.

وفي أخرى قال: «الم أخبز أنك تصوم الدهر، وتقرأ القرآن كل ليلة؟» فقلت: بلى، يانبي الله، ولم أر ذلك إلا الخير. وفيه قال: «فصم صوم داود، فإنه كان عبد الناس» - وفيه قال -: «واقرا القرآن في كل شهر». قال: قلت: يانبي الله، إنني أطيع أفضل من ذلك. قال: «فاقرأه» [في كل عشرين]. قال: قلت: يانبي الله، إنني أطيع أفضل من ذلك. قال: «فاقرأه»<sup>(٢)</sup> في عشر. قلت: يانبي الله، إنني أطيع أفضل من ذلك. قال: «فاقرأه في سبع، ولا تزدد على ذلك». قال: فشددت فشدد عليّ؛ وقال لي النبي ﷺ: «إنك لا تدري لعلك يطول بك عمر»، قال: فصرت إلى الذي قال لي رسول الله ﷺ، فلما كبرت وددت أني كنت قبلت رخصة نبي الله ﷺ.

زاد مسلم: «فإن لولدك عليك حقًا».

وفي أخرى: قال النبي ﷺ: «إنك لتصوم النهار وتقوم الليل؟». قلت: نعم. قال: «إذا فعلت ذلك هجمت له العين، ونفثت له النفس، لا صام من صام الأبد، صوم ثلاثة أيام صوم الدهر كله». قلت: فإني أطيع أكثر من ذلك. قال: «فصم صوم داود، كان يصوم يومًا ويفطر يومًا، ولا يفطر إذا لاقى»<sup>(٣)</sup>.

وزاد في رواية: «من لي<sup>(٤)</sup> بهذه يانبي الله؟».

وفي رواية نحوه، وفيه: «وصم من كل عشرة أيام يومًا، ولك أجر تسعة»؛ وفيه: فقال النبي ﷺ: «لا صام من صام الأبد ثلاثًا».

(١) في (د): «فإذا ذلك» بالتونين، وروي أيضا بلفظ «فإذا» التي للمفاجأة، والمثبت من (ظ) والبحاري.

(٢) ما بين معقوفين ليس في الأصل، وهو من رواية مسلم (١١٥٩).

(٣) أي إذا لاقى العدو، أي: لا يهزّب من قتال الكفار.

(٤) أي: من يكفل لي بهذه الخصلة التي لداود عليه السلام؟ لاسيما عدم الفرار والصبر والثبات عند لقاء العدو.



هذه روايات البخاري ومسلم. ووافقهما أبو داود على الرواية الأولى. والنسائي على الأولى والثانية. وألفاظهم جميعهم متقاربة باتفاق المعنى. وأخرج البخاري والنسائي عنه.

قال البخاري: قال عبد الله بن عمرو: أنكحني أبي امرأة ذات حسب، وكان يتعاهد كَتَنَةً<sup>(١)</sup>، فيسألها عن بعلها فتقول له: نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشا، ولم يُقَسِّنْ لنا كَنَفًا مِذَّ آتِنَاهُ، فلَمَّا طَالَ ذلك عليه، ذَكَرَ ذلك للنبي ﷺ، فقال: «الْفَنِي بِهِ». فَلَاقِيَتْهُ بَعْدُ فقال: «كيف تصوم؟» قلت: كل يوم. قال: «وكيف تَحْتِمُ؟» قلت: كل ليلة. فقال: «صُمَّ كُلَّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَاقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ». قال: قلت: فَإِنِّي أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. قال: «صُمَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْجُمُعَةِ». قال: قلت: أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. قال: «أَفْطِرْ يَوْمَيْنِ وَصُمَّ يَوْمًا». قال: قلتُ أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. قال: «صُمَّ أَفْضَلَ الصَّوْمِ، صَوْمَ دَاوُدَ: صِيَامَ يَوْمٍ، وَافْطَارَ يَوْمٍ، وَاقْرَأْ فِي كُلِّ سَبْعٍ لَيَالٍ مَرَّةً». قال: فَلَيَّتَنِي قِيلْتُ رُخْصَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَلِكَ أَنِّي كَبِرْتُ وَضَعُفْتُ، وَكَانَ يَقْرَأُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ الشُّبُعِ مِنَ الْقُرْآنِ بِالنَّهَارِ، وَالَّذِي يَقْرَؤُهُ يَعْزِضُهُ مِنَ اللَّيْلِ، لِيَكُونَ أَخَفَّ عَلَيْهِ بِاللَّيْلِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَقَوَّى أَفْطَرَ أَيَّامًا، وَأَحْصَى وَصَامَ مِثْلَهُنَّ، كَرَاهِيَةً أَنْ يَتْرُكَ شَيْئًا فَارِقَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

ورواية النسائي قال: زَوَّجَنِي أَبِي امْرَأَةً، فَجَاءَ يَزُورُنَا، فَقَالَ: كَيْفَ تَرَيْنَ بَعْلَكَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ الرَّجُلُ لَا يَنَامُ اللَّيْلَ، وَلَا يَقْطِرُ النَّهَارَ، فَوَقَعَ بِي<sup>(٢)</sup> وَقَالَ: زَوَّجْتُكَ امْرَأَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَعَضَلْتُهَا! قَالَ: فَجَعَلْتُ لَا أَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِهِ، مِمَّا عِنْدِي مِنَ الْقُوَّةِ وَالْاجْتِهَادِ، فَلَبِغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «لَكُنِّي أَنَا أَقْوَمُ وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ، فَقُمْ وَنَمْ، وَصُمْ وَأَفْطِرْ» - وَذَكَرَ الصَّوْمَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ، وَقَالَ: «اقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي شَهْرٍ». ثُمَّ انْتَهَى إِلَى خَمْسَ عَشْرَةَ، وَأَنَا أَقُولُ: أَنَا أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ. وَأَخْرَجَهُ مِثْلَ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْقِرَاءَةَ.

وأخرج الترمذي طرفاً من هذه الروايات، وهو قوله: «أَفْضَلَ الصَّوْمِ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيَقْطِرُ يَوْمًا، وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى».

(١) في هامش (ظ): الْكَتَنَةُ بِالْفَتْحِ: امْرَأَةُ الْابْنِ.

(٢) في هامش (ظ): أَيِ لَامَتِي.



وَلِقَلَّةٌ مَا أُخْرِجَ مِنْهُ لَمْ نَعْلَمْ عَلَيْهِ عِلَامَتَهُ<sup>(١)</sup>.

وسيجيءُ ذِكْرُهُ مع باقي رواياتِ هذا الحديث في كتابِ الصوم من حرف الصاد.<sup>(٢)</sup>

وقد أخرج البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داودَ والنسائي هذا الحديثَ مُختصراً جامعاً، فقال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحَبَّ الصَّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ، وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا»<sup>(٣)</sup>

(بَحْسَبِكَ)<sup>(٤)</sup>: أَحْسَبُهُ هَذَا الْأَمْرَ يُحْسِبُهُ: إِذَا كَفَاهُ.

(هَجَمَتِ الْعَيْنُ): إِذَا غَارَتْ وَدَخَلَتْ فِي ثُقْرَتِهَا مِنَ الضَّعْفِ وَالْمَرَضِ.

(نَفِهَتِ النَّفْسُ): إِذَا أُعِيتْ وَكَلَّتْ.

(١) البخاري (١٩٧٦) في الصوم: باب صوم الدهر، و(١٩٧٤) باب حق الضيف في الصوم، و(١٩٧٥) باب حق الجسم في الصوم، و(١٩٧٧) باب حق الأهل في الصوم، و(١٩٧٨) باب صوم يوم وإفطار يوم، و(١٩٧٩) باب صوم داود؛ و(١١٣١) في التهجد (الجمعة) باب من نامَ عند السحر، و(١١٥٢ و ١١٥٣) باب ما يكره من ترك قيام العمل لمن كان يقومه، و(٣٤١٨) في الأنبياء: باب قول الله تعالى ﴿وَمَّا تَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [الإسراء: ٥٥]، و(٥٠٥٢) في فضائل القرآن: باب في كم يقرأ القرآن، و(٥١٩٩) في النكاح: باب لزوجك عليك حق، و(٦١٣٤) في الأدب: باب حق الضيف، و(٦٢٧٧) في الاستئذان: باب من ألقى له وسادة؛ وأخرجه مسلم رقم (١١٥٩) في الصيام: باب النهي عن صوم الدهر؛ وأبو داود رقم (٢٤٢٧) في الصيام: باب في صوم الدهر تطوعاً؛ والنسائي (٢٣٩٠) في الصيام: باب صوم يوم وإفطار يوم وذكر الزيادة في الصيام والنقصان وصوم عشرة أيام من الشهر؛ والترمذي رقم (٧٧٠) في الصوم: باب ماجاء في سرد الصوم.

(٢) سيأتي برقم (٩٣٤) و(٤٤٧٨) و(٤٥١١).

(٣) البخاري (١١٣١) في التهجد (الجمعة): باب من نام عند السحر؛ ومسلم (١١٥٩) في الصيام: باب النهي عن صوم الدهر وبيان تفضيل صوم يوم وإفطار يوم؛ وأبو داود (٢٤٤٨) في الصوم: باب في صوم يوم وفطر يوم؛ والنسائي (١٦٣٠) في فضل صلاة الليل (قيام الليل وتطوع النهار): باب صلاة نبيِّ الله داود عليه السلام.

(٤) الباء في «بحسبك» زائدة؛ ومعناه أَنَّ صَوْمَ الثَلَاثَةِ الْأَيَّامِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ كَافِيكَ.



(ذات حسب): الحَسَبُ: ما يعضده الرجل من مفاخر آبائه؛ ويقال: حَسَبُهُ دينُهُ. ويقال: ماله. وقيل: الحَسَبُ يكونُ في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف.

(كثته): الكَثَّةُ: امرأة الابن أو الأخ<sup>(١)</sup>.

(بعلها): بعل المرأة: زوجها.

(لم يُقْتَنَ لنا كفاً): الكَثَفُ: الجانب؛ أرادت: أنه لم يقربها، ولم يستعلم لها حالاً خَفِيت عنه.

(فوق بي): وقَعَ بي فلان: إذا لامَكَ وَعَتَكَ، وأما وَقَعَتْ فيه: فهو من الوقعة، وهي الغيبة.

(فعضلتها): العضلُ: المنع؛ والمراد: أنك لم تعاملها معاملة الأزواج لنسائهم، ولا تركتها بنفسها لتتزوج وتتصرف في نفسها كما تريد.

٨٨ - (خ م ط د س - عائشة) رضي الله عنها، قالت: كان للنبي ﷺ حصير، وكان يُحَجَّرُهُ بالليل فيصلي فيه، ويُسْطُهِ بالتَّهَارِ، فيجلسُ عليه، فجعل الناسُ يَتُوبُونَ إلى النبي ﷺ، يُصَلُّونَ بصلاته، حتى كثُرُوا، فأقبل، فقال: «يا أيُّها الناس، خُذُوا من الأعمالِ ما تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ<sup>(٢)</sup> حَتَّى تَمَلُّوا، وَإِنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ مَا دَامَ وَإِنْ قَلَّ».

(١) في (ط): «بالفتح: امرأة الابن، والجمع كنان». اهـ.

(٢) قال الحافظ في فتح الباري ٩٤/١: هو بفتح الميم في الموضعين، والملال: استنفال الشيء، وتُغَوِّرُ النفس عنه بعد محبته، وهو محالٌ على الله تعالى باتفاق. وقال الإسماعيلي، وجماعة من المحققين: إنما أطلق هذا على جهة المقابلة اللفظية مجازاً، كما قال تعالى: ﴿وَحَزَنَ أَسَنَتَهُ سِنَّتَهُ مِثْلَهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، ونظائرهما، قال القرطبي: وجه مجازِهِ أَنَّهُ تعالى لما كان يقطع ثوابَهُ عمن قطع العمل مَلَأَ، عبَّرَ عن ذلك بالملال، من باب تسمية الشيء باسم سببه.

وقال الهروي: معناه: لا يقطع عنكم فضله حتى تملُّوا سؤاله، فتزهدوا في الرغبة إليه. وقال غيره: معناه: لا يتناهى حقُّه عليكم في الطاعة حتى يتناهى جهْدُكم. وهذا كله بناءٌ على أنَّ «حتى» على بابها في انتهاء الغاية وما يترتَّبُ عليها من المفهوم.

وجنح بعضهم إلى تأويلها، فقيل: معناه: لا يملُّ الله إذا مللتم، وهو مستعملٌ في كلام العرب؛ يقولون: لا أفعلُ كذا حتى يبيضَ القار، وحتى يشيبَ الغراب؛ ومنه قولهم في البالغ: لا ينقطع حتى ينقطع خصومه، لأنَّه لو انقطع حين ينقطعون لم يكن له عليهم مزية، وهذا المثالُ أشبهُ من الذي قبله، لأنَّ شيبَ الغراب ليس ممكناً عادةً، بخلافِ المللِ من العابد.



زَادَ فِي رَوَايَةٍ: «وَكَانَ آلُ مُحَمَّدٍ إِذَا عَمِلُوا عَمَلًا أَتَبُّوهُ».

وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «أَذْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ».

زَادَ فِي رَوَايَةٍ: «وَكَلَّفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ».

وَفِي رَوَايَةٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَدُّوا وَقَارِبُوا، وَعَلِمُوا أَنَّهُ لَنْ يُدْخَلَ أَحَدَكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ، وَأَنْ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ أَذْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ».

زَادَ فِي أُخْرَى: «وَأُبَشِّرُوا». قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِمَغْفِرَةٍ وَرَحْمَةٍ».

هَذِهِ رَوَايَاتُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ.

وَلِلْبُخَارِيِّ وَالْمَوْطَأِ. قَالَتْ: «كَانَ أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ الَّذِي يَدُومُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ».

وَلِمُسْلِمٍ: «كَانَ أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ أَذْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ».

وَكَانَتْ عَائِشَةُ إِذَا عَمِلَتْ الْعَمَلَ لَزِمَتْهُ.

وَفِي رَوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ: كَانَ أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا دِيمَ عَلَيْهِ.

وَفِي [رَوَايَةٍ] أُخْرَى لَهُ قَالَ: سُئِلْتُ عَائِشَةَ وَأُمُّ سَلَمَةَ: أَيُّ الْعَمَلِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتَا: مَا دِيمَ عَلَيْهِ وَإِنْ قَلَّ.

وَفِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ

= وَقَالَ الْمَازَرِيُّ: قِيلَ: إِنَّ «حَتَّى» هُنَا بِمَعْنَى الْوَاوِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ، لَا يَمَلُّ وَتَمَلُّونَ، فَفَنِيَ عَنْهُ الْمَلَلُ، وَأَتَبَتْ لَهُمْ.

قَالَ: وَقِيلَ: «حَتَّى» بِمَعْنَى «حِينَ»، وَالْأَوَّلُ أَلْيَقُ، وَأَجْرَى عَلَى الْقَوَاعِدِ، وَأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمَقَابَلَةِ اللَّفْظِيَّةِ.

وَيُؤَيِّدُهُ: مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَلْفَظِ «اَكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ مِنَ الثَّوَابِ حَتَّى تَمَلُّوا مِنَ الْعَمَلِ» لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَقَالَ ابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ: هَذَا مِنَ الْأَفَاطِ التَّعَارُفِ الَّتِي لَا يَتَهَيَّأُ لِلْمُخَاطَبِ أَنْ يَعْرِفَ الْقَصْدَ مِمَّا يَخَاطَبُ بِهِ إِلَّا بِهَا. وَهَذَا رَأْيُهُ فِي جَمِيعِ الْمُتَشَابِهِ.



الله لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا، وَإِنَّ أَحَبَّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ، وَكَانَ إِذَا عَمَلَ عَمَلًا أَثْبَتَهُ.

وفي أخرى له قال: سألت عائشة: كيف كَانَ عَمَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ هل كَانَ يَخْصُرُ شَيْئًا مِنَ الْأَيَّامِ؟ قالت: لا، كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً، وَأَيْتُكُمْ يَسْتَطِيعُ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَطِيعُ؟.

وفي رواية النَّسَائِي قالت: كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَصِيرَةٌ يَسْطُهَا، وَيَحْتَجِرُهَا بِاللَّيْلِ، فَيُصَلِّي فِيهَا، فَيَفْطِنَ لَهُ النَّاسُ، فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهُمُ الْحَصِيرَةُ، فَقَالَ: «اكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا، فَإِنَّ أَحَبَّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ»، ثُمَّ تَرَكَ مُصَلَّاهُ ذَلِكَ، فَمَا عَادَ لَهُ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَانَ إِذَا عَمَلَ عَمَلًا أَثْبَتَهُ<sup>(١)</sup>.

(بُحَجَّرُهُ): حَجَرَهُ يُحَجِّرُهُ: أَيِ يَتَّخِذُهُ حُجْرَةً وَنَاحِيَةً يَنْفِرْدُ عَلَيْهِ فِيهَا.

(يُثَوِّبُونَ): أَيِ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ، وَيَجْتَمِعُونَ عِنْدَهُ.

(لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا): الْمُرَادُ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ أَبَدًا، مَلَلْتُمْ أَوْ لَمْ تَمَلُّوا، فَجَرَى مَجْرَى قَوْلِهِمْ: لَا أَفْعَلُهُ حَتَّى يَشِيبَ الْغُرَابُ، وَيَبْيِضَ الْفَارُّ. وَقِيلَ مَعْنَاهُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَطْرَحُكُمْ حَتَّى تَتْرَكُوا الْعَمَلَ لَهُ، وَتَزْهَدُوا فِي الرِّغْبَةِ إِلَيْهِ، فَسَمَّى الْفَعْلَيْنِ مَلَلًا، وَكِلَاهُمَا لَيْسَ بِمَلَلٍ، كَعَادَةِ الْعَرَبِ فِي وَضْعِ الْفَعْلِ إِذَا وَافَقَ مَعْنَاهُ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

ثُمَّ أَضْحَكُوا لِعَبِّ الدَّهْرِ بِهِمْ      وَكَذَلِكَ الدَّهْرُ يُودِي بِالرِّجَالِ  
فَجَعَلَ إِهْلَاكُهُ إِيَّاهُمْ لَعِبًا.

(١) البخاري (٥٨٦٢) في اللباس: باب الجلوس على الحصير، و(٦٤٦٤ و ٦٤٦٥) في الرقاق: باب القصد والمداومة على العمل؛ ومسلم (٧٨٢) في الصلاة: باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل، والموطأ (٤٢٢) بلاغًا في صلاة الليل: باب ما جاء في صلاة الليل؛ وأبو داود (١٣٦٨) في صلاة الليل: باب ما يؤمر به من القصد في الصلاة؛ والنسائي (١٦٤٢) في صلاة الليل: باب الاختلاف على عائشة في إحياء الليل، و(٧٦٢) في القبلة: باب المصلي يكون بينه وبين الإمام ستر؛ وابن ماجه (٤٢٣٨) في الزهد: باب المداومة على العمل. وسيأتي برقم (٤٤٥٥) و(٤٤٩١).



وقيل: معناه أَنَّ اللهَ لا يَقْطَعُ عنكم فضلهُ، حتى تَمَلُّوا سؤاله، فسَمَّى فعلَ اللهِ مَلَلًا، وليس بمَلَلٍ، على جهةِ الازدواج، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّكُمْ عَلَيْهِ فَاغْتَدُوا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وكقوله تعالى: ﴿وَجَزَّوْا سِنَّتَهُ سِنَّةً مِّثْلَهَا﴾ [الشورى: ٤٠] وهذا شائعٌ في العربية، وكثيرٌ في القرآن.

(سَدَّدُوا): اقْصِدُوا السَّدَادَ من الأمر، وهو الصواب.

(وقاربوا): اطلبوا المقاربة، وهي القصد في الأمر الذي لا غُلُوَّ فيه ولا تقصير.

(يتغمَّدني): تغمَّدهُ اللهُ برحمته: إذا غَفَرَ له وَرَحِمَهُ، وأصله: كأنه جعلَ رحمته له غَمَدًا سَتَرَهُ بها وغطَّاهُ<sup>(١)</sup>.

(اُكْلَفُوا): كَلَّفْتُ بهذا الأمر، أَكَلَفْتُ به: إذا أُولِعْتُ به؛ وَكَلَّفَهُ تَكْلِيفًا: إذا أمره بما يُشَقُّ عليه، والمُتَكَلَّفُ: المُتَعَرِّضُ لما لا يعنيه، وتكَلَّفْتُ الشيءَ: تَجَسَّمْتُهُ.

(ديمة): الديمة: المَطَرُ الدائمُ في سكون، شَبَّهَتْ عَمَلَهُ في دوامه مع الاقتصاد بديمة المطر.

٨٩ - (خ م س - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ». قالوا: ولا أنت؟ قال: «ولا أنا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ مِنْهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ»<sup>(٢)</sup>

(١) في (ظ): «وغطَّاهَا إِيَّاه».

(٢) وقد أجاب ابنُ الجوزي رحمه الله، كما نقله ابنُ حجرٍ عنه في الفتح ٣٥٢/١١ عن الجمع بين هذا الحديث وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ الْجَنَّةُ أَورَثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣]، بأربعة أجوبة:

الأول: أن التوفيق للعمل من رحمة الله، ولولا رحمة الله السابقة ما حصل الإيمانُ ولا الطاعةُ التي يحصلُ بها النجاة.

الثاني: أن منافع العبدٍ لسيده، فعمله مستحقٌّ لمولاه، فمهما أنعم عليه من الجزاء فهو من فضله.

الثالث: جاء في بعض الأحاديث أن نفسَ دخولِ الجنةِ برحمة الله، واقتسام الدرجات بالأعمال.

الرابع: أنَّ أعمالَ الطاعات كانت في زمن يسير، والثواب لا ينفد، فالإنعام الذي لا ينفد في جزاء ما ينفد بالفضل لا بمقابلة الأعمال.



هذا للبخاري؛ وزاد مسلم: «ولكن سَدُّوا» في بعض طُرُقِهِ.

وفي أخرى لمسلم: قال: قال رسول الله ﷺ: «قَارِبُوا وَسَدُّوا، واعْلَمُوا أَنَّهُ لَنْ يُنْجِيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ». قالوا: ولا أنت؟ قال: «ولا أنا، إِلَّا أَنْ يَغْمَدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ».

وللبخاري مثلها إلى قوله: «برحمة» وزاد: «سَدُّوا وقَارِبُوا، واغْدُوا وَرُوْحُوا، وشيئًا من الدُّلْجَةِ، والقَصْدُ القَصْدُ تَبَلَّغُوا».

وفي أخرى للبخاري وللنسائي قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدُّوا وقَارِبُوا، وأَبْشُرُوا، واستعينوا بالغُدُوَّةِ والرَّوْحَةِ وشيء من الدُّلْجَةِ»<sup>(١)</sup>.

(واغْدُوا): الغُدُو: الخروجُ بُكْرَةً.

(ورُوْحُوا): الرُّوْح: العَوْدُ عَشِيًّا، والمراد اعملوا أطراف النَّهَارِ وَقْتُا وَوَقْتُا.

(الدُّلْجَةُ): سِرُّ اللَّيْلِ، والمرادُ به: العملُ في الليل؛ وقوله: «وشيئًا من الدُّلْجَةِ» إشارةٌ إلى تَقْلِيلِهِ.

(والقَصْدُ): العَدْلُ في الفعلِ والقول، والوسطُ بين الطرفين.

(يُسْرٌ): اليُسْرُ ضِدُّ العُسْرِ، أَرَادَ بِهِ التَّسْهِيلَ فِي الدِّينِ وَتَرَكَ التَّشْدِيدَ.

وقال ابن القيم في مفتاح دار السعادة: الباء المقتضية للدخول غيرُ الباء النافية، فالأولى السببية الدالة على أن الأعمال سببُ الدخولِ المقتضية له كافتضاء سائر الأسباب لمسيباتها. والثانية بَاءُ الْمُعَاوَضَةِ، نحو: اشتريتُ منه بكذا، فأخبر أن دخول الجنة ليس في مقابلةِ عملٍ أحد، وأنه لولا رحمةُ اللَّهِ لعبده لما أدخله الجنة، لأنَّ العملَ بمجرَّده ولو تناهى لا يوجبُ بمجرَّده دخول الجنة، ولا أن يكون عوضًا لها لأَنَّهُ - ولو وقعَ على الوجه الذي يحبهُ اللَّهُ - لا يقاومُ نعمةَ اللَّهِ، بل جميعُ العمل لا يوازي نعمةً واحدةً، فتبقى سائر نعمه مقتضيةً لشكرها، وهو لم يوفها حقَّ شكرها.

(١) البخاري (٣٩) في الإيمان: باب الدين يسر، و(٥٦٧٣) في المرضى: باب تمنى المريض الموت، و(٦٤٦٣) في الرقاق: باب القصد والمداومة على العمل؛ ومسلم (٢٨١٦) في صفات المنافقين (صفة القيامة): باب لن يدخل أحدُ الجنة بعمله؛ والنسائي (٥٠٣٤) في الإيمان: باب الدين يسر؛ وأخرجه أحمد ٢/ ٢٦٤ (٧٥٣٣).



(يُشَادُّ): المشادَّة: مُفَاعَلَةٌ مِنَ الشَّدَّةِ، أَي لَنْ يُغَالِبَ ، وَلَنْ يُقَاوِيَ أَحَدُ الدِّينِ إِلَّا غَلَبَهُ.

٩٠ - (م - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لَا يُدْخِلُ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ، وَلَا يُجِيرُهُ مِنَ النَّارِ، وَلَا أَنَا، إِلَّا بِرَحْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

وفي رواية قال: «قَارِبُوا وَسَدِّدُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَنْ يَنْجُوَ مِنْكُمْ أَحَدٌ بِعَمَلِهِ». قالوا: يا رسولَ الله، ولا أنت؟ قال: «ولا أنا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ». أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>.

(يُجِيرُهُ): الإِجَارَةُ: الإِعَانَةُ وَالنُّصْرَةُ.

٩١ - (خ م - أنس بن مالك) رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «يَسْرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْفَرُوا». وفي رواية: «وَسَكَّنُوا وَلَا تُنْفَرُوا». أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

(التيسير): ضد التعسير؛ أَرَادَ بِهِ التَّسْهِيلَ فِي الدِّينِ، وَتَرَكَ التَّشْدِيدَ.

٩٢ - (د - سهل بن أبي أمامة) رضي الله عنهما، أَنَّهُ دَخَلَ هُوَ وَأَبُوهُ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بِالْمَدِينَةِ، فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ<sup>(٣)</sup>، فَلِذَا هُوَ يُصَلِّي صَلَاةَ خَفِيفَةٍ دَقِيقَةٍ، كَأَنَّهَا صَلَاةُ مُسَافِرٍ، أَوْ قَرِيبٍ مِنْهَا، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، أَرَأَيْتَ هَذِهِ الصَّلَاةَ: الْمَكْتُوبَةُ؟ أَوْ شَيْءٌ تَنْفَلْتُهُ؟ قَالَ: إِنَّهَا لِلْمَكْتُوبَةِ، وَإِنَّهَا لَصَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا أَخْطَأْتُ إِلَّا شَيْئًا سَهَوْتُ عَنْهُ. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) مسلم (٢٨١٧) في صفات المنافقين (صفة القيامة): باب لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُ الْجَنَّةِ بِعَمَلِهِ؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٣٣٧/٣ ٣٦٣ ١٤٢١٧ و ١٤٤٨٥؛ وَالِدَارِمِيُّ (٢٧٣٣) فِي الرِّقَاقِ: بَابُ لَا يَنْجِي أَحَدَكُمْ عَمَلُهُ.

(٢) البخاري (٦٩) فِي الْعِلْمِ: بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُهُمْ بِالْمَوْعِظَةِ، وَ(٦١٢٥) فِي الْأَدَبِ: بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا؛ وَمُسْلِمٌ (١٧٣٤) فِي الْجِهَادِ: بَابُ فِي الْأَمْرِ بِالتَّيْسِيرِ وَتَرَكَ التَّنْفِيرَ؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ١٣١/٣ (١١٩٢٤).

(٣) فِي (ق): «الْمُؤْمِنِينَ».



قال: «لا تُشَدُّدُوا على أنفسكم فيشدَّد عليكم، فإنَّ قومًا شدَّدُوا على أنفسهم، فشَدَّدَ عليهم، فتلك بقاياهم في الصَّوامع والديار، رهبانيَّة ابتدعوها ما كتبناها عليهم». ثمَّ عَدَا من العَد فقال: ألا تركبُ للنظرِ ونعتير؟ قال: نعم. فركبوا جميعًا، فإذا هم بِديارٍ بادَ أهلُها وانقضوا وفنوا، خاويةً على عُروشِها. فقال: تَعْرِفُ هذه الدِّيَار؟ فقال: ما أعرَفَني بها وبأهلِها! هؤلاء أهلُ ديارِ أهلكهُمُ البغيُّ والحسد، إنَّ الحسدَ يُطْفِئُ نُورَ الحَسَنَاتِ، والبغيُّ يصدِّقُ ذلك أو يكذِّبُه، والعَيْنُ تَزني، والكفُّ والقَدَمُ والجسدُ واللسانُ، والفرجُ يصدِّقُ ذلك أو يكذِّبُه. أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

(دقيقة): أرادَ بقوله: «صلاةٌ دقيقة»، أي خفيفة لا إطالة فيها، ولا تكلف ولا رياء.

(رهبانيَّة ابتدعوها): الرهبانيَّة: تركُّ الملاذِّ من المَطعمِ والمَشْرَبِ والملبسِ والمنكحِ والمسكنِ الحلال؛ والانقطاعُ في الصوامع، كما يفعلُه رهابيُّ النَّصَارَى. وابتداعُها: فعلُها من عندِ أنفسهم، من غيرِ أن تُفرضَ عليهم، أو تُسنَّ لهم.

(بادَ أهلُها): بادَ القومُ: إذا هلكوا وانقرضوا.

(خاوية): خَوَى البيتُ: إذا سقطَ، وإذا خلا.

(عروشها): عريش البيت<sup>(٢)</sup>: سقْفُه، والمعنى: أنَّ البيتَ إذا سقط سقطَ بعضُه على بعض؛ وأصلُ ذلك: أن يسقطَ السَّقْفُ، ثم تسقطُ الحيطانُ عليه.

(البغيُّ): مجاوزةُ الحدِّ في الظلم والتعدي.

٩٣ - (خ د س - أنس بن مالك) رضي الله عنه، قال: دخلَ رسولُ الله ﷺ المسجدَ، فإذا حَبْلٌ مَدُودٌ بين السَّارِيَيْنِ، فقال: ما هذا الحبل؟ قالوا: حَبْلُ لَزِينَبَ، فإذا فترتْ تعلَّقَتْ به. فقال النبي ﷺ: «لا، حُلُوهُ، لِيُصَلَّ أَحَدُكُمْ نَشاطَه، فإذا فترَ فَلْيَقْعُدْ».

هذه رواية البخاري والتَّسائي.

وفي رواية أبي داود: فقال: «ما هذا الحبل؟» فقيل: يا رسولَ الله، حَمَنَةُ بَنَتْ

(١) سنن أبي داود (٤٩٠٤) في الأدب: باب في الحسد؛ وهو حديث ضعيف.

(٢) في (ظ): «عرش البيت»، وكلاهما بمعنى، والمثبت من (د).



جَحَشُ<sup>(١)</sup> تُصَلِّي، فإذا أُعِيَتْ تَعَلَّقَتْ به، فقال: «حُلُوهُ، لِتُصَلِّيَ ما أَطَاقَتْ، فإذا أُعِيَتْ فَلْتَجْلِسْ».

وفي رواية له قالوا: زَيْنَبُ تُصَلِّي، فإذا كَسِلَتْ، أو فَتَرَتْ أَمْسَكَتْ به. فقال: «حُلُوهُ، لِتُصَلِّيَ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ، فإذا كَسِلَ أو فَتَرَ فَلْيَقْعُدْ»<sup>(٢)</sup>.

(فَتَرَتْ): الْفُتُورُ: ضِدُّ النِّشَاطِ وَالْخِفَّةِ.

(أُعِيَتْ): الْإِعْيَاءُ: التَّعَبُ.

٩٤ - (خ م ط س - عائشة) رضي الله عنها، قالت: كانت عندي امرأة من بني أسَدٍ، فدخل عليَّ رسولُ الله ﷺ، فقال: «مَنْ هَذِهِ؟ قُلْتُ: فُلَانَةٌ، لا تَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ، تَذْكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا، قال: «مَهْ، عَلَيْكُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا، وَكَانَ أَحَبُّ الدِّينِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ.

وفي أخرى لمسلم: أَنَّ الْحَوْلَاءَ بِنْتُ ثُوَيْتٍ مَرَّتْ بِهَا، وَعِنْدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: هَذِهِ الْحَوْلَاءُ بِنْتُ ثُوَيْتٍ، وَزَعَمُوا أَنَّهَا لَا تَنَامُ اللَّيْلَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنَامُ اللَّيْلَ؟ خُذُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْأَمُ اللَّهُ حَتَّى تَسْأَمُوا».

وَأَخْرَجَهُ «الموطأ» مُرْسَلًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ امْرَأَةً مِنَ اللَّيْلِ تُصَلِّي، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟ قِيلَ: الْحَوْلَاءُ بِنْتُ ثُوَيْتٍ، لَا تَنَامُ اللَّيْلَ، فَكَرِهَ ذَلِكَ، حَتَّى عَرِفَتْ الْكَرَاهِيَّةَ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا، أَكَلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا لَكُمْ بِهِ طَاقَةٌ»<sup>(٣)</sup>.

(١) هي أخت أم المؤمنين زينب بنت جحش رضي الله عنهما.

(٢) البخاري (١١٥٠) في (الجمعة) أبواب التهجد: باب ما يكره من التشديد في العبادة؛ وأبو داود (١٣١٢) في الصلاة: باب النعاس في الصلاة؛ والنسائي (١٦٤٣) في قيام الليل: باب الاختلاف على عائشة في إحياء الليل؛ وابن ماجه (١٣٧١) في إقامة الصلاة: باب ما جاء في المصلي إذا نَس؛ وأخرجه أحمد في المسند ١٠١/٣ (١١٥٧٥). وهو عند مسلم (٧٨٤) بمعناه في صلاة المسافرين: باب أمر من نَس في صلاته. وفي الحديث الحث على الاقتصاد في العبادة، والنهي عن التعقُّت فيها، والأمر بالإقبال عليها بنشاط، وفيه إزالة المنكر باليد واللسان، وجواز تنقل النساء في المسجد.

(٣) البخاري (٤٣) في الإيمان: باب أحب الدين إلى الله، و(١١٥١) في التهجد (الجمعة): باب ما =



(مه): بمعنى: اسكت.

(لا يسأُ): السأمة: الضَجَرُ والمَلَل، والمعنى مثله في قوله: «لا يملُ حتى تملُوا»<sup>(١)</sup>.

٩٥ - (ت - أبو هريرة) رضي الله عنه،: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إِنَّ لكلَّ شيءٍ شِرَّةً، ولكلُّ شِرَّةٍ فَتْرَةٌ، فَإِنْ صَاحِبُهَا سَدَّدَ وَقَارَبَ فَارْجُوهُ، وَإِنْ أَشِيرَ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ فَلَا تَعُدُّوهُ»<sup>(٢)</sup>. أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

(شِرَّةٌ): الشَّرَّةُ: النَّشَاطُ، ويقال: شِرَّةُ الشَّبَاب: أَوَّلُهُ.

٩٦ - (خ ت - أبو جُحَيْفَةَ) رضي الله عنه، قال: أَخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، فَوَارَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ، فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَدِّلَةً، فَقَالَ لَهَا: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَتْ:

= يكره من التشديد في العبادة؛ ومسلم (٧٨٥) في صلاة المسافرين: باب أمر من نعى في صلاته؛ والموطأ ١١٨/١ (٢٦٠) في صلاة الليل (النداء للصلاة): باب ما جاء في صلاة الليل؛ والنسائي (١٦٤٢) في صلاة (قيام) الليل: باب الاختلاف على عائشة في إحياء الليل؛ وأخرجه أبو داود (١٣٦٨) في الصلاة: باب ما يؤمر به من القصد في الصلاة؛ وأخرجه أحمد في المسند ٤٠/٦ (٢٣٦٠٤) وغيرها كثير؛ وأخرجه ابن ماجه (٤٢٣٨) في الزهد باب المداومة على العمل، وسلف برقم (٨٨).

(١) انظر هذا المعنى ص ٢١٠ من هذا الجزء.

(٢) قال القاضي: الشَّرَّةُ بكسر الشين والتشديد: الحرصُ على الشيء، والنشاطُ فيه، و«صاحبها» فاعل دلَّ عليه ما بعده، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦].

والمعنى: أَنَّ مَنْ قَصَدَ فِي الْأُمُورِ، وَسَلَكَ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ، وَاجْتَنَبَ جَانِبِي إِفْرَاطِ الشَّرَّةِ وَتَفْرِيطِ الْفِتْرَةِ، فَارْجُوهُ، وَلَا تَلْتَغَتْوَا إِلَى شَهْرَتِهِ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ، وَاعْتَقَادِهِمْ فِيهِ.

وقال الطيبي: ذهب إلى أَنَّ «إِنْ» الشرطية الثانية من تنمَّة الأولى، فلعلَّ الظاهر أن تكونَ مثلها في الاستقلال، فيكون تفضيلاً لذلك المجمل، فإنَّ قوله: «لكل شيءٍ شِرَّةٌ إلخ» معناه: أَنَّ لكلَّ شيءٍ من الأعمال الظاهرة، والأخلاق الباطنة طرفين، إفراطاً وتفریطاً، فالمحمود هو القصد بينهما، فإنَّ رأيتم أحداً يسلك سبيل القصد، فارجوه أن يكون من الفائزين، ولا تقطعوا له، فإنَّ الله هو الذي يتولَّى السرائر، وإنَّ رأيتموه يسلكُ سبيلَ الإفراطِ والغلو حتى يُشَارَ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ، فَلَا تَثْبِتُوا الْقَوْلَ فِيهِ بِأَنَّهُ مِنَ الْخَائِبِينَ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يَطْلُعُ عَلَى الضَّمَاثِرِ.

(٣) سنن الترمذي (٢٤٥٣) في صفة القيامة: باب رقم ٢١، وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح غريب من هذا الوجه. وصححه ابن حبان (٢٥١٨) موارد، وأخرجه أيضاً أحمد في المسند ١٨٨/٢ من حديث عبد الله بن عمرو، وهو حديث صحيح.



أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا! فجاء أبو الدرداء، فصنع طعاماً، فقال له: كُلْ، فإني صائم. قال: ما أنا بأكلي حتى تأكل. فأكل، فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم، فقال: نَمْ. فنَامَ، ثم ذهب يقوم فقال: نَمْ، فلما كان من آخر الليل قال سلمان: قُمْ الْآنَ. فصلياً، فقال له سلمان: إِنَّ لربك عليك حقاً، وإنَّ لنفسك عليك حقاً، ولأهلك عليك حقاً، فأعطِ كلَّ ذي حقٍّ حَقَّهُ، فأتى النبي ﷺ، فذكر ذلك له، فقال النبي ﷺ: «صدق سلمان». أخرجه البخاري والترمذي.

وزاد الترمذي فيه: «ولضيفك عليك حقاً»<sup>(١)</sup>.

٩٧ - (م ت - حنظلة بن الربيع الأسدي) رضي الله عنه، وكان من كتّاب رسول الله ﷺ قال: لَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ: كَيْفَ أَنْتَ يَا حَنْظَلَةُ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَافَقَ حَنْظَلَةُ. قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! مَا تَقُولُ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَكُونُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالْجَنَّةِ [حتى]<sup>(٢)</sup> كَأَنَّا رَأَيْ عَيْنٍ، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَافَسْنَا الْأَزْوَاجَ وَالْأَوْلَادَ، وَالضَّيْعَاتِ، وَنَسِينَا كَثِيرًا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَوَاللَّهِ إِنَّا لَنَلْقَى مِثْلَ هَذَا. فَاِنطَلَقْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: نَافَقَ حَنْظَلَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا ذَاكَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَكُونُ عِنْدَكَ تُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالْجَنَّةِ، [حتى]<sup>(٣)</sup> كَأَنَّا رَأَيْ عَيْنٍ، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِكَ عَافَسْنَا الْأَزْوَاجَ وَالْأَوْلَادَ وَالضَّيْعَاتِ، وَنَسِينَا كَثِيرًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ تَدَوُّمُونَ عَلَى مَا تَكُونُونَ عِنْدِي، وَفِي الذِّكْرِ، لَصَافَحْتَكُمْ الْمَلَائِكَةُ عَلَى فُرُشِكُمْ، وَفِي طُرُقِكُمْ، وَلَكِنْ يَا حَنْظَلَةُ سَاعَةً وَسَاعَةً» - ثَلَاثَ مِرَارٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) البخاري (٦١٣٩) في الأدب: باب صنع الطعام والتكلف للضيف، و(١٩٦٨) في الصوم: باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع؛ وأخرجه الترمذي (٢٤١٣) في الزهد: باب أعط كلَّ ذي حقٍّ حَقَّهُ. وفي هذا الحديث من الفوائد: المؤاخاة، وزيارة الإخوان، والمبيت عندهم، وجواز مخاطبة الأجنبية للحاجة، والسؤال عما تترتب عليه المصلحة، وإن كان في الظاهر لا يتعلّق بالسائل، وفيه النصح للمسلم، وتنبية من أغفل، وفضل قيام آخر الليل، ومشروعية تزئین المرأة لزوجها، وثبوت حقِّ المرأة على الزوج في حسن العشرة، وجواز الفطر من صوم التطوع... وسيأتي برقم (٧٢٤٩) مختصراً.

(٢) زيادة من مسلم.

(٣) زيادة من مسلم.

(٤) في مسلم: ثلاث مرات.



وفي رواية قال: كُنَّا عند رسول الله ﷺ، فذكر النار، ثم جئْتُ إلى البيت، فضاحكتُ الصَّبيانَ، ولاعَبْتُ المرأةَ، فخرجتُ، فَلَقِيتُ أبا بكرٍ، فذكرتُ ذلكَ له. فقال: وأنا قد فعلتُ مثلَ ما تذكُرُ، فَلَقِينَا رسولَ الله ﷺ، فقلت: يا رسولَ الله نَافِقَ حنظلَةٌ. فقال: «مَهْ؟» فَحَدَّثْتُهُ بالحديثِ، فقال أبو بكرٍ: وأنا فعلتُ مثلَ ما فعلَ فقال: «ياحنظلَةُ، ساعةٌ وساعةٌ، لو كانتُ تكونُ قلوبُكم كما تكونُ عندَ الذكرِ لصافحتُكم الملائكةُ حتى تُسَلَّمَ عليكم في الطريق».

أخرجه مسلم والترمذي؛ إلا أنَّ الترمذيَّ قال: «ساعةٌ وساعةٌ، ساعةٌ وساعةٌ»<sup>(١)</sup>.

واقصرَ الترمذي أيضًا منه على طرفٍ يسيرٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لو أنَّكم تكونونَ كما تكونونَ عندي، لأَظَلَّتْكُمْ الملائكةُ بأَجْنَحَتِها»<sup>(٢)</sup>.

(نَافِقٌ): النَّفَاقُ: ضِدُّ الإخلاصِ، وأرادَ به في الحديثِ أنِّي في الظاهرِ إذا كنتُ عندَ النبي ﷺ أَخْلَصْتُ، وإذا انْفَرَدْتُ عنه رَغِبْتُ في الدنيا، وتركتُ ما كنتُ عليه، فكأنَّه نوعٌ من الظاهرِ والباطنِ، وما كان يرضى أن يُسامَحَ به نفسُهُ، وكذلك كانت الصحابةُ رضي الله عنهم أجمعين، يُوَاخِذُونَ أَنْفُسَهُمْ بِأَقْلُ الأشياءِ.

(رَأَيْ عَيْنٍ): جعلتُ الشَّيْءَ رَأْيَ عَيْنِكَ، أي: بَمَرَأَى منك، وفي مقابلتكِ، وهو منصوبٌ بإضمارِ «نَرَى».

(عَافَسْنَا): الْمُعَافَسَةُ: المَعَالَجَةُ والمَمَارَسَةُ والمَلَاعِبَةُ.

(الصَّيْنَعَاتُ): جمعُ صَيْعَةٍ، وهي الصَّنَاعَةُ والحِرْفَةُ.

٩٨ - (ط - مالك بن أنس) رحمه الله، بلغه أنَّ عائشةَ كانت تُرْسِلُ إلى أهلِها بعدَ العَتَمَةِ، فتقول: ألا تُريحونَ الكُتَّابَ؟ أخرجَهُ الموطأ<sup>(٣)</sup>.

(الكُتَّابُ): جمعُ كاتبٍ، وأرادتِ الحَفَظَةَ الكرامَ الكاتبينَ، وذلكَ بعثًا لهم على تركِ العملِ، وطلبِ الاقتصادِ.

(١) مسلم (٢٧٥٠) في التوبة: باب فضل دوام الذكر؛ والترمذي (٢٥١٤) في صفة القيامة: باب (٥٩)؛ وأخرجه ابن ماجه (٤٢٣٩) في الزهد: باب المداومة على العمل؛ وأحمد في المسند ١٧٨/٤ (١٧١٥٧).

(٢) الترمذي (٢٤٥٢) في صفة القيامة: باب (٢٠)، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه.

(٣) موطأ مالك ٩٨٧/٢ بلاغًا في الجامع: باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله وهو ضعيف.



وهذه أحاديث وجدتها في كتاب رزين، ولم أجدها في الأصول:

٩٩ - (ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: كانت مولاة لرسول الله ﷺ خبيرة عنها أنها تقوم الليل وتصوم النهار، فقال رسول الله ﷺ: «لكل عامل شرة، ولكل شرة فترة، فمن صار شدة فترته إلى سئتي فقد اهتدى، ومن أخطأ فقد ضل»<sup>(١)</sup>.

١٠٠ - (معاذ بن جبل) رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «لن ينجي أحدكم عمله». قالوا: ولا أنت؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته منه، فسددوا وقاربوا، واغدوا وروحوا، وشيئا من اللجة، والقصد القصد القصد، تبأخوا، وإن أحب الأعمال إلى الله تعالى ما داوم عليه صاحبه، وإن قل، فاكملوا من العمل»<sup>(٢)</sup> ما تطيقون، فإن الله لا يمل حتى تملوا»<sup>(٣)</sup>.

١٠١ - (أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «خير الأمور أوسطها»<sup>(٤)</sup>.

(خير الأمور أوسطها): معناه أن كل خصلة محمودة فإن لها طرفين مذومين<sup>(٥)</sup>، مثل أن السخاء وسط بين البخل والتبذير، والشجاعة وسط بين الجبن والتهور، والإنسان مأمور أن يتجنب كل وصف مذوم، وتجنبه بالتعري منه، والبعد عنه<sup>(٦)</sup>، فكلما ازداد منه بعدا ازداد منه تعرياً، وأبعد الجهات والأماكن والمقادير من كل طرفين، فإنما هو وسطها، لأن الوسط أبعد الجهات من الأطراف، وهو غاية البعد عنها، فإذا كان في الوسط، فقد تعري عن الأطراف المذومة بقدر الإمكان، فلهذا كان خير الأمور أوسطها.

(١) هو بمعنى حديث أبي هريرة (٩٥)، رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح. مجمع الزوائد (٢٥٨-٢٥٩) وهو حديث صحيح.

(٢) في (ظ): «الأعمال».

(٣) لم نجد هذا الحديث فيما بين أيدينا من المصادر من حديث معاذ، ومعناه ثابت في الصحيح عن غيره كما تقدم من حديث أبي هريرة برقم (٨٩)، وهو صحيح.

(٤) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة»: رواه ابن السمعاني في «ذيل تاريخ بغداد» بسند فيه مجهول عن علي مرفوعاً، وللديلمي بلا سند عن ابن عباس مرفوعاً: «خير الأعمال أوسطها».

(٥) في (ظ): «فلها طرفان مذومان».

(٦) في (د): «والتباعد عنه» والمثبت من (ظ).



## الكتاب الثالث

### في الأمانة

١٠٢ - (خ م ت - حُذِيفَةُ بْنُ الْيَمَانِ) رضي الله عنه، قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ<sup>(١)</sup>، قَدْ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا، وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ، حَدَّثَنَا «أَنَّ الْأَمَانَةَ<sup>(٢)</sup> نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ نَزَلَ الْقُرْآنُ، فَعَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ، وَعَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ. ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِ الْأَمَانَةِ، فَقَالَ: «يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ، فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيُظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الْوَكْتِ، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيُظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الْمَجْلِ، كَجَمْرِ دَخَرَجْتَهُ عَلَى رِجْلِكَ فَنَقَطَ، فَتَرَاهُ مُتَبَيِّرًا، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ - ثُمَّ أَخَذَ حَصَى فَدَخَرَجَهُ عَلَى رِجْلِهِ - فَيُضْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ، فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ فِي بَنِي فَلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا، حَتَّى يُقَالَ لِلرَّجُلِ: مَا أَجْلَدَهُ! مَا أَظْرَفَهُ! مَا أَعْقَلَهُ! وَمَا فِي قَلْبِهِ مِنْ ثِقَالٍ حَبَّةٍ مِنْ خَزْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ»، وَلَقَدْ أَتَى عَلِيٌّ زَمَانًا وَمَا أَبَالِي أَتَيْكُمْ بَايَعْتُ، لَنْ كَانَ مُسْلِمًا لِيُرِدُّنَهُ عَلَيَّ دِينُهُ، وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا لَيُرِدُّنَهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، وَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ أَبَايِعُ مِنْكُمْ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا<sup>(٣)</sup>. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup>.

- (١) في باب الأمانة: إذ له أحاديث كثيرة، وأولهما: في نزول الأمانة، وثانيهما: في رفعها.
- (٢) قال ابن التين: الأمانة كل ما يخفى ولا يعلمه إلا الله من المكلف، وعن ابن عباس: هي الفرائض التي أمروا بها ونهوا عنها، وقال أبو بكر بن العربي: المراد بالأمانة في هذا الحديث الإيمان، وتحقيق ذلك فيما ذكر من رفعها أن الأعمال السيئة لا تزال تُضعف الإيمان حتى إذا تناهى الضعف لم يبق إلا أثر الإيمان وهو التلطف باللسان، والاعتقاد الضعيف في ظاهر القلب، فشبهه بالأثر في ظاهر البدن، وكفى عن ضعف الإيمان بالنوم، وضرب مثلاً لزهوق الإيمان عن القلب حالاً بزهوق الحجر عن الرُّجُل حتى يقع بالأرض.
- (٣) قوله: «أَيْكُمْ بَايَعْتُ» معنى المبايعة هنا: البيع والشراء المعروفان، أي: كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّ الْأَمَانَةَ فِي النَّاسِ، فَكُنْتُ أَقْدَمُ عَلَى مَعَامَلَةٍ مِنْ اتَّفَقَ، غَيْرَ بَاحِثٍ عَنْ حَالِهِ، وَثَوَقًا بِأَمَانَتِهِ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا فَدِينُهُ يَمْنَعُهُ مِنَ الْخِيَانَةِ، وَيَحْمِلُهُ عَلَى آدَاءِ الْأَمَانَةِ؛ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا فَسَاعِيهِ - وَهُوَ الَّذِي يَسْعَى لَهُ؛ أَيْ الْوَالِي عَلَيْهِ - يَقُومُ بِالْأَمَانَةِ فِي وَلايَتِهِ فَيَنْصِفُنِي، وَيُسْتَخْرِجُ حَقِّي مِنْهُ، وَكُلُّ مَنْ وَلِيَ شَيْئًا عَلَى قَوْمٍ فَهُوَ سَاعِيهِمْ، مِثْلُ سَعَاةِ الزَّكَاةِ. وَأَمَّا الْيَوْمَ فَقَدْ ذَهَبَتِ الْأَمَانَةُ، فَلَسْتُ أَتَّقِي الْيَوْمَ بِأَحَدٍ أُنْتَمَنُّ عَلَى بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ، إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا، يَعْنِي أَفْرَادًا مِنَ النَّاسِ قَلَاتِلَ.
- (٤) البخاري (٦٤٩٧) في الرقاق: باب رفع الأمانة، و(٧٠٨٦) في الفتن: باب إذا بقي في حثالة =



(جَذَرُ الشَّيْءِ) - بفتح الجيم وكسرها -: أَضْلُهُ.

(الْوَكْتُ): التَّفْطَةُ فِي الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ لَوْنِهِ.

(الْمَجْلُ): غِلْظُ الْجِلْدِ مِنْ أَثَرِ الْعَمَلِ، وَقِيلَ: إِنَّمَا هِيَ التَّقَاطُطُ فِي الْجِلْدِ.

(مُتَّبِعًا): الْمُتَّبِعُ: الْمُتَفَتِّحُ وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ رَفَعَ شَيْئًا، فَقَدْ نَبَّرَهُ. وَمِنْهُ اشْتَقَّ الْمَنْبِرُ.

(سَاعِيهِ): السَّاعِي: وَاحِدُ السَّاعَةِ، وَهُمْ الْوَلَاءَةُ عَلَى الْقَوْمِ، يَعْنِي أَنَّ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا مُهْتَمِّينَ بِالْإِسْلَامِ، فَيَحْتَفِظُونَ بِالصَّدَقِ وَالْأَمَانَةِ، وَالْمَلُوكُ ذَوُو عَدْلٍ، فَمَا كُنْتُ أَبَالِي مَنْ أَعَامِلُ: إِنْ كَانَ مُسْلِمًا رَدَّهٖ إِلَيَّ بِالْخُرُوجِ عَنِ الْحَقِّ عَمَلُهُ بِمَقْتَضَى الْإِسْلَامِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْلِمٍ أَنْصَفَنِي مِنْهُ عَامِلُهُ.

١٠٣ - (خ - أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ، جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَدِّثُ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: سَمِعَ مَا قَالَ، فَكِرَةً مَا قَالَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ. حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ؟» قَالَ: هَا أَنَا يَارَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «إِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ». قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا يَارَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِذَا وُسِّدَ<sup>(١)</sup> الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup>.

(وُسِّدَ): بِمَعْنَى أُسْنِدَ.

١٠٤ - (ت د - أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَدُّ الْأَمَانَةَ إِلَى

= مِنَ النَّاسِ؛ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٣) فِي الْإِيمَانِ: بَابُ رَفْعِ الْأَمَانَةِ وَالْإِيمَانِ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٧٩) فِي الْفَتَنِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الْأَمَانَةِ؛ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٤٠٥٣) فِي الْفَتَنِ: بَابُ ذَهَابِ الْأَمَانَةِ؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٣٨٣/٥ (٢٢٧٤٤).

(١) أَيِ أُسْنِدَ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْوَسَادَةِ، وَكَانَ مِنْ شَأْنِ الْأَمِيرِ عِنْدَهُمْ إِذَا جَلَسَ أَنْ تَتَنَّى تَحْتَهُ وَسَادَةً، فَقَوْلُهُ: «وُسِّدَ» أَيِ جَعَلَ لَهُ غَيْرَ أَهْلِهِ وَسَادًا، فَتَكُونُ «إِلَى» بِمَعْنَى اللَّامِ، وَاتَى بِهَا لِيَدُلَّ عَلَى تَضْمِينِ مَعْنَى «أُسْنِدَ».

(٢) الْبُخَارِيُّ (٥٩) فِي الْعِلْمِ: بَابُ مَنْ سَتَلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغَلٌ فِي حَدِيثِهِ، وَ(٦٤٩٦) فِي الرِّقَاقِ: بَابُ رَفْعِ الْأَمَانَةِ؛ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٣٦١/٢ (٨٥١٢).



مَنْ اِثْمَمَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»<sup>(١)</sup>. أخرجه الترمذي وأبو داود<sup>(٢)</sup>.

١٠٥ - (د - يوسف بن ماهك المكي) رحمه الله، قال: كنتُ أكتبُ لفلانٍ نفقةَ أيتامٍ كان وليهم، فغالطوه بألفِ درهم، فأذاها إليهم، فأدركتُ لهم من أموالهم مثلها، قال:

(١) أي: لا تعامله بمعاملته، ولا تقابلْ خيانتَهُ بخيانتِكَ. قال في «سبل السلام»: وفيه دليلٌ على أنه لا يجازى بالإساءة من أساء، وحمَلَه الجمهور على أنه مستحب، للدلالةِ قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئٍ سَيِّئًا مِثْلَهُ﴾ [الشورى: ٤٠] و﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوِفْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦] على الجواز، وهذه هي المعروفةُ بمسألةِ الظفر، وفيها أقوالٌ للعلماء، هذا القول الأول، وهو الأشهر من أقوال الشافعي، وسواءٌ أكان من جنس ما أخذ عليه أم من غير جنسه.

والثاني: يجوزُ إذا كان من جنس ما أخذ عليه لا من غيره، لظاهر قوله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوِفْتُمْ بِهِ﴾ وقوله: ﴿مِثْلَهُ﴾ وهو رأي الحنفية.

والثالث: لا يجوزُ ذلك إلا بحكم الحاكم، لظاهر النهي في الحديث. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، وأجيب أنه ليس أكلاً بالباطل، والحديث يحمل فيه على التنب.

الرابع لابن حزم: أنه يجب عليه أن يأخذ بقدر حقِّه سواء كان من نوع ما هو عليه، أم من غيره، ويبيع ويستوفي حقه، فإن فضلَ على ما هو له ردَّه له أو لورثته، وإن نقصَ بقي في ذمِّه من عليه الحق، فإن لم يفعل ذلك، فهو عاصٍ لله عزَّ وجل، إلا أن يحلله أو يبرئه فهو مأجور.

فإن كان الحق الذي له لا يبيِّن له عليه، وظفر بشيء من مال من عنده له الحق أخذه، فإن طوَلب أنكر، فإن استحلف حلف وهو مأجورُ في ذلك، قال: وهو قول الشافعي وأبي سليمان وأصحابهما، وكذلك عندنا كل من ظفر لظالم بمالٍ ففرضُ عليه أخذه وإنصاف المظلوم منه، واستدلَّ بالآيتين وبقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ أَنْصَرَ بَدَلْ عَلَيْهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٤١] وبقوله تعالى: ﴿وَأَلْمَنْتُمْ قِصَاصَ﴾ [البقرة: ١٩٤] وبقوله: ﴿فَمَنْ أَعْدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وبقوله ﷺ لهند امرأة أبي سفيان: «خذِي ما يكفيكِ وولديك بالمعروف»، وبحديث البخاري: «إن نزلتم بقوم وأمروا لكم بما ينبغي للضيف، فاقبلوا، وإن لم يفعلوا فخذوا منهم حقَّ الضيف».

(٢) رواه الترمذي (١٢٦٤) في البيوع: باب رقم ٣٨ وحسنه؛ وأبو داود (٣٥٣٥) في البيوع: باب في الرجل يأخذُ حقَّه من تحت يده، وأخرجه الدارمي في سننه (٢٥٩٧)، والحاكم ٤٦/٢ وصححه، ووافقه الذهبي. وفي الباب عن أنس عند الدارقطني والضياء، وأبي أمانة عند الطبراني، وأبي بن كعب عند الدارقطني.



قلت: أَقْبَضِ الْأَلْفَ الَّذِي ذَهَبُوا بِهِ مِنْكَ. قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَدُّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>.

١٠٦ - (خ م د س - أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْخَازِنَ الْمُسْلِمَ الْأَمِينَ الَّذِي يُعْطِي مَا أُمِرَ بِهِ، فَيُعْطِيهِ كَامِلًا مُوَفَّرًا، طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُهُ، فَيُدْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أُمِرَ لَهُ بِهِ، أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ».

هذه رواية البخاري ومسلم وأبي داود.

ورواية النسائي قال: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ يَسْتُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا». وَقَالَ: «الْخَازِنُ الْأَمِينُ الَّذِي يُعْطِي مَا أُمِرَ بِهِ طَيِّبًا بِهِ نَفْسُهُ، أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ»<sup>(٢)</sup>.



(١) أَبُو دَاوُدَ (٣٥٣٤) فِي الْبَيْوَعِ: بَابُ فِي الرَّجُلِ يَأْخُذُ حَقَّهُ مِنْ تَحْتِ يَدَيْهِ، وَفِي سَنَدِهِ مَجْهُولٌ، لَكِنْ يَشْهَدُ لِلْمَرْفُوعِ مِنْهُ الْحَدِيثُ الَّذِي قَبْلَهُ؛ فَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِشَوَاهِدِهِ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (١٤٩٩٨).

(٢) الْبُخَارِيُّ (١٤٣٨) فِي الزَّكَاةِ: بَابُ أَجْرِ الْخَادِمِ إِذَا تَصَدَّقَ بِأَمْرِ صَاحِبِهِ، وَ(٢٣١٩) فِي الْوَكَاةِ: بَابُ وَكَاةِ الْأَمِينِ فِي الْخَزَانَةِ، وَ(٢٢٦٠) فِي الْإِجَارَةِ: بَابُ اسْتِجَارِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ؛ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠٢٣) فِي الزَّكَاةِ: بَابُ أَجْرِ الْخَازِنِ الْأَمِينِ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٨٤) فِي الزَّكَاةِ: بَابُ أَجْرِ الْخَازِنِ؛ وَالنَّسَائِيُّ (٢٥٦٠) فِي الزَّكَاةِ: بَابُ أَجْرِ الْخَازِنِ إِذَا تَصَدَّقَ بِإِذْنِ مُوَلَاةٍ؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٣٩٤/٤ (١٩٠١٨)، وَالْحَدِيثُ بِلَفْظِ «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ ..» فِي الصَّحِيحَيْنِ بِرَقْمِ (٤٧٩٦)؛ وَهُوَ الْآتِي بِرَقْمِ (٤٧٩٦).



## الكتاب الرابع

### في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

١٠٧ - (م ت د س - أبو سعيد الخدري) رضي الله عنه، قال طارق بن شهاب: أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان، فقام إليه رجل فقال: الصلاة قبل الخطبة. فقال: قد ترك ما هنالك. فقال أبو سعيد: أمّا هذا فقد قضى ما عليه، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان».

هذه رواية مسلم. ورواية الترمذي مثلها، إلا أنه قال: فقام رجل فقال: يا مروان، خالفت السنة. فقال: يا فلان، ترك ما هنالك.

وفي رواية أبي داود: قال: يا مروان، خالفت السنة، أخرجت المنبر في يوم عيد، ولم يكن يُخرج فيه، وبدأت بالخطبة قبل الصلاة. فقال أبو سعيد: من هذا؟ قالوا: فلان بن فلان. فقال: أمّا هذا فقد قضى ما عليه... وذكر الحديث.

وفي رواية النسائي، لم يذكر العيد والخطبة، وهذا لفظه: أن رسول الله ﷺ قال: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فقد برئ، ومن لم يستطع أن يغيره بيده، فليغيره بلسانه فقد برئ، ومن لم يستطع أن يغيره بلسانه فليغيره بقلبه فقد برئ، وذلك أضعف الإيمان»<sup>(١)</sup>.

(ترك ما هنالك): أي ترك ما تعرفه من السنة التي قد أنكرت مخالفتي لها.

(١) مسلم (٤٩) في الإيمان: باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان؛ والترمذي (٢١٧٢) في الفتن: باب ماجاء في تغيير المنكر باليد؛ وأبو داود (١١٤٠) في صلاة العيدين: باب الخطبة يوم العيد، و(٤٣٤٠) في الملاحم: باب الأمر والنهي؛ والنسائي (٥٠٠٨ و ٥٠٠٩) في الإيمان: باب تفاضل أهل الإيمان، وأخرجه ابن ماجه (٤٠١٣) في الفتن: باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، و(١٢٧٥) في الإقامة: باب ما جاء في صلاة العيدين؛ وأخرجه أحمد في مسنده (١١٠٦٨) ٤٩/٣.



١٠٨ - (م - عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «ما مِنْ نبيٍّ بعثهُ اللهُ في أُمَّةٍ قبلي إلا كان له من أُمَّتِهِ حواريُّون»<sup>(١)</sup>، وأصحابٌ يأخذون بسُنَّتِهِ، ويقتدون بأمرِهِ، ثم إنَّها تَخَلَّفُ من بعدهم خُلوف<sup>(٢)</sup> يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدَهُم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدَهُم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدَهُم بقلبه فهو مؤمن، ليس وراء ذلك من الإيمانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ. قال أبو رافع: فحدَّثْتُ عبدَ اللهِ بنَ عمر، فأنكرهُ عليّ، فقدمَ ابنُ مسعودٍ فنزلَ بقناة<sup>(٣)</sup> فاستتبَّعني إليه ابن عمر يعوذه، فانطلقت معه، فلما جلسنا سألتُ ابنَ مسعودٍ عن هذا الحديث، فحدَّثنيهِ كما حدَّثته ابنَ عمر. أخرجه مسلم<sup>(٤)</sup>.

(حواريُّون): الحَوَارِيُّ: النَّاصِرُ، والمختصُّ بالرجل المصافي له، ومنه الحواريُّون أصحابُ المسيح [عيسى] عليه السلام.

(١) قال النووي في شرح مسلم ٢٨/٢: وأما الحواريون المذكورون فاختلَفَ فيهم؛ فقال الأزهري وغيره: هم خُلَصاءُ الأنبياء وأصفيائهم، والخُلَصاءُ الذين تُقَوُّ من كلِّ عَيْب. وقال غيرُهم: هم أنصارُهم. وقيل: المجاهدون. وقيل: الذين يصلحون للخلافة بعدهم.

(٢) قال النووي: الضمير في «إنها» هو الذي يُسمِّيهِ التَّخَوُّيُّونَ ضمير القصَّة والشأن، ومعنى «تخلف»: تحدث، وهو بضم اللام، وأما «الخُلوف» فبضم الخاء، وهو جمع خلف بإسكان اللام وهو الخالف بشرٍّ، وأما بفتح اللام فهو الخالف بخير، هذا هو الأشهر، وقال جماعةٌ من أهل اللغة منهم أبو زيد: يقال لكل واحدٍ منهما بالفتح والإسكان، ومنهم من جوز الفتح في الشر، ولم يجوز الإسكان في الخير.

(٣) قال النووي في شرح مسلم ٢٩/٢: هكذا هو في بعض الأصول المحققَةِ «بقناة»؛ بالقاف المفتوحة، وآخِرُهُ تاء التأنيث، وهو غيرُ مصروفٍ للعلمية والتأنيث، وهكذا ذكره أبو عبد الله الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» ووقع في أكثرِ الأصول، ولمعظم رواة مسلم «بقنائه» بالفاء المكسورة وبالمدة، وآخِرُهُ هاء الضمير قبلها همزة - والفناء: ما بين أيدي المنازل والدور، وكذا رواه أبو عَوَّانة الإسفرائيني، قال القاضي عياض في رواية السمرقندي: بقناة، وهو الصواب.

وقناة: وادٍ من أودية المدينة، عليه مائٌ من أموالها. قال: ورواية الجمهور: «بقنائه» وهو خطأ وتصحيف.

(٤) صحيح مسلم (٥٠) في الإيمان: باب كون النهي عن المنكر من الإيمان؛ وأحمد في المسند ٤٥٩/١ (٤٣٦٦).



(خُلُوف): جمع خَلْف، وهو مَنْ يَجِيءُ بَعْدَ مَنْ مَضَى، قال الله تعالى: ﴿ خَلْفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ ﴾ [مريم: ٥٩].

(فاستَبْعَنِي): استَبْعَنِي: أَخَذَنِي مَعَهُ، وَجَعَلَنِي تَبَعًا لَهُ.

١٠٩ - (د ت - عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا دَخَلَ النَّفْسُ عَلَى<sup>(١)</sup> بَنِي إِسْرَائِيلَ: أَنَّهُ كَانَ الرَّجُلُ يَلْقَى الرَّجُلَ فَيَقُولُ لَهُ: يَا هَذَا، أَتَى اللَّهَ، وَدَغَ مَا تَصْنَعُ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَكَ. ثُمَّ يَلْقَاهُ مِنَ الْغَدِّ وَهُوَ عَلَى حَالِهِ، فَلَا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَكْبَلُهُ وَشَرِيئَهُ وَقَعِيدَهُ؛ فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ، ضَرَبَ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ». ثُمَّ قَالَ: ﴿ لَمِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾ تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ فَتَسِفُونَ ﴾ [المائدة: ٧٨ - ٨١]، ثُمَّ قَالَ: «كَلَّا وَاللَّهِ، لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَتَأْخُذُنَّ عَلَى يَدِ الظَّالِمِ، وَلَتَأْطِرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا، وَلَتَقْضِرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ قَصْرًا».

زاد في رواية: «أَوْ لَيُضْرِبَنَّ اللَّهُ بِقُلُوبِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا، ثُمَّ لَيَلْعَنَنَّكُمْ كَمَا لَعَنَهُمْ».

هذه رواية أبي داود. ورواية الترمذي قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا وَقَعَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ فِي الْمَعَاصِي، نَهَتْهُمْ عِلْمَاؤُهُمْ، فَلَمْ يَنْتَهُوْا، فَجَالَسُوهُمْ، فِي مَجَالِسِهِمْ، وَأَكَلُوهُمْ وَشَارِبُوهُمْ، فَضَرَبَ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ، وَلَعَنَهُمْ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا، وَكَانُوا يَعْتَدُونَ<sup>(٢)</sup>»، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ مُتَكِنًا،

(١) في نسخة: «فِي».

(٢) قوله: «فَجَالَسُوهُمْ» أي العلماء في مجالسهم: أي في مجلس بني إسرائيل العصاة ومساكنهم، و«أَكَلُوهُمْ» بمد الهمزة من المؤاكلة، مفاعلة للمشاركة في الأكل؛ وكذا قوله: «وَشَارِبُوهُمْ» وقوله: «فَضَرَبَ اللَّهُ» أي خلط قلوب بعضهم ببعض، يقال: ضَرَبَ اللَّبَنُ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ: أي خلطه؛ ذكره الراغب. وقال ابن مالك: الباء للسببية، أي سَوَّدَ اللَّهُ قَلْبَ مَنْ لَمْ يَعِصْهُ بِشُؤْمٍ مِنْ عَصَى، فَضَارَتْ قُلُوبُ جَمِيعِهِمْ قَاسِيَةً بَعِيدَةً عَنْ قَبُولِ الْحَقِّ وَالْخَيْرِ وَالرَّحْمَةِ، بِسَبَبِ الْمَعَاصِي، وَمُخَالَطَةِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا. أَوْ أَلْقَى بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ، وَقَوْلُهُ: قَلْبَ مَنْ لَمْ يَعِصْ: لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، لِأَنَّ مَوَاطِنَهُمْ وَمَشَارِبَتَهُمْ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ وَإِلْجَاءٍ، بَعْدَ عَدَمِ انْتِهَائِهِمْ عَنْ مَعَاصِيهِمْ - مَعْصِيَةِ ظَاهِرَةٍ =



فقال: «لا، والذي نفسي بيده، حتى تأطروهم على الحق أطراً»<sup>(١)</sup>.

(أكيله وشريبه وقعيده): الأكيلُ والشَّريبُ والقَعِيدُ: المُؤاكل والمُشارِب، والمُقَاعِد: المُجَالِس، وهذا البناءُ فَعِيلٌ بمعنى مُفَاعِل.

(لَتَأْطِرُنَّهُ): الْأَطْرُ: العَطْف، أي: لتعطفونه، وترثونه إلى الحق الذي خالفه.

(لَتَقْصُرُنَّهُ): الْقَصْرُ: الْحَبْسُ، يقال: قَصَرْتُ نفسي على الشيء، أي: حَبَسْتُهَا عليه.

١١٠- (ت - أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود) رحمه الله، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «لَمَّا وَقَعَ النَّقْصُ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَانَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ يَرَى أَخَاهُ يَقَعُ عَلَى الذَّنْبِ، فَيَنْهَاهُ عَنْهُ، فَإِذَا كَانَ الْغَدُ، لَمْ يَمْنَعْهُ مَا رَأَى مِنْهُ أَنْ يَكُونَ أَكِيلَهُ وَشَرِبَهُ وَخَلِيطَهُ، فَضَرَبَ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ، وَنَزَلَ فِيهِمُ الْقُرْآنُ فَقَالَ: ﴿لُؤْلُؤُا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ وَفَرَأَ حَتَّى بَلَغَ ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِزَةِ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِمُ الْكِتَابَ مَا كَانُوا مُتَّقِينَ﴾ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَسَقُونَ﴾ [المائدة: ٧٨ - ٨١].

قال: وكان متكئا فجلس وقال: «لا، حتى تأخذوا على يد الظالم، فتأطروه على الحق أطراً». أخرجه الترمذي.

= - لأن مقتضى البغض في الله أن يبعدوا عنهم، ويهجرهم ويقاطعهم ولا يواصلهم، ولذا قال: «فلعنهم» أي العاصين، والساكتين والمصاحبين، ففيه تغليب.

(١) قوله: فقال: «لا» أي: لا تعذرون، أو لاتعذرون من العذاب أنتم أيها الأمة. «حتى تأطروهم»: بهمزة ساكنة، ويبدل وبكسر الطاء، «أطراً»: بفتح الهمزة مفعول مطلق للتأكيد، أي حتى تمنعوا أمثالهم من أهل المعصية، وإن لم يتهوا من أفعالهم، فتمنعوا أنتم عن مواصلتهم ومؤاكلتهم ومجالستهم. وقال الشارح: الأطر: الإمالة والتعريف من جانب إلى جانب، أي حتى تمنعوا الظلمة والفسقة عن الظلم، وتميلوهم عن الباطل إلى الحق. وفي الفائق: «حتى» متعلقة بـ«لا»، كأن قائله قال له عند ذكره مظالم بني إسرائيل: هل نعذر في غلبة الظالمين وشأنهم؟ فقال: لا، حتى تأطروهم وتأخذوا على أيديهم، والمعنى: لاتعذرون حتى تجبروا الظالم على الإذعان للحق وإعطاء النصف للمظلوم، واليمين معترضة بين «لا» و«حتى»، وليست هذه بتلك التي يجيء بها المقسم تأكيداً لقسمه.

والحديث أخرجه أبو داود (٤٣٣٦) في الملاحم: باب الأمر والنهي؛ والترمذي (٣٠٤٧) في أبواب تفسير القرآن: باب ٤٨ من تفسير سورة المائدة وحسنه؛ ورواه ابن ماجه بعد (٤٠٠٦) في الفتن: باب الأمر بالمعروف؛ والطبري ٤٩١/١٠، وفي سننه عند الجميع انقطاع، لأن أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه كما نص عليه غير واحد.



وقال: وقد رواه أبو عبيدة عن ابن مسعود عن النبي ﷺ بمثله، فيكون هذا الحديث، هو الحديث الذي قبله من رواية أبي داود<sup>(١)</sup>.

١١١ - (ت د - قيس بن أبي حازم) رحمه الله، قال: قال أبو بكر، بعد أن حمّد الله وأثنى عليه: يا أيّها الناس، إنكم تقرّون هذه الآية وتضعونها على غير موضعها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وإنما سمعنا رسول الله ﷺ يقول: «إنّ الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يده، أوشك أن يعمّهم الله بعقاب». وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي، ثم يقدرّون على أن يغيّروا ولا يغيّرون، إلا يوشك أن يعمّهم الله بعقاب».

وقال شعبه فيه: «ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي، وهم أكثر ممّن يعمل بها». هذه رواية أبي داود.

وله أيضًا، وللترمذي مختصرًا إلى قوله: «أن يعمّهم الله بعقاب» الأولى<sup>(٢)</sup>.

(أوشك): أسرع، وقد سبق ذكره في «كتاب الاعتصام»<sup>(٣)</sup>.

١١٢ - (د - جرير بن عبد الله [البجلي]) رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من رجل يكون في قوم يعمل فيهم بالمعاصي، يقدرّون على أن يغيّروا عليه ولا يغيّرون، إلا أصابهم الله منه»<sup>(٤)</sup> بعقاب قبل أن يموتوا». أخرجه أبو

(١) رواه الترمذي (٣٠٤٨) في أبواب تفسير القرآن: باب ٤٨؛ وابن ماجه رقم (٤٠٠٦) مرسلًا فهو ضعيف.

(٢) الترمذي (٣٠٥٧) في أبواب تفسير القرآن من سورة المائدة، و(٢١٦٨) في الفتن: باب ما جاء في نزول العذاب إذا لم يغيّر المنكر، وأبو داود (٤٣٣٨) في الملاحم: باب الأمر والنهي؛ وأخرجه ابن ماجه (٤٠٠٥) في الفتن: باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ وأحمد في المسند ٧/١ (٣٠) وإسناده قوي، وقد أطال الحافظ في تهذيب التهذيب ١/٢٦٧، ٢٦٨ الكلام على هذا الحديث، ونسبه لصحيح ابن خزيمة، وقال: هذا الحديث جيد الإسناد.

(٣) انظر الحديث رقم (٦٨).

(٤) قال الطيبي: الضمير المجرور عائد إلى الرجل، أو إلى عدم التغيير، وتكون «من» ابتدائية، أي: بسبب شؤمه، ويحتمل أن يعود إلى الله تعالى، أي: عذابًا من عنده، وهذا أبلغ، كقوله =



داود<sup>(١)</sup>.

١١٣ - (ت - حذيفة [بن اليمان]) رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «والذي نفسي بيده، لتأمرنَّ بالمعروف، ولتنهونَّ عن المنكر، أو ليوشكنَّ الله يبعث عليكم عقاباً منه، ثم تدعونه فلا يستجيب لكم». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

١١٤ - (د - ابن مسعود) رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنكم منصورون ومصيبون ومفتوح عليكم، فمن أدرك ذلك منكم فليتنى الله، وليأمر بالمعروف، ولينه عن المنكر، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

(فليتبوأ): أي فليتخذ له مباءة، والمباءة: المنزل.

١١٥ - (د - عرس بن عميرة الكندي) رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «إذا غملت الخطيئة في الأرض، كان من شهدها وكرهها - وفي رواية: فأنكرها - كمن غاب عنها، ومن غاب عنها فرضيها، كان كمن شهدها». أخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup>.

١١٦ - (ت د - أبو سعيد الخدري) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن من أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر». هذه رواية الترمذي.

= تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي يَتَّبِعُونَ﴾ [مريم: ٤٥].

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٣٩) في الملاحم: باب الأمر والنهي؛ وأخرجه ابن ماجه (٤٠٠٩) في الفتن: باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ وأحمد في المسند ٣٦٣/٤ (١٨٧٣١)؛ وابن حبان (٣٠٠)، وهو حديث حسن.

(٢) سنن الترمذي (٢١٦٩) في الفتن: باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي سننه عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري الأشعري الراوي عن حذيفة لم يوثقه غير ابن حبان، وللحديث شاهد عند الطبراني في الأوسط (١٣٨٩) عن ابن عمر، وآخر عند الطبراني في الأوسط (١٤٠١) عن أبي هريرة، بلفظ: «لتأمرنَّ بالمعروف ولتنهونَّ عن المنكر، أو ليسلطن الله عليكم شراركم ثم يدعو خياركم فلا يستجاب لهم». وهو حديث حسن.

(٣) إنما أخرج أبو داود أصله برقم (٥١١٨) ولم يسق لفظه بتمامه، وهو في سنن الترمذي (٢٢٥٧) في الفتن: باب رقم (٧٠) وإسناده حسن وقال الترمذي: حسن صحيح؛ وأخرج ابن ماجه آخره (٣٠) في المقدمة: باب من حدث عن رسول الله ﷺ حديثاً وهو يرى أنه كذب؛ وأخرجه أحمد في المسند ٤٠١/١ (٣٧٩١).

(٤) سنن أبي داود (٤٣٤٥) في الملاحم: باب الأمر والنهي، وإسناده حسن.



ورواية أبي داود: «أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر، أو أمير جائر»<sup>(١)</sup>.

١١٧ - (س - طارق بن شهاب) رضي الله عنه، أن رجلاً سأل النبي ﷺ، وقد وضع رجله في الغرز: أي الجهاد أفضل؟ قال: «كلمة حق عند سلطان جائر». أخرجه النسائي<sup>(٢)</sup>.

(الغرز): ركاب رخل البعير من جلد، فإذا كان من خشب أو حديد، فهو ركاب. كذا ذكره الجوهرى.

١١٨ - (أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أتدرون كيف دخل النقص على بني إسرائيل؟...» وذكر الحديث بنحو حديث ابن مسعود، وأبي عبيدة<sup>(٣)</sup> وقد سبق<sup>(٤)</sup>. هذا وجدته في كتاب رزين، ولم أجده في الأصول.



(١) سنن الترمذي (٢١٧٤) في الفتن: باب ما جاء أفضل الجهاد، وحسنه؛ وسنن أبي داود (٤٣٤٤) في الملاحم: باب الأمر والنهي؛ وأخرجه ابن ماجه في سننه (٤٠١١) في الفتن: باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي سننه عطية العوفي لا يحتج بحديثه، وهو حديث صحيح بشواهد؛ وأخرجه أيضاً أحمد في مسنده ضمن حديث طويل عن أبي سعيد ١٩/٣ و٦١ (١٠٧٥٩ و١١١٩٣).

(٢) سنن النسائي (٤٢٠٩) في البيعة: باب فضل من تكلم بالحق عند إمام جائر، وأخرجه أحمد في المسند ٣١٥/٤ (١٨٣٥١)، وهو حديث صحيح.

(٣) يعني ابن عبد الله بن مسعود.

(٤) انظر الحديث رقم (١٠٩) و (١١٠).



## الكتاب الخامس

### في الاعتكاف

١١٩ - (خ م ط د ت س - عائشة) رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ، حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ بَعْدَهُ.

وفي رواية: كَانَ يُجَاوِرُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ، وَيَقُولُ: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ».

وفي رواية: كَانَ يَعْتَكِفُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ، فَإِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ، جَاءَ مَكَانَهُ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ، قَالَ: فَاسْتَأْذَنَتْهُ عَائِشَةُ أَنْ تَعْتَكِفَ، فَأَذِنَ لَهَا، فَضَرَبَتْ فِيهِ قُبَّةً، فَسَمِعَتْ بِهَا حَفْصَةَ فَضَرَبَتْ فِيهِ قُبَّةً، وَسَمِعَتْ زَيْنَبُ فَضَرَبَتْ قُبَّةً أُخْرَى، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَدَاةِ أَبْصَرَ أَرْبَعَ قِيَابٍ فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» فَأُخْبِرَ خَبْرُهُمْ فَقَالَ: «مَا حَمَلَهُنَّ عَلَى هَذَا؟ الْبِرُّ<sup>(١)</sup>؟» انْزَعُوها، فَلَا أَرَاهَا، فَتَرَعَتْ، فَلَمْ يَعْتَكِفْ فِي رَمَضَانَ حَتَّى اعْتَكَفَ فِي آخِرِ الْعَشْرِ مِنْ شَوَّالٍ.

وفي أخرى: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ، صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ... إِلَى أَنْ قَالَ: فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَجْرَ، نَظَرَ فَإِذَا الْأَخْيَةُ فَقَالَ: «الْبِرُّ يَرُدُّنَ؟» فَأَمَرَ بِخَبَائِهِ فَقَوَّضَ، وَتَرَكَ الْاعْتِكَافَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، حَتَّى اعْتَكَفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَوَّالٍ.

هذه روايات البخاري ومسلم.

ورواية الموطأ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهِ، وَجَدَ أَخْيَةً: خِبَاءَ عَائِشَةَ، وَخِبَاءَ حَفْصَةَ، وَخِبَاءَ زَيْنَبَ، فَلَمَّا رَأَاهَا

(١) قال الكرمانى: «ما حملهن» ما: نافية، والبر: فاعل حمل، أو استفهامية، و «البرُّ»: بهمة الاستفهام: مبتدأ خبره محذوف، و«فلا أرى» - يُروى - بالرفع والحزْم.



سأل عنها؟ فقبل له: هذا خِباء عائشة وحفصة وزينب. فقال رسول الله ﷺ: «أَلْبَرُ»<sup>(١)</sup> يقولون بهن؟ ثم انصرف فلم يعتكف، حتى اعتكف عشراً من شوال.

وأخرجه الترمذي عن عائشة وأبي هريرة معاً مختصراً، قال: كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى قبضه الله عز وجل.

وله في أخرى عن عائشة: كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ، ثُمَّ دَخَلَ فِي مُعْتَكِفِهِ. وأخرجه أبو داود مثل رواية البخاري ومسلم الأولى.

وأخرجه أيضاً قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ، ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ، وَإِنَّهُ أَرَادَ مَرَّةً أَنْ يَعْتَكِفَ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، قَالَتْ: فَأَمَرَ بِنَائِهِ فَضْرِبَ، فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ أَمَرْتُ بِنَائِي فَضْرِبَ، قَالَتْ: وَأَمَرَ غَيْرِي مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَائِهِ فَضْرِبَ، فَلَمَّا صَلَّى الْفَجْرَ، نَظَرَ إِلَى الْأَبْنَةِ، فَقَالَ: «مَا هَذِهِ؟ أَلْبَرٌ يُرْدَن؟ أَلْبَرٌ يُرْدَن؟» - وفي رواية: «أَلْبَرٌ يُرْدَن؟» مَرَّةً وَاحِدَةً - فَأَمَرَ بِنَائِهِ فَقَوَّضَ، وَأَمَرَ أَزْوَاجَهُ بِأَنْ يَنْتِيهْنَ فَقَوَّضَتْ، ثُمَّ أَخَّرَ الْعَتَكَاةَ إِلَى الْعَشْرِ الْأَوَّلِ، يَعْنِي مِنْ شَوَالٍ.

وفي رواية قال: اعتكف عشرين من شوال.

وأخرجه النسائي بنحو من رواية البخاري ومسلم الآخرة<sup>(٢)</sup>.

(يعتكف): الْعَكْفُ: الْحَبْسُ، يُقَالُ: عَكَفَهُ يَعْكَفُهُ وَيَعْكِفُهُ عَكْفًا: حَبَسَهُ وَوَقَفَهُ،

(١) بهمزة ممدودة، ونصب «أَلْبَرُ». «يقولون»: بمعنى يظنون، وفيه إجراء القول مجرى فعل الظن على اللغة المشهورة، فـ «أَلْبَرُ» مفعول ثانٍ، وهما في الأصل مبتدأ وخبر، أي: طلب البر، وخالص العمل نية، تظنون بهن، ويجوز الرفع على الحكاية.

(٢) البخاري (٢٠٢٠) في التراويح: باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر، و(٢٠٢٦) في الاعتكاف: باب الاعتكاف في العشر الأواخر، و(٢٠٤١) في الاعتكاف: باب الاعتكاف في شوال، وكذا (٢٠٣٣)؛ ومسلم (١١٧١ - ١١٧٣) في الاعتكاف: باب اعتكاف العشر، وباب متى يدخل من أراد الاعتكاف؛ والموطأ ٣١٦/١ (٦٩٩) في الاعتكاف: باب قضاء الاعتكاف، والترمذي (٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢) في الصوم: باب ما جاء في الاعتكاف، وباب ما جاء في ليلة القدر؛ والنسائي (٧٠٩) في المساجد: باب ضرب الخِباء في المساجد؛ وأبوداود (٢٤٦٢) و(٢٤٦٤) في الصوم: باب الاعتكاف، وأخرجه ابن ماجه (١٧٧١) في الصيام: باب ما جاء فيمن يتدئ الاعتكاف؛ وأخرجه أحمد ٨٤/٦ (٢٤٠٢٣). وسيأتي مختصراً برقم (٦٨٤٠).



ومنه الاعتكاف في المسجد، وهو حبس النفس به، وعَكَفَ على الشيء يَعْكُفُ وَيَعْكُفُ عُكُوفًا: أَقْبَلَ عَلَيْهِ مُوَاطِبًا.

(يُجَاوِرُ): الْمُجَاوِرَةُ: الاعتكاف في المسجد.

(تَحَرَّوْا): التَحَرِّي: القصد والاجتهاد في الطلب.

(قُبَّة): الْقُبَّة من الأبنية ذوات الجُدران: معروفة، ومن الخيام: بيت صغير.

(خِباء): الخِباء: واحدُ الأخبية من وَبَرٍ أو صوف، ولا يكون من شعر، وهو على عَمُودَيْنِ أو ثلاثة، ومافوق ذلك فهو بيت.

(فَقُوضَ): تَقْوِضُ الخِباء والخيمة: رفعهما وإزالتها.

(بِنَائِهِ): البِنَاء: واحدُ الأبنية، وهي البيوت التي يسكنها العرب في الصحراء، فمنها الطَّرَافُ، ويكونُ من آدم، والخِباءُ وقد ذُكِرَ، والقُبَّةُ وقد ذُكِرَتْ.

(البِرُّ): اسمٌ جامعٌ للخير كله، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْإِلَهَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: 177].

[١٧٧].

١٢٠ - (خ م - أبو سعيد الخُدْرِيُّ) رضي الله عنه، قال: اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العَشْرَ الْأَوْسَطَ<sup>(١)</sup>، فلَمَّا كَانَ صَبِيحَةَ عَشْرِينَ نَقَلْنَا مَتَاعَنَا، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ فَلْيَرْجِعْ إِلَى مُعْتَكِفِهِ، فَإِنِّي رَأَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ، وَرَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ». فلما رَجَعَ إِلَى مُعْتَكِفِهِ هَاجَتِ السَّمَاءُ، فَمُطِرْنَا، فَوَالَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ، لَقَدْ هَاجَتِ السَّمَاءُ مِنْ آخِرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى عَرِيشٍ، فَلَقَدْ رَأَيْتُ عَلَى أَنْفِهِ وَأَرْبَبَتِهِ أَثَرَ الْمَاءِ وَالطِّينِ.

وفي رواية نحوه، إلا أَنَّهُ قَالَ: حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةً إِحْدَى وَعَشْرِينَ، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي يَخْرُجُ مِنْ صَبِيحَتِهَا مِنْ اعْتِكَافِهِ، قَالَ: «مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِيَ فَلْيَعْتَكِفِ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ».

(١) قال الحافظ: هكذا وَقَعَ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ، وَالْمَرَادُ بِالْعَشْرِ: اللَّيَالِي، وَكَانَ مِنْ حَقِّهَا أَنْ تُوصَفَ بِلَفْظِ التَّائِيثِ، لَكِنْ وَصِفَتْ بِالْمَذْكُورِ عَلَى إِرَادَةِ الْوَقْتِ أَوِ الزَّمَانِ، أَوِ التَّقْدِيرِ: الثَّلَاثُ، كَأَنَّهُ قَالَ: اللَّيَالِي الْعَشْرُ الَّتِي هِيَ الثَّلَاثُ الْأَوْسَطُ مِنَ الشَّهْرِ، وَوَقَعَ فِي الْمَوْطَأِ: الْعَشْرُ الْوُسْطُ - بضم الواو والسَّيْنِ - جَمْعُ وَسْطَى. وَيُرْوَى بِفَتْحِ السَّيْنِ مِثْلَ كَبَرٍ وَكَبْرَى؛ وَرَوَاهُ الْبَاجِي فِي الْمَوْطَأِ بِإِسْكَانِهَا عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ وَاسِطٍ كِبَاوِلَ وَيَزُولُ، وَهَذَا يُوَافِقُ رِوَايَةَ الْأَوْسَطِ.



وفي أخرى قال: كان النبي ﷺ يُجاوِرُ في رمضان العشرَ التي في وسطِ الشَّهرِ، فإذا كان حينَ يُمسي من عشرين ليلةً تمضي، ويستقبلُ إحدى وعشرين، رجَعَ إلى مسكنه، ورجَعَ مَنْ كَانَ يُجاوِرُ معه، وأَنَّهُ قام في شهرِ جاوَرَ فيه اللَّيْلَةَ التي كَانَ يَرَجُعُ فيها فحَطَّبَ الناسَ، وأمرَهُم بما شاء الله، ثم قال: «كُنْتُ أَجاوِرُ هذه العشرَ، ثم قد بَدَأَ لي أَنَّ أَجاوِرَ هذه العشرَ الأواخرَ، فمن كَانَ اعتَكَفَ معي فَلْيُثَبِّتْ في مُعْتَكِفِهِ» - ثم ذكره - وفيه: فوكَّفَ المسجدُ في مُصلًى النبي ﷺ ليلةً إحدى وعشرين. . الحديث. أخرجه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

(هاجَبَتِ السَّمَاءُ): إِذَا تَغَيَّمَتْ وَكَثُرَ رِيحُهَا، فَأُمْطَرَتْ.

(عَرِيشٌ): العَرِيشُ: سَقْفٌ مِنْ خَشَبٍ وَخَشِيشٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

(وَأَرْزَبَتْهُ): أَرْزَبَةُ الْأَنْفِ: هِيَ طَرَفُ الْأَنْفِ مِنْ مَقْدَمِهِ.

١٢١ - (خ م د - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ العشرَ الأواخرَ من رمضان. أخرجه البخاري ومسلم.

وزاد مسلمٌ في روايةٍ أخرى: قال نافع: وقد أراني ابنُ عمرَ المكانَ الذي كَانَ يَعْتَكِفُ فيه رسولُ اللَّهِ ﷺ من المسجد.

وأخرجه أبو داود بزيادةٍ مسلم<sup>(٢)</sup>.

(١) البخاري رقم (٨١٣) في الأذان (صفة الصلاة): باب السجود على الأنف في الطين، ورقم (٢٠١٦) في صلاة التراويح: باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر، ورقم (٢٠١٨) فيه: باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر، ورقم (٢٠٢٧) في الاعتكاف: باب الاعتكاف في العشر الأواخر، ورقم (٢٠٣٦) فيه: باب الاعتكاف وخروج النبي صبيحة عشرين، ورقم (٢٠٤٠) فيه: باب من خرج من اعتكافه عند الصبح؛ وأخرجه مسلم رقم (١١٦٧) في الصوم: باب فضل ليلة القدر؛ وأخرجه ابن ماجه رقم (١٧٦٦) في الصيام: باب في ليلة القدر؛ وأحمد رقم ٦٠/٣ (١١١٨٦). وسيأتي برقم (٦٨٤٢).

(٢) البخاري رقم (٢٠٢٥) في الاعتكاف: باب الاعتكاف في العشر الأواخر: ومسلم رقم (١١٧١) في الاعتكاف: باب اعتكاف العشر الأواخر؛ وأبو داود رقم (٢٤٦٥) في الاعتكاف: باب أين يكون الاعتكاف؛ وأخرجه ابنُ ماجه رقم (١٧٧٣) في الصيام: باب في المعتكف يلزم مكانًا من المسجد؛ وأحمد في المسند رقم ١٣٣/٢ (٦١٣٧).



١٢٢ - (خ د - أبو هريرة) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ كُلَّ رَمَضَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ اعْتَكَفَ عَشْرِينَ<sup>(١)</sup>. أخرجه البخاري وأبو داود<sup>(٢)</sup>.

١٢٣ - (ت - أنس بن مالك) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ، فَلَمْ يَعْتَكِفْ عَامًا، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ اعْتَكَفَ عَشْرِينَ. أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

١٢٤ - (د - أبي بن كعب) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ... وذكر مثله. أخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup>.

١٢٥ - (خ م ط د ت س - عائشة) رضي الله عنها، كَانَتْ تُرَجِّلُ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ، وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا يُتَوَلَّاهَا رَأْسَهُ. زَادَ فِي رِوَايَةٍ: وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا. وَفِي رِوَايَةٍ: كَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ<sup>(٥)</sup>.

(١) في هامش (ظ) ما نصّه: لِأَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَعْزُضُ الْقُرْآنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي كُلِّ عَامٍ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مَرَّةً، وَفِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ عَرْضُ الْقُرْآنِ مَرَّتَيْنِ. اهـ.  
(٢) البخاري ٢٤٥/٤ رقم (٢٠٤٤) في الاعتكاف: بَابُ الْإِعْتِكَافِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ؛ وَأَبُو دَاوُدَ رَقْمَ (٢٤٦٦) فِي الْإِعْتِكَافِ: بَابُ أَيْنَ يَكُونُ الْإِعْتِكَافُ؛ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ رَقْمَ (١٧٦٩) فِي الصِّيَامِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِكَافِ؛ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْهَا ٢٨١/٢ (٧٧٢٦).

(٣) سنن الترمذي رَقْمَ (٨٠٣) فِي الصَّوْمِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِكَافِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ١٠٤/٣ (١١٦٠٦) وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.  
(٤) سنن أبي داود رَقْمَ (٢٤٦٣) فِي الصَّوْمِ: بَابُ الْإِعْتِكَافِ؛ وَخَرَّجَهُ ابْنُ مَاجَةَ رَقْمَ (١٧٧٠) فِي الصِّيَامِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِكَافِ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ؛ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ١٤١/٥ (٢٠٧٧٠).

(٥) قَالَ الْحَافِظُ: فَسَّرَهَا الزَّهْرِيُّ بِالْبَوْلِ وَالْغَائِطِ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى اسْتِثْنَائِهِمَا، وَاخْتَلَفُوا فِي غَيْرِهِمَا مِنَ الْحَاجَاتِ كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَلَوْ خَرَجَ لَهَا فِتْوًى خَارِجَ الْمَسْجِدِ لَمْ يَبْطُلْ، وَيَلْتَحِقُ بِهِمَا الْقَيْءُ وَالْفُضْدُ لِمَنْ أَحْتَاجَ إِلَيْهِ، وَوَقَعَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ رَقْمَ (٢٤٧٣) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: السُّتَةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا وَلَا =



وفي رواية: قالت عائشة رضي الله عنها: إِنْ كُنْتُ لَأَدْخُلُ الْبَيْتَ لِلْحَاجَةِ وَالْمَرِيضِ فِيهِ، فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَّةٌ. هذه رواية البخاري ومسلم.

وفي رواية الترمذي وأبي داود والموطأ: كَانَ إِذَا عَتَكَفَ أَذْنَى إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأَرْجُلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ.

وفي أخرى للموطأ: أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ إِذَا عَتَكَفَتْ لَا تَسْأَلُ عَنِ الْمَرِيضِ إِلَّا وَهِيَ تَمْشِي، لَا تَقِفُ.

وفي أخرى لأبي داود قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكُونُ مَعْتَكِفًا فِي الْمَسْجِدِ، فَيَتَوَلَّى رَأْسَهُ مِنْ خَلَلِ الْحُجْرَةِ، فَأَغْسِلُ رَأْسَهُ.

وفي رواية: فَأَرْجُلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ.

وفي أخرى لأبي داود قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمُرُّ بِالْمَرِيضِ وَهُوَ مَعْتَكِفٌ، فَيَمُرُّ وَلَا يُعْرِجُ يَسْأَلُ عَنْهُ.

وفي رواية: قالت: وَالسَّنَةُ لِلْمَعْتَكِفِ أَلَا يَعُودَ مَرِيضًا، وَلَا [يُشَيِّعُ] جَنَازَةً، وَلَا يَمَسُّ امْرَأَةً، وَلَا يُبَاشِرُهَا، وَلَا يُخْرِجُ لِحَاجَةٍ، إِلَّا لَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ. قالت: وَلَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ، وَلَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ.

وفي رواية النسائي: كَانَ يُخْرِجُ إِلَيَّ رَأْسَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ مُجَاوِرٌ، فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ.

وفي أخرى: كَانَ يُؤَمِّي إِلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ مَعْتَكِفٌ، فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ<sup>(١)</sup>.

= يشهد جنازة، ولا يمس امرأة ولا يبشرها، ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد منه. قال أبو داود: غير عبد الرحمن لا يقول فيه: قالت السنة (وفي الفتح «البتة» وهو تصحيف) وجزم الدارقطني بأنَّ القدر الذي من حديث عائشة قولها: لا يخرج إلا لحاجة وماعده ممن دونها. وروينا عن علي والنخعي والحسن البصري: إِنَّ شَهِدَ الْمَعْتَكِفَ جَنَازَةً، أَوْ عَادَ مَرِيضًا، أَوْ خَرَجَ لِلْجُمُعَةِ يَطْلُ اعْتِكَافَهُ، وَبِهِ قَالَ الْكُوفِيُّونَ وَابْنُ الْمُنْذِرِ. وقال الثوري والشافعي وإسحاق: إِنَّ شَرْطَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي ابْتِدَاءِ اعْتِكَافِهِ لَمْ يَطْلُ اعْتِكَافَهُ بِفَعْلِهِ. وهو رواية عن أحمد.

(١) البخاري (٢٩٥) في الحيض: باب غسل الحائض رأس زوجها، و(٢٠٢٨) في الاعتكاف: باب الحائض ترحل رأس المعتكف، ورقم (٢٠٢٩) فيه: باب لا يدخل البيت إلا لحاجة، ورقم =



(ترجّل): التّرجيل: تسريح الشعر.

(لحاجة الإنسان): حوائج الإنسان كثيرة، والمراد منها هاهنا كل ما يضطرُّ إليه مما لا يجوز له فعله في مُعتكفه.

١٢٦ - (خ د - عائشة) رضي الله عنها، قالت: لقد اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه مستحاضة، فكانت ترى الدّم والصفرة وهي تصلي، وربما وضعت الطست تحتها وهي تصلي. أخرجه البخاري وأبو داود.

وفي أخرى للبخاري نحوه، وفيه: وهي مُستحاضة ترى الدّم، فربما وضعت الطست تحتها من الدم.

وزعم<sup>(١)</sup> [عكرمة]<sup>(٢)</sup> أن عائشة رأَتْ ماء العُصفُر فقالت: كأنّ هذا شيءٌ كانت فلانة تَجِدُهُ<sup>(٣)</sup>.

= (٢٠٣١) فيه: باب غسل المعتكف، ورقم (٢٠٤٦) فيه: باب المعتكف يُدخل رأسه البيت للغسل، ورقم (٢٩٢٥) في اللباس: باب ترجيل الحائض زوجها؛ وأخرجه مسلم رقم (٢٩٧) في الحيض: باب جواز غسل الحائض رأس زوجها؛ والموطأ ٣١٢/١ رقم (٦٩٣) في الاعتكاف: باب ذكر الاعتكاف؛ والترمذي رقم (٨٠٤) في الصوم: باب ما جاء في المعتكف يخرج لحاجته، وأبو داود رقم (٢٤٦٧) و(٢٤٦٩) في الصيام: باب المعتكف يدخل البيت لحاجته؛ والنسائي ١٩٣/١ رقم (٣٨٦) في الحيض: باب ترجيل الحائض رأس زوجها وهو معتكف. وأخرجه ابن ماجه رقم (١٧٧٨) في الصيام: باب ما جاء في المعتكف يغسل رأسه ويرجّله؛ وأحمد في المسند في مواضع كثيرة منه، منها ٥٠/٦ (٢٣٧١٨)، وسيأتي برقم (٣٩٤).

(١) قال الحافظ في الفتح: قوله: وزعم: هو معطوف على معنى العنّة، أي: حدثني عكرمة بكذا، وزعم كذا، وأبعد من زعم أنّه معلق.

(٢) زيادة من صحيح البخاري.

(٣) البخاري (٣٠٩ و ٣١٠) في الحيض: باب اعتكاف المستحاضة، ورقم (٢٠٣٧) في الاعتكاف: باب اعتكاف المستحاضة؛ وأبو داود رقم (٢٤٧٦) في الصيام: باب في المستحاضة تعتكف؛ وأخرجه أيضًا ابن ماجه رقم (١٧٨٠) في الصيام: باب في المستحاضة تعتكف؛ وأحمد في المسند رقم ١٣١/٦ (٢٤٤٧٧)؛ والدارمي رقم (٨٧٧) في الطهارة: باب الكدرة إذا كانت بعد الحيض. وفي الحديث جوازُ مكث المستحاضة في المسجد، وصحة اعتكافها وصلاتها، وجوازُ حدثها في المسجد عند أمن التلوّث، ويلتحق بها دائم الحدث، ومن به جرح يسيل.



١٢٧ - (ط - ابن شهاب)، رحمه الله، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَذْهَبُ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ فِي الْبُيُوتِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ. أَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ مَرْسَلًا<sup>(١)</sup>.

١٢٨ - (خ م د - علي بن الحسين) رحمه الله، أَنَّ صَفِيَّةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَكِفًا، فَأَتَيْتُهُ أَزُورُهُ لَيْلًا، فَحَدَّثْتُهُ، ثُمَّ قُمْتُ لِأَنْقَلِبَ، فَقَامَ مَعِيَ لِيَقْلِبَنِي، وَكَانَ مَسْكُنُهَا فِي دَارِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَمَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَلَمَّا رَأَيَا النَّبِيَّ ﷺ أَسْرَعَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى رِسْلِكُمَا، إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ». فَقَالَا: سُبْحَانَ اللَّهِ! يَارَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِّ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْدِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَرًّا - أَوْ قَالَ: «شَيْئًا».

وفي رواية: أَنَّهَا جَاءَتْ تَزُورُهُ فِي اعْتِكَافِهِ فِي الْمَسْجِدِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ - وفيه: حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ الْمَسْجِدِ عِنْدَ بَابِ أُمِّ سَلَمَةَ - ثُمَّ ذَكَرَ مَعْنَاهُ، وَقَالَ فِيهِ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَبْلُغُ مِنَ الْإِنْسَانِ مَبْلَغَ الدَّمِّ»<sup>(٢)</sup>.

ومن الرواة من قال: عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَتْهُ صَفِيَّةُ<sup>(٣)</sup> أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>

(١) الموطأ ٣١٧/١ رقم (٧٠٠) في الاعتكاف: باب قضاء الاعتكاف، مرسلاً؛ وحديث عائشة المتقدم برقم (١٢٥) يشهد له.

(٢) قوله: مبلغ الدم، أي: كمبلغ الدم، ووجه الشبه بين طرفي التشبيه: شدة الاتصال وعدم المفارقة، وكان الشافعي في مجلس ابن عُيَيْنَةَ، فسأله عن هذا الحديث فقال: إنما قال لهما ذلك لأنه خاف عليهما الكفر، إن ظنًا به التهمة، فبادر إلى إعلامهما بمكانها، نصيحة لهما في الدين قبل أن يقذف الشيطان في قلوبهما أمرًا يهلكانه به.

(٣) هذه الرواية ذكرها البخاري في صحيحه ١٤٢/١٣ في الأحكام؛ وقال الحافظ: هذا صورته مرسل، ومن ثم عقبه البخاري بقوله: رواه شعيب وابن مسافر وابن أبي عتيق وإسحاق بن يحيى عن الزهري عن علي - يعني ابن حسين - عن صفية عن النبي ﷺ.

(٤) البخاري (٢٠٣٥) في الاعتكاف: باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد، ورقم (٢٠٣٨) فيه: باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه، ورقم (٢٠٣٩) فيه: باب هل يدرأ المعتكف عن نفسه، ورقم (٣١٠١) في الجهاد (فرض الخمس): باب ما جاء في بيوت أزواج =



(لَا تَقْلَبْ): الانْقِلَابُ: الرجوعُ من حيثُ جئتُ.

(على رِسْلِكِما): يقال: افعَلُهُ على رِسْلِكَ - بكسر الراء - أي: على هَيْبَتِكَ ومَهْلِكَ.

(يَقْذِفُ): يُلقِي ويُرْقع في أنفُسكم.

١٢٩ - (خ م ت د س - ابن عمر) رضي الله عنهما، أنَّ عمر قال: يا رسول الله، إني نذرتُ في الجاهلية أن أعتكفَ ليلةً في المسجد الحرام. قال: «فأوفِ بِنَذْرِكَ». ومنهم من قال: «يومًا».

وفي رواية: عن ابن عمر، عن عمر، فجعلَهُ من مسند عمر.

وفي أخرى عن ابن عمر: أنَّ عمر سألَ رسولَ الله ﷺ وهو بالجِفراتَةِ<sup>(١)</sup>، بعد أن

= النبي ﷺ، ورقم (٣٢٨٧) في بدء الخلق: باب صفة إبليس وجنوده، ورقم (٦٢١٩) في الأدب: باب التكير والتسبيح عند التعجب، ورقم (٧١٧١) في الأحكام: باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولايته القضاء؛ وأخرجه مسلم رقم (٢١٧٥) في السلام: باب بيان أنه يستحب لمن رُئيَ خاليًا بامرأة أن يقول: هذه فلانة؛ وأبو داود رقم (٢٤٧٠) في الصوم: باب المعتكف يدخل البيت لحاجته، ورقم (٤٩٩٤) في الأدب: باب حسن الظن؛ ورواه ابن ماجه رقم (١٧٧٩) في الصيام: باب المعتكف يزوره أهله في المسجد؛ وأخرجه أحمد في المسند رقم ٣٣٧/٦. قال الحافظ: وفي الحديث من الفوائد جواز اشتغال المعتكف بالأمور المباحة من تشييع زائريه، والقيام معهم، والحديث مع غيرهم، وإباحة خلوة المعتكف بالزوجه، وزيارة المرأة للمعتكف، وبيان شفقتة ﷺ على أُمَّته، وإرشادهم إلى ما يدفع عنهم الإثم، وفيه التحذُّر من التعرُّض لسوء الظن، والاحتفاظ من كيد الشيطان، والاعتذار. قال ابن دقيق العيد: وهذا متأكد في حق العلماء ومن يقتدى بهم، فلا يجوزُ لهم أن يفعلوا فعلًا يوجبُ سوءَ الظنِّ بهم وإن كان لهم فيه مَخْلَص، لأنَّ ذلك سببٌ إلى إبطال الانتفاع بعلمهم، ومن ثمَّ قال بعض العلماء: ينبغي للحاكم أن يبين للمحكوم عليه وجه الحكم إذا كان خافيًا نفيًا للتهمة، ومن هنا يظهر خطأ من ينظرون بمظاهر السوء ويعتدرون بأنه يجرب بذلك على نفسه، وقد عظمَ البلاء بهذا الصنف؛ والله أعلم. وفيه إضافة بيوت أزواج النبي ﷺ إليهن، وفيه جواز خروج المرأة ليلاً، وفيه قول: سبحان الله عند التعجب، وقد وقعت في الحديث لتعظيم الأمر وتهويله، وللحياء من ذكره.

(١) جاء في هامش (ظ) مانثُهُ: «في كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت: ومن غلطُ المحدثين الجِفراتَةُ بالتشديد، وإنما هو بالتخفيف، كما يقال الغزالي بالتشديد، والصحيح الغزالي بالتخفيف، وغزالة قرية من قرى طوس».



رَجَعَ من الطائف، فقال: يا رسول الله، إني نذرتُ في الجاهلية أن أعتكفَ يوماً في المسجد الحرام، فكيف تَرَى؟ فقال: «اذهب فاعتكفَ يوماً». قال: وكان رسولُ الله ﷺ قد أعطاهُ جاريةً من الخمس، فلَمَّا أعتقَ رسولُ الله ﷺ سبأيا الناس، سمعَ عمرُ بن الخطابِ أصواتَهُم يقولون: أعتقنا رسولُ الله ﷺ. فقال: ما هذا؟ قالوا: أعتقَ رسولُ الله ﷺ سبأيا الناس. فقال عمر: يا عبدَ الله، اذهب إلى تلك الجارية فخلِّ سبيلها. هذه روايةُ البخاري ومسلم.

وفي أخرى لهما، قال: ذُكرَ عندَ ابنِ عمرَ عُمَرَةُ رسولِ الله ﷺ من الجِعرانة، فقال: لم يَغْتَمِرْ منها. قال: وكانَ عمرُ نَذَرَ اعتكافَ يومٍ في الجاهلية... وذكر نحوه.

وأخرجه أبو داود نحوَ حديثِ قبله، ولم يذكرِ اللفظ. ثم قال: وذكرَ حديثَ السَّنيِّ نحو ذلك.

وفي روايةٍ أخرى له: قال عمر: يا رسولَ الله، إني نذرتُ في الجاهلية أن أعتكفَ في المسجدِ الحرام ليلةً.

وفي رواية: عند الكعبة، فقال النبي ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ».

وأخرجه الترمذي والنسائي مختصراً، ولم يذكرَ حديثَ السَّنيِّ، ولا الجِعرانة<sup>(١)</sup>.

(١) البخاري (٢٠٣٢) في الاعتكاف: باب الاعتكاف ليلاً، ورقم (٢٠٤٢) فيه: باب من لم ير عليه صوتاً إذا اعتكف، ورقم (٢٠٤٣) فيه: باب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم، ورقم (٣١٤٤) في الجهاد (فرض الخمس): باب ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه ورقم (٤٣٢٠) في المغازي: باب قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥]، ورقم (٦٦٩٧) في الإيمان والنذور: باب إذا نذر أو حلف لا يكلمُ إنساناً في الجاهلية ثم أسلم؛ وأخرجه مسلم رقم (١٦٥٦) في الإيمان والنذور: باب نذر الكافر وما يفعلُ فيه إذا أسلم؛ والترمذي رقم (١٥٣٩) في النذور: باب رقم (١١) ماجاء في وفاء النذر؛ وأخرجه النسائي رقم (٣٨٢٠) و (٣٨٢١) و (٣٨٢٢) في الإيمان والنذور: باب إذا نذر من أسلم قبل أن يفي؛ وأبو داود رقم (٣٣٢٥) في الإيمان والنذور: باب من نذر في الجاهلية ثم أدرك الإسلام؛ وأخرجه أحمد في المسند ٣٧/١ و ٢٠/٢ و ٣٥ و ٧٠ و (٢٥٧ و ٤٦٩١ و ٤٩٠٣): والدارمي رقم (٢٣٣٣) في النذور والإيمان: باب الوفاء بالنذر.



## الكتاب السادس

### في إحياء الموات

(الموات): الأرض التي لم تُزْرَعْ ولم تُعْمَرْ، ولا هي ملكٌ أحدٍ، وإحيائها: مباشرة عمارتها بتأثير<sup>(١)</sup> شيء فيها، من زرع أو عمارة، أو إحاطة حائطٍ أو نحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

١٣٠- (خ - عائشة) رضي الله عنها، أنَّ النبي ﷺ قال: «من عَمَرَ<sup>(٣)</sup> أرضاً لَيْسَتْ لأحدٍ فهو أحقُّ».

قال عروة بن الزبير: قَضَى به عمرُ في خلافتِهِ<sup>(٤)</sup> أخرجه

(١) وفي نسخة: بإنشاء.

(٢) قال القزاز: الموات: الأرض التي لم تُعْمَرْ، شبهت العمارة بالحياة، وتعطيلها بفقد الحياة. وإحياء الموات: أن يعمد الشخص لأرضٍ لا يعلمُ تقدّم ملكٍ عليها لأحد، فيحييها بالسقي أو بالزّرع أو الغرس أو البناء، فتصيرُ بذلك ملكه سواء كانت فيما قرب من العمران أم بعد؛ وسواء أذن له الإمام في ذلك أم لم يأذن. وهذا قول الجمهور. وعن أبي حنيفة: لا بدّ من إذن الإمام مطلقاً. وعن مالك فيما قرّب. وضابط القرب ما بأهل العمران إليه حاجةٌ من رعي ونحوه، واحتجّ الطحاوي للجمهور مع حديث الباب بالقياس على ماء البحر والنهر وما يصاد من طير وحيوان، فإنهم اتفقوا على أنَّ من أخذه أو صاده يملكه سواء قرّب أم بعد، وسواء أذن له الإمام أم لم يأذن.

(٣) رواية البخاري: «أعمر» بفتح الهمزة والميم من الرباعي، وقد علّق عليها الحافظ في الفتح بقوله: قال عياض: كذا وقع، والصواب «عمر» ثلاثياً؛ قال الله تعالى: ﴿وَعَمَرُوهَا أَكْثَرُ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ [الروم: ٩]، إلا أن يريد أنه جعل فيها عمارة. قال ابن بطال: ويمكن أن يكون أصله من «من اعتمر أرضاً» أي: اتخذها، وسقطت التاء من الأصل. وقال غيره: قد سمع فيه الرباعي. يقال: أعمر الله بك منزلك. فالمراد: من أعمر أرضاً بالإحياء فهو أحقُّ بها من غيره. وحذف متعلّق أحق للعلم به. ووقع في رواية أبي ذر «من أعمر» بضم الهمزة؛ أي: أعمره غيره. وكأنّ المراد بالغير الإمام، وذكره الحميدي في جمعه بلفظ «من عمر» من الثلاثي، وكذا هو عند الإسماعيلي من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه.

(٤) هو موصولٌ بالإسناد المذكور إلى عروة، ولكن عروة عن عمر مرسل، لأنّه ولد في آخر خلافة عمر، إلا أنّه ثبت من قول عمر موصولاً عند مالك بسندٍ صحيح في «الموطأ» وسيأتي.



البخاري<sup>(١)</sup>.

١٣١ - (ط ت د - عروة بن الزبير) رحمه الله، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فِيهِ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ<sup>(٢)</sup> حَقٌّ». أخرجه الموطأ والترمذي.

وزاد أبو داود: قال عروة: ولقد حَدَّثَنِي الَّذِي حَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثُ: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا<sup>(٣)</sup> إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، غَرَسَ أَحَدُهُمَا نَخْلًا فِي أَرْضِ الْآخَرِ، فَقَضَى لَصَاحِبِ الْأَرْضِ بِأَرْضِهِ، وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ مِنْهَا، قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهَا، وَإِنَّهَا لَتَضْرِبُ أَصُولُهَا بِالْفُؤُوسِ، وَإِنَّهَا لَنَخْلٌ عُمٌّ، حَتَّى أُخْرِجَتْ مِنْهَا.

وفي أخرى لأبي داود بمعناه، وفيها - عوض الذي حَدَّثَنِي هَذَا - فقال الرجلُ من أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ، وأكْبَرُ ظَنِّي أَنَّهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ - قال: فَأَنَا رَأَيْتُ الرَّجُلَ يَضْرِبُ فِي أَصُولِ النَّخْلِ.

قال أبو داود: قال مالك: قال هشامٌ: الْعِرْقُ الظَّالِمُ: أَنْ يَغْرِسَ الرَّجُلُ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ، فَيَسْتَحَقُّهَا بِذَلِكَ.

قال مالك: والعرقُ الظالم: كُلُّ مَا أُحِذَ وَاحْتُفِرَ وَغُرِسَ بِغَيْرِ حَقٍّ. وفي أخرى لأبي داود: قال عروة: أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى أَنَّ الْأَرْضَ أَرْضُ اللَّهِ، وَالْعِبَادَ عِبَادُ اللَّهِ، فَمَنْ أَحْيَا مَوَاتًا فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، جَاءَنَا بِهِذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالصَّلَاةِ عَنْهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) البخاري (٢٣٣٥) في المزارعة: باب من أحيا أرضًا مواتًا؛ وأخرجه أحمد في المسند بلفظ «عَمَر» رقم (٢٤٣٦٢).

(٢) في رواية الأكثر بتنوين «عِرْق» وظالم نعتٌ له، وهو راجعٌ إلى صاحبِ العرق، أي: ليس لذي عرق ظالم، أو إلى العرق، أي: ليس لعرق ذي ظلم، وَيُرْوَى بِالإِضَافَةِ، وَيَكُونُ الظَّالِمُ صَاحِبَ الْعِرْقِ، فَيَكُونُ الْمَرَادُ بِالْعِرْقِ الْأَرْضُ. قال الحافظ: وبالأول جزم مالك والشافعي والأزهري وابنُ فارس وغيرُهم، وبالنَّحْوِ الْخَطَائِي فَعَلَّطَ رِوَايَةَ الْإِضَافَةِ.

(٣) الرجلان هما زياد بن كَيْدٍ، ومالك بن الدُّخَشُمِ. انظر ج ص.

(٤) الموطأ ٧٤٣/٢ رقم (١٤٥٦) في الأقضية: باب القضاء في عمارة الموات؛ والترمذي معلقًا بعد رقم (١٣٧٨) في الأحكام: باب ما ذكر في إحياء أرض الموات؛ وأبو داود (٣٠٧٤ و ٣٠٧٦) في الخراج والفيء والإجارة: باب إحياء الموات مرسلاً، وهو حديث صحيح بشواهد.



(عِرْقُ ظَالِمٌ): العِرْقُ الظالم قد ذُكر تفسيره وشرحه في متن الحديث، وفي الكلام مضافٌ محذوف، تقديره: لذي عِرْقٍ ظالمٍ.

(عَمٌّ) نخلٌ عَمٌّ: جمع عَمِيمة، وهي التائمة في الطول والالتفاف.

١٣٢ - (د - سَمُرَةُ بن جُنْدَب) رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «من أحاطَ حائطًا في مواتٍ فهو له». أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

١٣٣ - (ت د - سعيد بن زيد وجابر) رضي الله عنهما، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ أَحْيَا أرضًا مَيِّتَةً فهي له».

زَادَ سعيد: وليس لعِرْقٍ ظالمٍ حقٌّ.

أخرجه الترمذي عنهما، وأبو داود عن سعيدٍ وحده<sup>(٢)</sup>.

١٣٤ - (ت - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ أَحْيَا أرضًا مَيِّتَةً فهي له». أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

(١) سنن أبي داود رقم (٣٠٧٧) في الخراج: باب في إحياء الموات، وفيه ضعف.

(٢) سنن الترمذي رقم (١٣٧٨ و ١٣٧٩) في الأحكام: باب ما ذكر في إحياء أرض الموات، وأبو داود رقم (٣٠٧٣) في الخراج: باب إحياء الموات؛ وقال الترمذي: حديثٌ حسنٌ غريبٌ، وقد قَوَّاهُ الحافظُ في الفتح ١٤/٥.

(٣) سنن الترمذي رقم (١٣٧٩) في الأحكام: باب ما ذكر في إحياء الموات، وقال: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وصحَّحه ابن جِبَّان، وأخرجه أحمد في المسند الأرقام ٣/٣٣٩ (١٤٢٢٦) والدارمي رقم (٢٦٠٧) في البيوع: باب من أحيا أرضًا ميتة فهي له؛ وذكره البخاري في صحيحه ١٤/٥ معلقًا بصيغة التمریض.

قال الحافظ: وصله أحمد [٣/٣٠٤ (١٣٨٥٩)] قال: حدثنا عباد بن عباد، حدثنا هشام عن عروة عن وهب بن كيسان، عن جابر.. فذكره، ولفظه: «من أحيا أرضًا ميتةً فله فيها أجر، وما أكلت العوافي منها فهو له صدقة». وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن هشام بلفظ: «من أحيا أرضًا ميتةً، فهي له» وصحَّحَهُ، وقد اختلفَ فيه على هشام، فرواه عنه عباد هكذا، ورواه يحيى القطان وأبو ضمرة وغيرهما عنه عن أبي رافع عن جابر، ورواه أيوب عن هشام عن أبيه عن سعيد بن زيد، ورواه عبد الله بن إدريس عن هشام عن أبيه مرسلاً، واختلفَ فيه على عروة، فرواه أيوب عن هشام موصولاً، وخالفَهُ أبو الأسود فقال: عن عروة عن عائشة كما في هذا الباب، ورواه يحيى بن عروة موصولاً، وخالفَهُ أبو الأسود فقال: عن عروة عن عائشة كما في =



١٣٥ - (ط - ابن عمر) رضي الله عنهما، أنَّ عمر بن الخطاب قال: من أحيا أرضًا مَيِّتَةً فهي له. أخرجه الموطأ<sup>(١)</sup>.

١٣٦ - (سعيد بن زيد) رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «من أحيا أرضًا قد عَجَزَ صاحبُها عنها، وتركها بمَهْلَكَةٍ، فهي له».

هذا في كتاب رَزِين، ولم أجده في الأصول.

(بِمَهْلَكَةٍ): المهلكة: موضع الهلاك، أو الهلاك نفسه.



= هذا الباب، ورواه يحيى بن عروة، عن أبيه مرسلاً. كما في سنن أبي داود، ولعل هذا هو السر في ترك جزم البخاري به. وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي ٢٧٧/١ وعن عبادة وعبد الله بن عمرو عند الطبراني، وعن أبي أسيد عند يحيى بن آدم في كتاب الخراج، وفي أسانيدنا مقال، لكن يتقوى بعضها ببعض كما قال الحافظ.

(١) الموطأ ٧٤٤/٢ رقم (١٤٥٧) في الأقضية: باب القضاء في عمارة الموات وإسناده صحيح، وقد أخرجه يحيى بن آدم في «الخراج» ص ٩٠ وجاء في روايته بيان سبب ذلك قال: حدثنا سفيان عن الزهري، عن سالم عن أبيه قال: كان الناس يتحجرون - يعني الأرض - على عهد عمر، فقال: من أحيا أرضًا فهي له. قال يحيى: كأنه لم يجعلها له بمجرد التحجير حتى يحييها. وإسناده صحيح.



## الكتاب السابع

### في الإيلاء

١٣٧ - (خ ت س - أنس بن مالك) رضي الله عنه، قال: آلى رسول الله ﷺ من نسائه شهراً، فكانت انفكت قدمه، فجلس في عليته له، فجاء عمر فقال: أطلقت نساءك؟ قال: «لا، ولكن آليت منهن شهراً»، فمكث تسعاً وعشرين، ثم نزل، فدخل على سائر نسائه.

وفي رواية نحوه، ولم يذكر عمر، وفيه: فقالوا: يا رسول الله، آليت شهراً؟ قال: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ»<sup>(١)</sup>.

وفي أخرى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَرَّحَ مِنْ فَرَسٍ، فَجَحِشَ شِقْهُ، أَوْ كَتِفُهُ، وَأَلَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا، فَجَلَسَ فِي مَشْرِئِهِ لَهُ، دَرَجُهَا مِنْ جُدُوعٍ، فَأَنَاهُ أَصْحَابُهُ يَعُودُونَهُ، فَصَلَّى بِهِمْ جَالِسًا وَهُمْ قِيَامٌ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا، فَصَلُّوا قِيَامًا، فَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا، وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ، وَلَا تَرْفَعُوا حَتَّى يَرْفَعَ». قال: ونزل لتسع وعشرين، فقالوا: يا رسول الله، إِنَّكَ آلَيْتَ شَهْرًا، فقال: «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعَشْرُونَ».

هذه روايات البخاري، ووافقه على الرواية الثانية الترمذي والنسائي<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ» أي قد يكون تسعاً وعشرين، ولعل ذلك الشهر كان تسعاً وعشرين، ولذلك اقتصر عليه، ثم نزل بعده. وفي شرح السنّة: هذا إذا عيّن شهراً، فقال: لله عليّ أن أصوم شهراً كذا، فخرج ناقصاً، لا يلزمه سوى ذلك، فإن لم يُعَيَّن فقال: لله عليّ صوم شهر، يلزمه ثلاثون يوماً.

(٢) البخاري (٣٧٨) في الصلاة: باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب، ورقم (٦٨٩) في الجماعة (الأذان): باب إنما جعل الإمام ليؤتمّ به، ورقم (٧٣٢ و ٧٣٣) في صفة الصلاة (الأذان): باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة، ورقم (٨٠٥) فيه: باب يهوي بالتكبير حين يسجد، ورقم (١١١٤) في تقصير الصلاة (الجمعة): باب صلاة القاعد، ورقم (١٩١١) في الصوم: باب قول النبي ﷺ: إذا رأيتم الهلال فصوموا، ورقم (٢٤٦٩) في المظالم: باب الغرفة والعلية، ورقم (٥٢٠١) النكاح: باب قول الله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ ورقم =



(الإيلاء): اليمين، وآلى يؤلي: إذا حلف. هذا هو الأصل، وله في الفقه أحكام تخصه، لا يُسمى عندهم إيلاءً دونها.

(انفكَّت قدمه): يقال: سقط فلان، فانفكَّت قدمه؛ إذا انفرجت وزالت.

(صُرِعَ): أي سقط عن ظهر دابته.

(فجَحشَ): جَحشَ جلد الإنسان: إذا أصابه شيء فسَلَخَهُ، أو خَدَشَهُ؛ يقال:

جَحشَ فهو مَجْحُوش.

(مَشْرُبة): المَشْرُبة: بضم الراء وفتحها: الغُرْفَةُ والعِلْيَةُ.

١٣٨ - (خ م - أم سلمة) رضي الله عنها، أنَّ النبي ﷺ حلف: لا يدخلُ على بعض

أهله شهرًا، فلما مضى تسعة وعشرون يومًا غدا عليهم، أو راح، فقيل له: يانيَّ الله، حلفت أن لا تدخلَ عليهنَّ شهرًا؟ فقال: «إنَّ الشهرَ يكونُ تسعًا وعشرين». أخرجه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

١٣٩ - (م - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: اعتزلَ النبي ﷺ نساءهُ شهرًا،

فخرجَ إلينا صباحَ تسع وعشرين، فقال بعضُ القوم: يارسول الله، إنَّما أصبحنا لتسع وعشرين. فقال النبي ﷺ: «إنَّ الشهرَ يكونُ تسعًا وعشرين». ثم طَبَّقَ النبي ﷺ يَدَيْهِ ثلاثًا، مَرَّتَيْنِ بأصابعِ يَدَيْهِ كُلِّهَا، والثالثةَ بتسعٍ منها. أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup>.

١٤٠ - (م س - ابن شهاب الزُّهري) رحمه الله، قال: إنَّ النبي ﷺ أقسمَ أن

لا يدخلَ على أزواجه شهرًا<sup>(٣)</sup>.

= (٥٢٨٩) في الطلاق: باب قول الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلِّقُونَ مِن فُسَائِهِمْ﴾، ورقم (٦٦٨٤) في الأيمان

والنذور: باب من حلف لا يدخل على أهله شهرًا؛ وأخرجه الترمذي رقم (٦٩٠) في الصوم:

باب ما جاء أن الشهر يكون تسعًا وعشرين؛ والنسائي ١٦٦/٦، ١٦٧ رقم (٣٤٥٦) في الطلاق:

باب الإيلاء، وسيأتي برقم (٣٨٨٣).

(١) البخاري رقم (٥٢٠٢) في النكاح: باب هجرة النبي ﷺ نساءهُ في غير بيوتهن، ورقم (١٩١٠)

في الصوم: باب قول النبي ﷺ: «إذا رأيتَ الهلالَ فصوموا»؛ ومسلم رقم (١٠٨٥) في الصيام:

باب الشهر يكون تسعًا وعشرين؛ وابن ماجه رقم (٢٠٦١) في الطلاق: باب الإيلاء؛ وأحمد في

المسند ٣١٥/٦ (٢٦١٤٣).

(٢) صحيح مسلم رقم (١٠٨٤) في الصيام: باب الشهر يكون تسعًا وعشرين؛ وأخرجه أحمد في

المسند رقم ٣/٣٣٤ (١٤١٧٥)، وسيأتي برقم (٨٩٥٧).

(٣) قال النووي: قوله: أن لا يدخلَ على أزواجه شهرًا، ثم دخلَ لَمَّا مضَتْ تسعٌ وعشرون ليلة، ثم =



قال الرُّهْرِيُّ: فأخبرني عروة عن عائشة قالت: لَمَّا مَضَى تِسْعٌ وَعَشْرُونَ لَيْلَةً أَعْدُّهُنَّ، دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قالت: بَدَأَ بِي فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنَّكَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْنَا شَهْرًا، وَإِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعٍ وَعَشْرِينَ أَعْدُّهُنَّ، قال: «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعَشْرُونَ». أخرجه مسلم والنسائي<sup>(١)</sup>.

١٤١ - (خ ط - نافع مولى ابن عمر) رحمه الله، قال: قال ابنُ عمر: إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ يُوقَفُ حَتَّى يُطَلَّقَ، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَتَّى يُطَلَّقَ، يَعْنِي الْمُؤَلِي. قال: وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنْ عَثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَعَائِشَةَ، وَابْنِ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

وفي رواية: أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو كَانَ يَقُولُ فِي الْإِيلَاءِ الَّذِي سَمَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ<sup>(٢)</sup>: لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدَ الْأَجْلِ، إِلَّا أَنْ يُمَسِكَ بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يَعْزَمَ الطَّلَاقَ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى. أخرجه البخاري.

ووافقه الموطأ على الرواية الأولى، وهذا لفظه: أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو كَانَ يَقُولُ: أَيُّمَا رَجُلٍ آلَى مِنْ امْرَأَتِهِ فَإِنَّهُ إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ وَقِفَ حَتَّى يُطَلَّقَ أَوْ يَبْقِيَ، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ طَلَاقٌ إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ حَتَّى يُوقَفَ<sup>(٣)</sup>.

= قال: «الشهر تسع وعشرون» وفي رواية: فخرج إلينا في تسع وعشرين، فقلنا: إنما اليوم تسع وعشرون. وفي رواية: فخرج إلينا في صباح تسع وعشرين، فقال: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ» وفي رواية: «فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةٌ وَعَشْرُونَ يَوْمًا غَدَا عَلَيْهِمْ أَوْ رَاحَ» قال القاضي عياض رحمه الله: معناه كله بعد تمام تسعة وعشرين يومًا، يدلُّ عليه رواية: «فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةٌ وَعَشْرُونَ يَوْمًا» وقوله: «صَبَاحُ تِسْعٍ وَعَشْرِينَ» أي صباح الليلة التي بعد تسعة وعشرين يومًا، وهي صبيحة ثلاثين، ومعنى «الشهر تسع وعشرون» أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ.

(١) صحيح مسلم رقم (١٠٨٣) في الصيام: باب الشهر يكون تسعًا وعشرين؛ والنسائي ١٣٦/٤ و١٣٧ رقم (٢١٣١) في الصيام: باب كم الشهر، وسيأتي ضمن رقم (٨٥٦) في حديث طويل، وانظر رقم (٢٨١٥).

(٢) وهو ما في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وَإِنْ عَزَّوْا أَطَّلَعَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ [البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧].

(٣) البخاري ٣٧٧/٩ (٥٢٩١) موصولاً بصيغة التعليق في الطلاق: باب قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ

نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾؛ والموطأ ٥٥٦/٢ رقم (١١٨٥) في الطلاق: باب الإيلاء.



(بقيء): فاء بقيء: إذا رجع، أي: يرجع إلى امرأته ويترك يمينه.

١٤٢ - (خ س - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: أصبحنا يوماً، ونساء النبي ﷺ يبكين، عند كل امرأة منهن أهلها، فخرجت إلى المسجد، فإذا هو ملآن من الناس، فجاء عمر بن الخطاب، فصعد إلى النبي ﷺ وهو في غزفة له، فسلم، فلم يجبه أحد، ثم سلم، فلم يجبه أحد، ثم سلم فلم يجبه أحد، فناداه، فدخل على النبي ﷺ، فقال: أطلقت نساءك؟ قال: «لا، لكني آليت منهن شهراً»، فمكث تسعاً وعشرين، ثم دخل على نسائه. أخرجه البخاري والنسائي.

وزاد النسائي: ف قيل: يا رسول الله، أليس قد آليت على شهر؟ قال: «الشهر تسع وعشرون»<sup>(١)</sup>.

١٤٣ - (ط - علي بن أبي طالب) رضي الله عنه، كان يقول: إذا آلى الرجل من امرأته لم يقف عليه طلاق، وإن مضت الأربعة الأشهر حتى يوقف، فإذا أن يطلق، وإما أن يقبىء. أخرجه الموطأ<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك: من حلف لامرأته ألا يطأها حتى تفيطم ولدها، فإن ذلك لا يكون إيلاء، وقد بلغني أن علي بن أبي طالب سئل عن ذلك فلم يره إيلاء.

١٤٤ - (ت - عائشة) رضي الله عنها، قالت: آلى رسول الله ﷺ من نسائه، وحرّم، فجعل الحرام حلالاً، وجعل في اليمين الكفارة. أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

(فجعل الحرام حلالاً): قوله: فجعل الحرام حلالاً، يعني ما كان قد حرّمه على نفسه من نسائه بالإيلاء، عاد فأحلّه، وجعل في اليمين الكفارة.

وكفارة اليمين تجيء في كتاب الإيمان، من حرف الياء.

(١) البخاري ٢٦٤/٩ رقم (٥٢٠٣) في النكاح: باب هجرة النبي ﷺ نساءه في بيوتهن والنسائي ١٦٦/٦، ١٦٧ رقم (٣٤٥٥) في الطلاق: باب الإيلاء.

(٢) الموطأ ٥٥٦/٢ رقم (١١٨٤) في الطلاق: باب الإيلاء؛ وفي سننه انقطاع.

(٣) سنن الترمذي رقم (١٢٠١) في الطلاق: باب ما جاء في الإيلاء. وقال الحافظ في الفتح ٣٥١/٩ ورجاله موثقون، لكن رجّح الترمذي إرساله على وصله، ورواه ابن ماجه (٢٠٧٢).



## الكتاب الثامن

### في الأسماء والكنى

#### وفيه خمسة فصول

### الفصل الأول

#### في تحسين الأسماء المَحْبُوب منها والمَكْرُوه<sup>(١)</sup>

١٤٥ - (د - أبو الدرداء) رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّكُمْ تُدْعَوْنَ يومَ القيامةِ بِأَسْمَائِكُمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ، فَأَحْسِنُوا أَسْمَاءَكُمْ». أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

١٤٦ - (م ت د - ابن عمر) رضي الله عنهما، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أَحَبُّ الأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ». أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود<sup>(٣)</sup>.

(١) في هامش (ظ): «وما غيره النبي ﷺ».

(٢) سنن أبي داود (٤٩٤٨) في الأدب: باب تغيير الأسماء؛ وأخرجه ابنُ جَبَّان في صحيحه رقم (٥٨١٨)؛ وأحمد في المسند ١٩٤/٥ (٢١١٨٥)؛ وأخرجه الدارمي في سننه (٢٦٩٤) في الاستئذان: باب في حسن الأسماء، ورجاله ثقات، إلا أنَّ فيه انقطاعاً بين عبد الله بن أبي زكريا وأبي الدرداء، فإنه لم يدركه كما نص عليه المنذري وابن حجر وغيرهما فهو ضعيف.

(٣) مسلم (٢١٣٢) في الآداب: باب النهي عن التكني بأبي القاسم، وبيان ما يُستحبُّ من الأسماء؛ والترمذي (٢٨٣٣ و ٢٨٣٤) في الأدب: باب (٦٤) (ما جاء ما يستحبُّ من الأسماء)؛ وأبو داود (٤٩٤٩) في الأدب: باب تغيير الأسماء؛ وابن ماجه (٣٧٢٨) في الأدب: باب ما يستحبُّ من الأسماء؛ وأخرجه أحمد ٢٤/٢ (٤٧٦٠)؛ والدارمي (٢٦٩٥) في الاستئذان: باب ما يُستحبُّ من الأسماء. وقال القرطبي: يلتحقُ بهذين الاسمين ما كان مثلهما كعبد الرحيم وعبد الملك وعبد الصمد، وإنما كانت أحبُّ إلى الله لأنها تضمَّنت ما هو وصفٌ واجبٌ لله، وما هو وصفٌ للإنسان وواجبٌ له وهو العبودية، ثم أضيف العبد إلى الرب إضافةً حقيقَةً فصدقت أفرادُ هذه الأسماء، وشرفت بهذا التركيب، فحصلت لها هذه الفضيلة. وقال غيره: الحكمة في الاختصار على الاسمين أنه يقع في القرآن إضافة عبد إلى اسم من أسماء الله =



١٤٧ - (د س - أبو وهب الجُشَمِي) رضي الله عنه، وكانت له صحبة قال: قال رسول الله ﷺ: «تَسَمُّوا بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَحِبُّوا الْأَسْمَاءَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى: عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُهَا حَارِثٌ وَهَمَامٌ، وَأَقْبَحُهَا حَرْبٌ وَمُرَّةٌ».

هذا لفظُ أبي داود؛ وأخرجه النسائي إلى قوله: «عبد الرحمن» وزاد فيه زيادةً في ذكر الخيل والوصية بها واختيارها.

وهو بطوله مذكورٌ في كتاب السَّبَقِ من حرف السين.

وقد أخرج أبو داود أيضًا ذكرَ الخيل، مثلَ النسائي مُفْرَدًا، فيكون النسائي قد جمع المعنيين، وأبو داودَ فَرَّقَهُمَا<sup>(١)</sup>.

(أَصْدَقُهَا حَارِثٌ وَهَمَامٌ): الحارث: الكاسب، والاحتراث: الاكتساب. وهَمَامٌ: فَعَالٌ من هَمَّ يَهْمُ فهو هَامٌ، وإنما كان هَمَامٌ أَصْدَقَ الْأَسْمَاءِ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ كَاسِبٌ وَهَمَامٌ بِالطَّنِيعِ، فَلَا يَكَادُ يَخْلُو مِنْ كَسْبٍ وَهَمٍّ.

(وَأَقْبَحُهَا حَرْبٌ): وإِنَّمَا كَانَ حَرْبٌ وَمُرَّةٌ أَقْبَحَ الْأَسْمَاءِ، لِأَنَّ الْحَرْبَ مِمَّا لَا يُنْفَاءُ لُهَا، وَتُكْرَهُ لِمَا فِيهَا مِنَ الْقَتْلِ وَالْأَذَى.

وَأَمَّا (مُرَّةٌ): فَلَأَنَّ مَعْنَاهُ: الْمُرَّةُ، وَالْمُرَّةُ كَرِيهَةٌ بَغِيضٌ إِلَى الطَّبَاعِ، أَوْ لِأَنَّهُ كُنِيَّةُ إِبْلِيسَ، فَإِنَّ كُنِيَّةَ أَبِي مُرَّةٍ.

١٤٨ - (خ م ت د - أبو هريرة) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَخْنَعَ اسْمٍ عِنْدَ اللَّهِ: رَجُلٌ تَسَمَّى مَلِكَ الْأَمْلاكِ».

= تعالى غيرهما، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لَكُمْ قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩]، وقال في آية أخرى: ﴿وَبِعَذَابِ الرَّحْمَنِ﴾ [الفرقان: ٦٣] ويؤيده قوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء: ١١٠].

(١) سنن أبي داود (٤٩٥٠) في الأدب: باب تغيير الأسماء؛ والنسائي (٣٥٦٥) في الخيل: باب ما يستحب من شية الخيل؛ وأخرجه أحمد في المسند ٣٤٥/٤ (١٨٥٥٣)، وفي سننه عقيل بن شبيب وهو مجهول، لكن يشهد لبعضه حديث ابن عمر المتقدم، وثبت من حديث المغيرة بن شعبة عند مسلم (٢١٣٥) مرفوعاً أنهم كانوا يسمون بأنبيائهم والصالحين قبلهم. وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» حديث يوسف بن عبد الله بن سلام برقم (٣٦٧) قال: سَمَّاني رسولُ الله ﷺ يوسف... وهو صحيح دون قوله: «تسموا بأسماء الأنبياء»، وسيأتي مطولاً برقم (٣٠٤٤).



زَادَ فِي رَوَايَةٍ: «لَا مَالِكَ إِلَّا اللَّهُ» قَالَ سَفِيَانُ: مِثْلُ «شَاهِن شَاه»<sup>(١)</sup>.  
وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: سَأَلْتُ أَبَا عَمْرٍو عَنْ «أَخْنَع» فَقَالَ: «أَوْضَعَ». هَذَا رَوَايَةُ  
الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ مِثْلَهَا، وَزَادَ فِيهَا: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، بَعْدَ قَوْلِهِ: «عِنْدَ اللَّهِ».  
وَلِلْبُخَارِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ أَيْضًا، قَالَ: «أَخْنَى الْأَسْمَاءُ»<sup>(٢)</sup> يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ: رَجُلٌ  
تَسْمَى مَلِكُ الْأَمْلاكِ». وَلِمُسْلِمٍ: «أَغْيَظُ رَجُلٍ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَخْبَثُهُ، رَجُلٌ تَسْمَى مَلِكُ الْأَمْلاكِ،  
لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ»<sup>(٣)</sup>.

(أَخْنَعُ): الْخَانِجُ: الدَّلِيلُ.

(أَخْنَى): وَالْخَنَاءُ: الْفُحْشُ.

١٤٩ - (م د - جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْهَى  
عَنْ أَنْ يُسَمَّى بِ: يَغْلَى، وَبِرَكَّةٍ، وَأَفْلَحَ، وَيَسَارٍ، وَنَافِعٍ، وَيَنْحَوِ ذَلِكَ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ سَكَتَ  
بَعْدُ عَنْهَا، وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا. هَذِهِ رَوَايَةُ مُسْلِمٍ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ: وَقَدْ تَعَجَّبَ بَعْضُ الشَّرَاحِ مِنْ تَفْسِيرِ سَفِيَانِ بْنِ عُيَيْنَةَ، اللَّفْظَةَ الْعَرَبِيَّةَ بِاللَّفْظَةِ  
الْعَجَمِيَّةِ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ آخَرُونَ، وَهُوَ غَفْلَةٌ مِنْهُمْ عَنْ مُرَادِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ «شَاهَان شَاه» كَانَ قَدْ  
كَثُرَ التَّسْمِيَةُ بِهِ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ، فَتَبَّهَ سَفِيَانٌ عَلَى أَنَّ الْأَسْمَ الَّذِي وَرَدَ الْخَبَرُ بِدَمِهِ لَا يَنْحَصِرُ فِي  
مَلِكِ الْأَمْلاكِ، بَلْ كُلُّ مَا أَذَى مَعْنَاهُ بَأْيٍ لِسَانٍ كَانَ، فَهُوَ مُرَادٌ بِالذَّمِّ.  
وَاسْتَدِلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى تَحْرِيمِ التَّسْمِيِّ بِهَذَا الْأَسْمِ لَوُرُودِ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ، وَيَلْتَحِقُ بِهِ مَا فِي  
مَعْنَاهُ مِثْلُ أَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ، وَسُلْطَانِ السُّلَاطِينِ، وَأَمِيرِ الْأُمَرَاءِ. وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: وَفِي مَعْنَى  
ذَلِكَ كِرَاهِيَةُ التَّسْمِيَةِ بِقَاضِي الْقَضَاةِ، وَحَاكِمِ الْحُكَامِ، وَحَاكِمِ الْحُكَامِ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ، وَقَدْ  
كَانَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ وَالْفَضْلِ يَتَوَرَّعُونَ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ قَاضِي الْقَضَاةِ وَحَاكِمِ الْحُكَامِ قِيَاسًا  
عَلَى مَا يُغْضَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنَ التَّسْمِيَةِ بِمَلِكِ الْأَمْلاكِ.

(٢) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ قَالَ: «أَخْنَى اسْمٌ».

(٣) الْبُخَارِيُّ (٦٢٠٥ ٦٢٠٦) فِي الْأَدَبِ: بَابُ أَبْغَضِ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ؛ وَمُسْلِمٌ (٢١٤٣) فِي  
الْآدَابِ، بَابُ تَحْرِيمِ التَّسْمِيِّ بِمَلِكِ الْأَمْلاكِ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨٣٧) فِي الْأَدَبِ: بَابُ (٦٥) مَا يَكْرَهُ  
مِنْ الْأَسْمَاءِ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٤٩٦١) فِي الْأَدَبِ: بَابُ تَغْيِيرِ الْأَسْمَاءِ (الْأَسْمَاءُ الْقَبِيحِ)؛ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ  
فِي الْمُسْنَدِ ٢/ ٢٤٤ (٧٢٨٥).



في رواية أبي داود: قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ عِشْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْهَى أُمَّتِي أَنْ يُسَمُّوا نَافِعًا، وَأَفْلَحَ، وَبَرَكَه».

قال الأعمش: ولا أَدْرِي أَذْكَرَ «نافعًا» أم لا؟ فَإِنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ: أُنِّمَ بَرَكَه؟ فيقولون: لا. وفي أخرى له نحوه، ولم يذكر «بركة»<sup>(١)</sup>.

١٥٠ - (م ت د - سَمُرَةُ بن جُنْدَب) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُسَمِّ غُلَامَكَ رَبَاحًا، وَلَا يَسَارًا، وَلَا أَفْلَحَ، وَلَا نَافِعًا». هذه رواية الترمذي وأبي داود. وأخرجه مسلم قال: قال رسول الله ﷺ: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ، لَا تُسَمِّنُ غُلَامَكَ يَسَارًا، وَلَا رَبَاحًا، وَلَا نَجِيحًا، وَلَا أَفْلَحَ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: أُنِّمَ هُوَ؟ فيقول: لا». إِنَّمَا هُنَّ أَرْبَعٌ، فَلَا تَزِيدَنَّ عَلَيَّ<sup>(٢)</sup>.  
وأخرجه أبو داود أيضًا مثل مسلم، إلا أَنَّهُ اسْقَطَ الْمَعْنَى الْأُولَى<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح مسلم (٢١٣٨) في الآداب: باب كراهة التسمية بالأسماء القبيحة؛ وأبو داود (٤٩٦٠) في الأدب: باب تغيير الأسماء؛ وابن ماجه (٣٧٢٩) في الأدب: باب ما يكره من الأسماء؛ والترمذي (٢٨٣٥) في الأدب: باب ما يكره من الأسماء؛ وأحمد في المسند (١٤١٩٦) و(١٤٧٤٤).

(٢) قوله: «فلا تزيدني علي»، هو بضم الدال، ومعناه: الذي سمعته أربع كلمات، وكذا رويته لكم، فلا تزيدوا علي في الرواية، ولا تنقلوا عني غير الأربع. وليس فيه منع القياس على الأربع، إن كان يلحق بها ما في معناها.

قال النووي: قال أصحابنا: نُكِرَ التسمية بهذه الأسماء المذكورة في الحديث، وما في معناها، ولا تختص الكراهة بها وحدها، وهي كراهة تنزيه لا تحريم، والعلّة في الكراهة ما بينه النبي ﷺ في قوله: «فإنك تقول: أُنِّمَ هُوَ؟ فيقول: لا» فيكره لبشاعة الجواب، وربما أوقع بعض الناس في شيء من الطيرة.

وأما قوله: «أراد النبي ﷺ أن ينهي عن هذه الأسماء» فمعناه: أراد أن ينهي عنها نهْيَ تحريم فلم ينه، وأما النهي الذي هو لكراهة التنزيه، فقد نهى عنه في الأحاديث الباقية.

(٣) صحيح مسلم (٢١٣٧) في الأدب: باب كراهة التسمية بالأسماء القبيحة؛ والترمذي (٢٨٣٦) في الأدب: باب رقم (٦٥) ما يكره من الأسماء؛ وأبو داود (٤٩٥٨) في الأدب: باب تغيير الأسماء؛ وابن ماجه (٣٧٣٠) في الأدب: باب ما يكره من الأسماء و(٣٨١١)؛ وأحمد في المسند ٧/٥ و ١٠ و ١٢ (١٩٥٧٤ و ١٩٦٠١ و ١٩٦١٨)؛ والدارمي (٢٦٩٦) في الاستئذان؛ باب ما يكره من الأسماء.



(رياح ويسار): لغة في الرِّيح واليسار: الغنى.

١٥١ - (ت - عمر) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لأنَّهين أن يُسمَّى رافع، وبركة، ويساراً». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

١٥٢ - (د - أسلم مولى عمر) رحمه الله، أن عمر رضي الله عنه ضربَ ابنًا له تَكْنَى أبا عيسى، وأنَّ المغيرةَ بن شُعبة تَكْنَى أبا عيسى. فقال له عمر: أما يكفيكَ أن تَكْنَى بأبي عبد الله، فقال: إنَّ رسول الله ﷺ كَتَانِي أبا عيسى. فقال: إنَّ رسول الله ﷺ قد عُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخَّر، وإنَّا بعدُ في جَلَجَتِنَا، فلم يَزَلْ بأبي عبد الله حتى هلك. أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup>.  
(جَلَجَتِنَا): قال الأزهري: الجَلَجَةُ: واحدة الجَلَجِ<sup>(٣)</sup>، وهي الرؤوس، ومعناه: وإنَّا بعدُ في عِدَادِ أَقْرَانِنَا وإخوانِنَا، لم ندرِ ما يُصْنَعُ بنا.

١٥٣ - (ط - يحيى بن سعيد)<sup>(٤)</sup> رحمه الله، أن رسول الله ﷺ قال لِلْفَحَاةِ تُحَلِّبُ: «من يَحْلُبُ هذه؟» فقامَ رجلٌ، فقال له رسول الله ﷺ: «ما اسمُك؟» فقال له الرجل: مُرَّة. فقال له رسول الله ﷺ: «اجلس»، ثم قال: «من يَحْلُبُ هذه؟» فقامَ رجلٌ، فقال له رسول الله ﷺ: «ما اسمُك؟» فقال له: حَرْب. فقال له رسول الله ﷺ: «اجلس». ثم قال: «من يحلبُ هذه؟» فقامَ رجلٌ، فقال له رسول الله ﷺ: «ما اسمُك؟» فقال: يَعِيش. فقال له رسول الله ﷺ: «احلب». أخرجه الموطأ<sup>(٥)</sup>.

(اللَّفَحَةُ) - بفتح اللام وكسرها -: ذاتُ اللَّيْنِ من الإبل، وجمعُها: لِقاح؛ وقيل: هي الحديثة النَّجَاح.

- (١) الترمذي (٢٨٣٥) في الأدب: باب رقم (٦٥) ما يكره من الأسماء، وابن ماجه (٣٧٢٩). وقد تقدمت الإشارة إليه في الحديث (١٤٩) و(١٥٠) من الصفحة السابقة، وهو حديث صحيح.
- (٢) سنن أبي داود (٤٩٦٣) في الأدب: باب الألقاب، وإسناده حسن.
- (٣) كذا في (ظ)، وفي النهاية ولسان العرب: «الجَلَجُ: جمع جَلَجَةٍ بالتحريك. ووقع في (د): «جلجحتنا» بجمع فحاء مهملة في جميع الألفاظ؛ وهو تصحيف.
- (٤) وقع في (د): «يحيى بن سعيد القطان» وهو تحريف، وإنما هو «أبو سعيد يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري النجاري المتوفى ١٤٤ هـ، انظر ترجمته ومصادرها في ج ص من هذا الكتاب.
- (٥) الموطأ (١٨١٩) في الاستئذان (الجامع): باب ما يكره من الأسماء، وهو مرسل أو معضل، وقد وصله ابن عبد البر من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد، عن عبد الرحمن بن جبير، عن يعيش الغفاري، وفيه ضعف.



## الفصل الثاني

### فيمن سمّاه النبي ﷺ ابتداءً

١٥٤ - (خ م - سهل بن سعد الساعدي) رضي الله عنهما، أنَّ رجلاً جاء إلى سهل ابن سعد، فقال: هذا فلانٌ - لأمير المدينة - يذكُرُ عليّاً عند المنبر، قال: فيقول ماذا؟ قال: يقول: أبو تراب. فضحك وقال: والله ما سمّاه به إلا النبي ﷺ، وما كان له اسمٌ أحبّ إليه منه، فاستطعمت<sup>(١)</sup> الحديث سهلاً، وقلت: يا أبا عباس، كيف؟ قال: دخل عليّ على فاطمة رضي الله عنها، ثم خرج، فاضطجع في المسجد، فقال النبي ﷺ: «أين ابنُ عمك؟» قالت: في المسجد. فخرج النبي ﷺ إليه، فوجد رداءه قد سقطَ عن ظهره، وخلص الثرابُ إلى ظهره، فجعل يمسحُ عن ظهره ويقول: «اجلس أبا تراب مرّتين».

وفي رواية قال: جاء رسولُ الله ﷺ بيتَ فاطمة فلم يجد عليّاً في البيت، فقال: «أين ابنُ عمك؟» فقالت: كان بيني وبينه شيء، فغاضبني، فخرج، فلم يقلّ عندي. فقال رسولُ الله ﷺ للإنسان: «انظر أين هو؟» فقال: يارَسُولَ الله، هو في المسجد راقداً. فجاءه رسولُ الله ﷺ وهو مضطجع قد سقطَ رداؤه عن شِقِّه، فأصابه ثرابٌ، فجعل رسولُ الله ﷺ يقول: «قم أبا تراب، قم أبا تراب». أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

(١) استطعمت: أي طلبتُ منه أن يحدثني به. وجاء في هامش (ظ): «أي سألتُ عن هذا الحديث سهلاً». وقول عليّ رضي الله عنه: «إذا استطعمكم الإمام فأطعموه» أي: إذا استفتح فافتحوا عليه.

(٢) البخاري (٤٤١) في الصلاة: باب نوم الرجال في المساجد، و(٣٧٠٣) في فضائل أصحاب النبي ﷺ: باب مناقب علي بن أبي طالب، و(٦٢٠٤) في الأدب: باب التكني بأبي تراب، و(٦٢٨٠) في الاستئذان: باب القائلة في المسجد؛ وأخرجه مسلم رقم (٢٤٠٩) في فضائل الصحابة: باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وسيأتي برقم (٦٥١٦).

قال الحافظ: وفيه من الفوائد جواز القائلة في المسجد، وممازحة المُعْضَب بما لا يغضب منه، بل يحصل به تأنيسه، وفيه التكنية بغير الولد وتكنية من له كنية، والتلقيب بالكنية لمن =



(فلم يَقُلْ عندي): أي لم يَقْضِ القائلة عندي.

١٥٥ - (خ م - أسماء بنت أبي بكر) رضي الله عنها وعن أبيها، أنها حملت بعبد الله ابن الزبير بمكة؛ قالت: فخرجت وأنا مُتِمٌّ، فقدمت المدينة، فنزلت بقباء، فولدته بقباء، ثم أتيت رسول الله ﷺ، فوضعتُه في حجره، ثم دعا بتمر فمضغها، ثم تفل في فيه، فكان أول شيء دخل في جوفه ريق رسول الله ﷺ، ثم حنكه بالتمر، ثم دعا له، وبرك عليه، فكان أول مولود ولد في الإسلام<sup>(١)</sup>.

زاد في رواية: ففرحوا به فرحاً شديداً، لأنهم قيل لهم: إن اليهود قد سحرتمكم، فلا يولد لكم.

أخرجه البخاري ومسلم عن أسماء، ولم يذكر في: «وسمائه».

وأخرجه عن عائشة بنحوه، وقال في: «وسمائه عبد الله»<sup>(٢)</sup>.

(مُتِمٌّ): امرأة مُتِمٌّ: إذا كانت حاملاً، وقد دنا ولادها.

(بِقَبَاءَ): قَبَاء - بالمد -: موضع بالمدينة معروف، يُصْرَفُ ولا يُصْرَفُ.

(تَفَلَ): التَّفَلَ: أن تبصق أقل شيء، وهو فوق التَّفَث.

(حنكه): التَّحْنِيك: أن يذلك بالتمر حنك الصبي.

(وبرك عليه): التَّبريك على الولد: أن يدعو له بالبركة.

١٥٦ - (خ م - أبو موسى الأشعري) رضي الله عنه، قال: ولد لي غلام، فأتيت به رسول الله ﷺ، فسماه إبراهيم، وحنكه بتمر ودعا له بالبركة، ودفعه إلي، وكان أكبر ولد أبي موسى. أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٣)</sup>.

= لا يغضب، وفيه مداراة الصهر وتسكينه من غضبه، ودخول الوالد بيت ابنته بغير إذن زوجها حيث يعلم رضاه، وأنه لا بأس بإبداء المنكبين في غير الصلاة.

(١) يريد أن عبد الله بن الزبير أول مولود بالمدينة من المهاجرين، وكان النعمان بن بشير أول من ولد بالمدينة من الأنصار بعد مقدم النبي ﷺ.

(٢) البخاري (٣٩٠٩) في فضائل أصحاب النبي ﷺ (المناقب): باب في هجرة النبي ﷺ و(٥٤٦٩) في العقيقة: باب تسمية المولود؛ وأخرجه مسلم (٢١٤٦) في الآداب: باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته من حديث أسماء؛ وأخرجه البخاري (٣٩١٠)، ومسلم (٢١٤٨) من حديث عائشة، وقد وقعت التسمية في حديثها دون حديث أسماء؛ وسيأتي برقم (٦٦٠٨).

(٣) البخاري ٥٠٨/٩ رقم (٥٤٦٧) في العقيقة: باب تسمية المولود غداة يولد لمن يعق عنه =



١٥٧ - (خ م د - أنس بن مالك) رضي الله عنه، قال: كان ابنُ لأبي طلحة يشتكي، فخرج أبو طلحة فقبضَ الصبي، فلما رجع أبو طلحة، قال: مافعلَ ابني؟ قالت أمُّ سليم: هو أسكنُ ماكان عليه<sup>(١)</sup>، فقرَّبْتُ له العشاء فتعشى، ثم أصابَ منها، فلما فرغَ قالت: وارؤوا الصبي، فلما أصبح أبو طلحة أتى رسولَ الله ﷺ، فأخبره، فقال: «أعرستمُ الليلة»<sup>(٢)</sup>؟ قال: نعم. قال: «اللهم باركْ لهما». فولدتُ غلامًا، فقال لي أبو طلحة: احمله حتى تأتي به النبي ﷺ، وبَعثْتُ معه بتمرات، فأخذهُ النبي ﷺ فقال: «أمنهُ شيء؟» قال: نعم، تمرات. فأخذها النبي ﷺ فمضغها، ثم أخذها من فيه: فجعلها في في الصبي، ثم حنَّكه وسمَّاه عبد الله.

وفي روايةٍ مختصرة، قال: غدوتُ إلى رسولِ الله ﷺ بعبد الله بنِ أبي طلحة ليُحنَّكه، فوافيته، في يدهِ المِسْمُ يسمُ به إيلَ الصدقة.

وفي أخرى مختصرة قال: لما ولدتُ أمُّ سليم قالت: يأنس، انظرْ هذا الغلامَ فلا يُصِيبَنَّ شيئًا، حتى تَغْدُو به إلى النبي ﷺ يُحنَّكه، فغدوتُ، فإذا هو في الحائط، وعليه خميصٌ جونيَّةٌ، وهو يسمُ الظَّهْرَ الذي قَدِمَ في الفتح. هذه رواية البخاري ومسلم.

ولمسلم وحده قال: مات ابنُ لأبي طلحة من أمِّ سليم فقالت لأهلها: لا تُحدثوا أبا طلحةَ بابنه، حتى أكونَ أنا أحدثُه. قال: فجاء، فقرَّبْتُ إليه عشاءً، فأكلَ وشربَ، قال: ثم تصنَّعتُ له أحسنَ ما كانتُ تصنِّعُ قبلَ ذلك، فوقعَ بها، فلما رأته قد شبعَ

= وتحنَّكه، و(٦١٩٨) في الأدب: باب من سَمَّى بأسماء الأنبياء؛ ومسلم (٢١٤٥) في الآداب: باب استحباب تحنك المولود؛ وأحمد في المسند ٣٩٩/٤ (١٩٠٧٦).

(١) هو أسكن ماكان عليه: قال الزركشي: الألف فيه للتفضيل، وأرادتُ به سكون الموت وظنُّ أبو طلحة أنَّها تريد سكونَ العافية والشفاء، والصبي المتوفى هو أبو عُمير الذي جاء ذكرُه في حديث «التَّغْيِير»، وهو أخو أنس بن مالك لأُمِّه.

(٢) قوله: «أعرستمُ الليلة» قال الزركشي: بسكون العين وتخفيف الراء على أنه استفهام، وإن لم يدخل حرفُ استفهام، وهو من قولهم: أعرس الرجلُ: إذا دخلَ بامرأته عندَ بناتها، أرادَ به هاهنا: الوطء، فسماه إعراسًا، لأنَّه من توابع الإعراس، وضبطه الأصيلي «أعرستم» بتشديد الراء، قال القاضي: وهو غلط، إنما ذلك في نزول المنزل بالليل، وكذا قال ابن الأثير: لا يقال فيه: عرس، لكن ذكر صاحب التحرير: أنه يروى بفتح العين، وتشديد الراء على الاستفهام، قال: وهي لغة في عرس كأعرس، والأفصح: أعرس.



وأصابَ منها، قالت: يا أبا طلحة، أرايتَ لو أنَّ قومًا أعاروا عاريَتَهُم أهلَ بيتٍ، فطلبوا عاريَتَهُم، ألَهم أن يمنعوهم؟ قال: لا، قالت: فاختَسِبَ ابنُكَ. قال: فغَضِبَ، وقال: تركَني حتى تَلَطَّخْتُ، ثم أخبرتني بابني! فانطلقَ حتى أتى رسولَ الله ﷺ فأخبرَهُ بما كان، فقال رسولُ الله ﷺ: «بارَكَ اللهُ لكما في ليلتِكما». قال: فحملتُ، قال: فكان رسولُ الله في سفرٍ وهي معه، وكان رسولُ الله ﷺ إذا أتى المدينةَ من سفرٍ لا يطرُقُها طُروقًا، فدَنُوا من المدينةَ فضرَبَها المَخاضُ، فاختَسَبَ عليها أبو طلحة، فانطلقَ رسولُ الله ﷺ، قال: يقولُ أبو طلحة: إِنَّكَ لتَعلَمُ ياربُّ أَنَّهُ يُعْجِبُنِي أَنْ أُخْرَجَ مع رسولِ الله ﷺ إذا خَرَجَ، وأَدْخَلَ معهُ إذا دَخَلَ، وقد اخْتَبَسْتُ بما ترى. قال: تقولُ أُمُّ سُلَيْمٍ: يا أبا طلحة، ما أَجِدُ الذي كُنْتُ أَجِدُ. فانطلقَ. فانطلقنا، وضرَبَها المَخاضُ حينَ قَدِمَا، فولدتُ غُلامًا، فقالتُ لي أُمِّي: يا أنسُ لا يرضِغُهُ أحدٌ حتى تغدوَ به على رسولِ الله ﷺ، فلمَّا أَصْبَحَ، احتملتُهُ، فانطلقتُ به إلى رسولِ الله ﷺ، قال: فصادَفَتُهُ ومعه مِيسَمٌ، فلمَّا رَأَيْتِي قال: «لعلَّ أُمَّ سُلَيْمٍ وَلَدَتْ؟» قلتُ: نعم. فوضع المِيسَمَ، قال: وجئتُ به، فوضعتُهُ في حِجْرِهِ، ودعا رسولُ الله ﷺ بعَجْوَةٍ من عَجْوَةِ المدينة، فلاكها في فيه حتى ذابت، ثم قَذَفَهَا في فِي الصَّبِيِّ، فجعلَ الصَّبِيُّ يَتَلَمَّظُهَا، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «انظروا إلى حُبِّ الْأَنْصَارِ التَّمْرِ». قال: فمَسَحَ وَجْهَهُ وَسَمَاءَهُ عبدُ الله.

وفي أخرى لمسلمٍ قال: ذهبتُ بعبدِ الله بنِ أبي طلحةِ الأنصاريِّ إلى رسولِ الله ﷺ حينَ وُلِدَ، ورسولُ الله ﷺ في عِبَادَةٍ يَهْنَأُ بَعِيرًا لَهُ، فقال: «هل معكَ تمرٌ؟» فقلتُ: نعم. فناولتُهُ تمراتٍ، فألقاهنَّ في فيه، فلاكهنَّ، ثم فَغَرَ فا الصَّبِيُّ فمَجَّهُ في فيه، فجعلَ الصَّبِيُّ يَتَلَمَّظُهُ، فقال رسولُ الله ﷺ: «حُبِّ الْأَنْصَارِ التَّمْرِ»<sup>(١)</sup>، وسَمَاءَهُ عبدُ الله.

وأخرجه أبو داود مثلَ روايةِ مسلم هذه الأخيرة<sup>(٢)</sup>.

(١) قال النووي في شرح مسلم ١٢٣/١٤: رُوي بضمِّ الحاء وكسرها، فالكسرُ بمعنى المحبوب، كالذبح بمعنى المذبوح وعلى هذا فالباء مرفوعة، أي: محبوب الأنصار التمر، وأما من ضمَّ الحاء فهو مصدر، وفي الباء على هذا وجهان: النصب وهو الأشهر، والرفع، فمن نصب فنقدريه: انظروا حُبَّ الْأَنْصَارِ التمر، فينصب التمر أيضًا، ومن رفع قال: هو مبتدأ حذف خبره، أي: حب الأنصار التمر لازم، أو هكذا، أو عادتهم من صغرهم.

(٢) البخاري (١٣٠١) في الجنائز: باب من لم يظهر حزنَهُ عند المصيبة، و(١٥٠٢) في الزكاة: باب =



(أَعْرَشْتُمْ): الإعراسُ هاهنا، أرادَ به الجماع.

(المِيسَم): الحديدَةُ التي تَسِمُ بها الدوابُّ، تَتَرَكُّها في النارِ حتى تَحْمَى ثم تَسْمُها بها.

(الحائط): هاهنا: البستان من نخل.

(خَمِيصَةُ جُونِيَّة): الخميصةُ: ثوبٌ خَزٌّ أو صوفٍ مُعَلَّم، وهو أسود. والجَوْنُ: الأسود، نسبها إلى السواد، هكذا جاء في كتاب الحميدي «خميصةُ جُونِيَّة» والذي رأيته في كتاب مسلم «خميصةُ جُونِيَّة» وفي نسخة «خَوْتَكِيَّة»<sup>(١)</sup> وما أعرفُ له معنى، إلا أن يكون قد نسبها إلى القِصَر، فإنَّ الخَوْتَكِيَّ الرجلُ القصيرُ الخطو المتقارب في المشي،

= وسم الإمام إيل الصدقة بيده، و٩/٥٠٩ رقم (٥٤٧٠) في العقيقة: باب تسمية المولود، ورقم (٥٨٢٤) في اللباس: باب الخميصة السوداء؛ ومسلم ٣/١٦٨٩ (٢١٤٤) الذي بعد (٢٤٥٧) في الآداب: باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته و(٢١٤٤) في فضائل الصحابة: باب من فضائل أبي طلحة الأنصاري رضي الله عنه، و(٢١١٩) في اللباس والزينة: باب جواز وسم الحيوان؛ ورواه أبو داود (٤٩٥١) في الأدب: باب في تغيير الأسماء؛ وأحمد في المسند في أماكن كثيرة منها ٣/١٠٥ (١١٦١٧)؛ وسيأتي برقم (٤٦٣٣) و(٩٤٥٤).

وفي الحديث من الفوائد: جواز الأخذ بالشدة وترك الرخصة مع القدرة عليها؛ والتسليّة عن المصائب، وتزجُّ المرأة لزوجها، وتعرضها لطلب الجماع منه؛ واجتهادها في عمل مصالحه؛ ومشروعية المعارض الموهمة إذا دعت الضرورة إليها، وشرط جوازها أن لا تُبطل حقاً لمسلم. وكان الحاملُ لأم سليم على ذلك المبالغة في الصبر والتسليم لأمر الله، ورجاء إخلافه عليها ما فات منها، إذ لو أعلمت أبا طلحة بالأمر في أول الحال تنكّذ عليه وقتّه، ولم تبلغ الغرض الذي أرادته، فلما علم الله صدق نبيّها بلغها منها، وأصلح لها ذريّتها؛ وفيه إجابة دعوة النبي ﷺ، وأن من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه، وبيان حال أم سليم من التجلّد وجودة الرأي، وقوة العزم، وقد ثبت أنّها كانت تشهد القتال، وتقوّم بخدمه المجاهدين، وغير ذلك من الأعمال الجليلة التي انفرادت بها عن مُعظَم النسوة.

(١) رواية البخاري (٥٨٢٤): «حُرَيْثِيَّة»، ورواية مسلم (٢١١٩): «حُوَيْثِيَّة»؛ ونقل صاحبُ اللسان في مادة (حوت) عن المؤلف مانقشه: وفي الحديث قال أنس: جئتُ النبي ﷺ وعليه خميصة حُرَيْثِيَّة؛ قال ابن الأثير: هكذا جاءت في بعض نسخ مسلم؛ قال: والمحفوظ... وذكر ماجاء هنا؛ وذكره أيضاً في مادة (حرت) وأثبتته في سياق الحديث: «حُرَيْثِيَّة» وقال: قيل: هي منسوبة إلى حُرَيْث رجلٍ من قضاة. وساقه أيضاً في مادة (جون) وذكر ما جاء هنا وزاد: وقيل: هي منسوبة إلى بني الجَوْن قبيلة من الأزد. قلنا: لعل المرجح ما أثبتّه المؤلف (جونية) وسبب اضطراب التفسير هو التصحيف.



أراد: أنها خميسة قصيرة، كأنها لرجل حوثكي، والله أعلم.

(فأخسب ابنك): إذا مات للإنسان ولد، قيل له: اختسبه عند الله، أي: اجعله لك عنده ذخراً.

(لا بطرقها): الطروق: إثيان المنزل ليلاً.

(المخاض): الطلق عند الإحساس بالولادة.

(بعجوة): العجوة: نوع من جدد التمر، من تمر المدينة.

(يتلمظها): التلمظ: تطعم ما يتقى في الفم من آثار الطعام.

(بهناً): هنأت البعير: لطحته بالهناء، وهو القطران.

(بعيراً): البعير من الإبل: الذكر والأنثى، كالإنسان من بني آدم.

(فلاكهن): لأك اللقمة في فيه: إذا مضغها.

(فغر فاه): إذا فتحه.

(فمجة): مَجَّ ريقه من فيه: إذا رماء.

١٥٨ - (د - عائشة) رضي الله عنها، قالت: قلت: يا رسول الله، كل صواحي لهن كئي،

قال: «فاكتئي بابنك [- يعني ابن أختها -]»<sup>(١)</sup> عبد الله بن الزبير. فكانت تكتئي أم عبد الله.

أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup>. وزاد زرين في كتابه: «فإن الخالة أم»<sup>(٣)</sup>. ولم أجدها في كتاب أبي

داود.

(١) مابين المعقوفين من سنن أبي داود.

(٢) سنن أبي داود (٤٩٧٠) في الأدب: باب في المرأة تكنى، وابن ماجه (٣٧٣٩) وإسناده قوي.

وأخرجه أحمد في المسند ٢٦٠/٦ (٢٥٧١٠)، وهو حديث صحيح.

(٣) أخرج البخاري (٢٧٠٠) في الصلح: باب كيف يكتب هذا ماصالح فلان بن فلان، ورقم

(٤٢٥١) في المغازي: باب عمرة القضاء، عن البراء بن عازب أن ابنة حمزة اختصم فيها علي

وجعفر وزيد، فقال علي: أنا أحق بها هي ابنة عمي، وقال جعفر: هي ابنة عمي، وخالتها

تحتي، وقال زيد: بنت أخي. فقضى بها النبي ﷺ لخالتها وقال: «الخالة بمنزلة الأم» وقال

الشراح: معناه أن الخالة بمنزلة الأم في استحقاق الحضانة عند فقدان الأم، لأنها تقرب منها في

الحنو والشفقة، والاهتداء إلى مابه صلاح المحتضن، والسياق يدل عليه، وسيأتي برقم

(٦١٣٣).



## الفصل الثالث

### فيمن غيّر النبي ﷺ اسمه

١٥٩ - (ت - عائشة) رضي الله عنها، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُغَيِّرُ الْأَسْمَاءَ الْقَبِيحَ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١).

١٦٠ - (خ م - أبو هريرة) رضي الله عنه، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، كَانَ اسْمُهَا بَرَّةً، فَقِيلَ: تُزَكِّي نَفْسَهَا، فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ (٢).

(بَرَّة): اسم امرأة، وهو تَأْنِيثُ بَرٍّ، وَالْبَرُّ: ضِدُّ الْفَاجِرِ.

(تُزَكِّي نَفْسَهَا): زَكَّى الرَّجُلُ نَفْسَهُ: إِذَا وَصَفَهَا وَأَثْنَى عَلَيْهَا، وَهُوَ مَكْرُوهٌ.

١٦١ - (م - ابن عباس) رضي الله عنهما، قَالَ: كَانَ اسْمُ جُؤَيْرِيَّةَ بِنْتِ الْحَارِثِ بَرَّةً، فَحَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اسْمَهَا جُؤَيْرِيَّةً، وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُقَالَ: خَرَجَ مِنْ عِنْدِهِ بَرَّةً. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣).

١٦٢ - (م د - محمد بن عمرو بن عطاء) رحمه الله، قَالَ: سَمَّيْتُ ابْنَتِي بَرَّةً، فَقَالَتْ لِي زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ هَذَا الْأَسْمِ، وَسُمِّيْتُ بَرَّةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِأَهْلِ الْبِرِّ مِنْكُمْ». فَقَالُوا: بِمَ نُسَمِّيْهَا؟ فَقَالَ: «سَمُّوْهَا زَيْنَبٌ».

(١) سنن الترمذي (٢٨٣٩) في الأدب: باب ما جاء في تغيير الأسماء، وفي سننه عمر بن علي المقدي، وهو مدلس، وقد عنعن، لكن مابعده من الأحاديث يشهد له، فهو حديث صحيح.

(٢) البخاري (٦١٩٢) في الأدب: باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه؛ ومسلم (٢١٤١) في الآداب: باب استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن؛ وابن ماجه (٣٧٣٢) في الأدب: باب تغيير الأسماء؛ وأحمد في المسند ٤٣٠/٢ (٩٢٧٦)؛ والدارمي (٢٦٩٨) في الاستئذان: باب في تغيير الأسماء.

(٣) صحيح مسلم (٢١٤٠) في الأدب: باب استحباب تغيير الاسم القبيح؛ وأخرجه أحمد في المسند ٣٢٦/١ (٢٩٩٨)، وسيأتي برقم (٢٤٥٨) من رواية أبي داود.



وفي رواية قالت زينب: كان اسمي برة، فسماني رسول الله ﷺ زينب، قالت: ودخلت عليه زينب بنت جحش، واسمها برة، فسمّاها زينب. أخرجه مسلم، وأبو داود وافقه على الأولى<sup>(١)</sup>.

١٦٣ - (د س - شريح بن هاني) رحمه الله، عن أبيه قال: لما وفد إلى رسول الله ﷺ مع قومه<sup>(٢)</sup>، سمعهم يكتنونه بأبي الحكم، فدعاه رسول الله ﷺ فقال: «إن الله هو الحكم<sup>(٣)</sup>»، وإليه الحكم، فلم تكن أبا الحكم؟ فقال: إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني، فحكمت بينهم، فرضي كلا الفريقين بحكمي، فقال رسول الله ﷺ: «ما أحسن هذا! فما لك من الولد؟» قال: لي شريح ومسلم وعبد الله. قال: «فمن أكبرهم؟» قال: قلت: شريح. قال: «فانت أبو شريح». أخرجه أبو داود والنسائي<sup>(٤)</sup>.

(الحكم): إنما كره الحكم، لأن الحكم الحاكم، ولا حكم إلا لله تعالى.

١٦٤ - (د - بشير بن ميمون) رحمه الله تعالى، عن عمه أسامة بن أخدري<sup>(٥)</sup>: أن

(١) صحيح مسلم (٢١٤٢) في الآداب: باب استحباب تغيير الاسم القبيح؛ وأبو داود رقم (٤٩٥٣) في الأدب؛ باب تغيير الاسم القبيح.

(٢) في (د): «لما وفد بي رسول الله ﷺ إلى المدينة مع قومه» وفي (ظ): «أبي» مكان «بي» وكلاهما تصحيف، والمثبت من سنن أبي داود.

(٣) قوله «إن الله هو الحكم» عرف الخبر، وأتى بضمير الفصل، فدل على الحصر، وأن هذا الوصف مختص بها سبحانه، لا يتجاوزها إلى غيره، أي منه الحكم وإليه ينتهي الحكم. قال في «شرح السنة»: الحكم: هو الحاكم الذي إذا حكم لا يرد حكمه، وهذه الصفة لا تليق بغير الله تعالى، ومن أسمائه «الحكم»، ولما لم يطابق جواب أبي شريح هذا المعنى قال له ﷺ على ألطف وجه رداً على ذلك: «ما أحسن هذا» لكن أين ذلك من هذا؟ فاعيد عنه إلى ما هو أليق بحالك، من التكني بالأبناء. وهو من باب التنبيه إلى ما هو أولى به.

والكني على أنواع: تطلق تارة على قصد التعظيم والتوصيف، كأبي الفضل، وأبي المعالي، وأبي الحكم؛ وللنسبة إلى الأولاد، كأبي سلمة وأبي شريح، وإلى ما يلبسه، كأبي هريرة، فإنه رُئي ومعه هرة، وأبي تراب لعل، لأنه نام على باب المسجد فتغير بالتراب؛ وللعلمية الصرفة، كأبي بكر وأبي عمر.

(٤) سنن أبي داود (٤٩٥٥) في الأدب: باب تغيير الاسم القبيح؛ والنسائي (٥٣٨٧) في آداب القضاة: باب إذا حكموا رجلاً ففضى بينهم؛ وإسناده صحيح.

(٥) روى ابن الأثير في «أسد الغابة» بسنده إلى بشير بن ميمون عن أسامة بن أخدري الشقري، قال: =



رجلاً كَانَ اسْمُهُ أَصْرَمَ، وَكَانَ فِي نَفَرٍ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «مَا اسْمُكَ؟» قَالَ: أَصْرَم. قَالَ<sup>(١)</sup>: «بَلْ أَنْتَ زُرْعَةُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>.

(أَصْرَمَ): إِنَّمَا كَرِهَ أَصْرَمَ، لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الصَّرَمِ، وَهُوَ الْقَطْعُ.

(زُرْعَةُ): فَجَعَلَهُ زُرْعَةً، لِأَنَّهُ مِنَ الزَّرْعِ، وَالزَّرْعُ: النَّبَاتُ، وَهُوَ ضِدُّ الْقَطْعِ.

١٦٥ - (خ د - سعيد بن المسيَّب) عَنْ أَبِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّ أَبَاهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟» قَالَ: حَزْنٌ، قَالَ: «أَنْتَ سَهْلٌ». قَالَ: لَا أَعْيَّرُ اسْمًا سَمَّانِيهِ أَبِي.

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَبْرِ بْنُ شَيْبَةَ: جَلَسْتُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَحَدَّثَنِي أَنَّ جَدَّهُ حَزْنًا قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟» قَالَ: اسْمِي حَزْنٌ. قَالَ: «بَلْ أَنْتَ سَهْلٌ». قَالَ: مَا أَنَا بِمُعَيَّرٍ اسْمًا سَمَّانِيهِ أَبِي. قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: فَمَا زَالَتْ فِينَا الْحُزُونَةُ بَعْدُ.

هَذِهِ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ؛ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ قَالَ: لَا، السَّهْلُ يُوطَأُ، وَيُمْتَهَنُ.

قَالَ سَعِيدٌ: فَظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُصِيبُنَا بَعْدَهُ حُزُونَةٌ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَغَيَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اسْمَ الْعَاصِ، وَعَزِيزَ، وَعَتَلَةَ، وَشَيْطَانَ، وَالْحَكَمَ، وَغُرَابَ، وَحُبَابَ، وَشَهَابَ، فَسَمَّاهُ هَشَامًا، وَسَمَّى حَزْنًا: سِلْمًا، وَسَمَّى الْمُضْطَجِعَ: الْمُنْبَعِثَ، وَأَرْضًا تُسَمَّى عَفْرَةَ، سَمَّاهَا: خَضِرَةَ، وَشَعْبَ الضَّلَالَةِ، سَمَّاهُ: شِعْبَ الْهُدَى، وَبَنِي الزُّنَيْةِ، سَمَّاهُمْ: بَنِي الرُّشْدَةِ، وَسَمَّى بَنِي مُغَوِيَةَ: بَنِي رِشْدَةَ.

= قَدِمَ الْحَيُّ مِنْ شَقْرَةٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، رَجُلٌ ضَخْمٌ، اسْمُهُ أَصْرَمٌ، قَدِ ابْتَاعَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، قَالَ: يَارَسُولَ اللَّهِ، سَمِّهِ وَادْعُ لَهُ. قَالَ: «مَا اسْمُكَ؟» قَالَ: أَصْرَم. قَالَ: «بَلْ زُرْعَةُ». قَالَ: مَا تَرِيدُهُ؟ قَالَ: أَرِيدُهُ رَاعِيًا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَصَابِعِهِ - وَقَبَضَهَا - وَقَالَ: «هُوَ عَاصِمٌ، هُوَ عَاصِمٌ». وَفِي الْقَامُوسِ: «الشَّقْرَةُ» كَزَنْجَةٍ - ابْنُ الْحَارِثِ بْنِ تَمِيمٍ، أَبُو قَيْلَوٍّ مِنْ ضَبَّةَ، وَالنَّسَبَةُ: شَقْرِي؛ بِالتَّحْرِيكِ.

(١) قَوْلُهُ: «أَصْرَمَ قَالَ» لَيْسَ فِي (ق).

(٢) سَنَنْ أَبِي دَاوُدَ (٤٩٥٤) فِي الْأَدَبِ، بِأَبِ تَغْيِيرِ الْأَسْمِ الْقَبِيحِ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) الْبُخَارِيُّ (٦١٩٠) فِي الْأَدَبِ: بِأَبِ اسْمِ الْحَزْنِ، وَ(٦١٩٣) فِيهِ: بِأَبِ تَحْوِيلِ الْأَسْمِ إِلَى اسْمٍ أَحْسَنَ مِنْهُ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٤٩٥٦) فِي الْأَدَبِ: بِأَبِ تَغْيِيرِ الْأَسْمِ الْقَبِيحِ؛ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٤٣٣/٥ (٢٣١٦١).



قال أبو داود: تركتُ أسانيدَها للاختصار<sup>(١)</sup>.

(حُزُونَة): الحُزُونَة: ضِدُّ الشَّهْوَةِ، وهو ماخُشَنَ وَغُلِظَ من الأرض.

(يُمْتَهَنُ): أي يُدَاسُ وَيُهَانُ، أو من المِهْنَةِ، يعني الخِدْمَةِ.

(العَنَلَة): الشَّدَّةُ والغِلْظَةُ، يقال: عَتَلْتُ الرَّجُلَ: إذا جَذَبْتَهُ جَذْبًا عَنِيفًا، ومنه قيل: رَجُلٌ عُتِلَ، وهو الجافي الغليظ.

(الحُجَاب): الحَيَّة، وبه يُسَمَّى الشَّيْطَانُ حُبَابًا.

(عزیز): إنما كَرِهَ العزیز، لأنَّ العبدَ موصوفٌ بالدُّلِّ والخُضُوعِ لله تعالى.

(شهاب): وكَرِهَ شهابًا، لأنَّ الشَّهَابَ الشُّعْلَةُ، ولأنَّه يُرْجَمُ به الشَّيْطَانُ.

(غُرَاب): وكَرِهَ غُرَابًا، لأنَّ معناه: البُعد، والغُرَاب: من أَخْبَثَ<sup>(٢)</sup> الطَّيُور، وقد أَباح قَتْلُهُ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ.

(عَفْرَة): العَفْرَة: من عَفَرَة الْأَرْضِ، وهو لونها، ورويت: «عَفْرَة» بالثاء وهي التي لَانَبَاتَ فِيهَا، إنما هي صعيد قد علاها العُثْيُرُ، وهو الغبار.

(بني الرِّئِيَّة): يقال: فلانٌ لِرِئِيَّةٍ: إذا كان وَلَدَ زَنَى، وفلانٌ لِرِشْدَةٍ: إذا كان لِنِكَاحٍ صحيح.

١٦٦ - (م ت د - ابن عمر) رضي الله عنهما، أنَّ رسولَ الله ﷺ غَيَّرَ اسْمَ عَاصِيَةَ، وَسَمَّاها جَمِيلَةً. هذه رواية مسلم والترمذي وأبي داود.

وفي أخرى لمسلم: أنَّ ابنةَ كَانَتْ لِعَمْرٍ، يُقَالُ لَهَا: عَاصِيَةُ، فسمَّاها رسولُ الله ﷺ جَمِيلَةً<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر سنن أبي داود (٤٩٥٦).

(٢) في (ظ): من خبيث.

(٣) صحيح مسلم (٢١٣٩) في الآداب: باب كراهة التسمية بالاسماء القبيحة؛ والترمذي (٢٨٣٨) في الأدب: باب ماجاء في تغيير الأسماء؛ وأبو داود (٤٩٥٢) في الأدب: باب تغيير الاسم القبيح؛ وابن ماجه (٣٧٣٣) في الأدب: باب الرجل يكتى قبل أن يولد له؛ ومسنند أحمد ١٨/٢ (٤٦٦٨)؛ وسنن الدارمي (٢٦٩٧) في الاستئذان: باب في تغيير الأسماء.



١٦٧- (د - مسروق) رحمه الله، قال: لَقِيتُ عَمَرَ بن الخطاب رضي الله عنه فقال: من أنت؟ قلتُ: مسروق بن الأجدع، قال عمر: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «الأجدع: شيطان». أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

١٦٨ - (خ م - سهل بن سعد) رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ أتى بالمُنْذِرِ بن أبي أُسَيْدٍ، حين وُلِدَ، فوضَعَهُ على فَخِذِهِ، وأبو أُسَيْدٍ جالسٌ، فَلَهِيَ رسولُ الله ﷺ بشيءٍ كان بين يديه، فأمرَ أبو أُسَيْدٍ بابنَه، فاحتَمَلَ من على فَخِذِ النبي ﷺ، فقلَّبُوهُ، فاستَفَاقَ رسولُ الله ﷺ فقال: «أين الصَّبِيُّ؟» فقال أبو أُسَيْدٍ: قَلْبْنَاهُ يارسولَ الله. قال رسولُ الله ﷺ: «ما اسمُهُ؟» قال: فلان. قال: «لا، ولكن اسمُهُ المُنْذِرُ» فسَمَّاهُ يومئذٍ المُنْذِرَ. أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

(فَلَهِيَ): لَهَيْتُ عن الشيءِ أَلْهَى: إِذَا غَفَلْتُ [عنه].

(فقلَّبُوهُ): قَلَّبْتُ الصَّبِيَّ وَغَيْرَهُ: إِذَا رَدَدْتَهُ من حيثُ جاء.

(فاستَفَاقَ): الاستِفَاقَةُ: استِفْعَالٌ من أَفاقَ: إِذَا رَجَعَ إلى ماكان قد شُغِلَ عنه، وعادَ إلى نفسِه، ومنه إِفاقةُ المَرِيضِ والمَجنون.



(١) سنن أبي داود (٤٩٥٧) في الأدب: باب تغيير الاسم القبيح، وفي سننه مجالد بن سعيد، وفيه مقال، وباقي رجاله ثقات؛ وأخرجه ابن ماجه (٣٧٣١) في الأدب: باب ما يكره من الأسماء؛ وأحمد (٢١١)، وهو حديث ضعيف.

(٢) البخاري (٦١٩١) في الأدب: باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه، ومسلم (٢١٤٩) في الأدب: باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته.



## الفصل الرابع

ما جاء في التسمية باسم النبي ﷺ وكنيته

١٦٩ - (خ م د - أبو هريرة) رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «تَسَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكْتُمُوا بِكُنْيَتِي». هذه رواية البخاري ومسلم وأبي داود.

وزاد البخاري ومسلم في رواية أخرى: «وَمَنْ رَأَنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَنِي، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ فِي صُورَتِي، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مَتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(١)</sup>.

(فَلْيَتَّبِعُوا): التَّبَوُّءُ: اتِّخَاذُ الْمَبَاءَةِ، وَهِيَ الْمَنْزِلُ.

١٧٠ - (خ م ت - أنس بن مالك) رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ يوماً يَمْشِي بِالْبَقِيعِ، فَسَمِعَ قَائِلًا يَقُولُ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَرَدَّ رَأْسَهُ إِلَيْهِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَمْ أَغْنِكَ، وَإِنَّمَا دَعَوْتُ فَلَانًا. فقال رسول الله ﷺ: «تَسَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكْتُمُوا بِكُنْيَتِي». أخرجه البخاري ومسلم والترمذي<sup>(٢)</sup>.

١٧١ - (خ م ت د - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: وُلِدَ لِرَجُلٍ مِثًا غُلَامٌ، فَسَمَّاهُ الْقَاسِمَ، فَقُلْنَا: لَأَنْكُنِيكَ أَبَا الْقَاسِمِ، وَلَا نُنْعِمُكَ عَيْنًا. فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «اسْمُ ابْنِكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ».

(١) البخاري (١١٠) في العلم: باب إثم من كذب على النبي ﷺ، و(٣٥٣٩) في الأنبياء (المناقب): باب كنية النبي ﷺ، و(٦١٨٨) في الأدب: باب قول النبي ﷺ: «تَسَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْتُمُوا بِكُنْيَتِي»، و(٦١٩٧) فيه أيضًا: باب من سمى باسم الأنبياء؛ وأخرج مسلم الجمل الثلاث بطرق مختلفة بالأرقام (٢١٣٤ و ٢٢٦٦) وفي المقدمة برقم (٣)؛ وأبو داود (٤٩٦٥) فيه أيضًا: باب الرجل يتكئ بأبي القاسم؛ وابن ماجه (٣٧٣٥) في الأدب: باب الجمع بين اسم النبي ﷺ وكنيته، وانظر الحديث رقم (١٠٠٦ و ٨٢٠٥).

(٢) البخاري (٣٥٣٧) في الأنبياء (المناقب): باب كنية النبي ﷺ؛ ومسلم (٢١٣١) في الآداب: باب النهي عن التكئ بأبي القاسم؛ والترمذي (٢٨٤١) في الأدب: باب ما جاء في أسماء النبي ﷺ؛ وأخرجه ابن ماجه (٣٧٣٧) في الأدب: باب الجمع بين اسم النبي ﷺ وكنيته؛ وأحمد في المسند (١١٧٢٠، ١١٨٠٨، ١٢٥٤٩).



وفي رواية: لَانْكُنِيكَ أَبَا الْقَاسِمِ، وَلَا كِرَامَةَ.

وفي أخرى قال: وَلَدَ لِرَجُلٍ مَثًا غُلَامٌ، فَسَمَّاهُ الْقَاسِمَ، فَقُلْنَا: لَانْكُنِيهِ حَتَّى نَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي».

وفي أخرى: فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: لَانْكُنِيكَ أَبَا الْقَاسِمِ، وَلَا تُنْعِمُكَ عَيْنًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحْسَنَتِ الْأَنْصَارُ، تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي».

وفي أخرى قال: أَرَادَ أَنْ يُسَمِّيَهُ الْقَاسِمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي، فَإِنِّي إِنَّمَا جَعَلْتُ قَاسِمًا، أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ».

وفي أخرى: فَسَمَّاهُ مُحَمَّدًا، فَقَالَ لَهُ قَوْمُهُ: لَانْدَعُكَ تُسَمِّي بِاسْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَاِنْطَلَقَ بَابِنِهِ، حَامِلُهُ عَلَى ظَهْرِهِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ ذُكِرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي...» الْحَدِيثُ. هَذِهِ رَوَاةُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ<sup>(١)</sup>.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُخْتَصِرًا عَنْ جَابِرٍ وَأَنْسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي»<sup>(٢)</sup>.

وفي أخرى لأبي داود عن جابر وحده: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَسَمَّى بِاسْمِي فَلَا يَكْنَى بِكُنْيَتِي، وَمَنْ تَكْنَى بِكُنْيَتِي فَلَا يَتَسَمَّى بِاسْمِي»<sup>(٣)</sup>.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَجْمَعَ أَحَدٌ بَيْنَ اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ، فَيُسَمَّى مُحَمَّدًا أَبَا الْقَاسِمِ<sup>(٤)</sup>.

وفي أخرى له قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَسَمَّيْتُمْ بِي فَلَا تَكْنُوا بِي»<sup>(٥)</sup>.

(١) الْبُخَارِيُّ (٦١٨٦) فِي الْأَدَبِ: بَابُ أَحَبِّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَ(٦١٨٧) فِي الْأَدَبِ: بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَمَوْا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي»، وَ(٦١٩٦) فِي الْأَدَبِ: بَابُ مَنْ سَمِيَ بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ، وَ(٣٥٣٨) فِي الْأَنْبِيَاءِ: بَابُ كُنْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَمُسْلِمٌ (٢١٣٣) فِي الْأَدَبِ: بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّكْنَى بِأَبِي الْقَاسِمِ؛ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٧٣٦) فِي الْأَدَبِ: بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ اسْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَكُنْيَتِهِ؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٢٩٨/٣ (١٣٧٧١).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٦٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَلَّقَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَأَنْسٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٦٦) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

(٤) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ رَقْمَ (٢٨٤١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٥) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٨٤٢) فِي الْأَدَبِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ اسْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَكُنْيَتِهِ، مِنْ =



(ولأنَّكُمْ عَيْنًا): أي لانقول لك: نَعِمْتُ عَيْنُكَ، بمعنى قَرَّتْ؛ ومنه قولهم: نَعَمْ ونُعْمَى عَيْن.

١٧٢ - (د - عائشة) رضي الله عنها قالت: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ، فقالت: يارسول الله، إني ولدتُ غلامًا فسمَّيتهُ محمدًا، وكُنَّيتهُ أبا القاسم، فذكر لي أنَّكَ تَكَرَّهُ ذلك، فقال: «مالذي أحلَّ اسمي وحرَّم كُنَّيتي؟» أو «مالذي حرَّم كُنَّيتي، وأحلَّ اسمي؟» أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

١٧٣ - (د - محمد ابن الحنفية) عن أبيه علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: قلت: يارسول الله، أَرَأَيْتَ إِنْ وَلِدْتُ لِي بَعْدَكَ وَلَدًا، أَسْمِيهِ بِاسْمِكَ، وَأَكْنِيهِ بِكُنَّيتِكَ؟ قال: «نعم». أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

= حديث جابر، وحسنه، وصحَّحه ابن حبان.

(١) أبو داود (٤٩٦٨) في الأدب: باب في الرخصة في الجمع بينهما؛ وفي سنده مجهول.  
(٢) أبو داود (٤٩٦٧) في الأدب: باب الرخصة في الجمع بينهما، وأخرجه الترمذي (٢٨٤٣) في الأدب: باب ماجاء في كراهة الجمع بين اسم النبي ﷺ وكُنَّيته وقال: هذا حديث حسن صحيح. وهو كما قال: وقال النووي رحمه الله في الأذكار ص ٢٦١، ٢٦٢: واختلف العلماء في التكني بأبي القاسم على ثلاثة مذاهب؛ فذهب الشافعي رحمه الله ومن وافقه إلى أنه لا يحل لأحد أن يتكنى أبا القاسم سواء كان اسمه محمدًا أو غيره، ومن روى هذا من أصحابنا عن الشافعي من الأئمة الحفاظ الثقات الأثبات الفقهاء المحدثون أبو بكر البيهقي، وأبو محمد البغوي في كتابه «التهذيب» في أول كتاب النكاح، وأبو القاسم بن عساكر في تاريخ دمشق.

المذهب الثاني مذهب مالك رحمه الله: أنه يجوز التكني بأبي القاسم لمن اسمه محمد ولغيره، ويجعل النهي خاصًا بحياة النبي ﷺ.

والمذهب الثالث: لا يجوز لمن اسمه محمد، ويجوز لغيره. نقول: ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ النووي رحمه الله أورد المذهب الثالث في شرح مسلم مقلوبًا فقال: يجوز لمن اسمه محمد دون غيره، وهذا لا يعرف به قائل، وإنما هو سبق قلم كما ذكر الحافظ في الفتح.

وقال ابن القيم في «تحفة المودود» ص ٨٤: وللكره ثلاثة مآخذ:

أحدها: إعطاء معنى الاسم لغير من يصلح له، وقد أشار النبي عليه الصلاة والسلام إلى هذه العلّة بقوله: «إنما أنا قاسمٌ أقسمُ بينكم» فهو عليه الصلاة والسلام يقسم بينهم بأمر ربّه تعالى بقسمته، لم يكن تقسيمه كقسمة الملوك الذين يعطون من يشاؤون ويحرمون من شاؤوا.

الثاني: خشية الالتباس وقت المخاطبة والدعوة؛ وقد أشار إلى هذه العلّة في حديث أنس حيث =



## الفصل الخامس

### في أحاديث متفرقة

١٧٤ - (ت - ابن عمرو)<sup>(١)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِتَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَوَضَعَ الْأَذَى عَنْهُ، وَالْعَقُّ عَنْهُ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>.

(وضع الأذى) عن المولود: هو أن يَرَالَ ماعليه من أثر الولادة، وما يخرج على جسده من أثرها.

(العق): هو أن يُحْلَقَ الشَّعْرُ الذي يخرج على رأسه من بطن أمه، وهو من جملة وضع الأذى عنه، وأن يُذْبَحَ عنه شاة أو شاتان، كما سيأتي ذكره وبيانه في باب العقيدة من كتاب الطعام، من حرف الطاء<sup>(٣)</sup>.

= قال الداعي: لم أغنيك. فقال: «سئوا باسمي، ولا تكتؤا بكنتي». الثالث: أن في الاشتراك الواقع في الاسم والكنية معاً زوالاً لمصلحة الاختصاص والتمييز بالاسم والكنية، كما نهى أن ينقش أحدٌ على خاتمه كنقشه، فعلى المأخذ الأول يمنع الرجل من كنيته في حياته وبعد موته، وعلى المأخذ الثاني يختص المنع بحال حياته، وعلى المأخذ الثالث يختص المنع بالجمع بين الكنية والاسم دون أفراد أحدهما، والأحاديث في هذا الباب تدور على هذه الثلاثة، والله أعلم.

(١) في الأصل: «عبد الله بن عمر» وهو خطأ، وابن عمرو هو عبد الله بن عمرو بن العاص، والرواية عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٢) الترمذي (٢٨٣٢) في الأدب: باب ماجاء في تعجيل اسم المولود، وحسنه، وفي سننه شريك القاضي وهو سيئ الحفظ، وابن إسحاق، وقد عنعنه، لكن يتقوى بحديث سُمرة بن جندب [الآتي برقم ٥٦٠٧] عند أبي داود (٢٨٣٧) والترمذي (١٥٢٢) والنسائي (٤٢٢٠) وابن ماجه (٣١٦٥) مرفوعاً بلفظ: «كُلُّ غلام مرتَهَنٌ بعقيقته تذبح عنه يوم السابع، ويُحْلَقَ رأسه ويُسَمَّى» فقد صرَّح الحسنُ بسماعه من سُمرة كما في النسائي، وإسناده صحيح، وصحَّحه الترمذي والنووي.

(٣) انظر ج ٧ ص ٤٩٨.



١٧٥ - (م د - عائشة) رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يُؤتى بالصبيان، فيدعو لهم بالبركة.

وزاد في رواية: «وَيُحَنِّكُهُمْ» ولم يذكر «بالبركة». أخرجه أبو داود.

وفي رواية مسلم، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كان يُؤتى بالصَّيَّانِ فَيَبْرُكُ عَلَيْهِمْ وَيُحَنِّكُهُمْ<sup>(١)</sup>.

١٧٦ - (ت د - أبو رافع) مولى رسول الله ﷺ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ أذَّنَ في أُذُنِ الحسن بن علي حين ولدته فاطمة رضي الله عنهم.

زاد رزين في كتابه: قرأ في أُذُنِهِ سورةَ الإخلاص، وحنَّكه بتمرٍ وسمَّاه.

ولم أجد هذه الزيادة في الأصول. أخرجه الترمذي وأبو داود<sup>(٢)</sup>.

١٧٧ - (ط - يحيى بن سعيد) رحمه الله؛ أَنَّ عمر بن الخطاب قال لرجل:

ما اسمُك؟ قال: جَمْرَة. قال: ابنُ مَنْ؟ قال: ابنُ شهاب. قال: مِمَّن؟ قال: من الحُرَّة. قال: أين مسكنُك؟ قال: بحرَّة النار. قال: بأيِّها؟ قال: بذاتِ لَظَى. قال عمر: أَدْرِكْ أَهْلَكَ فَقَدْ احترقوا. فكان كما قال عمر. أخرجه الموطأ<sup>(٣)</sup>.



(١) مسلم (٢١٤٧) في الآداب: باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته؛ وأبو داود (٥١٠٦) في

الأدب: باب في الصبي يولد فيؤذن له؛ وأخرجه أحمد (٢٣٦٧٢ و ٢٥٢٤٣).

(٢) الترمذي (١٥١٤) في الأضاحي: باب الأذان في أُذُنِ المولود، وأبو داود (٥١٠٥) في الأدب:

باب في الصبي يولد فيؤذن في أُذُنِهِ. وفي سننِه عاصم بن عبيد الله، وهو ضعيف.

(٣) الموطأ ٩٧٣/٢ (١٨٢٠) في الاستئذان: باب ما يكره من الأسماء، وهو منقطع، وقد وصله أبو

القاسم بن بشران في فوائده من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر، وإسناده ضعيف.



## الكتاب التاسع

### في الآنية

١٧٨ - (خ م ت د س - عبد الرحمن بن أبي ليلي) رحمه الله، قال: إنهم كانوا عند حُذَيْفَةَ بِالْمَدَّائِنِ<sup>(١)</sup>، فاستسقى، فسقاه مَجُوسِيٌّ في إناءٍ من فِضَّةٍ، فرمَاهُ به، وقال: إني قد أمرته ألا يسقيني فيه، إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لَا تَلْبَسُوا الحريرَ ولا الدِّياجَ، ولا تشربوا في آنية الذهبِ والفِضَّةِ، ولا تأكلوا في صحافِها، فإنها لهم في الدُّنْيَا».

زَادَ في رواية: «ولكم في الآخرة». هذه رواية البخاري ومسلم.

ولمسلم أيضًا بنحوه، وليس فيه: «ولا تأكلوا في صحافِها».

وأخرجه الترمذي وأبو داود نحو مسلم.

وأخرجه النسائي قال: استسقى حُذَيْفَةُ، فَأَتَاهُ دِهْقَانٌ بِمَاءٍ في إناءٍ من فِضَّةٍ، فحَذَفَهُ، ثم اعتذرَ إليهم مما صنعَ به، وقال: إني نهيتُه، فلم يَتَّه، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: وذكر الحديث مثلَ مسلم<sup>(٢)</sup>.

(١) المدائن: بلدٌ عظيم على دجلة، بينها وبين بغداد سبعة فراسخ، كانت مسكنَ ملوك الفرس، وبها إيوان كسرى وكان فتحها على يد سعد بن أبي وقاص في خلافة عمر سنة ست عشرة، وكان حذيفة عاملاً عليها في خلافة عمر ثم عثمان إلى أن مات بعد قتل عثمان.

(٢) البخاري (٥٤٢٦) في الأطعمة: باب الأكل في إناءٍ مفضض، و(٥٦٣٣) في الأشربة: باب الشرب في آنية الذهب وباب آنية الفضة، و(٥٨٣١) في اللباس: باب لبس الحرير واقتراشه للرجال، و(٥٨٣٧) في اللباس: باب اقتراش الحرير؛ وأخرجه مسلم (٢٠٦٧) في اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة؛ والترمذي رقم (١٨٧٨) في الأشربة: باب ماجاء في كراهية الشرب في آنية الفضة والذهب؛ وأبو داود (٣٧٢٣) في الأشربة: باب الشرب في آنية الذهب والفضة، والنسائي (٥٣٠١) في الزينة: باب النهي عن لبس الدِّياج؛ وأخرجه ابن ماجه (٣٤١٤) في الأشربة: باب الشرب في آنية الفضة و(٣٥٩٠) فيه: باب كراهية لبس الحرير. وأخرجه أحمد في المسند في مواضع كثيرة منها ٣٨٥/٥ (٢٢٧٥٨)؛ والدارمي (٢١٣٠) في الأشربة: باب الشرب في المفضض.



(دِهْقَان) (١): الدِّهْقَان: رئيس القرية، والمقدّم على الجماعة من الفلاحين والثَّناء (٢).

١٧٩ - (خ م ط - أُم سَلَمَة) رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «الذي يشرب في إناء الفضة، إنَّما يُجَرَّجِرُ في بطنه نار جهنم» (٣). هذه رواية البخاري ومسلم والموطأ.

ولمسلم زيادة في رواية: «إنَّ الذي يأكل ويشرب في آنية الفضة والذهب». وفي أخرى له: «من شرب في إناء من ذهب أو فضة، فإنَّما يُجَرَّجِرُ في بطنه ناراً من جهنم» (٤).

(١) بكسر الدال وضمها - معرب.

(٢) تنأت بالبلد تنوءاً: قطعته، والثاني من ذلك، وهم ثناء، أي مُقيمون؛ والاسم التناء.

(٣) قال النووي رحمه الله في شرح مسلم ٢٧/١٤: اتفاق العلماء من أهل الحديث واللغة والغريب وغيرهم على كسر الجيم الثانية من «يجرجر» واختلفوا في قوله: «نار جهنم» فنقلوا فيها: النصب والرفع، وهما مشهوران في الرواية، وفي كتب الشارحين وأهل الغريب واللغة، والنصب هو الصحيح المشهور، الذي جزم به الأزهرى وآخرون من المحققين، ورجحه الزجاج والخطابي والأكثر. ويؤيِّدُ الرواية الثالثة: «يجرجر في بطنه ناراً في جهنم» وروينا في مسند أبي عوانة وفي الجعديّات: «ناراً» من غير ذكر «جهنم».

وأما معناه: فعلى رواية النصب: الفاعل هو الشارب مضمّر في يجرجر، أي: يلقيها في بطنه بجرع متتابع، يسمع له جرجرة، وهي الصوت، لتردُّده في حلقه، وعلى رواية الرفع: يكونُ «النار» فاعله، ومعناه: تصوت النار في بطنه، والجرجرة: هي الصوت، وسُمِّيَ المشروبُ ناراً لأنَّه يؤول إليها، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠].

وأما «جهنم» - عافانا الله منها ومن كل بلاء - فقال الواحدي: قال يونس وأكثر النحويين: هي عجمية لاتصرف، للعلمية والعجمة، وسُمِّيَتْ بذلك لبعدها عن قعرها؛ يقال: بئرٌ جهنَّام إذا كانت عميقة القعر. وقال بعض اللغويين: هي مشتقة من الجُهوْمَة؛ وهي الغلظ؛ سُمِّيَتْ به لغلظ أمرها في العذاب.

(٤) البخاري (٥٦٣٤) في الأشربة: باب آنية الفضة؛ ومسلم (٢٠٦٥) في اللباس والزينة: باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب؛ والموطأ ٩٢٤/٢ (١٧١٧) في الجامع: باب النهي عن الشراب في آنية الفضة؛ وأخرجه ابن ماجه (٣٤١٣) في الأشربة: باب الشرب في آنية الفضة؛ وأحمد (٢٦٠٢٨ و ٢٦٠٤٢ و ٢٦٠٥٥ و ٢٦٠٧١)؛ والدارمي (٢١٢٩) في الأشربة: باب الشرب في المفضض.



(يُجَرِّجُ): أي يُحْدِرُ في جَوْفِهِ؛ فجعلَ للشرب جرجرةً، وهي وقوعُ صوتِ الماءِ في الجَوْفِ، وقيل: هو صوت تردِّدِهِ في فيه. وقيل: هي صبُّ الماءِ في الحلق.

١٨٠ - (د - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنُصِيبُ مِنْ آنِيَةِ الْمُشْرِكِينَ وَأَسْقِيَتِهِمْ، وَنَسْتَمْتِعُ بِهَا، فَلَا يَعْيبُ ذَلِكَ عَلَيْنَا. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>.

(نَسْتَمْتِعُ): الاستمتاعُ بالشيء: الانتفاعُ به.

١٨١ - (د ت - أبو ثعلبة الخُثَنِي) رضي الله عنه قال: إِنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: إِنَّا نُجَاوِرُ أَهْلَ الْكِتَابِ، وَهُمْ يَطْبُخُونَ فِي قُدُورِهِمُ الْخَنْزِيرَ، وَيَشْرَبُونَ فِي آنِيَتِهِمُ الْخَمْرَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَارْحَضُوهَا بِالْمَاءِ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا». هَذِهِ رِوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ.

وروايةُ الترمذي قال: سئل رسولُ اللَّهِ ﷺ عن قُدُورِ المَجُوسِ فقال: «أَنْقُوها غَسَلًا، وَاطْبُخُوا فِيهَا»، وَنَهَى عَنْ كُلِّ سَعِجٍ ذِي نَابٍ.

وفي أخرى له قال: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ، نَأْكُلُ فِي آنِيَتِهِمْ؟ قال: «إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَ آنِيَتِهِمْ فَلَتَأْكُلُوا فِيهَا، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا»<sup>(٢)</sup>

(فَارْحَضُوهَا): الرَّحَضُ: الْغَسْلُ.

(أَنْقُوها): الْإِنْقَاءُ: الْمُبَالَغَةُ فِي الْغَسْلِ وَالتَّنْظِيفِ.

١٨٢ - (ابن عمر) رضي الله عنهما، قال: تَوَضَّأَ عُمَرُ بِالْحَمِيمِ فِي جَرٍّ نَصْرَانِيَّةٍ، وَمِنْ بَيْتِهَا. أَخْرَجَهُ رَزِينٌ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي الْأَصُولِ إِلَّا فِي تَرَاجِمِ أَبْوَابِ الْبَخَارِيِّ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي أَحَدِ أَبْوَابِ كِتَابِ الْوُضُوءِ قَوْلًا مَجْمَلًا: وَتَوَضَّأَ عُمَرُ بِالْحَمِيمِ، وَمِنْ بَيْتِ

(١) أبو داود (٣٨٣٨) في الأطعمة: باب الأكل في آنية أهل الكتاب وإسناده قوي.

(٢) أبو داود (٣٨٣٩) في الأطعمة: باب الأكل في آنية أهل الكتاب؛ والترمذي (١٥٦٠) في السير:

باب ماجاء في الانتفاع بأوعية المشركين، و(١٧٩٦) في الأطعمة: الباب السابع، و(١٤٦٤)، وسيأتي مطولاً برقم (٤٩٩٩) من رواية الصحيحين وغيرهما.



نصرانية<sup>(١)</sup>.

(بالحميم): الحميم: الماء الحار.

(جر نصرانية): الجر: جمع جرّة، وهي الإناء من الخزف، وتجمع أيضاً على جرار.



(١) ذكره البخاري (١٩٢) في الوضوء: باب وضوء الرجل مع امرأته معلقاً بصيغة الجزم، قال الحافظ في الفتح: وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد صحيح بلفظ: «أنَّ عمر كان يتوضأ بالحميم ويغتسل منه» ورواه ابن أبي شيبة والدارقطني بلفظ: «كان يسخن له ماء في قمقم ثم يغتسل منه»، قال الدارقطني: إسناده صحيح، وقوله: «من بيت نصرانية» وصله الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما، عن ابن عينة عن زيد بن أسلم عن أبيه به. ولفظ الشافعي: «توضأ من ماء في جرة نصرانية» ولم يسمعه ابن عينة عن زيد بن أسلم، فقد رواه البيهقي من طريق سعدان بن نصر عنه قال: حدثونا عن زيد بن أسلم.. فذكره مطوَّلاً، ورواه الإسماعيلي من وجه آخر عنه بإثبات الوسطة فقال: عن ابن زيد بن أسلم عن أبيه به، وأولاد زيد هم عبد الله وأسامة وعبد الرحمن، وأوثقهم وأكبرهم عبد الله، وأظنُّه هو الذي سمع ابن عينة منه ذلك؛ ولذلك جزم به البخاري. ثم قال الحافظ: ففيه دليلٌ على جواز التطهّر بفضل وضوء المرأة المسلمة، لأنها لا تكون أسوأ حالاً من النصرانية، وفيه دليلٌ أيضاً على جواز استعمال مياه أهل الكتاب من غير استئصال.

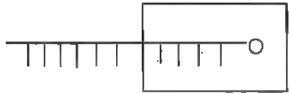


## الكتاب العاشر

### في الأمل والأجل

١٨٣ - (خ ت - ابن مسعود) رضي الله عنه، قال: خَطَّ رسولُ الله ﷺ خطًّا مربَّعًا، وخطَّ خطًّا في الوسط، وخطَّ خطًّا خارجًا منه، وخطَّ خطًّا صغائرًا إلى هذا الذي في الوسط، من جانبيه الذي في الوسط. فقال: «هذا الإنسان»، وهذا أجله مُحِيطٌ به - أو قد أحاطَ به - وهذا الذي هو خارجٌ أمله، وهذه الخطوط الصغارُ الأعراض، فإن أخطأه هذا نهشَهُ هذا، وإن أخطأه هذا نهشَهُ هذا<sup>(١)</sup>. أخرجه البخاري

(١) وقد رسمهُ الحافظُ في الفتح ٢٠٣/١١ هكذا:



وقيل هكذا:



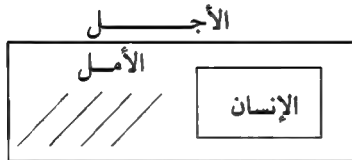
وقيل هكذا:



وقيل هكذا:



الأجل  
الأمل  
الإنسان  
ورسمه ابن التين هكذا:



قال الحافظ: والأول المعتمد. وسياق الحديث يتنزلُ عليه، فالإشارةُ بقوله: «هذا الإنسان» إلى النقطةِ الداخلة، ويقول: «وهذا أجله محيط به» إلى المربع، ويقول: «وهذا الذي هو خارجٌ أمله» إلى الخط المستطيل المنفرد. ويقول: «وهذه» إلى الخطوط، وهي مذكورةٌ على سبيل المثال، لا أن المراد: انحصارُها في عددٍ معين، ويؤيدهُ قوله في حديث أنس بعده «إذ جاء الخط الأقرب» فإنه أشار به إلى الخط المحيط به، ولا شك أنَّ الذي يحيطُ به أقرب إليه من الخارج عنه. وقوله «خطًّا» بضم المعجمة والطاء الأولى للأكثر، ويجوزُ فتحُ الطاء، وقوله: «هذا الإنسان» مبتدأ وخبر، أي: هذا الخطُّ هو الإنسان، على التمثيل، وقوله: «وهذه الخطوط» بالضم فيهما أيضًا، وفي رواية المستملي والسرخسي «وهذه الخطوط». وقوله: «الأعراض» =



والترمذي<sup>(١)</sup>.

١٨٤ - (خ ت - أنس بن مالك) رضي الله عنه، قال: خطَّ رسولُ الله ﷺ خطًّا<sup>(٢)</sup>،  
 \*وقال: «هذا الإنسان»؛ وخطَّ إلى جانبه خطًّا، وقال: «هذا أجلُّه»؛ وخطَّ آخرَ بعيدًا  
 منه\* فقال: «هذا الأمل، فبينما هو كذلك إذ جاءهُ الأقرَبُ». هذه رواية البخاري.

وأخرجه الترمذي قال: قال رسولُ الله ﷺ: «هذا ابنُ آدمَ، وهذا أجلُّه»، ووضعَ يدهُ  
 عندَ قفاه، ثم بسَطَها، وقال: «وَتَمَّ أَمَلُهُ، وَتَمَّ أَمَلُهُ»<sup>(٣)</sup>.

١٨٥ - (خ ت - ابن عمر) رضي الله عنهما، قال: أخذَ رسولُ الله ﷺ بِمَنْكِبِي  
 وقال: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ»<sup>(٤)</sup>.

= جمع «عَرَض» بفتحين، وهو ما يُتَنَفَّعُ به في الدنيا، في الخير والشر. والعَرَض - بالسكون -:  
 ضد الطول، ويطلق على ما يقابل التقديرات، والمراد هنا الأول، وقوله: «نهشه» - بالنون والشين  
 المعجمة - أي أصابه.

واستشكلت هذه الإشارات الأربع مع أنَّ الخطوط ثلاثة فقط.

وأجاب الكرمانى: بأنَّ للخطِّ الداخلي اعتبارين، فالمقدَّر الداخل منه هو الإنسان، والخارج:  
 أَمَلُهُ. والمراد بالأعراض الآفات العارضة له، فإنَّ سلم من هذا لم يسلم من هذا، وإنَّ سلم من  
 الجميع، ولم تصبْ آفة من مرضٍ أو فقدانٍ ماليٍّ، أو غير ذلك بغتةً الأجل.  
 والحاصل: أنَّ من لم يمتَّ بالسبب مات بالأجل.

وفي الحديث إشارةً إلى الحِصْصِ على تقصير الأمل، والاستعداد لبغتة الأجل، وعبرَ بالنهش -  
 وهو لدغ ذات السم - مبالغةً في الإصابة والإهلاك.

(١) البخاري (٦٤١٧) في الرقاق: باب في الأمل وطوله؛ والترمذي (٢٤٥٤) في الزهد: باب أمل  
 الإنسان وأجله؛ وأخرجه ابن ماجه (٤٢٣١) في الزهد: باب النية؛ وأحمد ٣٨٥/١ (٣٦٤٤)؛  
 والدارمي (٢٧٢٩) في الرقاق: باب الأمل والأجل.

(٢) في البخاري: «خطوطًا».

(☆-☆) لعل ما بينهما زيادةً من الحميدي، فإنها ليست في البخاري.

(٣) البخاري (٦٤١٨) في الرقاق: باب في الأمل وطوله؛ والترمذي (٢٣٣٤) في الزهد: باب ماجه  
 في قصر الأمل؛ وأخرجه ابن ماجه (٤٢٣٢) في الزهد: باب النية؛ وأحمد ١٢٣/٣ و١٣٥  
 (١١٨٢٩ و١١٩٧٩).

(٤) قال الطيبي: ليست «أو» للشك، بل للتخيير والإباحة، والأحسن أن تكون بمعنى «بل»، فشبهه  
 الناسك السالك بالغريب الذي ليس له مسكنٌ يؤويه، ولا مسكنٌ يسكنه، ثم ترقى وأضرَبَ عنه  
 إلى عابر السبيل القاصِد لبلدٍ شاسع، وبينهما أوديةٌ مردية، ومَقَاوِز مهلكة، وقطاع طريق، فإنَّ  
 من شأنه أن لا يقيم لحظة، ولا يسكن لمحة.



وكان ابن عمر يقول: إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء، وخذ من صحتك لمرضك<sup>(١)</sup>، ومن حياتك لموتك.

هذه رواية البخاري، وأخرجه الترمذي قال: أخذ رسول الله ﷺ ببعض جسدي، فقال: «كن في الدنيا كأنك غريب، أو عابر سبيل، وعد نفسك من أهل القبور».

قال مجاهد: فقال لي ابن عمر: إذا أصبحت فلا تحدث نفسك بالمساء، وإذا أمسيت فلا تحدث نفسك بالصباح، وخذ من صحتك لسقمك، ومن حياتك قبل موتك، فإنك لا تدري يا عبد الله ما اسمك غدا<sup>(٢)</sup>.

١٨٦ - (ت - بُرَيْدَة) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «هل تدرّون ما مثل هذه وهذه؟» ورَمَى بِحَصَاتَيْنِ، قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «هذا الأمل، وهذا الأجل». أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

(١) أي: بادز أيام صحتك بالعمل الصالح، فإن المرض قد يطرأ، فيمنع عن العمل، فيخشي على من فرط في ذلك أن يصل إلى المعاد بغير زاد، ولا يعارض ذلك الحديث الصحيح: «إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً» لأنه ورد في حق من يعمل، والتحذير الذي في حديث ابن عمر في حق من لم يعمل شيئاً، فإنه إذا مرض ندم على تركه العمل، وعجز لمرضه عن العمل، فلا يفيد الندم.

(٢) البخاري (٦٤١٦) في الرقاق: باب قول النبي ﷺ: «كن في الدنيا كأنك غريب»؛ والترمذي (٢٣٣٣) في الزهد: باب ماجاء في قصر الأمل؛ وابن ماجه (٤١١٤) في الزهد: باب مثل الدنيا؛ وأحمد ٢٤/٢ (٤٧٥٠). وقد جاء في معنى قول ابن عمر عند الحاكم ٣٠٦/٤ من حديث ابن عباس مرفوعاً أن النبي ﷺ قال لرجل وهو يعظه: «اغتنم خمساً قبل خمس: شبابك قبل هرمك؛ وصحتك قبل سقمك؛ وغناك قبل فقرك؛ وفراغك قبل شغلِكَ؛ وحياتك قبل موتك». وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وهو كما قال. وقال الحافظ في الفتح: وإسناده حسن، وأخرجه ابن المبارك في الزهد، والخطيب في اقتضاء العلم بالعمل ص ٢١٧ بسند صحيح، من مرسل عمرو بن ميمون الأودي.

(٣) الترمذي (٢٨٧٠) في أبواب الأمثال: باب ماجاء مثل ابن آدم وأجله وأمله، وقال: حسن غريب.

نقول: في سنه بشير بن المهاجر، قال الحافظ في «التقريب»: صدوق لين الحديث، وباقي رجاله ثقات، فالحديث ضعيف.



١٨٧ - (خ ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَعَذَّرَ اللهُ<sup>(١)</sup> إلى امرئٍ أخرَ أجله حتى بلغَ ستينَ سنةً». هذه رواية البخاري.

وفي رواية الترمذي، قال: قال رسول الله ﷺ: «عُمُرُ أُمَّتِي مَا بَيْنَ سِتِّينَ سَنَةً إِلَى سَبْعِينَ». زادَ في رواية: «وَأَقَلُّهُمْ مَنْ يَجُوزُ ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>.

ووجدتُ لرزين روايةً لم أجدها في الأصول: أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مُعْتَرِكُ الْمَنَایَا: مَا بَيْنَ السِّتِينَ إِلَى السَّبْعِينَ، وَمَنْ أُنْسَأَ اللهُ فِي أَجَلِهِ إِلَى أَرْبَعِينَ فَقَدْ أَعَذَّرَ إِلَيْهِ»<sup>(٣)</sup>.



(١) الإِعْدَارُ: إِزَالَةُ الْعُذْرِ، والمعنى أنه لم يبقَ له اعتذار؛ كأن يقول: لو مدَّ لي في الأجل لفعلت ما أمرتُ به، يقال: أعذَرَ إليه: إذا بَلَغَهُ أَقْصَى الْغَايَةِ فِي الْعَذْرِ، وَمَكَّنَهُ مِنْهُ، وإذا لم يكن له عذرٌ في تركِ الطَّاعَةِ مع تَمَكُّنِهِ مِنْهَا بِالْعُمُرِ الَّذِي حَصَلَ لَهُ فَلَا يَنْبَغِي لَهُ حَيْثُ إِلَّا الاسْتِغْفَارُ وَالطَّاعَةُ وَالْإِقْبَالُ عَلَى الْآخِرَةِ بِالْكُلِّيَّةِ، ونِسْبَةُ الإِعْدَارِ إِلَى اللَّهِ مُجَازِيَّةٌ: وَالْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتْرِكْ لِلْعَبِيدِ سَبِيلاً فِي الْإِعْتِدَارِ يَتِمَسَّكُ بِهِ؛ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يِعَاقِبُ إِلَّا بَعْدَ حُجَّةٍ، قاله الحافظُ في «الفتح». وقال ابن بَطَالٍ: إِنَّمَا كَانَتْ السُّتُونُ حَدًّا لِهَذَا، لِأَنَّهَا قَرِيبَةٌ مِنَ الْمُعْتَرِكِ، وَهِيَ سُنُّ الْإِنَابَةِ وَالْخُشُوعِ، وَتَرْقُبُ الْمَنِيَّةِ، فَهَذَا إِعْدَارٌ بَعْدَ إِعْدَارٍ، لَطْفًا مِنَ اللَّهِ بِعِبَادِهِ حَتَّى نَقْلَهُمْ مِنْ حَالَةِ الْجَهْلِ إِلَى حَالَةِ الْعِلْمِ؛ ثُمَّ أَعَذَّرَ إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يَعَاقِبْهُمْ إِلَّا بَعْدَ الْحُجَجِ الْوَاضِحَةِ، وَإِنْ كَانُوا قُطِرُوا عَلَى حُبِّ الدُّنْيَا وَطُولِ الْأَمَلِ، لَكِنَّهُمْ أَمَرُوا بِمُجَاهَدَةِ النَّفْسِ فِي ذَلِكَ لِيُمْتَلُوا مَا أَمَرُوا بِهِ مِنَ الطَّاعَةِ، وَيَتَزَجَرُوا عَمَّا نُهِوا عَنْهُ مِنَ الْمُعْصِيَةِ.

(٢) البخاري (٦٤١٩) في الرقاق: باب من بلغَ ستينَ سنةً فقد أعذَرَ اللهُ إليه؛ وأحمد (٧٦٥٦) و٨٠٦٣ (٩١٢٨)؛ والترمذي (٢٣٣١) في الزهد: باب ماجاء في فناء العمر، و(٣٥٥٠) في الدعوات: باب رقم ١١٣؛ وأخرجه ابن ماجه (٤٢٣٦) في الزهد: باب الأمل، وإسناده حسن، وحسنه الترمذي وابن حجر في الفتح ٢٣٩/١١.

(٣) أخرجه البيهقي في «شُعَبُ الْإِيمَانِ» والخطيب في «التاريخ»، وأبو يعلى، وإسناده ضعيف، وبعضه بمعنى الحديث السابق.



ترجمة الأبواب التي أولها همزة، ولم ترُد في حرف الهمزة:

الاحتكار: في كتاب البيع، من حرف الباء.

الأمَان: في كتاب الجهاد من حرف الجيم.

الإحرام: في كتاب الحج من حرف الحاء.

[الأُضحية: في كتاب الحج].

الإِهلال: في كتاب الحج من حرف الحاء.

الإفراد: في كتاب الحج أيضًا.

الإفاضة: في كتاب الحج أيضًا.

الإشعار: [في كتاب الحج أيضًا].

الاستسلام: في كتاب الحج أيضًا.

الإحصار: في كتاب الحج من حرف الحاء.

إقامة الحدود: في كتاب الحدود من حرف الحاء.

الإمارة: في كتاب الخلافة من حرف الخاء.

اسم الله الأعظم: في كتاب الدعاء من حرف الدال.

الاستخارة: في كتاب الدعاء، وفي الصلاة من حرف الدال والصاد.

الاستعاذة: في كتاب الدعاء من حرف الدال.

[الأذان: في كتاب الصلاة من حرف الصاد].

الاستغفار: في كتاب الدعاء من حرف الدال.

الإمامة والافتداء: في كتاب الصلاة من حرف الصاد.

الاستسقاء: في كتاب الصلاة من حرف الصاد أيضًا.

[الاستئذان: في كتاب الصلوة من حرف الصاد].



- الإفطار: في كتاب الصوم من حرف الصاد.
- إسباغ الوضوء: في كتاب الطهارة [من حرف الطاء].
- الاستنثار والاستنشاق: في كتاب الطهارة أيضًا من حرف الطاء.
- الاستنجاء: في كتاب الطهارة [من حرف الطاء].
- الإحداد: في كتاب العدة من حرف العين.
- الاستبراء: في كتاب العدة أيضًا.
- إسلام جماعة من الصحابة: في كتاب الفضائل من حرف الفاء.
- فضائل الإيمان: في كتاب الفضائل من حرف الفاء.
- فضيلة الأذان: في كتاب الفضائل أيضًا.
- الأهواء: في كتاب الفتن من حرف الفاء.
- أشراط الساعة: في كتاب القيامة من حرف القاف.
- الإخلاص: في كتاب النية، من حرف النون.
- الإسراء: في كتاب النبوة من حرف النون.





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## حرف الباء

وفيه أربعة كتب:

كتاب البر، كتاب البيع، كتاب البخل وذم المال، كتاب البنيان والعمارات.

## الكتاب الأول

في البر وفيه خمسة أبواب

## الباب الأول

في بر الوالدين

١٨٨ - (خ م - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحَسَنِ صَحَابَتِي؟ قال: «أُمُّكَ». قال: ثم مَنْ؟ قال: «أُمُّكَ». قال: ثم مَنْ؟ قال: «أُمُّكَ». قال: ثم مَنْ؟ قال: «أُمُّكَ». قال: ثم مَنْ؟ قال: «أُمُّكَ». قال: ثم مَنْ؟ قال: «أُمُّكَ».

وفي رواية قال: «أُمُّكَ ثم أُمُّكَ، ثم أباك، ثم أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ». أخرجه البخاري ومسلم.

وزاد مسلم في رواية قال: فقال: «نعم، وأبيك، لَتَبَّانَ»<sup>(١)</sup>.

(١) البخاري (٥٩٧١) في الأدب: باب من أحق الناس بحسن الصحبة؛ ومسلم (٢٥٤٨) في البر: باب بر الوالدين؛ وأحمد في المسند ٣٢٧/٢ (٨١٤٤)؛ وابن حبان (٤٣٣): وابن ماجه (٣٦٥٨) في الأدب: باب بر الوالدين، و(٢٧٠٦).



١٨٩ - (د - كليب بن منفعة) رحمه الله، عن جده، أنه أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، مَنْ أبْرُ؟ قال: «أُمُّكَ وأَبَاكَ، وَأُخْتُكَ وَأَخَاكَ، ومولَاكَ الذي يلي ذاك، حَقًّا واجِبًا، وَرَحِمًا مَوْصُولَةً». أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

(البر): الإحسان، وهو في حقِّ الوالدين والأقربين ضدُّ العقوق؛ وهو الإساءةُ إليهم، والتضييع لحقِّهم، يقال: بَرَّ يَبْرُ، فهو بَارٌّ، وجمعه بَرَرَةٌ، وبَرٌّ: مثله، وجمعه أَبْرَار.

(رَحِمًا مَوْصُولَةً): صِلَةُ الرَّحِم: ضدُّ قَطْعِهَا؛ وهي كنايةٌ عن الإحسانِ إلى الأقربين والأدنين، والتعطفُ عليهم، والرَّفْقُ بهم، والرعاية لأحوالهم؛ وقطعها ضدُّ ذلك.

١٩٠ - (ت د - بهز بن حكيم) رحمه الله عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال: قلتُ: يا رسول الله، مَنْ أبْرُ؟ قال: «أُمُّكَ». قال: قلتُ: ثم مَنْ؟ قال: «أُمُّكَ». قال: قلتُ: ثم مَنْ؟ قال: «أُمُّكَ». قال: قلتُ: ثم مَنْ؟ قال: «أَبَاكَ، ثم الأقرب فالأقرب». هذه رواية الترمذي.

ورواية أبي داود: قال: قلتُ: يا رسول الله، مَنْ أبْرُ؟ قال: «أُمُّكَ، ثم أُمُّكَ، ثم أُمُّكَ، ثم أبَاكَ، ثم الأقرب فالأقرب». وقال رسول الله ﷺ: «لا يسأل رجلٌ مولاه من فضلٍ هو عنده، فيمنعه إياه، إلا دُعِيَ له يومَ القيامةِ فضله الذي منعه شجاعاً أقرع»<sup>(٢)</sup>.

قال أبو داود: الأقرع: الذي قد ذهب شعرُ رأسه من الشَّم<sup>(٣)</sup>.

١٩١ - (د - عبد الله بن عمرو بن العاص) رضي الله عنهما، أنَّ رسول الله ﷺ أتاه رجلٌ فقال: يا رسول الله، إنَّ لي مالاً وولداً، وإنَّ أبي يَحْتَاجُ مالي. فقال: «أنت ومالكُ لِوَالِدِكَ، إنَّ أولادَكُمْ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ، فكلُّوا من كَسْبِ أولادِكُمْ». أخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup>.

(١) أبو داود (٥١٤٠) في الأدب: باب في بر الوالدين؛ وكليب بن منفعة لم يوثقه غير ابن حبان، فهو حديث ضعيف.

(٢) الترمذي (١٨٩٧) في البر والصلة: باب ما جاء في بر الوالدين؛ وأبو داود (٥١٣٩) في الأدب: باب بر الوالدين، وإسناده حسن؛ وأخرجه أحمد ٣/٥ (١٩٥٢٤)، وسياطي برقم (٤٥٤).

(٣) الشجاع - بضم الشين وكسر ها -: الحَيَّةُ الذَّكَرُ؛ وقيل: هو الحية مطلقاً. اللسان (شجع).

(٤) أبو داود (٣٥٣٠) في البيوع: باب في الرجل يأكل من مال ولده؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٢٩٢) =



(يَجْتَنَحُ): الاجْتِنَاحُ: الاستئصال، ومنه سُمِّيَتِ الجائحة، وهي الآفة التي تُصيبُ الزُّرُوعَ وغيرها فتُغْفِي أثرها.

١٩٢ - (م ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «رَغِمَ أَنْفُهُ، رَغِمَ أَنْفُهُ، رَغِمَ أَنْفُهُ». قيل: مَنْ يارسولَ الله؟ قال: «مَنْ أَدْرَكَ والدَيْهِ عِنْدَ الْكِبَرِ»<sup>(١)</sup> - أَحَدَهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا - ثُمَّ لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ». هذه رواية مسلم.

وأخرجه الترمذي مع فَضْلَيْنِ آخَرَيْنِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي مَوْضِعِهِ<sup>(٢)</sup>.

(رَغِمَ أَنْفُهُ): الرِّغَامُ: التُّراب، وَرَغِمَ أَنْفُهُ: أَي لَصِقَ بِالتُّرَابِ.

١٩٣ - (م د ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَنْ يَجْزِيَ

= في التجارات: باب مال الرجل من مال ولده؛ وأخرجه أحمد ١٧٩/٢ (٦٦٤٠)، وإسناده حسن؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٢٩١) من حديث جابر، وصححه البوصيري وابن القطان، وقال المنذري: رجاله ثقات، وفي الباب عن عائشة في صحيح ابن حبان (١٠٩٤) موارد، وعن سمرّة وعن عمر كلاهما عند البزار، وعن ابن مسعود عند الطبراني، وعن ابن عمر عند أبي يعلى. قال الحافظ في الفتح ٢١١/٥: فمجموع طرقه لانتطع عن القوة وجواز الاحتجاج به.

(١) بالإضافة، و«أحدهما أو كلاهما» مرفوعان، هكذا هو في جميع روايات مسلم، وفي كتاب الحميدي وفي بعض نسخ المصابيح، وقد غيروا في بعضها إلى قوله «عنده» بالهاء، و«كليهما» بالنصب. نعم هو في الترمذي كذا عن أبي هريرة أنه قال ﷺ: «رغم أنف رجل أدرك عنده أبواه الكبير، فلم يدخله الجنة».

قال الشيخ محيي الدين النووي: معناه: أنَّ بَرَّهما عند كبرهما وضعفهما بالخدمة والنفقة وغير ذلك سبب لدخول الجنة، فمن قَصُرَ في ذلك فاته دخول الجنة وأرغم الله أنفه. قال في المظهر: و«عند الكبير» ظرف في موضع الحال، والظرف إذا كان في موضع الحال يرفع ما بعده «فأحدهما» مرفوع بالظرف، و«كلاهما» معطوف على «أحدهما».

(٢) مسلم (٢٥٥١) في الأدب: باب رغم أنف من أدرك أبويه فلم يدخل الجنة. والترمذي (٣٥٤٥) في الدعوات: باب (١٠١) وحسنه وصححه ابن حبان. وفي الباب عن كعب بن عُجْرة عند الحاكم وصححه. وعن جابر عند الطبراني، من طرق، حسن أحدها الحافظ المنذري، وعن مالك بن عمرو القشيري عند أحمد في المسند من طرق، حسن أحدها المنذري أيضًا.



وَلَدٌ وَالِدُهُ، إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا، فَيَشْتَرِيهِ فَيُعْتِقَهُ».

وفي رواية: «لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدًا». أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود<sup>(١)</sup>

(فيشتريه فيعتقه): قوله: «فيعتقه» ليس معناه: استئناف العتق فيه بعد الملك، لأنَّ الإجماع منعقدٌ على أنَّ الأبَّ يعتق على الابن إذا ملكه في الحال؛ وإنما معناه أنَّه إذا اشتراه فدخل في ملكه، عتق عليه. فلما كان الشراء سبباً لعتقه، أُضيفَ العتقُ إلى عقدِ الشراء، وإنما كان هذا جزاءً له، لأنَّ العتقَ أفضلُ ما ينعمُ به أحدٌ على أحد، إذ خلَّصه بذلك من الرِّق، وجَبَرَ به النقصَ الذي فيه، وكمل له أحكامَ الأحرارِ في جميع التصرفات.

١٩٤ - (ت - ابن عمرو بن العاص) رضي الله عنهما أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «رِضَا الرَّبِّ فِي رِضَا الْوَالِدِ، وَسَخَطُ الرَّبِّ فِي سَخَطِ الْوَالِدِ». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

وأخرجه أيضًا، ولم يرفعه وقال: وهو أصحُّ.

١٩٥ - (خ م د ت س - عبد الله بن عمرو بن العاص) رضي الله عنهما، قال: جاء رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ فاستأذنه في الجهاد، فقال: «أَحْيِ وَالِدَاكَ؟» قال: نعم. قال: «ففيهما فجاهد»<sup>(٣)</sup>. أخرجه الجماعة إلا الموطأ.

وفي رواية لمسلم قال: أقبلَ رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ فقال: أَبَايُكَ عَلَى الْهِجْرَةِ وَالْجِهَادِ، أَبْتَغِي الْأَجْرَ مِنَ اللَّهِ. قال: «فهل من والدَيْكَ أَحَدٌ حَيٌّ؟» قال: نعم، بل كلاهما حَيٌّ. قال: «فبتغني الأجر من الله؟» قال: نعم. قال: «فارجعْ إلى والدَيْكَ فَأَحْسِنْ صُحْبَتَهُمَا».

(١) مسلم (١٥١٠) في العتق: باب فضل عتق الوالد؛ وأبو داود (٥١٣٧) في الأدب: باب بر الوالدين؛ والترمذي (١٩٠٦) في البر والصلة: باب ماجاء في حق الوالدين؛ وأخرجه ابن ماجه (٣٦٥٩) في الأدب: باب بر الوالدين؛ وأحمد ٢٣٠/٢ (٧١٠٣).

(٢) الترمذي (١٨٩٩) في البر والصلة: باب ماجاء في بر الوالدين؛ وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» ٤٢/١، وإسناده صحيح، وصحَّحه ابنُ حَبَّانَ والحاكم.

(٣) الجار والمجرور متعلّقٌ بمحذوف، تقديره جاهد، والمذكور مفسَّرٌ له، وتقديره: إنَّ كان لك أبوانِ فجاهدْ فيهما.



وفي أخرى لأبي داود والنسائي قال: جاء رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ، فقال: جئتُ أُبَايعُكَ على الهجرة، وتركْتُ أَبَوَيَّ يَبْكِيَانِ. قال: «فارجع إليهما، فأضحكهما كما أبكيتهما»<sup>(١)</sup>.

١٩٦ - (د - أبو سعيد الخُدري) رضي الله عنه، أنَّ رجلاً من أهل اليمن هاجرَ إلى رسولِ الله ﷺ فقال له: «هل لك أحدٌ باليمن؟» قال: أبواي. قال: «أذنًا لك؟» قال: لا. قال: «فارجع إليهما فاستأذِنهما، فإنَّ أذنًا لك فجاهد، وإلا فبرَّهما» أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

١٩٧ - (س - معاوية بن جَاهِمَة) رحمه الله، أنَّ جَاهِمَة جاءَ إلى النبي ﷺ، فقال: يارسولَ الله، أردتُ أَنْ أغزو، وقد جئتُ أستشيرُكَ. فقال: «هل لك من أم؟» قال: نعم. قال: «فالزَّمها، فإنَّ الجنةَ عندَ رجلِها». أخرجه النسائي<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٣٠٠٤) في الجهاد: باب الجهاد بإذن الأبوين، و(٥٩٧٢) في الأدب: باب لا يُجاهدُ إلا بإذن الأبوين؛ وأخرجه مسلم (٢٥٤٩) في البر والصلة؛ باب بر الوالدين؛ وأبو داود (٢٥٢٩) في الجهاد: باب في الرجل يغزو وأبواه كارهان، وإسناده صحيح؛ والترمذي (١٦٧١) في الجهاد: باب فيمن خرجَ في الغزو وتركَ أبويه؛ والنسائي (٣١٠٣) في الجهاد: باب الرخصة في التخلف لمن له والدان، و(٤١٦٣) في البيعة: باب البيعة على الهجرة؛ وابن ماجه (٢٧٨٢) في الجهاد: باب الرجل يغزو وله أبوان؛ وأحمد في المسند في مواضع كثيرة منها ١٦٥/٢ (٦٥٠٨). قال جمهورُ العلماء: يحرمُ الجهادُ إذا منعَ الأبوانِ أو أحدهما بشرط أن يكونا مسلمين، لأنَّ برَّهما فرضٌ عيني عليه، والجهادُ فرضٌ كفاية، فإذا تعيَّنَ الجهادُ فلا إذن، ويشهدُ له ما أخرجه ابنُ حبانَ (٢٥٨) من طريقٍ أخرى عن عبد الله بن عمرو، جاء رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ، فسأله عن أفضلِ الأعمالِ؟ قال: «الصلاة». قال: ثم مَه؟ قال: «الجهاد». قال: فإنَّ لي والدين. فقال: «أتركُكَ بالذِّكِّ خيراً». فقال: والذي بعثك بالحق نبياً لأجاهدَنَّ ولا تركنَّهما. قال: «فأنت أعلم». وهو محمولٌ على جهادٍ فرضي العين توفيقاً بين الحديتين. وقوله: «ففيهما فجاهد» أي: خصَّصهما بجهادِ النفس في رضاهما، ويستفادُ منه جوازُ التعبيرِ عن الشيء بضمِّه، إذا فهم المعنى، لأنَّ صيغةَ الأمر في قوله: «فجاهد» ظاهرُها إيصالُ الضمِّ الذي كان يحصلُ لغيرهما لهما، وليس ذلك مراداً قطعاً، وإنما المرادُ القدر المشترك من كلفةِ الجهاد، وهو تعب البدن والمال.

(٢) أبو داود (٢٥٣٠) في الجهاد: باب في الرجل يغزو وأبواه كارهان، وفيه ذِراج عن أبي الهيثم وهو ضعيف في روايته عنه. لكنَّه بمعنى حديثِ عبدِ الله بن عمرو المتقدم، وصحَّحَهُ ابنُ حبانَ، وسكتَ عليه الحافظُ في الفتح.

(٣) النسائي (٣١٠٤) في الجهاد: باب الرخصة في التخلف لمن له والده. وأخرجه أحمد في =



١٩٨ - (ت د - ابن عمر) رضي الله عنهما، قال: كانت تخني امرأةً أُحِبُّهَا، وكان عمرُ يكرهها، فقال لي: طَلَّقْهَا. فَأَيِّتُ، فَأَتِي عمرُ رسولَ الله ﷺ، فذكر ذلك له، فقال لي رسولُ الله ﷺ: «طَلَّقْهَا». أخرجه الترمذي وأبو داود<sup>(١)</sup>.

١٩٩ - (ت - أبو الدرداء) رضي الله عنه، أَنَّ رجلاً أتاه فقال: إِنَّ لي امرأةً، وَإِنَّ أُمِّي تَأْمُرُنِي بِطَلَاقيها، فقال له أبو الدرداء: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «الْوَالِدُ أَوْسَطُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ»، فَإِنْ شِئْتَ فَأَضِعْ ذَلِكَ الْبَابَ أَوْ احْفَظْهُ. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

٢٠٠ - (م ت د - بُرَيْدَةُ بن الحُصَيْب) رضي الله عنه، قال: بينا أنا جالسٌ عندَ رسولِ الله ﷺ إِذْ أَتَتْهُ امرأةٌ فقالت: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ، وَإِنِّهَا مَاتَتْ، فقال: «وَجِبَ أَجْرُكَ، وَرَدَّهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ». قالت: يارسولَ الله، إِنَّهُ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ، أَفَصُومُ عنها؟ قال: «صُومِي عنها». قالت: إِنَّهَا لَمْ تَحُجَّ قَطُّ، أَفَأُحُجُّ عنها؟ قال: «حُجِّي عنها».

وفي رواية: صَوْمٌ شهرين. أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود.

وفي أخرى لأبي داود: حديثُ الجاريةِ والميراثِ لاغير<sup>(٣)</sup>.

= المسند ٤٢٩/٣ (١٥١١٠) وإسناده حسن، وصحَّحه الحاكم، وذكره الهيثمي في المجمع ١٣٨/٨. وقال: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٧٨١) في الجهاد: باب الرجل يغزو وله أبوان؛ وفيه وفي مسند أحمد أن الذي جاء رسول الله ﷺ هو معاوية. (١) الترمذي (١١٨٩) في الطلاق: باب ماجاء في الرجل يسأله أبوه أن يطلق زوجته؛ وأبو داود (٥١٣٨) في الأدب: باب بر الوالدين، وإسناده حسن، وقال الترمذي: حديثٌ حسنٌ صحيح. وصحَّحه ابن حبان (٢٠٢٤) وأخرجه أحمد في المسند ٢٠/٢ (٤٦٩٧) وصحَّح إسناده العلامة أحمد شاكر رحمه الله؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٠٨٨) في الطلاق: باب الرجل يأمره أبوه بطلاق امرأته.

(٢) الترمذي (١٩٠٠) في البر والصلة: باب الفضل في بر الوالدين، وقال: حديثٌ صحيح. وهو كما قال، فَإِنَّ سَفِيانَ قد سمع من عطاء بن السائب قبل الاختلاط، وصححه ابن حبان (٢٠٢٣)؛ وأخرجه أبو داود الطيالسي ٣٤/٢ من حديث شعبة عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن أبي الدرداء مرفوعاً بلفظ: «الوالد وسطُ أبوابِ الجنة»، فَإِنْ شِئْتَ حافظ على الباب أو صَبِّحْ، وإسناده صحيح، لأنَّ شعبةً روى عن عطاء قبل الاختلاط أيضًا. ورواه ابن ماجه (٣٦٦٣) في الأدب: باب بر الوالدين، و(٢٠٨٩)؛ وأحمد ٤٤٥/٦ (٢٦٩٦٥).

(٣) مسلم (١١٤٩) في الصيام: باب قضاء الصيام عن الميت؛ والترمذي (٦٦٧) في الزكاة: باب =



٢٠١ - (خ م د - أسماء بنت أبي بكر) رضي الله عنهما، قالت: قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي وهي مشركةٌ في عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فاستفتيتُ رسولَ الله ﷺ، قلتُ: قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي وهي راغبةٌ<sup>(١)</sup>، أفأصلُ أُمِّي؟ قال: «نعم، صِلِي أُمَّكَ».

زَادَ فِي رِوَايَةٍ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهَا: ﴿لَا يَتَهَكَّرُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِيلُواكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [المنحة: ٨].

وفي رواية: قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي وهي مُشْرِكَةٌ في عهدِ قريش - إِذْ عَاهَدُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - وَمُدَّتْهُمْ<sup>(٢)</sup>. هذه رواية البخاري ومسلم.

وأخرجه أبو داود: قالت: قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي راغبةً، في عَهْدِ<sup>(٣)</sup> قريش، وهي راغبةٌ مشركة، فقلتُ: يا رسولَ الله، إِنَّ أُمِّي قَدِمَتْ عَلَيَّ وهي راغبةٌ مُشْرِكَةٌ أفأصلُها؟ قال: «نعم، صِلِي أُمَّكَ»<sup>(٤)</sup>.

(راغبةٌ): الرَغْبَةُ: الطَّلَبُ. والمراد أَنَّها جاءت طامعةً، تسألني شيئاً.

(أفأصلُ أُمِّي؟): الصَّلَةُ: العَطِيَّةُ والإنعام.

(مُدَّتْهُمْ): أَرَادَ بِمُدَّتْهُمْ: الزمانَ الذي كان رسولُ الله ﷺ تركَ قتالَهم فيها ووادَعَهُم.

(راغبةٌ): قوله راغبة: أي كارهة للإسلام ساخطة عليّ.

= ماجاء في المتصديق يرثُ صدقته، و(٩٢٩)؛ وأبو داود (٢٨٧٧) في الوصايا: باب ماجاء في الرجل يهبُ الهبة و(١٦٥٦) في الزكاة: باب من تصدَّق بصدق ثم ورثها؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٣٩٤) في الأحكام: باب من تصدَّق بصدق ثم ورثها، و(١٧٥٩)؛ وأحمد في المسند ٣٤٩/٥ (٢٢٤٤٧).

(١) وفي رواية لمسلم: وهي «راغبةٌ أو راهبة» على الشك، وللطبراني «راغبة وراهبة»، والمعنى أَنَّها قدِمْتُ راغبةً في بِرِّ ابنتها لها، خائفةً من ردِّها إليها خائبةً. ووقع في رواية عيسى بن يونس عن هشام عند أبي داود «راغبة» بالميم، وفسروها بأنَّها كارهةٌ للإسلام ولم تقدم مهاجرةً، وراغبةٌ أظهرُ في معنى الحديث، وسيأتي برقم (١٧٥٠ و ٤٦١٠).

(٢) أي: المدة التي كان النبي ﷺ قد عاهدَهم على الهدنة، ووضع الحرب فيها وهي عشرُ سنين، وكان ذلك في صلح الحُدَيْبية سنة ست.

(٣) في هامش (ظ): عبارة عن عهد النبي ﷺ مع كفار قريش يوم الحُدَيْبية.

(٤) البخاري (٢٦٢٠) في الهبة: باب الهدية للمشركين، و(٣١٨٣) في الجهاد (الجزية والموادعة): باب إثم من عاهد ثم غدر، و(٥٩٧٩) في الأدب: باب صلة الوالد المشرِك؛ وأخرجه مسلم (١٠٠٣) في الزكاة: باب فضل الصدقة على الأقربين، ولو كانوا مشركين، وأبو داود (١٦٦٨) في الزكاة: باب الصدقة على أهل الذمة؛ وأحمد في المسند ٣٤٤/٦ (٢٦٣٧٣).



٢٠٢ - (ت - ابن عمر) رضي الله عنهما، أَنَّ رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إِنِّي أَصَبْتُ ذَنْبًا عَظِيمًا، فَهَلْ لِي مِنْ تَوْبَةٍ؟ فقال: «هَلْ لَكَ مِنْ أُمٍّ؟» قال: لا. قال: «فَهَلْ لَكَ مِنْ خَالَةٍ؟» قال: نعم. قال: «فَبَرِّهَا». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

٢٠٣ - (ت - البراء بن عازب) رضي الله عنهما، أَنَّ النبي ﷺ قال: «الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ»<sup>(٢)</sup>.

قال الترمذي: وفي الحديث قِصَّةٌ طويـلة. ولم يذكرها.

قلت: القِصَّةُ: هي حديثُ بنتِ حمزةَ بنِ عبدِ المطلب، وتشاجرِ عليٍّ وجعفرِ وزيد في أبيهم يأخذها إليه يَكْفُلُهَا، والحديثُ مذكورٌ في عُمَرَةَ الْقَضَاءِ من كتاب الغزوات، من حرف الغين.

٢٠٤ - (د - أبو أسيد مالك بن ربيعة الساعدي) رضي الله عنه قال: بينا نحنُ جلوسٌ عندَ رسولِ الله ﷺ، إذ جاءهُ رجلٌ من بني سَلَمَةَ فقال: يا رسولَ الله، هلْ بَقِيَ من بِرِّ أَبِي شَيْءٌ أَبْرَهُمَا به بعدَ موتِهِما؟ فقال: «نعم، الصلاةُ عليهما، والاستغفارُ لهما، وإنفاذُ عَهْدِهِما من بعدهما، وَصِلَةُ الرَّحِمِ التي لا تُوصَلُ إلا بهما، وإكرامُ صديقِهِما». أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

(إنفاذُ عَهْدِهِما): إمضاء وصيَّتِهِما، وما عهدًا به قبلَ موتِهِما.

٢٠٥ - (م ت د - ابن عمر) رضي الله عنهما، أَنَّهُ كان إذا خَرَجَ إلى مَكَّةَ كان له حمارٌ يترَوَّحُ عليه إذا مَلَ رُكُوبَ الرَّاحِلَةِ، وَعِمَامَةٌ يَشُدُّ بِهَا رَأْسَهُ، فبينما هو يوماً على ذلك الحمار، إِذْ مَرَّ به أعرابيٌّ، فقال: أَلَسْتَ ابنَ فلانٍ؟ قال: بلى. فأعطاه الحمار،

(١) الترمذي بعد (١٩٠٤) في البر والصلة: باب بر الخالة، ورجاله ثقات؛ وصَحَّحَهُ ابن حبان (٢٠٢٢) والحاكم، وذكره الترمذي بإسنادٍ آخر مرسلاً، فهو حديثٌ صحيح. وأخرجه أحمد ١٤/٢ (٤٦١٠).

(٢) الترمذي (١٩٠٤) في البر والصلة: باب بر الخالة، وقال: هذا حديثٌ صحيح، و(٣٧١٦) و(٣٧٦٥)، وسيأتي برقم (٦١٣٣) من رواية البخاري.

(٣) أبو داود (٥١٤٢) في الأدب: باب بر الوالدَيْن، وأخرجه ابنُ ماجه (٣٦٦٤) في الأدب: باب صل من كان أبوك يصل، وابن حبان (٢٠٣٠) وفي سننهِ عليُّ بن عُبيد الساعدي، الراوي عن أبي أسيد، لم يوثِّقهُ غيرُ ابنِ حَبَّان، وباقِي السند رجالة ثقات، فهو ضعيف.



فقال: اركب هذا، والعِمامة، وقال: اشدُّد بها رأسك. فقال له بعضُ أصحابه: غَفَرَ اللهُ لك! أعطيتَ هذا الأعرابيَّ حملاً كنتَ تَرَوِّجُ عليه، وعِمامةً كنتَ تَشُدُّ بها رأسك! فقال: إنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنَّ مِنْ أَبَرِّ الْبِرِّ صَلَةَ الرَّجُلِ أَهْلَ وَدَّ أَبِيهِ بَعْدَ أَنْ يُؤَلِّيَ»<sup>(١)</sup>. وَإِنَّ أَبَاهُ كَانَ وَدًّا لِعِمْرَ. أخرجه مسلم.

وأخرجه الترمذي مختصراً، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ أَبَرَّ الْبِرِّ أَنْ يَصِلَ الرَّجُلُ أَهْلَ وَدَّ أَبِيهِ». وأخرج أبو داود المسندَ منه فقط، مثل مسندِ مسلم<sup>(٢)</sup>. (وَدًّا): هذا على حذفِ المضاف، وإقامةِ المضافِ إليه مقامه، تقديرُه: كان ذا وَدٍّ لِعِمْرَ، والوُدُّ: الحبُّ، والمراد أنَّه كان له صديقاً، فَإِنْ كَانَتِ الْوَاوُ مَكْسُورَةً، فلا يحتاجُ إلى حذفِ المضاف، فَإِنَّ الْوَدَّ بِالْكَسْرِ: الصديق.

(بعدَ أَنْ يُؤَلِّيَ): تولى الرجلُ وغيره: إذا ذهبَ، والمرادُ به هاهنا: بعدَ أَنْ مات. ٢٠٦ - (د - عمر بن السائب) رحمه الله، بلغه أَنَّ رسولَ الله ﷺ كان جالساً يوماً، فأقبلَ أبوه من الرضاعة، فوضعَ له بعضَ ثَوْبِهِ، فقعَدَ عليه، ثم أَقبلَتْ أُمُّهُ من الرضاعة، فوضعَ لها شِقَّ ثَوْبِهِ من جانبِهِ الآخر، فجلَسَتْ عليه، ثم أَقبلَ أخوه من الرضاعة، فقامَ النبي ﷺ، فأجلَسَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ. أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

٢٠٧ - (د - أبو الطُّفَيْل) رضي الله عنه، قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يَقْسِمُ لَحْماً بِالْجِعْرَانَةِ، وأنا يومئذٍ غُلَامٌ أَحْمِلُ عَظْمَ الْجَزُورِ، إِذْ أَقبلَتْ امرأةٌ، حَتَّى دَنَتْ إِلَى النَّبِيِّ

(١) يؤلِّي: أي يموت، قال التوربشتي: هذه الكلمة «يؤلِّي» مما يتخبط الناس فيها، والذي أعرفه هو أَنَّ الفعلَ مسندٌ إلى أبيه، أي: بعدَ أَنْ يَغِيْبَ أبوه أو يموت، مِنْ وَلَّى يُؤَلِّي؛ ويؤيدُه حديثُ أبي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ «وإنفادُ عهدهما من بعدهما، وصلةُ الرحم التي لا توصل إلا بهما، وإكرامُ صديقهما» والمعنى أَنَّ من جملةِ الميراثِ الفضلُ: مَبْرَةُ الرجلِ أَحَبَّاءِ أبيه؛ أي إذا غابَ الأبُ أو مات يحفظُ أَهْلَ وَدِّهِ، ويُحْسِنُ إليهم، فَإِنَّهُ من تمامِ الإحسانِ إلى الأب؛ لأنَّهُ إذا حَفِظَ غَيْبَتَهُ فهو بحفظِ حضورِهِ أولى وأحرى.

(٢) مسلم (٢٥٥٢) في البر والصلة: باب فضل صلة أصدقاء الوالد، والترمذي (١٩٠٣) في البر والصلة: باب ماجاء في إكرام صديق الوالد، وأبو داود (٥١٤٣) في الأدب: باب بر الوالدَيْن؛ وأحمد في المسند (٥٥٨٠ و ٥٦٢١ و ٥٦٨٨ و ٥٨٦٢).

(٣) أبو داود (٥١٤٥) في الأدب: باب بر الوالدَيْن ورجالُه ثقات، لكنَّهُ مرسل، فهو ضعيف، وأبوه ﷺ من الرضاعة هو الحارثُ بن عبدِ العُزَّى بن رفاعَةَ السَّعْدِيِّ زَوْجُ حليمة، وأخوه من الرضاعة عبد الله بن الحارث، وأخته من الرضاعة الشَّيْماء بنت الحارث.



ﷺ، فَبَسَطَ لَهَا رِدَاءَهُ، فَجَلَسَتْ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: مَنْ هِيَ؟ فقالوا: هذه أُمُّهُ التي أَرْضَعَتْهُ<sup>(١)</sup>. أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

٢٠٨ - (م - أنس) رضي الله عنه، قال: انطلقَ النبي ﷺ إلى أُمِّ أَيْمَنَ، فانطلقتُ معه، فناوَلْتُهُ إِنَاءً فِيهِ شَرَابٌ، قال: فلا أدري أَصَادَفْتُهُ صَائِماً، أو لم يُرِذْهُ، فَجَعَلْتُ تَصْخَبُ عَلَيْهِ، وَتَذْمُرُ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. أخرجه مسلم<sup>(٤)</sup>.

(تَصْخَبُ): الصَّخَبُ: الضَّجَّةُ والغَلَبَةُ والعَلَبَةُ. أرادَ أَنَّهَا تصيحُ عليه.

(وتذمر): الدَّامِرُ: الغاضِبُ. وَذَمَرْتُ وَأَذْمُرُ: إذا غَضِبْتَ وَتَهَدَّدْتَ.

٢٠٩ - (عمر بن السائب) رحمه الله، بلغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَفَعَ أُمُّهُ التي أَرْضَعَتْهُ فيما اسْتَشْفَعَتْ إِلَيْهِ فِيهِ مِنْ وَفْدٍ هَوَازِنَ، وَأَكْرَمَهَا وَأَبَاهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ، بَأَنْ بَسَطَ لَهَا رِدَاءَهُ، فَأَجْلَسَهَا عَلَيْهِ.

هذا من أحاديثِ رَزِينِ التي لم أجدها في الأصول<sup>(٥)</sup>.

٢١٠ - (زيد بن أَرْقَم) رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ حَجَّ عَنْ أَحَدِ أَبَوَيْهِ أَجْزَأَ ذَلِكَ عَنْهُ، وَيُسَرُّ رُوحُهُ بِذَلِكَ فِي السَّمَاءِ، وَكُتِبَ عِنْدَ اللَّهِ بَارًّا، وَلَوْ كَانَ عَاقَا»<sup>(٦)</sup>.

وفي رواية قال: «مَنْ حَجَّ عَنْ أَحَدِ أَبَوَيْهِ كُتِبَ لِأَبِيهِ بِحَجِّ وَلِهِ بِسَبْعٍ». وهذا الحديثُ أيضاً لِرَزِينِ، ولم أجدهُ في الأصول.

(عاقا): العاقُ: اسم فاعل من عَقَّ وَالِدَهُ يَعْقُهُ، وهو ضِدُّ الْبِرِّ بِهِ.

(١) في هامش (ظ): هي حَلِيمَةُ بِنْتُ عَمْرِو الدُّيَّانِي، وقيل بنت خالد.

(٢) أبو داود (٥١٤٤) في الأدب: باب بر الوالدين؛ وفي سننه من لا يُعْرَفُ، فهو ضعيف.

(٣) قال النووي: أي تصيحُ وترفعُ صَوْتَهَا، إِنْكَارًا لِإِمْسَاكِهِ عَنْ شَرْبِ الشَّرَابِ الَّذِي قَدَّمْتَهُ، وَ«تَذْمُرُ» هو بفتح التاء والدال المعجمة والميم، أي: تَتَذَمَّرُ وتكلمُ بِالْغَضَبِ، يقال: ذَمَرْتُ يَذْمُرُ، كَقَتَلْتُ يَقْتُلُ: إِذَا غَضِبَ وَإِذَا تَكَلَّمَ بِالْغَضَبِ. ومعنى الحديث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الشَّرَابَ عَلَيْهَا، إِمَّا لِصِيَامٍ وَإِمَّا لِغَيْرِهِ، فَغَضِبَتْ وَتَكَلَّمَتْ بِالْإِنْكَارِ وَالْغَضَبِ، وَكَانَتْ تُدِلُّ عَلَيْهِ ﷺ، لَكُونِهَا حَضَّتْهُ وَرَبَّتْهُ.

(٤) مسلم (٢٤٥٣) في فضائل الصحابة: باب من فضائل أُمِّ أَيْمَنَ.

(٥) وإسناده منقطع فهو ضعيف.

(٦) رواه الطبراني في الكبير بلفظ: «مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ أَوْ عَنْ أُمِّهِ أَجْزَأَ ذَلِكَ عَنْهُ وَعَنْهُمَا»، وفيه راوٍ لم يُسَمَّ.



## الباب الثاني

### في برّ الأولاد والأقارب

٢١١ - (خ م ت - عائشة) رضي الله عنها قالت: دخلت علي امرأة ومعهما ابنتان لها، تسأل، فلم تجد عندي شيئاً، غير تمرّة واحدة، فأعطيتها إياها، فقسمتها بين ابنتيها، ولم تأكل منها، ثم قامت فخرجت، فدخل النبي ﷺ، فأخبرته، فقال النبي ﷺ: «مَنْ ابْتَلَى مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ، فَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ<sup>(١)</sup>، كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ». هذه رواية البخاري ومسلم.

ولمسلم أيضاً، قالت: جاءني مسكينةٌ تحمِلُ ابنتين لها، فأطعمتها ثلاث تمرات، فأعطت كل واحدةٍ منهما تمرّة، ورَفَعَتْ إلى فيها تمرّة لتأكلها، فاستطعمتها ابنتها، فشَقَّتِ التمرّة التي كانت تريد أن تأكلها بينهما، فأعجبني شأنها، فذكرت الذي صنعت للنبي ﷺ، فقال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَوْجَبَ لَهَا بِهَا الْجَنَّةَ، وَأَعْتَقَهَا بِهَا مِنَ النَّارِ». وأخرجه الترمذي بمثل رواية البخاري ومسلم.

وأخرجه أيضاً مختصراً، أَنَّ النبي ﷺ قال: «مَنْ ابْتَلَى بِشَيْءٍ مِنَ الْبَنَاتِ فَصَبَرَ عَلَيْهِنَّ، كُنَّ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ<sup>(٢)</sup>».

(١) قال الحافظ: والذي يقع في أكثر الروايات بلفظ «الإحسان»، وفي رواية: «فصبر عليهن»، ومثله في حديث عقبة بن عامر في «الأدب المفرد» ١/١٥٩. وكذا وقع في ابن ماجه، وزاد «وأطعمهن وسقاهن وكساهن». وفي حديث ابن عباس عند الطبراني «فأنفق عليهن وزوجهن وأحسن أدبهن». وفي حديث جابر عند أحمد، وفي الأدب المفرد: ١/١٦١: «يؤويهن، ويرحمهن، ويكفلهن». زاد الطبري فيه «ويزوجهن»، وله نحوه من حديث أبي هريرة في «الأوسط». وللترمذي، وفي «الأدب المفرد» من حديث أبي سعيد «فأحسن صحبتهن واتقى الله فيهن». وهذه الأوصاف يجمعها لفظ الإحسان الذي اقتصر عليه (يعني البخاري) في هذا الباب.

(٢) البخاري (١٤١٨) في الزكاة: باب اتقوا النار ولو بشق تمرّة، و(٥٩٩٥) في الأدب: باب رحمة الولد وتقبيله؛ وأخرجه مسلم (٢٦٢٩) في البر والصلة: باب فضل الإحسان إلى البنات؛ والتزمذي (١٩١٥) في البر والصلة: باب ماجاء في النفقة على البنات؛ وابن ماجه =



(فاستطعمَها): الاستطعام: طلب الطعام.

٢١٢ - (م ت - أنس بن مالك) رضي الله عنه، أنَّ النبي ﷺ قال: «مَنْ عَالَ جَارِيَتَيْنِ حَتَّى تَبْلُغَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَا وَهُوَ» وَضُمَّ أَصَابِعُهُ. هذه رواية مسلم.

وأخرجه الترمذي قال: «مَنْ عَالَ جَارِيَتَيْنِ، دَخَلْتُ أَنَا وَهُوَ الْجَنَّةَ كَهَاتَيْنِ» وَأَشَارَ بِأَصْبَعَيْهِ<sup>(١)</sup>.

٢١٣ - (د ت - أبو سعيد الخُدري) رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ، أَوْ ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ، أَوْ بَنَتَانِ، أَوْ أُخْتَانِ، فَأَحْسَنَ صُحْبَتَهُنَّ، وَاتَّقَى اللَّهَ فِيهِنَّ، فَلَهُ الْجَنَّةُ».

وفي أخرى قال: «لَا يَكُونُ لِأَحَدِكُمْ ثَلَاثُ بَنَاتٍ، أَوْ ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ فَيُحْسِنُ إِلَيْهِنَّ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ». أخرجه الترمذي.

وفي رواية أبي داود قال: «مَنْ عَالَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ، أَوْ ثَلَاثَ أَخَوَاتٍ، أَوْ أُخْتَيْنِ، أَوْ ابْنَتَيْنِ، فَأَدَّبَهُنَّ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ، وَرَوَّجَهُنَّ فَلَهُ الْجَنَّةُ»<sup>(٢)</sup>.

(عَالَ): عَالَ أَهْلَهُ يُعَوِّلُهُمْ: إِذَا أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ، وَقَامَ بِأَمْرِهِمْ.

٢١٤ - (د - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَنْثَى، فَلَمْ يَكْذِبْهَا وَلَمْ يُهِنِّهَا، وَلَمْ يُؤْثِرْ وَلَدَهُ - يَعْنِي: الذَّكَوْرَ - عَلَيْهَا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ». أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

= (٣٦٦٨) في الأدب: باب بر الوالد والإحسان إلى البنات؛ وأحمد في المسند ٣٣/٦ (٢٣٥٣٥).

(١) مسلم (٢٦٣١) في البر والصلة: باب فضل الإحسان إلى البنات؛ والترمذي (١٩١٤) في البر والصلة: باب في النفقة على البنات؛ وأحمد ١٤٨/٣ (١٢٠٨٩).

(٢) أبو داود (٥١٤٧) في الأدب: باب في فضل من عَالَ يَتِيمًا، والترمذي (١٩١٢) في البر والصلة: باب ماجاء في النفقة على البنات، ورقم (١٩١٦)؛ وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» ١٦٢/١ بلفظ الرواية الثانية، وفي سننه سعيد بن عبد الرحمن بن مكمل الأعشى لم يوثقه غير ابن جِبَّان.

(٣) أبو داود (٥١٤٦) في الأدب: باب فضل من عَالَ يَتِيمًا، وفي سننه ابنُ حُدَيْرٍ، وهو لا يُعْرَفُ، وباقِي رجال السند ثقات، فهو حديث ضعيف.



(فلم يَنْدُها): من الوَاد، وهو دَفَنُ الرجلِ ابنتَهُ حَيَّةً، كما كانوا يفعلون في الجاهلية، وهي المَوءُودَةُ التي ذكرها الله عَزَّ وَجَلَّ فقال: ﴿وَإِذَا الْمَوءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ [التكوير: ٩، ٨].

٢١٥ - (د - عَوْفُ بن مالك الأشجعي) رضي الله عنه، أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «أنا وامرأةٌ سَفْعَاءُ الْحَدِيثِ كَهَاتَيْنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وأوماً بيده يزيدُ بن زُرَّيع: الوُسْطَى والسَّبَّابَةُ، «امرأةٌ آمَتْ من زَوْجِها، ذاتُ مَنْصِبٍ وجمال، حَبَسَتْ نَفْسَها على يَتَامَها، حتى بانوا أو ماتوا». أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

(سَفْعَاءُ الْحَدِيثِ): السَّفْعَةُ: السواد، والمرادُ أَنَّها بذلت وجهها حتى اسودَّ، إقامةً على ولدها بعدَ وفاةِ زوجها لثلاثِ يَضيعوا.

(آمَتْ): آمَتِ المرأةُ: إذا صارت أَيْمًا، وهي من لا زَوْجَ لها، بكرًا كانت أو ثَيِّبًا، تزَوَّجَتْ أو لم تَتَزَوَّجْ بعدُ.

(بانُوا): الْبَيْنُ: الْبُعْدُ وَالانْفِصَالُ، أراد: حتى تَفَرَّقُوا أو ماتوا.

٢١٦ - (ت - عمر بن عبد العزيز) رحمه الله قال: رَعَمَتِ المرأةُ الصَّالِحَةَ خَوْلَةً بَنَتْ حَكِيمًا، قالت: خرجَ رسولُ الله ﷺ ذاتَ يومٍ - وهو مُخْتَضِعٌ أَحَدَ ابْنَيْ ابْنَتِهِ - وهو يقول: «إِنِّكُمْ لَتُبْخَلُونَ، وَتُجْبَسُونَ، وَتُجْهَلُونَ، وَإِنِّكُمْ لِمِنْ رِيحَانِ اللَّهِ» أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

(١) أبو داود (٥١٤٩) في الأدب: باب فضل من عال يتيماً؛ وأحمد ٢٩/٦ (٢٣٤٨٦)، وفي سندهما النَّهَّاسُ بن قَهْم بن الخطَّاب البصري، قال الحافظ في «التقريب»: ضعيف.

(٢) الترمذي (١٩١٠) في البر والصلة: باب ماجاء في حُبِّ الولد، وأحمد ٤٠٩/٦ (٢٦٧٦٩)، وفي سندهما انقطاع، لا يُعرفُ لعمر بن عبد العزيز سماعٌ من خَوْلَةٍ، وفي الباب عن الأشعث بن قيس عند أحمد ٢١١/٥ (٢١٣٣٣) من حديثٍ بلفظ «إِنَّهُمْ لَمَجْنُونَةٌ مُحَرَّزَةٌ، إِنَّهُمْ لَمَجْنُونَةٌ مُحَرَّزَةٌ» وفي سنده مُجَالِدُ بن سعيد، وهو ضعيف، وعن أبي سعيد عند أبي يَعْلَى والبخاري: «الولد ثمرَةٌ القلب، وإنَّه مجنونٌ مَبْخَلٌ مُحَرَّزٌ» وفيه عطيةُ العوفي وهو ضعيف. وعن يعلى بن مُرَّة الثَّقَفِيُّ عند ابن ماجه (٣٦٦٦) بلفظ: جاء الحسن والحسين يسعيان إلى النبي ﷺ فَضَمَّهما إليه وقال: «إِنَّ الْوَلَدَ مَبْخَلٌ مُحَرَّزٌ». وفي سنده سعيد بن أبي راشد لم يوثِّقهُ غيرُ ابنِ حبان، ومع ذلك فقد صحَّحه العراقي والبصري، والحاكم ١٦٤/٣، وأقرَّه الذهبي. وعن الأسود بن خلف عند البخاري =



(لَتُبَخِّلُونَ وَتُجَبَّنُونَ وَتُجَهَّلُونَ): تُبَخِّلُونَ: أي تَحْمِلُونَ الإنسان على البُخل، و«تُجَبَّنُونَ»: تَحْمِلُونَهُ على الجُبْن، و«تُجَهَّلُونَ» تَحْمِلُونَهُ على الجهل، فَإِنَّ مَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ بَخِلَ بِمَالِهِ، لِيُخْلِفَهُ لَوْلَاهُ، وَجَبُنَ عَنِ الْقِتَالِ لِيَعِيشَ لَهُ يُرْيِيهِ، وَجَهَلَ حِفْظًا لِقَلْبِهِ، وَرِعَايَةً لَهُ.

(رِيحَانُ اللَّهِ): الرِّيحَانُ: الرِّزْقُ، وَسُمِّيَ الْوَلَدُ رِيحَانًا، لِأَنَّهُ مِنْ رِزْقِ اللَّهِ تَعَالَى.

٢١٧ - (خ م د - البراء بن عازب) رضي الله عنهما، قال: دخلتُ مع أبي بكرٍ - أَوَّلَ مَا قَدِمَ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى أَهْلِهِ - فَإِذَا عَائِشَةُ ابْنَتُهُ مُضْطَجِعَةٌ، قَدْ أَصَابَتْهَا الْحُمَّى، فَأَتَاهَا أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: كَيْفَ أَنْتِ يَا بَيْتَةَ؟ وَقَبَّلَ خَدَّهَا. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>.

وقد أخرجه البخاري ومسلم في جملة حديث<sup>(٢)</sup>.

٢١٨ - (ت - سعيد بن العاص) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا نَحَلَ وَالِدٌ وَلَدًا مِنْ نَحْلٍ أَفْضَلَ مِنْ أَدَبٍ حَسَنٍ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup>.  
(نَحَلَ): النَّحْلَةُ: الْعَطِيَّةُ وَالْهَبَةُ.

= نحوه. قال الهيثمي في المجمع ١٥٥/٨: رجاله ثقات. نقول: والحديث بهذه الشواهد حسن من المرفوع بالجملة الأولى.

(١) أبو داود (٥٢٢٢) في الأدب: باب في قُبْلَةِ الْخَدِّ. وإسناده حسن، وسيأتي مطولاً برقم (٩٢٠٥) من رواية الصحيحين.

(٢) البخاري (٣٩١٨) في المناقب معلقاً: باب هجرة النبي ﷺ؛ ومسلم (٢٠٠٩) ٣/١٥٩٢ في الأشربة: باب جواز شرب اللبن، و(٢٠٠٩) ٤/٢٣٠٩ في الزهد والرفاق: باب في حديث الهجرة.

(٣) الترمذي (١٩٥٢) في البر والصلة: باب ماجاء في أدب الولد؛ وأخرجه أحمد ٤١٢/٣ (١٤٩٧٧)، وفي سندهما مجهول وضعيف، وصححه الحاكم، ورده الذهبي عليه بقوله: بل مرسلٌ ضعيف. وقال الترمذي: غريب. وقال أيضاً: هذا عندي حديثٌ مرسل. والحديث من رواية أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه عن جده، رفعه، قال الحافظ في تهذيب التهذيب ٤/٤٩: يحتمل أن يكون ضمير الجد يعودُ على أيوب، وهذا ظاهر، ويحتمل أن يعودَ على موسى، فيكون الحديث من مسند سعيد بن العاص، وهو مع ذلك مرسل، إذ لم يثبت سماعٌ لسعيد، وسعيد يروي عن النبي ﷺ مرسلًا.



٢١٩ - (ت - جابر بن سَمُرّة) رضي الله عنهما، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَأَنْ يُوَدَّبَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِصَاعٍ». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

(بصاع): الصاع: مكيالٌ معروف بالحِجاز، وهو عندهم يسعُ أربعة أمداد، والمُدُّ: رِطْلٌ وثُلُثٌ بالعراقي، والمُدُّ عند العراقيين رِطلانٍ بالعراقي، فيكون الصاعُ عند الحجازيين: خمسة أرتال وثُلُث رِطْل، وعند العراقيين ثمانية أرتال.

٢٢٠ - (ت - عائشة) رضي الله عنها، قالت: قال النبي ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي، وَإِذَا مَاتَ صَاحِبُكُمْ فَدَعُوهُ». أخرجه الترمذي مُسْنَدًا ومُرْسَلًا عن عروة<sup>(٢)</sup>.



(١) الترمذي (١٩٥١) في البر والصلة: باب ماجاء في أدب الولد، وقال: هذا حديثٌ غريب. وأخرجه أحمد ٩٦/٥ (٢٠٣٩٤)؛ وناصح بن علاء الكوفي أحد رواة ليس عند أهل الحديث بالقوي، ولا يعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه.

(٢) الترمذي (٣٨٩٥) في المناقب: باب في فضل أزواج النبي ﷺ وأخرجه الدارمي (٢٢٦٠) في النكاح: باب في حسن معاشرَةِ النساء، وإسناده صحيح. وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح. وروي هذا عن هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ، مرسل. أقول: ومعنى قوله «فدعوه» أي: اتركوا ذكر مساوئه.



## الباب الثالث

### في بر اليتيم

٢٢١ - (خ ت د - سهل بن سعد الساعدي) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا»<sup>(١)</sup>، وأشار بالسبابة والوسطى، وفرج بينهما شيئاً. أخرجه البخاري والترمذي وأبو داود؛ إلا أن أبا داود قال: وفرق بين إصبعيه، الوسطى والتي تلي الإبهام<sup>(٢)</sup>.

٢٢٢ - (م ط - أبو هريرة) رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «كافل اليتيم له أو لغيره، أنا وهو كهاتين في الجنة».

وقال مالك بن أنس: بإصبعيه السبابة والوسطى. هذه رواية مسلم، وأرسله مالك في «الموطأ» عن صفوان بن سليم<sup>(٣)</sup>.

(كافل اليتيم): اليتيم من الناس: من مات أبوه، ومن الدواب من مات أمه.

(١) قال الطيبي: في «الجنة» خبر «أنا» و«هكذا» نصب على المصدر من متعلق الخبر؛ وأشار بالسبابة والوسطى: أي أشار بهما إلى ما في ضميره عليه الصلاة والسلام من معنى الانضمام، وهو بيان هكذا.

(٢) البخاري (٥٣٠٤) في الطلاق: باب اللعان وقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ أَرْوَاهُمْ﴾، و(٦٠٠٥) في الأدب: باب من يعول يتيماً؛ والترمذي (١٩١٨) في البر والصلة: باب مجاء في كفالة اليتيم، وأبو داود (٥١٥٠) في الأدب: باب فيمن ضم اليتيم؛ وأحمد في المسند ٣٣٣/٥ (٢٢٣١٣).

(٣) مسلم (٢٩٨٣) في الزهد والرقائق: باب الإحسان إلى الأرملة والمسكين واليتيم؛ والموطأ ٩٤٨/٢ (١٧٦٨) في الجامع: باب السنة في الشعر. وجاء في تهذيب التهذيب ٤٢٥/٤: صفوان بن سليم المدني، أبو عبد الله. وقيل: أبو الحارث القرشي الزهري، مولاهم الفقيه؛ روى عن ابن عمر وأنس، وأبي بصرة الغفاري، وعبد الرحمن بن غنم، وأبي أمامة بن سهل وغيرهم. قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، عابداً. وقال أحمد: هذا رجل يستسقى بحديثه، وينزل القطر من السماء بذكره، من خيار الله الصالحين. مات سنة ١٣٢ عن اثنين وسبعين سنة. وانظر ترجمته في آخر هذا الكتاب.



وكافل اليتيم هو الذي يقومُ بأمره، وَيَعُولُهُ وَيُرِيَّيْهِ.

(لَهُ أَوْلَغَيْرُهُ): والضمير في «له» راجعُ إلى كافلِ اليتيم، يعني أَنَّ الْيَتِيمَ سواءٌ كَانَ للكافلِ له من ذوي رَحِمِهِ وَأَنسابِهِ، كَوَلَدٍ وَلَدِهِ وَنَحْوِهِ، أَوْ كَانَ أَجْنَبِيًّا لغيرِهِ تَكْفَلَ بِهِ، فَإِنَّ أَجْرَهُ وَاحِدٌ.

٢٢٣ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَبَضَ يَتِيمًا مِنْ بَيْنِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ الْبَتَّةَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ عَمِلَ ذَنْبًا لَا يُغْفَرُ». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

(قَبَضَ): أَي تَسَلَّمَ وَأَخَذَ.

(الْبَتَّةَ): الْبَتُّ: الْقَطْعُ؛ يُقَالُ: لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ الْبَتَّةَ: أَي لَا رَجْعَةَ لِي فِيهِ.



(١) الترمذي (١٩١٧) في البر والصلة: باب ماجاء في رحمة اليتيم، وفي سنن حنن وهو الحسين ابن قيس الرحي. قال الترمذي: وهو ضعيف. وفي «التقريب»: متروك.



## الباب الرابع

### في إمطة الأذى عن الطريق

٢٢٤ - (خ م ط د - أبو هريرة) رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «بينما رجلٌ يمشي بطريقٍ وجدَ غُصْنَ شَوْكٍ على الطريق، فأخذه، فشكر الله له، فغفر له». هذه رواية البخاري ومسلم والموطأ والترمذي.

ولمسلم أيضاً قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لقد رأيتُ رجلاً يتقلبُ في الجنة، في شجرة قطعها من طريقِ المسلمين، كانت تؤذي الناس».

وفي أخرى له قال: «مرَّ رجلٌ بغُصْنٍ شجرة على ظهرِ الطريق، فقال: والله لأنحني هذا عن المسلمين لا يؤذيهم، فأدخل الجنة».

وأخرجه أبو داود قال: قال رسول الله ﷺ: «نزع رجلٌ لم يعمل خيراً قط غُصْنَ شَوْكٍ عن الطريق، إمّا كان<sup>(١)</sup> في شجرة فقطعه، وإمّا كان موضوعاً فأماطه عن الطريق، فشكر الله له، فأدخله الجنة»<sup>(٢)</sup>.

(نزعه وأماطه): بمعنى أزاله وأذهبهُ.

٢٢٥ - (م - أبو ذر) رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «عُرِضَتْ عليّ أعمالُ أُمّتي حسنّها وسيئّها، فوجدتُ في محاسنِ أعمالِها: الأذى يُمَاطُ عن الطريق، ووجدتُ

(١) في (ق، ظ): «إمّا قال: كان».

(٢) البخاري (٦٥٤) في صلاة الجماعة (الأذان): باب فضل التهجير إلى الظهر، و(٢٤٧٢) في المظالم: باب من أخذ الغُصْنَ وما يؤذي الناس في الطريق فرمى به؛ وأخرجه مسلم (١٩١٤) ٢٠٢١/٤ في البر والصلة: باب فضل إزالة الأذى، و(١٩١٤) في الإمارة: باب بيان الشهداء؛ والموطأ ١٣١/١ (٢٩٥) في صلاة الجماعة (النداء للصلاة): باب ماجاء في العتمة والصبح؛ والترمذي (١٩٥٨) في البر والصلة: باب ماجاء في إمطة الأذى؛ وأخرجه أبو داود (٥٢٤٥) في الأدب: باب إمطة الأذى، وإسناده حسن؛ وابن ماجه (٣٦٨٢) في الأدب: باب إمطة الأذى عن الطريق؛ وأحمد في المسند في مواضع كثيرة منها ٢/٢٨٦ (٧٧٨٢).



في مساوئ أعمالها الثخامة تكون في المسجد لا تُدفن». أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>.

(الثخامة): ما يصبغ الإنسان مع تنجس، وهي من مخرج حرف الخاء.

٢٢٦ - (م - أبو برزة الأسلمي) رضي الله عنه، قال: قلت يا نبي الله، إني لأأذري، لَعَسَى أَنْ تَمْضِيَ وَأَبْقَى بِعَدِّكَ، فزوّدني شيئاً ينفعني الله به. فقال رسول الله ﷺ: «افعلْ كذا، وافعلْ كذا، وأمر الأذى عن الطريق»<sup>(٢)</sup>.

وفي أخرى قال أبو برزة: قلت: يا نبي الله، علّمني شيئاً أنتفع به، قال: «اعزلِ الأذى عن طريق المسلمين». أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup>.



(١) مسلم (٥٥٣) في المساجد ومواضع الصلاة: باب النهي عن البصاق في المسجد؛ وابن حبان (١٦٤٠)؛ ورواه ابن ماجه (٣٦٨٣) في الأدب: باب إمطة الأذى عن الطريق؛ وأحمد في المسند (٢١٠٣٩ و ٢١٠٥٧).

(٢) قال النووي: «أمر الأذى عن الطريق»: هكذا هو في معظم النسخ، وكذا نقله القاضي عياض عن عامة الرواة، بتشديد الراء، ومعناه: أزلّه، وفي بعضها «وأمر» بزاي مخففة، وهو بمعنى الأول.

(٣) مسلم (٢٦١٨) في البر والصلة: باب إمطة الأذى عن الطريق، وابن ماجه (٣٦٨١).



## الباب الخامس

### في أعمال من البر متفرقة

٢٢٧ - (خ م ت س - أبو هريرة) قال: قال رسول الله ﷺ: «السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ<sup>(١)</sup> وَالْمُسْكِينِ، كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَأَحْسَبُهُ قَالَ - وَكَالْقَائِمِ لَا يَقْتُرُ، وَكَالصَّائِمِ لَا يَقْطِرُ».

وفي رواية عن صفوان بن سليم، يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمُسْكِينِ، كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ كَالَّذِي يَصُومُ النَّهَارَ، وَيَقُومُ اللَّيْلَ». أخرجه البخاري ومسلم والترمذي.

وأخرج النَّسَائِيُّ الرَّوَاةَ الْأُولَى إِلَى قَوْلِهِ: «فِي سَبِيلِ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.

(السَّاعِي): الساعى على القوم: هو الذي يَنْسَعِي فِي أُمُورِهِمْ، وَيَقُومُ بِمَصَالِحِهِمْ.

(الْأَرْمَلَةُ): المرأة التي مَاتَ زَوْجُهَا، وَالْأَرْمَلُ: الرَّجُلُ الَّذِي مَاتَ زَوْجَتُهُ.

٢٢٨ - (خ د - أَبُو كَبْشَةَ السَّلُولِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْبَعُونَ خَصْلَةً، أَعْلَاهَا مَنِيحَةُ الْعَنْزِ، مَامِنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ بِخَصْلَةٍ مِنْهَا رَجَاءَ ثَوَابِهَا، وَتَصَدِيقَ مَوْعُودِهَا إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهَا الْجَنَّةَ».

قَالَ حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةٍ - الرَّوَايَ عَنْ أَبِي كَبْشَةَ -: فَعَدَدْنَا مَا دُونَ مَنِيحَةِ الْعَنْزِ مِنْ: رَدِّ

(١) قَالَ النَّوَوِيُّ: «الْأَرْمَلَةُ»: هِيَ مَنْ لَا زَوْجَ لَهَا، سَوَاءَ كَانَتْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ ذَلِكَ أَمْ لَا. وَقِيلَ: هِيَ الَّتِي فَارَقَهَا زَوْجُهَا. قَالَ ابْنُ قَتِيْبَةَ: سَمِعْتُ أَرْمَلَةً، لَمَّا بَحْصُلُ لَهَا مِنَ الْإِرْمَالِ، وَهُوَ الْفَقْرُ، وَذَهَابُ الزَّادِ بِفَقْدِ الرَّجُلِ؛ يُقَالُ: أَرْمَلُ الرَّجُلُ، إِذَا فَنِيَ زَاوَهُ.

(٢) الْبُخَارِيُّ (٥٣٥٣) فِي النِّكَاحِ: بَابُ النِّفْقَاتِ، وَ(٦٠٠٦ وَ ٦٠٠٧) فِي الْأَدَبِ: بَابُ السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ، وَبَابُ السَّاعِي عَلَى الْمُسْكِينِ؛ وَمُسْلِمٌ (٢٩٨٢) فِي الزَّهْدِ: بَابُ الْإِحْسَانِ إِلَى الْأَرْمَلَةِ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٦٩) فِي الْبِرِّ وَالصَّلَةِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّعْيِ عَلَى الْأَرْمَلَةِ؛ وَالنَّسَائِيُّ (٢٥٧٧) فِي الزَّكَاةِ: بَابُ فَضْلِ السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ؛ وَابْنُ مَاجَهٍ (٢١٤٠) فِي التَّجَارَاتِ: بَابُ الْحَثِّ عَلَى الْمَكَاسِبِ؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٣٦١/٢ (٨٥١٥).



السلام، وتُسَمِّيتِ العاطس، وإمّا طَةَ الأذى عن الطريق، ونحوه، فما استطَعْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً<sup>(١)</sup>. أخرجه البخاري وأبو داود<sup>(٢)</sup>.

(مَنِحَة): المَنِحَة: هي الثَّاقَةُ أو الشَّاةُ يُعْطِيهَا الرَّجُلُ رَجُلًا آخَرَ يَخْلِبُهَا وَيَنْتَفِعُ بِلَبْنِهَا، ثم يُعِيدُهَا إِلَيْهِ.

(تُسَمِّيتُ العاطس): بالشين والسين، والشين أعلى، وهو أن تقول له: يرحمُكَ الله، ونحو ذلك، وهو في الأصل الدُّعاء، وكلُّ داعٍ بخير مُسَمِّتٌ.

٢٢٩ - (خ م - أبو موسى الأشعري) رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ». قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: «يَعْمَلُ بِيَدَيْهِ، فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟ قَالَ: «يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ» قَالَ: قِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟ قَالَ: «يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ أَوْ الْخَيْرِ». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ؟ قَالَ: «يُمْسِكُ عَنِ الشَّرِّ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ». أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٣)</sup>.

(الْمَلْهُوفُ): الْمَظْلُومُ يَسْتَغِيثُ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ ٢٤٥/٥ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: لَيْسَ فِي قَوْلِ حَسَّانَ مَا يَمْنَعُ مِنْ وَجْدَانٍ ذَلِكَ، وَقَدْ حَضَّ ﷺ عَلَى أَبْوَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْخَيْرِ وَالْبِرِّ لِأَتْحَاصِ كَثْرَةٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ ﷺ كَانَ عَالِمًا بِالْأَرْبَعِينَ الْمَذْكُورَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهَا لِمَعْنَى هُوَ أَنْفَعُ لَنَا مِنْ ذِكْرِهَا، وَذَلِكَ خَشْيَةً أَنْ يَكُونَ التَّعْيِينُ لَهَا مَزْهَدًا فِي غَيْرِهَا مِنْ أَبْوَابِ الْبِرِّ. قَالَ: وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ بَعْضَهُمْ تَطَلَّبُهَا فَوَجَدَهَا تَزِيدُ عَلَى الْأَرْبَعِينَ، فَمَا زَادَتْ: إِعَانَةُ الصَّانِعِ، وَالصَّنْعَةُ لِلْأَخْرَقِ، وَإِعْطَاءُ شَيْعٍ، وَالسُّتْرُ عَلَى الْمُسْلِمِ، وَالذُّبُّ عَنْ عِزِّهِ، وَإِدْخَالُ السُّرُورِ عَلَيْهِ، وَالتَّفَشُّحُ فِي الْمَجْلِسِ، وَالدَّلَالَةُ عَلَى الْخَيْرِ، وَالْكَلَامُ الطَّيِّبُ، وَالْغَرْسُ وَالزَّرْعُ، وَالشَّفَاعَةُ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَالْمَصَافَحَةُ، وَالْمَحَبَّةُ فِي اللَّهِ، وَالْبُغْضُ لِأَجْلِهِ، وَالْمَجَالَسَةُ لِلَّهِ، وَالتَّزَاوُرُ، وَالتَّصْحُّحُ، وَالرَّحْمَةُ؛ وَكُلُّهَا فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَفِيهَا مَاقِدٌ يَنَازَعُ فِي كَوْنِهِ دُونَ مَنِحَةِ الْعَنْزِ، وَحُذِفَتْ مِمَّا ذَكَرَهُ أَشْيَاءٌ قَدْ تَعَقَّبَ ابْنُ الْمَيْثَرِ بَعْضَهَا، وَقَالَ: الْأَوَّلَى أَنْ لَا يَتَعَنَّى بَعْدَهَا لِمَا تَقَدَّمَ.

(٢) الْبُخَارِيُّ (٢٦٣١) فِي الْهَبَةِ: بَابُ فَضْلِ الْمَنِحَةِ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٨٣) فِي الزَّكَاةِ: بَابُ فِي الْمَنِحَةِ؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ١٦٠/٢ (٦٤٥٢).

(٣) الْبُخَارِيُّ (١٤٤٥) فِي الزَّكَاةِ: بَابُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ، وَ(٦٠٢٢) فِي الْأَدَبِ: بَابُ كُلِّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠٠٨) فِي الزَّكَاةِ: بَابُ بَيَانِ أَنَّ اسْمَ الصَّدَقَةِ يَقَعُ عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْمَعْرُوفِ؛ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٢٥٣٨) فِي الزَّكَاةِ: بَابُ صَدَقَةِ الْعَبْدِ؛ وَأَحْمَدُ ٣٩٥/٤ (١٩٠٣٧)؛ وَالدَّارِمِيُّ (٢٧٤٧) فِي الرِّقَاقِ: بَابُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ.



٢٣٠ - (خ م - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ سَلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ». قال: «تَعْدِلُ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ»<sup>(١)</sup> صَدَقَةٌ، وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَائِبَتِهِ، فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا، أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ». قال: «وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَبِكُلِّ خُطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَتُمْبِطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ». أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

(سَلَامَى): واحدة السَّلَامِيَّاتِ، وهي مفاصل الأنامل.

٢٣١ - (خ م - حَكِيم بن حِرَآم) رضي الله عنه، قال: يارسول الله، أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّنُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ؛ مِنْ صَلَاةٍ وَعَتَاقَةٍ وَصَدَقَةٍ، هَلْ لِي فِيهَا أَجْرٌ؟ قال رسول الله ﷺ: «أَسَلَّمْتُ عَلَى مَاسَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ»<sup>(٣)</sup>.

(١) قال الكرمانى: يصلح بينهما بالعدل، والجملة في تأويل المصدر مبتدأ خبره صدقة؛ وفاعله الشخص أو المكلف، أو هو مبتدأ على تقدير العدل، نحو: «تسمع بالمُعَيَّدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ» وقوله تعالى: ﴿وَيَنْذِرُكُمْ النَّارَ﴾ [الروم: ٢٤].  
«وكل يوم»: بالنَّصْب، ظرفٌ لما قبله، وبالرَّفْعِ مبتدأ، والجملة بعده خبره. والعائد يجوزُ حذفه.

(٢) البخاري (٢٧٠٧) في الصلح: باب فضل الإصلاح بين الناس و(٢٨٩١) في الجهاد: باب فضل من حمل متاع صاحبه في السفر، و(٢٩٨٩) فيه: باب من أخذ بالزُّكَاةِ ونحوه؛ وأخرجه مسلم (١٠٠٩) في الزكاة: باب بيان أنَّ اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف؛ وأحمد في المسند ٣٢٨/٢، ٣٢٩ و(٨١٥٤).

(٣) قال النووي في شرح مسلم ١٤٠/١ - ١٤١: اخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهُ؛ فَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَازَرِيُّ: ظَاهِرُهُ خِلَافٌ مَا نَقَضِيهِ الْأَصُولَ، لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يَصِيحُّ مِنَ الْقُرْبَةِ، فَلَا يُثَابُ عَلَى طَاعَةٍ؛ وَيَصِيحُّ أَنْ يَكُونَ مَطِيعًا غَيْرَ مُتَقَرَّبٍ، كَنَظَرِهِ فِيمَا يُوَصِّلُ إِلَى الْإِيمَانِ، فَإِنَّهُ مَطِيعٌ فِيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ كَانَ مُوَافِقًا لِلْأَمْرِ. وَالطَّاعَةُ عِنْدَنَا مُوَافَقَةُ الْأَمْرِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَقَرَّبًا، لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْمُتَقَرَّبِ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِالْمُتَقَرَّبِ إِلَيْهِ، وَهُوَ فِي حِينِ نَظَرِهِ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْعِلْمُ بِاللَّهِ تَعَالَى. فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا عُلِمَ أَنَّ الْحَدِيثَ مُتَأَوَّلٌ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ وَجُوهًا.

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: اكْتَسَبَتْ طِبَاعًا جَمِيلَةً، وَأَنْتَ تَتَفَقَّحُ بِتِلْكَ الطَّبَاعِ فِي الْإِسْلَامِ، وَتَكُونُ تِلْكَ الْعَادَةُ تَمْهِيْدًا لَكَ وَمَعُونَةً عَلَى فِعْلِ الْخَيْرِ.

وَالثَّانِي: مَعْنَاهُ: اكْتَسَبْتَ بِذَلِكَ ثَنَاءً جَمِيلًا، فَهُوَ بَاقٍ عَلَيْكَ فِي الْإِسْلَامِ.  
وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنْ يُرَادَ فِي حَسَنَاتِهِ الَّتِي يَفْعَلُهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَيَكْثُرُ أَجْرُهُ لِمَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنْ =



وفي رواية قال عروة بن الزبير: إِنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ أَعْتَقَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِثَّةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِثَّةٍ بَعِيرٍ، فَلَمَّا أَسْلَمَ حَمَلَ عَلَى مِثَّةٍ بَعِيرٍ، وَأَعْتَقَ مِثَّةَ رَقَبَةٍ؛ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَشْيَاءُ كُنْتُ أَصْنَعُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، كُنْتُ أَتَحَنُّ بِهَا - يَعْنِي أَتَبَرَّرُ بِهَا - قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ»، وَفِي أُخْرَى: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَتْ لَكَ مِنْ خَيْرٍ». قُلْتُ: فَوَاللَّهِ لَا أَدْعُ شَيْئًا صَنَعْتُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِلَّا فَعَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ مِثْلَهُ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>.

= الأفعال الجميلة، وقد قالوا في الكافر: إِنَّهُ إِذَا كَانَ يَفْعَلُ الْخَيْرَ فَإِنَّهُ يَخْفَفُ عَنْهُ بِهِ، فَلَا يَعْدُ أَنْ يَزَادَ هَذَا فِي الْأَجُورِ، هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْمَازَرِيِّ.

وقال القاضي عياض: قيل معناه: ببركة ما سبق لك من خير هَذَاكَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَنْ مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ خَيْرٌ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى سَعَادَةِ آخِرَاهُ وَحُسْنِ عَاقِبَتِهِ. هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي.

وذهب ابنُ بَطَّالٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ: إِلَى أَنَّ الْحَدِيثَ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَأَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ يُثَابُّ عَلَى مَا فَعَلَ مِنَ الْخَيْرِ فِي حَالِ الْكُفْرِ، وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ فَحَسَنَ إِسْلَامُهُ، كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ كُلَّ حَسَنَةٍ كَانَ زَلَفَهَا، وَمَحَا عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا، وَكَانَ عَمَلُهُ بَعْدَ الْحَسَنَةِ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِثَّةٍ ضَعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا، إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ». ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي غَرِيبِ حَدِيثٍ مَالِكٍ، وَرَوَاهُ عَنْهُ مِنْ تِسْعِ طُرُقٍ، وَثَبَّتَ فِيهَا كُلُّهَا أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا حَسَنَ إِسْلَامُهُ يَكْتَبُ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ كُلُّ حَسَنَةٍ كَانَ عَمَلُهَا فِي الشَّرْكِ.

وقال ابنُ بَطَّالٍ بَعْدَ ذِكْرِ الْحَدِيثِ: وَاللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَى عِبَادِهِ بِمَا شَاءَ، لَا اعْتِرَاضَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ. قَالَ: وَهُوَ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِحَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَتْ مِنْ خَيْرٍ». وَأَمَّا قَوْلُ الْفُقَهَاءِ: لَا يَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ عِبَادَةٌ، وَلَوْ أَسْلَمَ لَمْ يُعْتَدَّ بِهَا، فَمَرَادُهُمْ أَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ لَهُ بِهَا فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا، وَلَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِثَوَابِ الْآخِرَةِ. فَإِنْ أَقْدَمَ قَاتِلٌ عَلَى التَّصْرِيحِ بِأَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ لَا يُثَابُّ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ رَدُّ قَوْلِهِ بِهَذِهِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ. وَقَدْ يُعْتَدُّ بِبَعْضِ أَعْمَالِ الْكَافِرِ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا، فَقَدْ قَالَ الْفُقَهَاءُ: إِذَا وَجَبَ عَلَى الْكَافِرِ كَفَّارَةٌ ظَاهِرًا أَوْ غَيْرَهَا، فَكَفَّرَ فِي حَالِ كُفْرِهِ أَجْزَأُ ذَلِكَ. وَإِذَا أَسْلَمَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِعَادَتُهَا. وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِيهَا إِذَا أَجْنَبَ وَاغْتَسَلَ فِي حَالِ كُفْرِهِ ثُمَّ أَسْلَمَ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْغُسْلِ أَمْ لَا؟ وَبَالِغُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا فَقَالَ: يَصِحُّ مِنْ كُلِّ كَافِرٍ كُلُّ طَهَارَةٍ مِنْ غُسْلِ وَوُضُوءٍ وَتَيْمُمٍ، فَإِذَا أَسْلَمَ صَلَّى بِهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الْبُخَارِيُّ (١٤٣٦) فِي الزَّكَاةِ: بَابٌ مِنْ تَصَدَّقَ فِي الشَّرْكِ ثُمَّ أَسْلَمَ، وَ(٢٢٢٠) فِي الْبَيْعِ: بَابُ شَرَاءِ الْمَمْلُوكِ مِنَ الْحَرْبِيِّ وَهَبْتُهُ وَعَتَقْتُهُ، وَ(٢٥٣٨) فِي الْعَتَقِ: بَابُ عَتَقَ الْمُشْرِكَ، وَ(٥٩٩٢) فِي الْأَدَبِ: بَابُ مَنْ وَصَلَ رَحِمَهُ فِي الشَّرْكِ ثُمَّ أَسْلَمَ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٣) فِي الْإِيمَانِ: بَابُ حُكْمِ عَمَلِ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ بَعْدَهُ؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٤٠٢/٣ (١٤٨٩٤).



(أُنَحِّثُ): التَّحَثُّ: التَّعَبُّدُ، يقال: تحَثَّ فلان: إذا فعلَ فعلاً يخرجُ به من الحِثِّ، وهو الذنب والإثم.

(رقبة): الرقبة: العُنُق، وهي كنايةٌ عن ذاتِ الإنسان، يقال: أعتقَ رقبةً: إذا حرَّرَ عبداً.

٢٣٢ - (م - عائشة) رضي الله عنها، قالت: قُلْتُ: يا رسولَ الله، إنَّ ابنَ جُدَعَانَ كان في الجاهليَّةِ يَصِلُ الرَّجِمَ، وَيُطْعِمُ المسكينَ، فهل ذلك نافعُه؟ قال: «لا يَنْفَعُهُ، إِنَّهُ لم يَقُلْ يوماً: رَبِّ اغْفِرْ لي خطيئتي يومَ الدِّينِ». أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>.

٢٣٣ - (م - أبو ذر) رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شيئاً، ولو أنَّ تَلَقَّى أَخَاكَ بوجهٍ طَلَقٍ». أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup>.  
(طَلَقَ): الطَّلَاقُ: البَشَاشَةُ والبِشْرُ.

٢٣٤ - (خ م د ت - حذيفة وجابر) رضي الله عنهما، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صدقة» أخرجه البخاري ومسلم عنهما<sup>(٣)</sup>، وأبو داود عن حذيفة وحده.

وأخرجه الترمذي عن جابر، وزاد: «وإنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بوجهٍ طَلَقٍ، وَأَنْ تُفَرِّغَ مِنْ دَلُوكَ فِي إِنْاءِ أَخِيكَ»<sup>(٤)</sup>.

(معروف): كُلُّ مَانَدَبَ إِلَيْهِ الشَّرْعُ، أَوْ نَهَى عَنْهُ مِنَ الْمَحْسَنَاتِ وَالْمَقْبَحَاتِ، فهو معروف.

(١) مسلم (٢١٤) في الإيمان: باب الدليل على أنَّ مَنْ ماتَ على الكفرِ لا يَنْفَعُهُ عَمَلُهُ.  
(٢) مسلم (٢٦٢٦) في البر والصلة: باب استحباب طلاقِ الوجه عند اللقاء؛ وأحمد في المسند (٢٠٨٧٣)؛ وابن حبان (٤٦٨)؛ وأخرجه الترمذي (١٨٣٣) في الأطعمة: باب ما جاء في إكثار المَرْقَةِ، وسيأتي برقم (٤٧٣٨).

(٣) البخاري عن جابر، ومسلم عن حذيفة.

(٤) البخاري (٦٠٢١) في الأدب: باب كل معروف صدقة؛ ومسلم (١٠٠٥) في الزكاة: باب أن اسم الصدقة يقع على كُلِّ معروف، وأبو داود (٤٩٤٧) في الأدب: باب في المعونة للمسلم؛ والترمذي (١٩٧٠) في البر والصلة: باب ما جاء في طلاقِ الوجه. وقال: حديثٌ حسنٌ صحيح. وأخرجه أحمد في المسند ٣٨٣/٥ (٢٢٧٤١).



٢٣٥ - (خ م ت - عدي بن حاتم) رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَامِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيَكْلُمُهُ رَبُّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمان، فَيَنْظُرُ أَيْمَنَ مِنْهُ، فَلَا يَرَى إِلَّا مَاقَدَّمَ، وَيَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ، فَلَا يَرَى إِلَّا مَاقَدَّمَ، وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ». زاد في رواية: «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِكَلِمَةً طَيِّبَةً».

وفي رواية: أنه ذَكَرَ النَّارَ فتَعَوَّذَ مِنْهَا، وَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِكَلِمَةً طَيِّبَةً». أخرجه البخاري ومسلم، وأخرج الترمذي الأولى<sup>(١)</sup>.

(تَرْجُمان): الترجمان: ناقل الكلام من لغة إلى لغة.

(أَيْمَنَ مِنْهُ وَأَشْأَمَ مِنْهُ): يعني عن يمينه وشماله، واليد اليسرى تُسَمَّى الشُّؤْمَى.

(فتَعَوَّذَ مِنْهَا): تَعَوَّذْتُ مِنَ الشَّيْءِ: أي قلت: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، والمعنى: لجأتُ منك إليه، وانتصرتُ به.

(أَشَاحَ): أي أَعْرَضَ.

٢٣٦ - (أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ». هذا حديثٌ ذكره رَزِينٌ، ولم أجدهُ في الأصول<sup>(٢)</sup>.

٢٣٧ - (البراء) رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «أَلَا رَجُلٌ يَمْنَحُ أَهْلَ بَيْتِ

(١) البخاري (٧٤٤٣) في التوحيد: باب كلام الرب عز وجل، و(٧٥١٢) فيه: باب في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِرُ بِأَمْرِ رَبِّهِ﴾، و(١٤١٣) في الزكاة: باب الصدقة قبل الرد، و(١٤١٧) فيه: باب تصدقوا ولو بشق تمرة، و(٣٥٩٥) في الأنبياء (المناقب): باب في علامات النبوة، و(٦٠٢٣) في الأدب: باب طيب الكلام، و(٦٥٣٩) في الرقاق: باب من نوقش الحساب عُدَّ باب فيه: باب في صفة الجنة والنار؛ وأخرجه مسلم (١٠١٦) في الزكاة: باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة؛ والترمذي (٢٤١٥) في صفة القيامة: باب (١)؛ ورواه ابن ماجه (١٨٥) في المقدمة: باب فيما أنكرت الجهمية، و(١٨٤٣) في النكاح: باب ماجاء في فضل النكاح؛ والنسائي (٢٥٥٣) في الزكاة: باب القليل من الصدقة؛ وأحمد في المسند ٢٥٦/٤ (١٧٧٨٢)؛ والدارمي (١٦٥٧) في الزكاة: باب الحث على الصدقة، وسيأتي برقم (٤٦٥٠) و(٨٨٧٧).

(٢) وهو قطعة من حديث أبي هريرة الذي تقدم برقم (٢٣٠).



ناقةً تَغْدُو بِعُسٍّ، وَتَرُوحُ بِعُسٍّ؟ إِنَّ أَجْرَهَا لَعَظِيمٌ». وهذا الحديث أيضًا لِرَزِين<sup>(١)</sup>.

(بِعُسٍّ): العُسُّ: القَدْحُ الكبير، أَرَادَ أَنَّهَا تُحْلَبُ بِكُرَّةٍ قَدَحًا حِينَ تَغْدُو إِلَى المَرَعَى، وَعِشَاءً قَدَحًا حِينَ تَرُوحُ إِلَى البيت.

٢٣٨ - (م - أبو هريرة) رضي الله عنه، يَبْلُغُ بِهِ<sup>(٢)</sup> «أَلَا رَجُلٌ يَمْنَحُ<sup>(٣)</sup> أَهْلَ بَيْتِ نَاقَةٍ تَغْدُو بِعِشَاءٍ<sup>(٤)</sup> وَتَرُوحُ بِعِشَاءٍ؟ إِنَّ أَجْرَهَا لَعَظِيمٌ». أخرجه مسلم<sup>(٥)</sup>.

(بِعِشَاءٍ): العِشَاءُ. العِشَاسُ: جمع عُسٍّ.



(١) وهو بمعنى حديث مسلم الذي بعده.

(٢) قال النووي: «يَبْلُغُ بِهِ» معناه: يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فلا فرق بين هاتين الصيغتين باتفاق العلماء.

(٣) قال النووي: بفتح النون، أي: يعطيهم ناقةً يأكلونَ لبنها مُدَّةً، ثم يَرُدُّونَهَا إِلَيْهِ، وقد تكونُ المنيحةُ عطيةً للرقبة بمنافعها مؤبَّدة، مثل الهبة.

(٤) قال النووي في شرح مسلم ١٠٦/٧: وفي نسخة: «تَغْدُو بِعُسٍّ وَتَرُوحُ بِعُسٍّ» وهو بضم العين وتشديد السين المهملة - القَدْحُ الكبير، هكذا ضبطناه، وروي «بعشاء» بشين معجمة ممدودًا، قال القاضي: وهذه رواية أكثر رواة مسلم. قال: والذي سمعناه من متقني شيوخنا «بعس» وهو القَدْحُ الضخم. قال: وهذا هو الصواب المعروف. قال: وروي من رواية الحميدي بعساء، بالسين المهملة، وفسَّره الحميدي بالعس الكبير، وهو من أهل اللسان. قال: وضبطناه عن أبي مروان بن سراج: بكسر العين وفتحها معًا، ولم يَقَيِّدْهُ الجباني وأبو الحسن بن أبي مروان عنه إلا بالكسر وحده، هذا كلام القاضي، ووقع في كثير من نسخ بلادنا أو أكثرها من صحيح مسلم «بعساء» بسين مهملة ممدودة، والعين مفتوحة.

(٥) مسلم (١٠١٩) في الزكاة: باب فضل المنيحة، وسيأتي برقم (٥٩٩٩) من رواية البخاري.



## الكتاب الثاني

في البيع وفيه عشرة أبواب

### الباب الأول

في آدابه وفيه أربعة فصول

#### الفصل الأول

في الصدق والأمانة

٢٣٩ - (ت - أبو سعيد الخُدري) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «التَّاجِرُ الْأَمِينُ الصَّدُوقُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.  
 ٢٤٠ - (ت - رفاعه بن رافع [بن مالك بن العجلان]) رضي الله عنهما، قال: خرجت مع رسول الله ﷺ إلى المُصَلَّى، فرأى الناس يتبايعون فقال: «يامعشر التُّجَّار»، فاستجابوا، ورفعوا أعناقهم وأبصارهم إليه، فقال: «إِنَّ التُّجَّارَ يُعْتَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فُجَّارًا إِلَّا مَنْ اتَّقَى اللَّهَ، وَبَرَّ وَصَدَّقَ»<sup>(٢)</sup>. أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

(١) الترمذي (١٢٠٩) في البيوع: باب ماجاء في التجار؛ والدارمي (٢٥٣٩) في البيوع: باب في التاجر الصدوق؛ وفي سننه ضعف.

(٢) بأن لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة من غش وخيانة، و«بر» أي: أحسن إلى الناس في تجارته، وقام بمواساة الفقراء، فتجاوز لهم، «وصدق» أي: في يمينه وسائر كلامه، ولما كان الغرض من التجارة هو جمع المال، كان الشأن أن يغفل التاجر عن مرضاة الله وعن حسابه، فندر فيهم البر الصادق، وكان الغالب عليهم التهالك على ترويج السلع بما ينفعها لهم من الأيمان الكاذبة ونحو ذلك من احتكار الطعام وحاجات المعيشة، ثم يتغالون في أثمانها بلا شفقة على الفقير، ولارحمة بالمسلمين، حكم عليهم بالفجور، واستثنى منهم النادر، وهو من اتقى وبرَّ وصدق في نيته وقوله وعمله.

(٣) الترمذي (١٢١٠) في البيوع: باب ماجاء في التجار، وأخرجه ابن ماجه (٢١٤٦) في التجارات: باب التوقي في التجارة؛ والدارمي (٢٥٣٨) في البيوع: باب في التجار؛ وابن حبان (١٠٩٥) =



(فاستجابوا): استجبت لفلان: إذا دعاك، فأجبت دعاءه، وأطعته فيما أمرك.

(فُجَّارًا): الفُجَّار: جمع فاجر، والفاجر: المنبعث في المعاصي والمحارم.

٢٤١ - (ت د س - قيس بن أبي غرزة) رضي الله عنه، قال: كُنَّا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُسَمَّى - قبل أن نهاجر - السَّمَّاسِرَةَ، فَمَرَّ بِنَا يَوْمًا بِالْمَدِينَةِ فَسَمَّانَا بِاسْمِ هُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ <sup>(١)</sup>، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ <sup>(٢)</sup> التَّجَّارِ، إِنَّ الْبَيْعَ يَحْضُرُهُ اللَّغْوُ وَالْحَلْفُ».

وفي رواية: «الْحَلْفُ وَالْكَذِبُ».

وفي أخرى: «اللَّغْوُ وَالْكَذِبُ، فَشُوبُوهُ بِالصَّدَقَةِ» <sup>(٣)</sup>. هذه رواية أبي داود.

ورواية الترمذي نحوه، وفيه: «إِنَّ الشَّيْطَانَ وَالْإِثْمَ يَحْضُرَانِ الْبَيْعَ، فَشُوبُوا بَيْنَكُمْ بِالصَّدَقَةِ».

ورواية النسائي قال: كُنَّا بِالْمَدِينَةِ نَبِيعُ الْأَوْسَاقَ وَنَبْتَاعُهَا، [وَكُنَّا] نُسَمَّى أَنْفُسَنَا

= موارد، وفي سنن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه لم يوثقه غير ابن حبان، ومع ذلك فقد قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وصحَّحه الحاكم، وأخرجه أحمد في المسند ٤٢٨/٣ و٤٤٤ (١٥٢٣٩ و ١٥٢٤٢) من حديث عبد الرحمن بن شبل مرفوعًا بلفظ: «إِنَّ التَّجَّارَ هُمُ الْفُجَّارُ». قالوا: يا رسول الله، أليس قد أحلَّ الله البيع؟ قال: «بلى، ولكنهم يحلفون فيأثمون، ويحدثون فيكذبون».

(١) قيل: لأنَّ اسم التاجر أشرف من اسم السمسار في العرف العام. ولعل وجه الأحسنِيَّة أنَّ السمسرة تُطْلَقُ الْآنَ عَلَى الْمَكَاسِينِ، أَوْ لَعَلَّ هَذَا الْأَسْمَ كَانَ يُطْلَقُ فِي عَهْدِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مِنْ فِيهِ نَقَصٌ.

والأحسن ما قاله الطيبي: وذلك أنَّ التجارة عبارة عن التصرف في رأس المال طلبًا للربح، والسمسار كذلك، لكن الله تعالى ذكر التجارة في كتابه غير مرة على سبيل المدح، كما قال الله تعالى: ﴿هَلْ أَذْكَرُ عَلَى بَحْرَةٍ نَجِيحًا﴾ [الصف: ١٠]، وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِحَصْرَةٍ عَنْ تَرَاضٍ﴾ [النساء: ٢٩]، وقوله: ﴿بِحَصْرَةٍ أَنْ تَكُونَ﴾ [فاطر: ٢٩].

(٢) في (ظ): «يامعاشر».

(٣) فشوبوه: بضم أوله: أي: اخلطوا ببيعكم وتجاركتكم بالصدقة، فإنها تطفئ غضب الرب ﴿إِنَّ أَحْسَنَ بَذْهَبٍ النَّيِّفَاتُ﴾ كذا قيل، وهو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا عَفْوَا يُذْنِبُهُمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٢].



السَّمَاوِيَّة، وَيُسَمِّيْنَا النَّاسَ، فَخَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَمَّانَا بِاسْمٍ هُوَ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي سَمَّيْنَا بِهِ أَنْفُسَنَا، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ التَّجَّارِ، إِنَّهُ يَشْهَدُ بِعَيْكُمُ الْحَلْفُ وَاللَّغْوُ، فَشُوبُوهُ بِالصَّدَقَةِ»<sup>(١)</sup>.

(السَّمَاوِيَّةُ): لَفْظٌ أَعْجَمِيٌّ، وَكَانَ أَكْثَرُ مِنْ يُعَالِجُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ فِيهِمُ الْعَجَمُ<sup>(٢)</sup>، فَلَقَّبُوا هَذَا الْاسْمَ عِنْدَهُمْ، فَسَمَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اسْمًا مِنَ التَّجَارَةِ الَّتِي هِيَ اسْمٌ عَرَبِيٌّ.

(اللَّغْوُ): الْكَلَامُ الرَّدِيءُ الْمَطْرُوحُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مِنْ لَغَا: إِذَا قَالَ هَذَا.

(فَشُوبُوهُ بِالصَّدَقَةِ): الشُّوبُ: الْخَلْطُ. بِالصَّدَقَةِ: قَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِنَّمَا أَمَرَهُمْ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ، وَأَرَادَ صَدَقَةً غَيْرَ مَعِينَةٍ فِي تَضَاعِيفِ الْأَيَّامِ، لَتَكُونَ كَفَّارَةً لِمَا يَجْرِي بَيْنَهُمْ مِنَ اللَّغْوِ وَالْحَلْفِ، وَلَيْسَتْ بِالصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ الَّتِي هِيَ الزَّكَاةُ.

٢٤٢ - (م س - أَبُو قَتَادَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ يُنْفَقُ، ثُمَّ يَمْحَقُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٣)</sup>.

٢٤٣ - (خ م د - أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلْفُ مَنْفَقَةٌ لِلسَّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلْكَسْبِ». هَذِهِ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ.

وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ «مَمْحَقَةٌ لِلْبَرَكَةِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) الترمذي (١٢٠٨) في البيوع: باب ماجاء في التجار؛ وأبو داود (٣٣٢٦ و ٣٣٢٧) في البيوع: باب في التجارة يُخَالِطُهَا الْحَلْفُ؛ والنسائي (٣٧٩٧ و ٣٧٩٨) في الأيمان: باب في اللغو والكذب؛ وابن ماجه (٢١٤٥)، وإسناده صحيح.

(٢) في (ظ): «السَّمَاوِيَّة»: لَفْظٌ أَعْجَمِيٌّ، وَكَانَ كَثِيرًا مَا يُعَالِجُ الْبَيْعَ فِيهِمُ الْعَجَمُ. وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (د).

(٣) مسلم (١٦٠٧) في المساقاة: باب النهي عن الحلف في البيع، والنسائي (٤٤٦٠) في البيوع: باب المنفق سلعتَه بالحلف الكاذب؛ وابن ماجه (٢٢٠٩) في التجارات: باب ماجاء في كراهية الأيمان في البيع والشراء؛ وأحمد في المسند ٢٣٠/٥ (٢١٥٠٤).

(٤) البخاري (٢٠٨٧) في البيوع: باب يمحَقُّ الله الربا ويُرِيهِ الصَّدَقَاتِ؛ ومسلم (١٦٠٧) في المساقاة: باب النهي عن الحلف في البيع؛ وأبو داود (٣٣٣٥) في البيوع: باب كراهية اليمين في البيع؛ وسنن النسائي (٤٤٦١) في البيوع: باب المنفق سلعتَه بالحلف الكاذب؛ وأحمد في المسند ٢٩٧/٥ (٢٢٠٣٨).



(يمحق): المَحْق: التَّقْص، ومنه قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، أي: ينقص هذا ويزيد هذه، وقوله: «مَمْحَقَةٌ وَمَنْفَقَةٌ»، أي مِطْنَةٌ للمَحْق والنفاق، وَمَحْرَأةٌ بهما<sup>(١)</sup>.

٢٤٤ - (خ م ت د س - حكيم بن حزام) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَالٌ يَتَفَرَّقَا»، أو قال: «حَتَّى يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا، بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا»<sup>(٢)</sup>، مُحِقَّتْ<sup>(٣)</sup> بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا.

وفي رواية أخرى للبخاري: «إِنْ صَدَقَ الْبَيْعَانِ وَبَيَّنَّا، بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا، فَعَسَى أَنْ يَزِيحَا رِيحًا مَا، وَيَمْحَقَا بَرَكَةَ بَيْعِهِمَا، الْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ: مَنْفَقَةٌ لِلسُّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلْكَسْبِ». أخرجه الجماعة إلا الموطأ<sup>(٤)</sup>.

(اليمين الفاجرة): هي الكاذبة التي يَفْجُرُ بها حَالِفُهَا، أي: يَعْصِي وَيَأْتِم.

(١) في (ق، د، ظ): «مجرة» بالجيم وهو تصحيف، و«محراةٌ بهما»: أي خليقٌ بهما. انظر اللسان (حري).

(٢) في هامش (ظ): «أَمَّا كَذِبُ الْبَائِعِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا كَذِبُ الْمُشْتَرِي بَأَن يَقُول: وَاللَّهِ اشْتَرَيْتُ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا بِأَقْلٍ».

(٣) في (ظ): «محييت»، والمثبت من (د).

(٤) البخاري (٢٠٧٩) في البيوع: باب إذا بَيَّنَّ البيعانِ ولم يكتما ونصحا، و(٢٠٨٢) فيه: باب ما يَمْحُقُ الكَذِبُ والكَتْمَانِ فِي الْبَيْعِ و(٢١٠٨) فيه: باب البيعان في الخيار مالم يَتَفَرَّقَا، و(٢١١٤) فيه: باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوزُ البيعُ؟ وأخرجه مسلم (١٥٣٢) في البيوع: باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، والترمذي (١٢٤٦) في البيوع: باب ما جاء في البيعين بالخيار؛ وأبو داود (٣٤٥٩) في الإجارة: باب خيار المتبايعين؛ والنسائي (٤٤٥٧) و(٤٤٦٤) في البيوع: باب ما يجب على التجار من التوقية؛ وأحمد في المسند ٤٠٢/٣ (١٤٨٩٠)؛ والدارمي (٢٥٤٧) في البيوع: باب في البيعان بالخيار مالم يَتَفَرَّقَا. وفي الحديث أَنَّ الدُّنْيَا لَا يَتِمُّ حَصُولُهَا إِلَّا بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَأَنَّ شَوْمَ الْمُعَاصِي يَذْهَبُ بِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وسيأتي برقم (٤٠٨).



## الفصل الثاني

### في التساهل والتسامح في البيع والإقالة

٢٤٥ - (خ ت - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «رَحِمَ اللَّهُ رجلاً سَمَحًا إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقْتَضَى». أخرجه البخاري.

وعند الترمذي قال: قال رسولُ الله ﷺ: «غَفَرَ اللَّهُ لرجلٍ كان قَبْلَكُمْ؛ [كان] سَهْلًا إذا باع، سَهْلًا إذا اشترى، سَهْلًا إذا اقْتَضَى»<sup>(١)</sup>.

٢٤٦ - (ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ سَمَحَ الْبَيْعِ، سَمَحَ الشَّرَاءِ، سَمَحَ الْقَضَاءِ». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

٢٤٧ - (س - عثمان بن عفان) رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أَدْخَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ رجلاً - كان سهلاً مُشْتَرِيًا، وبائعًا، وقاضيًا، ومُقْتَضِيًا - الجنة». أخرجه النسائي<sup>(٣)</sup>

٢٤٨ - (خ م - حذيفة، وأبو مسعود البدر، وعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ) رضي الله عنهم، قال رُبَيْعُ بْنُ جِرَاشٍ: قال حُذَيْفَةُ: «أَتَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَعِيدٌ مِنْ عِبَادِهِ أَنَا اللَّهُ مَالًا، فقال له:

(١) البخاري (٢٠٧٦) في البيوع: باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع؛ والترمذي (١٣٢٠) في البيوع: باب ماجاء في استقراض البعير، وقال: هذا حديثٌ غريبٌ صحيحٌ حسنٌ من هذا الوجه؛ ورواه ابن ماجه (٢٢٠٣) في التجارات: باب السماحة في البيع. وفي الحديث الحَضُّ على السماحة في المعاملة، واستعمال معالي الأخلاق، وترك المُشَاخَّة؛ والحَضُّ على ترك التضييق على الناس في المطالبة وأخذ العفو منهم.

(٢) الترمذي (١٣١٩) في البيوع: باب ماجاء في استقراض البعير، وقال: هذا حديثٌ غريب، وهو بمعنى الذي قبله، وهو حديث صحيح.

(٣) النسائي (٤٦٩٦) في البيوع: باب حسن المعاملة والرفق في المطالبة؛ وابن ماجه (٢٢٠٢) في التجارات: باب السماحة في البيع؛ وأحمد في المسند ٨٥/١ (٤١٢)، وفي سندهم: عطاء بن فروخ لم يوثقه غير ابن حبان، ولأحمد أيضًا من حديث عبد الله بن عمرو نحوه، وهو حديث حسن.



ماذا عَمِلْتَ في الدنيا؟ قال: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]. قال: يارب، أَتَيْتَنِي مَالاً، فَكُنْتُ أَبَايُع النَّاسَ، وكان من خُلُقِي الْجَوَازُ، فَكُنْتُ أَتَيْسِرُ عَلَى الْمُوسِرِ، وَأَنْظِرُ الْمُعْسِرَ. فقال الله عزَّ وجلَّ: أَنَا أَحَقُّ بِهِ<sup>(١)</sup> منك، تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي. فقال عُقْبَةُ<sup>(٢)</sup> ابنُ عامر الجُهَنِي، وأبو مسعود الأنصاري رضي الله عنهما: هكذا سمعناه من في رسول الله ﷺ.

أخرجه مسلم موقوفاً على حُذَيْفَةَ، ومرفوعاً على عُقْبَةَ بنِ عامر الجُهَنِي، وأبي مسعود الأنصاري.

وقد أخرج البخاري ومسلم عن حُذَيْفَةَ مرفوعاً، في جملة حديثٍ يتضمَّن ذكر الدِّجَالِ - وسيجيءُ في موضِعِهِ<sup>(٣)</sup> - هذا المعنى، فقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنَّ رجلاً مِمَّنْ كان قبلكم، أتاه الملكُ لِيَقْضِيَ رُوحَهُ، فقال: هل عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ؟ قال: ما أعلمُ. قيل له: انظُر. قال: ما أعلمُ شيئاً، غيرَ أَنِّي كنتُ أَبَايُع النَّاسَ في الدنيا، فَأَنْظِرُ الْمُوسِرَ، وَأَتَجَاوَزُ عَنِ الْمُعْسِرِ، فأدخله الجنةَ».

فقال أبو مسعود: وأنا سمعته يقول ذلك.

وأخرج مسلم عن أبي مسعود قال: قال رسولُ الله ﷺ: «حُوسِبَ رجلٌ مِمَّنْ كان قبلكم، فلم يوجَدْ له من الخَيْرِ شيءٌ، إِلَّا أَنَّهُ كان يُخَالِطُ النَّاسَ، وكان مُوسِراً، فكانَ يَأْمُرُ غُلَمَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسِرِ، قال: قال الله عزَّ وجلَّ: نحنُ أَحَقُّ بذلك منه، تَجَاوَزُوا عَنْهُ».

(١) في (ظ): «بذا»، والمثبت من (د).

(٢) قال النووي: هكذا هو في جميع النسخ «فقال عقبة بن عامر وأبو مسعود» قال الحفاظ: هذا الحديث إنما هو محفوظ لأبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري البصري وحده، وليس لعقبة بن عامر فيه رواية، قال الدارقطني: والوهم في هذا الإسناد من أبي خالد الأحمر، قال: وصوابه «فقال عقبة بن عمرو وأبو مسعود الأنصاري» كذا رواه أصحاب أبي مالك سعد بن طارق، وتابعه نعيم بن أبي هند، وعبد الملك بن نعيم ومنصور وغيرهم، عن ربيعي عن حُذَيْفَةَ فقالوا في آخر الحديث: قال عقبة بن عمرو: أبو مسعود. وقد ذكر مسلم في هذا الباب حديث منصور ونيعيم وعبد الملك، والله أعلم.

(٣) انظر الحديث رقم (٧٨٤٢).



وفي رواية لمسلم عن حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَالُوا: أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا. قَالُوا: تَذْكُرُ. قَالَ: كُنْتُ أَذَابُنُ النَّاسَ، فَأَمَرْتُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا الْمُعْسِرَ، وَيتَجَوَّزُوا عَنِ الْمُوْسِرِ؛ قَالَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: تَجَاوَزُوا عَنْهُ».

وله في أخرى قَالَ: اجْتَمَعَ حُذَيْفَةُ وَأَبُو مَسْعُودٍ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: «رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ، فَقَالَ: مَا عَمِلْتُ؟ قَالَ: مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ رَجُلًا ذَا مَالٍ، فَكُنْتُ أَطَالِبُ بِهِ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَقْبَلُ الْمَيْسُورَ، وَأَتَجَاوَزُ عَنِ الْمَعْسُورِ، قَالَ: تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي».

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:  
وله في أخرى، عَنْ حُذَيْفَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّ رَجُلًا مَاتَ، فَدَخَلَ الْجَنَّةَ، فَقِيلَ لَهُ: مَا كُنْتَ تَعْمَلُ؟ قَالَ: - فَإِنَّمَا ذَكَرْتُ، وَإِنَّمَا ذُكِّرْتُ - فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَبَايُعِ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَنْظِرُ الْمُعْسِرَ، وَأَتَجَوَّزُ فِي السَّكَّةِ، أَوْ فِي التَّقْدِ، فَغُفِرَ لَهُ».

فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>.

(الْجَوَازُ): الْجَوَازُ فِي الشَّيْءِ: الْمُسَاهَلَةُ وَالتَّجَاوُزُ فِيهِ.

(أَتَيْسِرُ): أَيِ أَسْهَلُ، وَهِيَ أُنْفَعُ، مِنَ الْيُسْرِ، ضِدُّ الْعُسْرِ.

(وَأَنْظِرُ): الْإِنْظَارُ: الْإِمْهَالُ وَالتَّأْخِيرُ.

٢٤٩ - (ط - عمرة بنت عبد الرحمن) رحمها الله، قالت: ابتاع رجلٌ ثمرة حائِطٍ في

(١) البخاري (٣٤٥٢) في الأنبياء: باب ذكر بني إسرائيل، و(٢٠٧٧) في البيوع: باب من أنظر مويِّراً، و(٢٣٩١) في الاستقراض: باب حسن التقاضي؛ وأخرجه مسلم (١٥٦٠) في المساقاة: باب فضل إنظار المعسر؛ وابن ماجه (٢٤٢٠) في الأحكام: باب إنظار المعسر؛ وأحمد في المسند ٣٨٣/٥ (٢٢٧٤٢)؛ والدارمي (٢٥٤٦) في البيوع: باب في السماح. قال النووي: وفي هذه الأحاديث فضلُ إنظارِ المُعْسِرِ، والوَضْعُ عنه، إما كلَّ الدَّيْنِ، وإمَّا بَعْضَهُ، مِنْ كَثِيرٍ أَوْ قَلِيلٍ، وَفَضْلُ الْمَسَامَحَةِ فِي الْاِقْتِضَاءِ وَفِي الْاِسْتِيفَاءِ، سَوَاءٌ اسْتَوْفِيَ مِنْ مُوْسِرٍ أَوْ مُعْسِرٍ، وَفَضْلُ الْوَضْعِ مِنَ الدَّيْنِ، وَأَنَّهُ لَا يَحْتَقِرُ شَيْئًا مِنْ أَعْمَالِ الْخَيْرِ، فَلَعَلَّهُ سَبَبُ السَّعَادَةِ وَالرَّحْمَةِ. وَفِيهِ جَوَازُ تَوْكِيلِ الْعَبِيدِ، وَالْإِذْنُ لَهُمْ فِي التَّصَرُّفِ، وَهَذَا عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: شَرَعُ مَنْ قَبْلَنَا شَرَعٌ لَنَا.



زمانِ رسولِ الله ﷺ، فعالَجَهُ. وقام فيه، حتى تبيَّنَ له التَّقْصَان، فسألَ ربَّ الحائِطِ أنْ يضعَ له، أو يُقِيلَهُ، فحلفَ أنْ لا يفعلَ، فذهبتْ أُمُّ المُشْتَرِي إلى رسولِ الله ﷺ، فذكرتْ ذلكَ له، فقال رسولُ الله ﷺ: «تألَّى أنْ لا يفعلَ خيراً»، فسمعَ بذلكَ ربُّ الحائِطِ، فأتى رسولَ الله ﷺ فقال: يا رسولَ الله، هو له. أخرجه الموطأ<sup>(١)</sup>.

(حائِطُ): الحائِطُ هنا: التَّخْلُ المُجْتَمع.

(فعالَجَهُ): المُعالَجَةُ: المُمارَسَةُ والمُعَاناة.

(تألَّى): أي: حلفَ وهي تفَعَّلَ من الأليَّة، وهي اليمين.

٢٥٠ - (د - أبو هريرة) رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا، أَقَالَهُ اللهُ عَشْرَتَهُ». أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

(أَقَالَ مُسْلِمًا): الإقالةُ في البيع: هي فَسْخُهُ، وإعادةُ المبيعِ إلى مالِكِهِ، والتمنُّ إلى المُشْتَرِي، إذا كان قد نَدِمَ أحدهما أو كلاهما.

\* \* \*

(١) الموطأ ٦٢١/٢ (١٣٠٩) في البيوع: باب الجائحة في بيع الثمار والزرع، وأخرجه البخاري موصولاً (٢٧٠٥) في الصلح: باب هل يشترُ الإمامُ بالصلح نحوه: عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن أنَّ أُمَّهُ عمرةَ بنتَ عبد الرحمن، قالت: سمعتُ عائشةَ رضي الله عنها تقول: سمع رسولَ الله ﷺ صوتَ خصومٍ بالبابِ عاليةً أصواتَهُم، وإذا أحدهما يستوضِعُ الآخرَ ويسترفقه في شيءٍ وهو يقول: واللهِ لا أفعل. فخرج عليهما رسولُ الله ﷺ فقال: «أينَ المُتألَّى على الله لا يفعلُ المعروف؟» فقال: أنا يا رسولَ الله، فله أيُّ ذلكَ أحب، وأخرجه مسلم (١٥٥٧) في المساقاة: باب استحباب الوضْع من الدِّين.

(٢) أبو داود (٣٤٦٠) في الإجارة: باب فضل الإقالة؛ وأخرجه ابن ماجه (٢١٩٩) في التجارات، وإسناده صحيح، وصَحَّحَه ابن حبان (١١٠٣ و ١١٠٤)، والحاكم ٤٥/٢ وهو حديث صحيح.



## الفصل الثالث

### في الكيل والوزن

٢٥١ - (د س - ابن عمر) رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ، وَالْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ». وفي رواية: «وَزْنُ الْمَدِينَةِ، وَمِكْيَالُ مَكَّةَ».

أخرجه أبو داود والنسائي. وأخرجه أبو داود أيضًا عن ابن عباس، عَوْضَ ابْنِ عَمْرِو<sup>(١)</sup>

(الْوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ): قال الخطابي: معنى هذا القول أَنَّ الْوَزْنَ الذي يتعلَّق به حَقُّ الزَّكَاةِ فِي الثُّقُودِ، وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ، وَهِيَ دِرَاهِمُ الْإِسْلَامِ الْمَعْدَلَةُ، كُلُّ عَشْرَةِ وَزْنٍ سَبْعَةُ مِثْقَالٍ، فَإِذَا مَلَكَ رَجُلٌ مِنْهَا مِثْقَلَيْنِ دِرْهَمًا، وَجَبَ عَلَيْهِ رِيعُ عَشْرَتِهَا، لِأَنَّ الدِّرَاهِمَ مُخْتَلِفَةَ الْأَوْزَانِ فِي الْبِلَادِ، كَالْبَغْلِيِّ<sup>(٢)</sup> وَالطَّبْرِيِّ<sup>(٣)</sup> وَالخَوَارِزْمِيِّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، مِمَّا يَضْطَلِحُ عَلَيْهِ النَّاسُ، وَكَانَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَتَعَامَلُونَ بِالدِّرَاهِمِ عِنْدَ مَقْدَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعَدَدِ، فَأَرْشَدَهُمْ إِلَى وَزْنِ مَكَّةَ، وَهُوَ هَذَا الْوَزْنُ الْمَعْرُوفُ، فِي كُلِّ دِرْهَمٍ سِتَّةُ دَوَانِقٍ، وَفِي كُلِّ عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ سَبْعَةُ مِثْقَالٍ، وَأَمَّا الدَّنَانِيرُ، فَكَانَتْ تُحْمَلُ إِلَى الْعَرَبِ مِنَ الزُّوْمِ، وَكَانَتِ الْعَرَبُ تَسْمِيهَا: الْهَرَقْلِيَّةَ، ثُمَّ ضَرَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ الدَّنَانِيرَ فِي زَمَانِهِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ ضَرَبَهَا فِي الْإِسْلَامِ؛ فَأَمَّا أَوْزَانُ الْأَرْطَالِ وَالْأَمْنَاءِ، فَبِمَعْزِلٍ عَنْ ذَلِكَ. وَلِلنَّاسِ فِيهِ عَادَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ، قَدْ أَقْرَأُوا فِي أَحْكَامِ الشَّرْعِ، وَالْإِقْرَارَاتِ عَلَيْهَا.

(١) أبو داود (٣٣٤٠) في البيوع: باب المكيال مكيال المدينة؛ والنسائي (٤٥٩٤) في البيوع: باب الرجحان في الوزن، و(٢٥٢٠) في الزكاة: باب كم الصاع. وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (١١٠٥) والدارقطني والنووي وابن دقيق العيد.

(٢) الدرهم البغلي منسوب إلى ملك فارسي يقال له: رأس البغل، وهو ثمانية دوانق. انظر معجم متن اللغة (بغل)، والنقود العربية لأنستانس ماري الكرملني ص ٢٢.

(٣) الدرهم الطبري: نسبة إلى طبرستان، وهو ثلثا الدرهم الشرعي، أربعة دوانق. معجم متن اللغة (طبر) والنقود العربية ص ٢٤.



(والمكيالُ مكيال أهل المدينة): وأمّا قوله: «المكيال مكيال أهل المدينة» فإنّما هو الصاع الذي تتعلّق به الكفّارات والفِطْرة والنّفقات. فصاعُ أهل المدينة، بل أهل الحجاز؛ خمسة أرطالٍ وثلاث بالعراقي، وبه أخذ الشافعي، وصاعُ العراق؛ ثمانية أرطال، وبه أخذ أبو حنيفة، رحمهما الله تعالى.

٢٥٢ - (خ - المِقْدَامُ بن مَعْدِي كَرَب) رضي الله عنه، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «كَيْلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارَكْ لَكُمْ فِيهِ». أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>.

٢٥٣ - (ت - عبد الله بن عباس) رضي الله عنهما، أنّ رسولَ الله ﷺ قال لأهل الكَيْلِ والمِيزان: «إِنَّكُمْ قَدْ وُلِّيتُمْ أَمْرَيْنِ، هَلَكَتْ فِيهِمَا الْأُمَمُ السَّالِفَةُ قَبْلَكُمْ»<sup>(٢)</sup>. أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>، وقال: وقد رُوي بإسنادٍ صحيحٍ موقوفاً عليه.

٢٥٤ - (د - أُم حَبِيب<sup>(٤)</sup> بنتُ ذُوَيْب بن قيس المُرْزِيَّة) رحمها الله، قال ابنُ حَزْمَلَةَ: وَهَبَتْ لَنَا أُمُّ حَبِيبٍ صَاعًا، حَدَّثَنَا عَنْ ابْنِ أَخِي صَفِيَّةَ، عَنْ صَفِيَّةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ صَاعُ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ أَنَسُ: فَجَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ مُدَّيْنِ وَنِصْفًا بِمُدِّ هِشَامٍ. أخرجه أبو داود<sup>(٥)</sup>.

(١) البخاري (٢١٢٨) في البيوع: باب ما يُسْتَحَبُّ مِنَ الْكَيْلِ؛ وأحمد في المسند ١٣١/٤ (١٦٧٢٥)؛ وابن ماجه (٢٢٣٢) في التجارات: باب ما يَرَجَى فِي كَيْلِ الطَّعَامِ مِنَ الْبَرَكَةِ. وصحّحه ابن حبان (١١٠٥).

(٢) يحتملُ أن يكون الخطابُ في «إِنَّكُمْ» للطائفتين من أهل مكة والمدينة جميعًا، والمرادُ بأصحاب الكيل أهل المدينة، وبأصحاب الميزان أهل مكة، وخاطبَ كلُّ منهما في موضعه، وجمعهم ابن عباس اعتمادًا على فهم السامع، فيكون كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوَيْنَ الطَّيِّبَاتِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١]، أو الخطاب لمن صنعته القيام بالكيل والوزن للبائع والمشتري.

«وَأُتِيْتُمْ»: بضم الواو وتشديد اللام المكسورة، و «أمرين» أي: جعلتُم حكمًا في أمرين، أبهمة ونكّره ليدلّ على التفخيم، ومن ثم قيل في حقّهم ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾. والأُمَمُ السابقة: كما حكى الله عن قومٍ شعيب كانوا يأخذون من الناس ثأثًا، وإذا أعطوهم أعطوهم ناقصًا.

(٣) الترمذي (١٢١٧) في البيوع: باب ماجاء في المكيال والميزان. وفيه حسين بن قيس الرّحبي، وهو متروك.

(٤) ويقال لها «أُم حَبِيبَة» كما في التقريب للحافظ ابن حجر.

(٥) أبو داود (٣٢٧٩) في الأيمان والتّدور: باب كم الصاع في الكفارة، وفي سننه من لا يُعرَف.



(الصاعُ والمُدُّ): قد ذكرناهما هنا، وفي كتابِ البرِّ، فلا حاجةَ إلى إعادتهما<sup>(١)</sup>.

٢٥٥ - (خ م - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: بَعْتُ من النبي ﷺ بَعِيرًا في سَفَرٍ، فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ: «إِنَّ الْمَسْجِدَ فَصْلٌ رَكَعَتَيْنِ». قال: فَوَزَنَ لي فَأَزَجَحَ، فَمَا زَالَ مِنْهَا شَيْءٌ حَتَّى أَصَابَهَا أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ. أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.  
وهو طريقٌ من طُرُقِ عَدَّةٍ، أَخْرَجَها بِأَطْوَلَ من هذا، وسيجيءُ ذِكْرُها في الفصل الثاني من الباب الثالث، من كتابِ البيع<sup>(٣)</sup>.

(بَعِيرًا): البَعِيرُ من الإِبِلِ: يَقَعُ على الذَّكْرِ والأنثى، كالإنسانِ في بني آدم.

(يَوْمُ الْحَرَّةِ): الْحَرَّةُ: الأرضُ ذاتُ الحجارةِ السوداء، ويومُ الْحَرَّةِ: يَوْمٌ مشهورٌ في الإسلام، وهو يَوْمٌ أَنْهَبَ الْمَدِينَةَ يَزِيدُ بن معاوية بن أبي سفيان عسكرُهُ من أَهْلِ الشَّامِ، الَّذِينَ نَذَبَهُمْ لِقِتَالِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ، في ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ، وقال ابن الكلبي: سَنَةُ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ مُسْلِمُ بن عُقْبَةَ الْمُرِّي. وَالْحَرَّةُ هَذِهِ: أَرْضٌ بِظَاهِرِ الْمَدِينَةِ، بِهَا حِجَارَةٌ سَوْدٌ كَثِيرَةٌ، وَكَانَتْ الْوَقْعَةُ بِهَا شَرْقِيَّ الْمَدِينَةِ.

٢٥٦ - (خ - السائب بن يزيد) رضي الله عنهما، قال: كَانَ الصَّاعُ على عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلًا وَمِثْلًا بِمِثْلِكُمُ الْيَوْمِ، فزِيدَ [فيه] في زَمَنِ عَمْرِو بنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ. أخرجه البخاري<sup>(٤)</sup>.

٢٥٧ - (خ - عثمان بن عفان) رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِذَا بَعْتَ فِكْلًا، وَإِذَا ابْتَعْتَ فَاكْتَلْتَ»<sup>(٥)</sup>. أخرجه البخاري<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر شرح غريب الحديث رقم (٢١٩) ص ٢٩٤ من هذا الجزء.

(٢) البخاري (٢٦٠٤) في الهبة: باب الهبة المقبوضة؛ ومسلم (٧١٥) في المساقاة: باب بيع البعير واستثناء ركوبه؛ وأحمد في المسند ٢٩٩/٣ (١٣٧٨٠).

(٣) انظر الحديث رقم (٣٤٠) من هذا الجزء، وانظر أطرافه هناك..

(٤) البخاري (٦٧١٢) في الأيمان والنذور (كفارات الأيمان): باب صاع المدينة و(٧٣٣٠) في الاعتصام: باب ما ذكر النبي ﷺ وحضَّ على اتفاق أهل العلم؛ وسبأني برقم (٢٧٣٤) معزوا للنسائي.

(٥) قال سيويه: اِكْتَلَّ، يَكُونُ على الاتحاد والمطوعة، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾، أي اِكْتَالُوا من الناس لأنفسهم. اهـ. وَكَلْتُ فَلَانًا طَعَامًا: أي كَلْتُ لَهُ؛ قَالَ تعالى: ﴿وَإِذَا كَالَهُمْ أَوْ ذَرَوْهُمْ يَمْسُرُونَ﴾، أي كَالُوا لَهُمْ. اللسان (كيل).

(٦) رواه البخاري معلقًا قبل الحديث (٢١٢٦) في ترجمة باب الكيل على البائع والمعطي من كتاب البيوع. ووصله ابن ماجه (٢٢٣٠) بإسناد حسن؛ وكذا أحمد في المسند ٦٢/١.



## الفصل الرابع

### في أحاديث متفرقة

- ٢٥٨ - (م - أبو هريرة) رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَحَبَّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ الْمَسَاجِدُ، وَأَبْغَضَ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ الْأَسْوَاقُ». أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>.
- ٢٥٩ - (م - سلمان الفارسي) رضي الله عنه، قال: لا تكوننَّ - إن استطعتَ - أولَ مَنْ يَدْخُلُ السُّوقَ، وَلَا آخِرَ مَنْ يَخْرُجُ مِنْهَا، فَإِنَّهَا مَعْرَكَةُ الشَّيْطَانِ، وَبِهَا يَنْصِبُ رَايَتَهُ. أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup>.
- (مَعْرَكَةُ الشَّيْطَانِ): المَعْرَكَةُ وَالْمُعْتَرَكُ: مَوْضِعُ الْقِتَالِ. وَالْمُرَادُ مَوْطِنُ الشَّيْطَانِ وَمَحَلُّهُ. (وَبِهَا يَنْصِبُ رَايَتَهُ): وَقَوْلُهُ «وَبِهَا يَنْصِبُ رَايَتَهُ» كِنَايَةٌ عَنْ قُوَّةِ طَمَعِهِ فِي إِغْوَائِهِمْ، لِأَنَّ الرَّاياتِ فِي الْحُرُوبِ لَا تُنْصَبُ إِلَّا مَعَ قُوَّةِ الطَّمَعِ فِي الْغَلْبَةِ، وَالْأَفْهَى مَعَ الْيَأْسِ مِنَ الْغَلْبَةِ تُحْطُ وَلَا تُرْفَعُ.
- ٢٦٠ - (ت - عمر بن الخطاب) رضي الله عنه، قال: لا يَبِيعُ فِي سُوقِنَا إِلَّا مَنْ قَدْ تَفَقَّهَ فِي الدِّينِ. أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.
- ٢٦١ - (أبو الدرداء) رضي الله عنه، قال: مَا أَوْدُ أَنْ لِي مُتَجَرِّأٌ عَلَى دَرَجَةِ جَامِعِ دِمَشْقَ، أَصِيبَ فِيهِ كُلُّ يَوْمٍ خَمْسِينَ دِينَارًا، أَتَصَدَّقُ بِهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَتَفُوتُنِي<sup>(٤)</sup> الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ، وَمَا بِي تَحْرِيمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، وَلَكِنْ أَكْرَهُ أَنْ لَا أَكُونَ مِنَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيمُهُمْ يُحْرَةً وَلَا بَيْعَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ إِلَى ﴿الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ [النور: ٣٧]<sup>(٥)</sup>.
- هذا من الأحاديث التي أخرجها رزين، ولم أجدها في الأصول، والله أعلم.

- (١) مسلم (٦٧١) في المساجد: باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح وفضل المساجد.
- (٢) مسلم (٢٤٥١) في فضائل الصحابة: باب من فضائل أم سلمة؛ وسياقي برقم (٨٨٥٥) مطوَّلاً.
- (٣) الترمذي (٤٨٧) في الصلاة: باب ماجاء في فضل الصلاة على النبي ﷺ؛ من رواية العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً عليه، وقال: هذا حديث حسن غريب، وهو كما قال.
- (٤) في (ظ): «ولافوتني». والمثبت من (د).
- (٥) ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره ١٢٧/٦ عن ابن أبي حاتم.



## الباب الثاني

فيما لا يجوز بيعه ولا يصح، وفيه أربعة فصول

### الفصل الأول

#### في النجاسات

٢٦٢ - (خ م ت د س - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول عامَ الفتح بمكة: «إِنَّ اللهَ حَرَّمَ<sup>(١)</sup> بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْخَنْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ». فقيل: يا رسولَ الله، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ؟ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا الشُّفْنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ فقال: «لا، هو حرام»<sup>(٢)</sup>. ثم قال رسولُ الله ﷺ عند ذلك: «قَاتَلَ

(١) في (د): «إِنَّ اللهَ ورسوله حَرَّمَ» والمثبت من (ظ) وسنن أبي داود؛ قال الحافظ: هكذا وَقَعَ في الصحيحين بإسنادِ الفعل إلى ضمير الواحد، وكان الأصل: حَرَّمَا، فقال القرطبي: إِنَّهُ ﷺ تَأَدَّبَ فلم يجمع بينه وبين اسم الله في ضمير الاثنين، لأنَّه من نوع ماردٍّ به على الخطيب الذي قال: «ومن يعصهما» كذا قال. ولم تَتَّفَقِ الرُّوَاةُ في هذا الحديثِ على ذلك، فَإِنَّ في بعض طُرُقِهِ في الصحيح «إِنَّ اللهَ حَرَّمَ» ليس فيه «ورسوله» وفي رواية لابن مردويه من وجه آخر عن الليث «إِنَّ اللهَ ورسوله حَرَّمَا» وقد صَحَّ حديثُ أنس في النهي عن أَكْلِ الْخَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ «إِنَّ اللهَ ورسوله ينهيَاكُمْ» وَقَعَ في رواية النسائي في هذا الحديث: ينهاكم، والتحقيق جواز الإفراد في مثل هذا، ووجهه الإشارةُ إلى أَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ نَاشِئٌ عن أمر الله. وهو نحو قوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢] والمختار في هذا أَنَّ الجملةَ الأولى حُدِّثَتْ للدلالةِ الثانيةِ عليها، والتقدير عند سيبويه: والله أَحَقُّ أَنْ يَرْضَوْهُ ورسوله أَحَقُّ أَنْ يَرْضَوْهُ، وهو كقول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

(٢) قال النووي: قوله: «لا، هو حرام» معناه: لا يبيعهوا، فَإِنَّ يَبِيعُهَا حَرَامٌ، فالضَّمِيرُ في «هو» يعودُ إلى البيع، لا إلى الانتفاع، هذا هو الصحيح عند الشافعي وأصحابه: أَنَّهُ يجوزُ الانتفاعُ بشحوم الميتة في طَلْيِ الشُّفْنِ والاستصباح، وغير ذلك مما ليس بأكل، ولا في بدن آدمي، وأكثرُ العلماء حملوا قوله «هو حرام» على الانتفاع، فقالوا: يحرمُ الانتفاعُ بالميتة أصلاً، إلا ما خَصَّ بالذَّكَلِ وهو الجلدُ المدبوغ.



اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا أَجْمَلُوهَا<sup>(١)</sup>، ثم باعوه، فأكلوا ثمنه. أخرجه الجماعة إلا الموطأ<sup>(٢)</sup>.

(ويستصبحُ بها): الاستصبح: استفعال من المصباح، وهو السَّراج؛ أي يُسعل بها الضوء.

٢٦٣ - (خ م د ص - عائشة) رضي الله عنها، قالت: لما نزلت الآيات من أواخر سورة البقرة [٢٧٥ - ٢٨١] في الربا، قرأها رسول الله ﷺ على الناس، ثم حَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ.

وفي رواية: لما نزلت، تلاه رسول الله ﷺ في المسجد، فحَرَّمَ التجارة في الخمر.

وفي أخرى: قالت: خرج النبي ﷺ فقال: «حُرِّمَتِ التَّجَارَةُ فِي الْخَمْرِ». أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود، وأخرج النسائي الرواية الأولى<sup>(٣)</sup>.

(١) جَمَلْتُ الشَّحْمَ وَأَجْمَلْتُهُ: إِذَا أَذْبَنَتْه واستخرجتْ دُهْنَهُ حَتَّى يَصِيرَ وَدَكَا، فَيَزُولُ عَنْهُ اسْمُ الشَّحْمِ - وَجَمَلْتُ أَفْصَحُ مِنْ أَجْمَلْتُ - وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الشُّحُومِ عَلَى تَأْوِيلِ الْمَذْكُورِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى مَا هُوَ فِي مَعْنَى الشُّحُومِ، وَهُوَ الشَّحْمُ، إِذْ لَوْ قِيلَ: حَرَّمَ شَحْمَهَا - لَمْ يَخْلُ بِالْمَعْنَى، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّلَاحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠].

وقال الخطابي في «معالم السنن»: وفي هذا بطلانُ كُلِّ حِيلَةٍ يُحْتَالُ بِهَا لِلتَّوَصُّلِ إِلَى مُحَرَّمٍ، وَأَنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ حُكْمُهُ بِتَغْيِيرِ هَيْئَتِهِ، وَتَبْدِيلِ اسْمِهِ.

وفيه جواز الاستصبح بالزيت النجس. فإنَّ بيعه لا يجوز.

وفي تحريمه ثمن الأصنام: دليلٌ على تحريم بيع جميع الصُّوَرِ المتخذة من الطِّينِ والخشب والحديد والذهب والفضة وما أشبه ذلك من اللعب ونحوها.

وفي الحديث دليلٌ على وجوب العبرة واستعمال القياس، وتعدية معنى الاسم إلى المثل أو النظير، خلافَ ما ذهب إليه أهل الظاهر.

(٢) البخاري (٢٢٣٦) في البيوع: باب بيع الميتة والأصنام، و(٤٢٩٦) في المغازي: باب منزل النبي ﷺ يوم الفتح؛ ومسلم (١٥٨١) في المساقاة: باب تحريم بيع الخمر والميتة، والترمذي (١٢٩٧) في البيوع: باب ما جاء في بيع جلود الميتة؛ وأبو داود (٣٤٨٦) في الإجارة: باب في ثمن الخمر والميتة؛ والنسائي (٤٢٥٦) في الفرع والعتيرة: باب النهي عن الانتفاع بشحوم الميتة، و(٤٦٦٩) في البيوع: باب بيع الخنزير. وأخرجه ابن ماجه (٢١٦٧) في التجارات: باب ما لا يَحِلُّ بَيْعُهُ؛ وأحمد في المسند ٣/٣٢٦ (١٤٠٨٦)؛ وسيأتي برقم (٣١٥٠).

(٣) البخاري (٤٥٩) في الصلاة: باب تحريم تجارة الخمر في المسجد، و(٢٠٨٤) في البيوع: باب أكل الربا وشاهده وكاتبه، و(٢٢٢٦) فيه: باب تحريم التجارة في الخمر، و(٥٤٠) و(٥٤١) و(٤٥٤٢) و(٤٥٤٣) في تفسير سورة البقرة: باب ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ وباب ﴿يَمْحُ اللَّهُ﴾



٢٦٤ - (م ط س - عبد الرحمن بن وَغْلَة) رحمه الله، سأل ابنَ عباس رضي الله عنهما، عَمَّا يُعَصَّرُ مِنَ الْعِنَبِ؟ فقال: إِنَّ رجلاً أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَاوِيَةَ خَمْرٍ، فقال له رسولُ الله ﷺ: «هل عَلِمْتَ أَنَّ اللهَ حَرَّمَهَا؟» قال: لا. قال: فسأَرَ إنسانًا إلى جَنْبِهِ، فقال له رسولُ الله ﷺ: «بِمَ سَارَرْتَهُ؟» قال: أَمَرْتُهُ بِبَيْعِهَا. فقال: «إِنَّ الذي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا»، فَفَتَحَ الْمَزَادَ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهَا. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالْمَوْطَأُ وَالنَّسَائِيُّ<sup>(١)</sup>.

(المَزَاد): جمع مزادة، وهي الرَّاوِيَةُ.

٢٦٥ - (د - أبو هريرة) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ وَثَمَنَهَا، وَحَرَّمَ الْمَيْتَةَ وَثَمَنَهَا، وَحَرَّمَ الْخِنْزِيرَ وَثَمَنَهُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>.

٢٦٦ - (خ م س - ابن عباس) رضي الله عنهما، قَالَ: بَلَغَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ فُلَانًا بَاعَ خَمْرًا، فَقَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ فُلَانًا، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا، فَبَاعُوهَا؟». هَذِهِ رَاوِيَةُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ. وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ قَالَ: أُبْلِغَ عَمْرُ أَنَّ سَمُرَةَ بْنَ جُنْدَبٍ بَاعَ خَمْرًا، فَقَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ سَمُرَةَ، أَلَمْ يَعْلَمْ...؟ الْحَدِيثُ<sup>(٣)</sup>.

الرِّيَا ﴿وَاب﴾ قَاتِلُوا يَحْرِيْبَنَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ؛ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٨٠) فِي الْمَسَاقَاةِ: بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْخَمْرِ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٩٠) فِي الْإِجَارَةِ: بَابُ فِي ثَمَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ، وَالنَّسَائِيُّ (٤٦٦٥) فِي الْبَيْعِ: بَابُ بَيْعِ الْخَمْرِ؛ وَابْنُ مَاجَهَ (٣٣٨٢) فِي الْأَشْرِبَةِ: بَابُ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ. وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٤٦/٦ (٢٣٦٧٣)؛ وَالدَّارِمِيُّ (٢٥٦٩ وَ ٢٥٧٠) فِي الْبَيْعِ: بَابُ فِي النَّهْيِ عَنِ بَيْعِ الْخَمْرِ.

(١) مُسْلِمٌ (١٥٧٩) فِي الْمَسَاقَاةِ: بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْخَمْرِ، وَالْمَوْطَأُ ٨٤٦/٢ (١٥٩٨) فِي الْأَشْرِبَةِ: بَابُ جَامِعِ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ؛ وَالنَّسَائِيُّ (٤٦٦٤) فِي الْبَيْعِ: بَابُ بَيْعِ الْخَمْرِ؛ وَرَاوِيَةُ الْمَوْطَأِ وَالنَّسَائِيُّ: «فَتَحَ الْمَزَادَتَيْنِ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهِمَا»؛ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٤٠٤٢) وَ ٢١٩١ وَ ٢٩٧١ وَ (٣٣٦٣)، وَالدَّارِمِيُّ (٢١٠٣) فِي الْأَشْرِبَةِ: بَابُ النَّهْيِ عَنِ بَيْعِ الْخَمْرِ وَشُرَائِهَا، وَ(٢٥٧١) فِي الْبَيْعِ: بَابُ فِي النَّهْيِ عَنِ بَيْعِ الْخَمْرِ.

(٢) سَنَنْ أَبِي دَاوُدَ (٣٤٨٥) فِي الْإِجَارَةِ: بَابُ فِي ثَمَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٣) الْبُخَارِيُّ (٢٢٢٣) فِي الْبَيْعِ: بَابُ لَا يَذَابُ شَحْمُ الْمَيْتَةِ وَلَا يَبَاعُ؛ وَمُسْلِمٌ (١٥٨٢) فِي الْمَسَاقَاةِ: بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ، وَالنَّسَائِيُّ (٤٢٥٧) فِي الْفَرْعِ وَالْعَتِيرَةِ: بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِمَا حَرَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؛ وَابْنُ مَاجَهَ (٣٣٨٣) فِي الْأَشْرِبَةِ: بَابُ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٢٥/١ (١٧١)؛ وَالدَّارِمِيُّ (٢١٠٤) فِي الْأَشْرِبَةِ: بَابُ النَّهْيِ عَنِ بَيْعِ الْخَمْرِ.



(قَاتَلَ اللهُ سَمُرَةَ): أي قَتَلَهُ، وهو في الأصل فاعِلٌ من القَتْل، وَيُسْتَعْمَلُ في الدُّعَاءِ على الإنسان، وقيل: معناه عاداهُ اللهُ، والأصل الأول.

(فَجَمَلُوهَا): جَمَلْتُ الشَّخْمَ وَأَجَمَلْتُهُ: إِذَا أَذْبَنْتُهُ، وَجَمَلْتُهُ أَكْثَرُ.

٢٦٧ - (خ م - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ، حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ، فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا». أخرجه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

٢٦٨ - (د - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ جالِسًا عند الرُّكْنِ، فَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَضَحِكَ وَقَالَ: «لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ - ثَلَاثًا - إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ، فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا، وَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكْلَ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ ثَمَنَهُ». أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

٢٦٩ - (د - الْمُغِيرَةُ بن شُعْبَةَ) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ بَاعَ الْخَمْرَ فَلْيُسْقِصِ الْخَنَازِيرَ». أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

(فَلْيُسْقِصِ الْخَنَازِيرَ): أي فليَقْطَعْهَا، وهو تَفْعَلٌ من السَّقْص، وهو الطائفةُ من الشيء، يعني من بَاعَ الْخَمْرَ فَلْيَكُنْ قَصَابًا لِلْخَنَازِيرِ، أي فليَقْطَعْهَا وَيَبِيعْهَا، كما يَبِيعُ الْقَصَابُ اللَّحْمَ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِدُونِ بَيْعِ الْخَنَزِيرِ<sup>(٤)</sup>.

٢٧٠ - (ط - عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري] رحمه الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ، نُهُوا عَنْ أَكْلِ الشَّخْمِ، فَبَاعُوه، فَأَكَلُوا

(١) البخاري (٢٢٢٤) في البيوع: باب لا يُذَابُ شَحْمُ الْمَيْتَةِ وَلَا يُبَاعُ؛ ومسلم (١٥٨٣) في المساقاة: باب تحريم بيع الخمر والميتة؛ وأحمد في المسند ٥١٢/٢ (١٠٢٧٠).

(٢) سنن أبي داود (٣٤٨٨) في الإجارة (البيوع): باب في ثمن الخمر والميتة، وإسناده صحيح؛ وأخرجه أحمد في المسند ٢٤٧/١ (٢٢٢٢).

(٣) سنن أبي داود (٣٤٨٩) في الإجارة (البيوع): باب في ثمن الخمر والميتة؛ وفي سننِه عمر بن بيان التغلبي، لم يوثِّقْهُ غير ابن حبان، وباقي رجاله ثقات. وأخرجه أحمد في المسند ٢٥٣/٤ (١٧٧٤٩)، وفيه بعدُ قَوْلُهُ «فَلْيُسْقِصِ الْخَنَازِيرَ»: «يعني يَقْطَعُهَا»؛ والدارمي (٢١٠٢) في الأشربة: باب النهي عن بيع الخمر وشرائها، وإسناده ضعيف.

(٤) في (ظ): «بيع الخمر».



ثمنه». أخرجه الموطأ<sup>(١)</sup>.

٢٧١ - (ت د - أبو طلحة) رضي الله عنه، قال: يانبي الله، إني اشتريت خمرًا لأيتام في حجري. فقال: «أهريق الخمر، واكسر الدنان». هذه رواية الترمذي. قال الترمذي: وقد روي عن أنس، أن أبا طلحة كان عنده خمر لأيتام، وهو أصح. ورواية أبي داود: أن أبا طلحة سأل النبي ﷺ عن أيتام ورثوا خمرًا؟ فقال: «أهريقها». قال: أولًا أجعلها خلًا؟ قال: «لا»<sup>(٢)</sup>.

(أهريق): أي أراق.

٢٧٢ - (ت - أبو سعيد الخدري) رضي الله عنه، قال: كان عندنا خمر لیتيم، فلما نزلت المائدة [٩٠ - ٩٣] سألت رسول الله ﷺ عنه، وقلت: إنه لیتيم. قال: «أهريقه». أخرجه الترمذي وقال: حديث أبي سعيد حديث حسن<sup>(٣)</sup>.

٢٧٣ - (عبد الله بن عمرو بن العاص) رضي الله عنهما، قال لرسول الله ﷺ: إني اشتريت خمرًا لأيتام في حجري، فقال: «أهريقها، واكسر الدنان». هذا أخرجه رزين، ولم أجده في الأصول<sup>(٤)</sup>.

(١) الموطأ ٢/ ٩٣١ (١٧٣٢) في صفة النبي ﷺ (الجامع): باب جامع ماجاء في الطعام والشراب، وهو مرسل، وقد جاء موصولاً في الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة وابن عباس وجابر رضي الله عنهم، وقد سلف برقم ٢٦٧ و ٢٦٦ و ٢٦٢.

(٢) الترمذي (١٢٩٣) في البيوع: باب ماجاء في بيع الخمر؛ وأبو داود (٣٦٧٥) في الأشربة: باب ماجاء في الخمر تخلل، وإسناده قوي؛ وأخرجه أحمد في المسند ١١٩/ ٣ (١١٧٧٩). قال الخطابي في «معالم السنن» ٥/ ٢٦٠: في هذا بيان واضح أن معالجة الخمر حتى تصير خلًا غير جائزة، ولو كان إلى ذلك سبيل لكان مال اليتيم أولى الأموال به لما يجب من حفظه وتثمينه والحيلة عليه، وقد كان نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال وفي إراقته إضاعة، فعلم بذلك أن معالجته لا تطهره، ولا ترد إلى المالية بحال، وهو قول عمر بن الخطاب، وإليه ذهب الشافعي وأحمد بن حنبل، وقال مالك: لأحب لمسلم ورث خمرًا أن يحبسها حتى يخللها، ولكن إن فسدت خمر قد تصير خلًا لم أر بأكله بأسًا.

(٣) الترمذي (١٢٦٣) في البيوع: باب ماجاء في النهي للمسلم أن يدفع إلى الذمي الخمر يبيعها له وقال: حديث حسن، وهو كما قال، فإنه قال: وفي الباب عن أنس، فإن حديث أنس السابق يشهد له. وأخرجه أحمد في المسند ٢٦/ ٣ (١٠٨٢١).

(٤) وهو بمعنى حديث أبي طلحة المتقدم (٢٧١).



## الفصل الثاني

### في بيع مالم يُقبض، أو مالم يُملك

٢٧٤ - (خ م ط د س - ابن عمر) رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا، فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ». قال: وَكُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ جُزْأً، فَهَنَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ. وفي رواية، إلى قوله: «حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ».

وفي رواية قال: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ، فَيَبِيعُهُ عَلَيْنَا مِنْ يَأْمُرُنَا بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتَعْنَاهُ فِيهِ، إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ، قَبْلَ أَنْ نَبِيعَهُ. وفي أخرى قال: كَانُوا يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَبِيعُهُ عَلَيْهِمْ مَنْ يَمْنَعُهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ حَيْثُ اشْتَرَوْا حَتَّى يَنْقُلُوهُ، حَيْثُ يَبْتَاعُ الطَّعَامَ. وفي أخرى قال: كُنَّا نَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ، فَنَشْتَرِي مِنْهُمْ الطَّعَامَ، فَهَيَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى نَبْلُغَ بِهِ سَوْقَ الطَّعَامِ.

وفي أخرى قال: مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ. وفي أخرى قال: رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا ابْتَاعُوا الطَّعَامَ جُزْأً، يُضْرَبُونَ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ، حَتَّى يُوْثُوهُ إِلَى رِحَالِهِمْ. وفي رواية: يُحَوَّلُوهُ. وفي رواية: أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ جُزْأً، فَيَحْمِلُهُ إِلَى أَهْلِهِ. هذه روايات البخاري ومسلم. وأخرج الموطأ منه ثلاث روايات: الثانية، والثالثة، والسادسة. وأخرج أبو داود: الثانية، والثالثة، والسابعة.

وله في أخرى: أَنَّهُمْ كَانُوا يَبْتَاعُونَ الطَّعَامَ فِي أَعْلَى السُّوقِ، فَيَبِيعُونَهُ فِي مَكَانِهِ، فَهَنَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِهِ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يَنْقُلُوهُ<sup>(١)</sup>. وأخرج النسائي نحوه من هذه الروايات<sup>(٢)</sup>.

(١) «يتاعون الطعام»: أي يشترونه «في أعلى السوق»، أي: في الناحية العليا منها، «فبيعونه»، أي الطعام «في مكانه»، أي: قبل القبض، على منافذه الفاء التعقيية، وقبل الاستيفاء، كما تدل عليه إحدى روايات الحديث.

(٢) البخاري (٢١٢٦) في البيوع: باب الكيل على البائع والمعطي، و(٢١٣١ و ٢١٣٢ و ٢١٣٣) =



(الرُّكْبَانُ): جمع راكب، وهو الذي يركب الإبل خاصةً، هذا في الأصل، ثم اتَّسَعَ فيه حتى صار يقال لكلُّ مَنْ يركبُ دابةً: راكب مجازًا، وإن لم يكن معروفًا، والمراد به في الحديث: الذين يجلبون الأرزاق وغيرها من المتاجر والبضائع للبيع.

(جُزَافًا): الجُزَاف والجَزَف: المَجْهُولُ القَدْر.

(يُؤْوِهُ): أي يَضْمُوهُ ويجمعه، من آوَاهُ يُؤْوِيهِ: إذا ضَمَّهُ إليه.

٢٧٥ - (د - ابن عمر) رضي الله عنهما، قال ابتعت زَيْنًا في السُّوق، فلما استَوَجَبْتُهُ لَقَيْتَنِي رَجُلٌ، فأعطاني به رِنَحًا حَسَنًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِهِ، فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِذِرَاعِي، فَالْتَفَتُّ، فَإِذَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: لَا تَبِعْهُ حَيْثُ ابْتَعْتَهُ، حَتَّى تَحْوزَهُ إِلَى رَحْلِكَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَتَّى يَحْوزَهَا الثُّجَارُ إِلَى رِحَالِهِمْ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>.

(استَوَجَبْتُهُ): استوجبْتُ المبيع: إذا صار في مَلِكِكَ بعقد التبايع.

= فيه: باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة، و(٢١٣٩) فيه: باب بيع الطعام قبل أن يقبض، و(٢١٣٧) فيه: باب من رأى إذا اشترى طعامًا جزافًا أن لا يبيعه حتى يؤويه إلى رحله، و(٢١٦٦) و(٢١٦٧) فيه: باب منتهى التلقي، و(٦٨٥٢) في المحاربين (الحدود): باب كم التعزير والأدب؛ وأخرجه مسلم (١٥٢٦ و ١٥٢٧) في البيوع: باب بطلان بيع المبيع قبل القبض؛ والموطأ ٢/٦٤٠، ٤٦١ (١٣٣٥-١٣٣٧) في البيوع: باب العينة وما يشبهها؛ وأبو داود (٣٤٩٢ و ٣٤٩٣ و ٣٤٩٤ و ٣٤٩٥ و ٣٤٩٨ و ٣٤٩٩) في الإجارة: باب بيع الطعام قبل أن يستوفى؛ والنسائي (٤٥٩٥ و ٤٥٩٦) في البيوع: باب بيع الطعام قبل أن يُستوفى، و(٤٦٠٤) فيه: باب النهي عن بيع ما اشتري من الطعام بكيل حتى يُستوفى، و(٤٦٠٥ و ٤٦٠٦ و ٤٦٠٧ و ٤٦٠٨) فيه: باب بيع ما يشتري من الطعام جزافًا قبل أن ينقل من مكانه؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٢٢٦ و ٢٢٢٩) في التجارات: باب النهي عن بيع الطعام قبل مالم يقبض: وأحمد في المسند في مواضع كثيرة منها ٥٦/١ (٣٩٧)؛ والدارمي (٢٥٥٩) في البيوع: باب النهي عن بيع الطعام قبل القبض. وفي هذا الحديث مشروعية تأديب مَنْ يتعاطى العقود الفاسدة، وإقامة الإمام على الناس من يراعي أحوالهم، وجواز بيع الصبرة جزافًا.

(١) سنن أبي داود (٣٤٩٩) في الإجارة: باب بيع الطعام قبل أن يُستوفى، وهو حديث حسن، وصحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ (١١٢٠) والحاكم، وقال في التنقيح: سند جيد، فإنَّ ابن إسحاق قد صرَّحَ بالتحديث.



(ضَرَبَ عَلَى يَدِهِ): أَي عَقَدَ مَعَهُ الْبَيْعَ، لِأَنَّ مِنْ عَادَةِ الْمُتَبَاعِينَ أَنْ يَضَعَ أَحَدُهُمَا يَدَهُ فِي يَدِ الْآخَرِ عِنْدَ عَقْدِ الْبَيْعِ.

(تَحُوزُهُ): حُزْتُ الشَّيْءَ أَحُوزُهُ: إِذَا ضَمَمْتُهُ إِلَيْكَ، وَصَارَ فِي يَدِكَ.

٢٧٦ - (ت د س - حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الرَّجُلَ لَيَأْتِيَنِي، فَيُرِيدُ مِنِّي الْبَيْعَ، وَلَيْسَ عِنْدِي مَا يَطْلُبُ، أَفَأَبِيعُ مِنْهُ، ثُمَّ أَبْتَاغُهُ مِنَ السُّوقِ؟ قَالَ: «لَا تَبِيعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ». هَذِهِ رَوَايَةُ التِّرْمِذِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ. وَلِلتِّرْمِذِيِّ فِي أُخْرَى قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدِي. وَفِي رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ قَالَ: ابْتَعْتُ طَعَامًا مِنْ طَعَامِ الصَّدَقَةِ، فَتَرَبَّخْتُ<sup>(١)</sup> فِيهِ قَبْلَ أَنْ أَقْبِضَهُ، فَاتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «لَا تَبِيعُهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ». وَأَخْرَجَ الرُّوَايَةَ الْأُولَى<sup>(٢)</sup>.

٢٧٧ - (خ م ت د س - ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَمَّا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَهُوَ الطَّعَامُ؛ أَنْ يُبَاغَ حَتَّى يُقْبِضَ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلَا أُخْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ.

(١) فِي (ظ): «فَرِيحَتٌ». وَالْمَثْبُتُ مِنْ (د).

(٢) التِّرْمِذِيُّ (١٢٣٢) فِي الْبَيْوعِ: بَابُ كَرَاهِيَةِ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٠٣) فِي الْإِجَارَةِ: بَابُ الرَّجُلِ يَبِيعُ مَا لَيْسَ عَنْدهُ؛ وَالنَّسَائِيُّ (٤٦١١ وَ ٤٦١٣) فِي الْبَيْوعِ: بَابُ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْبَائِعِ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢١٨٧) فِي التَّجَارَاتِ: بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ؛ وَهُوَ صَحِيحٌ؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ١٧٤/٢، ١٧٥ (٦٥٩١). وَقَالَ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِصِ ٥/٣: بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَهُ عَنْ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِ الثَّنَنِ وَابْنِ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ يَوْسُفَ بْنِ مَاهِكَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ مَطْوَلًا وَمَخْتَصَرًا: وَصَرَّحَ هَمَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ يَعْلَى بْنَ حَكِيمٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ يَوْسُفَ حَدَّثَهُ، أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ حَدَّثَهُ، وَرَوَاهُ هِشَامُ الدُّسْتَوَائِيُّ الْعَطَارُ وَغَيْرُهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، فَأَدْخَلُوا بَيْنَ يَوْسُفَ وَحَكِيمَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَصْمَةَ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٌ عَنْ حَكِيمٍ، وَرَوَاهُ عَوْفٌ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ حَكِيمٍ وَلَمْ يَسْمَعْهُ ابْنُ سِيرِينَ مِنْهُ، لِأَنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ أَيُّوبَ عَنْ يَوْسُفَ بْنِ مَاهِكَ عَنْ حَكِيمٍ، مِيزَ ذَلِكَ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ، وَزَعَمَ عَبْدُ الْحَقِّ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَصْمَةَ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَلَمْ يَتَعَقَّبْهُ ابْنُ الْقَطَّانِ، بَلْ نَقَلَ عَنْ ابْنِ حَزْمٍ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ مَجْهُولٌ وَهُوَ جَرَّحُ مُرْدُودٌ، فَقَدْ رَوَى عَنْهُ ثَلَاثَةٌ، وَاحْتَجَّ بِهِ النَّسَائِيُّ. فَقَوْلُ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا «لَا يَجِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ، وَشَرْطَانٌ فِي بَيْعٍ، وَلَا رَيْحٌ مَا لَمْ يَضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.



وفي رواية قال: من ابتاعَ طعامًا فلا يَبِيعُهُ حتى يَسْتَوْفِيَهُ.

وفي رواية طاؤس: أن رسولَ الله ﷺ نَهَى أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ طَعَامًا حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ، قال: قُلْتُ لابن عباس: كيف ذاك؟ قال: ذاك دَرَاهِمُ بِدَرَاهِمٍ، وَالطَّعَامُ مُرْجَأٌ.

وفي رواية: مَنْ ابْتاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ، وَمَنْهُمْ مَنْ قَالَ: حَتَّى يَكْتَالَهُ<sup>(١)</sup>. هذه روايات البخاري ومسلم.

وأخرجه الترمذي مثل الرواية الأولى، وأخرجه أبو داود مثل الأولى أيضًا، وله في أخرى: مَنْ ابْتاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ.

وفي أخرى له قال: قُلْتُ لابن عباس: لِمَ؟ قال: أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَتَنَاعَوْنَ الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَالطَّعَامَ مُرْجَأًا؟. وأخرج النسائي الرواية الأولى والرابعة<sup>(٢)</sup>.

(مُرْجَأًا): أَي مُؤَجَّل. قال الخطَّابي: يُكْتَلَمُ بِهِ مَهْمُوزًا وَغَيْرَ مَهْمُوز. قال: وذلك مثل أن تشتري منه طعامًا بدينارٍ إلى أجل، فتبيعه قبل أن تقبضه منه بدينارين، وهو غير جائز، لأنَّه في التقدير بيعُ ذهبٍ بذهب، والطعام غائب غير حاضر، لأنَّ المسلف إذا باعَه الطعام الذي لم يقبضه، وأخذ منه ذهبًا، فكأنَّه قد باعَه دينارَه الذي أسلفَه بدينارين، وذلك غير جائز، لأنَّه ربًا، ولأنَّه بيع غائب بناجز، ولا يصح.

٢٧٨ - (ط - القاسم بن محمد) رحمه الله، قال: سمعتُ عبدَ الله بنَ عباسٍ رضي الله عنهما، ورجلٌ يسأله عن رجلٍ سَلَفَ في سَبَائِبٍ، فَأَرَادَ يَبِيعَهَا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا، فقال

(١) أي: يأخذه بالكيل، قال ابن ملك: أي من اشترى طعامًا مكايلة، فلا يبيعه حتى يكتاله؛ وإنَّما قيدنا الشراء بالمكايلة، لأنَّه لو كان جزأً لم يشترط الكيل؛ وفهم منه أنه ولو ملك المكيل بهبة أو إرث أو غيرهما، جاز له أن يبيعه قبل؛ وهو قول محمد؛ وإنَّما نهي عن البيع قبل الكيل؛ لأنَّ الكيل فيما يُباع مكايلة من تمام قبضه؛ لأنَّه لو كان بحضرة المشتري لا يكفي؛ بل لابد من كيل آخر بعد قبضه؛ لكن الأصح أنَّه يكفي به؛ لأنَّ كيل البائع بحضرة المشتري كيل له.

(٢) البخاري (٢١٣٢) في البيوع: باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة، و (٢١٣٥) فيه: باب بيع الطعام قبل أن يقبض ويبيع مالم يسلم؛ وأخرجه مسلم (١٥٢٥) في البيوع: باب بطلان بيع المبيع قبل القبض؛ والترمذي (١٢٩١) في البيوع: باب في كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه؛ وأبو داود (٣٤٩٦ و ٣٤٩٧) في الإجارة: باب بيع الطعام قبل أن يستوفى؛ والنسائي (٤٥٩٧ و ٤٥٩٩ و ٤٦٠٠) في البيوع: باب بيع الطعام قبل أن يستوفى؛ وابن ماجه (٢٢٢٧) في التجارات: باب النهي عن بيع الطعام قبل مالم يقبض؛ وأحمد في المسند ٢٥٢/١ (٢٢٧٥).



ابن عباس: تلك الورق بالورق، وكرة ذلك، أخرجه الموطأ<sup>(١)</sup>.

(سبائب): السبائب: جمع سبيبة، وهي شقة كنان رقيقة.

٢٧٩ - (ط - نافع) رحمه الله، قال: إن حكيم بن حزام باع طعاما، أمر به عمر للناس في أعطياتهم، قبل أن يستوفيه، فسمع به عمر رضي الله عنه، فردّه عليه، وقال: لا تبغ طعاما ابتغته حتى تستوفيه. أخرجه الموطأ<sup>(٢)</sup>.

٢٨٠ - (م - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «إذا ابتعت طعاما، فلا تبغه حتى تستوفيه». أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup>.

٢٨١ - (م - سليمان بن يسار) رحمه الله، قال: إن أبا هريرة قال لمروان بن الحكم: أخللت بيع الرّبا؟ فقال: ما فعلت؟ قال أبو هريرة: أخللت بيع الصّكّاك، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يُستوفى، فخطب مروان، فنهى عن بيعه. قال سليمان بن يسار: فنظرت إلى حرس يأخذونها من أيدي الناس. وفي رواية مختصرة: أن النبي ﷺ قال: «من اشترى طعاما، فلا يبعه حتى يكتاله». أخرجه مسلم<sup>(٤)</sup>.

(الصّكّاك): جمع صكّ، وهو الكتاب، وذلك أنهم كانوا يكتبون للناس بأرزاقهم<sup>(٥)</sup> فيبيعونها قبل أن يقبضوها، ويعطون المشتري الصّكّ بما ابتاعه، فمِنَعُوا من ذلك.

٢٨٢ - (ط - مالك بن أنس) رحمه الله، بلغه أن صُكوكا خرجت للناس في زمن مروان بن الحكم من طعام الجار، فتبايع الناس تلك الصّكوك بينهم قبل أن يستوفوها، فدخل زيد بن ثابت ورجل معه من أصحاب رسول الله ﷺ على مروان بن الحكم. فقالا: اتحل بيع الرّبا يا مروان؟ فقال: أعود بالله، وماذا؟ قال: هذه الصكوك

(١) الموطأ ٦٥٩/٢ (١٣٦٥) في البيوع: باب السلفة في العروض، وإسناده صحيح.

(٢) الموطأ ٦٤١/٢ (١٣٣٨) في البيوع: باب العينة وما يشبهها، وإسناده صحيح.

(٣) مسلم (١٥٢٩) في البيوع: باب بطلان بيع المبيع قبل القبض؛ وأخرجه أحمد ٣٢٧/٣ (١٤١٠١).

(٤) مسلم (١٥٢٨) في البيوع: باب بطلان بيع المبيع قبل القبض؛ وأخرجه أحمد في المسند ٣٣٧/٢ (٨٢٣٥).

(٥) في (ظ) «أرزاقهم»، والمثبت من (د).



تَبَايَعَهَا النَّاسُ، ثُمَّ بَاعُوهَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفُوهَا. فَبِعَتْ مِرْوَانَ الْحَرَسَ يَتَّبِعُونَهَا، يَنْتَرِعُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ، وَيَرُدُّونَهَا إِلَى أَهْلِهَا.

قال ابن وضاح: الرجلُ الصَّحَائِيُّ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ. أَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ<sup>(١)</sup>.

(الْحَرَسُ): الْمُسْتَعْدَمُونَ لِحِفْظِ السُّلْطَانِ، وَاحِدُهُمْ حَرَسِيٌّ.

٢٨٣ - (ط - مالك بن أنس) رحمه الله، بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ أَنْ يَتَبَاعَ طَعَامًا مِنْ رَجُلٍ إِلَى أَجَلٍ، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى الرَّجُلِ الَّذِي يَرِيدُ أَنْ يَبِيعَهُ الطَّعَامَ إِلَى الشُّوقِ، فَجَعَلَ يُرِيهِ الصَّبْرَ وَيَقُولُ لَهُ: مِنْ أَيِّهَا تُحِبُّ أَنْ أَتَبَاعَ لَكَ؟ فَقَالَ الْمُتَبَاعُ: أَتَبِيعُنِي مَا لَيْسَ عِنْدَكَ؟ فَأَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ لِلْمُتَبَاعِ: لَا تَبْتَغِ مِنْهُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ. وَقَالَ لِلْبَائِعِ: لَا تَبْتَغِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ. أَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ<sup>(٢)</sup>.

(الصَّبْرُ): جَمْعُ صُبْرَةٍ، وَهِيَ: الْكُومَةُ مِنَ الطَّعَامِ.

٢٨٤ - (خ - ابن عمر) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَكُنْتُ عَلَى بَكْرِ صَعْبٍ لِعَمْرٍ، فَكَانَ يَغْلِبُنِي، فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ الْقَوْمِ، فَيَزْجُرُهُ عَمْرٌ، وَيَرُدُّهُ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيَزْجُرُهُ وَيَقُولُ لِي: أُمْسِكْهُ. لَا يَتَقَدَّمُ بَيْنَ يَدَيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِعْنِيهِ يَا عَمْرُ». فَقَالَ لَهُ: هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَبَاعَهُ مِنْهُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ، فَاصْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup>.

(البَكْرُ): الْفَتْيُ مِنَ الْإِبِلِ.

(صَعْبُ): الصَّعْبُ: الَّذِي لَمْ يَذَلَّ بِالرُّكُوبِ.

\* \*

(١) الموطأ ٦٤١/٢ بعد الحديث (١٣٣٨) في البيوع: باب العينة وما يشبهها بلاغًا.

(٢) المصدر السابق نفسه، وَعَقِبَ الْمَوْضِعَ نَفْسِهِ.

(٣) البخاري (٢١١٥) في البيوع: باب إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَوَهَبَ مِنْ سَاعَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا، مَعْلَقًا عَنْ شَيْخِهِ الْحَمِيدِيِّ، وَ(٢٦١٠) فِي الْهَبَةِ: بَابُ مَنْ أَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً وَعِنْدَهُ جُلْسَاؤُهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَوْصُولًا.



## الفصل الثالث

في بيع الثمار والزروع، وفيه ثلاثة فروع

### الفرع الأول

في بيعها قبل إدراكها وأمنها من العاهة

٢٨٥ - (خ م ط د س ت - ابن عمر) رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ».

قال سالم: وأخبرني عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت، أن رسول الله ﷺ رخص بعد ذلك في بيع العريّة بالرطب أو بالتمر، ولم يرخص في غيره.

وفي رواية: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، ونهى البائع والمبتاع.

وفي أخرى: نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، وكان إذا سُئِلَ عن صلاحها قال: «حتى تذهب عاهته». هذه رواية البخاري ومسلم ووافقهما الموطأ وأبو داود على الرواية الثانية، وقال: «نهى البائع والمشتري». ووافقهما النسائي على الأولى والثانية.

وفي رواية لمسلم والترمذي وأبي داود والنسائي: أن النبي ﷺ نهى عن بيع النخل حتى يزهر، وعن السُّبُلِ حتى يبيض ويأمن العاهة، نهى البائع والمشتري.

وفي أخرى لمسلم؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَتَذْهَبَ عَنْهُ الْآفَةُ». قال: يبدو صلاحه: حُمُرُهُ وَصُفْرَتُهُ.

وفي أخرى له وللنسائي: حتى يبدو صلاحه، ولم يرد<sup>(١)</sup>.

(١) البخاري (١٤٨٦) في الزكاة: باب من باع ثماره أو نخله، و(٢١٨٤) في البيوع: باب بيع =



(الْتَمَرُ): الثَّمَرُ من كُلِّ شَجَرَةٍ معروفٌ، وهو بِشْمَرِ النَّخْلِ أَخْصُ.

(العَرِيَّةُ): وجمعها عَرَايا، قد مرَّ تفسيرُها في متن الحديث، ونحن نذكرُ هنا مايزيدها بيانًا: كان مَنْ لَانْخَلَ له من ذوي الحاجة، يُفْضَلُ له من قُوْتِهِ تَمْرٌ، فيدرك الرُّطْبَ، ولانْقَدَ في يَدِهِ يشتري به الرُّطْبَ لِإِيَالِهِ، ولانْخَلَ له، فيجِيءُ إلى صاحبِ النَّخْلِ فيقولُ له: بِغْنِي ثَمْرَةَ نَخْلَةٍ أَوْ نَخْلَتَيْنِ بِخُرْصِهَا تَمْرًا، فَيُعْطِيهِ ذَلِكَ الْفَضْلَ من التمرِ الذي فَضَلَ عنده بِشْمَرِ تلكِ النَّخْلَاتِ، لِيُصِيبَ رُطْبَهَا مع الناسِ، فرَخَّصَ رسولُ الله ﷺ في بيعِها. وواحدةُ العَرَايا العَرِيَّةُ، فَعِيْلَةٌ بمعنى مفعولة. مِنْ عَرَاهُ يَغْرُوهُ: إِذَا فَصَدَّهُ وَغَشِيَهُ، أَوْ مِنْ عَرِي يَغْرِي، كَأَنَّهَا عَرِيَتْ مِنْ جُمْلَةِ التَّحْرِيمِ، فَعَرِيَتْ، أَي حَلَّتْ<sup>(١)</sup> وَخَرَجَتْ [منها] فَهِيَ فَعِيْلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ، [وهي بمنزلةِ المستثناة من الجملة]<sup>(٢)</sup>.

وقيل: العَرِيَّةُ: النَّخْلَةُ الَّتِي يَغْرِيهَا الرَّجُلُ مُحْتَاجًا، أَي يَجْعَلُ لَهَا ثَمَرَهَا، فُرْخَصَ لِلْمُعْرَى أَنْ يَتَنَعَ لَهَا ثَمَرَتَهَا مِنَ الْمُعْرَى بِشْمَرِهَا لِمَوْضِعِ حَاجَتِهِ؛ وَسُمِّيَتْ عَرِيَّةً لِأَنَّهُ إِذَا وَهَبَ ثَمَرَهَا فَكَأَنَّهُ جَرَّدَهَا مِنَ الثَّمَرَةِ، وَعَرَّاهَا مِنْهَا.

(عَاهَتُهُ): الْعَاهَةُ: الْعَيْبُ وَالْآفَةُ الَّتِي تُصِيبُ الثَّمَرَ.

(يَزْهُو): زَهَا النَّخْلُ يَزْهُو: إِذَا ظَهَرَتْ ثَمَرَتُهُ.

= الْمُرَابَّةُ، وَ(٢١٩٤) فِيهِ: بَابُ إِذَا بَاعَ الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَدُوَّ صِلَاحُهَا، وَ(٢٢٤٨ وَ ٢٢٥٠) فِي السَّلْمِ: بَابُ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ؛ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٣٤ وَ ١٥٣٥) فِي الْبَيْوعِ: بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَدُوَّ صِلَاحُهَا، وَرَقْمُ (١٥٣٩)؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٦٧) فِي الْبَيْوعِ: بَابُ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَدُوَّ صِلَاحُهَا؛ وَالنَّسَائِيُّ (٤٥١٩) فِي الْبَيْوعِ: بَابُ بَيْعِ الثَّمَرِ قَبْلَ أَنْ يَدُوَّ صِلَاحَهُ، (٤٥٥١) فِي الْبَيْوعِ: بَابُ بَيْعِ السَّبِيلِ حَتَّى يَبْيَضَ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٢٦ وَ ١٢٢٧) فِي الْبَيْوعِ: بَابُ مَاجَاءِ فِي كِرَاهِيَةِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَدُوَّ صِلَاحُهَا؛ وَالْمَوْطَأُ ٦١٨/٢ (١٣٠٧) فِي الْبَيْوعِ: بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَدُوَّ صِلَاحُهَا؛ وَابْنُ مَاجَةٍ (٢٢١٤) فِي التَّجَارَاتِ: بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَدُوَّ صِلَاحُهَا؛ وَأَحْمَدُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْمُسْنَدِ مِنْهَا ٧/٢ (٤٥١١)؛ وَالدَّارِمِيُّ (٢٥٥٥) فِي الْبَيْوعِ: بَابُ فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَدُوَّ صِلَاحُهَا؛ وَسِبْأَتِي بَعْضُهُ ضَمِنَ حَدِيثَ رَقْمِ (٣٠٤).

(١) فِي (ظ، د): «حَلَّتْ»، وَالمُثَبَّتُ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ.

(٢) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ لِلإِيضَاحِ.



وروي: «حتى تُزهي»؛ يقال: أزهى البُسْرُ: إذا احمرَّ أو اصفرَّ، وذهب قومٌ إلى أنه لا يُقال في النخل: يزهُو، وإنما يُقال: يُزهي لاغير.

قال الخطابي: هكذا روي الحديث «يزهو» والصواب في العربية «يزهي». قلت: هذا القولُ منه ليس عند كلِّ أحد، فإنَّ اللغتين قد جاءتا عند بعضهم. وبعضهم لا يعرف في النخل إلا «أزهى» كما قال إذا احمرَّ أو اصفرَّ.

ومنهم من قال: زها النخل: إذا طالَ واكتهل، وكذلك النبات.

٢٨٦ - (خ م ط س - أنس بن مالك) رضي الله عنه، أنَّ النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهُو، فقلنا لأنس: ما زهُوها؟ قال: تخمرُّ وتصفَرُّ. قال: أرايت إن منع الله الثمرة، بِمَ تَسْتَحِلُّ مالَ أخيك؟

وفي رواية: قال النبي ﷺ: «إن لم يثمرها الله، فِيمَ تَسْتَحِلُّ مالَ أخيك؟»<sup>(١)</sup>. أخرجه البخاري ومسلم والموطأ والنسائي<sup>(٢)</sup>.

٢٨٧ - (م س - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تبتاعوا الثمرَ حتى يبدؤ صلاحه، ولا تبتاعوا الثمرَ بالثمر». أخرجه مسلم والنسائي<sup>(٣)</sup>.

٢٨٨ - (خ م د س - جابر بن عبد الله) رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ نهى أن

(١) استدلل بهذا الحديث على وضع الجوائح في الثمر يشتري بعد بدو صلاحه ثم تصيبه جائحة، فقال مالك: يضع عنه الثلث، وقال أحمد وأبو عبيد: يضع الجميع. وقال الشافعي والليث والكوفيون: لا يرجع على البائع بشيء، وقالوا: إنما وردَ وَضَعُ الجائحة فيما إذا بيعت الثمرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع.

(٢) البخاري (١٤٨٨) في الزكاة: باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرعته، و(٢١٩٩) في البيوع: باب إذا باع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها، و(٢١٩٧) فيه: باب بيع النخل قبل أن يبدؤ صلاحها، و(٢٢٠٨) فيه: باب بيع المُخاضرة؛ وأخرجه مسلم (١٥٥٥) في المساقاة: باب وضع الجوائح؛ والموطأ ٦١٨/٢ (١٣٠٤) في البيوع: باب النهي عن بيع الثمار حتى يبدؤ صلاحها؛ والنسائي (٤٥٢٦) في البيوع: باب شراء الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها؛ وأحمد في المسند ١١٥/٣ (١١٧٢٨).

(٣) مسلم (١٥٣٨) في البيوع: باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها، والنسائي (٤٥٢١) في البيوع: باب بيع الثمر قبل أن يبدؤ صلاحه، وابن ماجه رقم (٢٢١٥).



تُبَاعَ الثَّمَرَةُ حَتَّى تُشْفَحَ، قِيلَ: وَمَا تُشْفَحُ؟ قَالَ: «تَحْمَازُ وَتَصْفَاؤُ، وَيُوكَلُ مِنْهَا». هَذِهِ رَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ، إِلَّا أَنَّ مُسْلِمًا زَادَ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةً تَجِيءُ فِي الْفَرْعِ الثَّلَاثِ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ مَعَ الْحَدِيثِ تَامًّا<sup>(١)</sup>

وَرَوَايَةُ النَّسَائِيِّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يُطْعِمَ.

وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَدُودَ صِلَاحُهُ، وَفِي أُخْرَى قَالَ: نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطْلُبَ.

وَفِي أُخْرَى لِأَبِي دَاوُدَ قَالَ: نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَدُودَ صِلَاحُهُ، وَلَا يُبَاعُ إِلَّا بِالذِّينَارِ وَالذَّرْهَمِ إِلَّا الْعَرَايَا<sup>(٢)</sup>.

(تُشْفَحُ): إِذَا تَغَيَّرَ الْبُسْرُ إِلَى الْحُمْرَةِ أَوْ الصُّفْرِ. قِيلَ: قَدْ أَشْفَحَ يُشْفَحُ. وَهِيَ الشُّفْحَةُ، وَشَفَّحَ يُشْفَحُ.

٢٨٩ - (خ د - زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتْبَاعُونَ الثَّمَارَ، فَإِذَا جَدَّ النَّاسُ، وَحَضَرَ تَقَاضِيهِمْ قَالَ الْمُتَبَاعُ: إِنَّهُ أَصَابَ الثَّمَرَ الدَّمَائُ<sup>(٣)</sup>، أَصَابَهُ مُرَاضٌ، أَصَابَهُ قُشَامٌ، عَاهَاتٌ يَحْتَجُونَ بِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - لَمَّا كَثُرَتْ عِنْدَهُ الْخُصُومَةُ فِي ذَلِكَ -: «إِنَّمَا لَا، فَلَا يَتْبَاعُوا حَتَّى يَدُودَ صِلَاحُ الثَّمَرِ» كَالْمَشُورَةِ<sup>(٤)</sup> يُسِيرُ بِهَا، لِكثَرَةِ خُصُومَتِهِمْ. هَذِهِ رَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِزِيَادَةٍ فِي أَوَّلِهِ، بَعْدَ قَوْلِهِ: «يَتْبَاعُونَ الثَّمَارَ»، فَقَالَ: «قَبْلَ أَنْ

(١) انظر الحديث رقم (٣٠١) ص ٣٣٩.

(٢) الْبُخَارِيُّ (١٤٨٧) فِي الزَّكَاةِ: بَابٌ مِنْ بَاعَ ثَمَارَهُ أَوْ نَخْلَهُ أَوْ أَرْضَهُ أَوْ زَرْعَهُ، وَ(٢١٨٩) فِي الْبَيْعِ: بَابٌ يَبِيعُ الثَّمَرَ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ بِالذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ، وَ(٢١٩٦) فِيهِ: بَابٌ يَبِيعُ الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَدُودَ صِلَاحُهَا؛ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٣٦) فِي الْبَيْعِ: بَابُ النِّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَدُودَ صِلَاحُهَا، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٧٠ وَ ٣٣٧٣) فِي الْبَيْعِ: بَابٌ يَبِيعُ الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَدُودَ صِلَاحُهَا؛ وَالنَّسَائِيُّ (٤٥٢٣ وَ ٤٥٢٤) فِي الْبَيْعِ: بَابٌ يَبِيعُ الثَّمَرَ قَبْلَ أَنْ يَدُودَ صِلَاحُهَا؛ وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢١٦) فِي التَّجَارَاتِ: بَابُ النِّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَدُودَ صِلَاحُهَا؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٣/ ٣٧٢ (١٤٥٧٦).

(٣) رَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ: «الدَّمَائُ» انظر ماسياتي من الشرح في المتن والحاشية.

(٤) بَضْمُ الشَّيْنِ وَسُكُونُ الْوَاوِ، وَبِسُكُونِ الشَّيْنِ وَفَتْحُ الْوَاوِ لِفَتَانٍ، فَعَلَى الْأَوَّلِ هِيَ فَعُولَةٌ، وَعَلَى الثَّانِي مَفْعَلَةٌ، قَالَ الْحَافِظُ: وَزَعَمَ الْحَرِيرِيُّ أَنَّ الْإِسْكَانَ مِنْ لَحْنِ الْعَامَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَقَدْ أَثْبَتَهَا الْجَامِعُ وَالصَّحَاحُ وَالْمَحْكَمُ وَغَيْرُهُمْ.



- يبدو صلاحها» وزاد في آخره بعد قوله: «وخصوصتهم» فقال: «واختلافهم»<sup>(١)</sup>.
- (جَدَّ النَّاسِ): الْجَدَّادُ: صِرَامُ النَّخْلِ، وهو قَطْعُ ثمرتها، وأخذها من الشجر.
- (الدَّمَانُ): الدَّمَانُ - بفتح الدال وتخفيف الميم -: عَفْنٌ يُصِيبُ النخل، فيسودُّ ثمره<sup>(٢)</sup>.
- (المُرَاضُ): داءٌ يَقَعُ في الثمرة فتهلك، يقال: أمرضَ الرجلُ: إذا وقعَ في ماله العاهة.
- (قُشَامُ): القُشَامُ: هو أن يَنْتَقِضَ ثَمَرُ النخل قبل أن يصيرَ بَلَحًا.
- (إِمَالًا): أصلُ قولهم «إِمَالًا» إِنْ، وما، ولا، فأدغمتِ التَّوْنُ في الميم، و«ما» في اللفظ زائدة، لأحكمَ لها، والمعنى: إِنْ لم تفعلْ هذا فَلْيَكُنْ هذا<sup>(٣)</sup>، وقد أمالتها العرب إمالةً خفيفة، فقالت: إِمَالِي، والعوامُ يشبهونَ إمالتها. وهو خطأ.
- ٢٩٠ - (خ م - ابن عباس) رضي الله عنهما، سأله سعيد بن قيس، عن بيع النخل؟ فقال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل حتى يأكل منه، أو يؤكل، وحتى يؤزن. قال: فقلت: ما يؤزن؟ فقال رجلٌ عنده: حتى يُخَزَّرَ<sup>(٤)</sup>. أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٥)</sup>.
- ٢٩١ - (ط - عمرة) رحمها الله، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تنجو من العاهة. أخرجه الموطأ<sup>(٦)</sup>.

- (١) البخاري معلقاً برقم (٢١٩٣) في البيوع: باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها؛ وأبو داود (٣٣٧٢) في البيوع: باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، وهو حديث صحيح.
- (٢) هو من الدَّمْن، وهو السَّرْقِين، ويقال: الدَّمَال باللام بدل النون، وقيدَه الجَوْهَرِي وابن فارس في «المجمل» بفتح الدال، وجاء في غريب الخطابي بالضم؛ قال المؤلف في النهاية: كأنه أشبه، لأنَّ ما كان من الأدواء والعاهات فهو بالضم، كالشُّعَال والرُّكَام.
- (٣) قال ابن الأنباري: هي مثلُ قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ فاكتفى بلفظه عن الفعل، وهو نظير قولهم: من أكرمتني أكرمته، ومن لا، أي، ومن لم يكرمني لم أكرمه، والمعنى: إن لا تفعل كذا فافعل كذا.
- (٤) قال النووي: بتقديم الزاي على الراء، أي: يخرص، ووقع في بعض النسخ بتقديم الراء، وهو تصحيف، وإن كان يمكن تأويله لو صح. وهذا التفسير - عند العلماء، أو بعضهم - في معنى المضاف إلى ابن عباس، لأنَّه أَفَرُّ قَائِلُهُ عليه، ولم يُكْرَهُ، وتقريظه له كقوله، والله أعلم.
- (٥) البخاري (٢٢٤٦) في البيوع: باب السلم إلى من ليس عنده أصل؛ ومسلم (١٥٣٧) في البيوع: باب النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها؛ وأخرجه أحمد ٣٤١/١ (٣١٦٣).
- (٦) الموطأ ٦١٨/٢ (١٣٠٥) في البيوع: باب النهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه، وهو مرسل؛ ووصله أحمد في مسنده ٧٠/٦ (٢٣٨٨٦)، وهو حديث صحيح.



٢٩٢ - (ت د - أنس) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَّ، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>.

(يَشْتَدَّ): اسْتِدَادَ الْحَبِّ: قُوَّتُهُ وَصَلَابَتُهُ.

و(الْحَبِّ): الطَّعَامُ.

٢٩٣ - (ط - خارجة بن زيد [بن ثابت]) رحمه الله، أَنَّ أَبَاهُ كَانَ لَا يَبِيعُ ثَمَارَهُ حَتَّى تَطْلُعَ الثُّرَيَّا. أَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ<sup>(٢)</sup>.

(تَطْلُعُ الثُّرَيَّا): طُلُوعُ الثَّرِيَا فِي النِّصْفِ الْآخِرِ مِنْ أَيَّارَ، وَحَيْثُ يَبْدُو صَلَاحُ الثَّمَرِ وَيُظْهَرُ.

\* \* \*

(١) التِّرْمِذِيُّ (١٢٢٨) فِي الْبَيْعِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٧١) فِي الْبَيْعِ: بَابُ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُو صَلَاحُهَا، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ غَرِيبٌ، لِأَنَّهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ. وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٢١٧) فِي التَّجَارَاتِ: بَابُ النِّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُو صَلَاحُهَا؛ وَأَحْمَدُ ٣/٣٠٨ (١٣٩٠١).

(٢) الْمَوْطَأُ (١٣٠٦) فِي الْبَيْعِ: بَابُ النِّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ فِي «الْأَثَارِ» ص ١٥٩ [وَمِنْ طَرِيقِهِ الطَّحَاوِيُّ فِي مَشْكَلِ الْأَثَارِ بِرَقْمِ (٢٢٨٢)] عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبِيعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «إِذَا طَلَعَ النُّجْمُ ذَا صَبَاحٍ رُفِعَتِ الْعَاهَةُ عَنْ كُلِّ بَلَدٍ» وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَذَكَرَهُ الْمَرْتَضِيُّ الزَّيْدِيُّ فِي «عُقُودِ الْجَوَاهِرِ الْمُنِيفَةِ» ١/٢١٢ بِلَفْظٍ: «لَا تَبَاعُ الثَّمَارُ حَتَّى تَطْلُعَ الثُّرَيَّا» وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» ٤/٣٣٠ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ بِلَفْظٍ: «إِذَا طَلَعَ النُّجْمُ صَبَاحًا رُفِعَتِ الْعَاهَةُ عَنْ كُلِّ بَلَدٍ»، ثُمَّ قَالَ: وَفِي رِوَايَةِ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ عَطَاءٍ: «رُفِعَتِ الْعَاهَةُ عَنْ الثَّمَارِ». وَالنُّجْمُ: هُوَ الثَّرِيَا وَطُلُوعُهَا صَبَاحًا يَقَعُ فِي أَوَّلِ فَصْلِ الصَّيْفِ، وَذَلِكَ عِنْدَ اسْتِدَادِ الْحَرِّ فِي بِلَادِ الْحِجَازِ، وَابْتِدَاءِ نُضْجِ الثَّمَارِ، فَالْمَعْتَبَرُ فِي الْحَقِيقَةِ النُّضْجِ، وَطُلُوعُ النُّجْمِ عَلَامَةٌ لَهُ، وَقَدْ بَيَّنَّ فِي الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ: يَتَبَيَّنُ الْأَصْفَرُ مِنَ الْأَحْمَرِ. وَرَوَى أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٥٠٨٦) مِنْ طَرِيقِ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سَرَّاقَةَ، سَأَلَتْ ابْنَ عَمَرَ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ؟ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَذْهَبَ الْعَاهَةُ. قُلْتُ: وَمَتَى ذَلِكَ؟ قَالَ: «حَتَّى تَطْلُعَ الثُّرَيَّا». وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ ٢/١٦٧، وَالتَّحَاوِيُّ رَقْمِ (٢٢٨٣)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَصَحَّحَهُ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ رَحِمَهُ اللَّهُ.



## الْفَرْعُ الثَّانِي

### في بيع العَرَايَا

٢٩٤ - (خ م ت د س - سهل بن أبي حنمة) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ<sup>(١)</sup>، وَرَخَّصَ فِي الْعَرِيَةِ أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا، يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا.

وفي رواية عن سهل ورافع بن خديج رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُزَابَنَةِ: بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا، فَإِنَّهُ أَذِنَ لَهُمْ.

وفي رواية عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ، من أهل دارهم - منهم سهل بن أبي حنمة - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، وَقَالَ: ذَلِكَ الرِّبَا، تِلْكَ الْمُزَابَنَةُ، إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَةِ: الثُّخْلَةَ وَالنَّخْلَتَيْنِ، يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا.

وفي أخرى عن أصحاب رسول الله ﷺ: أَنَّهُمْ قَالُوا: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْعِ الْعَرِيَةِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا. هذه روايات البخاري ومسلم.

ولمسلم عن أصحاب رسول الله ﷺ من أهل داره، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى - فَذَكَرَ مَثْلَهُ - إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَ مَكَانَ «الرِّبَا»: «الرِّزْنُ»، وَوَاقِفُهُمَا أَبُو دَاوُدَ عَلَى الْأُولَى.

وأخرجه الترمذي، وهذه روايته: قَالَ: إِنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ وَسَهْلَ بْنَ أَبِي حَنْمَةَ حَدَّثَا بُشَيْرَ بْنَ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُزَابَنَةِ، الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا، فَإِنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُمْ، وَعَنِ الْعَنْبِ بِالرَّيِّبِ، وَعَنْ كُلِّ ثَمَرَةٍ يَخْرُصُهَا. وأخرج النسائي الرواية الأولى، ورواية مسلم والترمذي<sup>(٢)</sup>.

(١) قال علي ملا القاري: بالمثلثة؛ أي الرُّطْبُ. قاله الزركشي، «بالتمر» بالفوقية؛ هكذا ضبط في نسخة السيد وغيرها من الأصول المصححة بالمثلثة في الأول، وبالفوقانيتين في الثاني، وكذا ضبطه الزركشي، وقال ابن حجر العسقلاني: الأول بالمثلثة، والثاني بالمثلثة وعكسه.

(٢) البخاري (٢١٩١) في البيوع: باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب والفضة، و(٢٣٨٤) في الشرب (المساقاة): باب الرجل يكون له ممرٌ أو شِزْبٌ في حائطٍ أو نخلٍ؛ وأخرجه مسلم =



(بَخَرَصِهَا): الْخَرَصُ: حَزُرُ الثَّمَرَةِ وتقديرُها.

(الْمُرَابَنَةُ): قد مرَّ تفسير المُرَابَنَةِ في متون الأحاديث، وأصله من الزَّيْن؛ وهو الدفع، كأنَّ كلَّ واحدٍ من المتبايعين يزُبُّ صاحبه عن حقِّه، أي: يَدْفَعُهُ. وهو بيع الثمر في رؤوس النَّخْلِ بالتمر.

٢٩٥ - (خ م ط د س ت - زيد بن ثابت) رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله ﷺ رَخَّصَ لصاحبِ العَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرَصِهَا مِنَ الثَّمَرِ.

وفي أخرى: رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ بِأَخْذِهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرَصِهَا تَمْرًا، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا. قال يحيى بن سعيد: وَالْعَرِيَّةُ النَّخْلَةُ تُجْعَلُ لِلْقَوْمِ، فَيَبِيعُونَهَا بِخَرَصِهَا تَمْرًا. وقال في أخرى: وَالْعَرِيَّةُ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ ثَمَرَ النَّخْلَاتِ لَطْعَامِ أَهْلِهِ رُطْبًا بِخَرَصِهَا تَمْرًا.

هذه روايات البخاري ومسلم، ووافقهما الموطأ والترمذي على الرواية الأولى. وللترمذي أيضًا: أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ، إِلَّا أَنَّهُ أَذِنَ لِأَهْلِ الْعَرَايَا أَنْ يَبِيعُوهَا بِمِثْلِ خَرَصِهَا.

ورواية أبي داود: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِالْتَّمْرِ وَالرُّطْبِ، وَأَخْرَجَ النَّسَائِي نَحْوًا مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ<sup>(١)</sup>.

= (١٥٤٠) في البيوع: باب تحريم بيع الرُّطْبِ بالتمر إلا في العرايا، والترمذي رقم (١٣٠٣) في البيوع: باب ماجاء في العرايا والرخصة في ذلك، وأبو داود رقم (٣٣٦٣) في البيوع: باب في بيع العرايا؛ والنسائي (٤٥٤٣) في البيوع: باب بيع العرايا والرطب؛ وأخرجه أحمد في المسند ١٤٠/٤ (١٦٨١١).

(١) البخاري (٢١٨٨) في البيوع: باب بيع المُرَابَنَةِ، و(٢٣٨٠) في الشرب (المساقاة): باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط؛ وأخرجه مسلم (١٥٣٩) في البيوع: باب تحريم بيع الرُّطْبِ بالتمر إلا في العرايا، وأبو داود (٣٣٦٢) في البيوع: باب في بيع العرايا؛ والنسائي (٤٥٣٦) و(٤٥٣٧) في البيوع: باب بيع الكرم بالزبيب، و(٤٥٣٨ و ٤٥٣٩) فيه: باب بيع العرايا بخرصها تَمْرًا، و(٤٥٤٠) فيه: باب بيع العرايا بالرطب؛ والترمذي (١٣٠٢) في البيوع: باب ماجاء في العرايا والرخصة في ذلك؛ والموطأ ٦٢٠/٢ (١٣٠٧) في البيوع: باب ماجاء في بيع العريّة؛ =



(المُحَاقَلَة)<sup>(١)</sup>: وقد مرَّ تفسيرُها في متن الحديث، وهي مُفاعَلةٌ من الحَقْل، وهو الأرضُ المُعَدَّةُ للزراعة، ويسمِّيهِ العراقيُّونَ القَرَّاح، وقد ذُكر في الحديث: «أنَّها كراء الأرض بالحِنْطَة». وقيل: هي المزارعة بالثُلُث والرُّبْع، وأقلُّ من ذلك أو أكثر. وقيل: هي بيعُ الطعام في سُبُلِهِ بالبُرِّ. وإنَّما وَقَعَ الحَظَرُ<sup>(٢)</sup> في المُحَاقَلَة والمُزَابَنَة لأنَّهما من الكيل، ولايجوزُ شيءٌ من الوزن والكيل إذا كانا من جنسٍ واحد، إلا مثلاً بمثل، ويدًا بيد، وهذا مجهولٌ لا يدرى أيُّهما أكثر؟ وفيه النَّسَاء.

وقيل: الحَقْل: الزَّرْع إذا تشَعَّبَ قبل أن تغلُظ سُوْقُهُ، فإنَّ كانتِ المُحَاقَلَة من هذا، فهو بيعُ الزَّرْع قبل إدراكه.

٢٩٦ - (خ م ط د س - أبو هريرة) رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله ﷺ رَخَّصَ في بيعِ العَرَايا بِخَرْصِهَا من الثَّمَرِ فيما دونَ خمسةِ أَوْسُق، أو في خمسةِ أَوْسُق<sup>(٣)</sup>

شكَّ داودُ بنُ الحُصَيْنِ في «خمس» أو «دون خمس» أخرجه الجماعة<sup>(٤)</sup>.

= وابن ماجه (٢٢٦٨ و ٢٢٦٩) في التجارات: باب بيع العرايا بخرصها تمرًا؛ وأحمد في المسند في مواضع منها كثيرة ١٨١/٥ (٢١٠٦٧)؛ والدارمي (٢٥٥٨) في البيوع: باب في العرايا.

(١) جاء في (ظ) زيادة في أول تعريفه ونصها: «وهي بيع الثمر في رؤوس النخل بالتمر»؛ وهذا التعريف - كما مر - للمزابنة؛ والمثبت من (د).

(٢) في (د): «الحزر»، والمثبت من (ظ).

(٣) قال الحافظ في الفتح ٣٢٣/٤: وقد اعتبر من قال بجواز بيع العرايا بمفهوم هذا العدد، ومنعوا ما زاد عليه، واختلفوا في جواز الخمسة لأجل الشك المذكور، والخلاف عند المالكية والشافعية، والراجح عند المالكية: الجواز في الخمسة فما دونها، وعند الشافعية: الجواز فيما دون الخمسة ولايجوز في الخمسة، وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر، فمأخذ المنع أنَّ الأصل التحريم، وبيع العرايا رخصة، فيؤخذ منه بما يتحقق منه الجواز، ويلغى ما وقع فيه الشك.

(٤) البخاري (٢١٩٠) في البيوع: باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب والفضة، و(٢٣٨٢) في الشرب (المساقاة): باب الرجل يكون له ممر؛ وأخرجه مسلم (١٥٤١) في البيوع: باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا، وأبو داود (٣٣٦٤) في البيوع: باب في مقدار العريّة؛ والنسائي (٤٥٤١) في البيوع: باب بيع العرايا بالرطب؛ والترمذي (١٣٠١) في البيوع: باب ماجاء في العرايا والرخصة في ذلك؛ والموطأ ٢/٦٢٠ (١٣٠٨) في البيوع: باب ماجاء في بيع العريّة؛ وأحمد في المسند ٢/٢٣٧ (٧١٩٥).



(أَوْسُق): الْوَسْقُ: وَجْمَعُهُ أَوْسُقٌ، عَلَى الْقَلَّةِ: سِتُّونَ صَاعًا بِصَاعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثٌ، أَوْ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ، عَلَى اخْتِلَافِ الْمَذْهَبَيْنِ، فَيَكُونُ الْوَسْقُ ثَلَاثَ مِائَةِ رَطْلٍ وَعِشْرِينَ رَطْلًا، أَوْ أَرْبَعَ مِائَةِ رَطْلٍ وَثَمَانِينَ رَطْلًا.

## الفرع الثالث

### فِي الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ وَمَا يَجْرِي مَعَهَا

٢٩٧ - (خ م ط س - أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ. وَالْمُزَابَنَةُ: اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ. وَالْمُحَاقَلَةُ: كِرَاءُ الْأَرْضِ. هَذِهِ رَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ.

وَعِنْدَ الْمُوطَّاءِ، وَالْمُزَابَنَةُ: اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ. وَالْمُحَاقَلَةُ: كِرَاءُ الْأَرْضِ بِالْحِنْطَةِ.

وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ. وَلَمْ يَزِدْ<sup>(١)</sup>.

٢٩٨ - (م ت س - أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٢)</sup>.

٢٩٩ - (خ - ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup>.

(١) الْبُخَارِيُّ (٢١٨٦) فِي الْبَيْعِ: بَابُ بَيْعِ الْمَزَابَنَةِ؛ وَمُسْلِمٌ (١٥٤٦) فِي الْبَيْعِ: بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ؛ وَالْمُوطَّاءُ ٢/٦٢٥ (١٣١٨) فِي الْبَيْعِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ؛ وَالنَّسَائِيُّ (٣٨٨٥) فِي الْمَزَارَعَةِ (الْأَيْمَانُ وَالتَّذْوِيرُ): بَابُ النَّهْيِ عَنِ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالثَّلْثِ وَالرَّبْعِ؛ وَابْنُ مَاجَهَ (٢٤٥٥) فِي الْأَحْكَامِ: بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٨/٣ (١٠٦٦٨)؛ وَالدَّارِمِيُّ (٢٥٥٧) فِي الْبَيْعِ: بَابُ فِي الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابَنَةِ.

(٢) مُسْلِمٌ (١٥٤٥) فِي الْبَيْعِ: بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٢٤) فِي الْبَيْعِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ؛ وَالنَّسَائِيُّ (٣٨٨٤) فِي الْمَزَارَعَةِ (الْأَيْمَانُ وَالتَّذْوِيرُ): بَابُ النَّهْيِ عَنِ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالثَّلْثِ وَالرَّبْعِ؛ وَأَحْمَدُ ٢/٣٩٢ (٨٨٤٤).

(٣) الْبُخَارِيُّ (٢١٨٧) فِي الْبَيْعِ: بَابُ بَيْعِ الْمَزَابَنَةِ.



٣٠٠ - (خ م ط د ت س - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، أنَّ رسولَ الله ﷺ نهى عن المزابنة، والمزابنة: بيعُ الثَّمَرِ بالثَّمَرِ<sup>(١)</sup> كيلاً، وبيعُ الكَرَمِ بالزَّيْبِ كيلاً. وفي رواية قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن المزابنة أن يبيع الرجل ثمرَ حائطه، إن كان نخلاً بتمرٍ كيلاً، وإن كان كزماً: أن يبيعه بزيبٍ كيلاً، وإن كان زرعاً: أن يبيعه بكيلٍ طعام، نهى عن ذلك كله.

وفي أخرى: أنَّ رسولَ الله ﷺ نهى عن المزابنة قال: «والمزابنة: أن يُباعَ مافي رؤوس النخلِ بتمرٍ مُسمًى، إن زادَ فلي، وإن نقصَ فعلي». هذه رواياتُ البخاري ومسلم. وزادَ مسلم في بعضها: «وعن كلِّ ثمرٍ بخزْصِه».

وأخرجه الموطأ أيضاً قال: نهى عن المزابنة. والمزابنة أن يبيعَ الثَّمَرُ بالثَّمَرِ كيلاً، والكزَمَ بالزَّيْبِ كيلاً.

وأخرجه الترمذي، أنَّ رسولَ الله ﷺ نهى عن المُحَاقَلَةِ والمُزَابَنَةِ، ولم يَرِدْ. وأخرجه أبو داود قال: نهى النبي ﷺ عن بيعِ الثمرِ بالتمرِ كيلاً، وعن بيعِ العنب بالزيبِ كيلاً، وعن بيعِ الزرعِ بالحنطةِ كيلاً. وأخرج النسائي الروايةَ الأولى والأخيرة من روايات البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

٣٠١ - (خ م ت د س - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: نهى النبي ﷺ عن المُحَاقَلَةِ والمُحَاقَلَةِ، وعن المُزَابَنَةِ، وعن بيعِ الثَّمَرِ حتى يبدؤَ صلاحه، وأن لا يُباعَ بالدِّنَارِ والدِّهْمِ، إلا العَرَايَا.

(١) قال الزركشي: الأول بمثلثة، والثاني بمثناة، وعكسه إن أُريدَ بالبيعِ الشراء، مأخوذة من الزُّبْن، وهو الدَّفْع، وكأنَّ كلَّ واحدٍ من المتبايعين في الغبن يدفعُ الآخرَ عن حقِّه، وحاصلها عن الشافعي: بيع مجهولٍ بمجهول، أو بمعلومٍ من جنسٍ يحرم الربا في نقده، وخالفه مالك في القيد الآخر، فقال: سواء كان ربوياً أو غير ربوي.

(٢) البخاري (٢١٧١ و ٢١٧٣) في البيوع: باب بيع الزيب بالزيب، و(٢١٨٥) فيه: باب بيع المزابنة، و(٢٢٠٥) فيه: باب بيع الزرع بالطعام كيلاً، وأخرجه مسلم (١٥٤٢) في البيوع: باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا؛ وأبو داود (٣٣٦١) في البيوع: باب في المزابنة؛ والنسائي (٤٥٣٢ و ٤٥٣٣) في البيوع: باب بيع الثمر بالتمر، و(٤٥٣٤) فيه: باب بيع الكرم بالزيب؛ والترمذي (١٣٠٠) في البيوع: باب ماجاء في العرايا والرخصة لعن ابن عمر، عن زيد بن ثابت؛ والموطأ ٦٢٥/٢ (١٣١٧) في البيوع: باب ماجاء في المُزَابَنَةِ والمُحَاقَلَةِ؛ وأحمد ٥/٢ (٤٤٧٦)؛ وابن ماجه (٢٢٦٥) في التجارات: باب المزابنة والمحاقلة.



وفي رواية: وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُطْعِمَ.  
 قَالَ عَطَاءٌ: فَسَّرَ لَنَا ذَلِكَ جَابِرٌ قَالَ: أَمَّا الْمُخَابِرَةُ، فَالْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ يَدْفَعُهَا الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ، فَيُنْفِقُ فِيهَا، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنَ الثَّمَرِ.  
 وَزَعَمَ أَنَّ الْمُزَابِنَةَ بَيْعُ الرُّطْبِ فِي النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا.  
 وَالْمُحَاقَلَةُ فِي الزَّرْعِ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ، يَبِيعُ الزَّرْعَ الْقَائِمَ بِالْحَبِّ كَيْلًا.  
 وَفِي أُخْرَى قَالَ: نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابِنَةِ وَالْمُخَابِرَةِ، وَأَنْ يَشْتَرِيَ النَّخْلَ حَتَّى يُشْفِقَ.  
 وَالْإِشْقَاءُ: أَنْ يَحْمَرَ أَوْ يَصْفَرَّ، أَوْ يُؤْكَلَ مِنْهُ شَيْءٌ. وَالْمُحَاقَلَةُ: أَنْ يُبَاعَ الْحَقْلُ بِكَيْلِ مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُومٍ. وَالْمُزَابِنَةُ: أَنْ يُبَاعَ النَّخْلُ بِأَوْسَاقٍ مِنَ الثَّمَرِ. وَالْمُخَابِرَةُ<sup>(١)</sup>: بِالثَّلْثِ وَالرُّبْعِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ.

قَالَ زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَسَةَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَسَمِعْتَ جَابِرًا يَذْكُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟  
 قَالَ: نَعَمْ. هَذِهِ رَوَايَاتُ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ.

وَلِمُسْلِمٍ أَيْضًا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُزَابِنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُخَابِرَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى تُشْفِقَ<sup>(٢)</sup>، قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا تُشْفِقُ؟ قَالَ: تَحْمَاؤُ، أَوْ تَصْفَاؤُ، أَوْ يُؤْكَلُ مِنْهَا.

وَوَافَقَهُ الْبَخَارِيُّ عَلَى الْفَصْلِ الْآخِرِ، دُونَ الْأَوَّلِ مِنْ هَذِهِ الرَّوَايَةِ.

وَفِي أُخْرَى لَهُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابِنَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ، وَالْمُخَابِرَةِ.  
 قَالَ: بَيْعُ السَّنِينِ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ، وَعَنِ الثَّنِيَا، وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا.

وَفِي أُخْرَى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ السَّنِينِ.  
 وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابِنَةِ وَالْمُخَابِرَةِ وَالثَّنِيَا، إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ.

وَفِي أُخْرَى قَالَ: نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابِنَةِ وَالْمُخَابِرَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ، وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ السَّنِينِ، وَوَضَعَ الْجَوَانِحَ.

(١) والمخابرة: كراء الأرض، أي: إيجارها بالثلث والرُّبْع، والواو بمعنى أو. قال ابن حجر: والمعنى: أَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلُ أَرْضَهُ لِغَيْرِهِ لِيَزْرَعَهَا، وَالْبَذَرُ وَالْعَمَلُ مِنَ الزَّارِعِ لِيَأْخُذَ صَاحِبُ الْأَرْضِ رُبْعَ الْعَلَّةِ أَوْ ثُلُثَهَا مِنَ الْخُضْرَةِ - بِالضَّم - أي: النَّصِيبِ. وَإِنَّمَا فَسَدَ لِجَهَالَةِ الْأَجْرَةِ، وَلِكُونِهَا مَعْدُومَةً.

(٢) لفظ البخاري: «تُشْفِقُ» بتشديد القاف المكسورة، والمثبت من لفظ مسلم وأبي داود.



وفي أخرى له، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: نَهَى عَنْ الْمُعَاوَمَةِ، وَقَالَ أَحَدُ رُؤَاتِهِ: بَيْعُ السَّنِينِ.  
 وفي أخرى له، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُخَابَرَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ.  
 زَادَ فِي رِوَايَةٍ: وَبَيْعِ السَّنِينِ، ثُمَّ اتَّفَقَا، وَعَنِ الثُّنْيَا، وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا.  
 وفي أخرى له وللنسائي، قَالَ: نَهَى عَنْ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ، وَعَنِ الثُّنْيَا، إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ.  
 وفي أخرى للنسائي: نَهَى عَنْ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ، وَبَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يُطْعِمَ، إِلَّا الْعَرَايَا.  
 وفي أخرى له قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُخَاضَرَةِ وَالْمُخَابَرَةِ.  
 قَالَ: الْمُخَاضَرَةُ: بَيْعُ الثَّمَرِ قَبْلَ أَنْ يَرْهُو، وَالْمُخَابَرَةُ: بَيْعُ الْكُذْسِ<sup>(١)</sup> بِكَذَا وَكَذَا صَاعًا.  
 وله في أخرى: نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ سَنِينَ، لَمْ يَرُدْ. وَأَخْرَجَ نَحْوَ الرِّوَايَةِ الْأُولَى،  
 وفي أخرى: نَهَى عَنْ بَيْعِ السَّنِينِ<sup>(٢)</sup>.  
 (الْمُخَابَرَةُ): الْمُرَازَعَةُ عَلَى نَصِيبٍ مُعَيَّنٍ، مِنَ الْخَبَارِ، وَهِيَ الْأَرْضُ اللَّبْنَةُ. وَقِيلَ:  
 إِنَّ أَصْلَهَا مِنْ خَيْرٍ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَأَ خَيْرٍ فِي يَدِ أَهْلِهَا عَلَى النُّصْفِ مِنْ ثَمَارِهِمْ  
 وَزُرُوعِهِمْ، فَقِيلَ: خَابَرَهُمْ، أَي: عَامَلَهُمْ فِي خَيْرٍ.  
 (يُشَقِّقُ): قَدْ جَاءَ فِي مَثَرِ الْحَدِيثِ تَفْسِيرُهُ، قَالَ: وَالْإِشْقَاقُ: أَنْ يَحْمَرَّ أَوْ يَصْفَرَّ،  
 وَهُوَ مِنْ أَشَقَّحَ يُشَقِّقُ: إِذَا صَارَ كَذَلِكَ، فَأَبْدَلَ مِنَ الْحَاءِ هَاءً لِقَارِبِهِمَا.

(١) الكدس - بضم الكاف وفتحها - العرمة من الطعام والتمر ونحوه. وفي سنن النسائي «بيع الكرم».

(٢) البخاري (٢٣٨١) في الشرب (المساقاة): باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط، و(٢١٩٦) في البيوع: باب بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها؛ ومسلم (١٥٣٦) في البيوع: باب النهي عن المحاقلة والمزابنة؛ والترمذي (١٢٩٠) في البيوع: باب ماجاء في النهي عن الثنينا، وإسناده صحيح، وقال الترمذي: حسنٌ صحيحٌ غريب. و(١٣١٣) في البيوع: باب ماجاء في المخابرة والمعاومة، وقال: حديثٌ حسنٌ صحيح. وأبو داود (٣٣٧٠) في البيوع: باب في بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها، و(٣٣٧٤ و ٣٣٧٥) فيه: باب في بيع السنين؛ والنسائي (٤٥٥٠) في البيوع: باب بيع الزرع بالطعام، و(٣٨٧٩ و ٣٨٨٠ و ٣٨٨١ و ٣٨٨٢ و ٣٨٨٣) في الأيمان والنذور: باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع، وابن ماجه (٢٢١٦ و ٢٢٦٦)؛ وأحمد في المسند ٣/٣١٣ (١٣٩٤٨).



(المُعَاوَمَةُ): بيع النَّخْلِ والشَّجَرِ المثمر سنتين أو ثلاثاً، ونحو ذلك، يقال: عَاوَمَتِ النخلة: إذا حَمَلَتْ سنةً، ولم تحمِلْ أخرى.

(بيع السنين): بيع الثمرة للسنين: هو أن يبيعها لأكثر من سنة في عقدٍ واحد، وهو بيعٌ عَرَرٍ، لأنه يبيع مالم يخلقه الله تعالى بعد.

(الثَّنْبَا إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ): الثَّنْبَا: أن يستثنى من المبيع شيئاً مجهولاً، فيفسد البيع، وقيل: هو أن يبيع الشيء جزافاً، فلا يجوز أن يستثنى منه شيئاً قل أو كثر، وتكون الثَّنْبَا في المَزَارعة: أن يستثنى بعد النصف أو الثلث كلاً معلوماً.

٣٠٢ - (خ - أنس بن مالك) رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن المُحَاقَلَةِ والمُخَاضَرَةِ، والمُلاَمَسَةِ، والمُنَابَذَةِ. أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>.

(المُخَاضَرَةُ): اشتراء الثمار وهي مُخَضَّرَةٌ قبل أن يبدؤ صلاحها.

٣٠٣ - (س - رافع بن خديج) رضي الله عنه، قال: نهى رسول الله ﷺ عن المُحَاقَلَةِ والمُزَابَنَةِ. أخرجه النسائي<sup>(٢)</sup>.

٣٠٤ - (م س - سعيد بن المسيّب) رحمه الله أن رسول الله ﷺ: نهى عن المُزَابَنَةِ، والمُحَاقَلَةِ. والمُزَابَنَةُ: اشتراء الثمر بالتمر. والمُحَاقَلَةُ: اشتراء الرزق بالقمح، واستكراء الأرض بالقمح.

قال: وأخبرني سالم بن عبد الله [بن عمر]، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لَا تَبْتَاعُوا التَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا تَبْتَاعُوا التَّمَرَ بِالتَّمَرِ».

وقال سالم: أخبرني عبد الله عن زيد بن ثابت عن رسول الله ﷺ أنه رَخَّصَ بعد ذلك في بيع العَرِيَّةِ بالزُّطْبِ، أو بالتمر، ولم يُرَخَّصْ في غير ذلك. أخرجه مسلم. وفي رواية النسائي، أن رسول الله ﷺ نهى عن المُحَاقَلَةِ والمُزَابَنَةِ<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٢٢٠٧) في البيوع: باب بيع المُخَاضَرَةِ.

(٢) النسائي ٢٦٧/٧ (٤٥٣٥) في البيوع: باب بيع الكرم بالزبيب؛ وابن ماجه (٢٢٦٧)، وسيأتي مطولاً برقم (٨٥٠٥) من رواية الشيخين وغيرهما.

(٣) مسلم (١٥٣٩) في البيوع: باب تحريم بيع الزُّطْبِ بالتمر، إلا في العرايا؛ والنسائي ٤١/٧ (٤٥٢١) في المزارعة: باب النهي عن كراء الأرض بالثلث والرابع، وسلف بعضه ضمن حديث رقم (٢٨٥). =



## الفصل الرابع

في أشياء متفرقة لا يجوز بيعها

### أمهات الأولاد

٣٠٥ - (ط - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، أنَّ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه، قال: أُمًّا وَلِيدَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَإِنَّهُ لَا يَبِيعُهَا، وَلَا يَهْبِئُهَا، وَلَا يُورَثُهَا، وَ[هُوَ] يَسْتَمْتَعُ بِهَا مَاعَاشٍ، فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ. أخرجه الموطأ<sup>(١)</sup>.

٣٠٦ - (جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: بَغْنَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عَمْرُ نَهَانَا فَانْتَهَيْنَا. ذَكَرَهُ رَزِينٌ وَلَمْ أَجِدْهُ فِي الْأَصُولِ<sup>(٢)</sup>.

### الْوَلَاءُ

٣٠٧ - (خ م ط ت د س - ابن عمر) رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتِهِ.

(١) الموطأ ٧٧٦/٢ (١٥٠٩) في العتق والولاء: باب عتق أمهات الأولاد، وجامع القضاء في العتاقة، وإسناده صحيح؛ وسيأتي برقم (٥٩١٣) قال الحافظ في «التلخيص» ٢١٩/٤: أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين، عن عبيدة السلماني قال: سمعتُ عليًا يقول: اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يبيعن، ثم رأيتُ بعد أن يبعن، قال عبيدة: فقلتُ له: فراكِ ورأي عمر في الجماعة أحب إليَّ من رأيك وحدك في الفرقة، وهذا الإسناد معدودٌ في أصحِّ الأسانيد. وأخرج عبد الرزاق بإسنادٍ صحيح، أنَّ عليًا رجَعَ عن ذلك، أي عن مخالفته لعمر والجماعة.

(٢) بل أخرجه أبو داود في سنته (٣٩٥٤) في العتق: باب في عتق أمهات الأولاد، وإسناده جيد؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٥١٧) في الأحكام: باب أمهات الأولاد؛ والشافعي ١٣٩/٢ من حديث ابن جريج أخبرني أبو الزبير، أنَّه سمع جابر بن عبد الله يقول: كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِينَا وَأُمَّهَاتِ أَوْلَادِنَا وَالنَّبِيِّ ﷺ فِينَا حَيًّا، لَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا. وإسناده صحيح، وصحَّحه ابنُ حبانٍ والحاكم والبوصيري، وحسَّنه المنذري.



أخرجه الجماعة<sup>(١)</sup>، وأنكر ابنُ وَضَّاح<sup>(٢)</sup> أَنْ يَكُونَ «وَعَنْ هَبَّتِهِ»: من كلام النبي ﷺ.

## الماء والملح والكَلأ والنَّار

٣٠٨ - (ت د س - إياس بن عبد الله) رضي الله عنه قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن بيع الماء. أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي.

وقال في رواية أخرى: نهى عن بيع فضل الماء<sup>(٣)</sup>.

٣٠٩ - (م س - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن بيع فضل الماء. أخرجه مسلم والنسائي<sup>(٤)</sup>.

٣١٠ - (خ م - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَا يَبِيعُ فَضْلُ

(١) البخاري (٢٥٣٥) في العتق: باب بيع الولاء وهبته، و(٦٧٥٦) في الفرائض: باب إثم من تبرأ من مواليه، وأخرجه مسلم (١٥٠٦) في العتق: باب النهي عن بيع الولاء وهبته؛ وأبو داود (٢٩١٩) في الفرائض: باب في بيع الولاء؛ والنسائي ٣٠٦/٧ (٤٦٥٧ و ٤٦٥٨ و ٤٦٥٩) في البيوع: باب بيع الولاء؛ والترمذي (١٢٣٦) في البيوع: باب ماجاء في كراهية بيع الولاء وهبته؛ والموطأ ٧٨٢/٢ (١٥٢٢) في العتق والولاء: باب مصير الولاء لمن أعتق؛ وأخرجه ابنُ ماجه (٢٧٤٧ و ٢٧٤٨) في الفرائض: باب النهي عن بيع الولاء وهبته؛ وأحمد ٩/٢ (٤٥٤٦)؛ والدارمي (٢٥٧٢) في البيوع: باب في النهي عن بيع الولاء، و(٣١٥٥) في الفرائض: باب ماله للنساء من الولاء، و(٣١٥٦) فيه: باب بيع الولاء.

(٢) لم نقف على إنكار ابنِ وضَّاح هذا في المصادر التي بين أيدينا، ولم نجد أحداً تعرَّضَ له، ولا حجةً له في ذلك إن ثبت عنه.

(٣) الترمذي (١٢٧١) في البيوع: باب ماجاء في بيع فضل الماء؛ وأبو داود (٣٤٧٨) في البيوع: باب في بيع فضل الماء؛ والنسائي ٣٠٧/٧ (٤٦٦١ و ٤٦٦٢ و ٤٦٦٣) في البيوع: باب بيع فضل الماء؛ وأخرجه ابنُ ماجه (٢٤٧٦) في الرهون (الأحكام): باب النهي عن بيع فضل الماء، وإسناده صحيح. وأخرجه أحمد ٤١٧/٣ (١٥٠١٨)؛ والدارمي (٢٦١٢) في البيوع: باب في النهي عن بيع الماء.

(٤) مسلم (١٥٦٥) في المساقاة: باب تحريم بيع فضل الماء؛ والنسائي ٣٠٦/٧ (٤٦٦٠) في البيوع: باب بيع فضل الماء؛ وابنُ ماجه (٢٤٧٧) في الأحكام: باب النهي عن بيع الماء؛ وأحمد ٣٣٨/٣ (١٤٢٢٩).



الماء، لِيُبَاعَ به الكَلَاءُ. أخرجه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

(لِيُبَاعَ به الكَلَاءُ): الكَلَاءُ العُشْبُ الكثير. ومعنى الحديث: أَنَّ البئرَ تكونُ في باديةٍ أو صحراء، ويكونُ قريبًا منها كَلَاءً، فإذا وردَ على مائها واردٌ، ومنعَ مَنْ يجيءُ بعده من الاستقاء منها، كان بمنعِهِ الماءَ مانِعًا له من الكَلَاءِ، لأنَّهُ متى أزعَى ماشيته ذلك الكَلَاءَ، ثم لم يسقِها، قَتَلَهَا العَطَشُ، فالذي يمنعُ ماءَ البئرِ يمنعُ الكَلَاءَ القريبَ منها، وكذلك إذا باع ماءَ تلكَ البئرِ لبيعِ به الكَلَاءِ.

٣١١ - (خ م ط ت د - أبو هريرة) رضي الله عنه، أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الماءِ لِيَتَمْنَعُوا به الكَلَاءُ». أخرجه الجماعةُ إلا النسائي<sup>(٢)</sup>.

٣١٢ - (ط - عمرة بنت عبد الرحمن) رحمها الله، قالت: إِنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لَا يَمْنَعُ نَفْعُ<sup>(٣)</sup> البئرِ». أخرجه الموطأ<sup>(٤)</sup>.

(نَفْعُ البئرِ): هو فَضْلُ مائها الذي يخرجُ منها، وقيل له «نَفْع» لأنَّهُ ينقَعُ به، أي: يُرَوَى به.

٣١٣ - (د - رجلٌ من المهاجرين) رضي الله عنه، من أصحابِ رسولِ الله ﷺ قال:

(١) البخاري (٢٣٥٣ و ٢٣٥٤) في الشرب (المساقاة): باب من قال: إِنَّ صاحبَ الماءِ أحقُّ بالماءِ حتى يروى، و(٦٩٦٢) في الحيل: باب ما يكره من الاحتيال؛ وأخرجه مسلم (١٥٦٦) في المساقاة: باب تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة واللفظ له؛ وانظر تخريج الحديث ٣١١ الآتي، لأنَّ راويه أبو هريرة أيضًا وبالألفاظِ مقاربة.

(٢) البخاري (٢٣٥٣ و ٢٣٥٤) في الشرب (المساقاة): باب من قال إِنَّ صاحبَ الماءِ أحقُّ بالماءِ حتى يروى، و(٦٩٦٢) في الحيل: باب ما يكره من الاحتيال؛ وأخرجه مسلم (١٥٦٦) في المساقاة: باب تحريم بيع فضل الماء؛ والموطأ ٧٤٤/٢ (١٤٥٩) في الأقضية: باب القضاء في المياه؛ والترمذي (١٢٧٢) في البيوع: باب ما جاء في بيع فضل الماء؛ وأبو داود (٣٤٧٣) في الإجارة: باب في منع الماء؛ وابن ماجه (٢٤٧٨) في الأحكام: باب النهي عن منع فضل الماء؛ وأحمد في مواضع كثيرة من المسند منها ٢٤٤/٢ (٧٢٨٠).

(٣) في (ق): «نفع» بالفاء وهو تصحيف.

(٤) الموطأ ٧٤٥/٢ (١٤٦٠) في الأقضية: باب القضاء في المياه؛ ورجاله ثقات إلا أنه مرسل، وقد وصله أبو قرة موسى بن طارق، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي كلاهما عن مالك عن أبي الرجال، عن أمِّه عن عائشة. وأخرجه ابن ماجه (٢٤٧٩) موصولاً في الأحكام: باب النهي عن منع فضل الماء؛ وكذا أحمد في مسنده ١١٢/٦ (٢٤٢٩٠)، وهو حديث صحيح.



غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا، أَسْمَعُهُ يَقُولُ:

وفي أخرى: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَاءِ، وَالْكَلَالِ، وَالنَّارِ». أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

وقوله: (الناسُ شركاءُ في ثلاث): «في الماءِ، والكلالِ، والنارِ» أرادَ بالماءِ ماءَ السماءِ والعيون التي لا مالَكَ لها، وأرادَ بالكلالِ مراعي الأرضين التي لا يملكُها أحد. وأرادَ بالنارِ: الشجر الذي يحطِّبُهُ الناسُ، فيستفَعُونَ به، وقد ذهب قومٌ إلى أنَّ الماءَ لا يملكُك، ولا يصحُّ بيعُهُ مُطْلَقًا، وذهب آخرونَ إلى العملِ بظاهرِ الحديثِ في الثلاثة، والصحيح الأول.

٣١٤ - (د - بُهَيْسَةَ)<sup>(٢)</sup> رضي الله عنها، قالت: استأذَنَ أَبِي النَّبِيِّ ﷺ، فَدَخَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَمِيصِهِ، فَجَعَلَ يُقَبِّلُ وَيَلْتَزِمُ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَدَّثَنِي: مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ؟ قَالَ: «الْمَاءُ». قال: مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ؟ قَالَ: «الْمِلْحُ». <sup>(\*)</sup> قال: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «النَّارُ» <sup>(\*)</sup> قال: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ؟ قَالَ: «أَنْ تَفْعَلَ الْخَيْرَ خَيْرٌ لَكَ». أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

## الْقِيَنَات

٣١٥ - (ت - أَبُو أَمَامَةَ) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الْقِيَنَاتِ

(١) سنن أبي داود (٣٤٧٧) في الإجارة: باب في منع الماء، وإسناده صحيح؛ وأخرجه أحمد في المسند (٢٢٥٧٣). ووهب الخطيب التبريزي في المشكاة (٣٠٠١) فأوردَ الحديثَ بهذا اللفظ من حديثِ ابنِ عباس، ونسبَهُ إلى أبي داود وابنِ ماجه، وهو ليس في أبي داود وإنما هو عند ابنِ ماجه (٢٤٧٢) فقط عن ابنِ عباس، وفي الباب عن أبي هريرة عند ابنِ ماجه (٢٤٧٣) في الرهون: باب المسلمون شركاء في ثلاثٍ بلفظ: «ثَلَاثٌ لَا يُمْنَعَنَّ: الْمَاءُ، وَالْكَلَالُ، وَالنَّارُ». وإسناده صحيح، وصَحَّحَهُ البوصيري والحافظ ابن حجر.

(٢) قال الحافظ في الإصابة: قال ابن حبان: لها صحة. ولولا قول ابن حبان لما كان في الخبر ما يَدُلُّ على صحبتها، لأنَّ سياقَ ابنِ منْدَه: «أَنَّ أَبَاهَا اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ، وَسَيَاقُ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيَّ عَنْ أَبِيهَا «أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ» وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ.

(٣-٢) ما بينهما رواية وردت في (ظ)، ولم نجدْها في سنن أبي داود.

(٣) سنن أبي داود (٣٤٧٦) في الإجارة: باب في منع الماء، (١٦٦٩)؛ وأخرجه أحمد في المسند ٤٨٠/٣ (١٥٥١٥) وفي سننهِ من لا يعرف؛ وأخرجه الدارمي (٢٦١٣) في البيوع: باب في الذي لا يحلُّ مَنَعُهُ.



الْمُغْنِيَّاتِ، وَلَا تَسْتَرْوَهُنَّ، وَلَا تَعْلَمُوهُنَّ، وَلَا خَيْرَ فِي تِجَارَةٍ فِيهِنَّ، وَتَمْنَهُنَّ حَرَامٌ، وَفِي مِثْلِ هَذَا أَنْزَلْتُ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ [لقمان: ٦] الآية. أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

(الْقَبَائِلُ): جمع قَبِيلَةٍ، وهي الْأَمَةُ الْمُغْنِيَّةُ.

## الْغَنَائِمُ

٣١٦ - (ت - أبو سعيد الخُدري) رضي الله عنه، قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شِرَاءِ الْغَنَائِمِ<sup>(٢)</sup>. حتى تُقَسَمَ. أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

٣١٧ - (د - أبو هريرة) رضي الله عنه قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَنَائِمِ حَتَّى تُقَسَمَ، وَعَنْ بَيْعِ التُّخْلِ حَتَّى يُخْرَزَ مِنْ كُلِّ عَارِضٍ، وَأَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ بِغَيْرِ حِزَامٍ. أخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup>.

(بِغَيْرِ حِزَامٍ): هَذَا مِثْلُ الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ

(١) الترمذي (١٢٨٢) في البيوع: باب ما جاء في كراهية بيع المغنّيات، و(٣١٩٥) في تفسير القرآن من سورة لقمان؛ وأخرجه ابن ماجه (٢١٦٨) في التجارات: باب ما لا يَجْلُ بَيْعُهُ، وقال الترمذي: حديث أبي أمامة إنما نعرفه مثل هذا الوجه، وقد تكلم بعض أهل العلم في علي بن يزيد وضعفه وهو شامي. وقال أيضًا عند الرواية الثانية في التفسير: هذا حديث غريب، إنما يروى من حديث القاسم عن أبي أمامة، والقاسم ثقة. وعلي بن يزيد يضعف في الحديث، قاله محمد بن إسماعيل (يعني البخاري). أقول: لكن صح منه ما يتعلق بنزول الآية في الغناء.

(٢) في سنن الترمذي وابن ماجه: «الْمَغْنَامُ».

(٣) سنن الترمذي (١٥٦٣) في السير: باب ما جاء في كراهية بيع المغنّات حتى تُقَسَمَ، واستغربه؛ وأخرجه ابن ماجه (٢١٩٦) في التجارات: باب النهي عن شراء ما في بطون الأنعام. وفي سندهما من لا يُعْرَف. وهو حديث صحيح بشواهد.

(٤) سنن أبي داود (٣٣٦٩) في البيوع: باب في بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها، وفي سنده مجهول، وهو الراوي عن أبي هريرة، وباقي رجاله ثقات، ولكن أوله صحيح، يشهد له الذي قبله وحديث ابن عباس الآتي برقم (٥٩٦٧)، فهو حديث صحيح بشواهد.



على عاتيقه منه شيء»، وإنما أمرَ به لأنهم كانوا قلماً يَسْرَوُلُون، ومن لم يكن عليه سراويل، وكان جيبه واسعاً، ولم يَتَلَبَّثَ ربما وقع بصره أو بصر غيره على عورتِه.

## حَبْلُ الْحَبَلَةِ

٣١٨ - (خ م ط ت د س - ابن عمر) رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع حَبْلِ الْحَبَلَةِ، وكانَ بَيْعًا يَتَّبَاعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، وكان الرجلُ يَتَنَاقُ لَحْمَ الْجَزُورِ إِلَى أَنْ تُتَنَجَّ النَّاقَةُ، ثم يُتَّجَّ الذي في بطنها. هذه رواية الموطأ.

وفي رواية البخاري ومسلم قال: كان أهل الجاهلية يَتَنَاقُونَ لَحْمَ الْجَزُورِ إِلَى حَبْلِ الْحَبَلَةِ. وَحَبْلُ الْحَبَلَةِ: أَنْ تُتَنَجَّ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا، ثم تَحْمِلُ التِّي تُنَجِّتُ، فَتَهَا هُمُ النَّبِيُّ ﷺ عن ذلك.

وفي أخرى للبخاري نحوه، وقال: ثم تُتَّجَّ التي في بطنها.

وفي أخرى له قال: كانوا يَتَنَاقُونَ الْجَزُورَ إِلَى حَبْلِ الْحَبَلَةِ، فَهِيَ النَّبِيُّ ﷺ عنه. ثم فَسَّرَهُ نافع: أَنْ تُتَنَجَّ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا.

وأخرجه مسلم أيضًا، والترمذي، وأبو داود مختصرًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبَلَةِ. ولأبي داود أيضًا مثل البخاري ومسلم تائمًا. وأخرج النسائي رواية الموطأ، وأخرج الرواية الأخيرة<sup>(١)</sup>.

(حَبْلُ الْحَبَلَةِ): الْحَبْلُ: مُصَدَّرٌ سُمِّيَ بِهِ الْمَحْمُولُ، كَمَا سُمِّيَ بِالْحَمْلِ، وَإِنَّمَا

(١) البخاري (٢١٤٣) في البيوع: باب بيع الغرر والحبل، و(٢٢٥٦) في السلم: باب السلم إلى أن تنتج الناقة، و(٣٨٤٣) في فضائل أصحاب النبي ﷺ: باب أيام الجاهلية؛ وأخرجه مسلم (١٥١٤) في البيوع: باب تحريم بيع حبل الحبل؛ وأبو داود (٣٣٨٠ و ٣٣٨١) في البيوع: باب في بيع الغرر؛ والنسائي ٢٩٣/٧ و ٢٩٤ و ٤٦٢٣ و ٤٦٢٤ و ٤٦٢٥ في البيوع: باب بيع حبل الحبل؛ والترمذي (١٢٢٩) في البيوع: باب ماجاء في بيع حبل الحبل؛ والموطأ ٦٥٣/٢ (١٣٥٧) في البيوع: باب مالا يجوز من بيع الحيوان؛ وابن ماجه (٢١٩٧) في التجارات: باب النهي عن شراء ما في بطون الأنعام؛ وأحمد في مواضع كثيرة من المسند منها ٥/٢ (٤٤٧٧).



أدخلت عليه التاء للإشعار بمعنى الأنوثة فيه، وذلك أنَّ معناه: أن يبيع ما سوف يحمله الجنين الذي في بطن الناقة، على تقدير أنه يكون أنثى، وإنما نُهي عنه لأنه غَرَرٌ، فالجَبَلُ الأول: يُرادُّ به ما في بطن الثوق، والثاني: جَبَلُ الذي في بطن الثوق.

٣١٩ - (س - ابن عباس) رضي الله عنهما، أنَّ النبي ﷺ قال: «السَّلَفُ في بيعِ جَبَلِ الحَبَلَةِ رَبًّا». أخرجه النسائي<sup>(١)</sup>

## ضِرَابُ الْجَمَلِ

٣٢٠ - (م س - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: نَهَى رسولُ الله ﷺ عن ضِرَابِ الجمل، وعن بيعِ الماء، وكِرَاءِ الأرضِ لِيَحْرُثَهَا، فَعَنْ ذَلِكَ نَهَى رسولُ الله ﷺ. أخرجه مسلم والنسائي<sup>(٢)</sup>.

(ضِرَابُ الجمل): يقال: ضرب الفحل الأنثى: إذا ركبها للوقاع، وعلا عليها.

## الصَّدَقَةُ

٣٢١ - (خ - أنس بن مالك) رضي الله عنه، قال: باعَ حَسَانُ حِصَّتهُ من بَيْرَحَاءَ من صدقةِ أبي طلحة، فقيل له: أَتَبِيعُ صَدَقَةَ أَبِي طَلْحَةَ؟ فقال: أَلَا أُبِيعُ صَاعًا من تَمْرٍ بصاعٍ من دراهم؟ قال: وكانت تلك الحديقةُ في موضعٍ قَصُرِ بني حُدَيْلَةَ<sup>(٣)</sup> الذي بناه معاوية، قال: فباعَ حِصَّتهُ منها، واشترى بـشمنها حدائقَ خيرًا منها مكانها. أخرجه البخاري<sup>(٤)</sup>.

(١) سنن النسائي ٢٩٣/٧ (٤٦٢٢) في البيوع: باب بيع جبل الحبل، وإسناده صحيح.  
(٢) مسلم (١٥٦٥) في المساقاة: باب تحريم فضل بيع الماء؛ والنسائي ٣١٠/٧ (٤٦٧٠) في البيوع: باب بيع ضراب الجمل.

(٣) في (د): «جديلة» بالجيم، تصحيف، وبنو حُدَيْلَةَ: بطنٌ من الأنصار. اللسان (حدل).  
(٤) البخاري معلقًا برقم (٢٧٥٨) في الوصايا: باب من تصدَّقَ إلى وكيله ثم ردَّ الوكيلُ إليه، وقد علَّقَ الحافظُ على قوله: «باع حسان..» بما نُصِّه: هذا يَدُلُّ على أنَّ أبا طلحةَ ملكهم الحديقةَ المذكورةَ ولم يقفها عليهم، إذ لو وقفها ماسعًا لحسان أن يبيعها فيعكزَ على من استدلَّ بشيءٍ من قصةِ أبي طلحةَ في مسائل الوقف إلا فيما لا تخالف فيه الصدقة الوقف. ويحتمل أن يقال: =



(بَيْرَحَاء): اسمُ أرضٍ كانت لأبي طلحة، وكأَنَّهَا فَيَعْلَى، من البَرَّاح: وهي الأرضُ المنكشِفَةُ الظَّاهِرَة، وكثيراً مايجيءُ في كُتُبِ الحديث: بَيْرَحَاء، بضمِّ الرَّاء والمدِّ، فَإِنَّ صَحَّتِ الروايةُ فَإِنَّهَا تَكُونُ فَيَعْلَاءَ من البَرَّاح، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

(حداثق): جمع حديقة، وهي القطعةُ من النَّخلِ التي قد أُحْدِقَ بها بناءٌ؛ أي أحاطَ بها.

## الحيوان باللحم

٣٢٢ - (ط سعيد بن المسيَّب) رحمه الله أَنَّ رَسولَ الله ﷺ: نَهَى عن بَيْعِ الحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ. أخرجه الموطأ<sup>(٢)</sup>.

= شرط أبو طلحةَ عليهم لما وقفَها عليهم أَنَّ من احتاجَ إلى بَيْعِ حصته منهم جازَ له بَيْعُها، وقد قال بجوازِ هذا الشرط بعض العلماء كعلي وغيره.

(١) قال الحافظ في الفتح: «بیرحاء»: بفتح الموحدة وسكون الياء التحتانية وفتح الراء وبالمُهْملة والمدِّ، وجاء في ضبطه أوجهٌ كثيرة، جمعها ابنُ الأثير في «النهاية» فقال: يُرَوَّى بفتح الباء وبكسرِها، وبفتح الراء وبضمِّها، وبالمدِّ والقصر، فهذه ثمانُ لغات. وفي رواية حماد بن سلمة «بريحا» بفتح أوله وكسر الراء وتقديمها على التحتانية. وفي سنن أبي داود «باريحا» مثله، ولكنه بزيادة ألف. وقال الباجي: أفصحُها بفتح الباء وسكون الياء، وفتح الراء مقصوراً، وكذا جزمَ به الصغاني، وقال: إِنَّهُ فيعلَى من البراح. قال: ومن ذكره بكسر الباء الموحدة وظنَّ أَنَّها بئر من آبار المدينة فقد صحف.

(٢) الموطأ ٦٥٥/٢ (١٣٥٩) في البيوع: باب بيع الحيوان باللحم، ورجاله ثقات لكنَّه مرسل؛ قال ابن عبد البر: لأعلَّمُه يتصلُّ من وجه ثابت، وروى البيهقي في السنن ٢٩٧/٥ من طريق الشافعي: ثنا مسلم بن خالد عن ابن جريج، عن القاسم بن أبي بزة، عن رجلٍ من أهل المدينة، أَنَّ رَسولَ الله ﷺ نَهَى أن يباعَ حيٌّ بميت. قال البيهقي: وهذا مرسلٌ يؤكِّد مرسل ابن المسيَّب. ومن طريق الشافعي بسنده عن أبي بكر الصديق أنه نهى عن بيع اللحم بالحيوان، ومن طريق الشافعي أيضاً بسنده عن سعيد بن المسيَّب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن أنهم كرهوا ذلك. قال الشافعي: ولا نعلمُ أحداً من الصحابة قال بخلاف ذلك. وإرسال ابن المسيَّب عندنا حسن. وللحديث شاهدٌ من رواية الحسن عن سمرة عند الحاكم والبيهقي وابن خزيمة. وقال البيهقي في السنن ٢٩٦/٥: إسناده صحيح. ومن أثبت سماع الحسن البصري من سمرة بن جندب عده موصولاً، ومن لم يثبت فهو مرسلٌ جيد يضمنُ إلى مرسل سعيد بن المسيَّب والقاسم بن أبي بزة وقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه.



## الباب الثالث

فيما لا يجوز فعله في البيع، وفيه ثمانية فصول

### الفصل الأول

في الخداع - وفيه ثلاثة فروع

#### الفرع الأول: في مطلق الخداع

٣٢٣ - (خ م ط د س - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، أنَّ رجلاً<sup>(١)</sup> ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخَدَعُ فِي الْبَيْعِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ».

زَادَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: فَكَانَ إِذَا بَايَعَ قَالَ: لَا خِلَابَةَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: فَكَانَ إِذَا بَايَعَ قَالَ: لَا خِلَابَةَ. وَأَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِثْلَهُمَا<sup>(٢)</sup>.

(١) هُوَ حَبَّانُ بْنُ مَنَظَدٍ، أَوْ وَالِدُهُ. انْظُرْ ص مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

(٢) الْبُخَارِيُّ (٢١١٧) فِي الْبَيْعِ: بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْخَدَاعِ فِي الْبَيْعِ، وَ(٢٤٠٧) فِي الْاسْتِقْرَاضِ: بَابُ مَا يَنْهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ، وَ(٢٤١٤) فِي الْخُصُومَاتِ: بَابُ مَنْ رَدَّ أَمْرَ السَّفِيهِ وَالضَّعِيفِ الْعَقْلِ، وَ(٦٩٦٤) فِي الْحِيلِ: بَابُ مَا يَنْهَى مِنَ الْخَدَاعِ فِي الْبَيْعِ؛ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٣٣) فِي الْبَيْعِ: بَابُ مَنْ يَخْدَعُ فِي الْبَيْعِ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٠٠) فِي الْإِجَارَةِ: بَابُ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ عِنْدَ الْبَيْعِ: لَا خِلَابَةَ؛ وَالنَّسَائِيُّ ٢٥٢/٧ (٤٤٨٤) فِي الْبَيْعِ: بَابُ الْخَدِيعَةِ فِي الْبَيْعِ؛ وَالْمَوْطَأُ ٦٨٥/٢ (١٣٩٣) فِي الْبَيْعِ: بَابُ جَامِعِ الْبَيْعِ؛ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا ٤٤/٢ (٥٠١٦).

قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: ٣٣٧/٤: قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَقَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الْقَوْلَ لِيَتَلَفَّظَ بِهِ عِنْدَ الْبَيْعِ فَيُطْلَعَ بِهِ صَاحِبُهُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ ذَوِي الْبَصَائِرِ فِي مَعْرِفَةِ السَّلْعِ، وَمَقَادِيرِ الْقِيَمَةِ، فَيَرَى لَهُ كَمَا يَرَى لِنَفْسِهِ، لَمَّا تَقَرَّرَ مِنْ حِفْظِ الْمُتَبَايِعِينَ عَلَى آدَاءِ النَّصِيحَةِ، وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ لِأَحْمَدَ وَأَحَدَ قَوْلِي مَالِكٍ أَنَّهُ يَرُدُّ بِالْغِبْنِ الْفَاحِشِ لِمَنْ لَمْ يَعْرِفْ قِيَمَةَ السَّلْعَةِ، وَتَعَقَّبَ أَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا جَعَلَ لَهُ الْخِيَارَ لَضَعْفِ عَقْلِهِ، وَلَوْ كَانَ الْغِبْنُ يَمْلِكُ بِهِ الْفَسْخَ لَمَا احتاجَ إِلَى شَرْطِ الْخِيَارِ، وَقَالَ ابْنُ =



(لاخِلابة): الخِلابة: الخِدَاعُ، ومنه يُقال: خَلَبَتِ المرأةُ قلبَ الرجل: إذا خَدَعَتْهُ بِالطَّفِ وَجْه.

(لاخِابة): يجوزُ أَنْ يكونَ ذلكَ لثَغَّةٍ من الراوي، أبدَلَ اللامَ ياءً.

٣٢٤ - (ت د س - أنس بن مالك) رضي الله عنه، أَنَّ رجلاً كان يَبْتَاعُ على عَهْدِ رسولِ الله ﷺ، وفي عَقْدَتِهِ ضَعْفٌ، فَأَتَى أَهْلَهُ رسولُ الله ﷺ، فقالوا: يا رسولَ الله، اخْجُرْ على فلانٍ فَإِنَّهُ يَبْتَاعُ وفي عَقْدَتِهِ ضَعْفٌ، فنهاه، فقال الرجلُ: إِنِّي لَا أَضِيرُ عَنِ البَيْعِ. فقال: «إِنْ كُنْتَ غَيْرَ تَارِكِ البَيْعِ، فَقُلْ: هَاءٌ وَهَاءٌ، ولاخِلابة». وأخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي، ولم يذكرِ النسائي: «هَاءٌ وَهَاءٌ»<sup>(١)</sup>.

(عَقْدَتُهُ): في عَقْدَتِهِ ضَعْفٌ: يعني في رَأْيِهِ ونظَرِهِ في مصالحِ نفسه.

(اخْجُرْ): الحَجْرُ: المَنْعُ من التصرُّفِ، ومنه حَجَرَ القاضي على فلان: إذا مَنَعَهُ من التصرُّفِ في ماله.

(هَاءٌ وَهَاءٌ): هو أَنْ يقولَ كُلُّ واحدٍ من المتبايعَيْنِ: هَاءٌ، فيعطيه مافي يده. وقيل: معناه هَاكُ وَهَاتِ. أي خُذْ وَأَعْطِ، وهو مثل الحديث الآخر: «إِلَّا يَدًا بِيَدٍ» قال الخطابي: أصحابُ الحديثِ يَرْوُونَهُ: «هاوها» ساكنة الألف، والصواب مَدُّها وفتحُها، لأنَّ أصلَها هَاكُ، أي خُذْ، فَخُدِفَتِ الكافُ وَعُضِّضَتْ عنها المَدَّةُ، يقال للواحد: هاء، وللثنتين: هَاؤُمَا، بزيادة الميم، وللجمع: هَاؤُم.

٣٢٥ - (خ ت - العدَاءُ بن خالد) رضي الله عنه، قال عبدُ المجيد بنُ وهب: قال لي العدَاءُ بنُ خالد بن هُوَذَةَ: أَلَا أَقْرَأُكَ كِتَابًا كَتَبَهُ لِي رسولُ الله ﷺ؟ قلت: بلى،

= العربي: يحتملُ أَنَّ الخديعةَ في قصَّةِ هذا الرجل كانت في العيب أو في الكذب أو في الشن أوفي الغبن، فلاحتجُّ بها في مسألة الغبن بخصوصيها، وليست قصَّةُ عائَةٍ، وإنما هي خاصة في واقعة عين فيحتج بها في حق من كان بصفة الرجل.

(١) الترمذي (١٢٥٠) في البيوع: باب ماجاء فيمن يخدع في البيع؛ وأبو داود (٣٥٠١) في الإجارة: باب في الرجل يقول عند البيع: لاخِلابة؛ والنسائي ٢٥٢/٧ (٤٤٨٥) في البيوع: باب الخديعة في البيع؛ وقال الترمذي: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريب. وهو كما قال. وأخرجه ابن ماجه (٢٣٥٤) في الأحكام: باب الحجر على من يُفسد ماله؛ وأخرجه أحمد ٢١٧/٣ (١٢٨٦٣)، والحديث صحيح.



فأخرجَ إِلَيَّ كِتَابًا: هذا ما اشترى العداءُ بن خالد بن هُوَذَةَ من محمدٍ رسولِ الله ﷺ، اشترى منه عبدًا أو أمةً، لا داءً، ولا غائلةً، ولا خِبنَةً، بيعَ المُسْلِمِ المُسْلِمَ<sup>(١)</sup>.

أخرجه الترمذي، وأخرجه البخاري، قال: ويذكرُ عن العداءِ بن خالد، قال: كتب لي رسولُ الله ﷺ: «هذا ما اشترى محمدٌ<sup>(٢)</sup> رسولُ الله ﷺ من العداءِ بن خالد بيعَ المسلمِ المسلمَ، لا داءً ولا خِبنَةً ولا غائلةً». قال قتادة: الغائلة: الزَّنى والسرقة والإِباق<sup>(٣)</sup>.

(لاداء): الداء: المرضُ والعاهة.

(ولاخِبنَةً): أرادَ بها الحرام، عبَّروا بالخِيبِ عن الحرام، كما عبَّروا بالطَّيِّبِ عن الحلال. والخِبنَةُ نوعٌ من أنواع الخِيبِ.

(ولاغائلةً): الغائلةُ الخِصْلَةُ التي تُغُولُ المالَ، أي تُهْلِكُهُ، من إِباقٍ وغيره<sup>(٤)</sup>.

٣٢٦ - (خ - ابن أبي أوفى) رضي الله عنه، أنَّ رجلاً أقامَ سِلْعَةً في السُّوقِ، فحَلَفَ

(١) قال ملا علي القاري: بيع المسلم المسلم، نصب على المصدر، أي إنما باعهُ بيعَ المسلم من المسلم، أضافَ إلى الفاعل ونصب به المفعول، ذكره الطيبي، وفي نسخة برفع «بيع» على أنَّه خبر مبتدأ محذوف هو، أو هذا أو عكسه، قال التوربشتي: ليس في ذلك مايدلُّ على أنَّ المسلم إذا بايعَ غيرَ أهلٍ ملَّته جازَ له أن يعاملَهُ بما يتضمَّنُ غُبْنًا أو عَيْبًا، وإنما قال ذلك على سبيل المبالغة في النظر له، فإنَّ المسلم إذا بايعَ المسلم يرى له من النصح أكثرَ مما يرى لغيره، أو أرادَ بذلك بيانَ حالِ المسلمَينِ إذا تعاقدَا، فإنَّ من حقِّ الدَّينِ وواجبُ النصيحة أن يصدقَ كلُّ واحدٍ منهما صاحبه، ويبيِّنَ له ماخفي عليه، ويكون التقدير: باعه بيعَ المسلم المسلم، واشترأه شراءَ المسلم المسلم، فاكفى بذكر أحد طرفي العقد على الآخر.

(٢) قال الحافظ في الفتح ٢٦٢/٤: هكذا وقعَ هذا التعليقُ، وقد وصلَ الحديثَ الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن الجارود وابن منده، كلهم من طريق عبد المجيد بن أبي يزيد عن العداء بن خالد، فاتفقوا على أنَّ البائعَ النبي ﷺ، والمشتري العداء، عكس ما هنا، فقيل: إنَّ الذي وقعَ هنا مقلوب، وقيل: هو صواب، وهو من الرواية بالمعنى، لأنَّ اشترى وباعَ بمعنى واحد، ولزم من ذلك تقديم اسم رسولِ الله ﷺ على اسم العداء.

(٣) أخرجه البخاري تعليقًا قبل الرقم (٢٠٧٧) في البيوع: باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا؛ والترمذي (١٢١٦) في البيوع: باب ماجاء في كتابة الشروط؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٢٥١) في التجارات: باب شراء الرقيق. وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ غريب. وهو كما قال.

(٤) الإِباقُ: هَرَبُ الْعَبِيدِ وَذَهَابُهُمْ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا كَدٍّ وَلَا عَمَلٍ. اللسان (أبق).



بِاللهِ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا مَالٌ يُعْطَى، لِيُوقَعَ فِيهَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَتَزَلَّتْ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَنَهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، [آل عمران: ٧٧]. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>.

## الفرع الثاني: في إخفاء العيب

٣٢٧ - (خ - عمرو بن دينار) رحمه الله قال: كَانَ هَاهُنَا رَجُلٌ اسْمُهُ نَوَاسٌ<sup>(٢)</sup>، وَكَانَتْ عِنْدَهُ إِبِلٌ هَيْمٌ، فَذَهَبَ ابْنُ عَمْرٍ، فَاشْتَرَى تِلْكَ الْإِبِلَ مِنْ شَرِيكَ لَهُ، فَجَاءَ إِلَيْهِ شَرِيكُهُ، فَقَالَ: يَغْنَا تِلْكَ الْإِبِلَ. فَقَالَ: مِمَّنْ؟ قَالَ: مِنْ شَيْخٍ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: وَيَنْحَكَ، وَاللَّهِ ذَاكَ ابْنُ عَمْرٍ. فَجَاءَهُ فَقَالَ: إِنَّ شَرِيكَ بَاعَكَ إِبِلًا هَيْمًا وَلَمْ يَعْرِفَكَ. قَالَ: فَاسْتَفْهًا. فَلَمَّا ذَهَبَ لِيَسْتَأْذِنَهَا قَالَ: دَعَهَا، رَضِينَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَذْوَى»<sup>(٣)</sup>. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٤)</sup>.

(إِبِلٌ هَيْمٌ): الْهَيْمُ: الْعِطَاشُ، وَالْهَيْامُ: دَاءٌ يَأْخُذُ الْإِبِلَ فَتَعْطَشُ وَتَهْلِكُ مِنْهُ.

(فَاسْتَفْهًا): أَمْرٌ بِالسُّوقِ.

(لَا عَذْوَى): الْعَذْوَى: فَعَلَى مِنْ عَدَاةٍ يَغْدُوهُ: إِذَا تَجَاوَزَهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَالْمَرَادُ بِهِ: مَا يُعْلِي كَالْجَرَبِ وَنَحْوِهِ.

٣٢٨ - (م ت د - أبو هريرة) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ فِي السُّوقِ عَلَى

(١) الْبُخَارِيُّ (٢٠٨٨) فِي الْبَيْعِ: بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ، وَ(٢٦٧٥) فِي الشَّهَادَاتِ: بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَنَهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾، وَ(٤٥٥١) فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: بَابُ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَنَهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾.

(٢) نَوَاسٌ: بِفَتْحِ النُّونِ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ لِأَكْثَرِهِمْ، وَعِنْدَ الْقَاضِي بِكسْرِ النُّونِ وَتَخْفِيفِ الْوَاوِ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ: نَوَاسِيٌّ بَعْدَ السِّينِ يَاءُ النَّسَبِ.

(٣) أَيُ رَضِيْتُ بِحُكْمِهِ حَيْثُ حُكِمَ أَنَّ لَاعِدَوِي وَلَا طِيرَةَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي تَفْسِيرِهِ: أَيُ رَضِيْتُ بِهَذَا الْبَيْعِ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْعَيْبِ، وَلَا عُدِي عَلَى الْبَائِعِ حَاكِمًا. وَاخْتَارَ هَذَا التَّأْوِيلَ ابْنُ التِّينِ وَالزَّرْكَشِيُّ.

(٤) الْبُخَارِيُّ (٢٠٩٩) فِي الْبَيْعِ: بَابُ شَرَاءِ الْإِبِلِ الْهَيْمِ. أَوْ الْأَجْرَبِ، وَ(٢٨٥٨) فِي الْجِهَادِ: بَابُ مَا يَذْكَرُ مِنْ شُؤْمِ الْفَرَسِ، وَ(٥٠٩٣ وَ ٥٠٩٤) فِي النِّكَاحِ: بَابُ مَا يُتَّقَى مِنْ شُؤْمِ الْمَرْأَةِ، وَ(٥٧٥٣) فِي الطَّبِّ: بَابُ الطَّيْرِ، وَ(٥٧٧٢) فِيهِ: بَابُ لَاعِدَوِي.



صُبْرَةَ طَعَامٍ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟»  
 قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ. قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ حَتَّى يَرَاهُ النَّاسُ؟!»  
 وَقَالَ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» هَذِهِ رَوَايَةٌ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ.

وَفِي رَوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ يَبِيعُ طَعَامًا، فَسَأَلَهُ: «كَيْفَ تَبِيعُ؟»  
 فَأَخْبَرَهُ، فَأَوْحَى إِلَيْهِ: أَنْ أَدْخَلَ يَدَكَ فِيهِ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ، فَإِذَا هُوَ مَبْلُولٌ، فَقَالَ رَسُولُ  
 اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ غَشَّنَا»<sup>(١)</sup>.

(السَّمَاءُ): أَرَادَ بِالسَّمَاءِ: الْمَطَرَ، فَسَمَّاهُ بِاسْمِ مَكَانِهِ.

(مَنْ غَشَّنَا): الْغِشُّ: ضِدُّ النُّضْحِ، وَهُوَ مِنَ الْغَشَشِ الْمَشْرَبِ الْكَدِيرِ.

٣٢٩ - (خ - عَقَبَةُ بْنُ عَامِرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَا يَحِلُّ لِأَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ يَبِيعُ سِلْعَةً  
 يَظُنُّ أَنَّ بِهَا دَاءً إِلَّا أَخْبَرَ بِهِ. ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَرْجُمَةِ بَابِ<sup>(٢)</sup>.

٣٣٠ - (خ م ط ت د س - أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
 «لَا تُصَرُّوا».

وَفِي رَوَايَةٍ: «لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَخْلِيَهَا،  
 إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ».

وَفِي رَوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى غَنَمًا مُصَرَّاةً فَاحْتَلَبَهَا، فَإِنْ رَضِيَها أَمْسَكَهَا،  
 وَإِنْ سَخِطَهَا فِي حَلَبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ».

وَفِي أُخْرَى لِمُسْلِمٍ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصَرَّاةً فَلْيَنْقَلِبْ بِهَا فَلْيَخْلِيَهَا، فَإِنْ رَضِيَ  
 حَلَابَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ».

(١) مُسْلِمٌ (١٠١ ١٠٢) فِي الْإِيمَانِ: بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»؛ وَالتِّرْمِذِيُّ  
 (١٣١٥) فِي الْبَيُوعِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْغَشِّ فِي الْبَيُوعِ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٥٢) فِي الْإِجَارَةِ:  
 بَابُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْغَشِّ؛ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٢٢٤) فِي التَّجَارَاتِ: بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْغَشِّ؛  
 وَأَحْمَدُ ٢٤٢/٢ (٧٢٥٠). وَجُمْلَةُ «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» سَتَأْتِي بِرَقْمِ (٧٥١٩).

(٢) الْبُخَارِيُّ فِي الْبَيُوعِ: بَابُ إِذَا بَيْنَ الْبَيْعَانِ وَلَمْ يَكْتُمَا وَنَصَحَا، فِي تَرْجُمَةِ الْبَابِ بَعْدَ الرَّقْمِ  
 (٢٠٧٨)، تَعْلِيْقًا، وَقَدْ وَصَلَهُ أَحْمَدُ (١٦٩٩٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢٤٦)، وَالْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ  
 الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ عَنْ عَقَبَةَ مَرْفُوعًا بِلَفْظِ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ بَاعَ مِنْ أَخِيهِ  
 بَيْعًا فِيهِ غَشٌّ إِلَّا بَيْنَهُ لَهُ» وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَحُسْنُهُ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ».



وفي أخرى له قال: «مَنْ اشترى شاةً مُصْرَاءَ فهو بالخيارِ ثلاثةَ أيامٍ، إن شاء أمسكها، وإن شاء ردها، وردَّ معها صاعًا من تمرٍ».

وفي أخرى له: «ردَّ معها صاعًا من طعام، لا سمرًا».

وفي أخرى: «مِنْ تمرٍ، لا سمرًا».

وفي أخرى لهما بزيادة في أوله قال: «لا تُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ للبيع، ولا يَبَّعُ بعضُكم على بيع بعضٍ، ولا تَنَاجَشُوا، ولا يَبَّعُ حاضِرٌ لِبَادٍ، ولا تُصَرُّوا الإبلَ والغنمَ...» الحديث.

أخرج الموطأ هذه الرواية الآخرة.

وأخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي بنحوٍ من هذه الطُرُق، إلا أنَّ للنسائي في بعض طَرَفِهِ: «مَنْ ابْتاعَ مُحَقَّلَةً أو مُصْرَاءً...» الحديث.

وفي أخرى له: «إذا باعَ أحدُكم الشاةَ أو النَّعْجَةَ فلا يُحْفَلُهَا»<sup>(١)</sup>.

(لا تُصَرُّوا): الصَّرُّ: الجَمْعُ والشَّدُّ، وقد تقدَّم شرحُها في متن الحديث، وقال الأزهري: ذَكَرَ الشافعيُّ المُصْرَاءَ وفسَّرَها أنَّها التي تُصَرُّ أخلافُها، ولا تُحْلَبُ أَيْامًا، حتى يجتمعُ اللَّبَنُ في ضَرْعِها، فإذا حَلَبَها المشتري استغزَّرها. قال الأزهري: جائزٌ أن يكونَ سُمِّيَتْ مُصْرَاءً، من صَرَّ أخلافَها كما ذُكِرَ، إلا أنَّهم لما اجتمعَ لهم في الكلمة ثلاثُ راءات، قُلِبَتْ إحداها ياءً، كما قالوا: تَطَنِّيْتُ في تَطَنَّنْتُ من الظَّنِّ، فقلَّبُوا إحدى النوناتِ ياءً. قال: وجائزٌ أن يكونَ سُمِّيَتْ مُصْرَاءً من الصَّرِي - وهو الجَمْعُ - يقال: صَرَيْتُ الماءَ في الحَوْضِ: إذا جمَعْتَهُ؛ ويقالُ لذلك الماء: صَرِي.

(١) البخاري (٢١٤٨) في البيوع: باب إن شاء ردَّ المصْرَاءَ وفي حلبتها صاعٌ من تمرٍ؛ ومسلم (١٥٢٤) في البيوع: باب حكم بيع المصْرَاءَ، ورقم (١٤١٣ و ١٥١٥ و ١٥٢٠)؛ وأبو داود (٣٤٤٣ و ٣٤٤٤ و ٣٤٤٥) في الإجارة: باب من اشترى مصْرَاءَ فكرهها؛ والنسائي ٢٥٣/٧ - ٢٥٤ (٤٤٨٧ و ٤٤٨٨ و ٤٤٨٩) في البيوع: باب النهي عن المصْرَاءَ؛ والترمذي (١٢٥١ و ١٢٥٢) في البيوع: باب ما جاء في المصْرَاءَ؛ والموطأ ٦٨٣/٢ (١٣٩١) في البيوع: باب ما ينهى عن المساومة والمبايعه؛ وابن ماجه (٢٢٣٩) في التجارات: باب بيع المصْرَاءَ؛ وأحمد في مواضع من المسند منها ٢٤٨/٢ (٧٣٣٣)؛ والدارمي (٢٥٥٣) في البيوع: باب في المحفلات، وانظر الحديث رقم (٣٣٣ و ٣٦٠).



وقال أبو عُبَيْدَةَ: الْمُصْرَاةُ: هي الناقَةُ أو البقرة أو الشاةُ يُصْرَى اللَّبَنُ فِي ضَرْعِهَا، أَيُجْمَعُ وَيُخْبَسُ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ فَيَكُونُ: «لَا تَصْرُوا» بفتح التاء وضم الصاد، وَإِنْ كَانَ مِنَ الثَّانِي، فَيَكُونُ بضم التاء وفتح الصاد.

وقوله «لَا تَصْرُوا إِلَّا لَيْلًا» أَي لَا تَفْعَلُوا بِهَا ذَلِكَ، وَإِنَّمَا نَهَى عَنْ بَيْعِهَا وَهِيَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ خِدَاعٌ.

(بَخِيرِ النَّظْرَيْنِ): خَيْرِ النَّظْرَيْنِ: هُوَ إِمْسَاكُ الْمَبِيعِ أَوْ رَدُّهُ، أَتَاهُمَا كَانَ خَيْرًا لَهُ فَعَلَهُ. (حِلَاكِبُهَا): الْحِلَابُ، وَالْمِخْلَبُ: الْإِنَاءُ الَّذِي تَحْلُبُ فِيهِ الْأَلْبَانُ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ فِي الْحَدِيثِ اللَّبَنَ نَفْسَهُ.

(صَاعًا مِنْ طَعَامٍ): الصَّاعُ: قَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ<sup>(١)</sup>، وَالطَّعَامُ يُطْلَقُ عَلَى مَا يُقَاتَلُ بِهِ وَيُؤْكَلُ، وَيَدْخُلُ فِيهِ الْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ وَالتَّمْرُ وَنَحْوُ ذَلِكَ.

(لَا سَمْرَاءَ): وَأَمَّا السَّمْرَاءُ فَهِيَ الْحِنْطَةُ، وَحَيْثُ اسْتَثْنَاهَا، فَقَدْ أَطْلَقَ الصَّاعَ فِي بَاقِي الْأَطْعَمَةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُرَدْ بِهِ إِلَّا التَّمْرُ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ كَانَ الْغَالِبَ عَلَى أَطْعَمَتِهِمْ.

وَالثَّانِي: أَنَّ مَعْظَمَ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ إِنَّمَا جَاءَتْ: «وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ» وَفِي بَعْضِهَا قَالَ: «مِنْ طَعَامٍ»، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: «مِنْ طَعَامٍ» اسْتَثْنَى فَقَالَ: «لَا سَمْرَاءَ» حَتَّى إِنَّ الْفُقَهَاءَ قَدْ تَرَدَّدُوا فِيْمَا لَوْ أَخْرَجَ بِذَلِكَ التَّمْرَ زَبِييًا، أَوْ قَوْتًا آخَرَ، فَمِنْهُمْ مَنْ تَبَعَ التَّوْقِيفَ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَأَاهُ فِي مَعْنَاهُ إِجْرَاءً لَهُ مَجْرَى صَدَقَةِ الْفِطْرِ. وَهَذَا الصَّاعُ الَّذِي يَرُدُّهُ مَعَ الْمُصْرَاةِ، فَهُوَ بِذَلِكَ عَنِ اللَّبَنِ الَّذِي كَانَ فِي الضَّرْعِ عِنْدَ الْعَقْدِ. وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ رَدُّ عَيْنِ اللَّبَنِ أَوْ مِثْلِهِ أَوْ قِيَمَتِهِ، لِأَنَّ عَيْنَ اللَّبَنِ لَا تَبْقَى غَالِبًا، وَإِنْ بَقِيَتْ فَتَمْتَرُجُ بِآخِرِ اجْتِمَاعِ فِي الضَّرْعِ بَعْدَ جَرِيَانِ الْعَقْدِ إِلَى تِمَامِ الْحَلَبِ.

وَأَمَّا الْمِثْلِيَّةُ، فَلَأَنَّ الْقَدْرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا بِمَعْيَارِ الشَّرْعِ كَانَتْ الْمُقَابَلَةُ مِنْ بَابِ الرِّبَا، وَإِنَّمَا قُدِّرَ مِنَ التَّمْرِ، لِأَمِنْ جِنْسِ النِّقْدِ، لِفَقْدِ النَّقْدِ عِنْدَهُمْ غَالِبًا، وَلِأَنَّ التَّمْرَ يَشَارِكُ اللَّبَنَ فِي الْمَالِيَّةِ، وَكَوْنَهُ قَوْتًا، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ إِذْ يُؤْكَلُ مَعَهُ فِي بِلَادِهِمْ.

(١) انظر غريب الحديث رقم (٢١٩) ص ٢٩٤ من هذا الجزء.



ولَفْهَمَ هذا المعنى نصَّ الشافعي رحمه الله على أنه لو ردَّ الشاةَ المُصْرَاةَ بِعَيْبٍ آخِرٍ سِوَى التَّضْرِيَةِ، ردَّ مَعَهَا صَاعًا مِنَ التَّمْرِ لِأَجْلِ اللَّبَنِ.

(تَلَقَّى الرُّكْبَانُ): الرُّكْبَانُ: قَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ فِي الْبَابِ (١).

وَصُورَةُ مَا نَهَى عَنْهُ: أَنْ يَسْتَقْبَلَ الرُّكْبَانُ، وَيَكْذِبَ فِي سَعْرِ الْبَلَدِ، وَيَشْتَرِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ، وَذَلِكَ تَغْرِيزٌ مُحَرَّمٌ، وَلَكِنَّ الشِّرَاءَ مَنْعَقِدٌ، ثُمَّ إِنْ كَذَبَ وَظَهَرَ الْغَبْنُ، ثَبَتَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ، وَإِنْ صَدَقَ فَفِيهِ وَجْهَانُ، عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ): قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ» وَالْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ، وَفِيهِ قَوْلَانُ:

أَحَدُهُمَا أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ السَّلْعَةَ وَيَتِمُّ الْبَيْعُ، وَلَمْ يَفْتَرِقِ الْمُتَبَايعَانِ مِنْ مَقَامِهِمَا ذَلِكَ، فَهِيَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَعْرِضَ رَجُلٌ آخَرَ سَلْعَةً أُخْرَى عَلَى ذَلِكَ الْمُشْتَرِي، تُشَبِّهُ السَّلْعَةَ الَّتِي اشْتَرَاهَا لِيَبِيعَهَا لَهُ، لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِفْسَادِ عَلَى الْبَائِعِ الْأَوَّلِ، إِذْ لَعَلَّهُ يَرُدُّ لِلْمُشْتَرِي الَّتِي اشْتَرَاهَا أَوَّلًا، وَيَمِيلُ إِلَى هَذِهِ، وَهِيَ وَإِنْ كَانَ لِهَئِذَا الْخِيَارُ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، فَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْإِفْسَادِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمُتَبَايعَانِ يَتَسَاوَمَانِ فِي السَّلْعَةِ، وَيَتَقَارَبُ الْإِنْعِقَادُ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا اشْتِرَاطُ النَّقْدِ أَوْ نَحْوِهِ، فَيَجِيءُ رَجُلٌ آخَرُ يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَ تِلْكَ السَّلْعَةَ، فَيُخْرِجُهَا مِنْ يَدِ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ، فَذَلِكَ مَمْنُوعٌ عِنْدَ الْمُقَارَبَةِ، لَمَّا فِيهِ مِنَ الْإِفْسَادِ، وَمُبَاحٌ أَوَّلَ الْعَرَضِ وَالْمُسَاوَمَةِ.

هَذَا تَأْوِيلُ أَصْحَابِ الْغَرِيبِ، وَهُوَ تَأْوِيلُ الْفُقَهَاءِ، إِلَّا أَنَّ لَفْظَ الْفُقَهَاءِ هَذَا: قَالُوا: إِذَا كَانَ الْمُتَعَاقدَانِ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ، فَطَلَبَ طَالِبُ السَّلْعَةِ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّمَنِ لِيَرْعَبَ الْبَائِعُ فِي فسخِ الْعَقْدِ، فَهَذَا هُوَ الْبَيْعُ عَلَى بَيْعِ الْغَيْرِ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ لِأَنَّهُ إِضْرَارٌ بِالْغَيْرِ، وَلَكِنَّهُ مَنْعَقِدٌ، لِأَنَّ نَفْسَ الْبَيْعِ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالنَّهْيِ، فَإِنَّهُ لَا خَلَلَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا رَعَبَ الْمُشْتَرِي فِي الْفَسْخِ بَعْضُ سَلْعَةٍ أَجَوَدَ مِنْهَا بِمِثْلِ ثَمَنِهَا، أَوْ مِثْلِهَا بِدُونِ ذَلِكَ الثَّمَنِ، فَإِنَّهُ مِثْلُهُ فِي النَّهْيِ.

(١) الْبَابُ الْمَذْكُورُ يَقَعُ فِي الصَّفْحَةِ ٣٧٨ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ. وَقَوْلُهُ «تَقَدَّمَ» عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّهُ وَضَعَ الْغَرِيبَ فِي آخِرِ الْبَابِ مَا هُوَ أَصْلُ الْكِتَابِ. انْظُرِ الْمَقْدَمَةَ ص ١٢



وأما السَّوْمُ على سَوَمٍ أخيك: فَأَنْ تَطْلُبَ السَّلْعَةَ بزيادةٍ على ما استقرَّ الأمرُ عليه بين المتساوَيْنِ عليه قبلَ البيعِ، وإنما يحرمُ على من بلغه الخبرُ، فإنَّ تحريمه خفي قد لا يعرفه.

(لاتنابشوا): التَّجَشُّسُ في الأصل: المدح والإطراء، والمُرَادُ به في الحديث الذي وردَ النَّهْيُ عنه: أَنْ يمدَحَ السَّلْعَةَ، ويزيدَ فيها، وهو لا يريدُها لسمعتهُ غيرهُ فزيده، وهذا خِدَاعٌ محرَّمٌ، ولكنَّ العَقْدَ صحيحٌ من العاقدين، والآثمُ غيرُهما.

وقيل: هو تنفيرُ الناسِ عن الشيءِ إلى غيره.

والأصلُ فيه: تنفيرُ الوَخْشِ من مكانٍ إلى مكانٍ، والأول هو الصحيح، وهو تأويلُ الفقهاء وأهل العلم.

(حاضرٌ لِبادٍ): الحاضر: المُقِيمُ في المدينِ والقرى؛ والبادي: المُقيم بالبادية، والمنهي عنه: هو أَنْ يَأْتِيَ البدويَّ البلدةَ، ومعه قوتٌ ينبغي التسارعُ إلى بيعه رخيصًا، فيقول له الحاضر: اتركهُ عندي لأغالي في بيعه. فهذا الصَّنِيعُ مُحَرَّمٌ لِمَا فيه من الإضرار بالغير، والبيع إذا جرى مع المغالاة منعقدٌ، فهذا إذا كانتِ السَّلْعَةُ مما نَعُمُ الحاجةُ إليها، فإنَّ كانتِ سلعةٌ لاتعمُّ الحاجةُ إليها، أو كثرَ بالبلدِ القوتُ، واستغني عنه، ففي التحريم تردد. يعوَّلُ في أحدهما على عمومِ ظاهرِ النَّهْيِ وَحَسْمِ بابِ الضرر. وفي الثاني على معنى الضرر، وقد جاء في بعضِ الأحاديث عن ابن عباس رضي الله عنهما: أَنَّهُ سُئِلَ عن معنى: لا يبيع حاضرٌ لبادٍ. قال: لا يكونُ له سمسارًا.

(مُحَفَّلَةٌ): المحفلة: الناقةُ أو البقرةُ أو الشاةُ لا يحلبها صاحبُها أيا ما حتى يجتمع لبنُها في ضرعِها، فإذا حلبها المشتري حَسِبَها غزيرةً فزادَ في ثمنها، فإذا حلبها بعدَ ذلك نقصَ لبنُها عن الحالةِ الأولى، والمُحَفَّلَةُ: هي المُصْرَاةُ. وقد تقدَّم شرحُها.

٣٣١ - (خ م - عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه، قال: مَنْ اشترى مُحَفَّلَةً فردَّها، فَلْيَرُدَّ معها صاعًا. قال: ونهى النبي ﷺ عن تَلَقِّي البيوع. أخرجه البخاري ووافقه مسلمٌ على «تَلَقِّي البيوع» وَحْدَهُ<sup>(١)</sup>.

(١) البخاري (٢١٤٩) في البيوع: باب النهي للبائع أن لا يحفَّلَ الإبلَ والبقرة والغنم، و(٢١٦٤) فيه: باب النهي عن تَلَقِّي الركبان؛ ومسلم (١٥١٨) في البيوع: باب تحريم تَلَقِّي الجلب؛ والترمذي =



٣٣٢ - (د - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «مَنْ بَاعَ مُحَفَّلَةً فهو بالخيارِ ثلاثةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا مِثْلَ، أَوْ مِثْلَيْنِ لَيْبِنَهَا قَمْعًا» أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

(قمح): القمح: الحِنْطَةُ.

### الفرع الثالث: في النَّجْشِ

٣٣٣ - (خ م ت د - أبو هريرة) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «لَا تَنَاجَشُوا». هذا لفظ الترمذي وأبي داود.

وقد أخرج هذا القَدَرُ البخاري ومسلم في الحديث الطويل الذي في الفرع الثاني قبلَ هذا، فيكونُ هذا القدر أيضًا متَّفَقًا عليه بينهم<sup>(٢)</sup>.

٣٣٤ - (خ م ط س - ابن عمر) رضي الله عنهما، قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن النَّجْشِ. أخرجه البخاري ومسلم والموطأ والنسائي، وزَادَ الموطأ قال: والنَّجْشُ: أَنْ تُعْطِيَهُ بسلعته أَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِهَا، وليس في نفسك اشتراؤها فيقتدي بك غيرك<sup>(٣)</sup>.

= (١٢٢٠) في البيوع: باب ماجاء في كراهية تَلَقِّي البيوع؛ وابن ماجه (٢١٨٠) في التجارات: باب النهي عن تَلَقِّي الجلب؛ وأحمد ٤٣٠/١ (٤٠٨٥)، وسيأتي برقم (٣٥٤).

(١) سنن أبي داود (٣٤٤٦) في الإجارة: باب من اشترى مصراة فكرها؛ وأخرجه ابنُ ماجه (٢٢٤٠) في التجارات: باب بيع المصراة. وضَعَفَهُ البيهقي والمنذري من أجل جميع بن عمير أحد رواته، وكذا الحافظ في «الفتح» ٣٠٥/٤.

(٢) البخاري (٢١٥٠) في البيوع: باب النهي للبايع أن لا يُحْفَلَ الإبلَ والبقرَ والغنم؛ ومسلم (١٥١٥) في البيوع: باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه، وتحريمه النَّجْشِ؛ والترمذي (١٣٠٤) في البيوع: باب ماجاء في النَّجْشِ؛ وأبو داود (٣٤٣٨) في البيوع: باب في النهي عن النَّجْشِ؛ والنسائي ١٢٥٩/٧ (٤٥٠٦ و٤٥٠٧) في البيوع: باب النَّجْشِ؛ وأخرجه ابنُ ماجه (٢١٧٤) في التجارات: باب ماجاء في النهي عن النَّجْشِ. وانظر الحديث رقم (٣٣٠).

(٣) البخاري (٢١٤٢) في البيوع: باب النَّجْشِ، و(٦٩٦٣) في الحيل: باب ما يكره من التناجش؛ ومسلم (١٥١٦) في البيوع: باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وتحريم النَّجْشِ؛ والموطأ ٦٨٤/٢ (١٣٩٤) في البيوع: باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعه؛ والنسائي (٤٤٩٧) في البيوع: باب بيع الحاضر للبادي، و٢٥٨/٧ (٤٥٠٥) في البيوع: باب النَّجْشِ؛ وأخرجه ابن ماجه (٢١٧٣) في التجارات: باب ماجاء في النهي عن النَّجْشِ؛ وأحمد ١٥٦/٢ (٦٤١٥).



٣٣٥ - (خ - عبد الله بن أبي أوفى) رضي الله عنهما، قال: النَّاجِشُ أَكِلُ رِبَا، خَائِنٌ. وَهُوَ خِدَاعٌ بَاطِلٌ لَا يَجِلُّ. ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ تَعْلِيْقًا<sup>(١)</sup>.

## الفصل الثاني

### في الشرط والاستثناء

٣٣٦ - (ط - ابن مسعود) رضي الله عنه، اشترى جاريةً من امرأته زينب الثَّقَفِيَّة، واشترطت عليه: أَنَّكَ إِنِ بَعْتَهَا فَهِيَ لِي بِالْثَمَنِ الَّذِي تَبِيعُهَا بِهِ، فَاسْتَفْتَى فِي ذَلِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ: لَا تَقْرُبْهَا وَفِيهَا شَرْطٌ لِأَحَدٍ. أَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ<sup>(٢)</sup>.

٣٣٧ - (ط د - عمرو بن شعيب) رحمه الله، عن أبيه عن جدّه رضي الله عنهما، قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْعُرْبَانِ.

قال مالك: وذلك فيما نرى - والله أعلم - أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ الْعَبْدَ أَوْ الْوَلِيدَةَ، أَوْ يَتَكَارَى الدَّابَّةَ، ثُمَّ يَقُولُ لِلَّذِي اشْتَرَى مِنْهُ أَوْ تَكَارَى مِنْهُ: أَعْطَيْكَ دِينَارًا أَوْ دِرْهَمًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَقْلًا، عَلَى أَنِّي إِنِ أَخَذْتُ السَّلْعَةَ أَوْ رَكِبْتُ مَا تَكَارَيْتُ مِنْكَ، فَالَّذِي أَعْطَيْتُكَ هُوَ مِنْ ثَمَنِ السَّلْعَةِ، أَوْ مِنْ كِرَاءِ الدَّابَّةِ، وَإِنْ تَرَكْتُ ابْتِياعَ السَّلْعَةِ، أَوْ كِرَاءَ الدَّابَّةِ، فَمَا أَعْطَيْتُكَ بَاطِلٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ. أَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري قبل الرقم (٢١٤٢) تعليقاً في البيوع: باب النجش ومن قال: لا يجوز ذلك البيع؛ وقد وصله في الشهادات باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ عَهْدَ اللَّهِ وَيَتَّخِذُونَ مِمَّا قَلِيلًا﴾ برقم (٢٦٧٥) فقال: حدثني إسحاق، أخبرنا يزيد بن هارون، أخبرنا العوام، حدثني إبراهيم أبو إسماعيل السكسكي، سمع عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما يقول: أقام رجلٌ سلعةً، فحلفَ بالله لقد أعطيتُ بها مالم يعطها، فنزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ عَهْدَ اللَّهِ وَيَتَّخِذُونَ مِمَّا قَلِيلًا﴾ قال ابن أبي أوفى: النَّاجِشُ: أَكِلُ رِبَا خَائِنٌ. وقد مرَّ الحديث برقم (٣٢٦) ص ٣٥٣ من هذا الجزء. وأما قوله: «وهو خداعٌ باطل لا يجل» فهو من كلام البخاري تفقهاً، وليس من تمتع كلام ابن أبي أوفى، نَبّه على ذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله.

(٢) الموطأ ٦١٦/٢ (١٢٩٨) في البيوع: باب ما يفعل في الوليدة إذا بيعت والشرط فيها، وإسناده صحيح.

(٣) الموطأ ٦٠٩/٢ في أول البيوع في ترجمة باب ماجاء في بيع العربان، وأبو داود (٣٥٠٢) في =



(عُزْبَان): يقال: عُزْبَان، وَعُزْبُون، وَعَرْبُون، وهو أن يشتري شيئاً فيدفع إلى البائع مبلغاً، على أنه إن تمَّ البيع احتسب من الثمن، وإن لم يتمَّ كان للبائع ولم يجمع منه، يقال: أعرب عن كذا وعرب وعربن، كأنه سمي بذلك، لأنَّ فيه إعراباً لعقد البيع، أي: إصلاحاً، وإزالة فساد، وقد ذكر تفسيره أيضاً في متن الحديث.

٣٣٨ - (ط - عبد الله بن أبي بكر) رحمه الله أنَّ جدَّه محمد بن عمرو بن حزم، باع ثمر حائط له، يقال له: الأفرق، بأربعة آلاف درهم، واستثنى بثمان مئة درهم تمراً. أخرجه الموطأ<sup>(١)</sup>.

٣٣٩ - (ط - مالك بن أنس) رحمه الله، بلغه أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن بيع وسلف.

قال مالك: وتفسير ذلك: أن يقول الرجل للرجل: آخذ سلعتك بكذا وكذا، على أن تسلفني كذا وكذا. فإنَّ عقداً بيعهما على هذا، فهو غير جائز. أخرجه الموطأ<sup>(٢)</sup>.

٣٤٠ - (خ م ت د س - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: كنت مع رسول الله ﷺ في سفر، وكنت على جمل فغال، إنما هو في آخر القوم، فمرَّ بي النبي ﷺ فقال: «من هذا؟» قلت: جابر بن عبد الله. قال: «مالك؟» قلت: إني على جمل فغال<sup>(٣)</sup>، قال: «أمعك قضيبي؟» قلت: نعم. قال: «أعطيني». فأعطينته، فضربه ورجَّره،

= الإجارة: باب في العربان؛ وأخرجه ابن ماجه (٢١٩٢) في التجارات: باب بيع العربان. قال الحافظ في التلخيص ١٧/٣: وفيه راوٍ لم يُسمَّ، وسمي في رواية ضعيفة لابن ماجه (٢١٩٣): عبد الله بن عامر الأسلمي. وقيل: هو ابن لهيعة، وهما ضعيفان.

(١) الموطأ ٢/٢٢٢ (١٣١٢) في البيوع: باب ما يجوز في استثناء الثمر. وفيه انقطاع.

(٢) الموطأ ٧/٢٥٧ (١٣٦٤) في البيوع: في ترجمة باب السلف وبيع العروض ببعضها ببعض بلاغاً، وقد وصله بنحوه أبو داود (٣٥٠٤) في البيوع: باب في الرجل يبيع ماليس عنده؛ والنسائي ٧/٢٨٢ (٤٦١١) في البيوع: باب بيع ماليس عند البائع، والترمذي (١٢٣٤) في البيوع: باب ماجاء في كراهية بيع ماليس عندك، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وإسناده حسن، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وهو كما قال. وأخرجه ابن ماجه (٢١٨٨) في التجارات: باب النهي عن بيع ماليس عندك؛ وأحمد ١٧٤/٢، ٥٧١ (٦٥٩١)

والدارمي (٢٥٦٠) في البيوع: باب في النهي عن شرطين في بيع، وهو الآتي برقم (٣٦٣).  
(٣) بفتح التاء: هو البعير البطيء السَّير، يقال: ثَقَالٌ وثَقِيلٌ؛ وأما الثَّقَال بكسر التاء، فهو ما يوضع =



فَكَانَ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ فِي أَوَّلِ الْقَوْمِ، قَالَ: «بِغَيْبِهِ». فَقُلْتُ: بَلْ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «بَلْ بِغَيْبِهِ، قَدْ أَخَذْتُهُ بِأَرْبَعَةِ دَنَانِيرَ، وَلَكَ ظَهْرُهُ<sup>(١)</sup> إِلَى الْمَدِينَةِ». فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ أَخَذْتُ أَرْتَحِلُ، قَالَ: «أَيْنَ تُرِيدُ؟» قُلْتُ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً قَدْ خَلَا مِنْهَا. قَالَ: «فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟» قُلْتُ: إِنَّ أَبِي تُوفِّي وَتَرَكَ بَنَاتٍ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً قَدْ جَزَبْتُ، وَخَلَا مِنْهَا، قَالَ: «فَذَلِكَ». قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ: «يَا بِلَالُ، أَقْضِهِ، وَزِدْهُ»، فَأَعْطَاهُ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ، وَزَادَهُ قِيرَاطًا<sup>(٢)</sup>، قَالَ جَابِرٌ: لَا تَفَارِقُنِي زِيَادَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَكُنِ الْقِيرَاطُ يُفَارِقُ قِرَاطَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup>. هَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

= تحت الرَّحَى لِيَنْزَلَ عَلَيْهِ الدَّقِيقُ، وَفِي (ق): «الْثَغَال» وَهُوَ تَصْحِيفٌ. (١) وَقَدْ بَوَّبَ لَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الشُّرُوطِ بِقَوْلِهِ: بَابُ إِذَا اشْتَرَطَ الْبَايِعُ ظَهْرَ الدَّابَّةِ إِلَى مَكَانٍ مَسْمًى جَازٍ. قَالَ الْحَافِظُ: هَكَذَا جَزَمَ بِهَذَا الْحُكْمِ لَصَحَّةِ دَلِيلِهِ عِنْدَهُ، وَهُوَ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ وَفِيمَا يُشَبِّهُهُ كَاشْتِرَاطُ سَكْنَى الدَّارِ؛ وَخِدْمَةُ الْعَبْدِ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى بَطْلَانِ الْبَيْعِ، لِأَنَّ الشَّرْطَ الْمَذْكُورَ يَنَافِي مَقْتَضَى الْعَقْدِ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَابْنُ شُبْرُمَةَ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ، وَطَائِفَةٌ: يَصِحُّ الْبَيْعُ، وَيَنْتَزِلُ الشَّرْطُ مَنْزِلَةَ الْإِسْتِثْنَاءِ، لِأَنَّ الْمَشْرُوطَ إِذَا كَانَ قَدْرَهُ مَعْلُومًا صَارَ كَمَا لَوْ بَاعَهُ بِأَلْفٍ إِلَّا خَمْسِينَ دِرْهَمًا مَثَلًا، وَوَافَقَهُمْ مَالِكٌ فِي الزَّمَنِ الْيَسِيرِ دُونَ الْكَثِيرِ، وَقِيلَ: حُدِّثَ عَنْهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَحُجِّتَهُمْ حَدِيثُ الْبَابِ، وَقَدْ رَجَحَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ الْإِشْتِرَاطَ كَمَا سَيَأْتِي آخِرَ كَلَامِهِ، وَأَجَابَ عَنْهُ الْجُمْهُورُ بِأَنَّ أَلْفَاظَهُ اخْتَلَفَتْ، فَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ فِيهِ الشَّرْطَ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ فِيهِ مَايَدُلُّ عَلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ مَايَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ بِطَرِيقِ الْهَيْبَةِ، وَهِيَ وَاقِعَةٌ عَيْنَ بِطَرَقِهَا الْإِحْتِمَالُ، فَقَدْ عَارَضَهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ، فَفِيهِ بَطْلَانُ الشَّرْطِ الْمُخَالَفَ لِمَقْتَضَى الْعَقْدِ، وَصَحَّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ أَيْضًا النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الثَّنِيَاءِ، أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَوَرَدَ النَّهْيُ عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ. وَأُجِيبَ بِأَنَّ الَّذِي يَنَافِي مَقْصُودَ الْبَيْعِ، مَا إِذَا اشْتَرَطَ مَثَلًا فِي بَيْعِ الْجَارِيَةِ، أَنْ لَا يَطْهَرَهَا، وَفِي الدَّارِ أَنْ لَا يَسْكُنَهَا، وَفِي الْعَبْدِ أَنْ لَا يَسْتَعْمِدَهُ، وَفِي الدَّابَّةِ أَنْ لَا يَرْكَبَهَا، أَمَا إِذَا اشْتَرَطَ شَيْئًا مَعْلُومًا لَوْ قَدْ مَعْلُومٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ. وَأَمَّا حَدِيثُ النَّهْيِ عَنِ الثَّنِيَاءِ، فَفِي الْحَدِيثِ نَفْسُهُ «إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ» فَعَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا وَقَعَ عَمَّا كَانَ مَجْهُولًا. وَأَمَّا حَدِيثُ النَّهْيِ عَنِ بَيْعٍ وَشَرْطٍ، فَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَهُوَ قَابِلٌ لِلتَّأْوِيلِ.

(٢) قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: هَذَا مِنْ أَحْسَنِ التَّكْرَمِ، لِأَنَّ مَنْ بَاعَ شَيْئًا، فَهُوَ فِي الْغَالِبِ مُحْتَاجٌ، فَإِذَا تَعَوَّضَ مِنَ الثَّمَنِ، بَقِيَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْمُبَيْعِ أَسْفٌ عَلَى فِرَاقِهِ كَمَا يَقُولُ:

وَقَدْ تَخْرُجُ الْحَاجَاتُ يَا أُمَّ مَالِكٍ  
نَفَاسًا مِنْ رَبِّ بَهَنَ ضَنِينِ

فَإِذَا رَدَّ عَلَيْهِ الْمُبَيْعُ مَعَ ثَمَنِهِ ذَهَبَ الْهَمُّ عَنْهُ، وَثُبَّتْ فَرْحُهُ، وَقُضِيَتْ حَاجَتُهُ، فَكَيْفَ مَعَ مَا نَضَمَ إِلَى ذَلِكَ مَعَ الزِّيَادَةِ فِي الثَّمَنِ؟.

(٣) هُوَ مِنْ قَوْلِهِ عَطَاءٌ، وَالْقِرَابُ بِكَسْرِ الْقَافِ: هُوَ وَعَاءٌ شَبِهَ الْجِرَابَ، يَطْرَحُ فِيهِ الرَّكَّابُ سَيْفَهُ =



وفي رواية له ولمسلم قال: غَزَوْتُ مع رسولِ الله ﷺ فتَلَحَّقَ بي النبي ﷺ، وأنا على ناضِحٍ لنا قد أَعْيَا، قال: فتَخَلَّفَ رسولُ الله ﷺ، فزجره ودَعَا له، فمَازَالَ بين يَدَيِ الإِبِلِ، فَمَدَّهَا يَسِيرُ، فقال لي: «كَيْفَ تَرَى بِعِيرِكَ؟» فقلتُ: بخير، قد أَصَابَتْهُ بَرَكَتُكَ. قال: «أَفَتَبِيعُنيهِ؟» قال: فاستَحْيَيْتُ، ولم يَكُنْ لنا ناضِحٌ غيرَه، فقلت: نعم. فَبِيعْتُهُ إِيَّاهُ، عَلَى أَنَّ لي فَقَارَ ظَهْرِهِ، حَتَّى أَبْلُغَ المَدِينَةَ. قال: فقلت: يا رسولَ الله، إِنِّي عَرُوسٌ، فاستَأْذَنْتُه، فَأَذِنَ لي، فَتَقَدَّمْتُ النَّاسَ إِلَى المَدِينَةِ، حَتَّى أَتَيْتُ المَدِينَةَ، فَلَقَيْنِي خَالِي، فَسَأَلَنِي عَنِ البَعِيرِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا صَنَعْتُ فِيهِ فَلَانِي، قال: وقد كَانَ قال لي رسولُ الله ﷺ - حِينَ استَأْذَنْتُه - «هَلْ تَزَوَّجْتَ بِكَرًا أَمْ نَثِيًّا؟» قلتُ: تَزَوَّجْتُ نَثِيًّا، فقال: «هَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكَرًا تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟» قلتُ: يا رسولَ الله، تُؤَمِّي والدي، أَوْ اسْتَشْهِدْ، وَلِي أَخَوَاتٌ صِغَارٌ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَنْزَوِّجَ مِثْلَهُنَّ، فَلَا تُؤَدِّبُهُنَّ، وَلَا تَقُومَ عَلَيْهِنَّ، فَتَزَوَّجْتُ نَثِيًّا لَتَقُومَ عَلَيْهِنَّ، وَتُؤَدِّبُهُنَّ، قال: فَلَمَّا قَدِمَ رسولُ الله ﷺ عَدَوْتُ عَلَيْهِ بالبَعِيرِ، فَأَعْطَانِي ثَمَنَهُ وَرَدَّهُ عَلَيَّ.

وفي أخرى: أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَعْيَا، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَضَرَبَهُ، وَدَعَا لَهُ، فَسَارَ بِسَيْرٍ لَيْسَ يَسِيرُ مِثْلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِغْنِيهِ بِأَوْقِيَّةٍ»، قلتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: «بِغْنِيهِ بِأَوْقِيَّةٍ» فَبِيعْتُهُ، وَاسْتَنْبَيْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ، وَنَقَدَنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ انْصَرَفْتُ، فَأَرْسَلَ عَلَى أَثَرِي، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ لَأَخْذَ جَمَلِكَ، فَخُذْ جَمَلَكَ، فَهُوَ مَالُكَ».

قال البخاري: قال جابر: أَفْقَرَنِي رسولُ الله ﷺ ظَهْرُهُ إِلَى المَدِينَةِ<sup>(١)</sup>.

وقال في أخرى: فَبِيعْتُهُ عَلَى أَنَّ لي فَقَارَ ظَهْرِهِ حَتَّى أَبْلُغَ المَدِينَةَ<sup>(٢)</sup>.

وقال في أخرى: لَكَ ظَهْرُهُ إِلَى المَدِينَةِ<sup>(٣)</sup>.

وفي أخرى: وَشَرَطَ ظَهْرُهُ إِلَى المَدِينَةِ<sup>(٤)</sup>.

= بغمده وسوطه، وقد يطرُح فيه زاده من تمر ونحوه.

(١) هذه الرواية وصلها البيهقي من طريق يحيى بن أبي كثير عن شعبة عن مغيرة عن عامر عن جابر.

(٢) وصلها البخاري في كتاب الجهاد من صحيحه.

(٣) وصلها أيضًا في الوكالة.

(٤) وصلها البيهقي من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه به، وصلها الطبراني من طريق

عثمان بن محمد الأخنسي عن محمد بن المنكدر بلفظ: فَبِيعْتُهُ إِيَّاهُ وَشَرَطْتُهُ - أي: ركوبه - إِلَى المَدِينَةِ.



قال البخاري: الاشتراط أكثر وأصحّ عندي<sup>(١)</sup>.

قال: وفي رواية: أنّه اشتراه بأوقية.

وفي أخرى: «بأربعة دنانير».

قال البخاري: وهذا يكون أوقية، على حساب الدينار بعشرة.

وقال في رواية: أوقية ذهب. وفي أخرى: مئتي درهم.

وفي أخرى قال: اشتراه بطريق تبوك، أحسبه قال: بأربع أواق.

وفي أخرى: بعشرين دينارًا. قال البخاري: وقول الشَّعْبِيّ: بأوقية، أكثر<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية للبخاري ومسلم نحو الرواية الأولى، وفيه: فنزلَ فحجَّته بمخجَّته، ثم قال: ازكَّب - وذكر نحوه - وقال فيه: «أما إنَّكَ قادمٌ، فإذا قَدِمْتَ فالْكَيْسُ الْكَيْسُ». وفيه: فاشتره مئتي بأوقية، وفيه: فقَدِمْتُ بالغداة فحجَّتُ المسجد فوجدته على باب

(١) أي: أكثر طرقًا وأصحّ مخرجًا، قال الحافظ رحمه الله: وأشار بذلك إلى أنَّ الرواة اختلفوا عن جابر في هذه الواقعة، هل وقع الشرط في العقد عند البيع، أو كان ركوبه للجمل بعد بيعه إباحةً من النبي ﷺ بعد شرائه على طريق العارية؟ والحاصل أنَّ الذين ذكروه بصيغة الاشتراط أكثر عددًا من الذين خالفوه، وهذا وجه من وجوه الترجيح فيكون أصح، ويترجح أيضًا بأن الذين رووه بصيغة الاشتراط معهم زيادة وهم حفاظ، فتكون حجة، وليست رواية من لم يذكر الاشتراط منافية لرواية من ذكره، لأنَّ قوله: «لك ظهرك» و«أفقرناك ظهرك» و«تبلغ عليه» لا يمنع وقوع الاشتراط قبل ذلك. وقال ابن دقيق العيد: إذا اختلفت الروايات وكانت الحجة ببعضها دون بعض، توقف الاحتجاج بشرط تعادل الروايات، أما إذا وقع الترجيح لبعضها، بأن يكون روايتها أكثر عددًا أو اتقن حفظًا، فيتعين العمل بالراجح، إذ الأضعف لا يكون مانعًا من العمل بالأقوى، والمرجوح لا يمنع التمسك بالراجح.

(٢) أي: موافقة لغيره من الأقوال، والحاصل من الروايات أوقية، وهي رواية الأكثر، وأربعة دنانير وهي لاتخالفها، وأوقية ذهب وأربع أواق وخمس أواق ومئتي درهم وعشرون دينارًا، هذا ما ذكره البخاري. قال الحافظ: ووقع عند أحمد والبرَّاز من رواية علي بن زيد عن أبي المتوكل ثلاثة عشر دينارًا وقد جمع عياض وغيره بين هذه الروايات، فقال: سبب الاختلاف أنَّهم رَوَوْا بالمعنى، والمراد: أوقية ذهب، والأربع أواق والخمس بقدر ثمن أوقية الذهب، والأربعة دنانير مع العشرين دينارًا محمولة على اختلاف الوزن والعدد، وكذلك رواية الأربعين درهمًا مع المئتي درهم. قال: وكأنَّ الأخبَّار بالفضة عما وقع عليه العقد بالذهب عما حصل به الوفاء، أو بالعكس.



المسجد، فقال: «الآن قدمت؟» قلت: نعم. قال: «فَدَعْ جَمَلَكَ وادْخُلْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ»، فدخلتُ فَصَلَّيْتُ، ثم رَجَعْتُ، فأمرَ بلالاً أَنْ يَرِنَ لِي أُوقِيَّةً، فَوَزَنَ لِي بلال، فَرَجَحَ المِيزَانَ، فأنْطَلَقْتُ، فلَمَّا وَلَّيْتُ قال: «ادْعُ لِي جَابِرًا»، فدُعِيتُ، فقلتُ: الآنَ يَرُدُّ عَلَيَّ الجَمَلَ، ولم يكنْ شيءٌ أبغضَ إِلَيَّ منه، فقال: «خُذْ جَمَلَكَ، ولكَ ثَمْنُهُ».

وفي روايةٍ لهما أيضًا، قال: كُنَّا مع رسولِ الله ﷺ في غزاةٍ، فلَمَّا أَقْبَلْنَا تَعَجَّلْتُ على بعيرٍ لِي قَطُوفٍ، فَلَحِقَنِي رَاكِبٌ من خَلْفِي، فَتَخَسَّ بعيري بِعَنْزَةٍ كانتَ مَعَهُ، فأنْطَلَقَ بعيري كأجودٍ ماأنتَ راءٍ من الإبل، فالتفتُ، فإذا أنا برسولِ الله ﷺ، فقال: «مايُعْجِلُكَ يا جابرُ؟» قلتُ: يا رسولَ الله، إنِّي حديثُ عَهْدٍ بِعُرْسٍ. قال: «أَبْكَرًا تَزَوَّجَتْهَا أُمُّ نَيْبًا؟» - فذكره - قال: فلما ذهبنا لِنَدْخُلَ قال: «أَمْهَلُوا، حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا - أَيِ عِشَاءٍ<sup>(١)</sup>» - كي تَمْشِطَ الشَّعِثَةُ، وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيَّةُ. زادَ مسلم: «فإذا قدمتَ فَالْكَيْسَ الكَيْسَ».

وفي روايةٍ لمسلم قال: أَقْبَلْنَا من مَكَّةَ إلى المدينة، مع رسولِ الله ﷺ، فأعْجَبَ جَمَلِي - وذكرَ نحوَ حديثِ قبله - وفيه: ثم قال لي: «يُعْنِي جَمَلُكَ هذا». قلتُ: لا، بل هو لك، قال: «لا، بل يُعْنِيهِ». فقلتُ: لا، بل هو لك يا رسولَ الله. قال: «لا، بل يُعْنِيهِ». قلتُ: فَإِنَّ لِرَجُلٍ عَلَيَّ أُوقِيَّةً من ذهب، فهو لك بها. قال: «قد أَخَذْتُهُ، فَتَبَلَّغْ عليه إلى المدينة». فلَمَّا قَدِمْتُ المدينةَ قال رسولُ الله ﷺ لبلال: «أَعْطِهِ أُوقِيَّةً من ذهبٍ وَزِدْهُ». قال: فأعْطاني أُوقِيَّةً من ذهب، وزادني قيراطًا. قال: فقلتُ: لا تُفَارِقْنِي زيادَةُ رسولِ الله ﷺ. قال: فكانَ في كَيْسٍ لِي، فأخَذَهُ أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الحَرَّةِ.

وفي أخرى لمسلم نحو ذلك، وفيه قال: «أَتَبِيعُنِيهِ بِكَذَا وَكَذَا، وَاللهُ يَغْفِرُ لَكَ؟» قلتُ: هو لك يا نبيَّ الله. قال ذلك ثلاثًا، وذكر الحديث.

وفي أخرى له، قال لي: «إِزْكَبْ بِسْمِ الله»، وفيه: فما زالَ يَزِيدُنِي ويقول: «واللهُ يَغْفِرُ لَكَ».

وفي أخرى له قال: فَتَخَسَّهُ، فوثَبَ، فكنْتُ بعدَ ذلك أَحْسِبُ<sup>(٢)</sup> خُطَامَهُ لِأَسْمَعَ حَدِيثَهُ،

(١) قال الحافظ: هذا التفسيرُ في نفس الخبر، وفيه إشارةٌ إلى الجمع بين هذا الأمر بالدخول ليلاً والنهي عن الطروق ليلاً، بأنَّ المراد بالأمر بالدخول في أول الليل، وبالنهي الدخول في أثنائه، أو أنَّ الأمرَ بالدخول ليلاً لمن أعلمَ أهْلَهُ بِقُدُومِهِ، فاستعدُّوا له، والنهي عَمَّنْ لم يفعلْ ذلك.

(٢) في (ظ): «فأخس».



فما أقدرُ عليه، فلَحَقَنِي النبي ﷺ، فقال: «بِعْنِيهِ» فَبَعْتُهُ، بِخَمْسِ أَوَاقِيٍّ، قال: قلت: على أَنَّ لي ظهره إلى المدينة، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ أَتَيْتُهُ بِهِ، فَرَادَنِي أُوقِيَّةً، ثُمَّ وَهَبَهُ لِي. وفي روايةٍ لهما قال: سافرتُ معه في بعضِ أسفاره - قال أبو المتوكل: لا أَذْري غَزْوَةً، أو عُمْرَةً - فلما أَن أقبَلْنَا، قال النبي ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَعَجَّلَ إِلَى أَهْلِهِ فَلْيَتَعَجَّلْ»، قال جابر: فأقبَلْنَا، وأنا على جملٍ لي أرمل، ليس فيه شَيْءٌ، والناسُ خَلْفِي، فبينما أنا كذلك إِذ قَامَ عَلِيٌّ، فقال لِي النبي ﷺ: «يا جابر، اسْتَمْسِكْ». فَضَرَبَهُ بِسَوْطِهِ، فوثبَ البعيرُ مكانه، فقال: «أَتَبِيعُ الْجَمَلَ؟» فقلتُ: نعم، فلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، ودخلَ النبي ﷺ المسجدَ في طوافٍ من أصحابِهِ، دخلْتُ إِلَيْهِ، وَعَقَلْتُ الْجَمَلَ فِي نَاحِيَةِ الْبَلَّاطِ، فقلتُ لَهُ: هَذَا جَمَلُكَ. فخرجَ فجعلَ يُطِيفُ بِالْجَمَلِ ويقولُ: «الْجَمَلُ جَمَلُنَا». فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِ بِأَوَاقِيٍّ مِنْ ذَهَبٍ، فقال: «أَعْطُوهَا جَابِرًا». ثُمَّ قَالَ: «اسْتَوْفَيْتَ الثَّمَنَ؟» قُلْتُ: نعم. قَالَ: «الثَّمَنُ وَالْجَمَلُ لَكَ».

وفي روايةٍ قال: اشترى مِنِّي النبي ﷺ بعيرًا بِوَقْفَتَيْنِ ودرهمٍ أو درهمَيْنِ، فَلَمَّا قَدِمَ صَرَاوًا أمرَ بِبَقْرَةٍ فَذَبَحَتْ، فَأَكَلُوا مِنْهَا، فلما قدموا المدينةَ أَمَرَنِي أَنْ أَتِيَ الْمَسْجِدَ، فَأُصَلِّيَ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ، وَوَزَنَ لِي ثَمَنَ الْبَعِيرِ.

ومن الرواةِ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الرُّكَعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ.

وفي روايةٍ: أَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَحَرَ جَزُورًا.

هذه رواياتُ البخاري ومسلم التي ذكرها الحُمَيْدِيُّ فِي كِتَابِهِ فِي ذِكْرِ بَيْعِ الْجَمَلِ والاشتراط.

وقد أَضَافَ إِلَيْهَا رَوَايَاتٍ أُخْرَى لهما، تَنْصَحُنْ ذِكْرَ تَزْوِيجِ جَابِرٍ، وَسُؤَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهُ عَنْهُ، وَذِكْرِ دُخُولِ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ طُرُوقًا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهَا بَيْعَ الْجَمَلِ، فَلِهَذَا لَمْ نَذْكُرْهَا نَحْنُ هَاهُنَا، وَأَخْرَجْنَاهَا لِتَجَيٍّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ مِنْ حَرْفِ النُّونِ<sup>(١)</sup>، وَفِي كِتَابِ الصُّحْبَةِ مِنْ حَرْفِ الصَّادِ<sup>(٢)</sup>، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَالْمَرَادُ مِنْ ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ بِطَوِيلِهِ: ذِكْرُ الْاِشْتِرَاطِ فِي الْبَيْعِ، وَلِأَجْلِ ذَلِكَ أَخْرَجُوهُ، وَلِهَذَا السَّبَبُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ إِلَّا ذِكْرَ الْاِشْتِرَاطِ.

(١) انظر الحديث رقم (٨٩٦٥).

(٢) انظر الحديث رقم (٣٠٢١).



وهذا لفظُ الترمذي: أَنَّ جَابِرًا بَاعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بَعِيرًا، واشترطَ ظَهْرَهُ إِلَى أَهْلِهِ.  
وهذا لفظُ أَبِي دَاوُدَ: قَالَ جَابِرٌ: بَيْعُهُ - يَعْنِي بَعِيرَهُ - مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، واشترطتْ  
حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي.

وقال في آخره: «تُرَانِي إِنَّمَا مَا كَسْتُكَ لِأَذْهَبَ بِجَمْلِكَ؟ خُذْ جَمْلَكَ وَثَمَنَهُ، فَهَمَا لَكَ».  
وحيثُ كَانَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْحَدِيثِ ذِكْرَ الْإِشْتِرَاطِ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْبُخَارِيِّ  
وَمُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ، عَلَّمْنَا عَلَيْهِ عِلَامَاتِهِمُ الْأَرْبَعِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَمِيعُ الْحَدِيثِ  
مُتَّفَقًا عَلَيْهِ.

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ رَوَايَاتٍ مُتَفَرِّقَةً نَحْوَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ<sup>(١)</sup>.

(١) الْبُخَارِيُّ فِي (٢٣٠٩) فِي الرِّكَالَةِ: بَابُ إِذَا وَكَلَّ رَجُلٌ رَجُلًا أَنْ يُعْطِيَ شَيْئًا وَلَمْ يَبَيِّنْ كَمْ يُعْطِي،  
(و(٤٤٣) فِي الْمَسَاجِدِ (الصَّلَاةِ): بَابُ الصَّلَاةِ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، وَ(٢٠٩٧) فِي الْبَيْعِ: بَابُ شِرَاءِ  
الدُّوَابِّ وَالْحَمِيرِ، وَ(٢٣٨٥) فِي الْإِسْتِقْرَاضِ: بَابُ مَنْ اشْتَرَى بِالْأَدِينِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ ثَمَنُهُ،  
(و(٢٣٩٤) فِيهِ: بَابُ حَسَنِ الْقَضَاءِ، وَ(٣٤٧٠) فِي الْمِظَالِمِ: بَابُ مَنْ عَقَلَ بِعِيرَهُ عَلَى الْبَلَاطِ أَوْ  
بَابُ الْمَسْجِدِ، وَ(٢٦٠٣) فِي الْهَبَةِ: بَابُ الْهَبَةِ الْمَقْبُوضَةِ وَغَيْرِ الْمَقْبُوضَةِ، وَ(٢٧١٨) فِي  
الشُّرُوطِ: إِذَا اشْتَرَطَ الْبَائِعُ ظَهَرَ الدَّابَّةِ إِلَى مَكَانٍ مَسْمُومٍ جَازٍ، وَ(٢٨٦١) فِي الْجِهَادِ: بَابُ مَنْ  
ضَرَبَ دَابَّةَ غَيْرِهِ فِي الْغَزْوِ، وَ(٢٩٦٧) فِيهِ: بَابُ اسْتِئْذَانِ الرَّجُلِ الْإِمَامَ، وَ(٣٠٨٧) فِيهِ: بَابُ  
الصَّلَاةِ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، وَ(٥٠٧٩ - ٥٠٨٠) فِي النِّكَاحِ: بَابُ تَرْوِيجِ الشَّيْءِ، وَ(٥٢٤٥)  
(و(٥٢٤٦) فِيهِ: بَابُ طَلَبِ الْوَلَدِ، وَ(٥٢٤٧) فِيهِ: بَابُ تَسْتَحْذِ الْمَغِيْبَةِ وَتَمْتَشِطُ، وَ(٥٣٦٧) فِي  
النِّفَقَاتِ: بَابُ عَوْنِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي وَلَدِهِ، وَ(٦٣٨٧) فِي الدَّعَوَاتِ: بَابُ الدَّعَاءِ لِلْمُتَزَوِّجِ؛  
وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧١٥) فِي الْمَسَافَةِ: بَابُ بَيْعِ الْبَعِيرِ وَاسْتِثْنَاءِ رُكُوبِهِ، وَ(٢٧١٥) فِي صَلَاةِ  
الْمَسَافِرِينَ: بَابُ اسْتِحْبَابِ تَحِيَةِ الْمَسْجِدِ بِرُكْعَتَيْنِ، وَ(١٠٨٦/٢) (٧١٥) فِي الرِّضَاعِ: بَابُ  
اسْتِحْبَابِ نِكَاحِ ذَاتِ الدِّينِ، وَ(١٠٨٧/٢) بَابُ اسْتِحْبَابِ نِكَاحِ الْبِكْرِ، وَ(١٥٢٧/٣) (٧١٥) فِي  
الْإِمَارَةِ: بَابُ كِرَاهَةِ الطَّرِيقِ لِمَنْ وَرَدَ مِنْ سَفَرٍ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٥٣) فِي الْبَيْعِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي  
إِشْتِرَاطِ ظَهْرِ الدَّابَّةِ عِنْدَ الْبَيْعِ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٠٥) فِي الْإِجَارَةِ: بَابُ شَرْطِ فِي بَيْعٍ، وَ(٣٧٤٧)  
فِي الْأَطْعَمَةِ: بَابُ الْإِطْعَامِ عِنْدَ الْقُدُومِ مِنَ السَّفَرِ؛ وَالنَّسَائِيُّ (٢٩٧/٧)، (٤٦٣٧ - ٤٦٤١)  
فِي الْبَيْعِ: بَابُ الْبَيْعِ يَكُونُ فِيهِ الشَّرْطُ فَيُصَحُّ الْبَيْعُ وَالشَّرْطُ؛ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٢٠٥) فِي  
التِّجَارَاتِ: بَابُ السُّومِ؛ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٠٢/٣) (١٣٨٢٢)، وَسَلَفُ بَرْقَمَ (٢٥٥)، وَسَيَّاتِي  
مُخْتَصَرًا وَمَطْوَلًا، وَيَقْطَعُ مُخْتَلَفَةً بِالْأَرْقَامِ (٢٥٥٥) (٣٠٢١) (٤٨٢٩) (٤٣٥٤) (٦٦٢٨) وَغَيْرَهَا.  
وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ ٢٣٦/٥: وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ الْمَسَاوِمَةِ لِمَنْ يُعْرَضُ سِلْعَتُهُ لِلْبَيْعِ،  
وَالْمَمَّاكِسَةُ فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْعَقْدِ، وَابْتِدَاءُ الْمُشْتَرِي بِذِكْرِ الثَّمَنِ، وَأَنَّ الْقَبْضَ لَيْسَ شَرْطًا =



(نَفَال): جملٌ نَفَال: أي بطيء في سيره.

(خلا منها): خلا من المرأة: أي كبرت وخرجت من حد الشباب.

(النَّاصِخُ): الجملُ يُسْتَقَى عليه الماء ليسقي النَّخْلَ والزَّرع وغيره.

(فَقَارَ ظَهْرُهُ): الْفَقَارُ: خَرَزُ الظَّهْرِ، يقال: أَفْقَرْتُكَ نَاقِي، أي: أَعْرْتُكَ فَقَارَهَا لَتَزَكَّيْهَا.

(عَرُوسُ): العروس: اسمٌ يَقَعُ على الرجل والمرأة، إذا دخل أحدهما بالآخر، يقال: رجلٌ عروس، وامرأةٌ عروس.

(فَنَقَدْنِي): نَقَدْتُهُ كَذَا: أي أَعْطَيْتُهُ نَقْدًا، وقد ذكر مقدارها في متن الحديث، وكانت يومئذٍ أربعين درهماً.

(فَحَبَنَهُ بِمَحَبَّتِهِ): الْمَحَبَنُ: عَصَا في طرفها انعقافٌ كالصُّولجان ونحوه.

(فَالْكَيْسُ الْكَيْسُ): الْكَيْسُ: هو الجماعُ والعقلُ، كأنه جعلَ طَلَبَ الْوَلَدِ عَقْلًا.

(قَطُوفٌ): جملٌ قَطُوفٌ: سَيْئُ الْمَشْيِ، ضَبُّ الْخَطْوِ.

(الْعَنَزَةُ): شِبْهُ الْعَكَازَةِ، يَكُونُ في طرفِها الواحدُ شِبْهُ الْحَرَبَةِ.

في صحة البيع، وأنَّ إجابة الكبير بقول: «لا» جائز في الأمر الجائز، والتحدُّث بالعمل الصالح للآتيان بالقصة على وجهها لأعلى وجه تركية النفس وإرادة الفخر، وفيه تفقد الإمام والكبير لأصحابه وسؤاله عما ينزلُ بهم، وإعانتهم بما يسر من حال أو مال أو دعاء، وتواضعه ﷺ، وفيه جواز ضرب الدابة للسير وإن كانت غير مكلفة، ومحلّه إذا لم يتحقق أن ذلك منها من فرط تعب وإعياء، وفيه توقيف التابع لرئيسه، وفيه الوكالة في وفاء الديون، والوزن على المشتري، والشراء بالنسيئة، وفيه ردُّ العطية قبل القبض لقول جابر: هو لك، قال: «لا بل بعني»، وفيه جواز إدخال الدواب والأمتعة إلى رحاب المسجد، وحواليه، وفيه المحافظة على ما يتركُّ به، لقول جابر: لا تفرقني الزيادة، وفيه جواز الزيادة في الثمن عند الأداء والرجحان في الوزن لكن برضا المالك، وهي هبةٌ مستأنفةٌ حتى لو ردت السلعة بعيبٍ مثلاً لم يجب ردُّها، أو هي تابعةٌ للثمن حتى تردَّ فيه احتمال، وفيه فضيلةٌ لجابر حيث ترك حظَّ نفسه وامتنل أمر النبي ﷺ له ببيع جمليهِ مع احتياجه إليه، وفيه معجزةٌ ظاهرةٌ للنبي ﷺ، وجواز إضافة الشيء إلى من كان ماله قبل ذلك باعتبار ما كان، واستدلَّ به على صحة البيع بغير تصريح بإيجاب ولا قبول، لقوله فيه قال: «بعنيه بأوقية» فبعته، ولم يذكر صيغة.



(نَمَشَطُ الشَّعْثَةِ): الشَّعْثَةُ: المرأةُ البعيدة العهد بالغسل والتسريح. والامتشاط: تسريح الشعر، يعني: حتى تصلح من شأنها، بحيث إذا قَدِمَ عليها بعلمها، وجدها متجملة، حسنة الحال.

(وتستحذُ الْمُغِيَّةَ): الْمُغِيَّةُ: المرأةُ التي غابَ عنها زوجها، والاستحداد: أخذُ الشعر بالموسى وغيرها، وهذا أيضًا كالأول.

(أَزْمَلُ): جمل أرمل: يضرب لونه إلى الكُدْرَةِ.

(ليس فيه شِيْءٌ): أي لالون فيه يخالف كُدْرَتَه.

(البلاط): ما يُقَرَّشُ به الأرض من حجرٍ أو غيره، ثم سمي المكان بلاطًا على المجاز.

(صِرَازًا) - بكسر الصاد المُهملة والراءين المهملتين -: موضعٌ قريب من المدينة.

(جَزُورًا): الجَزُورُ من الإبل: يقعُ على الذَّكَرِ والأنثى، والكلمة مؤنثة.

(ماكسُتُكُ): فاعلتُك، من المكس: وهو انتقاصُ الثمن، وذكر الزمخشري في كتابه «الفائق» هذا الحديث، وقال: قد رُوي «ماكسُتُكُ» من المُكاس، ومعناه ظاهرٌ، وقال: قد رُوي «أُتْراني أُنْمَا كِسْتُكُ»، وهو من كايسته فِكِسْتُه: أي كنتُ أَكَيْسَ منه.

٣٤١ - (خ م ط ت د س - عائشة) رضي الله عنها، قالت: جاءت بَرِيرَةُ تستعينُ بها في كتابتيها، ولم تكنْ قضتْ من كتابتيها شيئًا، فقالت لها عائشة: ارجعي إلى أهليكَ، فإنَّ أَحَبُّوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَكَ، ويكونَ ولاؤُكَ لي فعلتُ. فذكرتْ ذلكَ بَرِيرَةُ لأهلِها، فأبَوْا وقالوا: إن شاءتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَفْعَلْ، ويكونَ لنا ولاؤُكَ. فذكرتْ ذلكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فقال لها رسولُ اللَّهِ ﷺ: «إبتاعي وأعتقي، فإنما الولاءُ لمن أعتق»، ثم قام رسولُ اللَّهِ ﷺ فقال: «مابالُ أناسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا ليست في كتابِ اللَّهِ؟ مَنْ اشترطَ شَرْطًا ليس في كتابِ اللَّهِ فليس له، وإن اشترطَ مئةَ مئةَ، شرطُ اللَّهِ أَحَقُّ وأوثقُ». هذه رواية البخاري ومسلم.

وأخرج الموطأ والترمذي وأبو داود والنسائي نحوها.

وفي أخرى للبخاري، من حديثِ أيمن المكي قال: دخلتُ على عائشةَ فقلتُ:



كُنْتُ غُلَامًا لِعُتْبَةَ بِنِ أَبِي لَهَبٍ، ومات، وورثني بئوه، وإنهم باعوني من ابن أبي عمرو، واشترط بنو عتبة الولاء، فقالت: دخلت عليّ بريرة، فقالت: اشتريني وأعتقيني، قلت: نعم. قالت: لا يبيعوني حتى يشترطوا ولائي. قلت: لاحتاجة لي فيك. فسمع بذلك رسول الله ﷺ، أو بلغه، فقال: «ما شأن بريرة؟» فذكرت عائشة ما قالت، فقال: «اشترىها فأعتقها، وليشترطوا ما شاؤوا». قال: فاشتريتها فأعتقتها، واشترط أهلها ولأها. فقال النبي ﷺ: «الولاء لمن أعتق، وإن اشترطوا مئة شرط».

وللبخاري ومسلم وغيرهما روايات أخرى لهذا الحديث بزيادة تتضمن ذكر تخييرها في زوجها لما عتقت، وذكر لحم تُصدق به عليها، وذكر قدر ما كوتبت عليه<sup>(١)</sup>.  
وقد تركنا ذكرها ليجيء في مواضعها من كتاب الفرائض، والكتابة، والصدقة، والنكاح والطلاق.

(١) البخاري (٤٥٦) في المساجد (الصلاة): باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد، و(١٤٩٣) في الزكاة: باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ، و(٢١٥٥) في البيوع: باب البيع والشراء مع النساء، و(٢١٦٨) فيه: باب إذا اشترط شروطاً في البيع لاحتل، و(٢٥٣٦) في العتق: باب بيع الولاء وهبته، و(٢٥٦١) فيه: باب ما يجوز من شروط المكاتب، و(٢٥٦٣) فيه: باب استعانة المكاتب وسؤال الناس، و(٢٥٦٤) فيه: باب بيع المكاتب إذا رضي، و(٢٥٦٥) فيه: باب إذا قال المكاتب: اشترني وأعتقني فاشترأه لذلك، و(٢٥٧٨) في الهبة: باب قبول الهدية، و(٢٧١٧) في الشروط: باب الشروط في البيوع، و(٢٧٢٦) فيه: باب ما يجوز من شروط المكاتب إذا رضي بالبيع على أن يعتق، و(٢٧٢٩) فيه: باب الشروط في الولاء، و(٢٧٣٥) فيه: باب المكاتب وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله، و(٥٢٨٤) في الطلاق: باب شفاعة النبي ﷺ في زوج بريرة، و(٦٧١٧) في كفارات الأيمان: باب إذا أعتق في الكفارة لمن يكون ولاؤه، و(٦٧٥١) في الفرائض: باب الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط، و(٦٧٥٤) فيه: باب ميراث السائبة، و(٦٧٥٨) فيه: باب إذا أسلم على يديه، و(٦٧٦٠) فيه: باب ما يرث النساء من الولاء. وأخرجه مسلم (١٥٠٤) في العتق: باب الولاء لمن أعتق؛ والموطأ ٢/٧٨٠ (١٥١٩) في العتق والولاء: باب مصير الولاء لمن أعتق؛ وأبو داود (٣٩٢٩ و ٣٩٣٠) في العتق: باب بيع المكاتب إذا فسخت الكتابة؛ والنسائي ٧/٣٠٠ (٤٦٤٢ و ٤٦٤٣ و ٤٦٤٤) في البيوع: باب البيع يكون فيه الشرط الفاسد، فيصح البيع، ويبطل الشرط؛ والترمذي (١٢٥٦) في البيوع: باب ما جاء في اشتراط الولاء والزجر عن ذلك؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٥٢١) في العتق: باب المكاتب، وسيأتي برقم (٧٤٢٦ و ٥٩٤٥)، وفي الزكاة برقم (٢٧٦٥) والطلاق برقم (٥٧٨٠).



(كِتَابَتِهَا): الْكِتَابَةُ: الْمُكَاتَبَةُ: وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِعَبْدِهِ: كَاتَبْتُكَ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ مَثَلًا، فَإِذَا أَذَيَتْهَا عَتَقْتَ؛ وَمَعْنَاهُ: كَتَبْتُ لَكَ عَلَى نَفْسِي أَنْ تَعْتِقَ مِنِّي إِذَا وَقَّيْتُ الْمَالَ، وَكَتَبْتُ عَلَيَّ الْعَتَقَ.

(وَلَاءُكَ): وَلَاءُ الْمُعْتَقِ: أَنَّهُ إِذَا مَاتَ الْمُعْتَقُ، وَلَمْ يُخْلَفْ وَارِثًا سِوَى مُعْتِقِهِ، وَرِثَتْهُ.

٣٤٢ - (خ م - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً فَتُعْتِقَهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِّعُكِهَا عَلَى أَنَّ وَلَاءَهَا لَنَا. فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

قَالَ الْحُمَيْدِيُّ: ذَكَرَهُ أَبُو مَسْعُودٍ الدَّمَشْقِيُّ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، وَهُوَ فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ هَكَذَا، وَفِي كِتَابِ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ، فَلَا يَكُونُ حَيْثُ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَيْنَهُمَا.

قَالَ الْحُمَيْدِيُّ: وَلَعَلَّهُ قَدْ وَجَدَهُ فِي نُسْخَةٍ «أَنَّ عَائِشَةَ» بَدَلَ عَنْ عَائِشَةَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عَائِشَةَ سَأَوَتْ بَرِيرَةَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَتْ: إِنَّهُمْ أَبَوَا أَنْ يَبِيعَوْهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطُوا الْوَلَاءَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». قِيلَ لِنَافِعٍ: حُرًّا كَانَ زَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا؟ قَالَ: وَمَا يَذْرِئُنِي؟ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ (١).



(١) الْبُخَارِيُّ (٢١٦٩) فِي الْبَيْعِ: بَابُ إِذَا اشْتَرَطَ شَرْطًا فِي الْبَيْعِ لَا تَحُلُّ، وَ(٢١٥٦) فِيهِ: بَابُ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ مَعَ النِّسَاءِ، وَ(٢٥٦٢) فِي الْعَتَقِ: بَابُ مَا لَا يَجُوزُ مِنْ شُرُوطِ الْمَكَاتِبِ، وَ(٦٧٥٢) فِي الْفَرَائِضِ: بَابُ الْوَلَاءِ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَ(٦٧٥٧) فِيهِ: بَابُ إِذَا أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ، وَ(٦٧٥٩) فِيهِ: بَابُ مَا يَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ؛ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٠٤) فِي الْعَتَقِ: بَابُ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ؛ وَهُوَ فِي الْمَوْطَأِ ٧٨١/٢ (١٥١٩ وَ ١٥٢٠ وَ ١٥٢١) فِي الْعَتَقِ: بَابُ مَصِيرِ الْوَلَاءِ لِمَنْ أَعْتَقَ.



## الفصل الثالث

### في النهي عن بيع الملامسة والمنازمة

٣٤٣ - (خ م د س - أبو سعيد الخُدري) رضي الله عنه، قال: نَهَى رسولُ الله ﷺ عن لبستين، وعن بيعتين، ونَهَى عن الملامسة والمنازمة في البيع. واللامسة: لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار، ولا يقلبه إلا بذلك. والمنازمة: أن يئذ الرجل إلى الرجل ثوبه، ويئذ الآخر بثوبه، ويكون ذلك بيعهما عن غير نظر ولا تراضي. واللُبتان<sup>(١)</sup>: اشتمال الصماء، والصماء: أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه، فيئذو أحد شقيه، ليس عليه ثوب، واللُبتة الأخرى: احتياؤه بثوبه وهو جالس، ليس على فرجه منه شيء.

هذه رواية البخاري ومسلم، إلا أن اللفظ للبخاري، وهو أتم.

وفي رواية أبي داود قال: نَهَى رسولُ الله ﷺ عن بيعتين وعن لبستين: أما البيعتان فاللامسة والمنازمة، وأما اللُبتان، فاشتمال الصماء، وأن يحتبي الرجل في ثوب واحد، كاشفاً عن فرجه، أو ليس على فرجه منه شيء، واشتمال الصماء: أن يشتمل في ثوب واحد، يضع طرفي الثوب على عاتقه الأيسر، ويبرز شقه الأيمن. قال: والمنازمة... وذكر مثل البخاري ومسلم.

وفي رواية النسائي قال: نَهَى عن الملامسة، وهو لمس الثوب لا ينظر إليه. وعن المنازمة، وهو طرُح الرجل ثوبه إلى الرجل بالبيع قبل أن يقلبه، أو ينظر إليه.

وله في أخرى: مختصراً قال: نَهَى عن الملامسة والمنازمة في البيع.

وله في أخرى قال: نَهَى عن لبستين وعن بيعتين، أما البيعتان: فاللامسة والمنازمة، والمنازمة: أن يقول: إذا بُذت هذا الثوب فقد وجب البيع. واللامسة: أن يمس بيده ولا ينشره ولا يقلبه، إذا مس وجب البيع<sup>(٢)</sup>.

(١) في البخاري: «واللُبتان».

(٢) البخاري (٥٨٢٠) في اللباس: باب اشتمال الصماء، وباب الاحتباء بثوب واحد، و(٣٦٧) في =



(المَلَامَسَةُ والمُنَابَذَةُ): قد مضى تفسيرُهما في الحديث، ونَزِيدُهُ هاهنا بيانًا، قال: هو أن تقول: إذا لَمَسْتَ ثوبي أو لَمَسْتُ ثوبَكَ فقد وَجَبَ البيع. وقيل: هو أن يلمسَ المَبِيعُ من وراء ثوب، ولا ينظرُ إليه، ثم يقع البيع عليه، وهذا هو بيع الغَرَر والمجهول. وأما المُنَابَذَةُ: فهي أن يقولَ أحدُ المُتَبَايعَيْنِ لِلآخَرِ: إذا نَبَذْتُ إِلَيَّ الثوبَ أو نَبَذْتُهُ إِلَيْكَ فقد وَجَبَ البيع. وقيل: هو أن يقول: إذا نَبَذْتُ إِلَيْكَ الحِصَاةَ فقد وَجَبَ البيع.

وقال الفقهاءُ نحو ذلك في الملامسة والمناذة، وهذا لفظُهم:

قالوا في المَلَامَسَةِ: أن يقولَ: مهما لَمَسْتَ ثوبي فهو مبيعٌ منك، وهو باطل، لأنه تعليق، أو عدول عن الصيغة الشرعية. وقيل: معناه أن يجعلَ اللُّمَسَ بالليل في ظلمةٍ قاطعًا للخيار. ويرجعُ ذلك إلى تعليقِ الزُّوم، وهو غيرُ نافذ. قالوا: والمُنَابَذَةُ في معنى الملامسة، وقيل: معناه: أن يتنابذا السَّلْع، وتكونُ معاطاةً، فلا ينعقدُ بها البيع عند الشافعي رحمه الله.

(اشْتِمَال الصَّمَاءِ): قد ذُكِرَ معناه في مَثْنِ الحديث، إلا أن الفقهاء يقولون: هو أن يشتمَلَ بثوبٍ واحدٍ ليس عليه غيره، ثم يرفُعه من أحدِ جانبيه فيضعه على أحدِ مَنَكِبَيْهِ، والمرادُ به على هذا: كراهية التَكشُّف، وإبداء العورة.

وأهل الغريب يقولون: هو أن يشتمَلَ بالثوب حتى يجلَّلَ جسده لا يرفعُ منه جانبًا، فتكون فيه فُرْجَةٌ يُخْرِجُ منها يده، والمرادُ منه على هذا كراهيةُ أن يغطِّيَ جسده، مخافة أن يضطرَّ إلى حالةٍ تُسَدُّ مُتَنَفِّسُهُ فيتأذى.

الصلاة: باب ما يستر من العَوْرَةِ، و(١٩٩٢) في الصوم: باب صوم يوم الفطر، و(٢١٤٤) في البيوع: باب بيع المَلَامَسَةِ، و(٢١٤٧) فيه: باب بيع المُنَابَذَةِ، و(٦٢٨٤) في الاستئذان: باب الجلوس كيفما تيسر؛ وأخرجه مسلم (١٥١٢) في البيوع: باب إبطال بيع الملامسة والمناذة؛ وأبو داود (٣٣٧٧ و ٣٣٧٨) في البيوع: باب بيع الغرر؛ والنسائي ٢٦٠/٧، ٢٦١ (٤٥١٠) في البيوع: باب بيع المناذة وتفسير ذلك؛ وأخرجه ابن ماجه (٢١٧٠) في التجارات: باب ماجاء في النهي عن المناذة والملامسة؛ وأحمد في مواضع كثيرة من المسند منها ٦/٣ (١٠٦٣٩)؛ والدارمي (٢٥٢٢) في البيوع: باب في النهي عن المُنَابَذَةِ والملامسة، وسيأتي مختصرًا برقم (٨٢٦٠).



(الاحتباء): أن يجمع بين ركبتيه وظهره بمنديل أو حبل، ويكون قاعدًا شبه المستند إلى شيء، وقد يكون الاحتباء باليدين.

٣٤٤ - (خ م ط ت س - أبو هريرة) رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ، نهى عن الملامسة والمُنَابَذة.

وفي رواية قال: نهى عن بيعتين: الملامسة والمُنَابَذة، أما الملامسة: فإن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل. والمُنَابَذة: أن يثد كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر، ولم ينظر أحد منهما إلى ثوب صاحبه.

وفي أخرى قال: نهى رسول الله ﷺ عن صيامتين وبيعتين: الفطر والتحر، واللامسة والمُنَابَذة.

أخرج الرواية الأولى الجماعة إلا أبا داود، والثانية البخاري ومسلم والنسائي، والثالثة البخاري<sup>(١)</sup>.

٣٤٥ - (س - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، قال: نهى رسول الله ﷺ عن لبستين، ونهى عن بيعتين: عن المُنَابَذة واللامسة، وهي بيع كانوا يتبايعون بها في الجاهلية. أخرجه النسائي<sup>(٢)</sup>.

(١) البخاري (٢١٤٥) في البيوع: باب بيع الملامسة، و(٢١٤٦) فيه: باب بيع المُنَابَذة، و(٣٦٨) في الصلاة: باب ما يستر من العورة، و(٥٨٤) في مواقيت الصلاة: باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، و(٥٨٨) فيه: باب لا تتحرى الصلاة قبل غروب الشمس، و(١٩٩٣) في الصوم: باب الصوم يوم التحر، و(٥٨١٩) في اللباس: باب اشتغال الصائم، و(٥٨٢١) فيه: باب الاحتباء في ثوب واحد. وأخرجه مسلم (١٥١١) في البيوع: باب إبطال بيع الملامسة والمُنَابَذة؛ والموطأ ٢/٦٦٦ (١٣٧١) في البيوع: باب الملامسة والمُنَابَذة؛ والترمذي (١٣١٠) في البيوع: باب ماجاء في الملامسة والمُنَابَذة؛ والنسائي ٧/٢٥٩ (٤٥٠٩) في البيوع: باب بيع الملامسة، و(٤٥١٣) فيه: باب بيع المُنَابَذة وتفسير ذلك؛ وأخرجه ابن ماجه (٢١٦٩) في التجارات: باب ماجاء في النهي عن المُنَابَذة واللامسة.

(٢) سنن النسائي ٧/٢٦١ (٤٥١٦) في البيوع: باب بيع المُنَابَذة وتفسير ذلك؛ وفي سننه جعفر بن بُزْزَاق، وقد قالوا: يخطئ في حديث الزهري، وهذا عنه، لكن الحديث حسن بما قبله.



## الفصل الرابع

### في النهي عن بيع الغرر والمضطر والحصة

٣٤٦ - (م ت د س - أبو هريرة) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ، وَبَيْعِ الْحَصَاةِ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ<sup>(١)</sup>.  
(الْغَرَرُ): مَالُهُ ظَاهِرٌ تَوَثُّرُهُ، وَبَاطِنُهُ تَكَرُّهُ، فَظَاهِرُهُ يَغُرُّ الْمُشْتَرِي وَبَاطِنُهُ مَجْهُولٌ.

(بَيْعِ الْحَصَاةِ): هُوَ أَنْ يَقُولَ: إِذَا نَبَذْتُ إِلَيْكَ الْحَصَاةَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ.

وقيل: هُوَ أَنْ يَقُولَ: بِعْتُكَ مِنْ السَّلْعِ مَا تَقَعُ عَلَيْهِ حَصَاتُكَ إِذَا رُمِيَتْ، أَوْ بِعْتُ مِنْ الْأَرْضِ إِلَى حَيْثُ تَنْتَهِي حَصَاتُكَ. وَالْكَلُّ فَاسِدٌ. لِأَنَّهُ مِنْ بَيْعِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَكُلُّهَا غَرَرٌ لِمَا فِيهَا مِنَ الْجَهَالَةِ.

٣٤٧ - (ط - سعيد بن المسيَّب) رحمه الله، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ. أَخْرَجَهُ الْمُوطَأُ<sup>(٢)</sup>.

٣٤٨ - (د - شيخ من بني تميم) رحمه الله، قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، أَوْ قَالَ: قَالَ لِي عَلِيٌّ: سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ عَضُوضٌ، يَعْضُضُ الْمُوسِرُ فِيهِ عَلَى مَا فِي يَدِهِ، وَيُبَايِعُ الْمُضْطَرُّونَ، وَلَمْ يُمْرُوا بِذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمُضْطَرِّ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ، وَعَنْ بَيْعِ

(١) مسلم (١٥١٣) في البيوع: باب بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر؛ والتِّرْمِذِيُّ (١٢٣٠) في البيوع: باب ماجاء في كراهية بيع الغرر؛ وأبو داود (٣٣٧٦) في البيوع: باب بيع الغرر؛ والنَّسَائِيُّ ٢٦٢/٧ (٤٥١٨) في البيوع: باب بيع الحصة؛ وأخرج ابن ماجه (٢١٩٤) في التجارات: باب النهي عن بيع الحصة وبيع الغرر؛ وأخرجه أحمد (٧٣٦٣ و ٨٦٦٧ و ٩٣٤٥)، والدارمي (٢٥٥٤) في البيوع: باب في النهي عن بيع الغرر.

(٢) الموطأ (١٣٧٠) في البيوع: باب بيع الغرر؛ وهو مرسل، لكنه بمعنى حديث أبي هريرة الذي قبله.



الثمرة قبل أن تُذْرِكَ. أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

(العَضُوضُ): الكلب، ومنه: مِلْكٌ عَضُوضٌ: فيه عَسْفٌ وظُلْمٌ<sup>(٢)</sup>.

(بيع المضطر): على وجهين: أحدهما: أن يضطرَّ إلى العقد من طريق الإكراه، وهذا فاسد.

والآخر: أن يضطرَّ إلى البيع لَدَيْنِ رَكِبِهِ، أو مؤونة ترهقه، فيبيع ما في يده بالوكس، وهذا سبيله من جهة المروءة والدين، أن لا يبيع على هذا الوجه، ويُعَان، ويُقرَض، ويُمهَل عليه إلى الميسرة، فإنَّ عقد البيع على هذه الحالة، جاز ولم يُفسَخ.



(١) سنن أبي داود (٣٣٨٢) في البيوع: باب بيع المضطر، وفي سنده مجهول، وهو الشيخ من بني تميم.

(٢) العَسْفُ: الأخذ على غير الطريق.



## الفصل الخامس

### في النهي عن بيع الحاضر للبادي، وتلقي الركبان

٣٤٩ - (م ت د س - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ<sup>(١)</sup>، ودَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُوا اللهَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ». أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي<sup>(٢)</sup>.

٣٥٠ - (خ م د س - أنس بن مالك) رضي الله عنه، قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمُّهُ. هذه رواية البخاري ومسلم. وفي رواية أبي داود والنسائي قال: لا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ.

(١) قال الحافظ في الفتح ٣١١/٤: والجمهور على التحريم بشرط العلم بالمنهي، وأن يكون المتاع المجلوب مما يحتاج إليه، وأن يعرض الحضري ذلك على البدوي، فلو عَرَضَهُ البدوي على الحضري لم يمنع، وزاد بعض الشافعية: عموم الحاجة، وأن يظهر بيع ذلك المتاع السعة في تلك البلد.

قال ابن دقيق العيد: أكثر هذه الشروط تدور بين اتباع المعنى أو اللفظ، والذي ينبغي أن ينظر في المعنى إلى الظهور والخفاء، فحيث يظهر يخصص النص أو يُعَمَّم، وحيث يخفى فاتباع اللفظ أولى. فأما اشتراط أن يلتبس البلدي ذلك، فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه، وعدم ظهور المعنى فيه، فإن الضرر الذي علل به النهي لا يفترق الحال فيه بين سؤال البلدي وعدمه، وأما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعو الحاجة إليه، فمتوسط بين الظهور وعدمه، وأما اشتراط ظهور السعة، فكذلك أيضًا لاحتمال أن يكون المقصود مجرد تفويت الربح والرزق على أهل البلد، وأما اشتراط العلم بالمنهي فلا إشكال فيه، وقد جاء في كتب الحنفية تفسير ذلك بأن المراد نهى الحاضر أن يبيع للبادي في زمن الغلاء شيئًا يحتاج إليه أهل البلد.

(٢) مسلم (١٥٢٢) في البيوع: باب تحريم بيع الحاضر للبادي؛ والترمذي (١٢٢٣) في البيوع: باب ماجاء لا يبيع حاضر لباد؛ وأبو داود (٣٤٤٢) في الإجارة: باب في النهي أن يبيع حاضر لباد؛ والنسائي ٢٥٦/٧ (٤٤٩٥) في البيوع: باب بيع الحاضر للبادي؛ وأخرجه ابن ماجه (٢١٧٦) في التجارات: باب النهي أن يبيع حاضر لباد؛ وأحمد في المسند ٣٠٧/٣ (١٣٨٧٩).



وفي أخرى لأبي داود عن أنس قال: كان يُقال: لا يبيع حاضر لباد. وهي كلمة جامعة: لا يبيع له شيئاً، ولا يتنازع له شيئاً<sup>(١)</sup>.

٣٥١ - (خ - عبد الله بن عمر بن الخطاب) رضي الله عنهما، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد. أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup>.

٣٥٢ - (خ م د س - ابن عمر) رضي الله عنهما، قال: نهى رسول الله ﷺ عن تلقّي البيوع. هذه رواية مسلم.

وله وللبخاري قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تَلَقُّوا السَّلْعَ، حتى يَهْبَطَ بها إلى السوق».

وأخرجه أبو داود بزيادة في أوله قال: «لا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا تَلَقُّوا السَّلْعَ...» الحديث.

وأخرجه النسائي وقال: «الْجَلْبَ عَوْضَ السَّلْعِ».

وله في أخرى: نهى عن النَّجْشِ والتَّلْقِي، أو يبيع حاضر لباد.

وفي أخرى: نهى عن التَّلْقِي، لم يَرِدْ<sup>(٣)</sup>.

٣٥٣ - (خ م د س - عبد الله بن عباس) رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تَلَقُّوا الرُّكْبَانَ، ولا يبيع حاضر لباد». فقال له طاوس: ما قوله: لا يبيع حاضر

(١) البخاري (٢١٦١) في البيوع: باب لا يشتري حاضر لباد بالمسرة؛ ومسلم (١٥٢٣) في البيوع: باب تحريم بيع الحاضر للبادي؛ وأبو داود (٣٤٤٠) في البيوع (الإجارة): باب في النهي أن يبيع حاضر لباد؛ والنسائي ٢٥٦/٧ (٤٤٩٢ و ٤٤٩٣ و ٤٤٩٤) في البيوع: باب بيع الحاضر للبادي.

(٢) البخاري (٢١٥٩) في البيوع: باب من كره أن يبيع حاضر لباد وبأجر.

(٣) البخاري (٢١٦٥) في البيوع: باب النهي عن تلقّي الركبان؛ ومسلم (١٥١٨) في البيوع: باب تحريم تلقّي الجلب؛ وأبو داود (٣٤٣٦) في الإجارة (البيوع): باب التلقي؛ والنسائي ٢٥٧/٧ (٤٤٩٨ و ٤٤٩٩) في البيوع: باب التلقي؛ وأخرجه ابن ماجه (٢١٧٩) في التجارات: في النهي عن تلقّي الجلب؛ والدارمي (٢٥٦٧) في البيوع: باب لا يبيع على بيع أخيه. وسبأني برقم (٣٥٩) و(٨٩٦٧).



لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمَسَارًا<sup>(١)</sup>. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، إِلَّا أَنَّ أَبَا دَاوُدَ لَيْسَ عِنْدَهُ قَوْلُهُ: «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ»<sup>(٢)</sup>.

٣٥٤ - (ت - عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه، قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَلْقَى الْبَيْعِ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup>.

٣٥٥ - (د - سالم المكي) رحمه<sup>(٤)</sup> الله، أَنَّ أَعْرَابِيًّا حَدَّثَهُ، أَنَّهُ قَدِمَ بِحُلُوبَةٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَتَزَلَّ عَلَى طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ طَلْحَةُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَكِنْ أَذْهَبَ إِلَى الشُّوقِ، فَاَنْظُرْ مَنْ يَبِيعُكَ، وَشَاوِرْنِي،

(١) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ ٣١١/٤ بِمَهْمَلَتَيْنِ، هُوَ فِي الْأَصْلِ: الْقِيمُ بِالْأَمْرِ وَالْحَافِظُ لَهُ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي مَتَوَلِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ لِلغَيْرِ، وَفِي هَذَا التَّفْسِيرِ تَعْقِيبٌ عَلَى مَنْ فُسِّرَ بَيْعُ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي، بِأَنَّ الْمُرَادَ نَهْيُ الْحَاضِرِ أَنْ يَبِيعَ لِلْبَادِي فِي زَمَنِ الْغَلَاءِ شَيْئًا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَهْلُ الْبَلَدِ، وَهَذَا مَذْكُورٌ فِي كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ. وَقَالَ غَيْرُهُمْ: صَوْرَتُهُ: أَنْ يَجِيءَ الْبَلَدَ غَرِيبٌ بِسَلْعَةٍ يَرِيدُ بَيْعَهَا بِسَعْرِ الْوَقْتِ فِي الْحَالِ، فَيَأْتِيهِ بَلَدِيٌّ يَقُولُ لَهُ: ضَعْنِي عِنْدِي لِأَبِيعَهُ لَكَ عَلَى التَّدْرِيجِ بِأَعْلَى مِنْ هَذَا السَّعْرِ، فَجَعَلُوا الْحَكْمَ مَنْوًى بِالْبَادِي وَمَنْ شَارَكَهُ فِي مَعْنَاهُ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْبَادِي فِي الْحَدِيثِ لِكَوْنِهِ الْغَالِبِ، فَالْحَقُّ بِهِ مَنْ يَشَارَكَهُ فِي عَدَمِ مَعْرِفَةِ السَّعْرِ الْحَاضِرِ وَإِضْرَارِ أَهْلِ الْبَلَدِ بِالْإِشَارَةِ عَلَيْهِ بِأَنْ لَا يُيَادَرَ الْبَيْعُ، وَهَذَا تَفْسِيرُ الشَّافِعِيِّ وَالْحَنَابِلَةِ، وَجَعَلَ الْمَالِكِيَّةُ الْبَدَاوَةَ قِيْدًا، وَعَنْ مَالِكٍ: لَا يَلْتَحِقُ بِالْبَدَوِيِّ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَشْبِهُهُ. قَالَ: فَأَمَّا أَهْلُ الْقُرَى الَّذِينَ يَعْرِفُونَ أَمَانَ السَّلْعِ وَالْأَسْوَاقِ، فَلَيْسُوا دَاخِلِينَ فِي ذَلِكَ.

(٢) الْبُخَارِيُّ (٢١٥٨) فِي الْبَيْعِ: بَابُ هَلْ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِغَيْرِ أَجْرٍ، وَ(٢٢٧٤) فِي الْإِجَارَةِ: بَابُ أَجْرِ السَّمْسَرَةِ؛ وَمُسْلِمٌ (١٥٢١) فِي الْبَيْعِ: بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٣٩) فِي الْإِجَارَةِ (الْبَيْعِ): بَابُ النَّهْيِ أَنْ يَبِيعَ الْحَاضِرُ لِبَادٍ، وَالنَّسَائِيُّ ٢٥٧/٧ (٤٥٠٠) فِي الْبَيْعِ: بَابُ التَّلْقَى؛ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢١٧٧) فِي التَّجَارَاتِ: بَابُ النَّهْيِ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ؛ وَأَحْمَدُ (٣٤٧٢).

(٣) التِّرْمِذِيُّ (١٢٢٠) فِي الْبَيْعِ: بَابُ مَاجَاءِ فِي كِرَاهِيَةِ تَلْقَى الْبَيْعِ؛ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢١٨٠) فِي التَّجَارَاتِ: بَابُ النَّهْيِ عَنْ تَلْقَى الْجَلْبِ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَسَلَفُ بَرْقَمَ (٣٥٤) مَعْرُودًا لِلصَّحِيحِينَ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ٤٤٤/٣: سَالِمُ الْمَكِّي، وَلَيْسَ بِالْخِيَاطِ، رَوَى عَنْ أَعْرَابِيٍّ لَهُ صَحْبَةٌ، وَعَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ الْأَشْعَرِيِّ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ حَدِيثًا وَاحِدًا فِي بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي. قَالَ الْمَزِّي: خَلَطَهُ صَاحِبُ الْكَمَالِ بِسَالِمِ الْخِيَاطِ، وَهُوَ وَهْمٌ، وَأَمَّا هَذَا فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَالِمُ بْنُ شَوَالٍ.



حتى أَمَرَكَ وَأَنْهَاكَ. أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

(بَحْلُوبِيَّةٌ): يقال: ناقةٌ حَلُوبٌ: إذا كانت ذات لبن، فإن أردت الاسم قلت: هذه الحلوبة لفلان. وقيل: هما سواء، مثل رَكُوبَةٍ وَرَكُوب.

٣٥٦ - (خ م ت د س - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَلَقَّى الْجَلْبُ، فَمَنْ تَلَقَّى فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ، فَإِذَا آتَى سَيِّدُهُ الشُّوقَ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ.

هذه رواية مسلم والترمذي وأبي داود، وفي رواية البخاري والنسائي قال: نهى رسول الله ﷺ عن التَّلَقِّي وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

وفي رواية الترمذي أيضًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ»<sup>(٢)</sup>.



(١) سنن أبي داود (٣٤٤١) في الإجارة (البيع): باب النهي أن يبيع حاضر لباد، وفيه عن عنة ابن إسحاق، فهو ضعيف.

(٢) البخاري (٢١٦٢) في البيع: باب النهي عن تلقّي الركبان، و(٢١٤٠) فيه: باب لا يبيع على بيع أخيه، ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك، و(٢١٦٠) فيه: باب لا يبيع حاضر لباد بالسمسة، و(٢٧٢٣) في الشروط: باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح، و(٢٧٢٧) فيه: باب الشروط في الطلاق؛ وأخرجه مسلم (١٥١٩) في البيع: باب تحريم تلقّي الجلب؛ والترمذي (١٢٢١ و ١٢٢٣) في البيع: باب ما جاء في كراهية تلقي البيع؛ وأبو داود (٣٤٣٧) في الإجارة (البيع): باب في التلقي؛ والنسائي ٢٥٧/٧ (٤٥٠١) في البيع: باب التلقي؛ وأخرجه ابن ماجه (٢١٧٨) في التجارات: باب النهي عن تلقي الجلب؛ وأخرجه أحمد في المسند ٢٨٤/٢ (٧٧٦٦).



## الفصل السادس

### في النهي عن بيعتين في بيعة

٣٥٧- (ط ت د س - أبو هريرة) رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ. أخرجه الترمذي.

وأخرجه الموطأ، قال مالك: بلغه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ. وأخرجه أبو داود قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ، فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا، أَوْ الرَّبَا»<sup>(١)</sup>.

وأخرج النسائي الرواية الأولى<sup>(٢)</sup>.

(١) قال ابن القيم في تهذيب السنن ١٠٥/٥: وللعلماء في تفسيره قولان: أحدها أن يقول: بعثك بعشرة نقدًا أو عشرين نسيتة، وهذا هو الذي رواه أحمد عن سماك، ففسره في حديث ابن مسعود قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن صفقتين في صفقة، قال سماك: الرجل يبيع البيع، فيقول: هو علي نساء بكذا وينقد بكذا، وهذا التفسير ضعيف، لأنه لا يدخل الربا في هذه الصورة، ولا صفقتين هنا، وإنما هي صفقة واحدة بأحد الثمنين، والتفسير الثاني أن يقول: أبيعكها بمئة إلى سنة على أن أشتريها منك بشمانين حالة، وهذا معنى الحديث الذي لامعني له غيره، وهو مطابق لقوله: «فله أوكسهما أو الربا» فإنه إما أن يأخذ الثمن الزائد فيريبي، أو الثمن الأول، فيكون هو أوكسهما، وهو مطابق لصفقتين في صفقة، فإنه قد جمع صفقتي النقد والنسيئة في صفقة واحدة ومبيع واحد، وهو قد قصد بيع دراهم عاجلة بدراهم مؤجلة أكثر منها، ولا يستحق إلا رأس ماله، وهو أوكس الصفقتين، فإن أبا إلا الأكثر كان قد أخذ الربا... ومما يشهد لهذا التفسير ما رواه الإمام أحمد عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيعتين في بيعة، وعن سلف وبيع، فجمعه بين هذين العقدين في النهي، لأنَّ كلاً منها يؤولُ إلى الربا، لأنهما في الظاهر بيع، وفي الحقيقة ربا.

(٢) الموطأ ٦٦٣/٢ (١٣٦٩) بلاغًا في البيوع: باب النهي عن بيعتين في بيعة، في ترجمة الباب، ووصله الترمذي (١٢٣١) في البيوع: باب النهي عن بيعتين في بيعة، وقال: حسنٌ صحيح؛ وأبو داود (٣٤٦١) في الإجارة: باب فيمن باع بيعتين في بيعة، وإسناده صحيح؛ والنسائي ٣٩٥/٧ (٤٦٣٢) في البيوع: باب بيعتين في بيعة، وإسناده صحيح.



(بِيعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ): قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَهُ تَأْوِيلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَقُولَ: بِعْتُكَ بِالْفَتَنِ نَسِيئَةً، وَبِالْفِ نَقْدًا، فَأَيُّهُمَا شِئْتُ أَخَذْتُ بِهِ، فَيَأْخُذُ بِأَحَدِهِمَا، وَهَذَا بَيْعٌ فَاسِدٌ، لِأَنَّهُ إِبْهَامٌ وَتَعْلِيْقٌ.

وَالْآخَرُ: أَنْ يَقُولَ: بِعْتُكَ عَبْدِي عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي فَرَسَكَ، وَهُوَ أَيْضًا فَاسِدٌ، لِأَنَّهُ شَرْطٌ لَا يَلِزُ، وَتِفَاوُثٌ بَعْدَهُ مَقْصُودُ الْعَقْدِ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ مُطْلَقًا عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ، وَعَنْ بَيْعٍ وَسَلْفٍ، وَمَعْنَاهُ: أَنْ يَشْتَرَطَ فِيهِ قَرْضًا.

(أَوْكَسَهُمَا، أَوْ الرِّبَا): قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لِأَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْفُقَهَاءِ قَالَ بظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَصَحَّحَ الْبَيْعَ بِأَوْكَسِ الثَّمَنِ، إِلَّا مَا يَحْكِي عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ فَاسِدٌ، وَيَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ حُكْمَةً فِي شَيْءٍ بَعِينَةٍ، كَأَنَّهُ أَسْلَفَهُ دِينَارًا فِي قَفِيزٍ بُرٍّ إِلَى شَهْرٍ، فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلُ فَطَالَ بَالُ الْبُرِّ، قَالَ: الْقَفِيزُ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ بِقَفِيزَيْنِ، فَصَارَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ، فَيُرَدُّ إِلَى أَوْكَسِهِمَا، فَإِنْ تَبَايَعَا الْبَيْعَ الثَّانِي قَبْلَ أَنْ يَتَنَاقِضَا الْبَيْعَ الْأَوَّلَ، كَانَا مُرَبِّيَيْنِ.

٣٥٨ - (ط - مَالِك) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَجُلٍ: ابْتَغَ لِي هَذَا الْبَعِيرَ بِنَقْدٍ، حَتَّى أَتَابَعَهُ مِنْكَ إِلَى أَجَلٍ، فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَكَرِهَهُ، وَنَهَى عَنْهُ. أَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ<sup>(١)</sup>.



(١) الموطأ ٦٦٣/٢ في البيوع: باب النهي عن بيعتين في بيعة، في ترجمة الباب بلاغًا.



## الفصل السابع

### في أحاديث تتضمن مَنَهَيَاتٍ مشتركة

٣٥٩ - (خ م ط د س - عبد الله بن عمر بن الخطاب) رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ». هذه رواية البخاري ومسلم والموطأ والنسائي.

وفي أخرى للبخاري والترمذي قال: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، أَوْ يَخْطُبَ.

وفي أخرى لمسلم والنسائي وأبي داود: «لا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ».

وفي أخرى للنسائي قال: «لا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، حَتَّى يَبْتَاعَ أَوْ يَذَرَ<sup>(١)</sup>».

(لا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ): قد تقدّم ذكره في قوله: «لا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ»، فلاحاجة إلى إعادته<sup>(٢)</sup>.

(١) البخاري (٢١٦٥) في البيوع: باب النهي عن تلقّي الرُّكبان، و(٢١٣٩) فيه: باب لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه، و(٥١٤٢) في النكاح: باب ما يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع؛ وأخرجه مسلم (١٤١٢) الذي بعد (١٥١٤) في البيوع: باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، و(١٤١٢) في النكاح: باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه؛ والموطأ ٦٨٣/٢ (١٣٩٠) في البيوع: باب ما ينهى من المساومة والمبايعة؛ والترمذي (١٢٩٢) في البيوع: باب ما جاء في النهي عن البيع على بيع أخيه؛ وأبو داود (٢٠٨١) في النكاح: باب كراهية أن يخطب الرجل على خطبة أخيه؛ والنسائي (٤٥٠٤) في البيوع: باب بيع الرجل على بيع أخيه، و(٣٢٤٣) في النكاح: باب خطبة الرجل إذا ترك الخاطب، أو أذن له؛ وأخرجه ابن ماجه (٢١٧١) في التجارات: باب لا يبيع الرجل على بيع أخيه؛ وأحمد في المسند ٢١/٢ (٤٧٠٨)؛ والدارمي (٢١٧٦) في النكاح: باب النهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه، و(٢٥٦٧) في البيوع: باب لا يبيع على بيع أخيه، وسيأتي برقم (٨٩٦٧)، وسلف برقم (٣٥٢).

(٢) تقدم ذكره في صفحة ٣٥٨ من هذا الجزء.



(ولا يخطب على خطبة أخيه): قال مالك رحمه الله: هو أن يخطب الرجل المرأة، فتركن إليه، ويتفقان على صداق واحد معلوم، وقد تراضيا، فهي تشتترط عليه لنفسها، فتلك التي نهى الرجل أن يخطبها على خطبة أخيه، ولم يعن بذلك: إذا خطب الرجل المرأة فلم يوافقها أمره، ولم تركن إليه أن لا يخطبها أحد، فهذا باب فاسد يدخل على الناس.

٣٦٠ - (خ م ط ت د س - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: نهى رسول الله ﷺ: أن يبيع حاضر لباد، ولا تناجشوا، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لنكفا ما في إناثها. وفي رواية: ولا يزيدن على بيع أخيه.

وفي رواية: ولا يسم الرجل على سؤم أخيه.

وفي أخرى قال: نهى النبي ﷺ عن التلقي، وأن يتنازع المهاجر للأعرابي، وأن تشتترط المرأة طلاق أختها، وأن يستنم الرجل على سؤم أخيه، ونهى عن النجش والتصريه. هذه روايات البخاري ومسلم.

إلا أن مسلما قال في هذه الأخيرة: نهى عن التلقي، وأن يبيع حاضر لباد.

وفي أخرى لهما وللموطأ قال: «لا تلقوا الركبان للبيع، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا تناجشوا، ولا يبيع حاضر لباد، ولا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك، فهو بخير النظرين، بعد أن يحلبها، فإن رضيعها أمسكها، وإن سخطها ردّها وصاعا من تمر.

وأخرجها أبو داود، ولم يذكر في روايته: ولا تناجشوا، ولا يبيع حاضر لباد.

وفي رواية الترمذي قال: «لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه».

وله في أخرى: «لا يبيع حاضر لباد».

وأخرج النسائي الرواية الأولى من هذا الحديث، والرواية التي فيها: وأن يتنازع المهاجر للأعرابي.



وأخرج أيضًا الأولى مرةً أخرى، وزادَ فيها: «فإنَّما لها ما كَتَبَ لها»<sup>(١)</sup>.  
 (نكفأ ما في إنائها): هو من كَفَأْتُ القِدْرَ: إذا كَبَيْتَها لَتُفْرَغَ ما فيها؛ وهذا مَثَلٌ لإقالة  
 الضَّرَّةِ حقَّ صاحبِتها من زوجها إلى نفسها.  
 (لا يَسُمُّ على سَوَم أخيه): قد تقدَّم ذكرُ السَّوَم [على السوم] في شرح قوله: «لا يبيع  
 بعضهم على بيع بعض»<sup>(٢)</sup>.

٣٦١ - (م - عقبه بن عامر) رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «المؤمنُ أخو  
 المؤمن، فلا يَحِلُّ للمؤمن أن يبتاعَ على بيع أخيه، ولا يخطُبُ على خطبة أخيه، حتى  
 يَذَرَ». أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup>.

٣٦٢ - (ت - عبد الله بن عباس) رضي الله عنه، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «لا تَسْتَقْبِلُوا  
 السُّوقَ، ولا تُحَفِّلُوا، ولا يَتَّقَ بعضُكم لبعض»<sup>(٤)</sup>. أخرجه الترمذي.

(١) البخاري (٢١٤٠) في البيوع: باب لا يبيع على بيع أخيه، و(٢١٦٠) فيه: باب لا يبيع (لا يشتري)  
 حاضرٌ لباد بالسمرة و(٢١٦٢) فيه: باب النهي عن تلقي الركبان، و(٢٧٢٣) في الشروط:  
 باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح، و(٢٧٢٧) فيه: باب في الطلاق؛ وأخرجه مسلم  
 (١٥١٥) في البيوع: باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه؛ والموطأ ٦٨٣/٢ (١٣٩١) في  
 البيوع: باب ما ينهى عنه في المساومة والمبايعه؛ والترمذي (١١٣٤) في النكاح: باب ما جاء في  
 أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه؛ وأبو داود (٣٤٤٣ و ٣٤٤٤ و ٣٤٤٥) في البيوع: باب من  
 اشترى مصرةً فكرهها؛ والنسائي (٤٤٨٧ و ٤٤٨٨ و ٤٤٨٩) في البيوع: باب النهي عن  
 المصرة، و(٤٥٠٢) فيه: باب سوم الرجل على بيع أخيه، و(٤٥٠٦) فيه: باب النجش،  
 و(٣٢٣٩) في النكاح: باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه؛ وأخرجه ابن ماجه  
 (٢١٧٢) في التجارات: باب لا يبيع الرجل على بيع أخيه؛ وأحمد في مواضع كثيرة من المسند  
 منها ٢٥٩/٢ (٧٤٧١)؛ والدارمي (٢٥٥٣) في البيوع: باب في المحفلات. وانظر الحديث رقم  
 (٩٠٥٥).

(٢) انظر ص ٣٥٨ من هذا الجزء.

(٣) مسلم (١٤١٤) في النكاح: باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك.

(٤) الترمذي (١٢٦٨) في البيوع: باب ما جاء في بيع المحفلات، وإسناده حسن، وقال الترمذي:  
 حسنٌ صحيح. وأخرجه أحمد (٢٧٧٧٥) في مسند بني هاشم والعمل على هذا عند أهل  
 العلم، كرهوا بيع المحفلة، وهي المصرة لا يحلبها صاحبها أيامًا، أو نحو ذلك ليجتمع اللبن  
 في ضرعها، فيغتر بها المشتري، وهذا ضربٌ من الخديعة والغرر.



(يُنْفَقُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ) : هو كالتَّجَشُّسِ فَإِنَّ النَّاجِشَ بزيادته في السَّلْعَةِ، يُرْعَبُ السامِعُ فيها، فيكون قوله سبباً لاتباعها، ومُتَّفَقاً لها.

٣٦٣ - (ت د س - عبد الله بن عمرو بن العاص) رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَيَبْعُ، وَلَا شَرْطَانٍ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ مَالٍ يُضْمَنُ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ». أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي<sup>(١)</sup>.

(سَلَفٌ وَيَبْعُ): السلفُ والبيع: هو أن يقول: أبيعُكَ هذا البعيرَ مثلاً بخمسين ديناراً على أن تسلفني ألفَ درهم في متاعٍ أبيعُهُ منك.

(رِبْحٌ مَالٍ يُضْمَنُ): هو أن يبيعه سلعةً قد اشتراها ولم يكن قبضها؛ فهي في ضمانِ البائع الأول، وليس في ضمانه.

(شَرْطَانٍ فِي بَيْعٍ): الشرطان في بيع: هو بمنزلة بيعتَيْن في بيعه، كقولك: بعْتُكَ هذا الثوبَ نقدًا بدينار، ونسيئةً بدينارين.

قال الخطابي: لافرقَ بين شرطٍ واحدٍ أو شرطين أو ثلاثين في عقدِ البيع عند أكثر الفقهاء؛ وقرَّبَ بينهما أحمد، عملاً بظاهر الحديث.

٣٦٤ - (م س - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيعِ الصُّبْرَةِ من الثَّمَرِ لَا تُعْلَمُ مَكِيلَتُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى من التمر. أخرجه مسلم والنسائي.

وللنسائي «لَا تُبَاغِ الصُّبْرَةُ من الطعامِ بالصُّبْرَةِ من الطعامِ، وَلَا الصُّبْرَةُ من الطعامِ بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى من الطعامِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) النسائي ٢٨٨/٧ (٤٦١١ و ٤٦١٢) في البيوع: باب بيع ماليس عند البائع، و(٤٦٢٩) فيه: باب سلف وبيع، و(٤٦٣٠ و ٤٦٣١) فيه: باب شرطان في بيع؛ والترمذي (١٢٣٤) في البيوع: باب كراهية بيع ماليس عندك؛ وأبو داود (٣٥٠٤) في الإجارة: باب في الرجل يبيع ماليس عنده، وإسناده حسن. وأخرجه ابن ماجه (٢١٨٨) في التجارات: باب النهي عن بيع ماليس عندك؛ وأحمد ١٧٤/٢، ١٧٥ (٦٥٩١)؛ والدارمي (٢٥٦٠) في البيوع: باب في النهي عن شرطين في بيع.

(٢) مسلم (١٥٣٠) في البيوع: باب تحريم بيع صُبْرَةِ التمر؛ والنسائي ٢٦٩/٧ و ٢٧٠ (٤٥٤٧) في البيوع: باب بيع الصبرة من التمر، و(٤٥٤٨) فيه: باب بيع الصبرة من الطعام.



## الفصل الثامن

### في التفريق بين الأقارب في البيع

٣٦٥ - (ت - أبو أيوب الأنصاري خالد بن زيد) رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَلَدِهَا فَزَقَّ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَجَبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

٣٦٦ - (د - علي بن أبي طالب) رضي الله عنه، أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ جَارِيَةٍ<sup>(٢)</sup> وَلَدِهَا، فَنَهَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، وَرَدَّ الْبَيْعَ. أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

٣٦٧ - (ت - علي بن أبي طالب) رضي الله عنه، قال: وَهَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ، فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا فَعَلَ غُلَامَاكَ؟» فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «رُدَّهْ، رُدَّهْ». أخرجه الترمذي<sup>(٤)</sup>.

(١) الترمذي (١٢٨٣) في البيوع: باب ماجاء في كراهية الفرق بين الأخوين أو بين الوالدة ولديها في البيع، وحسنه، وهو كما قال، ورقم (١٥٦٦)؛ وأخرجه أحمد ٤١٢/٥، ٤١٣ (٢٢٩٨٨) والدارقطني، وصححه؛ قال الحافظ في التلخيص ١٥/٣: وفي إسنادهما حُيَّيَ بن عبد الله المعافري مختلف فيه، وله طريق آخرى عند البيهقي غير متصلة، لأنها من طريق العلاء بن كثير الإسكندراني عن أبي أيوب ولم يدره، وله طريق آخرى عند الدارمي في مسنده (٢٤٧٩)، فهو حديث حسن، ولم يختلف أكثر أهل العلم في أنَّ التفريق بين الولد الصغير والذته غير جائز، واختلفوا في الحد الذي يجوز بعده التفريق، فقال أبو حنيفة وأصحابه: متى بلغ الاحتلام جاز. وقال الشافعي: متى بلغ سبع سنين أو ثمانية. وقال مالك: إذا أغر. أي نبتت أسنانه. وقال الأوزاعي: إذا استغنى عن أمه، فقد خرج عن حد الصغير. وقال أحمد: لا يفرق بين الولد والذته أصلاً وإن كبر واحتلم.

(٢) في (د): «والدة ولدها»، والمثبت من سنن أبي داود.

(٣) أبو داود (٢٦٩٦) في الجهاد: باب التفريق بين السني، وأعله بالانقطاع بين ميمون بن أبي شبيب وعلي، وأخرجه الحاكم وصححه إسناده، ورجحه البيهقي لشواهد، فهو حديث حسن.

(٤) الترمذي (١٢٨٤) في البيوع: باب ماجاء في كراهية الفرق بين الأخوين؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٢٤٩) في التجارات: باب النهي عن التفريق بين السني؛ وأخرجه أحمد في المسند ١٠٢/١ (٨٠٢). ويغني عن هذا الحديث الذي قبله.



## الباب الرابع

في الربا، وفيه فصلان

### الفصل الأول

في ذمِّه وذمِّ آكله وموكِّله

٣٦٨ - (م ت د - عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه، قال: لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكِّله.

قال مغيرة: قلت لإبراهيم: وشاهديه وكاتبه؟ فقال: إنما نُحَدِّثُ بما سمعنا. هذه رواية مسلم. وفي رواية الترمذي وأبي داود: لعن آكل الربا وموكِّله وشاهديه وكاتبه<sup>(١)</sup>.

(الربا): في الأصل: الزيادة، وفي الشريعة: الزيادة على أصل المال من غير بيع.

٣٦٩ - (م - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، مثل رواية مسلم عن ابن مسعود، إلا أنه لم يذكر مغيرة وإبراهيم. أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup>.

٣٧٠ - (د س - أبو هريرة) رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا أَكَلَ الرَّبَا، فَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ أَصَابَهُ مِنْ بُخَارِهِ - قال ابن

(١) مسلم (١٥٩٧) في المساقاة: باب لعن آكل الربا وموكِّله؛ والترمذي (١٢٠٦) في البيوع: باب ماجاء في آكل الربا؛ وأبو داود (٣٣٣٣) في البيوع: باب في آكل الربا وموكِّله، وإسناده حسن، وقال الترمذي: حسن صحيح. وأخرجه ابن ماجه (٢٢٧٧) في التجارات: باب التغليظ في الربا؛ وأحمد في المسند ٣٩٣/١ (٣٧١٧)؛ والدارمي (٢٥٣٥) في البيوع: باب آكل الربا وموكِّله.

(٢) مسلم (١٥٩٨) في المساقاة: باب لعن آكل الربا وموكِّله، ونصّه: «لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكِّله وكاتبه وشاهديه». وقال: «هم سواء».



عيسى<sup>(١)</sup>: أصابته من غباره. أخرجه أبو داود والنسائي<sup>(٢)</sup>.

٣٧١ - (د - سليمان بن عمرو بن الأحوص الجشمي) رحمه الله، عن أبيه، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ في حجةِ الوداع: «ألا إنَّ كلَّ ربّا من ربّا الجاهليّةِ موضوع، ﴿فَلَکُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِکُمْ لَا تُظْلَمُونَ وَلَا تَظْلَمُونَ﴾» [البقرة: ٢٧٩]، ألا وإنَّ كلَّ دَمٍ من دمَاءِ الجاهليّةِ موضوع، وأول دم أضعّه دُمُ الحارث بن عبد المطلب - وكان مسترضعاً في بني ليث، فقتلته هذيل - اللهمَّ قد بلغت؟ قالوا: نعم. ثلاث مرات، قال: «اللهم اشهد»، ثلاث مرات. أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

قال الخطابي: هكذا رواه أبو داود: دم الحارث بن عبد المطلب، وإنما هو دم ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، في سائر الروايات<sup>(٤)</sup>.

(١) هو محمد بن عيسى بن نجيع البغدادي أبو جعفر ابن الطباع - شيخ أبي داود - قال أبو حاتم: مارأيث من المحدثين أحفظ للأبواب منه.

(٢) أبو داود (٣٣٣١) في البيوع: باب في اجتناب الشبهات؛ وابن ماجه (٢٢٧٨) في التجارات: باب التغليظ في الربا؛ والنسائي (٤٤٥٥) في البيوع: باب اجتناب الشبهات في الكسب، وفيه انقطاع كما قال المنذري، لأنه من رواية الحسن عن أبي هريرة، والحسن لم يسمع منه، وهو ضعيف.

وهو في البخاري (٢٠٥٩) في البيوع: باب من لم يبال... من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «يأتي على الناس زمانٌ لا يبالى المرأة ماأخذ منه أمن الحلال أم من الحرام»؛ وسيأتي برقم (٨١٣٦)

(٣) سنن أبي داود (٣٣٣٤) في البيوع: باب في وضع الربا، وهو حديث صحيح بشواهده، وسلف برقم (٥٢) قال المنذري: وهذا مذكور في حديث جابر بن عبد الله الطويل في حجة رسول الله ﷺ، وقد أخرجه مسلم وأبو داود في الحج. قلنا أخرجه الترمذي (٢١٥٩) في الفتن: باب ماجاء دماؤكم وأموالكم عليكم حرام، و(٣٠٨٧) في تفسير القرآن: باب من تفسير سورة التوبة؛ وابن ماجه (٣٠٥٥) في المناسك: باب الخطبة يوم النحر. وسيأتي حديث جابر الطويل برقم (١٧٩٦).

(٤) قلنا: يؤيد قول الخطابي مارواه أبو داود (١٩٠٥) في المناسك من حديث جابر الطويل، وفيه ذكر دم ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب.



## الفصل الثاني

في أحكامه، وفيه ثلاثة فروع

### الفرع الأول في المكيل والموزون

٣٧٢ - (خ م ط ت د س - عمر بن الخطاب) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ رِبَاءٌ، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبَاءٌ، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبَاءٌ، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالثَّمَرُ بِالثَّمَرِ رِبَاءٌ، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ».

وفي رواية: «الْوَرِقُ بِالْوَرِقِ رِبَاءٌ، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبَاءٌ، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ». هذا حديث البخاري ومسلم.

وفي رواية للبخاري والموطأ: قال مالك بن أوس بن الحَدَثَانِ النَّصْرِيُّ: إِنَّهُ التَّمَسَّ صَرْفًا بِمِئَةِ دِينَارٍ، قَالَ: فَدَعَانِي طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، فَتَرَاوَضْنَا حَتَّى اضْطَرَفَ مِنِّي، وَأَخَذَ الذَّهَبَ يُقَلِّبُهَا فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: حَتَّى يَأْتِيَنِي خَازِنِي مِنَ الْغَابَةِ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَسْمَعُ، فَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَا تُفَارِقُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ. ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ رِبَاءٌ، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ مِثْلَ الرَّوَايَةِ الْأُولَى، إِلَّا أَنَّهُ قَدَّمَ الثَّمَرَ عَلَى الشَّعِيرِ.

وفي رواية لمسلم والترمذي قال مالك: أَقْبَلْتُ أَقُولُ: مَنْ يَضْطَرِفُ الدَّرَاهِمَ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ - وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - : أَرِنَا ذَهَبَكَ، ثُمَّ أَتَيْنَا إِذَا جَاءَ خَادِمُنَا نُعْطِكَ وَرِقَكَ. فَقَالَ عُمَرُ: كَلَّا وَاللَّهِ، لَتُعْطِيَنَّ وَرِقَهُ أَوْ لَتَرُدَّنَّ إِلَيْهِ ذَهَبَهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوَرِقُ بِالذَّهَبِ رِبَاءٌ، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ». وَذَكَرَ مِثْلَ الْأُولَى.

وفي رواية أبي داود مثل الزَّوَايَةِ الْأُولَى. وأخرج النسائي الرواية الأولى<sup>(١)</sup>.

(١) البخاري (٢١٧٤) في البيوع: باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة، و(٢١٧٠) فيه: باب بيع التمر بالتمر، و(٢١٧٤) فيه: باب بيع الشعير بالشعير؛ وأخرجه مسلم (١٥٨٦) في المساقاة: باب الصرف، وبيع الذهب بالورق نقداً؛ والموطأ ٢/٦٣٦ (١٣٣٣) في البيوع: باب ما جاء في الصرف؛ =



(هَاءٌ وَهَاءٌ): قد تقدّم شرحُ هاءٍ وهاءٍ، فلاحاجة إلى إعادته<sup>(١)</sup>.

(فَتَرَاوَضْنَا): المُرَاوَضَةُ: المُجَادَبَةُ، ومايجري بين المتبايعين من الزيادة والنقصان.  
وقيل: هي أن تواصَفَ الرجل بالسَّلْعَةِ ليست عندك، وهو مكروه.  
(الغابة): الأجمة والغَيْضَةُ، وهي هاهنا: موضعٌ مخصوصٌ بالمدينة، كان لهم فيه أملاك.

٣٧٣ - (خ م ط ت س - أبو سعيد الخُدْرِي) رضي الله عنه، قال: كُنَّا نُزَوِّقُ تَمَرَ الْجَمْعِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الْخَلْطُ مِنَ الثَّمَرِ، فَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لِاصَاعَيْنِ تَمْرًا بِصَاعٍ، وَلِاصَاعَيْنِ حَنْطَةً بِصَاعٍ، وَلِادِزْهُمَا بِدِرْهَمَيْنِ».

وفي رواية قال: جاء بلالٌ إلى النبي ﷺ بتمرٍ بَرْنِيٍّ، فقال له النبي ﷺ: «مِنْ أَيْنَ هَذَا؟» فقال بلالٌ: كان عندنا تمرٌ رَدِيٌّ، فَبِعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ لِمَطْعَمِ النبي ﷺ. فقال النبي ﷺ عند ذلك: «أَوْهَ، عَيْنُ الرِّبَا، عَيْنُ الرِّبَا، لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ فَبِعِ التَّمَرَ بَيْعًا آخَرَ، ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ». هذه رواية البخاري ومسلم.

ولمسلم عن أبي نُضْرَةَ قال: سألتُ ابنَ عمرَ وابنَ عباسٍ عن الصَّرْفِ؟ فلم يَرَيَا بِهِ بَأْسًا، فَأَتَيْتُ لِقَاعِدَ عِنْدَ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: مَا زَادَ فَهُوَ رِبَاً. فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِمَا، فَقَالَ: لَا أَحَدٌ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، جَاءَهُ صَاحِبٌ نَخَلَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمَرٍ طَيِّبٍ، وَكَانَ تَمَرُ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا اللَّوْنُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَى لَكَ هَذَا؟» قَالَ: انْطَلَقْتُ بِصَاعَيْنِ فَاشْتَرَيْتُ بِهِ هَذَا الصَّاعَ، فَإِنَّ سَعَرَ هَذَا فِي السُّوقِ كَذَا، وَسَعَرَ هَذَا كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلَكَ أَرَبَيْتَ، إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ فَبِعِ تَمَرَكَ بِسَلْعَةٍ،

= والترمذي (١٢٤٣) في البيوع: باب ماجاء في الصرف؛ وأبو داود (٣٣٤٨) في البيوع: باب في الصرف؛ والنسائي ٢٧٣/٧ (٤٥٥٨) في البيوع: باب بيع التمر بالتمر؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٢٥٣) في التجارات: باب الصرف وما لا يجوز متفاضلاً يداً بيد، و(٢٢٥٩ و ٢٢٦٠) فيه: باب صرف الذهب بالورق؛ وأحمد في المسند ٢٤/١ (١٦٣)؛ والدارمي (٢٥٧٨) في البيوع: باب في النهي عن الصرف.

(١) انظر غريب الحديث رقم (٣٢٤) ص ٣٥٣ من هذا الجزء.



ثم اشترى بسلعتك أي تمر شئت». قال أبو سعيد: فالتمر بالتمر أحق أن يكون رباً، أم الفضة بالفضة؟ قال: فأتيت ابن عمر بعد، فنهاني، ولم آت ابن عباس. قال: فحدثني أبو الصهباء: أنه سأل ابن عباس عنه بمكة، فكرهه.

ولمسلم من رواية أخرى عن أبي نضرة قال: سألت ابن عباس عن الصرف فقال: أيكدا يبد؟ فقلت: نعم. قال: لا بأس. فأخبرت أبا سعيد فقلت: إني سألت ابن عباس عن الصرف فقال: أيكدا يبد؟ قلت: نعم. قال: فلا بأس به. قال: أوقال ذلك؟ إنا سنكتب إليه فلا يفتيكموه<sup>(١)</sup>. قال: فوالله لقد جاء بعض فيان رسول الله ﷺ بتمر فأنكره، قال: «كأن هذا ليس من تمر أرضنا»، أو في تمرنا، العام بعض الشيء؛ فأخذت هذا وزدت بعض الزيادة، فقال: «أضعفت، أريت، لاتقربن هذا، إذا رابك من تمر شيء فبعه، ثم اشتر الذي تريد من التمر».

وفي رواية للبخاري ومسلم عن أبي سعيد موقوفاً: الدينار بالدينار، والدراهم بالدراهم. زاد في أخرى: مثلاً بمثل، من زاد أو ازداد فقد أربى.

قال راويه: فقلت له: فإن ابن عباس لا يقوله. فقال أبو سعيد: سألتُه فقلت: سمعته من النبي ﷺ أو وجدته في كتاب الله؟ قال: كل ذلك لا أقوله، وأنتم أعلم برسول الله ﷺ مني<sup>(٢)</sup>، ولكن أخبرني أسامة بن زيد: أن رسول الله ﷺ قال: «لا ربا إلا في النسيئة».

وفي أخرى لمسلم: أن رسول الله ﷺ قال: «لاتبيعوا الذهب بالذهب، ولا الورق بالورق، إلا وزناً بوزن، مثلاً بمثل، سواء بسواء».

وفي أخرى له وللبخاري والموطأ: أن رسول الله ﷺ قال: «لاتبيعوا الذهب بالذهب، إلا مثلاً بمثل، ولا تشقوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها الورق بالورق،

(١) في ظ: «فقال: لا يفتيكموه» والمثبت من (د) وصحيح مسلم.

(٢) إنما قال ابن عباس ذلك لأبي سعيد: لكون أبي سعيد وأنظاره كانوا أسن منه وأكثر ملازمة لرسول الله ﷺ، قال الحافظ: وفي السياق دليل على أن أبا سعيد وابن عباس متفقان على أن الأحكام الشرعية لا تطلب إلا من الكتاب والسنة.



إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا غَائِبًا بِنَاجِزٍ». زَادَ فِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ: «إِلَّا يَدًا بِيَدٍ».

وَفِي أُخْرَى لِلْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ لَقِيَ أَبَا سَعِيدٍ فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، مَا هَذَا الَّذِي تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فِي الصَّرْفِ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْوَرِقُ بِالْوَرِقِ مِثْلًا بِمِثْلٍ».

وَفِي أُخْرَى لِمُسْلِمٍ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْتَّمَرُ بِالْتَّمَرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَزْبَى، الْآخِذُ وَالْمُعْطِي فِيهِ سَوَاءٌ».

وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ: قَالَ نَافِعٌ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَابْنُ عُمَرَ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ، فَحَدَّثَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: - سَمِعْتُهُ أُذْنَايَ هَاتَانِ يَقُولُ -: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، لَا تُشْفُوا بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهُ غَائِبًا بِنَاجِزٍ».

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ الرِّوَايَةَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ، وَأَخْرَجَ رِوَايَةَ مُسْلِمٍ الْمُفْرَدَةَ وَالتِّي بَعْدَهَا، وَلَهُ رَوَايَاتٌ أُخْرَى نَحْوَ ذَلِكَ. وَأَخْرَجَ قَوْلَ أَبِي سَعِيدٍ لَابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(١)</sup>.

(أَوَّه): كَلِمَةٌ يَقُولُهَا الرَّجُلُ عِنْدَ الشَّكَايَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ التَّوَجُّعِ، إِلَّا أَنَّهَا سَاكِنَةٌ الْوَاوِ، وَرُبَّمَا قُلِبُوا الْوَاوُ أَلِفًا، فَقَالُوا: آه مِنْ كَذَا، وَرَبَّمَا شَدَّدُوا الْوَاوَ وَكَسَرُوهَا وَسَكَّنُوهَا الْهَاءَ، فَقَالُوا: أَوَّه مِنْ كَذَا، وَرُبَّمَا حَذَفُوا مَعَ التَّشْدِيدِ الْهَاءَ، فَقَالُوا: أَوْ مِنْ كَذَا، بَلَا مَدًّا؛ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: أَوَّه، بَفَتْحِ الْوَاوِ وَتَشْدِيدِهَا وَسُكُونِ الْهَاءِ.

(١) البخاري (٢٠٨٠) في البيوع: باب بيع الخلط من التمر، و(٢١٧٦ و ٢١٧٧) فيه: باب بيع الفضة بالفضة، و(٢١٧٩) فيه: باب بيع الدينار بالدينار نساءً؛ وأخرجه مسلم (١٥٩٤) و(١٥٩٥ و ١٥٩٦) في المساقاة: باب بيع الطعام مثلاً بمثل؛ والموطأ ٦٣٢/٢ (١٣١٥) في البيوع: باب بيع الذهب بالفضة تيناً وعيناً؛ والتِّرْمِذِيُّ (١٢٤١) في البيوع: باب ما جاء في الصرف؛ والنسائي ٢٧١/٧ و ٢٧٢ و ٢٧٣ (٤٥٥٥ - ٤٥٥٧) في البيوع: باب بيع التمر بالتمر متفاضلاً، و(٤٥٨١) فيه: باب بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٢٥٥ و ٢٢٥٦) في التجارات: باب الصرف وما لا يجوز متفاضلاً؛ وأحمد في المسند ٣/٣ (١٠٦٠٩)؛ والدارمي (٢٥٧٧) في البيوع: باب بيع الطعام مثلاً بمثل.



(وَلَا تُشْفُوا): أي لَا تَزِيدُوا وَلَا تُقْصِلُوا أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ.

(بِنَاجِزٍ): النَّاجِزُ: الْمَعْجَلُ الْحَاضِرُ.

٣٧٤ - (خ م ط س - أبو سعيد وأبو هريرة) رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرٍ، فَجَاءَهُمْ بِتَمَرٍ جَنْبٍ، فَقَالَ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرٍ هَكَذَا؟» قَالَ: إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ. قَالَ: «لَا تَفْعَلْ، بَعِ الْجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالدَّرَاهِمِ جَنْبِيًّا». وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>. هَذِهِ رَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالْمَوْطَأِ وَالنَّسَائِيِّ<sup>(٢)</sup>.

(تَمْرٌ جَنْبٍ): بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكَسْرِ النُّونِ وَآخِرُهُ بَاءٌ مَعْجَمَةٌ بِنَقْطَةٍ وَاحِدَةٍ: نَوْعٌ مِنْ جَيْدِ التَّمْرِ.

(الْجَمْعُ): تَمْرٌ مُخْتَلَطٌ مِنْ أَنْوَاعٍ مُتَفَرِّقَةٍ مِنَ التَّمُورِ، وَلَيْسَ مَرْغُوبًا فِيهِ، لَمَّا فِيهِ مِنَ الْإِخْتِلَاطِ، وَمَا يَخْلُطُ إِلَّا لِرَدَائِيَّتِهِ، فَإِنَّهُ مَتَى كَانَ نَوْعًا جَيِّدًا أُفِرِدَ عَلَى حِدَّتِهِ، لِيُزْعَبَ فِيهِ، وَقَالَ الْهَرَوِيُّ: كُلُّ لَوْنٍ مِنَ التَّخْلِ لَا يُعْرَفُ اسْمُهُ، فَهُوَ جَمْعٌ، يُقَالُ: كَثُرَ الْجَمْعُ فِي أَرْضِ بَنِي فُلَانٍ.

٣٧٥ - (ط - عطاء بن يسار) رحمه الله، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّمْرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ». فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ عَامِلَكَ عَلَى خَيْبَرٍ يَأْخُذُ الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْعُوهُ لِي» فَدُعِيَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَأْخُذُ الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ؟» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا يَسْعَوْنِي الْجَنْبُ بِالْجَمْعِ صَاعًا بِصَاعٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَعِ الْجَمْعَ

(١) قَالَ الْقَارِي: بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ بِالنَّصْبِ، عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ مُصَدِّرٌ مَحْذُوفٌ: أَيِ قَالَ فِيهِ قَوْلًا مِثْلَ ذَلِكَ الْقَوْلِ الَّذِي قَالَهُ فِي الْكَيْلِ، مِنْ أَنَّ غَيْرَ الْجَيْدِ بِيَاعٍ، ثُمَّ يَشْتَرِي بِشِمْنِهِ الْجَيْدَ، وَلَا يُوْخَذُ جَيْدٌ بِرَدِيٍّ مَعَ تَفَاوُثِهِمَا فِي الْوِزْنِ وَاتِّحَادِهِمَا فِي الْجِنْسِ.

(٢) الْبُخَارِيُّ (٢٢٠٢) فِي الْبَيْعِ: بَابُ إِذَا أَرَادَ بَيْعَ تَمْرٍ بِتَمْرِ خَيْرٍ مِنْهُ، وَ(٢٣٠٣) فِي الْوَكَالَةِ: بَابُ الْوَكَالَةِ فِي الصَّرْفِ وَالْمِيزَانِ، وَ(٤٢٤٧) فِي الْمَغَازِي: بَابُ اسْتِعْمَالِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَهْلِ خَيْبَرٍ، وَ(٧٣٥١) فِي الْإِعْتِمَادِ: بَابُ إِذَا اجْتَهَدَ الْعَامِلُ أَوْ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ خِلَافَ الرَّسُولِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ، فَحُكْمُهُ مَرْدُودٌ؛ وَآخِرُهُ مُسْلِمٌ (١٥٩٣) فِي الْمَسَاقَاةِ: بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ؛ وَالْمَوْطَأُ ٦٢٣/٢ (١٣١٤) فِي الْبَيْعِ: بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنْ بَيْعِ التَّمْرِ، وَالنَّسَائِيُّ ٢٧١/٧، ٢٧٢ (٤٥٥٣) فِي الْبَيْعِ: بَابُ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ مُتَفَاضِلًا.



بالدَّراهم، ثم ابْتَعْ بالدَّراهم جَنْيِيًّا<sup>(١)</sup>. أخرجه الموطأ<sup>(٢)</sup>.

٣٧٦ - (س - أبو صالح) رحمه الله، أَنَّ رجلاً من أصحابِ رسولِ الله ﷺ قال: يارسولَ الله، إِنَّا لَنَجِدُ الصَّيْحَانِيَّ وَلَا الْعِدْقَ بِجَمْعِ التَّمْرِ، حتى نزيدَهم، فقال رسولُ الله ﷺ: «بِعُهُ بِالْوَرِقِ، ثم اشترِ بذلك». أخرجه النسائي<sup>(٣)</sup>.

٣٧٧ - (م ط س - أبو هريرة) رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَهُوَ رِبَاً». وفي رواية قال: «الدِّينَارُ بِالْأُتْرَاقِ لِأَفْضَلِ بَيْنَهُمَا، وَالذَّرْهَمُ بِالذَّرْهَمِ لِأَفْضَلِ بَيْنَهُمَا».

وفي أخرى قال: «التَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَزَيَّ، إِلَّا مَا اخْتَلَفَتْ أَلْوَانُهُ»<sup>(٤)</sup>. أخرجه مسلم.

وفي رواية الموطأ قال: «الدِّينَارُ بِالْأُتْرَاقِ، وَالذَّرْهَمُ بِالذَّرْهَمِ، لِأَفْضَلِ بَيْنَهُمَا». وأخرج النسائي الرواية الأولى، ورواية الموطأ<sup>(٥)</sup>.

٣٧٨ - (م ت د س - عبادة بن الصامت) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيَبْعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيدٍ».

(١) الموطأ ٢/٦٢٣ (١٣١٤) في البيوع: باب ما يكره من بيع التمر؛ مرسلاً، قال ابن عبد البر: وصله داود بن قيس عن زيد، عن عطاء، عن أبي سعيد.

(٢) النسائي (٤٥٥٢) في البيوع: باب بيع السنبل حتى يبيض، وفيه عن عنة حبيب بن أبي ثابت وباقي رجاله ثقات، ويشهد له حديث أبي سعيد وأبي هريرة السابق، فهو حديث حسن.

(٣) أي أجناسه.

(٤) مسلم (١٥٨٨) في المساقاة: باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً؛ والموطأ ٢/٦٣٢ (١٣٢٣) في البيوع: باب بيع الذهب بالفضة تيزاً وعيناً؛ والنسائي ٧/٢٧٨ (٤٥٦٧) في البيوع: باب بيع الدينار بالدينار، و(٤٥٦٩) فيه: باب بيع الدرهم بالدرهم؛ وابن ماجه (٢٢٥٥) في التجارات: باب الصرف ومالابحور متفاضلاً يداً بيد؛ وأحمد ٢/٢٣٢ (٧١٣١)؛ وأخرجه الشافعي في الرسالة فقرة (٧٥٩).



وفي رواية أبي قلابَةَ قال: كنتُ بالشَّامِ في حَلَقَةٍ فيها مسلمٌ بنُ يسارٍ، فجاء أبو الأشعث، فقالوا: أبو الأشعث، أبو الأشعث. فجلَسَ، فقلتُ له: حَدَّثَ أخانا حديثَ عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ. فقال: نعم، عَزَوْنَا غَزَاةً، وعلى الناسِ معاوية، فَعَنِمْنَا غَنَائِمَ كَثِيرَةً، فكان فيما عَنِمْنَا آتِيَةً من فِضَّةٍ، فأمر معاوية رجلاً أن يَبِيعَهَا في أعطياتِ الناسِ، فتسارعَ الناسُ في ذلك، فبلغَ عُبَادَةُ بن الصَّامِتِ، فقام فقال: إِنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يَنْهَى عن بيعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ، إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، عَيْنًا بِعَيْنٍ، فمن زادَ أو ازدادَ فقد أَرَبَى، فردَّ الناسُ ما أخذوا، فبلغَ ذلك معاويةً، فقام خطيباً فقال: أَلَا مابالُ رجالٍ يتحدَّثُونَ عن رسولِ الله ﷺ أحاديثَ، قد كُنَّا نَشْهَدُهُ وَنُصَحُّهُ، فلم نسمِعْها منه؟! فقام عُبَادَةُ بن الصَّامِتِ، فأعادَ القِصَّةَ، وقال: لَنُحَدِّثَنَّ بما سَمِعْنَا من رسولِ الله ﷺ، وإنْ كَرِهَ معاوية - أو قال: وإنْ رَغِمَ - ما أبالي ألا أصحِّبَه في جُنْدِهِ ليلةَ سوداء. هذه روايةُ مسلم.

وفي رواية الترمذي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ مِثْلًا بِمِثْلِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ مِثْلًا بِمِثْلِ، فَمَنْ زَادَ أو ازدادَ فقد أَرَبَى، يَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بِيَدٍ، وَيَبِيعُوا الْبُرَّ بِالتَّمْرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بِيَدٍ، وَيَبِيعُوا الشَّعِيرَ بِالتَّمْرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بِيَدٍ».

وفي رواية أبي داود: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، تَبْرُهَا وَعَيْنُهَا، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ تَبْرُهَا وَعَيْنُهَا، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ مُدِّينَ بِمُدِّينَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ مُدِّينَ بِمُدِّينَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ مُدِّينَ بِمُدِّينَ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مُدِّينَ بِمُدِّينَ، فَمَنْ زَادَ أو ازدادَ فقد أَرَبَى».

وأخرج النسائي نحوَ رواياتِ مسلم وأبي داود<sup>(١)</sup>.

(١) مسلم (١٥٨٧) في المساقاة: باب الصَّرْفِ وبيع الذهب بالوَرِقِ نقدًا؛ والترمذي (١٢٤٠) في البيوع: باب ما جاء أَنَّ الحِنطَةَ بِالْحِنطَةِ مِثْلًا بِمِثْلِ؛ وأبو داود (٣٣٤٩ و ٣٣٥٠) في البيوع: باب في الصرف؛ والنسائي ٢٧٤/٧ - ٢٧٨ (٤٥٦٠ و ٤٥٦١) في البيوع: باب بيع البُرِّ بِالْبُرِّ، و(٤٥٦٢ - ٤٥٦٤ و ٤٥٦٦) فيه: باب بيع الشعير بالشعير؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٢٥٤) في التجارات: باب الصرف وما لا يجوزُ متفاضلاً يَدًا بِيَدٍ؛ وأحمد ٣١٤/٥ (٢٢١٧٥)؛ والدارمي (٢٥٧٩) في البيوع: باب في التَّهْيِ عن الصرف.



(تَبَرُّها): التَّبَرُّ: الذَّهَبُ قَبْلَ أَنْ يُضْرَبَ.

(وَعَيْنُهَا): الْعَيْنُ: الذَّهَبُ مَضْرُوبًا.

٣٧٩ - (خ م س - أبو المنهال) رحمه الله، قال: سألتُ زيدَ بنَ أرقمَ، والبراءَ بنَ عازبٍ عن الصَّرْفِ. فكلُّ واحدٍ منهما يقول: هذا خيرٌ مِنِّي، وكلاهما يقول: نَهَى رسولُ اللهِ ﷺ عن بيعِ الذَّهَبِ بالوَرِقِ دَيْنًا.

وفي رواية قال أبو المنهال: باعَ شَرِيكُ لي وَرِقًا نَسِيئَةً إلى المَوْسِمِ أو إلى الحجِّ، فجاءَ إليَّ فأخبرني، فقلتُ: هذا أَمْرٌ لَا يَصْلُحُ. قال: قد بَعْتُهُ في السُّوقِ، فلم يُكْرَ ذلكَ عليَّ أَحَدٌ. قال: فأتيت البراءَ بنَ عازبٍ. فأتيتُه فسألتُه، فقال: قَدِمَ النبيُّ ﷺ ونحنُ نَبِيعُ هذا البَيْعَ فقال: «ما كانَ يَدًا بيْدَ فلا بأسَ به، وما كانَ نَسِيئَةً فهو رِبًا»، واثبتَ زيدَ بنَ أرقمَ، فإنه أعظمُ تِجارَةً مِنِّي، فأتيتُه فسألتُه، فقال مثلُ ذلكَ. هذه رواية البخاري ومسلم.

وللبخاري عن سليمان بن أبي مسلم قال: سألتُ أبا المنهال عن الصَّرْفِ يَدًا بيْدَ، فقال: اشترَيْتُ أنا وشَرِيكُ لي شيئًا يَدًا بيْدَ، ونَسِيئَةً، فجاءَنَا البراءُ بنُ عازبٍ، فسألناه فقال: فعلتُه أنا وشَرِيكي زيدُ بنُ أرقمَ، فسألنا النبيَّ ﷺ عن ذلكَ، فقال: «أما ما كانَ يَدًا بيْدَ فخذوه، وما كانَ نَسِيئَةً فرُدُّوه». وأخرج النسائي الروايةَ الثانيةَ.

وفي أخرى: سألتُ البراءَ بنَ عازبٍ وزيدَ بنَ أرقمَ، فقالا: كُنَّا تاجِرَيْنِ على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ، فسألنا رسولَ اللهِ ﷺ عن الصَّرْفِ، فقال: «إِنْ كانَ يَدًا بيْدَ فلا بأسَ، وَإِنْ كانَ نَسِيئَةً فلا يَصْلُحُ»<sup>(١)</sup>.

٣٨٠ - (م ت د س - فضالة بن عبيد) رضي الله عنه، قال: أُنِيَ رسولُ اللهِ ﷺ وهو

(١) البخاري (٢٠٦١) في البيوع: باب التجارة في البر، و(٢١٨١) فيه: باب بيع الورق بالذهب نسيئة، و(٢٤٩٨) في الشركة: باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف، و(٣٩٤٠) في فضائل أصحاب النبي ﷺ (المناقب): باب كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه؛ وأخرجه مسلم (١٥٨٩) في المساقاة: باب النهي عن بيع الورق بالذهب دينًا؛ والنسائي ٢٨٠/٧ (٤٥٧٥ - ٤٥٧٧) في البيوع: باب بيع الفضة بالذهب نسيئة؛ وأحمد ٢٨٩/٤ (١٨٠٧٠). وفي الحديث ما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم من التواضع وإنصاف بعضهم بعضًا، ومعرفة أحدهم حق الآخر، واستظهار العالم في الفتيا بنظيره في العلم.



بَخِيرَ بِقِلَادَةٍ فِيهَا خَرَزٌ وَذَهَبٌ، وَهِيَ مِنَ الْمَعَانِمِ تُبَاعُ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالذَّهَبِ الَّذِي فِي الْقِلَادَةِ، فَتَرَغَ وَحَدَّهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَزَنَّا بِوَزْنٍ».

وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ: اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادَةً بَاثْنِي عَشَرَ دِينَارًا، فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ، فَفَضَّلْتُهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اثْنِي عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تُبَاغَ حَتَّى تُفْضَلَ».

وَفِي أُخْرَى قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ تُبَايَعُ الْيَهُودَ الْوُقَيْةَ الذَّهَبَ بِالدِّينَارَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا وَزَنَّا بِوَزْنٍ».

وَفِي أُخْرَى: قَالَ حَنْشُ الصَّنَعَانِي: كُنَّا مَعَ فَضَالَةَ فِي غَزْوَةٍ، فَطَارَتْ لِي وَأَصْحَابِي قِلَادَةً فِيهَا ذَهَبٌ وَوَرِقٌ وَجَوْهَرٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهَا، فَسَأَلْتُ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ فَقَالَ: انْزِعْ ذَهَبَهَا فَاجْعَلْهُ فِي كِفَّةٍ، وَاجْعَلْ ذَهَبَكَ فِي كِفَّةٍ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ لَا تَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ يَوْمَئِذٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ» هَذِهِ رَوَايَاتُ مُسْلِمٍ.

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ الرِّوَايَةَ الثَّانِيَةَ، وَأَبُو دَاوُدَ الرِّوَايَةَ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ، وَلَأَبِي دَاوُدَ أَيْضًا قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ خَيْبَرَ بِقِلَادَةٍ فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ، ابْتِاعَهَا رَجُلٌ بِسَبْعَةِ دَنَانِيرٍ، أَوْ بِسَبْعَةِ دَنَانِيرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا، حَتَّى تُمَيِّزَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ». فَقَالَ: إِنَّمَا أَرَدْتُ الْحِجَارَةَ - وَفِي رَوَايَةٍ: التَّجَارَةَ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا، حَتَّى تُمَيِّزَ بَيْنَهُمَا». قَالَ: فَزَدَهُ حَتَّى مُيِّزَ بَيْنَهُمَا. وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ الرِّوَايَةَ الثَّانِيَةَ.

وَفِي أُخْرَى قَالَ: أَصَبْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادَةً فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ أُبِيعَهَا، فَذَكَرَ

(١) قَالَ النَّوَوِيُّ: يَحْتَمَلُ أَنْ مَرَّادَهُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتْبَاعُونَ الْأَوْقِيَةَ مِنْ ذَهَبٍ وَخَرَزٍ وَغَيْرِهِ بِدِينَارَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ، وَالْأَوْقِيَةُ وَزْنٌ أَرْبَعِينَ دَرْهَمًا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَحَدًا لَا يَتْبَاعُ هَذَا الْقَدْرَ مِنْ ذَهَبٍ خَالِصٍ بِدِينَارَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ؛ وَهَذَا سَبَبُ مَبَايِعَةِ الصَّاحِبَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، ظَنُّوا جَوَازَ اخْتِلَاطِ الذَّهَبِ بِغَيْرِهِ، فَبَيَّنَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ حَرَامٌ حَتَّى يُمَيِّزَ، وَيُبَاعَ الذَّهَبُ بِوِزْنِهِ ذَهَبًا. وَوَقَعَ هُنَا فِي النُّسخِ «الْوُقَيْةَ الذَّهَبَ» وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ، إِذِ الْأَشْهُرُ «أَوْقِيَةُ» بِالْهَمْزِ فِي أَوَّلِهِ.

(٢) قَالَ النَّوَوِيُّ: هِيَ بِكسْرِ الْكَافِ؛ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: كِفَّةٌ الْمِيزَانُ وَكُلُّ مُسْتَدِيرٍ بِكسْرِ الْكَافِ؛ وَكِفَّةُ الثُّوبِ وَالصَّائِدِ بَضْمُهَا، وَكَذَلِكَ كُلُّ مُسْتَطِيلٍ، وَقِيلَ بِالْوُجْهَيْنِ فِيهِمَا جَمِيعًا.



ذلك للنبي ﷺ، فقال: «أَفْصِلْ بَعْضَهَا مِنْ بَعْضٍ، ثُمَّ بَعْهَا»<sup>(١)</sup>.

(فَطَارَتْ): يقال: اقْتَرَعْنَا فَطَارَ لِي كَذَا، أَي: حَصَلَ لِي سَهْمِي كَذَا؛ وَالطَّائِرُ: الْحِطُّ وَالنَّصِيبُ.

٣٨١ - (خ م س - أبو بكر) رضي الله عنه، قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ؛ وَأَمَرْنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا، وَنَشْتَرِيَ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا. قال: فَسَأَلُهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَدًا يَدًا؟ فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ إِلَى قَوْلِهِ: «كَيْفَ شِئْنَا»<sup>(٢)</sup>.

٣٨٢ - (م ط - عثمان بن عفان) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ لِي -: «لَا تَبِيعُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ، وَلَا الدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَيْنِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالْمَوْطَأُ<sup>(٣)</sup>.

٣٨٣ - (ط - يحيى بن سعيد) رحمه الله، قال: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّعْدَيْنِ يَوْمَ

(١) مسلم (١٥٩١) في المساقاة: باب بيع القلادة فيها خرزٌ وذهب؛ والترمذي (١٢٥٥) في البيوع: باب ماجاء في شراء القلادة وفيها ذهبٌ وخرز؛ وأبو داود (٣٣٥١ - ٣٣٥٣) في البيوع: باب في حلية السيف تباغٌ بالدرهم؛ والنسائي ٢٧٩/٧ (٤٥٧٣ - ٤٥٧٤) في البيوع: باب بيع القلادة فيها الخرز والذهب بالذهب؛ وأحمد في مسنده ١٩/٦ (٢٣٤٢١).

قال الخطابي في معالم السنن ٢٣١/٥: وفي هذا الحديث النهي عن بيع الذهب بالذهب مع أحدهما شيءٌ غير الذهب، وممن قال بفساد البيع حيثئذٍ شريح وابن سيرين، والنخعي والشافعي وأحمد وإسحاق، ولم يفرقوا بين أن يكون الذهب الذي هو ثمن أكثر من الذهب الذي هو مع السلعة أو مساوياً أو أقل. وقال أبو حنيفة: إن كان الذي جعل ثمنًا أكثر جازاً وإن كان مساوياً أو أقل لم يجز، وذهب مالك إلى نحو من هذا في القلعة والكثرة، إلا أنه حدّ الكثرة بالثلثين والقلّة بالثلث.

(٢) البخاري (٢١٨٢) في البيوع: باب بيع الذهب بالورق يدًا بيد، و(٢١٧٥) فيه: باب بيع الذهب بالذهب؛ ومسلم (١٥٩٠) في المساقاة: باب النهي عن بيع الورق بالذهب دينًا؛ والنسائي ٢٨١، ٢٨٠/٧ (٤٥٧٨ - ٤٥٧٩) في البيوع: باب بيع الفضة بالذهب، وبيع الذهب بالفضة؛ وأحمد في مسنده ٤٩/٥ (١٩٩٨٣).

(٣) الموطأ ٦٣٣/٢ (١٣٢٦) في البيوع: باب بيع الذهب بالذهب تبرًا وعينًا عن مالك، أنه بلغه عن جدّه مالك بن أبي عامر أنَّ عثمان.. وقد وصله مسلم (١٥٨٥) في المساقاة: باب الربا من طريق ابن وهب عن مخرمة بن بكير، عن سليمان بن يسار، عن مالك بن أبي عامر عن عثمان.



خَيْرَ أَنْ يَبِيعَا آتِيَةً مِنَ الْمَغْنَمِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ. فَبَاعَا كُلُّ ثَلَاثَةٍ بِأَرْبَعَةِ عَيْنًا، أَوْ كُلُّ أَرْبَعَةٍ بِثَلَاثَةِ عَيْنًا. فَقَالَ لَهُمَا: «أَرَيْتُمَا فَرْدًا؟». أَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ<sup>(١)</sup>.

(السَّعْدَيْنِ): المشهورُ إِذَا قِيلَ السَّعْدَانِ، إِنَّمَا يُرَادُ بِهِمَا سَعْدُ بْنُ مَعَاذِ الْأَنْصَارِيِّ، وَسَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ الْخَزَرَجِيُّ الْأَنْصَارِيُّ، وَسَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ كَانَ قَدْ مَاتَ قَبْلَ غَزْوَةِ خَيْبَرَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مَذْكُورٌ أَنَّهُ كَانَ فِي خَيْبَرَ، وَلَعَلَّهُ سَعْدٌ آخَرٌ، غَيْرُ ابْنِ مَعَاذٍ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّهُ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ.

٣٨٤ - (ط س - مجاهد بن جبر) رحمه الله، قال: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَمْرِو، فَجَاءَهُ صَائِعٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنِّي أَصَوِّغُ الذَّهَبَ، فَأَبِيعُهُ بِالذَّهَبِ بِأَكْثَرِ مِنْ وَزْنِهِ، فَاسْتَفْضِلْ قَدْرَ عَمَلٍ يَدِي [فِي صَنْعَتِهِ]<sup>(٢)</sup>. فَنَهَاةً عَنْ ذَلِكَ، فَجَعَلَ الصَّائِعُ يُرَدِّدُ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ، وَابْنُ عَمْرِو يَنْهَاهُ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، أَوْ إِلَى دَابَّتِهِ، يُرِيدُ أَنْ يَرْكَبَهَا، فَقَالَ لَهُ - آخَرُ مَا قَالَ -: الدِّينَارُ بِالْدِّينَارِ، وَالذَّرْهَمُ بِالذَّرْهَمِ، لَأَفْضَلَ بَيْنَهُمَا، هَذَا عَهْدُ نَبِيِّنَا إِلَيْنَا وَعَهْدُنَا إِلَيْكُمْ. أَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ؛ وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ الْمُسْنَدَ مِنْهُ فَقَطْ، وَجَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ عَمْرِو<sup>(٣)</sup>.

٣٨٥ - (ط س - عطاء بن يسار) رحمه الله، قال: إِنَّ مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ بَاعَ سِقَايَةً مِنْ ذَهَبٍ، أَوْ وَرَقٍ، بِأَكْثَرِ مِنْ وَزْنِهَا، فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذَا، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ. فَقَالَ لَهُ مَعَاوِيَةُ: مَا أَرَى بِمِثْلٍ هَذَا بَأْسًا. فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: مَنْ يَغْدِرُنِي مِنْ مَعَاوِيَةَ؟ أَنَا أَخْبِرُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُخْبِرُنِي عَنْ رَأْيِهِ! لَا أَسَاكُنُكَ بَارِضٍ أَنْتَ فِيهَا. ثُمَّ قَدِمَ أَبُو الدَّرْدَاءِ عَلَى عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَكَتَبَ عَمْرِو بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى مَعَاوِيَةَ: أَنْ لَا تَبِيعَ<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَزَنًّا بِوَزْنٍ. أَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ؛ وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ مِنْهُ إِلَى قَوْلِهِ: مِثْلًا بِمِثْلٍ<sup>(٥)</sup>.

(١) الموطأ ٦٣٢/٢ (١٣٢٢) في البيوع: باب بيع الذهب بالفضة تبرًا وعينًا، مرسلاً.

(٢) زيادة من الموطأ ليست في الأصل.

(٣) الموطأ ٦٣٣/٢ (١٣٢٥) في البيوع: باب بيع الذهب بالفضة تبرًا وعينًا، وإسناده صحيح؛ والنسائي (٤٥٦٨) في البيوع: باب بيع الدرهم بالدرهم، وهو حديث صحيح.

(٤) في (د): «أَنْ لَا تَبِيعَ» والمثبت من (ط) والموطأ.

(٥) الموطأ ٦٣٤/٢ (١٣٢٧) في البيوع: باب بيع الذهب بالفضة تبرًا وعينًا؛ والنسائي ٢٧٩/٧

(٤٥٧٢) في البيوع: باب بيع الذهب بالذهب، وإسناده صحيح؛ وأخرجه أحمد ٤٤٨/٦.



(سِقَايَة): السَّقَايَةُ: إِنَاءٌ يُشْرَبُ فِيهِ.

(يَعْذِرُنِي): يُقَالُ: مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْ فُلَانٍ: أَيُّ مَنْ يَقُومُ بِعُذْرِي إِنْ كَافَأْتُهُ عَلَى صَنِيعِهِ؟.

٣٨٦ - (ط - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالذَّهَبِ، أَحَدُهُمَا غَائِبٌ وَالْآخَرُ نَاجِزٌ، وَإِنْ اسْتَظَرَكَ إِلَى أَنْ يَلِجَ بَيْنَهُ فَلَا تُنْظِرْهُ، إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمُ الرِّمَاءَ. وَالرِّمَاءُ: هُوَ الرِّبَا.

وفي رواية عن القاسم بن محمد قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: الدِّينَارُ بِالذِّينَارِ، وَالذَّرْهَمُ بِالذَّرْهَمِ، وَالصَّاعُ بِالصَّاعِ، وَلَا يَبِاعُ كَالِيٌّ بِنَاجِزٍ. أَخْرَجَهُ الْمُوطَأُ<sup>(١)</sup>.

(اسْتَظَرَكَ): الْاسْتَنْظَارُ: اسْتِفْعَالٌ مِنَ الْإِنْظَارِ: التَّأخِيرُ.

(الرِّمَاءُ): الرِّبَا: وَهُوَ الزِّيَادَةُ عَلَى مَا يَحِلُّ لَكَ<sup>(٢)</sup>.

(كَالِيٌّ): الْكَالِيُّ بِالْهَمْزِ: النَّسِيبَةُ.

٣٨٧ - (خ م س - أسامة بن زيد) رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الرِّبَا فِي النَّسِيبَةِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيبَةِ». وَفِي أُخْرَى قَالَ: «لَا رِبَا فِيمَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٣)</sup>.

٣٨٨ - (ت د س - ابن عمر) رضي الله عنهما، قَالَ: كُنْتُ أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ، فَأَبِيعُ

(١) الْمُوطَأُ ٦٣٤/٢ (١٣٢٨ و ١٣٣٠) فِي الْبَيْعِ: بَابُ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْفُضَّةِ تَبَرًّا وَعَيْتًا، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَتَقَدَّمَ الْحَدِيثُ مَرْفُوعًا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ص ٣٩٢ بِرَقْم (٣٧٣).

(٢) فِي (ظ): «مَا لَا يَحِلُّ لَكَ».

(٣) الْبُخَارِيُّ (٢١٧٩) فِي الْبَيْعِ: بَابُ بَيْعِ الدِّينَارِ بِالذِّينَارِ نَسَاءً، وَلَفْظُهُ: «لَا رِبَا إِلَّا فِي النَّسِيبَةِ»؛ وَمُسْلِمٌ (١٥٩٦) فِي الْمَسَاقَاةِ: بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ؛ وَالنَّسَائِيُّ ٢٨١/٧ (٤٥٨٠ و ٤٥٨١) فِي الْبَيْعِ: بَابُ بَيْعِ الْفُضَّةِ بِالذَّهَبِ وَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْفُضَّةِ؛ وَابْنُ مَاجَهٍ (٢٢٥٧) فِي التِّجَارَاتِ: بَابُ مَنْ قَالَ لَا رِبَا إِلَّا فِي النَّسِيبَةِ؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٢٠٠/٥ (٢١٢٣٦).



بالدنانير، فأخذ مكانها الورق، وأبيع بالورق، فأخذ مكانها الدنانير، فأتيت رسول الله ﷺ فوجدته خارجاً من بيت حفصة، فسألته عن ذلك، فقال: «لابأس به بالقيمة». هذه رواية الترمذي، وقال الترمذي: وقد روي موقوفاً على ابن عمر.

وفي رواية أبي داود قال: كنت أبيع الإبل بالبيع، فأبيع بالدنانير، وأخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير، أخذ هذه من هذه، وأعطي هذه من هذه، فأتيت النبي ﷺ وهو في بيت حفصة، فقلت: يا رسول الله، رويدك أسألك، إني أبيع الإبل بالبيع، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير، أخذ هذه من هذه، وأعطي هذه من هذه؛ فقال رسول الله ﷺ: «لابأس أن تأخذها بسعر يومها، ما لم تفترقاً، وبينكما شيء».

وفي أخرى له بمعناه، والأول أتم، ولم يذكر «بسر يومها».

وأخرج النسائي نحواً من هذه الروايات.

وله في أخرى: أنه كان لا يرى بأساً في قبض الدراهم من الدنانير، والدنانير من الدراهم<sup>(١)</sup>.

(١) الترمذي (١٢٤٢) في البيوع: باب ما جاء في الصرف؛ وأبو داود (٣٣٥٤ و ٣٣٥٥) في البيوع: باب في اقتضاء الذهب من الورق؛ والنسائي ٢٨١/٧، ٢٨٢ (٤٥٨٢ و ٤٥٨٣) في البيوع: باب بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة، و(٤٥٨٩) فيه: باب أخذ الورق من الذهب؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٢٦٢) في التجارات: باب اقتضاء الذهب من الورق، ورجاله ثقات؛ وأحمد ٨٣/٢ (٥٥٣٠)؛ والدارمي (٢٥٨١) في البيوع: باب الرخصة في اقتضاء الورق من الذهب، قلت: وإسناده ضعيف.

وقال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر، وروى داود بن أبي هند هذا الحديث عن سعيد بن جبير عن ابن عمر موقوفاً، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم أن لا بأس أن يقتضي الذهب من الورق والورق من الذهب وهو قول أحمد وإسحاق، وقد كره بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ذلك. وقال الحافظ في التلخيص ٢٦/٣: وروى البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال: سئل شعبة عن حديث سماك هذا، فقال شعبة: سمعت أيبس بن نافع عن ابن عمر ولم يرفعه، وحدثننا قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر ولم يرفعه، وحدثننا يحيى بن أبي إسحاق عن سالم عن ابن عمر ولم يرفعه، ورفعنا لنا سماك بن حرب وأنا أفرقه.



٣٨٩ - (م - مَعْمَر بن عبد الله بن نافع) رضي الله عنه، أَرْسَلَ غَلَامَهُ بِصَاحٍ قَمَحٍ فقال: بِغُهُ، ثُمَّ اشْتَرَى بِهِ شَعِيرًا، فَذَهَبَ الْغَلَامُ، فَأَخَذَ صَاحًا وَزِيَادَةً بَعْضِ صَاحٍ، فَلَمَّا جَاءَ مَعْمَرًا أَخْبِرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ مَعْمَرٌ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ انْطَلِقْ فَرُدَّهُ، وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَإِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ» وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرُ، قِيلَ لَهُ: فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِهِ، قَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُضَارَعَ<sup>(١)</sup>. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>.

(قَمَحُ): الْقَمَحُ: الْحِنْطَةُ.

(الْمُضَارَعَةُ): الْمُشَابَهَةُ، يَعْنِي: أَخَافُ أَنْ يُشَبِّهَ الرَّبَا.

٣٩٠ - (ط - مَالِك) رحمه الله، بَلَغَهُ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ قَالَ: فَنِي عَلَفُ حِمَارٍ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، فَقَالَ لَغَلَامِهِ: خُذْ مِنْ حِنْطَةِ أَهْلِكَ فَابْتَغْ بِهِ شَعِيرًا، وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلَهُ. أَخْرَجَهُ الْمُوطَأُ<sup>(٣)</sup>.

٣٩١ - (ط - سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ) رحمه الله، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْأَسْوَدِ بْنَ عَبْدِ يَغُوثٍ فَنِي عَلَفُ دَابَّتِهِ، فَقَالَ لَغَلَامِهِ: خُذْ مِنْ حِنْطَةِ أَهْلِكَ طَعَامًا فَابْتَغْ بِهِ شَعِيرًا، وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلَهُ. أَخْرَجَهُ الْمُوطَأُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَيَلْغَنِي عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مُعَيْقِبٍ مِثْلُهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) قَالَ النَّوَوِي: يَضَارَعُ: أَيِ يَشَابِهُهُ، وَاحْتَجَّ مَالِكٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي كَوْنِ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ صِنْفًا وَاحِدًا لَا يَجُوزُ بَيْعُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ مُتَفَاضِلًا، وَمَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: أَنَّهُمَا صِنْفَانِ يَجُوزُ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُمَا كَالْحِنْطَةِ مَعَ الْأُرْزِ، وَدَلِيلُنَا: مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَجْنَاسُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ» مَعَ مَرَاوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ فِي حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ، وَالشَّعِيرِ أَكْثَرُهُمَا، يَدًا بِيَدٍ» وَأَمَّا حَدِيثُ مَعْمَرٍ هَذَا، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ بِأَنَّهُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا خَافَ مِنْ ذَلِكَ، فَتَوَرَّعَ عَنْهُ احتياطًا.

(٢) مُسْلِمٌ (١٥٩٢) فِي الْمَسَاقَاةِ: بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ؛ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٤٠٠/٦ (٢٦٧٠٦).

(٣) الْمُوطَأُ ٦٤٥/٢ (١٣٤٥) فِي الْبَيْوعِ: بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ لِأَفْضَلٍ بَيْنَهُمَا، وَفِي سَنَدِهِ انْقِطَاعٌ.

(٤) الْمُوطَأُ ٦٤٥/٢ (١٣٤٦) فِي الْبَيْوعِ: بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ لِأَفْضَلٍ بَيْنَهُمَا، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ مَدَنِيٌّ ثِقَةٌ، مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، ذَكَرَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِمَّنْ وَلَدَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.



٣٩٢ - (ط ت د س - أبو عياش) رضي الله عنه - واسمه زيد - أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالثُلْت، فقال له سعد: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ قال: البيضاء. فنهاه عن ذلك، وقال سعد: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يُسألُ عن اشتراءِ التمرِ بالرُّطْبِ، فقال رسولُ الله ﷺ: «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ؟» قالوا: نعم. فنهاه عن ذلك. أخرجه الموطأ والترمذي وأبو داود والنسائي.

وفي أخرى لأبي داود: أنه سمع سعد بن أبي وقاص يقول: نهى رسولُ الله ﷺ عن بيع الرُّطْبِ بالتمرِ نسيئةً.

وفي أخرى له عن مولى لبني مخزوم، عن سعدٍ عن النبي ﷺ نحوه<sup>(١)</sup>.  
(البيضاء): الحِنْطَةُ.

(بالثُلْت): الثُلْت: ضَرْبٌ مِنَ الشَّعِيرِ، رقيقُ القِشْرِ، صغارُ الحَبِّ.

(أَيَنْقُصُ)؟: قال الخطابي: هذا لَفْظُهُ - لفظ الاستفهام - ومعناه: التقريرُ والتَّنْبِيهُ بِكُنْهِ الحُكْمِ وَعِلَّتِهِ، ليكونَ معتبراً في نظائره، وإلا فلا يجوزُ أن يَخْفَى مثْلُ هذا على النبي ﷺ ونحو من هذا قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، وأمثاله في القرآن كثير، وكقول جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا؟<sup>(٢)</sup>

## الفرع الثاني في الحيوان

٣٩٣ - (م ت د س - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما: جاء عبدُ قُبَايَعِ رسولُ الله ﷺ على الهجرة، ولم يشعرْ أنه عبدٌ، فجاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فقال له النبي ﷺ: «يَعْنِيهِ».

(١) الموطأ ٦٢٤/٢ (١٣١٦) في البيوع: باب ما يكره من بيع التمر؛ والترمذي (١٢٢٥) في البيوع: باب في النهي عن المحاقلة والمزابنة؛ وأبو داود (٣٣٥٩) في البيوع: باب في التمر بالتمر؛ والنسائي ٢٦٩/٧ (٤٥٤٥) في البيوع: باب اشتراء التمر بالرطب؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٢٦٤) في التجارات: باب بيع الرُّطْبِ بالتمر؛ وأحمد ١٧٩/١ (١٥٤٧)؛ والشافعي في الرسالة: فقرة (٩٠٧). وقال الترمذي: حسنٌ صحيح. وصحَّحه ابنُ خُزَيْمَةَ وابنُ جَبَّانَ والحاكم ٣٨/٢، ٣٩ وله شاهدٌ مرسلٌ جيدٌ عند البيهقي في السنن ٢٩٥/٥ من حديث عبد الله بن أبي سلمة، فهو حديث صحيح.

(٢) عجز البيت كما في ديوانه: وأندى العالمين بطون راح



فاستراه بَعْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ، ثم لم يَبَايَعْ أَحَدًا بعدُ، حتى يَسْأَلَ: «أَعْبَدُ هُو؟». أخرجه مسلم والترمذي والنسائي.

واختصره أبو داود فقال: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى عَبْدًا بَعْدَيْنِ<sup>(١)</sup>.

٣٩٤ - (د - عبد الله بن عمرو بن العاص) رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهَّزَ جَيْشًا، فَفَقِدَتِ الْإِبِلُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى قَلَائِصِ الصَّدَقَةِ<sup>(٢)</sup>، فكان يأْخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ. أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

(قَلَائِصُ): جمع قُلُوص، وهي الثَّاقَةُ.

٣٩٥ - (ط - علي بن أبي طالب) رضي الله عنه: باعَ جَمَلًا لَهُ يُدْعَى عُصْفِيرًا بعشرين بَعِيرًا إِلَى أَجَلٍ. أخرجه الموطأ<sup>(٤)</sup>.

٣٩٦ - (خ ط - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما: اشترى راحلةً بأربعة أْبْعَرَةٍ مَضمُونَةٍ<sup>(٥)</sup> عليه، يُوفِيهَا صَاحِبُهَا بِالرَّيْذَةِ. أخرجه الموطأ، وأخرجه البخاري في ترجمة باب<sup>(٦)</sup>.

(١) مسلم (١٦٠٢) في المساقاة: باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسِهِ متفاضلاً؛ والترمذي (١٢٣٩) في البيوع: باب ماجاء في شراء العبد بالعبدَيْنِ، و(١٥٩٦) في السير: باب ماجاء في بيعِ العبد؛ وأبو داود (٣٣٥٨) في البيوع: باب في ذلك إذا كان يدًا بيد؛ والنسائي ٢٩٢/٧، ٢٩٣ (٤١٨٤) في البيعة: باب بيعه المماليك؛ و(٤٦٢١) في البيوع: باب بيع الحيوان بالحيوان يدًا بيد متفاضلاً؛ وابن ماجه (٢٨٦٩) في الجهاد: باب البيعة؛ وأحمد ٣/٣٤٩، ٣٥٠ (١٤٣٥٨).

(٢) في أبي داود: «في قَلَاصِ الصَّدَقَةِ».

(٣) أبو داود (٣٣٥٧) في البيوع: باب في الرخصة في ذلك، وفي سننِهِ جهالةٌ واضطراب، انظر نصب الراية ٤٧/٤، لكنْ أخرجه البيهقي في السنن ٥/٢٨٧، ٢٨٨ من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(٤) الموطأ ٢/٦٥٢ (١٣٥٤) في البيوع: باب مايجوزُ من بيع الحيوان بَعْضُهُ ببعضِ والسلف فيه؛ وأخرجه الشافعي ٢/١٨٤، وفي سننِهِ انقطاع، لأنَّ الحسن بن محمد بن علي لم يسمع من جده أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وقد رُوِيَ عنه مايعارضُ هذا، فقد روى عبد الرزاق من طريق ابن المسيب عن عليٍّ أنه كره بَعِيرًا ببَعِيرَيْنِ نَسِيَّةً.

(٥) في (ط): «مَضمومة»، والمثبت من (د) والبخاري.

(٦) البخاري قبل الرقم (٢٢٢٨) في البيوع: باب بيع العبيد والحيوان بالحيوان نَسِيَّةً تعليقًا في =



(راحلة): الراحلة: اسمٌ للجملِ والناقة، إذا كانا قَوَّيْنِ على الأحمالِ والأسفار.

٣٩٧ - (ت - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا يَصْلُحُ الحيوانُ اثنانِ بواحدٍ نَسِيئَةً، ولا بَأْسَ به يَدًا يَبِيدُ». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

٣٩٨ - (ت د س - سَمُرَةُ بن جُنْدَب) رضي الله عنه، قال: نَهَى رسولُ الله ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئَةً. أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي<sup>(٢)</sup>.

٣٩٩ - (ط - ابن شهاب) رحمه الله، أنَّ سعيدَ بنَ المُسَيَّب كان يقول: لا رَبًّا في

= ترجمة هذا الباب؛ ووصله مالك في الموطأ ٦٥٢/٢ (١٣٥٥) في البيوع: باب ما يجوز من بيع الحيوان، وإسناده صحيح، وأخرجه الشافعي ١٨٤/٢.

(١) الترمذي (١٢٣٨) في البيوع: باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئَةً، وقال: حديث حسن. وهو كما قال؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٢٧١) في التجارات: باب الحيوان بالحيوان نسيئَةً؛ وأحمد (١٣٩٢٠ و ١٤٦٤٥ و ١٤٦٧٤).

(٢) الترمذي (١٢٣٧) في البيوع: باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئَةً؛ والنسائي ٢٩٢/٧ (٤٦٢٠) في البيوع: باب بيع الحيوان بالحيوان نسيئَةً؛ وأبو داود (٣٣٥٦) في البيوع: باب في الحيوان بالحيوان نسيئَةً من حديث الحسن عن سمرة؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٢٧٠) في التجارات: باب الحيوان بالحيوان نسيئَةً؛ وأحمد ٢١/٥ (١٩٦٣٠)؛ والدارمي (٢٥٦٤) في البيوع: باب في النهي عن بيع الحيوان بالحيوان. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وهو كما قال؛ وسماعُ الحسن من سمرة صحيح، هكذا قال علي بن المديني وغيره، والعملُ على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحابِ النبي ﷺ وغيرهم في بيع الحيوان بالحيوان نسيئَةً، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة، وبه يقول أحمد، وقد رخص بعض أهل العلم من أصحابِ النبي ﷺ وغيرهم في بيع الحيوان بالحيوان نسيئَةً، وهو قول الشافعي وإسحاق.

نقول: الحسن موصوفٌ بالتدليس، وقد عنعن في هذا الحديث، لكن في الباب عن ابن عباس عند ابن حبان (١١١٣) والدارقطني ٣١٩/٣ ورجاله ثقات، إلا أنَّ فيه عنعنة يحيى بن أبي كثير، وأخرجه البرار وقال: ليس في الباب أجلُّ إسنادًا من هذا. وعن ابن عمر عند الطبراني وفيه ضعف. وأخرج أحمد في المسند ١١٣/٢ (٥٨٨١) حدثنا حسين بن محمد، حدثنا خلف بن خليفة، عن أبي جتاب عن أبيه عن ابن عمر قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تتبعوا الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين، ولا الصاع بالصاعين، فإني أخاف عليكم الرِّمَاءَ، والرِّمَاءُ هو الرِّبَا» فقام إليه رجلٌ فقال: يا رسولَ الله، أرايتَ الرجلَ يبيعُ الفرسَ بالأفراسِ، والتَّجْبِيَةَ بالإبلِ؟ قال: «لا بأسَ إذا كان يَدًا بيد» وفيه ضعف؛ فالحديث حسن بهذه الشواهد.



الحيوان، وإنَّ رسولَ الله ﷺ إنما نهى في بيع الحيوان عن ثلاث: المَضَامِين، والمَلَاقِيح، وَحَبْلُ الْحَبْلَةِ: والمَضَامِين: ما في بطون إناث الإبل؛ والمَلَاقِيح: ما في ظهورِ الجِمال؛ وَحَبْلُ الْحَبْلَةِ: هو بيعُ الجَزُورِ إلى أن تُتَّجَ الناقة، ثم يُتَّجَ الذي في بطنِها. أخرجه الموطأ<sup>(١)</sup>

(الجَزُور): قد تقدَّم ذكرُ معناه في الباب<sup>(٢)</sup>.

(المَضَامِين): جمع مَضْمُون، وهو ما في صُلْبِ الفَحْل، يقال: ضَمِنَ الشيء؛ بمعنى تَضَمَّنَهُ؛ ومنه قولُهم: مضمونُ الكتابِ كذا وكذا.

(المَلَاقِيح): جمع مَلْقُوح، وهو ما في بطنِ الناقة، يقال: لَقَحَتِ الناقةُ: إذا حَمَلَتْ، وولَّدُها مَلْقُوحٌ به؛ إلا أنَّهم استعملوه بحذفِ الجار، هذا تأويلُ أربابِ اللغة والغريب والفقهاء.

ووجدتُ في كتابِ الموطأ في نسختينِ ظاهرتي الصُّحَّة، وهما اللتان قرأتُهما: قد جاء في متنِ الحديثِ تفسيرٌ لِمَالِك، فجعلَ المَضَامِين ما في بَطُونِ الإناث؛ والمَلَاقِيح ما في ظهورِ الذُّكور.

(وَحَبْلُ الْحَبْلَةِ): قد دُكِرَ معناه فيما تقدَّم من الباب<sup>(٣)</sup>.

٤٠٠ - (خ - رافع بن خَدِيج) رضي الله عنه، اشترى بعيراً ببعيرين، فأعطاه أحدهما، وقال: آتيكَ بالآخرِ عَدَا رَهْوَإِ إن شاء الله. ذكره البخاري تعليقاً<sup>(٤)</sup>.

(رَهْوَإِ): أي؛ آتيكَ به سهلاً عفواً. لا احتباس فيه، وهو من السَّيرِ السَّهْلِ المستقيم.

(١) الموطأ ٢/٦٥٤ (١٣٥٨) في البيوع: باب ما لا يجوزُ من بيع الحيوان، وإسناده صحيح.

(٢) انظر ص ٣٧٠ من هذا الجزء.

(٣) انظر غريب الحديث رقم (٣١٨) ص ٣٥٠ من هذا الجزء.

(٤) البخاري: قبل الرقم (٢٢٢٨) في البيوع تعليقاً: في ترجمة باب بيع العبيد والحيوان بالحيوانِ نسيئةً. قال الحافظ: وصلَّه عبد الرزاق من طريق مطرف بن عبد الله عنه.



## الفرع الثالث في أحاديث متفرقة

٤٠١ - (ط - مالك) رحمه الله قال: بلغني أنَّ رجلاً أتى ابنَ عمرَ رضي الله عنهما فقال: إنِّي أسلفتُ رجلاً سلفاً، واشترطتُ عليه أَفْضَلَ مما أسلفتُهُ. فقال عبد الله بن عمر: فذلك الرِّبَا. قال: فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: عبد الله بن عمر: السَّلَفُ على ثلاثة وجوه: سَلَفٌ تُسَلِّفُهُ تُرِيدُ بِهِ وَجَهَ اللَّهِ، فَلَكَ وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَسَلَفٌ تُسَلِّفُهُ، تُرِيدُ بِهِ وَجَهَ صَاحِبِكَ، فَلَكَ وَجْهُ صَاحِبِكَ؛ وَسَلَفٌ تُسَلِّفُهُ لِتَأْخُذَ خَیْثًا بِطَيِّبٍ، فَذَلِكَ الرِّبَا. قال: فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن؟ قال: أرى أن تَشُقَّ الصَّحِيفَةَ، فَإِنْ أَعْطَاكَ مِثْلَ الَّذِي أَسْلَفْتَهُ قَبْلَتَهُ، وَإِنْ أَعْطَاكَ دُونَ الَّذِي أَسْلَفْتَهُ فَأَخَذْتَهُ أُجْرَتَ، وَإِنْ أَعْطَاكَ أَفْضَلَ مِمَّا أَسْلَفْتَهُ طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُهُ، فَذَلِكَ شُكْرٌ شَكَرَهُ لَكَ، وَلَكَ أَجْرٌ مَا أَنْظَرْتَهُ. أَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ<sup>(١)</sup>.

(خَيْثًا بِطَيِّبٍ): الْخَيْثُ: الْحَرَامُ. وَالطَّيِّبُ: الْحَلَالُ، وَأَرَادَ بِهِ هَاهُنَا الرِّبَا، أَوْ تَرْكَهُ.

(أَنْظَرْتَهُ): الْإِنْظَارُ: التَّأْخِيرُ. قَدْ ذَكَرَ مَعْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْبَابِ<sup>(٢)</sup>.

٤٠٢ - (ط - مجاهد بن جبر) رحمه الله، أنَّ ابنَ عمرَ اسْتَلَفَ دِرَاهِمَ، فَقَضَى صَاحِبَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَهَا، فَقَالَ: هَذِهِ خَيْرٌ مِنْ دِرَاهِمِي. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَدْ عَلِمْتُ، وَلَكِنْ نَفْسِي بِذَلِكَ طَيِّبَةٌ. أَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ<sup>(٣)</sup>.

٤٠٣ - (ط - سالم) رحمه الله، أنَّ ابنَ عمرَ رضي الله عنهما، سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ الدَّيْنُ إِلَى أَجَلٍ، فَيَضَعُ عَنْهُ صَاحِبُ الْحَقِّ لِيُعْجَلَ الدَّيْنُ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ؟ فَكَرِهَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ، وَنَهَى عَنْهُ. أَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ<sup>(٤)</sup>.

٤٠٤ - (ط - عبيد أبو صالح) مولى السَّفَّاح، قَالَ: بَعْتُ بَرًّا<sup>(٥)</sup> لِي مِنْ أَهْلِ دَارِ

(١) الموطأ ٦٨١/٢ (١٣٨٧) في البيوع: باب ما لا يجوز من السَّلَفِ بِلَاغًا؛ وَأَخْرَجَ أَيْضًا (١٣٨٨) عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ قَالَ: مَنْ أَسْلَفَ سَلْفًا فَلَا يَشْرُطُ إِلَّا قِضَاءَهُ.

(٢) انظر ص ٤٠٢ من هذا الجزء.

(٣) الموطأ ٦٨١/٢ (١٣٨٥) في البيوع: باب ما يجوز من السلف، وإسناده قوي.

(٤) الموطأ ٦٧٢/٢ (١٣٧٧) في البيوع: باب ما جاء في الرِّبَا فِي الدَّيْنِ، وإسناده صحيح.

(٥) في (ق): «بُرٌّ».



نَخْلَةً إِلَى أَجَلٍ، فَأَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى الْكُوفَةِ، فَعَرَضُوا عَلَيَّ أَنْ أَضَعَ عَنْهُمْ بَعْضَ الثَّمَنِ وَيَقْدُونِي، فَسَأَلْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَقَالَ: لَا أَمْرُكَ أَنْ تَأْكَلَ هَذَا وَلَا تُؤْكِلَهُ. أَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ<sup>(١)</sup>.

٤٠٥ - (أُم يونس) رَحِمَهَا اللَّهُ، قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ وَلَدِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ إِلَى عَائِشَةَ فَقَالَتْ: بَعْتُ جَارِيَةً مِنْ زَيْدٍ بِثَمَانٍ مِثَّةٍ دَرَاهِمَ إِلَى الْعِطَاءِ، ثُمَّ اشْتَرَيْتُهَا مِنْهُ قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ بِسِتِّ مِثَّةٍ، وَكُنْتُ شَرِطْتُ عَلَيْهِ: أَنَّكَ إِنِ بَعْتَهَا فَأَنَا اشْتَرِيهَا مِنْكَ، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: بِشَمَا شَرَيْتِ، وَبِشَمَا اشْتَرَيْتِ، أَيْلَغِي زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ أَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ لَمْ يَتَّبَ مِنْهُ. قَالَتْ: فَمَا يَصْنَعُ؟ قَالَتْ: فَتَلْتُ عَائِشَةَ: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فَلَمْ يُتَكَّرْ أَحَدٌ عَلَى عَائِشَةَ، وَالصَّحَابَةُ مُتَوَفِّرُونَ. ذَكَرَهُ رَزِينٌ وَلَمْ أَجِدْهُ فِي الْأُصُولِ<sup>(٢)</sup>.

- (١) فِي (ظ): «لَا أَمْرُكَ أَنْ تَفْعَلَهُ، وَلَا أَنْ تَأْكَلَ هَذَا أَوْ تُوْكَلَهُ». وَالْحَدِيثُ فِي الْمَوْطَأِ ٦٧٢/٢ (١٣٧٦) فِي الْبَيْعِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّبَا فِي الدِّينِ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَالصَّوَابُ أَنْ اسْمُ عَبِيدِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.
- (٢) أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِنَحْوِ ٥٢/٣ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ أُمِّهِ الْعَالِيَةِ بِنْتُ أَنْفَعٍ قَالَتْ: «حَجَجْتُ أَنَا وَأُمُّ مُجَبَّةٍ - وَفِي رِوَايَةٍ: خَرَجْتُ أَنَا وَأُمُّ مُجَبَّةٍ إِلَى مَكَّةَ - فَدَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ، فَسَلَّمْنَا عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: مَنْ أَنْتُنَّ؟ قُلْنَا: مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ. قَالَتْ: فَكَأَنَّهُا أَعْرَضَتْ عَنَّا، فَقَالَتْ لَهَا أُمُّ مَجَبَّةٍ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ، وَإِنِّي بَعْتُهَا مِنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ الْأَنْصَارِيِّ بِثَمَانٍ مِثَّةٍ دَرَاهِمَ إِلَى عِطَائِهِ، وَإِنَّهُ أَرَادَ بَيْعَهَا، فَابْتَعْتُهَا مِنْهُ بِسِتِّ مِثَّةٍ دَرَاهِمَ نَقْدًا - الْحَدِيثُ». قَالَ الشَّيْخُ شَمْسُ الْحَقِّ الْعَظِيمُ أَبَادِي فِي «التَّعْلِيقِ الْمَغْنِيِّ عَلَى سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ»: وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَعَبْدُ الرَّزَاقِ أَيْضًا، وَأُمُّ مُجَبَّةٍ - بَضْمُ الْمِيمِ وَكَسْرُ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ - هَكَذَا ضَبَطَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي كِتَابِ «الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ»، وَقَالَ: إِنَّهَا تَرَوِي عَنْ عَائِشَةَ، رَوَى حَدِيثُهَا أَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ - عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ - عَنْ امْرَأَتِهِ الْعَالِيَةِ، وَرَوَاهُ أَيْضًا يُونُسُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أُمِّهِ الْعَالِيَةِ بِنْتُ أَنْفَعٍ عَنْ أُمِّ مُجَبَّةٍ عَنْ عَائِشَةَ، وَقَالَ: أُمُّ مَجَبَّةٍ وَالْعَالِيَةُ مَجْهُولَتَانِ، لَا يَحْتِجُّ بِهِمَا، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ عَنْ امْرَأَتِهِ أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ، هِيَ وَأُمُّ وَلَدِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، فَقَالَتْ أُمُّ وَلَدِ زَيْدٍ لِعَائِشَةَ: إِنِّي بَعْتُ مِنْ زَيْدٍ غُلَامًا بِثَمَانٍ مِثَّةٍ دَرَاهِمَ نَسِيئَةً وَاشْتَرَيْتُ بِسِتِّ مِثَّةٍ نَقْدًا. فَقَالَتْ: بَلَّغِي زَيْدًا أَنَّ قَدْ أَبْطَلْتَ جِهَادَكَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَنْ تَتُوبَ، بِشَمَا اشْتَرَيْتِ وَبِشَمَا شَرَيْتِ. قَالَ فِي التَّنْقِيحِ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَإِنْ كَانَ الشَّافِعِيُّ لَا يَبِيتُ مِثْلَهُ عَنْ عَائِشَةَ، وَكَذَلِكَ الدَّارَقُطْنِيُّ قَالَ فِي الْعَالِيَةِ: هِيَ =



(العطاء): هو ما كان يُعطيه الأمراء للناس من قراراتهم، وديوانهم الذي يُقرّرونه لهم في بيت المال، كان يصل إليهم في أوقات معلومة من السنة.

٤٠٦ - (زيد بن أسلم) رحمه الله، قال: كان الربا الذي آذن الله فيه بالحرب لمن لم يتركه، كان عند أهل الجاهلية على وجهين - كان يكون للرجل على الرجل حق إلى أجل، فإذا حلّ الحق قال صاحب الحق: أتقضي أم تُزبي؟ فإذا قضاه أخذ منه، وإلا طواه إن كان ممّا يحال أو يؤزّن، أو يذرع أو يعدّ، وإن كان نسيئاً رفعه إلى الذي فوقه، وأخر عنه إلى أجل أبعد منه. فلما جاء الإسلام أنزل الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ (٢٧) وإن كان ذو عسرة ﴿يعني الذي عليه رأس المال - فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا﴾ - يعني برأس المال - ﴿خير لكم إن كنتم تعلمون﴾ [البقرة: ٢٧٨ - ٢٨٠] ذكره رزين ولم أجده في الأصول.

(آذن): أعلم. والإيدان: الإعلام بالشيء.

(طواه)<sup>(١)</sup>

\* \* \*

= مجهولة لا يُحتج بها. وفيه نظر، فقد خالفه غيره، ولولا أن عند أم المؤمنين عائشة علماً من رسول الله ﷺ أن هذا حرام لم تستجز أن تقول.

وقال ابن الجوزي: قالوا: العالية امرأة مجهولة لا يُحتج بها، ولا يُقبل خبرها. قلنا: بل هي امرأة معروفة جليلة القدر، ذكرها ابن سعد في الطبقات فقال: العالية بنت أنفع بن شراحيل امرأة أبي إسحاق السبيعي، سمعت من عائشة.

(١) لم يذكر شرح الطي، وهو من طي الثوب، جعله طبقات فوق بعضه، فالمعنى أنه يؤجله بمضاعفة، وهو الزيادة والربا.



## الباب الخامس

### من كتاب البيع في الخيار

٤٠٧ - (خ م ط د س ت - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِنَّ الْمُتَبَايعَيْنِ بِالْخِيَارِ فِي بَيْعِهِمَا مَالٍ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونُ الْبَيْعُ خِيَارًا». قال نافع: فكان ابنُ عمر إذا اشترى شيئًا يُعْجِبُهُ فَارَّقَ صَاحِبَهُ.

وفي رواية قال: الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَالٍ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: اخْتَرْ، وَرَبَّمَا قال: أَوْ يَكُونُ بَيْعَ خِيَارٍ.

وفي أخرى قال: الْمُتَبَايعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَالٍ يَتَفَرَّقَا إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ.

وفي أخرى قال: إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ، مَالٍ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرَكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ. هذه روايات البخاري ومسلم.

ولمسلم: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «كُلُّ بَيْعَيْنِ لَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ. وللبخاري: قال ابن عمر: بَعِثُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عِثْمَانَ مَالًا بِالْوَادِي بِمَالٍ لَهُ بِخَيْرٍ، فَلَمَّا تَبَايَعْنَا رَجَعْتُ عَلَى عَقِي، حَتَّى خَرَجْتُ مِنْ بَيْتِهِ، خَشْيَةً أَنْ يُرَادَّنِي الْبَيْعَ، وَكَانَتِ السُّنَّةُ أَنَّ الْمُتَبَايعَيْنِ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا، فَلَمَّا وَجَبَ بَيْعِي وَبَيْعُهُ، رَأَيْتُ أَنِّي قَدْ غَبَيْتُهُ بِأَنِّي سَقَيْتُهُ إِلَى أَرْضٍ ثَمُودَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، وَسَاقَنِي إِلَى الْمَدِينَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ.

ولمسلم قال: إِذَا تَبَايَعَ الْمُتَبَايعَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَالٍ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونُ بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَإِذَا كَانَ بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ فَقَدْ وَجَبَ.

زَادَ فِي أُخْرَى: قال نافع: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا بَايَعَ رَجُلًا، فَأَرَادَ أَلَّا يُقِيلَهُ، قَامَ فَمَشَى هُنَيْهَةً، ثُمَّ رَجَعَ. وَأَخْرَجَ الْمُوطَأُ الرِّوَايَةَ الثَّلَاثَةَ.



وأخرج الترمذي قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «البيعان بالخيار مالم يتفرقا - أو قال: حتى يتفرقا - أو يختارا».

قال نافع: وكان ابنُ عمر إذا ابتاعَ بيعاً وهو قاعدٌ، قامَ لِيَجِبَ له. وأخرج أبو داود الروايةَ الثانيةَ والثالثةَ.

وأخرج النسائي الروايةَ الأولى والثانية، ولم يذكر قول نافع. والرابعة والخامسة والسابعة، ولم يذكر قول نافع أيضاً<sup>(١)</sup>.

(الخيار): اسمٌ من الاختيار، وهو طلبُ خيرِ الأمرين، وهو على ثلاثة أضرب: خيارُ المجلس؛ وخيارُ الشرط؛ وخيارُ النقيصة.

أما خيارُ المجلس، فالأصلُ فيه قوله ﷺ: «البيعان بالخيار مالم يتفرقا إلا بيع الخيار». معناه: إلا بيعاً شرطَ فيه الخيار، فلا يلزمُ بالتفرق. وقيل: معناه: إلا بيعاً شرطَ فيه نفيُ خيارِ المجلس، فيلزمُ بنفسه عند قوم.

وأما خيارُ الشرط، فلا تَزِيدُ مدَّته على ثلاثة أيَّامٍ عند الشافعي رحمه الله، وأول مدَّته من حالِ العقد، وقيل: من حال التفرق.

وأما خيارُ النقيصة، فمثل أن يظهرَ بالمبيع عيبٌ يوجبُ الرَّدَّ، أو يلتزمُ البائعُ فيه شرطاً لم يكن فيه ونحو ذلك.

٤٠٨ - (خ م ت د س - حَكِيم بن حِرَآم) رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال:

(١) البخاري (٢١٠٧) في البيوع: باب كم يجوزُ الخيار، و(٢١٠٩) فيه: باب إذا لم يوقت في الخيار هل يجوزُ البيع، و(٢١١١) فيه: باب البيعان بالخيار مالم يتفرقا، و(٢١١٢) فيه: باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع، و(٢١١٣) فيه: باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوزُ البيع؛ وأخرجه مسلم (١٥٣١) في البيوع: باب ثبوت خيار المجلس؛ والموطأ ٦٧١/٢ (١٣٧٤) في البيوع: باب بيع الخيار؛ وأبو داود (٣٤٥٤) في البيوع: باب خيار المتبايعين؛ والنسائي ٢٤٨/٧ (٤٤٦٥ - ٤٤٨٠) في البيوع: باب وجوب الخيار للمتبايعين؛ والترمذي (١٢٤٥) في البيوع: باب (٢٦)؛ ورواه ابن ماجه (٢١٨١) في التجارات: باب البيعان بالخيار مالم يتفرقا؛ وأحمد في المسند ٥٦/١ (٣٩٥)؛ والدارمي (٢٤٥١) في السير: باب الشُّعَار.



«الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا»<sup>(١)</sup> - أو قال: حتى يفترقا - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا، مُحِطَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا. أخرجه الجماعة إلا الموطأ<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو داود: رواه همام، فقال: «حتى يفترقا»، قال: أو يختارا ثلاث مرار.

٤٠٩ - (د ت س - عبد الله بن عمرو بن عمرو بن العاص) رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا»<sup>(٣)</sup>، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفَقَةَ خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبُهُ خَشِيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ. أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي<sup>(٤)</sup>.

(صَفَقَةٌ): أَصْلُ الصَّفَقَةِ ضَرْبُ الْيَدِ عَلَى الْيَدِ فِي الْبَيْعِ، ثُمَّ جُعِلَ عِبَارَةً عَنِ الْعَقْدِ.

(مالم يفترقا): قال الأزهرى في قوله: مالم يفترقا، ومالم يفترقا، سئل أحمد بن يحيى - المعروف بثعلب - عن الفَرْقِ بَيْنَ التَّفَرُّقِ وَالْإِفْتِرَاقِ. فقال: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ عَنِ الْمُفَضَّلِ قَالَ: يُقَالُ: فَرَقْتُ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ - مُحْخَفًا - فَاْفْتَرَقَا، وَفَرَقْتُ بَيْنَ اثْنَيْنِ - مُشَدَّدًا - فَتَفَرَّقَا، فَجُعِلَ الْإِفْتِرَاقُ فِي الْقَوْلِ، وَالتَّفَرُّقُ بِالْأَبْدَانِ.

وقال الخطابي: اختلف الناس في التفريق الذي يصح بوجوده البيع، فقالت طائفة: هو التفريق بالأبدان، وإليه ذهب معظم الأئمة والفقهاء من الصحابة والتابعين والعلماء، وبه قال الشافعي وأحمد؛ وقال أصحاب الرأي ومالك: إذا تعاقدنا صح البيع.

(١) هذه رواية همام عند البخاري، وسائر الروايات عنده وعند مسلم «يفترقا».

(٢) البخاري (٢٠٧٩) في البيوع: باب إذا بَيَّنَّ الْبَيْعَانِ وَلَمْ يَكْتُمَا وَنَصَحَا، و(٢٠٨٢) فيه: باب ما يمحى الكذب والكتمان في البيع، و(٢١٠٨) فيه: باب كم يجوز الخيار، و(٢١١٠) فيه: باب البيعان بالخيار مالم يفترقا، و(٢١١٤) فيه: باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع؛ وأخرجه مسلم (١٥٣٢) في البيوع: باب الصدق في البيع؛ والترمذي (١٢٤٦) في البيوع: باب البيعان بالخيار مالم يفترقا؛ وأبو داود (٣٤٥٩) في البيوع: باب خيار المتبايعين؛ والنسائي ٢٤٤/٧ (٤٤٥٧) في البيوع: باب ما يجب على التجار، و(٤٤٦٤) فيه: باب وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما؛ وأحمد ٤٠١/٣ (١٤٨٩٠)؛ والدارمي (٢٥٤٧) في البيوع: باب البيعان بالخيار مالم يفترقا؛ والحديث سلف برقم (٢٤٤).

(٣) في (ظ): «مالم يفترقا».

(٤) أبو داود (٣٤٥٦) في البيوع: باب في خيار المتبايعين؛ والترمذي (١٢٤٧) في البيوع: باب ماجاء في البيعين بالخيار مالم يفترقا؛ والنسائي ٢٥١/٧ (٤٤٨٣) في البيوع: باب وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما بأبدانهما؛ وأحمد ١٨٣/٢ (٦٦٨٢). وحسنه الترمذي، وهو كما قال، وصححه ابن خزيمة.



قال الخطابي: وظاهر الحديث يشهد للقول الأول، فإن راوي الحديث عبد الله بن عمر، وفي الحديث أن ابن عمر كان إذا بايع رجلاً فأراد أن يتم البيع، مشى خطوات حتى يفارقه. قال: ولو كان تأويل الحديث على القول الثاني، لخلأ الحديث من الفائدة، وسقط معناه، لأن العلم محيط أن المشتري ما لم يوجد منه قبول البيع، فهو بالخيار، وكذلك البائع خياره ثابت في ملكه قبل أن يعقد البيع، وهذا من العلم العام الذي قد استقر ببيانه، والخبر الخاص إنما يروى في الحكم الخاص، والمتبايعان هما المتعاقدان، والبيع من الأسماء المشتقة من أسماء الفاعلين، ولا يقع حقيقة إلا بعد حصول الفعل منهم.

٤١٠- (ت د - أبو هريرة) رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يَتَفَرَّقَنَّ عَنْ بَيْعٍ إِلَّا عَنْ تَرَاضٍ». هذه رواية الترمذي<sup>(١)</sup>.

ورواية أبي داود قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَتَفَرَّقَنَّ اثْنَانِ إِلَّا عَنْ تَرَاضٍ»<sup>(٢)</sup>.

٤١١- (ت - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ خيّر أعرابياً بعد البيع. أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

٤١٢- (ط ت - عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا اختلفَ البيعانِ فالقولُ قولُ البائعِ، والمُبتاعُ بالخيارِ». هذه رواية الترمذي.

وأخرجه الموطأ، قال مالك: بلغه أن ابن مسعود كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال: «أَيُّمَا بَيْعَيْنِ تَبَايَعَا، فَالْقَوْلُ مَقَالُ الْبَائِعِ، أَوْ يَتَرَادَانِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) في (د): «البيعان في الخيار مالم يفترقا» وهو خطأ، وفي (ط): «لا يفترقن اثنان إلا عن تراضي» وهو خطأ أيضاً لأنها بنحو رواية أبي داود الآتية؛ وما أثبتناه من سنن الترمذي.

(٢) الترمذي (١٢٤٨) في البيوع: باب ماجاء في البيعين بالخيار مالم يفترقا؛ وأبو داود (٣٤٥٨) في البيوع: باب في خيار المتبايعين، واستغزبه الترمذي، أقول: وهو حديث حسن.

(٣) الترمذي (١٢٤٩) في البيوع: باب ماجاء في البيعين بالخيار، وأخرجه بنحوه ابن ماجه (٢١٨٤) في التجارات: باب بيع الخيار، وهو حديث حسن.

(٤) الموطأ ٦٧١/٢ (١٣٧٥) في البيوع: باب بيع الخيار؛ والترمذي (١٢٧٠) في البيوع: باب إذا اختلف البيعان، وقال: هذا حديث مرسل، عون بن عبد الله لم يدرِك ابن مسعود، وقد روي عن القاسم بن عبد الرحمن، عن ابن مسعود عن النبي ﷺ هذا الحديث أيضاً، وهو مرسل =



٤١٣ - (د - أبو الوضيء [عَبَادُ بْنُ نُسَيْبٍ]) رحمه الله، قال: غَزَوْنَا غَزْوَةً لَنَا، فَتَزَلْنَا مَنَزَلًا، فَبَاعَ صَاحِبُ لَنَا فَرَسًا بَغْلَامًا، ثُمَّ أَقَامَا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمَا وَلَيْلَتَهُمَا، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا مِنَ الْغَدِ حَضَرَ الرَّجُلُ، فَقَامَ إِلَى فَرَسِهِ يُسْرِجُهُ، فَدِمَ، فَأَتَى الرَّجُلَ وَأَخَذَهُ بِالْبَيْعِ، فَأَبَى الرَّجُلُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَبُو بَرْزَةَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْنَا أَبَا بَرْزَةَ فِي نَاحِيَةِ الْعَسْكَرِ، فَقَالَا لَهُ هَذِهِ الْقِصَّةُ، فَقَالَ: أَتَرْضَيَانِ أَنْ أَقْضِيَ بَيْنَكُمَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَالِمَ يَتَفَرَّقَا».

قال هشام بن حسان: حَدَّثَ جَمِيلُ بْنُ مُرَّةٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَرَاكُمْ أَفْتَرَقْتُمَا. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١).

٤١٤ - (س - سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا، وَيَأْخُذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْبَيْعِ مَا هَوَى، وَيَتَخَايَرَانِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ». وَفِي أُخْرَى: «مَارَضِي صَاحِبَهُ أَوْ هَوَى». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٢).

= أيضًا؛ وأخرجه أبو داود (٣٥١١) في البيوع: باب إذا اختلف البيعان والمبيع قائم؛ وأخرجه أحمد في المسند في مواضع منها ٤٦٦/١ (٤٤٢٨)؛ وقد أعلل الحديث غير واحد من الحفاظ بالانقطاع، إلا أنه مشهور الأصل عند جماعة العلماء، تلقوه بالقبول، وبنوا عليه كثيرًا من فروعه.

وقال البيهقي: روي من أوجه بأسانيد مراسيل إذا جُمع بينها صار الحديث قويًا. وأخرجه النسائي ٣٠٢/٧، ٣٠٣ (٤٦٤٩) في البيوع: باب اختلاف المتبايعين في الثمن من طريق عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جدّه قال: قال عبد الله بن مسعود: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِذَا اختلفَ البيعانِ وليس بينهما يتيّة، فهو مايقولُ ربُّ السِّلعةِ أو يترك» وصحّحه الحاكم وحسنه البيهقي، وأعلّه ابنُ القطانِ بهجالة عبد الرحمن وأبيه وجده. أقول: وهو حديث صحيح بطرقه، وانظر الحديث رقم (٧٦٧٨).

(١) سنن أبي داود (٣٤٥٧) في البيوع: باب خيار المتبايعين، وإسناده صحيح؛ وأخرجه ابن ماجه - (٢١٨٢) في التجارات: باب البيعان بالخيار مالم يفترقا - مختصرًا بدون القصة؛ وأحمد (١٩٣١٢). قال المنذري في مختصره: رجالة ثقات.

(٢) سنن النسائي ٢٥١/٧ (٤٤٨١) و (٤٤٨٢) في البيوع: باب وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما، ذكر الاختلاف على عبد الله بن دينار؛ وأخرجه ابن ماجه (٢١٨٣) ورجاله ثقات، لكن الحسن لم يسمع من سمرة، ويفني عن جملة «البيعان بالخيار مالم يفترقا» ما قبله.



## الباب السادس

### في الشُّفْعَةِ

٤١٥ - (خ م ت د س - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: قَضَى رسولُ الله ﷺ بالشُّفْعَةِ في كُلِّ مالٍ<sup>(١)</sup> يُقَسَمُ، فإذا وَقَعَتِ الحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ فلا شُفْعَةَ. هذه رواية البخاري والترمذي وأبي داود.

وأخرجه مسلم، وهذا لفظه قال: قَضَى رسولُ الله ﷺ بالشُّفْعَةِ في كُلِّ شِرْكَاةٍ لم تُقَسَمْ، رُبْعَةً أو حائِطًا، لا يَحِلُّ له أَنْ يَبِيعَ حتى يُؤْذَنَ شَرِيكُهُ، فَإِنْ شاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شاءَ تَرَكَ، وإذا باعَ ولم يُؤْذَنَ فهو أَحَقُّ به<sup>(٢)</sup>.

وفي أخرى له قال: «الشُّفْعَةُ في كُلِّ شِرْكَ من أَرْضٍ، أو رَنبٍ أو حائِطٍ، لا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حتى يَغْرِضَ على شَرِيكِهِ، فَيَأْخُذَ أو يَدَعَ، فَإِنْ أبى فشرِيكُهُ أَحَقُّ به، حتى يُؤْذَنَ». وافقهُ أبو داودَ أيضًا على روايته الأولى.

وأخرجه الترمذي أيضًا قال: «مَنْ كانَ له شَرِيكٌ في حائِطٍ، فلا يَبِيعُ نصيبَهُ من ذلك حتى يَغْرِضَهُ على شَرِيكِهِ».

وفي أخرى للترمذي وأبي داود: أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «الجارُّ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ جاريهِ، يُنْتَظَرُ بها، وَإِنْ كانَ غائِبًا، إذا كانَ طريقَهُما واحدًا».

وفي أخرى للترمذي قال: «جارُّ الدارِ أَحَقُّ بالدارِ». وأخرج النسائي روايتي مسلم.

(١) في (ظ): «في كل مالٍ لم يقسم». والمثبت من (د) والبخاري.

(٢) قال الحافظُ في الفتح ٣٦٠/٤ بعد أن أورد رواية مسلم هذه: وقد تضمَّنَ هذا الحديثُ ثبوتَ الشُّفْعَةِ في المَشَاعِ، وصدره يشعر بثبوتها في المنقولات، وسياقه يُشعرُ باختصاصها بالعقار، وبما فيه العقار، وقد أخذَ بعمومها في كُلِّ شيءٍ مالك في رواية، وهو قول عطاء، وعن أحمد ثبت في الحيوانات دون غيرها من المنقولات. وروى البيهقي من حديث ابن عباس مرفوعًا: «الشفعة في كُلِّ شيءٍ» ورجاله ثقات، إلا أنَّه أعلَّ بالارسال، وأخرج الطحاوي له شاهدًا من حديث جابر بإسنادٍ لا بأسَ برواته.



وله في أخرى: «أَيْكُمْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ، أَوْ نَخْلٌ، فَلَا يَبِيعُهَا حَتَّى يَغْرِضَهَا عَلَى شَرِيكِهِ».

وله في أخرى: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ وَالْجَوَارِ.

رَأَيْتُ الْحَمِيدِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ جَعَلَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي كِتَابِهِ «الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ أَفْرَادِ الْبُخَارِيِّ، وَأَفْرَادِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْمَتَّقِ عَلَيْهِ، وَمَا أَعْلَمُ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ، وَلَعَلَّهُ قَدْ عَرَفَ فِيهِ مَا لَمْ نَعْرِفْهُ<sup>(١)</sup>.

(الشُّفْعَةُ): عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا تَثْبُتُ إِلَّا فِي الشَّرَكَةِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَثْبُتُ لِلشَّرِيكِ وَالْجَارِ، وَأَصْلُ الشُّفْعَةِ: هُوَ الزَّيَادَةُ، وَهُوَ أَنْ يُشْفِعَكَ فِيمَا يَشْتَرِي حَتَّى تَضُمَّهُ إِلَى مَا عِنْدَكَ، فَتَزِيدُهُ عَلَيْهِ، أَيْ: كَانَ وَاحِدًا، فَضُمَّتْ إِلَيْهِ مَا زَادَ وَجَعَلْتَهُ بِهِ شَفْعًا.

(رَبْعَةٌ): الزَّيْعُ وَالزَّيْعَةُ: الْمَنْزُولُ.

٤١٦ - (ت د - أنس بن مالك وسمرة بن جندب) رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ.

(١) الْبُخَارِيُّ (٢٢٥٧) فِي الشُّفْعَةِ: بَابُ الشُّفْعَةِ فِيمَا لَمْ يَتَّحِدْ، وَ(٢٢١٣) فِي الْبَيْعِ: بَابُ بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ، وَ(٢٢١٤) فِيهِ: بَابُ بَيْعِ الْأَرْضِ وَالْأَرْضِ وَالْعُرُوضِ مَشَاعًا، وَ(٢٤٩٥) فِي الشَّرَكَةِ: بَابُ الشَّرَكَةِ فِي الْأَرْضَيْنِ، وَ(٢٤٩٦) فِيهِ: بَابُ إِذَا قَسَمَ الشَّرَكَاءُ الدَّورَ أَوْ غَيْرَهَا، وَ(٦٩٧٦) فِي الْحِيلِ: بَابُ الْهَبَةِ وَالشُّفْعَةِ؛ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٠٨) فِي الْمَسَاقَاةِ: بَابُ الشُّفْعَةِ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٧٠) فِي الْأَحْكَامِ: بَابُ إِذَا حُدَّتِ الْحُدُودُ وَوَقَعَتِ السَّهَامُ فَلَا شُفْعَةَ، وَ(١٣٦٩) فِي الْأَحْكَامِ: بَابُ الشُّفْعَةِ لِلْغَائِبِ، وَ(١٣١٢) فِي الْبَيْعِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي أَرْضٍ مَشْتَرَكٍ يَرِيدُ بَعْضُهُمْ بَيْعَ نَصِيبِ بَعْضٍ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥١٣ وَ ٣٥١٤) فِي الْبَيْعِ: بَابُ فِي الشُّفْعَةِ؛ وَالنَّسَائِيُّ ٣٠١/٧ (٤٦٤٦) فِي الْبَيْعِ: بَابُ بَيْعِ الْمَشَاعِ، وَ ٣١٩/٧ (٤٧٠٠) فِيهِ: بَابُ الشَّرَكَةِ فِي النَّخِيلِ، وَ ٣٢١/٧ (٤٧٠١) فِيهِ: بَابُ الشَّرَكَةِ فِي الرَّبَاعِ، وَ(٤٧٠٥) فِيهِ: بَابُ ذِكْرِ الشُّفْعَةِ وَأَحْكَامِهَا؛ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٩٤) فِي الْأَحْكَامِ: بَابُ الشُّفْعَةِ بِالْجَوَارِ، وَ(٢٤٩٩) فِيهِ: بَابُ إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا ٢٩٦/٣ (١٣٧٤٣)؛ وَالدَّارِمِيُّ (٢٦٢٨) فِي الْبَيْعِ: بَابُ فِي الشُّفْعَةِ.



وفي رواية أبي داود عن سَمُرَةَ قال: قال النبي ﷺ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِدَارِ الْجَارِ والأَرْضِ»<sup>(١)</sup>.

٤١٧ - (د - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قُسِمَتْ الأَرْضُ وَحُدِّثَتْ، فَلَا شُفْعَةَ فِيهَا» أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

٤١٨ - (ت - عبد الله بن عباس) رضي الله عنهما، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «الشَّرِيكَ شَفِيعٌ، وَالشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ». أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

قال: وقد رُوي عن ابن أبي مُلَيْكَةَ عن النبي ﷺ مرسلًا وهو أَصَحُّ.

٤١٩ - (خ د س - عمرو بن الشريد)، قال: وقفتُ على سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ، فجاء المِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى إِحْدَى مَنَكِبِي، إِذْ جَاءَ أَبُو رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ، فقال: يا سعد، ابْتَغِ مِنِّي بَيْتِي فِي دَارِكَ. فقال سعد: وَاللَّهِ مَا ابْتَاغُهَا، فَقَالَ المِسْوَرُ: وَاللَّهِ لَتَبْتَاعَهَا. فقال سعد: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُكَ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ مُنْجَمَةً، أَوْ مُقْطَعَةً. قال أبو رافع: لقد أُعْطِيتُ بِهَا خَمْسَ مِثَّةٍ دِينَارٍ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ» لَمَا أُعْطِيتُكُمُهَا بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ، وَأَنَا أُعْطِيَ بِهَا خَمْسَ مِثَّةٍ دِينَارٍ، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ. ومنهم من قال: بَيْتًا.

(١) سنن أبي داود (٣٥١٧) في البيوع والإجازات: باب الشفعة؛ والترمذي (١٣٦٨) في الأحكام من طريق الحسن عن سمرة؛ وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وهو كما قال. وأخرجه أحمد في مواضع كثيرة منها ٨/٥ (١٩٥٨٤)؛ وصحَّحه ابن حبان (١١٥٣) من حديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس، وله شاهدٌ عند أحمد في المسند ٣٨٨/٤ (١٨٩٦٥) من حديث قتادة عن عمرو بن شعيب عن الشريد بن سويد الثقفي أنَّ النبي ﷺ قال: «جار الدار أحقُّ بالدار من غيره»، فهو حديث صحيح.

(٢) سنن أبي داود (٣٥١٥) في البيوع: باب في الشفعة، ورجاله ثقات؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٤٩٧) في الأحكام: باب إذا وقعت الحدود فلا شفعة، وهو حديث حسن. وانظر التعليق على الحديث رقم (٤٢٢) الآتي.

(٣) الترمذي (١٣٧١) في الأحكام: باب ماجاء أنَّ الشريك شفيع، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في الشفعة ٢/٢٦٨ ورجاله ثقات إلا أنه أعلَّ بالإرسال كما قال الترمذي، وإسناده ضعيف.



وفي رواية مختصرة: «الجارُّ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ». أخرجه البخاري.

وفي رواية أبي داود: أنه سمع أبا رافع، سمع النبي ﷺ يقول: «الجارُّ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ». وأخرج النسائي المسند فقط<sup>(١)</sup>.

(مُنَجَّمَةٌ): تنجيمُ الدِّين: هو أن يَمُرَّزَ عَطَاءُهُ في أوقاتٍ معلومة.

(الجارُّ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ): الصَّقْبُ: القُرْبُ والمُلاصقة، فإنَّ حملته على الجِوَار، فهو مذهبُ أبي حنيفة، وإنَّ حملته على الشُّرْكة، فهو مذهبُ الشافعي. والسَّقْبُ، بالسين: مثله.

والجارُّ: يَقَعُ في اللغة على أشياء متعدِّدة؛ منها الشَّرِيكُ؛ ومنها المُلاصِق.

وقولُ النبي ﷺ: «الشُّفْعَةُ فيما لم يَقَسِّمْ، فإذا وقعتِ الحدود، وصُرِفَتِ الطُّرُق فلا شُفْعَةٌ»: يدلُّ على حَضَرِ الشُّفْعَةِ في الشُّرْكة، لأنَّ الجار لا يَقاسِم، وإنما يَقاسِمُ الشَّرِيك.

٤٢٠ - (س - الشريد بن سويد) رضي الله عنه، أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله، أَرْضِي لِيَسَ لأَحَدٍ فيها شِرْكََةٌ، ولا قِسْمَةً إلا الجِوَار. فقال رسولُ الله ﷺ: «الجارُّ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ». أخرجه النسائي<sup>(٢)</sup>.

٤٢١ - (ط - عثمان بن عفان) رضي الله عنه، قال: إذا وقعتِ الخُدُودُ في الأرض فلا شُفْعَةَ فيها، ولا شُفْعَةَ في بئرٍ، ولا فُحْلٍ النَّخْلِ. أخرجه الموطأ<sup>(٣)</sup>.

(فُحْلُ النَّخْلِ): وَفُحَالُهُ: هو الذَّكَرُ الذي يُلْقِحُونَ منه الإناث، وقيل: لا يُقالُ فيه: إلا فُحَالُ النَّخْلِ، وإنما لم تثبت فيه الشُّفْعَةُ، لأنَّ القومَ كانتْ تكونُ لهم نخيلٌ في

(١) البخاري (٢٢٥٨) في الشفعة: باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع، و(٦٩٧٧ و ٦٩٧٨) في الحيل: باب في الهبة والشفعة، و(٦٩٨٠ و ٦٩٨١) فيه: باب احتيال العامل ليهدي له؛ وأبو داود (٣٥١٦) في البيوع: باب في الشفعة؛ والنسائي ٣٢٠/٧ (٤٧٠٢) في البيوع: باب ذكر الشفعة وأحكامها؛ وابن ماجه (٢٤٩٥) في الأحكام: باب الشفعة بالجوار؛ وأحمد في المسند ٣٩٠/٦ (٢٦٦٣٩).

(٢) النسائي ٣٢٠/٧ (٤٧٠٣) في البيوع: باب ذكر الشفعة وأحكامها، وإسناده صحيح. وابن ماجه (٢٤٩٦) في الأحكام: باب الشفعة بالجوار.

(٣) الموطأ ٧١٧/٢ (١٤٢٣) في الشفعة: باب ما لا تقع فيه الشفعة، ورجاله ثقات لكن في سنده انقطاع.



حائط، فيتوارثونها ويقتسمونها، ولهم فحلٌ يَلْقَحُونَ منه نَخِيلَهُمْ، فإذا باعَ أحدهم نَصيبَهُ المَقْسُومَ من ذلك الحائط بِحُوقِهِ من الفُحَّالِ وغيره، فلا شُفْعَةَ للشركاء في الفُحَّالِ في حَقِّهِ منه، لأنَّهُ لا يَنْقَسِمُ، ويُجْمَعُ الفحلُ على فُحولٍ، والفُحَّالُ على فَحَاجِلٍ، وكذلك البئرُ تكونُ لِجَمَاعَةٍ يَسْقُونَ منها نَخِيلَهُمْ، فإذا باعَ أحدهم سَهْمَهُ من النَخِيلِ، فلا شُفْعَةَ للشركاء في سَهْمِهِ من البئر، لأنَّها لا تَنْقَسِمُ<sup>(١)</sup>.

٤٢٢ - (ط س - سعيد بن المسيَّب وأبو سلمة بن عبد الرحمن) رحمهما الله، أنَّ رسولَ الله ﷺ: قَضَى بِالشُّفْعَةِ فيما لم يُقَسِّمَ بين الشُّركاء، فإذا وَقَعَتِ الحُدُودُ بينهم فلا شُفْعَةَ فيه.

أخرجه الموطأ، وأخرجه النسائي عن أبي سلمة وحده<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) في (ظ): «لا تنقسم»، والمثبت من (د).

(٢) الموطأ ٧١٨/٢ (١٤٢٠) في الشُّفْعَةِ: باب ماتَقَعَ فيه الشُّفْعَةُ؛ والنسائي ٣٢٦/٧ (٤٧٠٤) في البيوع: باب ذكر الشُّفْعَةِ وأحكامها مرسلاً ورجالُهُ ثقات، وقال الحافظُ في الفتح ٣٦٠/٤: اختلف على الزُّهري في هذا الإسناد، فقال: مالكٌ عنه عن أبي سلمة وابنِ المسيَّب، كذا رواهُ الشافعي وغيره، ورواهُ أبو عاصم والماجشون عنه، فوصلهُ بذكرِ أبي هريرة، أخرجه البيهقي؛ ورواه ابن جريج عن الزُّهري كذلك، لكن قال: عنهما أو عن أحدهما، أخرجه أبو داود، والمحفوظ روايته عن أبي سلمة عن جابر موصولاً، وعن ابنِ المسيَّب عن النبي ﷺ مرسلاً، وماسوى ذلك شذوذٌ ممن رواه، فهو حديث صحيح بشواهده.



## الباب السابع

### في السَّلَم

(السَّلَمُ): السَّلَمُ والسَّلَفُ واحدٌ، يقالُ: سَلِمَ وأَسْلَمَ بمعنى، إلا أنَّ السَّلَفَ يكونُ أيضًا قَرْضًا.

٤٢٣ - (خ م ت د س - عبد الله بن عباس) رضي الله عنهما قال: قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينةَ، وهم يُسَلِّفُونَ في الثَّمَرِ<sup>(١)</sup> العامَّ والعَامِينَ، فقال: «مَنْ أَسْلَفَ في ثَمَرٍ، ففي كيلٍ مَعْلُومٍ، أو وَزَنٍ مَعْلُومٍ، إلى أَجَلٍ مَعْلُومٍ».

وفي أخرى: «وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ». هذه روايةُ البخاري ومسلم.

وفي رواية الترمذي مثله، إلا أنه لم يذكر «العامَّ والعَامِينَ» وقال: «وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ» وفي رواية أبي داود نحوه، وللبخاري في رواية نحوه وقال: «الستين والثلاث». وأخرجه النسائي وقال: «الستين والثلاث»<sup>(٢)</sup>.

٤٢٤ - (خ د س - محمد بن أبي المُجَالِد) رحمه الله<sup>(٣)</sup>، قال: اختلفَ عبدُ الله بنُ

(١) لفظ النسائي وأبي داود وابن ماجه وأحمد: «التمر» بالتاء المثناة من فوق، ولفظ البخاري والترمذي: «التمر» بالثاء؛ أما اللفظة الآتية: «من أسلف في تمر» فمُجْمَعٌ على أنَّها بالمشناة من فوق. قال علي القاري: الجملةُ حَالِيَّةٌ؛ والإسلافُ: إعطاءُ الثَّمَنِ في بيعٍ إلى مُدَّةٍ، أي يعطون الثَّمَنَ في الحال، ويأخذون السَّلْعَةَ في المآل.

(٢) البخاري (٢٢٣٩) في السلم: باب السلم في كيل معلوم، و(٢٢٤١) فيه: باب السلم في وزن معلوم، و(٢٢٥٣) فيهب.

باب السلم إلى أَجَلٍ مَعْلُومٍ؛ وأخرجه مسلم (١٦٠٤) في المساقاة: باب السلم، والترمذي (١٣١١) في البيوع: باب ماجاء في السلف في الطعام والتمر؛ وأبو داود (٣٤٦٣) في الإجارة: باب في السلف؛ والنسائي ٢٩٠/٧ (٤٦١٦) في البيوع: باب السلف في الثمار، وأخرجه ابن ماجه (٢٢٨٠) في التجارات: باب السلف في كيل معلوم؛ وأحمد في المسند ٢١٧/١ (١٨٧١)؛ والدارمي (٢٥٨٣) في البيوع: باب في السلف.

(٣) في رواية أبي الوليد عن شعبة «ابن أبي المجالد»: وسَمَّاهُ غيرهُ عنه محمد بن أبي المُجَالِدِ، ومنهم من أوردَهُ على الشَّكِّ «محمد أو عبد الله» وذكر البخاري الرواياتِ الثلاث، وأوردَهُ النسائي من طريق أبي داود الطَّيَالِسِيِّ عن شعبة عن عبد الله، وقال مرة: محمد، وقد أخرجه البخاري =



شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ، وَأَبُو بُرْدَةَ فِي السَّلَفِ، فَبَعَثُونِي إِلَى ابْنِ أَبِي أَوْفَى، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: إِنَّا كُنَّا نُسَلِّفُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْبِ وَالتَّمْرِ، وَسَأَلْتُ ابْنَ أَبَرْزَى، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ.

وَفِي أُخْرَى، فَقَالَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى: إِنَّا كُنَّا نُسَلِّفُ نَبِيطَ أَهْلِ الشَّامِ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْبِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، قُلْتُ: إِلَى مَنْ كَانَ أَضْلُهُ عِنْدَهُ؟ فَقَالَ: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: ثُمَّ بَعَثَانِي إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَرْزَى، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يُسَلِّفُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَنَسْأَلُهُمْ: أَلَهُمْ حَزْثٌ أَمْ لَا؟ هَذِهِ رَوَايَةُ الْبَخَارِيِّ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ الرُّوَايَةَ الْأُولَى، وَزَادَ فِيهَا: إِلَى قَوْمٍ مَا هُوَ عَنْدهُمْ.

وَفِي أُخْرَى لَهُ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ، فَتُسَلِّفُهُمْ فِي الْبُرِّ وَالزَّيْبِ سِغَرًا مَعْلُومًا، وَأَجَلًا مَعْلُومًا؛ فَقِيلَ لَهُ: مِمَّنْ لَهُ ذَلِكَ؟ قَالَ: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ.

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ، وَزَادَ فِي الْأُولَى: إِلَى قَوْمٍ مَا هُوَ عَنْدهُمْ<sup>(١)</sup>.

= من رواية عبد الواحد بن زياد، وجماعة عن أبي إسحاق الشيباني، فقال: عن محمد بن أبي المجالد، ولم يشك في اسمه، قال الحافظ: وكذلك ذكره البخاري في تاريخه في «المحمدين» وجزم أبو داود بأن اسمه عبد الله، وكذا قال ابن حبان ووصفه بأنه كان صهر مجاهد، وبأنه كوفي ثقة. وكان مولى عبد الله بن أبي أوفى، ووثقه أيضًا يحيى بن معين وغيره، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد.

(١) البخاري (٢٢٤٣) في السلم: باب في وزنٍ معلوم، و(٢٢٤٥) فيه: باب السلم إلى من ليس عنده أصل، و(٢٢٥٥) فيه: باب السلم إلى أجلٍ معلوم؛ وأخرجه أبو داود (٣٤٦٤) في الإجارة: باب في السلف؛ والنسائي (٤٦١٤ و ٤٦١٥) في البيوع: باب السلم في الزيب؛ وابن ماجه (٢٢٨٢) في التجارات: باب السلف في كيلٍ معلوم ووزنٍ معلوم إلى أجلٍ معلوم؛ وأحمد ٣٥٤/٤ (١٨٦٤٣). واستدل بهذا الحديث على صحة السلم إذا لم يذكر مكان القبض، وهو قول أحمد وإسحاق وأبي ثور، وبه قال مالك، وزاد: ويقضه في مكان السلم، فإن اختلفا، فالقول قول البائع، وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي: لا يجوز السلم فيما له حمل ومؤنة، إلا أن يشترط في تسليمه مكانًا معلومًا. واستدل به على جواز السلم فيما ليس موجودًا في وقت السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول السلم، وهو قول الجمهور، ولا يضر انقطاعه قبل المحل =



(نَبِيط): النَّبْطُ وَالنَّبِيطُ وَالْأَنْبَاطُ: جِيلٌ مِنَ النَّاسِ مَعْرُوفُونَ<sup>(١)</sup>.

(حَرْث): الْحَرْثُ: الزَّرْعُ.

٤٢٥ - (د - أبو سعيد الخُدْرِي) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ

سَلَفَ فِي طَعَامٍ، أَوْ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ». أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup> إلاَّ أنَّ هذا لفظه: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ» والأولى ذكرها رزين.

٤٢٦ - (خ - أبو البَحْرِي) رحمه الله قال: سألتُ ابنَ عمرَ عن السَّلَمِ في النَّخْلِ،

فقال: نَهَى رسولُ الله ﷺ عن بيعِ النَّخْلِ حتَّى يَصْلَحَ، ونَهَى عن بيعِ الْوَرَقِ نَسَاءً بِنَاجِزٍ. وسألتُ ابنَ عباسٍ عن السَّلَمِ في النَّخْلِ فقال: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عن بيعِ النَّخْلِ حتَّى يُوَكَّلَ منه، أو يَأْكَلَ منه، وحتَّى يوزَنَ.

وفي روايةٍ قال: سألتُ ابنَ عمرَ عن السَّلَمِ في النَّخْلِ، فقال: نَهَى<sup>(٣)</sup> النَّبِيُّ ﷺ عن

بيعِ الثمرِ حتَّى يَصْلَحَ، ونَهَى عن الدَّهَبِ بِالْوَرَقِ نَسَاءً بِنَاجِزٍ، وسألتُ ابنَ عباسٍ فقال: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ... وذكرَ الحديث - قال: قلت: ما يُوزَنُ؟ فقال رجلٌ عنده: حتَّى يُخَزَرَ<sup>(٤)</sup>.

= وبعده عندهم، وقال أبو حنيفة: لا يصح فيما ينقطع قبله، ولو أسلم فيما يعم فانقطع في محله، لم يفسخ البيع عند الجمهور، وفي وجهٍ للشافعية: يفسخ، واستدلَّ على جواز التفريق في السلم قبل القبض لكونه لم يذكر في الحديث، وهو قول مالك إن كان بغير شرط، وقال الشافعي والكوفيون: يفسد بالافتراق قبل القبض، لأنَّه يصير من باب بيع الدَّيْنِ بالدَّيْنِ. كانوا يزلون البطائح بين العراقيين، وإنما سُمُّوا نَبَطًا لاستنباطهم ما يخرج من الأرض.

(١) سنن أبي داود (٣٤٦٨) في الإجارة: باب السلف لا يحول؛ وأخرجه ابنُ ماجه (٢٢٨٣) في

التجارات: باب من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره. وفي سنده عطية بن سعد العوفي، قال

المندري: لا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ.

(٢) في نسخة (ظ، ق): «نهي عمر». والمثبت من (د) وصحيح البخاري.

(٣) البخاري (٢٢٤٦) في السلم: باب السلم إلى من ليس عنده أصل، و(٢٢٤٨ و ٢٢٥٠) فيه:

باب السلم في النخل. وأخرجه مسلم (١٥٣٧) في البيوع: باب النهي عن بيع الثمار؛ وأحمد

٣٤١/١ (٣١٦٣). ولفظ البخاري في الحديث (٢٢٤٦): «حتَّى يُخَزَرَ»، خلافاً للأصل (ظ) ورواية مسلم وأحمد أنفتي الذكر.



(نَسَاءً): نَسَأْتُ الشَّيْءَ نَسَاءً: أَخْرَجْتُهُ. وكذلك أنسأته، والنَّسَاءُ بالضم: التأخير، وكذلك النَّسِيبَةُ، والنَّسَاءُ في الدِّين والعمر.

٤٢٧ - (ط د - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، قال: إِنَّ رَجُلًا أَسْلَفَ فِي نَخْلٍ، فَلَمْ يُخْرِجْ فِي تِلْكَ السَّنَةِ شَيْئًا، فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «بِمَ تَسْتَحِلُّ مَالَهُ؟ ازْدُدْ عَلَيْهِ مَالَهُ». ثُمَّ قَالَ: «لَا تُسْلِفُوا فِي النَّخْلِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَا حُ». هذه روايةُ أَبِي دَاوُدَ.

وأخرجه الموطأ موقوفًا عليه، قال: لَا بَأْسَ أَنْ يُسْلِفَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي الطَّعَامِ الْمَوْصُوفِ بِسِعْرِ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي زَرْعٍ لَمْ يَبْدُ صِلَا حُ، أَوْ تَمْرٍ لَمْ يَبْدُ صِلَا حُ<sup>(١)</sup>.

وأخرجه البخاري في ترجمة باب<sup>(٢)</sup>.

٤٢٨ - (ط - ابن عمر) رضي الله عنهما كان يقول: مَنْ أَسْلَفَ سَلَفًا فَلَا يَشْتَرِطُ إِلَّا قِضَاءَهُ. أخرجه الموطأ<sup>(٣)</sup>.

٤٢٩ - (ط - مالك) رحمه الله، قال: بَلَغَنِي أَنَّ عُمَرَ سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَسْلَفَ طَعَامًا عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ إِيَّاهُ فِي بَلَدٍ آخَرَ، فَكَرِهَ ذَلِكَ عُمَرُ وَقَالَ: فَأَيْنَ كِرَاءُ الْحَمْلِ؟ أخرجه الموطأ<sup>(٤)</sup>.

٤٣٠ - (ط - مالك) رحمه الله، بَلَغَهُ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ أَسْلَفَ سَلَفًا فَلَا يَشْتَرِطُ أَفْضَلَ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَتْ قُبْضَةً مِنْ عَلْفٍ فَهُوَ رَبًّا. أخرجه الموطأ<sup>(٥)</sup>.

(١) الموطأ ٦٤٤/٢ (١٣٤٤) في البيوع: باب السلفة في الطعام موقوفًا، وإسناده صحيح، وأبو داود (٣٤٦٧) في الإجارة: باب في السلم في ثمرة بعينها، وفي سنده مجهول، وضعفه الحافظ في الفتح ٤٣٣/٤ وقال: ونقل ابن المنذر اتفاق الأكثر على منع السلم في بستان معين، لأنه غرر، وقد حمل الأكثر الحديث المذكور على السلم الحال، وقد روى ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عبد الله ابن سلام في قصة إسلام زيد بن سعدة - بفتح السين وسكون العين المهملتين ونون مفتوحة - أنه قال لرسول الله ﷺ: هل لك أن تبعني تمراً معلوماً إلى أجلٍ معلوم من حائط بني فلان؟ قال: لا أبيعك من حائطٍ مسمى، بل أبيعك أوسقاً مسماةً إلى أجلٍ مسمى، وهو حديث ضعيف، لكن صح المرفوع منه، وسلف ضمن رقم (٢٨٥) من رواية الشيخين.

(٢) قبل الرقم (٢٢٥٣) في السلم: باب السلم إلى أجلٍ معلوم تعليقاً.

(٣) الموطأ ٦٨٢/٢ (١٣٨٨) في البيوع: باب مالا يجوز من السلف، وإسناده صحيح.

(٤) الموطأ ٦٨١/٢ (١٣٨٧) في البيوع: باب مالا يجوز من السلف بلاغاً.

(٥) الموطأ ٦٨٢/٢ (١٣٨٩) في البيوع: باب مالا يجوز من السلف بلاغاً.



## الباب الثامن

### في الاحتكار والتسعير

٤٣١ - (م ت د - ابن المُسَيَّب) رحمه الله، أنَّ مَعْمَرَ بْنَ أَبِي مَعْمَرٍ وقيل: ابن عبد الله، أَحَدَ بني عَدِيٍّ بنِ كعب رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنِ اخْتَكَرَ طَعَامًا فَهُوَ خَاطِئٌ». قيل لِسعيد: فَإِنَّكَ تَخْتَكِرُ. فقال: إِنَّ مَعْمَرًا - الذي كان يُحَدِّثُ بهذا الحديث - كان يَخْتَكِرُ. أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود<sup>(١)</sup>.

(الاحتكار): حَبَسُ الطعامِ طَلَبَ غِلاَته، والاسمُ منه الحُكْرَةُ والحُكْرُ.

(خَطِئَ): الخاطِئُ: المُذنبُ، يقال: خَطِئَ يَخْطِئُ فهو خاطِئٌ: إذا أذنب، وأخطأ يُخطِئُ فهو مُخطِئٌ: إذا فَعَلَ ضِدَّ الصواب، وقيل: المُخطِئُ: من أَرَادَ الصوابَ فصَارَ إلى غيرِه، والخطِئُ: من تَعَمَّدَ لما لا يَنْبَغِي.

(١) مسلم (١٦٠٥) في المساقاة: باب تحريم الاحتكار في الأقوات؛ والترمذي (١٢٦٧) في البيوع: باب ما جاء في الاحتكار؛ وأبو داود (٣٤٤٧) في الإجارة: باب النهي عن الحكرة؛ وابن ماجه (٢١٥٤) في التجارات: باب الحكرة والجلب؛ وأحمد في المسند ٤٠٠/٦ (٢٦٧٠٣)؛ والدارمي (٢٥٤٣) في البيوع: باب في النهي عن الاحتكار. قال الصَّنْعَانِي في سُبُل السلام ٣٢/٣: وظاهر حديث مسلم تحريم الاحتكار للطعام وغيره، إلا أن يَدَّعي أنه لا يقال: احتكر إلا في الطعام، وقد ذهب أبو يوسف إلى عمومه، فقال: كُلُّ ما أَضَرَّ بالناسِ حَبْسُهُ فهو احتكار، وإن كان ذهباً أو ثياباً. وقيل: لا احتكار إلا في قوتِ الناس، وقوتِ البهائم. وهو قول الهادوية والشافعية، ولا يخفى أنَّ الأحاديث الواردة في منع الاحتكار وردت مطلقاً ومقيّدةً بالطعام، وما كان من الأحاديث على هذا الأسلوب، فَإِنَّهُ عند الجمهور لا يقيّدُ فيه المطلق بالمقيّد لعدم التعارض بينهما، بل يبقى المطلق على إطلاقه، وهذا يقتضي أنه يعمل بالمطلق في منع الاحتكار مطلقاً، ولا يقيّد بالقوتين إلا على رأي أبي ثور، وقد ردّه أئمّة الأصول، وكان الجمهور خصّوه بالقوتين نظراً إلى الحكمة المناسبة للتحريم، وهي دفع الضرر عن عامّة الناس، والأغلب في دفع الضرر عن العامة إنما يكون في القوتين، فقيّدوا الإطلاق بالحكمة المناسبة، أو أنّهم قيدوه بمذهب الصحابي الراوي.



٤٣٢ - (ط - مالك) رحمه الله، بلغه أنَّ عمرَ كانَ يقول: لا حُكْرَةَ في سُوْقِنَا، لا يَعمِدُ رجالٌ بأيديهم فُضُولٌ من أذهابِ إلى رِزْقٍ من أرزاقِ الله يَتَزَلُّ بساحتِنَا، فيَحْتَكِرُونَهُ عَلَيْنَا، ولكنَّ أَيْثُمَا جَالِبٍ جَلَبَ على عَمُودِ كَيْدِهِ في الشتاء والصيف فذلك ضيفُ عمرَ، فليَنعِ كيف شاء الله، وليُمسِكْ كيف شاء الله. أخرجه الموطأ<sup>(١)</sup>.

(عَمُودُ كَيْدِهِ): أرادَ بعمودِ كَيْدِهِ: ظهرَهُ، وذلك أَنَّهُ يَأْتِي به على تَعَبٍ وَمَشَقَّةٍ، وإن لم يكنْ جاءَ به على ظهره، وإنما هو مَثَلٌ، وإنما سُمِّيَ الظهرُ عمودًا، لأنَّهُ يَعمِدُها، أي يُقيمُها ويحفظُها.

٤٣٣ - (ط - مالك) رحمه الله، بلغه أنَّ عثمانَ بن عفَّانَ رضي الله عنه كانَ يَنْهَى عن الحُكْرَةِ. أخرجه الموطأ<sup>(٢)</sup>.

٤٣٤ - (ط - ابن المُسَيَّب) رحمه الله، أنَّ عمرَ بن الخطابِ مرَّ بِحَاطِبِ بن أبي بَلْتَعَةَ وهو يَبِيعُ زَبِيئًا له بالسُّوقِ، فقال له عمر: إِمَّا أن تَزِيدَ في السَّعْرِ وإِما أن تُزَفِّعَ من سُوْقِنَا. أخرجه الموطأ<sup>(٣)</sup>.

٤٣٥ - (د - أبو هريرة) رضي الله عنه، أنَّ رجلاً جاء فقال: يا رسولَ الله، سَعَّرَ لَنَا. فقال: «بَلْ أَدْعُو». ثم جاءَهُ آخَرُ فقال: يا رسولَ الله، سَعَّرَ. فقال: «بَلِ الله يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ، وَإِنِّي لأَرْجُو أَن أَلْقَى اللهَ وليس لأَحَدٍ عِنْدِي مَظْلَمَةٌ». أخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup>.

٤٣٦ - (ت د - أنس) رضي الله عنه، أنَّ الناسَ قالوا لِرَسُولِ الله ﷺ: يا رسولَ الله، غَلَا السَّعْرُ، فَسَعَّرَ لَنَا. فقال: «إِنَّ اللهَ هو المُسَعِّرُ، القابِضُ، الباسِطُ، الرَّاظِقُ، وَإِنِّي لأَرْجُو أَن أَلْقَى اللهَ وليس أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ في دَمٍ وَلَا مَالٍ». أخرجه الترمذي وأبو داود<sup>(٥)</sup>.

(١) الموطأ ٦٥١/٢ (١٣٥١) في البيوع: باب الحكرة والترئص، بلاغاً.

(٢) الموطأ ٦٥١/٢ (١٣٥٣) في البيوع: باب الحكرة والترئص بلاغاً.

(٣) الموطأ ٦٥١/٢ (١٣٥٢) في البيوع: باب الحكرة والترئص، وإسناده صحيح.

(٤) سنن أبي داود (٣٤٥٠) في الإجارة (البيوع): باب في التسعير، وإسناده حسن.

(٥) الترمذي (١٣١٤) في البيوع: باب ماجاء في التسعير؛ وأبو داود (٣٤٥١) في الإجارة: باب التسعير؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٢٠٠) في التجارات: باب من كره أن يسعر، وإسناده صحيح؛ =



- ٤٣٧ - (عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اخْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ يَوْمًا<sup>(١)</sup> يُرِيدُ بِهِ الْغَلَاءَ، فَقَدْ بَرَّئَ مِنْ اللَّهِ، وَبَرَّئَ اللَّهُ مِنْهُ». ذكره رَزِينٌ وَلَمْ أَجِدْهُ<sup>(٢)</sup>.
- ٤٣٨ - (معاذ بن جبل) رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَشَرُ الْعَبْدِ الْمُخْتَكِرُ، إِنْ أَرْخَصَ اللَّهُ الْأَسْعَارَ حَزَنَ، وَإِنْ أَغْلَاهَا فَرِحَ». وفي رواية: «إِنْ سَمِعَ بِرُخْصٍ سَاءَتْ، وَإِنْ سَمِعَ بِغَلَاءٍ فَرِحَ». ذكره رَزِينٌ وَلَمْ أَجِدْهُ<sup>(٣)</sup>.
- ٤٣٩ - (أبو أُمَامَةَ) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَهْلُ الْمَدَائِنِ هُمُ الْحُبَسَاءُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَلَا تَخْتَكِرُوا عَلَيْهِمُ الْأَقْوَاتِ، وَلَا تَغْلُوا عَلَيْهِمُ الْأَسْعَارَ<sup>(٤)</sup>، فَإِنَّ مَنْ اخْتَكَرَ عَلَيْهِمْ طَعَامًا أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ كَفَّارَةٌ<sup>(٥)</sup>». ذكره رَزِينٌ وَلَمْ أَجِدْهُ.
- ٤٤٠ - (أبو هريرة ومَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ) رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُخَشِّرُ الْحَاكِرُونَ وَقَتْلَةُ الْأَنْفُسِ فِي دَرَجَةٍ<sup>(٦)</sup>، وَمَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ سِعْرِ الْمُسْلِمِينَ يُغْلِبِهِ عَلَيْهِمْ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُعَذِّبَهُ فِي مُعْظَمِ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>(٧)</sup>». ذكره رَزِينٌ وَلَمْ أَجِدْهُ.
- ٤٤١ - (عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، أَنَّ عَمَرَ رضي الله عنه قَالَ: الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ، وَالْمُخْتَكِرُ مَخْرُومٌ، وَمَنْ اخْتَكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامًا ضَرَبَتْهُ اللَّهُ بِالْإِفْلَاسِ وَالْجُدَامِ. ذكره رَزِينٌ وَلَمْ أَجِدْهُ<sup>(٨)</sup>.

- = وأحمد في المسند ١٥٦/٣ (١٢١٨١)؛ والدارمي (٢٥٤٥) في البيوع: باب في النهي عن أن يُسَعَّرَ في المسلمين.
- (١) قال علي القاري: لم يرد «بأربعين» التوقيت والتحديد، بل أرادَ أَنَّ الْمُخْتَكِرَ يجعلُ الاحتكَارَ حرفته، ويريد به نفع نفسه، وضَرَّ غيره، وهو المراد بقوله: «يريد به الغلاء» لأنَّ أَقْلَ مَا يَتِمُّوْلُ فيه المرء في حرفته هذه المدة.
- (٢) أخرجه أحمد في المسند ٣٣/٢ (٤٨٦٥) وذكره الهيثمي في المجمع ١٠٠/٤ عن أحمد ٣٣/٢، وزاد نسبه لأبي يعلى (١٣١١) والبخاري والطبراني في الأوسط، وقال: وفيه أبو بشر الأملوكي ضَعَفَهُ ابن معين، فهو ضعيف.
- (٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» برقم (١١٢١٥)، وإسناده ضعيف.
- (٤) أخرجه الطبراني في الكبير (٧٤٨٧)، وإسناده ضعيف.
- (٥) هذا الشطر أخرجه ابن عساكر (المختصر ٩٦/٨) عن معاذ بن جبل، وهو ضعيف جدًا.
- (٦) أخرجه ابن عدي في الكامل في الضعفاء ٥١٠/٢ من حديث أبي هريرة، وإسناده ضعيف.
- (٧) هذا الشطر من الحديث أخرجه أحمد في المسند ٢٧/٥ من حديث معقل وإسناده حسن.
- (٨) أخرج قوله «الجالب مرزوق والمختكر ملعون» ابن ماجه (٢١٥٣) في التجارات: باب الحكرة والجلب، عن عمر مرفوعًا، وفي سننه علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف، والراوي عنه وهو =



## الباب التاسع

### في الرَّدِّ بالعيب

٤٤٢ - (ت د س - عائشة) رضي الله عنها قالت: إن رجلاً ابتاعَ غَلامًا فأقامَ عندهُ ماشاء الله أن يُقيمَ، ثم وجدَ به عيبًا، فخاصمه إلى رسولِ الله ﷺ، فردَّه عليه، فقال الرجل: يا رسولَ الله، قد استغلَّ غلامي. فقال رسولُ الله ﷺ: «الخَرَجُ بالضَّمانِ»<sup>(١)</sup>. هذه روايةُ أبي داود.

وله في أخرى مُختصرًا وللترمذي: أن رسولَ الله ﷺ قضى أن الخَرَجَ بالضَّمانِ. وأخرجه النسائي أيضًا مختصرًا، أن رسولَ الله ﷺ قضى أن الخَرَجَ بالضمان، ونهى عن رِنحِ مالم يُضْمَنَ<sup>(٢)</sup>.

= علي بن سالم ضعيفٌ أيضًا، وأخرج الباقي منه أيضًا ابن ماجه (٢١٥٥) عن عمر مرفوعًا وفي سنده أبو يحيى المكي لم يوثقه غير ابن حبان، فهو ضعيف.

(١) قال علي القاري في شرح المشكاة: وقال الطيبي: الباء في «الضمان» متعلِّقةٌ بمحذوفٍ تقديره: الخراجُ مستحقٌّ بالضمان، أي: بسببه. وقيل: الباء للمقابلة، والمضاف محذوف، أي: منافع المبيع بعد القبض تبقى للمشتري في مقابلة الضمان اللازم عليه بتلف المبيع، ونفقته ومؤنته، ومنه قولهم: من عليه غرمه فله عُنته، والمراد بالخراج: ما يحصلُ من غَلَّةِ العينِ المباعة: عبدًا كان أو أمةً أو مُلكًا.

قال الشافعي: فيما يحدثُ في يدِ المشتري من نتاج الدائبةِ وولدِ الأمةِ ولَبَنِ الماشيةِ وصوفها وثمر الشجر، أن الكُلَّ يبقى للمشتري، وله ردُّ الأصلِ بالعيب. وذهب أصحابُ أبي حنيفة إلى أن حدوثَ الولدِ والثمرِ في يدِ المشتري يمنع ردَّ الأصلِ بالعيب، بل يرجعُ بالأرض.

وقال مالك: يُردُّ الولدُ مع الأصل، ولا يُردُّ الصوف، ولو اشترى جاريةً فولدت في يدِ المشتري بشبهة، أو وطنها ثم وجدَ بها عيبًا، فإن كانت ثيبًا ردَّها والمهرُ للمشتري، ولا شيء عليه إن كان هو الواطئ، وإن كانت بكرًا فافتضَّها فلا ردَّ له، لأنَّ زوالَ البكارةِ نقصٌ حدث في يده، بل يُستردُّ من الثمن بقدرِ ما نقصَ من العيب من قيمتها، وهو قول مالك والشافعي.

(٢) الترمذي (١٢٨٥ و ١٢٨٦) في البيوع: باب ماجاء فيمن يشتري العبدَ ويستغله ثم يجد به عيبًا؛ وأبو داود (٣٥٠٨ و ٣٥٠٩ و ٣٥١٠) في الإجارة (البيوع): باب فيمن اشترى عبدًا فاستعمله ثم =



(استغَلَّ): استغَلَ من الغَلَّة: أَي أَخَذَ حَاصِلَهُ وَمَنْفَعَتَهُ وَمَعِيشَتَهُ.

(الخِرَاجُ بِالضَّمَانِ): الخِرَاج: الدَّخْلُ وَالْمَنْفَعَةُ، فَإِذَا اشْتَرَى الرَّجُلُ أَرْضًا فَاسْتَغَلَّهَا، أَوْ دَابَّةً فَرَكِبَهَا، أَوْ عَبْدًا فَاسْتَخْدَمَهُ، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا، فَلَهُ أَنْ يَرُدَّ الرَّقَبَةَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهَا لَوْ تَلَفَتْ فِيمَا بَيْنَ مُدَّةِ الْعَقْدِ وَالْفَسْخِ كَانَتْ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْخِرَاجُ مِنْ حَقِّهِ. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَوُمَاتِ الْعَبْدُ فِي الْعَمَلِ كَانَ مِنَ الْمُبْتَاعِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ رَجُوعٌ إِلَّا فِي قَدْرِ الْعَيْبِ إِنْ تَبَيَّنَتْ لَهُ بِهِ بَيِّنَةٌ، وَكَذَا الْحَكَمُ فِي الدَّابَّةِ.

٤٤٣ - (د - عقبة بن عامر) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَهْدَةُ الرَّقِيقِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ»<sup>(١)</sup>.

زَادَ فِي رِوَايَةٍ: إِنْ وَجَدَ دَاءً فِي الثَّلَاثِ لَيَالٍ رُدُّ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ، وَإِنْ وَجَدَ دَاءً بَعْدَ الثَّلَاثِ كُفِّلَ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ وَبِهِ هَذَا الدَّاءُ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>.

(عَهْدَةُ الرَّقِيقِ): قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَى قَوْلِهِ: «عَهْدَةُ الرَّقِيقِ» أَنْ يَشْتَرِيَ الْعَبْدَ أَوْ الْجَارِيَةَ فَلَا يَسْتَرِطُ الْبَائِعُ الْبَرَاءَةَ مِنَ الْعَيْبِ، فَمَا أَصَابَ الْمُشْتَرِيَ بِهِ مِنَ الْعَيْبِ فِي الْأَيَّامِ

= وَجَدَ بِهِ عَيْبًا؛ وَالنَّسَائِيُّ ٢٥٤/٨، ٢٥٥ (٤٤٩٠) فِي الْبَيْعِ: بَابُ الْخِرَاجِ بِالضَّمَانِ؛ وَابْنُ مَاجَةٍ (٢٢٤٢ وَ ٢٢٤٣) فِي التَّجَارَاتِ: بَابُ الْخِرَاجِ بِالضَّمَانِ؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٨٠/٦ (٢٣٩٩٣). وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَانَ وَابْنُ الْجَارُودِ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ الْقُطَّانِ، وَلِهَذَا الْحَدِيثُ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ثَلَاثَ طُرُقٍ اثْنَتَيْنِ رَجَالُهُمَا رِجَالُ الصَّحِيحِ، وَالثَّلَاثَةَ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِسْنَادُهَا لَيْسَ بِذَلِكَ. وَلَعَلَّ سَبَبَ ذَلِكَ أَنَّ فِيهِ مُسْلِمَ بْنَ خَالِدِ الرَّزْنَجِيِّ شَيْخَ الشَّافِعِيِّ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(١) سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٣٥٠٦ وَ ٣٥٠٧) فِي الْإِجَارَةِ (الْبَيْعِ): بَابُ عَهْدَةِ الرَّقِيقِ. وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

(٢) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا التَّفْسِيرُ مِنْ كَلَامِ قَتَادَةَ. وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي مَخْتَصَرِهِ ١٥٧/٥: الْحَسَنُ - رَاوِيهِ عَنْ عَقْبَةَ - لَمْ يَصْخُ لَهْ سَمَاعٌ مِنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَأَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ، فَهُوَ مَنْقُطٌ، وَقَدْ وَقَعَ فِيهِ أَيْضًا الْاضْطِرَابُ، فَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ ١٥٢/٤ (١٦٩٣٣)، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا (١٦٩٠٦) بِلَفْظٍ: «عَهْدَةُ الرَّقِيقِ أَرْبَعُ لَيَالٍ» وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةٍ (٢٢٤٥) وَلَفْظُهُ: «لَا عَهْدَةَ بَعْدَ أَرْبَعٍ»، وَقِيلَ فِيهِ أَيْضًا: «عَنْ سَمُرَةَ أَوْ عَقْبَةَ» عَلَى الشَّكِّ. فَوْقَ الْاضْطِرَابِ فِي مَتْنِهِ وَإِسْنَادِهِ. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَقِيلَ عَنْهُ عَنْ سَمُرَةَ. وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْأَثْرَمُ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ حَنْبَلٍ - عَنْ الْعَهْدَةِ، قُلْتُ: إِلَى أَيِّ شَيْءٍ تَذْهَبُ فِيهَا؟ فَقَالَ: لَيْسَ فِي الْعَهْدَةِ حَدِيثٌ يَثْبُتُ، هُوَ ذَاكَ الْحَدِيثُ، حَدِيثُ الْحَسَنِ وَسَعِيدٍ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي عُرُوبَةَ - أَيْضًا يَشْكُ فِيهِ. يَقُولُ: عَنْ سَمُرَةَ أَوْ عَقْبَةَ.



الثلاثة، فهو من مال البائع، ويُردُّ بلا بَيِّنَةٍ، فَإِنْ وَجَدَ به عيبًا بعد الثلاث، لم يُردَّ إلا بَيِّنَةٍ، قال: وإليه ذهب مالك، وقال مالك: عَهْدَةُ الْأَدْوَاءِ الْمُعْضِلَةِ كَالْجُدَامِ وَالْبَرَصِ سَنَةٌ، فإذا مَضَتْ السَّنَةُ برئَ البائعُ من الْعَهْدَةِ كُلِّهَا. وكان الشافعي لا يعتبرُ الثلاثَ ولا السنة في شيء منها، وينظرُ إلى العيب، فَإِنْ كان مما يحدثُ مثله في مثل هذه المدة التي اشتراها فيها إلى وقتِ الخصومة، فالقولُ قولُ البائع مع يمينه، وإن كان لا يمكنُ حدوثه في تلك المدة، ردَّةٌ على البائع.

٤٤٤ - (ط - أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف) رحمه الله، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، اشْتَرَى وَلِيدَةً مِنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِي<sup>(١)</sup>، فَوَجَدَهَا ذَاتَ زَوْجٍ فَرَدَّهَا. أَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ<sup>(٢)</sup>.

٤٤٥ - (ط - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، بَاعَ غُلَامًا بِشَمَانٍ مِثْلَ دِرْهَمٍ، وَبَاعَهُ عَلَى الْبَرَاءَةِ، فَقَالَ الَّذِي ابْتَاعَهُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: بِالْغُلَامِ دَاءٌ لَمْ تُسَمِّهِ لِي. فَاخْتَصَمَا إِلَى عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: بَاعَنِي عَبْدًا وَبِهِ دَاءٌ لَمْ يُسَمِّهِ لِي. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: بَعْتُهُ بِالْبَرَاءَةِ، فَقَضَى عَثْمَانُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنْ يَخْلِفَ لَهُ: لَقَدْ بَاعَهُ وَمَا بِهِ دَاءٌ يَعْلَمُهُ، فَأَبَى عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَخْلِفَ، وَارْتَجَعَ الْعَبْدَ، فَصَحَّ عَنْهُ، فَبَاعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْفِ خَمْسِ مِثْلِ دِرْهَمٍ. أَخْرَجَهُ الْمَوْطَأُ<sup>(٣)</sup>.

(الْبَرَاءَةُ): التَّبَرُّيُّ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ يَكُونُ فِيهِ.

\* \* \*

(١) قوله: «من عاصم بن عدي» زيادة لم ترد في الموطأ المطبوع.

(٢) الموطأ ٦١٧/٢ (١٣٠١) في البيوع: باب النهي عن أن يطأ الرجلُ وليدةَ ولها زوج، وإسناده صحيح.

(٣) الموطأ ٦١٣/٢ (١٢٩٧) في البيوع: باب العيب في الرقيق، وإسناده صحيح.



## الباب الحاشر

### في بَيْعِ الشَّجَرِ الْمُثْمَرِ، ومال العبد، والجوائح

٤٤٦ - (خ م ط ت د س - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ ابْتَاعَ - وفي رواية: مَنْ بَاعَ - نَخْلًا قَدْ أُبْرِثَ فَنَمَرَتْهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ<sup>(١)</sup>، وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ». هذه رواية مسلم والترمذي وأبي داود. وأخرج البخاري المعنى الأول وحده. وأخرج المعينين الموطأ مُفْرَقًا، وأخرجه الترمذي أيضًا، وأبو داود مُفْرَقًا من رواية أخرى، إِلَّا أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْمَعْنَى الثَّانِي مَوْقُوفًا عَلَى عَمْرٍ، مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِهِ عَنْهُ. وأخرج النسائي رواية مسلم، وله في أُخْرَى ذِكْرُ النَّخْلِ وَحْدَهُ<sup>(٢)</sup>.

- (١) المراد بالمتباع: المشتري بقرينة الإشارة إلى البائع بقوله: من باع، وقد استدلل بهذا الإطلاق على أنه يصح اشتراط بعض الثمرة، كما يصح اشتراط جميعها، وكأله قال: إلا أن يشترط المتباع شيئاً من ذلك، وهذه هي النكتة في حذف المفعول.
- (٢) البخاري (٢٢٠٣ و ٢٢٠٤) في البيوع: باب من باع نخلاً قد أُبْرِثَ، و(٢٢٠٦) فيه: باب بيع النخل بأصله، و(٢٣٧٩) في الشرب (المساقاة): باب في الرجل يكوّن له ممر أو شرب في حائط، و(٢٧١٦) في الشروط: باب إذا باع نخلاً قد أُبْرِثَ؛ وأخرجه مسلم (١٥٤٣) في البيوع: باب من باع نخلاً عليها تمر؛ والموطأ ٦١٧/٢ (١٣٠٢) في البيوع: باب ماجاء في ثمر المال يباع أصله؛ والترمذي (١٢٤٤) في البيوع: باب ماجاء في ابتياع النخل بعد التأبير؛ وأبو داود (٣٤٣٣ و ٣٤٣٤) في الإجارة (البيوع): باب العبد يباع وله مال؛ والنسائي ٣٩٦/٧ (٤٦٣٥ و ٤٦٣٦) في البيوع: باب النخل يباع أصلها ويستثنى المشتري ثمرها؛ وابن ماجه (٢٢١٠ - ٢٢١٢) في التجارات: باب ماجاء فيمن باع نخلاً مؤبّراً أو عبداً له مال؛ وأحمد في المسند في عدة مواضع منها ٩/٢ (٤٥٣٨). وقال ابن القيم رحمه الله في تهذيب السنن ٧٩/٥: اختلف سالم ونافع على ابن عمر في هذا الحديث، فسالم رواه عن أبيه عن النبي ﷺ مرفوعاً في القضيتين: قضية العبد وقضية النخل جميعاً، ورواه نافع عنه ففرّق بين القضيتين، فجعل قضية النخل عن النبي ﷺ؛ وقضية العبد عن ابن عمر عن عمر، فكان مسلم والنسائي وجماعة من الحفاظ يحكمون لنافع، ويقولون: ميز وفرق بينهما، وإن كان سالم أحفظ منه، وكان البخاري والإمام أحمد وجماعة من الحفاظ يحكمون لسالم، ويقولون: هما جميعاً صحيحان عن النبي ﷺ، وقد روى جماعة أيضاً عن نافع عن النبي ﷺ قضية العبد، كما رواها سالم. منهم يحيى بن سعيد، وعبد ربه بن سعيد، وسليمان بن موسى، ورواه عبيد الله ابن أبي =



(أَبْرَثَ) أَبْرَثَ النَّخْلَةَ: لَقَّخْتَهَا وَأَصْلَخْتَهَا، وَالْإِبَارُ: التَّلْفِيحُ، وَكَذَلِكَ التَّأْيِيرُ، وَتَابَرَتِ النَّخْلَةُ: قِيلَتْ الْإِبَارُ.

٤٤٧ - (د - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْرِطَ الْمُبْتَاعُ». أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

٤٤٨ - (م د س - جابر) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا، فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟». وفي رواية: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ. هذه رواية مسلم وأبي داود والنسائي، إِلَّا أَنَّ أَبَا دَاوُدَ زَادَ فِي أَوَّلِ الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ السَّنِينَ، وَوَضَعَ الْجَوَائِحَ.

وفي أخرى للنسائي قال: «مَنْ بَاعَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ أَخِيهِ شَيْئًا، عَلَامَ يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ؟»<sup>(٢)</sup>.

(الجائحة): واحدة الجَوَائِحِ، وهي الآفَاتُ الَّتِي تُصِيبُ الثَّمَارَ فَتُهْلِكُهَا، يُقَالُ: جَاحَهُمُ الدَّهْرُ: يَجُوحُهُمْ، وَاجْتَاَحَهُمْ: إِذَا أَصَابَهُمْ مَكْرُوهٌ عَظِيمٌ.

وَوَضَعُهَا: إِسْقَاطُهَا، وَهُوَ أَمْرٌ نَذْبٍ وَاسْتِحْبَابٍ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، وَقَدْ أَوْجَبَهُ قَوْمٌ.

وقال مالكٌ رحمه الله: تُوضَعُ فِي الثَّلْثِ فِصَاعِدًا، وَلَا تُوضَعُ فِيمَا دُونَ ذَلِكَ.

أَي: إِنَّ الْجَائِحَةَ إِذَا كَانَتْ دُونَ الثَّلْثِ كَانَتْ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي.

= جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر - يرفعه - وزاد فيه: «ومن أعتق عبدًا وله مال، فماله له، إِلَّا أَنْ يَشْرِطَ السَّيِّدُ مَالَهُ، فَيَكُونَ لَهُ». قال البيهقي: وهذا بخلاف رواية الجماعة، وليس هذا بخلاف روايتهم، وإنما هي زيادةٌ مستقلة، رواها أحمد في مسنده، واحتج بها أهل المدينة في أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَعْتَقَ فَمَالُهُ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْرِطَهُ سَيِّدُهُ، كَقَوْلِ مَالِكٍ. ولكن علة الحديث أنه ضعيف، قال الإمام أحمد: يرويه عبيد الله بن أبي جعفر من أهل مصر، وهو ضعيف في الحديث، وكان صاحب فقه، فأما في الحديث، فليس هو فيه بالقوي، وقال أبو الوليد: هذا الحديث خطأ، وكان ابن عمر إذا أعتق عبدًا لم يعرض لماله.

(١) سنن أبي داود (٣٤٣٥) في الإجارة: باب العبد يباع وله مال، وفي إسناده مجهول، وهو الراوي عن جابر. وبقية رجاله ثقات، وهو بمعنى حديث ابن عمر، الذي قبله.

(٢) مسلم (١٥٥٤) في المساقاة: باب وضع الجوائح؛ وأبو داود (٣٣٧٤) في الإجارة (البيوع): باب وضع الجائحة؛ و(٣٤٧٠) فيه: باب بيع السنين؛ والنسائي ٢٦٤/٧، ٢٦٥ (٤٥٢٧) - (٤٥٢٩) في البيوع: باب وضع الجوائح؛ وابن ماجه (٢٢١٩) في التجارات: باب بيع الثمار سنين والجائحة؛ وأحمد في المسند ٣/٣٠٩ (١٣٩٠٨)؛ والدارمي (٢٥٥٦) في البيوع: باب في الجائحة.



## الكتاب الثالث

### من حرف الباء في البخل، وذم المال

٤٤٩ - (خ م - الأحنف بن قيس) رحمه الله، قال: قَدِمْتُ المدينة، فبينما أنا في حَلَفَةٍ فيها مَلَأٌ من قُرَيْشٍ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ أَخْشَنُ الثَّيَابِ، أَخْشَنُ الْجَسَدِ، أَخْشَنُ الْوَجْهِ<sup>(١)</sup>، فَقَامَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: بَشِّرِ الْكَانِزِينَ بِرَضْفٍ يُخَمِّي عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُوضَعُ عَلَى حَلَمَةٍ تَذِي أَحَدَهُمْ<sup>(٢)</sup>، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نَفْضِ كَتِفِهِ، وَيُوضَعُ عَلَى نَفْضِ كَتِفِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلَمَةٍ تَذِيهِ، يَتَزَلُّزَلُ<sup>(٣)</sup>، قَالَ: فَوَضَعَ الْقَوْمُ رُؤُوسَهُمْ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ رَجَعَ إِلَيْهِ شَيْئًا، قَالَ: فَأَذْبَرَ، فَاتَّبَعْتُهُ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ، فَقُلْتُ: مَا رَأَيْتُ هَؤُلَاءِ إِلَّا كَرِهُوا مَا قُلْتُ لَهُمْ. فَقَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَتَعَقَّلُونَ شَيْئًا، إِنَّ خَلِيلِي أَبَا الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَانِي فَأَجَبْتُهُ، فَقَالَ: «أَتَرَى أَحَدًا؟» فَظَنَرْتُ مَا عَلَيَّ مِنَ الشَّمْسِ، وَأَنَا أَظُنُّ أَنَّهُ يَبْعَثُنِي فِي حَاجَةٍ لَهُ، فَقُلْتُ: أَرَأَهُ. فَقَالَ: «مَا يَسُرُّنِي أَنْ لِي مِثْلُهُ ذَهَبًا أَتَفْقَهُ كُلَّهُ، إِلَّا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرٍ»، ثُمَّ هَؤُلَاءِ يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا، لَا يَتَعَقَّلُونَ شَيْئًا. قَالَ: قُلْتُ: مَا لَكَ وَإِخْوَانِكَ مِنْ قُرَيْشٍ لَا تَغْتَرِبُهُمْ وَتُصِيبُ مِنْهُمْ؟ قَالَ: لَا، وَرَبِّكَ، لَا أَسْأَلُهُمْ عَنْ دُنْيَا<sup>(٤)</sup>، وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ عَنْ دِينٍ حَتَّى أَلْحَقَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. هَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ، وَهُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِمَعْنَاهُ.

وفي رواية: أَنَّ الْأَحْنَفَ قَالَ: كُنْتُ فِي نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَمَرَّ أَبُو ذَرٍّ وَهُوَ يَقُولُ: بَشِّرِ الْكَانِزِينَ بِكَيْ فِي ظُهُورِهِمْ، يَخْرُجُ مِنْ جُذُوبِهِمْ، وَبِكَيْ مِنْ قَبْلِ أَقْفَائِهِمْ، يَخْرُجُ مِنْ جَبَاهِهِمْ، ثُمَّ تَنَحَّى فَقَعَدَ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا أَبُو ذَرٍّ، قَالَ: فَقُمْتُ إِلَيْهِ،

(١) في البخاري: خشن الشعر والثياب والهيئة.

(٢) قال النووي: فيه جواز استعمال «الثدي» في الرجل، وهو صحيح، ومن أهل اللغة من أنكره، وقال: لا يقال «ثدي» إلا للمرأة، ويقال في الرجل: «ثندوة».

(٣) يتزلزل: يضطرب ويتحرك وهو للرصف، أي: يتحرك من نفص كفيه حتى يخرج من حلمة ثدييه.

(٤) قال النووي: بحذف عن، وهو الأجود، أي لا أسألهم شيئاً من متاعها.



فقلت: ماشيء سمعتك تقول قبيل؟ قال: ما قلت إلا شيئاً سمعته من نبيهم ﷺ. قال: قلت: ماتقول في هذا العطاء؟ قال: خذه فإن فيه اليوم معونة، فإذا كان ثمتا لديك فدعه. وفي أخرى بعض هذا المعنى قال: كنت أمشي مع النبي ﷺ وهو ينظر إلى أحد، فقال: «ما أحب أن يكون لي ذهباً ثمسي علي ثلثة وعندي منه شيء». وفي رواية: «وعندي منه دينار، إلا ديناراً أُرصدُهُ لِدِينِي، إلا أن أقول به في عباد الله، هكذا»، حثاً بين يديه، وهكذا عن يمينه، وهكذا عن شماله<sup>(١)</sup>.

(الكَنَازِينَ): الكَنَازُونَ: جمع كَنَاز: وهو الذي يكثر الذهب والفضة: أي يجعلهما كنزاً، والكنز: المال المدفون.

(يَرْضَفُ): الرَضْفُ: جمع رَضَفَةٍ. وهي الحَجَرُ يُحْمَى ويترك في اللَّبَنِ لِيُحْمَى.  
(حَلَمَةُ نَذِيهِ): حَلَمَةُ النَّذِيِّ: هي الحَبَّةُ على رأسه.  
(تُغَضُّ الكَتِفُ): غَضْرُوفُهُ.

(تَغْتَرِبُهُمْ): عراه واعتراه: إذا قصده يطلب رِفْدَهُ وصلته.

(أُرصدُهُ): رصدت فلاناً: ترقبته، وأُرصدت له: أعددت له.

٤٥٠ - (خ م ت س - أبو ذر) رضي الله عنه، قال: انتهيت إلى النبي ﷺ وهو جالس في ظل الكعبة، فلما رأياني قال: «هُمُ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكُفَّةِ». قال: فنجث حتى جلست، فلم أتقار أن قمت، فقلت: يا رسول الله، فذاك أبي وأمي من هم؟ قال: «هُمُ الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالاً، إلا مَنْ قال هكذا، وهكذا، وهكذا - من بين يديه، ومن خلفه، وعن يمينه، وعن شماله - وقليل ما هم، مامن صاحب إبل ولا بقرة ولا غنم، لا يؤدي زكاتها، إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمته، تنطحه بقرونها، وتطؤه بأظلافها، كلما نفدت أخرها عادت عليه أولها حتى يقضى بين الناس».

(١) البخاري (١٤٠٨) في الزكاة: باب مآدى زكاته فليس بكثر، و(٢٣٨٨) في الاستقراض: باب أداء الديون، و(٣٢٢٢) في بدء الخلق: باب ذكر الملائكة، و(٦٢٦٨) في الاستئذان: باب من أجاب لبيك وسعديك، و(٦٤٤٣) في الرقاق: باب المكثرون هم المقلون، و(٦٤٤٤) فيه: باب قول النبي ﷺ «ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً»؛ وأخرجه مسلم (٩٩٢) في الزكاة: باب في الكنزين للأموال؛ وأحمد في المسند ١٤٩/٥ (٢٠٨٢٢)؛ والدارمي (٢٧٦٧) في الرقاق: باب قول النبي ﷺ «لو أن لي مثل أحد ذهباً».



هذه رواية مسلم، وفَرَّقَ البخاري في موضعين.

وأخرجه النسائي والترمذي بطوله: وفيه - بعد قوله: «وقليل ما هم» - ثم قال: «والذي نفسي بيده، لا يموث رجلٌ فِدْعُ إِبِلًا ولا بقراً لم يُؤدِّ زكاتها...» وذكر الحديث<sup>(١)</sup>.

(أَتَقَارُ): بمعنى أَقَرُّ وَأَثْبَتُ: أي لم أَلْبَثُ أَنْ سَأَلْتُهُ.

(بِأُظْلَافِهَا): الظُّفُفُ للبقير والغنم: بِمَنْزِلَةِ الحَافِرِ للفرس والبُغْل، وبمَنْزِلَةِ الخُفِّ للبعير.

٤٥١ - (د - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، قال: خَطَبَ رسولُ الله ﷺ فقال: «إِيَّاكُمْ وَالشُّحَّ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالشُّحِّ، أَمَرَهُم بِالْبُخْلِ فَبَخِلُوا [وَأَمَرَهُم بِالْقَطِيعَةِ فَقَطَعُوا]<sup>(٢)</sup>، وَأَمَرَهُم بِالْفُجُورِ فَفَجَرُوا». أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

(الشُّحُّ): أَشَدُّ البُخْلِ، وقيل: هو بُخْلٌ مع حِرْصٍ.

(الْفُجُورُ): هنا: العِصْيَانُ والفِسْقُ.

٤٥٢ - (ت - أبو سعيد الخُدْرِي) رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ:

«خَصَلَتَانِ لَا تَجْتَمِعَانِ فِي مَوْءِنٍ: البُخْلُ، وَسَوْءُ الْخُلُقِ». أخرجه الترمذي<sup>(٤)</sup>.

٤٥٣ - (خ م - أبو هريرة) رضي الله عنه، أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لَوْ كَانَ عِنْدِي

أَحَدُ ذَهَبًا، لَأَخْبَيْتُ أَنْ لَا تَأْتِيَنِي ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ، لَيْسَ شَيْئًا أَزْصِدُهُ فِي دَيْنٍ عَلَيَّ، أَجِدُّ مِنْ يَقْبَلُهُ».

(١) البخاري (٦٦٣٨) في الأيمان: باب: كيف كانت يمين النبي ﷺ، و (١٤٦٠) في الزكاة: باب زكاة البقر؛ ومسلم (٩٩٠) في الزكاة: باب تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة؛ والترمذي (٦١٧) في الزكاة: باب ماجاء عن رسول الله ﷺ في منع الزكاة؛ والنسائي ١٠/٥، ١١ (٢٤٤٠) في الزكاة: باب التغليظ في حبس الزكاة؛ وابن ماجه (١٧٨٥) في الزكاة: باب ماجاء في منع الزكاة؛ وأحمد في المسند ١٥٢/٥ (٢٠٨٤٤).

(٢) زيادة من سنن أبي داود.

(٣) سنن أبي داود (١٦٩٨) في الزكاة: باب في الشُّحِّ، وإسناده صحيح؛ وأخرجه أحمد في المسند ١٩١/٢ (٦٧٥٣)؛ وأخرجه الحاكم مطوَّلاً وصَحَّحَهُ على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(٤) الترمذي (١٩٦٢) في البر والصلة: باب ماجاء في البخيل، وقال: هذا حديثٌ غريب لا نعرفه إلا من حديث صدقة بن موسى، وصدقةٌ ضعيفٌ ضعفهُ ابنُ مَعِينٍ وغيره.



وفي رواية: «لو كان عندي مثلُ أُحَدِ ذَهَبًا، لَسَرَّني أَنْ لَا يَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثُ لَيَالٍ وعندي منه شيءٌ، إِلَّا شيءٌ أُرْصِدُهُ لِذَيْنِ». أخرجه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

٤٥٤ - (د س - بهز بن حَكِيم) رحمه الله، عن أبيه، عن جدّه، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لَا يَأْتِي رَجُلٌ مَوْلَاهُ يَسْأَلُهُ مِنْ فَضْلٍ عِنْدَهُ، فَيَمْنَعُهُ إِلَّاهُ إِلَّا دُعِيَ لَهُ يومَ الْقِيَامَةِ شُجَاعٌ يَتَلَمَّظُ فَضْلَهُ الَّذِي مَنَعَهُ»<sup>(٢)</sup>. أخرجه النسائي.

وأخرجه أبو داود في جملة حديث يتضمّن برّ الوالدين، وقد ذكّر في كتاب البر<sup>(٣)</sup>.  
(شُجَاعٌ): الشُّجَاعُ هاهنا: الْحَيَّةُ.

(يَتَلَمَّظُ): التَّلَمَّظُ: تَطْعَمُ مَا يَبْقَى فِي الْفَمِ مِنْ أَثَرِ الطَّعَامِ.

٤٥٥ - (ت - كعب بن عياض) رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتْنَةٌ، وَإِنَّ فِتْنَةَ أُمَّتِي الْمَالُ». أخرجه الترمذي<sup>(٤)</sup>.

٤٥٦ - (ت - ابن مسعود) رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَا تَتَّخِذُوا الضَّبْعَةَ فَرَعْبُوا فِي الدُّنْيَا». أخرجه الترمذي<sup>(٥)</sup>.

(١) البخاري (٢٣٨٩) في الاستقراض: باب أداء الديون، و(٦٤٤٥) في الرقاق: باب قول النبي ﷺ: «ما يسرني أن عندي مثل أحد ذهبًا»، و(٧٢٢٨) في التمني: باب تمنّي الخير؛ ومسلم (٩٩١) في الزكاة: باب تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة؛ وابن ماجه (٤١٣٢) في الزهد: باب في المكثرين؛ وأحمد في المسند في عدة مواضع منها ٣٤٩/٢ (٨٣٨٩).

(٢) الشُّجَاعُ - بضم الشين وكسر ها - : الْحَيَّةُ الذَّكْرُ، والجمع: أَشْجَعَةٌ وشُجْعَانٌ وشُجْعَانٌ، وهو أَجْرٌ الْحَيَّاتِ، والتَّلَمَّظُ: الْأَخْذُ بِاللِّسَانِ مَا بَقِيَ فِي الْفَمِ مِنْ أَثَرِ الطَّعَامِ وَتَبَعَهُ، وَاللَّمَاظَةُ: أَثَرُ الطَّعَامِ، وَالتَّمَطُّقُ بِالشَّفَقَتَيْنِ.

(٣) سنن النسائي ٨٢/٥ (٢٥٦٦) في الزكاة: باب من يسأل ولا يُعْطَى؛ وأبو داود (٥١٣٩) في الأدب: باب بر الوالدين، وإسناده حسن، وسلف برقم (١٩٠).

(٤) الترمذي (٢٣٣٦) في الزهد: باب ماجاء أن فِتْنَةَ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمَالُ، وإسناده حسن، وقال الترمذي: حديث حسنٌ صحيحٌ غريب، وصحّحه الحاكم وأقرّه الذهبي؛ وأخرجه أحمد (١٧٠١٧).

(٥) الترمذي (٢٣٢٨) في الزهد: باب لَا تَتَّخِذُوا الضَّبْعَةَ فَرَعْبُوا فِي الدُّنْيَا، وإسناده قوي، وحسنه الترمذي. وأخرجه أحمد في المسند ٣٧٧/١ (٣٥٦٩)؛ والحاكم ٣٢٢/٤ وصحّحه ووافقه الذهبي.



(الضَّيْعَةُ): هاهنا المَعِيْشَةُ والحِرْفَةُ التي يَعُوْدُ الإنسانُ بِحاصِلِها على نفسه<sup>(١)</sup>.

٤٥٧ - (م ت س - عبد الله بن الشَّخِير) رضي الله عنه، قال: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وهو يقرأ: ﴿أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ فقال: «يَقُولُ ابْنُ آدَمَ: مَالِي، مَالِي، وَهَلْ لَكَ يَا بَنَ آدَمَ مِنْ مَالِكَ إِلَّا مَا أَكَلْتَ فَأَنْتَيْتَ، أَوْ لَيْسَتْ فَأَبْلَيْتَ، أَوْ تَصَدَّقْتَ فَأَمْضَيْتَ». أخرجه مسلم والترمذي والنسائي<sup>(٢)</sup>

(فَأَمْضَيْتَ): أَي أَنْفَذْتَ فِيهِ عَطَاءَكَ.

٤٥٨ - (م - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يَقُولُ الْعَبْدُ: مَالِي، مَالِي؛ وَإِنَّمَا لَهُ مِنْ مَالِهِ ثَلَاثٌ: مَا أَكَلَ فَأَنْتَى، أَوْ لَيْسَ فَأَبْلَى، أَوْ أُعْطِيَ فَأَقْنَى، وَمَا سِوَى ذَلِكَ، فَهُوَ ذَاهِبٌ وَتَارِكُهُ لِلنَّاسِ». أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup>.

٤٥٩ - (ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لِعَيْنِ عَبْدٍ الدِّينَارِ، وَلِعَيْنِ عَبْدٍ الدَّرْهَمِ». أخرجه الترمذي<sup>(٤)</sup>

٤٦٠ - (خ س - ابن مسعود) رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أَيْكُم مَالٌ وَارِثُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا مِثْلُ أَحَدٍ إِلَّا مَالُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ. قال: «فَإِنَّ مَالَهُ مَا قَدَّمَ، وَمَالٌ وَارِثُهُ مَا أَخَّرَ». أخرجه البخاري والنسائي<sup>(٥)</sup>

(١) جاء في لسان العرب (ضيع): قال شمر: كانت ضَيْعَةُ الْعَرَبِ سِيَامَةَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ، وَقَالَ: وَيَدْخُلُ فِي الضَّيْعَةِ الْحِرْفَةُ وَالتَّجَارَةُ؛ يُقَالُ لِلرَّجُلِ: قَمَ إِلَى ضَيْعَتِكَ. قال الأزهري: الضَّيْعَةُ وَالضَّبَاغُ عِنْدَ الْحَاضِرَةِ مَالُ الرَّجُلِ مِنَ التُّخْلِ وَالْكُزْمِ وَالْأَرْضِ، وَالْعَرَبُ لَا تَعْرِفُ الضَّيْعَةَ إِلَّا الْحِرْفَةَ وَالصَّنَاعَةَ، قَالَ: وَسَمِعْتُهُمْ يَقُولُونَ: ضَيْعَةُ فَلَانِ الْجَزَارَةِ، وَضَيْعَةُ الْآخِرِ الْفَنَلُ وَسَفْتُ الْخُوصِ وَعَمَلُ النَخْلِ وَرَغْيُ الْإِبِلِ وَمَا شَبِهَ ذَلِكَ كَالصَّنْعَةِ وَالزَّرَاعَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وساق الحديث.

(٢) مسلم (٢٩٥٨) في الزهد: باب الزهد؛ والترمذي (٣٣٥٤) في تفسير القرآن: باب من سورة أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ، و(٢٣٤٢) في الزهد: باب ماجاء في الزهادة في الدنيا؛ والنسائي ٢٣٨/٦ (٣٦١٣) في الوصايا: باب الكراهية في تأخير الوصية؛ وأحمد ٤/٢٤ (١٥٨٧٠).

(٣) مسلم (٢٩٥٩) في الزهد: باب الزهد؛ وأحمد ٢/٣٦٨ (٨٥٩٥).

(٤) الترمذي (٢٣٧٥) في الزهد: باب لعن عبد الدينار. وحسنه وفيه عننة الحسن، فهو ضعيف؛ لكن صح بلفظ لآخر سيأتي برقم (٧٢٠٧) من رواية البخاري.

(٥) البخاري (٦٤٤٢) في الرقاق: باب ما قدم من ماله فهو له؛ والنسائي ٢٣٨/٦ (٣٦١٢) في الوصايا: باب الكراهية في تأخير الوصية؛ وأحمد (٣٦١٩). قال ابن بطلال وغيره: وفي =



٤٦١ - (ت س - أبو وائل) رحمه الله، قال: جاء معاوية إلى أبي هاشم بن عتبة - وهو مريض يعوده - فوجده يبكي، فقال: يا خال، ما يبكيك؟ أوجع يشيزك، أم حزن على الدنيا؟ قال: كلا، ولكن رسول الله ﷺ عهد إلينا عهداً لم آخذ به، قال: وما ذلك؟ قال: سمعته يقول: «إنما يكفيني من جمع المال خادم، ومزكب في سبيل الله»، وأجدني اليوم قد جمعت. هذه رواية الترمذي.

وأخرجه النسائي عن أبي وائل عن سمرة بن سَهْم - رجل من قومه - قال: نزلت على أبي هاشم بن عتبة - وهو طعين - فاتاه معاوية يعوده، فبكى أبو هاشم... وذكر الحديث<sup>(١)</sup>.

ورأيت قد زاد فيه رزين: فلما مات حصل ما خلف، فبلغ ثلاثين درهماً، وحسبت فيه الفضة التي كان يعجن فيها، وفيها كان يأكل. ولم أجد هذه الزيادة. (يشيزك): يُثْلِقُكَ؛ يقال: أشارني الشيء فشيزت: أي أفلقني ففلقْتُ. (طعين): الطعين: المَطْعُون؛ وهو الذي أصابه الطاعون.



= الحديث التحريض على تقديم ما يمكن تقديمه من المال في وجوه القربة والبر ليتنفع به في الآخرة، فإن كل شيء يخلفه المورث يصير ملكاً للوارث، فإن عمل فيه بطاعة الله اختص بثواب ذلك، وكان ذلك الذي تعب في جمعه ومنعه، وإن عمل فيه بمعصية الله، فذاك أبعد لمالكة الأول من الانتفاع به وإن سلم من تبعته، ولا يعارضه قوله ﷺ لسعد: «إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة» لأن حديث سعدٍ محمودٌ على من تصدق بماله كله أو معظمه في مرضه، وحديث ابن مسعود في حق من يتصدق في صحته وشخصه.

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٢٧) في الزهد: باب في هم الدنيا وجهها؛ والنسائي ٢١٨/٨، ٢١٩ (٥٣٧٢) في الزينة، باب اتخاذ الخادم والمركب، وابن ماجه (٤١٠٣) في الزهد: باب الزهد في الدنيا؛ وأحمد في المسند ٤٤٣/٣، ٤٤٤ (١٥٢٣٧)، وهو حديث حسن.



## الكتاب الرابع

### في البنيان والعمارات

٤٦٢ - (خ - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، قال: لقد رأيتني مع رسول الله ﷺ، وقد بنيت بيتاً بيدي، يَكْنُثِي من المطر، وَيُظْلِنِي من الشمس، ما أعانني عليه أحدٌ من خلق الله.

وفي رواية: قال عمرو بن دينار: سمعتُ ابنَ عمر يقول: ما وَضَعْتُ لَبَنَةً على لَبَنَةٍ منذُ قُبِضَ رسولُ الله ﷺ، قال سُفيان: فذكرته لِبَعْضِ أَهْلِهِ، فقال: والله لقد بَنَى، فقلتُ: لَعَلَّهُ قَبِلُ. أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>.

٤٦٣ - (خ م - قيس بن أبي حازم) رحمه الله، قال: دَخَلْنَا على خَبَّابِ بنِ الأَرْتِ نعوذه، وَقَدْ اكْتَوَى سَبْعَ كَيَاتٍ - زَادَ بَعْضُ الرَوَاةِ: فِي بَطْنِهِ - فقال: إِنَّ أَصْحَابَنَا الَّذِينَ سَلَفُوا مَضَوْا وَلَمْ تَنْقُضْهُمْ الدُّنْيَا، وَإِنَّا أَصَبْنَا مَا لَانَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا إِلَّا التُّرَابَ، وَلَوْ لَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُو بِالْمَوْتِ، لَدَعَوْتُ بِهِ، ثُمَّ أَتَيْنَاهُ مَرَّةً أُخْرَى - وَهُوَ يَبْنِي حَائِطًا لَهُ - فقال: إِنَّ الْمُسْلِمَ يُوجَرُّ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُتَّفَقُ إِلَّا فِي شَيْءٍ يَجْعَلُهُ فِي هَذَا التُّرَابِ. أخرجه البخاري ومسلم، واللفظُ للبخاري<sup>(٢)</sup>.

٤٦٤ - (ت - أنس) رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «التَّقَفُّ كُلُّهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا الْبِنَاءَ فَلَاخَيْرَ فِيهِ». أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٦٣٠٢) في الاستئذان: باب ماجاء في البناء؛ وأخرجه ابنُ ماجه (٤١٦٢) في الزهد: باب في البناء والخراب.

(٢) البخاري (٥٦٧٢) في المرضى: باب تمنى المريض الموت، و(٦٣٤٩) في الدعوات: باب الدعاء بالموت والحياة، و(٦٤٣٠) في الرقاق: باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها، و(٧٢٣٤) في التمني: باب ما يكره من التمني؛ وأخرجه مسلم (٢٦٨١) في الذكر والدعاء: باب كراهية تمنى الموت لضرّ نزل به، وسيأتي برقم (١٠٣٠).

(٣) الترمذي (٢٤٨٢) في أبواب صفة القيامة: باب النهي عن تمنى الموت، وسنده ضعيف.



٤٦٥ - (د - أنس) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا وَنَحْنُ مَعَهُ، فَرَأَى قُبَّةً مُشْرِفَةً فَقَالَ: «ما هذه؟» قال أصحابه: هذه لفلان - رجل من الأنصار - فسكتَ وحملها في نفسه، حتى لما جاء صاحبها سلمَ عليه في الناس، فأعرضَ عنه - صنعَ ذلك مِرَارًا - حتى عرف الرجلُ الغضبَ فيه، والإعراضَ عنه، فشكا ذلك إلى أصحابه، فقال: والله إني لأنكرُ رسولَ الله ﷺ! قالوا: خرج، فرأى قُبَّتَكَ، فرجعَ الرجلُ إلى قُبَّتِهِ فهدمَهَا، حتى سَوَّاهَا بالأرض، فخرج رسولُ الله ﷺ ذاتَ يومٍ، فلم يَرها قال: «ما فعلتِ القُبَّةُ؟» قالوا: شكا إلينا صاحبها إعراضَكَ عنه، فأخبرناه فهدمَهَا، فقال: «أما إنَّ كلَّ بناءٍ وبِئالٍ على صاحبه، إلا مالا، إلا مالا». أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

(إلا مالا): أي إلا مالا بُدَّ للإنسانٍ منه مما تقومُ به الحياة.

٤٦٦ - (ت د - عبد الله بن عمرو بن العاص) رضي الله عنهما، قال: مرَّ بي رسولُ الله ﷺ - وأنا أَطِيقُ حائِطًا لي من حُصْنٍ - فقال: «ما هذا يا عبدَ الله؟» قلتُ: حائِطٌ أَصْلِحُهُ يارسولَ الله. قال: «الأمْرُ أيسرُ من ذلك». أخرجه الترمذي.

وأخرج أبو داود نحوه، وقال: ونحنُ نُصْلِحُ حُصْنًا لنا وقد وَهَى، فقال: «ما أرى الأمرَ إلا أعجلَ من ذلك».

وفي رواية أخرى لأبي داود نحوه، وفيه: أنا وأمِّي، وفيه: «الأمْرُ أسرعُ من ذلك»<sup>(٢)</sup>.

(حُصْنٌ): الحُصْنُ: البيتُ من القَصَبِ.

(وَهَى): وَهَى الشيءُ: إذا قَارَبَ الهلاكَ، ومنه: وَهَى السَّقَاءُ: إذا تَحَرَّقَ.

٤٦٧ - (د - دُكَيْنُ بن سعيد المُرَنِّي) رضي الله عنه، قال: أَتَيْتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،

(١) سنن أبي داود (٥٢٣٧) في الأدب: باب ماجاء في البناء؛ وأخرجه ابن ماجه (٤١٦١) في الزهد: باب في البناء والخراب. وفي سنن أبي طلحة الأسدي الراوي عن أنس لم يوثقه غير ابن حبان، وباقي رجاله ثقات، فالحديث ضعيف.

(٢) الترمذي (٢٣٣٥) في الزهد: باب ماجاء في قصر الأمل؛ وأبو داود (٥٢٣٥ و ٥٢٣٦) في الأدب: باب ماجاء في البناء؛ وأخرجه ابن ماجه (٤١٦٠) في الزهد: باب في البناء والخراب، وإسناده صحيح، وقال الترمذي: حسنٌ صحيح. وأخرجه أحمد ١٦١/٢ (٦٤٦٦).



فسألناه الطَّعَامَ، فقال: «يَا عَمْرُؤُا ذَهَبَ فَأَعْطِهِمْ»، فَارْتَقَى بِنَاءً إِلَى عُلْيَا، فَأَخْرَجَ الْمُفْتَاحَ مِنْ حُجْرَتِهِ فَفَتَحَ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>.

(حُجْرَتِهِ): حُجْرَةُ السَّرَاوِيلِ معروفة.

٤٦٨ - (خ م ت د - أبو هريرة) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَدَارَأْتُمْ - وَفِي رَوَايَةٍ - إِذَا تَشَاجَرْتُمْ فِي الطَّرِيقِ، فَاجْعَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ».

وَفِي أُخْرَى: قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - إِذَا تَشَاجَرُوا فِي الطَّرِيقِ - سَبْعَةَ أَذْرُعٍ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>.

(تَدَارَأْتُمْ): الْمُدَارَاةُ مَهْمُوزَةٌ: الْمُدَافَعَةُ.

(تَشَاجَرْتُمْ): الْمَشَاجِرَةُ: الْمُخَاصَمَةُ.

### ترجمة الأبواب التي أَوَّلُهَا بَاءٌ وَلَمْ تَرُدْ فِي حَرْفِ الْبَاءِ

(الْبَيْعَةُ) فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ: مِنْ حَرْفِ الْهَمْزَةِ.

(بَدَأَ الْخَلْقُ) فِي كِتَابِ خَلْقِ الْعَالَمِ: مِنْ حَرْفِ الْخَاءِ.

(الْبَوْلُ) فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ: مِنْ حَرْفِ الطَّاءِ.

(الْبُكَاءُ) فِي كِتَابِ الْمَوْتِ: مِنْ حَرْفِ الْمِيمِ.

(بَدَأَ الْوَحْيُ) فِي كِتَابِ التَّبَوُّةِ: مِنْ حَرْفِ النُّونِ<sup>(٣)</sup>.

(١) سنن أبي داود (٥٢٣٨) في الأدب: باب في اتخاذِ الغرف، وإسناده صحيح.

(٢) البخاري (٢٤٧٣) في المظالم: باب إذا اختلفوا في الطريق الميتة؛ ومسلم (١٦١٣) في المساقاة: باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه؛ والتِّرْمِذِيُّ (١٣٥٥ و ١٣٥٦) في الأحكام: باب ماجاء في الطريق إذا اختلفوا فيه كم يجعل؛ وأبو داود (٣٦٣٣) في الأقضية: باب أبواب من القضاء؛ وابن ماجه (٢٣٣٨) في الأحكام: باب إذا تشاجروا في قدر الطريق؛ وأحمد في المسند ٢٢٨/٢ (٧٠٨٦).

(٣) هنا ينتهي الجزء الأول من نسخة (د) وجاء في نهاية الجزء فيها مانصه: «تَمْ - بعون الله تعالى وتوفيقه - الجزء الأول من كتاب «جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ»، يليه الجزء الثاني، وأوله: حرف التاء ويبدأ بكتاب تفسير القرآن الكريم وأسباب نزوله، وهو على نظم سور القرآن.



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## حرف التاء

### وفيه سبعة كتب

كتاب التفسير، كتاب تلاوة القرآن، كتاب ترتيب القرآن، كتاب التوبة، كتاب التعبير، كتاب التفليس، كتاب تمنّي الموت.

## الكتاب الأول

في تفسير القرآن، وأسباب نزوله  
وهو على نظم سُورِ القرآن

٤٦٩ - (ت د - جُنْدُب بن عبد الله) رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ قال في كتابِ الله عزَّ وجلَّ بِرَأْيِهِ فأصابَ، فقد أخطأ».

أخرجه الترمذي وأبو داود؛<sup>(١)</sup> وزادَ رَزِينُ زيادةً لم أجدها في الأصول: «ومن قال بِرَأْيِهِ فأخطأ، فقد كَفَرَ».

(من قالَ في كتابِ الله بِرَأْيِهِ): [النَّهْيُ عن تفسير القرآن بالرأي] لا يَخْلُو، إمَّا أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بهِ الاقتصارُ على الثَّقَلِ والمسموع، وترك الاستنباط، أو المُرَادُ بهِ أمرٌ آخر، وباطِلٌ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بهِ أَنْ لا يَتَكَلَّمَ أَحَدٌ في القرآنِ إلا بما سمعَهُ، فَإِنَّ الصحابةَ رضي الله عنهم، قد فَسَّرُوا القرآنَ، واختلفوا في تفسيرِهِ على وجوه، وليس كُلُّ ما قالوه سمعوه

(١) الترمذي (٢٩٥٢) في التفسير: باب ماجاء في الذي يفسر القرآن برأيه؛ وأبو داود (٣٦٥٢) في العلم: باب الكلام في كتاب الله بغير علم؛ وأخرجه الطبري في جامع البيان رقم (٨٠)، وفي سنده سهيل بن أبي حزم ضعيف، وقد تكلم فيه البخاري وأحمد والنسائي.



من النبي ﷺ، وإنَّ النبيَّ دَعَا لابن عباسٍ فقال: «اللهمَّ فَهِّهُ في الدِّينِ، وعَلِّمهُ التأويلَ». فَإِنْ كَانَ التَّأْوِيلُ مَسْمُوعًا كالتَّزْيِيلِ، فَمَا فَائِدَةُ تَخْصِيصِهِ بِذَلِكَ؟

وإنما النهي يحمل على أَحَدٍ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي الشَّيْءِ رَأْيٌ، وإليه مِثْلٌ مِنْ طَبْعِهِ وَهَوَاهُ، فَيَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ عَلَى وَفْقِ رَأْيِهِ وَهَوَاهُ، لِيَخْتَجَّ عَلَى تَصْحِيحِ غَرَضِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ الرَّأْيُ وَالْهَوَى لَكَانَ لَا يَلُوحُ لَهُ مِنَ الْقُرْآنِ ذَلِكَ الْمَعْنَى.

وهذا النوعُ يَكُونُ تَارَةً مَعَ الْعِلْمِ، كَالَّذِي يَحْتَجُّ بِبَعْضِ آيَاتِ الْقُرْآنِ عَلَى تَصْحِيحِ بَدْعَتِهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْآيَةِ ذَلِكَ، وَلَكِنْ يُلَبِّسُ عَلَى خَصْمِهِ.

وتَارَةً يَكُونُ مَعَ الْجَهْلِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الْآيَةُ مُحْتَمَلَةً، فَيَمِيلُ فَهْمُهُ إِلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُوَافِقُ غَرَضَهُ، وَيَتَرَجَّحُ ذَلِكَ الْجَانِبُ بِرَأْيِهِ وَهَوَاهُ فَيَكُونُ قَدْ فَسَّرَ بِرَأْيِهِ، أَيُّ رَأْيِهِ هُوَ الَّذِي حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ التفسيرِ، وَلَوْ لَا رَأْيُهُ لَمَا كَانَ يَتَرَجَّحُ عِنْدَهُ ذَلِكَ الْوَجْهِ.

وتَارَةً يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ، فَيَطْلُبُ لَهُ دَلِيلًا مِنَ الْقُرْآنِ، وَيَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ بِمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مَا أُرِيدَ بِهِ، كَمَنْ يَدْعُو إِلَى مُجَاهَدَةِ الْقَلْبِ الْقَاسِي فيقول: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ [طه: ٢٤]، وَيَشِيرُ إِلَى قَلْبِهِ، وَيَوْمِي إِلَى أَنَّهُ الْمُرَادُ بِفِرْعَوْنَ.

وهذا الْجِنْسُ قَدْ اسْتَعْمَلَهُ بَعْضُ الْوُعَاظِ فِي الْمَقَاصِدِ الصَّحِيحَةِ، تَحْسِينًا لِلْكَلَامِ، وَتَرْغِيًّا لِلْمُسْتَمْعِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ.

وقَدْ اسْتَعْمَلَهُ الْبَاطِنِيَّةُ فِي الْمَقَاصِدِ الْفَاسِدَةِ، لِتَغْيِيرِ النَّاسِ، وَدَعْوَتِهِمْ إِلَى مَذْهَبِهِمُ الْبَاطِلِ، فَيُزِيلُونَ الْقُرْآنَ عَلَى وَفْقِ رَأْيِهِمْ وَمَذْهَبِهِمْ عَلَى أُمُورٍ يَعْلَمُونَ قَطْعًا أَنَّهَا غَيْرُ مُرَادَةٍ بِهِ.

فهذه الفنون: أَحَدُ وَجْهَيْ الْمَنْعِ مِنَ التفسيرِ بِالرَّأْيِ.

والوجه الثاني: أَنْ يُسَارَعَ إِلَى تفسيرِ الْقُرْآنِ بِظَاهِرِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ غَيْرِ اسْتِظْهَارٍ بِالسَّمَاعِ وَالنَّقْلِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِغَرَائِبِ الْقُرْآنِ وَمَافِيهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَبَهِّمَةِ وَالْمُبَدَلَةِ، وَمَافِيهِ مِنَ الْإِخْتِصَارِ، وَالْحَذْفِ وَالِإِضْمَارِ، وَالتَّجْدِيدِ وَالتَّأْخِيرِ، فَمَنْ لَمْ يُحْكَمْ ظَاهَرُ التفسيرِ، وَبَادَرَ إِلَى اسْتِنْبَاطِ الْمَعَانِي بِمُجَرَّدِ فَهْمِ الْعَرَبِيَّةِ، كَثُرَ غَلَطُهُ، وَدَخَلَ فِي زُمْرَةِ مَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ بِالرَّأْيِ.



فالنقل والسماع لابد منه في ظاهر التفسير أولاً، لِيَتَقَيَّ به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يَسْعُ التَفْهَمُ والاستنباط. والغرائب التي لا تُفْهَمُ إلا بالسماع كثيرة، ولا مَطْمَعٌ في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر، ألا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَيُّهَا الْمُودُ النَّاقَةُ مُبْصِرَةٌ فَظَلَمُوا بِهَا﴾ [الإسراء: ٥٩] معناه: آيَةُ مُبْصِرَةٌ فظلموا بها أنفسهم بقتلها، فالناظر إلى ظاهريّة العربية، يَظُنُّ أَنَّ الْمُرَادَ به: أَنَّ الناقَةَ كانت مُبْصِرَةً ولم تكن عمياء، ولا يدري بماذا ظلموا، وأنَّهم ظلموا غيرهم أو أنفسهم، فهذا من الحذف والإضمار، وأمثال هذا في القرآن كثير؛ وماعدا هذين الوجهين، فلا يَطْرُقُ النَّهْيُ إليه، والله أعلم.

٤٧٠ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وفي رواية أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اتَّقُوا الْحَدِيثَ عَنِّي إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

(فَلْيَتَّبِعُوا) أَيُّ فَلْيَتَّبِعُوا لَهُ مَبَاءً، يَعْنِي مَنَزَلًا.

## فاتحة الكتاب

٤٧١ - (ت - عدي بن حاتم) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمَغْضُوبُ عَلَيْهِمُ الْيَهُودُ؛ وَالضَّالِّينَ النَّصَارَى». هذا لفظ الترمذي، وهو طرف من حديث طويل يتضمن إسلام عدي بن حاتم، وهو مذكور في كتاب الفضائل من حرف الفاء<sup>(٢)</sup>.

(١) الترمذي (٢٩٥٠ و ٢٩٥١) في التفسير: باب ماجاء في الذي يفسر القرآن برأيه؛ وأخرجه أحمد في المسند (٢٠٧٠ و ٣٠٢٥)؛ والطبري في جامع البيان رقم (٧٣ و ٧٤ و ٧٥) ومدائره على عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، وقد تكلموا فيه. قال أحمد: ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، ربما رفع الحديث وربما وقفه. وقال ابن عدي: يحدث بأشياء لا يباح علىها، وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه لين.

(٢) الترمذي (٢٩٥٤) في التفسير: باب فاتحة الكتاب، ورقم (٢٤١٥)؛ وأخرجه أحمد ٣٧٨/٤ =



## سورة البقرة

٤٧٢ - (خ م ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: **إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قِيلَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ﴾<sup>(١)</sup> سُبْحَدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ»** [البقرة: ٥٨]، فبدلوا، فدخلوا الباب يَرْحَفُونَ عَلَى أَسْنَاهِهِمْ، وقالوا: حَبَّةٌ فِي شَعْرَةٍ. أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية الترمذي في قول الله تعالى: **﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُبْحَدًا﴾** [البقرة: ٥٨]، قال: «دَخَلُوا مُتَرْحَفِينَ عَلَى أَوْزَانِهِمْ: أَيُّ مُنْخَرِفِينَ».

قال: وبهذا الإسناد عن النبي ﷺ **﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾** قال: قالوا: حَبَّةٌ فِي شَعْرَةٍ<sup>(٣)</sup>.

(حِطَّةٌ): فِعْلَةٌ، مِنْ حَطَّ، وَهِيَ مَرْفُوعَةٌ عَلَى مَعْنَى: أَمَرْنَا حِطَّةً، أَي حُطَّ عَنَّا ذُنُوبُنَا.

= (١٨٨٩١) في المسند؛ والطبري (١٩٤ و ٢٠٨) فيه عباد بن حبيش الكوفي لم يوثقه غير ابن حبان، لكن تابعه مري بن قطري عند الطبري (١٩٥ و ٢٠٩) فالحديث حسن، وقد حسَّنه الترمذي وصحَّحه ابن حبان (١٧١٥) وقول الترمذي: لا نعرفه إلا من حديث سِمَاك بن حرب، يَدْفَعُهُ رواية الطبري للحديث رقم (١٩٣ و ٢٠٧) من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عدي، وانظر الحديث رقم (٦٦٦٢).

(١) في هامش (ظ) مانصه: «أَي بَابِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ».

(٢) البخاري (٣٤٠٣) في الأنبياء: باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام، و(٤٤٧٩) في التفسير: باب **﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْبَابَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾**، و(٤٦٤١) فيه: باب قوله **﴿حِطَّةٌ﴾** في سورة الأعراف؛ وأخرجه مسلم (٣٠١٥) في التفسير؛ والترمذي (٢٩٥٦) في التفسير: باب ومن سورة البقرة.

(٣) وقال الحافظ في الفتح ٢٢٩/٨: كذا للأكثر، وكذا في رواية الحسن المذكورة «في شعرة» بفتح تين. وللكشيميني «في شعيرة» بكسر العين المهملة وزيادة تحتانية بعدها، والحاصل أنهم خالفوا ما أمروا به من الفعل والقول، فإنهم أمرُوا بالسجود عند انتهائهم شكرًا لله تعالى، ويقولهم **﴿حِطَّةٌ﴾** فبدلوا السجود بالزحف، وقالوا «حنطة» بدل **﴿حِطَّةٌ﴾** أو قالوا: حطة، وزادوا فيها «حبة في شعيرة» وروى الحاكم من طريق السُّدِّي عن مرة عن ابن مسعود قال: قالوا: «هطى سمقا» وهي بالعربية: حنطة حمراء قوية، فيها شعيرة سوداء.



٤٧٣ - (ت - عامر بن ربيعة) رضي الله عنه، قال: كنّا مع رسول الله ﷺ في سفرٍ في ليلةٍ مُظلمةٍ، فلم نَدْرِ أينَ القبلةُ؟ فصَلَّى كُلُّ رجلٍ مَنّا على حِباله، فلما أَصْبَحْنَا ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ، فنزلت: ﴿فَإِنَّمَا تَوَلَّوْا فَنَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]. أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

(حِباله): حِبالُ الشيء: تَلَقَّاهُ وَحِذاؤُه.

٤٧٤ - (خ م ت - أنس بن مالك) رضي الله عنه، أنَّ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه قال: يا رسول الله، لو صَلَّينا خلفَ المَقام؟ فنزلت: ﴿وَاتَّخِذُوا<sup>(٢)</sup> مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]. هذا طَرَفٌ من حديثٍ أخرجه البخاري ومسلم.

وأوَّلُ حديثهما، قال: قال عمر: وافقتُ رَبِّي في ثلاث، هذا أحدها، والحديثُ مذكورٌ في فضائل عمر، في كتاب الفضائل من حرف الفاء، والذي أخرجه الترمذي: هو هذا القدر مُفَرَّدًا، فيكون مَتَّفِقًا بينهم. وفي روايةٍ أخرى للترمذي، قال: قال عمر، قلت: يا رسول الله، لو اتَّخَذْتُ من مقام إبراهيم مُصَلًّى؟ فنزلت<sup>(٣)</sup>.

(١) الترمذي (٢٩٥٧) في التفسير: باب ومن سورة البقرة، وقال: هذا حديثٌ غريبٌ لانعرفه إلا من حديثٍ أشعث السمان أبي الربيع عن عاصم بن عبيد الله، وأشعث يضعف في الحديث. ووصفه الحافظ في «التقريب» بقوله: متروك. وقال الحافظُ ابنُ كثير: قلت: وشيخه عاصم أيضًا ضعيف، قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن معين: ضعيف لا يُحتج به، وقال ابن حبان: متروك. وأخرجه الترمذي (٣٤٥) في الصلاة: باب ماجاء في الرجل يصلي لغير القبلة في الغيم؛ وابن ماجه (١٠٢٠) في إقامة الصلاة: باب من يصلي لغير القبلة وهو لا يعلمه؛ وأخرجه الطبري (١٨٤١)، وأخرج مسلم في صحيحه (٧٠٠) من حديث ابن عمر [وهو الآتي برقم (٣٦٧٤)] قال: كان رسول الله ﷺ يصلي وهو مَقبلٌ من مكة إلى المدينة على راحلته حيث كان وجهه، قال: وفيه نزلت ﴿فَإِنَّمَا تَوَلَّوْا فَنَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾.

(٢) قال الحافظ: الجمهور على كسر الخاء من قوله ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ بصيغة الأمر، وقرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء بصيغة الخبر، والمراد من اتَّبَعَ إبراهيم، وهو معطوف على قوله: ﴿جَعَلْنَا﴾ وتوجيه قراءة الجمهور أنه معطوفٌ على ماتَضَمَّنَتْ قوله ﴿مَكَاةً﴾ كأنه قال: ثوبوا واتَّخِذُوا، أو معمولٌ لمحذوف، أي: وقُلْنَا اتَّخِذُوا، ويحتمل أن تكون الواو للاستئناف.

(٣) البخاري (٤٤٨٣) في التفسير: باب واتَّخِذُوا من مقام إبراهيم مصلى، و(٤٠٢) في القبلة (الصلاة): باب ماجاء في القبلة، ومن لا يرى الإعادة على من سها فصلى إلى غير القبلة، و(٤٧٩٠) في تفسير سورة الأحزاب: باب قوله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾



٤٧٥ - (خ م ت س - البراء بن عازب) رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ - أَوْ قَالَ: أَخُوَالِهِ<sup>(١)</sup> - مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قَبْلَتُهُ قَبْلَ الْبَيْتِ، وَأَنَّهُ صَلَّى أَوَّلَ<sup>(٢)</sup> صَلَاةٍ صَلَّاهَا صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ، فَخَرَجَ رَجُلٌ<sup>(٣)</sup> مِمَّنْ صَلَّى مَعَهُ، فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ وَهُمْ رَاكِعُونَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ الْكَعْبَةِ. فَذَارُوا كَمَا هُمْ قَبْلَ الْبَيْتِ؛ وَكَانَتِ الْيَهُودُ قَدْ أَعْجَبَهُمْ إِذْ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَأَهْلُ الْكِتَابِ، فَلَمَّا وَلَّى وَجْهَهُ قَبْلَ الْبَيْتِ، أَنْكَرُوا ذَلِكَ.

قال: وفي رواية: أَنَّهُ مَاتَ عَلَى الْقِبْلَةِ - قَبْلَ أَنْ تُحَوَّلَ - رَجَالٌ وَقُتِلُوا<sup>(٤)</sup> فلم نَذِرْ

= لَكُمْ، و(٤٩١٦) في تفسير سورة التحريم: باب قوله: ﴿عَنِ زَيْدِ بْنِ طَلْحَةَ﴾؛ وأخرجه مسلم (٢٣٩٩) في فضائل الصحابة: باب من فضائل عمر، من حديث ابن عمر، والترمذي (٢٩٥٩) في التفسير: باب ومن سورة البقرة، و(٢٩٦٠) في التفسير: باب ومن سورة البقرة؛ وأخرجه ابن ماجه (١٠٠٩) في الصلاة: باب القبلة؛ ومسند أحمد ٢٣/١، ٢٤ (١٥٨)؛ والدارمي (١٨٤٩) في المناسك: باب الصلاة خلف الإمام، وسيأتي برقم (٦٤٤٩). قال ابن الجوزي: إنما طلب عمر الاستئذان بإبراهيم عليه السلام مع النهي عن النظر في كتاب التوراة، لأنه سمع قول الله تعالى في حق إبراهيم: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [النحل: ١٢٣]، فعلم أَنَّ الإِتِّمَامَ بإبراهيم من هذه الشريعة، ويكون البيت مضافاً إليه، وأن أثر قدميه في المقام كرقم الباني في البناء ليذكر به بعد موته، فرأى الصلاة عند المقام كقراءة الطائف بالبيت اسم من بناه.

(١) قال الزركشي: شكٌّ من الراوي، وكلاهما صحيح، لأنَّ هاشمًا جدُّ أبي رسولِ الله ﷺ تزوّج من الأنصار.

(٢) قال الحافظ: «أول» بالنصب، لأنَّه مفعول «صلى»، وصلَّاة العصر كذلك على البدليَّة، وأعرَبهُ ابنُ مالك بالرفع، وفي الكلام مقتدَّر لم يذكر لوضوحه، أي: أول صلاةٍ صلَّاهَا متوجِّهًا إلى الكعبة: صلاة العصر. وعند ابن سعد «حولت القبلة في صلاة الظهر أو العصر» على التردُّد، وساق ذلك من حديثِ عمارة بن أوس قال: «صلينا أحد صلاتي العشي» والتحقُّق: أَنَّ أول صلاةٍ كانت في بني سلمة لما زار أم بشر بن البراء بن معرور وهي الظهر، وأول صلاةٍ صلَّاهَا بالمسجد النبوي العصر، وأما الصَّيْح فهو من حديث ابن عمر لأهل قُبَاء... .

(٣) هو عباد بن بشر، أو ابن نهيك.

(٤) قال الحافظ: ذكر القتل لم أره إلا في رواية زهير، وباقي الروايات إنما فيها ذكر الموت، وكذلك روى أبو داود والترمذي وابنُ جَبَّانَ والحاكم عن ابن عباس.



مانقول فيهم؟ فأنزل الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وفي أخرى: وكان رسول الله ﷺ يُحِبُّ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فأنزل الله عز وجل: ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فتوجَّه نحو الكعبة، فقال السفهاء - وهم اليهود -: ﴿مَا وَلَنَهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢] هذه رواية البخاري ومسلم.

وأخرجه الترمذي قال: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةً - أَوْ سَبْعَةً - عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فوجَّه نحو الكعبة، وكان يُحِبُّ ذَلِكَ، فَصَلَّى رَجُلٌ مَعَهُ الْعَصْرَ، قَالَ: ثُمَّ مَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ: هُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّهُ قَدْ وَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فأنحرفوا وهم رُكُوعٌ.

وأخرجه النسائي قال: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَصَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةً عَشَرَ شَهْرًا، ثُمَّ إِنَّهُ وَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَمَرَّ رَجُلٌ كَانَ قَدْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ وَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ. فأنحرفوا إلى الكعبة<sup>(١)</sup>.

(١) البخاري (٤١) في الإيمان: باب الصلاة من الإيمان، و(٣٩٩) في القبلة (الصلاة): باب التوجه نحو القبلة حيث كان، و(٤٤٨٦) في تفسير سورة البقرة: باب يقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها، و(٤٤٩٢) فيه: باب قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّئُهَا فَاسْتَطَبُّوا الْحَيْرَتِ﴾، و(٧٢٥٢) في أخبار الآحاد: باب ماجاء في إجازة خبر الواحد الصدوق؛ وأخرجه مسلم (٥٢٥) في المساجد: باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة؛ والترمذي (٢٩٦٢) في التفسير: باب ومن سورة البقرة، و(٣٤٠) في الصلاة: باب ماجاء في ابتداء القبلة؛ والنسائي (٤٨٨ و ٤٨٩) في الصلاة: باب فرض القبلة، و(٧٤٢) في القبلة: باب الحال التي يجوز عليها استقبال القبلة؛ وأخرجه ابن ماجه (١٠١٠) في الصلاة: باب القبلة؛ وأحمد في المسند ٢٨٣/٤ (١٨٠٢٦). وفي هذا الحديث من الفوائد الرد على من ينكر تسمية أعمال الدين إيمانًا، وفيه أن تمنى تغيير بعض الأحكام جائز إذا ظهرت المصلحة في ذلك، وفيه بيان شرف المصطفى ﷺ وكرامته على ربه لإعطائه له ما أحب من غير تصريح بالسؤال، وفيه بيان ماكان في الصحابة من الحرص على دينهم والشفقة على إخوانهم، وفيه العمل بخبر الواحد =



(قَبَلَ الْبَيْتَ): أَيِ حِذَاءَهُ، وَجِهَتَهُ الَّتِي تُقَابِلُهُ.

(شَطَرُ) الشَّيْءِ: جِهَتُهُ وَنَحْوَهُ.

٤٧٦ - (م د - أنس بن مالك) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصَلِّي نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَتَرَلْتُ: ﴿قَدْ رَأَيْتُ نَقْلَبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلْتَرْلَاكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطَرُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ وَهُمْ زُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، قَدْ صَلَّوْا رُكْعَةً، فَنَادَى: أَلَا إِنَّ الْقِبْلَةَ قَدْ حُوِّلَتْ. فَمَالُوا كَمَا هُمْ نَحْوَ الْقِبْلَةِ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَقَالَ فِيهِ: نَزَلَتِ الْآيَةُ، فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ، وَهُمْ زُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ: أَلَا إِنَّ الْقِبْلَةَ قَدْ حُوِّلَتْ إِلَى الْكَعْبَةِ - مَرَّتَيْنِ - قَالَ: فَمَالُوا كَمَا هُمْ رُكُوعًا إِلَى الْكَعْبَةِ<sup>(١)</sup>

٤٧٧ - (ت د - ابن عباس) رضي الله عنهما، قَالَ: لَمَّا وُجِّهَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْكَعْبَةِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَأْخُذَانَا الَّذِينَ مَاتُوا وَهُمْ يُصَلُّونَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] الْآيَةُ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>.

٤٧٨ - (خ ت - أبو سعيد الخُدْرِي) رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَجِيءُ نُوحٌ وَأُمَّتُهُ، يَقُولُ اللَّهُ: هَلْ بَلَغْتَ؟ يَقُولُ: نَعَمْ، أَيُّ رَبِّ. يَقُولُ لِأُمَّتِهِ: هَلْ

= لِأَنَّ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ كَانُوا يَصَلُّونَ إِلَى جِهَةِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ تَحَوَّلُوا عَنْهُ بِخَبَرِ الَّذِي قَالَ لَهُمْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةُ وَصَدَّقُوا خَبْرَهُ. وَعَمِلُوا بِهِ فِي تَحْوِيلِهِمْ عَنْ جِهَةِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ إِلَى جِهَةِ الْكَعْبَةِ.

(١) مُسْلِمٌ (٥٢٧) فِي الْمَسَاجِدِ: بَابُ تَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ مِنَ الْقُدْسِ إِلَى الْكَعْبَةِ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٤٥) فِي الصَّلَاةِ: بَابُ مَنْ صَلَّى لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ ثُمَّ عَلِمَ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٨٤/٣ (١٣٦٢٠).

(٢) التِّرْمِذِيُّ (٢٩٦٤) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ مَنْ سَوَّرَ الْبَقْرَةَ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٨٠) فِي السَّنَةِ: بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنَقْصَانِهِ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٢٩٥/١ (٢٦٨٦)؛ وَالدَّارِمِيُّ (١٢٣٥) فِي الصَّلَاةِ: بَابُ تَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ وَالطَّبْرِيُّ (٢٢١٩). وَصَحَّحَهُ ابْنُ جَبَّانٍ (١٧١٨). وَمَعْنَى الْحَدِيثِ ثَابِتٌ فِي الصَّحِيحِ عَنِ الْبَرَاءِ وَقَدْ تَقَدَّمَ.



بَلَّغُكُمْ؟ فيقولون: لا، ماجئنا من نبي. فيقول لنوح: مَنْ يَشْهَدُ لَكَ؟ فيقول: محمدٌ وأُمَّتُهُ. فنَشْهَدُ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ، وهو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِنُكْشِفَ عَنْكُمُ الرِّيبَ﴾ [البقرة: ١٤٣]. أخرجه البخاري والترمذي.

إلا أَنَّ في رواية الترمذي: فيقولون: ما أتانا من نذير، وما أتانا من أحدٍ - وذكر الآية إلى آخرها - ثم قال: والوسط: العدل.

واختصره الترمذي أيضًا عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ قال: عدلاً<sup>(١)</sup>.

٤٧٩ - (خ م ط ت س - ابن عمر) رضي الله عنهما، قال: بينما الناس يقبأ، في صلاة الصُّبْحِ، إذ جاءهم آتٍ فقال: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنًا، وقد أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ، فاستقبلوها. وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة. أخرجه الجماعة إلا أبا داود<sup>(٢)</sup>.

(١) البخاري (٤٤٨٧) في التفسير: باب قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، و(٣٣٣٩) في الأنبياء: باب قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ [نوح: ١] و(٧٣٤٩) في الاعتصام: باب قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ والترمذي (٢٩٦١) في التفسير: باب ومن سورة البقرة، وقال: حسنٌ صحيح؛ وأخرجه أحمد في المسند ٩/٣ (١٠٦٨٤)؛ وابن ماجه (٤٢٨٤) في الزهد: باب صفة أمة محمد ﷺ؛ والطبري (٢١٦٥) وقوله «عدلاً» وصف بالمصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والجمع، قال في اللسان: فإن رأيت مجموعاً أو مثنى أو مؤنثاً فعلى أنه قد أُجْرِيَ مجرى الوصف الذي ليس بمصدر. وقال الطبري: وأما الوسط فإنه في كلام العرب الخيار. يقال منه: فلانٌ وسطٌ الحسب في قومه، أي: متوسط الحسب إذا أرادوا بذلك الرفعة في حسيه، وهو وسط في قومه وواسطة. قال: وأنا أرى أَنَّ الوسطَ في هذا الموضع هو الوسط الذي بمعنى الجزء الذي هو بين الطرفين، مثل وسط الدار، والمعنى أنهم وسط لتوسطهم في الدين، فلم يغفلوا كغفل النصارى ولم يقصروا كتقصير اليهود، ولكنهم أهل وسط واعتدال. قال الحافظ: لا يلزم من كون الوسط في الآية صالحاً لمعنى التوسط أن لا يكون أريد به معناه الآخر، كما نصَّ عليه الحديث، فلا مغايَرة بين الحديث وبين ما دلَّ عليه الآية.

(٢) البخاري (٤٠٣) في الصلاة: باب ماجاء في القبلة، و(٤٤٨٨) في التفسير: باب قول الله تعالى ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ﴾، و(٤٤٩٠) فيه: باب ﴿وَلَيْنَ آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾، و(٤٤٩١) فيه: باب ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَرْفُوتُهُمْ﴾، و(٤٤٩٣ و ٤٤٩٤) فيه: باب ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ﴾، و(٧٢٥١) في أخبار الآحاد: باب ماجاء في إجازة خبر الواحد الصدوق؛ =



٤٨٠ - (ط - ابن المُسيَّب) رحمه الله، قال: صَلَّى رسولُ الله ﷺ بعدَ أَنْ قَدِمَ المدينةَ سِتَّةَ عَشَرَ شهرًا نحوَ بيت المقدس، ثم حُوِّلَتِ القِبْلَةُ قَبْلَ بَدْرِ بَشَهْرَيْنِ. أخرجه الموطأ<sup>(١)</sup>.

٤٨١ - (خ م ط ت د س - عروة بن الزبير) رضي الله عنهما، قال: سألتُ عائشةَ رضي الله عنها، فقلْتُ لها: أَرَأَيْتِ قولَ الله تعالى: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْمَرْوَةِ مِنْ سَعَاءِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] فوالله<sup>(٢)</sup> ماعلى

= ومسلم (٥٢٦) في المساجد: باب تحويل القبلة؛ ومالك ١٩٥/١ (٤٥٨) في القبلة: باب ماجاء في القبلة؛ والترمذي (٣٤١) في الصلاة: باب ماجاء في ابتداء القبلة، و(٢٩٦٣) في التفسير: باب ومن سورة البقرة؛ والنسائي (٧٤٥) في القبلة: باب استبانة الخطأ بعد الاجتهاد، و(٤٩٣) في الصلاة: باب استبانة الخطأ بعد الاجتهاد؛ وأحمد في المسند ١٦/٢ (٤٦٢٨)؛ والدارمي (١٢٣٤) في الصلاة: باب في تحويل القبلة.

(١) الموطأ ١٩٦/١ (٤٥٩) في القبلة (النداء للصلاة): باب ماجاء في القبلة وهو مرسل، ومعناه ثابتٌ من حديث البراء.

(٢) قال الحافظ في الفتح ٣/٣٩٨ تعليقًا على قوله: «فوالله ماعلى أحد جناح ألا يطوف بهما...» محصله: أنَّ عروة احتجَّ للإباحة باقتصار الآية على رفع الجناح، فلو كان واجبًا، لما اكتفى بذلك، لأنَّ رفع الإثم علامة المباح، ويزدادُ المستحبُّ بإثبات الأجر، ويزدادُ الوجوب عليهما بعقاب التارك. ومحصلُ جواب عائشة: أنَّ الآية ساكتة عن الوجوب وعدمه، مصرحة برفع الإثم عن الفاعل، وأما المباح فيحتاج إلى رفع الإثم عن التارك، والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائلين، لأنهم توهَّموا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهليَّة أنه لا يستمرُّ في الإسلام، فخرج الجواب مطابقًا لسؤالهم، وأما الوجوب، فيستفاد من دليلٍ آخر، ولا مانع أن يكون الفعل واجبًا، ويعتدُّ إنسانٌ امتناعَ إيقاعه على صفةٍ مخصوصة، فيقال له: لا جناح عليك في ذلك، ولا يستلزمُ ذلك نفي الوجوب، ولا يلزم من نفي الإثم عن الفاعل نفي الإثم عن التارك، فلو كان المرادُ مطلق الإباحة لنفي الإثم عن التارك. وقد وقع في بعضي الشواذ باللفظ الذي قالت عائشة «أنها لو كانت للإباحة لكانت كذلك» حكاه الطبري وابن أبي داود في المصاحف، وابن المنذر وغيرهم عن أبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس، وأجاب الطبري بأنها محمولة على القراءة المشهورة، و«لا» زائدة، وكذا قال الطحاوي، وقال غيره: لاحجة في الشواذ إذا خالفت المشهور، وقال الطحاوي أيضًا: لاحجة لمن قال: السعي مستحبُّ بقوله ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ لأنه راجعٌ إلى أصل الحج والعمرة، لا إلى خصوص السعي، لإجماع المسلمين على أن التطوع بالسعي لغير الحاج والمعتمر غير مشروع.



أحَدٍ جُنَاحُ أَنْ لَا يَطُوفَ بِالصَّفا والمروة، قالت: بِسْمَا قُلْتُ يَا بَنَ أُخْتِي، إِنْ هَذِهِ لَوَكَانَتْ عَلَى مَا أَوْلَتْهَا كَانَتْ: لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، وَلَكِنَّهَا أُتْرِلَتْ فِي الْأَنْصَارِ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ<sup>(١)</sup> الطَّاعِيَةِ، الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلَّلِ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ لَهَا يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ بِالصَّفا والمروة، فَلَمَّا أَسْلَمُوا سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بَيْنَ الصَّفا والمروة؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾... الآية [البقرة: ١٥٨]، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَقَدْ سَنَ<sup>(٢)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرَكَ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا.

قال الزُّهري: فَأَخْبَرْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ<sup>(٣)</sup> مَا كُنْتُ سَمِعْتُهُ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَذْكُرُونَ أَنَّ النَّاسَ -إِلَّا مِنْ ذَكَرَتْ عَائِشَةُ<sup>(٤)</sup> مِمَّنْ كَانَ يُهْلُ لِمَنَاةَ - كَانُوا يَطُوفُونَ كُلُّهُمْ بِالصَّفا والمروة، فَلَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ الطَّوْفَ

(١) قال الحافظ ٣/٣٩٨: بفتح الميم والنون الخفيفة؛ صَمَمَ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَالَ ابْنُ الْكَلْبِيِّ: كَانَتْ صَخْرَةً نَصَبَهَا عَمْرُو بْنُ لُحْيٍ لِهَذِيلَ، وَكَانُوا يَعْبُدُونَهَا، وَ«الطَّاعِيَةُ» صِفَةٌ لَهَا إِسْلَامِيَّةٌ، وَ«الْمُشَلَّلُ» بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحِ اللَّامِ الْأَوَّلَى مُثَقَلَةٌ: هِيَ الثَّنِيَّةُ الْمَشْرِفَةُ عَلَى قَدِيدٍ. زَادَ سَفِيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ: «بِالْمُشَلَّلِ مِنْ قَدِيدٍ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَأَصْلُهُ لِلْمَصْنَفِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي تَفْسِيرِ النِّجَمِ. وَلَهُ فِي تَفْسِيرِ الْبَقَرَةِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «قُلْتُ لِعَائِشَةَ - وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ» وَفِيهِ: «فَكَانُوا يَهْلُونَ لِمَنَاةَ، وَكَانَتْ مَنَاةُ حَذْوِ قَدِيدٍ» أَيْ: مُقَابِلَهُ، وَقَدِيدٌ، يَقَافٍ مَصْغَرًّا: قَرْيَةٌ جَامِعَةٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ كَثِيرَةُ الْمِيَاهِ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِيُّ.

(٢) أَيْ فَرَضَهُ بِالسَّنَةِ، وَلَيْسَ مَرَادُهُ نَفْيَ فَرِيضَتِهَا، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهَا: «لَمْ يَتِمَّ اللَّهُ حَجَّ أَحَدٍ وَلَا عُمَرَتَهُ مَا لَمْ يَطِفْ بَيْنَهُمَا» قَالَهُ الْحَافِظُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ: كَذَا لِلْأَكْثَرِ، أَيْ: إِنَّ هَذَا هُوَ الْعِلْمُ الْمُتَيْنِ، وَلِلْكَشْمِيَّيْنِ «إِنَّ هَذَا لَعِلْمٌ» بِفَتْحِ اللَّامِ وَهِيَ الْمُؤَكَّدَةُ، وَبِالتَّنْوِينِ عَلَى أَنَّهُ الْخَبَرُ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ: إِنَّمَا سَأَلَ لِهَذَا الِاسْتِثْنَاءِ مَعَ أَنَّ الرِّجَالَ الَّذِينَ أَخْبَرُوهُ أَطْلَقُوا ذَلِكَ، لِبَيَانِ الْخَبَرِ عِنْدَهُ مِنْ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ لَهُ عَنْ عُرْوَةَ عَنْهَا. وَمَحْصَلُ مَا أَخْبَرَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ الْمَنَاعَ لَهُمْ مِنَ التَّطَوُّفِ بَيْنَهُمَا، أَنَّهُمْ كَانُوا يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفا والمروة فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا، ظَنُّوا رَفَعَ ذَلِكَ الْحُكْمَ، فَسَأَلُوا: هَلْ عَلَيْهِمْ مِنْ حَرَجٍ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ؟ بَنَاءً عَلَى مَا ظَنُّوهُ مِنْ أَنَّ التَّطَوُّفَ بَيْنَهُمَا مِنْ فِعْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ سَفِيَانَ الْمَذْكُورَةِ «إِنَّمَا كَانَ مِنَ لَا يَطُوفُ بَيْنَهُمَا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ: إِنَّ طَوَافَنَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَجَرَيْنِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا شَرَحْنَاهُ أَوَّلًا.



بالبيت، ولم يذكر الصَّفا والمروة في القرآن، قالوا: يارسول الله، كُنَّا نَطُوفُ بِالصَّفاَ والمَرْوَةِ، وَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الطَّوْفَ بالبیت، ولم يذكر الصَّفاَ، فهل علينا من حَرَجٍ أَنْ نَطُوفَ بِالصَّفاَ والمَرْوَةِ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨] الآية... قال أبو بكر: فَأَسْمَعُ<sup>(١)</sup> هذه الآية نزلت في الفريقين كليهما، في الذين كانوا يتحرَّجون أن يطَّوفوا في الجاهلية بين الصفا والمروة، والذين كانوا يطَّوفون ثم تحرَّجوا أن يطَّوفوا بهما في الإسلام، من أجل أنَّ الله تعالى أمر بالطواف بالبیت، ولم يذكر الصفا حتى ذكر ذلك بعد ما ذكر الطواف بالبیت<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية: أنَّ الأنصار كانوا قبل أن يُسَلِّمُوا - هم وغسانٌ يَهْلُونَ لِمَنَاءَ، فتحرَّجوا أن يطَّوفوا بين الصَّفاَ والمروة، وكان ذلك سُنَّةً في آبائهم، من أحرَمَ لِمَنَاءَ لم يَطُفْ بين الصفا والمروة، وإنهم سألو النبي ﷺ عن ذلك حين أسلموا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى في ذلك: ﴿إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، وذكر إلى آخر الآية. أخرجه البخاري ومسلم.

ولَهُمَا رواياتٌ أُخِرُ لهذا الحديث، تجيء في كتاب الحج من حرف الحاء.

وأخرجه الترمذي والنسائي بنحوٍ من الرواية الأولى، وهذه أتم.

وأخرجه الموطأ وأبو داود نحوها، وفيه: وكانت مَنَاءُ حَدَوَّ قَدِيدٍ، وكانوا يتحرَّجون أن يطَّوفوا بين الصَّفاَ والمروة... الحديث.

(١) كذا في معظم الروايات بإثبات الهمزة وضم العين، بصيغة المضارع للمتكلم، وضبطه الدُمياطي في نسخته بالوصل وسكون العين بصيغة الأمر، والأول أصوب، وقد وقع في رواية سفيان المذكورة «فأراها نزلت» وهو بضم الهمزة، أي: أظنُّها.

قال الحافظ: وحاصله أنَّ سببَ نزولِ الآية على هذا الأسلوب، كان للردِّ على الفريقين اللذين تحرَّجوا أن يطَّوفوا بهما، لكونه عندهم من أفعال الجاهلية، والذين امتنعوا من الطواف بهما.

(٢) قال الحافظ يعني: تأخر نزول آية البقرة في الصفا والمروة، عن آية الحج، وهو قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ ووقع في رواية المستملي «حتى ذكر بعد ذلك ما ذكر الطواف بالبیت» وفي توجيهه عسر، وكأنَّ قوله «الطواف بالبیت» بدل من قوله ما ذكر.



وهذه الرواية قد أخرجها البخاري ومسلم، وسَترِدُ في كتاب الحج<sup>(١)</sup>.  
 (الصَّفَا والمَرَوَة) هما الجَبَلَانِ بمكة. وهما منتهى المسعى من الجانبين. وحقيقةُ  
 الصفا في اللغة: جمع صفاة، وهي الحجر الأملس. والمروة: الحجر الرُّخْو.  
 (يُهْلُونَ لِمَنَا): مَنَاة: صَنَمٌ كَانَ لِهُذَيْلٍ وَخُزَاعَةَ، بين مكة والمدينة، والهاء فيها  
 للتأنيث، والوقف عليها بالتاء. والإهلال: رفع الصوت بالتلبيّة.  
 (يتَحَرَّجُونَ) التَّحَرُّجُ: تَفَعُّلٌ مِنَ الْحَرَجِ، وهو الضَّيْقُ والإثم، يعني: أنهم كانوا  
 لا يسعون بين الصَّفَا والمروة خُروجًا من الحَرَجِ والإثم.  
 (شَعَائِر) جمع شعيرة، وهي معالم الإسلام.  
 (المُسَلَّلُ): موضعٌ بين مكة والمدينة، وكذلك قُدَيْد.

٤٨٢ - (خ م ت - عاصم بن سليمان الأحول) رحمه الله، قال: قلتُ لَأَنَسٍ: أَكُنْتُمْ  
 تَكْرَهُونَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا والمَرَوَة؟ فقال: نعم، لأنها كانت من شعائر الجاهليّة، حتى  
 أنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرَوَة مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ  
 يَطُوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨].  
 وفي رواية: كُنَّا نرى ذلك من أمر الجاهلية، فلما جاء الإسلام، أَمْسَكْنَا عَنْهُمَا، فَأَنْزَلَ  
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وذكر الآية.

وفي رواية قال: كانتِ الأنصارُ يكرهونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا والمَرَوَة، حتى

(١) البخاري (١٦٤٣) في الحج: باب وجوب الصفا والمروة، و(١٧٩٠) فيه: باب يفعل في العمرة مايفعل في الحج، و(٤٤٩٥) في تفسير سورة البقرة: باب قوله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرَوَة مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، و(٤٨٦١) في تفسير سورة النجم: باب ﴿وَمِنَ الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ﴾؛ وأخرجه مسلم (١٢٧٧) في الحج: باب بيان أنَّ السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به، والموطأ ٣٧٣/١ (٨٣٨) في الحج: باب جامع السعي؛ والترمذي (٢٩٦٥) في تفسير القرآن: باب ومن سورة البقرة؛ وأبو داود (١٩٠١) في الحج: باب أمر الصفا والمروة؛ والنسائي (٢٩٦٧ و ٢٩٦٨) في الحج: باب ذكر الصفا والمروة، وأخرجه ابن ماجه (٢٩٨٦) في الحج: باب السعي بين الصفا والمروة؛ وأحمد في المسند ١٤٤/٦ (٢٤٥٨٨)؛ والطبري (٢٣٥٠)، وسيأتي برقم (١٤٩٧).



نزلت: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن سَعَاءِ رَبِّكَ﴾. أخرجه البخاري ومسلم والترمذي<sup>(١)</sup>.

٤٨٣ - (خ س - مجاهد بن جبر) رحمه الله، قال: سمعتُ ابنَ عباسٍ يقول: كان في بني إسرائيل القصاصُ، ولم تكن فيهم الدِّيةُ، فقال الله عزَّ وجلَّ لهذه الأمة: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فالعَفْوُ أَنْ يَقْبَلَ الرجلُ الدِّيةَ في العَمْدِ، و﴿فَأَنْبِئُوا بِالْمَعْرُوفِ وَأَدْأُوا إِلَيْهِ إِحْسَنًا﴾ [البقرة: ١٧٨]: أَنْ يَطْلُبَ هذا بمعروف، ويؤدِّي هذا بإحسانٍ ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ مما كُتِبَ على مَنْ كان قبلكم ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ قَتْلَ بَعْدَ قَبُولِ الدِّيةِ﴾. أخرجه البخاري والنسائي<sup>(٢)</sup>.

٤٨٤ - (خ د س - عطاء بن أبي رباح) رحمه الله، أنه سمعَ ابنَ عباسٍ يقرأ: ﴿وعلى الذين يطوفونه﴾<sup>(٣)</sup> فِدْيَةً طَعَامٌ مِّسْكِينٍ قال ابن عباس: ليست بمنسوخة<sup>(٤)</sup>، هي للشيخ الكبير،

(١) البخاري (١٦٤٨) في الحج: باب ماجاء في السعي بين الصفا والمروة، و(٤٤٩٦) في تفسير سورة البقرة: باب قوله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن سَعَاءِ رَبِّكَ﴾؛ ومسلم (١٢٧٨) في الحج: باب بيان أنَّ الصفا والمروة ركنٌ لا يصحُّ الحج إلا به؛ والترمذي (٢٩٦٦) في التفسير: باب ومن سورة البقرة؛ وأخرجه ابن جرير (٢٣٣٨).

(٢) البخاري (٤٤٩٨) في تفسير البقرة: باب ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ﴾، و(٦٨٨١) في الديات: باب من قتل له قاتل فهو بخير النظرين؛ والنسائي (٤٧٨١ ٤٧٨٢) في القسامة: باب تأويل قوله عزَّ وجل: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]؛ وسيأتي برقم (٧٧٦٧).

(٣) بفتح الطاء وتخفيفها وتشديد الرواء مبيِّنًا للمفعول، وهي قراءة ابن مسعود أيضًا، قال الحافظ في الفتح ١٣٥/٨: وقد وقع عند النسائي من طريق ابن أبي نجيع عن عمرو بن دينار: يطوفونه: يكلفونه، وهو تفسيرٌ حسن، أي: يكلفون إطاقته، وقد ردَّ الطبري في تفسيره ٤٣٨/٣ هذه القراءة بقوله: وأما قراءة مَنْ قرأ ذلك ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ﴾ فقراءة لمصاحف أهل الإسلام خلاف، وغير جائزٍ لأحدٍ من أهل الإسلام الاعتراضُ بالرأي على ما نقله المسلمون ورائةً عن نبيهم ﷺ نقلًا ظاهرًا قاطعًا للعذر، لأنَّ ما جاء به الحجة عن الدين هو الحق الذي لاشك فيه أنه من عند الله، ولا يعترض على ما قد ثبت وقامت به حجة أنه من عند الله بالأراء والظنون والأقوال الشاذة.

(٤) قال الحافظ: هذا مذهب ابن عباس، وخالفه الأكثر. وفي حديث ابن عمر الذي في الصحيح (البخاري: ١٩٤٩) ما يدلُّ على أنها منسوخة، ونص حديث ابن عمر أنه قرأ: ﴿فِدْيَةً طَعَامٌ مِّسْكِينٍ﴾ قال: هي منسوخة. ورجَّحه ابن المنذر من جهة قوله ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ قال: لأنها لو كانت في الشيخ الكبير الذي لا يطيق الصيام لم يناسب أن يقال له: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ مع أنه لا يطيق الصيام.



والمرأة الكبيرة، لا يستطيعان أن يصوما، فَيُطْعِمَانِ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا. هذه رواية البخاري. وفي رواية أبي داود قال: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مَسْكِينٍ﴾ فكان مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْتَدِيَ بِطَعَامٍ مَسْكِينٍ افْتَدَى، وَتَمَّ لَهُ صَوْمُهُ، فَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وفي أخرى له قال: أُثْبِتَ لِلْحُبْلَى وَالْمُرْضِعِ، يَعْنِي الْفِدْيَةَ وَالْإِفْطَارَ. وفي أخرى له قال: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مَسْكِينٍ﴾ قال: كَانَتْ رُخْصَةً لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَرْأَةِ الْكَبِيرَةِ - وَهُمَا يُطِيقَانِ الصَّيَامَ - أَنْ يُفْطِرَا، وَيُطْعِمَا مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، وَالْحُبْلَى وَالْمُرْضِعِ: إِذَا خَافَتَا - يَعْنِي عَلَى أَوْلَادِهِمَا - أَفْطَرَتَا وَأَطْعَمَتَا.

وأخرجه النسائي قال: فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] قال: يُطِيقُونَهُ: يَكْلِفُونَهُ، فِدْيَةُ طَعَامٍ مَسْكِينٍ وَاحِدٌ، فَمَنْ تَطَوَّعَ فَرَادَةً عَلَى مَسْكِينٍ آخَرَ، لَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ، فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ لَا يُرْخَّصُ فِي هَذَا إِلَّا لِلَّذِي لَا يُطِيقُ الصَّيَامَ أَوْ مَرِيضٍ لَا يُشْفَى<sup>(١)</sup>.  
(بَطْوَقُونَهُ) أَيِ يَكْلِفُونَهُ، كَأَنَّهُ يُجْعَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ مِثْلَ الطُّوقِ.

٤٨٥ - (خ م ت د س - سلمة بن الأكوع) رضي الله عنه، قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]، كَانَ مِنْ أَرَادَ أَنْ يُفْطِرَ وَيَفْتَدِيَ، حَتَّى نَزَلَتِ الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فَنَسَخَتْهَا. وفي رواية: حَتَّى أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْمُوْطَّأَ<sup>(٢)</sup>.

(١) البخاري (٤٥٠٥) في التفسير: بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ فِي تَرْجُمَةِ الْبَابِ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣١٦) وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، فِي الصَّيَامِ: بَابُ نَسْخِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ﴾، وَ(٢٣١٧) فِيهِ: بَابُ مَنْ قَالَ: هِيَ مُثَبَّتَةٌ لِلشَّيْخِ وَالْحُبْلَى، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَ(٢٣١٨) وَإِسْنَادُهُ قَوِي، وَالنَّسَائِيُّ ١٩٠/٤، (٢٣١٧) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، فِي الصَّيَامِ: بَابُ تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مَسْكِينٍ﴾.

(٢) البخاري (٤٥٠٧) في التفسير: بَابُ ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾؛ وَمُسْلِمٌ (١١٤٥) فِي =



٤٨٦ - (خ - عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، قرأ: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾. قال: هي منسوخة. أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>.

٤٨٧ - (خ - عبد الرحمن بن أبي ليلى) رحمه الله، عن أصحاب محمد ﷺ قالوا: نَزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ، فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَكَانَ مَنْ أَطْعَمَ كُلَّ يَوْمٍ مِسْكِينًا تَرَكَ الصَّوْمَ، مَنْ يُطْبِقُهُ، وَرُخِّصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ، فَسَخَّطَهَا ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾، فَأَمَرُوا بِالصَّوْمِ. أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup>.

٤٨٨ - (ت د - النعمان بن بشير) رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ. وَقَرَأَ: ﴿أَدْعُوهُ اسْتَجِبْ لَكُمْ إِنْ أَلَّيْتُمْ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]. فقال أصحابه: أَقْرَبُ رُبُّنَا فَنُتَاجِيهِ، أَمْ بَعِيدُ فَنُنَادِيهِ؟ فَنَزَلَتْ ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] الآية.

أخرجه الترمذي إلى قوله: ﴿دَاخِرِينَ﴾، وأبو داود إلى قوله: ﴿اسْتَجِبْ لَكُمْ﴾،

= الصيام: باب بيان نسخ قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةً﴾؛ وأبو داود (٢٣١٥) في الصيام: باب نسخ قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةً﴾؛ والترمذي (٧٩٨) في الصوم: باب ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ﴾؛ والنسائي ١٩٠/٤ (٢٣١٦) في الصوم: باب تأويل قول الله عز وجل: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ﴾؛ والدارمي (١٧٣٤) في الصوم: باب في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾.

(١) البخاري (٤٥٠٦) في التفسير: باب ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾، وانظر التعليق على حديث ابن عباس السابق رقم (٤٨٤).

(٢) البخاري قبل الرقم (١٩٤٩) في الصوم: باب ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةً طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾؛ من حديث ابن ثُمير، عن الأعمش، عن عمرو بن مَرْة، عن ابن أبي ليلى تعليقاً في ترجمة الباب، قال الحافظ: وصله أبو نعيم في «المستخرج» والبيهقي من طريقه، ولفظ البيهقي «قدم النبي ﷺ المدينة ولا عهد لهم بالصيام، فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر، حتى نزل شهر رمضان، فاستكثروا ذلك وشقَّ عليهم، فكان مَنْ أَطْعَمَ مِسْكِينًا كُلَّ يَوْمٍ تَرَكَ الصَّيَامَ مِمَّنْ يُطْبِقُهُ، وَرُخِّصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ نَسَخَهُ ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ فَأَمَرُوا بِالصَّيَامِ». وهذا الحديث أخرجه أبو داود (٥٠٦) في الصلاة: باب كيف الأذان، من طريق شعبة والمسعودي عن الأعمش مطوَّلاً في الأذان والقبلة والصيام، واختلف في إسناده اختلافاً كثيراً، وطريق ابن نمير هذه أرجحها.



والباقي ذكره رزين، ولم أجده في الأصول<sup>(١)</sup>.

(داخري) الدّاحِزُ: الدّليلُ.

٤٨٩ - (خ - البراء بن عازب) رضي الله عنه، قال: لَمَّا نَزَلَ صَوْمُ رَمَضَانَ، كَانُوا لَا يَقْرَبُونَ النِّسَاءَ رَمَضَانَ كُلَّهُ، وَكَانَ رِجَالٌ يَخُونُونَ أَنْفُسَهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] الآية. أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup>.

(يَخُونُونَ أَنْفُسَهُمْ) أي يظلمونها بارتكاب ما حُرِّمَ عليهم، وَيَخْتَانُونَ: يَفْتَعِلُونَ منه.

٤٩٠ - (د - عبد الله بن عباس) رضي الله عنهما، قال: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣] قال: وَكَانَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّوْا الْعَتَمَةَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ وَالنِّسَاءَ، وَصَامُوا إِلَى الْقَابِلَةِ، فَاخْتَانَ<sup>(٣)</sup> رَجُلٌ نَفْسَهُ فَجَامَعَ امْرَأَتَهُ وَقَدْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَلَمْ يُفْطِرْ، فَأَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ يُسْرًا لِمَنْ بَقِيَ، وَرُخْصَةً وَمَنْفَعَةً، فَقَالَ: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] الآية، فَكَانَ هَذَا مِمَّا نَفَعَ اللَّهُ بِهِ النَّاسَ، وَرُخِّصَ لَهُمْ وَيُسَّرَ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>.

(الْقَابِلَةُ) اللَّيْلَةُ الْآتِيَةُ، وَكَذَلِكَ السَّنَةُ الْآتِيَةُ.

٤٩١ - (خ ت د س - البراء بن عازب) رضي الله عنه، قال: كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ صَائِمًا، فَحَضَرَ الْإِفْطَارُ، فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يُفْطِرَ، لَمْ يَأْكُلْ لَيْلَتَهُ وَلَا يَوْمَهُ،

(١) الترمذي (٢٩٦٩) في التفسير: باب ومن سورة البقرة، و(٣٢٤٧) في تفسير سورة المؤمن و(٣٣٧٢) في الدعوات: باب ماجاء في فضل الدعاء باب منه؛ وأبو داود (١٤٧٩) في الصلاة: باب الدعاء؛ وأخرجه ابن ماجه (٣٨٢٨) في الدعاء: باب فضل الدعاء؛ وإسناده صحيح، وقال الترمذي: حسنٌ صحيح. وأخرجه أحمد في المسند ٢٦٧/٤ (١٧٨٨٨). وسيأتي برقم (٧٢٣٥).

(٢) البخاري (٤٥٠٨) في التفسير: باب قول الله تعالى: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾.

(٣) افعل من الخيانة.

(٤) سنن أبي داود (٢٣١٣) في الصيام: باب مبدأ فرض الصيام، وإسناده حسن.



حتى يُنسي، وإنَّ قيسَ بنَ صِرْمَةَ الأنصاريَّ كان صائماً، فلَمَّا حَضَرَ الإفطارُ، أتى امرأته، فقال: أَعِنْدِكَ طعامٌ؟ قالت: لا، وَلَكِنْ أَنْطَلِقُ فَأَطْلُبُ لَكَ. وكان يومُهُ يَعْمَلُ، فغَلَبَتْهُ عَيْنُهُ، فجاءتِ امرأته، فلَمَّا رَأَتْهُ قالت: خَيِّتْ لَكَ. فلَمَّا انْتَصَفَ النَّهَارُ عُشِيَ عليه، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَتَرَكْتُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَاہِ أَرْقَتْ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فَفَرَحُوا بِهَا فَرَحًا شَدِيدًا، وَنَزَلَتْ ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. هذه رواية البخاري والترمذي.

وزاد أبو داود بعدَ قوله: «عُشِيَ عَلَيْهِ» قال: وَكَانَ يَعْمَلُ يَوْمَهُ فِي أَرْضِهِ.

وعنده: أَنَّ اسْمَ الرَّجُلِ «صِرْمَةُ بْنُ قَيْسٍ»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية النسائي: أَنَّ أَحَدَهُمْ كَانَ إِذَا نَامَ قَبْلَ أَنْ يَتَعَشَّى لَمْ يَجْلُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا وَلَا يَشْرَبَ لَيْلَتَهُ وَيَوْمَهُ مِنَ الْغَدِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، قال: وَنَزَلَتْ فِي قَيْسِ بْنِ عَمْرٍو<sup>(٢)</sup>، أَتَى أَهْلَهُ وَهُوَ صَائِمٌ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فَقَالَ: هَلْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ امْرَأَتُهُ: مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ. وَذَكَرَ الْحَدِيثَ<sup>(٣)</sup>.

(الرَّفَتْ) هَاهُنَا: الْجِمَاعُ. وَقِيلَ: هُوَ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ لِكُلِّ مَا يُرِيدُهُ الرَّجُلُ مِنَ الْمَرْأَةِ.

(١) رَجَعَ الْحَافِظُ بَعْدَ بَيَانِ الْاِخْتِلَافِ فِي اسْمِ هَذَا الْأَنْصَارِيِّ فِي الْفَتْحِ ١١١/٤ وَالرَّوَايَاتِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ أَبُو قَيْسٍ صِرْمَةُ بْنُ أَبِي أَنْسٍ قَيْسِ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَدِي، وَأَنَّهُ عَلَى هَذَا جَاءَ الْاِخْتِلَافُ فِيهِ، فَبَعْضُهُمْ أَخْطَأَ اسْمَهُ وَسَمَّاهُ بِكُنْيَتِهِ، وَبَعْضُهُمْ نَسَبَهُ لَجَدِّهِ، وَبَعْضُهُمْ قَلَّبَ نَسَبَهُ، وَبَعْضُهُمْ صَحَّفَهُ ضِمْرَةً بِنِ أَنْسٍ، وَأَنَّ صَوَابَهُ صِرْمَةُ بْنُ أَبِي أَنْسٍ.

(٢) فِي سَنَنِ النَّسَائِيِّ: «وَنَزَلَتْ فِي أَبِي قَيْسِ بْنِ عَمْرٍو»، انْظُرِ الْحَاشِيَةَ السَّابِقَةَ.

(٣) الْبُخَارِيُّ (١٩١٥) فِي الصَّوْمِ: بَابُ ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَاہِ أَرْقَتْ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٦٨) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣١٤) فِي الصَّيَامِ: بَابُ مَبْدَأِ فَرْضِ الصَّيَامِ؛ وَالنَّسَائِيُّ ١٤٧/٤، ١٤٨ (٢١٦٨) فِي الصَّيَامِ: بَابُ تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٢٩٥/٤ (١٨١٣٧)؛ وَالدَّارِمِيُّ (١٦٩٣) فِي الصَّوْمِ: بَابُ مَتَى يَمْسُكُ الْمُتَشَحِّرُ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ.



٤٩٢ - (خ م - سهل بن سعد) رضي الله عنه، قال: أَنْزَلَتْ ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ولم ينزل ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ فكان رجالٌ إذا أَرَادُوا الصَّوْمَ رَبَطَ أَحَدُهُمْ فِي رِجْلَيْهِ الْخَيْطَ الْأَبْيَضَ، وَالْخَيْطَ الْأَسْوَدَ، وَلَا يَزَالُ يَأْكُلُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ رِثْيُهُمَا<sup>(١)</sup>، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدُ ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ فَعَلِمُوا أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْنِي اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>.

٤٩٣ - (خ م ت د س - عدي بن حاتم الطائي) رضي الله عنه، قال: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، عَمَدْتُ إِلَى عِقَالِ أَسْوَدَ، وَإِلَى عِقَالِ أَيْضَ، فَجَعَلْتُهُمَا اسْتَدْرَكَ النَقْصَ مِنَ الْأَصْلِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ». هَذِهِ رَوَاةُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ.

وَاخْتَصَرَهُ النَّسَائِيُّ: أَنَّ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾، قَالَ: «هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ». وَفِي رَوَاةِ التِّرْمِذِيِّ مُخْتَصَرًا مِثْلَهُ.

وَلَهُ فِي أُخْرَى بِطَوْلِهِ، وَفِيهِ: فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا - لَمْ يَحْفَظْهُ سَفِيَانٌ - فَقَالَ: «إِنَّمَا هُوَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ».

وَفِي رَوَاةٍ لِلْبُخَارِيِّ، قَالَ: أَخَذَ عَدِيٌّ عِقَالًا أَيْضَ وَعِقَالًا أَسْوَدَ، حَتَّى كَانَ بَعْضُ اللَّيْلِ، نَظَرَ فَلَمْ يَسْتَبَيِّنَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: جَعَلْتُ تَحْتَ وِسَادَتِي خَيْطًا

(١) قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ ضُبِطَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا: رِثْيُهُمَا - بَرَاءٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ هَمْزَةٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ يَاءٌ - وَمَعْنَاهُ: مَنْظَرُهُمَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَتْنَاءَ وَرَيْكَا﴾ [مريم: ٧٤]. وَالثَّانِي: «رِثْيُهُمَا» - بَزَائٍ مَكْسُورَةٌ وَيَاءٌ مُشَدَّدَةٌ بِلَا هَمْزٍ - وَمَعْنَاهُ: لَوْنُهُمَا. وَالثَّلَاثُ: «رِثْيُهُمَا» - بَفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِ الهمزة وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ - قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: هَذَا غَلَطٌ هُنَا، لِأَنَّ الرِّثْيَ هُوَ التَّابِعُ مِنَ الْجَنِّ، قَالَ: فَإِنْ صَحَّ رَوَاةُ فَمَعْنَاهُ مَرِثِيَهُمَا، وَرَوَاةُ أَبِي ذَرٍّ فِي الْبُخَارِيِّ: «رِثْيُهُمَا».

(٢) الْبُخَارِيُّ (١٩١٧) فِي الصَّوْمِ: بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾، وَ(٤٥١١) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾؛ وَمُسْلِمٌ (١٠٩١) فِي الصَّوْمِ: بَابُ بَيَانِ أَنَّ الدَّخُولَ فِي الصَّوْمِ يَحْصُلُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ.



أَبْيَضَ، وَخَيْطًا أَسْوَدَ. قَالَ: «إِنَّ وَسَادَكَ لَعَرِيضٌ»<sup>(١)</sup>، أَنْ كَانَ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ وَالْخَيْطُ الْأَسْوَدُ تَحْتَ وَسَادِكَ.

وَفِي أُخْرَى لَهُ قَالَ: قُلْتُ: يَارَسُولَ اللَّهِ، مَا الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ؟ أَهَمَا الْخَيْطَانِ؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَعَرِيضُ الْقَفَا، أَنْ أَبْصَرْتَ الْخَيْطَيْنِ»، ثُمَّ قَالَ: «لَا، بَلْ هُمَا سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ»<sup>(٢)</sup>.

(عِقَالٌ) الْعِقَالُ: الْحَبِيلُ الَّذِي تُشَدُّ بِهِ رُكْبَةُ الْبَعِيرِ لئَلَّا يَهْرَبَ.

(وِسَادِي) الْوِسَادُ وَالْوِسَادَةُ: الْمَحْدَةُ.

(لَعَرِيضُ) وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: إِنَّكَ لَعَرِيضُ الْوِسَادَةِ؛ إِنَّ نَوْمَكَ لَعَرِيضٌ، فَكُنِيَ بِالْوِسَادَةِ عَنِ النَّوْمِ، لِأَنَّ النَّائِمَ يَتَوَسَّدُ، كَمَا يَكْنَى بِالنَّوْمِ<sup>(٣)</sup> عَنِ الْبَدَنِ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَلْبَسُهُ. وَقِيلَ: كُنِيَ بِالْوِسَادِ عَنْ مَوْضِعِ الْوِسَادَةِ مِنْ رَأْسِهِ وَعُنُقِهِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْآخِرُ<sup>(٤)</sup>: «إِنَّكَ لَعَرِيضُ الْقَفَا»، وَعَرَضُ الْقَفَا: كَنَاءَةٌ عَنِ السَّيْمَنِ الَّذِي يَذْهَبُ الْفِطْنَةُ. وَقِيلَ: أَرَادَ مَنْ أَكَلَ مَعَ الصُّبْحِ فِي صَوْمِهِ: أَصْبَحَ عَرِيضَ الْقَفَا، لِأَنَّ الصَّوْمَ لَا يُضْعِفُهُ وَلَا يُوَثِّرُ فِيهِ.

(١) قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي الْمَعَالِمِ: فِيهِ قَوْلَانِ؛ أَحَدُهُمَا: يُرِيدُ أَنَّ نَوْمَكَ لَكَثِيرٌ، وَكُنِيَ بِالْوِسَادَةِ عَنِ النَّوْمِ، لِأَنَّ النَّائِمَ يَتَوَسَّدُ؛ أَوْ أَرَادَ: إِنَّ لَيْلَكَ لَطَوِيلٌ إِذَا كُنْتَ لَا تَمْسُكُ عَنِ الْأَكْلِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الْعِقَالُ. وَالْقَوْلُ الْآخَرُ: كُنِيَ بِالْوِسَادَةِ عَنْ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَضَعُهُ مِنْ رَأْسِهِ وَعُنُقِهِ عَلَى الْوِسَادَةِ إِذَا نَامَ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: فَلَانٌ عَرِيضُ الْقَفَا؛ إِذَا كَانَ فِيهِ غَبَاءٌ مَعَ غَفْلَةٍ، وَقَدْ رُوِيَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى: إِنَّكَ لَعَرِيضُ الْقَفَا، وَجَزَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ بِالتَّأْوِيلِ الثَّانِي، فَقَالَ: إِنَّمَا عَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ قَفَا عَدِي لِأَنَّهُ غَفَلَ عَنِ الْبَيَانِ، وَعَرَضَ الْقَفَا مِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى قِلَّةِ الْفِطْنَةِ.

(٢) الْبُخَارِيُّ (١٩١٦) فِي الصَّوْمِ: بَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾، وَ(٤٥٠٩ وَ ٤٥١٠) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾؛ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠٩٠) فِي الصَّوْمِ: بَابُ بَيَانِ أَنَّ الدُّخُولَ فِي الصَّوْمِ يَحْصُلُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٧٠ وَ ٢٩٧١) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣٤٩) فِي الصِّيَامِ: بَابُ وَقْتُ السَّحُورِ؛ وَالنَّسَائِيُّ ١٤٨/٤ (٢١٦٩) فِي الصِّيَامِ: بَابُ تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٣٧٧/٤ (١٨٨٨٠)؛ وَالدَّارِمِيُّ (١٦٩٤) فِي الصَّوْمِ: بَابُ مَتَى يَمْسُكُ الْمَتَسَحِّرُ عَنِ الطَّعَامِ.

(٣) فِي (ظ): «بِالشَّيَابِ».

(٤) فِي (ظ): «لِلْآخِرِ».



٤٩٤ - (خ م - البراء بن عازب) رضي الله عنهما، قال: نزلت هذه الآية فينا، كانت الأنصار إذا حجوا فجاؤوا، لم يدخلوا من قبل أبواب البيوت، فجاء رجل من الأنصار، فدخل من قبل بابه، فكأنه عير بذلك، فنزلت: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩].

وفي رواية قال: كانوا إذا أحرموا في الجاهلية أتوا البيوت من ظهوره، فأنزل الله: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾. أخرجه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

٤٩٥ - (خ - حذيفة بن اليمان) رضي الله عنهما، قال: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، قال: نزلت في النفقة. أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup>.

٤٩٦ - (ت د - أسلم أبو عمران) رحمه الله، قال: كُنَّا بمدينة الرُّوم، فأخرجوا إلينا صفًا عظيمًا من الروم، فخرج إليهم من المسلمين مثلهم أو أكثر، وعلى أهل مِصر: عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، وعلى الجماعة<sup>(٣)</sup>: فَضَالَةُ بْنُ عُيَيْدٍ، فحمل رجل من المسلمين على صف الرُّوم، حتى دخل فيهم، فصاح الناس وقالوا: سُبْحَانَ اللَّهِ! يُلْقِي بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ؟ فقام أبو أيوب الأنصاري، فقال: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ لَتَوُولُونَ هَذِهِ الْآيَةَ هَذَا التَّأْوِيلَ، وإنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار؛ لَمَّا أَعَزَّ اللَّهُ الْإِسْلَامَ، وَكَثُرَ نَاصِرُوهُ، فَقَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ سِرًّا - دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ -: إِنَّ أَمْوَالَنَا قَدْ ضَاعَتْ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعَزَّ الْإِسْلَامَ، وَكَثُرَ نَاصِرُوهُ، فَلَوْ أَقْمْنَا فِي أَمْوَالِنَا، فَأَصْلَحْنَا مَا ضَاعَ مِنْهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ، يَرُدُّ عَلَيْنَا مَا قُلْنَا: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وَكَانَتِ التَّهْلُكَةُ الْإِقَامَةَ عَلَى الْأَمْوَالِ وَإِصْلَاحَهَا، وَتَرْكُنَا الْغُرُورَ، فَمَا زَالَ

(١) البخاري (١٨٠٣) في الحج: باب قول الله تعالى ﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾، و(٤٥١٢) في التفسير: باب ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾؛ ومسلم (٣٠٢٦) في التفسير.

(٢) البخاري (٤٥١٦) في التفسير: باب ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ قوله: «وفي النفقة»: أي في ترك النفقة في سبيل الله عز وجل، كما جاء مفسرًا في حديث أبي أيوب الذي سيذكره المصنف بعد هذا.

(٣) رواية الطيالسي وابن عبد الحكم والحاكم: «وعلى الشام»، وهو الصواب إن شاء الله.



أبو أيوب شاخصاً في سبيل الله، حتى دُفن بأرض الرُّوم.  
هذه رواية الترمذي.

وفي رواية أبي داود قال: غَزَوْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ نُرِيدُ الْقِسْطَ نَطِيبَةً وَعَلَى الْجَمَاعَةِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ<sup>(١)</sup>، وَالرُّومُ مُلْصِقُو ظُهُورِهِمْ بِحَائِطِ الْمَدِينَةِ، فَحَمَلَ رَجُلٌ عَلَى الْعَدُوِّ، فَقَالَ النَّاسُ: مَهْ مَهْ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يُلْقِي بِيَدَيْهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ! فَقَالَ أَبُو أَيُوبَ: إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا مَعَشَرَ الْأَنْصَارِ لَمَّا نَصَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ، وَأَظْهَرَ الْإِسْلَامَ، قُلْنَا: هَلُمَّ نَقِمْ فِي أَمْوَالِنَا وَنُصْلِحْهَا. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، فَالِلْقَاءِ بِالْأَيْدِي إِلَى التَّهْلُكَةِ: أَنْ نَقِمْ فِي أَمْوَالِنَا وَنُصْلِحْهَا، وَنَدْعَ الْجِهَادَ. قَالَ أَبُو عِمْرَانَ: فَلَمْ يَزَلْ أَبُو أَيُوبَ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى دُفِنَ بِالْقِسْطِ نَطِيبَةً<sup>(٢)</sup>

(شاخصاً) شَخَصَ الرَّجُلُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ: إِذَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ، وَالْمَرَادُثُ بِهِ: لَمْ يَزَلْ مُسَافِرًا.

٤٩٧ - (خ م ط ت د س - عبد الله بن مَعْقِل) رحمه الله، قال: قَعَدْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ - يَعْنِي مَسْجِدَ الْكُوفَةِ - فَسَأَلْتُهُ عَنْ فِذْيَةٍ مِنْ صِيَامٍ؟ فَقَالَ: حُمِلْتُ

(١) قَالَ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْغَزْوَةَ كَانَتْ فِي سَنَةِ ٤٦ أَوْ قَبْلَهَا، لِأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ مَاتَ تِلْكَ السَّنَةِ، وَهَذِهِ الْغَزْوَةُ غَيْرُ الْغَزْوَةِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا أَبُو أَيُوبَ الْأَنْصَارِيُّ، وَقَدْ غَزَاهَا يُزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بَعْدَ ذَلِكَ سَنَةَ ٤٩ وَمَعَهُ جَمَاعَاتٌ مِنْ سَادَاتِ الصَّحَابَةِ، ثُمَّ غَزَاهَا يُزِيدُ سَنَةَ ٥٢ وَهِيَ الَّتِي مَاتَ فِيهَا أَبُو أَيُوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَوْصَى إِلَى يُزِيدَ أَنْ يَحْمِلُوهُ إِذَا مَاتَ وَيُدْخِلُوهُ أَرْضَ الْعَدُوِّ وَيَدْفِنُوهُ تَحْتَ أَقْدَامِهِمْ حَيْثُ يَلْقَوْنَ الْعَدُوَّ، فَفَعَلَ يُزِيدُ مَا أَوْصَى بِهِ أَبُو أَيُوبَ، وَقَبْرُهُ هُنَاكَ إِلَى الْآنَ مَعْرُوفٌ، انْظُرْ طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ ٤٩/٢، ٥٠، وَتَارِيخُ الطَّبْرِيِّ ١٢٨/٦، ١٣٠، وَتَارِيخُ ابْنِ كَثِيرٍ ٣٠/٨، ٣١، ٣٢، ٥٨، ٥٩، وَتَارِيخُ الْإِسْلَامِ لِلذَّهَبِيِّ ٣٢٨، ٣٢٧، ٢٣١/٢.

(٢) الترمذي (٢٩٧٢) في التفسير: باب ومن سورة البقرة؛ وأبو داود (٢٥١٢) في الجهاد: باب في قول الله عز وجل ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، وإسناده صحيح، وقال الترمذي: حديث حسن غريب صحيح. وأخرجه ابن جرير (٣١٧٩) و(٣١٨٠)؛ وأبو داود الطيالسي في مسنده ١٢/٢، ١٣؛ وابن عبد الحكم في فتوح مصر ٢٦٩، ٢٧٠؛ والحاكم ٢٧٥/٢ وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يُخرِّجْاهُ، ووافقه الذهبي.



إلى النبي ﷺ والقملُ يتناثرُ على وجهي، فقال: «ما كنتُ أرى أنَّ الجَهْدَ بَلَغَ بكَ هذا؟ أَمَا تَجِدُ شاةً؟ قُلْتُ: لا. قال: «صُمُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمِ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ طَعَامٍ؛ وَاخْلُقْ رَأْسَكَ»، فَتَرَلْتُ فِيَّ خَاصَّةً، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةٌ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ.

وللبخاري ومسلم رواياتٌ أُخَرُّ تَرُدُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ مِنْ حَرْفِ الْحَاءِ.

وأخرجه الموطأ وأبو داود والنسائي بمعناه، وتَرُدُّ أَلْفَاظُ رَوَايَاتِهِمْ هُنَاكَ<sup>(١)</sup>.

(الجهْدُ) بِالْفَتْحِ: الْمَشَقَّةُ؛ وَبِالضَّمِّ: الطَّاقَةُ.

(الصَّاعُ) مِكْيَالٌ يَسَعُ أَرْبَعَةَ أُمْدَادٍ، وَالْمُدُّ بِالْحِجَازِ: رَطْلٌ وَثَلُثٌ؛ وَبِالْعِرَاقِ: رَطْلَانٌ.

٤٩٨ - (خ د - عبد الله بن عباس) رضي الله عنهما، قال: كانت عُكَاطٌ وَمَجَنَّةٌ وَذُو الْمَجَازِ<sup>(٢)</sup> أَسْوَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ فَكَانَتْهُمْ تَأْتُمُوا أَنْ يَنْجِرُوا فِي الْمَوَاسِمِ، فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ﴾ [البقرة:

(١) البخاري (١٨١٤) في الحج: باب قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَذِيئَةٌ﴾، و(١٨١٥) فيه: باب قول الله تعالى: ﴿أَوْ صَدَقَةٌ﴾، و(١٨١٦ و ١٨١٧) فيه: باب الإطعام في الفدية نصف صاع، و(١٨١٨) فيه: باب النسك شاة، و(٤١٥٩ و ٤١٩٠ و ٤١٩١) في المغازي: باب غزوة الحُدَيْبِيَّةِ، و(٤٥١٧) في التفسير: باب ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾، و(٥٦٦٥) في المرضى: باب قول المريض: إِنِّي وَجَعٌ أَوْ وَارِسَاهُ أَوْ اشْتَدَّ بِي الْوَجَعُ، و(٥٧٠٣) في الطب: باب الحلق من الأذى، و(٦٧٠٨) في كفارات الأيمان: باب قول الله تعالى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْمَاسٍ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ﴾؛ وَمُسْلِمٌ (١٢٠١) في الحج: باب جواز حلق الرأس للمحرم؛ والموطأ ٤٧١/١ (٩٥٥ و ٩٥٦) في الحج: باب فدية من حلق قبل أن ينحر؛ وأبو داود (١٨٥٦ و ١٨٥٧ و ١٨٥٨) و(١٨٥٩ و ١٨٦٠ و ١٨٦١) في الحج: باب الفدية؛ والتِّرْمِذِيُّ (٢٩٧٤) في التفسير: باب من سورة البقرة؛ والنسائي ١٩٤/٥، ١٩٥ (٢٨٥١ و ٢٨٥٢) في الحج: باب في المحرم يؤذيه القمل في رأسه؛ وأخرجه ابن ماجه (٣٠٧٩ و ٣٠٨٠) في الحج: باب فدية المحصر؛ وأحمد في المسند ٢٤١/٤ (١٧٦٣٥). وسيأتي مطولاً برقم (١٧٠٧).

(٢) «عُكَاطٌ»: بضم الميملة وتخفيف الكاف المفتوحة وبالمعجمة؛ و«مَجَنَّةٌ»: بفتح الميم والجيم وتشديد النون و«ذُو الْمَجَازِ» ضد الحقيقة: أسواقٌ كانت للعرب، وسُمِّيَ مَوْسِمُ الْحَجِّ مَوْسِمًا، لِأَنَّهُ مَعْلَمٌ تَجْتَمِعُ النَّاسُ إِلَيْهِ.



[١٩٨]، قرأها ابن عباس هكذا<sup>(١)</sup>. وفي رواية: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾. أخرجه البخاري.

وفي رواية أبي داود، أنه قرأ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾، قال: كانوا لا يَتَجَرَّوْنَ بِمَنَى، فَأَمَرُوا بِالتَّجَارَةِ إِذَا أَفَاضُوا مِنْ عَرَفَاتٍ.

وفي أخرى له قال: إِنَّ النَّاسَ فِي أَوَّلِ الْحَجِّ كَانُوا يَتْبَاعُونَ بِمَنَى وَعَرَفَةَ وَسُوقَ ذِي الْمَجَازِ وَهِيَ مَوَاسِمُ الْحَجِّ، فَخَافُوا الْبَيْعَ وَهُمْ حُرُمٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ في مواسم الحج. قال عطاء بن أبي رباح: فحدثني عبيد بن عمير أنه كان يقرؤها في الْمُضْحَفِ<sup>(٢)</sup>

(فَتَأْتُمُوا) فعلوا ما يخرجه من الإثم، أو لأنهم اعتدوا فعل ذلك إنما.

(أفاضوا) الإفاضة: الرِّخْفُ والدَّفْعُ بكثرة، ولانكون إلا عن تفرُّق وكثرة.

(المَوَاسِم) جمع مَوْسِم، وهو الزمان الذي يتكرَّر في كلِّ سنة، لاجتماع أو بيع أو عيد أو نحو ذلك، ومنه: مَوْسِمُ الْحَجِّ.

٤٩٩ - (خ د - عبد الله بن عباس) رضي الله عنهما، قال: كان أهلُ اليمَن يَحْجُونَ، فلا يَتَزَوَّدُونَ، ويقولون: نحن الْمُتَوَكِّلُونَ. فإذا قَدِمُوا مَكَّةَ سألوا النَّاسَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسَكَّرُوا قُلُوبَ حَيْرَ الْأَزَادِ الثَّقَوِيِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]. أخرجه البخاري وأبو داود<sup>(٣)</sup>.

٥٠٠ - (خ - عبد الله بن عباس) رضي الله عنهما، قال: كان يَطُوفُ الرَّجُلُ بِالْبَيْتِ مَا كَانَ حَلَالًا، حَتَّى يَهْلَ بِالْحَجِّ، فإذا رَكِبَ إِلَى عَرَفَةَ، فَمَنْ تَيَسَّرَ لَهُ هَدْيُهُ مِنَ الْإِبِلِ، أَوْ

(١) قال الحافظ: وقراءة ابن عباس: «في مواسم الحج» معدودة من الشاذ الذي صحَّ إسناده وهو حجةٌ وليس بقرآن.

(٢) البخاري (١٧٧٠) في الحج: باب التجارة أيام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية، و(٢٠٥٠) فيه: باب ماجاء في قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾، و(٢٠٩٨) فيه: باب الأسواق التي كانت في الجاهلية، و(٤٥١٩) في التفسير باب: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾؛ وأبو داود (١٧٣٤) في الحج: باب الكري.

(٣) البخاري (١٥٢٣) في الحج: باب قول الله تعالى: ﴿وَسَكَّرُوا قُلُوبَ حَيْرَ الْأَزَادِ الثَّقَوِيِّ﴾؛ وأبو داود (١٧٣٠) في الحج: باب التزود في الحج.



البقر، أو الغنم، ما تيسر له من ذلك<sup>(١)</sup>، أي ذلك شاء، غير [أنه] إن لم يتيسر له، فعليه ثلاثة أيام في الحج، وذلك قبل يوم عرفة، فإن كان آخر يوم من الأيام الثلاثة يوم عرفة، فلا جناح عليه، ثم لينطلق حتى يفق بعرفات من صلاة العصر، إلى أن يكون الظلام، ثم ليدفعوا من عرفات، فإذا أفاضوا منها، حتى يبلغوا جمعا، الذي يثبت فيه<sup>(٢)</sup>، ثم ليذكروا الله كثيرا، ويكثروا من التكبير والتهليل، قبل أن يصبحوا، ثم أفيضوا فإن الناس كانوا يفيضون، وقال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّكَاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: 199]، حتى يرموا الجمرة. أخرجه البخاري<sup>(٣)</sup>.

(هَذِيه) الهذِي: السنت والطريقة والسيرة.

٥٠١ - (د - أبو أمامة التيمي) رحمه الله، قال: كنت رجلا أكري في هذا الوجه، وكان الناس يقولون لي: إنه ليس لك حج. فلقيت ابن عمر، فقلت: يا أبا عبد الرحمن، إنني رجل أكري في هذا الوجه، وإن ناسا يقولون: إنه ليس لك حج؟! فقال ابن عمر: أليس تحرم وتلبّي، وتطوف بالبيت، وتفيض من عرفات، وترمي الجمار؟ قلت: بلى. قال: فإن لك حجا؛ جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن مثل ما سألتني، فسكت رسول الله فلم يجبه حتى نزلت الآية: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فأرسل إليه رسول الله ﷺ، وقرأها عليه، وقال: «لك حج». أخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup>.

٥٠٢ - (سعيد بن المسيب) رحمه الله، قال: أقبل صهيبت مهاجرا من مكة، فاتبته رجالا من قريش، فنزل عن راحلته، وانتكل ما في كنانته، وقال: والله لا تصلون إلي أو أزمي بكل سهم معي، ثم أضرب بسيفي ما بقي في يدي، وإن شئتم ذلكم على مالي

(١) قوله: ما تيسر له، جزاء للشرط، أي ففدتيه ماتيسر، أو عليه ماتيسر، أو بدل من الهدي، والجزاء بأسره محذوف، أي: ففدتيه ذلك، أو ليفد بذلك.

(٢) في ط دمشق: «يُكثِرُونَ فِيهِ» وفي البخاري: «يُتَبَيَّنُونَ بِهِ»، والمثبت من (ظ).

(٣) البخاري (٤٥٢١) في التفسير: باب ﴿ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّكَاسُ﴾.

(٤) سنن أبي داود (١٧٣٣) في الحج: باب الكري، وإسناده قوي؛ وأخرجه أحمد في المسند ١٥٥/٢ (٦٣٩٨)؛ والطبري (٣٧٨٩).



دَفَنَتْهُ بِمَكَّةَ، وَخَلَّيْتُمْ سَبِيلِي. ففعلُوا، فلَمَّا قَدِمَ المَدِينَةَ عَلَى رَسولِ اللَّهِ ﷺ نَزَلَتْ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] الآية، فقال رسول الله ﷺ: «رَبِحَ الْبَيْعُ أَبُو يَحْيَى»، وتلا عليه الآية. ذَكَرَهُ رَزِينٌ وَلَمْ أَجِدْهُ فِي الْأَصُولِ<sup>(١)</sup>.

(رَاحِلَتُهُ): الرَّاحِلَةُ: الْبَعِيرُ الْقَوِيُّ عَلَى الْأَسْفَارِ وَالْأَحْمَالِ، وَسَوَاءٌ فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى.

(وَأَنْتَلَّ): الْأَنْتَالُ: اسْتِخْرَاجُ مَا فِيهَا مِنَ الثُّشَابِ.

(كِنَانَتُهُ) الْكِنَانَةُ: الْجُعْبَةُ.

٥٠٣ - (د س - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٣٤]، وقولُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠] انْطَلَقَ مِنْ كَانَ عِنْدَهُ يَتِيمٌ، فَعَزَلَ طَعَامَهُ مِنْ طَعَامِهِ، وَشَرَابَهُ مِنْ شَرَابِهِ، فَإِذَا فَضَلَ مِنْ طَعَامِ الْيَتِيمِ وَشَرَابِهِ شَيْءٌ، حُسِبَ لَهُ، حَتَّى يَأْكُلَهُ أَوْ يَشْرَبَهُ، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، فَخَلَطُوا طَعَامَهُمْ بِطَعَامِهِمْ، وَشَرَابَهُمْ بِشَرَابِهِمْ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٢)</sup>.

٥٠٤ - (خ - نافع مولى ابن عمر) رضي الله عنهما، قال: كَانَ ابْنُ عَمَرَ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ لَمْ يَتَكَلَّمْ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ، فَأَخَذْتُ عَلَيْهِ يَوْمًا<sup>(٣)</sup>، فَقَرَأَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَكَانٍ، فَقَالَ: أَتَدْرِي فِيمَ أَنْزِلْتُ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: نَزَلْتُ فِي كَذَا وَكَذَا. ثُمَّ مَضَى.

(١) ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ وَابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ بِلَا سَدِّ، وَخَرَّجَهُ صَاحِبُ الْكَتَرِ (٤٢٧٩) مِنْ طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ، وَالْحَارِثِ، وَالْمَنْذَرِ، وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَالْحَلِيقَةِ، وَابْنِ عَسَاكِرَ، وَهُوَ فِي الْمَخْتَصَرِ لِابْنِ مَنْظُورٍ ١١٧/١١ فِي تَرْجُمَةِ صُهَيْبٍ.

(٢) سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٧١) فِي الْوَصَايَا: بَابُ مَخَالِطَةِ الْيَتِيمِ فِي الطَّعَامِ؛ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ (٤١٨٣)؛ وَالنَّسَائِيُّ ٢٥٦/٦ وَ٢٥٧ وَ٣٦٦٩ وَ٣٦٧٠ فِي الْوَصَايَا: بَابُ مَا لِلْوَصِيِّ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ إِذَا قَامَ عَلَيْهِ، وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا أَنَّ عَطَاءَ بَنِ السَّائِبِ قَدْ اخْتَلَطَ بِأَخْرَةٍ، وَالرَّوَايَةُ عَنْهُ - وَهُوَ جَرِيرٌ - قَدْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ الْاِخْتِلَاطِ. وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣٢٦/١ (٢٩٩٣)، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ بِطَرَقِهِ.

(٣) أَيُّ أَمْسَكْتُ عَلَيْهِ، وَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ.



أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>.

٥٠٥- (خ - نافع مولى ابن عمر) رضي الله عنهما، أَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ: ﴿فَأَتَوْا حَرَّتَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، قَالَ: يَأْتِيهَا فِي قَالَ الْحُمَيْدِي: يَعْنِي فِي الْفَرْجِ<sup>(٢)</sup>.  
أخرجه البخاري<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٤٥٢٧) في التفسير: باب ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرَّتُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾، قال الحافظ: وقد أخرج هذه الرواية إسحاق بن راهويه في مسنده وفي تفسيره بالإسناد المذكور، يعني إسناد البخاري.

وقال بدل قوله: حتى انتهى إلى مكان، حتى انتهى إلى قوله ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرَّتُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ فقال: أتدرون فيم أنزلت هذه الآية؟ قلت: لا. قال: نزلت في إتيان النساء في أدبارهن. وهكذا أورده ابن جرير (٤٣٢٦) من طريق إسماعيل بن عُلَيْة عن ابن عَوْن مثله، ومن طريق إسماعيل بن إبراهيم الكرايسي عن ابن عَوْن نحوه. وانظر التعليق على الحديث الآتي.

(٢) قال الحافظ في الفتح ١٤١/٨: وهو من عنده بحسب ما فهمه، ثم وقفت على سلفه فيه وهو البرقاني فرأيت في نسخة الصغاني: زاد البرقاني: يعني الفرج، وليس مطابقاً لما في نفسي الرواية عن ابن عمر.. وقد قال أبو بكر بن العربي في «سراج المريدين»: أورد البخاري هذا الحديث في التفسير فقال: يأتيها في وترك بياضاً، والمسألة مشهورة صنف فيها محمد بن سحنون جزءاً، وصنف فيها محمد بن شعبان كتاباً، ويَبَيِّنُ أَنَّ حديث ابن عمر في إتيان المرأة في دُبُرِها.

(٣) البخاري (٤٥٢٧) في التفسير: باب ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرَّتُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾، قال الحافظ: وقد أخرجه ابن جرير في التفسير (٤٣٣١) عن أبي قلابة الرقاشي عبد الرحمن بن عبد الوارث، حدثني أبي... فذكره بلفظ «يأتيها في الدبر» وهو يؤيد قول ابن العربي، ويرد قول الحُمَيْدِي.

نقول: وقد أنكرَ علي ابن عمر رضي الله عنه ذلك، وَيَبَيِّنُ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، فقد روى أبو داود (٢١٦٤) بسند حسن من طريق محمد بن إسحاق عن أبان بن صالح، عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنه قال: إِنَّ ابْنَ عَمَرَ - والله يغفر له - أَوْهَمَ إِنَّمَا كَانَ هَذَا الْحَيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ.. الحديث، وسيذكره المصنف رحمه الله بضمه قريباً، والأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ التي تُحَرِّمُ وَطْءَ الْمَرْأَةِ فِي دُبُرِهَا تَرُدُّ هَذَا التَّأْوِيلَ وَتُخْطِئُ قَائِلَهُ، وسيذكر المصنف بعضها. وقد اتفق العلماء على أنه يجوز للرجل إتيان الزوجة في قبلها من جانب دبرها، وعلى أي صفة كانت، وعليه دلَّ قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرَّتُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾، أي هُنَّ لَكُمْ بِمَزَلَةِ الْأَرْضِ تَزْرَعُ، ومحلُّ الْحَزْنِ هُوَ الْقَبْلُ. وفي الكشف «حرثكم» مواضع حرث لكم، شَبَّهَهُنَّ بِالْمَحَارِثِ: لَمَا يُلْقَى فِي أَرْحَامِهِنَّ مِنَ النُّطْفِ التي منها النسل كالبدور، وقوله ﴿فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ﴾ معناه: فَأَتَوْهُنَّ كَمَا تَأْتُونَ أَرْضِيَكُمْ التي تريدون أن تحرثوها، من أي جهة شئتم، لا يحظر عليكم جهة دون جهة، وهو من الكناية اللطيفة، والتعريضات المستحسنة.



وفي رواية ذكرها رزين، ولم أجدها، قال: ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾، يأتيها في الفرج، إن شاء مُجَبِّية<sup>(١)</sup>، أو مُقْبِلَة، أو مُدْبِرَة، غيرَ أَنَّ ذلك في صِمَامٍ وَاحِدٍ<sup>(٢)</sup>.

(حَرْثُكُمْ): الحَرْث: كُنِيَ به عن المرأة وإثانيتها.

(أَنَّى شِئْتُمْ) بمعنى: متى شِئْتُمْ، وقد يكونُ «أَنَّى» بمعنى أينَ في غيرِ هذا الموضع.

(مُجَبِّية) التَّجْبِيَّةُ: أن ينكبَّ الإنسانُ على وجهه، باركًا على رُكْبَتَيْهِ.

(صِمَامٍ واحد) الصَّمَامُ: مائِسُدٌ به الفُرْجَة، فُسِمِيَ به الفَرْجُ؛ ويجوزُ أن يكونَ على حذفِ المضاف، أي: في موضعِ صمام.

٥٠٦ - (خ م ت د - جابر) رضي الله عنه، قال: كانت اليهودُ تقول: إذا جامعَها من ورائها<sup>(٣)</sup> جاء الولدُ أخولَ، فنزلت: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] <sup>(٤)</sup>. أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود.

وأخرجه الترمذي قال: كانت اليهودُ تقول: مَنْ أَتَى امرأةً في قُبُلِها من دُبُرِها... وذكر الحديث<sup>(٥)</sup>.

= وقال الطيبي: وذلك أنه أُبْحِجَ لهم أن يأتوها من أيِّ جهةٍ شاؤوا، كالأراضي المملوكة، وكنى بالحرث ليشير إلى أن لا يتجاوز البنة موضع البذر، ويتجاف عن موضع الشهوة، فإنَّ الدُّبُرَ موضع الفَرْث لا محلَّ الحرث، ولكنَّ الأنجاس بموجب غلبة الأجناس يميلون إليه، وقبلون عليه.

(١) أصل التَّجْبِيَّةُ: أن يقومَ الإنسانُ على هيئة الرُّكُوع، وقيل: هي الانكباب على الوجه كهيئة السجود.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٣٥) بمعناها من حديث جابر في النكاح: باب جواز جماع امرأته في قُبُلِها من قَدَامِها ومن ورائها من غير تعرضٍ للدُّبُرِ.

(٣) يعني من خلفها في الفرج كما وردَ مصرِّحًا به في رواية الإسماعيلي من طريق يحيى بن أبي زائدة عن سفيان الثوري بلفظ: «باركةٌ مُدْبِرَة في فرجها من ورائها» ولمسلم من طريق ابن المنكدر «إذا أتيت المرأة من دبرها في قُبُلِها، ثم حملت...» وقد أكذب الله اليهود في زعمهم، وأباح للرجال أن يتمتعوا بنسائهم كيفما شاؤوا.

(٤) زاد ابن أبي حاتم والبيهقي ١٩٥/٧ والواحد ص ٥٣: فقال رسولُ الله ﷺ: «مقبلة ومدبرة إذا كان ذلك في الفرج».

(٥) البخاري (٤٥٢٨) في التفسير: باب ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾؛ ومسلم (١٤٣٥) في النكاح: باب جواز جماع المرأة في قُبُلِها من قدامها ومن ورائها من غير تعرضٍ للدُّبُرِ، والترمذي =



٥٠٧ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: جاء عمرُ إلى رسولِ الله ﷺ فقال: يا رسولَ الله، هلكتُ. قال: «وما أهلكك؟» قال: حَوَلْتُ رَحْلِي اللَّيْلَةَ. قال: فلم يَرُدَّ عليه شيئاً، قال: فَأُوحِيََ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿سَاوَوْكُمْ حَرْثَ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، أَقْبِلْ، وَأَذْبِرْ، وَأَتَّقِ الدُّبُرَ وَالْحِيضَةَ<sup>(١)</sup>. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

(حَوَلْتُ رَحْلِي) كَتَى بِتَحْوِيلِ الرَّحْلِ عَنِ الْإِتْيَانِ فِي غَيْرِ الْمَحَلِّ الْمُعْتَادِ، كَذَا الظاهر، ويجوز أن يريد به أنه أتاها في المحل المعتاد، لكن من جهة ظهرها، كما قد جاء في التفسير.

٥٠٨ - (د - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: إِنَّ ابْنَ عُمَرَ - وَاللهُ يَغْفِرُ لَهُ - أَوْهَمَ<sup>(٣)</sup>: إِنَّمَا كَانَ هَذَا الْحَيِّ مِنَ الْأَنْصَارِ - وَهُمْ أَهْلُ وَثْنٍ - مَعَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ يَهُودَ - وَهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ - فَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ لَهُمْ فَضْلاً عَلَيْهِمْ فِي الْعِلْمِ، فَكَانُوا يَقْتَدُونَ بِكَثِيرٍ مِنْ فِعْلِهِمْ، وَكَانَ مِنْ أَمْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ: أَنْ لَا يَأْتُوا النِّسَاءَ إِلَّا عَلَى حَرْفٍ، وَذَلِكَ أَسْتَرَّ مَا تَكُونُ الْمَرْأَةُ، فَكَانَ هَذَا الْحَيِّ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ أَخَذُوا بِذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِمْ، وَكَانَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ يَشْرَحُونَ النِّسَاءَ شَرْحاً مُنْكَرًا، وَيَتَلَذَّذُونَ مِنْهُنَّ مُقْبِلَاتٍ، وَمُذْبِرَاتٍ، وَمُسْتَلْقِيَاتٍ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ تَزَوَّجَ رَجُلٌ مِنْهُمْ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَذَهَبَ يَضْنَعُ بِهَا ذَلِكَ، فَأَنْكَرَتْهُ عَلَيْهِ، وَقَالَتْ: إِنَّا كُنَّا نُوْتِي عَلَى حَرْفٍ، فَاصْنَعْ ذَلِكَ، وَإِلَّا

= (٢٩٧٧) في التفسير: باب ومن سورة البقرة؛ وأبو داود (٢١٦٣) في النكاح: باب جامع النكاح؛ والدارمي (٢٢١٤) في النكاح: باب في النهي عن إتيان النساء في أعجازهن، و(١١٣٢) في الطهارة: باب إتيانها في الفرج؛ وابن ماجه (١٩٢٥) في النكاح: باب النهي عن إتيان النساء في أدبارهن.

(١) الْحِيضَةُ؛ بكسر الحاء: اسمٌ مِنَ الْحَيْضِ. وهي الحال التي تلزمها الحائض، من التجنُّب والتحيُّض، كالجلِسة والقعدة: من الجلوس والقعود، وقيل: الْحِيضَةُ: الدَّمُ نَفْسُهُ. أما الْحَيْضَةُ - بفتح الحاء - فهي المرأة الواحدة من دَفْعِ الحيض ونَوْبِهِ.

(٢) الترمذي (٢٩٨٠) في التفسير: باب ومن سورة البقرة، وحسنه؛ وأخرجه أحمد في المسند (٢٦٩٨)؛ والواحدي ص ٥٣؛ والنسائي في الكبرى رقم (٨٩٧٧)، وإسناده قوي.

(٣) قال الخطابي: هكذا وقع في الرواية، والصواب «وهم» بغير ألف. يقال: وهم الرجل: إذا غلط في الشيء، كفرح، وهم مفتوحة الهاء إذا ذهب وهمه إلى الشيء، وأوهم بالآلف: إذا أسقط من قراءته أو كلامه شيئاً.



فاجْتَنِبْنِي. حَتَّى شَرِيْ أَمْرُهُمَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، أي مُقْبِلَاتٍ، وَمُدْبِرَاتٍ، وَمُسْتَلْقِيَاتٍ؛ يعني بذلك موضع الولد. أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

(أَوْهُمْ) وَهُمْ بكسر الهاء: غَلِطَ، وافتحجها: ذهبَ وَهْمُهُ إليه.

قال الخطَّابِيُّ: الذي وَقَعَ فِي رواية هذا الحديث: «أَوْهُمْ» والصَّوَابُ «وَهُمْ» بغير ألف. (الْوَنَ) الصَّنَمَ، وقيل: الصورةُ لِاجْتِنَاءِ لَهَا.

(الحَرْفُ): الجَانِبُ، وحرفٌ كُلُّ شيءٍ: جَانِبُهُ.

(يَشْرَحُونَ) قال الهَرَوِيُّ: يقال: شَرَحَ فلانٌ جاريته: إذا وَطَّئَهَا على قَفَاها، وأصلُ الشَّرْحِ: البَسْطُ، ومنه: انشراحُ الصَّدْرِ بالأمر، وهو انفتاحُهُ وانْبِسَاطُهُ.

(شَرِيْ أَمْرُهُمَا): أي ارتفعَ وَعَظَمَ وَتَفَاقَمَ؛ وأصلُهُ: مِنْ شَرِيْ الْبَرْقِ: إذا لَجَّ فِي اللَّمَعَانِ؛ واستَشْرَى الرجلُ: إذا لَجَّ فِي الْأَمْرِ.

٥٠٩ - (ت - أُمُ سَلَمَةَ) رضي الله عنها، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ﴾، في صِمَامٍ واحدٍ ويُرْوَى: «فِي سِمَامٍ واحدٍ» بالسَّيْنِ. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

(١) سنن أبي داود (٢١٦٤) في النكاح: باب في جامع النكاح، بسند حسن، وصححه الحاكم ١٩٥/٢، ٢٧٩، ووافقه الذهبي، وله شاهد بنحوه عن ابن عمر عند النسائي في الكبرى رقم (٨٩٧٨)، وسنده قوي.

(٢) الترمذي (٢٩٧٩) في التفسير: باب ومن سورة البقرة، وقال: حسن صحيح. وأخرجه أحمد في المسند (٢٦٠٦١ و ٢٦١٠٣ و ٢٦١٥٨) ولفظه: عن أم سلمة قالت: لما قَدِمَ الْمُهاجِرُونَ المدينةَ على الأنصار تزوجوا من نسائهم، وكان الْمُهاجِرُونَ يُجْبُونَ، وكانت الأنصار لِاتِّجَابِي، فأرادَ رجلٌ من الْمُهاجِرِينَ امرأته على ذلك، فأبَتْ عليه حتى تسألَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قالت: فَأَتَنَّهُ، فاستَحْيَتْ أَنْ تسأله، فسأَلَتْهُ أُمُ سَلَمَةَ، فنزلت ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ﴾ وقال: «لا إِلَّا فِي صِمَامٍ واحدٍ». وإسناده صحيح، وصححه البيهقي في السنن ١٩٥/٧، وفي الباب عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه مرفوعاً: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَذْبَارِهِنَّ». أخرجه الشافعي ٣٦٠/٢ والطحاوي ٢٥/٢ وصححه ابنُ جَبَّانٍ (١٢٩٩) وغير واحدٍ من الأئمة. وعن أبي هريرة الذي سيأتي برقم (٣٠٧٥). وعن علي عند أحمد ٨٦/١ (٦٥٧): =



٥١٠ - (خ ط د - عائشة) رضي الله عنها، قالت: نزلَ قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]<sup>(١)</sup> في قول الرجل: لا والله، وبلى والله. هذه رواية البخاري والموطأ.

وفي رواية أبي داود قال: «اللغو في اليمين، قالت عائشة: قال رسول الله ﷺ: «هو قول الرجل في بيته»<sup>(٢)</sup>: «كَلَّا والله، وبلا والله». ورواه أيضًا عنها موقوفًا<sup>(٣)</sup>.

قال مالك في الموطأ: «أحسنُ ما سمعتُ في ذلك: أَنَّ اللغوَ حَلْفُ الإنسانِ على الشيءِ يَسْتَتِرُنَّ أَنَّهُ كَذَلِكَ، ثم يَوجدُ بِخلافِهِ، فلا كَفَّارَةَ فيه»<sup>(٤)</sup>، قال: والذي يحلفُ على الشيءِ وهو يعلم أَنَّهُ فيه آثِمٌ كاذِبٌ لِيَرْضِيَ بِهِ أَحَدًا، أو يَعْتَدِرَ لِمَخْلُوقٍ، أو يَقْتطِعَ به مالًا، فهذا أعظمُ [من] أَنْ تكونَ فيه كَفَّارَةٌ. قال: وإنَّما الكَفَّارَةُ على من حَلَفَ أَنْ لا يَفْعَلَ الشيءَ المُباحَ لَهُ فَعَلَهُ، ثم يَفْعَلُهُ، أو أَنْ يَفْعَلَهُ، ثم لا يَفْعَلُهُ، مثلُ أَنْ حَلَفَ لا يَبِيعُ ثوبَهُ بعَشْرَةِ دراهمٍ، ثم يَبِيعُهُ بذلك، أو يَخْلِفَ لِيُضِرَّ بِنَ عَلامَةٍ، ثم لا يَضِرُّهُ. (يَقْتطِعُ): يَقْتَعِلُ من قَطَعَ: أي يأخُذُهُ لِنَفْسِهِ مَتَمَلِّكًا.

٥١١ - (د س - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] الآية، وذلك أَنَّ الرجلَ كان إذا طَلَّقَ

= «لأنَّاتوا النساء في أعجازهن»، وعن عبد الله بن عمرو عنده أيضًا (٦٦٦٧) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ في الذي يأتي امرأته في دُبُرِها: «هي اللوطيَّة الصغرى»، وإسناده حسن.

(١) كذا ذكر المؤلف هذه الآية من سورة البقرة كما ترى، وهي أيضًا من سورة المائدة [آية ٨٩] ورواية البخاري ذكرت في التفسير من سورة المائدة كما سيأتي في التخریج، واكتفى المؤلف بذكر الحديث هنا ولم يذكره في المائدة.

(٢) في (ظ): «في يمينه»، والمثبت من سنن أبي داود.

(٣) البخاري (٤٦١٣) في التفسير، سورة المائدة: باب قوله: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، و(١٦٦٣) في الأيمان والنذور: باب ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾؛ والموطأ ٤٧٧/٢ (١٠٣٢) في الأيمان والنذور: باب اللغو في اليمين؛ وأبو داود (٣٢٥٤) في الأيمان والنذور، باب لغو اليمين.

(٤) وهو قولُ أبي حنيفة وأصحابه، وريعة ومكحول والأوزاعي والليث، وعن أحمد روايتان، ونقل ابنُ المنذر وغيره عن ابنِ عمر وابنِ عباس وغيرهما من الصحابة. وعن القاسم وعطاء والشعبي وطاوس والحسن نحو ما دلَّ عليه حديث عائشة.



امراته، فهو أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا، وَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَنُسَخَ ذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] الآية. أخرجه أبو داود، وأخرجه النسائي نحوه<sup>(١)</sup>.

(يَتَرَبَّصُ) التَّرَبُّصُ: الْمُكُتُّ وَالِانْتِظَارُ.

(قُرُوء) جمعُ قَرء: وهو الطَّهْرُ عند الشافعي، والحَيْضُ عند أبي حنيفة، فيكون من الأضداد.

٥١٢ - (ط ت - عروة بن الزبير) رضي الله عنهما، قال: كان الرجل إذا طَلَّقَ امرأته ثم ارْتَجَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، كان ذلك له، وَإِنْ طَلَّقَهَا أَلْفَ مَرَّةٍ، فَعَمَدَ رَجُلٌ إِلَى امرأته، فطَلَّقَهَا حَتَّى إِذَا شَارَفَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا ارْتَجَعَهَا، ثم قال: لا والله لا أوليك إلي ولا تحلين أبدًا. فأنزل الله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَلِإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَرْبِيعٍ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، فاستقبل الناسُ الطلاقَ جديدًا من ذلك اليوم: مَنْ طَلَّقَ أَوْ لَمْ يُطَلِّقْ. أخرجه الموطأ والترمذي<sup>(٢)</sup>.

(شَارَفَتْ) الشيء: قَرِيبَتْ مِنْهُ، وَأَشْرَفَتْ عَلَيْهِ.

(أُولِيكَ)<sup>(٣)</sup>: أَصْنُوكَ إِلَيَّ، وَهُوَ الْمَأْوَى: الْمَنْزِلُ.

٥١٣ - (خ ت د - مَعْقِلُ بْنُ بَسَّارٍ) رضي الله عنه، قال: كَانَتْ لِي أُخْتُ تُحْطَبُ إِلَيَّ، (وَأَمْنَتْهَا مِنَ النَّاسِ)، فَأَتَانِي ابْنُ عَمٍّ لِي، فَأَتَكَحْتُهَا إِيَّاهُ، (فَاصْطَحَبَا مَا شَاءَ اللَّهُ)، ثُمَّ طَلَّقَهَا طَلَاقًا لَهُ رَجْعَةٌ، ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَلَمَّا خُطِبَتْ إِلَيَّ أَتَانِي يَخْطُبُهَا (مَعَ الْخُطَّابِ)، فَقُلْتُ لَهُ: (خُطِبَتْ إِلَيَّ فَمَنْعْتُهَا النَّاسَ، وَأَتَزَنُّكَ بِهَا، فَزَوَّجْتُكَهَا، ثُمَّ طَلَّقْتُهَا طَلَاقًا لَكَ رَجْعَةٌ ثُمَّ تَرَكَتْهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَلَمَّا خُطِبْتُ إِلَيَّ أَتَيْتَنِي تَخْطُبُهَا

(١) سنن أبي داود (٢١٩٥) في الطلاق: باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث، ورقم (٢٢٨٢) موقوفًا؛ والنسائي ٢١٢/٦ (٣٥٥٤) في الطلاق: باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث، وإسناده حسن، وسيأتي برقم (٥٩٤٧) مطولاً.

(٢) الموطأ ٥٨٨/٢ (١٢٤٧) في الطلاق: باب جامع الطلاق، والترمذي بعد الرقم (١١٩٢) في الطلاق: باب الطلاق مَرَّتَانِ، وقد وصله الترمذي قبله برقم (١١٩٢) وهو الآتي برقم (٥٧٩٠) لكن فيه يعلى بن شبيب، وهو لين الحديث، وكلا الإسنادين ضعيف.

(٣) في (ظ): «أُولِيكَ».



مع الخطأب؟! والله لا أنكحكنها أبداً، قال: ففي نزلت هذه الآية: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ فَلَ تَعْضَلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢] الآية، فكفرت عن يميني، وأنكحكنها إياه.

هذه رواية البخاري، وأخرجه الترمذي وأبو داود نحوه بمعناه<sup>(١)</sup>.

وفي أخرى للبخاري نحوه، وفيها: فحيمي معقل من ذلك أنفاً<sup>(٢)</sup> وقال: خلا عنها، وهو يقدر عليها، ثم بخطبها! فحال بينه وبينها، فأنزل الله هذه الآية، فدعاه النبي ﷺ فقرأ عليه، فترك الحمية، واستفاد لأمر الله عز وجل<sup>(٣)</sup>.

(١) لفظ الترمذي: عن الحسن، عن معقل بن يسار، أنه زوج أخته رجلاً من المسلمين على عهد رسول الله ﷺ، فكانت عنده ماكانت، ثم طلقها تطليقة لم يراجعها حتى انقضت العدة، فهويها وهويته، ثم خطبها مع الخطأب، فقال له: يالكح! أكرمتك بها وزوجتكها، فطلقتها! والله لا ترجع إليك أبداً آخر ماعليك، قال: فعلم الله حاجته إليها، وحاجتها إلى بعليها، فأنزل الله تبارك وتعالى ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ فَلَ تَعْضَلُوهُنَّ﴾ إلى قوله ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، فلما سمعها معقل قال: سمعاً لربي وطاعة. ثم دعاه فقال: أزوجك وأكرمك.

قال الترمذي: هذا حديث صحيح. وقد روي من غير وجه عن الحسن، ثم قال: وفي هذا الحديث دلالة على أنه لا يجوز النكاح بغير ولي، لأن أخت معقل بن يسار كانت ثيباً، فلو كان الأمر إليها دون وليها لزوجت نفسها، ولم تحتج إلى وليها معقل بن يسار، وإنما خاطب الله في هذه الآية الأولياء فقال: ﴿فَلَ تَعْضَلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، ففي هذه الآية دلالة على أن الأمر إلى الأولياء في التزوج مع رضاهن. اهـ.

وقال ابن جرير: في هذه الآية الدلالة الواضحة على صحة قول من قال: لانكاح إلا بولي من العصة.

وقال الخطأبي: هذه أدل آية في كتاب الله تعالى على أن النكاح لا يصح إلا بعقد ولي.

وقال الحافظ المنذري في مختصر السنن ٣/٣٤، وقال الشافعي: وهذا أبين ما في القرآن، من أن الولي مع المرأة في نفسها حقاً، وأن على الولي أن لا يعضلها، إذا رضيت أن تنكح بالمعروف. قال: وجاءت السنة بمثل معنى كتاب الله.

(٢) بفتح الهمزة والنون منون، أي: ترك الفعل غيظاً وترفعاً.

(٣) البخاري (٤٥٢٩) في التفسير: باب ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ﴾، و(٥١٣٠) في النكاح: باب من قال: لانكاح إلا بولي، و(٥٣٣٠ و ٥٣٣١) في الطلاق: باب ويعولنهن أحق بردهن في العدة؛ والترمذي (٢٩٨١) في التفسير: باب ومن سورة البقرة؛ وأبو داود (٢٠٨٧) في النكاح: باب في العضل، وما بين الأقواس زيادات ليست في رواية واحدة عند البخاري أو الترمذي أو أبي داود، ولعل الحميدي لفقها من عدة روايات وجمعها في هذه الرواية.



(تَعْضُلُوهُنَّ) أي تمنعنهنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ من يجوزُ لهنَّ نِكَاحُهُ.

(فَكَفَّرْتَ) تكفيرُ اليمين: إخراجُ الكفَّارة التي تلزمُ الحالفَ إذا حَنَثَ، كأنَّها تُغْطِي الذَّنْبَ الذي يُوجِبُهُ الْحِنْثُ. والتَّكْفِيرُ: التَّغْطِيَةُ.  
(فَحَمِي) أي أَخَذَتْهُ الْحَمِيَّةُ، وهي الْأَنْفَةُ وَالْغِيْرَةُ.

٥١٤ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: في قوله تعالى: ﴿فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، هو أن يقول: إِنِّي أُرِيدُ التَّرْجُوحَ، [وإنَّ النساءَ لَمِنْ حَاجَتِي] <sup>(١)</sup>، وَلَوِ دِدْتُ أَنْ تُيسَّرَ لي امرأةٌ صَالِحَةٌ. أخرجه البخاري <sup>(٢)</sup>.

٥١٥ - (خ م ت دس - علي بن أبي طالب) رضي الله عنه، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال يوم الأحزاب - وفي رواية يوم الْخَنْدَقِ -: «مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَيُوتِنَهُمْ نَارًا» <sup>(٣)</sup> كما شَغَلُونَا عن الصلاةِ الْوُسْطَى حتى غَابَتِ الشَّمْسُ.

وفي رواية: شَغَلُونَا عن الصلاةِ الْوُسْطَى: صلاةِ العصر، وذكر نحوه.

وزادَ في أخرى: ثم صَلاَهَا بين المغرب والعِشاء.

هذه رواية البخاري ومسلم والترمذي، ولأبي داود والنسائي نحوها <sup>(٤)</sup>.

(١) زيادةٌ ليست عند البخاري.

(٢) ١٥٤/٩ في النكاح: باب قول الله جلَّ وعز: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾، في ترجمة الباب.

(٣) قال شارح المشكاة: هذا دعاء عليهم بعداب الدارين من خراب بيوتهم في الدنيا، فتكون «النار» استعارة للفتنة، ومن اشتعال النار في قبورهم.

(٤) البخاري (٢٩٣١) في الجهاد: باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزَّلْزَلَة، و(٤١١١) في المغازي: باب غزوة الخندق و(٤٥٣٣) في تفسير سورة البقرة: باب حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى، و(٦٣٩٦) في الدعوات: باب الدعاء على المشركين؛ ومسلم (٦٢٧) في المساجد ومواضع الصلاة: باب التغليظ في تفويت صلاة العصر، وباب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر؛ والترمذي (٢٩٨٤) في التفسير: باب ومن سورة البقرة؛ وأبو داود (٤٠٩) في الصلاة: باب وقت صلاة العصر؛ والنسائي ٢٣٦/١ (٤٧٣) في الصلاة: باب المحافظة على صلاة العصر؛ وأحمد في المسند في مواضع كثيرة، منها ٧٩/١ (٥٩٢)؛ والدارمي (١٢٣٢) في الصلاة: باب في الصلاة الوسطى.



٥١٦ - (م - ابن مسعود) رضي الله عنه، قال: حبسَ المشركونَ رسولَ الله ﷺ عن صلاة العصر حتى احمرَّت الشمسُ أو اصفرَّت، فقال رسولُ الله ﷺ: «شَعَلُونَا عن الصلاةِ الوُسْطَى، صلاةِ العصر، ملأَ اللهُ أجوافَهُمْ وقُبُورَهُمْ نارًا، أو حشا اللهُ أجوافَهُمْ وقُبُورَهُمْ نارًا». أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>.

٥١٧ - (ت - سمرة بن جندب وابن مسعود) رضي الله عنهما، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «الصلاةُ الوُسْطَى صلاةُ العصر». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

٥١٨ - (م ط د ت س - أبو يونس مولى عائشة) رضي الله عنهما، قال: أَمَرْتَنِي عائشةُ رضي الله عنها أن أَكْتُبَ لَهَا مُصْحَفًا، وقالت: إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فَأَذِّنِي ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]، قال: فَلَمَّا بَلَغْتُهَا أَذَنْتُهَا، فَأَمَلْتُ عَلَيَّ ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ وَقُومُوا لِلَّهِ قَنِينَ﴾ قالت عائشة: سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. أخرجه الجماعةُ إلا البخاري<sup>(٣)</sup>.

(فَأَذِّنِي): أَغْلِمْنِي؛ وَالْإِذَانُ: الْإِعْلَامُ.

٥١٩ - (ط - عمرو بن رافع) رحمه الله، أَنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ مُصْحَفًا لِحَفْصَةَ فَقَالَتْ لَهُ: إِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ فَأَذِّنِي. فَأَذَنْتُهَا، فَقَالَتْ:

(١) (٦٢٨) في المساجد ومواضع الصلاة: باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر؛ وأخرجه ابن ماجه (٦٨٦) في الصلاة: باب المحافظة على صلاة العصر؛ وأخرجه الطبري (٥٤٢٠)؛ وأحمد في المسند ٣٩٢/١ (٣٧٠٨)؛ والبيهقي ٤٦٠/١.

(٢) سنن الترمذي (٢٩٨٣ و ٢٩٨٥) في التفسير: باب ومن سورة البقرة، و(١٨١ و ١٨٢) في الصلاة: باب في الصلاة الوسطى أنها العصر، وإسناده عن ابن مسعود حسن، وصححه الترمذي؛ وأخرجه الطبري (٥٤١٧)؛ وأحمد ٧/٥ (١٩٥٧٨) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، عن الحسن بن سمرة. وقد حسَّنه الترمذي. وفي الباب عن علي وعائشة وحفصة وأبي هريرة وأبي هاشم بن عتبة، ويشهد له ما قبله.

(٣) مسلم (٦٢٩) في المساجد ومواضع الصلاة: باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر؛ والموطأ ١٣٨/١ (٣١٥) في صلاة الجماعة (النداء للصلاة): باب الصلاة الوسطى؛ وأبو داود (٤١٠) في الصلاة: باب وقت صلاة العصر؛ والترمذي (٢٩٨٢) في التفسير: باب ومن سورة البقرة؛ والنسائي ٢٣٦/١ (٤٧٢) في الصلاة: باب المحافظة على صلاة العصر؛ وأخرجه أحمد ٧٤/٦ (٢٣٩٢٧).



اَكْتُبُ ﴿ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَلِيلًا ۖ ﴾. أخرجه الموطأ<sup>(١)</sup>.

٥٢٠ - (م - شقيق بن عقبة عن البراء بن عازب) رضي الله عنه، قال: نَزَلَتْ هذه الآية: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ﴾ فقرأناها ماشاء الله، ثم نَسَخَهَا الله، فنَزَلَتْ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، فقال رجلٌ - كان جالسًا عند شقيق - له: فهي إذا صلاة العصر؟ فقال البراء: قد أَخْبَرْتُكَ كيف نَزَلَتْ، وكيف نَسَخَهَا الله، والله أعلم. أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup>.

٥٢١ - (ط ت - مالك) رحمه الله، بلغه أَنَّ عليَّ بن أبي طالب وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما كانا يقولان: الصلاةُ الوُسْطَى صلاةُ الصُّبْح. أخرجه الموطأ؛ وأخرجه الترمذي عن ابن عباس وابن عمر تعليقاً<sup>(٣)</sup>.

٥٢٢ - (ط ت د - زيد بن ثابت وعائشة) رضي الله عنهما، قالوا: الصلاةُ الوسطى صلاةُ الظُّهر<sup>(٤)</sup>. أخرجه الموطأ عن زيد، والترمذي عنهما تعليقاً.

وأخرجه أبو داود عن زيد قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، وَلَمْ

(١) الموطأ ١/١٣٩ (٣١٦) في صلاة الجماعة: باب الصلاة الوسطى، وعمرو بن رافع وثقه ابن حبان، وقال الحافظ في تهذيب التهذيب ٨/٣٢: وأخرج الحديث المذكور إسماعيل القاضي في أحكام القرآن من طريق سلمان بن بلال، عن عبد الرحمن بن عبد الله عن نافع أَنَّ عمرو بن رافع أو نافع مولى عمر أخبره أنه كتب مصحفاً لحفصة، ومن طريق موسى بن عقبة، عن نافع: أمرت حفصة - ولم يذكر عمرو بن رافع، وأخرجه ابن حبان في صحيحه (١٧٢٢) من طريق ابن إسحاق قال: حدثني أبو جعفر محمد بن علي ونافع أَنَّ عمرو بن رافع مولى عمر بن الخطاب حدثهما أنه كان يكتب المصاحف أيام أزواج النبي ﷺ، قال: فاستكتبني حفصة مصحفاً وقالت: إذا بلغت هذه الآية من سورة البقرة فلا تكتبها حتى تأتيني منها فأملئها عليك كما حفظتها من رسول الله ﷺ، قال: فلما بلغتُها جئتُها بالورقة التي أكتبها فقالت: اكتب ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَلِيلًا﴾.

(٢) مسلم (٦٣٠) في المساجد: باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر.

(٣) الموطأ (٣١٨) في صلاة الجماعة (النداء للصلاة): باب الصلاة الوسطى في ترجمة الباب؛ والترمذي تعليقاً بعد (١٨٢) في الصلاة: باب ماجاء في صلاة الوسطى أنها صلاة العصر، وقد قيل: إنها الظهر.

(٤) في طبعة دمشق: «صلاة العصر» تصحيف، والمثبت من (ظ) والموطأ والترمذي. انظر التخریج الاتي في الحاشية التالية.



يَكُنْ يُصَلِّي صَلَاةً أَشَدَّ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا، فَتَزَلْتُ: ﴿حَفِظُوا عَلَيَّ الصَّلَاةَ وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨] وقال: إِنَّ قَبْلَهَا صَلَاتَيْنِ، وَبَعْدَهَا صَلَاتَيْنِ<sup>(١)</sup>.

(بِالْهَاجِرَةِ) الْهَاجِرَةُ: شِدَّةُ الْحَرِّ.

٥٢٣ - (خ - ابن الزبير) رضي الله عنهما، قال: قلت لعثمان: هذه الآية التي في البقرة: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ إلى قوله ﴿غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾، قد نَسَخْتُهَا الآية الأخرى، فلم تكتبها؟ قال: تدعها<sup>(٢)</sup> يا بن أخي، لا أعير شيئاً [منه] من مكانه، أخرجه البخاري<sup>(٣)</sup>.

٥٢٤ - (د - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: نزل قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ في الأنصار، كانت تكون المرأة مِقلاتاً فتجعل على نفسها إن عاش لها ولدٌ أن تهوِّده، فلما أُجْلِيَتْ بنو النَّضِيرِ، كان فيهم كثيرٌ من أبناء الأنصار، فقالوا: لاندع أبناءنا، فأنزل الله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦] أخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup>، وقال: المِقلاتُ: التي لا يعيش لها ولدٌ.

(١) الموطأ (٣١٧) في صلاة الجماعة (النداء للصلاة): باب الصلاة الوسطى؛ والترمذي (١٨٢) في الصلاة: باب ماجاء في صلاة الوسطى أنها العصر، تعليقاً؛ وأبو داود (٤١١) في الصلاة: باب وقت صلاة العصر، وإسناده أبي داود صحيح.

(٢) في رواية للبخاري «لم تكتبها أو تدعها؟ قال: يا بن أخي لا أعير شيئاً منه من مكانه» قال الحافظ تعليقاً على هذه الرواية: كذا في الأصول بصيغة الاستفهام الإنكاري كأنه قال: لم تكتبها وقد عرفت أنها منسوخة، أو قال: لم تدعها، أي: تركها مكتوبةً وهو شكٌ من الراوي، أي اللفظين قال، ووقع في الرواية الآتية: فلم تكتبها؟ قال: تدعها يا بن أخي، وفي رواية الإسماعيلي: لم تكتبها، وقد نسخها الآية الأخرى، وهو يؤيد التقدير الذي ذكرته، وله من رواية أخرى، قلت لعثمان: هذه الآية ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾ قال: نسختها الآية الأخرى، قلت: تكتبها أو تدعها، قال: يا بن أخي لا أعير منها شيئاً عن مكانه، وهذه السياق أولى من الذي قبله، و«أو» للتخيير لا للشك.

(٣) البخاري (٤٥٣٠) في تفسير سورة البقرة: باب ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَىٰ صَنَ بَأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، و (٤٥٣٦) فيه: باب ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا لَّا أَوْ رِجَابًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾.

(٤) سنن أبي داود (٢٦٨٢) في الجهاد: باب الأسير يكره على الإسلام، وأخرجه الطبري (٥٨١٣) وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان رقم (١٧٢٥).



(مِفْلَاتًا) المِفْلَاةُ: المرأة التي لا يعيش لها ولد.

٥٢٥ - (خ م ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشُّكِّ<sup>(١)</sup> مِنْ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ: ﴿رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِمُتُؤْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبُكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] ويرحمُ الله لوطًا، لقد كان يأوي إلى رُكْنٍ شَدِيدٍ، وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السَّجْنِ طَوْلَ مَا لَبِثَ يُوسُفُ، لَأَجَبْتُ الدَّاعِيَ». هذه رواية البخاري ومسلم.

وفي رواية الترمذي قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْكَرِيمَ بْنَ الْكَرِيمِ بْنِ الْكَرِيمِ يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السَّجْنِ مَا لَبِثْتُ، ثُمَّ جَاءَنِي الرَّسُولُ: أَجَبْتُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْأَلْهُ مَا بَالُ الْنِسْوَةِ الَّتِي قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ [يوسف: ٥٠] قال: ورحمةُ الله على لوطٍ، إِنَّ كَانَ لِيَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ فَمَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ نَبِيًّا إِلَّا فِي تَرْوَةٍ مِنْ قَوْمِهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) قال الحافظ في الفتح ٢٩٤/٦، ٢٩٥: اختلفوا في معنى قوله ﷺ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشُّكِّ» فقال بعضهم: معناه: نحنُ أشدُّ اشتياقًا إلى رؤية ذلك من إبراهيم. وقيل: معناه: إذا لم نشكَّ نحنُ فإبراهيمُ أولى أن لا يشكَّ؛ أي: لو كان الشكُّ متطرقًا إلى الأنبياء لكنَّ أنا أحقُّ به منهم، وقد علمتم أنَّي لم أشكَّ، فاعلموا أنه لم يشكَّ، وإنما قال ذلك تواضعًا منه، أو من قبل أن يعلمه الله بأنه أفضلُ من إبراهيم، وهو كقوله في حديث أنسٍ عند مسلم «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ. قَالَ: ذَاكَ إِبْرَاهِيمُ». وقيل: إِنَّ سَبَبَ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْآيَةَ لَمَّا نَزَلَتْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: «شَكَ إِبْرَاهِيمَ وَلَمْ يَشْكُ نَبِيًّا» فبلغه ذلك فقال: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشُّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ» أراد: ماجرث به العادة في المخاطبة لمن أراد أن يدفع عن آخر شيئًا قال: مهما أردت أن تقول لفلان فقله لي. ومقصوده: لا تنقل ذلك.

(٢) البخاري (٣٣٧٢) في الأنبياء: باب قوله عز وجل: ﴿وَنَبِّئُهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾، و(٣٣٧٥) فيه: باب ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾، و(٣٣٨٧) فيه: باب قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلْمُتَذَكِّرِينَ﴾، و(٤٥٣٧) في التفسير: باب ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾، و(٤٦٩٤) في تفسير سورة يوسف: باب ﴿فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾، و(٦٩٩٢) في التعبير: باب رؤيا أهل السجون والفساد والشرك؛ ومسلم (١٥١) في الإيمان: باب زيادة طمأنينة القلب، و(١٥١) في الفضائل: باب فضائل إبراهيم الخليل عليه السلام؛ والترمذي (٣١١٦) في التفسير: باب ومن سورة يوسف؛ وأخرجه ابن ماجه (٤٠٢٦) في الفتن: باب الصبر على البلاء؛ وأحمد في المسند ٣٢٩/٢ (٨١٢٩)، وسياقي برقم (٦٧٠).



(نحنُ أَحَقُّ بالشُّكِّ من إبراهيم): لَمَّا نَزَلَتْ ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠] قال بعضُ مَنْ سَمِعَهَا: شكُّ إبراهيم عليه السلام، ولم يشكَّ نبيُّنا. فقال رسولُ الله ﷺ تواضعًا منه وتقديرًا لإبراهيم على نفسه: «نحنُ أَحَقُّ بالشُّكِّ منه». والمعنى أننا لم نشكَّ ونحنُ دونهُ، فكيف يشكُّ هو؟

٥٢٦ - (خ - عُبَيْد بن عُمَيْر) رحمه الله، قال: قال عمرُ بنُ الخطاب يومًا لأصحابِ رسولِ الله ﷺ: فِيمَ تَرَوْنَ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ ﴿أَيُّدُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ [البقرة: ٢٦٦]؟ قالوا: الله أعلم. فغَضِبَ عمرُ فقال: قولوا: نعلم، أو لا نعلم. فقال ابنُ عباس: في نفسي منها شيءٌ يأمرُ المؤمنين. قال عمر: يا ابنَ أخي، قُلْ وَلَا تَحْقِرْ نَفْسَكَ. قال ابنُ عباس: ضَرَبْتُ مَثَلًا لِعَمَلٍ. قال عمرُ: أيُّ عملٍ؟ قال ابنُ عباس: لعملٍ. قال عمرُ: لرجلٍ غَنِيَ يَعمَلُ بِطَاعَةِ اللَّهِ، ثُمَّ بَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ الشَّيْطَانَ، فَعَمِلَ بِالْمَعَاصِي حَتَّى أَغْرَقَ أَعْمَالَهُ. أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>.

(أغرق أعماله) الصالحة: أضاعها بما ارتكب من المعاصي.

٥٢٧ - (ت - البراء بن عازب) رضي الله عنه، قال: في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧] نَزَلَتْ فِينَا مَعَشَرَ الْأَنْصَارِ، كُنَّا أَصْحَابَ نَخْلٍ، فَكَانَ الرَّجُلُ يَأْتِي مِنْ نَخْلِهِ عَلَى قَدَرِ كُنْزِهِ وَقِلَّتِهِ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَأْتِي بِالْقِنْوِ وَالْقِنْوَيْنِ، فَيُعَلِّقُهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَكَانَ أَهْلُ الصُّفَّةِ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ، فَكَانَ أَحَدُهُمْ إِذَا جَاعَ، أَتَى الْقِنْوَ، فَضَرَبَهُ بِعَصَا، فَسَقَطَ الْبُسْرُ وَالتَّمْرُ، فَيَأْكُلُ، وَكَانَ نَاسٌ مِّنْ لَّا يَرْعُبُ فِي الْخَيْرِ، يَأْتِي الرَّجُلُ بِالْقِنْوِ فِيهِ الشَّيْصُ وَالْحَشْفُ، وَبِالْقِنْوِ قَدْ انْكَسَرَ، فَيُعَلِّقُهُ، فَانْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيْمَمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تَنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِتَاخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُخْرِجُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧] قال: لو أنَّ أَحَدَكُمْ أَهْدَى إِلَيْهِ مِثْلُ مَا أُعْطِيَ، لَمْ يَأْخُذْهُ إِلَّا عَلَى إِغْمَاضٍ وَحَيَاءٍ. قال: فَكُنَّا

(١) البخاري (٤٥٣٨) في تفسير سورة البقرة: باب قوله: ﴿أَيُّدُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾. قال الحافظ: وقوله: «أغرق أعماله» أي أعماله الصالحة، وأخرج ابن المنذر هذا الحديث من وجه آخر عن ابن أبي مليكة وعنده بعد قوله: «أي عمل» قال ابن عباس: شيء أُلْقِيَ فِي رُوعِي. قال صدقت يا ابن أخي.



بعد ذلك يأتي أحدنا بصالحٍ ماعندهُ. أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>

(تَبِمُّوا الْخَبِيثَ) التَّيْمُمُ: الْقَضْدُ. وَالْخَبِيثُ: الرَّدِيُّ وَالْحَرَامُ.

(بِالْفَنُو) الْقَنُو: الْعِدْقُ مِنَ الرُّطْبِ<sup>(٢)</sup>.

(أَهْلُ الصُّفَّةِ): هُمُ الْفُقَرَاءُ مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ كَانُوا يَسْكُنُونَ صُفَّةَ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا مَسْكَنَ لَهُمْ، وَلَا مَكْسَبَ وَلَا مَالَ وَلَا وِلَدَ، وَإِنَّمَا كَانُوا مُتَوَكِّلِينَ يَنْتَظِرُونَ مِنْ يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِمْ بِشَيْءٍ يَأْكُلُونَهُ وَيَلْبَسُونَهُ<sup>(٣)</sup>.

(الْإِعْمَاضُ): الْمَسَامَحَةُ وَالْمُسَاهَلَةُ، يَقُولُ فِي الْبَيْعِ: أَغْمَضُ لِي: إِذَا اسْتَرَدَّتْهُ مِنَ الْمُبِيعِ<sup>(٤)</sup>، وَاسْتَحْطَّتْهُ مِنَ الثَّمَنِ.

(الشَّيْئُ): الرَّدِيُّ مِنَ الْبُسْرِ.

٥٢٨ - (ت - ابن مسعود) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِلشَّيْطَانِ لَمَّةً بَابِ آدَمَ، وَلِلْمَلِكِ لَمَّةً، فَأَمَّا لَمَّةُ الشَّيْطَانِ، فإِعَادُ بِالْشَّرِّ، وَتَكْذِيبُ بِالْحَقِّ، وَأَمَّا لَمَّةُ الْمَلِكِ، فإِعَادُ بِالْخَيْرِ، وَتَصْدِيقُ بِالْحَقِّ، فَمَنْ وَجَدَ ذَلِكَ، فَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ، فَيَحْمَدُ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ الْآخَرَى، فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ». ثُمَّ قَرَأَ: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [البقرة: ٢٦٨]،

(١) الترمذي (٢٩٨٧) في التفسير: باب ومن سورة البقرة، وقال: حديث حسن صحيح غريب. وأخرجه ابن ماجه (١٨٢٢) في الزكاة: باب التَّهْيِ أَنْ يُخْرِجَ فِي الصَّدَقَةِ شَرَّ مَالِهِ؛ والطبري (٦١٣٩)؛ والحاكم ٢/٢٨٥، وقال: هذا حديث غريب صحيح على شرط مسلم ولم يُخرِّجْ، ووافقه الذهبي، وهو كما قال.

(٢) وهو في التمر بمنزلة العنقود من العنب. وجمعه أفتاء.

(٣) ظاهرُ هذا التفسير: أنهم كانوا جماعة خاصة منقطعين للصفّة. وهذا خطأ، فإن صريح الأحاديث الواردة في ذلك: أنهم الذين كانوا يقدمون المدينة مهاجرين، ينزلون الصفّة ريثما يتخذون المنزل فيتحولون، فكانت الصفّة كالنزل في المدينة؛ ولقد كان رسول الله ﷺ وحلفاؤه الأربعة سادات المتوكلين، ولم يجلسوا ينتظرون صدقات الناس، بل لقد ثبت أن النبي ﷺ حذر من ذلك أشد التحذير.

(٤) في (د): «من البيع»، والمثبت من (ظ).



الآية. أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

(اللَّئِمَّةُ): المَرَّةُ الواحدةُ من الإلمام، وهو القُرْبُ من الشيء، والمرادُ بها اللَّئِمَةُ التي تَقَعُ في القَلْبِ من فعلِ الخيرِ والشرِّ والعَزْمِ عليه.

٥٢٩ - (خ - مروان بن الأصفر) رحمه الله، عن رجلٍ من أصحابِ رسولِ الله ﷺ - وهو ابن عمر - قال: ﴿وَلِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبَ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤] إِنَّهَا نُسَخَتْ.

وفي رواية: نَسَخَتْهَا الآيَةُ التي بعدها. أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup>.

٥٣٠ - (ت - الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ) رحمه الله، قال:

(١) الترمذي (٢٩٨٨) في التفسير: باب ومن سورة البقرة، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ غريب، وفي بعض النسخ: حسنٌ صحيحٌ غريب، وإسناده ضعيف. وأخرجه الطبري (٦١٧٠)؛ وابن حبان في صحيحه (٩٩٧)، وإسناده ضعيف، والموقوف أصح.

(٢) البخاري (٤٥٤٥) في تفسير سورة البقرة: باب ﴿وَلِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ﴾، و(٤٥٤٦) فيه: باب ﴿عَمَّا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَّبِّهِ﴾. قال الحافظ في الفتح: قوله: «وهو ابن عمر»: لم يتضح لي من هو الجازم بأنه ابن عمر، فإنَّ الروايةَ الآتيةَ بعد هذه وقعت بلفظ: أحسبه ابن عمر، وعندي في ثبوت كونه ابن عمر توقف، لأنه ثبت أنَّ ابن عمر لم يكن اطلع على كون هذه الآية منسوخة، فروى أحمد من طريق مجاهد قال: دخلتُ على ابن عباس فقلت: كنتُ عند ابن عمر فقرا: ﴿وَلِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ﴾، فبكى، فقال ابن عباس: إِنَّ هذه الآيةَ لما أنزلتْ عَمَّتْ أصحابَ رسولِ الله ﷺ عَمَّا شَدِيدًا، وقالوا: يارسول الله هلكنَّا، فإنَّ قلوبنا ليست بأبدينا. فقال: «قولوا: سمعنا وأطعنا» فقالوا، فنسختْها هذه الآية: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، وأصله عند مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس دون قصة ابن عمر؛ وأخرج الطبري (٦٤٥٩) بإسنادٍ صحيح عن الزهري أنه سمع سعيد بن مرجانة يقول: كنتُ عند ابن عمر فتلا هذه الآية: ﴿وَلِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ﴾، فقال: والله لنن آخذنا الله بهذا لنهلكن. ثم بكى حتى شمع نسيجه، فقصتُ حتى أتيتُ ابن عباس فذكرتُ له ما قال ابن عمر، وما فعل حين تلاها، فقال: يغفر الله لأبي عبد الرحمن، لعمرى لقد وجدَ المسلمون حين نزلت مثل ما وجد، فأنزل الله ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، وروى مسلم من حديث أبي هريرة قال: لما نزلت ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ الآية، اشتدَّ ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، فذكر القصة وفيها: فلما فعلوا نسخها الله فأنزل الله ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ إلى آخر السورة، ولم يذكر قصة ابن عمر، ويمكن أن ابن عمر كان أولاً لا يعرف القصة ثم لما تحقق ذلك جزم به فيكون مرسل صحابي والله أعلم.



حَدَّثَنِي مِنْ سَمِعَ عَلِيًّا يَقُولُ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ﴾، أَخْرَجْتَنَا. قَالَ: قُلْنَا: يُحَدِّثُ أَحَدُنَا نَفْسَهُ، فَيُحَاسِبُ بِهِ؟ لَا يَذَرِي<sup>(١)</sup>. مَا يُغْفَرُ مِنْهُ وَمَا لَا يُغْفَرُ؟ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ بَعْدَهَا فَنَسَخَتْهَا ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>.

٥٣١ - (م - أبو هريرة) رضي الله عنه قال: لما نزلت على رسول الله ﷺ ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] . . . الآية، اشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ بَرَكُوا عَلَى الرُّكْبِ، فَقَالُوا: أَيُّ رَسُولَ اللَّهِ، كُلُّنَا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا نَطِيقُ، الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ وَالْجِهَادَ وَالصَّدَقَةَ، وَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيْكَ هَذِهِ الْآيَةُ، وَلَا نَطِيقُهَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ مِنْ قَبْلِكُمْ: سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا؟ بَلَى قُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، غُفْرَانُكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ». [قالوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانُكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ]. فَلَمَّا اقْتَرَأَهَا الْقَوْمُ، وَذَكَتْ بِهَا أَلْسِنَتُهُمْ، أَنْزَلَ اللَّهُ فِي إِنْشَائِهَا: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نَفِرُ بَيْنَ رُسُلِهِمْ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانُكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [٢٨٥]. فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ نَسَخَهَا اللَّهُ تَعَالَى فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] قَالَ: «نَعَمْ» ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ يَكُونُونَ قَبْلِنَا﴾ قَالَ: «نَعَمْ» ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ قَالَ: «نَعَمْ» ﴿وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦] قَالَ: «نَعَمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>.

(اِقْتَرَأَهَا): بِمَعْنَى قَرَأَهَا، وَهُوَ افْتَعَلَ مِنَ الْقِرَاءَةِ.

(١) فِي التِّرْمِذِيِّ: «لَا تَذَرِي».

(٢) التِّرْمِذِيُّ (٢٩٩٠) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

(٣) مُسْلِمٌ (١٢٥) فِي الْإِيمَانِ: بَابُ بَيَانِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمْ يَكَلِّفْ إِلَّا مَا يَطِيقُ. وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٤١٢/٢، وَقَبْلَ الْحَدِيثِ رَقْمُ (٩٠٨١) مِنْ طَبْعَةِ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ.



٥٣٢ - (م ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: لما نزلت هذه الآية ﴿وَلِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبَكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] دَخَلَ قُلُوبَهُمْ مِنْهَا شَيْءٌ لَمْ يَدْخُلْ قُلُوبَهُمْ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَسَلَّمْنَا». قَالَ: فَالْقَى اللَّهُ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ ﴿وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. قَالَ: فَعَلْتُ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

وفي رواية الترمذي مثله، وقال: فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]... الآية، وزاد فيه: ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا...﴾ الحديث<sup>(١)</sup>.

(الإِضْرَ): الْعَهْدُ وَالْمِيثَاقُ؛ وَقِيلَ: الْحِمْلُ وَالثَّقْلُ.

٥٣٣ - (خ م ت د س - أبو هريرة) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَجَاوَزَ لِأُمْتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا<sup>(٢)</sup>، مَا لَمْ يَعْمَلُوا بِهِ أَوْ يَتَكَلَّمُوا<sup>(٣)</sup>».

وفي رواية: مَا وَسَّوَسَتْ بِهِ صُدُورُهَا.

أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْمُوطَأَ<sup>(٤)</sup> وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمْتِي مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ

(١) مسلم (١٢٦) في الإيمان: باب بيان أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى لَمْ يَكَلِّفْ إِلَّا مَا يُطَاقُ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٩٢) فِي التَّفْسِيرِ، بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ. وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٠٧١ وَ ٣٠٦١).

(٢) قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: ضَبَطَهُ الْعُلَمَاءُ بِالنَّضْبِ وَالرَّفْعِ، وَهِيَ ظَاهِرَانِ، إِلَّا أَنَّ النَّصْبَ أَشْهُرُ وَأَظْهَرُ، قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: «أَنْفُسُهَا» بِالنَّصْبِ، وَبَدَأَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «إِنَّ أَحَدَنَا يَحْدُثُ نَفْسَهُ» قَالَ: قَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَأَهْلُ اللُّغَةِ يَقُولُونَ: «أَنْفُسُهَا» بِالرَّفْعِ، يَرِيدُونَ بَغِيرَ اخْتِيَارِهَا، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَعْلَمُ مَا تُوسَّوْنَ بِهِ نَفْسَكُمْ﴾ [ق: ١٦].

(٣) فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ «مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا أَوْ يَعْمَلُوا بِهِ».

(٤) الْبُخَارِيُّ (٦٦٦٤) فِي الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ: بَابُ إِذَا حَنَّتْ نَاسِيًا فِي الْإِيمَانِ، وَ(٢٥٢٨) فِي الْعِتْقِ: بَابُ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ فِي الْعِتَاقَةِ وَالطَّلَاقِ، وَ(٥٢٦٩) فِي الطَّلَاقِ: بَابُ الطَّلَاقِ فِي الْإِعْلَاقِ وَالْكِرْهِ وَالسُّكْرَانِ وَالْمَجْنُونِ؛ وَمُسْلِمٌ (١٢٧) فِي الْإِيمَانِ: بَابُ تَجَاوُزِ اللَّهِ عَنْ حَدِيثِ النَّفْسِ =



## سورة آل عمران

٥٣٤ - (خ م ت د س - عائشة) رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله ﷺ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ وقرأت إلى ﴿وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولَؤُلَآءِ الْكِبَرِ﴾ [آل عمران: ٧]، فقال: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاخْذَرُوهُمْ». هذه رواية البخاري ومسلم وأبي داود.

وفي رواية الترمذي، قالت: سئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية، وذكر الحديث. وفي أخرى له قالت: سألت رسول الله ﷺ، وفيها: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُمْ فَاعْرِفُوهُمْ». قالها مرتين أو ثلاثاً<sup>(١)</sup>.

٥٣٥ - (خ - سعيد بن جبير) رحمه الله، قال: قال رجل لابن عباس: إِنِّي أَجِدُ فِي الْقُرْآنِ أَشْيَاءَ تَخْتَلِفُ عَلَيَّ. قال: ماهو<sup>(٢)</sup>؟ قال: ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]. وقال: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧]، وقال: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، وقال: ﴿وَاللَّهُ رِئَاسًا كَمَا مَثَرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]، وقد

= والخواطر؛ والترمذي (١١٨٣) في الطلاق: باب ماجاء فيمن يحدث بطلاق امرأته؛ وأبو داود (٢٢٠٩) في الطلاق: باب الوسوسة في الطلاق؛ والنسائي ١٥٦/٦، ١٥٧، ٣٤٣٣ و ٣٤٣٤ و (٣٤٣٥) في الطلاق: باب من طلق في نفسه؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٠٤٠) في الطلاق: باب من طلق في نفسه ولم يتكلم به، و(٢٠٤٤) فيه: باب طلاق المكره والناسي؛ وأحمد في المسند في مواضع، منها ٣٩٣/٢ (٨٨٦٤).

(١) البخاري (٤٥٤٧) في التفسير: باب ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾؛ ومسلم (٢٦٦٥) في العلم: باب النهي عن اتباع متشابه القرآن؛ والترمذي (٢٩٩٣ و ٢٩٩٤) في التفسير: باب ومن سورة آل عمران؛ وأبو داود (٤٥٩٨) في السنة: باب النهي عن الجدال واتباع المتشابه من القرآن. وأخرجه ابن ماجه (٤٧) في المقدمة: باب اجتناب البدع والجدل؛ وأحمد في المسند ٤٨/٦ (٢٣٦٩٠)؛ والدارمي (١٤٥) في المقدمة: باب من هاب الفتيا وكره التنطع والتبذع.

(٢) قال الحافظ: زاد عبد الرزاق في رواية عن معمر عن رجل عن المنهال بسنده، فقال ابن عباس: ماهو أشك في القرآن؟ قال: ليس بشك، ولكنه اختلاف. فقال: هات ماختلف عليك من ذلك قال: أسمع الله يقول.



كتموا في هذه الآية، وفي [النازعات: ٢٧ - ٣٠] ﴿أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ ﴿رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا﴾ ﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضَمْنَهَا﴾ ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾، فذكرَ خَلْقَ السَّمَاءِ قَبْلَ خَلْقِ الْأَرْضِ، ثم قال: ﴿أَبَيْتُكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ إلى ﴿طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ٩ - ١١] فذكرَ في هذه خَلْقَ الْأَرْضِ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاءِ، وقال: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]. وقال: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [الفتح: ١٩] وقال: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]، فكأنَّه كانَ، ثم مضى، قال ابن عباس: ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١] هي النفخة الأولى، يُنْفَخُ في الصور، فيصْعَقُ من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله فلا أنسابَ بينهم عند ذلك، ولا يتساءلون، ثم في النفخة الآخرة: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الصفافات: ٢٧]، وأما قوله: ﴿وَاللَّهُ رِشًا مَّا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لِأَهْلِ الْإِخْلَاصِ ذُنُوبَهُمْ، فيقول: الْمُشْرِكُ: تَعَالَوْا نَقُولْ: مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ، فيخْتِمُ اللَّهُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ، فتَنْطِقُ جَوَارِحُهُمْ بِأَعْمَالِهِمْ، فعند ذلك عُرِفَ أَنَّ اللَّهَ لَا يَكْتُمُ حَدِيثًا، وعنده: ﴿ثِيَابًا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] وخلقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ، ثم اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ آخَرَيْنِ، ثم دَحَى الْأَرْضَ، أي: بَسَطَهَا، وأخرج منها الماء والمرعى، وخلق فيها الجبال والأشجار، والآكام وما بينهما في يَوْمَيْنِ آخَرَيْنِ، فذلك قوله: ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٣٠] فَخَلَقَتْ<sup>(١)</sup> الْأَرْضُ وَمَافِيهَا مِنْ شَيْءٍ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، وَخُلِقَتْ السَّمَاوَاتُ فِي يَوْمَيْنِ، وقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ سَمَّى نَفْسَهُ ذَلِكَ، أي: لَمْ يَزَلْ، وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُرِدْ شَيْئًا إِلَّا أَصَابَ بِهِ الَّذِي أَرَادَ، وَيُحَكِّ، فلا يختلفُ عليك القرآن، فَإِنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ. أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup>.

(دَحَاهَا) دَحَا الْأَرْضَ: بَسَطَهَا.

(فَصَعِقَ) صَعِقَ الْإِنْسَانُ: إِذَا غُشِيَ عَلَيْهِ، وَإِذَا مَاتَ.

(الآكام): جمع أَكَمَةٍ، وهي الروابي الصغار.

(١) في البخاري: «فَجُعِلَتْ».

(٢) البخاري ٤٢٧/٨، ٤٢٩ تعليقاً قبل رقم (٤٨١٦) في تفسير سورة حم السجدة.



(جوارِهم) الجَوَارِح: جمعُ جَارِحَةٍ، وهي الأعضاء، كاليدِ والرَّجْلِ، ونحوِ ذلك.

٥٣٦ - (د - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: لَمَّا أَصَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُرَيْشًا يَوْمَ بَدْرٍ، وَقَدِمَ الْمَدِينَةَ، جَمَعَ الْيَهُودَ فِي سُوقِ بَنِي قَيْنَقَاعَ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ يَهُودَ، أَسْلِمُوا قَبْلَ أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قُرَيْشًا». قَالُوا: يَا مُحَمَّدُ، لَا يُعْزُكَ مِنْ نَفْسِكَ أَنْ قَتَلْتَ نَفَرًا مِنْ قُرَيْشٍ كَانُوا أَغْمَارًا لَا يَعْرِفُونَ الْقِتَالَ، إِنَّكَ لَوْ قَاتَلْتَنَا لَعَرَفْتَ أَنَّا نَحْنُ النَّاسُ، وَأَنْتَ لَمْ تَلَقَ مِثْلَنَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْيُكُم مَّا كُنْتُمْ عَلَيْهِ كَانُوا يَحْكُمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢] إلى قوله: ﴿فَبِمَا تَغْتَابُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ - ببدرٍ - ﴿وَأَخْرَجْنَاهُ مِنْ دَارِهِ﴾ [آل عمران: ١٣]. أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

(أَغْمَارًا) الأغمار: جمع غُمِر بضم الغين، وهو الجاهلُ الغُرُّ الذي لم يُجَرَّبِ الأمور.

٥٣٧ - (ت - ابن مسعود) رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ وُلَاةً مِنَ النَّبِيِّينَ، وَإِنِّي وَلِيِّ أَبِي وَخَلِيلُ رَبِّي إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّ أَوَّلَى الْكُنَاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨]. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>

(وُلَاة) الوُلَاة: جمع وَلِيٍّ، وهو الذي يُؤَالِي الْإِنْسَانَ، وَيَتَضَمُّ إِلَيْهِ، وَيَكُونُ مِنْ جَمْلَتِهِ وَأَتْبَاعِهِ وَالنَّاصِرِينَ لَهُ.

٥٣٨ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما قال: وَأَلَّ عِمْرَانُ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ

(١) سنن أبي داود (٣٠٠١) في الخراج: باب كيف كان إخراجُ اليهود من المدينة؛ وأخرجه الطبري (٦٦٦٦) وفي سننه محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت، لم يوثقه غيرُ ابنِ حبان، وباقي رجاله ثقات؛ وأخرجه الطبري (٦٦٦٧) من حديث ابن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قتادة قال: لَمَّا أَصَابَ اللَّهُ قُرَيْشًا يَوْمَ بَدْرٍ جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهُودَ فِي سُوقِ بَنِي قَيْنَقَاعَ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

(٢) الترمذي (٢٩٩٥) في التفسير: باب ومن سورة آل عمران، وإسناده صحيح. وأخرجه أحمد في المسند ٤٠١/١ (٣٧٩٠)؛ والطبري (٧٢١٦) والحاكم في المستدرک ٢/٢٩٢، وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخين ولم يُخَرِّجْاهُ، ووافقه الذهبي.



وآل عمران وآل ياسين وآل محمد، يقول الله: ﴿إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ بِإِذْنِهِمْ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ [آل عمران: ٦٨] وهم المؤمنون. أخرجه البخاري بغير إسناد<sup>(١)</sup>.

٥٣٩ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: تفسير قول المرأة الصالحة ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُعَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥] أي: خالصاً للمسجد يخدمه. أخرجه البخاري في ترجمة باب<sup>(٢)</sup>.

٥٤٠ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: ﴿إِذْ يَقُولُ أَفْلَئِمُهُمْ﴾ [آل عمران: ٤٤]، اقْتَرَعُوا فَجَرَتْ أَفْلاهُمْ مَعَ الْجَزِيَّةِ<sup>(٣)</sup>، فَعَالَ فَلَمْ زَكْرِيَّا الْجَزِيَّةَ. أخرجه البخاري في ترجمة باب من أبواب كتابه بغير إسناد<sup>(٤)</sup>.

٥٤١ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران: ٥٥] أي: مُمِيتُكَ. أخرجه البخاري في ترجمة باب<sup>(٥)</sup>.

(١) البخاري تعليقاً قبل الحديث (٣٤٣١) في أحاديث الأنبياء: باب قول الله تعالى ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ﴾ قال الحافظ: وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه. وحاصله أنَّ المراد بالاصطفاء بعض آل عمران، وإن كان اللفظ عامًّا فالمراد به الخصوص. نقول: وعلي بن أبي طلحة لم يدرك ابن عباس، فروايته عنه منقطعة.

(٢) البخاري تعليقاً قبل الحديث (٤٩٠) في الصلاة: باب الخدم للمسجد، قال الحافظ: وهذا التعليق وصله ابن أبي حاتم بمعناه.

(٣) بكسر الجيم، والمعنى أنهم اقترعوا على كفالة مريم أيهم يكفلها، فأخرج كل واحد منهم فلماً وألقوها كلها في الماء، فجرت أفلام الجميع مع الجزية إلى أسفل، وارتفع قلم زكريَّا فأخذها.

(٤) البخاري تعليقاً قبل الحديث (٢٦٨٦) في الشهادات: باب القرعة في المشكلات، وقوله عز وجل: ﴿إِذْ يَقُولُ أَفْلَئِمُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ وقد أشار البخاري إلى الاحتجاج بهذه القصة في صيحة الحاكم بالقرعة بناءً على أنَّ شرعاً من قبلنا شرعٌ لنا إذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه، ولا سيما إذا ورد في شرعنا تقريره، وساقه مساق الاستحسان والثناء على فاعله، وهذا منه.

(٥) البخاري تعليقاً قبل الحديث (٤٦٢٣) في تفسير سورة المائدة: ولا يصح، والمحققون من العلماء فسروا التوفي بأنه الرفع إلى السماء، وهو الصحيح المتعين، قال الطبري ٥٥/٦ بعد أن ذكر أقاويل العلماء في معنى «متوفيك»: وأولى هذه الأقوال بالصحة عندنا قول مَنْ قال: معنى ذلك: إني قابضك من الأرض ورافئك إلي، لتواتر الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ فَيَقْتُلُ الدَّجَالَ، ثُمَّ يَمُوتُ فِي الْأَرْضِ مَدَّةَ ذِكْرِهَا اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِي بَعْضِهَا ثُمَّ يَمُوتُ، فَيَصْلِي عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ وَيَدْفَنُونَهُ، ثُمَّ قَالَ: ومعلوم أنه لو كان قد أماته الله عز وجل لم يكن بالذي يميته ميتةً أخرى فيجمع عليه ميتتين، لأنَّ الله عز وجل إنما أخبر عباده أنه يخلقهم =



٥٤٢ - (س - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: كان رجلٌ من الأنصارِ أسلمَ، ثم ارتدَّ، وَلَحِقَ بالشُّركَ، ثُمَّ نَدِمَ، فَأَرْسَلَ إلى قَوْمِهِ: سَلُوا لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: هل لي من تَوْبَةٍ؟ فجاء قَوْمُهُ إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ فقالوا: [إِنَّ فَلَانًا قد نَدِمَ، وَإِنَّهُ أَمَرَنَا أَنْ نَسْأَلَكَ]: هل له من تَوْبَةٍ؟ فَتَرَلْتُ: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ إلى قوله ﴿عَفُوْرٌ رَّحِيْمٌ﴾ [آل عمران: ٨٦ - ٨٩]. فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَأَسْلَمَ. أخرجه النسائي<sup>(١)</sup>.

٥٤٣ - (ت - أبو غالب) رحمه الله، قال: رأى أبو أَمَامَةَ رُووسًا مُنْصَوْبَةً عَلَى دَرَجٍ دِمَشْقَ، فَقَالَ أَبُو أَمَامَةَ: كَلَابُ النَّارِ، شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَوْبِمِ السَّمَاءِ، خَيْرٌ قَتْلَى مَنْ قَتَلُوهُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، قُلْتُ لِأَبِي أَمَامَةَ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: لَوْ لَمْ أَسْمَعُهُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، أَوْ [أَرْبَعًا]، حَتَّى عَدَّ سَبْعًا، مَا حَذَّنْتُكُمْوَهُ، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>.

٥٤٤ - (ت - بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ) رضي الله عنه، عن أبيه عن جَدِّهِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، قَالَ: أَنْتُمْ تُتِمُّونَ سَبْعِينَ أُمَّةً، أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup>.

ثم يحييهم كما قال جل ثناؤه: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُبَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُخَيِّبُكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَمْ مِثْفًى﴾ [الروم: ٤٠] فتأويل الآية إذا: قال الله ليعسى: يا عيسى إني قابضك من الأرض ورافعك إلي، ومطهرتك من الذين كفروا، فجددوا نبوتك. وانظر كتاب «عقيدة الإسلام في حياة عيسى عليه السلام» للعلامة محمد أنور الكشميري، فيه مَقْنَعٌ وكفاية لمن أراد الله له الهداية.

(١) النسائي ١٠٧/٧ (٤٠٦٨) في تحريم الدم: باب توبة المرتد، وما بين معقوفين منه؛ وأخرجه الطبري (٧٣٦٠) وسنده حسن.

(٢) الترمذي (٣٠٠٠) في التفسير: باب ومن سورة آل عمران؛ وأخرجه أحمد في المسند ٢٥٣/٥ ٢٥٦؛ وابن ماجه (١٧٦) في المقدمة: باب ذكر الخوارج.

(٣) الترمذي (٣٠٠١) في التفسير: باب ومن سورة آل عمران، وإسناده حسن، وقال الترمذي: حديث حسن، وأخرجه الطبري (٧٦٢٢) وابن ماجه (٤٢٨٧ و ٤٢٨٨) في الزهد: باب صفة أمة محمد ﷺ؛ وأحمد في المسند ١/٥ (١٩٥١١)؛ والدارمي (٢٧٦٠) في الرقاق: باب قول النبي ﷺ: «أنتم آخر الأمم»؛ والحاكم في المستدرک ٨٤/٤ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وقال الحافظ في الفتح ١٦٩/٨: وهو حديث حسن صحيح أخرجه الترمذي وحسنه وابن ماجه والحاكم وصححه، وله شاهد مرسل عن قتادة عند الطبري رجاله =



٥٤٥ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: ﴿كُونُوا رَبَّيْنَكَ﴾ [آل عمران: ٧٩] قال: حُلَمَاءُ<sup>(١)</sup> فقهاء علماء. أخرجه البخاري في ترجمة باب<sup>(٢)</sup>.

٥٤٦ - (خ م - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: فينا نَزَلَتْ ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ [آل عمران: ١٢٢] قال: نحن الطائفتان؛ بنو حارثة، وبنو سلمة، ومايسرني أنها لم تنزل، لقول الله ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾. أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٣)</sup>.

(نفسلا) الفشل: الفرع والجبن والضعف.

٥٤٧ - (خ ت س - ابن عمر) رضي الله عنهما، قال: «كان النبي ﷺ يدعو على صفوان بن أمية، وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، فنزلت: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، هذه رواية البخاري.

وفي رواية الترمذي قال: قال رسول الله ﷺ يوم أُحُد: «اللهم العن أبا سفيان، اللهم العن الحارث بن هشام، اللهم العن صفوان بن أمية»، فنزلت: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾، فتاب عليهم، فأسلموا، فحسن إسلامهم.

وفي رواية النسائي: أنه سمع رسول الله ﷺ - حين رفع رأسه من صلاة الصبح من الركعة الآخرة - قال: «اللهم العن فلانا وفلانا»، يدعو على أناس من المنافقين، فأنزل الله تعالى الآية.

= ثقات، وفي حديث علي عند أحمد بإسناد حسن (٧٦٥ و ١٣٦٥) أنَّ النبي ﷺ قال: «وجعلت أمتي خير الأمم». وقد ورد معناه أيضًا ضمن حديث مطول عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا أخرجه أحمد في المسند ٦١/٣، وهو حديث حسن.

(١) في طبعة القاهرة «حكماء».

(٢) البخاري تعليقًا قبل الحديث (٦٨) في العلم: باب العلم قبل القول والعمل، وقال الحافظ: وهذا التعليق وصله ابن أبي عاصم أيضًا بإسناد حسن، والخطيب بإسناد آخر حسن.

(٣) البخاري (٤٠٥١) في المغازي: باب ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾؛ و(٤٥٥٨) في التفسير: باب ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾؛ ومسلم (٢٥٠٥) في فضائل الصحابة: باب من فضائل الأنصار.



وقد أخرج البخاري أيضاً نحو رواية النسائي.

وفي أخرى للترمذي قال: كان رسولُ الله ﷺ يدعو على أربعة نفرٍ، فأنزلَ الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ إلى ﴿ظَلِمْتُمْ﴾ فهداهم الله للإسلام<sup>(١)</sup>.

٥٤٨ - (ت د - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: نزلت هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١] في قَطِيفَةٍ حمراء فُقِدَتْ يومَ بَدْرٍ، فقال بعضُ القوم: لعلَّ رسولَ الله ﷺ أخذها. فأنزلَ الله هذه الآية إلى آخرها، أخرجه الترمذي وأبو داود<sup>(٢)</sup>.

(يَعْلُ) الْعُلُ: الخيانة، وقد قُرئ ﴿يَعْلُ - وَيُعْلُ﴾<sup>(٣)</sup>، أي: يَخُونُ وَيُخَانُ. (قَطِيفَةٌ) الْقَطِيفَةُ: دِنَارٌ لَهُ خِمِيلَةٌ<sup>(٤)</sup>.

٥٤٩ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٦١]...

(١) البخاري (٤٠٧٠) في المغازي: باب ليس لك من الأمر شيء، عن سالم بن عبد الله، وهذه الرواية مرسلة، وأخرجه موصولاً (٤٥٥٩) في تفسير آل عمران: باب ليس لك من الأمر شيء، و(٤٣٤٦) في الاعتصام: باب ليس لك من الأمر شيء، عن عبد الله بن عمر، لكن لم يفصح عن الأسماء في هذه الروايات، بل قال: «اللهم العن فلاناً وفلاناً وفلاناً» والترمذي (٣٠٠٥) في التفسير: باب ومن سورة آل عمران، وفي سننه عمر بن حمزة وهو ضعيف، ورجح الشيخ أحمد شاكر في المسند توثيقه، وقد قال الترمذي عقب إخراجه: هذا حديثٌ حسنٌ غريب، يستغرب من حديث عمر بن حمزة عن سالم، وكذا رواه الزهري عن سالم عن أبيه، والنسائي ٢٠٣/٢ (١٠٧٨) في الصلاة (التطبيق): باب لعن المنافقين في القنوت، وأخرجه أحمد في المسند (٥٦٤١)، والطبري (٧٨١٩) ورواية الزهري عن سالم التي أشار إليها الترمذي، أخرجهما أحمد في المسند ٢٤٧/٢ (٦٣١٣) عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وإسنادهما صحيح، وأخرجه أحمد أيضاً في المسند ٢٤٧/٢ (٦٣١٤) عن علي بن إسحاق، عن ابن المبارك، عن معمر، عن سالم، عن أبيه.

(٢) الترمذي (٣٠٠٩) في التفسير: باب ومن سورة آل عمران؛ وأبو داود (٣٩٧١) في الحروف والقراءات أول باب كتاب الحروف، وهو حديث حسن.

(٣) قال ابن الجوزي في زاد المسير ١/١٦١ واختلف القراء في ﴿يَعْلُ﴾ فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو: بفتح الياء وضم الغين، وقرأ الباقون: بضم الباء وفتح الغين.

(٤) في نسخة أخرى: خميل.



[١٧٣]، قالها إبراهيم حين أُلقي في النار، وقالها محمد ﷺ حين قال لهم الناس: إن الناس قد جمعوا لكم. أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>.

٥٥٠ - (خ م - أبو سعيد الخدري) رضي الله عنه، أن رجلاً من المنافقين على عهد رسول الله ﷺ كانوا إذا خرج رسول الله ﷺ إلى الغزو، تخلفوا عنه، وفرحوا بمفعدهم خلاف رسول الله ﷺ، فإذا قدم رسول الله ﷺ اعتذروا إليه، وحلفوا له، وأحبوا أن يُحمدوا بما لم يفعلوا فنزلت: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾... الآية [آل عمران: ١٨٨]. أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

(خلاف رسول الله) فعذت خلاف فلان: إذا فعذت خلفه، أو تأخرت بعده.

٥٥١ - (خ م ت - حميد بن عبد الرحمن بن عوف) رضي الله عنهما، أن مروان قال لبوابه: اذهب يارافع إلى ابن عباس، فقل: لئن كان كلُّ امرئٍ مثاً فرح بما أتى، وأحب أن يُحمد بما لم يفعل مُعذَّباً لتُعذِّبن أجمعون. فقال ابن عباس: مالكم ولهذه الآية؟ إنما نزلت هذه الآية في أهل الكتاب، ثم تلا ابن عباس: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧] هذه الآية، وتلا ابن عباس: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [آل عمران: ١٨٨]. وقال ابن عباس: سألهم النبي ﷺ عن شيء، فكنموا إياه، وأخبروه بغيره، فأروه أن قد استُحمدوا إليه بما أخبروه عنه فيما سألهم، وفرحوا بما أتوا من كتمانهم إياه ماسألهم عنه. أخرجه البخاري ومسلم والترمذي<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٤٥٦٣) في تفسير سورة آل عمران: باب إنَّ الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم.

(٢) البخاري (٤٥٦٧) في تفسير سورة آل عمران: باب ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا﴾؛ ومسلم (٢٧٧٧) في صفات المنافقين.

(٣) البخاري (٤٥٦٨) في تفسير سورة آل عمران: باب ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا﴾؛ ومسلم (٢٧٧٨) في أول كتاب صفات المنافقين؛ والترمذي (٣٠١٤) في التفسير: باب من سورة آل عمران، واللفظ لمسلم والترمذي. وأخرجه أحمد ٢٩٨/١ (٢٧٠٧).

وقال الحافظ في الفتح: ومروان هو ابن الحكم الذي ولي الخلافة، وكان يومئذ أمير المدينة من قبل معاوية، و«رافع» هذا لم أر له ذكراً في كتب الرواة، إلا ما جاء في هذا الحديث، والذي يظهر من سياق الحديث: أنه توجه إلى ابن عباس، فبلغه الرسالة، وعاد إلى مروان بالجواب، فلولا أنه معتمد عند مروان ما قنع برسالته، لكن قد ألزم الإسماعيلي البخاري أن يصحح حديث بسرة بنت صفوان في نقض الوضوء من مس الذكر، فإن عروة ومروان اختلفا في ذلك، فبعث مروان حرسه إلى بسرة، فعاد إليه بالجواب عنها. فصار الحديث من رواية عروة عن رسول =



٥٥٢ - (رافع بن خديج) رضي الله عنه، قال: إنه كان هو وزيد بن ثابت عند مروان بن الحكم - وهو أمير المدينة - فقال لي مروان: في أي شيء نزلت هذه الآية: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونُ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [آل عمران: ١٨٨]؟ قال: قلت: نزلت في ناس من المنافقين، كانوا إذا خرج رسول الله ﷺ وأصحابه إلى سفر تخلّفوا عنهم، فإذا قدّم اعتذروا إليه، وقالوا: ما حبسنا عنك إلا السقم والشغل، ولوددنا أنّا كنّا معكم، فأنزلت هذه الآية فيهم، فكأنّ مروان أنكر ذلك فقال: ما هذا هكذا. فجزع رافع من ذلك، فقال لزيد: أنشدك الله، ألم تعلم ما أقول؟ فقال زيد: نعم. فلما خرجنا من عند مروان قال زيد - وهو يمزح -: أما تحمّدي كما شهدت لك؟ فقال رافع: وأين هذا من هذا أن شهدت بالحق؟ قال زيد: قد حمّد الله على الحق أهله. أخرجه<sup>(١)</sup>.

(أنشدك الله) أي: أسألك وأقسم عليك أن ترفع نسيدي<sup>(٢)</sup>، يعني: صوتي، بأن تجيبني وتلبّي دعوتي.

= مروان عن بسرة، ورسول مروان مجهول الحال، فتوقف عن القول بصحة الحديث جماعة من الأئمة لذلك، فقال الإسماعيلي: إنّ القصة التي في حديث الباب شبيهة بحديث بسرة، فإن كان رسول مروان معتمداً في هذه فليعتمد في الأخرى، فإنه لافرق بينهما، إلا أنه في هذه القصة سمي رافعاً، ولم يسم في قصة بسرة، قال: ومع هذا فاختلف على ابن جريج في شيخه، فقال عبدالرزاق وهشام عنه عن ابن أبي مليكة عن علقمة، وقال حجاج بن محمد: عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن حميد بن عبد الرحمن، ثم ساقه من رواية محمد بن عبد الملك بن جريج عن أبيه عن ابن أبي مليكة عن حميد، فصار لهشام متابع، وهو عبد الرزاق، ولحجاج متابع، وهو محمد.

(١) كذا لم يذكر ابن الأثير من أخرجه، وذكره الحافظ ابن كثير في تفسير الآية ٣١٧/٢ و٣١٨ من رواية ابن مردويه في تفسيره، من حديث الليث بن سعد عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال قال أبو سعيد ورافع بن خديج وزيد بن ثابت كنّا عند مروان... الحديث إلا بعض اختلاف في لفظتين - ثم قال: ثم رواه من حديث مالك عن زيد بن أسلم عن رافع بن خديج «أنه كان هو وزيد بن ثابت عند مروان بن الحكم - وهو أمير المدينة - فقال مروان: يارافع، في أي شيء نزلت هذه الآية؟ - فذكره كما تقدم» قال ابن كثير: ولا منافاة بين ما ذكره ابن عباس ومقاله هؤلاء، لأنّ الآية عامة في جميع ما ذكر، وانظر الفتح ١٧٦/٨.

(٢) في نسخة أخرى: «نشدتي».



٥٥٣ - (ابن عباس) رضي الله عنهما قال: ما مِنْ بَرٍّ ولا فاجرٍ، إلا والموتُ خيرٌ له، ثم تلا: ﴿ إِنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا ﴾ [آل عمران: ١٧٨]. وتلا ﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْآبِرَارِ ﴾ [آل عمران: ١٩٨]. أخرجه (١).

(نُمَلِّي) الإملاء: الإمهال وإطالة العمر.

٥٥٤ - (ت - أُم سلمة هند بنت أبي أمية) رضي الله عنها، قالت: قلت: يا رسول الله، لا أسمعُ الله تعالى ذَكَرَ النساءِ في الهِجْرَةِ بشيءٍ؟ فأنزلَ الله تعالى: ﴿ أَلَيْ لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنُفِتُّ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ ﴾ إلى: ﴿ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ﴾ [آل عمران: ١٩٥]. أخرجه الترمذي (٢).

## سورة النساء

٥٥٥ - (خ م د س - عائشة) رضي الله عنها، قالت: إِنَّ رجلاً كَانَتْ له يَتِيمَةٌ فنَكَحَهَا، وكان له عَذْقٌ نَخْلٍ، فكانت شريكته فيه وفي ماله، فكان يُمَسِّكُهَا عليه، ولم يكن لها من نفسه شيءٌ، فتزلت: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى ﴾ [النساء: ٣] الآية...

وفي رواية: أَنَّ عُرْوَةَ سَأَلَهَا عن قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِسُوا ﴾ إلى قوله: ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ قالت: يابن أختي، هذه اليتيمة تكونُ في حجرٍ ولِئِهَا، فيرْعَبُ في جمالِها ومالِها، ويريدُ أن يتَقَصَّ صَدَاقَهَا، فَنُفُّوا عن نِكَاحِهَا،

(١) كذا، لم يذكر ابن الأثير من خرَّجه أيضًا، وقد رواه بنحوه ابن جرير (٨٢٦٧) و(٨٣٧٣) حديث عبد الله بن مسعود موقوفًا عليه، وإسناده صحيح، وأخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٢٩٨ وقال: هذا حديثٌ صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وذكره السيوطي في الدرر المشور ٢/١٠٤ وزاد نسبه لابن أبي شيبة وعبد بن حميد، وابن أبي حاتم، وأبي بكر المروزي في الجنائز، وابن المنذر، والطبراني.

(٢) الترمذي (٣٠٢٣) في التفسير: باب ومن سورة النساء؛ وأخرجه الطبري (٨٣٦٨) وفي سنده رجلٌ من بني سلمة، وقد بينه الحاكم في المستدرک ٢/٣٠٠ فرواهُ من طريق يعقوب بن حميد حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، عن سلمة بن أبي سلمة رجلٍ من ولدِ أُم سلمة، عن أُم سلمة، وهو حديث حسن.



إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهُنَّ فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، وَأَمْرُوا بِنِكَاحٍ مَنْ سِوَاهُنَّ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَاسْتَفْتَى النَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَسَتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾ إِلَى ﴿وَرَعِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] فَبَيَّنَ اللَّهُ لَهُمْ أَنَّ الْيَتِيمَةَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ جَمَالٍ وَمَالٍ رَغِبُوا فِي نِكَاحِهَا، وَلَمْ يُلْحِقُوهَا بِسُتْنِهَا فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، وَإِذَا كَانَتْ مَرْغُوبًا عَنْهَا فِي قِلَّةِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ تَرَكُوهَا وَالتَّمَسُّوا غَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ. قَالَتْ: فَكَمَا يَتْرَكُونَهَا حِينَ يَرَغِبُونَ عَنْهَا، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكِحُوهَا إِذَا رَغِبُوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا وَيُعْطُوهَا حَقَّهَا الْأَوْفَى مِنَ الصَّدَاقِ.

وَفِي رِوَايَةٍ نَحْوِهِ، وَفِيهِ: قَالَتْ: يَا بِنَ أَخْتِي، هِيَ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجَرٍ وَلِيَّهَا، تُشَارِكُهُ فِي مَالِهِ، فَيُعْجِبُ مَالُهَا وَجَمَالُهَا، وَيُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ أَنْ يُقْسِطَ فِي صَدَاقِهَا، فَيُعْطِيهَا مِثْلَ مَا يُعْطِيهَا غَيْرُهُ، فَتُهْوَى عَنْ نِكَاحِهَا، إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهُنَّ، وَيَبْلُغُوا لَهُنَّ أَعْلَى سُتْنِهِنَّ مِنَ الصَّدَاقِ.

وَفِيهِ: قَالَتْ عَائِشَةُ: وَالَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ: أَنَّهُ ﴿يَتْلُ عَلَيْنَكُمُ فِي الْكِتَابِ﴾... [النساء: ١٢٧] الْآيَةُ الْأُولَى الَّتِي قَالَ فِيهَا: ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْنِ فَاذْكُرُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ قَالَتْ: وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْآيَةِ الْآخِرَةِ<sup>(١)</sup> ﴿وَرَعِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]: رَغْبَةُ أَحَدِهِمْ عَنِ يَتِيمَتِهِ الَّتِي تَكُونُ فِي حَجَرِهِ حِينَ تَكُونُ قَلِيلَةَ الْمَالِ، فَتُهْوَى أَنْ يَنْكِحُوا مَا رَغِبُوا فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا مِنْ يَتَامَى النِّسَاءِ، إِلَّا بِالْقِسْطِ، مِنْ أَجْلِ رَغْبَتِهِمْ عَنْهَا.

زَادَ فِي رِوَايَةٍ فِي آخِرِهِ: مِنْ أَجْلِ رَغْبَتِهِمْ عَنْهَا، إِذَا كُنَّ قَلِيلَاتِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ. وَفِي أُخْرَى عَنْهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَسَتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾... [النساء: ١٢٧] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ قَالَ: هِيَ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجَرِ الرَّجُلِ، قَدْ شَرِكْتُهُ فِي مَالِهِ، فَيَرَعِبُ عَنْهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا غَيْرَهُ، فَيُدْخِلُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، فَيُخْسِئُهَا، فَتُهْوَى عَنْهَا اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ. هَذِهِ رِوَايَاتُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ أَتَمَّهَا.

وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيِّ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَالَ رِبْعَةُ فِي قَوْلِ

(١) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُوَفُّنَهُنَّ مَا كَتَبَ لَهُنَّ وَرَعِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧].



الله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ [النساء: ٣] قال: يقول: اتزكوهنَّ إِنْ خِفْتُمْ، فقد أَخْلَلْتُ لَكُمْ أَرْبَعًا<sup>(١)</sup>.

(عَذَقَ) بفتح العين: التَّخَلَّةَ مع حملها؛ وهو المراد هاهنا، وبكسرهما، القَنُؤُ بما فيه من الرطب.

(تُقْسِطُوا) قَسَطَ الرجلُ: إِذَا جَارَ؛ وَأَقْسَطَ: إِذَا عَدَلَ، والمراد هاهنا: العَدْل.

(حَجَرٌ وَلِيَّهَا) الْحَجَرُ: حجر الإنسان، وهو معروف، والحَجَرُ: الْمَنْعُ من التصرف، والوليُّ هاهنا: هو القائم بأمر اليتيم.

٥٥٦ - (خ م - عائشة) رضي الله عنها، في قوله: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦]، إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي وَالِي الْيَتِيمِ إِذَا كَانَ فَقِيرًا: أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهُ مَكَانَ قِيَامِهِ عَلَيْهِ بِمَعْرُوفٍ.

وفي رواية: أَنْ يُصِيبَ مِنْ مَالِهِ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا بِقَدْرِ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ. أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

(فَلْيَسْتَعْفِفْ) الْعِفَّةُ: وهي النزاهة عن الشيء.

(١) البخاري (٢٧٦٣) في الوصايا: باب قول الله تعالى ﴿وَأَقْرَأُوا الْيَتَامَى آيَاتِ اللَّهِ وَلَا تَبَدَّلُوا الْكَلِمَاتَ بِالْكَلِيبِ﴾، و(٤٥٧٣ و ٤٥٧٤) في تفسير سورة النساء: باب ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾، و(٤٦٠٠) فيه: باب قوله ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾، و(٥٠٦٤) في النكاح: باب الترغيب في النكاح، و(٥٠٩٢) فيه: باب الأكفاء في المال وتوزيع المُلْكِ المَثْرِيَّة، و(٥٠٩٨) فيه: باب لا يتزوج أكثر من أربع، و(٥١٢٨) فيه: باب من قال لانكاح إلا بولي، و(٥١٣١) فيه: باب إذا كان الوليُّ هو الخاطب، و(٥١٤٠) فيه: باب توزيع اليتيمة، و(٦٩٦٥) في الحيل: باب ما ينهى من الاحتيال للولي في اليتيمة المرغوبة، وأن لا يكمل صداقها؛ وأخرجه مسلم (٣٠١٨) في التفسير؛ وأبو داود (٢٠٦٨) في النكاح: باب ما يكره أن يجمع بينهن من النساء، وإسناده صحيح؛ والنسائي ١١٥/٦ و ١١٦ و (٣٣٤٦) في النكاح: باب القسط في الأصدقة.

(٢) البخاري (٢٢١٢) في البيوع: باب من أجرى أمر الأمصار على مايتعارفون بينهم، و(٢٧٦٥) في الوصايا: باب وللوصي أن يعمل في مال اليتيم وأن يأكل منه بقدر عمله، و(٤٥٧٥) في تفسير سورة النساء: باب ومن كان فقيرًا فليأكل بالمعروف فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم؛ ومسلم (٣٠١٩) في التفسير؛ وأخرجه الطبري (٨٦٥٨).



(بالمعروف) والمعروف هاهنا: هو القصد في النفقة، وتَزَكِ الإسراف، أي: فليقتصد.

٥٥٧ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: ٨] قال: هي مُحْكَمَةٌ، وليست بمنسوخة. وفي رواية قال: إِنَّ نَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّ هَذِهِ آيَةٌ نُسِخَتْ، وَلَا وَاللَّهِ مَا نُسِخَتْ، وَلَكِنَّهَا مِمَّا تَهَاوَنَ النَّاسُ بِهَا، هُمَا وَالْيَان: وَالِ يَرِثُ، وَذَلِكَ الَّذِي يُرْزَقُ، وَوَالِ لَا يَرِثُ، وَذَلِكَ الَّذِي يَقُولُ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ أَنْ أُعْطِيكَ. أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>.

٥٥٨ - (خ م ت د - جابر) رضي الله عنه، قال: مَرَضْتُ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي وَأَبُو بَكْرٍ، وَهُمَا مَاشِيَانِ فَوَجَدَانِي أُغْمِي عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ صَبَّ وَضُوءَهُ عَلَيَّ، فَأَفَقْتُ، فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي؟ كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَلَمْ يُجِبْنِي بِشَيْءٍ، حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ.

وفي رواية: فَعَقَلْتُ، فَقُلْتُ: لَا يَرِثُنِي إِلَّا كَلَالَةٌ، فَكَيْفَ الْمِيرَاثُ؟ فَتَزَلَّتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ.

وفي أخرى: فَتَزَلَّتْ ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]<sup>(٢)</sup>.

(١) البخاري (٢٧٥٩) في الوصايا: باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾، و(٤٥٧٦) في تفسير سورة النساء: باب وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين.

(٢) وقال الحافظ في الفتح ١٨٢/٨: هكذا وقع في رواية ابن جريج، وقيل: إنه وهم في ذلك، وأن الصواب أَنَّ آيَةَ الَّتِي نَزَلَتْ فِي قِصَّةِ جَابِرِ هَذِهِ الْآيَةُ الْآخِرَةُ مِنَ النِّسَاءِ، وَهِيَ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] لِأَنَّ جَابِرًا يَوْمَئِذٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَالِدٌ، وَالْكَلَالَةُ: مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدَ. وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَمْرِو النَّاقِدِ، وَالنَّسَائِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، فَقَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: حَتَّى نَزَلَتْ عَلَيْهِ آيَةُ الْمِيرَاثِ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ وَلِمُسْلِمٍ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، قَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ «نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ». فَقُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾؟ قَالَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ».

وقد تفطن البخاري لذلك، فترجم في أول الفرائض قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ - إلى =



وفي أخرى: فلم يرُدَّ عليَّ شيئاً، حتى نزلت آية الميراث ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦].

هذه رواية البخاري ومسلم.

وفي رواية الترمذي: فقلت: يانبي الله، كيف أقسم مالي بين ولدي؟ فلم يرُدَّ عليَّ شيئاً، فنزلت ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾... [النساء: ١١] الآية<sup>(١)</sup>.

وفي رواية أخرى له مثل رواية البخاري ومسلم، وزاد فيها: وكان لي تسع أخوات، حتى نزلت آية الميراث: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦].

وفي رواية أبي داود نحو الأولى، وقال فيها: أُعْميَّ عليَّ، فلم أكلّمه، وقال في آخرها: فنزلت آية الميراث: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ مَنْ كان ليس له ولدٌ وله أخوات.

وفي أخرى قال: اشتكيْتُ وعندي سبع أخوات، فدخل عليَّ رسولُ الله ﷺ، فنفخ في وجهي فأفقتُ، فقلت: يا رسولَ الله، ألا أوصي لأخواتي بالثلثين؟ قال: «أحسن». قلتُ: بالشَّطْرِ؟ قال: «أحسن». ثم خرج وتركني، فقال: «يا جابر، لا أراك مَيِّتاً من وجعك هذا، وإنَّ الله قد أنزلَ فيَّينَ الذي لأخواتك، فجعلَ لهنَّ الثلثين». قال: فكان جابرٌ يقول: أنزلت فيَّ هذه الآية ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي

= قوله - ﴿عَلِيماً حَكِيماً﴾ ثم ساقَ حديثَ جابر المذكور عن قتيبة عن ابن عُيينة، وفي آخره «حتى نزلت آية الميراث» ولم يذكر مازادُه الناقد، فأشعر أنَّ الزيادة عنده مدرجة من كلام ابن عُيينة، وانظر تمام الكلام على هذا في «الفتح».

(١) هذه رواية الترمذي في الفرائض، وقد رواه في التفسير نحو ما في الصحيحين، قال الشيخ المباركفوري: كذا وقع في رواية الترمذي هذه بزيادة لفظ «ولدي» ولم يقع هذا اللفظ في الرواية الآتية في التفسير، ولا في رواية واحد من بقية الأئمة الستة، بل وقع في بعض طرق حديث جابر المذكور في الصحيحين فقلت: يا رسولَ الله، «إنما يرثني كلاله» ووقع في رواية للبخاري: «إنما لي أخوات» فبين رواية الترمذي هذه وروايات الصحاح مخالفة ظاهرة، فما في الصحاح مقدم. اهـ.



الْكَلَالَةُ<sup>(١)</sup>.

(كَلَالَةٌ) الكَلَالَةُ: هو أن يَرِثَ المَيِّتَ غيرُ الوالدِ والولد، وتُطْلَقُ على مَنْ ليس بوالدٍ ولاولِدٍ من الوارِثينَ.

٥٥٩ - (ت د - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: خرجنا مع رسولِ الله ﷺ، حتى جِئْنَا امرأةً من الأنصارِ في الأسْوَافِ، فجاءتِ المرأةُ بابتَينَ لَهَا، فقالت: يارسولَ الله، هاتانِ ابنتا ثابِتِ بنِ قيس<sup>(٢)</sup>، قُتِلَ معكَ يَوْمَ أُحُدٍ، وقد استَفَاءَ عُمُهُمَا مَالُهُمَا وَمِيرَاثُهُمَا كُلُّهُ فلم يَدْعُ لهُمَا مَالاً إِلَّا أَخَذَهُ، فما ترى يارسولَ الله؟ فوالله لا تُنْكَحَانِ أَبَدًا إِلَّا وَلَهُمَا مَالٌ. قال: فقال رسولُ الله ﷺ: «يَقْضِي الله في ذلك». قال: ونزلت سورةُ النساءِ ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] الآية، فقال رسولُ الله ﷺ: «ادْعُوا لي المرأةَ وصاحبَهَا». فقال لِعَمَّهُمَا: «أَعْطِيهِمَا التُّلُكَيْنِ، وَأَعْطِ أُمَّهُمَا التُّمْنَ، وَمَابِقِي فَلَكِ». هذه روايةُ أَبِي داود.

وأخرجه أيضًا، أَنَّ امرأةَ سَعْدِ بنِ الرَّبِيعِ قالت: يارسولَ الله، إِنَّ سَعْدًا هَلَكَ وَتَرَكَ ابْتَيْنِ، وساقَ نحوه. قال أبو داود: هذا هو الصواب.

(١) البخاري (١٩٤) في الوضوء: باب صب النبي ﷺ وضوءه على المغمى عليه، و(٤٥٧٧) في تفسير سورة النساء: باب يوصيكم الله في أولادكم، و(٥٦٥١) في المرضى: باب عيادة المغمى عليه، و(٥٦٦٤) فيه: باب عيادة المريض راكبًا وماشيًا وردفًا على الحمار، و(٥٦٧٦) فيه: باب وضوء العائد للمريض، و(٦٧٢٣) في الفرائض في فاتحته، و(٦٧٤٣) فيه: باب ميراث الأخوات والإخوة، و(٧٣٠٩) في الاعتصام: باب ما كان النبي ﷺ يسألُ مما لم ينزلُ عليه الوحي فيقول: لأدرى أو لم يجب حتى ينزل عليه الوحي؛ ومسلم (١٦١٦) في الفرائض: باب ميراث الكلالَة؛ والترمذي (٢٠٩٧) في الفرائض: باب ميراث الأخوات، و(٣٠١٥) في التفسير: باب ومن سورة النساء؛ وأبو داود (٢٨٨٦ و ٢٨٨٧) ورجالُه ثقات - في الفرائض: باب في الكلالَة؛ وأخرجه النسائي (١٣٨) في الطهارة: باب الانتفاع بفضل الوضوء؛ وابن ماجه (٢٧٢٨) في الفرائض: باب الكلالَة؛ وأحمد في المسند ٢٩٨/٣ (١٣٧٧٤)؛ والدارمي (٧٣٣) في الطهارة: باب الوضوء بالماء المستعمل؛ وأخرجه الطبري (١٠٨٦٧)؛ والطبائسي ١٧/٢؛ والبيهقي ٢٣١/٦ وذكره السيوطي في الدر ٢٥٠/٢ وزادَ نسبته لابن سعد والنسائي.

(٢) قال أبو داود: أخطأ بشر بن المفضل فيه، إنما هما ابنتا سعد بن الربيع، وثابت بن قيس قتل يوم اليمامة. وكذا قال الخطابي، ورواية الترمذي وابن ماجه على الصواب.



وأخرجه الترمذي قال: جاءت امرأة سعد ابن الربيع بابتنيها من سعد إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، هاتان ابنتا سعد بن الربيع، قُتِلَ أبوهما معك يوم أُحُدَ شهيدًا، وإنَّ عمَّهما أخذَ مالَهُما، فلم يدعْ لهما مالاً، ولا تُنكَحَانِ إلا ولهما مالٌ. قال: «يَقْضِي الله في ذلك». فنزلت آية الميراث، فبعث رسول الله ﷺ إلى عمَّهما، فقال: أعطِ ابنتي سعدِ الثُلُثَيْنِ، وأعطِ أمَّهُما الثُّمَنَ، وما بقيَ فهو لك<sup>(١)</sup>.

(بالأسوافِ) الأسوافُ: مَوْضِعٌ بالمدينة كان يومئذٍ معروفًا.

(استفاه) أي: أخذَهُ لنفسِهِ، يعني جعلَهُ فَيْئًا له.

٥٦٠ - (م - عبادة بن الصامت) رضي الله عنه، قال: كان نبيُّ الله ﷺ إذا نُزِلَ عليه كُرْبٌ<sup>(٢)</sup> لذلك وتَرَبَّدَ وَجْهُهُ، قال: فَأُنْزِلَ عليه ذاتَ يومٍ، فَلَقِيْكَ كَذَلِكَ، فلما سُرِّيَ عنه قال: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي: فقد جعلَ اللهُ لهنَّ سبيلاً<sup>(٣)</sup>، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ، جَلْدُ مِثْقَلِ

(١) الترمذي (٢٠٩٢) في الفرائض: باب ماجاء في ميراث البنات؛ وأبو داود (٢٨٩١) في الفرائض: باب ماجاء في ميراث الصُّلْب؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٧٢٠) في الفرائض: باب فرائض الصُّلْب، وإسناده قوي، وحسنه الترمذي.

(٢) قال النووي: هو بضم الكاف وكسر الراء، وتَرَبَّدَ وجهه: أي علته غبرة، والرَّد: تغيُّر البياض إلى السواد، وإنما يحصل له ذلك لعظم موقع الوحي. قال الله تعالى: ﴿إِنَّا سَلَقْنَاكَ قَوْلًا فَيَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥].

(٣) قال النووي في شرح مسلم: أما قوله ﷺ: «فقد جعل الله لهن سبيلاً» فأشارَ إلى قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥]، فبين النبي ﷺ أنَّ هذا هو ذلك السبيل. واختلف العلماء في هذه الآية فقليل: هي محكمة، وهذا الحديث مفسرٌ لَهَا، وقيل: منسوخة بالآية التي في أول سورة النور، وقيل: إنَّ آية النور في البكرين، وهذه الآية في الثَّيِّبِ، وأجمع العلماء على وجوب جلد الزاني الْبِكْرَ مِثْقَلِ مِثْقَلِ، ورجم الْمُخْصَن وهو الثَّيِّب، ولم يخالف في هذا أحدٌ من أهل القبلة إلا ما حكى القاضي عياض وغيره عن الخوارج، وبعض المعتزلة، كالنَّظَّام وأصحابه فإنهم لم يقولوا بِالرَّجْمِ.

وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «البكر بالبكر، والثَّيِّبُ بِالْثَّيِّبِ» فليس هو على سبيل الاشتراط، بل حد البكر: الجلد والتغريب، سواء زنى ببكر أم بَثْبِ، وحدُّ الثَّيِّب: الرَّجْم، سواء زنى بَثْبِ أم ببكر، فهو شبيه بالتقييد الذي يخرج على الغالب.

واعلم أنَّ المراد بالبكر من الرجال والنساء: من لم يجامع في نكاح صحيح، وهو بالغ عاقل، سواء جامع بوطء شبهة أو نكاح فاسد أو غيرهما أم لا، والمراد بالثَّيِّب: مَنْ جامع في دهره مرَّةً =



وَنَفْيُ سِنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالْثَّيْبِ، جَلْدٌ مِئَةٌ وَالرَّجْمُ. أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>.

(تَرَبَّدَ وَجْهَهُ): أي تَغَيَّرَ حتى صار كلَّوْنِ الرَّمَادِ، والرَّبْدَةُ: لونٌ بين السَّوَادِ والغَبَرَةِ.

(سَرَّيَ عَنْهُ) أي: كشفَ ما نَزَلَ به من شِدَّةِ الوَحْيِ.

٥٦١ - (خ د - ابن عباس) رضي الله عنهما، ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَآءِ اتِّبِثُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٩] قال: كانوا إذا مات الرجل، كان أولياؤه أحقَّ بأمراته، إن شاء بعضهم تزوجها، وإن شاءوا زوّجوها، وإن شاءوا لم يزوّجوها، فهم أحقُّ بها من أهلها، فنزلت هذه الآية في ذلك. أخرجه البخاري وأبو داود.

وفي أخرى لأبي داود، قال: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَآءِ اتِّبِثُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [النساء: ١٩] وذلك أنَّ الرجلَ كان يَرِثُ امرأةَ ذي قَرَابَتِهِ، فيَعْضِلُهَا حتى تموت، أو تَزُدُّ إِلَيْهِ صَدَاقَهَا، فأَحْكَمَ اللهُ عن ذلك، ونَهَى عن ذلك<sup>(٢)</sup>.

(تَعْضُلُوهُنَّ): العَضْلُ: قد مرَّ في سورة البقرة.

٥٦٢ - (د - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال الله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحْكَرَةً عَنْ رَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، فكان الرجلُ يَخْرُجُ

= في نكاح صحيح، وهو بالغٌ عاقل حرٌّ، والرجل والمرأة في هذا سواء، وسواء في هذا كله: المسلم والكافر، والرشد والمجور عليه لِسْفَهُ.

(١) مسلم (١٦٩٠) في الحدود: باب حد الزنى؛ وأخرجه أحمد في المسند ٣١٣/٥ (٢٢١٥٨)؛ وأبو داود (٤٤١٥) في الحدود: باب في الرجم؛ والترمذي (١٤٣٤) في الحدود: باب ما جاء في الرجم على الثيب؛ وابن ماجه (٢٥٥٠) في الحدود: باب حد الزنى؛ والدارمي (٢٣٢٧) في الحدود: باب في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾؛ والطبري (٨٨٠٧ و ٨٨٠٦)؛ والبيهقي ٢١٠/٨. وسيأتي الحديث برقم (١٨١٢ و ٨٨٤٨).

(٢) البخاري (٤٥٧٩) في تفسير سورة النساء: باب لا يحلُّ لكم أن تَرِثُوا النساءَ كَرِهًا، و(٦٩٤٩) في الإكراه: باب من الإكراه؛ وأبو داود (٢٠٨٩ و ٢٠٩٠) في النكاح: باب قوله تعالى ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾؛ وأخرجه ابن جرير الطبري (٨٨٦٩)؛ وذكره السيوطي في الدر المنثور ١٣١/٢. زَادَ نَسْبَتَهُ إِلَى ابْنِ الْمُنْذَرِ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ.



أن يأكلَ عند أحدٍ من الناس بعدَ ما نزلت هذه الآية، فنسخ ذلك بالآية الأخرى التي في النور، فقال: ﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ﴾ على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم﴾ إلى قوله: ﴿أَشْتَاتًا﴾ [النور: ٦١] فكان الرجلُ الغنيُّ يدعو الرجلَ من أهله إلى طعامه، فيقول: إِنِّي لأَجْنَحُ أَنْ أَكَلَ مِنْهُ - وَالتَّجَنُّحُ: الْحَرَجُ - ويقولُ: الْمَسْكِينُ أَحَقُّ بِهِ مِنِّي، فَأَجِلْ فِي ذَلِكَ أَنْ يَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَأَجِلْ طَعَامُ أَهْلِ الْكِتَابِ. أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

(يَخْرُجُ): التَّحَرُّجُ: قد مرَّ أيضًا تفسيره في سورة البقرة.

(أَجْنَحُ) أي: أرى جَنَاحًا وإِنَّمَا أَنْ أَكَلَهُ.

(أَشْتَاتًا): جمعُ شَتٍّ، وهم المتفرقون.

٥٦٣ - (ت - أُمُّ سَلَمَةَ هِنْدٌ) رضي الله عنها، قالت: قلتُ: يا رسولَ الله، يَغْزُو الرجالُ، ولا تَغْزُو النساءُ، وإِنَّمَا لَنَا نِصْفُ الْمِيرَاثِ؟! فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنَمَتُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢].

قال مُجَاهِدٌ: وَأَنْزَلَ فِيهَا: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] وكانت أُمُّ سَلَمَةَ أَوَّلَ ظَعِينَةٍ قَدِمَتْ الْمَدِينَةَ مُهَاجِرَةً. أخرجه الترمذي، وقال: هو مُرْسَلٌ<sup>(٢)</sup>.

(١) سنن أبي داود (٣٧٥٣) في الأطعمة: باب نسخ الضيف يأكل من مال غيره، وفي سننه علي بن الحسين بن واقد، وعلي وأبوه الحسين كلاهما ثقتان، لكنهما يهمان بعض الشيء، فهو حديث حسن.

(٢) الترمذي (٣٠٢٢) في التفسير: باب ومن سورة النساء؛ وقد سلف برقم (٥٥٤) وأخرجه أحمد ٣٢٢/٦ (٢٦١٩٦)؛ والحاكم ٣٠٥/٢، وابن جرير (٩٢٤١) والواحدي في أسباب النزول ص ١١٠، وقال الحاكم بعد روايته: مجاهد عن أم سلمة: هذا حديثٌ على شرط الشيخين، إن كان سمع مجاهد من أم سلمة، ووافقه الذهبي على تصحيحه؛ وقد ردَّ العلامة أحمد شاكر في تعليقه على الطبري قول الترمذي: «حديثٌ مرسل» فقال: إنه جزم بلا دليل، ومُجَاهِدٌ أدرك أُمَّ سَلَمَةَ يَقِينًا وَعَاصَرَهَا، فَإِنَّهُ وَلَدَ سَنَةَ ٢١ هـ، وأم سلمة ماتت بعد سنة ٦٠ على اليقين والمعاصرة من الراوي الثقة تحمل على الاتصال، إلا أن يكون الراوي مدلسًا، ولم يزعم أحدٌ أنَّ مُجَاهِدًا مدلسٌ، إلا كلمة قالها القطب الحلبي في شرح البخاري، حكاهما عنه الحافظ في التهذيب ٤٤/١٠، ثم عقب عليها بقوله: ولم أر من نسب إلى التدليس. فهو حديث صحيح.



(الطَّعِبَةُ): المرأة، وهي في الأصل: مادامت في الهودج، ثم صارت تُطْلَقُ على المرأة وإن لم تكن في هودج.

٥٦٤ - (خ د - ابن عباس) رضي الله عنهما، ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيًّا وَرَثَةً ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: ٣٣]، كان المهاجرون لما قدموا المدينة يرثُ المهاجريُّ الأنصاريُّ، دونَ ذَوِي رَحِمِهِ، للأخوة التي آخَى رسولُ الله ﷺ بينهم، فلما نزلت: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيًّا﴾، نسخناها، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ إلا<sup>(١)</sup> النَّصْرَ والرِّقَادَةَ والنَّصِيحَةَ، وقد ذهبَ الميراثُ، ويوصي له. أخرجه البخاري وأبو داود.

وفي أخرى لأبي داود قال: ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ فَتَاوَهُمْ نَصِيهِمْ﴾ كان الرجلُ يحالفُ الرجلَ، ليس بينهما نسبٌ، فيرثُ أحدهما الآخرَ، فنسخ ذلك الأنفالُ، فقال: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥]<sup>(٢)</sup>.

(عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ): الْمُعَاقَدَةُ: الْمُعَاهَدَةُ والمِيثَاقُ، و«الأيمانُ» جمع يمين: الْقَسَمُ أوِ الْبَيْتُ.

(ذَوِي رَحِمِهِ): ذَوُو الرَّحِمِ: الْأَقَارِبُ فِي النَّسَبِ.

(الرِّقَادَةُ): الْإِعَانَةُ، رَفَدْتُ الرَّجُلَ: إِذَا أَعْتَنَيْتَهُ، وَإِذَا أُعْطِيَتْهُ.

٥٦٥ - (د - داود بن الحصين) رحمه الله، قال: كنتُ أقرأُ على أمِّ سَعْدِ بنتِ الرَّبِيعِ - وكانت يَتِيْمَةً في حَجَرِ أَبِي بَكْرٍ - فقرأتُ: ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ فقالت: لا تقرأُ ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ إنما نزلتُ في أَبِي بَكْرٍ وابْنِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حينَ أَبِي

(١) رواية البخاري في التفسير: «من النصر...» والرواية هنا موافقةً لروايته في الحوالة (٢٢٩٢)، وقال الحافظُ تعليقاً: كذا وقع فيه، وسقط منه شيءٌ بيَّنه الطبري (٩٢٧٧) في روايته عن أبي كريب، عن أبي أسامة، بهذا الإسناد - أي إسناد البخاري - ولفظه: ثم قال: والذين عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَتَاوَهُمْ نَصِيهِمْ من النصر، فقلوه: من النصر يتعلَّقُ بـ«أتوهم» لابـ«عَاقَدْتَ» ولا بـ«أَيْمَانَكُمْ» وهو وجه الكلام.

(٢) البخاري (٢٢٩٢) في الكفالة (الحوالة): باب قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَتَاوَهُمْ نَصِيهِمْ﴾، و(٤٥٨٠) في تفسير سورة النساء: باب ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيًّا وَمَا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾، و(٦٧٤٧) في الفرائض: باب ذَوِي الْأَرْحَامِ؛ وأبو داود (٢٩٢١ و ٢٩٢٢) في الفرائض: باب نسخ ميراث العقد بميراث الرحم.



الإسلام، فحلف أبو بكر أن لا يؤرثه، فلما أسلم أمره الله أن يؤتیه نصيبه.

زاد في رواية: فما أسلم حتى حُمل على الإسلام بالسيف. أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

٥٦٦ - (م - أنس بن مالك) رضي الله عنه، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَعِفَهَا﴾ [النساء: ٤٠]، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مُؤْمِنًا حَسَنَةً، يُعْطَى بِهَا فِي الدُّنْيَا، وَيُجْزَى بِهَا فِي الْآخِرَةِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيُطْعَمُ بِحَسَنَاتٍ مَاعْمَلَ بِهَا لِلَّهِ فِي الدُّنْيَا، حَتَّى إِذَا أَفْضَى إِلَى الْآخِرَةِ، لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَةٌ يُجْزَى بِهَا»<sup>(٢)</sup>. أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup>.

(مِثْقَالٌ ذَرَّةٌ) الذَّرَّةُ: التَّمْلَةُ الصَّغِيرَةُ<sup>(٤)</sup>، وَالْمِثْقَالُ: مِقْدَارٌ مِنَ الْوِزْنِ، أَيُّ شَيْءٍ كَانَ، وَالنَّاسُ يُطْلِقُونَهُ عَلَى الدِّينَارِ خَاصَّةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

٥٦٧ - (ط - مالك) رحمه الله، بَلَغَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ فِي الْحَكَمَيْنِ اللَّذَيْنِ قَالَ اللَّهُ فِيهِمَا: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ

(١) سنن أبي داود (٢٩٢٣) في الفرائض: باب نسخ ميراث العقد بميراث الرحم، ورجاله ثقات، لكن ابن إسحاق عنن، فهو ضعيف.

(٢) يعني أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا عَمِلَ حَسَنَةً فِي الدُّنْيَا كَانَ فَاكِ أَسِيرًا، فَإِنَّهُ يُجَازَى فِي الدُّنْيَا بِمَا فَعَلَ مِنْ قُرْبٍ لاحتِاجُ لَيْتَةٍ. وقال النووي في شرح مسلم: أجمع العلماء على أَنَّ الْكَافِرَ الَّذِي مَاتَ عَلَى كُفْرِهِ، لَا ثَوَابَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَلَا يُجَازَى فِيهَا بِشَيْءٍ مِنْ عَمَلِهِ فِي الدُّنْيَا مُتَقَرِّبًا بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَصَرَّحَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: بِأَنَّهُ يَطْعَمُ فِي الدُّنْيَا بِمَا عَمِلَهُ مِنَ الْحَسَنَاتِ، أَيُّ: بِمَا فَعَلَ مُتَقَرِّبًا بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، مِمَّا لَا تَنْفَرُ صَحْتُهُ إِلَى النِّيَّةِ، كَصَلَةِ الرَّحْمِ وَالصَّدَقَةِ وَالْعَتَقِ وَالْضِّيَافَةِ وَتَسْهِيلِ الْخَيْرَاتِ وَنَحْوِهَا، وَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيُدْخَرُ لَهُ حَسَنَاتُهُ وَثَوَابُ أَعْمَالِهِ فِي الْآخِرَةِ، وَيُجْزَى بِهَا مَعَ ذَلِكَ أَيْضًا فِي الدُّنْيَا، وَلَا مَانِعَ مِنْ جَزَائِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَقَدْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ، فَيَجِبُ اعْتِقَادُهُ.

وقوله: إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مُؤْمِنًا حَسَنَةً، معناه: لَا يَتْرِكُ مَجَازَاتِهِ بِشَيْءٍ عَلَى حَسَنَاتِهِ، وَالظُّلْمُ: بِمَعْنَى النِّقْصِ، وَحَقِيقَةُ الظُّلْمِ مُسْتَحِيلَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ.

ومعنى: أَفْضَى إِلَى الْآخِرَةِ: صَارَ إِلَيْهَا، وَأَمَّا إِذَا فَعَلَ الْكَافِرُ مِثْلَ هَذِهِ الْحَسَنَاتِ ثُمَّ أَسْلَمَ، فَإِنَّهُ يُنَاطُ بِهَا فِي الْآخِرَةِ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ.

(٣) مسلم (٢٨٠٨) في صفات المنافقين: باب جزاء المؤمن بحسناته في الدنيا والآخرة.

(٤) وقيل أَيْضًا: الذَّرَّةُ: هِيَ الْوَحْدَةُ الدَّقِيقَةُ، أَدْقُ مِنَ الْهَبَاءَةِ، تَتَكَوَّنُ مِنْهَا الْأَشْيَاءُ. وقيل: الذَّرَّةُ لَيْسَ لَهَا وَزْنٌ، وَيُرَادُ بِهَا مَا يُرَى فِي شِعَاعِ الشَّمْسِ الدَّاخِلِ فِي النَّافِذَةِ. انظر اللسان (ذر).



أَهْلَهُمَا إِنْ يُرِيدَ إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿النساء: ٣٥﴾ إِنْ إِلَيْهِمَا  
الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا وَالْاجْتِمَاعُ. أخرجه الموطأ<sup>(١)</sup>.

(شِقَاق) الشَّقَاقُ: الخِلاف.

٥٦٨ - (د - أبو حُرَّةَ الرَّقَاشِي) رضي الله عنه، عن عمِّه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ  
خِيفْتُمْ نُشُوزَهُنَّ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ».

قال حمَّاد: يعني النِّكاح. أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

(نُشُوزَهُنَّ) النُّشُوزُ مِنَ الْمَرْأَةِ: اسْتِعْصَاؤُهَا عَلَى زَوْجِهَا، وَبُغْضُهَا لَهُ، وَمِنْ الرَّجُلِ:  
إِذَا ضَرَبَهَا وَجَفَّاهَا.

٥٦٩ - (ت د - علي بن أبي طالب) رضي الله عنه، قال: صَنَعَ لَنَا ابْنُ عَوْفٍ  
طَعَامًا، فَدَعَانَا، فَأَكَلْنَا، وَسَقَانَا خَمْرًا قَبْلَ أَنْ تُحَرَّمَ، فَأَخَذْتُ مِنَّا، وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ،  
فَقَدَّمُونِي، فَقَرَأْتُ: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴿٦٦﴾ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾: وَنَحْنُ نَعْبُدُ  
مَاتَعْبُدُونَ، قَالَ: فَخَلَطْتُ، فَتَزَلْتُ ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾  
[النساء: ٤٣]، أخرجه الترمذي.

وأخرجه أبو داود «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ دَعَاهُ وَعَبَدَ الرَّحْمَنَ بَنَ عَوْفٍ، فَسَقَاهُمَا  
قَبْلَ أَنْ تُحَرَّمَ الْخَمْرُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَأَمَّهُمْ عَلِيٌّ فِي الْمَغْرِبِ، فَقَرَأَ ﴿قُلْ يَأَيُّهَا  
الْكَافِرُونَ﴾ فَخَلَطَ فِيهَا، فَتَزَلْتُ ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾  
[النساء: ٤٣]<sup>(٣)</sup>.

(١) الموطأ ٥٨٤/٢ (١٢٤٠) في الطلاق: باب ما جاء في الحكمين بلاغا، في ترجمة الباب.

(٢) سنن أبي داود (٢١٤٥) في النكاح: باب في ضرب النساء، وفي سننه علي بن زيد بن جُدعان،  
وهو ضعيف، ويشهد له قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ وَاهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ﴾  
[النساء: ٣٤].

(٣) سنن الترمذي (٣٠٢٦) في التفسير: باب ومن سورة النساء؛ وأبو داود (٣٦٧١) في الأشربة:  
باب تحريم الخمر؛ وأخرجه ابن جرير الطبري (٩٥٢٤) وإسناده صحيح، فإن الراوي عند أبي  
داود والطبري، عن عطاء بن السائب [هو] سفيان، وقد سمع منه قبل الاختلاط، وصحَّحه  
الحاكم ٣٠٧/٢ وأقره الذهبي.



٥٧٠ - (ت - علي بن أبي طالب) رضي الله عنه، قال: ما في القرآن آية أحب إلي من هذه الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]. أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

٥٧١ - (خ م ت د س - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: نزلت قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾... الآية [النساء: ٥٩]، في عبد الله بن حذافة ابن قيس بن عدي السهمي، إذ بعثه رسول الله ﷺ في سرية. أخرجه الجماعة إلا الموطأ<sup>(٢)</sup>.

(السرية): الطائفة من الجيش، يُتَذَوَّن إلى بعض الجهات للغزو.

٥٧٢ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ إلى قوله: ﴿الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥]، قال: كنت أنا وأمّي من المستضعفين.

وفي رواية قال: تلا ابن عباس ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ﴾ فقال: كنت أنا وأمّي ممن عذر الله، أنا من الولدان، وأمّي من النساء. أخرجه البخاري<sup>(٣)</sup>.

(١) سنن الترمذي (٣٠٣٧) في التفسير: باب ومن سورة النساء، وحسنه مع أن فيه ثوباً، وهو ابن أبي فاختة وهو ضعيف كما قال الحافظ في التقريب.

(٢) البخاري (٤٥٨٤) في تفسير سورة النساء: باب ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾؛ ومسلم (١٨٣٤) في الإمارة: باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية؛ وأبو داود (٢٦٢٤) في الجهاد: باب في الطاعة؛ والترمذي (١٦٧٢) في الجهاد: باب ماجاء في الرجل يبعث وحده سرية، والنسائي ١٥٤/٧، ١٥٥ (٤١٩٤) في البيعة: باب قوله تعالى: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ وأخرجه ابن جرير الطبري (٩٨٥٨) وأحمد في المستد ٣٣٧/١ (٣١١٤).

(٣) البخاري (٤٥٨٧ و ٤٥٨٨) في تفسير سورة النساء: باب ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ و(٤٥٩٧) فيه: باب ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ﴾، و(١٣٥٧) في الجنائز: باب إذا أسلم الصبي فمات هل يُصَلَّى عليه، وهل يعرض الإسلام على الصبي. وقوله: «أنا من الولدان وأمّي من النساء» لم يذكر في البخاري، وقد ذكر الحافظ في الفتح أن الإسماعيلي أخرجه من طريق إسحاق بن موسى عن ابن عيينة بلفظ: كنت أنا وأمّي من المستضعفين، أنا من الولدان، وأمّي من النساء.



٥٧٣ - (س - ابن عباس) رضي الله عنهما، أنَّ عبد الرحمن بن عوفٍ وأصحابًا له اتُّوا النبي ﷺ بمكة، فقالوا: يا رسول الله، إِنَّا كُنَّا فِي عِزٍّ، وَنَحْنُ مُشْرِكُونَ، فَلَمَّا آمَنَّا صِرْنَا أَذِلَّةً، فَقَالَ: إِنِّي أُمِرْتُ بِالْعَفْوِ، فَلَا تُقَاتِلُوا، فَلَمَّا حَوَّلَهُ اللَّهُ إِلَى الْمَدِينَةِ أُمِرَ بِالْقِتَالِ، فَكَفُّوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عِزًّا وَجَلًّا ﴿الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَظْلِمُونَ فَيَلًا﴾ [النساء: ٧٧]. أخرجه النسائي<sup>(١)</sup>.

(فَيَلًا) الْفَتِيلُ: مَا يَكُونُ فِي شِقِّ النَّوَاةِ. وَقِيلَ: هُوَ مَا يُقْتَلُ بَيْنَ الإِصْبَعَيْنِ مِنَ الْوَسَخِ.

٥٧٤ - (د س - خارجة بن زيد) رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فِي هَذَا الْمَكَانِ يَقُولُ: أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] بَعْدَ الَّتِي فِي الْفُرْقَانِ ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

وَفِي أُخْرَى لِلنَّسَائِيِّ «بِثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ»<sup>(٢)</sup>.

وَفِي أُخْرَى لَهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ أَشْفَقْنَا مِنْهَا، فَتَزَلَّتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْفُرْقَانِ ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الفرقان: ٦٨] الْآيَةَ<sup>(٣)</sup>.

٥٧٥ - (خ م د س - سعيد بن جبير) رحمه الله، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَلِمَنْ قُتِلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا مِنْ تَوْبَةٍ؟ قَالَ: لَا<sup>(٤)</sup>، فَتَلَوْتُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ الَّتِي فِي الْفُرْقَانِ: ﴿وَالَّذِينَ

(١) سنن النسائي ٣/٦ (٣٠٨٦) فِي الْجِهَادِ: بَابُ وَجُوبِ الْجِهَادِ؛ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ الطَّبْرِيُّ (٩٩٥١) وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ ٣٠٧/٢ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخَرِّجْهُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ. نَقُولُ: وَفِي سَنَدِهِ الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، وَلَمْ يُخَرِّجْ لَهُ الْبُخَارِيُّ، وَإِنَّمَا خَرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ، وَقَدْ وَصَفَهُ الْحَافِظُ بِقَوْلِهِ: ثِقَةٌ، لَهُ أَوْهَامٌ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السُّنَنِ ١١/٩، وَرَوَاهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ ٥١٤/٢ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَهُوَ حَسَنُ الْإِسْنَادِ.

(٢) سنن أبي داود (٤٢٧٢) فِي الْفَتَنِ: بَابُ تَعْظِيمِ قَتْلِ الْمُؤْمِنِ؛ وَالنَّسَائِيُّ ٨٧/٧ وَ٨٨ (٤٠٠٦) وَفِي تَحْرِيمِ الدَّمِ: بَابُ تَعْظِيمِ الدَّمِ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٣) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ رَقْمَ (٤٠٠٨) وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مُخَالِفَةٌ لِلرِّوَايَتَيْنِ قَبْلَهُمَا، فِيهِ ضَعِيفَةٌ.

(٤) قَالَ النَّوَوِيُّ: قَوْلُهُ: «قَالَ: لَا» أَيُّ: لَا تَوْبَةَ لَهُ، وَاحْتِجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَى =



لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴿٦٨﴾... [الفرقان: ٦٨] إلى آخر الآية، قال: هذه آية مكيّة، نَسَخَتْهَا آيَةُ مَدَنِيَّةٌ ﴿٦٩﴾ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ ﴿٧٠﴾ [النساء: ٩٣].

وفي رواية قال: اختلف أهل الكوفة في قتل المؤمن، فرحلت فيه إلى ابن عباس، فقال: نزلت في آخر ما نزل، ولم ينسخها شيء.

وفي أخرى، قال ابن عباس: نزلت هذه الآية بمكة ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ إلى قوله ﴿مُكِنَّا﴾، فقال المشركون: وما يعني عنا الإسلام وقد عدلنا بالله، وقد قتلنا النفس التي حرم الله، وآتيناهم الفواحيش، فأنزل الله عز وجل: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾... إلى آخر الآية [الفرقان: ٧٠].

زاد في رواية: فأما من دخل في الإسلام وعقله، ثم قتل، فلا توبة له.

هذه روايات البخاري ومسلم، ولهما روايات أخر بنحو هذه.

وأخرجه أبو داود: أنَّ سعيد بن جبير سأل ابن عباس فقال: لما نزلت الآية التي في الفرقان - وذكر الحديث - نحو الرواية الأولى.

وله في أخرى: قال في هذه القصة: في الذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر: أهل الشرك، قال: ونزل ﴿يَا عِبَادِيَ﴾ ﴿قُلْ يَبْعَادِ الَّذِينَ آسَرُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣].

وفي أخرى قال: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ [النساء: ٩٣] مانسحها شيء.

= عنه: أنَّ له توبة، وجواز المغفرة له، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠]، فهذه الرواية الثانية: هي مذهب جميع أهل السنة والصحابة والتابعين ومن بعدهم، وماروي عن بعض السلف، مما يخالف هذا، فمحمول على التخليط والتحذير من القتل، والتأكيد في المنع منه، وليس في هذه الآية - التي احتج بها ابن عباس - تصريح بأنه يخلد في النار، وإنما فيها جزاؤه، ولا يلزم منه أن يجازى. نقول: إنَّ باب التوبة لم يُغلق دون كلِّ عاص، بل هو مفتوح لكلِّ من قصده ورام الدخول فيه، وإذا كان الشرك - وهو أعظم الذنوب وأشدها - تمحوه التوبة إلى الله تعالى، ويقبل من صاحبه الخروج منه، والدخول في باب التوبة، فكيف بما دونه من المعاصي التي من جملتها القتل عمدًا؟!



وأخرجه النسائي مثل الرواية الأولى من روايات البخاري ومسلم.

وفي أخرى لهما وله، قال سعيد: أمرني عبد الرحمن بن أبيزى أن أسأل ابن عباس عن هاتين الآيتين: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣] فسأله فقال: لم ينسخها شيء؛ وعن هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الفرقان: ٦٨]، قال: نزلت في أهل الشرك<sup>(١)</sup>.

(عَدَلْنَا بِاللَّهِ): أشرطنا به. والعَدْلُ: المِثْلُ<sup>(٢)</sup>.

(الْفَوَاحِش) جمع فاحشة، وهي المعصية؛ وقيل: الزُّنَى خاصة، والأصل فيها: الشيء المستفح فيما بين الناس.

٥٧٦ - (ت س - ابن عباس) رضي الله عنهما، سُئِلَ عَمَّنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا، ثُمَّ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا، ثُمَّ اهْتَدَى؟ فقال ابن عباس: فأُتِيَ له بالتوبة؟ سمعتُ نبيكم ﷺ يقول: «يَجِيءُ الْمَقْتُولُ مُتَعَلِّقًا بِالْقَاتِلِ، تَشْخُبُ أَوْدَاجُهُ دَمًا، فيقول: أَيُّ رَبِّ، سَلْ هَذَا فِيمَ قَتَلَنِي؟» ثم قال: «والله لقد أنزلها الله، ثم مَنَّسَهَا». هذه رواية النسائي.

وفي رواية له أيضًا وللترمذي: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَجِيءُ الْمَقْتُولُ بِالْقَاتِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، نَاصِيئُهُ وَرَأْسُهُ بِيَدِهِ، وَأَوْدَاجُهُ تَشْخُبُ دَمًا، يقول: يارب، قتلني هذا، حتى يُدْنِيَهُ مِنَ الْعَرْشِ، قَالَ: فَذَكَرُوا لابن عباس التوبة، فتلا هذه الآية: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ قَالَ: مَا نَسِخْتُ هَذِهِ الْآيَةَ، وَلَا بَدَّلْتُ، وَأُتِيَ لَهُ التَّوْبَةُ<sup>(٣)</sup>!

(١) البخاري (٣٨٥٥) في فضائل أصحاب النبي ﷺ: باب ما لقي النبي ﷺ وأصحابه من المشركين بمكة، و(٤٥٩٠) في تفسير سورة النساء: باب ومن يقتل مؤمنًا متعمدًا فجزاؤه جهنم، و(٤٧٦٢) و(٤٧٦٣) و(٤٧٦٤) في تفسير سورة الفرقان: باب ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾، و(٤٧٦٥) فيه: باب ﴿يُضْعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَحْلَدُ فِيهِ مُهَنَّأً﴾، و(٤٧٦٦) فيه: باب ﴿إِلَّا آمَنَ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾؛ ومسلم (٣٠٢٣) في التفسير؛ وأبو داود (٤٢٧٣) و(٤٢٧٤) و(٤٢٧٥) في الفتن: باب تعظيم قتل المؤمن والنسائي ٨٥/٧ و٨٦ (٤٠٠٠ و٤٠٠١ و٤٠٠٢) في تحريم الدم: باب تعظيم الدم.

(٢) في طبعة دمشق «الميل» والمثبت من (ظ).

(٣) الترمذي (٣٠٢٩) في التفسير: باب ومن سورة النساء؛ والنسائي ٨٥/٧ و(٣٩٩٩) و(٤٠٠٥) في تحريم الدم: باب تعظيم الدم، وإسناده قوي. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، =



(تَشَخَّبُ نَاصِيَتَهُ) أَي: تَسِيلُ، وَالنَاصِيَةُ: شَعْرُ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ.

٥٧٧ - (د - أَبُو مِجْلَزٍ)<sup>(١)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣] قَالَ: هِيَ جَزَاؤُهُ، فَإِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنْ جَزَائِهِ فَعَلَ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>.

٥٧٨ - (خ م ت د - ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَقِيَ نَاسٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَجُلًا فِي غُنَيْمَةٍ لَهُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ. فَأَخَذُوهُ فَقَتَلُوهُ، وَأَخَذُوا تِلْكَ الْغُنَيْمَةَ، فَتَزَلَّتْ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ﴾<sup>(٣)</sup> لَسْتُ مُؤْمِنًا [النساء: ٩٤]، وَقَرَأَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ «السَّلَامَ». هَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ.

ولفظ الترمذي قال: مرَّ رجلٌ من بني سُلَيْمٍ عَلَى نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ غَنَمٌ لَهُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، فَقَالُوا: مَاسَلَمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا لِيَتَعَوَّذَ مِنْكُمْ. فَقَامُوا فَقَتَلُوهُ، وَأَخَذُوا غَنَمَهُ، فَأَتَوْا بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ.

وفي رواية أَبِي دَاوُدَ نَحْوُ مِنْ لَفْظِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ: وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ السَّلَامَ<sup>(٤)</sup>.

= وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٢١٤٣ وَ ٢٦٧٨ وَ ٣٤٣٥)؛ وَالطَّبْرِيُّ (١٠١٨٨).

(١) هُوَ لَاحِقُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنِ سَعِيدٍ، وَيُقَالُ: شُعْبَةُ بْنُ خَالِدٍ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ حَبِيشَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّدُوسِيِّ الْبَصْرِيِّ، رَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَعِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ، وَسَمُرَةَ بْنَ جَنْدَبٍ، وَابْنَ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ. وَثَقَّ ابْنُ سَعْدٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَابْنُ خَرَّاشٍ، وَالْعَجَلِيُّ، وَأَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ. وَقِيلَ: تَسَعٍ وَمِئَةٍ. وَانْظُرْ ص مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

(٢) سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ (٤٢٧٦) فِي الْفَتَنِ: بَابُ تَعْظِيمِ قَتْلِ الْمُؤْمِنِ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَمِنْ قَوْلِ أَبِي مِجْلَزٍ.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَالْمَطْبُوعِ: «السَّلَامُ» وَالتَّصْحِيحُ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ نَافِعٌ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَحَمَزَةٌ، وَخَلْفٌ، وَجِبَلَةٌ عَنِ الْمُفْضَلِ، عَنْ عَاصِمٍ، وَهِيَ بِفَتْحِ السَّيْنِ وَاللَّامِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ مِنَ الْاسْتِسْلَامِ، وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَأَبُو بَكْرٍ، وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ، وَالْكَسَائِيُّ: «السَّلَامُ» بِالْأَلْفِ مَعَ فَتْحِ السَّيْنِ؛ قَالَ الزَّجَّاجُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى التَّسْلِيمِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْاسْتِسْلَامِ. رَاجِعْ «زَادَ الْمَسِيرَ» ١٧٢/٢ طَبْعُ الْمَكْتَبِ الْإِسْلَامِيِّ.

(٤) الْبُخَارِيُّ (٤٥٩١) فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النِّسَاءِ: بَابُ «وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتُ مُؤْمِنًا»؛ وَمُسْلِمٌ (٣٠٢٥) فِي التَّفْسِيرِ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٣٠) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٣٩٧٤) فِي الْحُرُوفِ وَالْقِرَاءَاتِ؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٣٦٦/١ (٣٤٥٨).



(لِيَتَعَوَّذَ) التَّعَوُّذُ: الِاتِّجَاءُ والِاخْتِمَاءُ.

٥٧٩ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: قال النبي ﷺ للمِقْدَاد: «إِذَا كَانَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ يُخْفِي إِيْمَانَهُ مَعَ قَوْمٍ كَفَّارٍ فَأَظْهَرَ إِيْمَانَهُ، فَقَتَلْتُهُ، فَكَذَلِكَ كُنْتَ أَنْتَ تُخْفِي إِيْمَانَكَ بِمَكَّةَ مِنْ قَبْلُ». أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>

٥٨٠ - (خ ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥] عن بَذْرِ والخارجون إليها. هذه رواية البخاري.

وزاد الترمذي: لما نَزَلَتْ غَزْوَةُ بَذْرِ، قال عبد الله بن جَحْشٍ<sup>(٢)</sup>، وابنُ أُمِّ مَكْتوم: إِنَّا أَعْمَيَانِ يَارَسُولَ اللَّهِ، فهل لنا رُخْصَةٌ؟ فنَزَلَتْ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ و﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ [النساء: ٩٥] فهؤلاء القاعدون غيرُ أولي الضرر، ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾<sup>(٣)</sup> دَرَجَتٍ مِّنْهُ ﴿[النساء: ٩٥، ٩٦] على القاعدين من المؤمنين غير أولي الضَّرَرِ<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٦٨٦٦) في الديات: باب أول كتاب الديات، وقال حبيب بن أبي عمرة عن سعيد عن ابن عباس تعليقا، قال الحافظ: وهذا التعليق وصله البرار والدارقطني في «الأفراد» والطبراني في الكبير من رواية أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم والد محمد بن أبي بكر المقدمي عن حبيب، وفي أوله: بعث رسول الله ﷺ سرية فيها المقداد، فلما أتوهم وجدوهم تفرقوا، وفيهم رجل له مال كثير لم يبرح، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله. فأمرى إليه المقداد فقتله... الحديث وفيه: فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «يامقداد، قتلت رجلا قال: لا إله إلا الله، فكيف لك بـ «لا إله إلا الله»؟ فانزل الله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَقَاتِلُوا...﴾ الآية، فقال النبي ﷺ للمقداد: كان رجلا مؤمنا يخفي إيمانه... قال الدارقطني: تفرد به حبيب، وتفرد به أبو بكر عنه، قلت - القائل الحافظ - قد تابع أبا بكر سفيان الثوري لكنه أرسله، أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه، وأخرجه الطبري من طريق أبي إسحاق الفزاري عن الثوري كذلك، ولفظ وكيع بسنده عن سعيد بن جبير: خرج المقداد بن الأسود في سرية... فذكر الحديث مختصرا إلى قوله: فنزلت، ولم يذكر الخبر المعلق.

(٢) كذا في الأصل والترمذي، والصواب فيه «عبد بن جحش» بدون إضافة، وهو أبو أحمد، وكان أعمى، وهو مشهور بكنيته، وهو أخو عبد الله بن جحش، كما حققه العلماء كالحافظ ابن حجر العسقلاني، والعيني وغيرهما.

(٣) قوله: «فهؤلاء القاعدون غير أولي الضرر... إلى آخره مُدْرَجٌ في الخبر. قال الحافظ ابن حجر في الفتح ١٩٧/٨: هو من كلام ابن جريج، بيَّنه الطبري فأخرج من طريق حجاج نحو ما أخرجه=



٥٨١ - (خ ت د س - زيد بن ثابت) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَلَى عَلَيَّ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]، فَجَاءَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ - وَهُوَ يُمَلِّهَا عَلَيَّ فَقَالَ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَسْتَطِيعُ الْجِهَادَ لَجَاهَدْتُ - وَكَانَ أَعْمَى - فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَفَخِذَهُ عَلَى فَخِذِي - فَتَقَلَّتْ عَلَيَّ، حَتَّى خِفْتُ أَنْ تُرَضَّ فَخِذِي، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ﴾. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

وفي رواية أبي داود قال: كُنْتُ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَغَشِيَتْهُ السَّكِينَةُ، فَوَقَعْتُ فَخِذُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخِذِي، فَمَا وَجَدْتُ ثِقَلَ شَيْءٍ أَثْقَلَ مِنْ فَخِذِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَقَالَ لِي: «اكْتُبْ». فَكُتِبْتُ فِي كِتَابٍ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ...﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. فَقَامَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ - وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى - لَمَّا سَمِعَ فَضِيلَةَ الْمُجَاهِدِينَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ بَعْنُ لَا يَسْتَطِيعُ الْجِهَادَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَلَمَّا قَضَى كَلَامَهُ، غَشِيَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ السَّكِينَةُ، فَوَقَعْتُ فَخِذَهُ عَلَى فَخِذِي، وَوَجَدْتُ مِنْ ثِقَلِهَا فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ، كَمَا وَجَدْتُ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى، ثُمَّ سُرِّيَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: اقْرَأْ يَا زَيْدُ. فَقَرَأْتُ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ...﴾ إِلَى آيَةِ كُلِّهَا، قَالَ زَيْدُ: أَنْزَلَهَا اللَّهُ وَحْدَهَا، فَأَلْحَقْتُهَا؛ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُلْحَقِهَا عِنْدَ صَدْعٍ فِي كِتَابٍ<sup>(١)</sup>.

(برض) الرَضُّ: شِبْهُ الدَّقِّ وَالْكَسْرِ مِنْ غَيْرِ إِبَانَةٍ.

= الترمذي إلى قوله: «درجة». والحديث أخرجه البخاري (٣٩٥٤) في المغازي: باب قول الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾، و(٤٥٩٥) في تفسير سور النساء: باب ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ في التفسير: باب ومن سورة النساء، وحسنه.

(١) البخاري (٢٨٣٢) في الجهاد: باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ﴾، و(٤٥٩٢) في تفسير سورة النساء: باب ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ والترمذي (٣٠٣٣) في التفسير: باب ومن سورة النساء؛ وأبو داود (٢٥٠٧) في الجهاد: باب الرخصة في القعود من العذر، وإسناده حسن؛ والنسائي ٩/٦، ١٠ (٣٠٩٩ و ٣١٠٠) في الجهاد: باب فضل المجاهدين على القاعدين؛ وأحمد في المسند ١٨٤/٥ (٢١٠٩١).



(السَّكِينَةُ) فَعِيلَةٌ من السكون، والمرادُ بها: ما كان يأخذه ﷺ عند الوحي من ذلك.

(كَتِف) الكَتِفُ: عَظْمُ كَتِفِ الشاةِ العريض.

٥٨٢ - (خ م ت س - البراء بن عازب) رضي الله عنهما، قال: لما نزلت ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدًا، فَجَاءَ بِكَتِفٍ، فَكَتَبَهَا، وَشَكَاهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ضَرَارَتَهُ، فَنَزَلَتْ ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥].

وفي أخرى قال: لما نزلت ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥]، قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْعُوا فَلَانًا»، فَجَاءَهُ وَمَعَهُ الدَّوَاةُ واللُّوحُ أو الكَتِفُ، فَقَالَ: اكْتُبْ ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وَخَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا ضَرِيرٌ. فَنَزَلَتْ مَكَانَهَا ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]. هذه رواية البخاري ومسلم.

وفي رواية الترمذي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اِئْتُونِي بِالْكَتِفِ - أَوِ اللُّوحِ - فَكَتَبْتُ (١) ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وَعَمَرُو بَنُ أُمِّ مَكْتُومٍ خَلَفَ ظَهْرَهُ، فَقَالَ: هَلْ لِي رُخْصَةٌ؟ فَنَزَلَتْ ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾.

وفي أخرى له وللنسائي بَنَحُوهَا، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ جَاءَ عَمَرُو بَنُ أُمِّ مَكْتُومٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - وَكَانَ ضَرِيرَ الْبَصَرِ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا تَأْمُرُنِي؟ إِنِّي ضَرِيرُ الْبَصَرِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اِئْتُونِي بِالْكَتِفِ والدَّوَاةِ» أَوْ «اللُّوحِ والدَّوَاةِ» (٢).

(١) يعني: أمر بالكتابة، كما هو مصرَّح به في غير هذه الرواية.

(٢) البخاري (٢٨٣١) في الجهاد: باب قوله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾، و(٤٥٩٣ و ٤٥٩٤) في تفسير سورة النساء: باب ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ﴾ و(٤٩٩٠) في فضائل القرآن: باب كاتب النبي ﷺ؛ ومسلم (١٨٩٨) في الإمارة: باب سقوط فرض الجهاد عن المعذرين؛ والترمذي (١٦٧٠) في الجهاد: باب ماجاء في الرخصة لأهل العذر في القعود، و(٣٠٣١) في التفسير: باب ومن سورة النساء؛ والنسائي =



(ضَرَارَتُهُ) الضَّرَارَةُ هَاهُنَا: الْعَمَى .

٥٨٣ - (خ - محمد بن عبد الرحمن بن نَوْفَل،) وهو أبو الأسود، رَحِمَهُ اللهُ، قال: **قُطِعَ** على أهلِ المدينة بَعَثُ، فَاكْتُنِيتُ فِيهِ، فَلَقِيتُ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَنَهَانِي عَنْ ذَلِكَ أَشَدَّ النَّهْيِ، ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا مَعَ الْمُشْرِكِينَ، يَكْتُمُونَ سَوَادَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: يَأْتِي السَّهْمُ يُزَمَّى بِهِ، فَيُصِيبُ أَحَدَهُمْ فَيَقْتُلُهُ؛ أَوْ يُضْرَبُ فَيُقْتَلُ، فَأَنْزَلَ اللهُ ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنعام: ٩٧]، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>.

٥٨٤ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، ﴿إِنْ كَانَ بِكُمْ أَدَى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى﴾ [النساء: ١٠٢]، قال: عبدُ الرحمن بن عوفٍ: وَكَانَ جَرِيحًا، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup>.

٥٨٥ - (م ت د س - يعلى بن أمية) رضي الله عنه، قال: قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠٢]،

= ١٠/٦ (٣١٠١ و ٣١٠٢) في الجهاد: باب فضل المجاهدين على القاعدين؛ وأحمد في المسند ٢٨٢/٤ (١٨٠١٦) والدارمي (٢٤٢٠) في الجهاد: باب في العذر في التخلف عن الجهاد. وأخرجه الطبري (١٠٢٢٣)؛ وابن حبان (٤٠).

(١) البخاري (٤٥٩٦) في تفسير سورة النساء: باب إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم، (٧٠٨٥) في الفتن: باب من كره أن يكثر سوادُ الفتن والظلم؛ وأخرجه الطبري (١٠٢٦٠) من حديث عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال: كَانَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَسْلَمُوا فَكَانُوا يَسْتَخْفُونَ بِالْإِسْلَامِ، فَأَخْرَجَهُمُ الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ بَدْرٍ مَعَهُمْ، فَأَصِيبَ بَعْضُهُمْ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: كَانَ أَصْحَابُنَا هَؤُلَاءِ مُسْلِمِينَ وَأَكْرَهُوا فَاسْتَغْفَرُوا لَهُمْ، فَتَرَلَّتْ ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ...﴾ الآية، قال: فَكُتِبَ إِلَى مَنْ بَقِيَ بِمَكَّةَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِهَذِهِ الْآيَةِ: لَا عَذْرَ لَهُمْ. قَالَ: فَخَرَجُوا، فَلَحِقَهُمُ الْمُشْرِكُونَ، فَأَعْطَوْهُمُ الْفِتْنَةَ، فَتَرَلَّتْ ﴿وَمِنَ الَّذِينَ مَنَ بَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ...﴾ الآية، فَكُتِبَ الْمُسْلِمُونَ إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ، فَحَزَنُوا وَإِسْوَا مِنْ كُلِّ خَيْرٍ ثُمَّ تَرَلَّتْ فِيهِمْ ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا قُضِيَتْ أَشْرُ جَاهِدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ فَكُتِبُوا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ لَكُمْ مَخْرَجًا فَخَرَجُوا فَأَدْرَكَهُمُ الْمُشْرِكُونَ فَقَاتَلُوهُمْ حَتَّى نَجَا مِنْ نَجَا، وَقُتِلَ مَنْ قُتِلَ.

(٢) البخاري (٤٥٩٩) في تفسير سورة النساء: باب قول الله تعالى ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَدَى مِنْ مَطَرٍ﴾ الآية، وقوله: «وَكَانَ جَرِيحًا» أي: فَتَرَلَّتِ الْآيَةُ فِيهِ.



[١٠١] فقد أَمِنَ النَّاسُ؟ فقال: عَجِبْتُ مما عَجِبْتَ منه، فسألتُ رسولَ الله ﷺ عن ذلك؟ فقال: «صَدَقَهُ تَصَدَّقَ اللهُ بها عليكم، فاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ» أخرجه الجماعةُ إلا البخاري والموطأ.

وأولُ حديثِ أبي داود قال: قلتُ لعمر: إقصاؤُ الناسِ الصلاةَ اليوم؟ وإنما قال الله... وذكر الحديث<sup>(١)</sup>.

٥٨٦ - (س - [أُمِّيَّةُ بن] عبد الله بن خالد بن أسيد) رحمه الله أنه قال لابن عمر: كيف تُقَصِّرُ من الصلاة، وإنما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ كُنْتُمْ خِفْتُمْ﴾؟ [النساء: ١٠١]. فقال ابنُ عمر: يا بن أخِي، إنَّ رسولَ الله ﷺ أتانا ونحنُ ضُلَّالٌ فعَلَّمَنَا، فكان فيما علمنا: أنَّ رسولَ الله ﷺ أمرنا أن نُصَلِّيَ ركعتينِ في السَّفر. أخرجه النسائي<sup>(٢)</sup>

٥٨٧ - (ت - قتادة بن النعمان) رضي الله عنه، قال: كان أهلُ بيتٍ مِنَّا يُقَالُ لهم: بُنُو أُبَيْرِقٍ: بِشْرٌ، وَبَشِيرٌ، وَمُبَشِّرٌ، وكانَ بِشِيرٌ رجلاً منافِقاً، يقولُ الشَّعْرَ يَهْجُو به أصحابُ النبي ﷺ، ثم يَنْحَلُهُ بعضُ العربِ، ثم يقول: قال فلانٌ كذا وكذا، قال فلانٌ كذا وكذا. فإذا سمعَ أصحابُ رسولِ الله ﷺ ذلك الشَّعْرَ، قالوا: والله ما يقولُ هذا الشَّعْرُ إلا هذا الحَديثُ - أو كما قال الرجل - وقالوا: ابنُ الأُبَيْرِقِ قالها، قال: وكانوا أهلُ بيتٍ حاجةً وَفَاقَةً في الجاهلية والإسلام، وكانَ الناسُ إنما طعَمُهم بالمَدِينَةِ التَّمْرِ والشَّعِيرِ، وكان الرجلُ إذا كانَ له يَسَارٌ، فَقَدِمَتْ ضَافِطَةٌ مِنَ الدَّرَمَكِ، ابْتاعَ الرجلُ منها، فخصَّصَ بها نَفْسَهُ، وأما العيالُ: فإنما طعَمُهم التمر والشعير، فَقَدِمَتْ ضَافِطَةٌ مِنَ الشَّامِ، فابتاعَ

(١) مسلم (٦٨٦) في صلاة المسافرين: باب صلاة المسافرين وقصرها؛ والترمذي (٣٠٣٤) في التفسير: باب ومن سورة النساء؛ وأبو داود (١١٩٩) في الصلاة: باب صلاة المسافرين؛ والنسائي ١١٦/٣ (١٤٣٣) في الصلاة: باب تقصير الصلاة في السفر؛ وأحمد في المسند (١٧٥) و(٢٤٦)؛ وابن ماجه (١٠٦٥) في إقامة الصلاة: باب تقصير الصلاة في السفر؛ والدارمي (١٥٥٥) في الصلاة: باب قصر الصلاة في السفر.

(٢) الحديث عند النسائي ٢٢٦/١؛ وابن ماجه (١٠٦٦) في إقامة الصلاة: باب تقصير الصلاة في السفر؛ وأحمد ٦٥/٢، ٦٦ (٥٣١١)؛ ومالك (٣٣٦) في النداء للصلاة: باب قصر الصلاة في السفر؛ وهو حديث صحيح، وسيأتي برقم (٤٠٥١).



عَمِّي رِفَاعَةُ بْنُ زَيْدٍ حِمْلًا مِنَ الدَّرَمِكِ، فَجَعَلَهُ فِي مَشْرَبَةٍ لَهُ، وَفِي الْمَشْرَبَةِ سِلَاحٌ؛ دِرْعٌ وَسَيْفٌ، فَعُدِّيَ عَلَيْهِ مِنْ تَحْتِ الْبَيْتِ<sup>(١)</sup>، فَتَقَبَّطَتِ الْمَشْرَبَةُ، وَأَخَذَ الطَّعَامُ وَالسِّلَاحَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَانِي عَمِّي رِفَاعَةُ، فَقَالَ: يَا بَنَ أَخِي، إِنَّهُ قَدْ عُدِّيَ عَلَيْنَا فِي لَيْلَتِنَا هَذِهِ، فَتَقَبَّطَتِ مَشْرَبَتُنَا، وَذُهِبَ بِطَعَامِنَا وَسِلَاحِنَا. قَالَ: فَتَحَسَّنْنَا فِي الدَّارِ، وَسَأَلْنَا، فَقِيلَ لَنَا: قَدْ رَأَيْنَا بَنِي أُبَيْرِقٍ اسْتَوَقَدُوا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ، وَلَا تَرَى فِيمَا نَرَى إِلَّا عَلَى بَعْضِ طَعَامِكُمْ، قَالَ: وَكَانَ بَنُو أُبَيْرِقٍ قَالُوا: - وَنَحْنُ نَسْأَلُ فِي الدَّارِ - وَاللَّهِ مَا نَرَى صَاحِبَكُمْ إِلَّا لَيْدَ بَنٍ سَهْلٍ، رَجُلٌ مَثًا لَهُ صِلَاحٌ وَإِسْلَامٌ، فَلَمَّا سَمِعَ لَيْدٌ اخْتَرَطَ سَيْفَهُ: وَقَالَ: أَنَا أَسْرِقُ؟ فَوَاللَّهِ لِي خَالِطُكُمْ هَذَا السَّيْفُ، أَوْ لَتُبَيِّنَنَّ هَذِهِ السَّرِقَةَ، قَالُوا: إِلَيْكَ عِنَّا أَيُّهَا الرَّجُلُ، فَمَا أَنْتَ بِصَاحِبِهَا، فَسَأَلْنَا فِي الدَّارِ، حَتَّى لَمْ نَشْكُ أَنَّهُمْ أَصْحَابُهَا، فَقَالَ لِي عَمِّي: يَا بَنَ أَخِي، لَوْ أَتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتَ ذَلِكَ لَهُ؟ قَالَ قَتَادَةُ: فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنَّ أَهْلَ بَيْتٍ مَثًا أَهْلَ جَفَاءٍ، عَمَدُوا إِلَى عَمِّي رِفَاعَةَ بْنِ زَيْدٍ فَتَقَبَّطُوا مَشْرَبَةً لَهُ، وَأَخَذُوا سِلَاحَهُ وَطَعَامَهُ، فَلَيَزِيدُوا عَلَيْنَا سِلَاحَنَا، فَأَمَّا الطَّعَامُ فَلَا حَاجَةَ لَنَا فِيهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: سَأَمُرُّ فِي ذَلِكَ، فَلَمَّا سَمِعَ بَنُو أُبَيْرِقٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ، يَقَالُ لَهُ: أُسِيرَ بَنَ عُرْوَةَ<sup>(٢)</sup>، فَكَلَّمُوهُ فِي ذَلِكَ، وَاجْتَمَعَ فِي ذَلِكَ أَنَاسٌ مِنَ أَهْلِ الدَّارِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ قَتَادَةَ بْنَ الثُّعْمَانَ، وَعَمَّهُ عَمَدًا إِلَى أَهْلِ بَيْتٍ مَثًا أَهْلَ إِسْلَامٍ وَصِلَاحٍ، يَرْمُونَهُم بِالسَّرِقَةِ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ وَلَا ثَبَتٍ. قَالَ قَتَادَةُ: فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمْتُهُ، فَقَالَ: عَمَدْتُ إِلَى أَهْلِ بَيْتٍ ذُكِرَ مِنْهُمْ إِسْلَامٌ وَصِلَاحٌ، تَرْمِيهِمْ بِالسَّرِقَةِ مِنْ غَيْرِ ثَبَتٍ وَلَا بَيِّنَةٍ؟ قَالَ: فَارْجِعْتُ، وَلَوْ دِدْتُ أَنِّي خَرَجْتُ مِنْ بَعْضِ مَالِي، وَلَمْ أَكَلِّمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَاتَانِي عَمِّي رِفَاعَةُ، فَقَالَ: يَا بَنَ أَخِي، مَا صَنَعْتَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، فَلَمْ نَلْبَثْ أَنْ نَزَلَ الْقُرْآنُ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَافِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥] بَنِي أُبَيْرِقٍ ﴿وَأَسْتَغْفِرِ اللَّهَ﴾ [النساء: ١٠٦] مِمَّا قُلْتُ لِقَتَادَةَ ﴿وَأَسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ وَلَا تَجِدُ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَافًا أَثِيمًا ﴿يَسْتَحْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَحْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ هَتَأْتَهُ هَؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ

(١) فِي (ظ): «تَحْتِ اللَّيْلِ».

(٢) فِي طَبْعَةِ دِمَشْقَ: «أُسَيَّرَ بَنَ عُرْوَةَ»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ظ) وَسَنَنُ التِّرْمِذِيِّ.



الَّذِينَ فَمَنْ يُجَدِّدُ اللَّهُ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴿١١٠﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ  
نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهُ يَجِدِ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿النساء: ١٠٦ - ١١٠﴾، أي: لو استغفروا  
الله لغفر لهم ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١١﴾ وَمَنْ يَكْسِبْ  
خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴿النساء: ١١١ - ١١٢﴾ قولهم للبيد  
﴿ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّوكَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ وَمَا  
يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ  
عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ  
النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿النساء: ١١٣ - ١١٤﴾،  
فلما نزل القرآن، أتى رسول الله ﷺ بالسلاح، فردّه إلى رفاعه، قال قتادة: لما أتيت  
عمي بالسلاح - وكان شيخا قد عسا، أو عشا - الشك من أبي عيسى - في الجاهلية،  
وكنْتُ أرى إسلامه مدخولاً، فلما أتيتُه بالسلاح قال لي: يابن أخي، هو في سبيل الله -  
فعرفتُ أنَّ إسلامه كان صحيحاً - فلما نزل القرآن لحقَّ بُشِيرٌ بالمُشْرِكِينَ فنزل على  
سُلافة بنت سعد بن سُمَيَّة<sup>(١)</sup>، فأنزل الله: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى  
وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ  
وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿النساء: ١١٥، ١١٦﴾،  
فلما نزل على سُلافة، رماها حسان بنُ ثابتٍ بأبياتٍ من شعر<sup>(٢)</sup>، فأخذت رَحْلَهُ  
فوضعتُه على رأسِها، ثم خرجت به فرمَتْ به في الأُطْبَحَ، ثم قالت: أهديتُ إليَّ شعرَ

(١) كذا وقع في الترمذي، وفي المستدرک «سلافة بنت سعد بن سهل» وفي الطبري «بنت سعد بن  
سهيل» والصواب: سلافة بنت سعد بن شهيد، كما في الدر المنثور، وديوان حسان بن ثابت،  
وسلافة هذه هي زوج طلحة بن أبي طلحة وهي أم مسافع والجلال وکلاب بنو طلحة بن أبي  
طلحة، وقد قتلوا يوم أحد، هم وأبوهم قتل مسافعا والجلال عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح  
حمي الذُّبُر فلنرت سلافة لئن قدرت على رأس عاصم لتشرين في قحفه الخمر، فمنعته الدبر -  
النحل - حين أرادت هذيل أخذ رأسه لبيعه من سلافة. راجع ابن هشام ٦٦/٣ و١٨٠

(٢) هو في ديوانه ٢٧١ يقول في أوله يذكر سلافة بالشَّو من القول:

وما سارقُ الدرْعَيْنِ إِنْ كُنْتَ ذَاكِرًا  
بذي كرم من الرجالِ أُوادِعُ

فقد أنزلته بنتُ سعدٍ فأصبحت  
ينازعُها جلدَ استِها وتنازعُ =



حَسَّانٍ، مَا كُنْتَ تَأْتِينِي بِخَيْرٍ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup>.

(يَنْحَلُّهُ) النَّحْلَةُ: الْهَبَةُ وَالْعَطِيَّةُ.

(فَاقَةُ) الْفَاقَةُ: الْحَاجَةُ وَالْفَقْرُ.

(ضَافِطَةً) بِضَافٍ مَعْجَمَةٌ: نَاسٌ يَجْلِبُونَ الدَّقِيقَ وَالزَّيْتَ وَنَحْوَهُمَا، وَقِيلَ: هُمُ الَّذِينَ يَكْتُرُونَ مِنْ مَنَزِلٍ إِلَى مَنَزِلٍ.

(الدَّرْمَكُ) الدَّقِيقُ الْخَوَّازِيُّ.

(مَشْرَبَةً) بِضَمِّ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا: الْغُرْفَةُ.

(عُدِيٍّ عَلَيْهِ) أَي: سُرِقَ مَالُهُ، وَهُوَ مِنَ الْعُدْوَانِ، أَي: الظُّلْمِ.

(عَسَا - أَوْ عَشَا) عَسَا بِالسَّيْنِ غَيْرِ الْمَعْجَمَةِ، أَي: كَبُرَ وَأَسَنَّ، وَبِالْمَعْجَمَةِ، أَي: قَلَّ بَصَرُهُ وَضَعُفَ.

(مَدْخُولًا) الدَّخْلُ: الْعَيْبُ وَالْغِشُّ، يَعْنِي: أَنَّ إِيْمَانَهُ مُتَزَلِّزٌ، فِيهِ نِفَاقٌ.

٥٨٨ - (م ت - أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوَاءً يُجْزَ بِهِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢٣] بَلَغَتْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَبْلَغًا شَدِيدًا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَارِبُوا وَسَدِّدُوا، فِي كُلِّ مَا يُصَابُ بِهِ الْمُسْلِمُ كَفَّارَةٌ، حَتَّى التَّكْبَةُ يُكَبُّهَا، وَالشُّوْكََةُ يُشَاكُّهَا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ مِثْلُهُ، وَفِيهِ: شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَشَكَّوْا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ... الْحَدِيثُ<sup>(٢)</sup>.

(قَارِبُوا) الْمَقَارَبَةُ: الْاِقْتِصَادُ فِي الْعَمَلِ.

(سَدِّدُوا) السَّدَادُ: الصَّوَابُ.

(١) التِّرْمِذِيُّ (٣٠٣٦) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ؛ وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ (١٠٤١١)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ ٣٨٥/٤، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يَخْرُجْ، وَأَقْرَبُهُ الذَّهَبِيُّ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(٢) مُسْلِمٌ (٢٥٧٤) فِي الْبِرِّ وَالصَّلَةِ: بَابُ ثَوَابِ الْمُؤْمِنِ فِيْمَا يُصِيبُهُ مِنْ مَرَضٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٣٨) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ؛ وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ (١٠٥٢٠)؛ وَأَحْمَدُ (٧٣٣٩).



٥٨٩ - (ت - أبو بكر الصديق) رضي الله عنه، قال: كنتُ عندَ رسولِ الله ﷺ فنزلَ ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِيهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٢٣] فقال رسولُ الله ﷺ: «يا أبا بكر، ألا أقرئك آيةً أنزلتُ عليَّ؟» قلتُ: بلى يا رسولَ الله. قال: فأقرأنيها، فلا أعلمُ إلا أنني وجدتُ في ظهري انفصامًا، فتمطَّيْتُ لها، فقال رسولُ الله ﷺ: «ما شأنك يا أبا بكر؟» قلتُ: يا رسولَ الله بأبي أنت وأمِّي، وأئنا لم نَعْمَلْ سُوءًا؟ وإنا لَمَجْزُؤُونَ بما عَمَلْنَا؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «أما أنت يا أبا بكر والمؤمنون فتُجْزَوْنَ بذلك في الدُّنيا، حتى تَلْقَوْا اللَّهَ وليسَ لكم دُنُوبٌ، وأما الآخرون فيُجْمَعُ ذلك لهم حتى يُجْزَوْا به يومَ القيامة». أخرجه الترمذي، وقال: في إسناده مقالٌ وتضعيفٌ<sup>(١)</sup>.

(انفصامًا) الفاصِمة: الكاسرة، والانفصامُ: الانقطاع.

٥٩٠ - (ت - علي بن زيد) رحمه الله، عن أمية<sup>(٢)</sup>، أنها سألت عائشةَ عن قولِ الله تبارك وتعالى: ﴿وإن تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وعن قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِيهِ﴾؟ [النساء: ١٢٣] فقالت: ما سألتني عنها أحدٌ منذُ سألتُ رسولَ الله ﷺ، فقال: «هذه مُعَاتِبَةُ»<sup>(٣)</sup> الله العبد بما يُصيبه من الحُمَى والنَّكْبَةِ، حتى البِضَاعَةُ يَضَعُهَا فِي كُمِّ قَمِيصِهِ، فيفْقِدُهَا، فيفزعُ لها، حتى إنَّ العبدَ لَيُخْرِجُ من ذنوبه، كما يَخْرِجُ النَّبْرُ الْأَحْمَرُ من الْكَبِيرِ». أخرجه الترمذي<sup>(٤)</sup>.

(١) الترمذي (٣٠٣٩) في التفسير: باب ومن سورة النساء، وقال: هذا حديثٌ غريب، وفي إسناده مقال، وموسى بن عبيدة بضعف في الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد، وأحمد بن حنبل، ومولى ابن سباع مجهول.

(٢) في طبعة القاهرة و(ظ): «أمه»، والمثبت من سنن الترمذي ومسنَد أحمد.

(٣) في الطبري والمسنَد متابعة الله العبد، يعني: ما يُصيبُ الإنسانَ مما يؤلم، يتابعه الله به ليُكَفِّرَ عنه من سيئاته، وفي أبي داود والترمذي والدر المنثور: «معاتبة الله» كما هنا، ومعناه: قريبٌ من هذا، وفي رواية للطبري (١٠٥٣١) ذاك مثابة الله للعبد.

(٤) الترمذي (٢٩٩١) في التفسير في آخر سورة البقرة، وقال: حديثٌ حسنٌ غريب، من حديثِ عائشةَ لَانْعَرَفَهُ إِلَّا من حديثِ حمادِ بن سلمة؛ وأخرجه أبو داود الطيالسي ١٥/٢؛ وأحمد في المسند (٢٥٣٠٧)؛ والطبري (٦٤٩٥) وفي سننه عندهم عليُّ بن زيد بن جُدعان، قال ابن كثير: ضعيفٌ يُعْرِبُ في رواياته، وهو يروي هذا الحديث عن امرأةٍ أبيه أمِّ محمد أمية بنت عبد الله، عن عائشة، وليس له عنها في الكتب سواء.



٥٩١ - (د - عائشة) رضي الله عنها، قالت: قُلْتُ: يا رسول الله، إِنِّي لأَعْلَمُ أَشَدَّ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]. فقال: «أما عَلِمْتَ يَا عَائِشَةُ أَنَّ الْمُسْلِمَ تُصَيِّهُ النَّكْبَةُ أَوْ الشُّوْكَةُ، فَيُحَاسِبُ، أَوْ يَكْفَأُ، بِأَسْوَأِ عَمَلِهِ، وَمَنْ حُوسِبَ عُذْبٌ؟» قالت: أَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾؟ [الانشقاق: ٨]. قال: «ذَاكُمُ الْعَرَضُ يَا عَائِشَةُ، وَمَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ عُذْبٌ». أخرجه أبو داود، وقد أخرج أيضًا قصة الحساب البخاري ومسلم، وهي مذكورة في كتاب القيامة من حرف القاف<sup>(١)</sup>.

٥٩٢ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: خَشِيتُ سَوْدَةَ أَنْ يُطْلَقَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: لَا تُطْلِقْنِي، وَأَمْسِكْنِي، وَاجْعَلْ يَوْمِي لِعَائِشَةَ، ففعل، فنزلت ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ أَنْ يُصَلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨] فما اصطلحا عليه من شيء فهو جائز. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

## سورة المائدة

٥٩٣ - (خ م ت س - طارق بن شهاب) رحمه الله، قال: قَالَتِ الْيَهُودُ لِعَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّكُمْ تَقْرَءُونَ آيَةً لَوْ نَزَلَتْ فِينَا لَاتَّخَذْنَاهَا عِيدًا. فقال عمر: إِنِّي لأَعْلَمُ حَيْثُ أُنْزِلَتْ، وَأَيْنَ نَزَلَتْ<sup>(٣)</sup>، وَأَيْنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُنْزِلَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ<sup>(٤)</sup> وَإِنَّا وَاللَّهِ بِعَرَفَةَ.

(١) سنن أبي داود (٣٠٩٣) في الجنائز: باب عيادة النساء؛ وأخرجه الطبري (١٠٥٣٠) في سننه أبو عامر الخزاز، واسمه: صالح بن رستم المزني، قال الحافظ في التقریب: صدوق كثير الخطأ؛ لكن جملة «من نوقش الحساب عذب» صحيحة، وقد أخرجها البخاري (٤٩٣٩) و٦٥٣٦ و٦٥٣٧ ومسلم (٢٨٧٦) والترمذي (٢٤٢٦ و٣٣٣٧) من قوله «أليس يقول الله» ومابعده... إلى آخر الحديث، وسيأتي برقم (٧٩٦٢).

(٢) الترمذي (٣٠٤٠) في التفسير: باب ومن سورة النساء، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب. نقول: وفي سننه سليمان بن معاذ، وقد وصفه الحافظ في التقریب بسوء الحفظ، وسماك صدوق إلا في روايته عن عكرمة، فهي مضطربة، وقد روى هذا الحديث عن عكرمة، ولكن الحديث حسن بطرقه وشواهد.

(٣) في رواية أحمد ومسلم «حيث أنزلت وأي يوم أنزلت» وبها يظهر أن لا تكرار في قوله «حيث» و«أين» بل أراد بإحدهما المكان، وبالأخرى الزمان.

(٤) قال الحافظ: هكذا لأبي ذر وغيره «حيث» بدل «حين» وفي رواية أحمد «وأي يوم أنزلت» وهو «أين رسول الله ﷺ»



قال سفيان: وأشك<sup>(١)</sup> كان يوم الجمعة أم لا؟ ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

وفي رواية قال: جاء رجل من اليهود إلى عمر بن الخطاب، فقال: يا أمير المؤمنين، آية في كتابكم تقرؤونها، لو علينا نزلت معشر اليهود لآخذنا ذلك اليوم عيداً، قال: فأئي آية؟ قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. فقال عمر: إني لأعلم اليوم الذي نزلت فيه، والمكان الذي نزلت فيه: نزلت على رسول الله ﷺ بعرفات، في يوم جمعة. أخرجه الجماعة إلا الموطأ وأبا داود<sup>(٢)</sup>.

٥٩٤ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، قرأ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ وعنده يهودي فقال: لو نزلت هذه الآية علينا لآخذناها عيداً، فقال ابن عباس: فإنها نزلت يوم عيدين: في يوم جمعة، ويوم عرفة. أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

٥٩٥ - (د س - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: ﴿إِنَّمَا جَزَأُاَ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾، إلى قوله: ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣، ٣٤]، نزلت هذه الآية في المشركين، فمن تاب منهم قبل أن يُقَدَّرَ عليه لم يمتعه ذلك أن يُقام فيه

= حين أنزلت، أنزلت يوم عرفة بتكرار «أنزلت» وهي أوضح، وكذا لمسلم عن محمد بن المنثري عن عبد الرحمن في الموضعين.

(١) وقد جاءت الرواية في الإيمان والاعتصام على سبيل الجزم، بأن ذلك كان يوم الجمعة.  
(٢) البخاري (٤٥) في الإيمان: باب زيادة الإيمان ونقصانه، و(٤٤٠٧) في المغازي: باب حجة الدواع، و(٤٦٠٦) في تفسير سورة المائدة: باب ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، و(٧٢٦٨) في الاعتصام في فاتحته؛ ومسلم (٣٠١٧) في أول التفسير؛ والترمذي (٣٠٤٣) في التفسير: باب ومن سورة المائدة؛ والنسائي ١١٤/٨ (٥٠١٢) في الإيمان: باب زيادة الإيمان؛ و٢٥١/٥ (٣٠٠٢) في الحج: باب ماذكر في يوم عرفة؛ وأخرجه أحمد (١٨٩) و(٢٧٤)؛ والطبري (١١٠٩٤).

(٣) الترمذي (٣٠٤٤) في التفسير: باب ومن سورة المائدة: وحسنه وهو كما قال، ولفظه: «فإنها نزلت في يوم عيد»؛ وأخرجه أبو داود الطيالسي ١٧/٢، ١٨، والطبري (١١٠٩٧).



الحَدِّ الذي أصابه. أخرجه أبو داود والنسائي<sup>(١)</sup>.

٥٩٦ - (م د - البراء بن عازب) رضي الله عنهما، قال: مرَّ على النبي ﷺ يهوديٌّ، مُحَمَّمًا مَجْلُودًا، فدعاهم ﷺ، فقال: «هكذا تجدون حدَّ الزاني في كتابكم؟» قالوا: نعم. فدعا رجلًا من علمائهم، فقال: «أُشْهِدُكَ بالله الذي أنزل التوراة على موسى، أهكذا تجدون حدَّ الزاني في كتابكم؟» قال: لا، ولولا أنَّكَ نَشَدْتَنِي بهذا لم أُخْبِرَكَ، نَجْدُهُ الرَّجْم، ولكنَّه كَثُرَ في أشرافنا، فكتُّا إذا أخذنا الشريفَ تركناه، وإذا أخذنا الضَّعيفَ أقمنا عليه الحدَّ، فقلنا: تعالوا فلنَجْتَمِعَ على شيء نُقِيمُهُ على الشريف والوضيع، فجعلنا التَّخْمِيمَ والجلدَ مكانَ الرَّجْم، فقال رسولُ الله ﷺ: «اللهمَّ إني أوَّلُ مَنْ أَخْبَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ». فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُسْكِرُونَ فِي الْكَفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِفَوَهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَكَّوتًا لِلْكَذِبِ سَكَّوتًا لِقَوْمٍ ءَاخِرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يَحْزِفُونَ الْكَلِمَةَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾ [المائدة: ٤١] يقول: اتُّوا محمدًا، فإنَّ أَمْرَكُمْ بِالتَّخْمِيمِ والجلدِ فخذوه، وإنَّ أفتاكم بالرَّجْمِ فاخذروا، فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] في الكفار كلُّها. هذه رواية مسلم.

وفي رواية أبي داود مثله، وقال في آخرها: فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزَنْكَ

(١) سنن أبي داود (٤٣٧٢) في الحدود: باب ما جاء في المحاربة؛ والنسائي ١٠١/٧ (٤٠٤٦) في نحرهم الدم: باب تأويل قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾. وإسناده لا بأس به؛ وأخرجه الطبري (١١٨٠٥) من قول عكرمة والحسن البصري، وقد ضَعَّفَ القرطبي هذا القول، وردَّه بقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾، وبقوله ﷺ: «الإسلام يهدم ما كان قبله» رواه مسلم، وقال أبو ثور: وفي الآية دليل على أنها نزلت في غير أهل الشرك، وهو قوله جل ثناؤه: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ وقد أجمعوا على أنَّ أهلَ الشرك إذا وقعوا في أيدينا فأسلموا أن دماءهم تحرم فدلَّ ذلك على أنَّ الآية نزلت في أهل الإسلام، وقال ابن كثير ٤٨/٢، وتبعه الشوكاني في فتح القدير ٣٢/٢: والصحيح أنَّ هذه الآية عامَّة في المشركين وغيرهم ممَّن ارتكب هذه الصفات.



الَّذِينَ يُسْكِرُونَ فِي الْكَفْرِ ﴿٤١﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تَأْتَوْهُ فَأَحْذَرُوا﴾ [المائدة: ٤١] إِلَى قَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاهُ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] فِي الْيَهُودِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] فِي الْيَهُودِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]. قَالَ: هِيَ فِي الْكَفَارِ كُلِّهَا، يَعْنِي: هَذِهِ الْآيَةُ<sup>(١)</sup>.

(نَحْمَمُ) التَّحْمِيمُ: تَسْوِيدُ الْوَجْهِ، مِنَ الْحُمَمِ<sup>(٢)</sup>، جَمْعُ حُمَمَةٍ، وَهِيَ الْفَحْمَةُ.

(أَتَشُدُّكَ بِاللَّهِ) أَحْلَفُ عَلَيْكَ وَأَقْسِمُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ فِي هَذَا الْبَابِ<sup>(٣)</sup>.

٥٩٧ - (د - ابن عباس) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٤ - ٤٧]، هَذِهِ الْآيَاتُ الثَّلَاثُ نَزَلَتْ فِي الْيَهُودِ خَاصَّةً: قُرَيْظَةُ، وَالنَّضِيرُ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>.

٥٩٨ - (د س - ابن عباس) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ قُرَيْظَةُ وَالنَّضِيرُ - وَكَانَ النَّضِيرُ أَشْرَفَ مِنْ قُرَيْظَةَ - فَكَانَ إِذَا قَتَلَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْظَةَ رَجُلًا مِنَ النَّضِيرِ قُتِلَ بِهِ، وَإِذَا قَتَلَ رَجُلٌ مِنَ النَّضِيرِ رَجُلًا مِنْ قُرَيْظَةَ فُودِيَ بِمِئَةٍ وَسِتٍّ مِنْ تَمْرٍ؛ فَلَمَّا بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ قَتَلَ رَجُلٌ مِنَ النَّضِيرِ رَجُلًا مِنْ قُرَيْظَةَ فَقَالُوا: اذْفَعُوهُ إِلَيْنَا نَقْتُلَهُ. فَقَالُوا: بَيْنَا وَبَيْنَكُمْ النَّبِيُّ ﷺ. فَأَتَوْهُ، فَتَزَلَّتْ ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢] وَالْقِسْطُ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، ثُمَّ نَزَلَتْ ﴿أَفَحْكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ﴾؟ [المائدة: ٥٠]. هَذِهِ رَوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ.

وَلَأَبِي دَاوُدَ قَالَ: ﴿فَإِنْ جَاءَكَوَكْ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢]

(١) مُسْلِم (١٧٠٠) فِي الْحُدُودِ: بَابُ رَجْمِ الْيَهُودِ أَهْلَ الذَّمَّةِ فِي الزَّنَى؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٤٨) فِي الْحُدُودِ: بَابُ رَجْمِ الْيَهُودِيِّينَ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ؛ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢٥٥٨) فِي الْحُدُودِ: بَابُ رَجْمِ الْيَهُودِيِّ وَالْيَهُودِيَّةِ؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٢٨٦/٤ (١٨٠٥٤).

(٢) فِي طَبْعَةِ دِمَشْقَ «الْحَمِيم» تَصْحِيفٌ، وَالْمُثْبِتُ مِنْ (ظ) وَاللَّسَانُ.

(٣) انْظُرْ ص ٤٩٥ فِي شَرْحِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ ٥٥٢.

(٤) سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ (٣٥٧٦) فِي الْأَضْيَاعِ: بَابُ فِي الْقَاضِي يَخْطِئُ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ؛ وَبَنَحُوهُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مَطْوَلًا ٢٤٦/١ (٢٢١٣).



فُنُسِحَتْ، قال: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾.

وفي أخرى لهما قال: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَصُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٢]. قال: كان بنو النَّضِيرِ إِذَا قَتَلُوا مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ أَذَوْا نِصْفَ الدِّيَّةِ، وَإِذَا قَتَلَ بَنُو قُرَيْظَةَ مِنْ بَنِي النَّضِيرِ أَذَوْا إِلَيْهِمُ الدِّيَّةَ كَامِلَةً، فَسَوَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمْ<sup>(١)</sup>.

(فُودِي بِمِثْلِ الْفِدْيَةِ: مَا يُعْطَاهُ أَهْلُ الْقَتِيلِ عَوَضَ الدَّمِّ.

(وَسُق) (الوسق): سِتُّونَ صَاعًا، وَالصَّاعُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ<sup>(٢)</sup>.

(يَبْتَغُونَ): يَطْلُبُونَ، وَالْبِغَاءُ: الطَّلَبُ.

٥٩٩ - (ت - عائشة رضي الله عنها) قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرَسُ لَيْلًا، حَتَّى نَزَلَ ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، فَأَخْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ مِنَ الْقَبْرِ فَقَالَ لَهُمْ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، انصَرِفُوا، فَقَدْ عَصَمَنِي اللَّهُ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup>.

٦٠٠ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي إِذَا أَصَبْتُ اللَّحْمَ انْتَشَرْتُ لِلنِّسَاءِ، وَأَخَذَتْنِي شَهَوَتِي، فَحَرَمْتُ عَلَيَّ اللَّحْمَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْسَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾<sup>(٤)</sup> وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا [المائدة: ٨٧، ٨٨]. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup>.

(١) سنن أبي داود (٤٤٩٤) في الديات: باب النفس، و(٣٥٩١) في الأقضية: باب الحكم بين أهل الذمة؛ والنسائي ١٨/٨ (٤٧٣٢ و ٤٧٣٣) في القسامة: باب تأويل قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾؛ وأخرجه أحمد ١/٣٦٤ (٣٤٣٤)؛ والطبري (١١٩٧٤) وإسناده حسن؛ فقد صرح ابن إسحاق بالتحديث عند الطبري، وداود بن الحصين لم ينفرد به عن عكرمة، بل تابعه سماك عند أبي داود والنسائي.

(٢) انظر ص ٤٦٥ في شرح غريب الحديث ٤٩٧.

(٣) الترمذي (٣٠٤٦) في التفسير: باب ومن سورة المائدة؛ وأخرجه بنحوه ابن جرير (١٢٢٧٦) وصححه الحاكم ٢/٢١٣ ووافقه الذهبي، وحسنه الحافظ ابن حجر في الفتح.

(٤) الترمذي (٣٠٥٤) في التفسير: باب ومن سورة المائدة، وقال: هذا حديث حسن غريب، ورواه =



٦٠١ - (م ت - ابن مسعود) رضي الله عنه، قال: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا...﴾ [المائدة: ٩٣]، قال رسول الله ﷺ: «قِيلَ لِي: أَنْتَ مِنْهُمْ». هذه روايةٌ مسلم.

وفي رواية الترمذي قال: قال عبد الله: لَمَّا نَزَلَتْ: - وقرأ الآية - فقال لي رسول الله ﷺ: «أَنْتَ مِنْهُمْ»<sup>(١)</sup>.

٦٠٢ - (ت - البراء بن عازب) رضي الله عنهما، قال: ماتَ رجالٌ من أصحابِ النبي ﷺ قَبْلَ أَنْ تُحَرَّمَ الخمرُ، فَلَمَّا حُرِّمَتِ الخمرُ، قال رجالٌ: كيف بأصحابنا وقد ماتوا يشربون الخمر؟ فنزلت: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [المائدة: ٩٣]. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

٦٠٣ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: قالوا: يارسول الله، أَرَأَيْتَ الَّذِينَ ماتوا وهم يشربون الخمرَ لما نزلَ تحريمُ الخمر؟ فنزلت: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [المائدة: ٩٣]. أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

٦٠٤ - (د - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: ﴿بَقَايَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا

= بعضهم عن عثمان بن سعد مرسلًا ليس فيه عن ابن عباس، ورواه خالدُ الحذاء عن عكرمة مرسلًا؛ وأخرجه الطبري (١٢٣٥٠)، وله شاهد في الصحيحين سيأتي برقم (٨٩٨٦)، فهو حديث حسن.

(١) مسلم (٢٤٥٩) في فضائل الصحابة: باب من فضائل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، والترمذي (٣٠٥٣) في التفسير: باب ومن سورة المائدة؛ وأخرجه الطبري (١٢٥٣١)؛ والحاكم ١٤٣/٤، ١٤٤، وقد قال الطبري في تفسير الآية: ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات منكم حرج فيما شربوا من ذلك - أي: من الخمر - في الحال التي لم يكن الله تعالى حرمه عليهم إذا ما اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ.

(٢) سنن الترمذي (٣٠٥١ و ٣٠٥٢) في التفسير: باب ومن سورة المائدة، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح؛ وأخرجه أبو داودَ الطيالسي ١٨/٢ والطبري (١٢٥٢٩) وإسناده قوي، وصحَّحه ابنُ حبان (١٧٤٠) موارد.

(٣) الترمذي (٣٠٥٢) في التفسير: باب ومن سورة المائدة، وإسناده حسن، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح.



الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكْرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴿[النساء: ٤٣]﴾، و﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٩] نَسَخْتُهُمَا<sup>(١)</sup> التي في المائدة: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠]. أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

(المَيْسِر): القِمَار.

(والأَنْصَاب): الأحجار التي كانوا يَنْصِبُونَهَا، وَيَذْبَحُونَ عَلَيْهَا لِأَصْنَامِهِمْ، وقيل: هي الأصنام.

٦٠٥ - (ت د س - عمر بن الخطاب) رضي الله عنه، أنه قال: اللهم بَيْنْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيَانَ شِفَاءً، فَتَرَلَّتِ التي في البقرة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٩] الآية؛ فدُعِيَ عمر، فقرأت عليه، فقال: اللهم بَيْنْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيَانَ شِفَاءً. فَتَرَلَّتِ التي في النساء: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكْرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، فدُعِيَ عمر، فقرأت عليه، ثم قال: اللهم بَيْنْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيَانَ شِفَاءً. فَتَرَلَّتِ التي في المائدة: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْمَدَاةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾؟ [المائدة: ٩١]، فدُعِيَ عمر فقرأت عليه، فقال: انتهينا، انتهينا. أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي.

إلا أنَّ أبا داود زادَ بعدَ قوله: ﴿وَأَنْتُمْ سُكْرَى﴾: فكان منادي رسول الله ﷺ إذا أُقيمت الصلاة ينادي: ألا لا يقرن الصلاة سكران. وعنده: «انتهينا»، مرَّةً واحدة<sup>(٣)</sup>.

٦٠٦ - (خ م ت - أنس بن مالك) رضي الله عنه، قال: خَطَبَ رسول الله ﷺ خُطْبَةً

(١) في طبعة دمشق و(ظ): «نسختها»، والمثبت من سنن أبي داود.

(٢) سنن أبي داود (٣٦٧٢) في الأثرية: باب تحريم الخمر، وإسناده حسن.

(٣) الترمذي (٣٠٤٩) في التفسير: باب ومن سورة المائدة؛ وأبو داود (٣٦٧٠) في الأثرية: باب تحريم الخمر؛ والنسائي ٢٨٦/٨ و٢٨٧ (٥٥٤٠) في الأثرية: باب تحريم الخمر؛ وإسناده حسن؛ وأخرجه أحمد في المسند ٥٣/١ (٣٨٠)؛ والطبري (١٢٥١٢) والبيهقي ٢٨٥/٨ والنحاس في الناسخ والمنسوخ ص ٣٩، وصحَّحه الترمذي وابن المديني، والحاكم ٢/٢٧٨، ووافقه الذهبي، وهو كما قال.



ما سمعتُ مثلها قطُّ، فقال: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً». قال: فغطى أصحاب رسول الله ﷺ وجوههم، ولهم خنين<sup>(١)</sup>، فقال رجل: من أبي؟ قال: فلان، فنزلت هذه الآية ﴿لَا تَسْتَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدِلَكُمْ تَسْوؤُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

وفي رواية أخرى: أن رسول الله ﷺ خرج حين زاعت الشمس، فصلّى الظهر، فقام على المنبر فذكر الساعة، وذكر أنّ فيها أموراً عظيماً، ثم قال: من أحبّ أن يسأل عن شيء فليسأل، فلتسألوني عن شيء إلا أخبركم، مادمت في مقامي، فأكثر الناس البكاء، وأكثر أن يقول: «سلوا» فقام عبد الله بن حذافة السهمي، فقال: من أبي؟ قال: أبوك حذافة. ثم أكثر أن يقول: سلوني، فبرك عمر على ركبته، فقال: رَضِينَا بِاللّهِ رَبّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً، فسكت<sup>(٢)</sup> ثم قال: عُرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ أَنْفَاً فِي عُرْضِ هَذَا الْحَائِطِ، فلم أرَ كالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ.

قال ابن شهاب: فأخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: قالت أم عبد الله بن حذافة لعبد الله بن حذافة: ما سمعتُ قطُّ أعقّ منك، أمنت أن تكون أمك قد قارفت بعض ما يقارف أهل الجاهليّة فتفضّحها<sup>(٣)</sup> على أعين الناس؟ فقال عبد الله بن حذافة: لو ألحقني بعبد أسود للحقته.

(١) قاله النووي ١١٣/١٥: هكذا هو في معظم النسخ «خنين» ولبعضهم بالحاء المهملة. ومن ذكر الوجهين القاضي وصاحب التحرير وآخرون، قالوا: معناه بالمُعْجَمَة: صَوْتُ الْبُكَاءِ: وهو نوعٌ من البكاء دون الانتحاب، وأصله: خروجُ الصوتِ من الأنف كالحنين بالمُهْمَلَة من الفم. وقال الخليل: هو صوتٌ فيه غُتَّة.

(٢) وفي رواية عند البخاري في كتاب الاعتصام ٢٣٠/١٣، وعند مسلم في باب توقيف النبي ﷺ «فسكت النبي ﷺ حين قال عمر ذلك، ثم قال رسول الله: أولى والذي نفس محمد بيده، لقد عُرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ أَنْفَاً».

(٣) قال النووي: معناه: لو كنت من زنى فنفاك عن أهلك حذافة فضحتني. وأما قوله: «لو ألحقني بعبد أسود للحقته» فقد يقال: هذا لا يتصور، لأنّ الزنى لا يثبت به النسب، ويُجاب عنه: بأنّه يحتمل وجهين: أحدهما: أنّ ابن حذافة ما كان بلغه هذا الحكم، وكان يظنّ أنّ ولد الزنى يلحق بالزاني، وقد خفي هذا على أكبر منه، وهو سعد بن أبي وقاص، حين خاصم في ابن وليدة زمعة، فظنّ أنه يلحق أخاه بالزنى.

والثاني: أنه يتصور الإلحاق بعبد وطئها بشبهة، فيثبت النسب منه، والله أعلم.



وفي أخرى قال: بلغ رسول الله ﷺ عن أصحابه شيء، فخطب، فقال: عُرِضَتْ عليَّ الجنة والنار، فلم أرَ كالיום في الخير والشر، ولو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً. قال: فما أتى على أصحاب رسول الله ﷺ يوم أشد منه، قال: غَطُّوا رؤوسهم، ولهم خنين - ثم ذكر قيام عمر وقوله، وقول الرجل: مَنْ أَبِي؟ ونزول الآية.

وفي أخرى قال: سألوا النبي ﷺ، حتى أخفوه في المسألة، فصعد ذات يوم المنبر، فقال: لاتسألوني عن شيء إلا بيئته لكم، فلما سمعوا ذلك أرموا<sup>(١)</sup> ورهبوا أن يكون بين يدي أمرٍ قد حضر، قال أنس: فجعلت أنظر يمينا وشمالاً، فإذا كل رجلٍ لاف رأسه في ثوبه يئكي، فانشأ رجلٌ كان إذا لاحت يذعى إلى غير أبيه - قال: يابني الله، مَنْ أَبِي؟ قال: أبوك حذافة، ثم أنشأ عمر، فقال: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمدٍ رسولاً، نعوذُ بالله من الفتن. فقال رسول الله ﷺ: «مارأيث في الخير والشر كالיום قط، إنه صوّرت لي الجنة والنار، حتى رأيتهما دون الحائط».

قال قتادة: يُذكرُ هذا الحديث عند هذه الآية: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّلَ لَكُمْ قَسْوَكُمْ﴾. أخرجه البخاري ومسلم.

وأخرج الترمذي منه طرفاً يسيراً، قال: قال رجلٌ: يارسول الله، مَنْ أَبِي؟ قال: أبوك فلان، فنزلت: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّلَ لَكُمْ قَسْوَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. (آفًا) فعلت الشيء آفًا: أي الآن.

(الخنين) بالخاء المعجمة: شبيهة بالبكاء مع مشاركة في الصوت من الأنف.

- (١) أرموا: بفتح الراء وتشديد الميم المضمومة: أي سكتوا؛ وأصله من المَرَمَة: وهي الشفة؛ أي: ضُفُوا شفاهاً بعضُها على بعضٍ فلم يتكلموا، ومنه رَكَتِ الشاةُ الحَشِيشَ: ضَمَّتْهُ بِشَفَتَيْهَا.
- (٢) البخاري (٤٦٢١) في تفسير سورة المائدة: باب قوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّلَ لَكُمْ قَسْوَكُمْ﴾، و(٥٤٠) في مواقيت الصلاة: باب وقت الظهر عند الزوال، و(٦٣٦٢) في الدعوات: باب التعوذ من الفتن، و(٦٤٨٦) في الرقاق: باب قول النبي ﷺ «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً»، و(٧٠٩١) في الفتن: باب التعوذ من الفتن، و(٧٢٩٤) في الاعتصام: باب ما يكره من كثرة السؤال؛ ومسلم (٢٣٥٩) في الفضائل: باب توقيره ﷺ، والترمذي (٣٠٥٦) في التفسير: باب ومن سورة المائدة؛ وأحمد في المسند ١٦٢/٣ (١٢٢٤٨).



(عُرْض) عُرْضُ الشَّيْءِ: جَانِبُهُ.

(المُقَارَفَة) هَاهُنَا: الزَّئِي، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ: الْكَسْبُ وَالْعَمَلُ.

(أَخْفَوُهُ) الْإِخْفَاءُ فِي السُّؤَالِ: الْاسْتِفْصَاءُ وَالْإِكْتَارُ.

(أَرْمُوا) أَرَمَ الْإِنْسَانُ: إِذَا أَطْرَقَ سَاكِتًا مِنْ خَوْفٍ.

(رَهْبَةً) الرَّهْبَةُ: الْخَوْفُ وَالْفَرَقُ.

٦٠٧ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: كان قومٌ يسألون رسولَ الله ﷺ استِهْزَاءً، فيقولُ الرجل: مَنْ أَبِي؟ ويقولُ الرجلُ تَضِلُّ نَاقَتَهُ: أَيْنَ نَاقَتِي؟ فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِيهِمْ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]، [حتى فَرَعَ مِنْ] الْآيَةِ كُلِّهَا. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١).

٦٠٨ - (خ م - أبو موسى الأشعري) رضي الله عنه، قال: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَشْيَاءَ كَرِهَهَا، فَلَمَّا أَكْثِرَ عَلَيْهِ غَضِبَ، ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ: «سَلُونِي عَمَّا شِئْتُمْ» فَقَالَ رَجُلٌ: مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: «أَبُوكَ حَذَافَةٌ». فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «أَبُوكَ سَالِمٌ مَوْلَى شَيْبَةَ». فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مَا فِي وَجْهِ رَسُولِ اللهِ مِنَ الْغَضَبِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا نَتُوبُ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ (٢).

٦٠٩ - (خ م - سعيد بن المسيَّب) رحمه الله، قال: الْبَحِيرَةُ: الَّتِي يُمْنَعُ دُرُّهَا لِلطَّوْاعِيتِ، فَلَا يَخْلِبُهَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ؛ وَالسَّائِبَةُ: كَانُوا يُسَيِّبُونَهَا لِأَلْهَتِهِمْ، لَا يُحْمَلُ عَلَيْهَا شَيْءٌ - وَقَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «رَأَيْتُمْ عَمْرَو بْنَ

(١) الْبُخَارِيُّ (٤٦٢٢) فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْمَائِدَةِ: بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾، وَمَابَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ مِنْهُ؛ وَيَتَّبِعُهُمْ مِنْ مَجْمُوعٍ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَغَيْرِهَا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ أُنْزِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ بِسَبَبِ مَسَائِلٍ كَانَتْ يَسْأَلُهَا إِيَّاهُ أَقْوَامٌ امْتَحَانًا لَهُ أَحْيَانًا وَاسْتِهْزَاءً أَحْيَانًا، فَيَقُولُ لَهُ بَعْضُهُمْ: مَنْ أَبِي؟ وَيَقُولُ لَهُ بَعْضُهُمْ إِذَا ضَلَّتْ نَاقَتُهُ: أَيْنَ نَاقَتِي؟ فَقَالَ لَهُمْ تَعَالَى ذِكْرُهُ: لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ أَبَدَيْتُمْ لَكُمْ حَقِيقَةَ مَا تَسْأَلُونَ عَنْهُ سَاءَ كَمِ إِبْدَاؤِهَا وَإِظْهَارِهَا.

(٢) الْبُخَارِيُّ (٩٢) فِي الْعِلْمِ: بَابُ الْغَضَبِ فِي الْمَوْعِظَةِ وَالتَّعْلِيمِ إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ، وَ(٧٢٩١) فِي الْإِعْتَصَامِ: بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ وَتَكَلُّفِ مَا لَا يَبْعَثُ فِيهِ، وَمُسْلِمٌ (٢٣٦٠) فِي الْفَضَائِلِ: بَابُ تَوْفِيرِهِ ﷺ.



عامر الخَزَاعِي يَجُرُّ قُضْبَهُ فِي النَّارِ»، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ سَيَّبَ السَّوَابِ. وَالْوَصِيلَةُ: النَّاقَةُ الْبَكْرُ تُبَكِّرُ فِي أَوَّلِ نِتَاجِ الْإِبِلِ بِأَنْثَى، ثُمَّ تُثْنِي بَعْدَ بَأْنَثَى، وَكَانُوا يُسَيِّبُونَهَا لِطَوَاغِيَّتِهِمْ، إِنْ وَصَلَتْ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، لَيْسَ بَيْنَهُمَا ذَكَرٌ، وَالْحَامُ: فَحْلُ الْإِبِلِ يَضْرِبُ الضَّرْبَ الْمَعْدُودَ، فَإِذَا قَضَى ضَرْبَهُ، وَدَعَا لِلطَّوَاغِيَّتِ، وَأَعْفَوْهُ مِنَ الْحَمْلِ، فَلَمْ يُحْمَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَسَمَوُهُ الْحَامِي.

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَأَيْتُ عَمْرَو بْنَ لُحَيٍّ بْنِ قَمْعَةَ بْنِ خَنْدَفٍ، أَخَا بَنِي كَعْبٍ، وَهُوَ يَجُرُّ قُضْبَهُ فِي النَّارِ».

وَفِي أُخْرَى مِثْلَهُ، وَقَالَ: «أَبُو خُرَاعَةَ»<sup>(١)</sup>. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>.

(الْبَحِيرَةُ وَالسَّائِبَةُ) كَانَتِ الْعَرَبُ إِذَا تَابَعَتِ النَّاقَةُ بَيْنَ عَشْرِ إِنْثَى لَمْ يَرْكَبْ ظَهْرَهَا، وَلَمْ يَجُرَّ وَبَرَّهَا، وَلَمْ يَشْرَبْ لَبَنَهَا إِلَّا ضَيْفٌ، وَهِيَ السَّائِبَةُ، أَيِ أَنَّهُمْ يُسَيِّبُونَهَا وَيَخْلُونَهَا لَسَبِيلِهَا، فَمَا تُنَجَّتْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ أَنْثَى: شَقُّوا أُذُنَهَا، وَخَلَّوْا سَبِيلَهَا مَعَ أُمِّهَا فِي الْإِبِلِ، وَحَرَّمَ مِنْهَا مَا حَرَّمَ مِنْ أُمَّهَا، وَهِيَ الْبَحِيرَةُ بَنَتْ السَّائِبَةَ.

وَالْبَحِيرَةُ: هِيَ الْمَشْفُوقَةُ الْأُذُنَ، وَقِيلَ: الْبَحِيرَةُ كَانُوا إِذَا وُلِدَ لَهُمْ سَقَبٌ. بَحَرُوا أُذُنَهُ، وَقَالُوا: اللَّهُمَّ إِنْ عَاشَ فَفَتَيَّ، وَإِنْ مَاتَ فَذَكِّي، فَإِذَا مَاتَ أَكَلُوهُ.

وَأَمَّا السَّائِبَةُ: فَكَانَ الرَّجُلُ يُسَيِّبُ مِنْ مَالِهِ، فَيَجِيءُ بِهِ إِلَى السَّدَنَةِ، فَيَدْفَعُهُ إِلَيْهِمْ، فَيُطْعِمُونَ مِنْهَا أَبْنَاءَ السَّبِيلِ إِلَّا النِّسَاءَ، فَلَا يُطْعِمُونَهُنَّ مِنْهَا شَيْئًا حَتَّى يَمُوتَ، فَيَأْكُلُهُ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ جَمِيعًا.

(دَرُّهَا) الدَّرُّ: اللَّبَنُ.

(لِلطَّوَاغِيَّتِ) وَالطَّوَاغِيَّتُ: الْأَصْنَامُ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا، وَاحِدُهَا: طَاغُوتٌ.

(قُضْبُهُ) الْقُضْبُ: الْمِغْيَى؛ وَجَمْعُهُ: الْأَقْصَابُ.

(١) يَعْنِي أَنَّ خَنْدَفًا هُوَ أَبُو خُرَاعَةَ. قَالَه الْحَافِظُ.

(٢) الْبُخَارِيُّ (٣٥٢٠ وَ ٣٥٢١) فِي الْأَنْبِيَاءِ: بَابُ قِصَّةِ خُرَاعَةَ، وَ(٤٦٢٣) فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْمَائِدَةِ: بَابُ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنَ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ؛ وَمُسْلِمٌ (٢٨٥٦) فِي الْجَنَّةِ وَصِفَةُ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا: بَابُ النَّارِ يَدْخُلُهَا الْجَبَّارُونَ وَالْجَنَّةُ يَدْخُلُهَا الضَّعَفَاءُ.



٦١٠ - (خ - عائشة) رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَخْطُمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَرَأَيْتُ عَمْرًا يَجُرُّ قُضْبَهُ فِي النَّارِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ سَبَّ السَّوَابِ». أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>.

(يَخْطُمُ) الْحَطَمُ: الْكَسْرُ.

٦١١ - (خ - ابن مسعود) رضي الله عنه، أَنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ لَا يُسَيِّئُونَ، وَإِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يُسَيِّئُونَ. أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup>.

٦١٢ - (خ ت د - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: خرج رجلٌ من بني سَهْمٍ مَعَ تَمِيمِ الدَّارِيِّ، وَعَدِيٍّ بْنِ بَدَاءٍ، فَمَاتَ السَّهْمِيُّ بِأَرْضٍ لَيْسَ بِهَا مُسْلِمٌ، فَلَمَّا قَدِمَا بَتَرَكَتِهِ فَقَدُوا جَامًا مِنْ فِصَّةٍ مُحَوَّصًا بِذَهَبٍ، فَأَخْلَفَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ وَجَدَ الْجَامَ بِمَكَّةَ، فَقَالُوا: ابْتِغْنَاهُ مِنْ تَمِيمٍ وَعَدِيٍّ بْنِ بَدَاءٍ، فَقَامَ رَجُلَانِ مِنْ أَوْلِيَائِهِ فَحَلَفَا: لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا، وَأَنَّ الْجَامَ لِصَاحِبِهِمْ. قال: وفيهم نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦]. أخرجه البخاري والترمذي وأبو داود<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٤٦٢٤) في التفسير: باب ما جعل الله من بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ؛ وأخرجه النسائي في آخر الحديث (١٤٧٢) في الكسوف: باب نوع آخر من صلاة الكسوف عن عائشة.

(٢) البخاري (٦٧٥٣) في الفرائض: باب ميراث السائبة.

(٣) البخاري (٢٧٨٠) في الوصايا: باب قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾؛ والترمذي (٣٠٦٠) في التفسير: باب ومن سورة المائدة، وأبو داود (٣٦٠٦) في الأفضية: باب شهادة أهل الذمة وفي الوصية في السفر؛ وأخرجه البيهقي ١٠/١٦٥؛ والطبري (١٢٩٦٦)؛ وقد جاء في شرح المفردات ص ٣٣٣: إذا كان مسلم مع رُفَقَةٍ كَفَّارٍ مسافرين ولم يوجد غيرُهم من المسلمين، فوصَّى وشهدَ بوصيَّته اثنانٍ منهم، قبل شهادتهما، ويُسْتَحْلَفَانِ بعد العصر: لانتصري به نَمَنَّا ولو كان ذا قُرْبَى، ولانكنتم شهادة الله، وأنها وصية الرجل بعينه، فإن عثر على أنَّهما استحقَّا إثمًا، قام آخران من أولياء الموصي فحلفا بالله لشهادتنا أحقُّ من شهادتهما، ولقد خانا وكنما، ويقضى لهم. قال ابن المنذر: وبهذا قال أكابرُ العلماء. وممَّن قاله شُرَيْحٌ والنَّخَعِيُّ والأوزاعيُّ، ويحيى بن حمزة، وقضى بذلك عبدُ الله بن مسعود في زمن عثمان، رواه أبو عبيد، وقضى به أبو موسى الأشعري، رواه أبو داود والخَلَّالُ، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: لا تقبل، لأنَّ من لا تقبلُ شهادته على غيرِ =



(مُخَوَّصًا) تَخَوِّصُ الشَّيْءَ بِالذَّهَبِ: أَنْ تَجْعَلَهُ صَفَائِحَ مِنْ ذَهَبٍ كَالْمُخَوَّصِ، مِنْ خَوْصِ النَّخْلِ. وَالذَّيْبَاجُ الْمُخَوَّصُ بِالذَّهَبِ: الْمَنْسُوجُ بِهِ.

٦١٣ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، عن تميم الدَّارِيِّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦]، قَالَ: بَرِئَ النَّاسُ مِنْهَا غَيْرِي وَغَيْرَ عَدِيِّ بْنِ بَدَاءَ - وَكَانَا نَصْرَانِيَيْنِ يَخْتَلِفَانِ إِلَى الشَّامِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ لِتِجَارَتِهِمَا - وَقَدِمَ عَلَيْهِمَا مَوْلَى لِبْنِي سَهْمٍ - يُقَالُ لَهُ بُذَيْلُ بْنُ أَبِي مَرْزَمٍ - بِتِجَارَةٍ، وَمَعَهُ جَانٌّ مِنْ فِضَّةٍ، يُرِيدُ بِهِ الْمَلِكَ، وَهُوَ عَظُمُ تِجَارَتِهِ، فَمَرَضَ، فَأَوْصَى بِهِ إِلَيْهِمَا، وَأَمَرَ أَنْ يُبَلِّغَا مَاتَرَكَ أَهْلَهُ؛ قَالَ تَمِيمٌ: فَلَمَّا مَاتَ أَخَذْنَا ذَلِكَ الْجَامَ، فَبِعْنَاهُ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، ثُمَّ اقْتَسَمْنَاهُ أَنَا وَعَدِيُّ بْنُ بَدَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا إِلَى أَهْلِهِ، دَفَعْنَا إِلَيْهِمْ مَا كَانَ مَعَنَا، فَفَقَدُوا الْجَامَ، فَسَالُونَا عَنْهُ؟ فَقُلْنَا: مَاتَرَكَ غَيْرَ هَذَا، وَمَادَفَعَ إِلَيْنَا غَيْرَهُ. قَالَ تَمِيمٌ: فَلَمَّا أَسْلَمْتُ بَعْدَ قُدُومِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، تَأَثَّمْتُ مِنْ ذَلِكَ، فَاتَيْتُ أَهْلَهُ، فَأَخْبَرْتُهُمُ الْخَبَرَ، وَأَذِيتُ إِلَيْهِمْ خَمْسَ مِائَةِ دِرْهَمٍ، وَأَخْبَرْتُهُمْ أَنَّ عِنْدَ صَاحِبِي مِثْلَهَا، فَاتُوا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهُمُ الْبَيْتَةَ، فَلَمْ يَجِدُوا، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْتَخْلِفُوهُ بِمَا يَعْظُمُ بِهِ عَلَى أَهْلِ دِينِهِ. فَحَلَفَ، فَانْزَلَ اللَّهُ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانُ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [المائدة: ١٠٦ - ١٠٨] فَقَامَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، وَرَجُلٌ آخَرُ، فَحَلَفَا، فَتَرَعَتِ الْخَمْسُ مِائَةُ دِرْهَمٍ مِنْ عَدِيِّ بْنِ بَدَاءَ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: إِنَّهُ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِصَحِيحٍ<sup>(١)</sup>.

= الرِّسِيَّةُ لَا تَقْبَلُ فِي الْوَصِيَّةِ كَالْفَاسِقِ وَأَوْلَى لَنَا (أَيِ الْحَنَابِلَةِ) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]... الْآيَةُ، وَهَذَا نَصُّ الْكِتَابِ، وَقَدْ قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَحَمَلَ الْآيَةَ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ مِنْ غَيْرِ عَشِيرَتِكُمْ لَا يَصِيحُ، لِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي قِصَّةِ عَدِيِّ وَتَمِيمٍ بِإِخْلَافٍ بَيْنَ الْمُفَسِّرِينَ، وَكَذَلِكَ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ، وَلِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ مَا ذَكَرُوهُ لَمْ تَجِبِ الْإِيمَانُ لِأَنَّ الشَّاهِدَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا قِسَامَةَ عَلَيْهِمَا.

(١) (٣٠٥٩) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ، وَتَمَامُ كَلَامِهِ: وَأَبُو النَّضْرِ (يُرِيدُ أَحَدَ رَوَاتِهِ) الَّذِي رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ هُوَ عِنْدِي مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ يَكْنَى أَبَا النَّضْرِ، وَقَدْ تَرَكَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ وَهُوَ صَاحِبُ التَّفْسِيرِ سَمِعْتُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ يَكْنَى أَبَا النَّضْرِ، وَلَانَعَرَفَ لِسَالِمِ أَبِي النَّضْرِ الْمَدِينِيِّ رَوَايَةً عَنْ أَبِي =



(تَأْتُمْتُ) التَّائِمُ: تَفَعَّلَ من الإثم، فإما أنه فعل ما يخرج به من الإثم، أو أنه اعتَدَّ مَفَعَلَهُ إِثْمًا.

٦١٤ - (ت - عمّار بن ياسر) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أُنزِلَتْ المائدة من السماء خُبْرًا وَلَحْمًا، وَأُمِرُوا أَنْ لَا يَخُونُوا وَلَا يَدْخِرُوا لِعَدُوٍّ، فَخَانُوا وَادَّخَرُوا، وَرَفَعُوا لِعَدُوٍّ، فَمُسِحُوا قِرْدَةً وَخَنَازِيرًا».

أخرجه الترمذي، وقال: وقد روي عن عمّار بن ياسر من غير طريقٍ موقوفاً<sup>(١)</sup>.

## سورة الأنعام

٦١٥ - (ت - علي بن أبي طالب) رضي الله عنه، أنَّ أبا جهلٍ قال للنبي ﷺ: إِنَّا لَا نُكْذِبُكَ وَلَكِنْ نَكْذِبُ بِمَا جِئْتَ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ: ﴿فَالْيَهُم لَا يَكْذِبُونَكَ﴾<sup>(٢)</sup>، وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿[الأنعام: ٣٣]﴾. أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>

= صالح باذان مولى أم هانئ، وقد روي عن ابن عباس شيء من هذا على الاختصار من غير هذا الوجه، ثم ساق الترمذي الأثر السالف عندنا بإسناده.

(١) الترمذي (٣٠٦١) في التفسير: باب ومن سورة المائدة، وإسناده ضعيف، وقال الترمذي عَقِبَ إخراجِه: هذا حديثٌ غريبٌ رواه أبو عاصم وغير واحد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن خِلاصٍ عن عمّار موقوفاً، ولا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث الحسن بن قزعة. ثم قال: حدثنا حميد بن مسعدة، أخبرنا سفيان بن حبيب، عن سعيد بن أبي عروبة نحوه ولم يرفعه، وهذا أصحُّ من حديث الحسن بن قزعة، ولا نعلم للحديث المرفوع أصلاً. وأخرجه الطبري (١٣٠١٢) و(١٣٠١٤) مرفوعاً وموقوفاً.

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة وابن عامر «يكذبونك» بالتشديد، وفتح الكاف، وقرأ نافع والكسائي «يكذبونك» بالتخفيف وتسكين الكاف، وفي معنى القراءة الثانية قولان؛ أحدهما: لا يلفونك كاذباً. قاله ابن قُتَيْبَةَ؛ والثاني: لا يكذبون الشيء الذي جئت به، إنما يجحدون آيات الله ويتعرضون لعقوباته.

(٣) الترمذي (٣٠٦٤) في التفسير: باب ومن سورة الأنعام، ثم رواه هو والطبري مرسلًا عن ناجية بن كعب الأسدي دون ذكر علي، وقال: وهذا أصحُّ (يعني المرسل)، وأخرجه الحاكم في المستدرک ٣١٥/٢ موصولاً بإسناد آخر غير إسناده الترمذي، وصحَّحه على شرط الشيخين، قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله في عمدة التفسير ٢٥/٥: فالوصل زيادة من ثقتين، فهي مقبولة على اليقين، وقد تعقَّب الذهبي تصحيحَ الحاكم لِيَّاه على شرط الشيخين بأنهما لم يخرجوا لناجية شيئاً، وهذا صحيح، فإنَّ الشيخين لم يخرجوا لناجية بن كعب شيئاً، ولكنَّه تابعي ثقة، فالحديث صحيح وإن لم يكن على شرطهما.



٦١٦ - (م - سعد بن أبي وقاص) رضي الله عنه، قال: كُنَّا مع النَّبِيِّ ﷺ سِتَّةَ نَفَرٍ، فقال المشركون للنَّبِيِّ ﷺ: اطْرُدْ هَؤُلَاءِ لَا يَجْتَرِثُونَ عَلَيْنَا. قال: وكنتُ أنا وابنُ مسعودٍ ورجلٌ من هُذَيْلٍ وِيلَالٌ ورجُلَانِ لَسْتُ أُسَمِّيهِمَا، فوقع في نفس رسول الله ﷺ ما شاء الله أن يقع، فحدَّث نفسه، فأنزل الله: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: ٥٢]. أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>.

(يَجْتَرِثُونَ) الاجترَاء: افتعالٌ من الجرأة، وهي الإقدام في الشيء، والسرعة إليه.

٦١٧ - (ت - سعد بن أبي وقاص) رضي الله عنه، في هذه الآية: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]. فقال النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَا إِنَّهَا لَكَائِنَةٌ، ولم يأت تأويلها بعد». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

٦١٨ - (خ ت - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥] قال رسول الله ﷺ: «أعوذُ بوجهك» قال: ﴿أَوْ مِّن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال: «أعوذُ بوجهك». قال: فلما نزلت ﴿أَوْ يَلْسَنُكُمْ لِسَانًا وَيُدْرِكَ بِبَعْضِكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥] قال رسول الله ﷺ: «هاتانِ أهونُ، أو أيسرُ». أخرجه البخاري.

وفي رواية الترمذي: «هاتانِ أهونُ، أو هاتانِ أيسرُ»<sup>(٣)</sup>.

- (١) مسلم (٢٤١٣) في فضائل الصحابة: باب في فضل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وأخرجه الطبري (١٣٢٦٣)؛ وابنُ ماجه بنحوه (٤١٢٨) وأخرجه السيوطي في الدر المنثور ١٣/٣ وزاد نسبه لأحمد والفريابي وعبد بن حميد، والنسائي وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن حبان وأبي الشيخ وابن مردويه والحاكم وأبي نُعيم في الحلية والبيهقي في دلائل النبوة.
- (٢) الترمذي (٣٠٦٦) في التفسير: باب ومن سورة الأنعام، وفي سننه أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني الشامي وهو ضعيف. وأخرجه أحمد في المسند ١٧١/١ (١٤٦٩).
- (٣) البخاري (٤٦٢٨) في تفسير سورة الأنعام: باب قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾، و(٧٣١٣) في الاعتصام: باب قوله تعالى: ﴿أَوْ يَلْسَنُكُمْ لِسَانًا وَيُدْرِكَ بِبَعْضِكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾، في التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾؛ والترمذي (٣٠٦٥) في التفسير: باب ومن سورة المائدة؛ وأخرجه أحمد في المسند ٣٠٩/٣ (١٣٩٠٤)؛ والطبري (١٣٣٦٦) بنحوه.



(يَلْبِسُكُمْ شَيْعًا) الشَّيْعُ: جمعُ شِيعَةٍ، وهي الفِرْقَةُ من الناس. وَاللَّبْسُ: الخَلْطُ. والمُرَاد: أَنَّهُ يَجْعَلُكُمْ فِرْقًا مُخْتَلِفِينَ.

٦١٩ - (خ م ت - ابن مسعود) رضي الله عنه، قال: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا﴾<sup>(١)</sup> إِيْمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴿[الأنعام: ٨٢] شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَقَالُوا: أَيُّنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ ذَلِكَ، إِنَّمَا هُوَ الشَّرْكَ، أَلَمْ تَسْمَعُوا قَوْلَ لَقْمَانَ لابْنِهِ: ﴿يَبْنَى لِأَشْرِكٍ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]».

وفي أخرى: ليس هو كما تظنون، إنما هو كما قال لقمان لابنه.

وفي أخرى: «أَلَمْ تَسْمَعُوا قَوْلَ الْعَبْدِ الصَّالِحِ؟» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>.

٦٢٠ - (ت د س - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: أَتَى نَاسٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالُوا:

(١) قال الحافظ في الفتح: أي لم يخلطوا. تقول: لبستُ الأمرَ - بالتخفيف - أَلْبَسُهُ بالفتح في الماضي، والكسر في المستقبل: أي، خلطته. وتقول: لبستُ الثَّوبَ - أَلْبَسُهُ - بالكسر في الماضي، والفتح بالمستقبل - وقال محمد بن إسماعيل التيمي في شرحه: خلط الإيمان بالشرك لا يتصور، فالمراد: أنهم لم تحضل لهم الصفتان: كفرٌ متأخرٌ عن إيمانٍ متقدم، أي: لم يرتدوا، ويحتمل أن يراد: أنهم لم يجمعوا بينهما ظاهراً وباطناً، أي: لم ينافقوا، وهذا أوجه... وفي المتن من الفوائد: الحمل على العموم، حتى يرد دليلُ الخصوص، وأنَّ النكرة في سياق النفي نعم، وأنَّ الخاص يقضي على العام، والمبين على المجمل، وأنَّ اللفظ يحمل على خلافِ ظاهره لمصلحة دفع التعارض، وأنَّ درجات الظلم تتفاوت، وأنَّ المعاصي لا تسمى شركاً، وأن من لم يشرك بالله شيئاً، فله الأمن وهو مهتد. فإن قيل: فالعاصي قد يعذب، فما هو الأمن والاهتداء الذي حصل له؟ فالجواب: أَنَّهُ آمِنٌ مِنَ التَّخْلِيدِ فِي النَّارِ، مهتدٌ إلى طريق الجنة.

(٢) البخاري (٣٢) في الإيمان: باب ظلم دون ظلم، و(٣٣٦٠) في الأنبياء: باب قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، و(٣٤٢٨ و ٣٤٢٩) فيه: باب ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ﴾، و(٤٦٢٩) في تفسير سورة الأنعام: باب ولم يلبسوا إيمانهم بظلم، و(٤٧٧٦) في تفسير سورة لقمان، و(٦٩١٨) في استنباط المعاندين والمرتدين في فاتحته، و(٦٩٣٧) فيه: باب ماجاء في المتأولين؛ ومسلم (١٢٤) في الإيمان: باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده؛ والتِّرْمِذِيُّ (٣٠٦٧) في التفسير: باب ومن سورة الأنعام؛ وأخرجه أحمد في المسند ٣٧٨/١ (٣٥٧٨)؛ والطبري (١٣٤٧٦).



يارسول الله، أناكلُ مانقتلُ، ولاناكلُ مايقتلُ الله؟ فأنزلَ الله ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِبَآئِنَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴿١٦﴾ وَذَرُوا ظَهْرَ الْأَنْثَرِ وَبَاطِنَهُ إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ ﴿١٧﴾ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفُسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجْعِدُوا لَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾ [الأنعام: ١١٨ - ١٢١]. هذه رواية الترمذي.

وفي رواية أبي داود قال: جاءت اليهودُ إلى النبي ﷺ، فقالوا: ناكلُ ممَّا قتلنا، ولاناكلُ ممَّا قتلَ الله؟ فنزلت ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] إلى آخر الآية.

وفي أخرى له: في قوله: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجْعِدُوا لَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢١] قال: «يقولون: ما ذبحَ الله - يعنون الميتة - لم لا تاكلونه؟ فأنزلَ الله ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ ثم نزل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾.

وفي رواية أخرى له قال: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ففسَّخ، واستثنى من ذلك، فقال: ﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حُلَّ لَكُمْ وَطَعَامَكُمْ حُلٌّ لَّهُمْ﴾ [المائدة: ٥].

وفي رواية النسائي: في قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ قال: خاصمهم المشركون، فقالوا: ما ذبحَ الله لا تاكلونه وما ذبحتم أنتم أكلتموه؟<sup>(١)</sup>.

٦٢١ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: إذا سَرَكَ أَنْ تَعْلَمَ جَهْلَ الْعَرَبِ<sup>(٢)</sup>، فافزأْ مافوقَ الثلاثين ومئة من سورة الأنعام ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ

(١) الترمذي (٣٠٦٩) في التفسير: باب ومن سورة الأنعام، وحسنه، وفيه عطاء بن السائب وقد رُمِيَ بالاختلاط، والراوي عنه وهو زياد بن عبد الله البكائي فيه لين؛ وأبو داود (٢٨١٧) وإسناده لا بأس به، و(٢٨١٨) وفي سننه سماك، وفي روايته عن عكرمة اضطراب، و(٢٨١٩) في الأضاحي: باب ذبح أهل الكتاب؛ والنسائي ٢٣٧/٧ (٤٤٣٧) وإسناده حسن، في الأضاحي (الضحايا): باب تأويل قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾، وطُرُق هذا الحديث يشد بعضها بعضاً فيتقوى.

(٢) أي: في الجاهلية قبل الإسلام.



عَلَيْهِ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴿١٤٠﴾ [الأنعام: ١٤٠].  
أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>.

٦٢٢ - (ت - ابن مسعود) رضي الله عنه، قال: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الصَّحِيفَةِ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَلْيَقْرَأْ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ: ﴿قُلْ تَكَاَلَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي كُفَّ عَالِيكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَاللَّوَالِدِينَ إِحْسَنًا وَلَا تَقُولُوا أَوْلَدُكُمْ مِنْ إِمْلَئِي تَحْنُ نَزُّقُكُمْ وَإِنْسَاهُمْ وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَيْلِ وَالْإِمْرَانِ بِالْقِسْطِ لَا تَكُفُّ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكَ كُفَّ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكَ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكَ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ [الأنعام: ١٥١ - ١٥٣]. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

٦٢٣ - (م ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ إِذَا خَرَجْتَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ أَمَنْتَ مِنْ قَبْلُ: طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَالذُّجَالُ، وَدَابَّةُ الْأَرْضِ». أخرجه مسلم والترمذي<sup>(٣)</sup>.

(دَابَّةُ الْأَرْضِ) هِيَ الَّتِي ذَكَرْتُ فِي أَشْرَاطِ السَّاعَةِ وَعِلَامَاتِهَا، وَهِيَ دَابَّةٌ تَخْرُجُ مِنْ جَبَلِ الصَّفَا، يَتَصَدَّعُ فَتَخْرُجُ مِنْهُ، وَقِيلَ: مِنْ أَرْضِ الطَّائِفِ. طُولُهَا: سِتُونَ ذِرَاعًا، وَهِيَ ذَاتُ قَوَائِمَ وَوَبَرٍ؛ وَقِيلَ: هِيَ مُخْتَلِفَةُ الْخِلْقَةِ، تُشَبِّهُ عِدَّةً مِنَ الْحَيَوَانَاتِ، وَمَعَهَا عَصَا مُوسَى، وَخَاتَمُ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، لَا يُدْرِكُهَا طَالِبٌ، وَلَا يَعْجِزُهَا هَارِبٌ، تَضْرِبُ الْمُؤْمِنَ بِالْعَصَا، وَتَكْتُبُ فِي وَجْهِهِ مُؤْمِنٌ، وَتَطْبَعُ الْكَافِرَ بِالْخَاتَمِ، وَتَكْتُبُ فِي وَجْهِهِ كَافِرٌ. وَرَوَى: «أَنَّهَا تَخْرُجُ لَيْلَةَ جَمْعٍ<sup>(٤)</sup> وَالنَّاسُ سَائِرُونَ إِلَى مَنَى».

(١) البخاري (٣٥٢٤) فِي الْأَنْبِيَاءِ (الْمَنَاقِبِ): بَابُ قِصَّةِ زَمْزَمَ.

(٢) الترمذي (٣٠٧٠) فِي التفسير: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، أَقُولُ: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

(٣) مسلم (١٥٨) فِي الْإِيمَانِ: بَابُ بَيَانِ الزَّمَنِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ فِيهِ الْإِيمَانُ، وَالترمذي (٣٠٧٤) فِي التفسير: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ؛ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٤٤٥/٢ (٩٤٦٠).

(٤) فِي هَامِش (ظ): «جَمْع»: أَيُ مَزْدَلَفَةَ، وَهِيَ لَيْلَةُ الْعِيدِ.



٦٢٤ - (ت - أبو سعيد الخدري) رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿أَوَيَاتُكَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] قال: «طلوعُ الشمس من مغربها». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

## سورة الأعراف

٦٢٥ - (م س - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: كانت المرأة تطوف بالبيت وهي غُرْبَانَةٌ فتقول: مَنْ يُعِيرُنِي تَطَوُّفًا؟<sup>(٢)</sup> تَجْعَلُهُ عَلَى فَرْجِهَا وتقول:  
اليومَ يَدُو بَعْضُهُ أَوْ كُلُّهُ وَمَا بَدَأَ مِنْهُ فَلَا أَجَلَهُ

فنزَلَتْ هذه الآية ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]. أخرجه مسلم والنسائي<sup>(٣)</sup>

٦٢٦ - (ت - أنس بن مالك) رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قرأ هذه الآية: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ لَيْلَهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، قال حماد: هكذا - وأمسك سليمان بطرف إبهامه على أنملة إصبعه اليمنى - قال: فساحَ الجبلُ ﴿وَحَرَ مُوسَى صَوْفًا﴾.

(١) الترمذي (٣٠٧١) في التفسير: باب ومن سورة الأنعام؛ وأخرجه أحمد (٢٠٧٩٣) والطبري رقم (١٤٢٠١)، وفي سنده عطية العوفي، وهو ضعيف. والراوي عنه وهو ابن أبي ليلى سيئُ الحفاظ، لكن يشهد له حديثُ أبي هريرة المتقدم، وحديثُ صفوان بن عسال عند أحمد (٤٠٧٠)، وأبي داود الطيالسي ٢/٢٢٠، والطبري (١٤٢٠٦) بلفظ: «إِنَّ مِنْ قَبْلِ مَغْرَبِ الشَّمْسِ الشَّمْسُ بَابًا مَفْتُوحًا عَرْضُهُ سَبْعُونَ سَنَةً، فَلَا يَزَالُ ذَلِكَ الْبَابُ مَفْتُوحًا لِلتَّوْبَةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ نَحْوِهِ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ مِنْ نَحْوِهِ لَمْ يَنْفَعِ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلِ أَوْ كَسِبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا». وإسناده حسن، وحديث أبي ذر عند الطبري (١٤٢٢٢) و(١٤٢٢٣).

(٢) قال النووي في شرح مسلم ١٨/١٦٢: هو بكسر التاء المثناة: ثَوَّبَ ثَلْبُسه المرأة تطوفُ به، وكان أهلُ الجاهلية يطوفون عُرة، ويرمون ثيابهم ويتركونها ملقاةً على الأرض، ولا يأخذونها أبدًا، ويتركونها تداَسُ بالأرجل حتى تبلى، وتُسَمَّى: اللقى، حتى جاء الإسلام، فأمر الله بستر العورة. فقال تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١] فقال النبي ﷺ: «لا يطوفُ بالبيت عُريان».

(٣) مسلم (٣٠٢٨) في التفسير: باب قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾؛ والنسائي ٥/٢٣٣، ٢٣٤ (٢٩٥٦) في الحج: باب قوله عز وجل: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾.



أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

(فَسَاخَ) سَاخَتْ قَوَائِمُ الدَّابَّةِ فِي الْأَرْضِ: إِذَا غَاصَتْ.

(فَخَرَّ) خَرَّ إِلَى الْأَرْضِ: إِذَا سَقَطَ لِوَجْهِهِ.

(صَعِقًا) الصَّعِقَةُ: الغَشْيُ والموت.

٦٢٧ - (ت ط د - مسلم بن يسار الجُهَنِّي) رحمه الله، أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢] قَالَ: سُئِلَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ». فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَيَمِيزُ الْعَمَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ، اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيُدْخِلُهُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ، فَيُدْخِلُهُ بِهِ النَّارَ».

أخرجه الموطأ والترمذي وأبو داود<sup>(٢)</sup>.

(١) الترمذي (٣٠٧٤) في التفسير: باب ومن سورة الأعراف، وقال: هذا حديث حسنٌ صحيح، وهو كما قال. وأخرجه الطبري (١٥٠٨٧)؛ وأخرجه أيضًا الطبري (١٥٠٨٨) والحاكم ٣٢٠/٢، وقال: هذا حديثٌ صحيح، على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(٢) الموطأ ٢/٨٩٨ (١٦٦١) في القدر: باب النهي عن القول بالقدر، والترمذي رقم (٣٠٧٥) في التفسير: باب ومن سورة الأعراف؛ وأبو داود (٤٧٠٣) في السنة: باب في القدر؛ وأخرجه أحمد (٣١٣)؛ والحاكم في المستدرک ٢٧/١؛ والطبري (١٥٣٥٧). وقال الترمذي: حديثٌ حسن، ومسلم بن يسار: لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً.

وقد ذكر أبو حاتم الرازي بينهما: نعيم بن ربيعة، وكذا رواه أبو داود في سننه عن محمد بن مصفى، عن بقية، عن عمرو بن جعثم القرشي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مسلم بن يسار عن نعيم بن ربيعة، قال: كنتُ عند عمر بن الخطاب، وقد سئل عن هذه الآية - الحديث... قال الحافظ المنذري: قال أبو عمر بن عبد البر النمري: هذا حديثٌ =



(ذُرِّيَّاتِهِم) الذَّرِّيَّاتُ: جمع الذَّرِّيَّة. وهم نسلُ الإنسان وولَدُهُ.

٦٢٨ - (ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَجَعَلَ بَيْنَ عَيْنَيَّ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ وَبَيْضًا مِنْ نُورٍ، ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى آدَمَ، فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ، مِنْ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: ذُرِّيَّتُكَ. فَرَأَى رَجُلًا مِنْهُمْ فَأَعْجَبَهُ وَبَيَّضَ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ، قَالَ: أَيُّ رَبِّ، مِنْ هَذَا؟ قَالَ: دَاوُدَ. فَقَالَ: يَا رَبِّ، كَمْ جَعَلْتَ عُمُرَهُ؟ قَالَ: سِتِينَ سَنَةً. قَالَ: رَبِّ، زِدْهُ مِنْ عُمُرِي أَرْبَعِينَ سَنَةً. قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَلَمَّا انْقَضَى عُمُرُ آدَمَ إِلَّا أَرْبَعِينَ، جَاءَهُ مَلَكُ الْمَوْتِ، فَقَالَ آدَمَ: أَوْلَمْ يَبْقَ مِنْ عُمُرِي أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: أَوْلَمْ تُعْطِهَا ابْنَكَ دَاوُدَ؟ فَجَحَدَ آدَمُ، فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَنَسِيَ آدَمَ، فَأَكَلَ مِنَ الشَّجَرَةِ فَنُسِيتُ ذُرِّيَّتَهُ، وَخَطِيئُ [آدَمَ] فَخَطِئْتُ ذُرِّيَّتَهُ. أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>

(نَسَمَةٌ) النَّسَمَةُ: النَّفْسُ، وَكُلُّ دَابَّةٍ فِيهَا رُوحٌ فَهِيَ نَسَمَةٌ.

(وَبَيْضًا) الْوَبَيْضُ: الْبَرِيقُ وَالْبَصِيصُ.

(خَطِيئُ) الرَّجُلُ يَخْطَأُ: إِذَا أَذْنَبَ، وَالْخَطَأُ: الذَّنْبُ.

٦٢٩ - (ت - سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَب) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا حَمَلْتُ حَوَاءً، طَافَ بِهَا إِبْلِيسُ، وَكَانَ لَا يَعْيشُ لَهَا وَلَدٌ، فَقَالَ: سَمِّيه عَبْدَ الْحَارِثِ، فَسَمَّيْتُهُ [عَبْدَ الْحَارِثِ] فَعَاشَ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ وَأَمْرِهِ. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

= منقطع بهذا الإسناد؛ لأنَّ مسلم بن يسار هذا، لم يلقَ عمر بن الخطاب، وبينهما في هذا الحديث نعيم بن ربيعة. وهذا أيضًا مع الإسناد لا تقوم به حُجَّةٌ، ومسلم بن يسار هذا مجهول، وقيل: إنَّه مدني، وليس بمسلم بن يسار البصري، وقال أيضًا، وجملته القول: إنه حديثٌ ليس إسناده بالقائم، لأنَّ مسلم بن يسار ونعيم بن ربيعة جميعًا غير معروفين بحمل العلم، وقد صح في أخذ الذرية من صلب آدم أحاديث، وليس في شيء منها مسح الظهر.

(١) الترمذي (٣٠٧٦) في التفسير: باب ومن سورة الأعراف، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح، وقد رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وأخرجه الحاكم في المستدرک ٣٢٥/٢ وقال: صحيحٌ على شرطِ مسلم ولم يُخَرِّجْهُ، ووافقه الذهبي، وانظر الحديث رقم (٤٨٥٠).

(٢) الترمذي (٣٠٧٧) في التفسير: باب ومن سورة الأعراف، وأخرجه أحمد في المسند ١١/٥ (١٩٦١٠) والحاكم ٥٤٥/٢ وصححه ووافقه الذهبي؛ والطبري (١٥٥١٣) وقال الترمذي: هذا =



٦٣٠ - (خ د - عبد الله بن الزبير) رضي الله عنهما، قال: **ما نزلت ﴿حُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩] إلا في أخلاق الناس<sup>(١)</sup>.**

وفي رواية قال: **أمر الله نبيه ﷺ أن يأخذ العفو من أخلاق الناس.** أخرجه البخاري وأبو داود<sup>(٢)</sup>.

= حديث حسن غريب، لانعرفه إلا من حديث عمر بن إبراهيم عن قتادة. ورواه بعضهم عن عبد الصمد بن عبد الوارث، ولم يرفعه. نقول: والحسن قد عنعن عند الجميع وهو مدلس، وهو لم يسمع من سمرة، فالحديث ضعيف، وقد أخرجه الحافظ ابن كثير، وأعله من ثلاثة وجوه: الأول: أن عمر بن إبراهيم - هذا - هو البصري - أحد رجال السند - لا يحتج به، إلا أنه استدرك فقال: ولكن رواه ابن مردويه من حديث المعتمر عن أبيه عن الحسن عن سمرة مرفوعاً. الثاني: أنه قد روى قول سمرة نفسه، ليس مرفوعاً، كما قال ابن جرير: حدثنا ابن عبد الأعلى، حدثنا المعتمر عن أبيه، حدثنا بكر بن عبد الله عن سليمان التيمي عن أبي العلاء بن الشخير عن سمرة بن جندب قال: سئى آدم ابنه عبد الحارث. الثالث: أن الحسن نفسه فسّر الآية بغير هذا، فلو كان هذا عنده عن سمرة مرفوعاً لما عدل عنه، قال ابن جرير: حدثنا ابن وكيع، حدثنا سهل بن يوسف، عن عمرو عن الحسن: ﴿جَعَلَا لَكُمْ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ قال: كان هذا في بعض أهل الليل، ولم يكن بآدم - حدثنا محمد بن عبد الأعلى، حدثنا محمد بن ثور عن معمر قال: قال الحسن: عني بها ذرية آدم ومن أشرك منهم بعده. يعني: ﴿جَعَلَا لَكُمْ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ وحدثنا بشر، حدثنا يزيد، حدثنا سعيد، عن قتادة قال: كان الحسن يقول: هم اليهود والنصارى: رزقهم الله الأولاد فهودوا ونصروا. وهذه أسانيد صحيحة عن الحسن: أنه فسّر الآية بذلك، وهو من أحسن التفاسير، وأولى ما حملت عليه الآية، ولو كان هذا الحديث عنده محفوظاً عن رسول الله ﷺ لما عدل عنه هو ولا غيره، ولا سيما مع تقواه لله وورعه، فهذا يدلُّك على أنه موقوف على الصحابي. ويحتمل أنه تلقاه من بعض أهل الكتاب من آمن منهم مثل كعب أو وهب بن منبه وغيرهما. كما سيأتي بيانه إن شاء الله، إلا أننا برئنا من عهدة المرفوع.

(١) رواه البخاري (٤٦٤٣)، في تفسير سورة الأعراف: باب ﴿حُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾، ولفظها عنده عن عبد الله بن الزبير ﴿حُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾، قال: ما أنزل الله - يعني هذه الآية - إلا في أخلاق الناس، وكذا أخرجه ابن جرير في تفسير سورة الأعراف ١٩٩ وسندها صحيح. وهذه الرواية لم يروها أبو داود، وإنما روى الرواية الثانية عن ابن الزبير بمعناها (٤٧٨٧) بلفظ: ما أنزل الله هذه الآية إلا في أخلاق الناس ﴿حُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ...﴾ الآية.

(٢) رواه البخاري تعليقاً (٤٦٤٤) في تفسير سورة الأعراف: باب ﴿حُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ



(العَفْوُ) هاهنا: السَّهْلُ المَيْسَرُ، وقد أَمَرَ الله سبحانه وتعالى رسوله ﷺ أَنْ يَأْخُذَ من أخلاقِ الناسِ وَيَقْبَلَ منها مَسْهَلٌ وَيَتَسَّرَ، ولا يَسْتَقْصِي عليهم.

## سورة الأنفال

٦٣١ - (خ م - سعيد بن جُبَيْر) رحمه الله، قال: قلتُ لابن عباس: سورة الأنفال؟ قال: نزلت في بَدْر. أخرجه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

= أَكْثَرُ **الْجَاهِلِينَ** قال البخاري: وقال عبد الله بن براد: حدثنا أبو أسامة، قال هشام عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال: أمر الله نبيه ﷺ أَنْ يَأْخُذَ العَفْوَ من أخلاقِ الناسِ، أو كما قال، وأبو داود (٤٧٨٧) من حديث الطفاوي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير. قال الحافظ في «الفتح»: وعبد الله بن براد: هو عبد الله بن عامر بن براد بن يوسف بن أبي بُردة بن أبي موسى الأشعري، ما له في البخاري سوى هذا الموضع، وقال الحافظ: وقد اختلف عن هشام في هذا الحديث، فوصله من ذكرنا عنه، وتابعهم عبدة بن سليمان عن هشام عند ابن جرير، والطفاوي عن هشام عند الإسماعيلي، وخالفهم معمر وابن أبي الزناد، وحماة بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه من قوله موقوفًا. وقال أبو معاوية: عن هشام عن وهب بن كيسان عن ابن الزبير، أخرجه سعيد بن منصور عنه، وقال عبيد الله بن عمر: عن هشام عن أبيه عن ابن عمر، أخرجه البزار والطبراني، وهي رواية شاذة، وكذا رواية حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة عند ابن مردويه. وأما رواية أبي معاوية فشاذة أيضًا مع احتمال أن يكونَ لهشام فيه شيءان. وأما رواية معمر ومن تابعه فمرجوحة بأن زيادة من خالفهما مقبولة لكونهم حفاظًا. ثم قال: وإلى ما ذهب إليه ابن الزبير من تفسير الآية، ذهب مجاهد، وخالف في ذلك ابن عباس، فروى ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عنه قال: خذ العفو، يعني خذ ما عفا لك من أموالهم، أي: مافضل، وكان ذلك قبل فرض الزكاة، وبذلك قال الشَّذِّي، وزاد: نسختها آيةُ الزكاة، وينحوه قال الضحاك وعطاء وأبو عبيدة، ورجَّح ابن جرير الأول واحتجَّ له.

وروي عن جعفر الصادق قال: ليس في القرآن آية أجمع لمكارم الأخلاق منها، ووجهوه بأن الأخلاق ثلاثة، بحسب القوى الإنسانية: عقلية، وشهوية، وغضبية. فالعقلية الحكمة، ومنها الأمر بالمعروف، والشهوية: العَفَّةُ، ومنها أخذ العفو، والغضبية الشجاعة، ومنها الإعراض عن الجاهلين. وروى الطبري مرسلاً وابن مردويه موصولاً من حديث جابر وغيره: لما نزلت ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ سأل جبريل - فقال: لا أعلم حتى أسأله، ثم رجع فقال: «إِنَّ رَبَّكَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَصِلَ من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عَمَّنْ ظلمك».

(١) البخاري (٤٦٤٥) في أول سورة الأنفال، و(٤٨٨٢) في تفسير سورة الواقعة: باب الجلاء؛ ومسلم (٣٠٣١) في التفسير: باب ومن سورة براءة والأنفال والحشر، ولفظه: تلك سورة بدر، وسيأتي مطولاً برقم (٦٤٢).



٦٣٢ - (م ت د - مُضْعَب بن سعد بن أبي وقاص) رضي الله عنهما، عن أبيه قال: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ، جِئْتُ بِسَيْفٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ شَفَى صَدْرِي مِنَ الْمُشْرِكِينَ - أَوْ نَحْوِ هَذَا - هَبْ لِي هَذَا السَّيْفَ. فَقَالَ: «هَذَا لَيْسَ لِي وَلَا لَكَ»، فَقُلْتُ: عَسَى أَنْ يُعْطَى هَذَا مَنْ لَا يُبْلِي بِلَاثِي، فَجَاءَنِي الرَّسُولُ ﷺ [فَقَالَ]: «إِنَّكَ سَأَلْتَنِي وَلَيْسَ لِي، وَإِنَّهُ قَدْ صَارَ لِي، وَهُوَ لَكَ». قَالَ: فَنَزَلَتْ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [الأنفال: ١]، الْآيَةُ... أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>

وقد أخرجه مسلم في جملة حديث طويل، يجيء في فضائل سعد، في كتاب الفضائل من حرف الفاء<sup>(٢)</sup>.

(يُبْلِي بِلَاثِي) أَبْلَيْتُ بِلَاءً حَسَنًا: أَي، صَنَعْتُ؛ وَالْأَصْلُ فِيهِ: الْإِتْلَاءُ وَالِاخْتِبَارُ، أَي: فَعَلْتُ فِعْلًا اخْتَبَرْتُ فِيهِ، وَظَهَرَ فِيهِ خَيْرِي وَشَرِّي.

٦٣٣ - (د - أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ) رضي الله عنه، قال: نَزَلَتْ ﴿وَمَنْ يُؤْمِلْ يَوْمَئِذٍ دُبرَهُ﴾ [الأنفال: ١٦] فِي يَوْمِ بَدْرٍ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>.

٦٣٤ - (خ - ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما، ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢] الْآيَةُ... قَالَ: هُمْ نَفَرٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٤)</sup>.

(الصُّمُّ الْبُكْمُ) الصُّمُّ: جَمْعُ الْأَصَمِّ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَسْمَعُ. وَالْبُكْمُ: جَمْعُ الْأَبْكَمِّ، وَهُوَ الَّذِي لَا يُطِقُ خَرَسًا.

(١) رواه مسلم برقم (١٧٤٨) الذي بعد (٢٤١٢) والتِّرْمِذِيُّ (٣٠٧٩) في تفسير سورة الأنفال، وقال: هذا حديث حسن صحيح؛ وأبو داود (٢٧٤٠) في الجهاد: باب في النفل؛ وقد رواه سماك بن حرب عن مصعب أيضًا، وفي الباب عن عبادة، وسنده حسن، وسيأتي برقم (٦٥٣٣) وأخرجه أحمد في المسند ١٧٨/١ (١٥٤١).

(٢) رواه مسلم في فضائل الصحابة: باب في فضل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ١٨٧٧/٤.

(٣) أبو داود (٢٦٤٨) في الجهاد: باب التَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ، وفي سننِه داود بن أبي هند، ثقة متقن، كان يهيمُ بأخْرة، ورواه الحاكم في المستدرک ٣٢٧/٢، وقال: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجْه، ووافقه الذهبي، وهو كما قالَا.

(٤) البخاري (٤٦٤٦) في تفسير سورة الأنفال: باب ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ﴾؛ ورواه الطبري (١٥٨٦٠) من طريق شبل بن عباد عن ابن أبي نجیح، وزاد: لا يتبعون الحق.



٦٣٥ - (خ م - أنس بن مالك) رضي الله عنه، قال: قال أبو جهل: ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ هَذَاهُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا جَحَارَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، فنزلت ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ يُعَذِّبُهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] الآية... فلما أخرجه نزلت ﴿وَمَا لَهُمْ إِلَّا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الأنفال: ٣٤] الآية... أخرجه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

٦٣٦ - (م د ت - عقبة بن عامر) رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول: ﴿وَأَعِذُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، ألا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ، ثلاثاً. أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود<sup>(٢)</sup>.

وزاد الترمذي ومسلم: «ألا إِنَّ الله سيفتح لكم الأرض، وستكفون المؤونة، فلا يعجزن أحدكم أَنْ يَلَهُوْا بِأَسْهُمِهِ».

(١) البخاري (٤٦٤٨) في تفسير سورة الأنفال: باب قوله: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ هَذَاهُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا جَحَارَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾، وباب ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ يُعَذِّبُهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وََمَا كَانَتْ اللَّهُ مُعَذِّبُهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾؛ ومسلم (٢٧٩٦) في صفات المنافقين: باب قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ يُعَذِّبُهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ وليس عند البخاري ومسلم: جملة «فلما أخرجه» ولعلها من زيادات الحميدي، وهو عند الطبري (١٥٩٩٠) من طريق ابن أبيزى: فلما خرجوا أنزل الله عليه ﴿وَمَا لَهُمْ إِلَّا يُعَذِّبُهُمُ﴾ [الأنفال: ٣٤] الآية..

قال الحافظ في «الفتح»: قوله: قال أبو جهل: اللهم إِنْ كَانَ هَذَا... إلخ: ظاهر في أَنَّهُ الْقَائِلُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْقَوْلُ نُسِبَ إِلَى جَمَاعَةٍ، فَلَعَلَّهُ بَدَأَ بِهِ وَرَضِيَ الْبَاقُونَ فَنُسِبَ إِلَيْهِمْ. وقد روى الطبراني من طريق ابن عباس أَن الْقَائِلَ ذَلِكَ هُوَ النُّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ بِأَقْبَرِ﴾ وكذا قال مجاهد وعطاء والشَّذِّي، ولا ينافي ذلك ما في الصحيح لاحتمالِ أَنْ يَكُونَا قَالَاهُ، وَلَكِنْ نُسِبَتْ إِلَى أَبِي جَهْلٍ أَوَّلَى. وعن قتادة قال: قال ذلك سفهة هذه الأمة وجهلها. وروى ابن جرير من طريق يزيد بن رومان أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ، ثُمَّ لَمَّا أَمْسَوْا نَدِمُوا فَقَالُوا: غَفَرْنَاكَ اللَّهُم، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ مُعَذِّبُهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾.

(٢) مسلم (١٩١٧) في الإمارة: باب فضل الرمي والحث عليه؛ والترمذي (٣٠٨٣) في التفسير: باب ومن سورة الأنفال؛ وأبو داود (٢٥١٤) في الجهاد: باب في الرمي؛ ورواه ابن ماجه (٢٨١٣) في الجهاد: باب في الرمي في سبيل الله؛ وسياقي برقم (٣٠٤١)؛ وأحمد في المسند ١٥٧/٤ (١٦٩٧٩)؛ والدارمي (٢٤٠٤) في الجهاد: باب فضل الرمي والأمر به؛ والحاكم ٣٢٨/٢ وصححه، ووافقه الذهبي.



إِلَّا أَنَّ مُسْلِمًا أَفْرَدَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ حَدِيثًا بِرَأْسِهِ<sup>(١)</sup>.

(الرَّمْيُ) هَاهُنَا خَاصٌّ، يَرِيدُ بِهِ: رَمَى السَّهَامَ عَنِ الْقِسِيِّ.

٦٣٧ - (خ د - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِيرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ [الأنفال: ٦٥] كُتِبَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَقْرَءَ وَاحِدٌ مِنْ عَشْرَةٍ، وَلَا عَشْرُونَ مِنْ مِائَتَيْنِ، ثُمَّ نَزَلَ: ﴿أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦]، فَكُتِبَ أَنْ لَا يَقْرَأَ مِائَةً مِنْ مِائَتَيْنِ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

وَفِي أُخْرَى لَهُ، وَلِأَبِي دَاوُدَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِيرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَنَزَلَ ﴿أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ الْآيَةُ...، قَالَ: فَلَمَّا خَفَّفَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ الْعِدَّةِ نَقَصَ عَنْهُمْ مِنَ الصَّبْرِ بِقَدَرٍ مَا خَفَّفَ عَنْهُمْ<sup>(٢)</sup>.

٦٣٨ - (ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَمْ تَحِلَّ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ سُودِ الرُّؤُوسِ مِنْ قَبْلِكُمْ، إِنَّمَا كَانَتْ تَنْزِلُ نَارًا مِنَ السَّمَاءِ فَتَأْكُلُهَا». قَالَ سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ: فَمَنْ يَقُولُ هَذَا إِلَّا أَبُو هُرَيْرَةَ الْآنَ؟. فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ، وَقَعُوا فِي الْغَنَائِمِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ لَهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿لَوْلَا كُتِبَ مِنَ اللَّهِ سَبَقٌ لِمَسْئِكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٨]. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup>.

(١) مُسْلِمٌ (١٩١٨) بَلَفَظَ «سَتَفْتَحُ عَلَيْكُمْ أَرْضُونَ، وَكَفَيْكُمْ اللَّهُ، فَلَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَلْهُوَ بِأَسْهَمِهِ».

(٢) الْبُخَارِيُّ (٤٦٥٢ وَ ٤٦٥٣) فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْأَنْفَالِ: بَابُ ﴿يَتَأْتِيهَا النَّارُ حَرِيصٌ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْوُقَايَةِ﴾، وَ (٤٦٥٣) فِيهِ: بَابُ ﴿أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٢٦٤٦) فِي الْجِهَادِ: بَابُ التَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ؛ وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْرٍ الطَّبْرِيُّ (١٦٢٨٠).

(٣) التِّرْمِذِيُّ (٣٠٨٥) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ؛ أَقُولُ: وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٢/٢٥٢ (٧٣٨٥)؛ وَرَوَاهُ الطَّبْرِيُّ (١٦٣٠١ وَ ١٦٣٠٢)؛ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَبِي الشَّيْخِ، وَابْنُ مُرْدُوَيْهِ. وَرَوَى الشَّيْخَانِ (الْبُخَارِيُّ: ٣١٢٤ وَمُسْلِمٌ: ١٧٤٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتْبَعُنِي مِنْكُمْ رَجُلٌ مَلِكٌ بَضْعَ امْرَأَةٍ وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا وَلَمَّا بَيْنَ بِهَا... الْحَدِيثُ، وَفِيهِ «حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَجَمَعَ الْغَنَائِمَ، فَجَاءَتْ - يَعْنِي النَّارُ - =



٦٣٩ - (د - عمر بن الخطاب) رضي الله عنه، قال: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ، وَأَخَذَ - يعني النبي ﷺ - الْفِدَاءَ، أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُشْخَرَتْ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٦٧ وَلَا كَتَبَ مِنْ اللَّهِ سَبَقَ لِمَسْكُمُ فِيمَا أَخَذْتُمْ ﴿ مِنْ الْفِدَاءِ ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٧ و ٦٨]. ثم أحلَّ لهم الغنائم. أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

(يُشْخَرُ) الْإِثْخَانُ فِي الشَّيْءِ: الْمُبَالِغَةُ فِيهِ وَالْإِكْثَارُ، يَقَالُ: أَثْخَنَهُ الْمَرَضُ: إِذَا أَثْقَلَهُ وَأَوْهَنَهُ، وَالْمَرَادُ بِهِ هَاهُنَا الْمُبَالِغَةُ فِي قَتْلِ الْكُفَّارِ، وَالْإِكْثَارُ مِنْ ذَلِكَ.

٦٤٠ - (د - ابن عباس) رضي الله عنهما، في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا﴾ [الأنفال: ٧٤]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجِرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢] قال: كَانَ الْأَعْرَابِيُّ لَا يَرِثُ الْمُهَاجِرَ، وَلَا يَرِثُهُ الْمُهَاجِرُ، فَنَسِخَتْ، فَقَالَ: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَرْحَامُ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥]. أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

## سورة بَرَاءة

٦٤١ - (ت د - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: قُلْتُ لِعُثْمَانَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ عَمَدْتُمْ إِلَى الْأَنْفَالِ وَهِيَ مِنَ الْمَنَانِي؟ وَإِلَى بَرَاءةٍ وَهِيَ مِنَ الْمِثْنِ؟<sup>(٣)</sup> فَقَرَأْتُمْ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ

= لتأكلها» وفيه «فأكلتها، ثم أحلَّ الله لنا الغنائم، ثم رأى ضعفنا وعجزنا، فأحلَّها لنا»، وسيأتي برقم (١٢١٠) قال الحافظ في «الفتح»: وفيه اختصاص هذه الأمة بجُلِّ الغنائم، وكان ابتداء ذلك من غزوة بدر. وفيها نزل قولُ الله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾، فأحلَّ الله لهم الغنائم.

(١) سنن أبي داود (٢٦٩٠) في الجهاد: باب فداء الأسير بالمال، وسنده لا بأس به. وروى هذا المعنى مسلم في حديث طويل في الجهاد والسير: باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، وإباحة الغنائم (١٧٦٣)، وسيأتي برقم (٦٩١٤).

(٢) سنن أبي داود (٢٩٢٤) في الفرائض: باب نسخ ميراث العقد بميراث الرحم، من حديث علي بن حسين بن واقد، وعلي وأبوه الحسين ثقتان، ولكنهما يهمان بعض الشيء، وهو حديث حسن.

(٣) المثنى: جمع مئة، وأصل مئة: مئى، بوزن مئى، والهاء عوض عن الواو، وإذا جمعت المئة قلت: مئون، كما قلت: مئات.



تكتبوا سَطَرَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ووضعتوها في السَّبْعِ الطُّوْل؟<sup>(١)</sup> ما حملكم على ذلك؟ قال عثمان: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ ممَّا يَأْتِي عَلَيْهِ الزَّمَانُ، وَهُوَ تَنْزَلُ عَلَيْهِ السُّورُ ذَوَاتُ الْعَدَدِ، وَكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ دَعَا بَعْضَ مَنْ كَانَ يَكْتُبُ فَيَقُولُ: «ضَعُوا هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذَكِّرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا»، فَإِذَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ فَيَقُولُ: «ضَعُوا هَذِهِ الْآيَةَ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذَكِّرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا». وَكَانَتِ الْأَنْفَالُ مِنْ أَوَائِلِ مَا نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَتْ بَرَاءَةٌ مِنْ آخِرِ الْقُرْآنِ نَزُولًا، وَكَانَتْ قِصَّتُهَا شَبِيهَةً بِقِصَّتِهَا، فَقَبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَبَيِّنْ لَنَا أَنَّهَا مِنْهَا، فَمَنْ أَجَلَ ذَلِكَ قَرَنْتُ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ أَكْتُبْ سَطَرَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَوَضَعْتُهَا فِي السَّبْعِ الطُّوْل<sup>(٢)</sup>. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>.

(عَمَدُتُمْ) الْعَمْدُ: الْقَصْدُ إِلَى الشَّيْءِ.

(الْمِثَانِي) جَمْعُ مِثْنَى، وَهِيَ الَّتِي جَاءَتْ بَعْدَ الْأُولَى.

(السَّبْعُ الطُّوْل) الطُّوْل: جَمْعُ طَوْلَى، فَأَمَّا السَّبْعُ الْمِثَانِي الطُّوْل: فَهِيَ الْبَقَرَةُ وَآلُ عِمْرَانَ، وَالْمَائِدَةُ، وَالْأَنْعَامُ، وَالْأَعْرَافُ، وَبَرَاءَةُ. وَسُمِّيَتْ الْأَنْفَالُ مِنَ الْمِثَانِي، لِأَنَّهَا تَتْلُو الطُّوْلَ فِي الْقَدَرِ؛ وَقِيلَ: هِيَ الَّتِي تَزِيدُ آيَاتُهَا عَلَى الْمُفْضَلِ وَتَنْقُصُ عَنِ الْمِثْنِ، وَالْمِثُونِ: هِيَ السُّورَةُ الَّتِي تَزِيدُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا عَلَى مِثْلِ آيَةٍ.

٦٤٢ - (خ م - سعيد بن جبير) رحمه الله، قال: قلتُ لابنِ عباس: سورةُ التَّوْبَةِ؟ فقال: بَلْ هِيَ الْفَاضِحَةُ، مَا زَالَتْ تَنْزَلُ ﴿وَمِنْهُمْ... وَمِنْهُمْ﴾ حَتَّى ظَنُّوا أَنَّ لَا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا ذُكِرَ فِيهَا، قَالَ: قُلْتُ: سورةُ الْأَنْفَالِ؟ قَالَ: نَزَلَتْ فِي بَدْرٍ، قَالَ: قُلْتُ: سورةُ الْحَشْرِ؟ قَالَ: نَزَلَتْ فِي بَنِي النَّضِيرِ.

(١) هَذِهِ رِوَايَةُ التِّرْمِذِيِّ، وَرِوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ وَأَحْمَدُ: «الطُّوْل».

(٢) التِّرْمِذِيُّ (٣٠٨٦) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٧٨٦) فِي الصَّلَاةِ: بَابُ مِنْ جَهْرَ بِهَا، أَيِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَوْفٍ عَنْ يَزِيدَ الْفَارَسِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَيَزِيدَ الْفَارَسِيِّ: هُوَ مِنَ التَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، قَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ غَيْرَ حَدِيثٍ. وَيُقَالُ: هُوَ يَزِيدُ بْنُ هَرْمَزٍ، وَيَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ هُوَ يَزِيدُ ابْنُ أَبَانَ الرَّقَاشِيُّ، وَهُوَ مِنَ التَّابِعِينَ، وَلَمْ يَدْرِكْ ابْنَ عَبَّاسٍ، إِنَّمَا رَوَى عَنْ أَنَسٍ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَيَزِيدُ الْفَارَسِيُّ أَقْدَمُ مِنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، أَقُولُ: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.



وفي رواية: قلت لابن عباس: سورة الحشر؟ قال: بل سورة النضير. أخرجه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

٦٤٣ - (خ م د س - أبو هريرة) رضي الله عنه، أنَّ أبا بكرٍ بعثه في الحجَّة التي أمره رسول الله ﷺ، قبلَ حجَّة الوداع، في رهطٍ يؤذنونَ في الناس يوم النحر: أن لا يحجَّ<sup>(٢)</sup> بعد العام مُشركٌ، ولا يطوفَ بالبيتِ عريانَ.

وفي رواية: ثم أودفَ النبي ﷺ بعليِّ بن أبي طالب، فأمره أن يؤذَنَ بـ ﴿بَرَاءَةٌ﴾، فقال أبو هريرة: فأذَنَ معنا في أهلِ مِنى ببراءة: أن لا يحجَّ بعدَ العام مُشركٌ، ولا يطوفَ بالبيت عريانَ.

وفي رواية: ويومُ الحجِّ الأكبر: يومُ النحر، والحجُّ الأكبر: الحجُّ، وإنما قيل: الحجُّ الأكبر، من أجلِ قولِ الناس: العمرة: الحجُّ الأصغرُ، قال: فنبذَ أبو بكرٍ إلى الناس في ذلك العام، فلم يحجَّ في العام القابل الذي حجَّ فيه النبي ﷺ حجَّة الوداع مُشركٌ.

(١) البخاري (٤٦٤٥) في تفسير سورة الحشر و(٤٨٨٢ و ٤٨٨٣) في تفسير سورة الأنفال في فاتحتها، و(٤٠٢٩) في المغازي: باب حديث بني النضير ومخرج رسول الله ﷺ إليهم ودية الرجلين؛ ومسلم (٣٠٣١) في التفسير: باب ومن سورة براءة. قال الحافظ: قوله: مازالت تنزل، ومنهم، ومنهم، أي كقوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ﴾، ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلُوكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾، ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾ وقوله: قل: سورة النضير، كأنه كره تسميتها بالحشر لئلا يظنَّ أنَّ المراد يوم القيامة، وإنما المراد به هنا: إخراج بني النضير، وسلف مختصرًا برقم (٦٣١).

(٢) قال الحافظ في الفتح عند رقم (٤٦٥٦) ألا يحج - بفتح الهمزة وإدغام النون في اللام، قال الطحاوي في مشكل الآثار: هذا مشكل، لأنَّ الأخبار في هذه القصة تدلُّ على أنَّ النبي ﷺ كان بعث أبا بكرٍ بذلك، ثم أتبعه عليًّا، فأمره أن يؤذن، فكيف بعث أبو بكرٍ أبا هريرة ومن معه بالتأذين، مع صرف الأمر عنه في ذلك إلى علي؟

ثم أجاب بما حاصله: أنَّ أبا بكرٍ كان الأميرَ على الناس في تلك الحجَّة بلا خلاف، وكان عليُّ ابنُ أبي طالب هو المأمورُ بالتأذين بذلك، وكأنَّ عليًّا لم يُطَقِ التأذين بذلك وحده، واحتاجَ إلى من يعينه على ذلك، فأرسلَ معه أبو بكرٍ أبا هريرة وغيره ليساعدوه على ذلك، ثم ساقَ من طُرُقِ المحرر بن أبي هريرة عن أبيه، قال: كنتُ مع عليٍّ رضي الله عنه حين بعثه النبي ﷺ إلى أهل مكة، فكنتُ أنادي معه بذلك حتى يصحَل صوتي... فالحاصل أنَّ مباشرة أبي هريرة لذلك كانت بأمر أبي بكر، وكان ينادي بما يلقيه إليه علي مما أمر بتليغه.



وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْعَامِ الَّذِي نَبَذَ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ إِلَى الْمُشْرِكِينَ ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [التوبة: ٢٨] الآية... وكان المشركون يُوافون بالتجارة، فينتفع بها المسلمون، فلما حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ أَنْ يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَجَدَ المسلمون في أَنْفُسِهِمْ مِمَّا قُطِعَ عَلَيْهِمْ مِنَ التَّجَارَةِ الَّتِي كَانَ الْمُشْرِكُونَ يُوافون بها، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ﴾ ثُمَّ أَحَلَّ فِي الْآيَةِ الَّتِي تَتَّبِعُهَا الْجِزْيَةُ، وَلَمْ [تَكُنْ] تُؤْخَذَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَجَعَلَهَا عَوَضًا مِمَّا مَنَعَهُمْ مِنْ مُوَافَاةِ الْمُشْرِكِينَ بِتِجَارَاتِهِمْ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَقِيلُوا الَّذِينَ لَا يُمِشُّونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]: فَلَمَّا أَحَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ذَلِكَ لِلْمُسْلِمِينَ: عَرَفُوا أَنَّهُ قَدْ عَاصَهُمْ أَفْضَلَ مِمَّا خَافُوا وَوَجَدُوا عَلَيْهِ، مِمَّا كَانَ الْمُشْرِكُونَ يُوافون به مِنَ التَّجَارَةِ. هَذِهِ رَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ<sup>(١)</sup>.

وَفِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِيمَنْ يُؤَذِّنُ يَوْمَ النَّخْرِ بِمَنَى: أَنْ لَا يَحْجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُزَيَّانَ، وَيَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ: يَوْمُ النَّخْرِ، وَالْحَجُّ الْأَكْبَرِ: الْحَجُّ.

وَفِي رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ مِثْلَ رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ، إِلَى قَوْلِهِ: «عُزَيَّانَ».

وَلَهُ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: جِئْتُ مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ حِينَ بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ بِرِأَاةٍ، قِيلَ: مَا كُنْتُمْ تُنَادُونَ؟ قَالَ: كُنَّا نُنَادِي: إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُؤْمِنَةٌ، وَلَا يَطُوفَنَّ بِالْبَيْتِ عُزَيَّانَ، وَمَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَهْدٌ، فَاجْلُهُ - أَوْ أَمْدُهُ - إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَإِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ، فَإِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَحْجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، فَكُنْتُ أَتُنَادِي حَتَّى صَحِلَ صَوْتِي<sup>(٢)</sup>.

(١) الرواية الأخيرة «وأنزل الله تعالى في العام القابل الذي نبذ فيه أبو بكر إلى المشركين... إلى هنا، ليست في البخاري ومسلم، وهي من زيادات الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» رقم (٤)، وقد ذكرها السيوطي في الدر المنثور ٢٢٧/٣، ٢٢٨ بنصها، ونسبها لابن أبي حاتم وابن مزيويه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) البخاري (٣٦٩) في الصلاة في الثياب؛ باب ما يستر من العورة، و(١٦٢٢) في الحج: باب =



(رَهْطٌ) الرَّهْطُ: الجماعةُ من الرجال: ما بين الثلاثة إلى التسع، ولا تكونُ فيهم امرأة.

(يُؤَدِّنُ) الإيذان: الإعلام.

(نَبَذَ) نَبَذَ الشَّيْءَ: إذا ألقاه، وَبَذْتُ إِلَيْهِ الْعَهْدَ، أي: تحللتُ من عَهْدِهِ.

(عَيْلَةٌ) الْعَيْلَةُ: الْفَقْرُ وَالْفَاقَةُ.

(الْجِزْيَةُ): هي الْمِقْدَارُ من المالِ الذي تعقدُ للكتابي عليه الذِّمَّةُ.

(وَجَدَ الْمُسْلِمُونَ) وَجَدَ الرَّجُلُ يَجِدُ: إذا حَزِنَ.

(عَاضَهُمْ) عَضْتُ فَلَانًا كَذَا: إذا أُعْطِيَتْهُ بَدَلَ مَا ذَهَبَ مِنْهُ.

(صَحَلَ) الصَّحَلَ فِي الصَّوْتِ: الْبَهَّةُ.

٦٤٤ - (ت - علي بن أبي طالب) رضي الله عنه، قال: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن يومِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ؟ فقال: «يَوْمُ النَّحْرِ». وَرُوي مَوْفُوفًا عَلَيْهِ. أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

٦٤٥ - (ت - علي بن أبي طالب) رضي الله عنه، وقد سُئِلَ: بِأَيِّ شَيْءٍ بُعِثْتُ فِي

= لا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَرِيَانًا، وَ(٣١٧٧) فِي الْجِهَادِ (الْجِزْيَةُ وَالْمَوَادِعَةُ) فِيهِ: بَابُ كَيْفِ يَنْبِذُ إِلَى أَهْلِ الْعَهْدِ، وَ(٤٣٦٣) فِي الْمَغَازِي: بَابُ حَجِّ أَبِي بَكْرٍ بِالنَّاسِ، وَ(٤٦٥٥) فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ بَرَاءَةِ: بَابُ قَوْلِهِ: ﴿فَيَسْجُوهَا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾، وَ(٤٦٥٦) فِيهِ: بَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، وَ(٤٦٥٧) فِيهِ: بَابُ قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾؛ وَمُسْلِمٌ (١٣٤٧) فِي الْحَجِّ: بَابُ لَا يَحْجُ الْبَيْتَ مُشْرِكًا؛ وَأَبُو دَاوُدَ (١٩٤٦) فِي الْحَجِّ: بَابُ يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ؛ وَالنَّسَائِيُّ ٢٣٤/٥ (٢٩٥٧ وَ ٢٩٥٨) فِي الْحَجِّ: بَابُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ؛ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٧٩١٧)؛ وَالدَّارِمِيُّ (١٤٣٠) فِي الصَّلَاةِ: بَابُ النَّهْيِ عَنْ دُخُولِ الْمُشْرِكِ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَ(٢٥٠٦) فِي السَّيْرِ: بَابُ فِي الْوَفَاءِ لِلْمُشْرِكِينَ بِالْعَهْدِ.

(١) الترمذي (٣٠٨٨) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ بَرَاءَةِ، وَ(٩٥٧) فِي الْحَجِّ: بَابُ يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، وَفِي سُنَنِهِ الْحَارِثُ الْأَعُورُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَلَكِنْ الْحَدِيثُ حَسَنٌ بِشَوَاهِدِهِ، مِنْهَا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الْآتِي. وَاخْتَارَ ابْنُ جَرِيرٍ أَنَّ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، هُوَ يَوْمُ النَّحْرِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ، وَقَالَ آخَرُونَ، مِنْهُمْ: عُمَرُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَطَاوُوسٌ إِنَّهُ يَوْمُ عَرَفَةَ، وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ.



الحجّة؟ قال: بُعِثْتُ بِأَرْبَعٍ: لَا يَطُوفَنَّ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ، وَمَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ عَهْدٌ، فَهُوَ إِلَى مُدَّتِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَهْدٌ، فَأَجَلُهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ<sup>(١)</sup>، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُؤْمِنَةٌ، وَلَا يَجْتَمِعُ الْمُشْرِكُونَ وَالْمُؤْمِنُونَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>.

٦٤٦ - (د - ابن عمر) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ يَوْمَ النَّخْرِ بَيْنَ الْجَمَرَاتِ فِي الْحِجَّةِ الَّتِي حَجَّ فِيهَا، فَقَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» فَقَالُوا: يَوْمُ النَّخْرِ. فَقَالَ: «هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>.

(الْجَمَرَاتُ): هِيَ الْمَوَاضِعُ الَّتِي تُرْمَى بِالْحَصَا فِي مَنِى.

٦٤٧ - (عبد الله بن أبي أوفى) رضي الله عنه، كَانَ يَقُولُ: يَوْمُ النَّخْرِ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، يُهْرَاقُ فِيهِ الدَّمُ، وَيَوْضَعُ فِيهِ الشَّعْرُ، وَيُقْضَى فِيهِ التَّفَثُ، وَتَحِلُّ فِيهِ الْحُرُمُ. أَخْرَجَهُ<sup>(٤)</sup>.

٦٤٨ - (س - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - حِينَ رَجَعَ مِنَ عُمْرَةِ الْجُفْرَانَةِ - بَعَثَ أَبَا بَكْرٍ عَلَى الْحَجِّ، فَأَقْبَلْنَا مَعَهُ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْعَرْجِ، ثَوَّبَ بِالصُّبْحِ<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ اسْتَوَى لِيُكَبِّرَ، فَسَمِعَ الرَّغْوَةَ خَلْفَ ظَهْرِهِ، فَوَقَّفَ عَنِ التَّكْبِيرِ، فَقَالَ:

(١) قَالَ الْحَافِظُ: اسْتَدَلَّ بِهَذَا عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَيَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة: ٢] يَخْتَصُّ بِمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَهْدٌ مُؤَقَّتٌ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَهْدٌ أَصْلًا، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَهْدٌ مُؤَقَّتٌ، فَهُوَ إِلَى مُدَّتِهِ، انْظُرْ تَمَامَ الْبَحْثِ فِيهِ.

(٢) التِّرْمِذِيُّ (٣٠٩٢) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ بَرَاءةَ، وَ(٨٧١)، وَإِسْنَادُهُ قَوِي. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥٩٤) وَالطَّبْرِيُّ (١٦٣٧٢)، وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ أَبِي بَكْرٍ رَقْمَ (٤) نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ.

(٣) سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ (١٩٤٥) فِي الْحَجِّ: بَابُ يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا بَعْدَ الْحَدِيثِ (١٧٤٢)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٠٥٨) وَالطَّبْرِيُّ (١٦٤٤٧) وَالْبَيْهَقِيُّ ١٣٩/٥.

(٤) كَذَا أَوْرَدَهُ الْمُؤَلِّفُ وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ أَخْرَجِهِ، وَفِي طَبْعَةِ الْقَاهِرَةِ: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُخْتَصَرًا الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ ١١٧/١٤ مِنْ طَرَقَ عَنْهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَلَفْظُهُ: «عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ: سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ: يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ؟ فَقَالَ: هُوَ الْيَوْمُ الَّذِي يُرَاقُ فِيهِ الدَّمُ، وَيَحْلَقُ فِيهِ الشَّعْرُ».

(٥) الْعَرْجُ - بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الرَّاءِ -: قَرْيَةٌ جَامِعَةٌ مِنْ عَمَلِ الْفُرْعِ عَلَى أَيَّامٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَالتَّثْوِيبُ هُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْأَذَانِ. وَأَصْلُهُ مِنْ دَعَاءِ النَّاسِ لِيَتَوْبُوا وَيَرْجِعُوا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي تَعُودُوا أَنْ يَجْتَمِعُوا فِيهِ.



هذه رَغْوَةُ نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجَدْعَاءُ، لَقَدْ بَدَأَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَجِّ، فَلَعَلَّهُ [أَنْ] يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتُصَلِّيَ مَعَهُ، فَإِذَا عَلِيَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: أَبُو بَكْرٍ أَمِيرٌ أَمْ رَسُولٌ؟ قَالَ: لَا، بَلْ رَسُولٌ أُرْسِلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِـ ﴿بَرَاءَةٌ﴾، أَفَرَوْهَا عَلَى النَّاسِ فِي مَوَاقِفِ الْحَجِّ. فَقَدِمْنَا مَكَّةَ، فَلَمَّا كَانَ قَبْلَ التَّزْوِيَةِ بِيَوْمٍ، قَامَ أَبُو بَكْرٍ، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَحَدَّثَهُمْ عَنْ مَنَاسِكِهِمْ، حَتَّى إِذَا فَرَّغَ قَامَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَرَأَ عَلَى النَّاسِ ﴿بَرَاءَةً﴾ حَتَّى خَتَمَهَا، ثُمَّ خَرَجْنَا مَعَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ قَامَ أَبُو بَكْرٍ، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَحَدَّثَهُمْ عَنْ مَنَاسِكِهِمْ، حَتَّى إِذَا فَرَّغَ قَامَ عَلِيٌّ، فَقَرَأَ عَلَى النَّاسِ ﴿بَرَاءَةً﴾ حَتَّى خَتَمَهَا، ثُمَّ كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ، فَأَفْضَنَّا، فَلَمَّا رَجَعَ أَبُو بَكْرٍ خَطَبَ النَّاسَ، فَحَدَّثَهُمْ عَنْ إِفَاضَتِهِمْ، وَعَنْ نَحْرِهِمْ، وَعَنْ مَنَاسِكِهِمْ، فَلَمَّا فَرَّغَ قَامَ عَلِيٌّ، فَقَرَأَ عَلَى النَّاسِ ﴿بَرَاءَةً﴾ حَتَّى خَتَمَهَا، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ النَّفَرِ الْأَوَّلِ، قَامَ أَبُو بَكْرٍ، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَحَدَّثَهُمْ كَيْفَ يَنْفِرُونَ، وَكَيْفَ يَزْمُونُ؟ فَعَلَّمَهُمْ مَنَاسِكَهُمْ، فَلَمَّا فَرَّغَ قَامَ عَلِيٌّ، فَقَرَأَ عَلَى النَّاسِ ﴿بَرَاءَةً﴾ حَتَّى خَتَمَهَا. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١).

(الْجِعْرَانَةُ): مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنْ مَكَّةَ، اعْتَمَرَ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، يُخَفَّفُ وَيُنْقَلُ.

(الْعَرْج) بِسُكُونِ الرَّاءِ: مَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ.

(ثَوْبٌ) إِذَا نَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ: الْمُسْتَضَرِّحُ يَلْوُحُ بِثَوْبِهِ، فَسُمِّيَ الذِّعَاءُ تَثْوِيًا، وَمِنْهُ: التَّثْوِيَةُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ.

(الرَّغْوَةُ): الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ مِنَ الرِّغَاءِ، وَهُوَ صَوْتُ ذَوَاتِ الْخُفِّ، وَالْمُرَادُ بِهِ هَاهُنَا: صَوْتُ النَّاقَةِ.

(الْجَدْعَاءُ): النَّاقَةُ الَّتِي جُدِعَ أَنْفُهَا، أَيْ: قُطِعَ، وَكَذَلِكَ الْأُذُنُ وَالْيَدُ وَالشَّفَةُ.

(فَأَفْضَنَّا) الْإِفَاضَةُ: الدَّفْعُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي كَثْرَةِ.

(مَنَاسِكُهُمْ) الْمَنَاسِكُ: مَعَالِمُ الْحَجِّ وَمَتَعَبَاتُهُ.

٦٤٩ - (خ - زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ) رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ حُذَيْفَةَ، فَقَالَ: مَا بَقِيَ مِنْ

(١) سنن النسائي ٢٤٧/٥ و ٢٤٨ (٢٩٩٣) في الحج: باب الخطبة قبل يوم التروية؛ والدارمي (١٩١٥) في المناسك: باب خطبة الموسم، وهو حديث حسن.



أصحاب هذه الآية - يعني: ﴿فَقَتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢] - إلا ثلاثة<sup>(١)</sup>، ولا بقي من المنافقين إلا أربعة. فقال أعرابي: إنكم - أصحاب محمد - تُخبرونا أخبارًا لا تُدرِي ماهي، تزعمون أن لا مُثاقِقَ إلا أربعة؛ فما بال هؤلاء الذين يَبْقُرُونَ بيوتنا، وَيَسْرِقُونَ أَعْلَاقَنَا؟ قال: أولئك الفُسَّاق، أجل، لم يبقَ منهم إلا أربعة، أحدهم شيخ كبير، لو شرب الماء البارِدَ لما وجدَ بَرْدَهُ<sup>(٢)</sup>. أخرجه البخاري<sup>(٣)</sup>.

(يَبْقُرُونَ) أي: يفتحون ويوسعون، يقال: بَقَرْتُ الشيء: إذا فتحته.

(أَعْلَاقُنَا) الأغلاق: جمع علق، وهو الشيء النقيس مما يقتنى.

(١) لم تذكر الآية في الحديث، وإنما جاءت مبهمة، ولعل المصنف ذكرها في الحديث اعتمادًا على الباب، فقد أورده البخاري تحت قوله تعالى: ﴿فَقَتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ الذي أورده فيه الحديث. وقال الحافظ: تعليقًا على ذلك: هكذا وقع مُثَمِّمًا، ووقع عند الإسماعيلي من رواية ابن عُيينة عن إسماعيل بن أبي خالد بلفظ: «ما بقي من المنافقين من أهل هذه الآية ﴿لَا تَنَاجَوْا عِدْوِي وَعَدُوَّكُمْ أُولَئِكَ﴾ الآية، إلا أربعة نفر، إن أحدهم لشيخ كبير. قال الإسماعيلي: إن كانت الآية مذكور في خبر ابن عُيينة فحق هذا الحديث أن يخرج في سورة الممتحنة. وقد وافق البخاري على إخراجها عند آية براءة النسائي وابن مَرْدُويه، فأخرجاه من طرق عن إسماعيل، وليس عند أحد منهم تعيين الآية، وانفرد عُيينة بتعيينها، إلا أن عند الإسماعيلي من رواية خالد الطخّان عن إسماعيل في آخر الحديث. قال إسماعيل: يعني الذين كاتبوا المشركين، وهذا يقوي رواية ابن عُيينة، وكأن مستند من أخرجه في آية براءة، ماروا الطبري من طريق حبيب بن حسان عن زيد بن وهب قال: كُنَّا عند حُذَيْفَةَ فَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿فَقَتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ﴾ قال: ما قُوتِلَ أَهْلُ هَذِهِ الْآيَةِ بَعْدَ. ومن طريق الأعمش عن زيد بن وهب نحوه، والمراد بكُونِهِمْ لم يُقَاتِلُوا، أن قتالهم لم يقع لعدم وقوع الشرط، لأن لفظ الآية: ﴿وَأَن تَكُونُوا أَيْمَنَهُمْ مِن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَتِلُوا﴾ فلما لم يقع منهم نكت ولا طعن لم يُقَاتِلُوا. وروى الطبري من طريق السُدِّي قال: المراد بأئمة الكفر كفار قريش، ومن طريق الضحاك قال: أئمة الكفر: رؤوس المشركين من أهل مكة. قال الحافظ: وقوله «إلا ثلاثة»: سُمِّيَ منهم في رواية أبي بشر عن مجاهد: أبو سفيان بن حرب، وفي رواية معمر عن قتادة: أبو جهل بن هشام، وعتبة بن ربيعة، وأبو سفيان، وسهيل بن عمرو، وتعقب بأن أبا جهل وعتبة قتلا ببدر، وإنما ينطبق التفسير على من نزلت الآية المذكورة وهو حي، فيصح في أبي سفيان وسهيل بن عمرو، وقد أسلما جميعًا.

(٢) قال الحافظ: أي لذهاب شهوته، وفساد معدته، فلا يفرق بين الألوان والطعوم.

(٣) البخاري (٤٦٥٨) في تفسير سورة براءة: باب ﴿فَقَتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾.



٦٥٠ - (م - الثَّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ) رضي الله عنه، قال: كُنْتُ عِنْدَ مِنبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ<sup>(١)</sup>: مَا أَبَالِي أَنْ لَا أَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنْ أُسْقِيَ الْحَاجَّ، وَقَالَ آخَرُ<sup>(٢)</sup>: مَا أَبَالِي أَنْ لَا أَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنْ أُعْمَرَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ. وَقَالَ آخَرُ<sup>(٣)</sup> الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِمَّا قُلْتُمْ، فَزَجَرَهُمْ عَمْرٌ وَقَالَ: لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ عِنْدَ مِنبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ - وَلَكِنْ إِذَا صَلَّيْتُ الْجُمُعَةَ دَخَلْتُ فَاسْتَفْتَيْتُهُ فِيمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَجْعَلْتُ سَقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ١٩] إِلَى آخِرِهَا. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>.

٦٥١ - (ت - عَدِي بْنُ حَاتِمٍ [الطَائِي]) رضي الله عنه، قال: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَفِي عُنُقِي صَلِيبٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: «يَا عَدِيَّ، اطْرَحْ عَنْكَ هَذَا الْوَتْنَ». وَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُءُسَهُمْ أَزْيَا بَابَيْنِ دُونَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، قَالَ: «[أَمَّا] إِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْبُدُونَهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا أَحْلَوْا لَهُمْ شَيْئًا اسْتَحْلَوْهُ، وَإِذَا حَرَّمُوا عَلَيْهِمْ شَيْئًا حَرَّمُوهُ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٥)</sup>.

(الْوَتْنَ): مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَرَادَ بِهِ هَاهُنَا الصَّلِيبَ.

(أَحْبَارَهُمْ) الْأَحْبَارُ: جَمْعُ خَبْرٍ، وَهُوَ الْعَالَمُ.

٦٥٢ - (خ - زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ) رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: مَرَرْتُ بِالرَّيْدَةِ، فِإِذَا بِأَبِي ذَرٍّ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا أَنْزَلَكَ مِنْزِلَكَ هَذَا؟ قَالَ: كُنْتُ بِالشَّامِ، فَاخْتَلَفْتُ أَنَا وَمُعَاوِيَةُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ:

(١) هُوَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ.

(٢) هُوَ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ أَوْ شَيْبَةَ بْنِ عُثْمَانَ.

(٣) هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

(٤) مُسْلِمٌ (١٨٧٩) فِي الْإِمَارَةِ: بَابُ فَضْلِ الشَّهَادَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى.

(٥) التِّرْمِذِيُّ (٣٠٩٥) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ بَرَاءَةِ؛ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ (١٦٦٣١) وَ(١٦٦٣٢) وَ(١٦٦٣٣)؛ وَأَوْرَدَهُ السَّيُوطِيُّ فِي الذُّرِّ الْمَثُورِ ٢٣٠/٣، وَزَادَ نَسْبَتَهُ إِلَى ابْنِ سَعْدٍ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَابْنُ الْمُنْذَرِ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَالطَّبْرَانِيُّ، وَأَبِي الشَّيْخِ، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي سَنَنِهِ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ، وَغَطِيفِ ابْنِ أَعْيَنَ لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ فِي الْحَدِيثِ. نَقُولُ: لَكِنْ فِي الْبَابِ عَنْ حُذَيْفَةَ مَوْقُوفًا، أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ (١٦٦٣٤) وَبِهِ يَتَقَوَّى.



﴿وَالَّذِينَ يَكْزُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤] فقال [معاوية]: نزلت في أهل الكتاب. فقلت: نزلت فينا وفيهم، فكان بيني وبينه في ذلك كلام، فكتب إلى عثمان يسكنوني، فكتب إلي عثمان: أن أقدم المدينة، فقدمتها، فكثر علي الناس، حتى كأنهم لم يرؤني قبل ذلك، فذكرت ذلك لعثمان، فقال لي: إن شئت تنحيت<sup>(١)</sup>، فكننت قريبا. فذاك الذي أنزلني هذا المنزل، ولو أمرؤا علي حبشيا لسمعت وأطعت. أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup>.

(الرَبْدَةُ): موضع قريب من المدينة.

(يَكْزُرُونَ) الكثر: الادخار والجمع، مصدر كثر المال يكثره كثرًا.

٦٥٣ - (د - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: لما نزلت هذه الآية ﴿وَالَّذِينَ يَكْزُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ [التوبة: ٣٤] كبر ذلك على المسلمين، فقال عمر: أنا أفرج عنكم. فانطلق، فقال: يانبي الله، إنه كبر على أصحابك هذه الآية. فقال [رسول الله ﷺ]: «إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب ما بقي من أموالكم، وإنما فرض الموارث

(١) في رواية الطبري: «فقال لي: تنح قريبا. قلت: والله إن أدع ماكنث أقول».

(٢) البخاري (١٤٠٦) في الزكاة: باب ما أدى زكاته فليس بكنز، و(٤٦٦١) في تفسير سورة براءة: باب ﴿وَالَّذِينَ يَكْزُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾؛ وأخرجه الطبري (١٦٦٧٨) قال الحافظ في الفتح: وفي هذا الحديث من الفوائد: أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة لاتفاق أبي ذر ومعاوية على أن الآية نزلت في أهل الكتاب؛ وفيه ملاطفة الأئمة للعلماء، فإن معاوية لم يجسر على الإنكار عليه، حتى كاتب من هو أعلى منه في أمره، وعثمان لم يحق على أبي ذر، مع كونه كان مخالفا له في تأويله؛ وفيه التحذير من الشقاق والخروج على الأئمة؛ والترغيب في الطاعة لأولي الأمر، وأمر الأفضل بطاعة المفضل خشية المفسدة؛ وجواز الاختلاف في الاجتهاد؛ والأخذ بالشدّة في الأمر بالمعروف وإن أدى إلى فراق الوطن؛ وتقديم دفع المفسدة على جلب المصلحة، لأن في بقاء أبي ذر بالمدينة مصلحة كبيرة من بث علمه في طالب العلم، ومع ذلك فرجع عند عثمان دفع مايتوقع عن المفسدة من الأخذ بمذهبه الشديد في هذه المسألة، ولم يأمره بعد ذلك بالرجوع عنه، لأن كلا منهما كان مجتهدا. وقال ابن كثير رحمه الله ١٥٧/٤، ١٥٨: وكان من مذهب أبي ذر رضي الله عنه تحريم ادخار ما زاد على نفقة العيال، وكان يفتي بذلك ويحثهم عليه، ويأمرهم به، ويغلظ في خلافه، فنهاه معاوية، فلم ينته، فخشي أن يضر بالناس في هذا، فكتب يشكوه إلى أمير المؤمنين عثمان وأن يأخذه إليه، فاستقدمه عثمان إلى المدينة، وأنزله بالرَبْدَةِ وحده، وبها مات رضي الله عنه في خلافة عثمان.



لتكونَ لمن بعدكم، فكَبَّرَ عمر، ثم قال له: ألا أُخبرُكَ بخيرِ ما يَكْنِزُ المرءُ؟ المرأةُ الصالحة؛ إذا نظرَ إليها سَرَّتْه، وإذا أَمَرها أطاعته، وإذا غابَ عنها حَفِظَتْهُ». أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

٦٥٤ - (خ ط - ابن عمر) رضي الله عنهما، قال له أعرابي: أخبِزني عن قولِ الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾. قال ابن عمر: مَنْ كَتَرَهَا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا فَوَيْلٌ لَهُ، هذا كان قبلَ أَنْ تُنَزَلَ الزكاةُ، فلما أُنْزِلَتْ جعلها الله طَهْرًا للأموال. أخرجه البخاري.

وفي رواية الموطأ: قال عبد الله بن دينار: سمعتُ عبدَ الله بن عمر وهو يُسألُ عن الكثر ما هو؟ فقال: هو المالُ الذي لا تُؤدِّي منه الزكاة<sup>(٢)</sup>.

(وَيْلٌ لَهُ) دعاءٌ عليه بالعذاب، وقيل: وَيْلٌ: وادٍ في جهنم.

٦٥٥ - (ت - ثوبان) رضي الله عنه، قال: لما نَزَلَتْ ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ كُنَّا مع رسولِ الله ﷺ في بعضِ أسفاره، فقال بعضُ أصحابه: أُنْزِلَتْ في الذهبِ والفضة، فلو علمنا أيُّ المالِ خيرٌ اتَّخَذْنَاهُ. فقال رسولُ الله ﷺ: «أَفْضَلُهُ لِسَانٌ ذَاكِرٌ، وَقَلْبٌ شَاكِرٌ، وَزَوْجَةٌ صَالِحَةٌ تُعِينُ الْمُؤْمِنَ عَلَى إِيْمَانِهِ». أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

(١) سنن أبي داود (١٦٦٤) في الزكاة: باب في حقوق المال، وفي إسناده ضعف.  
(٢) البخاري تعليقاً (١٤٠٤) في الزكاة: باب ما أدى زكاته فليس بكنز، وبعد الرقم (٤٦٦١) تعليقاً في تفسير سورة براءة: في ترجمة باب قوله ﴿يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا﴾؛ وأخرجه ابن ماجه (١٧٨٧) في الزكاة: باب ما أدى زكاته فليس بكنز؛ والموطأ ١٥٦/١ (٥٩٥) في الزكاة: باب ماجاء في الكنز، وهو حديث صحيح.

(٣) الترمذي (٣٠٩٤) في التفسير: باب ومن سورة براءة، من طريق سالم بن أبي الجعد عن ثوبان، وقال: حديث حسن. وقال: سألتُ محمد بن إسماعيل فقلتُ له: سالم بن أبي الجعد سمع من ثوبان؟ فقال: لا. قلتُ له: ممن سمع من أصحاب النبي ﷺ؟ فقال: سمع من جابر بن عبد الله، وأنس بن مالك. وذكر غيرَ واحدٍ من أصحاب النبي ﷺ. وأخرجه ابن ماجه (١٨٥٦) في النكاح: باب أفضل النساء؛ وأخرجه أحمد في المسند ٢٧٨/٥ (٢١٨٨٧)؛ وهو حديث حسن.



٦٥٦ - (د - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: ﴿لَا يَسْتَدْنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٤٤]، نَسَخَهَا النَّبِيُّ فِي الثَّوَرِ ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا أَسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٦٢]. أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

٦٥٧ - (خ م س - أبو مسعود البذري [عقبة بن عمرو]) رضي الله عنه، قال: لما نَزَلَتْ آيَةُ الصَّدَقَةِ كُنَّا نَحْمِلُ عَلَى ظَهْرِنَا، فَجَاءَ رَجُلٌ<sup>(٢)</sup> فَتَصَدَّقَ بِشَيْءٍ كَثِيرٍ، فَقَالُوا: مُرَاءٍ. وَجَاءَ رَجُلٌ فَتَصَدَّقَ بِصَاعٍ، فَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ صَاعٍ هَذَا. فَنَزَلَتْ ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩] الآية...

وفي رواية: كان رسول الله ﷺ إذا أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ انْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى الشُّوقِ، فَيُحَامِلُ، فَيُصِيبُ الْمُدَّ، وَإِنَّ لِبَعْضِهِمُ الْيَوْمَ لَمِئَةَ أَلْفٍ. زاد في رواية: كَأَنَّهُ يُعَرِّضُ بِنَفْسِهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) سنن أبي داود (٢٧٧١) في الجهاد: باب في الإذن في القفول بعد النهي، بإسنادٍ لا بأس به؛ وأخرجه بنحوه ابن جرير (١٦٧٦٩)؛ وذكره السيوطي في الدر ٢٤٧/٣ ونسبه إلى أبي عبيد وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي؛ ولم ينسبه إلى أبي داود وابن جرير. ونقل ابن الجوزي في زاد المسير ٤/٤٤٦، عن أبي سليمان الدمشقي: أنه ليس للنسخ هاهنا مدخل، لإمكان العمل بالآيتين، وذلك أنه إنما عاب على المنافقين أن يستأذنوه في القعود عن الجهاد من غير عذر، وأجاز للمؤمنين الاستئذان لما يعرض لهم من حاجة، وكان المنافقون إذا كانوا معه، فعرضت لهم حاجة ذهبوا من غير استئذان. وانظر تفسير الطبري ١٤/٢٧٤، ٢٧٦ والناسخ والمنسوخ ص ١٦٨، ١٦٩ لأبي جعفر النحاس.

(٢) هو عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، ذكره الحافظ في الفتح من رواية البزار.

(٣) قال الحافظ في الفتح ٨/٢٥١: كأنه يعرض بنفسه، هو كلامٌ شقيق الراوي عن أبي مسعود، بيَّنه إسحاق بن راهويه في مسنده، وهو الذي أخرجه البخاري عنه، وأخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن إسحاق، فقال في آخره «وإنَّ لأحدهم اليوم لمئة ألف»؛ قال شقيق: كأنه يعرض بنفسه. وكذا أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر. وزاد في آخر الحديث: قال الأعمش: وكان أبو مسعود قد كثر ماله.

قال ابن بطال: يريد أنهم كانوا في زمن الرسول ﷺ يتصدقون بما يجدون، وهؤلاء مكثرون



وفي أخرى: لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدَقَةِ كُنَّا نَتَحَامَلُ، فجاء أبو عَقِيلٍ بنصفِ صاع، وجاء إنسانٌ بأكثرَ منه، فقال المنافقون: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ صَدَقَةِ هَذَا، وما فعلَ هذا الآخِرُ إِلَّا رِيَاءً. فنزلت. أخرجه البخاري ومسلم والنسائي.

وزاد النسائي بعدَ قوله: لَمِئَةُ أَلْفٍ: وما كان له [يومئذٍ] دِرْهَمٌ<sup>(١)</sup>.

(نُحَامِلُ) بمعنى الحَمَلِ، أي: نتكَلَّفُ الحمل، وكذلك التحامُلُ: تَكَلَّفُ الشيءَ على مَشَقَّةٍ.

(بِصَاعٍ) الصَّاعُ: قد تقدَّم ذكره في هذا الكتاب<sup>(٢)</sup>.

(اللَّمْزُ): العَيْبُ.

(المُطَوِّعِينَ) الْمُطَوِّعُ: الْمُتَطَوِّعُ، وهو الذي يفعلُ الشيءَ تَبَرُّعًا من نفسه، من غيرِ أن يُجْبَرَ عليه، فأذْغَمَتِ التَّاءُ في الطَّاءِ.

(جُهْدُهُمْ) الجُهدُ - بضم الجيم -: الطَّاقَةُ والوُسْعُ.

(المُدُّ) والمُدُّ قد تقدَّم ذكره<sup>(٣)</sup>.

= ولا يتصدَّقون. كذا قال، وهو بعيد.

وقال الزين بن المنير: مراده أنهم كانوا يتصدَّقون مع قلة الشيء، ويتكَلَّفون ذلك، ثم وسَّعَ الله عليهم، فصاروا يتصدَّقون من يُسر، ومع عدم خشية عُسر.

قلت [القائل ابن حجر]: ويحتمل أن يكون مراده: أن الحرص على الصدقة الآن لسهولة مآخذها بالتوسُّع الذي وسَّعَ الله عليهم، أولى من الحرص عليها مع تكلفهم؛ أو أراد الإشارةَ إلى ضيق العيش في زمن الرسول ﷺ، وذلك لقلة ما وقع من الفتح والغنائم في زمانه، وإلى سعة عيشهم بعده لكثرة الفتح والغنائم.

(١) البخاري (١٤١٥ و ١٤١٦) في الزكاة: باب اتقوا النار ولو بشق تمرة، و(٢٢٧٣) في الإجارة:

باب من آجر نفسه ليحمل على ظهره، و(٤٦٦٨ و ٤٦٦٩) في تفسير سورة براءة: باب الذين يلْمِزون المطوعين من المؤمنين؛ ومسلم (١٠١٨) في الزكاة: باب الحمل أجرة يتصدق بها؛ والنسائي ٥٩/٥، ٦٠ (٢٥٢٩ و ٢٥٣٠) في الزكاة: باب جهد المقل؛ وأخرجه ابن ماجه

(٤١٥٥) في الزهد: باب معيشة أصحاب النبي ﷺ.

(٢) انظر شرح غريب الحديث ٤٩٧.

(٣) انظر شرح غريب الحديث ٤٩٧.



٦٥٨ - (خ م س - عبد الله بن عمر بن الخطاب) رضي الله عنهما، قال: لَمَّا تُوفِّيَ عبدُ الله - يعني ابنُ أبي بن سلُول<sup>(١)</sup> - جاء ابنُه عبدُ الله إلى رسولِ الله ﷺ<sup>(٢)</sup>، فسأله أن يُعْطِيَهُ فَمِصَّةً يَكْمُنُ فِيهِ أَبَاهُ، فَأَعْطَاهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ عُمَرُ، فَأَخَذَ بِثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُصَلِّيْ عَلَيْهِ وَقَدْ نَهَاكَ رَبُّكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّمَا خَيْرَنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ: ﴿أَسْتَغْفِرُكُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُكُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرُ لَكُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ [التوبة: ٨٠] وسأزيدُ على السبعين»، قال: إنه منافق. فصلَّى عليه رسولُ الله ﷺ<sup>(٤)</sup> قال: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

(١) قال الحافظ في الفتح ٢٥١/٨: ذكر الواقدي ثم الحاكم في «الإكليل» أنَّ عبدَ الله بنَ أبي ماتَ بعدَ مُنْصَرَفِهِمْ مِنْ تَبُوكَ، وَذَلِكَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ تِسْعٍ، وَكَانَتْ مَدَّةَ مَرَضِهِ عَشْرِينَ يَوْمًا، ابْتِدَآؤُهَا مِنْ لَيَالٍ بَقِيَتْ مِنْ شَوَالٍ، قَالُوا: وَكَانَ قَدْ تَخَلَّفَ هُوَ وَمَنْ تَبِعَهُ عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَفِيهِمْ نَزَلَتْ: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَارَاذُكُمْ لَأَخَالَا﴾ [التوبة: ٤٧]، وَهَذَا يَدْفَعُ قَوْلَ ابْنِ الثَّيْنِ: إِنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ كَانَتْ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ تَقْرِيرِ الْأَحْكَامِ.

(٢) قال الحافظ في الفتح ٢٥١/٨: وقع في الطبري من طريق الشعبي: لَمَّا احْتَضَرَ عبدُ الله جاء ابنه عبد الله إلى النبي ﷺ فقال: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي قَدْ احْتَضَرَ، فَأَحْبُّ أَنْ تَشْهَدَهُ وَتُصَلِّيَ عَلَيْهِ. قال: «مَا سُمِّكَ؟» قال: الْحُبَابُ. قال: «بَلْ أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ. الْحُبَابُ: اسْمُ الشَّيْطَانِ». وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِيٍّ مِنْ خِيَارِ الصَّحَابَةِ وَفُضَّلَائِهِمْ، شَهِدَ بَدْرًا وَمَابَعِدَهَا. وَاسْتَشْهَدَ الْيَمَامَةَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) قال الحافظ في الفتح ٢٥٢/٨: كذا في هذه الرواية إطلاق النهي عن الصلاة، وقد استشكل جدًّا، حتى أقدم بعضهم فقال: هذا وهم من بعض رواته. وعاكسه غيره، فزعم أنَّ عمرَ اطَّلَعَ عَلَى نَهْيٍ خَاصٍّ فِي ذَلِكَ. وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: لَعَلَّ ذَلِكَ وَقَعَ فِي خَاطِرِ عُمَرَ، فَيَكُونُ مِنْ قِبَلِ الْإِلْهَامِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَهْمُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾. قلت [الفاصل الحافظ]: القول الثاني - يعني ماقاله القرطبي - أقرب من الأول، لأنَّه لم يتقدَّم النهي عن الصلاة على المنافقين، بدليل أنَّه قال في آخر هذا الحديث: فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَشْرِكِيهِمْ﴾ والذي يظهر أنَّ فِي رِوَايَةِ الْبَابِ تَجَوُّزًا، يَبَيِّنُهُ الرِّوَايَةُ الَّتِي فِي الْبَابِ بَعْدَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِلَفْظٍ: «فَقَالَ: تُصَلِّيْ عَلَيْهِ وَقَدْ نَهَاكَ اللَّهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُمْ؟»

(٤) قال في الفتح ٢٥٣/٨: أما جزم عمر بأنه منافق فجرى على ما كان يطلع عليه من أحواله، وإنما لم يأخذ النبي ﷺ بقوله، وصلى عليه، إجراءً له على ظاهر حكم الإسلام، كما تقدم تقريره، واستصحابًا لظاهر الحكم، ولما فيه من إكرام ولده، الذي تحققت صلاحيته ومصالحة الاستتلاف لقومه، ودفع المفسدة، وكان النبي ﷺ في أوَّل الأمر يصبرُ على أذى المشركين، ويعفو ويصفح، ثم أمر بقتال المشركين، فاستمرَّ صفحه وعفوه عمن يظهر الإسلام ولو كان =



﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ﴾ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَسِقُونَ ﴿ [التوبة: ٨٤].

زاد في رواية: فترك الصلاة عليهم.

أخرجه البخاري ومسلم والنسائي<sup>(١)</sup>.

٦٥٩ - (خ ت س - عمر بن الخطاب) رضي الله عنه، قال: لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَرْزَةَ سَلُّوا<sup>(٢)</sup>، دُعِيَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِیُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَثَبْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُصَلِّيَ عَلَى ابْنِ أَبِي وَقْدٍ قَالَ يَوْمَ كَذَا: وَكَذَا: وَكَذَا؟ أَعَدُّ عَلَيْهِ قَوْلَهُ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «أَخْزَ عَنِّي يَا عُمَرُ، فَلَمَّا أَكْثَرْتُ عَلَيْهِ قَالَ: أَمَا إِنِّي خَيْرْتُ، فَاخْتَرْتُ، لَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ يُغْفَرَ لَهُ، لَزِدْتُ عَلَيْهَا، قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ انصَرَفَ، فَلَمْ يَمُكِّثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى نَزَلَتْ الْآيَاتَانِ مِنْ بَرَاءَةِ ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ﴾ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَسِقُونَ ﴿ [التوبة: ٨٤]. قَالَ: فَعَجِبْتُ بَعْدَ مِنْ جُرْأَتِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ<sup>(٣)</sup>، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

= باطنه على خلاف ذلك، لمصلحة الاستتلاف وعدم التنفير، ولذلك قال: «لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه»، فلما حصل الفتح، ودخل المشركون في الإسلام، وقل أهل الكفر وذلوا، أمر بمجاهدة المنافقين، وغير ذلك مما أمر فيه بمجاهدتهم، وبهذا التقدير يندفع الإشكال عما وقع في هذه القصة بحمد الله تعالى.

(١) البخاري (١٢٦٩) في الجنائز: باب الكفن في القميص الذي يكف أو لا يكف، و(٤٦٧٠) في تفسير سورة التوبة: باب استغفر لهم أو لا تستغفر لهم، و(٤٦٧٢) فيه: باب ولا تصل على أحد منهم مات أبداً، و(٥٧٩٦) في اللباس: باب لبس القميص؛ ومسلم (٢٤٠٠) في فضائل الصحابة: باب فضائل عمر، و(٢٧٧٤) في صفات المنافقين وأحكامهم؛ والنسائي ٦٨، ٦٧/٤ (١٩٠٠) في الجنائز: باب الصلاة على المنافقين؛ وابن ماجه (١٥٢٣) فيما جاء في الجنائز: باب في الصلاة على أهل القبلة. وقد توسع الحافظ في الفتح ٢٥٥/٨، ٢٥٧ في الكلام على هذا الحديث فانظره فيه، وسيأتي برقم (٨٦٠٢).

(٢) سَلُّوا - بفتح المهملة وضم اللام وسكون الواو بعدها لام -: هو اسم امرأة، وهي والدَةُ عَبْدِ اللَّهِ، وأبوه أَبِي، وهي خُزَاعِيَّة، وأما هو فمَنْ الْخَزَرَجِ إِحْدَى قَبِيلَتِي الْأَنْصَارِ.

(٣) ظاهره: أنه قول عمر، ويحتمل أن يكون من قول ابن عباس رضي الله عنهما. قاله الحافظ.



وزاد الترمذي: فما صَلَّى رسولُ الله ﷺ بعده على منافق، ولاقامَ على قبره، حتى قَبِضَهُ اللهُ<sup>(١)</sup>.

٦٦٠ - (ت د - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: نزلت هذه الآية في أهلِ قُباء ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا لِلَّهِ حُبَّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨]. قال: كانوا يَسْتَنْجُونَ بالماء، فنزلت هذه الآية فيهم. أخرجه الترمذي وأبو داود<sup>(٢)</sup>.

٦٦١ - (ت س - علي بن أبي طالب) رضي الله عنه قال: سمعتُ رجلاً يستغفرُ لأبويه وهما مشركان، فقلتُ له: أتستغفرُ لأبويك وهما مشركان؟ فقال: استغفرُ إبراهيمَ لأبيه وهو مشرك، فذكرت ذلك لرسولِ الله ﷺ، فنزلت ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّارِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣]. أخرجه النسائي والترمذي<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (١٣٦٦) في الجنائز: باب ما يكره من الصلاة على المنافقين، و(٤٦٧١) في تفسير سورة براءة: باب استغفر لهم أو لا تستغفر لهم؛ والترمذي (٣٠٩٧) في التفسير: باب ومن سورة براءة؛ والنسائي ٦٨/٤ (١٩٦٦) في الجنائز: باب الصلاة على المنافقين؛ وأخرجه أحمد في المسند (٩٦).

(٢) الترمذي (٣١٠٠) في التفسير: باب ومن سورة براءة؛ وأبو داود (٤٤) في الطهارة: باب الاستنجاء بالماء؛ وابن ماجه (٣٥٧) في الطهارة وسننها: باب الاستنجاء بالماء، وإسناده ضعيف. وأخرجه بنحوه ابن ماجه (٣٥٥) في الطهارة وسننها: باب الاستنجاء بالماء من حديث عتبة بن أبي حكيم، عن طلحة بن نافع قال: حدثني أبو أيوب الأنصاري وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك، قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٢١٩/١: وسنده حسن، وعتبة بن أبي حكيم فيه مقال، قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وضعفه النسائي، وعن ابن مَعِين فيه روايتان، وأخرجه الحاكم في المستدرک ٢٣٤/٢ وصححه. ورواه أحمد ٦/٦ وابن أبي شيبة من حديث محمد بن عبد الله بن سلام، وحكى أبو نعيم في معرفة الصحابة الخلاف فيه على شهر بن حوشب، ورواه الطبراني من حديث أبي أمامة. نقول: وهذه شواهدٌ يشدُّ بعضها بعضاً، فيقوى الحديث بها.

(٣) الترمذي (٣١٠١) في التفسير: باب ومن سورة براءة؛ والنسائي ٩١/٤ (٢٠٣٦) في الجنائز: باب النهي عن الاستغفار للمشركين؛ وأحمد في المسند ١٣٠/١، ١٣١ (١٠٨٨). وقال الترمذي: حديثٌ حسنٌ، وفي الباب عن سعيد بن المسيَّب عن أبيه. اهـ. وحديث سعيد بن المسيَّب عن أبيه [الآتي برقم (٦٨٣٠)] أخرجه أحمد في المسند ٤٣٣/٥ =



٦٦٢ - (خ م ت د س - محمد بن شهاب الزهري) رحمه الله، قال: أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، أنَّ عبدَ الله بن كعب، كان قائدَ كعبٍ من بنيهِ حينَ عَمِيَ - قال: وكان أعلمُ قومِهِ وأوعاهم لأحاديثِ رسولِ الله ﷺ - قال: سمعتُ كعبَ بنَ مالكٍ يُحدِّثُ حديثَهُ حينَ تخلفَ عن رسولِ الله ﷺ في غزوةِ تبوك، قال كعبُ: لم أتخلفَ عن رسولِ الله ﷺ في غزوةٍ غزاها قطُّ، إلا في غزوةِ تبوك، غيرَ أنَّي قد تخلفْتُ في غزوةِ بدرٍ، ولم يُعَاتَبْ أحدًا تخلفَ عنها، إنما خرجَ رسولُ الله ﷺ والمسلمون يريدون عيرَ قُريش، حتى جَمَعَ اللهُ بينهم وبينَ عَدُوِّهِمْ على غيرِ ميعاد، ولقد شهدتُ مع رسولِ الله ﷺ ليلةَ العَقَبَةِ<sup>(١)</sup>، حينَ تَوَاقَفْنَا<sup>(٢)</sup> على الإسلام، وما أَحِبُّ أنْ لي بها<sup>(٣)</sup> مَشْهَدَ بَدْرٍ وإنْ كانتُ بَدْرًا أَذْكَرَ في الناسِ منها. وكان مِن خَبَرِي حينَ تخلفْتُ عن رسولِ الله ﷺ في غزوةِ تبوك، أنَّي لم أَكُنْ قطُّ أَقْوَى، ولا أيسَرَ مِنِّي حينَ تخلفْتُ عنه في تلكَ الغزوةِ، واللهِ ما جُمِعْتُ قَبْلَها راحِلَتَيْنِ قطُّ، حتى جُمِعَتْهُما في تلكَ الغزوةِ، ولم يَكُنْ رسولُ الله ﷺ يُريدُ غزوةً إلا وَرَى بِغِيرِها، حتى كانتُ تلكَ الغزوةِ، فغزاها رسولُ الله ﷺ في حَرٍّ شَدِيدٍ، واستقبلَ سَفَرًا بعيدًا وَمَقَارًا، واستقبلَ عَدُوًّا كثيرًا، فجَلَى للمسلمين أَمْرُهُمْ لِيَتَأَهَّبُوا أَهْبَةً<sup>(٤)</sup> غَزَوْهُمْ، وأخبرَهُمْ بِوَجْهِهِمْ الذي يُريدُ، والمسلمون

= (٢٣١٦٢)؛ والبخاري (٣٨٨٤ و ٤٦٧٥ و ٤٧٧٢)؛ ومسلم (٢٤) في الإيمان «أنه لما حضرت أبا طالب الوفاء جاءه رسولُ الله ﷺ فوجدَ عنده أبا جهل، وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال رسول الله ﷺ لأبي طالب: «أي عم، قل لا إله إلا الله أحاج لك بها عند الله». فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية: يا أبا طالب، أترغبُ عن مِلَّةِ عبدِ المطلب؟ فقال النبي ﷺ: «لأستغفرنَّ لك ما لم أتُهْ عَنكَ». فتركتُ ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُمْ اصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣] اهـ.

(١) ليلة العقبه: هي الليلة التي بايع رسولُ الله ﷺ فيها الأنصار على الإسلام والإيواء والنصر، وذلك قبيل الهجرة، والعقبه هي التي في طرفِ مِنى من ناحية مكة، التي تضاف إليها جمره العقبه، وكانت بيعة العقبه مؤتتين، كانوا في السنة الأولى اثني عشر، وفي الثانية سبعين، كلُّهم من الأنصار.

(٢) أي: تعاقدنا وتعاهدنا.

(٣) أي: بدلها ومقابلها، وذلك لأنها كانت سبب قوة رسولِ الله ﷺ، وظهور الإسلام، وإعلاء الكلمة.

(٤) بضم الهمزة وإسكان الهاء - أي: ليستعدوا بما يحتاجون إليه في سفرهم ذلك.



مع رسول الله ﷺ كثير<sup>(١)</sup> لا يجمعهم كتاب حافظ - يريدُ بذلك الديوان<sup>(٢)</sup> - قال كعبٌ: فقلَّ رجلٌ يريدُ أن يتغيبَ، إلا ظنَّ أنَّ ذلك سيخفى مالم ينزل فيه وخي من الله عزَّ وجلَّ، وغزا رسولُ الله ﷺ تلك الغزوة حين طابت الثمار والظلال، فأتا إليها أضعر<sup>(٣)</sup>، فتهبَّجَر<sup>(٤)</sup> رسولُ الله ﷺ والمسلمون معه، وطَفِقْتُ أَغْدُو لكي أَتَجَهَّزَ معهم، فأرجعُ ولم أقضِ شيئاً، وأقول في نفسي: أنا قادرٌ على ذلك إذا أردتُ، فلم يزل ذلك يتمادى بي، حتى استمرَّ بالناسِ الجِدُّ، فأصبحَ رسولُ الله ﷺ غادياً، والمسلمون معه، ولم أقضِ من جهازي شيئاً، ثم غَدَوْتُ فرجعتُ، ولم أقضِ شيئاً، فلم يزل ذلك يتمادى [بي] حتى أَسْرَعُوا، وَتَفَارَطَ الْعَزْوُ، فَهَمَمْتُ أَنْ أَرْتَحِلَ فَأُذِرْكَهُمْ، فإِ لَيْتَنِي فَعَلْتُ، ثم لم يُقَدَّرْ ذلك لي، فَطَفِقْتُ إِذَا خَرَجْتُ فِي النَّاسِ - بَعْدَ خُرُوجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - يَخْرُؤُنِي أَنِّي لَا أَرَى لِي أَسْوَةً إِلَّا رَجُلًا مَغْمُوضًا عَلَيْهِ فِي التَّفَاقِ، أَوْ رَجُلًا مَمْنٌ عَذَرَ اللَّهُ مِنَ الضُّعْفَاءِ، ولم يذكُرْني رسولُ الله ﷺ حتى بَلَغَ تَبُوكًا<sup>(٥)</sup> فقال وهو جالسٌ في القومِ بتبوك: «ما فعل كعبُ بنُ مالك؟» فقال رجلٌ من بني سَلِمةَ: يارسولَ الله، حَبَسَهُ بُزْدَاهُ، وَالتَّنَطَّرُ فِي عِطْفِيهِ، فقال له معاذُ بنُ جبلٍ: بِشَسِّ مَا قُلْتُ<sup>(٦)</sup>، والله يارسولَ الله، ما علِمْنَا عليه إلا خيراً. فسَكَتَ رسولُ الله ﷺ، فبينما هو على ذلك رأى رجلاً مُبَيَّضًا<sup>(٧)</sup> يَزُولُ به السَّرَابُ، فقال رسولُ الله ﷺ: «كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ»<sup>(٨)</sup>، فإذا هو أبو خَيْثَمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، وهو الذي

(١) وفي رواية لمسلم: «وغزا رسولُ الله ﷺ بناسٍ كثير يزدون على عشرة آلاف، ولا يجمعهم ديوانٌ حافظ».

(٢) قال النووي: هو بكسر الدال على المشهور، وحُكي فتحها. وهو فارسي، وقيل: عربي.

(٣) أَضْعَرُ: أَثِيلٌ.

(٤) كذا في الأصول، ومعناه: سارَ في الهَاجِرَةِ. وفي رواية للبخاري ومسلم وأحمد: «فتجهَّز».

(٥) قال النووي: «حتى بلغ تبوكاً» هكذا هو في أكثر النسخ: تبوكاً بالنصب، وكذا هو في نسخ البخاري، وكأنه صرفها لإرادة الموضع دون البقعة.

(٦) قال النووي: هذا دليل لَرَدِّ غِيبة المسلم الذي ليس بمنهمك في الباطل، ومن مهمات الآداب، وحقوق الإسلام.

(٧) قال النووي: المُبَيَّضُ بكسر الياء: هو اللابسُ الأبيض، ويقال: هم المُبَيَّضَةُ والمسوَّدة؛ بالكسر فيهما: أي لابسو البيض والسود. وقوله يزولُ به السراب: أي: يتحرَّكُ وينهض، والسَّرَابُ: هو ما يظهرُ للإنسان في الهواجر في البراري كأنه ماء.

(٨) قال النووي: قيل: معناه أنت أبو خيثمة. قال ثعلب: العربُ تقول: كن زيداً؛ أي أنت زيد. =



تَصَدَّقَ بِصَاعِ التَّمْرِ حِينَ لَمَزَهُ الْمَنَافِقُونَ، قَالَ كَعْبٌ: فَلَمَّا بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ تَوَجَّهَ قَافِلًا مِنْ تَبُوكَ، حَضَرَنِي بَيْتِي، فَطَفِقْتُ أَنْذَكُرُ الْكَذِبَ وَأَقُولُ: بِمَ أَخْرَجُ مِنْ سَخَطِهِ عَدَا؟ وَأَسْتَعِينُ عَلَى ذَلِكَ بِكُلِّ ذِي رَأْيٍ مِنْ أَهْلِي، فَلَمَّا قِيلَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَظْلَلَ قَادِمًا، زَاحَ عَنِّي الْبَاطِلُ، حَتَّى عَرَفْتُ أَنِّي لَنْ أَنْجُو مِنْهُ بِشَيْءٍ أَبَدًا، فَأَجْمَعْتُ صِدْقَهُ (١)، وَصَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَادِمًا، وَكَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ، فَرَكَعَ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ لِلنَّاسِ فَلَمَّا فَعَلَ ذَلِكَ جَاءَهُ الْمُخَلَّفُونَ، فَطَفِقُوا يَعْتَذِرُونَ إِلَيْهِ، وَيَخْلِفُونَ لَهُ، وَكَانُوا بِضِعْمَةِ وَثَمَانِينَ رَجُلًا، فَقِيلَ مِنْهُمْ عَلَانِيَتَهُمْ وَبَايَعَهُمْ، وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ، وَوَكَّلَ سَرَاتِرَهُمْ إِلَى اللَّهِ، حَتَّى جِئْتُ، فَلَمَّا سَلَّمْتُ تَبَسَّمَ تَبَسُّمَ الْمُغْضَبِ، ثُمَّ قَالَ: «تَعَالَ»، فَجِئْتُ أَمِيشِي، حَتَّى جَلَسْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ لِي: «مَا خَلَفَكَ؟ أَلَمْ تَكُنْ قَدْ ابْتَغَتْ ظَهْرَكَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ (٢)، إِنِّي وَاللَّهِ لَوْ جَلَسْتُ عِنْدَ غَيْرِكَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، لَرَأَيْتُ أَنِّي سَاخِرُجٌ مِنْ سَخَطِهِ بِعُدْرٍ، لَقَدْ أُعْطِيتُ جَدَلًا، وَلَكِنِّي وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ لَنْ حَدَّثْتُكَ الْيَوْمَ حَدِيثَ كَذِبٍ تَرْضَى بِهِ عَنِّي، لِيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يُسَخِّطَكَ عَلَيَّ، وَلَنْ حَدَّثْتُكَ حَدِيثَ صِدْقٍ نَجِدُ عَلَيَّ فِيهِ، إِنِّي لَأَرْجُو فِيهِ عُقْبَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَفِي رِوَايَةٍ: عَفَرَ اللَّهُ - وَاللَّهُ مَا كَانَ لِي مِنْ عُذْرٍ، وَاللَّهُ مَا كُنْتُ قَطُّ أَقْوَى وَلَا أَيْسَرَ مِنِّي حِينَ تَخَلَّفْتُ عَنْكَ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا هَذَا فَقَدْ صَدَّقَ، فَقُمْ حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ فِيكَ». فَقُمْتُ، وَثَارَ رَجُلًا مِنْ بَنِي سَلَمَةَ، فَأَتَّبَعُونِي، فَقَالُوا لِي: وَاللَّهِ مَا عَلِمْنَاكَ أَذْنَبْتَ ذَنْبًا قَبْلَ هَذَا! لَقَدْ عَجَزْتَ فِي أَنْ لَا تَكُونَ اعْتَذَرْتَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا اعْتَذَرَ إِلَيْهِ الْمُخَلَّفُونَ، فَقَدْ كَانَ كَافِيكَ (٣) ذَنْبَكَ اسْتَغْفَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَكَ.

= قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وَالْأَشْبَهُ أَنْ «كُنْ» هُنَا لِلتَّحْقِيقِ وَالْوُجُودِ، أَيْ يَوْجَدُ هَذَا الشَّخْصُ أَبَا خَيْثَمَةَ حَقِيقَةً. وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي هُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ صَاحِبِ التَّحْرِيرِ، تَقْدِيرُهُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ أَبَا خَيْثَمَةَ، وَلَيْسَ فِي الصَّحَابَةِ مَنْ يَكُنَى أَبَا خَيْثَمَةَ إِلَّا اثْنَانِ؛ أَحَدُهُمَا هَذَا، وَالثَّانِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَبْرَةَ الْجُعْفِيُّ.

(١) قَالَ النَّوَوِيُّ: أَيْ عَزَمْتُ عَلَيْهِ، يُقَالُ: أَجْمَعَ أَمْرُهُ وَعَلَى أَمْرِهِ وَعَزَمَ عَلَيْهِ؛ بِمَعْنَى.

(٢) فِي نَسْخَةِ (ظ): «بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ».

(٣) بِنَصْبِ الْبَاءِ مِنْ «كَافِيكَ»، خَبَرَ كَانَ، وَاسْمُهَا «اسْتَغْفَارُ» وَ«ذَنْبِكَ» مَنْصُوبٌ بِإِسْقَاطِ الْخَافِضِ. قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ.



قال: فوالله ما زالوا يؤثبوني حتى أردتُ أن أرجع إلى رسولِ الله ﷺ، فأكدبَ نفسي. قال: ثم قلتُ لهم: هل لقيَ هذا معي من أحد؟ قالوا: نعم، لقيتهُ معك رجلانِ قالا مثلَ ماقلتُ، وقيل لهما مثلَ ما قيلَ لك. قال: قلتُ: مَنْ هما؟ قالوا: مُرارةُ بنُ الرِّبيعِ العامريُّ<sup>(١)</sup>، وهلالُ بنُ أُمَيَّةَ الواقفيِّ<sup>(٢)</sup>. قال: فذكروا لي رجلين صالحين قد شهدا بدرًا، ففيهما أُسوةٌ. قال: فمَضَيْتُ حينَ ذكروهما لي. قال: ونهى رسولُ الله ﷺ عن كلامنا أيُّها الثلاثة<sup>(٣)</sup> من بين مَنْ تخلَّفَ عنه.

قال: فاجتنبنا الناسُ - أو قال: تغيروا لنا - حتى تنكَّرتُ لي في نفسي الأرضُ، فما هي بالأرضِ التي أعرف، فلبثنا على ذلك خمسين ليلةً، فأنا صاحبَي فاستكانا، وقعدا في بيوتهما يتكبان، وأنا أنا فكنتُ أشبَّ القومِ وأجلدهم، فكنتُ أخرجُ فأشهدُ الصلاةَ، وأطوفُ في الأسواقِ، فلا يكلمني أحدٌ، وأتى رسولُ الله ﷺ، فأسلمَ عليه - وهو في مجلسه - بعد الصلاة، فأقولُ في نفسي: هل حرَّك شفتيه بِرَدِّ السلام أم لا؟ ثم أَصَلِّي قريبًا منه، وأسارقه النَّظْرَ، فإذا أَقْبَلْتُ على صلاتي نظَرَ إليَّ، وإذا التفتُ نحوه أعرَضَ عني، حتى إذا طالَ عليَّ ذلك من جفوة المسلمين، مَشَيْتُ حتى تَسَوَّرْتُ جِدَارَ حائطِ أبي قتادة - وهو ابنُ عُمَيٍّ، وأحبُّ الناسِ إليَّ - فسلمتُ عليه، فوالله ما ردَّ عليَّ السلام،

(١) قال النووي: مرارةُ بنُ الربيعِ العامري، هكذا هو في جميع نسخ مسلم «العامري» وأنكره العلماء وقالوا: هو غلط، إنما صوابه العَمري - بفتح العين وإسكان الميم - من بني عمرو بن عوف، وكذا ذكره البخاري، وكذا نسبه محمد بن إسحاق، وابن عبد البر وغيرهما من الأئمة، قال القاضي: هذا هو الصواب، وإن كان القاسبي قد قال: لا أعرفه إلا العامري. فالذي ذكره الجمهور أصح.

وأما قوله: مرارةُ بنُ الربيع، فهو رواية البخاري، ووقع في نسخ مسلم، وكذا نقله القاضي عن نسخ مسلم: مرارةُ بنُ ربيعة، قال ابن عبد البر: يقال بالوجهين، و«مرارة» بضم الميم وتخفيف الراء المكررة.

(٢) قال النووي: هو بقاف ثم فاء، منسوبٌ إلى بني واقف، بطنٌ من الأنصار، وهو هلال بن أُمَيَّة ابن عامر بن كعب بن واقف، واسم واقف مالك بن امرئ القيس بن مالك بن أوس الأنصاري.

(٣) قال النووي: بالرفع، وموضعه نصب على الاختصاص، قال سيويه نقلًا عن العرب: «اللهم اغفر لنا أيُّثنا العصابة» وهذا مثله، وفي أمرِ رسولِ الله ﷺ هذا، دليلٌ على لزوم هجرانِ أهلِ البدع والمعاصي.



فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا قَتَادَةَ، أُنَشِدُكَ بِاللَّهِ، هَلْ تَعْلَمَنَّ أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ؟ قَالَ: فَسَكَتَ، فَعُدْتُ فَنَاشِدْتُهُ، فَسَكَتَ، فَعُدْتُ فَنَاشِدْتُهُ، فَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>، ففَاضَتْ عَيْنَايَ، وَتَوَلَّيْتُ حَتَّى تَسَوَّرْتُ الْجِدَارَ.

فَبَيْنَا أَنَا أُمْشِي فِي سَوَاقِ الْمَدِينَةِ، إِذَا بَطِيطِي مِنْ نَبْطِ أَهْلِ الشَّامِ<sup>(٢)</sup>، مَمَّنْ قَدِيمَ بِطْعَامِ بَيْعِهِ بِالْمَدِينَةِ يَقُولُ: مَنْ يَكْدُلُ عَلَى كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ؟ قَالَ: فَطَفِقَ النَّاسُ يُشِيرُونَ لِي إِلَيَّ، حَتَّى جَاءَنِي، فَدَفَعَ إِلَيَّ كِتَابًا مِنْ مَلِكِ غَسَّانَ، وَكُنْتُ كَاتِبًا، فَقَرَأْتُهُ، فَإِذَا فِيهِ: أَمَا بَعْدُ، فَإِنَّهُ قَدْ بَلَغَنَا أَنَّ صَاحِبَكَ قَدْ جَفَاكَ، وَلَمْ يَجْعَلْكَ اللَّهُ بَدَارِ هَوَانٍ وَلَا مَضِيعَةٍ<sup>(٣)</sup>، فَالْحَقُّ بِنَا نَوَاسِكَ<sup>(٤)</sup>.

قَالَ: فَقُلْتُ حِينَ قَرَأْتُهَا<sup>(٥)</sup>: وَهَذِهِ أَيْضًا مِنَ الْبَلَاءِ، فَتَيَمَّمْتُ بِهَا التَّوَرَّ فَسَجَرْتُهَا<sup>(٦)</sup>، حَتَّى إِذَا مَضَتْ أَرْبَعُونَ مِنَ الْخَمْسِينَ وَاسْتَلْبَثَ الْوَحْيُ، إِذَا رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَأْتِينِي، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكَ أَنْ تَعْتَزَلَ أَمْرَاتِكَ. قَالَ: فَقُلْتُ: أَطْلَقُهَا، أَمْ مَاذَا أَفْعَلُ؟ قَالَ: لَا، بَلِ اعْتَزَلْهَا فَلَا تَقْرُبْنَهَا. قَالَ: وَأَرْسَلْ إِلَى صَاحِبِي بِمِثْلِ ذَلِكَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَامْرَأَتِي: الْحَقِّي بِأَهْلِكَ، فَكُونِي عِنْدَهُمْ حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ فِي هَذَا الْأَمْرِ. قَالَ: فَجَاءَتِ امْرَأَةُ هِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ شَيْخٌ ضَائِعٌ، لَيْسَ لَهُ خَادِمٌ، فَهَلْ تَكْرَهُ أَنْ أَخْدُمَهُ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ لَا يَقْرُبَنَّكَ». فَقَالَتْ: إِنَّهُ وَاللَّهِ مَا بِهِ حَرَكَةٌ إِلَى شَيْءٍ، وَوَاللَّهِ مَا زَالَ يَبْكِي، مِنْذُ كَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ إِلَى يَوْمِهِ هَذَا.

(١) قَالَ الْقَاضِي: لَعَلَّ أَبَا قَتَادَةَ لَمْ يَقْضِ بِهَذَا تَكْلِيمِهِ، لِأَنَّهُ مَنِّهِيَ عَنْ كَلَامِهِ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ، لَمَا نَاشَدَهُ اللَّهُ، فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: مُظْهِرًا لِعَقْدَائِهِ، لَالْسَمْعِهِ، وَلَوْ حَلَفَ رَجُلٌ لَا يَكْلُمُ رَجُلًا، فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ: اللَّهُ أَعْلَمُ، يَرِيدُ إِسْمَاعَهُ وَجَوَابَهُ: حَتَّى.

(٢) يَقَالُ: النَّبْطُ وَالْأَنْبَاطُ وَالنَّبِيطُ، وَهَمَّ فَلَاحُو الْعَجَمِ.

(٣) الْمَضِيعَةُ: فِيهَا لَغْنَانٌ: إِحْدَاهُمَا بِكَسْرِ الضَّادِ وَإِسْكَانِ الْيَاءِ؛ وَالثَّانِيَةُ يَأْسُكَانِ الضَّادِ وَفَتْحِ الْيَاءِ؛ أَيْ فِي مَوْضِعٍ وَحَالٍ يُضَاعُ فِيهِ حَقُّكَ. شَرْحُ النَّوَوِيِّ ٩٤/١٧.

(٤) قَالَ النَّوَوِيُّ: فِي بَعْضِ النُّسخِ «نَوَاسِكَ» بِزِيَادَةِ يَاءٍ، وَهُوَ صَحِيحٌ. أَيْ: وَنَحْنُ نَوَاسِكَ، وَقَطَعَهُ عَنْ جَوَابِ الْأَمْرِ، وَمَعْنَاهُ: نَشَارَكَكَ فِيمَا عِنْدَنَا.

(٥) أُنْتُ الضَّمِيرُ الرَّاجِعُ إِلَى الْكِتَابِ، عَلَى مَعْنَى الصَّحِيفَةِ، قَالَهُ الزُّرْكَشِيُّ.

(٦) تَيَمَّمْتُ: فَصَدْتُ. سَجَرْتُهَا: أَحْرَقْتُهَا.



قال: فقال لي بعضُ أهلي: لو استأذنتَ رسولَ الله ﷺ في امرأتِكَ، فقد أذنَ لامرأةِ هلال بن أمية أن تخدمَه؟ قال: فقلتُ: لا استأذنُ فيها رسولَ الله ﷺ، وما يدريني ما يقول رسولُ الله ﷺ إذا استأذنتُهُ فيها، وأنا رجلٌ شابٌّ؟ قال: فلبثتُ بذلكَ عشرَ ليالٍ، فكمُلتُ لنا خمسونَ ليلةً من حينِ نُهي عن كلامنا.

قال: ثم صليتُ صلاةَ الفجرِ صباحَ خمسينَ ليلةً، على ظَهرِ بيتٍ من بيوتنا، فبينما أنا جالسٌ على الحالِ التي ذكرَ الله عزَّ وجلَّ منَّا: قد ضاقتُ عليَّ نفسي، وضاقتُ عليَّ الأرضُ بما رحبتُ، سمعتُ صوتَ صارخٍ أوفى على سَلْعٍ<sup>(١)</sup> يقولُ بأعلى صوتِهِ: يا كعبُ ابنَ مالك، أبشِرْ! قال: فخررتُ ساجداً، وعلمتُ أن قد جاءَ فرجٌ.

قال: وآذنَ رسولُ الله ﷺ الناسَ بتوبةِ الله علينا حينَ صلى صلاةَ الفجرِ، فذهبَ الناسُ يُبشِّرُوننا، فذهبَ قَبَلُ صاحبيِّ مُبشِّرون، وركضَ رجلٌ إليَّ فرساً، وسعى ساع من أسلمَ قبلي، وأوفى على الجبلِ، وكانَ الصوتُ أسرعَ من الفرسِ، فلما جاءني الذي سمعتُ صوتَهُ يُبشِّرُني نزعْتُ له ثوبيَّ، فكسوتُهُما إياهَ بِشارتِهِ، والله ما أملكُ غيرَهُما يومئذٍ، واستعزْتُ ثوبيَّينَ فلبستُهُما، وانطلقتُ أناأمُ<sup>(٢)</sup> رسولَ الله ﷺ، يتلقَّاني الناسُ فَوْجاً فَوْجاً، يُهتَفُوني بالتَّوبَةِ ويقولون: لَتَهْنِكَ توبةُ الله عليك، حتى دَخَلْتُ المسجدَ، فإذا رسولُ الله ﷺ حَوْلَهُ الناسُ، فقامَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup> يَهْزِوُ حَتَّى صَافَحَنِي وهَتَّانِي، والله ما قامَ رجلٌ من المُهاجرينَ غيرُهُ، قال: فكانَ كعبٌ لا ينساها لطلحة، قال كعبٌ: فلمَّا سَلَّمْتُ على رسولِ الله ﷺ قال - وهو يَبْرُقُ وَجْهُهُ مِنَ الشُّرُورِ -: «أُبَشِّرُ بِخَيْرِ يومٍ مرَّ عليك منذُ وَلَدْتُكَ أُمَّكَ». قال: فقلتُ: أَمِنْ عِنْدِكَ يا رسولَ الله، أَمْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؟ فقال: «بَلْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ»، وكانَ رسولُ الله ﷺ إذا سُرَّ اسْتَنَارَ وَجْهُهُ، حَتَّى كَأَنَّ وَجْهَهُ قِطْعَةُ قَمَرٍ، قال: وَكُنَّا نَعْرِفُ ذَلِكَ. قال: فلمَّا جَلَسْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ قُلْتُ: يا رسولَ الله، إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِ اللَّهِ. فقال رسولُ الله

(١) أي: صعدَ على جبلٍ سَلْعٍ الذي يُسْرَفُ على دارِ كعب، والصارخ: هو أبو بكرٍ رضي الله عنه، تعجَّلَ ذلكَ ليكونَ أسبقَ بِالْبِشَارَةِ مِمَّنْ ركضَ الفرس.

(٢) أناأمُ: أقصِدُ.

(٣) كعبٌ وطلحةُ أخوانِ في الله، آخَى بينهما ﷺ.



ﷺ: «أَمْسِكْ بَعْضَ مَالِكَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ». قَالَ: فَقُلْتُ: فَإِنِّي أَمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي بِخَيْرٍ. قَالَ: وَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ إِنَّمَا أَنْجَانِي بِالصَّدَقِ، وَإِنِّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ لَا أَحْدُثُ إِلَّا صِدْقًا مَا بَقِيَْتُ. قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَبْلَاهُ اللَّهُ فِي صِدْقِ الْحَدِيثِ مِنْذُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ مِمَّا أَبْلَانِي اللَّهُ<sup>(١)</sup>، وَوَاللَّهِ مَا تَعَمَّدْتُ كَذِبَةً مُنْذُ قُلْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى يَوْمِي هَذَا، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَحْفَظَنِي اللَّهُ فِيمَا بَقِيَ.

قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُمْ بِهِمْ رَءَوْفٌ رَحِيمٌ﴾ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّى إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١١٧﴾ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴿[التوبة: ١١٧ - ١١٩].

قَالَ كَعْبٌ: وَاللَّهِ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ نِعْمَةٍ قَطُّ - بَعْدَ إِذْ هَدَانِي لِلْإِسْلَامِ - أَعْظَمَ فِي نَفْسِي مِنْ صِدْقِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا أَكُونَ<sup>(٢)</sup> كَذِبْتُهُ فَأَهْلَكَ كَمَا هَلَكَ الَّذِينَ كَذَبُوا، إِنَّ اللَّهَ قَالَ لِلَّذِينَ كَذَبُوا حِينَ أَنْزَلَ الْوَحْيَ شَرًّا مَا قَالَ لِأَحَدٍ، فَقَالَ اللَّهُ: ﴿سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لَنُغَرِّبَنَّكُمْ فَاعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّمَا رِجْسٌ وَمَا لَهُمْ جَهَنَّمَ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ﴿١١٨﴾ يَحْلِفُونَ لَكُمْ لَنَرِضَنَّهُمْ فَمِنْ تَرَضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴿[التوبة: ٩٥ - ٩٦] قَالَ كَعْبٌ: كُنَّا خُلَفَا - أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ - عَنْ أَمْرِ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ قَبِلَ مِنْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ خَلَفُوا لَهُ، فَبَايَعَهُمْ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ، وَأَرْجَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمْرَنَا، حَتَّى قَضَى اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ بِذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا﴾ [التوبة: ١١٨] وَلَيْسَ الَّذِي ذَكَرَ مِمَّا خُلَفْنَا تَخَلُّفَنَا عَنِ الْعَزْوِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَخْلِيفُهُ إِيَّانَا، وَإِرْجَاؤُهُ أَمْرَنَا عَمَّنْ خَلَفَ لَهُ، وَاعْتِنَا إِلَيْهِ فَقَبِلَ مِنْهُ.

(١) قَالَ النَّوَوِيُّ: أَيُّ: أَنْعَمَ عَلَيْهِ، وَالبلاء والإبلاء: يَكُونُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، لَكِنْ إِذَا أُطْلِقَ كَانَ لِلشَّرِّ غَالِبًا، وَإِذَا كَانَ فِي الْخَيْرِ قِيدَ كَمَا قِيدَهُ هَاهُنَا: فَقَالَ أَحْسَنَ مِمَّا أَبْلَانِي.

(٢) قَالَ النَّوَوِيُّ: هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ نَسَخِ مُسْلِمٍ، وَكَثِيرٍ مِنْ رَوَايَاتِ الْبُخَارِيِّ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَفْظُهُ «لَا» فِي قَوْلِهِ: «أَنْ لَا أَكُونَ» زَائِدَةٌ، وَمَعْنَاهُ: أَنْ أَكُونَ كَذِبْتُهُ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا تَنَكَّلَ الْأَسْتَجِدُ إِذَا أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢] وَقَوْلُهُ: «فَأَهْلَكَ» هُوَ بِكَسْرِ عَلَى الْفَصِيحِ الْمَشْهُورِ، وَحَكَى فَتَحَهَا، وَهُوَ شَاذٌ.



وفي رواية: ونَهَى النبي ﷺ عن كلامي وكلام صاحبي، ولم يَنْهَ عن كلام أحد من المتخلفين غيرنا، فاجْتَنَبَ الناسُ كلامنا، فليَثُبْتُ كذلك، حتى طَالَ عَلَيَّ الأمر، وما من شيء أَهَمُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمُوتَ، فَلَا يُصَلِّي عَلَيَّ النبي ﷺ أَوْ يَمُوتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَكُونُ مِنَ النَّاسِ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ، فَلَا يَكَلِّمُنِي أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَلَا يُسَلِّمُ عَلَيَّ، وَلَا يُصَلِّي عَلَيَّ. قَالَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَوْبَتَنَا عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ حِينَ بَقِيَ الثُّلُثُ الْآخِرُ مِنَ اللَّيْلِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ أُمِّ سَلَمَةَ، وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ مُحْسِنَةً فِي شَأْنِي مَعْنِيَةً<sup>(١)</sup> بِأَمْرِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أُمُّ سَلَمَةَ، تَيْبَ عَلَى كَعْبٍ». قَالَتْ: أَفَلَا أُرْسِلُ إِلَيْهِ فَأُبَشِّرُهُ؟ قَالَ: «إِذَا يَخْطِمُكُمُ النَّاسُ، فَيَمْنَعُونَكُمْ النَّوْمَ سَائِرَ اللَّيْلِ» حَتَّى إِذَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْفَجْرِ، آذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتُوبَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا.

وفي رواية: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْخَمِيسِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يَخْرُجَ يَوْمَ الْخَمِيسِ.

وفي رواية طَرَفٌ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، وَفِيهَا زِيَادَةٌ مَعْنَى: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَقْدَمُ مِنْ سَفَرٍ إِلَّا نَهَارًا فِي الضُّحَى، فَإِذَا قَدِمَ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فَصَلَّى فِيهِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ فِيهِ.

هذه روايات البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

(١) بفتح الميم وسكون العين، أي: ذات اعتناء بي، كذا عند الأصيلي. ولغيره بضم الميم وكسر العين من العون، والأول أَلْيَقُ بالحديث. قاله الزركشي.

(٢) في هذا الحديث فوائد كثيرة، منها: إباحة الغنيمة لهذه الأمة، إذ قال: يريدون عيرًا لقريش، وفضيلة أهل بدر والعقبة، والمبايعة مع الإمام، وجواز الحلف من غير استخلاف، وتوريته المَقْصِدِ إِذَا دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ، وَالتَّاسُّفُ عَلَى مَافَاتٍ مِنَ الْخَيْرِ، وَتَمَنِّي الْمَتَّاسِفِ عَلَيْهِ، وَرُدُّ الْغَنِيَةِ، وَهَجْرَانُ أَهْلِ الْبِدْعَةِ، وَأَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُؤَدِّبَ بَعْضَ أَصْحَابِهِ بِإِمْسَاكِ الْكَلَامِ عَنْهُ، وَاسْتِحْبَابُ صَلَاةِ الْقَادِمِ، وَدُخُولُهُ الْمَسْجِدَ أَوَّلًا، وَتَوَجُّهُ النَّاسِ إِلَيْهِ عِنْدَ قُدُومِهِ، وَالحُكْمُ بِالظَّاهِرِ وَقَبُولُ الْمَعَاذِيرِ، وَاسْتِحْبَابُ الْبُكَاءِ عَلَى نَفْسِهِ، وَأَنَّ مَسَارَقَةَ النَّظَرِ فِي الصَّلَاةِ لَأَثْبُطُهَا، وَفَضِيلَةُ الصَّدَقِ، وَأَنَّ السَّلَامَ وَرُدُّهُ كَلَامٌ، وَجَوَازُ دُخُولِ بَسْتَانٍ صَدِيقِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَأَنَّ الْكِتَابَةَ لَا يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ مَا لَمْ يَنْوِهِ، وَإِيثَارُ طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ عَلَى مَوَدَّةِ الْقَرِيبِ، وَخِدْمَةُ الْمَرْأَةِ لَزَوْجِهَا، وَالاحتِيَاظُ بِمَجَانِبَةِ مَا يَخَافُ مِنْهُ الْوُقُوعُ فِي مَنْهِيٍّ عَنْهُ، إِذْ كَعَبُ لَمْ يَسْتَأْذِنْ فِي خِدْمَةِ امْرَأَتِهِ لَذَلِكَ، وَجَوَازُ إِحْرَاقِ رَقَّةٍ فِيهَا ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا كَانَ لِمَصْلَحَةٍ، وَاسْتِحْبَابُ التَّبَشِيرِ عِنْدَ تَجَدُّدِ =



وأخرج الترمذي طَرَفًا من أَوَّلِهِ قَلِيلًا: ثم قال... وذكر الحديث بطوله، ولم يذكر لفظه... ثم أعادَ ذَكَرَ دُخُولَ كَعْبٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، بَعْدَ نَزُولِ الْقُرْآنِ فِي شَأْنِهِ... إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ.

وأخرجه أبو داود مُجْمَلًا، وهذا لفظه: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ - وَكَانَ قَائِدَ كَعْبٍ مِنْ بَنِيهِ حِينَ عَمِيَ - قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ - وَذَكَرَ ابْنُ السَّرْحِ قِصَّةَ تَخْلُفِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ - قَالَ: وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ الْمُسْلِمِينَ عَنْ كَلَامِنَا أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ، حَتَّى إِذَا طَالَ عَلَيَّ تَسَوُّرُ جِدَارِ حَائِطِ أَبِي قَتَادَةَ - وَهُوَ ابْنُ عَمِي - فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَوَاللَّهِ مَا رَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ - ثُمَّ سَأَلَ خَبَرَ تَنْزِيلِ تَوْبَتِهِ، هَذَا لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ.

وأخرج أيضًا منه فصلًا في كتاب الطلاق، وهذا لفظه: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ - وَكَانَ قَائِدَ كَعْبٍ مِنْ بَنِيهِ حِينَ عَمِيَ - قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ - وَسَأَلَ قِصَّةَ تَوْبَتِهِ فِي تَبُوكَ - قَالَ: حَتَّى إِذَا مَضَتْ أَرْبَعُونَ مِنَ الْخَمْسِينَ إِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِينِي، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكَ أَنْ تَعْتَزَلَ أَمْرَاتِكَ. قَالَ: فَقُلْتُ: أَطْلُقُهَا أَمْ مَاذَا أَفْعَلُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ اعْتَزَلِيهَا فَلَا تَقْرَبِيَهَا، فَقُلْتُ لَأَمْرَاتِي: الْحَقِّي بِأَهْلِكَ، وَكُونِي عَنْدَهُمْ حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ فِي هَذَا الْأَمْرِ.

وأخرج أيضًا منه فصلًا في كتاب الجهاد، في باب إعطاء البشير، قال: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فَرَكَعَ فِيهِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ لِلنَّاسِ - قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَقَصَّ ابْنُ السَّرْحِ الْحَدِيثَ - قَالَ: وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَلَامِنَا أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ، حَتَّى إِذَا طَالَ عَلَيَّ تَسَوُّرُ جِدَارِ حَائِطِ أَبِي قَتَادَةَ - وَهُوَ ابْنُ عَمِي - فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَوَاللَّهِ مَا رَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ، ثُمَّ صَلَّيْتُ الصُّبْحَ خَمْسِينَ لَيْلَةً، عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ مِنْ بَيْوتِنَا، سَمِعْتُ صَارِحًا: يَا كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ، أَبْشِرْ. فَلَمَّا جَاءَ الَّذِي سَمِعْتُ صَوْتَهُ يُبَشِّرُنِي نَزَعْتُ لَهُ ثَوْبِي فَكَسَوْتُهُمَا إِيَّاهُ، فَانْطَلَقْتُ، حَتَّى إِذَا دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا

= النعمة واندفاع الكربة، واجتماع الناس عند الإمام في الأمور المهمة، وسروره بما يسر أصحابه، والتصدق بشيء عند ارتفاع الحزن، والنهي عن التصديق بكل المال عند خوف عدم الصبر، وإجازة التبشير بخلعة، وتخصيص اليمين بالنية، وجواز العارية ومصافحة القادم، والقيام له، واستحباب سجدة الشكر، والتزام مداومة الخير الذي انتفع به، وانظر فتح الباري ٢٩٣/٨ - ٢٩٥ ودليل الفالحين لابن علان ١٢١/١، ١٢٢.



رسول الله ﷺ جالسٌ، فقام إليّ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ يَهْرُولُ، حتى صافحني وهتاني .

وأخرج أيضًا منه فصلًا آخر في كتابِ الثُّدُورِ، قال: فقلتُ: يا رسولَ الله، إني أنخلعُ من مالي صدقةً إلى الله عزَّ وجل، وإلى رسوله، قال رسولُ الله ﷺ: أمْسِكْ عليكَ بعضَ مالكٍ فهو خيرٌ لك». قال: فقلتُ: إني مُمْسِكٌ سَهْمِي الذي بَخِيرَ.

وفي أخرى له قال: قال كَعْبٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَوْ أَبُو لُبَابَةَ، أَوْ مَنْ شَاءَ اللَّهُ: إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَهْجَرَ دَارَ قَوْمِي الَّتِي أَصَبْتُ فِيهَا الذَّنْبَ، وَأَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي كُلَّهُ صَدَقَةً. قال: وَيُجْزِي عَنْكَ الثُّلُثُ.

وأخرج النسائي منه فصلًا: قال عبدُ الله بنُ كعب: قال: سمعتُ كعبَ بنَ مالكٍ يُحَدِّثُ حَدِيثَهُ، حِينَ تَخَلَّفَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، قال: وَصَّبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَادِمًا - وَكَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ بَدَأَ بِالمَسْجِدِ، فَرَكَعَ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ لِلنَّاسِ - فَلَمَّا فَعَلَ ذَلِكَ جَاءَهُ الْمُخَلَّفُونَ، فَطَفِقُوا يَعْتَذِرُونَ إِلَيْهِ، وَيَحْلِفُونَ لَهُ، وَكَانُوا بِضْعًا وَثَمَانِينَ رَجُلًا، فَقَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِلَانِيَتَهُمْ، وَبَايَعَهُمْ، وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ، وَوَكَّلَ سِرَائِرَهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَجِئْتُ حَتَّى جَلَسْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: «مَا خَلَّفَكَ؟ أَلَمْ تَكُنْ ابْتِغْتَ ظَهْرَكَ؟ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَوْ جَلَسْتُ... وَذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى قَوْلِهِ: «قُمْ، حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ فِيكَ». فَقُمْتُ فَمَضَيْتُ.

وأخرج منه أيضًا: أَمْرُهُ بِاعْتِرَالِ امْرَأَتِهِ.

وأخرج منه فصلًا في كتابِ الثُّدُورِ، مِثْلَ مَا أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١).

(١) البخاري (٢٧٥٨) في الوصايا: باب إذا تصلَّق ووقف بعضُ ماله، و(٢٩٤٧) في الجهاد: باب من أراد غزوةً فَوَزَّى بِغَيْرِهَا، و(٣٦٣٢) في المناقب: باب صفة النبي ﷺ، و(٣٨٨٩) في فضائل أصحاب النبي ﷺ: باب وفود الأنصار إلى النبي ﷺ بمكة، و(٣٩٥١) في المغازي: باب قصة غزوة بدر، و(٤٤١٨) فيه: باب غزوة تبوك، و(٤٦٧٦) في تفسير سورة براءة: باب ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ﴾، و(٤٦٧٧) فيه: باب وعلى الثلاثة الذين خَلَفُوا، و(٤٦٧٨) فيه: باب ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾، و(٦٢٥٥) في الاستئذان: باب من لم يسلم على من اقترَفَ ذَنْبًا، و(٦٦٩٠) في الإيمان والنور: باب إذا أهدى ماله على وجهِ الثُّدْرِ، والمثوبة، و(٧٢٢٥) في الأحكام: باب هل للإمام أن يمنع المجرمين وأهل المعصية من الكلام معه والزياره؛ ومسلم (٢٧٦٩) في التوبة: باب حديث توبة كعب بن مالك؛ والترمذي (٣١٠٢) في التفسير: باب ومن سورة براءة؛ وأبو داود (٢٢٠٢) في الطلاق: باب فيما عني به الطلاق والنيات، و(٢٧٧٣) في =



(عِيرَ) العِير: الإبل والحمير تحمِلُ المِيرةَ والتجارة، ونحو ذلك.

(تَوَاتَقْنَا) التَّوَاتَقُ: تفاعل من الميثاق، وهو العهد والحلف.

(راحِلَتَيْنِ) الراحلة: الجمل والناقة القويَّان على الأسفار والأحمال، والهاء فيه للمبالغة. كداهية، وراوية، وقيل: إنما سُمِّيَتْ راحلة، لأنها تُرَحَّلُ، أي: تحمَلُ، فهي فاعلة بمعنى مفعولة، كقوله تعالى ﴿فِي عِشَّةٍ رَاحِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] أي مَرْضِيَّة.

(وَرَى) ورى عن الشيء: إذا أخفاه وذكر غيره.

(مَفَارًا) المَفَارُ والمَفَارَةُ: البرِّيَّةُ القَفْرُ، سُمِّيَتْ بذلك تفاؤلاً بالفوز والنجاة، وقيل: بل هو من قولهم: فَوَزَ: إذا مات.

(فَجَلَا) جلا الشيء: إذا كشفه، أي: أظهر للناس مقصده.

(بَوَجْهِهِمْ) وجه كل شيء: مُسْتَقْبَلُهُ، وَوَجْهُهُمْ: جِهَتُهُمُ التي يستقبلونها ومَقْصِدُهُمْ. (أَضْعُرُ): أُمِيلُ.

(فَتَهَجَّرَ) التَّهَجُّرُ، معناه: المُبَادَرَةُ إلى الشيء في أول وقته، ويجوزُ أن يُريدَ به وقت الهاجرة.

(استمرَّ الجِدُّ) أي تتابع الاجتهاد في السير.

(يتماذى) التَّمَادِي: التَّطَاوُلُ والتأخُّر.

(تَفَارَطَ) تَفَارَطَ الغَزْوُ: تَقَدَّمَ وتَبَاعَدَ: أي بَعُدَ ما بينه وبين النبي ﷺ وأصحابه من المسافة.

(طَفِقْتُ) طَفِقْتُ: مثل جعلْتُ.

(أُسُوَّةٌ) الْأُسُوَّةُ - بكسر الهمزة وضمِّها -: الْقُدُوَّةُ.

= الجهاد: باب إعطاء البشير، و(٣٣١٧) في النذور: باب من نذر أن يتصدق بماله؛ والنسائي ١٥٢/٦ (٣٤٢٢) في الطلاق: باب الحقي بأهلك، و(٣٨٢٤) في النذور: باب إذا أهدى ماله على وجه النذر؛ وأخرجه أحمد في المسند ٤٥٤/٣ و٤٥٥ و(١٥٣٤٣ و ١٥٣٤٥)؛ وابن ماجه (١٣٩٣) في إقامة الصلاة والسنة فيها: باب ماجاء في الصلاة والسجدة عند الشكر؛ والطبري (١٧٤٤٧).



(مَغْمُوصًا) المغموصُ: المَعِيبُ المشارُ إليه بالعيب.

(والنظر في عِطْفِيهِ) يقال: فلانٌ ينظرُ في عِطْفِيهِ. إذا كان مُعْجَبًا بنفسِه.

(يزولُ به السَّرَابُ) زال به السَّرَابُ يزولُ: إذا ظهرَ شخصُهُ خيالاً فيه.

(لَمَزَهُ) اللَّمَزُ: العَيْبُ، وقد ذُكِرَ.

(قافِلًا) القافِلُ: الراجعُ من سفرِه إلى وطنِه.

(بَتِّي) البَتُّ: أَشَدُّ الحُزْنِ، كَأَنَّهُ من شِدَّتِه يَبُتُّ صاحِبُه: أي يظهرُه.

(أَظَلَّ) الإِظْلَالُ: الدُّنُو؛ وَأَظْلَكَ فلانٌ: أي دَنَا منك، كَأَنَّهُ ألقى عليك ظِلَّهُ.

(زاح) زاح عَنِّي الأمرُ: زالَ وذهبَ.

(فأجمعتُ) أجمعتُ على الشيءِ: إذا عَزَمْتَ على فعلِه.

(المُخْلَفُونَ) جمعُ مُخْلَفٍ، وهم المتأخِّرون عن الغزو، خَلَفَهُم أصحابُهُم بعدهم فتخلفوهم.

(بِضْعَةً) البِضْعُ: ما بين الثلاثِ إلى التسعِ من العدد.

(وَوَكَّلَ سرائِرَهُم) وَكَلَّتُ الشيءَ إليك: أي ردَّدْتُهُ إليك، وجعلتُهُ إليك. والمرادُ به: أنه صرفَ بواطنَهُم إلى علم الله تعالى.

(ظَهَرَكَ) الظُّهْرُ هنا: عبارةٌ عما يُرَكَّبُ.

(لَيُوشِكَنَّ) أوشَكَ يوشِكُ: إذا أَسْرَعَ.

(تَجِدُ) تجدُ من المَوْجِدَةِ: الغَضَبِ.

(يُؤْتِبُونَنِي) التَّائِبُ: الملامةُ والتَّوْبِيخُ.

(فاستكانا) الاستكانة: الخُضُوعُ.

(تَسَوَّرْتُ) تَسَوَّرْتُ الجِدَارَ: إذا ارتفعت فوقَه وعلَوْتَه.

(مَضِيعَةٌ) المَضِيعَةُ<sup>(١)</sup>: مَفْعَلَةٌ من الضياع: الاطراح والهوان، كذا أصلُه، فلمَّا كانتْ



عَيْنُ الْكَلِمَةِ يَاءٌ، وَهِيَ مَكْسُورَةٌ، تُقْلَتُ حَرَكَتُهَا إِلَى الْفَاءِ وَتُكْنَتُ الْيَاءُ، فَصَارَتْ بَوَزْنِ مَعِيشَةٍ، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِمَا سَوَاءٌ، لِأَنَّهُمَا مِنْ ضِمَاعٍ وَعَاشٍ.

(نَوَاسِكُ) الْمَوَاسَاةُ: الْمَشَارَكَةُ وَالْمُسَاهَمَةُ فِي الْمَعَاشِ وَالرِّزْقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

(فَتَيَمَّمْتُ) التَّيَمُّمُ: الْقَصْدُ.

(اسْتَلْبَثْتُ) اسْتَفْعَلَ، مِنْ لَبِثَ: إِذَا أَقَامَ وَأَبْطَأَ.

(رَحِبْتُ) الرَّحْبُ: السَّعَةُ.

(أَوْفَى) عَلَى الشَّيْءِ: إِذَا أَشْرَفَ عَلَيْهِ.

(سَلَعُ): جَبَلٌ فِي أَرْضِ الْمَدِينَةِ.

(رَكَضَ) الرَّكْضُ: ضَرْبُ الرَّكَّابِ الْفَرَسَ بِرَجْلَيْهِ لِيُسْرَعَ فِي الْعَدُوِّ.

(أَذَنَ): أَعْلَمَ.

(أَنَامْتُ) بِمَعْنَى: أَتَيَمَّمْتُ: أَيِ أَقْصِدْتُ.

(فَوَجَا) الْفَوْجُ: الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ.

(يَبْرُقُ) يَرْقُ وَجْهُهُ: إِذَا لَمَعَ وَظَهَرَ عَلَيْهِ أَمَارَاتُ الشُّرُورِ وَالْفِرْحِ.

(أَنْخَلِجُ) أَنْخَلِجُ مِنْ مَالِي: أَيِ أَخْرِجُ مِنْ جَمِيعِهِ، كَمَا يَخْلُجُ الْإِنْسَانُ قَمِيصَهُ.

(سَاعَةُ الْعُسْرَةِ) سُمِّيَ جَيْشُ تَبُوكَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَذَبَ النَّاسَ إِلَى

الْفَزْوِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَعُسَّرَ عَلَيْهِمْ، وَكَانَ وَقْتُ إِدْرَاكِ الشَّمَارِ.

(رِجْسٌ) الرَّجْسُ: النَّجَسُ.

(إِزْجَاءُ) الْإِزْجَاءُ: التَّأْخِيرُ.

(يَخْطِمُكُمْ) يَخْطِمُكُمْ النَّاسُ: أَيِ يَطْؤُونَكُمْ وَيَزْدَحِمُونَ عَلَيْكُمْ، وَأَصْلُ الْحَطْمِ:

الْكُسْرُ.

٦٦٣ - (د - ابن عباس) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا نُنْفِِرُوا

يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [التوبة: ٣٩]، وَ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ

يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ﴾ [إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَعْمَلُونَ﴾] [التوبة: ١٢٠ - ١٢١]، قَالَ: نَسَخَهَا



[الآية التي تليها]: ﴿ وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ﴾ [التوبة: ١٢٢]. أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

٦٦٤ - (د - ابن عباس) رضي الله عنهما، قَالَ نَجْدَةُ بْنُ نَفِيعٍ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿ إِلَّا لِيَنْفِرُوا يُعَذِّبَكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾؟ قَالَ: فَأَمْسَكَ عَنْهُمْ الْمَطَرُ، فَكَانَ عَذَابُهُمْ. أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

## سورة يونس

٦٦٥ - (ت - عبادة بن الصامت) رضي الله عنه، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [يونس: ٦٤]؟ قَالَ: «هِيَ الرُّؤْيَا

(١) سنن أبي داود (٢٥٠٥) في الجهاد: باب نسخ نفيير العامة بالخاصة. وفي سننه علي بن الحسين، وقد قالوا فيه: ثقة له أوهام، أقول: وهو حديث حسن. وقد جرح غير ابن عباس إلى أن الآيتين محكمتان، وأن قوله سبحانه: ﴿ إِلَّا لِيَنْفِرُوا يُعَذِّبَكُمْ ﴾ معناه: إذا احتجج إليكم، وهذا مما لا ينسخ، وقوله: ﴿ وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ﴾ محكم أيضاً، لأنه لا بد أن يبقى بعض المؤمنين لثلاث تخلص دار الإسلام من المؤمنين فيلحقهم مكيدة، قال الإمام الطبري في تفسيره ٥٦٣/١٤، ٥٦٤ بعد أن ذكر قول من قال بالنسخ، وقول من قال بالإحكام: والصواب من القول في ذلك عندي أن الله عني بها الذين وصفهم بقوله: ﴿ وَبَاءَ الْمَعْذُرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ ﴾ ثم قال جل ثناؤه: ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ﴾ الذين تخلفوا عن رسول الله ولا لمن حولهم من الأعراب الذين قعدوا عن الجهاد معه أن يتخلفوا خلفه، ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه، وذلك أن رسول الله ﷺ كان ندب في غزوته تلك كل من أطاق النهوض معه إلى الشخص، إلا من أذن له، أو أمره بالمقام بعده، فلم يكن لمن قدر على الشخص التخليف، فعدد جل ثناؤه من تخلف منهم، فأظهر نفاق من كان تخلفه منهم نفاقاً، وعذر من كان تخلفه لعذر، وتاب على من كان تخلفه تفريطاً من غير شك ولا ارتياب في أمر الله، أو تاب من خطأ ما كان منه من الفعل، فأما التخليف عنه في حال استغنائه فلم يكن محظوراً، إذا لم يكن عن كراهية منه ﷺ ذلك، وكذلك حكم المسلمين اليوم إزاء إمامهم، فليس بفرض على جميعهم النهوض معه؛ إلا في حال حاجته إليهم، لما لا بد للإسلام وأهله من حضورهم واجتماعهم واستنصاهه إياهم؛ فيلزمنا حينئذ طاعته، وإذا كان ذلك معنى الآية؛ لم تكن إحدى الآيتين اللتين ذكرنا ناسخة للأخرى؛ إذ لم تكن إحداها نافية حكم الأخرى من كل وجهه. ولا جاء خبر بوجه الحجة بأن إحداها ناسخة للأخرى، وانظر «زاد المسير» لابن الجوزي ٥١٥/٣، ٥١٦، طبع المكتب الإسلامي، ونواسخ القرآن له أيضاً ورقة: ٩٧، ٩٨.

(٢) سنن أبي داود (٢٥٠٦) في الجهاد: باب نسخ تفسير العامة بالخاصة، وفي سننه مجهول.



الصالحة، يَرَاهَا الْمُؤْمِنُ أَوْ تَرَى لَهُ». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

٦٦٦ - (ت - أبو الدرداء) رضي الله عنه، سأله رجلٌ من أهل مصرَ عن هذه الآية: ﴿لَهُمُ الْبَشَرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾؟ قال: ما سألتني عنها أحدٌ منذُ سألتُ رسولَ الله ﷺ، فقال: «ما سألتني عنها أحدٌ غيرك منذُ أنزلت: هي الرؤيا الصالحة، يَرَاهَا المسلم، أَوْ تُرَى لَهُ». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

٦٦٧ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لَمَّا أُغْرِقَ اللَّهُ فِرْعَوْنَ قَالَ: ﴿قَالَ آمَنْتُ أَنَّمَا لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ، بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾» [يونس: ٩٠] قال جبريل: يامحمد، فلو رأيتني وأنا آخذٌ من حالِ البحرِ فأدُسُّه في فيه، مخافةً أن تُذَرِكُهُ الرَّحْمَةُ.

وفي رواية: أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ «جَبْرِيلَ جَعَلَ يَدُسُّ فِي فِي فِرْعَوْنَ الطِّينَ، خَشْيَةً أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَيَرْحَمَهُ اللَّهُ، أَوْ خَشْيَةً أَنْ يَرْحَمَهُ اللَّهُ». أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

(١) الترمذي (٢٢٧٥) في الرؤيا: باب قوله ﴿لَهُمُ الْبَشَرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾؛ وأخرجه أحمد في المسند (٢٢١٧٩ و ٢٢٢٣٤ و ٢٢٢٦١)؛ وابن ماجه (٣٨٩٨) في تعبير الرؤيا: باب الرؤيا الصالحة؛ والدارمي (٢١٣٦) في الرؤيا: باب في رؤيا المسلم؛ والطبري (١٧٧١٨ و ١٧٧١٩ و ١٧٧٢٠ و ١٧٧٢١) ورجاله ثقات، لكن أعلَّ بالانقطاع، فإنَّ أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف لم يسمع من عبادة، وله طريق أخرى عند الطبري (١٧٧٢٥) وفيها انقطاع أيضًا. لكن في الباب أحاديث تشهد له وتقويه. ومنها حديث أبي الدرداء الآتي، ولذا حسَّنه الترمذي.

(٢) الترمذي (٢٢٧٣) في الرؤيا: باب قوله ﴿لَهُمُ الْبَشَرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ و(٣١٠٦) في التفسير: باب ومن سورة يونس، وأخرجه الطبري (١٧٧٢٢ و ١٧٧٢٣ و ١٧٧٢٤ و ١٧٧٣٣ و ١٧٧٣٤)؛ وأحمد ٤٤٧/٦ (٢٦٩٦٤ و ٢٦٩٧٤) وفي سننه رجل مجهول، وباقي رجاله ثقات، وهو يتقوَّى بما قبله، ولذا حسَّنه الترمذي. وأخرجه الطبري (١٧٧٣٦) من طريق جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن عطاء بن يسار عن أبي الدرداء، وإسناده قوي.

(٣) الترمذي (٣١٠٧ و ٣١٠٨) في التفسير: باب ومن سورة يونس؛ وأخرجه أحمد في المسند ٣٠٩/١ (٢٨١٦) وابن جرير، وفي سند الأولى علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف، وحسَّنه الترمذي بالرواية التي بعدها (٣١٠٨) وهي صحيحة. وقد رواه أحمد (٢١٤٥ و ٣١٤٤) والترمذي (٣١٠٨)؛ وأبو داود الطيالسي؛ وابن جرير (١٧٨٥٩) من طريق شعبة عن عطاء بن السائب عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، رفعه أحدهما إلى النبي ﷺ قال: وإسناده صحيح. وقال الترمذي: حسنٌ غريبٌ صحيح. وذكر ابنُ كثير في تفسيره ٤٣٠/٢ =



(حال البحر): الطين الأسود الذي يكون في أرضه.

## سورة هود

٦٦٨ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: قال أبو بكر: يا رسول الله، قد شئت، قال: «شئتني هود<sup>(١)</sup>، والواقعة، والمرسلات، وعم يتساءلون، وإذا الشمس كورت». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

٦٦٩ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال محمد بن عباد بن جعفر المخزومي: إنه سمع ابن عباس يقرأ ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾ [هود: ٥]<sup>(٣)</sup>. قال: فسألته عنها؟ فقال: كان أناس يستخفون أن يتخللوا فيفضوا إلى السماء، وأن يجامعوا نساءهم فيفضوا إلى السماء، فنزل ذلك فيهم.

وفي رواية عمرو بن دينار قال: قرأ ابن عباس: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾

= الحديث من طريق ابن أبي حاتم عن أبي سعيد الأشج عن أبي خالد الأحمر عن عمر بن عبد الله ابن يعلى الثقفي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: لما أغرق الله فرعون أشار بأصبعه ورفع صوته ﴿ءَأَمِنْتُ أَنَّمَا لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَأَمَنْتَ بِهِ يَا إِسْرَءِيلَ﴾ قال: فخاف جبريل أن تسبق رحمة الله فيه غضبه، فجعل يأخذ الحال بجناحيه، فيضرب به وجهه فيرمسه. وكذا رواه ابن جرير عن سفیان بن وكيع، عن أبي خالد به موقوفاً.

(١) في (ظ): «شئتني سورة هود...». والمثبت من طبعة دمشق والترمذي.

(٢) الترمذي (٣٢٩٧) في التفسير: باب ومن سورة الواقعة، وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث ابن عباس، إلا من هذا الوجه. وروى علي بن صالح هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة نحو هذا. وقد روي عن أبي إسحاق عن أبي مسرة، شيء من هذا مرسل. وصححه الحاكم. وفي الباب عن عقبة بن عامر، وعن أبي جحيفة عند الطبراني، وعن أنس عند ابن مردويه. أقول: فهو حديث حسن بشواهد. قال العلماء: لعل ذلك لما فيهن من التخويف الفظيع والوعيد الشديد لاشتغالهن مع قصرهن على حكاية أهوال الآخرة وعجائبها وفظائعها، وأحوال الهالكين والمعذبين مع ما في بعضهن من الأمر بالاستقامة.

(٣) نقل ابن الجوزي في زاد المسير ٧٧/٤ عن ابن الأنباري: تثنوني تفوعل، وهو فعل للصدور، معناه المبالغة في تثني الصدور، كما تقول العرب: احلولي الشيء يحلولي: إذا بالغوا في وصفه بالحلاوة قال عنترة:

ألا قاتل الله الطلول البواليا      وقاتل ذكراك السنين الخواليا  
وقولك للشيء الذي لاتناله      إذا ماهو احلولي ألا ليت ذا ليا



لَيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ ﴿١﴾ قال: وقال غيره: يستغشون: يُعْطُونَ رؤوسهم. أخرجه البخاري (١).

(تَشُونِي) تَفْعُولٌ: من الانثناء (٢).

(يَتَخَلَّوْا): أي يَخْلُون بأنفسهم، من الخلاء عند قضاء الحاجة.

(فَيَفْضُوا) الإفضاء: الوصول إلى الشيء، وأراد به: الانكشاف.

٦٧٠ - (خ م ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «رَحِمَ الله لُوطًا، لقد كان يأوي إلى رُكْنٍ شديد، ولو لَبِثْتُ في السَّجْنِ مَا لَبِثَ يَوْسُفُ، ثم أتاني الداعي، لَأَجِبْتُ». أخرجه البخاري ومسلم.

وللبخاري أيضًا أنه ﷺ قال: «يَغْفِرُ الله لِلُّوطِ، إِنْ كَانَ لَيَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ». وأخرج الترمذي هذا المعنى بنحوه.

وقد تقدّم بزيادة في أوله، وهو مذكور في تفسير سورة البقرة (٣).

٦٧١ - (خ م ت - أبو موسى الأشعري) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) البخاري (٤٦٨٣) في تفسير سورة هود: في فاتحتها. وقوله في آخر الحديث: وقال غيره: أي: غير عمرو بن دينار عن ابن عباس، وهو معلق، وقد وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس (١٧٩٥٨) وعلي بن أبي طلحة يرسل عن ابن عباس ولم يره. قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: وتفسير التفسير بالغشية متفق عليه، وتخصيص ذلك بالرأس يحتاج إلى توقيف، وهذا مقبول من مثل ابن عباس. يقال منه: استغشى بثوبه وتغشاه. قال الشاعر:

وتارة أنغشى فضل أطماري

(٢) في (ظ): «من الأثناء».

(٣) البخاري (٣٣٧٢) في الأنبياء: باب قوله عز وجل: ﴿وَيَنْتَهُمَ عَنْ ضَيِّفِ إِبْرَاهِيمَ﴾، و(٣٣٧٥) فيه: باب ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾، و(٣٣٨٧) فيه: باب قول الله تعالى ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلِّسَّالِينَ﴾، و(٤٥٣٧) في تفسير سورة البقرة: باب ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾، و(٤٦٩٤) في تفسير سورة يوسف: باب قوله ﴿فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَيَّ رَيْكَ﴾، و(٦٩٩٢) في التعبير: باب رؤيا أهل السجون والفساد والشرك؛ ومسلم رقم (١٥١) في الإيمان: باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة؛ والترمذي (٣١١٦) في التفسير: باب ومن سورة يوسف، وسلف برقم (٥٢٥).



«إِنَّ اللَّهَ لَيَمْلِكُ لِلظَّالِمِ، حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْهُ»<sup>(١)</sup>، ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ وَهُوَ ظَلِيمٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢]. أخرجه البخاري ومسلم والترمذي<sup>(٢)</sup>.

وقال الترمذي: وربما قال: «لَيَمْهَلُ».

(لَيَمْلِكُ) الإملاء: الإطالة والإمهال.

٦٧٢ - (خ م ت د - ابن مسعود) رضي الله عنه، أَنَّ رَجُلًا<sup>(٣)</sup> أَصَابَ مِنْ أَمْرَأَةٍ قُبْلَةً، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَتَرَلَّتْ ﴿وَأَقْبِرَ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَيْلٍ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلَّذِينَ﴾ [هود: ١١٤] فقال الرجل: يا رسول الله، أَلَيْهِ هَذِهِ؟ قَالَ: «لِمَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ أُمَّتِي». أخرجه البخاري ومسلم.

ولمسلم أيضًا قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إِنِّي عَالَجْتُ أَمْرَأَةً فِي أَفْصَى الْمَدِينَةِ، وَإِنِّي أَصَبْتُ مِنْهَا مَادُونَ أَنْ أَمْسَهَا، فَأَنَا هَذَا، فَأَقْضِ فِيَّ مَا شِئْتَ. فقال له عمر: لقد سترَكَ الله، لو سترْتَ على نَفْسِكَ! قال: ولم يَرُدَّ النَّبِيُّ ﷺ شيئًا، فقام الرجلُ فانطلقَ، فَأَتْبَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ رجلًا، فدعاه وتلا عليه هذه الآية: ﴿وَأَقْبِرَ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَيْلٍ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلَّذِينَ﴾ [هود: ١١٤]. فقال رجلٌ<sup>(٤)</sup> من القوم: يانبي الله، هذا له خاصَّة؟ قال: «بل للناس

(١) ليملي: أي يمهل، قال تعالى: ﴿وَأَمْلِ لَهُمْ إِنَّ كَيْدَ مَتِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٣] أي: أطيل لهم المدة؛ وقوله: «لم يفله» هو من أفلت - الرباعي - أي لم يخلصه؛ أي إذا أهلكه لم يرفع عنه الهلاك، وهذا على تفسير الظلم بالشرك على إطلاقه، وإن فسر بما هو أعم، فيحمل على كل بما يليق به.

(٢) البخاري (٤٦٨٦) في التفسير: باب قوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ وَهُوَ ظَلِيمٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾؛ ومسلم (٢٥٨٣) في البر والصلة والآداب: باب تحريم الظلم؛ والترمذي (٣١١٠) في التفسير: باب ومن سورة هود، وأخرجه ابن ماجه (٤٠١٨) في الفتن: باب العقوبات.

(٣) هو أبو اليسر كعب بن عمرو، روى الترمذي والنسائي «أنه شهد العقبة مع السبعين، وشهد بدرًا وهو ابن عشرين، وأسر العباس يومئذ» وكان رجلًا قصيرًا دحاحًا، ذا بطن، توفي بالمدينة سنة خمس وخمسين وله عقب.

(٤) هو عمر أو معاذ.



كافة».

وأخرج الترمذي الروایتين، وأبو داود الرواية الثانية<sup>(١)</sup>.

(رُفِلًا) الرُّفْلُ: جمعُ رُفْلَةٍ، وهي الطائفةُ من الليل.

(عَالَجَتْ) المعالجةُ: الممارسة.

(أَمْسَهَا) المَسُّ هاهنا: كناية عن الجماع.

٦٧٣ - (ت - معاذ بن جبل) رضي الله عنه، قال: أتى النبي ﷺ رجلٌ فقال: يا رسولَ الله، أُرِيتَ رجلًا لَقِيَ امرأةَ ليس بينهما معرفة، فليس يأتي الرجلُ إلى امرأته شيئًا إلا قد أتى هو إليها، إلا أنه لم يجامعها؟ قال: فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَقْرِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَرُفْلًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤]. فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَيُصَلِّيَ، قال معاذ: فقلت: يا رسولَ الله، أهي له خاصة، أم للمؤمنين عامة؟ قال: «بل للمؤمنين عامة». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

٦٧٤ - (ت - أبو اليسر) رضي الله عنه، قال: أتتني امرأةٌ تَبْتَاعُ تمرًا، فقلت: إنَّ في البيت تمرًا أَطْيَبَ منه. فدخلتُ معي في البيت، فأهويتُ إليها، فقبَّلْتُها، فَأَتَيْتُ أبا بكرٍ فذكرتُ ذلكَ له، فقال: اسْتَزُّ عَلَى نَفْسِكَ وَتُبَّ [وَلَا تُخْزِرِ أَحَدًا. فلم أصْبِرْ]، فَأَتَيْتُ عمرَ، فذكرتُ ذلكَ له، فقال: اسْتَزُّ عَلَى نَفْسِكَ وَتُبَّ، وَلَا تُخْزِرِ أَحَدًا. فلم أصْبِرْ، فَأَتَيْتُ رسولَ الله ﷺ، فذكرتُ ذلكَ له، فقال: «أَخْلَقْتَ غَايِبًا فِي سَبِيلِ اللهِ فِي أَهْلِهِ

(١) البخاري (٥٢٦) في مواقيت الصلاة: باب الصلاة كفارة، و(٤٦٨٧) في تفسير سورة هود: باب ﴿وَأَقْرِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَرُفْلًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾؛ ومسلم (٢٧٦٣) في التوبة: باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾؛ والترمذي (٣١١٢ و ٣١١٤) في التفسير: باب ومن سورة هود؛ وأبو داود (٤٤٦٨) في الحدود: باب في الرجل يصيب من المرأة مادون الجماع؛ وأخرجه أحمد في المسند ٤٠٦/١ (٣٨٤٤)؛ وابن ماجه (٤٢٥٤) في الزهد: باب ذكر التوبة؛ وأبو داود الطيالسي ٢٠/٢؛ والطبري (١٨٦٦٨ و ١٨٦٦٩ و ١٨٦٧٠ و ١٨٦٧١ و ١٨٦٧٢).

(٢) الترمذي (٣١١٣) في التفسير: باب ومن سورة هود؛ وأخرجه أحمد في المسند (٢١٦٠٧)؛ والطبري (١٨٦٧٨) ورجاله ثقات، لكن أعله الترمذي بأن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ، وهو حسن بما قبله.



بمثل هذا؟ حتى تمنى أنه لم يكن أسلم إلا تلك الساعة، حتى ظن أنه من أهل النار، قال: وأطرق رسول الله ﷺ طويلاً، حتى أوحى الله إليه ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلذَّكِرِينَ﴾ قال أبو اليسر: فأنيته فقرأها علي رسول الله ﷺ فقال أصحابه: يا رسول الله، ألهذا خاصّة، أم للناس عامّة؟ فقال: «بل للناس عامّة». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

(فأهوئث) يقال: أهوى بيده إلى الشيء: أي مدها إليه، والمراد: عزمث عليه، وانبعثت على فعله.

(أخلفت) خلّفت الرجل: إذا أقمت بعده وقمت عنه فيما كان يفعله.

## سورة يوسف

٦٧٥ - (خ - عروة بن الزبير) رضي الله عنهما، أنه سأل عائشة عن قوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾ [يوسف: ١١٠]<sup>(٢)</sup> أو كُذِّبُوا؟ قالت: بل كذَّبهم قومهم. فقلت: والله لقد استيقنوا أن قومهم كذَّبوهم، وما هو بالظن. فقالت: يا عُرَيَّة، أجل، لقد استيقنوا بذلك. فقلت: لعلها ﴿قَدْ كُذِّبُوا﴾ فقالت: معاذ الله<sup>(٣)</sup>.

(١) الترمذي (٣١١٥) في التفسير: باب ومن سورة هود؛ وأخرجه الطبري (١٨٦٨٤ و ١٨٦٨٥) وقيس بن الربيع - أحد رواه - ضعّفه وكيع وغيره، وروى شريك عن عثمان بن عبد الله هذا الحديث مثل رواية قيس بن الربيع، وفي الباب عن أبي أمامة واثلة بن الأسقع وأنس بن مالك، أقول: وهو حديث حسن بشواهد.

(٢) جاء في «زاد المسير» ٢٩٦/٤ وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر «كذبوا» مشددة الذال مضمومة الكاف، والمعنى: وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم، فيكون الظن هاهنا بمعنى اليقين، وهذا قول الحسن وعطاء وقتادة؛ وقرأ عاصم وحزمة والكسائي «كذبوا» خفيفة، والمعنى: ظن قومهم أن الرسل قد كذبوا فيما وعدوا به من النصر، لأن الرسل لا يظنون ذلك.

(٣) قال الحافظ في الفتح ٢٦٧/٨: وهذا ظاهر في أنها أنكرت القراءة بالتخفيف، بناءً على أن الضمير للرسل، وليس الضمير للرسل على ما بينته، ولالإنكار القراءة بذلك معنى بعد ثبوتها، ولعلها لم تبلغها ممن يرجع إليه في ذلك، وقد قرأها بالتخفيف أثمة الكوفة من القراء: عاصم ويحيى بن وثاب، والأعمش، وحزمة، والكسائي، ووافقه من الحجازيين: أبو جعفر بن القعقاع، وهي قراءة ابن مسعود وابن عباس، وأبي عبد الرحمن السلمي، والحسن البصري، ومحمد بن كعب القرظي في آخرين.



لم تكن الرسل تظن ذلك برّبها. فقلت: فما هذه الآية؟ قالت: هم أتباع الرسل الذين آمنوا بربهم وصدّقوهم، وطال عليهم البلاء، واستأخّر عنهم النصر، حتى إذا استياس الرسل ممن كذبهم من قومهم، وظنّوا أنّ أتباعهم كذّبوهم، جاءهم نصر الله عند ذلك.

وفي رواية عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُليكة قال: قال ابن عباس: ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾ خفيفة، قال: ذهب بها هنالك، وتلا ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلاَّ إِنَّا نَصْرُ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]، قال: فلبيت عروة ابن الزبير، فذكرت ذلك له، فقال: قالت عائشة: معاذ الله، والله ما وعد الله رسوله من شيء قط إلا علم أنه كائن قبل أن يموت، ولكن لم يزل البلاء بالرسل، حتى خافوا أن يكون من معهم من قومهم يكذبونهم، وكانت تقرأوها: ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾ مثقلة. أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>.

٦٧٦ - (ابن عباس) رضي الله عنهما، في قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، قال: تسألهم: من خلقهم، ومن خلق السماوات والأرض؟ فيقولون: الله<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية: فَيَقْرَءُونَ أَنَّ اللَّهَ خَالَقُهُمْ، فذلك إيمانهم، وهم يعبدون غيره، فذلك شركهم. أخرجه<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٣٣٨٩) في الأنبياء: باب قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّالِّينَ﴾، و(٤٥٢٥) في تفسير سورة البقرة ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ﴾، و(٤٦٩٦) في تفسير سورة يوسف: باب قوله ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ﴾.

(٢) كذا، ونص الآيتين كما في البخاري ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٧] و ﴿مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ يَقُولُ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨].

(٣) لم يذكر المصنف رحمه الله من أخرجه، وقد أخرجه البخاري عن عكرمة بنحوه، في التوحيد: في ترجمة باب قوله تعالى ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾. وقد روى ابن جرير ٥١/١٣ من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ قال: من إيمانهم أنهم إذا قيل لهم: من خلق السماء ومن خلق الأرض، ومن خلق الجبال؟ قالوا: الله، وهم مشركون.

وهو قول مجاهد وعكرمة وقتادة وعطاء والضحاك وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم.



## سورة الرعد

٦٧٧ - (ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَنَفَضِلْ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْثَلِ﴾ [الرعد: ٤]، قال: «الدَّقْلُ والفارسيُّ والحُلُوُّ والحامِضُ». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

## سورة إبراهيم

٦٧٨ - (ت - أبو أمامة) رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَسَقَىٰ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦، ١٧] قال: «يُقَرَّبُ إِلَىٰ فِيهِ، فَيَكْرَهُهُ، فَإِذَا أُذِنِي مِنْ شَوَىٰ وَجْهِهِ، وَوَقَعَتْ فَرْوَةُ رَأْسِهِ، فَإِذَا شَرِبَهُ قَطَعَ أَمْعَاءُهُ، حَتَّىٰ تَخْرُجَ مِنْ دُبُرِهِ»، قال تعالى: ﴿وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءُهُمْ﴾ [محمد: ١٥]، وقال: ﴿وَإِنْ يَسْتَفِئُوا بِأَعْوَابِهَا مَاءٌ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٢٩]. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

(صَدِيدٌ) الصَّدِيدُ: مَا يَسِيلُ مِنَ الْقَيْحِ مِنَ الْجَرَاحَاتِ، وَمِنْ أَجْسَادِ الْمَوْتَى.

(فَرْوَةُ رَأْسِهِ) فَرْوَةُ الرَّأْسِ: هِيَ جِلْدَتُهُ بِمَا عَلَيْهَا مِنَ الشَّعْرِ.

(حَمِيمٌ) الحَمِيمُ: الْمَاءُ الْمَتَنَاهِي حَرًّا.

(كَالْمُهْلِ) الْمُهْلُ: التُّخَّاسُ الْمُذَابُ.

(مُرْتَفَقًا) الْمُرْتَفَقُ: الْمُتَكَا، وَأَصْلُهُ مِنَ الْمَرْفَقِ.

(١) الترمذي (٣١١٨) في التفسير: باب ومن سورة الرعد، وأخرجه ابن جرير ٦٩/١٣، وقال الترمذي: حديث حسن غريب. وهو كما قال.

(٢) الترمذي (٢٥٨٣) في أبواب صفة جهنم: باب ماجاء في صفة شراب أهل النار، من حديث صفوان بن عمرو عن عبيد الله بن بسر عن أبي أمامة، وقال: هذا حديث غريب. وهكذا قال محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - عن عبيد الله بن بسر، ولا نعرف عبيد الله بن بسر إلا في هذا الحديث. اهـ. أقول: وإسناده ضعيف.



٦٧٩ - (ت - أنس بن مالك) رضي الله عنه، قال: أَتَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقِنَاعٍ فِيهِ رُطْبٌ، فَقَالَ: «مِثْلُ كَلِمَةِ طَيِّبَةٍ ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ ٢٤ ﴿تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٤، ٢٥] قَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ»، وَ﴿وَمِثْلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦] قَالَ: «هِيَ الْحَنْظَلُ»<sup>(١)</sup>.

أخرجه الترمذي وقال: وقد رواه غير واحدٍ موقوفاً، ولم يرفعه<sup>(٢)</sup>.  
(بِقِنَاعٍ) القِنَاعُ: طبقٌ يؤكلُ عليه.

٦٨٠ - (خ م ت د س - البراء بن عازب) رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «المسلم إذا سُئِلَ فِي الْقَبْرِ: يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّانِي﴾» [إبراهيم: ٢٧].

وفي رواية قال: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّانِي﴾ نزلت في عذابِ القبر، يقالُ لَهُ: مَنْ رُبُّكَ؟ فيقولُ: رَبِّي اللَّهُ، وَنَبِيِّ مُحَمَّد.

أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي.

إلا أَنَّهُ قَالَ: «هِيَ فِي الْقَبْرِ، يُقَالُ لَهُ: مَنْ رُبُّكَ؟ وَمَادِيَتُكَ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟»<sup>(٣)</sup>.

(١) في نسخة (ظ): «هي الحنظلة».

(٢) الترمذي (٣١١٩) من حديث حماد بن سلمة عن شعيب بن الحبحاب عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وزاد فيه - يعني شعيباً - كما صرح بذلك في رواية أبي يعلى: فَأَخْبِرْتُ بِذَلِكَ أَبَا الْعَالِيَةِ فَقَالَ: صَدَقَ وَأَحْسَنَ، وَقَالَ الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ الْحَبَّابِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ أَبِي الْعَالِيَةِ، وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ. وَرَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِثْلَ هَذَا مَوْقُوفًا، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ غَيْرَ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، وَحَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، وَلَمْ يَرْفَعُوهُ. حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْضَبِيِّ، أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَّابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ نَحْوَ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ أَبِي بَكْرِ بْنِ شُعَيْبٍ بْنِ الْحَبَّابِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ. قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: وَكَذَا نَصُّ عَلَيْهِ مَسْرُوقٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَعُكْرَمَةُ، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَالضُّحَّاكُ، وَقَتَادَةُ، وَغَيْرُهُمْ. أَقُولُ: فَهُوَ ضَعِيفٌ مَرْفُوعًا، وَصَحِيحٌ مَوْقُوفًا.

(٣) البخاري (١٣٦٩) في الجنائز: باب ماجاء في عذاب القبر، و(٤٦٩٩) في تفسير سورة إبراهيم: =



٦٨١ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، في قوله تعالى: ﴿لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾ [إبراهيم: ٢٨] قال: هم كُفَّار أهل مكة.

وفي رواية قال: هم والله كُفَّار قُرَيْش. قال عمرو<sup>(١)</sup> هم قُرَيْش، ومحمد نعمة الله، ﴿وَأَحْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ قال: النار يوم بَذِر. أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup> (البوار) الهلاك.

٦٨٢ - (م ت - عائشة) رضي الله عنها، قالت: سألت رسول الله ﷺ عن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْدُلُ الْأَرْضَ عَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، قلت: أين يكون الناس يومئذ يارَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «على الصَّراط». أخرجه مسلم والترمذي<sup>(٣)</sup>

## سورة الحجر

٦٨٣ - (ت س - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: كانت امرأة تُصَلِّي خَلْفَ رسول الله ﷺ - حسناء من أحسن الناس - وكان بعض القوم يتقدّم، حتى يكون في الصف الأول لثلا يراها، ويتأخّر بعضهم حتى يكون في الصف المؤخّر، فإذا ركع نظر

= باب يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت؛ ومسلم (٢٨٧١) في صفة الجنة: باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار؛ والترمذي (٣١٢٠) في التفسير: باب ومن سورة إبراهيم عليه السلام، وأبو داود (٤٧٥٠) في السنة: باب المسألة في القبر وعذاب القبر؛ والنسائي ١٠١/٦ (٢٠٥٦) و(٢٠٥٧) في الجنائز: باب عذاب القبر؛ وأخرجه ابن ماجه (٤٢٦٩) في الزهد: باب ذكر القبر واليلى؛ وأحمد في المسند ٢٨٢/٤ (١٨٠١٣).

(١) هو عمرو بن دينار، وهو موصوف بالإسناد، كما في الرواية التي قبلها.  
(٢) البخاري (٣٩٧٧) في المغازي: باب قتل أبي جهل، و(٤٧٠٠) في تفسير سورة إبراهيم: باب ﴿لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾ قال الحافظ في الفتح: وقوله: يوم بدر، ظرف لقوله: «أحلوا» أي: أنهم أهلكوا قومهم يوم بدر فأدخلوا النار، والبوار: الهلاك، وسميت جهنم دار البوار لإهلاكها من يدخلها.

(٣) مسلم (٢٧٩١) في صفات المنافقين وأحكامهم: باب في البعث والنشور؛ والترمذي (٣١٢١) في التفسير: باب ومن سورة إبراهيم عليه السلام، و(٣٢٤٢)؛ وابن ماجه (٤٢٧٩) في الزهد: باب ذكر البعث؛ وأحمد في المسند ٣٥/٦ (٢٣٥٤٩) والدارمي (٢٨٠٩) في الرقاق: باب قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْدُلُ الْأَرْضَ عَيْرَ الْأَرْضِ﴾.



من تحت إبطيه، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَخِيرِينَ﴾ [الحجر: ٢٤]. أخرجه الترمذي والنسائي<sup>(١)</sup>.

٦٨٤ - (ت - أبو سعيد الخُدري) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ، فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بَنُورَ اللَّهِ»، ثم قرأ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُتَوَكِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥]. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

٦٨٥ - (س - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: أوتي رسول الله ﷺ سبعا من المثنائي الطول.

وفي رواية: في قوله: ﴿سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧]، قال: السبع الطول. أخرجه النسائي<sup>(٣)</sup>.

(المثنائي الطول) قد تقدّم ذكر المثنائي والطول، في تفسير سورة براءة<sup>(٤)</sup>.

٦٨٦ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] قال: هم أهل الكتاب: اليهود والنصارى، جَزَّوُهُ أَجْزَاءً، فَأَمَنُوا بِبَعْضٍ، وكفروا ببعض. أخرجه البخاري<sup>(٥)</sup>.

(١) النسائي ١٨/٢ (٨٧٠) في الصلاة: باب المنفرد خلف الصف؛ والترمذي (٣١٢٢) في التفسير: باب ومن سورة الحجر؛ وأخرجه ابن ماجه (١٠٤٦) في إقامة الصلاة: باب الخشوع في الصلاة؛ وأحمد في مسنده ٣٩٩/١ (٣٧٧٩)، وهو حديث حسن.

(٢) الترمذي (٣١٢٧) في التفسير: باب ومن سورة الحجر، وفي سننه عطية العوفي، وهو ضعيف. وأوردّه السيوطي في الدر المنثور ١٠٣/٤ وزاد نسبه لابن جرير وابن أبي حاتم والبخاري في التاريخ وابن السني وأبي نعيم معاً في الطب وابن مردويه والخطيب. وهو في الحلية ١١٨/٦.

(٣) سنن النسائي ١٣٩/٢ (٩١٥) في الصلاة: باب تأويل قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي﴾ من حديث جرير عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وإسناده حسن، وأخرجه أيضاً (٩١٦) من حديث علي بن حجر عن شريك عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس؛ وأخرجه أبو داود (١٤٥٩) بلفظ: أوتي رسول الله ﷺ سبعا من المثنائي الطول، وأوتي موسى عليه السلام سبعا، فلما ألقى الألواح رفعت اثنتان وبقي أربع. وسيأتي برقم (٦٣٣٤).

(٤) انظر غريب الحديث ٦٤١.

(٥) البخاري (٤٧٠٥) في تفسير سورة الحجر: باب قوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾، و(٣٩٤٥) في فضائل أصحاب النبي ﷺ: باب إتيان اليهود النبي ﷺ حين قدم المدينة.



(عِصِينَ): جمعُ عِصَّةٍ، من عَصَيْتُ الشيءَ: إذا فَرَّقْتَهُ، وقيل: الأصلُ عِصْوَةٌ، فنقصت الواو وجمعت، كما فعل في عِزِينَ: جمع عِزْوَةٍ.

٦٨٧ - (ت - أنس بن مالك) رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال في قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسَعَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ﴿٧٧﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿[الحجر: ٩٢، ٩٣] قال: عن قول: لا إله إلا الله.﴾

أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>؛ وأخرجه البخاري في ترجمة باب<sup>(٢)</sup>.

## سورة النحل

٦٨٨ - (س - ابن عباس) رضي الله عنهما، ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦] واستثنى من ذلك ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثَمَّ جَنَّهُدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٠]، وهو عبد الله بن أبي السرح - الذي كان على مصر - كان يكتبُ الْوَحْيَ لرسولِ الله ﷺ، فأزله الشيطان، فلحق بالكفار، فأمر به أن يقتل يوم الفتح، فاستجار له عثمان بن عفان، فأجازه رسولُ الله ﷺ. أخرجه النسائي<sup>(٣)</sup>.

(١) الترمذي (٣١٢٦) في التفسير: باب ومن سورة الحجر، وفي سنده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف.

(٢) هو باب من قال إنَّ الإيمان هو العمل، من كتاب الإيمان عند البخاري، قبل الحديث (٢٦).

(٣) سنن النسائي ١٠٧/٧ (٤٠٦٩) في تحريم الدم: باب توبة المرتد؛ وأخرجه أبو داود (٤٣٥٨) في الحدود: باب الحكم فيمن ارتد، وفي سنده علي بن الحسين بن واقد، وهو وإن كان ثقة له أوهام، وباقي رجاله ثقات، ومع ذلك فقد صحَّحه الحاكم ٣٥٦/٢، ٣٥٧ ووافقه الذهبي. وروى الحاكم أيضًا في المستدرک ٣٥٧/٢ من حديث عبيد الله بن عمرو الرقي، عن عبد الكريم ابن مالك الجزري، عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه قال: أخذ المشركون عمار بن ياسر فلم يتركوه حتى سبَّ النبي ﷺ، وذكر آلهتهم بخير، ثم تركوه، فلما أتى رسولُ الله ﷺ قال: ما وراءك؟ قال: شرُّ يارسول الله، ماتركتُ حتى نلتُ منك، وذكرتُ آلهتهم بخير. قال: كيف تجدُ قلبك؟ قال: مطمئن بالإيمان، قال: «إن عادوا فعد». وقال: هذا حديثٌ على شرط الشيخين ولم يخرِّجَاه، وأقرَّه الذهبي. وقد ذكره الحافظ في الفتح ٢٧٨/١٢، وقال: وهو=



٦٨٩ - (ت - أبي بن كعب) رضي الله عنه، قال: لما كان يوم أُحُدٍ أصيب من الأنصار أربعة وستون رجلاً، ومن المهاجرين ستة - منهم حمزة بن عبد المطلب - فمَثَلُوا بهم، فقالت الأنصار: لئن أصبنا منهم يوماً مثل هذا لَنُزَيِّنَّ عليهم في التمثيل. فلما كان يوم فتح مكة أنزل الله ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦]. فقال رجل: لأقرش بعد اليوم. فقال النبي ﷺ: «كُفُّوا عن القوم إلا أربعة»<sup>(١)</sup>. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

= مرسل ورجاله ثقات، وذكره من عدة طرق مرسله، وقال: وهذه المراسيل يُقَوَّى بعضها ببعض؛ أقول: فهو حديث حسن.

(١) هم عكرمة بن أبي جهل، وعبد الله بن خطل، ومقيس بن صباة، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح. أمّا عكرمة بن أبي جهل فهزَّب إلى اليمن، وأسلمت امرأته أم حكيم بنت الحارث بن هشام، فاستأمنت له من رسول الله ﷺ فأئتمه. فخرجت في طلبه إلى اليمن، حتى أتت به رسول الله ﷺ، فأسلم وحسن إسلامه.

وأما عبد الله بن خطل فقتله سعيد بن حريث المخزومي وأبو برزة الأسلمي، اشتراكاً في دمه. وابن خطل رجل من بني تميم بن غالب؛ وإنما أمر رسول الله ﷺ بقتله لأنه كان مسلماً - فبعثه رسول الله ﷺ مصدقاً، وبعث معه رجلاً من الأنصار، وكان معه مولى من المسلمين يخدمه، فتزلا منزلاً، وأمر ابن خطل المولى أن يذبح له نيساً فيصنع له طعاماً، فنام فاستيقظ ولم يصنع المولى له شيئاً، فعدا عليه فقتله، ثم ارتدَّ مشركاً.

وكانت له قيتان - فرتنى وسارة - وكانتا تغنيان بهجاء رسول الله ﷺ، فأمر رسول الله ﷺ بقتلهما معه. فقتلت فرتنى، وهربت صاحبتهما، وبقيت حتى أوطأها رجل فرسه فقتلها في زمن عمر. ويقال: إن فرتنى أسلمت، وإن سارة أئمتها رسول الله ﷺ.

وأما مقيس بن صباة فقتله نميلة بن عبد الله، رجل من قومه بني ليث، حي من بني كعب. الترمذي (٣١٢٩) في التفسير: باب ومن سورة النحل ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾، وقال: هذا حديث حسن غريب من حديث أبي بن كعب، وأخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في المسند ١٣٥/٥ (٢٠٧٢٣) ولفظه: لما كان يوم أُحُدٍ قُتِلَ من الأنصار أربعة وستون رجلاً، ومن المهاجرين ستة، فقال أصحاب رسول الله ﷺ: لئن كان لنا يوم مثل هذا من المشركين لَنُزَيِّنَّ عليهم، فلما كان يوم الفتح قال رجل لا يُعرف: لأقرش بعد اليوم. فنادى منادي رسول الله ﷺ: آمِنِ الْأَسْوَدَ وَالْأَبْيَضَ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا، نَاسًا سَمَاهُمْ، فَأَنزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾. فقال رسول الله ﷺ: «نصبر ولا نعاقب». وإسناده حسن.



(مَثَلُوا بِهِمْ) مَثَلٌ بِهِ يُمَثَّلُ: إِذَا نَكَّلَ بِهِ، وَمَثَلٌ بِالْقَتِيلِ: إِذَا جَدَعَهُ، وَشَوَّهَ خِلْقَتَهُ،  
والاسم: المَثَلَةُ.

(لَتُرَيَّنَّ) أَي: لَنَزِيدَنَّ.

## سورة بني إسرائيل

٦٩٠ - (خ - ابن مسعود) رضي الله عنه، قال: في بني إسرائيل والكهف، ومريم، وطه، والأنبياء: إِنَّهُمْ مِنَ الْعِتَاقِ <sup>(١)</sup> الْأَوَّلِ، وَهُمْ مِنْ تِلَادِي. أخرجه البخاري <sup>(٢)</sup>

(الْعِتَاقِ الْأَوَّلِ) أَرَادَ بِالْعِتَاقِ الْأَوَّلِ السُّورَ الَّتِي نَزَلَتْ أَوَّلًا بِمَكَّةَ، وَلِذَلِكَ قَالَ: (تِلَادِي) يَعْنِي مِنْ أَوَّلِ مَا تَعَلَّمْتُهُ، وَالتَّلَادُ وَالتَّلَادُ الْمَالُ الْمُرُوثُ الْقَدِيمُ؛ وَالطَّرِيفُ: الْمُكْتَسَبُ.

٦٩١ - (خ ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ أَلِيًّا أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، قَالَ: هِيَ رُؤْيَا <sup>(٣)</sup> عَيْنِي، أُرِيهَا <sup>(٤)</sup> النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِي بِهِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، ﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٦٠]

(١) بكسر المهملة وتخفيف المثناة: جمع عتيق، وهو القديم، أو هو كلُّ ما بَلَغَ الغَايَةَ فِي الْجُودَةِ، وَبِالْثَّانِي: جَزَمَ جَمَاعَةً فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَبِالْأَوَّلِ جَزَمَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ فَارَسٍ، وَقَوْلُهُ: «الْأَوَّلُ» بِتَخْفِيفِ الرَّوَا، وَقَوْلُهُ: «هُمْ مِنْ تِلَادِي» بِكسْرِ المثناة وتخفيف اللام، أَي: مِمَّا حَفِظَ قَدِيمًا، وَالتَّلَادُ، وَالتَّلِيدُ: قَدِيمُ الْمَالِ، وَهُوَ بِخِلَافِ الطَّارِفِ، وَالطَّرِيفُ، وَمَرَادُ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُمْ مِنْ أَوَّلِ مَا تَعَلَّمُوا مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَنَّ لَهُمْ فَضْلًا لِمَا فِيهِمْ مِنَ الْقَصَصِ وَأَخْبَارِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَمَمِ.

(٢) البخاري (٤٧٠٨) فِي فَاتِحَةِ تَفْسِيرِ سُورَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَ(٤٧٣٩) فِي فَاتِحَةِ تَفْسِيرِ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ، وَ(٤٩٩٤) فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ: بَابُ تَأْلِيفِ الْقُرْآنِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ ٢٧٨/٨: وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى إِطْلَاقِ لَفْظِ «الرُّؤْيَا» عَلَى مَا يَرَى بِالْعَيْنِ فِي الْيَقْظَةِ، وَقَدْ أُنْكَرَهُ الْحَرِيرِيُّ تَبَعًا لِغَيْرِهِ، وَقَالُوا: إِنَّمَا يَقَالُ: «رُؤْيَا» فِي الْمَنَامِ، وَأَمَّا الَّتِي فِي الْيَقْظَةِ، فَيُقَالُ رُؤْيَا، وَمَنْ اسْتَعْمَلَ الرُّؤْيَا عَلَى الَّتِي فِي الْيَقْظَةِ الْمُنْتَبِي فِي قَوْلِهِ:

وَرُؤْيَاكَ أَحْلَى فِي الْعْيُونِ مِنَ الْغَمَضِ

وهذا التفسير يردُّ على من خطأه.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ: لَمْ يَصْرَحْ بِالْمَرْثِي، وَعِنْدَ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَالِكٍ قَالَ: هُوَ مَا أَرَى فِي طَرِيقِهِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ.



[٦٠] هي شجرة الرُّقْم <sup>(١)</sup>. أخرجه البخاري والترمذي <sup>(٢)</sup>.

(إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ) الْفِتْنَةُ: الاختِيَارُ والابتلاء؛ وقيل: أرادَ به الافتِتَانُ في الدِّينِ. وذلك أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أُسْرِيَ بِهِ، وَحَدَّثَ النَّاسَ بِمَا رَأَى مِنَ الْعَجَائِبِ، صَدَّقَهُ بَعْضُ النَّاسِ وَكَذَّبَهُ بَعْضُهُمْ، فَافْتَتَنُوا بِهَا.

٦٩٢ - (خ - عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه، في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦] قال: كُنَّا نَقُولُ لِلْحَيِّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ - إِذَا كَثُرُوا - قَدْ أَمَرَ <sup>(٣)</sup> بَنُو

(١) قال الحافظ: هذا هو الصحيح، وذكره ابنُ أبي حاتم عن بضعة عشر نفساً من التابعين. وأما الرُّقْمُ فقد قال أبو حنيفة الدينوري، في كتاب النباتات، الرُّقْمُ شجرةٌ غبراء، تنبُثُ في السَّهْلِ، صغيرة الورق مدورته، لاشوك لها، ذفرة مرة، لها كعابر في سوقها كثيرة ولها وريد ضعيف جداً يجرسه النحل، ونورتها بيضاء، ورأسُ ورقها قبيح جداً.

وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: قال المشركون: يخبرنا محمد أن في النار شجرة، والنار تأكلُ الشجر، فكان ذلك فتنةً لهم.

وقال الشهريلي: الرُّقْمُ وزن فُعُول، من الرَّقَمَ وهو اللقَم الشديد، وفي لغةٍ تميمية: كُلُّ طَعَامٍ يَتَقَيُّ مِنْهُ، يُقَالُ لَهُ: رَقْمٌ، وقيل: هو كُلُّ طَعَامٍ ثَقِيلٍ.

(٢) البخاري (٣٨٨٨) في فضائل أصحاب النبي ﷺ: باب المعراج، و(٤٧١٦) في تفسير سورة بني إسرائيل: باب ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾، و(٦٦١٣) في القدر: باب ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾؛ والترمذي (٣١٣٤) في التفسير: باب ومن سورة بني إسرائيل.

(٣) وأخرجه البخاري عن الحُمَيْدِيِّ عن سفيان وقال: «أمر» وضبطه الحافظ فقال: الأولى بكسر الميم، والثانية بفتحها، وقال: كلاهما لغتان، وأنكر ابن التين فتح الميم في (أمر) بمعنى كثر، وغفَلَ في ذلك، ومن حفظه حُجَّةٌ عليه.

وقال ابنُ الجوزي في زاد المسير ١٨/٥ في تفسير الآية: قرأ الأكثرون «أمرنا» مخففة على وزن «فعلنا»، وفيها ثلاثة أقوال: أحدها أنه من الأمر، وفي الكلام إضمارٌ تقديره: أمرنا مترفياً بالطاعة ففسقوا، هذا مذهب سعيد بن جبير، قال الزجاج: ومثله في الكلام: أمرتك فعصيتني، فقد علم أن المعصية مخالفة الأمر. والثاني: أكثرنا، يقال: أمرت الشيء وأمرته، أي: كثرته، ومنه قولهم: مهرةٌ مأمورة، أي: كثيرة التناج: يقال: أمر بنو فلان يأمرُون أمراً: إذا كثروا، هذا قول أبي عبيدة وابن قتيبة، والثالث: أن معنى أمرنا: أمَرْنَا، يقال: أمرت الرجل بمعنى أمَرْتَهُ، والمعنى: سلطنا مترفياً بالإمارة. ذكره ابن الأنباري.



فُلَان. أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>

(قد أَمَرَ بنو فُلَانٍ) يقال: أَمَرَ بنو فُلَان: أي: كَثُرُوا وزَادُوا.

٦٩٣ - (خ م - عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه، في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧]، قال: كان نَفَرٌ من الإنس يَعْبُدُونَ نَفَرًا من الجن، فأَسْلَمَ<sup>(٢)</sup> النَّفَرُ من الجن، فاستَمْسَكَ الآخرون بعبادتهم، فنزلت ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾<sup>(٣)</sup> يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ. أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٤)</sup>.

(يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ) ما يَتَوَسَّلُ به إلى الشيء، أي: يَطْلُبُونَ القُرْبَةَ إلى الله تعالى.

٦٩٤ - (ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، عن النبي ﷺ ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنَسٍ بِأَمْنِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، قال: «يُدْعَى أَحَدُهُمْ، فيُعْطَى كتابه يمينه، ويُمَدُّ له في جِسمه سُتُونٌ ذراعًا، وَيَبْيَضُّ وَجْهُهُ، وَيُجْعَلُ على رَأْسِهِ تاجٌ من لؤلؤ يتلأأ، فينطَلِقُ إلى أصحابه الذين كانوا يجتمعون إليه، فيروِّنَه من بعيد، فيقولون: اللهم ائتنا بهذا. فيأتيهم، فيقول: أبشروا لكل رجلٍ منكم مثلُ هذا المتبوع على الهدى، وأما الكافر فيُعْطَى كتابه بشماله، فيَسْوَدُّ وَجْهُهُ، ويُمَدُّ له في جِسمه سُتُونٌ ذراعًا، [على صورة آدم]، ويلبس تاجًا من نارٍ، فإذا رآه أصحابه يقولون: نعوذُ بالله من شرِّ هذا، اللهم لاتأتنا به. فيأتيهم، فيقولون: اللهم أخْزِه [وفي رواية أخْزِه]. فيقول لهم: أبعدكم الله،

(١) البخاري (٤٧١١) في تفسير سورة بني إسرائيل: باب ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَوْمًا فَرَعًا مَّرْفَبًا﴾.

(٢) قال الحافظ: أي استمرَّ الإنس الذين كانوا يعبدون الجن على عبادة الجن، والجنُّ لا يرضون بذلك، لكنَّهم أسلموا، وهم الذين صاروا يبتغون إلى ربِّهم الوسيلة، وروى الطبريُّ من وجوه آخر عن ابن مسعود فزاد فيه: «والإنس الذين كانوا يعبدونهم لا يشعرون بإسلامهم»، وهذا هو المعتمد في تفسير الآية.

(٣) مفعول «يدعون» محذوف، تقديره: أولئك الذين يدعونهم آلهة يبتغون إلى ربِّهم الوسيلة. وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه «تدعون» بالمشاة الفوقية، على أن الخطابَ للكفار، وهو واضح، قاله الحافظ.

(٤) البخاري (٤٧١٤) في تفسير سورة بني إسرائيل: باب ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِن دُونِي﴾، و(٤٧١٥) باب قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾؛ ومسلم (٣٠٣٠) في التفسير: باب قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾، واللفظ لمسلم.



فَإِنَّ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْكُمْ مِثْلَ هَذَا». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

٦٩٥ - (ط - عبد الله بن عمر بن الخطاب) رضي الله عنهما، كان يقول: دُلُوكُ الشَّمْسِ: مِثْلُهَا. أخرجه الموطأ<sup>(٢)</sup>.

٦٩٦ - (ط - ابن عباس) رضي الله عنهما، كان يقول: دُلُوكُ الشَّمْسِ: إِذَا فَاءَ الْفَيْءِ. وَعَسَقُ اللَّيْلِ: اجْتِمَاعُ اللَّيْلِ وَظُلُمَتُهُ. أخرجه الموطأ<sup>(٣)</sup>.

٦٩٧ - (ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨] أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَشْهَدُهُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ». أخرجه الترمذي<sup>(٤)</sup>.

- (١) الترمذي (٣١٣٦) في التفسير: باب ومن سورة بني إسرائيل، وفي سنده عبد الرحمن بن أبي كريمة، والدة الشَّدْيِ الكبير، وهو مجهول الحال، لم يؤثقه غير ابن حبان.
- (٢) الموطأ ١١/١ (١٩) في وقوت الصلاة: باب ماجاء في دلوك الشمس إلى غسق الليل، وإسناده صحيح. وهو قول أبي هريرة وأبي هريرة والحسن والشعبي وسعيد بن جبيرة وأبي العالية ومجاهد وعطاء وعبيد بن عمير وقتادة والضحاك ومقاتل، وهو اختيار الأزهري. وروى الحاكم ٣٦٣/٢ عن ابن مسعود أنه غروبها، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وقد قال بهذا القول النخعي وابن زيد، وعن ابن عباس كالقولين، قال الفراء: ورأيت العرب تذهب في الدلوك إلى غيوبة الشمس، وهذا اختيار ابن قتيبة، قال: لأنَّ العرب تقول: ذلك النجم؛ إذا غاب. قال ذو الرُّمَّة:

مصاييح ليست باللواتي تقودها نجومٌ ولا بالآفلاتِ الدوالِكِ

وتقول في الشمس: دلكتْ بَرَّاح؛ يريدون: غرَبَتْ.

- (٣) الموطأ ١١/١ (٢٠) في وقوت الصلاة: باب ماجاء في دُلُوكِ الشَّمْسِ إلى غسقِ الليل، وفي سنده مجهول، وأورده السيوطي في الدر المنثور ١٩٥/٤ ونسبه لابن أبي شيبة وابن المنذر.
- (٤) الترمذي (٣١٣٥) في التفسير: باب ومن سورة بني إسرائيل، وإسناده صحيح، وقال الترمذي: حديث حسنٌ صحيح، وأخرجه البخاري (٤٧١٧) في التفسير: باب قوله: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾، و(٦٤٩) في الأذان: باب فضل صلاة الفجر في جماعة؛ ومسلم (٦٤٩) [الذي سيأتي عند المصنف برقم (٧٠٧٢) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «فضل صلاة الجميع على صلاة الواحد خمس وعشرون درجة، ويجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الصبح، يقول أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ قال ابن كثير: فعلى هذا تكون هذه الآية: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٨٧] قد دخل فيها كلُّ أوقات الصلوات الخمس. فمن قوله =



٦٩٨ - (ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]. قال: سئل رسول الله ﷺ عن المَقَامِ المَحْمُودِ؟ قال: «هو الشَّفَاعَةُ». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

٦٩٩ - (خ - آدم بن علي) رحمه الله قال: سمعتُ ابنَ عمرَ يقول: إِنَّ النَّاسَ يَصْبِرُونَ يومَ القيامةِ جُنًى<sup>(٢)</sup>، كُلُّ أُمَّةٍ تَتَّبِعُ نَبِيَّهَا، يقولون: يَافُلَانُ أَشْفَعُ، يَافُلَانُ أَشْفَعُ؛ حتى تَنْتَهِيَ الشَّفَاعَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فذلك يومَ يَبْعَثُهُ اللهُ المَقَامَ المَحْمُودَ. أخرجه البخاري.

وأخرجه البخاري أيضًا عن حمزة عن أبيه عبد الله بن عمر مرفوعًا إلى النبي ﷺ<sup>(٣)</sup> (جُنًى) (الجُنًى): جمع جنوة: وهي الجماعة.

٧٠٠ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: كان النبي ﷺ بمكة أُمِرَ بالهجرة، فنزلت عليه ﴿وَلَقَدْ رَبِّي أَخَذَنِي مَدْخَلَ صِدْقِي وَأَخْرَجَنِي مَخْرَجَ صِدْقِي وَأَجْعَلَ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٠]. أخرجه الترمذي<sup>(٤)</sup>.

٧٠١ - (خ م ت - ابن مسعود) رضي الله عنه، قال: بينا أنا مع رسول الله ﷺ - وهو يتوَكَّلُ على عِيسَى - مَرَّ بَنَقَرٍ مِنَ الْيَهُودِ، فقال بعضهم: سلوه عن الرُّوح؟ وقال

= ﴿لِذَلِكَ السَّيِّئُ لَكَ عَسَىٰ أَلْيَلٍ﴾ وهو ظلامه؛ أخذ الظهر والعصر والمغرب والعشاء. ومن قوله «وَقُرْآنَ الْفَجْرِ»، يعني صلاة الفجر، وقد ثبتت السنة عن رسول الله ﷺ تَوَاتُرًا مِنْ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ بتفاصيل هذه الأوقات على ماهي اليوم عند أهل الإسلام مما تَلَفُّوهُ خُلُفَاءُ عَنْ سَلَفٍ، وَقُرْنَا بَعْدَ قَرْنٍ.

(١) الترمذي (٣١٣٧) في التفسير: باب ومن سورة بني إسرائيل، وقد حسنه الترمذي، وهو كما قال، بطرقه وشواهد؛ وأخرجه أحمد في مسنده ٤٤١/٢ (٩٣٩١).

(٢) جُنًى - بضم الميم وفتح المثناة مقصورًا -: أي جماعات، واحدها: جنوة، وكل شيء جمعة فهو من تراب ونحوه فهو جنوة. وأما الجُنًى في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثًا﴾ فهو جمع الجاني على رُكْبَتَيْهِ.

(٣) البخاري (٤٧١٨) في التفسير في سورة بني إسرائيل: باب قوله ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾، و(١٤٧٥) في الزكاة: باب من سأل الناس تَكْتَرًا.

(٤) سنن الترمذي (٣١٣٩) في التفسير: باب ومن سورة بني إسرائيل. وأخرجه أحمد في المسند ٢٢٣/١ وفي سننه قابوس بن أبي ظبيان، لينه الحافظ في «التقريب».



بعضهم: لا تسألوه لا يُسمعكم ما تكرهون. فقاموا إليه فقالوا: يا أبا القاسم، حدثنا عن الروح؟ فقام ساعة ينظر، فعرفت أنه يوحى إليه، فتأخرت حتى صعد الوحي، ثم قال: ﴿وَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي<sup>(١)</sup> وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]. فقال بعضهم لبعض: قد قلنا لكم: لا تسألوه.

وفي رواية: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ قال الأعمش: هكذا في قراءتنا<sup>(٢)</sup>. أخرجه البخاري ومسلم والترمذي<sup>(٣)</sup>.

(عَسِيبُ) الْعَسِيبُ: سَعَفُ النَّخْلِ، وأهل العراق يُسمونه الجريد.

٧٠٢ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: قالت قريش لليهود: أعطونا شيئاً نسأل عنه هذا الرجل، فقالوا: سلوه عن الروح. فسألوه عن الروح؟ فأنزل الله تعالى: ﴿وَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]. قالوا: أوتينا علماً كثيراً، أوتينا التوراة، ومن أوتي التوراة فقد أوتي خيراً كثيراً. فأنزلت: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلَّمْتُ رَبِّي لَفُتِحَ الْبَحْرُ﴾ [الكهف: ١٠٩] إلى آخر

(١) قال ابن القيم: ليس المراد هنا بالأمر الطلب اتفاقاً، وإنما المراد به المأمور، والأمر يطلق على الأمور كالمخلوق على المخلوق، ومنه (لما جاء أمر ربك) وقال ابن بطال: معرفة حقيقة الروح مما استأثر الله بعلمه بدليل هذا الخبر، والحكمة في إبهامه اختبار المخلوق ليعرفهم عجزهم عن علم ما لا يدركونه حتى يضطربهم إلى رد العلم إليه.

(٢) ليست هذه القراءة في السبعة، بل ولا في المشهور من غيرها، قال الحافظ: وقد أغفلها أبو عبيد في كتاب القراءات له من قراءة الأعمش.

(٣) البخاري (١٢٥) في العلم: باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾، و(٤٧٢١) في تفسير سورة بني إسرائيل: باب ﴿وَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾، و(٧٢٩٧) في الاعتصام: باب ما يكره من كثرة السؤال، و(٧٤٥٦) في التوحيد: باب ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِإِيبَادِنَا الْفَرَسَيْنِ﴾ و(٧٤٦٢) فيه: باب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾؛ ومسلم (٢٧٩٤) في صفات المنافقين: باب سؤال اليهود النبي ﷺ عن الروح؛ والترمذي (٣١٤١) في التفسير: باب ومن سورة بني إسرائيل؛ ورواه أيضاً أحمد في المسند ٣٨٩/١ (٣٦٨٠). قال ابن كثير في تفسيره ٢٢٧/٥: وهذا السياق يقتضي فيما يظهر بادي الرأي أنَّ هذه الآية مدنية، وأنها نزلت حين سأل اليهود عن ذلك بالمدينة، مع أنَّ السورة كلها مكية، وقد يجاب عن هذا بأن تكون نزلت عليه بالمدينة مرة ثانية، كما نزلت عليه بمكة قبل ذلك، أو أنه نزل عليه الوحي بأنه يجيبهم عما سألوه بالآية المتقدم إنزالها عليه، وهي هذه الآية ﴿وَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾.



الآية. أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

٧٠٣ - (خ م ت س - ابن عباس) رضي الله عنهما، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠] قال: أنزلت ورسول الله ﷺ مُتَوَارٍ بِمَكَّةَ<sup>(٢)</sup>، وكان إذا رفع صوته، سمعه المشركون فسبوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به، فقال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾، أي: بقراءتك، حتى يسمعه المشركون ﴿وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾: عن أصحابك، فلا تُسمِعهم ﴿وَأَبْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾: أسمعهم، ولا تجهز حتى يأخذوا عنك القرآن.

وفي رواية: ﴿وَأَبْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ يقول: «بين الجهر والمُخافتة». أخرجه الجماعة إلا الموطأ وأبا داود<sup>(٣)</sup>.

(تُخَافُتْ) الْمُخَافَتَةُ: الْمُسَارَرَةُ، وَالتَّخَافُتُ: السَّرَارُ.

٧٠٤ - (خ م ط - عائشة) رضي الله عنها، قالت: أنزل هذا في الدُّعَاءِ ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾. أخرجه البخاري ومسلم.

(١) الترمذي (٣١٤٠) في التفسير: باب ومن سورة بني إسرائيل، وإسناده حسن. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه؛ وأخرجه أحمد في المسند (٢٣٠٩) وأورده السيوطي في الدر المنثور ١٩٩/٤ وزاد نسبه للنسائي وابن المنذر وابن حبان وأبي الشيخ في «العظمة» والحاكم وابن مردويه، وأبي نعيم والبيهقي كلاهما في «الدلائل» عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) يعني في أول الإسلام.

(٣) البخاري (٤٧٢٢) في تفسير سورة بني إسرائيل: باب ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾، و(٧٤٩٠) في التوحيد: باب قوله ﴿أَنْزَلْنَاهُ بِعِلْمَيْهِ﴾، و(٧٥٢٥) فيه: باب قول الله تعالى: ﴿وَأَيُّرَأُ قَوْلُكُمْ أَوْ أَجْهَرُ أَيْدِي﴾، و(٧٥٤٧) فيه: باب قول النبي ﷺ: «الماهر بالقرآن»؛ ومسلم (٤٤٦) في الصلاة: باب التوسط في القراءة في الصلاة الجهرية؛ والترمذي (٣١٤٦) في التفسير: باب ومن سورة بني إسرائيل؛ والنسائي ١٧٧/٢ و١٧٨ و(١٠١١ و ١٠١٢) في الصلاة: باب قوله عز وجل ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ ورواه أحمد في المسند ٢٣/١ و٢١٥ (١٥٦ و ٦٥٨١)؛ والطبري ١٢٣/١٥؛ وأورده السيوطي في الدر المنثور ٢٠٦/٤ وزاد نسبه إلى سعيد بن منصور، وابن أبي حاتم، وابن حبان، وابن مردويه، والطبراني والبيهقي في سننه.



وأخرجه الموطأ عن عروة بن الزبير، فجعله من كلامه<sup>(١)</sup>.

## سورة الكهف

٧٠٥ - (ط - سعيد بن المسيّب) رحمه الله، قال: ﴿وَالْبَقِيَّةُ الصَّلَاحُ﴾ [الكهف: ٤٦] هي قولُ العبد، الله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله. أخرجه الموطأ<sup>(٢)</sup>.

٧٠٦ - (خ م ت - سعيد بن جبّير) رحمه الله، قال: قلت لابن عباس رضي الله عنهما: إِنَّ نَوْفًا الْبِكَالِيَّ<sup>(٣)</sup> يَزْعُمُ أَنَّ موسى صاحب بني إسرائيل ليس هو صاحب

(١) البخاري (٤٧٢٣) في تفسير سورة بني إسرائيل: باب ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾، و(٦٣٢٧) في الدعوات: باب الدعاء في الصلاة، و(٧٥٢٦) في التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا قَوْمُكُمْ أَوْ أَجْهَرُوا بِطَعْنٍ﴾، ومسلم (٤٤٧) في الصلاة: باب التوشط في القراءة في الصلاة الجهرية؛ والموطأ ٢١٨/١ (٥٠٥) في القرآن: باب العمل في الدعاء. وأورده السيوطي في الدر المنثور ٢٠٧/٤ وزاد نسبته إلى سعيد بن منصور، وابن أبي شيبة في المصنّف، وأبي داود في الناسخ، والبخاري، والنحاس، وابن نصر، وابن مردويه، والبيهقي في سننه عن عائشة رضي الله عنها.

قال الحافظ في الفتح: قوله: أنزل ذلك في الدعاء، هكذا أطلقت عائشة، وهو أعم من أن يكون ذلك داخل الصلاة أو خارجها.

(٢) الموطأ ٢١٠/١ (٤٨٩) في القرآن (النداء للصلاة): باب ماجاء في ذكر الله تبارك وتعالى؛ وأخرجه أحمد في المسند ٧٠/١ (٥١٣) عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وسنده صحيح، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢٩٧/١ وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، وأورده السيوطي في الدر المنثور ٢٣٥/٤ وزاد نسبته لابن جرير وابن المنذر.

(٣) جاء في الفتح ٣١١/٨ نوف: بفتح النون وسكون الواو بعدها فاء، والبِكَالِي: بكسر الموحدة مخففاً، وبعد الألف لام، ووقع عند بعض رواة مسلم: بفتح أوّله وتشديد الكاف والأول هو الصواب؛ واسم أبيه: فَصَالَة - بفتح الفاء، وتخفيف المعجمة - وهو منسوب إلى بني بَكَال بن دُعَيْم بن سعد بن عوف، بطي من حمير؛ ويقال: إنه ابن امرأة كعب الأحبار؛ وقيل: ابن أخيه، وهو تابعي صدوق. وفي التابعين: جبر - بفتح الجيم وسكون الموحدة - ابن نوف البكيلي - بفتح الموحدة وكسر الكاف مخففاً بعدها تحتانية بعدها لام - منسوب إلى بكيل بطي من همدان، ويكنى: أبا الوداك، بتشديد الدال، وهو مشهور بكنته، ومن زعم أنه ولد نوف البكالي فقد وهم.



الخَضِرُ<sup>(١)</sup>. فقال: كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>، سمعتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «قام موسى عليه السلامُ خَطِيئًا في بني إسرائيل، فسُئِلَ: أيُّ الناسِ أعلم؟ فقال: أنا أعلم. قال: فَعَتَبَ الله عليه إذ لم يَرُدَّ العلمَ إليه، فأوحى الله إليه: إِنَّ عَبْدًا من عبادي بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ هو أعلمُ منك<sup>(٣)</sup>. قال موسى: أيُّ ربِّ، كيف لي به؟ فَقِيلَ له: احْمِلْ حُوتًا في مِكْتَلٍ، فحيثُ تَفَقَّدَ الحُوتَ فهو ثَمٌّ. فانطلقَ وانطلقَ معه فتاه<sup>(٤)</sup> وهو يوشع بن نون، فحمل موسى حوتًا في مِكتل فانطلق هو ووفاته يَمْشِيَانِ، حتى آتَيَا الصَّخْرَةَ، فرقدَ موسى وفتاه، فاضطربَ الحوتُ في المِكتل، حتى خرجَ من المِكتل، فسقطَ في البحر، قال: وأمسَكَ الله عنه جِزْيَةَ الماءِ حتى كان مِثْلَ الطَّاقِ<sup>(٥)</sup> فكانَ لِلْحُوتِ سَرَبًا، وكان لموسى وفتاه عَجَبًا؛ فانطلقَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِهِمَا وَيَوْمَهُمَا<sup>(٦)</sup>، ونَسِيَ صاحبُ موسى أَنْ يُخْبِرَهُ، فلَمَّا أَصْبَحَ موسى عليه السلامُ قال لفتاه: ﴿إِنَّا غَدَاءٌ نَأْلُقُدَ لَيْسًا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾ [الكهف: ٦٢] قال: ولم يَنْصَبْ حتى جاورَ المكانَ الذي

- (١) قال الحافظُ ابنُ حجر في الإصابة: ثَبِتَ في الصحيحين أن سببَ تسميةِ الخَضِرِ «أنه جلسَ على فِرَّةٍ بيضاء، فإذا هي تهتَزُّ تحته خضراء» هذا لفظُ الإمام أحمد من رواية ابنِ المبارك عن معمر عن همام عن أبي هريرة. و«الفروة» الأرض اليابسة.
- (٢) قال العلماء: هو على وجه الإغلاظ والرُّجْر عن مثل قوله، لأنَّه يعتقد أنه عدو الله حقيقةً، إنما قاله مبالغةً في إنكار قوله لمخالفته قول رسول الله ﷺ، وكان ذلك في حال غضب ابن عباس لشدة إنكاره، وفي حال الغضب تطلُّقُ الألفاظ، ولا يُرَادُ بها حقائقها.
- (٣) قال في الفتح ١٩٤/١ قوله: «هو أعلم منك» ظاهرٌ في أنَّ الخَضِرَ نبي، بل مرسل، إذ لو لم يكن كذلك للزِمَ تفضيلُ العالي على الأعلى، وهو باطلٌ من القول، ومن أوضح ما يُسْتَدَلُّ به على نبوةِ الخضر قوله: ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِ﴾ وينبغي اعتقادُ كونه نبيًا، لثلا يتدرَّجُ بذلك أهلُ الباطل في دعواهم: إِنَّ الرُّبِّيَّ أَفْضَلُ من النبي، حاشا وكلا.
- (٤) قال النووي: «فتاه» صاحبه. و«نون» مصروف، كنوح. وهذا الحديث يرد قول من قال من المفسرين: إن فتاه عبدٌ له، وغير ذلك من الأقوال الباطلة. قالوا: هو يوشع بن نون بن إفراسيم بن يوسف.
- (٥) قال النووي: قوله: «وأمسك الله عنه جرية الماء، حتى كان مثل الطاق» الجِزْيَةُ: بكسر الجيم، والطاق: عقد البناء، وجمعه: طَوْقٌ وأطواق، وهو الأَرْج، وما عَقْدُ أعلاه من البناء، وبقي ماتحته خاليًا.
- (٦) قال الحافظ في الفتح ١٩٥/١: قوله: «فانطلقا بقية ليلتهما» بالجزء على الإضافة، و«يومهما» بالنصب على إرادة سير جميعه؛ وبثبه بعضُ الحُذَّاق على أنَّه مقلوب، وأنَّ الصواب: بقية يومهما وليلتهما، لقوله بعده «فلما أصبح» لأنه لا يُصْبِحُ إلا عن ليل. انتهى. ويحتمل أن يكون المراد بقوله: «فلما أصبح» أي من الليلة التي تلي اليوم الذي سارا جميعه. والله أعلم.



أَمَر به ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ وَمَا أَسْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا﴾ (٦٦) قَالَ: ﴿مُوسَى: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ﴾ (١) فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ [الكهف: ٦٣، ٦٤] قَالَ: يَقْصَانِ آثَارَهُمَا، حَتَّى آتَيَا الصَّخْرَةَ، فَرَأَى رَجُلًا مُسَجَّجًا عَلَيْهِ بَنُوبٌ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ مُوسَى، فَقَالَ لَهُ الْخَضِرُ: أَتَيْتُ بِأَرْضِكَ السَّلَامُ (٢)؟ قَالَ: أَنَا مُوسَى. قَالَ: مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: إِنَّكَ عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَّمَكَ اللَّهُ لَا أَعْلَمُهُ، وَأَنَا عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَّمَنِيهِ لَا تَعْلَمُهُ. قَالَ لَهُ مُوسَى: ﴿هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي (٣) مِمَّا عَلَّمْتَ رُسُلًا﴾ (٦٧) قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا (٦٨) وَكَيْفَ نَصِيرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا (٦٩) قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا ﴿قَالَ لَهُ الْخَضِرُ: ﴿فَإِنْ أَتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْتَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف: ٦٦ - ٧٠] قَالَ: نَعَمْ. فَانْطَلَقَ الْخَضِرُ وَمُوسَى يَمْشِيَانِ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ، فَمَرَّتْ بِهِمَا سَفِينَةٌ، فَكَلَّمَاهُم أَنْ يَحْمِلُوهُمَا، فَعَرَفُوا الْخَضِرَ، فَحَمَلُوهُمَا بِغَيْرِ نَوَلٍ، فَعَمَدَ الْخَضِرُ إِلَى لَوْحٍ مِنَ الْوُحِ السَّفِينَةِ، فَتَزَعَهُ، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: قَوْمٌ حَمَلُونَا بِغَيْرِ نَوَلٍ، عَمَدْتَ إِلَى سَفِينَتِهِمْ فَخَرَقْتَهَا ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ أَخَرَقْنَاهَا لِنُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا (٤)﴾ (٧١) قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا (٧٢) قَالَ

(١) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ ١٥٤/١ قَوْلُهُ: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ﴾ أَي: نَطْلُبُ، لِأَنَّ فَقْدَ الْحَوْتَ جُعِلَ آيَةً، أَي: عَلَامَةً عَلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ الْخَضِرُ. وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ التَّجَادُلِ فِي الْعِلْمِ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ تَعَمُّتٍ، وَالرَّجُوعُ إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ عِنْدَ التَّنَازُعِ، وَالْعَمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ الصَّدُوقِ، وَرُكُوبُ الْبَحْرِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، بَلْ فِي طَلَبِ الْاسْتِكْثَارِ مِنْهُ، وَمَشْرُوعِيَّةُ حَمْلِ الزَّادِ فِي السَّفَرِ، وَلِزُومِ التَّوَضُّعِ فِي كُلِّ حَالٍ. وَلِهَذَا حَرَصَ مُوسَى عَلَى الْإِلْتِقَاءِ بِالْخَضِرِ وَطَلَبِ الْعِلْمِ مِنْهُ، تَعْلِيمًا لِقَوْمِهِ أَنْ يَتَأَدَّبُوا بِأَدَبِهِ. وَتَنْبِيهًا لِمَنْ زَكَّى نَفْسَهُ أَنْ يَسْلُكَ مَسْلَكَ التَّوَضُّعِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ ١٩٥/١ قَوْلُهُ: «أَتَيْتُ بِأَرْضِكَ السَّلَامِ». وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي التَّفْسِيرِ «هَلْ بَارِضِي مِنْ سَلَامٍ؟» أَوْ مِنْ أَي، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتَى لَيْسَ هَذَا؟﴾

وَالْمَعْنَى: مِنْ أَيْنَ السَّلَامُ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي لَا يَعْرِفُ فِيهَا، وَكَأَنَّهُمَا كَانَتْ بِلَادَ كَفَرٍ، أَوْ كَانَتْ تَحِيَّتُهُمْ بِغَيْرِ السَّلَامِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ وَمَنْ دُونَهُمْ، لَا يَعْلَمُونَ مِنَ الْغَيْبِ إِلَّا مَا عَلَّمَهُمُ اللَّهُ، إِذْ لَوْ كَانَ الْخَضِرُ يَعْلَمُ كُلَّ غَيْبٍ لَعَرَفَ مُوسَى قَبْلَ أَنْ يَسْأَلَهُ.

(٣) قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَعَاصِمٌ يَحْذِفُهَا.

(٤) قَالَ النَّوَوِيُّ: فِي الْحَدِيثِ الْحُكْمُ بِالظَّاهِرِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ لِإِنْكَارِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ. قَالَ الْقَاضِي: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْلِ مُوسَى ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ وَ﴿شَيْئًا نَكْرًا﴾ أَيُّهُمَا أَشَدُّ؟ فَقِيلَ «إِمْرًا» لِأَنَّهُ الْعَظِيمُ. وَلِأَنَّهُ فِي مَقَابِلَةِ خَرَقِ السَّفِينَةِ الَّذِي يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ =



لَا تُؤَاخِذُنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عَسَىٰ ﴿٧٣﴾ [الكهف: ٧١، ٧٣]، ثم خرجا من السفينة، فبينما هما يمشيان على الساحل، إذا غلامٌ يلعبُ مع الغلمان، فأخذ الخضرُ رأسه، فاقتلعه بيده، فقتله، فقال موسى: ﴿أَفَتُلْكَ نَفْسًا رَّكِيَةً﴾<sup>(١)</sup> يَغَيِّرُ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُّكْرًا ﴿٧٤﴾ ﴿٧٤﴾ قَالَ أَلَمْ أَنْقَلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٥﴾ [الكهف: ٧٤، ٧٥] قال: وهذه أشدُّ من الأولى ﴿قَالَ إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَحِّحْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ ﴿٧٦﴾ فَأَنْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَنَّىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَا أَهْلُهَا فَأَبَوْا أَنْ يُصَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ﴿٧٧﴾ يقول: مائل، قال الخضر بيده هكذا ﴿فَأَقْصَمْوهُ قَالَ﴾ له موسى: قوم آتيناكم، فلم يضيفونا، ولم يُطعمونا ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ ﴿٧٨﴾ قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ سَأُنَبِّئُكَ بِمَا أَوْفَلَ لَمْ تَسْتَطِيعَ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴿٧٩﴾ [الكهف: ٧٦ - ٧٨] قال رسول الله ﷺ: «يرحمُ الله موسى، لو ددْتُ أنَّه كان صَبْرًا، حتى كان يقصُّ علينا من أخبارهما» قال: وقال رسولُ الله ﷺ: «كانتِ الأولى من موسى نسيانًا» قال: وجاء عُصْفُورٌ حتى وقع على حرفِ السِّفِينَةِ، ثم نَقَرَ في البحر، فقال له الخضر: ما نَقَصَ علمي وعلمُك من علم الله، إلا مثلَ ما نَقَصَ هذا العصفور من البحر».

زاد في رواية: «وعلمُ الخلائق» ثم ذكر نحوه.

قال سعيد بن جبیر: وكان يقرأ «وكان أُمَامَهُمْ»<sup>(٢)</sup> ملكٌ يأخذُ كلَّ سفينةٍ صالحةٍ غَضَبًا وكان يقرأ: «وأما الغلامُ فكان كافرًا».

وفي رواية قال: «بينما موسى عليه السلام في قومه يُدْكَرُهُمْ بِأَيَّامِ الله، وإيَّامُ الله نِعْمَاؤُهُ وبِلاؤُهُ، إذ قال: ما أعلمُ في الأرضِ رجلًا خَيْرًا أو أعلمَ مِنِّي» قال... وذكر الحديث.

وفيه «حُوتًا مَالِحًا».

= هلاك الذين فيها وأموالهم، وهلاكهم أعظم من قتل الغلام فإنها نفس واحدة. وقيل: ﴿نُكْرًا﴾ أشد لأنه قاله عند مباشرة القتل حقيقة، وأما القتل بخرق السفينة فمظنون. وقد يسلمون في العادة. وقد سلموا في هذه القضية فعلاً. وليس فيها ماهو محقق إلا مجرد الخرق. والله أعلم.

(١) قرأه الكوفيون وابن عامر: «زكية» بغير ألف، والباقون «زاكية» بألف، وهما بمعنى واحد.

(٢) هذه القراءة كالتفسير، لأنها تكتب في المصحف. قاله الزركشي.



وفيه<sup>(١)</sup>، «مُسَجِّى ثَوْبًا، مُسْتَلْقِيًا عَلَى الْقَفَا، أَوْ عَلَى حُلَاوَةِ الْقَفَا».

وفيه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى مُوسَى، لَوْلَا أَنَّهُ عَجَّلَ لَرَأَى الْعَجَبَ، وَلَكِنَّهُ أَخَذَتْهُ مِنْ صَاحِبِهِ ذِمَامَةً، قَالَ: ﴿إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَجِّبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عَذْرًا﴾ وَلَوْ صَبَرَ لَرَأَى الْعَجَبَ، قَالَ: وَكَانَ إِذَا ذَكَرَ أَحَدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ بَدَأَ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا آتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ﴾ لِثَامًا، فطافا في المجالس، ف ﴿أَسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٧، ٧٨]، قَالَ: وَأَخَذَ بِثَوْبِهِ، ثُمَّ تَلَا إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَنَا السَّيْفُ نَفَعْتُ لِمَسْكِينٍ يَمْعَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [الكهف: ٧٩]، فَإِذَا جَاءَ الَّذِي يُسَخِّرُهَا وَجَدَهَا مُنْخَرِقَةً، فَتَجَاوَزَهَا، فَأَصْلَحُوهَا بِخَشَبَةٍ وَأَمَّا الْغُلَامُ فَطُبِعَ يَوْمَ طُبِعَ كَافِرًا، وَكَانَ أَبَوَاهُ قَدْ عَطَفَا عَلَيْهِ، فَلَوْ أَنَّهُ أَدْرَكَ ﴿يُرْهِقُهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾ ﴿فَارْتَدَّا أَنْ يَبَدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِمَّا زَكَّوْهُ وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف: ٨١].

وفي رواية قال: «وفي أصل الصَّخْرَةِ عَيْنٌ يُقَالُ لَهَا: الْحَيَاةُ، لَا يُصِيبُ مِنْ مَائِهَا شَيْءٌ إِلَّا حَيٌّ، فَأَصَابَ الْحَوْتَ مِنْ مَاءِ تِلْكَ الْعَيْنِ فَتَحَرَّكَ، وَانْسَلَّ مِنَ الْمِكْتَلِ» وَذَكَرَ نَحْوَهُ.

وفي رواية: «أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: خُذْ حَوْتًا، حَتَّى تُنْفَخَ فِيهِ الرُّوحُ، فَأَخَذَ حَوْتًا، فَجَعَلَهُ فِي مِكْتَلٍ، فَقَالَ لِفَتَاةٍ: لَا أَكْلُفُكَ. إِلَّا أَنْ تُخْبِرَنِي بِحَيْثُ يُفَارِقُكَ الْحَوْتُ. فَقَالَ: مَا كَلَّفْتُ كَبِيرًا... وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وفيه: «فَوَجَدَا خَضِرًا عَلَى طِفْئَةِ<sup>(٢)</sup> خَضْرَاءَ عَلَى كَبِدِ الْبَحْرِ، وَأَنَّ الْخَضِرَ قَالَ لِمُوسَى: أَمَا يَكْفِيكَ أَنَّ التَّوْرَةَ بِيَدَيْكَ، وَأَنَّ الْوَحْيَ يَأْتِيكَ، يَا مُوسَى، إِنَّ لِي عِلْمًا

(١) فِي هَامِش (ظ) مَانُصُّهُ: «فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ فِي الْمُتَّفِقِ مِنْ كِتَابِ الْحَمِيدِيِّ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ فَكَشَفَ الثَّوْبَ عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ: عَلَيْكَ السَّلَامُ، مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا مُوسَى. قَالَ: مَنْ مُوسَى؟ قَالَ: مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ. قَالَ: مَجِيءٌ مَاجَاءُ بَكَ؟ قَالَ: جِئْتُ لَتَعْلَمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رَشْدًا. هَذَا مَزِيدٌ مَذْكُورٌ فِي الصَّحِيحِينَ، وَمَا وَرَاءَ هَذَا مُفْرَقٌ فِي رَوَايَاتِ هَذَا الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ.

(٢) الطَّنْفَسَةُ: فَرَّاشٌ صَغِيرٌ، وَهِيَ بِكَسْرِ الطَّاءِ وَالْفَاءِ بَيْنَهُمَا نَوْنٌ سَاكِنَةٌ، وَبِضْمِ الطَّاءِ وَالْفَاءِ، وَبِكَسْرِ الطَّاءِ وَيَفْتَحُ الْفَاءِ. لُغَاتٌ.



لَا يُبْنِي لَكَ أَنْ تَعْلَمَهُ، وَإِنَّ لَكَ عِلْمًا لَا يُبْنِي لِي أَنْ أَعْلَمَهُ»<sup>(١)</sup>.

وفيه في صفة قتل الغلام «فَأَضْجَعُهُ فَذَبَحَهُ بِالسَّكِينِ».

وفيه: «كَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ، وَكَانَ كَافِرًا ﴿فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾ [الكهف: ٨٠] يحملهما حُبُّهُ عَلَى أَنْ يُتَابِعَاهُ عَلَى دِينِهِ ﴿فَارْتَدَّا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا حَتَّىٰ مَنَّهُ زَكَوَةٌ﴾ [الكهف: ٨١]، لقوله ﴿أَقَلَّتْ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ [الكهف: ٧٤]، ﴿وَأَقْرَبَ رَحْمًا﴾ [الكهف: ٨١] أَرَحِمُ بِهِمَا مِنَ الْأَوَّلِ الَّذِي قَتَلَ الْخَضِرَ».

وفي رواية: «أَنَّهُمَا أَبَدَا جَارِيَةً».

وفي رواية عُبيد الله بن عبد الله بن عُتْبَةَ بنِ مَسْعُودٍ «أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ تَمَارَىٰ هُوَ وَالْحُرَّ»<sup>(٢)</sup> بَنُ قَيْسٍ بنِ حِضْنِ الْفَزَارِيِّ فِي صَاحِبِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ الْخَضِرُ. فَمَرَّ بِهِمَا أَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ، فَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: يَا أَبَا الطُّفَيْلِ، هَلُمَّ إِلَيْنَا، فَإِنِّي قَدْ تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَى لُقَيْيهِ، فَهَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟ فَقَالَ أَبِيُّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَا مُوسَى فِي مَلَأٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ: هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ؟ قَالَ مُوسَى: لَا. فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَىٰ إِلَى مُوسَى: بَلَى، عَبْدُنَا الْخَضِرُ»<sup>(٣)</sup>، فَسَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَى لُقَيْيهِ، فَجَعَلَ اللَّهُ لَهُ الْحُوتَ آيَةً... وَذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَارْتَدَّا عَلَآءَ آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ [الكهف: ٦٤] فَوَجَدَا خَضِرًا، فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا مَا قَصَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ ٣١٦/٨: قَوْلُهُ: «يَامُوسَى، إِنَّ لِي عِلْمًا لَا يُبْنِي لَكَ أَنْ تَعْلَمَهُ» أَيُّ: جَمِيعِهِ، وَ«إِنَّ لَكَ عِلْمًا لَا يُبْنِي لِي أَنْ أَعْلَمَهُ» أَيُّ: جَمِيعِهِ. وَتَقْدِيرُ ذَلِكَ مُتَعَيْنٌ، لِأَنَّ الْخَضِرَ كَانَ يَعْرِفُ مِنَ الْحُكْمِ الظَّاهِرِ مَا لَا غِنَى بِالْمُكَلَّفِ عَنْهُ، وَمُوسَى كَانَ يَعْرِفُ مِنَ الْحُكْمِ الْبَاطِنِ مَا يَأْتِيهِ بِطَرِيقِ الْوَحْيِ. وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ سَفِيَّانَ: «يَامُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عِلْمِيهِ، لَا تَعْلَمُهُ أَنْتَ» وَهُوَ بِمَعْنَى الَّذِي قَبْلَهُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: قَوْلُهُ: «تَمَارَىٰ هُوَ وَالْحُرُّ» سَقَطَ «هُوَ» مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرَ، فَعُطِفَ عَلَى الْمَرْفُوعِ الْمُتَصَلِّ بِغَيْرِ تَوْكِيدٍ وَلَا فَضْلٍ، وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ الْبَعْضِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ: قَوْلُهُ: «بَلَى عَبْدُنَا» أَيُّ: هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ. وَلِلْكَشْمِيهِنِيِّ: «بَلَى» بِاسْكَانِ اللَّامِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: لِأَتَلَطَّقُوا النَّفْيَ، بَلَى قُلْ: خَضِرٌ، وَإِنَّمَا قَالَ: عَبْدُنَا وَإِنْ كَانَ السِّيَاقُ يَقْتَضِي أَنْ يَقُولَ: عَبْدُ اللَّهِ، لِكَوْنِهِ أَوْرَدَهُ عَلَى طَرِيقِ الْحِكَايَةِ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى وَالْإِضَافَةِ فِيهِ لِلتَّعْظِيمِ.



هذه روايات البخاري ومسلم.

ولمسلم رواية أخرى بطولها، وفيها: «فانطلقا حتى إذا لقيَا غُلَمَانًا يلعبون، قال: فانطلق إلى أحدهم بادي الرأي، فقتله، قال: فذُعرَ عندها موسى دُغرةً مُنكرةً، قال: ﴿أَفَلَتَ نَفْسًا رَكِيَةً يَغَيِّرُ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤]، فقال رسولُ الله ﷺ عند هذا المكان: «رحمةُ الله علينا وعلى موسى، لولا أنه عَجَلَ لرأى العجب، ولكنه أخذته من صاحبه ذمامة».

وعند البخاري فيه ألفاظٌ غير مسندة، منها: «يزعمون أن الملك كان اسمه هُدُودُ بنُ بُدد، وأنَّ الغلامَ المقتول كان اسمه فيما يزعمون: حَيْسُور»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية في قوله قال: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ قال: «كانت الأولى نسيانًا، والوسطى: شَرْطًا، والثالثة عَمْدًا»<sup>(٢)</sup>.

وأخرجه الترمذي مثل الرواية الأولى بطولها.

وفيها<sup>(٣)</sup>: قال سفيان: «يَزْعُمُ نَاسٌ أَنَّ تِلْكَ الصَّخْرَةَ عِنْدَهَا عَيْنُ الْحَيَاةِ، لَا يُصِيبُ مَاوَهَا مِثْنًا إِلَّا عَاشَ. قال: وكان الحوتُ قد أَكَلَ منه، فلما قُطِرَ عليه الماءُ عاش...» وذكر الحديث إلى آخره.

وفي رواية لمسلم: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ ﴿لَنَخَذَّ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧].

وعنده قال: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «الغلامُ الذي قتله الخَضِرُ طُبِعَ يَوْمَ طُبِعَ كَافِرًا، ولو عاشَ لأَرْهَقَ أبويه طُغْيَانًا وكَفْرًا».

وفي رواية الترمذي أيضًا: قال: «الغلامُ الذي قتله الخَضِرُ طُبِعَ يَوْمَ طُبِعَ كَافِرًا...» لم يَرِدْ.

(١) البخاري ٣١٩/٨. وجاء في هامش (ظ): كذا ذكره المصنف، حبشون بالحاء والنون، والصواب ما ذكره الدارقطني حيسور بالياء المثناة والراء والسين المهملة.

(٢) البخاري ٣١٨/٨.

(٣) يعني رواية الترمذي، ولا تصحُ لانقطاع سندها، وكون الذين يزعمون ذلك مجهولين.



وأخرج أبو داود من الحديثِ طَرَفَيْنِ مختصرَيْنِ عن أبيِّ بن كعب:  
الأول: قال: قال النبي ﷺ: «الغلامُ الذي قتلَه الخضر: طُبعَ يوم طبع كافرًا». وزاد في أخرى: «ولو عاش لأرهُقَ أبُوهُ طُغْيَانًا وكُفْرًا».

والثاني: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «أبصرَ الخضرَ غلامًا يلعبُ مع الصَّبيان، فتناولَ رأسَهُ فقلَّعَهُ، فقال موسى: ﴿أَفَلَيْتَ نَفْسًا رَكِيَّةً﴾ [الكهف: ٧٤] الآية.

وحيث اقتصر أبو داود على هذين الطرفين من الحديث بطوله لم أعلم علامته<sup>(١)</sup>.

(مِكَتَل) المِكَتَلُ: شِبْهُ الزَّنْبِيلِ، يَسَعُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا.

(سَرَبًا) السَّرَبُ: الْمَسْلُوكُ.

(نَصَبًا) النَّصَبُ: التَّعَبُ.

(أَوَيْنَا) أَوَى يَأْوِي إِلَى الْمَنْزِلِ: إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ وَرَجَعَ.

(فَارَزَنَدًا) ارْتَدَّا: افْتَعَلَا مِنَ الْارْتِدَادِ، وَهُوَ الرُّجُوعُ.

(قَصَصًا) الْقَصَصُ: تَتَبُّعُ الْأَثَرِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، وَالْمَعْنَى: رَجَعَا مِنْ حَيْثُ جَاءَا، يَقْصَصَانِ الْأَثَرَ.

(مُسَجَّي) الْمُسَجَّى: الْمُغْطَى.

(١) البخاري (٤٧٢٥) في تفسير سورة الكهف: باب ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتْنِهِ لَآ آتِيحُ حَقِّي أَبْلُغَ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ﴾، و(٤٧٢٦) فيه: باب ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا نَبَسُوا بِخُشْيَاهِمَا﴾، و(٤٧٢٧) فيه: باب ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتْنِهِمَا إِنَّا نَظُنُّكُمْ فِي الْبَحْرِ﴾، و(٧٤) في العلم: باب ماذكر في ذهاب موسى في البحر، و(٧٨) فيه: باب الخروج في طلب العلم، و(١٢٢) فيه: باب ما يستحب للعالم إذا سئل، و(٢٢٦٧) في الاجارة: باب إذا استأجر أجيرًا على أن يقيم حائطًا، و(٢٧٢٨) في الشروط: باب الشروط مع الناس بالقول، و(٣٢٧٨) في بدء الخلق: باب صفة إبليس وجنوده، و(٣٤٠٠) و(٣٤٠١) في الأنبياء: باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام، و(٧٤٧٨) في التوحيد: باب في المشيئة والإرادة؛ ومسلم (٢٣٨٠) في الفضائل: باب فضائل الخضر عليه السلام؛ والترمذي (٣١٤٩) في التفسير: باب ومن سورة الكهف؛ وأبو داود (٤٧٠٥) و(٤٧٠٦) و(٤٧٠٧) في السنة: باب في القدر؛ وسيأتي مختصرًا برقم (٩٥٥). وأحمد في المسند ١١٦/٥. (٢٠٦٠٦).



(رَشَدًا) الرَّشْدُ والرُّشْدُ: الهُدَى.

(نَوَل) النَّوَلُ: العَطِيَّةُ والجُعْلُ: تقول: نِلْتُ الرجلَ أَنْوَلُهُ نَوَلًا: إذا أعطيته، ونِلْتُ الشيءَ أَنَا لَهُ نَيْلًا: وصلتُ إليه.

(إِمْرًا) الإِمْرُ: الأمرُ العَظِيمُ المُتَكَرِّر.

(حُلَاوَةُ القَفَا) قال الجَوْهَرِيُّ: حُلَاوَةُ القَفَا، بالضم: وسطه، وكذلك حُلَاوَى القَفَا، فَإِنْ مَدَدْتَ - فقلت: حُلَاوَاءُ القَفَا - فتحت. (١).

(دَمَامَةٌ) الدَّمَامَةُ بالذال المعجمة: الحياءُ والإشفاق من الدَّم، وبالبدال غير المعجمة: قُبْحُ الوجْهِ، والمُرَادُ الأول.

(أَزْهَقَهُمَا طُغْيَانًا) يقال: رَهَقَهُ - بالكسر - يَرْهَقُهُ رَهَقًا، أي: غَشِيَهُ؛ وَأَزْهَقَهُ طُغْيَانًا وَكُفْرًا، أي: أغشاه إِيَّاه. ويقال: أَرْهَقَنِي فلَانٌ إِيْمًا حتى رَهَقْتُهُ، أي: حَمَلَنِي إِيْمًا حتى حملته له، والطغيان: الزيادةُ في المعاصي.

(طِنْفَسَةٌ) الطِنْفَسَةُ: واحدةُ الطَنَافِسِ، وهي البُسْطُ التي لها خَمَلٌ رقيق.

(كبد البحر) كَبِدُ كُلِّ شَيْءٍ: وَسَطُهُ، وكأنَّه أَرَادَ به هاهنا: جانبَه.

(تَمَارَى) التُّمَارَاةُ: المُجَادَلَةُ والمُخَاصَمَةُ.

٧٠٧ - (ت - أبو الدرداء) رضي الله عنه، أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «كَانَ الْكَثْرُ ذَهَبًا وَفِضَّةً». أخرجه الترمذي (٢).

٧٠٨ - (خ م ت - زينبُ بنتُ جَحْشٍ) رضي الله عنها، أَنَّ النبي ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَرِعًا يقول: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَبِئْسَ لِلْعَرَبِ (٣) مِنْ شَرٍّ قَدْ اقْتَرَبَ، فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمٍ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ مِثْلُ هَذِهِ»، وَحَلَّقَ بِأَصْبَعِيهِ: الْإِبْهَامَ وَالتِّي تَلِيهَا، فَقَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ:

(١) هذه الفقرة (حلاوة القفا) ليست في (ظ).

(٢) الترمذي (٣١٥٢) في التفسير: باب ومن سورة الكهف، وإسناده ضعيف.

(٣) قوله: «وبئس للعرب» إنما خصَّ الوَيْلَ بِهِمْ، لأنَّ معظمَ مفسدَتِهِمْ راجعٌ إِلَيْهِمْ، وقد وَقَعَ بعضُ ما أَخْبَرَ به ﷺ حيث قال: «إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ هُمُ الثُّرُكُ» وقد أَهْلَكُوا الْخَلِيفَةَ الْمُسْتَعَصِمَ، وَجَرَى مَا جَرَى بِبَغْدَادَ. قاله الكرمانى.



فقلت: يا رسول الله، أَتَهْلِكُ وفينا الصالحون؟ قال: «نعم، إذا كَثُرَ الْخَبْثُ»<sup>(١)</sup>.

هذه رواية البخاري ومسلم.

وفي رواية الترمذي قالت: استيقظ رسولُ الله ﷺ من النَّومِ مُخَمَّرًا وَجْهَهُ، يقول: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ...» وذكر نحوه.

وفيه: «وَعَقَدَ عَشْرًا»<sup>(٢)</sup>.

(رَذِمَ) رَذِمْتُ الثُّلُمَةَ رَذَمًا: إذا سَدَدْتُهَا، والاسمُ والمصدرُ سواء: الرِّذَمُ.

(حَلَقَ وَعَقَدَ عَشْرًا) حَلَقَ: أي جعلَ أصبعه كالحلقة، وعقدَ عشرًا: هي من مُوَاضِعَاتِ الحساب، وهو أن تجعلَ رأسَ أصبعك السبابة في وسطِ أصبعك الإبهام من باطنِها شبه الحلقة، وعقدَ التسعين مثلها، إلا أنَّه أُضِيقَ منها، حتى لا يبين في الحلقة إلا خَلَلٌ يَسِيرٌ.

(الْخَبْثُ) بضم الخاء وسكون الباء الموحدة: الفسق والفجور.

٧٠٩ - (خ م - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَذِمٍ بِأَجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلَ هَذِهِ، وَعَقَدَ بِيَدِهِ تِسْعِينَ»<sup>(٣)</sup>. أخرجه البخاري

(١) قال النووي: «الْخَبْثُ» هو بفتح الخاء والباء. وضبطه المؤلف كما سيأتي في تفسير غريب الحديث بضم فسكون. وفُسِّرَهُ الجمهور: بالفسوق والفجور. وقيل: المراد به: الزُّنَى خاصة. وقيل: أولادُ الزُّنَى. والظاهر: أنه المعاصي مطلقًا. «وَنَهْلِكَ» بكسر اللام، على اللغة الفصحى المشهورة، وحُكي فتحها، وهو ضعيف أو فاسد. ومعنى الحديث: أن الْخَبْثَ إذا كَثُرَ فقد يحصلُ الهلاك العام وإن كان هناك صالحون.

(٢) البخاري (٣٣٤٦) في أحاديث الأنبياء: باب قول الله تعالى: ﴿وَسْتَلُوْا عَنْ ذِي الْفَرْقَيْنِ﴾، و(٣٥٩٨) في المناقب: باب علامات النبوة في الإسلام، و(٧٠٥٩) في الفتن: باب قول النبي ﷺ: ويل للعرب من شر قد اقترب، و(٧١٣٥) فيه: باب يأجوج ومأجوج؛ ومسلم (٢٨٨٠) في الفتن: باب اقتراب الفتن؛ والترمذي (٢١٨٧) في الفتن: باب ماجاء في خروج يأجوج ومأجوج؛ وابن ماجه (٣٩٥٣) في الفتن: باب ما يكون من الفتن؛ وأحمد في المسند ٤٢٨/٦ (٢٦٨٦٧).

(٣) قال النووي: «فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه» وعقد سفيان بيده عشرة، هكذا وقع في رواية سفيان عن الزهري؛ ووقع بعده في رواية يونس «وَحَلَقَ بِأَصْبَعِيهِ الْإِبْهَامَ وَالتِّي =



ومسلم<sup>(١)</sup>.

٧١٠ - (ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال في السَّدِّ: «يَخْفِرُونَهُ كُلَّ يَوْمٍ، حَتَّى إِذَا كَادُوا يَخْرِقُونَهُ، قَالَ الَّذِي عَلَيْهِمْ: ارْجِعُوا، فَسْتَخْفِرُونَهُ غَدًا. قَالَ: فَيُعِيدُهُ اللَّهُ كَأَشَدَّ مَاكَانَ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ مُدَّتَهُمْ، وَأَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَهُمْ عَلَى النَّاسِ، قَالَ الَّذِي عَلَيْهِمْ: ارْجِعُوا فَسْتَخْفِرُونَهُ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَاسْتَنْتَى، قَالَ: فِيرْجِعُونَ، فَيَجِدُونَهُ كَهَيْئَتِهِ حِينَ تَرَكَوهُ، فَيَخْرِقُونَهُ فَيَخْرُجُونَ عَلَى النَّاسِ، فَيَسْتَقُونَ<sup>(٢)</sup> الْمِيَاهُ، وَيَقْرُ النَّاسُ مِنْهُمْ، فَيَرْمُونَهُ بِسَهَامٍ إِلَى السَّمَاءِ، فَتَرْجِعُ مُخَضَّبَةً بِالْذَّمَاءِ، فَيَقُولُونَ: فَهَرْنَا مَنْ فِي الْأَرْضِ، وَعَلَوْنَا مَنْ فِي السَّمَاءِ، قَسْوَةً وَعُلُوًّا، فَيَبْعَثُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ نَفَقًا فِي أَفْقَائِهِمْ، فَيَهْلِكُونَ فَيُصْبِحُونَ فَرَسَى»، قَالَ: «فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنَّ دَوَابَّ الْأَرْضِ تَسْمَنُ وَتَبْطَرُ، وَتَشْكُرُ شُكْرًا مِنْ لُحُومِهِمْ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup>.

= تليها». وفي حديث أبي هريرة بعده «وعقد وهب بيده تسعين» فأما روايتا سفيان ويوسف، فمفتقتان في المعنى، وأما رواية أبي هريرة فمخالفة لهما، لأنَّ عقد التسعين أضيئ من العشرة. قال القاضي: لعلَّ حديث أبي هريرة متقدم، فزاد قدر الفتح بعد هذا القدر، قال: أو يكون المراد: التقريب للتمثيل، لاحقيقة التحديد، و«يأجوج ومأجوج» غير مهموزين ومهموزان، قرئ في السبع بالوجهين، والجمهور بترك الهمزة.

(١) البخاري (٣٣٤٧) في الأنبياء: باب ﴿وَسَتَلَوْنَكَ عَنْ ذِي الْقَرْعَيْنِ﴾، و(٧١٣٦) في الفتن: باب يأجوج ومأجوج؛ ومسلم (٢٨٨١) في الفتن: باب اقتراب الفتن؛ وأخرجه أحمد في المسند ٣٤١/٢ (٨٢٩٦).

(٢) في طبعة دمشق: «فَيَسْتَقُونَ»، وفي سنن ابن ماجه: «فَيَسْتَقُونَ»، والمثبت من (ظ) وسنن الترمذي.

(٣) الترمذي (٣١٥٣) في التفسير: باب ومن سورة الكهف، وقال: هذا حديث حسن غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه، مثل هذا، والحديث أخرجه أيضًا أحمد في المسند ٥١٠/٢ (١٠٢٥٤) من حديث سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، ومن طريق حسن بن موسى الأشيب، حدثنا شيبان بن عبد الرحمن، عن قتادة به؛ وكذا رواه ابن ماجه (٤٠٨٠) عن أضر بن مروان عن عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، وهو حديث صحيح.

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره ٣٣٣/٥: وإسناده جيد قوي، ولكن منته في رفعه نكارة، لأنَّ ظاهر الآية يقتضي أنهم لم يتمكنوا من ارتقائه ولا من نقيه لإحكام بنائه وصلابته وشدته، ولكن هذا قد روي عن كعب الأجار أنهم قبل خروجهم يأتونه فيلحسونه حتى لا يبقى منه إلا القليل، فيقولون كذلك، فيصبحون وهو كما كان، فيلحسونه ويقولون: غداً نفتحه، ويلهمون أن يقولوا: إن شاء الله، =



(قَسُوءٌ) القسوة: الغلظة والفظاظة.

(نَغْفًا) النَّغْفُ: دودٌ يكونُ في أنوفِ الإبلِ والغنمِ، واحدُها: نَغْفَةٌ.

(فَرَسَى) جمع فَرَسٍ بمعنى مفروس، من فَرَسَ الذئبُ الشاةَ: إذا قَتَلَهَا؛ فمعنى فَرَسَى: قَتَلَى، مثل: قَتِيلٌ وقَتْلَى.

(تَشَكَّرُ) شَكَرَتِ الشاةُ تَشَكَّرُ شَكَرًا: إذا امتلأَ ضَرْعُهَا لَبَنًا؛ فالمعنى: تمتلئُ أجسادُها لحمًا وتَسْمَنُ.

٧١١ - (خ - مصعب بن سعد بن أبي وقاص) رضي الله عنهما، قال - يعني أبي -: سألتُ عن قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣] أَهْمُ الْحُرُورِيَّةُ؟<sup>(١)</sup> قال: لا، هم اليهودُ والنَّصَارَى؛ أمَّا اليهودُ فكذبُوا محمدًا ﷺ، وأمَّا النَّصَارَى فكذبُوا بِالْجَنَّةِ، قالوا: لا طَعَامَ فيها ولا شَرَابَ؛ وَالْحُرُورِيَّةُ ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ [البقرة: ٢٧]<sup>(٢)</sup> وكان سعدٌ يُسَمِّيهِمْ

= فيصبحون وهو كما فارقه. قال ابنُ كثير: وهذا منجَّةٌ ولعلَّ أبا هريرةَ تلقَّاهُ من كعبِ الأحبار، فإنه كان كثيرًا ما يُجَالِسُهُ ويحدِّثُهُ - فحدَّثَ به أبو هريرة، فتوهمَ بعضُ الرواةِ عنه أنه مرفوعٌ فرفعه. والله أعلم. ثم قال ابنُ كثير: ويؤيد ما قلناه من أنهم لم يتمكَّنوا من نقيه ولا نقب شيء منه، وذكر ابن كثير: أنَّ من نكارةِ هذا الحديثِ حديثُ زينب بنتِ جحش الذي تقدم (٧٠٨).

(١) قال في الفتح ٣٢٣/٨: «الحرورية» بفتح الحاء المهملة وضم الراء نسبةً إلى حروراء، وهي القرية التي كان ابتداءُ خروجِ الخوارج على عليٍّ منها.

ولابن مردويه من طريق حصين عن مصعب «لما خرجتِ الحرورية، قلتُ لأبي: أهؤلاء الذين أنزل الله فيهم؟» وله من طريق أبي القاسم بن أبي بزة عن أبي الطفيل، عن علي في هذه الآية، قال: «أظنُّ أنَّ بعضهم الحرورية».

وللحاكم من وجهٍ آخر عن أبي الطفيل قال: قال علي: «منهم أصحابُ التَّهْرَوَانِ» وذلك قبل أن يخرجوا، ولعلَّ هذا هو السبب في سؤالِ مصعب إياه عن ذلك. وليس الذي قاله عليُّ بن أبي طالبٍ ببعيد، لأنَّ اللفظَ يتناوله وإن كان السببُ مخصوصًا.

(٢) قال في الفتح ٣٢٣/٨: قوله: «والحرورية الذي ينقضون إلخ...» وفي رواية النسائي «الحرورية الذين قال الله تعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِمْ أَنْ يُوصَلَ﴾ إلى «الفاستقين» قال يزيد: هكذا حفظت.

قال الحافظ: وهو غلطٌ منه، أو ممَّن حفظه عنه، وكذا وقع عند ابن مردويه ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ والصواب: «الْخَائِرُونَ» ووقع على الصواب، كذلك في رواية الحاكم.



الفاسقين<sup>(١)</sup>. أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup>.

٧١٢ - (خ م - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَرْنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بُعُوضَةٍ»، وقال: اقرؤوا ﴿فَلَا تَقِيْمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]. أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٣)</sup>.

(بُعُوضَةٌ) البُعُوضَةُ، وجمعها البُعُوض: صِغَارُ الْبَقِّ.

٧١٣ - (ت - أبو سعيد بن أبي قُصَالَةَ) رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا جَمَعَ اللَّهُ النَّاسَ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ، نَادَى مُنَادٍ: مَنْ كَانَ يُمَسِّكُ فِي عَمَلٍ عَمِلَهُ اللَّهُ أَحَدًا فَلْيَطْلُبْ ثَوَابَهُ مِنْهُ، فَإِنَّ اللَّهَ أَغْنَى الشُّرَكَاءَ عَنِ الشُّرْكِ». أخرجه الترمذي<sup>(٤)</sup>.

## سورة مريم

٧١٤ - (م ت - الْمُغْفِرَةُ بن شُعْبَةَ) رضي الله عنه، قال: لما قَدِمْتُ نَجْرَانَ سَأَلُونِي فَقَالُوا: إِنَّكُمْ تَقْرَءُونَ ﴿يَتَّخَذَ هَرُونَ﴾ [مريم: ٢٨] وموسى قبلَ عيسى بكذا وكذا؟

(١) لعلَّ هذا هو السبب في الغلط المذكور، وفي رواية الحاكم «الخوارج قومٌ زاغوا، فازاغَ الله قلوبَهم» وهذه الآية هي التي آخرها «الفاسقين» فلعلَّ الاختصارَ اقتضى ذلك الغلط. وكأنَّ سعدًا ذكر اليتيمَ التي في البقرة، والتي في الصف. وقد روى ابن مردويه من طريق أبي عون عن مصعب قال: «نظر رجلٌ من الخوارج إلى سعد، فقال: هذا رجلٌ من أثمة الكفر. فقال له سعد: كذبت، أنا فأنثتُ أثمة الكفر. فقال له آخر: هذا من الأخسرين أعمالاً. فقال له سعد: كذبت ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ...﴾ [الرعد: ٥] الآية. قال ابن الجوزي: وجهُ خُسرانِهِمْ: أَنَّهُمْ تَعَبَّدُوا عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ، فابْتَدَعُوا فَخَسَرُوا الْأَعْمَارَ وَالْأَعْمَالِ.

(٢) البخاري (٤٧٢٨) في تفسير سورة الكهف: باب ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾.

(٣) البخاري (٤٧٢٩) في تفسير سورة الكهف: باب ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ﴾ ومسلم (٢٧٨٥) في صفة القيامة.

(٤) الترمذي (٣١٥٤) في التفسير: باب ومن سورة الكهف، وقال: هذا حديثٌ غريب، لانعرفه إلا من حديث محمد بن بكر. نقول: وسنَّده حسن، وقد رواه أيضًا ابنُ ماجه (٤٢٠٣) في الزهد: باب الرياء والسمعة؛ وأحمد في المسند ٢١٥/٤ (١٧٤٣١)؛ وابن حبان والبيهقي، وغيرهم.



فلما قَدِمْتُ على رسولِ الله ﷺ سأَلْتُهُ عن ذلك؟ فقال: «إِنَّهُمْ كانوا يُسَمُّونَ بأنبيائهم»<sup>(١)</sup>،  
والصالحين قبلهم». هذه رواية مسلم.

وأخرجه الترمذي قال: بَعَثَنِي رسولُ الله ﷺ إلى نَجْرَانَ، فقالوا: أَلَسْتُمْ  
تَقْرَؤُونَ... وذكر الحديث<sup>(٢)</sup>.

٧١٥ - (ت - قتادة بن دِعَامَةَ السَّدُوسِيّ) رحمه الله، في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا  
عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٧] قال: قال أنسٌ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قال: «لَمَّا عُرِّجَ بي رأيتُ إدريسَ في  
السماءِ الرابعة». أخرجه الترمذي وقال: هذا طرفٌ من حديث المِعْراج.  
وسيرُدُّ الحديثُ بطوله في كتابِ النبوة: من حرف النون<sup>(٣)</sup>.

٧١٦ - (خ ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: قال رسولُ الله ﷺ لجبريلَ عليه  
السلام: «ما يَمْنَعُكَ أَنْ تَزُورَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا؟» فتلث: ﴿وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَمَّا بَيْنَ  
أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤] قال: هذا كان الجوابُ لمُحَمَّدٍ  
ﷺ. أخرجه البخاري والترمذي<sup>(٤)</sup>.

(١) قال النووي: «إِنَّهُمْ كانوا يسمون بأنبيائهم... إلخ» استدللَّ به جماعةٌ على جواز التسمية بأسماء  
الأنبياء، وأجمع عليه العلماء، إلا ما قدمناه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وسبق تأويله،  
وقد سَمَى النبي ﷺ ابنَهُ إبراهيم، وكان في أصحابه خلافتُ يُسَمُّونَ بأسماء الأنبياء.  
قال القاضي: وقد ذكر بعضُ العلماء: التسمي بأسماء الملائكة وهو قول الحارث بن مسكين،  
قال: وكره مالك التسمي بجبريل وإياسين.

(٢) مسلم (٢١٣٥) في الآداب: باب النهي عن التكني بأبي القاسم، وبيان ما يستحبُّ من الأسماء،  
والترمذي (٣١٥٥) في التفسير: باب ومن سورة مريم، وقال الترمذي: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ  
غريب، لا نعرفه إلا من حديث ابن إدریس.

(٣) الترمذي (٣١٥٧) في التفسير: باب ومن سورة مريم، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وفي  
الباب عن أبي سعيد عن النبي ﷺ، وقد روى سعيد بن أبي عروبة وهمام وغير واحدٍ عن قتادة  
عن أنس بن مالك، عن مالك بن صعصعة، عن النبي ﷺ حديث المِعْراج بطوله، وهذا عندي  
مختصر من ذلك، وسيأتي برقم (٨٨٦٦) مطولاً من رواية الصحيحين.

(٤) البخاري (٤٧٣١) في تفسير سورة مريم: باب قوله ﴿وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ و(٣٢١٨) في بدء  
الخلق: باب ذكر الملائكة، و(٧٤٥٥) في التوحيد: باب ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِإِِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾  
والترمذي (٣١٥٨) في التفسير: باب ومن سورة مريم، وقوله في آخر الحديث «قال: هذا كان  
الجواب لمحمد ﷺ» زيادة ليست في البخاري ولا في الترمذي، ولعلها من زيادات الحميدي، =



٧١٧ - (م - أُمُّ مُبَشَّرِ الْأَنْصَارِيَّةِ)<sup>(١)</sup> رضي الله عنها، أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: عِنْدَ حَفْصَةَ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ»<sup>(٢)</sup>: الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا، قَالَتْ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَانْتَهَرَهَا، فَقَالَتْ حَفْصَةُ: ﴿وَلِنْ يَنْكُرُ إِلَّا وَارِدَهَا﴾ [مريم: ٧١]. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ نَتَجَى الَّذِينَ أَنْقَوُوا وَنَذَرُوا الظَّلْمَ لِيَكُ فِيهَا جَنَّتًا﴾» [مريم: ٧٢]. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>.

(أَصْحَابُ الشَّجَرَةِ): هُمُ الصَّحَابَةُ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ فِي الْحُدَيْبِيَّةِ، وَكَانَتِ الشَّجَرَةُ سَمُرَةً.

(جَنَّتًا): جَمْعُ جَانٍ، وَهُوَ الَّذِي يَقْعُدُ عَلَى رَكْبَتَيْهِ.

٧١٨ - (ت - الشُّدِّيَّةُ)، رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: سَأَلْتُ مَرْءَةَ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِنْ يَنْكُرُ إِلَّا وَارِدَهَا﴾؟ فَحَدَّثَنِي: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَرُدُّ النَّاسُ، ثُمَّ يَصْطُدُّونَ عَنْهَا بِأَعْمَالِهِمْ، فَأَوَّلُهُمْ كَلْمَحُ الْبَرْقِ، ثُمَّ كَالرَّيْحِ، ثُمَّ كَخَضِرِ الْفَرَسِ، ثُمَّ كَالرَّاكِبِ فِي رَحْلِهِ، ثُمَّ كَشَدِّ الرَّجُلِ، ثُمَّ كَمَشِيهِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ

= وهي عند أحمد في المسند ٢٣١/١ (٢٠٤٤)؛ وكذلك هي عند ابن جرير وابن أبي حاتم، وقد أوردَ الحديث السيوطي في الدر المنثور ٢٧٨/٤ وزاد نسبه لمسلم، وعبد بن حميد، والنسائي، وابن المنذر، وابن مردويه، والحاكم، والبيهقي في «الدلائل». نقول: ولم نجد الحديث عند مسلم كما ذكر السيوطي، ولعله وهم منه رحمه الله. قال الحافظ في الفتح: قوله: ﴿وَمَا نَنْزَلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَمْ مَابِكُنْ أَيْدِينَا وَمَا خَلَفْنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: ما بين أيدينا: الآخرة، وما خلفنا الدنيا، وما بين ذلك ما بين النفختين.

(١) هي امرأة زيد بن حارثة رضي الله عنها.

(٢) قال النووي: قوله: «لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد.. إلخ» قال العلماء: معناه: لا يدخلها أحدٌ منهم قطعاً: كما صرَّحَ به في غير هذا الحديث، وإنما قال: «إن شاء الله» للتبرُّك، لا للشك، وأما قول حفصة: «بلى» وانتهاز النبي ﷺ لها، فقالت: ﴿وَلِنْ يَنْكُرُ إِلَّا وَارِدَهَا﴾ [مريم: ٧١]. فقال عليه الصلاة والسلام: «وقد قال: ﴿ثُمَّ نَتَجَى الَّذِينَ أَنْقَوُوا﴾»، فيه دليلٌ للمناظرة والاعتراض، والجواب على وجه الاسترشاد، وهو مقصود حفصة، لا أنها أرادت ردَّ مقالته ﷺ. والصحيح: أنَّ المراد بالورود في الآية: المرور على الصراط، وهو جسرٌ منصوبٌ على جهنم، فيقع فيها أهلها، وينجو الآخرون.

(٣) مسلم (٢٤٩٦) في فضائل الصحابة: باب فضائل أصحاب الشجرة؛ وأخرجه ابن ماجه (٤٢٨١) في الزهد: باب في ذكر البعث؛ وأحمد في المسند ٣٦٢/٦ (٢٦٥٠٢).



وقال: قد رُوي عن السُّدِّيِّ ولم يرفعْهُ<sup>(١)</sup>.

(كَحْضِرِ الْفَرَسِ) الْحُضْرُ: الْعَدُوُّ. وَالشُّدُّ أَيْضًا: الْعَدُوُّ.

٧١٩ - (خ م ت - حَبَابُ بْنُ الْأَرْتِ) رضي الله عنه، قال: كُنْتُ قَيْنًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ لِي عَلَى الْعَاصِ بْنِ وَائِلِ السَّهْمِيُّ<sup>(٢)</sup> دَيْنٌ، فَأَتَيْتُهُ أَنْقَاضًا - وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ: فَعَمِلْتُ لِلْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ سِفًّا، فَجِئْتُهُ أَنْقَاضًا - فَقَالَ: لَا أُعْطِيكَ، حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ. فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَكْفُرُ حَتَّى يُمَيِّتَكَ اللَّهُ ثُمَّ تُبْعَثَ<sup>(٣)</sup>. قَالَ: وَإِنِّي لَمَيِّتٌ ثُمَّ مَبْعُوثٌ؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: دَعْنِي حَتَّى أَمُوتَ وَأُبْعَثَ، فَسَاوَتْنِي مَالًا وَوَلَدًا فَأَقْضِيكَ. فَتَزَلْتُ: ﴿أَفَرَوَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ ﴿٧٦﴾ أَطْلَعَ النَّبِيَّ أَرَأَيْتَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا ﴿٧٩﴾ وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا ﴿٨٠﴾ [مريم: ٧٧-٨٠]. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

(١) الترمذي (٣١٥٩) في التفسير: باب ومن سورة مريم؛ ورواه أحمد في المسند ٤٣٤/١ (٤١١٧)؛ وأخرجه الدارمي (٢٨١٠) في الرقاق: باب في ورود النار. وقال الترمذي: حديث حسن، ورواه شعبه عن السُّدِّيِّ ولم يرفعْهُ، والسُّدِّيُّ هذا هو أبو محمد إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّيِّ القرشي، وهو السُّدِّيُّ الكبير، كان يقعد في سُدَّةٍ باب الجامع، فسُمِّيَ السُّدِّيُّ وهو صدوقٌ يَهْمُ، وذكره ابن كثير من رواية ابن أبي حاتم عن أسباط عن السُّدِّيِّ عن مرة عن عبد الله بن مسعود موقوفًا عليه. ومن رواية ابن جرير عن ابن مسعود بمعناه، ثم قال: ولهذا شواهد في الصحيحين وغيرهما من رواية أنس وأبي سعيد وأبي هريرة وجابر وغيرهم من الصحابة، وستأتي في كتاب القيامة عند الحديث (٧٩٧٥) وما قاربه.

(٢) قال الحافظ في الفتح: هو والدُ عمرو بن العاص، الصحابي المشهور، وكان له قدرٌ في الجاهليَّة، ولم يُؤَفَّقْ للإسلام. قال ابن الكلبي: كان من حُكَّامِ قُرَيْشٍ، وكان موته بمكة قبل الهجرة، وهو أحد المستهزئين بالنبي ﷺ. قال عبد الله بن عمرو: سمعتُ أبي يقول: عاشَ أبي خمسينَ وثمانينَ سنة، وإنه ليركبُ حمارًا إلى الطائف، يمشي عنه أكثرُ مما يركب، ويقال: إنَّ حمارَه رماه على شوكه، فأصابَتْ رجلَه، فانتفخت، فماتَ منها.

(٣) قال الحافظ في الفتح: قوله: «حتى تموت، ثم تبعث» مفهومه أَنَّهُ يكفر حيثنذ، لكنَّه لم يُرد ذلك، لأنَّ الكفرَ حيثنذ لا يُصوَّر، فكأنَّه قال: لَا أَكْفُرُ أَبَدًا، والنكتهُ في تعبيره بالبعث: تعبير العاص بأنَّه لا يؤمنُ به، وبهذا التقرير يندفعُ إيرادُ من استشكلَ قوله هذا فقال: علَّقَ الكفر، ومن علَّقَ الكفرَ كفرَ. وأصابَ بأنَّه خاطبَ العاص بما يعتقدُه، فعلقَ على ما يستحيلُ بزعمه، والتقريرُ الأولُ يُعني عن هذا الجواب.



وأخرجه الترمذي قال: جِئْتُ الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ السَّهْمِيِّ أَتْفَاضَهُ حَقًّا لِي عنده، فقال: لَا أُعْطِيكَ حَتَّى تَكْفَرَ بِمُحَمَّدٍ... الحديث<sup>(١)</sup>.

(قَيْنًا) الْقَيْنُ عِنْدَ الْعَرَبِ: الْحَدَّادُ.

## سورة الحج

٧٢٠ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَبْغِدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١] كَانَ الرَّجُلُ يَقْدُمُ الْمَدِينَةَ [فَيْسَلِمَ]، فَإِنْ وَلَدَتْ امْرَأَتُهُ غُلَامًا، وَتُجِثَ خَيْلُهُ<sup>(٢)</sup>. قال: هَذَا دِينٌ صَالِحٌ، وَإِنْ لَمْ تَلِدْ امْرَأَتُهُ، وَلَمْ تُتَخَّجْ خَيْلُهُ قال: هَذَا دِينٌ سَوْءٌ. أخرجه البخاري<sup>(٣)</sup>.

(عَلَى حَرْفٍ) حَرْفٌ كُلُّ شَيْءٍ: جَائِثُهُ.

٧٢١ - (خ - علي بن أبي طالب) رضي الله عنه، قال: أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَخُتُو لِلْخُصُومَةِ بَيْنَ يَدَيِ الرَّحْمَنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. قال قيس بن عباد: فيهم نزلت: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصَصُوا فِي رِيحِهِمَا﴾ [الحج: ١٩] قال: هم الذين تبارزوا يوم بدر: علي وحمزة، وعبيدة ابن الحارث، وشيبة بن ربيعة، وعتبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة.

وفي رواية أَنَّ عَلِيًّا قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي مُبَارَزَتِنَا يَوْمَ بَدْرٍ ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ

(١) البخاري (٤٧٣٢) في تفسير سورة مريم: باب قوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنِي مَا لَا يُؤْتَى، و(٤٧٣٣) فيه: باب ﴿أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَرَأَيْتَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾، و(٤٧٣٤) فيه: باب ﴿كَأَلَّا سَكَتْنُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾، و(٤٧٣٥) فيه: باب ﴿وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾، و(٢٠٩١) في البيوع: باب ذكر القَيْنِ والحدَّادِ، و(٢٢٧٥) في الإجارة: باب هل يَؤَاجِرُ الرَّجُلُ نَفْسَهُ مِنْ مِشْرَكٍ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ، و(٢٤٢٥) في الخصومات: باب التقاضي؛ ومسلم (٢٧٩٥) في صفات المنافقين وأحكامهم: باب سؤال اليهود النبي ﷺ عن الروح؛ والترمذي (٣١٦٢) في التفسير: باب ومن سورة مريم؛ وأخرجه أحمد في المسند ١١٠/٥ (٢٠٥٦٣).

(٢) تُجِثُ: بضم النون، فهي متوجة، مثل: تُفَسِّثُ فهي منقوسة.

(٣) البخاري (٤٧٤٢) في تفسير سورة الحج: باب ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَبْغِدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾.



أَخْصَمُوا فِي رَيْبِهِمْ ﴿١١﴾. أخرجه البخاري (٢).

(يَجْتُو) أي: يقعدُ على ركبته.

٧٢٢ - (خ م - أبو ذر الغفاري) رضي الله عنه، قال قيس بن عباد (٣): سمعتُ أبا ذرٍّ يُقسِمُ قَسَمًا: إِنَّ [هذه الآية] ﴿ هَذَانِ خَصَمَانِ أَخْصَمُوا فِي رَيْبِهِمْ ﴾ نزلت في الذين برزوا يوم بدر: حمزة، وعلي، وعبيدة بن الحارث، وعُتْبَةُ وشيبة ابنا ربيعة، والوليد بن عُتْبَةَ. أخرجه البخاري ومسلم.

وهذا الحديث آخر حديث في صحيح مسلم (٤).

(١) قال الزركشي: قوله: ﴿ هَذَانِ خَصَمَانِ أَخْصَمُوا فِي رَيْبِهِمْ ﴾ نزلت في حمزة وصاحبيه: يعني عليًا وعبيدة بن الحارث، وهم الفريق المؤمن وعُتْبَةُ وصاحبيه، أي: عُتْبَةُ وشيبة ابنا ربيعة، والوليد ابن عتبة، وهم الفريق الآخر.

فعتبة وشيبة قتلها علي وحمزة، وقطع الوليد رجل عبيدة بن الحارث، فمات في الصفراء، ومال علي وحمزة على الوليد فقتلاه.

فإن قيل: كيف نزلت هذه في يوم بدر، والسورة مكية؟ قلنا: السورة مكية إلا ثلاث آيات، وهي ﴿ هَذَانِ خَصَمَانِ... ﴾ إلخ.

(٢) البخاري (٤٧٤٤) في تفسير سورة الحج: باب ﴿ هَذَانِ خَصَمَانِ أَخْصَمُوا فِي رَيْبِهِمْ ﴾، و(٣٩٦٥) و(٣٩٦٧) في المغازي: باب قتل أبي جهل.

(٣) عباد: بضم العين وتخفيف الباء.

(٤) البخاري (٤٧٤٣) في تفسير سورة الحج: باب قوله: ﴿ هَذَانِ خَصَمَانِ أَخْصَمُوا ﴾، و(٣٩٦٦)

و(٣٩٦٨) في المغازي: باب قتل أبي جهل؛ ومسلم (٣٠٣٣) في التفسير: باب قوله تعالى: ﴿ هَذَانِ خَصَمَانِ أَخْصَمُوا فِي رَيْبِهِمْ ﴾. قال النووي: وهذا الحديث مما استدركه الدارقطني، فقال:

أخرجه البخاري عن أبي مجلز عن قيس عن علي رضي الله عنه، قال: أنا أول من يجثو للخصومة. قال قيس: وفيهم نزلت الآية. ولم يجاوز به قيسًا، ثم قال البخاري: وقال عثمان: عن جرير عن منصور عن أبي هاشم عن أبي مجلز قال: وقال الدارقطني: فاضطرب الحديث. هذا كلامه.

قلت [القائل النووي]: فلا يلزم من هذا ضعف الحديث واضطرابه، لأن قيسًا سمعه من أبي ذر، كما رواه مسلم هنا، فرواه عنه، وسمع من علي بعضه. وأضاف قيس إليه ماسمعه من أبي ذر، وأفتى به أبو مجلز تارة، ولم يقل: إنه من كلام نفسه ورأيه، وقد عملت الصحابة فمن بعدهم بمثل هذا، فيفتي الإنسان منهم بمعنى الحديث عند الحاجة إلى الفتوى دون الرواية ولا يرفعه، فإذا كان في وقت آخر وقصد الرواية، رفعه وذكر لفظه، ولا يحصل بهذا اضطراب، =



٧٢٣ - (ت - ابن الزبير بن العوام) رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا سُمِّيَ الْبَيْتُ الْعَتِيقُ، لَأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهِ جَبَازٌ». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

٧٢٤ - (ت س - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: لَمَّا أُخْرِجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَذَوْنَا نَبِيَّهُمْ حَتَّى خَرَجَ، لَيْهَلِكُنَّ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتِّلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: ٣٩]، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ سَيَكُونُ قِتَالٌ. هَذِهِ رَوَايَةُ التِّرْمِذِيِّ.

وفي رواية النسائي قال: لَمَّا أُخْرِجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَخْرَجُوا نَبِيَّهُمْ، إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، فَتَرَلْتُ: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتِّلُونَ...﴾ الآية. فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَكُونُ قِتَالٌ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هِيَ أَوَّلُ آيَةٍ نَزَلَتْ فِي الْقِتَالِ<sup>(٢)</sup>.

= والله أعلم، وله الحمد والنعمة.

وقال الحافظ في الفتح: وقد روى الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس، أنها نزلت في أهل الكتاب والمسلمين، ومن طريق الحسن قال: هم الكفار والمؤمنون، ومن طريق مجاهد: هو اختصام المؤمن والكافر في البعث. واختار الطبري هذه الأقوال في تعميم الآية. قال: ولا يخالف ذلك المروي عن علي وأبي ذر، لأن الذين تبارزوا يوم بدر كانوا فريقين: مؤمنين وكفارًا، إلا أن الآية إذا نزلت في سبب من الأسباب لا يمنع أن تكون عامة في نظير ذلك السبب.

(١) الترمذي (٣١٧٠) في التفسير: باب ومن سورة الحج، وقال: هذا حديث حسن غريب، وقد روي عن الثوري عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً نقول: ورجاله ثقات، خلا عبد الله بن صالح المصري كاتب الليث فإنه سيئ الحفظ. وذكره السيوطي في الدر المنثور ٣٥٧/٤ وزاد نسبه للبخاري في تاريخه، والطبري، والطبراني، والحاكم، وابن مردويه، والبيهقي في «الدلائل». والعتيق في لغة العرب: القديم والنفيس والكريم والشريف.

(٢) الترمذي (٣١٧١) في التفسير: باب ومن سورة الحج؛ والنسائي ٢/٦ (٣٠٨٥) في الجهاد: باب وجوب الجهاد. وقال الترمذي: حديث حسن، وقد رواه عبد الرحمن بن مهدي وغيره عن سفيان عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير فيه عن ابن عباس، وقد رواه غير واحد عن سفيان عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير مرسلاً، وليس فيه عن ابن عباس. وأخرجه أحمد في المسند ٢١٦/١ (١٨٦٨) وهو حديث صحيح.



## سورة قد أفلح المؤمنون

٧٢٥ - (ت - عائشة) رضي الله عنها، قالت: قُلْتُ: يا رسول الله، ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءً تَوْأَمَ قُلُوبِهِمْ وَجِلَةً﴾ [المؤمنون: ٦٠] أَلَهُمُ الَّذِينَ يَشْرِبُونَ الْخَمْرَ وَيَسْرِقُونَ؟ قال: «لا، يَابُنْتَ الصَّدِيقِ، وَلَكِنْ هُمُ الَّذِينَ يَصُومُونَ [وَيُصَلُّونَ] وَيَصَدَّقُونَ، وَيَخَافُونَ أَنْ لَا يَتُكَبَّلَ مِنْهُمْ أُولَئِكَ يَشْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ» [المؤمنون: ٦١]. أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>

٧٢٦ - (ت - أبو سعيد الخُدري) رضي الله عنه، عن النبي ﷺ ﴿وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٤] قال: تَشْوِيهِ النَّارِ، فَتَقْلَصُ شَفْتُهُ الْعُلْيَا حَتَّى تَبْلُغَ وَسَطَ رَأْسِهِ، وَتَسْتَزْخِي شَفْتُهُ السُّفْلَى حَتَّى تَضْرِبَ سُرَّتَهُ. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

## سورة النور

٧٢٧ - (ت د س - عمرو بن شعيب) عن أبيه عن جدّه، رضي الله عنهما، قال: كان رجلٌ يقال له: مَرْثَدُ بْنُ أَبِي مَرْثَدٍ، وكان رجلاً يَحْمِلُ الْأَسْرَاءَ مِنْ مَكَّةَ، حَتَّى يَأْتِيَ

(١) الترمذي (٣١٧٥) في التفسير: باب ومن سورة المؤمنين، وأخرجه ابن ماجه (٤١٩٨) في الزهد: باب التوقي على العمل؛ وفي سنده انقطاع، فَإِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَعِيدِ بْنِ وَهَبِ الْهَمْدَانِي الرَّاوي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمْ يَدْرُكْهَا، لَكِنْ لَهُ شَاهِدٌ يَقْوَى بِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ ابْنِ جُرَيْرٍ ٢٦/١٨، وَقَدْ صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ٣٩٤/٢ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ. قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي مَعْنَى الْآيَةِ: يَعْطُونَ الْعَطَاءَ وَهُمْ خَائِفُونَ وَجُلُونَ أَنْ لَا يَقْبَلَ مِنْهُمْ لَخُوفُهُمْ أَنْ يَكُونُوا قَدْ قَصُرُوا فِي الْقِيَامِ بِشُرُوطِ الْعَطَاءِ، وَهَذَا مِنْ بَابِ الْإِشْفَاقِ وَالِاحْتِيَاطِ.

(٢) الترمذي (٣١٧٦) في التفسير: باب ومن سورة المؤمنين، وقال: حديثٌ حسنٌ غريب، وأخرجه أيضًا (٢٥٨٧) في صفة جهنم: باب ماجاء في صفة طعام أهل النار، وقال: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريب. وأخرجه أحمد في المسند ٨٨/٣ (١١٤٢٦)؛ والحاكم ٣٩٥/٢ وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، نقول: وفي سنده دراج أبو السمح، وهو وإن كان صدوقًا، إلا أنه في روايته عن أبي الهيثم ضعف، وهذا منها. وقد أورده السيوطي في الدر المنثور ١٦/٥ وزاد نسبته لعبد بن حميد، وابن أبي الدنيا في صفة النار، وأبي يعلى وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وأبي نعيم في الحلية.



بهم المدينة، قال: وكانت امرأةٌ بَغْيِيٌّ بمكة، يقالُ لها عَنَاقُ، وكانت صديقةً له، وإنَّه كانَ وَعَدَ رجلاً من أسارى مكةَ يحمله، قال: فجئتُ حتى انتهيتُ إلى ظِلِّ حائطٍ من حَوَائِطِ مكة، في ليلةٍ مُقَمَّرَةٍ، قال: فجاءت عَنَاقُ، فأبصرتُ سوادَ ظِلِّي بِجَنْبِ الحائطِ، فلما انتهتُ إليَّ عرفتني، فقالت: مَرْنَدُ؟ فقلتُ: مرثد. فقالت: مَرَحَبًا وأهلاً، هَلُمَّ فَيْتُ عندنا. قال: قلتُ: يا عَنَاقُ، حَرَّمَ الله الزَّنى. قالت: يا أهلَ الخِيامِ، هذا الرجلُ يحملُ أسراكم، قال: فَبَغْيِي ثمانية، وسَلَكْتُ الخَنْدَمَةَ<sup>(١)</sup>، فانتَهيتُ إلى غارٍ، أو كَهْفٍ، فدخلتُ، فجاؤوا حتى قاموا على رأسي، فبالوا، فظَلَّ بَوْلهُم على رأسي، وعمَّاهُم اللهُ عني. قال: ثم رجعوا، ورجعتُ إلى صاحبي، فحملته - وكان رجلاً ثَقِيلاً - حتى انتهيتُ إلى الإذخِرِ، ففككتُ عنه أَكْبَلُهُ، فجعلتُ أحمله، وبَغْيِي<sup>(٢)</sup> حتى قَدِمْتُ المدينة، فأتيتُ رسولَ الله ﷺ، فقلتُ: يا رسولَ الله، أنكِحُ عَنَاقَ؟ فأمسكَ رسولُ الله ﷺ فلم يَرُدَّ عليَّ شيئاً، حتى نزلتُ: ﴿الزَّانِ لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣]. فقال رسولُ الله ﷺ: «يَا مَرْنَدُ ﴿الزَّانِ لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ فلا تَنْكِحُهَا». هذه رواية الترمذي.

وأخرجه النسائي بنحوه، ورواية الترمذي أتمُّ.

واختصره أبو داود قال: إنَّ مَرْنَدَ بْنَ أَبِي مَرْنَدٍ الْغَنَوِيَّ كانَ يحْمِلُ الأسارى بمكةَ، وكان بمكة بَغْيِيٌّ يقالُ لها عَنَاقُ، وكانت صديقته، قال: فجئتُ النبيَّ ﷺ، فقلتُ: يا رسولَ الله، أنكِحُ عَنَاقَ؟ قال: فسكتُ، فتركتُ: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣]. فدعاني فقرأها، وقال لي: «لا تَنْكِحُهَا»<sup>(٣)</sup>.

(بَغْيِيٌّ) بَغَتِ المرأةُ تَبْغِي بَغَاءً، فهي بَغْيِيٌّ: إذا زَنَتْ، ويقالُ لِلأَمَةِ: بَغْيِيٌّ، وإن لم يرد

(١) الخَنْدَمَةُ: جبلٌ بمكة، أي: سلك طريق الخندمة.

(٢) من الإعياء، وهو الكلال والتعب.

(٣) الترمذي (٣١٧٧) في التفسير: باب ومن سورة النور، وأبو داود (٢٠٥١) في النكاح، باب قوله تعالى: ﴿الزَّانِ لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾؛ والنسائي ٦٦/٦ (٣٢٢٨) في النكاح: باب تزويج الزانية، وإسناده حسن، وقال الترمذي: حديثٌ حسنٌ غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وصحَّحُه الحاكم ٣٩٦/٢.



به الدم، وإن كان في أصل التسمية ذمًا.

(أَكْبَلَهُ) الأَكْبَلُ: جمع كَبَل، وهو القَيْدُ الضَّخْم، يقال: كَبَلْتُهُ وَكَبَلْتُهُ.

٧٢٨ - (خ د ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، أَنَّ هَلَالَ بن أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرِيكَ بن سَحْمَاء، فقال النبي ﷺ: «الْبَيِّنَةُ»<sup>(١)</sup> أو حَدٌّ في ظَهْرِكَ. قال: يارسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمسُ البَيِّنَةَ؟ فجعل النبي ﷺ يقول: «الْبَيِّنَةُ، وإلا حَدٌّ في ظَهْرِكَ»، فقال هلال: والذي بعثك بالحق، إني لصادق، وَلَيُنْزِلَنَّ الله ما يُبْرِئُ ظَهْرِي من الْحَدِّ، فنزل جبريل عليه السلام، وأنزل عليه ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦﴾ وَالْخَمْسَةَ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٧﴾ وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٨﴾ وَالْخَمْسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٩﴾﴾ [النور: ٦ - ٩]<sup>(٢)</sup>. فانصرف النبي ﷺ،

(١) قال في الفتح ٣٤١/٨: قال ابن مالك: ضبطوا: «البينة» بالنصب على تقدير عامل، أي: أحضر البينة. وقال غيره: روي بالرفع، والتقدير: إما البينة، وإما حَدٌّ في ظَهْرِكَ، وقوله في الرواية المشهورة «أو حَدٌّ في ظَهْرِكَ» قال ابن مالك: حذف منه فاء الجواب وفعل الشرط بعد «إلا»، والتقدير: وإلا تحضرها فَحَدٌّ في ظَهْرِكَ. قال: وحذف مثل هذا لم يذكر النحاة أنه يجوز إلا في الشعر، لكن يرد عليهم وروده في هذا الحديث الصحيح.

(٢) قال الحافظ في الفتح ٣٤١/٨: كذا في هذه الرواية أن آيات اللعان نزلت في قصة هلال بن أُمَيَّةَ، وفي حديث سهل، أنها نزلت في عويمر - يعني العجلاني - ولفظه، فجاء عويمر فقال: يارسول الله، رجلٌ وجد مع امرأته رجلاً يقتله فتقتلونه، أم كيف يصنع؟ فقال رسول الله ﷺ: قد أنزل الله فيك وفي صاحبك، فأمرهما بالملاعنة. وقد اختلف الأئمة في هذا الموضع، فمنهم من رجح أنها نزلت في شأن عويمر، ومنهم من رجح أنها نزلت في شأن هلال ومنهم من جمع بينهما بأن أول من وقع له ذلك هلال، وصادف مجيء عويمر أيضًا، فنزلت في شأنهما معًا في وقت واحد، وقد جنح النووي إلى هذا، وسبقه الخطيب فقال: لعلهما اتفق كونهما جاء في وقت واحد، ثم قال الحافظ: ولا مانع أن تتعدد القصص ويتحد النزول، ويحتمل أن النزول سبق بسبب هلال، فلما جاء عويمر ولم يكن علم بما وقع لهلال، أعلمه النبي ﷺ بالحكم. ولهذا قال في قصة هلال: فنزل جبريل، وفي قصة عويمر: قد أنزل الله فيك، فيقول قوله: قد أنزل الله فيك، أي: وفيمن كان مثلك. وبهذا أجاب ابن الصباغ في «الشامل» قال: نزلت الآية في هلال، وأما قوله لعويمر، قد نزل فيك وفي صاحبك. فعنناه: ما نزل في قصة هلال. ويؤيده أن في حديث أنس عن أبي يعلى قال: أول لعان كان في الإسلام أن شريك بن سحماء قذفه هلال بن أُمَيَّةَ بامرأته... الحديث.



فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمَا، فَجَاءَ هَلَالٌ فَشَهِدَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟» ثُمَّ قَامَتْ فَشَهِدَتْ، فَلَمَّا كَانَتْ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَقَفُوهَا، وَقَالُوا: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَتَلَكَّاتٌ وَنَكَصَتْ، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهَا تَرْجِعُ، ثُمَّ قَالَتْ: لَا أَفْضَحُ قَوْمِي سَائِرَ الْيَوْمِ. فَمَضَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْصِرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ الْعَيْنَيْنِ، سَابِغَ الْأَلْيَتَيْنِ، خَدَلَجَ السَّاقَيْنِ، فَهُوَ لَشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ». فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْلَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

وسيرد في كتاب «اللعان» من حرف اللام، أحاديث في سبب نزول هذه الآيات عن ابن عباس وغيره<sup>(١)</sup>.

(قَذَفَ) الْقَذْفُ: رَمَى الْإِنْسَانَ بِالزَّنَى، أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ.

(مُوجِبَةٌ) الْمُوجِبَةُ: هِيَ الَّتِي تُوجِبُ لِمَا فِيهَا الْجَنَّةَ أَوْ النَّارَ.

(فَتَلَكَّاتٌ) التَّلَكُّو: التَّوَقُّفُ وَالتَّبَايُؤُ فِي الْأَمْرِ.

(نَكَصَتْ) النُّكُوصُ: الرَّجُوعُ إِلَى وِرَاءَ.

(سَابِغَ الْأَلْيَتَيْنِ): صَخَّمَهُمَا، تَأَمَّهُمَا.

(أَكْحَلَ الْعَيْنَيْنِ) الْكَحْلُ فِي الْعَيْنِ: هُوَ سَوَادٌ فِي الْأَجْفَانِ خِلْقَةٌ.

(خَدَلَجَ السَّاقَيْنِ) أَي: مُمْتَلِئَتُهُمَا.

(لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ) أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ» يَعْنِي لَوْلَا مَا حَكَّمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ آيَاتِ الْمُلَاعَنَةِ وَأَنَّهُ أَسْقَطَ عَنْهَا الْحَدَّ، لِأَقَمْتُ عَلَيْهَا الْحَدَّ حَيْثُ جَاءَتْ بِالْوَلَدِ شَبِيهًا بِالَّذِي رُمِيَ بِهِ.

(١) الْبُخَارِيُّ (٤٧٤٧) فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النُّورِ: بَابُ ﴿وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ﴾، وَ(٢٦٧١) فِي الشَّهَادَاتِ: بَابُ إِذَا ادَّعَى أَوْ قَذَفَ فَلَهُ أَنْ يَلْتَمِسَ الْبَيِّنَةَ، وَ(٥٣٠٧) فِي الطَّلَاقِ: بَابُ يَبْدَأُ الرَّجُلُ بِالتَّلَاغُنِ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٥٤) فِي الطَّلَاقِ: بَابُ فِي اللَّعَانِ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (٣١٧٩) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ النُّورِ؛ وَابْنُ مَاجَهَ (٢٠٦٧) فِي الطَّلَاقِ: بَابُ اللَّعَانِ، وَسَيَأْتِي بِرَقْمِ (٨٣٨٥).



٧٢٩ - (خ م ت س - محمد بن مسلم بن شهاب الزهري)، عن عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص الليثي، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن حديث عائشة زوج - النبي ﷺ ورضي الله عنها - حين قال لها أهل الإفك ما قالوا، فبرأها الله ممّا قالوا، قال الزهري: وكلّهم حدّثني طائفة من حديثها، وبعضهم كان أوعى له من بعض، وأثبتهم له اقتصاصاً، وقد وعيتُ عن كلّ واحدٍ منهم الحديث الذي حدّثني عن عائشة، وبعض حديثهم<sup>(١)</sup> يصدّق بغضاً، قالوا: قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يخرج سفراً، أفرغ بين أزواجه، فأيتهنّ خرج سهمها، خرج بها معه، قالت: فأفرغ بيننا في غزاة غزاها، فخرج فيها سهمي، فخرجتُ معه - بعد ما أنزل الحجاب - وأنا أحمل في هودجٍ وأنزل فيه، فسرنا حتى إذا فرغ رسول الله ﷺ من غزوته تلك، وقفل، ودنونا من المدينة، آذن<sup>(٢)</sup> ليلة بالرحيل فقمّت حين آذنوا بالرحيل، فمسيّت حتى جاوزت الجيش، فلما قضيت من شأني، أقبلت إلى الرّحل فلمست صدري، فإذا عقد لي من جزع أظفار<sup>(٣)</sup>.

(١) قال النووي: هذا الذي فعله الزهري من جمعه الحديث عنهم جائز، لامنعه منه، ولاكرهه فيه، لأنه قد بين أن بعض الحديث عن بعضهم وبعضه عن بعضهم، وهؤلاء الأربعة أئمة حفاظ ثقات، من أجلّ التابعين، فإذا تردّدت اللفظة من هذا الحديث بين كونها عن هذا أو ذاك؛ لم يضر، وجاز الاحتجاج بها لأنهما ثقتان. وقد اتفق العلماء على أنه لو قال: حدّثني زيد أو عمرو - وهما ثقتان معروفان بالثقة عند المخاطب - جاز الاحتجاج به. وقوله: «وبعضهم أوعى لحديثها من بعض، وأثبت اقتصاصاً» أي: أحفظ وأحسن إيثاراً وسرداً للحديث.

(٢) آذن: روي بالمد وتخفيف الذال، وبالقصر وتشديدها: أي: أعلم.

(٣) قال الحافظ في الفتح ٣٤٧/٨: كذا في هذه الرواية «أظفار» بزيادة ألف، وكذا في رواية فليح، لكن في رواية الكشميهني من طريقه «ظفار» وكذا في رواية معمر وصالح.

وقال ابن بطل: الرواية: «أظفار» بالألف، وأهل اللغة لا يعرفونه بألف، ويقولون: ظفار، وقال ابن قتيبة: «جزع ظفاري» وقال القرطبي: وقع في بعض روايات مسلم «أظفار» وهي خطأ.

قلت [القائل ابن حجر]: لكنها في أكثر روايات أصحاب الزهري، حتى إن في رواية صالح بن أبي الأخضر عند الطبراني «جزع الأظفير». فأما «ظفار» بفتح الظاء المعجمة، ثم فاء بعدها راء مبنية على الكسر، فهي مدينة باليمن، وقيل: جبل. وقيل: سميت به المدينة، وهي في أقصى اليمن إلى جهة الهند، وفي المثل: من دخل ظفار حمّر؛ أي: تكلم بالحميرية، لأن أهلها كانوا من حمير، وإن ثبت الرواية أنه «جزع أظفار» فلعل عقدها كان من الظفر أحد أنواع القسط، وهو طيب الرائحة يتبخر به، فلعله عمل مثل الخرز، فأطلقت عليه جزءاً، تشبيهاً به، =



وفي رواية: جَزَع ظَفَارٌ<sup>(١)</sup> قَدْ انْقَطَعَ، فَرَجَعْتُ، فَالْتَمَسْتُ عِقْدِي، فَحَبَسَنِي ابْتِغَاؤُهُ، وَأَقْبَلَ الرَّهْطُ الَّذِينَ كَانُوا يَزْحَلُونَ لِي، فَاحْتَمَلُوا هَوْدَجِي فَرَحَلُوهُ عَلَى بَعِيرِي الَّذِي كُنْتُ أَرْكَبُ، وَهُمْ يَخْسِبُونَ أَنِّي فِيهِ، وَكَانَ النِّسَاءُ إِذْ ذَاكَ خِيفًا لَمْ يَتَقَلَّنَ - وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَمْ يُهَيِّكُنْ<sup>(٢)</sup> - وَلَمْ يَغْشَهُنَّ اللَّحْمُ وَإِنَّمَا يَأْكُلْنَ الْعُلُقَةَ<sup>(٣)</sup> مِنَ الطَّعَامِ، فَلَمْ يَسْتَكْرِ الْقَوْمُ حِينَ رَفَعُوهُ ثِقْلَ الْهَوْدَجِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: خِفَّةُ الْهَوْدَجِ - فَحَمَلُوهُ، وَكُنْتُ جَارِيَةً حَدِيثَةَ السِّنِّ، فَبِعْتُوا الْجَمْلَ وَسَارُوا، فَوَجَدْتُ عِقْدِي بَعْدَ مَا اسْتَمَرَّ الْجَيْشُ، فَجِئْتُ مَنْزِلَهُمْ وَلَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ - وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: فَجِئْتُ مَنْزِلَهُمْ وَلَيْسَ بِهَا مِنْهُمْ دَاعٍ وَلَا مُجِيبٌ - فَتَبَيَّنْتُ مَنْزِلِي الَّذِي كُنْتُ فِيهِ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ سَيَفْقِدُونِي فَيَزْجِعُونِ إِلَيَّ، فَبَيْنَا أَنَا جَالِسَةٌ غَلَبَنِي عَيْنَايَ فَنِمْتُ، وَكَانَ صَفْوَانُ بْنُ الْمُعْطَلِ السَّلْمِيُّ، ثُمَّ الذَّكْوَانِيُّ قَدْ عَرَّسَ<sup>(٤)</sup> مِنْ

= وَنَظْمَتُهُ قِلَادَةً، إِمَّا لِحَسَنِ لَوْنِهِ أَوْ لَطِيبِ رِيحِهِ، وَقَدْ حَكَى ابْنُ التِّينِ: إِنَّ قِيَمَتَهُ كَانَتْ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا. وَهَذَا يُؤَيِّدُ أَنَّهُ لَيْسَ جَزْعًا ظَفَارِيًّا، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَتْ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْوَاقِدِيِّ «كَانَ فِي عُنْقِي عَقْدٌ مِنْ جَزَعِ ظَفَارٍ، كَانَتْ أُمِّي أَدْخَلَتْني بِهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». قَالَ النَّوَوِيُّ: وَأَمَّا ظَفَارٌ، فَبِفَتْحِ الظَّاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكَسْرِ. تَقُولُ: هَذِهِ ظَفَارٌ، وَدَخَلْتُ ظَفَارًا، وَسَافَرْتُ إِلَى ظَفَارٍ - بِكَسْرِ الرَّاءِ بِلَا تَنْوِينٍ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا. وَهِيَ قَرْيَةٌ بِالْيَمَنِ.

- (١) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: وَهُوَ أَصُوبٌ.  
(٢) قَالَ النَّوَوِيُّ: «لَمْ يُهَيِّكُنْ» ضَبْطُوه عَلَى أُوجِيٍّ: أَظْهَرُهَا: بَضْمُ الْيَاءِ وَفَتْحُ الْهَاءِ وَالْبَاءِ الْمَشْدُودَةِ، أَيْ: يَثْقُلْنَ بِاللَّحْمِ وَالشَّحْمِ. وَالثَّانِي: يَهَيِّكُنْ، بِفَتْحِ الْيَاءِ وَالْبَاءِ وَإِسْكَانِ الْهَاءِ بَيْنَهُمَا. وَالثَّلَاثُ: بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ. وَيَجُوزُ بَضْمُ أَوَّلِهِ وَإِسْكَانُ الْهَاءِ وَكَسْرِ الْمَوْحَدَةِ.  
قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: هَبْلَهُ اللَّحْمُ وَأَهْبَلَهُ: إِذَا أَثْقَلَهُ وَكَثُرَ لَحْمُهُ وَشَحْمُهُ.

وَفِي رِوَايَةِ الْبَخَارِيِّ «لَمْ يَثْقُلْنَ» وَهُوَ بِمَعْنَاهُ: وَهُوَ أَيْضًا الْمَرَادُ بِقَوْلِهَا «لَمْ يَغْشَهُنَّ اللَّحْمُ».

- (٣) بَضْمُ الْعَيْنِ، الْقَلِيلِ، وَيُقَالُ لَهَا أَيْضًا: الْبُلْغَةُ.  
(٤) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ ٣٥٠/٨: قَالَ أَبُو زَيْدٍ: التَّعْرِيسُ: التَّزَوُّلُ فِي السَّفَرِ فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ. وَقَالَ غَيْرُهُ: أَصْلُهُ التَّزَوُّلُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فِي السَّفَرِ لِلرَّاحَةِ.

وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بَيَانُ سَبَبِ تَأَخُّرِ صَفْوَانَ، وَلَفْظُهُ: «وَكَانَ صَفْوَانُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى السَّاقَةِ، فَكَانَ إِذَا رَحَلَ النَّاسُ قَامَ يَصْلِي، ثُمَّ اتَّبَعَهُمْ، فَمَنْ سَقَطَ لَهُ شَيْءٌ أَنَاهُ بِهِ». وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «وَكَانَ صَفْوَانُ يَتَخَلَّفُ عَنِ النَّاسِ، فَيَصِيبُ الْقُدْحَ وَالْجِرَابَ وَالْإِدَاوَةَ» وَفِي مَرْسَلِ مَقَاتِلِ بْنِ حِيَانَ «فِيحْمَلُهُ فَيَقْدَمُ بِهِ فَيَعْرِفُهُ أَصْحَابُهُ» وَكَذَا فِي مَرْسَلِ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ نَحْوَهُ.



وراء الجيش، فاذلَج<sup>(١)</sup> فأصبحَ عند منزلي، فرأى سوادَ إنسانٍ نائم، فأتاني فعرفني حين رآني، وكان يراني قبل الحجاب، فاستيقظت باسترجاعه حين عرفني، فخمَرْتُ وجهي بجلبابي، والله ما كلمني بكلمة، ولا سمعتُ منه كلمةً غيرَ استرجاعه، وهَوَى حتى أناخَ راحلته، فوطئَ على يديها فركبَها، فانطلقَ يقودُ بي الراحلة، حتى أتينا الجيش، بعد ما نزلوا مُعَرَّسِينَ - وفي روايةٍ مُوْغِرِينَ في نَحْرِ الظهيرة - قال أحدُ رَوَاتِهِ: والوَغْرَةُ شِدَّةُ الْحَرِّ - قالت: فهَلَكَ مَنْ هَلَكَ في شأني، وكان الذي تَوَلَّى كَيْفَ الْإِفْكَ: عبدُ الله بن أبي ابنِ سلُول، فقدِمنا المدينة، فاشتكيْتُ بها شَهْرًا، والناسُ يُفِيضُونَ في قولِ أصحابِ الْإِفْكَ ولا أشعُرُ، وهو يَرِيئُني في وَجْعِي أَنِّي لا أرى من النبي ﷺ اللَّطْفَ الذي كنتُ أرى منه حين أشتكِي، إنما يدخلُ فَيُسَلِّم، ثم يقول: «كَيْفَ تَبْكُكُمْ؟»<sup>(٢)</sup>. ثم ينصرف، فذلك الذي يَرِيئُني منه، ولا أشعُرُ بالَشَرِّ حتى نَقِهْتُ، فخرجتُ أنا وأُمُّ مِسْطَحَ قِيلَ الْمَنَاصِعُ وهي مُتَبَرِّزُنَا، وَكُنَّا لَنَخْرُجُ إِلَّا لَيْلًا إِلَى لَيْلٍ، وذلك قبل أن نَتَّخِذَ الْكُفَّ<sup>(٣)</sup> قريبًا من بيوْتِنَا، وأمرنا أَمْرُ الْعَرَبِ الْأَوَّلِ في التَّبَرُّزِ قِيلَ الْغَائِطِ، وَكُنَّا نَتَأَذَى بِالْكُفِّ أَنْ نَتَّخِذَهَا عِنْدَ بيوْتِنَا، فَأَقْبَلْتُ أَنَا وَأُمُّ مِسْطَحَ - وهي ابنةُ أَبِي رُهم<sup>(٤)</sup> بن عبد المطلب بن عبد مناف، وأُمُّهَا بَنْتُ صَخْرَ بنِ عَامِرٍ<sup>(٥)</sup> خَالَةُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ<sup>(٦)</sup>، رضي الله عنه،

(١) قال الحافظُ في الفتح ٣٢٢/٨: أدلج: بسكون الدال في روايتنا، وهو كاذلَج بتشديدِها. وقيل: معناه بالسكون: سار من أوله. وبالتشديد: سار من آخره. وعلى هذا فيكون الذي هنا بالتشديد، لأنه كان في آخر الليل، وكأنه تأخر في مكانه حتى قرب الصبح، فركب ليطهر له ما يسقط من الجيش مما يخفيه الليل. ويحتملُ أن يكون سبب تأخيره ماجرث به عادته من غلبة النُّوم عليه، كما في سنن أبي داود، إذ شكته امرأته.

(٢) بالمتناة المكسورة، وهي إشارةٌ للمؤث مثل ذاكم للمذكر. واستدلَّت عائشةُ بهذه الحالة على أنها استشعرت منه بعضَ جفاء، ولكنها لما لم تكن تُدرِي السبب لم تُبالِغ في التنقيبِ عن ذلك حتى عرفته. ووقع في رواية أبي أُويس «إلا أنه يقول وهو مار: كيف تيمك؟ ولا يدخل عندي ولا يعودني، ويسأل عني أهل البيت» وفي حديث ابن عمر: «وكنْتُ أرى منه جفوةً، ولا أدري من أي شيء؟».

(٣) جمع كنيف. وهو الساتر، والمرادُ به هنا المكانُ المَتَّخَذُ لقضاء الحاجة.

(٤) بضم الراء وسكون الهاء.

(٥) ابن كعب بن سعد بن تميم بن بكر.

(٦) قال الحافظ: اسمها رائطة، حكاها أبو نعيم.



وابنُها مِسْطَحُ بْنُ أَثَاثَةَ<sup>(١)</sup> بن عَبَادِ بْنِ الْمُطَلَب - حينَ فَرَّغْنَا مِنْ شَأْنِنَا نَمْشِي، فَعَثَرْتُ أُمَّ مِسْطَحٍ فِي مِرْطِهَا، فَقَالَتْ: تَعَسَ مِسْطَحُ<sup>(٢)</sup> فَقُلْتُ لَهَا: بِسْمَا قُلْتُ! أَتَسْتِينَ رَجُلًا شَهِدَ بَدْرًا؟ فَقَالَتْ: يَا هَتَّاءُ! أَلَمْ تَسْمَعِي مَا قَالَ؟ قُلْتُ: وَمَا قَالَ؟ فَأَخْبَرْتَنِي بِقَوْلِ أَهْلِ الْإِفَكِ، فَازْدَدْتُ مَرَضًا إِلَى مَرَضِي، فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى بَيْتِي دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَلَّمَ وَقَالَ: «كَيْفَ تَيْكُمُ؟» فَقُلْتُ: ائْتَدَنْ لِي إِلَى أَبِيي. قَالَتْ: وَأَنَا حَيْثُ أَزِيدُ أَنْ أَسْتَقِينَ الْخَبَرَ مِنْ قَبِيلِهِمَا؛ فَأَذَنْ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُ أَبِي فَقُلْتُ لَأُمِّي: يَا أُمَّتَاهُ، مَاذَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِهِ؟ فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّةُ، هُوَنِي عَلَى نَفْسِكَ الشَّأْنُ، فَوَاللَّهِ لَقَلَّمَا كَانَتْ امْرَأَةٌ قَطُّ وَضِئَةً عِنْدَ رَجُلٍ عِنْدَ رَجُلٍ يُحِبُّهَا وَلَهَا ضُرَائِرٌ إِلَّا أَكْثَرَنَ عَلَيْهَا. فَقُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ<sup>(٣)</sup> وَلَقَدْ تَحَدَّثَ النَّاسُ بِهَذَا؟ قَالَتْ: فَكَيْتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، حَتَّى أَصْبَحْتُ لَا يَرِقًا لِي دَمْعٌ وَلَا أَكْتَحِلُ بَنَوْمٍ، ثُمَّ أَصْبَحْتُ أَبْكِي، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ<sup>(٤)</sup> وَأَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، حِينَ اسْتَلَبْتُ الْوَحْيَ<sup>(٥)</sup>، يَسْتَشِيرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ، قَالَتْ: فَأَمَّا أَسَامَةُ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِمَا يَعْلَمُ مِنْ بَرَاءَةِ أَهْلِهِ، وَبِالَّذِي يَعْلَمُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْوُدِّ لَهُمْ، فَقَالَ أَسَامَةُ: هُمْ

(١) أَثَاثَةُ: بضم الهمزة ومثلثين، الأولى خفيفة، بينهما ألف، ابن عباد بن المطلب، فهو مطلبي من أبيه وأمه. وأصلُ الْمِسْطَحِ عودٌ من أعوادِ الْخَبَاءِ، وهو لَقَبٌ، واسمُهُ عوف، وقيل: عامر. والأول هو المعتمد، وكان هو وأُمُّهُ من المهاجرين الأولين. وكان أبوه مات وهو صغير، فكفله أبو بكر لقرباوة أُمِّ مِسْطَحٍ منه، وكانت وفاة مِسْطَحٍ سنة أربع وثلاثين، وقيل: سنة سبع وثلاثين، بعد أن شهدَ صِفِّينَ مع علي رضي الله عنه. قاله الحافظ في الفتح.

(٢) أَي كَبَّ لَوَجْهِهِ، أَوْ هَلَكَ وَلَزِمَهُ الشَّرُّ، أَوْ بَعُدَ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: قَوْلُهُ: «فَقُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ!» اسْتَعَاثَتْ بِاللَّهِ مُتَعَجِّبَةً مِنْ وَقُوعِ مِثْلِ ذَلِكَ فِي حَقِّهَا مَعَ بَرَاءَتِهَا الْمَحْقَقَةِ عِنْدَهَا.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ: ظَاهِرُهُ: أَنَّ السُّؤَالَ وَقَعَ بَعْدَ مَا عُلِمْتُ بِالْقِصَّةِ، لِأَنَّهَا عَقَّبَتْ بِكَاءِهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ بِهَذَا، ثُمَّ عَقَّبَتْ هَذَا بِالْخُطْبَةِ. وَرَوَايَةُ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ تَشْعُرُ بِأَنَّ السُّؤَالَ وَالْخُطْبَةَ وَقَعَا قَبْلَ أَنْ تَعْلَمَ عَائِشَةُ بِالْأَمْرِ، فَإِنَّ فِي رَوَايَةِ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ «لَمَّا ذَكَرَ مِنْ شَأْنِي الَّذِي ذَكَرَ، وَمَا عُلِمْتُ بِهِ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُطْبِيًّا» فَذَكَرَ قِصَّةَ الْخُطْبَةِ الْآتِيَةِ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ الْفَاءَ فِي قَوْلِهَا: «فَدَعَا» عَاطِفَةٌ عَلَى شَيْءٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ ذَلِكَ قَدْ سَمِعَ مَا قِيلَ، فَدَعَا عَلِيًّا.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: قَوْلُهُ: «اسْتَلَبْتُ الْوَحْيَ» بِالرَّفْعِ: أَي طَالَ لَبْتُ نَزُولِهِ، وَبِالنَّصْبِ: أَي اسْتَبْطَأَ النَّبِيُّ ﷺ نَزُولَ الْوَحْيِ.



أَهْلُكَ<sup>(١)</sup> يارسولَ الله، ولانعلمُ واللهِ إلا خيرًا. وأما عليُّ بنُ أبي طالبٍ فقال: يارسولَ الله، لم يُصَبِّحِ الله عليك، والنساءُ سِوَاهَا كثيرٌ<sup>(٢)</sup> وسَلَّ الجاريةُ تَصَدُّقَكَ. قالت: فدعا رسولُ الله ﷺ بَرِيرَةَ فقال: «أَيُّ بَرِيرَةَ، هل رأيتَ فيها شيئًا يَرِيكَ؟» قالت له بَرِيرَةُ: لا والذي بعثك بالحق، إن رأيتُ<sup>(٣)</sup> منها أمرًا أَغْمَضُهُ<sup>(٤)</sup> عليها أَكْثَرَ من أَنَّها جاريةٌ حديثُهُ السَّنِّ، تنامُ عن عَجَبِينَ أَهْلِهَا<sup>(٥)</sup>، فيأتي الداجِنُ فيأكلُهُ، قالت: فقام رسولُ الله ﷺ من يومِهِ فاستعذَرَ من عبدِ الله بنِ أُبَيِّ ابنِ سَلُولٍ، فقال رسولُ الله ﷺ - وهو على المنبر -: «من يعذُرني من رجلٍ بلغني أذاه في أهلي؟ - ومن الرواة من قال: في أهل بيتي - فوالله ما علمتُ على أهلي إلا خيرًا، ولقد ذكروا رجلًا ما علمتُ عليه إلا خيرًا، وما كان يدخلُ على أهلي إلا معي». قالت: فقام سعدُ بنُ مُعَاذٍ أحدُ بني عبدِ الأشهل، فقال: يارسولَ الله، أنا واللهِ أَعْدِرُكَ منه، إن كان من الأوسِ ضَرَبْنَا عُنُقَهُ<sup>(٦)</sup>، وإن كان من إخواننا من الخَزَرَجِ<sup>(٧)</sup>، أمرتنا ففعلنا فيه أمرَكَ. فقام سعدُ بن عبادَةَ، وهو سيد الخزرج، وكانت أُمُّ حَسَّانٍ بنتُ عَمِّهِ من فَخْدِهِ<sup>(٨)</sup>، وكان قبل ذلك رجلًا صَالِحًا<sup>(٩)</sup> ولكن احْتَمَلَتْهُ الْحَمِيَّةُ -

(١) قال الحافظ في الفتح: «هم أهلك» أي العفيفة اللاتمة بك، ويحتمل أن يكون قال ذلك متبرِّعًا من المشورة، ووكّل الأمرَ إلى رأيِ النبي ﷺ، ثم لم يكتف بذلك، حتى أُخْبِرَ بما عنده، فقال: «ولانعلمُ إلا خيرًا» وإطلاق «الأهل» على الزوجة شائع، قال ابن التين: أطلق عليها أهلك، وذكرها بصيغة الجمع، حيث قال: «هم أهلك» إشارةً إلى تعميم الأزواج بالوصف المذكور. ويحتمل أن يكون جمع لإرادة تعظيمها.

(٢) وإنما قال عليُّ رضي الله عنه ذلك: تسهيلًا للأمرِ على رسولِ الله ﷺ، وإزالةً لما هو متلبِّسٌ به، وتخفيفًا لما شاهده فيه، لاعداءِ لها، حاشاهم عن ذلك. قاله الكرمانى.

(٣) أي: مارأيتُ فيها مما تسألون عنه شيئًا أصلاً؛ وأما من غيره ففيها ما ذكرت من غلبة النوم لصغر سنِّها. ورطوبة بدنها، قاله الحافظ في الفتح.

(٤) أي أعياه.

(٥) قال الحافظ في الفتح: وفي روايةٍ مقسم: «مارأيتُ منها مذ كنتُ عندها إلا أنِّي عَجنتُ عَجِيئًا، فقلت: احفظي هذه العجينة حتى أقتبس نازًا لأخبرها، ففعلت، فجاءتِ الشاةُ فأكلتها» وهو يفسِّر المراد بقوله في رواية الباب «حتى تأتي الداجن».

(٦) وإنما قال ذلك لأنه سيدهم، فجزم أن حكمه فيهم نافذ.

(٧) «من» الأولى تبعيةٌ والأخرى بيانية. ولهذا سقطت من رواية فليح. قاله الحافظ في الفتح.

(٨) هي الفرعية بنت خالد بن حُبَيْش بن لُوذَانَ بن عبد ود بن زيد بن ثعلبة بن الخزرج بن كعب بن ساعدة الأنصارية.

(٩) أي: كامل الصلاح. وفي رواية الواقدي «وكان صالحًا. لكن الغضب بلغ منه، ومع ذلك لم =



ومن الرواة مَنْ قال: اجْتَهَلْتُهُ الْحَمِيَّةَ، فقال لسعد بن معاذ: كَذَبْتَ، لَعَمْرُ اللَّهِ لَا تَقْتُلُهُ، وَلَا تَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، فقام أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ - وهو ابنُ عَمِّ سَعْدٍ، يعني ابن معاذ - فقال لسعد بن عباد: كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللَّهِ، لَنَقْتُلَنَّكَ، فَإِنَّكَ مُنَافِقٌ تُجَادِلُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ<sup>(١)</sup>. فتشاورَ الْحَيَّانِ الْأَوْسُ وَالْخَزْرَجُ حَتَّى هَمُّوا أَنْ يَقْتِيلُوا - ورسولُ اللَّهِ ﷺ قائمٌ على المنبر - فلم يَرَوْا رسولَ اللَّهِ ﷺ يُخَفِّضُهُمْ، حَتَّى سَكَتُوا وَسَكَتَ، وَبَكَيتُ يَوْمِي ذَلِكَ، لَا يَرِقَا لِي دَمْعٌ، وَلَا أُكْتَحِلُ بَنَوْمٍ، ثُمَّ بَكَيتُ لَيْلَتِي الْمَقْبَلَةَ، لَا يَرِقَا لِي دَمْعٌ، وَلَا أُكْتَحِلُ بَنَوْمٍ، فَأَصْبَحَ عِنْدِي أَبُوَايَ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ بَكَيتُ لَيْلَتَيْنِ وَيَوْمًا، حَتَّى أَظَلُّ أَنَّ الْبُكَاءَ فَالِقُ كَيْدِي - وَمِنْ الرُّوَاةِ مَنْ قَالَ: وَأَبُوَايَ يَطْنَانِ أَنَّ الْبُكَاءَ فَالِقُ كَيْدِي، قَالَتْ: فَبَيْنَمَا هُمَا جَالِسَانِ عِنْدِي وَأَنَا أَبْكِي، إِذْ اسْتَأْذَنَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَذِنْتُ لَهَا، فَجَلَسَتْ تَبْكِي مَعِي، فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ، إِذْ دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَلَّمَ ثُمَّ جَلَسَ، قَالَتْ: وَلَمْ يَجْلِسْ عِنْدِي مِنْ يَوْمٍ قِيلَ لِي مَا قِيلَ قَبْلَهَا، وَقَدْ مَكَثَ شَهْرًا لَا يُوحَى إِلَيْهِ فِي شَأْنِي بِشَيْءٍ. قَالَتْ: فَتَشَهَّدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ جَلَسَ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ يَا عَائِشَةُ، فَإِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْكَ كَذَا وَكَذَا، فَإِنْ كُنْتَ بِرِيئَةً فَسَيُزِيلُكَ اللَّهُ، وَإِنْ كُنْتَ أَلَمَمْتَ بِذَنْبٍ فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتَوْبِي إِلَيْهِ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ، ثُمَّ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَته قَلَصَ

= يغمض عليه في دينه» قاله الحافظ في الفتح.

(١) قال الحافظ في الفتح: أطلق أُسَيْدُ ذَلِكَ مبالغةً في زجره عن القول الذي قاله. وأرادَ بقوله: «فإنَّكَ مُنَافِقٌ» أي: تصنع صنيع المنافقين. وفسره بقوله «تجادلُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ» وقابلَ قولَ سَعْدِ ابنِ معاذ «كَذَبْتَ، لَا تَقْتُلَنَّكَ» بقوله هو: «كَذَبْتَ لَنَقْتُلَنَّكَ». وقال المازري: إطلاقُ أُسَيْدٍ لم يرد به نفاق الكفر. وإنما أرادَ أَنَّهُ كَانَ يُظْهِرُ الْمَوَدَّةَ لِقَوْمِهِ الْأَوْسِ. ثُمَّ ظَهَرَ مِنْهُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ ضِدَّ ذَلِكَ. فَأَشْبَهَ حَالِ الْمُنَافِقِ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ النِّفَاقِ: إِظْهَارُ شَيْءٍ وَإِخْفَاءُ غَيْرِهِ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي تَرْكِ انْكَارِ النَّبِيِّ ﷺ.

(٢) قال الحافظ في الفتح: أي أَنَّهُمَا جَاءَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي كُنْتُ بِهِ مِنْ بَيْتِهِمَا، لِأَنَّهَا رَجَعَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ إِلَى بَيْتِهَا، وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ ثَوْرٍ عَنْ مَعْمَرٍ «وَأَنَا فِي بَيْتِ أَبِيَايَ».

(٣) قال الداودي: أمرها بالاعتراف، ولم يندبها إلى الكتمان، للفرق بين أزواج النبي ﷺ وغيرهن. فيجبُ على أزواجه الاعتراف بما يقعُ منهن، ولا يَكْتُمْنَهُ إِيَّاهُ، لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِنَبِيِّ إِمْسَاكِ مَنْ يَقَعُ مِنْهَا ذَلِكَ. بخلافِ نساء الناس، فإنَّهن يندبن إلى الستر. وتعبه عياض بأنه ليس في الحديث ما يدلُّ على ذلك، ولا فيه أَنَّهُ أَمَرَهَا بِالْاعْتِرَافِ، وَإِنَّمَا أَمَرَهَا أَنْ تَسْتَغْفِرَ اللَّهَ وَتَتَوَبَّ إِلَى اللَّهِ، أَيِ فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَبِّهَا. فليس صريحًا في الأمر لها بأن تعترف عند الناس بذلك قال الحافظ: وسياق =



دمعي، حتى ما أُحْسِ<sup>(١)</sup> منه قطرة، وقلت لأبي: أجب عني رسول الله ﷺ فيما قال. قال: والله ما أذري ما أقول لرسول الله ﷺ. فقلت لأمي: أجبني عني رسول الله ﷺ فيما قال. قالت: والله ما أذري ما أقول لرسول الله ﷺ. قالت: وأنا جارية حديثة السن، لا أقرأ كثيراً من القرآن<sup>(٢)</sup>، فقلت: إني والله لقد علمت أنكم سمعتم ما تحدث به الناس، حتى استقر في أنفسكم، وصدقتم به، ولئن قلت لكم: إني بريئة، والله يعلم إني لبريئة - لا تصدقوني بذلك، ولئن اعترفتم لكم بأمر - والله يعلم أنني بريئة منه - لتصدقوني، فوالله ما أجد لي ولكم مثلاً إلا أبا يوسف إذ قال: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيدٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨] ثم تحولت، فاضطجعت على فراشي، وأنا والله حينئذ أعلم أنني بريئة، وأن الله مبرئي براءتي، ولكن والله ما كنت أظن أن الله ينزل في شأني وخياً يثلي، ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله في أمر يثلي - ومن الرواة من قال: ولأننا أحقر في نفسي من أن يتكلم الله بالقرآن في أمري - ولكن كنت أرجو أن يرى رسول الله ﷺ في النوم رؤيا يبرئني الله بها، فوالله ما رام<sup>(٣)</sup> مجلسه، ولا خرج أحد من أهل البيت حتى أنزل الله على نبيه، فأخذه ما كان يأخذه من البرحاء<sup>(٤)</sup>، حتى إنه ليتحدّر منه مثل الجمان من العرق في يوم شات من ثقل القول الذي أنزل عليه، قالت: فسرتني عن رسول الله ﷺ وهو يضحك، فكان أول كلمة تكلم بها أن قال لي: «يا عائشة احمدي الله - ومن الرواة من قال: أبشري يا عائشة، أمّا الله فقد برأك - فقالت لي أُمّي: قومي إلى رسول الله ﷺ. فقلت: لا والله لا أقوم إليه، ولا أحمده إلا الله، هو الذي أنزل براءتي، فأنزل الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ﴾ العشر الآيات

= جواب عائشة يشعر بما قال الداودي، لكن المعترف عنده ليس على إطلاقه، فليتأمل. ويؤيد ما قال عياض: إن في رواية ابن حاطب، قالت: «فقال لي أبي، إن كنت صنعت شيئاً، فاستغفري الله، وإلا فأخبري رسول الله ﷺ بعذرِكَ».

(١) أي أجد.

(٢) قالت هذا، توطئة لعذرها، لكونها لم تستحضر اسم يعقوب عليه السلام.

(٣) أي: ما فارق، ومصدره الرّيم - بالتحناية - بخلاف رام بمعنى طلب فمصدره الرّوم.

(٤) البرحاء: بضم الموحدة وفتح الراء ثم مهملة ثم مد: هي شدة الحمى. وقيل: شدة الكرب.

وقيل: شدة الحر. ومنه برح بي الهم: إذا بلغ غايته.



[النور: ١١ - ١٩] (١).

فلما أنزل الله هذا في براءتي قال أبو بكر الصديق: وكان يُتَّقَى على مسطح بن أثانة - لقربته منه وفقره - والله لا أتَّقَى على مسطح شيئاً أبداً، بعد ما قال لعائشة. فأنزل الله: ﴿وَلَا يَأْتَلِ (٢) أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢]. فقال أبو بكر: بلى، والله إنني لأحبُّ أن يغفر الله لي. فرجع إلى مسطح الذي كان يُجْري عليه، وقال: والله لا أنزِعُها منه أبداً. قالت عائشة: وكان رسولُ الله ﷺ سألَ زينب بنتَ جحشٍ عن أمري، فقال: «يا زينب، ما علمتِ؟ ما رأيتِ؟» فقالت: يا رسولَ الله، أخمي سَمْعِي وبَصَرِي، والله ما علمتُ عليها إلا خيراً، قالت عائشة: وهي التي كانت تُساميني من أزواج النبي ﷺ، فعصمها الله بالورع، قالت عائشة: وطَفَقَتْ (٣) أختها حَمْنَةُ تُحَارِبُ لها (٤)، فهلكت فيمن هلك من أصحاب الإفك.

(١) قال الحافظ في الفتح: آخر العشر قوله ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ لكن وقع في رواية عطاء الخراساني عن الزهري «فأنزل الله ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ﴾ إلى قوله - ﴿أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وعدد الآي إلى هذا الموضع: ثلاث عشرة آية. فلعلَّ في قولها: «العشر الآيات» مجازاً بطريق إلغاء الكسر.

وفي رواية الحكم بن عيينة مرسلاً عند الطبري «لما خاض الناسُ في أمر عائشة» فذكر الحديث مختصراً، وفي آخره: فأنزل الله خمس عشرة آية من سورة النور - حتى بلغ - ﴿الْحَيِّينَ﴾ [النور: ٢٦] وهذا منه تجوز. فعدد الآي إلى هذا الموضع ست عشرة، وفي مرسل سعيد بن جبير عند ابن أبي حاتم والحاكم في الإكليل: فنزل ثمان عشرة آية متوالية كذبت من قذف عائشة ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا﴾ إلى قوله ﴿وَرَبُّكَ كَرِيمٌ﴾ وفيه ما فيه أيضاً. وتحرير العدة: سبع عشرة آية. قال الزمخشري: لم يقع في القرآن من التغليب في معصية ما وقع في قصة الإفك بأوجز عبارة وأشبعها، لاشتماله على الوعيد الشديد، والعقاب البالغ، والزجر العنيف، واستعظام القول في ذلك، واستشناعه بطرق مختلفة، وأساليب متقنة، كل واحد منها كافٍ في بابه، بل ما وقع من وعيد عبدة الأوثان، إلا بما هو دون ذلك، وما ذاك إلا لإظهار علو منزلة رسول الله ﷺ وتطهير من هو منه بسبيل.

(٢) أي: لا تحلفوا، إذ الأليَّة هي اليمين. قاله النووي.

(٣) بكسر الفاء، وحكي فتحها. أي: جعلت أو شرعت.

(٤) أي: تجادل لها وتتعصب، وتحكي ما قال أهل الإفك، أي: لتتخفص منزلة عائشة، وتعلو منزلة أختها زينب.



قال ابنُ شهاب: فهذا الذي بلغني من حديث هؤلاء الرّهط.

ومن الرواة من زاد: قال عروة: قالت عائشة: والله إنَّ الرجلَ الذي قيل له ما قيل، ليقول: سبحانَ الله! فوالذي نفسي بيده، ما كشفتُ من كَنَفٍ<sup>(١)</sup> أنثى. قالت: ثم قُتل بعد ذلك في سبيل الله.

وفي روايةٍ أخرى عن عروة عن عائشة قالت: لما ذُكرَ من شأني الذي ذكر، وما علمتُ به، قامَ رسولُ الله ﷺ في خطيبا، فتشهدَ، فحمدَ الله وأثنى عليه بما هو أهله، ثم قال: أما بعد، فأشيروا عليَّ في أناسٍ أبْئُوا أهلي؛ وإنم الله، ما علمتُ على أهلي من سوء قط، وأبْئوهم بِمَن والله ما علمتُ عليه من سوء قط، ولا دَخَلَ بيتي قط إلا وأنا حاضِرٌ، ولا غُبْتُ في سفرٍ إلا غابَ معي، فقام سعدُ بنُ مُعاذ، فقال: إِذْذَن لي يا رسولَ الله أنْ تُضْرَبَ أعناقُهم، وقام رجلٌ من بني الخَزْرج - وكانت أُم حَسَّانَ من رَهْط ذلك الرجل - فقال: كذبتَ والله، أنْ لو كانوا من الأوسِ ما أُخْبِتَ أنْ تُضْرَبَ أعناقُهم، حتى كادَ يَكُونُ بينَ الأوسِ والخَزْرجِ شُرٌّ في المسجد، وما علمتُ، فلمَّا كان مساءً ذلك اليوم خرجتُ لبعضِ حاجتي ومعِي أُمٌ مِسْطَح، فعثرت، فقالت: تَعَسَ مِسْطَح، فقلتُ لها: أي أُم، أَسْبِينَ ابنَكَ؟ فسكتت، ثم عثرتِ الثانيةَ فقالت: تَعَسَ مِسْطَح! فقلتُ لها: أي أُم، أَسْبِينَ ابنَكَ؟ فسكتت، ثم عثرتِ الثالثةَ فقالت: تَعَسَ مِسْطَح! فانتهرْتُها فقالت: والله ما أَسْبِئُهُ إلا فيكَ. فقلتُ: في أيِّ شأني؟ فذكرتُ - وفي روايةٍ: فبقرتُ - لي الحديث، فقلتُ: وقد كان هذا؟ قالت: نعم والله، فرجعْتُ إلى بيتي كأنَّ الذي خرجتُ له لا أَجِدُ منه قليلاً ولا كثيراً، ووُعِكتُ، وقلتُ لرسولِ الله ﷺ: أَرسلني إلى بيتِ أُمِّي، فأرسلَ معي الغلامَ، فدخلتُ الدارَ، فوجدتُ أُمَ رُومانَ في أسفلِ البيت، وأبا بكرٍ فوقَ البيتِ يقرأ، فقالت أُمِّي: ما جاء بكِ يا بُنَيَّة؟ فأخبرْتُها، وذكرتُ لها الحديث؛ وإذا هو لم يبلغْ منها مثلاً ما بَلَغَ مِنِّي، فقالت: أي بُنَيَّة، خَفَضِي عليك الشانَ، فإنَّه والله لَقَلَّما كانتِ امرأةٌ حَسَناءَ عند رجلٍ يُحِبُّها لها ضرائرُ إلا حَسَدَتْها، وقيل فيها. قلت: وقد علمَ به أباي؟ قالت: نعم. قلت: ورسولُ الله؟ قالت: نعم، ورسولُ الله.

(١) هو بفتح النون: الستر، والمراد هنا: ثوبها الذي يَكْنُفها، كناية عن الجِماع، ومنه: هو في كنفِ الله وحفظه، والكنف أيضاً: الجانب. قاله الزركشي.



فاستعْبِزْتُ وَبَكَيْتُ، فَسَمِعَ أَبُو بَكْرٍ صَوْتِي وَهُوَ فَوْقَ الْبَيْتِ يَقْرَأُ فَنَزَلَ، فَقَالَ لَأُمِّي: مَا شَأْنُهَا؟ فَقَالَتْ: بَلَغَهَا الَّذِي ذُكِرَ مِنْ شَأْنِهَا. ففَاضَتْ عَيْنَاهُ وَقَالَ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا بَيْتُهُ إِلَّا رَجَعْتُ إِلَى بَيْتِكَ. فَرَجَعْتُ، وَلَقَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْتِي، فَسَأَلَ عَنِّي خَادِمِي، فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهَا عَيْبًا، إِلَّا أَنَّهَا كَانَتْ تَزُقُّدُ، حَتَّى تَدْخُلَ الشَّاةُ فَتَأْكُلُ خَبِزَهَا أَوْ عَجِينَهَا - وَفِي رَوَايَةٍ: عَجِينَهَا أَوْ خَمِيرَهَا - شَكَّ هِشَامُ. فَانْتَهَرَهَا بَعْضُ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: اضْطَرِّقِي رَسُولَ اللَّهِ. حَتَّى اسْقُطُوا لَهَا بِهِ، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ! وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهَا إِلَّا مَا يَعْلَمُ الصَّائِغُ عَلَى تَبْرِ الذَّهَبِ الْأَحْمَرِ<sup>(١)</sup>. وَبَلَغَ الْأَمْرُ ذَلِكَ الرَّجُلَ الَّذِي قِيلَ لَهُ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! وَاللَّهِ مَا كَشَفْتُ كَتَفَ أُنْثَى قَط. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَتِلَ شَهِيدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَتْ: وَأَصْبَحَ أَبُو آيٍ عِنْدِي، فَلَمْ يَزَالَا، حَتَّى دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ صَلَّى الْعَصْرَ ثُمَّ دَخَلَ، وَقَدْ اكْتَنَفَنِي أَبُو آيٍ عَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي، فَحَمَدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ يَا عَائِشَةُ، إِنَّ كُنْتَ قَارَفْتِ سُوءًا أَوْ ظَلَمْتِ فِتْوَيَّ إِلَى اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ». قَالَتْ: وَقَدْ جَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَهِيَ جَالِسَةٌ بِالْبَابِ، فَقُلْتُ: أَلَا تَسْتَحْيِي مِنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ أَنْ تَذْكُرَ شَيْئًا؟ قَالَتْ: فَوَعِظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَالْتَفْتُ إِلَى أَبِي. فَقُلْتُ: أَجِبْنِي. قَالَ: فَمَاذَا أَقُولُ؟ فَالْتَفْتُ إِلَى أُمِّي فَقُلْتُ: أَجِيبْنِي. فَقَالَتْ: أَقُولُ مَاذَا؟ فَلَمَّا لَمْ يُجِيبْنِي تَشَهُدْتُ، فَحَمِدْتُ اللَّهَ وَأَثْنَيْتُ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قُلْتُ: أَمَا بَعْدُ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ قُلْتُ لَكُمْ: إِنِّي لَمْ أَفْعَلْ - وَاللَّهِ يَعْلَمُ إِنِّي لَصَادِقَةٌ - مَا ذَاكَ بِنَافِعِي عِنْدَكُمْ، لَقَدْ تَكَلَّمْتُمْ بِهِ، وَأُشْرِبْتُمْ قُلُوبَكُمْ، وَإِنْ قُلْتُ: إِنِّي قَدْ فَعَلْتُ - وَاللَّهِ يَعْلَمُ أَنِّي لَمْ أَفْعَلْ - لَتَقُولُنَّ: قَدْ بَاءَتْ بِهِ عَلَى نَفْسِهَا؛ وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَجِدُ لِي وَلَكُمْ مَثَلًا - وَالتَّمَسْتُ اسْمَ يَعْقُوبَ فَلَمْ أَقِدِّرْ عَلَيْهِ - إِلَّا أَبَا يَوْسُفَ حِينَ قَالَ: ﴿فَصَبِّرْ بِحَبْلٍ جَمِيلٍ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا نَصَبُونَ﴾ [يوسف: ١٨]، وَأُنْزِلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ سَاعَتِهِ، فَسَكَنْنَا، فَرُفِعَ عَنْهُ، وَإِنِّي لَا تَبِينُ الشُّرُورَ فِي وَجْهِهِ، وَهُوَ يَمَسُّحُ جَبِينَهُ وَيَقُولُ: «أَبْشِرِي يَا عَائِشَةُ، فَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ بَرَاءَتَكَ»، قَالَتْ: وَكُنْتُ أَشَدَّ مَا كُنْتُ غَضَبًا! فَقَالَ لِي أَبُو آيٍ: قُومِي إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: لَا

(١) قَالَ الْحَافِظُ: أَيُّ كَمَا لَا يَعْلَمُ الصَّائِغُ مِنَ الذَّهَبِ الْأَحْمَرِ إِلَّا الْخُلُوصَ مِنَ الْعَيْبِ، فَكَذَلِكَ أَنَا، لَا أَعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا الْخُلُوصَ مِنَ الْعَيْبِ.

وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي حَاطِبٍ عَنْ عَلْقَمَةَ «فَقَالَتِ الْجَارِيَةُ الْحَبَشِيَّةُ: وَاللَّهِ لَعَائِشَةُ أَطْيَبُ مِنَ الذَّهَبِ، وَلَئِنْ كَانَتْ صَنَعَتْ مَا قَالَ النَّاسُ، لِيُخْبِرَنَّكَ اللَّهُ، قَالَتْ: فَعَجِبَ النَّاسُ مِنْ فَهْمِهَا».



والله لا أقومُ إليه، ولا أحمدهُ، ولا أحمدُكما، ولكن أحمدُ الله الذي أنزلَ براءتي، لقد سمعتموهُ فما أنكرتموه ولا غيّرتموه، وكانت عائشة تقول: أمّا زينبُ بنتُ جَحش فعصمها الله بدِينها، فلم تقلْ إلا خيراً، وأمّا أختها حَمْنَةُ فهَلَكَتْ فيمن هَلَك، وكان الذي يتكلّم فيه مسطحٌ، وحسانُ بنُ ثابت، والمنافقُ عبدُ الله بنُ أبيّ ابنِ سلُول، وهو الذي كان يستوشيه ويجمعه، وهو الذي تولّى كِبَرَهُ منهم هو وحَمْنَةُ، قالت: فحلفَ أبو بكرٍ ألا ينفعَ مسطحاً بِنَافِعَةٍ أبداً، فأنزلَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا يَأْتِي أُولَ الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ﴾ [النور: ٢٢] إلى آخر الآية، يعني أبا بكرٍ ﴿أَنْ يُؤْتِيَ أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينِ﴾ يعني مسطحاً، إلى قوله: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢]، فقال أبو بكرٍ: بلى والله ياربَّنَا، إِنَّا لَنُحِبُّ أَنْ تَغْفِرَ لَنَا، وعادَ له بما كان يصنعُ.

وفي رواية: أَنَّ عائشةَ لَمَّا أُخْبِرَتْ بِالْأَمْرِ قالت: يا رسولَ الله، أتأذُنُ لي أَنْ أنطَلِقَ إلى أهلي؟ فأذِنَ لها، وأرسلَ معها الغلام، وقال رجلٌ من الأنصار<sup>(١)</sup>: سبحانَكَ! ﴿مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦] لم يَرِدْ على هذا. هذه روايات البخاري ومسلم.

وعند البخاري قال: قال الزُّهري: كَانَ حَدِيثُ الْإِفْكِ فِي غَزْوَةِ الْمُرَيْسِيعِ، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُضْطَلِقِ مِنْ خُزَاعَةَ، قَالَ: وَهِيَ غَزْوَةُ الْمُرَيْسِيعِ، قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: وَذَلِكَ سَنَةَ سِتٍّ، وَقَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: سَنَةُ أَرْبَعٍ. إِلَى هُنَا مَا حَكَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وأخرج البخاري من حديث الزُّهري قال: قال لي الوليدُ بن عبد الملك: أبلغَكَ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ فِيْمَنْ قَذَفَ عَائِشَةَ؟ قُلْتُ: لَا، وَلَكِنْ قَدْ أَخْبَرَنِي رَجُلَانِ مِنْ قَوْمِكَ - أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ - أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ لِهَمَّا: كَانَ عَلِيٌّ مُسَلِّمًا<sup>(٢)</sup> فِي شَأْنِهَا.

(١) قال الحافظ في مقدمة الفتح: هو أبو أيوب الأنصاري. رواه الحاكم في الإكليل.

(٢) بكسر اللام، كذا رواه القاسمي، من التسليم وترك الكلام في إنكاره، وفتحها الحموي من الخوض فيه. رواه ابن أبي شيبة، وعليه يدلُّ فصولُ الحديث في غير موضع من السلامة، وهو =



وأخرج البخاريُّ أيضًا من حديث الزهري عن عروة عن عائشة: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرُ مِنْهُمْ﴾ [النور: ١١]: عبد الله بن أبي.

زَادَ فِي رِوَايَةٍ: قَالَ عُرْوَةُ: أَخْبَرْتُ أَنَّهُ كَانَ يُشَاعُ، وَيُحَدَّثُ بِهِ عِنْدَهُ، فَيُقْرَأُ وَيُسْمَعُ وَيَسْتَوْشِبُهُ. قَالَ عُرْوَةُ: لَمْ يُسَمَّ مِنْ أَهْلِ الْإِفْكِ أَيْضًا إِلَّا حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ، وَمِسْطَحُ بْنُ أَثَّانَةَ، وَحَمْنَةُ بِنْتُ جَحْشٍ، فِي أَنْاسٍ آخَرِينَ، لَا عَلِمَ لِي بِهِمْ، غَيْرَ أَنَّهُمْ عُصْبَةٌ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، قَالَ عُرْوَةُ: وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَكْرَهُ أَنْ يُسَبَّ عِنْدَهَا حَسَّانٌ وَتَقُولُ: إِنَّهُ الَّذِي قَالَ:

فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعِزْضِي لِعِزْضٍ مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ وَقَاءُ

وَفِي رِوَايَةٍ لِهَمَّا: قَالَ مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ وَعِنْدَهَا حَسَّانٌ يُشِدُّهَا شَعْرًا، يُسَبِّبُ<sup>(١)</sup> مِنْ آيَاتٍ فَقَالَ:

حَصَّانُ رَزَانُ مَائِرُنُ بِرِيْمٍ وَتُصْبِحُ غَرْنُي مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ

فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: لَكِنَّكَ لَسْتَ كَذَلِكَ. قَالَ مَسْرُوقٌ: فَقُلْتُ لَهَا: أَنْأَذِينَ<sup>(٢)</sup> لَهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْكَ؟ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرُ مِنْهُمْ لَعَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١]؟ قَالَتْ: وَأَيُّ عَذَابٍ أَشَدُّ مِنَ الْعَمَى؟ وَقَالَتْ: إِنَّهُ كَانَ يُنَافِخُ - أَوْ يُهَاجِي - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وأخرج الترمذي الرواية الثانية من الروایتين الطويلتين عن عروة عن عائشة بطولها، وقال: وقد رواه يونس بن يزيد، ومعمّر [بن راشد]، وغير واحد عن الزهري عن عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيّب، وعلقمة بن وقاص الليثي، وعبيد

= رضي الله عنه منزه أن يقول ما قال أهل الإفك. كما نصَّ عليه في الحديث، ولكن أشار بفراقها، وشدّد على بريرة في أمرها. قاله الزركشي.

(١) أي يشد شعرًا يتغرّل به.

(٢) قال الحافظ: هذا مشكل، لأن ظاهره: أن المراد بقوله: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرُ مِنْهُمْ﴾ هو حسان بن ثابت، وقد تقدّم قبل هذا: أنه عبد الله بن أبي، وهو المعتمد.

وقد وقع في رواية أبي حذيفة عن سفيان الثوري عند أبي نعيم في «المستخرج» وهو ممن تولى كبره، فهذه الرواية أخف إشكالاً.



الله بن عبد الله - عن عائشة أطول من حديث هشام بن عروة وأتم، يعني بذلك الرواية الأولى بطولها.

وأخرج النسائي من الرواية الأولى إلى قوله: «فلم يستنكر القوم خفة الهودج حين رفعوه وحملوه، وكنت جارية حديثة السن، ثم قال: وذكر الحديث، ولم يذكر لفظه.

وأخرج أبو داود منه طرفين يسيرين.

أحدهما: عن ابن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص الليثي، وعبيد الله بن عبد الله عن حديث عائشة، وكلّ حدثني طائفة من الحديث قالت: ولشأنني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله فيّ بأمرٍ يُتلى.

والطرف الآخر: أخرجه في باب الأدب قال: قال رسول الله ﷺ: «أُبشري ياعائشة، فإن الله عز وجل قد أنزل عُذْرَكَ، وقرأ عليها القرآن، فقال أبواي: قومي فقبلي رأس رسول الله ﷺ، فقلت: أحمد الله، لا إياكما».

وحيث اقتصر على هذين الطرفين اليسيرين، لم أثبت علامته مع الجماعة، ونهتُ بذكرهما هاهنا، لثلا يُخلّ بهما<sup>(١)</sup>.

(١) البخاري (٣٦٦١) في الشهادات: باب تعديل النساء بعضهن بعضاً، و(٢٦٨٨) فيه: باب القرعة في المشكلات، و(٢٥٩٤) في الهبة: باب هبة المرأة لغير زوجها وعتقها، و(٢٨٧٩) في الجهاد: باب حمل الرجل امرأته في الغزو دون بعض نسائه، و(٤٠٢٥) في المغازي: باب شهود الملائكة بدرًا، و(٤١٤١) فيه: باب حديث الإفك، و(٤٧٥٩) في تفسير سورة يوسف: باب ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً﴾ و(٤٧٥٠) في تفسير سورة النور: باب ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَبَرًا﴾ وباب ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ و(٦٦٧٩) في الإيمان والنذور: باب اليمين فيما لا يملك، و(٧٣٦٩) في الاعتصام: باب قول الله تعالى ﴿وَأْمُرْهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ و(٧٥٠٠) في التوحيد: باب قول الله تعالى ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ و(٧٥٤٥) فيه: باب قول النبي ﷺ: «الماهر بالقرآن مع الكرام البررة»؛ ومسلم (٢٧٧٠) في التوبة: باب حديث الإفك وقبول توبة القاذف؛ والترمذي (٣١٨٠) في التفسير: باب ومن سورة النور؛ والنسائي ١٦٣/١ - ١٦٤ (٣١٠) في الطهارة: باب بدء التيمم؛ وستأتي القرعة بين نسائه برقم (٦١٩٦) و(٩٠٩٢).



قال العلماء: في هذا الحديث من الفوائد: جوازُ الحديث عن جماعةٍ مَلَفَقًا مجملاً، وفيه مشروعيةُ القرعة حتى يبين النساء، وفي المسافرة بهن، والسَّفَرُ بالنِّساء حتى في الغزو، وجواز حكاية ما وقع للمرأة من الفضل ولو كان فيه مدح ناسٍ وذمُّ ناسٍ إذا تضمن ذلك إزالةً توهم النقص عن الحاكي إذا كان بريئاً عند قصد نصح من يبلغه ذلك لئلا يقع فيما وقع فيه من سبق، وأن الاعتناء بالسلامة من وقوع الغير في الإثم أولى من تركه يقع في الإثم، وتحصيل الأجر للموقع فيه، وفي استعمال التوطئة فيما يحتاج إليه من الكلام، وأن الهودج يقوم مقام البيت في حجب المرأة، وجواز ركوب المرأة الهودج على ظهر البعير، ولو كان ذلك ممّا يشقُّ عليه حيث يكون مطيقاً لذلك. وفي خدمة الأجانب للمرأة من وراء الحجاب، وجواز تسرُّ المرأة بالشيء المنفصل عن البدن، وتوجُّه المرأة لقضاء حاجتها وحدها وبغير إذنٍ خاصٍّ من زوجها، بل اعتماداً على الإذن العام المستند إلى العرف العام، وجواز تحلّي المرأة في السَّفَر بالقلادة ونحوها، وصيانة المال ولو قلَّ للنهي عن إضاعة المال، فإن عقد عاتشة لم يكن من ذهب ولا جواهر، وفيه شؤم الحرص على المال لأنها لو لم تطل في التفتيش لرجعت بسرعة، فلما زاد على قدر الحاجة أثر ما جرى. وتوقف رحيل الجند على إذن الأمير، والاسترجاع عند المصيبة، وتغطية المرأة وجهها عن نظر الأجنبي، وإغاثة الملهوف، وعون المنقطع، وإنقاذ الضائع، وإكرام ذوي القدر وإيثارهم بالركوب، وتجشُّم المشقة لأجل ذلك، وحسن الأدب مع الأجانب خصوصاً النساء، لاسيما في الخلوة، والمشي أمام المرأة ليستقرَّ خاطرها وتأمين مما يتوهم من نظره لما عساه ينكشف منها في حركة المشي، وفيه ملاطفة الزوجة وحسن معاشرتها، والتقصير من ذلك عند إشاعة ما يقتضي النقص وإن لم يتحقَّق، وفائدة ذلك أن تنفطّن لتغير الحال فتعذر أو تعترف، وأنه لا ينبغي لأهل المريض أن يعلموه بما يؤذي باطنه لئلا يزيد ذلك في مريضه، وفيه السؤال عن المريض والإشارة إلى مراتب الهجران بالكلام والملاطفة، وفيه أن المرأة إذا خرجت لحاجة تستصحب من يؤنسها أو يخدمها ممن يؤمن عليها، وفيه ذبُّ المسلم عن المسلم خصوصاً من كان من أهل الفضل، وردع من يؤذيهم ولو كان منهم بسبيل، وبيان مزيد فضيلة أهل بدر، وفيه البحث عن الأمر القبيح إذا أشيع، وتعرف صحته وفساده بالتنقيب على من قيل فيه، واستصحاب حال من اتهم بسوء إذا كان قبل ذلك معروفاً بالخير إذا لم يظهر عنه بالبحث ما يخالف ذلك، وفيه فضيلة قوية لأُم مسطح لأنها لم تحاب ولدها في وقوعه في حق عاتشة، بل تعمدت سبّه على ذلك، وفيه مشروعية التسبيح عند سماع ما يعتقد السامع أنه كذب، وفيه توقف خروج المرأة من بيتها على إذن زوجها ولو كانت إلى أبيها، وفيه البحث عن الأمر المقول ممن يدلُّ عليه المقول فيه، والتوقف في خبر الواحد ولو كان صادقاً، وطلب الارتقاء من مرتبة الظن إلى مرتبة اليقين، وأن خبر الواحد إذا جاء شيئاً بعد شيء أفاد القطع، لقول عاتشة: لأستيقن الخبر من قبلهما، وأن ذلك لا يتوقف على =



عدد معين، وفيه استشارة المرء أهل بطانته ممن يلوذُ به بقرابةٍ وغيرها، وتخصيص من جربت صحة رأيه منهم بذلك ولو كان غيره أقرب، والبحث عن حال من اتهم بشيء، وحكاية ذلك للكشف عن أمره، ولا يعد ذلك غيبة، وفيه استعمال «لأنعلم إلا خيرًا» في التزكية، وأنَّ ذلك كافٍ في حق من سبقَتْ عدالتهُ ممن يطلع على خفي أمره، وفيه التثبت في الشهادةِ وفطنة الإمام عند الحادث المهم، والاستنصار بالأخصاء على الأجانب، وتوطئة العذر لمن يراد إيقاع العقاب به أو العتاب له، واستشارة الأعلى لمن هو دونه، وأنَّ من استفسر عن حالٍ شخصي فأرادَ بيان ما فيه من عيب فليقدم ذكر عذره في ذلك إن كان يعلم، كما قالت بريرة في عائشة حيث عابتها بالنوم عن العجين، فقدمت قبل ذلك أنها جارية حديثة السن، وفيه أن النبي ﷺ كان لا يحكم لنفسه إلا بعد نزول الوحي، لأنه ﷺ لم يجزم في القصة بشيء قبل نزول الوحي، وأن الحمية لله ورسوله لاتذم، وفيه فضائل جملة لعائشة ولأبويها ولصفوان ولعلي بن أبي طالب وأسامة وسعد بن معاذ وأسيد بن حضير، وفيه أن التعصُّب لأهل الباطل يخرج عن اسم الصلاح، وجواز سب من يتعرَّض للباطل، ونسبته إلى مايسوؤه وإن لم يكن ذلك في الحقيقة فيه، وإطلاق الكذب على الخطأ، والقسم بلفظ «لعمركم» وفيه الذنب إلى قطع الخصومة وتسكين نائرة الفتنة، وسد ذريعة ذلك، واحتمال أخف الضررين بزوال أغلظهما، وفضل احتمال الأذى، وفيه مباحة من خالف الرسول ولو كان قريبًا حميمًا، وفيه أن من آذى النبي ﷺ بقول أو فعل يقتل، لأنَّ سعد بن معاذ أطلق ذلك ولم ينكره النبي ﷺ، وفيه مساعدة من نزلت فيه بليَّة بالتوجه والبكاء والحزن، وفيه تثبت أبي بكرٍ الصديق في الأمور لأنه لم ينقل عنه في هذه القصَّة مع تمادي الحال فيها شهرًا كلمة فما فوقها، وفيه ابتداء الكلام في الأمر المهم بالتشهد والحمد والثناء، وقول: «أما بعد»، وتوقيف من نقل عنه ذنب على ما قيل فيه بعد البحث عنه، وأن قول: «كذا وكذا» يكتفى بها عن الأحوال كما يكتفى بها عن الأعداد ولا تختص بالأعداد، وفيه مشروعية التوبة، وأنها تقبل من المعترف المُقلع المخلص، وأن مجرد الاعتراف لا يجزئ فيها، وأن الاعتراف بما لم يقع لا يجوز ولو عرف أنه يصدق في ذلك، ولا يؤاخذ على ما يترتب على اعترافه، بل عليه أن يقول الحق أو يسكت، وأن الصبر تحمد عاقبته ويغبط صاحبه، وفيه تقديم الكبير في الكلام، وتوقف من اشتبه عليه الأمر في الكلام، وفيه تبشير من تجددت له نعمة، أو اندفعت عنه نقمة، وفيه الضحك والفرح والاستبشار عند ذلك، ومعدرة من انزعج عند وقوع الشدة لصغر سن ونحوه، وإدلال المرأة على زوجها وأبويها، وتدرج من وقع في مصيبةٍ فزالت عنه لثلا يهجم على قلبه الفرح من أول وهلة فيهلكه، وفيه أن الشدة إذا اشتدت أعقبها الفرح، وفضل من يفوض الأمر لربه، وأن من قوي على ذلك خف عنه الهم والغم، وفيه الحث على الاتفاق في سبيل الخير خصوصًا في صلة الرحم، ووقوع المغفرة



(الإفك): الكذب، وأراد به: قَذَفَ عائشة رضي الله عنها.

(أَوْعَى): أحفظ.

(أَذَنَ) أي أعلم، يعني: نادى بالرجل.

(جَزَعُ أَظْفَارٍ) الْجَزَعُ هنا: الْحَجَرُ اليماني المعروف، وإضافته إلى أظفار: تخصيص له، وفي اليمن موضع يقال له: ظفار، والرواية في الحديث: «أظفار» و«ظفار».

(لَمْ يُهَبَّلَنْ) أي: لم يكثر لحمه من السمن فيثقل، والمُهَبَّلُ: الكثير اللحم، الثَّقِيلُ الحركة من السمن، وقد روي «لم يُهَبَّلَنْ».

(العَلَقَةُ) بضم العين: البلغة من الطعام قَدَرٌ ما يمسك به الرَّمَقُ، تريد: القليل.

(دَاعٍ وَلَا مُجِيبٍ) أي ليس بها أحد، لا من يدعو، ولا من يرد جواباً.

(عَرَسَ فَادْلَجَ) التعريس: نزول آخر الليل نزلةً للاستراحة والادلاج - بالتشديد - سير آخر الليل.

(بِاسْتِرْجَاعِهِ) الاسترجاع: هو قول القائل: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾

(بِجِلْبَابِي) الْجِلْبَابُ: ما يَتَغَطَّى به الإنسان من ثوبٍ أو إزار.

(هَوَى): هَوَى الإنسان: إذا سَقَطَ من عُلُوٍّ، والمراد أنه نزل من بعيره عَجَلًا.

(مُوْغِرِينَ) الوَغْرَةُ: شِدَّةُ الْحَرِّ، ومنه يقال: وَغَرَ صدره يُوْغِرُ: إذا اغتاظ وَحِمِي، وأوْغَرَهُ غيره، فيكون قوله مُوْغِرِينَ، أي: داخِلِينَ في شِدَّةِ الْحَرِّ.

(نَحَرَ الظَّهِيْرَةَ) الظَّهِيْرَةُ: شِدَّةُ الْحَرِّ، ونَحَرُها: أولها، ونَحَرَ كُلُّ شَيْءٍ أَوَّلَهُ.

(كَبُرَ الْإِفْكَ) الْكِبَرُ - بكسر الكاف وضمها هاهنا - معظم الإفك.

= لمن أحسن إلى من أساء إليه أو صفح عنه، وأن من حلف أن لا يفعل شيئاً من الخير استحب له الحنث، وجواز الاستشهاد بأي القرآن في النوازل، والتأسي بما وقع للأكابر من الأنبياء وغيرهم، وفيه التسيب عند التعجب، واستعظام الأمر، وذم الغيبة، وذم سماعها، وزجر من يتعاطاها، لاسيما إن تضمنت تهمة المؤمن بما لم يقع منه، وذم إشاعة الفاحشة، وتحريم الشك في براءة عائشة رضي الله عنها.



- (يُبَيِّضُونَ) الإفاضة في الحديث: التحدُّث به والخوض فيه بين الناس.
- (يَرِيْبِي) رَابِي الشيء يَرِيْبِي: شككت فيه. ولا يكون رَبِيًّا إلا في شكٍّ مع تُهْمَةٍ.
- (الْمَنَاصِع) المواضع الخالية تُقْضَى فيها الحاجة من الغائط والبَوْل، وأصله: مكانٌ فسيحٌ خارج البيوت، واحدُها: مَنْصَع.
- (مِرْطُهَا) المِرْطُ: كِسَاءٌ من صوفٍ أو خَرْ يُؤْتَرَزُّ به، وجمعه: مُرْوط.
- (تَعَسَّ) تَعَسَّ الإنسانُ: إذا عَثَرَ، ويقال في الدُّعاء على الإنسان: تَعَسَّ فُلَانٌ، إذا سَقَطَ لَوَجْهِه.
- (هَتَاهُ) يقال: امرأةٌ هَتَاهُ، أي: بِلَهَاء، كأنَّها منسوبةٌ إلى البَلَهِ وَقِلَّةِ المعرفةِ بمكائِدِ الناسِ وفسادِهِم.
- (وَضِيئَةٌ) الوَضَاءَةُ: الحُسْنُ، ووضيئةٌ: فعيلةٌ بمعنى فاعلة.
- (أَغْمِضُهُ) الغَمْضُ: العَيْبُ.
- (الدَّاجِنُ): الشاةُ التي تَأْلَفُ الْبَيْتَ وتُقِيمُ به؛ يقال: دَجِنَ بِالْمَكَانِ: إذا أَقَامَ فيه.
- (فَاسْتَعَذَّرَ) يُقَالُ: من يَعْذِرُنِي من فلان، أي: من يَقُومُ بِعُذْرِي إنْ كَافَأْتُهُ على سُوءِ صَنِيعِهِ، فلا يَلُومُنِي؛ واستعذَرَ: استفعلَ من ذلك، أي قال: من يَعْذِرُنِي؟ فقال له سعدُ ابنُ مُعَاذٍ: أنا أَعْذِرُكَ، أي أَقُومُ بِعُذْرِكَ.
- (مِنْ فَخِذِهِ) الْفَخْذُ في العشائر: أَقْلٌ من الْبَطْنِ؛ أَوَّلُهَا الشَّعْبُ، ثم الْقَبِيلَةُ، ثم الْفَصِيلَةُ، ثم الْعِمَارَةُ، ثم الْبَطْنُ، ثم الْفَخْذُ؛ كذا قال الْجَوْهَرِيُّ.
- (اجْتَهَلَتْهُ الْحَمِيَّةُ) الاجْتِهَالُ: افتعالٌ من الْجَهْلِ، أي: حَمَلَتْهُ الْحَمِيَّةُ، وهي الْأَنَفَةُ والغَضَبُ على الْجَهْلِ، واختَمَلَتْهُ: افتعلَتْهُ من الْحَمَلِ.
- (فَتَنَّاوَرَّ) تَنَّاوَرَ النَّاسُ، أي: ثَارُوا وَنَهَضُوا من أَمَاكِنِهِمْ، طَلَبًا لِلْفِتْنَةِ.
- (يَخْفِضُهُمْ): يُهَوِّنُ عَلَيْهِمْ وَيُسَكِّنُهُمْ.
- (فَالِقٌ) فَاعِلٌ، من فَلَقَ الشَّيْءَ: إذا شَقَّه.
- (الْمَمْنُ) الإِلْمَامُ: الْمُقَارَبَةُ، وهو من اللَّمَمِ صِغَارُ الدُّنُوبِ؛ وقيل: اللَّمَمُ: مُقَارَبَةُ



الْمَعْصِيَةِ مِنْ غَيْرِ إِيقَاعٍ فَعَلٍ<sup>(١)</sup>.

(قَلَصَ) قَلَصَ الدَّمَعَ: انْقَطَعَ جَرِيَانُهُ.

(مَارَامَ) أَي مَا بَرَحَ مِنْ مَكَانِهِ، يُقَالُ: رَامَ يَرِيمُ: إِذَا بَرَحَ وَزَالَ، وَقَلَمًا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّفْيِ.

(الْبُرَحَاءُ): الشَّدَّةُ.

(الْجُمَانُ) جَمْعُ جُمَانَةٍ، وَهِيَ الدُّرَّةُ. وَقِيلَ: هِيَ خَزَزَةٌ تَعْمَلُ مِنَ الْفِضَّةِ مِثْلَ الدُّرَّةِ. (سُرِّي عَنْهُ) أَي كُشِفَ عَنْهُ.

(وَلَا يَأْتَلِ): يَأْتَلِي: يَفْتَعِلُ، مِنَ الْإِلْيَةِ: وَهِيَ الْقَسَمُ، يُقَالُ: آلَى وَاتَّلَى وَتَأَلَّى.

(أَخْمِي سَمْعِي وَبَصْرِي) حَمِيتُ سَمْعِي وَبَصْرِي: إِذَا مَنَعْتُهُمَا مِنْ أَنْ أَنْسَبَ إِلَيْهِمَا مَا لَمْ يَدْرِكَاهُ.

(تُسَامِنِي) الْمُسَامَاةُ: مُفَاعَلَةٌ مِنَ السُّمُوِّ وَالْعُلُوِّ: أَي أَنَّهَا تَطْلُبُ مِنَ السُّمُوِّ وَالْعُلُوِّ مِثْلَ الَّذِي أَطْلُبُ.

(فَعَصَمَهَا اللَّهُ بِالْوَرَعِ) أَي مَنَعَهَا بِالْمَعْدِلَةِ، وَمُجَانِبَةٍ مَا لَا يَحِلُّ.

(كَتَفَ) الْكَتَفُ: الْجَانِبُ؛ وَالْمَرَادُ: مَا كَشَفَتْ عَلَى امْرَأَةٍ مَاسَرَّتَهُ مِنْ نَفْسِهَا، إِشَارَةً إِلَى التَّعَقُّفِ.

(أَبْنُوا أَهْلِي) الثَّابِتُ عَلَى وَجْهَيْنِ: فَتَابِينَ الْحَيِّ: ذِكْرُهُ بِالْقَبِيحِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: أَبْنُوا أَهْلِي: أَي ذَكَّرُوهُمْ بِسُوءِ. وَالثَّانِي تَابِينَ الْمَيِّتِ: وَهُوَ مَذْحُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ.

(فَبَقَرْتُ) الْبَقْرُ: الْفَتْحُ وَالتَّوْسِيعَةُ وَالشُّوُّ، وَالْمَعْنَى فَفَتَحْتُ لِي الْحَدِيثَ وَكَشَفْتُهُ وَأَوْضَحْتُهُ.

(وَإِنَّمَا اللَّهُ) مِنَ الْفَاطِ الْقَسَمِ، وَفِيهَا لُغَاتٌ كَثِيرَةٌ.

(وَأَسْقَطُوا لَهَا بِهِ) أَسْقَطُوا بِهِ: أَي قَالُوا لَهَا السَّقَطَ مِنَ الْقَوْلِ، وَهُوَ الرَّدِيءُ، يُرِيدُ:

(١) قَالَ فِي اللِّسَانِ: الْإِلْمَامُ فِي اللُّغَةِ، يَوْجِبُ أَنَّكَ تَأْتِي فِي الْوَقْتِ، وَلَا تَقِيمُ عَلَى الشَّيْءِ؛ فَهَذَا مَعْنَى اللَّيْمِ. قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ: وَيَدُلُّ عَلَى صَوَابِ قَوْلِهِ قَوْلُ الْعَرَبِ: أَلَمْتُ بِفُلَانٍ إِلْمَامًا، وَمَاتَرُونَا إِلَّا إِلْمَامًا. قَالَ أَبُو عِيِيدٍ: مَعْنَاهُ: فِي الْأَحْيَانِ عَلَى غَيْرِ مُوَازَبَةٍ.



أنهم سئوها. وقوله: «به» أي بسبب هذا المعنى: وهو الذي سئلت عنه من أمر عائشة رضي الله عنها. فيكون المعنى: سئوها بهذا السبب. وقد روي هذا اللفظ على غير ما قلناه، والصحيح المحفوظ: إنما هو ما ذكرناه، والله أعلم.

(قَارَفْتُ) الْمُقَارَفَةُ: الكَسْبُ والعملُ في الأصل، ويقالُ لمنْ باشرَ مَعْصِيَةً أو أَلَمَّ بِهَا. (وَأُسْرِبْنُهُ قُلُوبَكُمْ) أي: تداخلَ هذا الحديث قلوبكم، كما يتداخل الصنغ الثوب فيشربه.

(بَاءَتْ بِهِ) أي: رجعت به وتحملته.

(يَسْتَوِشِيهِ) أي: يَسْتَخْرِجُهُ بِالْبَحْثِ عنه والاستقصاء كما يَسْتَوِشِي الرجلُ فَرَسَهُ: إذا ضَرَبَ جَنْبَيْهِ بِعَقِيَّتِهِ لِيَجْرِي، يُقال: أَوْشَى فَرَسَهُ، واستَوِشَاهُ. (حَصَانٌ رَزَانٌ) امرأةٌ حَصَانٌ: بَيْنَةُ الْحَصَانَةِ، أي عَفِيفَةٌ حَيَّةٌ، وامرأةٌ رَزَانٌ: ثَقِيلَةٌ ثَابِتَةٌ.

(تُرْزَى) : تُرْزَى وَتُقْدَفُ.

(بِرِيَّةٍ): أي بامرٍ يَرِيبُ النَّاسَ، كالزُّنَى ونحوه.

(غَزْنَى) أي: جائعةٌ، والمذكر: غَزْنَان.

(الغَوَافِلُ) جمع غافِلَةٍ، والمرادُ بها: الغفلةُ المحمودَة، وهي ما لا يَقْدَحُ في دينٍ أو مَرْوَةٍ.

(مُتَنَافِحَةٌ) الْمُتَنَاضِلَةُ وَالْمُخَاصِمَةُ.

٧٣٠ - (خ - أُمُّ رُومَانَ) رضي الله عنها - وهي أُمُّ عَائِشَةَ رضي الله عنها - قالت: بينا أنا قاعدةٌ أنا وعائشةُ، إِذْ وَلَجَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فقالت: فَعَلَ اللَّهُ بِفُلَانٍ وَفَعَلَ. فقالت أُمُّ رُومَانَ: وماذا؟ قالت: ابْنِي فِيمَنْ حَدَّثَ الْحَدِيثَ. قالت: وماذا؟ قالت: كذا وكذا. قالت عائشةُ: وَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قالت: نعم. قالت: وأبو بكر؟ قالت: نعم. فحَزَّتْ مَغْشِيًا عَلَيْهَا، فما أَفَاقَتْ إِلَّا وَعَلَيْهَا حُمَى بِنَافِضٍ، فطَرَحْتُ عَلَيْهَا ثِيَابَهَا، فَعَطَّيْتُهَا، فجاءَ النَّبِيُّ ﷺ فقال: «مَا شَأْنُ هَذِهِ؟» قلت: يارسولَ الله، أَخَذَتْهَا الْحُمَى بِنَافِضٍ. قال: «فَلَعَلَّ فِي حَدِيثٍ تُحَدِّثُ بِهِ؟»



قالت: نعم. فقعدت عائشة فقالت: والله لئن حلفت لأتصدقوني، ولئن قلت لأتعدروني، مثلي ومثلكم كيعقوب وبنيه ﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ قالت: فأنصرف، ولم يقل لي شيئاً، فأنزل الله عذرها، قالت: بحمد الله، لا بحمد أحد، ولا بحمدك. أخرجه البخاري.

قال الحميدي في كتاب «الجمع بين الصحيحين»: كان بعض من لقينا من الحفاظ البغداديين يقول: إن الإرسال في هذا الحديث أئبن، واستدل على ذلك بأن أم رومان توفيت في حياة النبي ﷺ. ومسروق بن الأجدع - راوي هذا الحديث عن أم رومان - لم يشاهد النبي ﷺ بلا خلاف<sup>(١)</sup>.

(١) البخاري (٤١٤٣) في المغازي: باب حديث الإفك، و(٣٣٨٨) في الأنبياء: باب قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلْمُتَذَكِّرِينَ﴾، و(٤٦٩٠) في تفسير سورة يوسف: باب ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً﴾، و(٤٧٥١) في تفسير سورة النور: باب قوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾. وقد استشكل قول مسروق: حدثني أم رومان مع أنها ماتت في زمن النبي ﷺ، ومسروق ليست له صحبة، لأنه لم يقدم من اليمن إلا بعد موت النبي ﷺ في خلافة أبي بكر أو عمر. قال الحافظ: قال الخطيب: لancelمه روى هذا الحديث عن أبي وائل غير حصين [بن عبد الرحمن الواسطي]، ومسروق لم يدرك أم رومان، وكان يرسل هذا الحديث عنها ويقول: سئلت أم رومان، فوهم حصين فيه حيث جعل السائل لها مسروقاً، أو يكون بعض النقل كتب: «سئلت» باللف، فصارث سألت، فقرئت بفتحيتين، على أن بعض الرواة قد رواه عن حصين على الصواب، يعني بالنعنة؛ وأخرج البخاري هذا الحديث بناء على ظاهر الأنصال، ولم يظهر له علة. وقد حكى المزي كلام الخطيب هذا في التهذيب، وفي الأطراف ولم يتعقبه، بل أقوه، وزاد أنه روي عن مسروق عن ابن مسعود عن أم رومان، وهو أشبه بالصواب، كذا قال. وهذه الرواية شاذة، وهي من «المزيد في متصل الأسانيد» على ما سنوضحه، والذي ظهر لي بعد التأمل أن الصواب مع البخاري، لأن عمدة الخطيب ومن تبعه في دعوى الزعم الاعتماد على قول من قال: إن أم رومان ماتت في حياة النبي ﷺ سنة أربع. وقيل: سنة خمس، وقيل: ست، وهو شيء ذكره الواقدي؛ ولا يتعقب الأسانيد الصحيحة بما يأتي عن الواقدي، وذكره الزبير بن بكار بسند منقطع فيه ضعف أن أم رومان ماتت سنة ست في ذي الحجة، وقد أشار البخاري إلى رد ذلك في تاريخه الأوسط والصغير، فقال بعد أن ذكر أم رومان في فصل من مات في خلافة عثمان: روى علي بن يزيد عن القاسم قال: ماتت أم رومان في زمن النبي ﷺ سنة ست، قال البخاري: وفيه نظر، وحديث مسروق أسند، أي أقوى إنساناً وأبين =



٧٣١ - (ت - عائشة) رضي الله عنها، قالت: لَمَّا أُنْزِلَ عُنْدِي قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَذَكَرَ ذَلِكَ، وَتَلَا الْقُرْآنَ، قَالَتْ: وَأَمَرَ بِرَجُلَيْنِ وَامْرَأَةٍ، فَجُلِدُوا الْحَدَّ. أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>

٧٣٢ - (خ د - عائشة) رضي الله عنها، قالت: يَرْحُمُ اللَّهُ نِسَاءَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُولِ<sup>(٢)</sup>. لَمَّا أُنْزِلَ ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]... الآية، شَقَقْنِ

= اتصلاً. انتهى. وقد جزم إبراهيم الحزبي بأن مسروقاً سمع من أم رومان وله خمس عشرة سنة، فعلى هذا يكون سماعه منها في خلافة عمر، لأن مولد مسروق كان في سنة الهجرة، ولهذا قال أبو نعيم الأصبهاني: عاشت أم رومان بعد النبي ﷺ، وقد تعقب ذلك كله الخطيب معتمداً على ما تقدم عن الواقدي والزبير، وفيه نظر لما وقع عند أحمد (٢٥٢٤٢) من طريق أبي سلمة عن عائشة قالت: لما نزلت آية التخيير، بدأ النبي ﷺ بعائشة فقال: يا عائشة إني عارضٌ عليك أمراً فلا تفتاتي فيه بشيء حتى تعرضيه على أبويك أبي بكر وأم رومان. الحديث، وأصله في الصحيحين [البخاري ٤٧٨٦؛ ومسلم ١٤٧٥] دون تسمية أم رومان، وآية التخيير نزلت سنة تسع اثناً، فهذا دالٌّ على تأخر موت أم رومان عن الوقت الذي ذكره الواقدي والزبير أيضاً، فقد تقدم في علامات النبوة من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في قصة أضياف أبي بكر، قال عبد الرحمن: وإنما هو أنا وأبي وأمي وامراتي وخادم، وفيه عند المصنف [يعني البخاري] في الأدب، فلما جاء أبو بكر، قالت له أُمِّي: احتسبت عن أضيافك... الحديث، وعبد الرحمن إنما هاجر في هدنة الحديبية، وكانت الحديبية في ذي القعدة سنة ست، وهجرة عبد الرحمن في سنة سبع في قول ابن سعد، وفي قول الزبير فيها أو في التي بعدها، لأنه روي أن عبد الرحمن خرج في فئة من قريش قبل الفتح إلى النبي ﷺ، فتكون أم رومان تأخرت عن الوقت الذي ذكره فيه، وفي بعض هذا كفاية في التعقيب على الخطيب ومن تبعه فيما تعقبوه على هذا الجامع الصحيح، والله المستعان. وقد تلقى كلام الخطيب بالتسليم صاحب المشارق والمطالع والسهيلي وابن سيد الناس، وتبع المزي الذهبي في مختصراته والعلاني في المراسيل وآخرون، وخالفهم صاحب «الهدى».

(١) الترمذي (٣١٨١) في التفسير: باب ومن سورة النور، وقال: هذا حديث غريبٌ لانعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق؛ وابن ماجه (٢٥٦٧)؛ نقول: وفيه عننة ابن إسحاق، وهو مدلس لكن قد صرح بالتحديث كما ذكر الحافظ في الفتح، فالحديث حسن؛ وسيأتي برقم (١٨٦٥).

(٢) قال الحافظ: أي السابقات من المهاجرات، وهذا يقتضي أن الذي صنع ذلك نساء المهاجرات، لكن في رواية صفية بنت شيبة عن عائشة: أن ذلك في نساء الأنصار. كما سأبَّه عليه. انظر التعليق الآتي في الصفحة التالية رقم (٣).



مُرُوطَهِنَّ، فَاخْتَمَرْنَ بِهَا.

وفي أخرى قالت: «أَخَذْنَ أُرْزَهِنَّ، فَشَقَقْنَهَا مِنْ قَبْلِ الْحَوَاشِي، وَاخْتَمَرْنَ بِهَا»<sup>(١)</sup>.  
أخرجه البخاري.

وفي رواية أبي داود، قال: «شَقَقْنَ أَكْثَفَ مُرُوطِهِنَّ»<sup>(٢)</sup>، فَاخْتَمَرْنَ بِهَا»<sup>(٣)</sup>.  
(أَكْثَفَ) الْأَكْثَفُ: الْأَسْتَرُّ الْأَضْفَقُ، وَمِنْ هَاهُنَا قِيلَ لِلْعَوَاءِ الَّذِي يَحْرُزُ فِيهِ الشَّيْءُ:  
كَثَفٌ، وَالْبِنَاءُ السَّائِرُ لِمَا وَرَاءَهُ: كَيْفٌ.

(مُرُوطَهِنَّ) الْمُرُوطُ: جَمْعُ مِرْطَ، وَهُوَ كِسَاءٌ مِنْ خَزٍّ أَوْ صُوفٍ، يُتَعَطَّى بِهِ.  
٧٣٣ - (د - ابن عباس) رضي الله عنهما: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾  
[النور: ٣١]... الآية، فَتُسِيخَ، وَاسْتُثْنِي مِنْ ذَلِكَ، ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ  
نِكَاحًا﴾ [النور: ٦٠] الآية... أخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup>.

(١) أي غطين وجوههن. وصفة ذلك: أن تضع الخمار على رأسها وترميه من الجانب الأيمن على  
العاتق الأيسر، وهو التَّقَعُّعُ. قال الفراء: كانوا في الجاهلية تسدل المرأة خمارها من ورائها،  
وتكشف ما قدامها، فأمرن بالاستتار، والخمار للمرأة كالعمامة للرجل.

(٢) قال أبو داود: قال ابن صالح: أكثف مروطهن. ومعنى أكثف مروطهن: أي أشدها سترًا  
لصفاقتها، والأكثف: الأغلظ والأثخن.

(٣) البخاري: (٤٧٥٨ و ٤٧٥٩) في تفسير سورة النور: باب وليضربن بخمرهن على جيوبهن؛  
وأبو داود (٤١٠٢) في اللباس: باب قول الله تعالى ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾، وسيأتي  
برقم (٨٢٦٣) قال الحافظ في الفتح: قوله: لما نزلت هذه الآية: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى  
جُيُوبِهِنَّ﴾ أَخَذْنَ أُرْزَهِنَّ. هكذا وقع عند البخاري الفاعل ضميرًا، وأخرجه النسائي من رواية  
ابن المبارك عن إبراهيم بن نافع بلفظ «أخذ النساء». وأخرجه الحاكم من طريق زيد بن  
الحباب عن إبراهيم بن نافع بلفظ: «أخذ نساء الأنصار» ولابن أبي حاتم من طريق عبد الله  
ابن عثمان بن خثيم عن صفية ما يوضح ذلك، ولفظه «ذكرنا عند عائشة نساء قريش  
وفضلهن، فقالت: إن نساء قريش لفضلاء، ولكنني والله مارأيت أفضل من نساء الأنصار،  
أشد تصديقًا بكتاب الله ولا إيمانًا بالتزويل، لقد أنزلت سورة النور ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى  
جُيُوبِهِنَّ﴾ فانقلب رجالهن إليهن يتلون عليهن ما أنزل فيها، مامنهن امرأة إلا قامت إلى مرطها  
فأصبحن يصلين الصبح معتجرات كأن على رؤوسهن الغربان. ويمكن الجمع بين الروایتين،  
بأن نساء الأنصار بادرن إلى ذلك.

(٤) سنن أبي داود (٤١١١) في اللباس: باب قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ وهو  
حديث حسن.



٧٣٤ - (م د - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: كان عبد الله بن أبي ابن سلول يقول لجارية له: اذهبي فابغينا شيئاً. قال: فأنزل الله عز وجل: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ<sup>(١)</sup> تَحَصُّنًا لِنَبِيِّكُمْ وَعَرْضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ﴾ [النور: ٣٣].

وفي أخرى: أنَّ جاريةً لعبد الله بن أبي ابن سلول يقال لها: مُسَيِّكَة، وأخرى يقال لها أُميمة، كان يُريدها على الزنى، فشكنا ذلك إلى رسول الله ﷺ، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾ إلى قوله: ﴿عَفْوَرٌ رَجِيمٌ﴾ أخرجه مسلم.

وفي رواية أبي داود قال: جاءت مُسَيِّكَة لبعض الأنصار فقالت: إنَّ سيدي يكرهني على البغاء، فنزل في ذلك: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾.

قال أبو داود: وروى مُعْتَمِر بن سليمان التيمي، عن أبيه: ﴿وَمَنْ يُكْرِهْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ عَفْوَرٌ رَجِيمٌ﴾ [النور: ٣٣] قال: قال سعيد بن أبي الحسن: عفورٌ لهمُّ: المكرهات<sup>(٣)</sup>

(البغاء): الزنى، وهو في الأصل: الطَّلَب.

٧٣٥ - (د - عكرمة بن أبي جهل) رضي الله عنه، أنَّ نَفَرًا من أهل العراق قالوا: يابن عباس، كيف ترى في هذه الآية التي أمرنا بها ولا يعمل بها أحد؟ قول الله عز وجل: ﴿يَتَأْتِيهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوا لَيْسَتْنِيَكُمْ اللَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ الآية [النور: ٥٨]؟ فقال ابن عباس: إنَّ الله حَلِيمٌ رَجِيمٌ بالمؤمنين، يُحِبُّ السَّنَر، وكان الناسُ ليس لبيوتهم سُتُورٌ

(١) قال النووي: قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْتُمْ تَحَصُّنًا﴾ خرج على الغالب، لأنَّ الإكراه إنما هو لمريدة التحصن، أما غيرها: فهي تسارعٌ إلى البغاء من غير حاجةٍ إلى إكراه. والمقصود: أنَّ الإكراه على الزنى حرام، سواء أَرَادَتْ تَحَصُّنًا أم لا، وصورة الإكراه - مع أنها تريد التحصن -: أن تكون هي مريدة للزنى بإنسان فيكرهها على الزنى بغيره، فكله حرام.

(٢) قال النووي: هكذا وقع في النسخ كلها: «لهن» وهذا تفسير، ولم يرد أن لفظة «لهن» منزلة، فإنه لم يقرأ بها أحد، وإنما هي تفسيرٌ وبيان أنَّ المغفرة والرحمة لهن لكونهن مستكرهات لا لمن أكرههن.

(٣) مسلم (٣٠٢٩) في التفسير: باب قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾ وأبو داود (٢٣١٢) في الطلاق: باب تعظيم الزنى.



ولاحِجَال، فربَّما دخلَ الخادِمُ أو الولدُ أو يتيمةُ الرجلِ، والرجلُ على أهله، فأمرهم الله تعالى بالاستئذانِ في تلك العوراتِ، فجاءهم الله بالشُّور والخير، فلم أرَ أحدًا يعملُ بذلك بعدُ.

وفي رواية عن ابن عباس، أَنَّهُ سَمِعَ يَقُول: لَمْ يُؤْمَرْ<sup>(١)</sup> بِهَا أَكْثَرُ النَّاسِ آيَةُ الْإِذْنِ، وَإِنِّي لَأَمُرُّ جَارِيَتِي هَذِهِ تَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ. أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

## سورة الفرقان

٧٣٦ - (ابن عباس رضي الله عنهما) في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعْصُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ﴾ [الفرقان: ٢٧] قال: الظالمُ عُقْبَةُ بن أبي مُعَيْط ﴿يَقُولُ يَلَيْتَنِي أَتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ ﴿يَوَلَّيْ لَيْتَنِي لَأَتَّخِذَ فَلَاتًا خَالِيًا﴾ يعني أُمَيَّة بن خلف، وقيل: أُبَيُّ بن خلف. أخرجه<sup>(٣)</sup>.

(١) في بعض النسخ: «لم يؤمن».

(٢) سنن أبي داود (٥١٩١ و ٥١٩٢) في الأدب: باب الاستئذان في العورات الثلاث، وسنده حسن. وهذه الآية من العلماء من قالَ بنسخها، ومنهم قال: إنها محكمة، والأكثرون على أنها محكمة، قال ابن الجوزي في نواسخ القرآن: الورقتان ١١٠، ١١١ بعد أن أسند القول بالنسخ إلى سعيد بن المسيَّب: وهذا ليس بشيء، لأن معنى الآية: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ﴾ أي من الأحرار ﴿الْحُلُمُ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾ أي في جميع الأوقات في الدخول عليكم ﴿كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ يعني كما استأذَنَ الأحرارُ الكبار الذين بلغوا قبلهم، فالبالغ يستأذن في كلِّ وقت، والطفل والمملوك يستأذنان في العورات الثلاث. وقال في زاد المسير ٦/٦٢: وأكثر علماء المفسرين على أن هذه الآية محكمة، وممن روي عنه ذلك: ابن عباس، والقاسم بن محمد، وجابر بن زيد، والشعبي، وحكي عن سعيد بن المسيَّب أنها منسوخة، والأول أصح.

وقال ابن كثير: ولما كانت هذه الآية محكمة ولم تنسخ بشيء، وكان عملُ الناس بها قليلاً جداً أنكرَ عبدُ الله بن عباس على الناس، وذكر بعض الروايات الدالة على أنها محكمة منها رواية ابن أبي حاتم بسند صحيح إلى ابن عباس، ثم قال: ومما يدلُّ على أنها محكمة لم تنسخ قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يبينُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ثم قال تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ يعني إذا بلغَ الأطفالُ الذين إنما كانوا يستأذنون في العوراتِ الثلاث، إذا بلغوا الحلم، وجب عليهم أن يستأذِنوا على كلِّ حال، يعني بالنسبة إلى أجنابهم، وإلى الأحوال التي يكونُ الرجلُ على امرأته، وإن لم يكن في الأحوالِ الثلاث.

(٣) بياضٌ في الأصل، وقد أخرجه بمعناه ابن جرير ٦/١٨ من رواية حجاج بن محمد المصيصي =



٧٣٧ - (ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: صَنَعَ عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ طَعَامًا، فدعا أشرفَ قريش - وكان فيهم رسولُ الله ﷺ - فامتنعَ رسولُ الله ﷺ أَنْ يَطْعَمَ، أو يشهدَ عُقْبَةُ شَهَادَةَ التَّوْحِيدِ، ففَعَلَ، فَأَنَاهُ أَبِيٌّ أَوْ أُمِّيَّةٌ - وكان خَلِيلُهُ - فقال: أَصَبَأْتُ؟ قال: لا، ولكنِ اسْتَحْيَيْتُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مِثْرَلِي، أو يَطْعَمَ مِنْ طَعَامِي. فقال: ما كُنْتُ أَرْضَى أو تَبْصُقَ فِي وَجْهِهِ. ففَعَلَ عُقْبَةُ، وَقُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ صَبْرًا كَافِرًا. أخرجه<sup>(١)</sup>.

(خَلِيلًا) الخليل: الصَّدِيق<sup>(٢)</sup>.

(أَصَبَأْتُ) يقال: صَبَأَ مِنْ دِينٍ إِلَى دِينٍ: إِذَا خَرَجَ مِنْ هَذَا إِلَى هَذَا.

(صَبْرًا) الصَّبْرُ: حَسْبُ الْقَتِيلِ عَلَى الْقَتْلِ، فَكُلُّ مَنْ قُتِلَ فِي غَيْرِ حَرْبٍ وَلَا غِيْلَةٍ، فَقَدْ قُتِلَ صَبْرًا.

٧٣٨ - (خ م د - ابن مسعود) رضي الله عنه، قال: سألتُ - أو سئِلْتُ رسولَ الله ﷺ -: أَيُّ الذَّنْبِ عِنْدَ اللَّهِ أَعْظَمُ؟ قال: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ». قال: قُلْتُ: إِنَّ ذَلِكَ لَعَظِيمٌ؛ قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قال: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مَخَافَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قال: «أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ». قال: فَتَزَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ تُصَدِّقًا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ [الفرقان: ٦٨]. أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود<sup>(٣)</sup>.

= عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس، وحجاج ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، وابن جريج ثقة فقيه فاضل ولكنه كان يدلس ويرسل، وعطاء الخراساني صدوق يهم كثيرا، والحديث رواه أيضًا الواحدي في أسباب النزول ١٩١، وذكره السيوطي في الدر المنثور ٦٨/٥ وزاد نسبه لابن المنذر، وابن مردويه عن ابن عباس، ورواه ابن جرير أيضًا عن ابن عباس، وفي سنده عطية العوفي. وهو صدوق يخطئ كثيرا.

قال ابن كثير: وسواء كان سبب نزولها في عقبة بن أبي معيط أو غيره من الأشقياء، فإنها عامة في كل ظالم.

(١) في الأصل بياض بعد قوله: «أخرجه» وقد ذكره السيوطي في الدر المنثور ٦٨/٥ بمعناه من رواية أبي نعيم في الحلية من طريق الكلبي عن ابن عباس. والكلبي، هو محمد بن السائب بن بشر الكلبي أبو النضر الكوفي النسابة المفسر، متهم بالكذب.

(٢) هو الذي تخللت محبته القلب.

(٣) البخاري (٤٧٦١) في تفسير سورة الفرقان: باب ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ﴾



نِذًا) النَّذُّ: المِثْلُ.

(حَلِيلَةُ) الْحَلِيلَةُ: المرأة، والحَلِيلُ: الزَّوْج.

## سورة الشعراء

٧٣٩ - (خ م ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] <sup>(١)</sup> صَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الصَّفَا، فَجَعَلَ يُنَادِي: «يَابَنِي فِهْر، يَابَنِي عَدِي» - لِيُطَوِّنَ قَرِيشَ - حَتَّى اجْتَمَعُوا. فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ

= أَلْتَفَسَ، و(٤٤٧٧) فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ: بَابُ قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾، و(٦٠٠١) فِي الْأَدَبِ: بَابُ قَتْلِ الْوَلَدِ خَشْيَةً أَنْ يَأْكُلَ مَعَهُ، و(٦٨١١) فِي الْحُدُودِ: بَابُ إِثْمِ الزَّانَةِ، و(٦٨٦١) فِي الْإِدْيَاتِ: بَابُ وَمَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا، و(٧٥٢٠) فِي التَّوْحِيدِ: بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾؛ وَمُسْلِمٌ (٨٦) فِي الْإِيمَانِ: بَابُ كَوْنِ الشَّرِكِ أَقْبَحَ الذُّنُوبِ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣١٠) فِي الطَّلَاقِ: بَابُ تَعْظِيمِ الزَّوْنِ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ (٣١٨٢) وَ(٣١٨٣) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمَنْ سُورَةُ الْفُرْقَانِ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ - وَلَمْ يَرْمِزْ لَهُ الْمُؤَلِّفُ -؛ وَالنَّسَائِيُّ (٤٠١٣) وَ(٤٠١٤) وَ(٤٠١٥) فِي تَحْرِيمِ الدَّمِ: بَابُ ذِكْرِ أَعْظَمِ الذُّنُبِ؛ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٣٨٠/١ (٣٦٠١)؛ وَسَيِّئَاتِي بِرَقْمِ (٨٢٣١).

(١) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ ٣٨٥/٨: قَوْلُهُ «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾»: هَذَا مَرْسَلٌ مِنْ مَرَاثِيلِ الصَّحَابَةِ، وَبِذَلِكَ جَزَمَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ إِنَّمَا أَسْلَمَ بِالْمَدِينَةِ، وَهَذِهِ الْقِصَّةُ وَقَعَتْ بِمَكَّةَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ كَانَ حَيْثُ إِثْمًا لَمْ يُولَدْ، وَإِنَّمَا طِفْلًا، وَيُوَيْدُ الثَّانِي نَدَاءَ فَاطِمَةَ، فَإِنَّهُ يَشْعُرُ بِأَنَّهَا كَانَتْ حَيْثُ بِحَيْثُ تَخَاطَبُ بِالْأَحْكَامِ.

قَالَ الْحَافِظُ: وَقَدْ قَدَّمْتُ فِي بَابٍ مِنْ انْتِسَابٍ إِلَى آبَائِهِ فِي أَوَائِلِ السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ اِحْتِمَالُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْقِصَّةُ وَقَعَتْ مَوْتَيْنِ، لَكِنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ تَكَرُّارِ التَّزْوُلِ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ بِأَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ حِينَ نَزَلَتْ. نَعَمْ وَقَعَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ﴾ جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنِي هَاشِمٍ وَنِسَاءَهُ وَأَهْلَهُ فَقَالَ: «يَابَنِي هَاشِمٍ اسْتَرَوْا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، وَاسْعَوْا فِي فِكَائِكُمْ رِقَابَكُمْ، يَا عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ، يَا حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ، وَيَا أُمَّ سَلَمَةَ...» فَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا، فَهَذَا إِنْ ثَبَتَ دَلٌّ عَلَى تَعَدُّدِ الْقِصَّةِ، لِأَنَّ الْقِصَّةَ الْأُولَى وَقَعَتْ بِمَكَّةَ لِتَصْرِيحِهِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّهُ صَعِدَ عَلَى الصَّفَا، وَلَمْ تَكُنْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ وَأُمَّ سَلَمَةُ عِنْدَهُ، وَمِنْ أَزْوَاجِهِ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُتَأَخِّرَةً عَنِ الْأُولَى، فَيُمْكِنُ أَنْ يَحْضُرَهَا أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ أَيْضًا، وَيَحْمِلُ قَوْلُهُ: «لَمَّا نَزَلَتْ، جَمَعَ» أَيَّ بَعْدَ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْجَمْعَ وَقَعَ عَلَى الْفُورِ، وَلَعَلَّهُ كَانَ نَزَلَ أَوَّلًا ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ جَمَعَ قَرِيشًا فَعَمَ، ثُمَّ خَصَّ، كَمَا سَيَأْتِي، ثُمَّ نَزَلَ ثَانِيًا: «وَرَهْطُكَ مِنْهُمْ الْمَخْلَصِينَ» فَخَصَّ بِذَلِكَ بَنِي هَاشِمٍ وَنِسَاءَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



أَرْسَلَ رَسُولًا، لِيَنْظُرَ مَا هُوَ؟ فجاء أبو لهبٍ وقريشٌ، فقال: «أَرَأَيْتَكُمْ لو أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلًا بِالْوَادِي، تُرِيدُ أَنْ تُغَيِّرَ عَلَيْكُمْ، أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِي؟»<sup>(١)</sup> قالوا: نعم، ماجرئنا عليك إلا صِدْقًا. قال: «فإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيِ عَذَابٍ شَدِيدٍ» فقال أبو لهبٍ: تَبًّا لك سائرَ اليوم، ألهذا جَمَعْتَنَا؟ فترَلْتُ: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ۝﴾. وفي بعض الروايات: «وقد تَبَّ» كذا قرأ الأعمش<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْبَطْحَاءِ، فَصَعِدَ الْجَبَلَ فَنَادَى: «يَا صَبَاحَاهُ، يَا صَبَاحَاهُ» فَاجْتَمَعَتْ إِلَيْهِ قُرَيْشٌ فَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ إِنْ حَدَّثْتُكُمْ أَنَّ الْعَدُوَّ مُصَبِّحُكُمْ أَوْ مُمَسِّيكُمْ، أَكُنْتُمْ تُصَدِّقُونِي؟ قالوا: نعم. قال: «فإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيِ عَذَابٍ شَدِيدٍ». وذكر نحوه. هذه رواية البخاري ومسلم.

وللبخاري أيضًا قال: لما نزل: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ جعل النبي ﷺ يدعوهم قبائل، قبائل. وأخرج الترمذي الرواية الثانية.

وفي رواية للبخاري: لما نزلت (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ) ورهطك منهم الْمُخْلِصِينَ<sup>(٣)</sup> خرج رسولُ الله ﷺ حتى صَعِدَ الصَّفَا، فَهَتَفَ: «يَا صَبَاحَاهُ». فقالوا: مَنْ هذا؟ فَاجْتَمَعُوا إِلَيْهِ، فقال: «أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلًا تَخْرُجُ مِنْ سَفْحِ هَذَا الْجَبَلِ،

(١) قال الحافظ: أراد بذلك تقريرهم بأنهم يعلمون صدقه إذا أخبر عن الأمر الغائب.

(٢) قال الحافظ: ليست هذه القراءة فيما نقل القراء عن الأعمش، فالذي يظهر أنه قرأها حاكياً لا قارئاً، ويؤيدُ قوله في هذا السياق: يومئذ، فإنه يُشعرُ بأنه كان لا يستمرُّ على قراءتها كذلك، والمحفوظ أنها قراءة ابن مسعود وحده.

(٣) قوله: «ورَهطك منهم المخلصين» هذه الرواية في تفسير سورة تبت من رواية أبي أسامة عن الأعمش بهذا السند، قال الحافظ: وهذه الزيادة: وصلها الطبراني من وجه آخر، عن عمرو بن مرة: أنه كان يقرؤها كذلك. قال القرطبي: لعل هذه الزيادة كانت قرأناً، فنُسخت تلاوتها، ثم استشكل ذلك، بأن المراد إنذار الكفار، والمخلص صفة المؤمن. والجواب عن ذلك: أنه لا يمتنع عطف الخاص على العام، وقوله: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ عام فيمن آمن منهم ومن لم يؤمن، ثم عطف عليه رهط المخلصين تنويعاً بهم وتأكيذاً. وقال الحافظ أيضاً: وفي هذه الزيادة تُعقَّبُ على النووي حيث قال في شرح مسلم: إن البخاري لم يخرجها، أعني (ورَهطك منهم المخلصين) اعتماداً على ما في سورة الشعراء، وأغفل كونها موجودة عند البخاري في سورة تبت.



أَكْتَمَ مُصَدِّقِي<sup>(١)</sup>؟ قالوا: ماجرؤنا عليك كذِبًا... وذكر الحديث<sup>(٢)</sup>.

(البَطْحَاء): الأرضُ المستوية.

(تَبًّا لَكَ) التَّبُّ: الهَلَاكُ: أي هَلَاكًا لَكَ! وهو منصوبٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ.

(صَبَاحًا): كلمةٌ يقولها المنهوبُ والمُستَغِيثُ، وأصله: مَنْ يَوْمُ الصَّبَاحِ، وهو يومُ الغَارَةِ.

٧٤٠ - (خ م ت س - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قام رسولُ الله ﷺ حينَ أنزَلَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ قال: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ - أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا - اشْتَرَوْا أَنْفُسَكُمْ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا<sup>(٣)</sup>؛ يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا؛ يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا؛ وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، سَلِّينِي مَا شِئْتَ مِنْ مَالِي، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا».

وفي رواية نحوه، ولم يُدَكِّرْ فيه «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ» وذكر بدله: «بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلَبِ». هذه رواية البخاري ومسلم.

(١) «مُصَدِّقِي» بتشديد الياء، أدغمتِ الياءُ في الياءِ، وحذفتِ النونُ للإضافة.

(٢) البخاري (٤٧٧٠) في تفسير سورة الشعراء: باب ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، و(١٣٩٤) في الجنائز: باب ذكر شرار الموتى، و(٣٥٢٦) في الأنبياء (المناقب): باب من انتسب إلى آبائه في الإسلام والجاهلية، و(٤٨٠١) في تفسير سورة سبأ، و(٤٩٧١ و ٤٩٧٢) في تفسير سورة تبت؛ ومسلم (٢٠٨) في الإيمان: باب قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾؛ والترمذي (٣٣٦٣) في التفسير: باب ومن سورة تبت؛ وأحمد في المسند ٢٨١/١ (٢٥٤٠).

(٣) قال الحافظ: أي باعتبارِ تخليصها من العذاب ليكونَ ذلك كالشراء، كأنهم جعلوا الطاعة ثمنَ النجاة. وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١] فهناك المؤمن بائع باعتبارِ تحصيل الثواب؛ والثمن الجنة، وفيه إشارة إلى أن النفوس كلها ملك لله تعالى، وأن من أطاعه حق طاعته في امتثال أوامره واجتناب نواهيه، وفَّى ماعليه من الثمن.

(٤) يجوز في «صفية» الرفع والنصب، وكذا القول في «يا فاطمة بنت محمد». وقال النووي: والنصب أفصح وأشهر، وأما «بنت وابن» فنصوب لا غير، وهذا - وإن كان ظاهراً معروفاً - فلا بأس بالتنبيه عليه لمن لا يحفظه، وأفردهم ﷺ لشدة قربتهم.



وللبخاري أيضًا قال: «يأبني عبد مناف، اشتروا أنفسكم من الله، يأبني عبد المطلب، اشتروا أنفسكم من الله، يأُمُّ الزبير عمّة رسول الله، يافاطمة بنت محمد، اشتريا أنفسكما من الله، لا أمليكُ لكما من الله شيئًا، سَلَانِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتُمَا».

ولمسلم أيضًا قال: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ ﴿١﴾ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُرَيْشًا، فَاجْتَمَعُوا، فَعَمَّ وَخَصَّ، فَقَالَ: «يَأبْنِي كَعْبُ بْنُ لُؤَيٍّ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَأْبَنِي مُرَّةُ بْنُ كَعْبٍ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَأْبَنِي عَبْدُ شَمْسٍ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَأْبَنِي عَبْدُ مَنْفٍ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَأْبَنِي هَاشِمٌ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَأْبَنِي عَبْدُ الْمَطْلَبِ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَافَاطِمَةُ<sup>(١)</sup>، أَنْقِذِي نَفْسَكَ مِنَ النَّارِ، فَإِنِّي لَا أُمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، غَيْرَ أَنَّ لَكُمْ رَحِمًا، سَأُبَلِّغُهَا بِبِلَالِهَا<sup>(٢)</sup>».

وأخرجه الترمذي قال: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ ﴿١﴾ جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُرَيْشًا، فَخَصَّ وَعَمَّ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، فَإِنِّي لَا أُمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، يَا مَعْشَرَ بَنِي عَبْدِ مَنْفٍ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، فَإِنِّي لَا أُمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، يَا مَعْشَرَ بَنِي قُصَيٍّ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، فَإِنِّي لَا أُمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، يَا مَعْشَرَ بَنِي عَبْدِ الْمَطْلَبِ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، فَإِنِّي لَا أُمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، يَافَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، أَنْقِذِي نَفْسَكَ مِنَ النَّارِ، فَإِنِّي لَا أُمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، إِنَّ لَكَ رَحِمًا، سَأُبَلِّغُهَا بِبِلَالِهَا».

وأخرج النسائي الرواية الأولى من روايات البخاري ومسلم، والرواية التي أخرجه مسلم وَخَذَهُ<sup>(٣)</sup>.

- (١) قال النووي: هكذا وقع في بعض الأصول «يافاطمة» وفي بعضها أو أكثرها: «يافاطم» بحذف الهاء، على الترخيم، وعلى هذا يجوز ضمُّ الميم وفتحها كما عرف في نظائره.
- (٢) قوله «ببِلَالِهَا» قال النووي: ضبطناه بفتح الباء الثانية وكسرها، وهما وجهان مشهوران ذكرهما جماعات من العلماء. والبَلَالُ: الماء. ومعنى الحديث: سَأَصِلُهَا؛ شَبَّهَتْ قِطْعَةَ الرَّحِمِ بِالْحَرَارَةِ، وَوَصَلُهَا بِإِطْفَاءِ الْحَرَارَةِ بِرُودَةِ الْمَاءِ، وَمِنْهَا: «بُلُّوا أَرْحَامَكُمْ» أَنِّي صِلُوهَا.
- (٣) البخاري (٤٧٧١) في تفسير سورة الشعراء: باب ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، و(٣٧٥٣) في الوصايا: باب هل يدخل النساء والأولاد في الأقارب، و(٣٥٢٧) في المناقب (الأنبياء): باب من انتسب إلى آبائه في الإسلام والجاهلية؛ ومسلم (٢٠٦) في الإيمان: باب قوله تعالى: =



(أَنْقَذُوا) أَنْقَذْتُ فَلَانًا: إِذَا خَلَصْتَهُ مِمَّا يَكُونُ قَدْ وَقَعَ فِيهِ، أَوْ شَارَفَ أَنْ يَقَعَ فِيهِ.

(سَأَبَلُهَا بِلَالُهَا) الْبِلَالُ: مَا يَبُلُّ بِهِ، وَإِنَّمَا قَالُوا فِي صَلَاةِ الرَّحْمَنِ: بَلِّ رَحِمَهُ، لِأَنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَعْضَ الْأَشْيَاءِ يَتَّصِلُ وَيَخْتَلِطُ بِالنَّدَاوَةِ، وَيَخْصُلُ بَيْنَهُمَا التَّجَافِي وَالتَّفَرُّقُ بِالْيَيْسِ، اسْتَعَارُوا الْبَلَّ بِمَعْنَى الْوَصْلِ، وَالْيَيْسَ لِمَعْنَى الْقَطِيعَةِ؛ وَالْمَعْنَى: سَأَصِلُ الرَّحِمَ بِصِلَتِهَا. وَقِيلَ: الْبِلَالُ: جَمْعُ بَلٍّ.

٧٤١ - (م ت س - عائشة) رضي الله عنها، قالت: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الصَّفَا فَقَالَ: «يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، يَا صَفِيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ، يَا بَنِي عَبْدِ الْمَطْلَبِ، لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، سَلُونِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتُمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ<sup>(١)</sup>.

٧٤٢ - (ت - [أبو موسى] الأشعري) رضي الله عنه، قال: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْبُعَهُ فِي أُذُنَيْهِ، فَرَفَعَ صَوْتَهُ فَقَالَ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، يَا صَبَاحَاهُ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: وَقَدْ رُوِيَ مَرْسَلًا، وَلَمْ يُذَكِّرِ الْأَشْعَرِيُّ، قَالَ: وَهُوَ أَصَحُّ<sup>(٢)</sup>.

= ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (٣١٨٥) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الشَّعْرَاءِ؛ وَالنَّسَائِيُّ ٢٤٨/٦ (٣٦٤٤ و ٣٦٤٦ و ٣٦٤٧) فِي الْوَصَايَا: بَابُ إِذَا أَوْصَى لِعَشِيرَتِهِ الْأَقْرَبِينَ؛ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٨٣٩٥ و ٨٥٠٩ و ٨٩٢٦ و ٩٥٠١ و ١٠٣٤٧)؛ وَالدَّارِمِيُّ (٢٧٣٢) فِي الرِّقَاقِ: بَابُ حَسَنِ الظَّنِّ بِاللَّهِ.

(١) مُسْلِمٌ (٢٠٥) فِي الْإِيمَانِ: بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (٣١٨٤) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الشَّعْرَاءِ، وَ(٢٣١٠) فِي الزَّهْدِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي إِنْذَارِ النَّبِيِّ ﷺ قَوْمَهُ؛ وَالنَّسَائِيُّ ٢٥٠/٦ (٣٦٤٨) فِي الْوَصَايَا: بَابُ إِذَا أَوْصَى لِعَشِيرَتِهِ الْأَقْرَبِينَ؛ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٢٤٥٢٣ و ٢٥٠٠٨).

(٢) التِّرْمِذِيُّ (٣١٨٦) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الشَّعْرَاءِ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى، وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عَوْفٍ عَنْ قَسَامَةَ بْنِ زَهِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلًا وَهُوَ أَصَحُّ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ أَبِي مُوسَى. وَقَدْ ذَاكُرْتُ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ [يَعْنِي الْبَخَارِي] فَلَمْ يَعْرِفْهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى. وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْرٍ مَرْسَلًا وَمَوْصُولًا؛ وَرَوَاهُ السَّيُوطِيُّ فِي الدَّرِّ الْمُنْتَوَرِ ٥٩/٥ وَزَادَ نِسْبَتَهُ لِعَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ، وَابْنِ مَرْدَوَيْهِ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.



٧٤٣ - (م - قَبِيصَةُ بْنُ مُخَارِقٍ وَرُهَيْرِ بْنِ عَمْرٍو) رضي الله عنهما، قالوا: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ انطلق نبيُّ الله ﷺ إلى رَضْمَةِ جَبَلٍ، فعَلَا أَغْلَاهَا حَجَرًا، ثُمَّ نَادَى: «يَابَنِي عَبْدِ مَنَافَاهُ، إِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ، إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ رَأَى الْعَدُوَّ، فَاَنْطَلَقَ يَرْتَابُ أَهْلَهُ، فَخَشِيَ أَنْ يَسْبِقُوهُ، فَجَعَلَ يَهْتِفُ: يَا صَبَاحَاهُ». أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>.

(رَضْمَةُ) الرَضْمَةُ: واحدة الرَضْمِ؛ وهي الحجارة والصخور، بعضها على بعض.

(يَرْتَابُ) الرَّيْبَةُ: الذي يَحْرُسُ القوم، وَيَتَطَلَّعُ لَهُمْ، خَوْفًا [من] أَنْ يَكْسِبَهُمُ الْعَدُوُّ.

٧٤٤ - (د - ابن عباس) رضي الله عنهما، في قوله تعالى: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْفَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤] قال: اسْتَشْنَى الله منهم<sup>(٢)</sup> ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الشعراء: ٢٢٧]. أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

(الْفَاوُونَ) جمع غاوٍ: وهو ضِدُّ الرَّاشِدِ.

## سورة النمل

٧٤٥ - (ت أبو هريرة) رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تَخْرُجُ الدَّابَّةُ وَمَعَهَا خَاتَمٌ سُلَيْمَانُ، وَعَصَا مُوسَى، فَتَجْلُو وَجْهَ الْمُؤْمِنِ، وَتَخْطُمُ أَنْفَ الْكَافِرِ بِالْخَاتَمِ، حَتَّى إِنَّ أَهْلَ الْخَوَانِ<sup>(٤)</sup> لَيَجْتَمِعُونَ فَيَقُولُ هَذَا: يَامُؤْمِنُ، وَيَقُولُ هَذَا: يَاكَافِرُ، وَيَقُولُ هَذَا: يَاكَافِرُ، وَيَقُولُهُ هَذَا: يَامُؤْمِنُ». أخرجه الترمذي<sup>(٥)</sup>.

(١) مسلم (٢٠٧) في الإيمان: باب قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾؛ وأخرجه أحمد في المسند (١٥٤٨٤ و ٢٠٠٨٢).

(٢) لفظ أبي داود: «فَنَسَخَ مِنْ ذَلِكَ وَاسْتَشْنَى».

(٣) سنن أبي داود (٥٠١٦) في الأدب: باب ماجاء في الشعر؛ وهو حديث حسن.

(٤) الخَوَانُ: بضم الخاء وكسرها: ما يؤكل عليه.

(٥) الترمذي (٣١٨٧) في التفسير: باب ومن سورة النمل، ولفظه: «فَيَقُولُ: هاها يامؤمن، ويقال:

هاها ياكافر، ويقول هذا: يامؤمن، ويقول هذا: ياكافر». وأخرجه ابن ماجه (٤٠٦٦) في

الفتن: باب دابة الأرض؛ وأحمد في المسند ٢/٢٩٥ (٧٨٧٧)؛ وأخرجه الطبري ١٥/٢٠ وفي

سنده علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف. ومع ذلك فقد حسنه الترمذي وقال: وقد روي

هذا الحديث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه في دابة الأرض، وفي الباب عن =



(الدابة): هي التي تخرج من الأرض، وهي من أشراط الساعة، وقد مر ذكرها في سورة الأنعام<sup>(١)</sup>.

(وتخطم) يريد أنها تسم أنفه بسمه يعرف بها، والخطام: سمه في عرض الوجه، إلى الخد، يقال: جمل مخطوم [خطام، ومخطوم] خطامين، بالإضافة، وربما وسم بخطام، وربما وسم بخطامين.

## سورة القصص

٧٤٦ - (خ - سعيد بن جبیر) رحمه الله، قال: سألتني يهودي من أهل الحيرة، أي الأجلين قضى موسى عليه السلام؟ قلت: لا أدري، حتى أقدم على حبر العرب<sup>(٢)</sup> فأسأله، فقدمت، فسألت ابن عباس؟ فقال: قضى أكثرهما وأطيبهما، إن رسول الله ﷺ إذا قال فعل<sup>(٣)</sup>. أخرجه البخاري<sup>(٤)</sup>.

= أبي أمامة، وحذيفة بن أسيد. وأخرجه أيضًا أبو داود الطيالسي، وأورده السيوطي في الدر المنثور ١١٦/٥ وزاد نسبه لعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والبيهقي في البعث عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) في غريب الحديث رقم (٦٢٣).

(٢) المراد به العالم الماهر.

(٣) قال الحافظ في الفتح: قوله: «إن رسول الله ﷺ إذا قال فعل» المراد برسول الله ﷺ من أنصف بذلك، ولم يرد شخصًا بعينه، وفي رواية حكيم بن جبیر: أن النبي إذا وعد لم يخلف، زاد الإسماعيلي من الطريق التي أخرجه البخاري، قال سعيد: فلقيني اليهودي فأعلمته بذلك، فقال: صاحبك والله عالم. والغرض من ذكر هذا الحديث بيان تأكيد الوفاء بالوعد، لأن موسى ﷺ لم يجزم بوفاء العشر، ومع ذلك فوقها، فكيف لو جزم؟ قال ابن الجوزي: لما رأى موسى عليه السلام طمع شعيب عليه السلام متعلقًا بالزيادة لم يقتض كريمة أخلاقه أن يخيب ظنه فيه.

(٤) البخاري (٢٦٨٤) في الشهادات: باب من أمر بإنجاز الوعد، من رواية سالم الأفطس عن سعيد ابن جبیر. قال الحافظ في الفتح: سالم الأفطس، هو ابن عجلان الجزري، شامي ثقة، ليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وآخر في الطب، وكذا الراوي عنه مروان بن شجاع، وقد تابع سالمًا على روايته لهذا الحديث حكيم بن جبیر، وتابع سعيدًا عكرمة عن ابن عباس، ورواه أيضًا أبو ذر وأبو هريرة وعتبة بن الثور [بضم النون وتشديد الذال المعجمة المفتوحة بعدها راء] وجابر وأبو سعيد، رفعوه كلهم، وجميعها عند ابن مردويه في التفسير، وحديث عتبة وأبي ذر عند البرار أيضًا، وحديث جابر عند الطبراني في الأوسط، ورواية عكرمة في مسند الحميدي.



(خبر) الخبر: العالم.

٧٤٧ - (م ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦] نَزَلَتْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَيْثُ يُرَاوِدُ عَمَّهُ أَبَا طَالِبٍ عَلَى الْإِسْلَامِ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup>.

(يُرَاوِدُ) الْمُرَاوِدَةُ: الْمُرَاجَعَةُ فِي طَلَبِ الْحَاجَةِ وَالْغَرَضِ.

٧٤٨ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَرَأَدُكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥] قَالَ: إِلَى مَكَّةَ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup>.

(لَرَأَدُكَ إِلَى مَعَادٍ) أَي: لَرَجِعُكَ إِلَى مَكَّةَ، كَذَا جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ.

## سورة العنكبوت

٧٤٩ - (ت - أم هانئ [بنت أبي طالب الهاشمية]) رضي الله عنها قالت: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُنْكَرِ الَّذِي كَانُوا يَأْتُونَهُ فِي نَادِيهِمْ؟ فَقَالَ: كَانُوا يَخْبِقُونَ فِيهِ، وَالْخَذْفُ وَالشُّخْرِيُّ بِمَنْ مَرَّ بِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ. هَذِهِ رَوَايَةٌ...

وَفِي رَوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمْ الْمُنْكَرُ﴾ [العنكبوت: ٢٩] قَالَ: كَانُوا يَخْذِفُونَ أَهْلَ الْأَرْضِ، وَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ<sup>(٣)</sup>.

(١) مُسْلِمٌ (٢٥) فِي الْإِيمَانِ: بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ إِسْلَامٍ مِنْ حَضَرِ الْمَوْتِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣١٨٨) فِي التَّفْسِيرِ: بَابٌ وَمِنْ سُورَةِ الْقَصَصِ؛ وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٨٨٤) فِي الْمَنَاقِبِ: بَابُ قِصَّةِ أَبِي طَالِبٍ، مَطْوًى مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِيهِ فِي قِصَّةِ مَوْتِ أَبِي طَالِبٍ وَ(٤٧٧٢) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾.

(٢) الْبُخَارِيُّ (٤٧٧٣) فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْقَصَصِ: بَابُ ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَى مَعَادٍ﴾.

(٣) الرَوَايَةُ الْأُولَى لَمْ نَجِدْهَا بِهَذَا اللَّفْظِ، وَالرَوَايَةُ الثَّانِيَّةُ هِيَ رَوَايَةُ التِّرْمِذِيِّ (٣١٩٠) فِي التَّفْسِيرِ: بَابٌ وَمِنْ سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ حَاتِمِ بْنِ أَبِي صَغِيرَةَ عَنْ سَمَاقٍ. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٣٤١/٦ وَ٤٢٤ (٢٦٣٥١ وَ٢٦٨٣٧)؛ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ. قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: قَوْلُهُ: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمْ الْمُنْكَرُ﴾ أَي: يَفْعَلُونَ [يَعْنِي قَوْمَ لُوطٍ] مَا لَا يَلِيقُ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ فِي مَجَالِسِهِمُ الَّتِي يَجْتَمِعُونَ فِيهَا، لَا يَنْكُرُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، =



(يَحْقِقُونَ) الْحَقُّ: الضَّرْطُ.

(الْخَذْفُ): رَمَى الْحَصَا مِنْ طَرَفِ الإِصْبَعَيْنِ.

٧٥٠ - (ابن عباس) رضي الله عنهما، في قوله: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت:

٤٥] قال: ذَكَرَ الْعَبْدُ اللَّهَ بِلِسَانِهِ كَثِيرًا، وَذَكَرَهُ لَهُ وَخَوْفُهُ مِنْهُ، إِذَا أَشْفَى عَلَى ذَنْبٍ، فَتَرَكَهُ مِنْ خَوْفِهِ: أَكْبَرُ مِنْ ذِكْرِهِ بِلِسَانِهِ، مِنْ غَيْرِ نَزْعٍ عَنِ الذَّنْبِ. أَخْرَجَهُ <sup>(١)</sup>.

## سورة الروم

٧٥١ - (ت - أبو سعيد الخدري) رضي الله عنه، قال: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرِ ظَهَرَتْ

الرُّؤْمُ عَلَى فَارَسٍ، فَأَعْجَبَ ذَلِكَ الْمُؤْمِنِينَ، فَنَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ سِيَغَلُوبُونَ﴾ <sup>(٢)</sup> فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ <sup>(٣)</sup> يَنْصُرِ اللَّهُ <sup>(٤)</sup> [الروم: ١ - ٤] قال: فَفَرِحَ الْمُؤْمِنُونَ بِظُهُورِ الرُّؤْمِ عَلَى فَارَسٍ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: هَكَذَا قَالَ نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ: ﴿غُلِبَتْ﴾ <sup>(٥)</sup>.

= فَمَنْ قَاتِلُ: كَانُوا يَأْتُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الْمَلَأِ. قَالَهُ مُجَاهِدٌ، وَمَنْ قَاتِلُ: كَانُوا يَتَضَارَطُونَ وَيَتَضَاكِحُونَ. قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَالْقَاسِمُ. وَمَنْ قَاتِلُ: كَانُوا يَنْطَاحُونَ بَيْنَ الْكِبَاشِ وَيَنَاقِرُونَ بَيْنَ الدِّيُوكِ، وَكُلُّ ذَلِكَ كَانَ يَصْدُرُ عَنْهُمْ، وَكَانُوا شَرًّا مِنْ ذَلِكَ. وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ: وَأَوَّلَى الْأَقْوَالِ فِي ذَلِكَ بِالصَّوَابِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: مَعْنَاهُ: وَتَخَذَفُونَ فِي مَجَالِسِكُمُ الْمَاذَةَ بِكُمْ، وَتَسْخَرُونَ مِنْهُمْ، لَمَّا ذَكَرَ مِنَ الرَّوَايَةِ بِذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) كَذَا الْأَصْلُ، بَيَاضٌ بَعْدَ قَوْلِهِ: أَخْرَجَهُ. وَلَمْ أَرِ مِنْ ذِكْرِهِ بِهَذَا اللَّفْظِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي تَفْسِيرِهِ مُخْتَصَرًا بِرَقْمٍ (٢٢٥٦). قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ: اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَاهُ: وَلِذِكْرِ اللَّهِ إِيَّاكُمْ أَفْضَلُ مِنْ ذِكْرِكُمْ إِيَّاهُ. وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ مَعْنَى ذَلِكَ: وَلِذِكْرِكُمْ اللَّهَ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَقَالَ آخَرُونَ: مُحْتَمَلٌ لِلْوَجْهِينِ جَمِيعًا. وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ مَعْنَى ذَلِكَ: وَلِلصَّلَاةِ الَّتِي آتَيْتَ أَنْتَ بِهَا، وَذَكَرَكَ اللَّهُ فِيهَا أَكْبَرَ مِمَّا نَهَيْتَ الصَّلَاةَ مِنَ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ. ثُمَّ قَالَ: وَأَشْبَهَ هَذِهِ الْأَقْوَالُ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ النَّزِيلِ: قَوْلُ مَنْ قَالَ: وَلِذِكْرِ اللَّهِ إِيَّاكُمْ أَفْضَلُ مِمَّا ذَكَرْتُمْ إِيَّاهُ.

(٢) التِّرْمِذِيُّ (٣١٩٢) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الرُّومِ، وَ(٢٩٣٥) فِي الْقِرَاءَاتِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الرُّومِ؛ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. نَقُولُ: وَفِي سَنَدِهِ عَطِيَّةُ بْنُ سَعْدٍ الْعَوْفِيُّ، وَهُوَ صَدُوقٌ يَخْطِئُ كَثِيرًا، وَنَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ هُوَ الْجَهْضَمِيُّ شَيْخُ التِّرْمِذِيِّ، وَهُوَ ثِقَةٌ. وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ بِشَوَاهِدِهِ، وَقَدْ قَرَأَ «غُلِبَتْ» بِفَتْحِ الْغَيْنِ وَاللَّامِ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَقَرَأَ أَبُو سَعِيدٍ =



(بَضَعَ) (بَضْعُ): ما بين الثلاثِ إلى التسعِ من العدد.

٧٥٢ - (ت - نِازُ بْنُ مُكْرَمٍ الْأَسْلَمِي) رضي الله عنه، قال: لما نزلت ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي بَضْعٍ سِنِينَ﴾ فكانت فارسُ يوم نزلت هذه الآيةُ قاهرينَ للروم، وكان المسلمون يُحِبُّونَ ظُهُورَ الروم عليهم، لأنهم وإياهم أهلُ كتاب، وفي ذلك<sup>(١)</sup> قولُ الله: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرُّ الْمُؤْمِنُونَ﴾ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ [الروم: ٤ و ٥] وكانت قريشُ تُحِبُّ ظُهُورَ فارس، لأنهم وإياهم ليسوا بأهلِ كتابٍ ولا إيمانٍ يبعث، فلما أنزلَ الله هذه الآية، خرج أبو بكرٍ الصديقُ يَصِيحُ في نواحي مكة: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي بَضْعٍ سِنِينَ﴾. قال ناسٌ من قريشٍ لأبي بكر: فذلك بيننا وبينك، زعمَ صاحبُكَ أنَّ الرومَ سَتَغْلِبُ فارسَ في بضعِ سنين، أفلا نُراهِنُكَ على ذلك؟ قال: بلى - وذلك قبلَ تحريمِ الرِّهان - فازتَهم أبو بكرٍ والمشركون، وتواضعُوا الرِّهانَ، وقالوا لأبي بكر: كم تجعلُ البَضْعَ: ثلاثُ سنين إلى تسعِ سنين، فسَمَّ بيننا وبينك وسطاً ننتهي إليه، قال: فسَمَّوا بينهم سِتَّ سنين، قال: فمَضَّتِ السَّتُّ سنينَ قَبْلَ أَنْ يَظْهَرُوا، فأخذَ المُشْرِكُونَ رَهْنَ أَبِي بَكْرٍ، فلما دخلتِ السَّنَةُ السَّابِعَةُ، ظهرتِ الرُّومُ على فارسَ، فعابَ المسلمونَ على أَبِي بَكْرٍ تَسْمِيَةَ سِتِّ سنين، قال: لَأَنَّ اللهَ قال: ﴿فِي بَضْعٍ سِنِينَ﴾ قال: وأسلمَ عندَ ذلك ناسٌ كثير. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

٧٥٣ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي بَضْعٍ سِنِينَ﴾ قال: غُلِبَتْ وَعُغِلَتْ. قال: كان المشركون يُحِبُّونَ أَنْ يَظْهَرَ أَهْلُ

= الخدري، وعلي بن أبي طالب، وابن عمر، ومعاوية بن قرة، وقراءة حفص عن عاصم ﴿غُلِبَتْ﴾ بضم الغين وكسر اللام.

(١) في بعض النسخ: وذلك.

(٢) الترمذي (٣١٩٤) في التفسير: باب ومن سورة الروم، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريب، لانعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن أبي الزناد. أقول: وعبد الرحمن بن أبي الزناد، صدوق، تغَيَّرَ حفظه لما قَدِمَ بغداد، وكان فقيهاً.

قال ابن كثير: وقد رُويَ نحو هذا مرسلًا عن جماعةٍ من التابعين، مثل عكرمة، والشعبي، ومجاهد، وقتادة، والثَّوَالِي، والزَّهْرِي، وغيرهم. أقول: وهو حديثٌ حسنٌ بشواهده.



فارسَ على الرُّومِ لأنَّهم وإياهم أهلُ الأوثانِ، وكان المسلمون يُحِبُّونَ أَنْ يَظْهَرَ الرُّومُ على فارسَ لأنَّهم أهلُ كتابٍ، فذكروه لأبي بكرٍ، فذكره أبو بكرٍ لرسولِ الله ﷺ، فقال: أَمَّا إِنَّهُمْ سَيُغْلِبُونَ، فذكره أبو بكرٍ لهم، فقالوا: اجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ أَجَلًا، فَإِنْ ظَهَرْنَا كَانَ لَنَا كَذَا وَكَذَا، وَإِنْ ظَهَرْتُمْ كَانَ لَكُمْ كَذَا وَكَذَا. فجعلَ أَجَلَ خَمْسِ سِنِينَ، فلم يَظْهَرُوا، فذكروا ذلك للنبيِّ ﷺ، فقال: «أَلَا جَعَلْتُهُ إِلَى دُونِ الْعَشْرِ؟» قال سعيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: وَالْبِضْعُ مَا دُونَ الْعَشْرِ قال: ثمَّ ظَهَرَ الرُّومُ بَعْدُ فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ غَلِبَتِ الرُّومُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرُّحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ١ ﴿نِصْرَ اللَّهِ﴾. قال سفيان [الثوري]: سمعتُ أَنَّهُمْ ظَهَرُوا عَلَيْهِمْ يَوْمَ بَدْرٍ.

وفي رواية: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال لأبي بكرٍ في مُنَاجَاةٍ ﴿الَّذِينَ غَلِبَتِ الرُّومُ﴾: [أَلَا أَخْفَضْتُ<sup>(١)</sup> يَا أَبَا بَكْرٍ! فَإِنَّ الْبِضْعَ مَا بَيْنَ ثَلَاثٍ إِلَى تِسْعٍ]. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

(الأوثان): الأصنام.

(مُنَاجَاةٌ) الْمُنَاجَاةُ: الْمُرَافَقَةُ.

## سورة لقمان

٧٥٤ - (خ - ابن عمر) رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ» ثم قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ: [لقمان: ٣٤]. أخرجه البخاري.

(١) في رواية: «أَلَا احتطت.

(٢) الترمذي (٣١٩٣) في التفسير: باب ومن سورة الروم، وقال عن الرواية الأولى: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريب، إنما نعرفه من حديث سفيان الثوري عن حبيب بن أبي عمرة. أقول: وإسناده صحيح، وقد رواه أحمد وابن جرير وغيرهما، والحاكم وصححه، ووافقه الذهبي، وأورده السيوطي في الدر المنثور ١٥٠/٥ وزاد نسبه للسنائي، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والطبراني في الكبير وابن مردويه والبيهقي في الدلائل والضياء. والرواية الثانية: قال عنها الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ حسنٌ من هذا الوجه من حديث الزهري عن عبد الله بن عباس.



وفي أخرى له قال: «مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله: لا يعلم أحد ما يكون غداً إلا الله؛ ولا يعلم أحد ما يكون في الأرحام؛ ولا تعلم نفس ماذا تكسب غداً؛ ولا تدري نفس بأي أرض تموت؛ وما يدري أحد متى يجيء المطر».

وفي رواية أخرى: «مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله: لا يعلم ما تغيض الأرحام إلا الله؛ ولا يعلم ما في غد إلا الله؛ ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله؛ ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله؛ ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله»<sup>(١)</sup>.

## سورة السجدة

٧٥٥ - (ت د - أنس بن مالك) رضي الله عنه، في قوله تعالى: ﴿تَجَافَى جُؤَيْهِمْ عَنْ الْمَضَاجِعِ﴾ [السجدة: ١٦] نزلت في انتظار الصلاة التي تدعى العتمة. هذه رواية الترمذي<sup>(٢)</sup>.

(١) البخاري (٤٧٧٨) في تفسير سورة لقمان: باب قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾، و(١٠٣٩) في الجمعة: باب لا يدري متى يجيء المطر إلا الله، و(٤٦٢٧) في تفسير سورة الأنعام: باب ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ﴾، و(٤٦٩٧) في تفسير سورة الرعد: باب ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى﴾، و(٧٣٧٩) في التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبُ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾. وأخرجه أحمد بنحوه في المسند (٤٧٥٢) و٥١١٢ و٥٢٠٤ و٥٥٥٤ و(٦٠٠٧). قال ابن كثير: هذه مفاتيح الغيب التي استأثر الله تعالى بعلمها، فلا يعلمها أحد إلا بعد إعلامه تعالى بها، فعلم وقت الساعة لا يعلمه نبي مرسل، ولا ملك مقرب، ﴿لَا يَجِيئُهَا لُوفُهَا إِلَّا هُوَ﴾ وكذلك إنزال الغيث لا يعلمه إلا الله، ولكن إذا أمر به علمته الملائكة الموكلون بذلك ومن شاء الله من خلقه، وكذلك لا يعلم ما في الأرحام مما يريد أن يخلقه الله تعالى سواه، ولكن إذا أمر بكونه ذكراً أو أنثى أو شقيقاً أو سعيدياً، علم الملائكة الموكلون ومن شاء الله من خلقه، وكذلك لا تدري نفس ماذا تكسب غداً في دنياها وأخرها ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ في بلدها أو غيره من أي بلاد الله كان، لا علم لأحد بذلك.

(٢) الترمذي (٣١٩٦) في التفسير: باب ومن سورة السجدة، وقال: هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

أقول: وإسناده جيد، ورواه كذلك الطبري ٦٣/٢١، ٦٤ وذكره السيوطي في الدر المنثور ١٧٤/٥ وزاد نسبته لابن أبي حاتم، وابن مردويه، ومحمد بن نصر في كتاب الصلاة.



وفي رواية أبي داود قال: كانوا يتنفلون ما بين المغرب والعشاء، ويصلون. وكان الحسن يقول: «قيام الليل»<sup>(١)</sup>.

٧٥٦ - (م - أبي بن كعب) رضي الله عنه، في قوله تعالى: ﴿وَلَنَذِقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَذَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ﴾ [السجدة: ٢١] قال: مصائب الدنيا، والرؤم، والبطشة أو الدخان. شك شعبة في البطشة أو الدخان. أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup>.

## سورة الأحزاب

٧٥٧ - (خ م ت - عبد الله بن عمر بن الخطاب) رضي الله عنهما، قال: إِنَّ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا كُنَّا نَدْعُوهُ إِلَّا زَيْدَ بْنَ مُحَمَّدٍ، حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾... الآية [الأحزاب: ٥]. أخرجه البخاري ومسلم والترمذي<sup>(٣)</sup>.

(أَقْسَطُ) أَقْسَطَ الرَّجُلُ: إِذَا عَدَلَ، وَقَسَطَ: إِذَا جَارَ.

٧٥٨ - (خ م - أبو هريرة) رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ، إِلَّا وَأَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، أَقْرَبُوا إِنْ شِئْتُمْ» ﴿الَّذِينَ أَوَّلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦] فَإِذَا مُؤْمِنٍ تَرَكَ مَالًا فَلْيَرِثْهُ عَصَبَتُهُ مِنْ كَانُوا، فَإِنْ تَرَكَ ذِيْنًا أَوْ

(١) سنن أبي داود (١٣٢١) في الصلاة: باب وقت قيام النبي ﷺ من الليل، وإسناده قوي، وسيأتي برقم (٨١٥).

(٢) مسلم (٢٧٩٩) في صفة القيامة: باب الدخان. فسر العذاب الأدنى بمصائب الدنيا، والرؤم والبطشة أو الدخان، والعذاب الأكبر، هو عذاب الآخرة.

(٣) البخاري (٤٧٨٢) في تفسير سورة الأحزاب: باب ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾؛ ومسلم (٢٤٢٥) في فضائل الصحابة: باب فضائل زيد بن حارثة؛ والترمذي (٣٢٠٩) في التفسير: باب ومن سورة الأحزاب، و(٣٨١٤) في المناقب: باب مناقب زيد بن حارثة؛ وأخرجه أحمد ٧٧/٢ (٥٤٥٥). قال النووي: قال العلماء: كان النبي ﷺ قد تبني زيدا ودعاه ابنه، وكانت العرب تفعل ذلك، يتبنى الرجل مولاه أو غيره فيكون ابناً له يورثه ويتنسب إليه، حتى نزلت الآية، فرجع كل إنسان إلى نسبه، إلا من لم يكن له نسب معروف فيضاف إلى مواليه، كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَلْيَخَوِذْكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِكُمْ﴾.



صَيَاغًا، فَلْيَأْتِنِي فَأَنَا مَوْلَاهُ». أخرجه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

(عَصَبَتُهُ) عَصَبَةُ الْمَيِّتِ: مَنْ يَرِثُهُ، سِوَى مَنْ لَهُ فَرْضٌ مُقَدَّرٌ.

(صَيَاغًا) الصَّيَاغُ: الْعِيَالُ، وَقِيلَ: هُوَ مُصَدَّرٌ ضَاعٌ يَضِيعُ.

٧٥٩ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، في قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾ [الأحزاب: ٤] قال أبو ظبيان: قلنا لابن عباس: أرايت قول الله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾ ما عني بذلك؟ قال: قام رسول الله ﷺ يوماً يُصَلِّي، فخطرَ خطرَةً، فقال المنافقون الذين يُصَلُّونَ معه: ألا ترى أنَّ له قلبين: قلباً معكم، وقلباً معهم؟ فأنزل الله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

٧٦٠ - (خ م - عائشة) رضي الله عنها، في قوله تعالى: ﴿إِذْ جَاءَكُمْ مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَلَفَّتِ الْقُلُوبُ الْأَحْشَابُ﴾ [الأحزاب: ١٠] قالت: كان ذلك يومَ الْخَنْدَقِ. أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٤٧٨١) في تفسير سورة الأحزاب في فاتحتها، و(٢٢٩٧) في الحوالة: باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع، و(٢٣٩٨) في الاستقراض: باب الصلاة على من ترك ديناً، و(٥٣٧١) في النفقات: باب قوله النبي ﷺ: «من ترك كلاً أو ضياعاً فإلي»، و(٦٧٣١) في الفرائض: باب قول النبي ﷺ: «من ترك مالا فإلهه»، و(٦٧٤٥) فيه: باب ابني عم أحدهما أخٌ للأُم والآخر زوج، و(٦٧٦٣) فيه: باب ميراث الأسير؛ ومسلم (١٦١٩) في الفرائض: باب من ترك مالا فلورثته، وفي رواية لمسلم: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُوْتَى بِالرَّجُلِ الْمَيِّتِ عَلَيْهِ الدِّينُ فَيَسْأَلُ: هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قِضَاءٍ؟ فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فلما فتح الله عليه الفتوح قال: «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن توفي وعليه دينٌ فعليّ قضاؤه، ومن ترك مالا فهو لورثته» أي إذا لم يترك وفاءً.

(٢) الترمذي (٣١٩٩) في التفسير: باب ومن سورة الأحزاب بسنتين، وقال: هذا حديثٌ حسن؛ وأخرجه أيضاً أحمد في مسنده ٢٦٨/١ (٢٤٠٦). أقول: وفي سنده قابوس بن أبي ظبيان، وفيه لين كما قال الحافظ ابن حجر في التقريب؛ ورواه الحاكم ٤١٥/٢ وقال: هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يُخرجاه، وتعبه الذهبي فقال: قلت: قابوس ضعيف. ورواه أيضاً ابن جرير الطبري وابن أبي حاتم، وذكره السيوطي في الدر المنثور وزاد نسبه لابن المنذر، وابن مردويه، والضياء في المختارة.

(٣) البخاري (٤١٠٣) في المغازي: باب غزوة الخندق؛ ومسلم (٣٠٢٠) في التفسير في أوله.



(رَأَغَتِ الْأَبْصَارُ): مَالَتْ عَنْ مَكَانِهَا، وَذَلِكَ كَمَا يَغْرِضُ لِلْإِنْسَانِ عِنْدَ الْخَوْفِ.

(الْحَنَاجِرُ): جَمْعُ الْحَنْجَرَةِ، وَهِيَ الْحُلُقُومُ.

٧٦١ - (خ م ت س - أنس بن مالك) رضي الله عنه قال: نَرَى هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي عَمِّي أَنَسِ بْنِ النَّضْرِ<sup>(١)</sup> ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]. أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup>.

وقد أخرج هو ومسلم والترمذي هذا الحديث بأطول منه، وهو مذكور في غزوة أُحُد، من كتاب الغزوات في حرف العين<sup>(٣)</sup>.

٧٦٢ - (ت - أُمُّ عُمَارَةَ الْأَنْصَارِيَّة) رضي الله عنها، قالت: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: مَا أَرَى كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا لِلرِّجَالِ، وَمَأْرَى النِّسَاءِ يُذَكَّرْنَ بِشَيْءٍ! فَتَزَلْتُ ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]. أخرجه الترمذي<sup>(٤)</sup>.

٧٦٣ - (ت - عائشة) رضي الله عنها، قالت: لَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَاتِمًا شَيْئًا مِنَ الْوَحْيِ، لَكُنْتُمْ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] يعني: بِالْإِسْلَامِ ﴿وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ بِالْعَتَقِ فَأَعْتَقْتَهُ ﴿أَسِيكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتُخْفِي النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي زَوْجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا قَالُوا: تَزَوَّجَ حَلِيلَةَ ابْنِهِ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَبَأُهُ

(١) قُتِلَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا، وَوَجَدَ فِي جَسَدِهِ بَضْعَ وَثَمَانُونَ مَابِينَ ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ وَرُمِيَهُ بِسَهْمٍ وَطَعْنُوهُ بِرُمَحٍ، حَتَّى قَالَتْ أُخْتُهُ الرُّبَيْعُ بِنْتُ النَّضْرِ: مَا عَرَفْتُ أَخِي إِلَّا بَيْنَانَهُ.

(٢) البخاري (٤٧٨٣) في تفسير سورة الأحزاب: بَابُ ﴿فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَى نَحْبَهُ﴾.

(٣) مسلم (١٩٠٣) في الإمارة: بَابُ ثُبُوتِ الْجَنَّةِ لِلشَّهِيدِ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٢٠٠ وَ ٣٢٠١) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ؛ وَسَيَاتِي بِرَقْمِ (٦٠٦٦).

(٤) التِّرْمِذِيُّ (٣٢١١) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ؛ وَإِنَّمَا نَعَرُفُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. أَقُولُ: وَسَنَدُهُ حَسَنٌ.



وهو صغير، فَلَبِثَ حَتَّى صَارَ رَجُلًا، يُقَالُ لَهُ: زَيْدٌ ابْنُ مُحَمَّدٍ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥] فَلَانُ مَوْلَى فَلَانٍ، وَفَلَانٌ أَخُو فَلَانٍ ﴿هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ يعني: أَعْدَلُ عِنْدَ اللَّهِ<sup>(١)</sup>.

وفي رواية مختصرة: لو كان رسولُ الله ﷺ كَاتِمًا شَيْئًا مِنَ الْوَحْيِ لَكُنْتُمْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] لم يَرُدُّ. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.  
(حَلِيلَةُ) الْحَلِيلَةُ قَدْ ذُكِرَتْ فِي سُورَةِ الْفُرْقَانِ<sup>(٣)</sup>.

٧٦٤ - (خ ت س - أنس بن مالك) رضي الله عنه قال: جاء زيدُ بنُ حارثةَ يَشْكُو، فجعلَ رسولُ الله ﷺ يقول: «اتَّقِ اللَّهَ، وَأْمِسْكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ»، قال أنس: لو كان رسولُ الله ﷺ كَاتِمًا شَيْئًا مِنَ الْوَحْيِ لَكُنْتُمْ هَذِهِ الْآيَةُ. قال: وكانت تَفْخَرُ عَلَى أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، تقول: زَوْجُكُمْ أَهْلِيكُمْ، وزَوْجَنِي اللَّهُ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ.  
وفي رواية قال: ﴿وَتَخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ نَزَلَتْ فِي شَأْنِ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ، وزيد بن حارثة. أخرجه البخاري.

وفي رواية الترمذي قال: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَتَخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] فِي شَأْنِ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ، جاء زيدٌ يَشْكُو، فَهَمَّ بِطَلَاقِهَا، فَاسْتَأْذَنَ

(١) رواه الترمذي (٣٢٠٧) في التفسير: باب ومن سورة الأحزاب، وقال: هذا حديثٌ غريب. أقول: وفي سنده داود بن الزبرقان الرقاشي البصري نزيل بغداد، وهو متروك، وكذبه الأزدي كما قال الحافظ ابن حجر في التريب. وقول عائشة في أول الحديث: لو كان رسولُ الله ﷺ كَاتِمًا شَيْئًا مِنَ الْوَحْيِ لَكُنْتُمْ هَذِهِ الْآيَةُ، هذا القدر ثابت. وقال الحافظ في الفتح: وأُظِّلَ الرَّائِدُ بَعْدَهُ مَدْرَجًا فِي الْخَبَرِ، فَإِنَّ الرَّائِدَ لَهُ عَنِ دَاوُدَ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي هَنْدٍ - لَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ - يَرِيدُ بِهِ دَاوُدَ بْنَ الزَّبْرَقَانَ.

(٢) الترمذي (٣٢٠٨) وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح. ورواه مسلم (١٧٧) في الإيمان: باب معنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ والطبري ١١/٢٢ ورواه البخاري من حديث أنس كما سيأتي في الحديث الآتي (٧٦٤). قال الحافظ: وفي مسند الفردوس عن عائشة من لفظه ﷺ: «لَوْ كُنْتُ كَاتِمًا شَيْئًا مِنَ الْوَحْيِ...» الحديث؛ وسيأتي برقم (٨١٣٠).

(٣) في غريب الحديث رقم (٧٣٨).



النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ : «أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ، وَاتَّقِ اللَّهَ» .

وفي أخرى له قال: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي زَيْنَب بِنْتِ جَحْشٍ ﴿فَلَمَّا فَصَّي زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾ قال: فَكَانَتْ تَفَخَّرُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ، تقول: زَوَّجَكُنْ أَهْلُوكُنْ ، وَزَوَّجَنِي اللَّهُ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ .

وفي رواية النسائي قال: كَانَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ تَفَخَّرُ عَلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ ، تقول: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْكَحَنِي مِنَ السَّمَاءِ وَفِيهَا نَزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ<sup>(١)</sup> .

٧٦٥ - (خ م ت س - أنس بن مالك) رضي الله عنه، أنه كان ابنَ عشرٍ سنينَ

(١) البخاري (٧٤٢٠) في التوحيد: باب ﴿وَكُنَّ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ ، و(٤٧٨٧) في تفسير سورة الأحزاب: باب ﴿وَنُحْنِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ ؛ والترمذي (٣٢١٢) و(٣٢١٣) في التفسير: باب ومن سورة الأحزاب؛ والنسائي ٨٠/٦ (٣٢٥٢) في النكاح: باب صلاة المرأة إذا خطبت واستخارتها ربها. وأخرجه أحمد في المسند ٢٢٦/٣ (١٢٩٤٨)؛ والحاكم ٤١٧/٢ وصححه ووافقه الذهبي؛ وأورده السيوطي في الدر المنثور ٢٠١/٥ وزاد نسبه إلى عبد بن حميد، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والبيهقي في سننه.

قال الحافظ في الفتح: وقد أخرج ابن أبي حاتم هذه القصة من طريق السدي فساقها سياقاً واضحاً حسناً، ولفظه: بلغنا أنَّ هذه الآية نزلت في زينب بنت جحش وكانت أمها أُميمة بنت عبد المطلب عمة رسول الله ﷺ ، وكان رسول الله ﷺ أراد أن يزوجه زيد بن حارثة، فكرهت ذلك، ثم لأنها رضية بما صنع رسول الله ﷺ فزوجه إياه، ثم أعلم الله عز وجل نبيه ﷺ بعدُ أنَّها من أزواجه، فكان يستحي أن يأمر بطلاقها، وكان لا يزال يكون بين زيد وزينب ما يكون من الناس، فأمره رسول الله ﷺ أن يُمسك عليه زوجه، وأن يتقي الله، وكان يخشى الناس أن يعيبوا عليه ويقولوا: تزوج امرأة ابنه، وكان قد تبنى زيداً. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: جاء زيد بن حارثة فقال: يا رسول الله إنَّ زينب اشتدَّ عليَّ لسانها، وأنا أريدُ أن أطلقها، فقال له: اتق الله وأمسك عليك زوجك، قال: والنبي ﷺ يحب أن يطلقها ويخشى قالة الناس.

قال الحافظ: ووردت آثارٌ أخرى أخرجه ابن أبي حاتم والطبري ونقلها كثيرٌ من المفسرين لا ينبغي التشاغل بها، والذي أورده هو المعتمد.

والحاصل أنَّ الذي كان يخفيه النبي ﷺ هو إخبار الله إياه أنها ستصير زوجته، والذي كان يحمله على إخفاء ذلك خشية قول الناس: تزوج امرأة ابنه. وأراد الله إبطال ما كان أهل الجاهلية عليه من أحكام التبنّي بأمر لا يبلغ في الإبطال منه، وهو تزوج امرأة الذي يدعي ابناً ووقع ذلك من إمام المسلمين ليكون أدعى لقبولهم.



مقدم<sup>(١)</sup> رسول الله ﷺ ، قال: وَكُنْ أُمَّهَانِي يُوَاطِّبُنِي<sup>(٢)</sup> على خدمة رسول الله ﷺ ، فخدمته عشر سنين، وتوفي النبي ﷺ وأنا ابنُ عشرين سنة، وكنت أعلم الناس بشأن الحجاب حين أنزل، وكان أول منازل في مُبْتَنَى رسول الله ﷺ بزينب بنت جحش أصبح النبي ﷺ بها عروسًا. فدعا القوم فأصابوا من الطعام، ثم خرجوا وبقي رَهْطٌ منهم عند النبي ﷺ ، فأطالوا المُكثَ، فقام النبي ﷺ فخرج وخرجت معه لكي يخرجوا، فمشى النبي ﷺ ومشيت، حتى جاء عتبة حُجْرَةَ عائشة، ثم ظنَّ أنهم خرجوا، فرجع ورجعت معه، حتى إذا دخل على زينب، فإذا هم جُلوسٌ لم يقوموا، فرجع النبي ﷺ ورجعت معه، حتى إذا بلغ عتبة حُجْرَةَ عائشة ظنَّ أنهم خرجوا، فرجع ورجعت معه، فإذا هم قد خرجوا، فضرب النبي ﷺ بيني وبينه بالسُّتر، وأنزل الحِجَابَ.

زاد في رواية: أنا أعلم الناس بالحِجَاب، كان أبي بن كعب يسألني عنه. هذه رواية البخاري ومسلم.

وللبخاري من رواية الجعد عن أنس، قال: مرَّ بنا أنسٌ في مسجد بني رِفاعَةَ، فسمعتُهُ يقول: كان النبي ﷺ إذا مرَّ بِجَنَابِ أُمِّ سُلَيْمٍ<sup>(٣)</sup> دَخَلَ [عليها] فسَلَّمَ عليها، ثم قال: كان النبي ﷺ عروسًا بزينب، فقالت لي أُمُّ سُلَيْمٍ: لو أهدينا لرسول الله ﷺ هدية؟ فقلتُ لها: افْعَلِي، فعمدَتْ إلى تمرٍ وسَمْنٍ وأَقَطَ، فاتَّخَذَتْ حَيْسَةً في بُرْمَةٍ، فأرسلَتْ بها معي إليه، فانطَلَقْتُ بها إليه، فقال لي: «ضَعُهَا». ثم أمرني، فقال: «ادْعُ لي رجالاً - سَمَاهم - وادْعُ لي مَنْ لَقِيتَ»، قال: ففعلتُ الذي أمرني، فرجعتُ، فإذا البيتُ غاصٌّ بأهله، ورأيتُ النبي ﷺ وضعَ يدهُ على تلك الحَيْسَةِ، وتكلَّم بما شاء الله، ثم جعلَ

(١) أي زمانَ قدمه.

(٢) قال الحافظ في الفتح: يواطِّبُنِي كذا للأكثر بظاءٍ مشالَةٍ وموحدة، ثم نونين من المواظبة، وللكسيميَّهني بظاءٍ مهملةٍ بعدها نحتانية مهموزة بدل الموحدة من المواظبة وهي الموافقة.

وفي رواية الإسماعيلي «يوطني» بتشديد الطاء المهملة ونونين، الأولى: مشددة بغير ألف بعد الواو، ولا حرف آخر بعد الطاء، من التوطنين، وفي لفظ له مثله لكن بهمزة ساكنة بعدها النونان من التوطئة، يقول: وطأته على كذا: أي حرصته عليه.

(٣) الْجَنَابَات: بفتحيتين: النواحي، ويحتملُ أن يكونَ مأخوذاً من الجناب، وهو الفناء. وأُمُّ سُلَيْمٍ هي أُمُّ أنس.



يدعوا عشرة عشرة، يأكلون منه، ويقول لهم: «اذكروا اسم الله، ولْيَأْكُلْ كُلُّ رَجُلٍ مِمَّا يَلِيهِ»، حتى تصدّعوا كلُّهم، فخرجَ مَنْ خرجَ، وبقيَ نَفَرٌ يتحدّثون، ثم خرجَ النبي ﷺ نحوَ الحُجُرَاتِ، وخرَجْتُ في إثرِهِ، فقلتُ: إنَّهم قد ذهبوا، فرجعَ فدخلَ البيتَ وأزخى السِّتْرَ، وإنِّي لَفِي الحُجْرَةِ، وهو يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَبْظِيرٍ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِنْ دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَقْسِمِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكَ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيُّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

وقال الجَعْدُ: قال أنس: إنَّه خدم النبي ﷺ عشرَ سنين.

ولمسلم من رواية الجَعْدِ أيضًا قال: تزوّج رسولُ الله ﷺ، فدخلَ بأهله، قال: فصنعتُ أُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ حَنِسًا، فجعلتهُ في تَوْرٍ، فقالت: يا أنسُ، اذهبْ بهذا إلى رسولِ الله ﷺ فقل: بَعَثْتُ بهذا إليك أُمِّي، وهي تُقَرِّئُكَ السلامَ وتقول: إنَّ هذا لك مِنَّا قليلٌ يا رسولَ الله. قال: فذهبتُ به إلى رسولِ الله ﷺ فقلت: إنَّ أُمِّي تُقَرِّئُكَ السلامَ وتقول: إنَّ هذا لك مِنَّا قليلٌ. فقال: «ضَعْنِي»، ثم قال: «اذهبْ فادْعُ لي فلانًا وفلانًا [وفلانًا] وَمَنْ لَقِيتَ». قال: فدعوتُ من سَمِىَ وَمَنْ لَقِيتُ، قال: قُلْتُ لَأَنْسٍ: عَدَدَ كَمْ كَانُوا؟ قال: رُهَاءَ ثَلَاثِ مِئَةٍ<sup>(١)</sup>، وقال لي رسولُ الله ﷺ: «يا أنسُ، هَاتِ التَّوْرَ»<sup>(٢)</sup>. قال: فدخلوا حتى امتلأتِ الصُّفَّةُ والحُجْرَةُ، فقال رسولُ الله ﷺ: «لِيَتَحَلَّقَ عَشْرَةُ عَشْرَةَ، وَلْيَأْكُلْ كُلُّ إِنْسَانٍ مِمَّا يَلِيهِ»، قال: فأكلوا حتى شبعوا، قال: فخرجتُ طائفةً، ودخلتُ طائفةً، حتى أكلوا كلُّهم. فقال لي: «يا أنسُ، ارفعْ»، فرفعتُ، فما أدري حين وضعتُ كان أكثرَ، أم حين رفعتُ؟! قال: وجلسَ طوائفٌ منهم يتحدّثون في بيتِ رسولِ الله ﷺ، ورسولُ الله ﷺ جالسٌ، وزوجتُهُ مُوَلِّيَةً وَجْهَهَا<sup>(٣)</sup> إلى الحائطِ،

(١) قوله: «رُهَاءَ» بضم الزاي وفتح الهاء والمد، ومعناه: نحو ثلاث مئة، وفيه: أنَّه يجوزُ في الدعوة أن يَأْذَنَ المرسلُ في ناسٍ معينين وفي مبهمين، لقوله: «مَنْ لَقِيتَ، مَنْ أُرِدْتَ» وفي هذا الحديث معجزةٌ ظاهرةٌ لرسولِ الله ﷺ لتكثيرِ الطعام. قاله النَّوَوِي.

(٢) هات: هو بكسر التاء، كسرت للأمر، كما تكسر الطاء من: أعط؛ والتَّوْر: إناءٌ يشربُ فيه.

(٣) قال النَّوَوِي: هكذا هو في جميع النسخ «وزوجته» بالتاء، وهي لغةٌ قليلةٌ تَكَرَّرَتْ في الحديث والشعر، والمشهور حذفُها.



فثَقُلُوا<sup>(١)</sup> عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فخرج رسولُ اللَّهِ ﷺ فسلَّمَ على نِسائه ثم رجع، فلمَّا رَأَوْا رسولَ اللَّهِ ﷺ قد رَجَعَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ قد ثَقُلُوا [عليه] قال: فابتدروا الباب، فخرجوا كُلُّهُمْ، وجاء رسولُ اللَّهِ ﷺ، حتى أَرخَى السُّتْرَ، ودخلَ وأنا جالسٌ في الحُجْرَةِ، فلم يَلْبَثْ إلا سِيرًا، حتى خرجَ عليّ، وأنزلتْ هذه الآية، فخرج رسولُ اللَّهِ ﷺ وقرأهُنَّ على الناس: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾... إلى آخر الآية، قال الجَعْفُدُ: قال أنس: أنا أخذتُ الناسَ عهدًا بهذه الآيات، وحُجِبْنَ نساءُ<sup>(٢)</sup> النبي ﷺ.

وفي أخرى للبخاري قال: بَنَى النبي ﷺ بَزِينَبَ، فَأَوَّلَمَ بِخُبْرٍ وَلَحْمٍ، فَأَرْسَلْتُ عَلَى الطَّعَامِ دَاعِيًا، فَيَجِيءُ قَوْمٌ فَيَأْكُلُونَ ويخرجون، ثم يَجِيءُ قَوْمٌ فَيَأْكُلُونَ ويخرجون، فدعوتُ حتى ما أَجِدُ أَحَدًا أَذْعُو، فقلتُ: يانبيَّ الله، ما أَجِدُ أَحَدًا أَدْعُو، قال: «ارفعوا طعَامَكُمْ» وبقيَ ثلاثة رَهْطٍ يتحدَّثونَ في البيت، فخرجَ النبي ﷺ، فانطلقَ إلى حُجْرَةِ عائِشَةَ، فقال: «السلامُ عليكم أهلَ البيتِ ورحمةُ الله» فقالت: وعليك السلامُ ورحمةُ الله، كيفَ وجَدْتَ أَهْلَكَ؟ بَارَكَ اللهُ لَكَ، ففَقَرَى حُجْرَ نِسائِهِ<sup>(٣)</sup> كُلَّهُنَّ، يقولُ لَهُنَّ كما يقولُ لعائِشَةَ، وَيَقُلْنَ لَهُ كما قالت عائِشَةُ، ثم رَجَعَ النبي ﷺ، فإذا رَهْطٌ ثلاثةٌ في البيتِ يتحدَّثونَ، وكان النبي ﷺ شديدَ الحياءِ، فخرجَ مُنْطَلِقًا نحوَ حُجْرَةِ عائِشَةَ، فما أَدْرِي أَخْبَرْتُهُ أَوْ أَخْبِرَ أَنَّ القَوْمَ قد خرجوا، فرجعَ حتى وَضَعَ رِجْلَهُ في أَسْكُفَةِ البابِ داخِلَةً، وأخرى خارجةً، أَرخَى السُّتْرَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَأَنْزَلَ الحِجَابَ.

وفي أخرى له قال: أَوَّلَمَ رسولُ اللَّهِ ﷺ حينَ بَنَى بَزِينَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، فَأَشْبَعَ الناسَ خُبْرًا وَلَحْمًا، وخرجَ إلى حُجْرِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، كما كان يَصْنَعُ صَبِيحَةَ بَنائِهِ، فَيُسَلِّمُ عَلَيْهِنَّ ويدعو لَهُنَّ، وَيُسَلِّمْنَ عَلَيْهِ ويدعونَ لَهُ، فلما رَجَعَ إلى بيته رأى رجلين، جرى بهما الحديثُ، فلما رآهما رَجَعَ عن بيته، فلمَّا رأى الرَّجُلَانِ أَنَّ النبي ﷺ رَجَعَ عن بيته وثَبَا مُسْرِعَيْنِ، فما أَدْرِي أنا أَخْبَرْتُهُ بِخُرُوجِهِمَا أَوْ أَخْبِرَا! فرجعَ حتى دخلَ البيتَ،

(١) هو بضم القافِ المخففة.

(٢) في هامش الأصل: «كذا صَحَّتِ الروايةُ، وهو على لغةِ أَكْلُونِي البراغيث».

(٣) أي تَنَبَّعْنِ واحدةً واحدةً، يقال منه: قَوَزْتُ الأَرْضَ: إِذَا تَنَبَّعْتُهَا أَرْضًا بَعْدَ أَرْضٍ، وَنَاسًا بَعْدَ نَاسٍ. قاله الزركشي.



وَأَرْخَى السُّتْرَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَأُنْزِلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ.

وأخرج الترمذي من هذه الروايات رواية الجعد التي أخرجها مسلم.

وله في رواية أخرى قال: بَنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِامْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ، فَأَرْسَلَنِي، فَدَعَوْتُ قَوْمًا إِلَى الطَّعَامِ، فَلَمَّا أَكَلُوا وَخَرَجُوا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُنْطَلِقًا قِلَّ بَيْتِ عَائِشَةَ، فَرَأَى الرَّجُلَيْنِ جَالِسَيْنِ، فَانصَرَفَ رَاجِعًا، فَقَامَ الرَّجُلَانِ فخرَجَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿يَتَأْتِيَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرِ إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣] (١).

قال: وفي الحديثِ قِصَّةٌ.

وقد أخرج البخاري هذه الرواية مُختصرة قال: بَنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِامْرَأَةٍ، فَأَرْسَلَنِي، فَدَعَوْتُ رَجُلًا إِلَى الطَّعَامِ، لَمْ يَرِدْ عَلَى هَذَا، وَلَمْ يُسَمَّهَا.

وللترمذي من طريق آخر قال: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَى بَابَ امْرَأَةٍ عَرَّسَ بِهَا، فَإِذَا عِنْدَهَا قَوْمٌ، فَاَنْطَلَقَ فَقَضَى حَاجَتَهُ وَاخْتُسِ، ثُمَّ رَجَعَ وَعِنْدَهَا قَوْمٌ، فَاَنْطَلَقَ، فَقَضَى حَاجَتَهُ، فَرجَعَ وَقَدْ خَرَجُوا، قَالَ: فَدَخَلَ وَأَرْخَى بَيْنِي وَبَيْنَهُ سِتْرًا، قَالَ: فَذَكَرْتُ لِأَبِي طَلْحَةَ، قَالَ: فَقَالَ: لئنْ كَانَ كَمَا تَقُولُ لَيَنْزِلَنَّ فِي هَذَا شَيْءٌ. قَالَ: فَتَرَلْتُ آيَةَ الْحِجَابِ.

وأخرج النسائي من هذه الروايات: رواية مسلم من طريق الجعد (٢).

(مُبْتَنَى) الْإِبْتِنَاءُ بِالْمَرْأَةِ: الدُّخُولُ بِهَا، وَكَذَلِكَ الْبِنَاءُ؛ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ

(١) إنا: أي إدراكه ووقت نضجه. وغير ناظرين إنا: أي: غير ناظرين نُضَجِهِ وإدراكه وبلوغه؛ تقول: أتى يَأْنِي: إِذَا نَضَجَ. وَالْإِنْيَ بِكسرِ الهمزة والقصر: النُّضَجُ.

(٢) البخاري (٤٧٩١ - ٤٧٩٤) في تفسير سورة الأحزاب: باب قوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾، و(٥١٦٦) في النكاح: باب الوليمة حق، وباب الهدية للعروس في ترجمة الباب، و(٥٤٦٦) في الأطعمة: باب قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾، و(٦٢٣٨) في الاستئذان: باب آية الحجاب، و(٦٢٧١) فيه: باب من قام من مجلسه أو بيته ولم يستأذن أصحابه، و(٤٧٢١) في التوحيد: باب وكان عرشه على الماء؛ ومسلم (١٤٢٨) في النكاح: باب زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب؛ والترمذي (٣٢١٧ و ٣٢١٨ و ٣٢١٩) في التفسير: باب ومن سورة الأحزاب، وانظر الحديث رقم (٥٥٩٧).



إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً بَنَىٰ عَلَيْهَا قُبَّةً لِّيَدْخُلَ بِهَا فِيهَا.

قال الجوهري: ولا يقال: بَنَىٰ بِأَهْلِهِ، إِنَّمَا يُقَالُ: بَنَىٰ عَلَىٰ أَهْلِهِ.

(عَرُوسًا) الْعَرُوسُ: يُطْلَقُ عَلَى الرَّجُلِ وَعَلَى الْمَرْأَةِ أَيَّامَ دُخُولِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ.

(رَهْطٌ) الرَّهْطُ: مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى الثَّعْثِ مِنَ الرِّجَالِ<sup>(١)</sup>.

(بَجَنَاتٍ) بَجَنَاتُ الْإِنْسَانِ: نَوَاحِيهِ.

(أَقِطٌ) الْأَقِطُ: لَبَنٌ مُّجَفَّفٌ يَابَسَ صُلْبُ.

(حَيْسَةٌ) الْحَيْسَةُ: خِلَاطٌ مِنْ تَمْرٍ وَسَمْنٍ وَأَقِطٍ.

(بُرْمَةٌ) الْبُرْمَةُ: الْقِدْرُ مِنَ الْحَجَرِ الْمَعْرُوفِ بِالْحِجَازِ، وَالْبُرْمَةُ: الْقِدْرُ مُطْلَقًا.

(زُهَاءٌ) يُقَالُ: الْقَوْمُ زُهَاءٌ مِثَّةً، أَيْ: قَدَرُ مِثَّةٍ.

(تَصَدَّعُوا) أَيْ نَفَرُوا.

(لِيَتَخَلَّقَ) التَّخَلَّقَ: أَنْ يَصِيرَ الْقَوْمُ حَلَقَةً مُّجْتَمِعَةً.

(أَوْلَمَ) الْوَلِيمَةُ: طَعَامُ الْعُرْسِ.

(تَفَقَّرَى) تَفَقَّرَى: مِثْلُ اسْتَفَقَّرَى، أَيْ: تَتَبَعَ شَيْئًا فَشَيْئًا.

(إِنَاهُ) الْإِنَى - مَقْصُورٌ -: النُّضْجُ.

٧٦٦ - (خ م د س - عائشة) رضي الله عنها، قال عروة: كَانَتْ خَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ مِنَ اللَّاتِي وَهَبْنَ أَنْفُسَهُنَّ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَا تَسْتَحِي الْمَرْأَةَ أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لِلرَّجُلِ؟! فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿تُرْجَىٰ مَنْ نَشَاءُ مِنْهُمْ﴾ [الأحزاب: ٥١] قلت: يَارَسُولَ اللَّهِ، مَا أَرَىٰ رَبِّكَ إِلَّا يُسَارِعُ فِي هَوَاكَ!<sup>(٢)</sup>.

وفي أخرى قالت: كُنْتُ أَغَارُ عَلَى اللَّاتِي وَهَبْنَ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٣)</sup>، وَذَكَرَ

(١) كَذَا فِي الْأَصُولِ؛ وَالصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ: «مَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الثَّعْثَةِ مِنَ الرِّجَالِ».

(٢) أَيْ: مَا أَرَىٰ اللَّهَ إِلَّا مُوجِدًا لِمَا تَرِيدُ بِلَا تَأْخِيرٍ، مِثْلَ مَا تَحِبُّ وَتَخْتَارُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ: وَوَقَعَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَرَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بَلْفُظًا: كَانَتْ تَعِيرُ اللَّاتِي وَهَبْنَ أَنْفُسَهُنَّ - بَعَيْنَ مَهْمَلَةٍ وَتَشْدِيدٍ.



نحوه.

وفي أخرى، قالت: كان رسول الله ﷺ يستأذِننا إذا كان في يوم المرأة مِنَّا، بعد أن نزلت هذه الآية: ﴿ تَرْجِي مَن نَّشَاءُ مِنْهُمْ وَتُقْوَى إِلَيْكَ مَن نَّشَاءُ وَمَن أَبْغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ﴾ [الأحزاب: ٥١]، فقلتُ لها: ما كنتِ تقولين؟ قالت: كنتُ أقولُ له: إن كان ذلك إليَّ، فأني لا أريدُ يا رسولَ الله أن أُؤثِرَ عليك أحدًا.

وفي رواية: لم أُؤثِرَ على نفسي أحدًا. أخرجه البخاري ومسلم والنسائي. ووافقهم على الرواية الثالثة أبو داود<sup>(١)</sup>.

(تَرْجِي) الإِزْجَاء: التأخير.

٧٦٧ - (ت - أُمُّ هَانِي [بنت أبي طالب]) رضي الله عنها، قالت: خطبني رسول الله ﷺ، فاعتذرتُ إليه، فعذرني، ثم أنزل الله: ﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّاتِ أَتَيْتَ أَجْرَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَنَبَاتٍ عَمَلَيْكَ وَنَبَاتٍ خَالِكَ وَنَبَاتٍ خَلَلَيْكَ النَّبِيُّ هَاجِرٌ مَعَكَ ﴾ [الأحزاب: ٥٠] الآية، فلم أكنُ أُحِلُّ له، لأنني لم

قال النووي: هذا من خصائص رسول الله ﷺ. وهو زواجٌ من وهبت نفسها له بلا مهر، قال الله تعالى: ﴿ خَالِصَةً لَّكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ واختلف العلماء في هذه الآية، وهي قوله: ﴿ تَرْجِي مَن نَّشَاءُ ﴾ [الأحزاب: ٥١] فقيل: ناسخة لقوله تعالى: ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ ﴾ [الأحزاب: ٥٢] ومبيحة له أن يتزوج ماشاء. وقيل: بل نسخت تلك الآية بالسنة، قال زيد بن أرقم: تزوج رسول الله ﷺ بعد نزول هذه الآية ميمونة، ومليكة، وصفية، وجويرية. وقالت عائشة رضي الله عنها: ما مات رسول الله ﷺ حتى أحل له النساء؛ وقيل: عكس هذا، وأن قوله تعالى: ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ ﴾ ناسخة لقوله ﴿ تَرْجِي مَن نَّشَاءُ ﴾ والأول: أصح. قال أصحابنا: الأصح أنه ﷺ ماتوفي حتى أبيع له النساء مع أزواجه.

(١) البخاري (٤٧٨٨، ٤٧٨٩) في تفسير سورة الأحزاب: باب قوله: ﴿ تَرْجِي مَن نَّشَاءُ مِنْهُمْ ﴾، و(٥١١٣) في النكاح: باب هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد؟؛ ومسلم (١٤٦٤) في الرضاع: باب جواز هبتها نوبتها لضرتها؛ وأبو داود (٢١٣٦) في النكاح: باب في القسم بين النساء؛ والنسائي ٥٤/٦ (٣١٩٩) في النكاح: باب ذكر أمر رسول الله ﷺ في النكاح وأزواجه؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٠٠٠) في النكاح: باب التي وهبت نفسها للنبي ﷺ؛ وأحمد في المسند ١٣٤/٦ (٢٤٥٠٥).



أُهاجِرْ، كُنْتُ مِنَ الطَّلَاقِ. أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

(الطَّلَاق): جمع طليق، وهم أهل مكة الذين عفا عنهم رسول الله ﷺ يوم فتح مكة، فقال لهم: «أذهبوا فأنتم الطُّلَقَاء»، والطلِّيق: الأسير إذا خُلِّي سبيله.

٧٦٨ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: نُهي رسولُ الله ﷺ عن أصنافِ النساءِ، إلا ما كانَ من المؤمناتِ المهاجراتِ بقوله: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ [الأحزاب: ٥٢]، فأحلَّ الله فتياتكم المؤمناتِ ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠] وحرَّمَ كلَّ ذاتِ دينٍ غيرِ الإسلامِ، ثم قال: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِبْنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥]، وقال: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنْ أَمْلَأْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ النَّبِيُّ أَتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ﴾ إلى قوله: ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] وحرَّمَ ماسِوَى ذلك من أصنافِ النساءِ. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

(حَبِطَ عَمَلُهُ) أي: بَطَلَ.

٧٦٩ - (ت س<sup>(٣)</sup> - عائشة) رضي الله عنها، قالت: ما ماتَ رسولُ الله ﷺ حتى أُحِلَّ له النساءُ. أخرجه الترمذي والنسائي.

(١) الترمذي (٣٢١٤) في التفسير: باب ومن سورة الأحزاب، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ لانعزله إلا من هذا الوجه من حديث السدِّي. أقول: والسُدِّي هذا هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي الكبير أبو محمد الكوفي، وهو صدوق بهم كما قال الحافظ في التقریب، وفي سنده أيضًا أبو صالح باذام مولى أمِّ هانئ، وهو ضعيف مدلس، قال الحافظ في تخريج الكشاف: رواه الترمذي والحاكم وابن أبي شيبه، وإسحاق والطبري والطبراني وابن أبي حاتم؛ كلُّهم من رواية السدِّي عن أبي صالح عن أم هانئ.

(٢) الترمذي (٣٢١٥) في التفسير: باب ومن سورة الأحزاب، وقال: هذا حديث حسن، إنما نعرفه من حديث عبد الحميد بن بهرام قال: سمعتُ أحمدَ بنَ الحسن يقول: قال أحمد بن حنبل: لا بأس بحديث عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب. وأخرجه أحمد في مسنده ٣١٨/١ (٢٩١٨) أقول: وشهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام، فالسند ضعيف.

(٣) في الأصل: خ م، وهو خطأ.



وللنسائي أيضًا: حَتَّى أَحِلَّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنَ النِّسَاءِ مَا شَاءَ<sup>(١)</sup>.

٧٧٠ - (خ م - عائشة) رضي الله عنها، أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ كُنَّ يَخْرُجْنَ بِاللَّيْلِ قَبْلَ الْمَنَاصِعِ - وَهُوَ صَعِيدٌ أَفْتِيحٌ - وَكَانَ عَمْرٌ يَقُولُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اخْجُبْ نِسَاءَكَ، فَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ، فَخَرَجَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ: زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي عِشَاءً - وَكَانَتْ امْرَأَةً طَوِيلَةً - فَنَادَاهَا عَمْرٌ: أَلَا قَدْ عَرَفْنَاكَ يَا سَوْدَةَ، حِرْصًا عَلَى أَنْ يَتَزَلَّ الْحِجَابُ.

وفي رواية: كَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَخْرُجْنَ لَيْلًا إِلَى لَيْلٍ قَبْلَ الْمَنَاصِعِ، وَذَكَرَ نَحْوَهُ.

وفي أخرى قالت: خَرَجَتْ سَوْدَةُ بَعْدَ مَا ضَرَبَ الْحِجَابُ<sup>(٢)</sup> لِحَاجَتِهَا - وَكَانَتْ امْرَأَةً جَسِيمَةً تَفْرَعُ النِّسَاءَ جِسْمًا<sup>(٣)</sup>، لَا تَخْفَى عَلَى مَنْ يَعْرِفُهَا<sup>(٤)</sup> - فَرَأَاهَا عَمْرٌ بْنُ الْخَطَّابِ،

(١) الترمذي (٣٢١٦) في التفسير: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ؛ وَالنَّسَائِيُّ ٥٦/٦ (٣٢٠٤ و ٣٢٠٥) فِي النِّكَاحِ: بَابُ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَحَرَمَهُ عَلَى خَلْقِهِ مِنْ حَدِيثِ سَفْيَانَ، عَنْ عَمْرٍو عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَائِشَةَ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٤١/٦ (٢٣٦١٧)؛ وَالدَّارِمِيُّ (٢٢٤١) فِي النِّكَاحِ: بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ﴾. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَانَ، وَالْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ عَائِشَةَ، وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ كَثِيرٍ ٥١٢/٦ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: لَمْ يَمُتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَحِلَّ اللَّهُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنَ النِّسَاءِ مَا شَاءَ إِلَّا ذَاتَ مُحَرَّمٍ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ ٤٠٨/٨ قَوْلُهُ: «بَعْدَ مَا ضَرَبَ الْحِجَابُ» وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ مَا يَخِلْفُ ظَاهِرَهُ رَوَايَةُ الزَّهْرِيِّ هَذِهِ عَنْ عُرْوَةَ. قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فَإِنْ قُلْتُ: وَقَعَ هُنَا «أَنَّهُ كَانَ بَعْدَ مَا ضَرَبَ الْحِجَابُ» وَتَقَدَّمَ فِي الْوُضُوءِ «أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ الْحِجَابِ» فَالْجَوَابُ: لَعَلَّهُ وَقَعَ مَرَّتَيْنِ.

قُلْتُ [الْقَاتِلُ ابْنُ حَجْرٍ]: بَلِ الْمُرَادُ بِالْحِجَابِ الْأَوَّلِ غَيْرِ الْحِجَابِ الثَّانِي. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ عَمْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ نَفَرَةٌ مِنْ إِطْلَاعِ الْأَجَانِبِ عَلَى الْحَرَمِ النَّبَوِيِّ، حَتَّى صَرَّحَ بِقَوْلِهِ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: احْجُبْ نِسَاءَكَ؛ وَأَكَّدَ ذَلِكَ، إِلَى أَنْ نَزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ، ثُمَّ قَصَدَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَبْدِينَ أَشْخَاصَهُنَّ أَصْلًا، وَلَوْ كُنَّ مُسْتَرَاتٍ، فَبَالَعَ فِي ذَلِكَ، فَمَنَعَ مِنْهُ، وَأَذَنَ لَهُمْ فِي الْخُرُوجِ لِحَاجَتِهِنَّ، دَفْعًا لِلْمَشَقَّةِ، وَرَفْعًا لِلْحَرَجِ.

(٣) أَيُّ: تَطَوَّلْنَهُنَّ، فَتَكُونُ أَطْوَلَ مِنْهُنَّ، وَالْفَارِعُ: الْمُرْتَفِعُ الْعَالِي.

(٤) أَيُّ: إِذَا كَانَتْ مُتَلَفِّفَةً فِي ثِيَابِهَا وَمِرْطَهَا، فِي ظِلْمَةِ اللَّيْلِ وَنَحْوِهَا، عَلَى مَنْ قَدْ سَبَقَتْ لَهُ مَعْرِفَةُ طَوْلِهَا، لَا فَرَادَاهَا بِذَلِكَ.



فقال: يَا سَوْدَةَ، [أَمَا وَاللَّهِ] مَا تَخْفَيْنَ عَلَيْنَا، فَاَنْظُرِي كَيْفَ تَخْرُجِينَ؟ قالت: فَاَنْكَفَأْتُ رَاجِعَةً وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي، وَإِنَّهُ لَيَتَعَشَّى وَفِي يَدِهِ عَزَقٌ، فَدَخَلْتُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي خَرَجْتُ فَقَالَ لِي عَمْرٌ كَذَا وَكَذَا. قالت: فَأَوْحِيَ إِلَيَّ، ثُمَّ رُفِعَ عَنْهُ وَإِنَّ الْعَرَقَ فِي يَدِهِ مَا وَضَعَهُ، فقال: «إِنَّهُ قَدْ أُدِّنَ لَكُنَّ أَنْ تَخْرُجْنَ لِحَاجَتِكُنَّ». قال هشام: يعني للبراز<sup>(١)</sup>. أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

(الْمَنَاصِعُ): الْمَوَاضِعُ الْخَالِيَةُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ مِنَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ، وَقَدْ ذُكِرَتْ<sup>(٣)</sup>.

(صَعِيدًا) الصَّعِيدُ: وَجْهُ الْأَرْضِ.

(أَفِيحٌ) الْأَفِيحُ: الْوَاسِعُ.

(جَسِيمَةً) امْرَأَةٌ جَسِيمَةٌ: عَظِيمَةُ الْجِسْمِ.

(تَفَرَّغَ) النِّسَاءُ طَوَلًا: أَيِ تَطَوَّلُوهُنَّ.

(فَاَنْكَفَأْتُ) الْاِنْكَفَاءُ: الرَّجُوعُ.

(عَرَقَ) الْعَرَقُ: الْعَظْمُ الَّذِي يُفْشَرُ عَنْهُ مَعْظَمُ اللَّحْمِ، وَيَبْقَى [عَلَيْهِ] مِنْهُ بَقِيَّةٌ.

٧٧١ - (خ م ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عَرَاءَةً يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى سَوْءَةِ بَعْضٍ، وَكَانَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آذَرُ، قَالَ: فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ، فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، قَالَ: فَجَمَعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِثْرِهِ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرٌ، ثَوْبِي حَجَرٌ، حَتَّى نَظَرَ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى سَوْءَةِ مُوسَى، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا بِمُوسَى مِنْ بَأْسٍ. فَقَامَ الْحَجَرُ حَتَّى نَظَرَ إِلَيْهِ، قَالَ: فَأَخَذَ ثَوْبَهُ، فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ

(١) الْبَرَّازُ - بفتح الباء -: هُوَ كِتَابَةٌ عَنْ قَضَاءِ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ، وَالْبُرُوزُ لَهَا مِنَ الْبُيُوتِ إِلَى الْخَلَاءِ.

(٢) الْبُخَارِيُّ (١٤٧) فِي الْوُضُوءِ: بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْبَرَّازِ، وَ(٤٧٩٥) فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْأَحْزَابِ: بَابُ قَوْلِهِ: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾، وَ(٦٢٤٠) فِي الْاِسْتِثْنَانِ: بَابُ آيَةِ الْحِجَابِ؛ وَمُسْلِمٌ (٢١٧٠) فِي كِتَابِ السَّلَامِ: بَابُ إِبَاحَةِ الْخُرُوجِ لِلنِّسَاءِ لِقَضَاءِ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ. وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٥٦/٦ (٢٣٧٦٩).

(٣) فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ رَقْمُ (٧٢٩).



ضَرْبًا<sup>(١)</sup>، قال أبو هريرة: والله إِنَّ بِالْحَجَرِ نَدْبًا - سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ - من ضرب موسى بالحجر». هذه رواية البخاري ومسلم.

وللبخاري قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مُوسَى كَانَ رَجُلًا حَيًّا سِتِيرًا، لَا يُرَى شَيْءٌ مِنْ جِلْدِهِ، اسْتَحْيَاءٌ مِنْهُ، فَأَذَاهُ مِنْ آذَاهِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَقَالُوا: مَا يَسْتَتِرُ هَذَا السُّتْرَ إِلَّا مِنْ عَيْبٍ بِجِلْدِهِ: إِمَّا بَرَصٌ، وَإِمَّا أَدْرَةٌ، وَإِمَّا آفَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ أَرَادَ أَنْ يُبْرِئَهُ مِمَّا قَالُوا لِمُوسَى، فَخَلَا يَوْمًا وَحْدَهُ، وَوَضَعَ ثِيَابَهُ عَلَى الْحَجَرِ، ثُمَّ اغْتَسَلَ، فَلَمَّا فَرَّغَ أَقْبَلَ إِلَى ثِيَابِهِ لِيَأْخُذَهَا، وَإِنَّ الْحَجَرَ عَدَا بِثَوْبِهِ، فَأَخَذَ مُوسَى عَصَاهُ، وَطَلَبَ الْحَجَرَ، وَجَعَلَ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرٌ، ثَوْبِي حَجَرٌ؛ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَلَأَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَرَأَوْهُ عُزَيَانًا أَحْسَنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ، وَأَبْرَأُهُ مِمَّا يَقُولُونَ، وَقَامَ الْحَجَرُ؛ فَأَخَذَ بِثَوْبِهِ فَلَبِسَهُ، وَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا بِعَصَاهُ، فَوَاللهُ إِنَّ بِالْحَجَرِ لَنَدْبًا مِنْ أَثَرِ ضَرْبِهِ - ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا - فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا<sup>(٢)</sup>﴾.

ولمسلم قال: كان موسى رجلاً حَيًّا، قال: فَكَانَ لَا يُرَى مُتَجَرِّدًا، قال: فقالت بنو إسرائيل: إِنَّهُ آدَرٌ. قال: فَاغْتَسَلَ عِنْدَ مُوَيْهِ، فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَانْطَلَقَ الْحَجَرُ يَسْعَى، وَاتَّبَعَهُ بِعَصَاهُ يَضْرِبُهُ: ثَوْبِي حَجَرٌ، ثَوْبِي حَجَرٌ، حَتَّى وَقَفَ عَلَى مَلَأٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَتَزَلَّتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا<sup>(٣)</sup>﴾. وأخرجه الترمذي مثل رواية البخاري المفردة<sup>(٣)</sup>.

(١) أي: جعل يضرب؛ يقال: طفق يفعل كذا، وطفق - بكسر الفاء وفتحها - وجعل وأخذ وأقبل بمعنى واحد.

(٢) قال الحافظ: وقد روى أحمد بن منيع في مسنده، والطبري وابن أبي حاتم بإسناد قوي عن ابن عباس عن علي قال: «صعد موسى وهارون الجبل، فمات هارون، فقال بنو إسرائيل لموسى: أنت قتلته، كان ألين لنا منك، وأشدَّ حياءً، فأذوه بذلك، فأمر الله الملائكة فحملته، فمروا به على بني إسرائيل، فعلموا بموته»، قال الطبري: يحتمل أن يكون هذا هو المراد بالأذى في قوله ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى﴾، قال الحافظ: وما في الصحيح أصح من هذا، لكن لا مانع أن يكون للشيء سببان فأكثر، كما تقدم تقريره غير مرة.

(٣) البخاري (٢٧٨) في الغسل: باب من اغتسل عرياناً وحده، و(٣٤٠٤) في الأنبياء: باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام، و(٤٧٩٩) في تفسير سورة الأحزاب: باب قوله ﴿لَا تَكُونُوا



(سَوْءَةٌ) السَّوْءَةُ: كُلُّ مَا يَسْتَحْيِي الْإِنْسَانُ مِنْهُ إِذَا انْكَشَفَ.

(أَدْر) الْأَذْرَةُ: نَفْخَةٌ فِي الْخُصْيَةِ، وَالرَّجُلُ أَذْرٌ.

(فَجَمَعَ) جَمَعَ: إِذَا أَسْرَعَ.

(نَدَبًا) النَّدَبُ<sup>(١)</sup>: أَثَرُ الْجُرْحِ إِذَا لَمْ يَرْتَفَعْ عَنِ الْجِلْدِ، فَشَبَّهَ بِهِ أَثَرُ الضَّرْبِ فِي الْحَجَرِ.

(مَلَأَ) الْمَلَأُ: أَشْرَافُ النَّاسِ إِذَا كَانُوا مُجْتَمِعِينَ.

## سورة سبأ

٧٧٢ - (ت د - فروةُ بْنُ مُسَيْكٍ الْمُرَادِي) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَقَاتِلُ مَنْ أَذْبَرَ مِنْ قَوْمِي بَيْنَ أَقْبَلٍ مِنْهُمْ؟ فَأَذِنَ لِي فِي قِتَالِهِمْ وَأَمَرَنِي، فَلَمَّا خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهِ، سَأَلَ عَنِّي: «مَا فَعَلَ الْعُطَيْفِيُّ؟» فَأَخْبِرَ أَنِّي قَدْ سَرْتُ، فَأَرْسَلَ فِي إِثْرِي فَرَدَّنِي، فَأَتَيْتُهُ - وَهُوَ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ - فَقَالَ: «أَذْعُ الْقَوْمَ، فَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ فَأَقْبَلْ مِنْهُ، وَمَنْ لَمْ يُسَلِّمْ فَلَا تَعْجَلْ حَتَّى أُحَدِّثَ إِلَيْكَ»، قَالَ: وَأُنْزِلَ فِي سَبَأٍ مَا أُنْزِلَ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا سَبَأٌ؟ أَرْضٌ أَوْ امْرَأَةٌ؟ قَالَ: «لَيْسَ بِأَرْضٍ وَلَا امْرَأَةٍ، وَلَكِنَّهُ رَجُلٌ وَلَدَ عَشْرَةَ مِنَ الْعَرَبِ، فَنِيَامَنَ مِنْهُمْ سِتَّةً، وَتَشَاءَمَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةً، فَأَمَّا الَّذِينَ تَشَاءَمُوا فَلَحِمٌ، وَجُذَامٌ، وَغَسَّانٌ، وَعَامِلَةٌ. وَأَمَّا الَّذِينَ نِيَامُوا فَلَالْزُدُ، وَالْأَشْعَرِيُّونَ<sup>(٢)</sup>، وَجَمِيمٌ، وَكِنْدَةٌ، وَمَذْحِجٌ، وَأَنْمَارٌ. فَقَالَ رَجُلٌ: وَمَا أَنْمَارٌ؟ قَالَ: «الَّذِينَ مِنْهُمْ خَثْعَمٌ وَبَجِيلَةٌ». هَذِهِ رَوَايَةُ التِّرْمِذِيِّ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُخْتَصَرًا فِي كِتَابِ الْحُرُوفِ، وَهَذَا لَفْظُهُ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ -

= كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى ﷺ؛ وَمُسْلِمٌ (٣٣٩) فِي الْحَيْضِ: بَابُ جَوَازِ الْاِغْتِسَالِ عَرِيَانًا فِي الْخُلُوعِ، وَ(٣٣٩) فِي الْفَضَائِلِ: بَابُ فَضَائِلِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٢٢١) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ.

(١) النَّدَبُ: جَمْعُ نَدْبَةٍ كَشَجَرَةٍ وَشَجَرٍ.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَطَبْعَةُ الْقَاهِرَةِ: «الْأَشْعَرُونَ»، وَالتَّصْحِيحُ مِنَ التِّرْمِذِيِّ.



فذكر الحديث، ولم يذكر لفظه - فقال رجلٌ من القوم: يا رسولَ الله، أخْبِرْنَا عَنْ سَيِّ ما هو؟ أرضٌ أو امرأة؟ قال: «ليس بأرضٍ ولا امرأة، ولكنه رجلٌ وَلَدَ عشرةً من العرب، فتَيَامَنَ ستةً، وتَشَاءَمَ أربعةً»<sup>(١)</sup>.

(فَتَيَامَنَ وَتَشَاءَمَ) تَيَامَنَ: أَي قَصَدَ جِهَةَ الْيَمَنِ؛ وَتَشَاءَمَ: أَي قَصَدَ جِهَةَ الشَّامِ.

٧٧٣ - (خ ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتْ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنَحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ، كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ، فَإِذَا فُزَّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا لِلَّذِي قَالَ: الْحَقُّ»<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ، فَيَسْمَعُهَا مُسْتَرَقُّ السَّمْعِ، وَمُسْتَرَقُّ السَّمْعِ<sup>(٣)</sup> هَكَذَا، بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ - وَوَصَفَ سُفْيَانُ<sup>(٤)</sup> بِكَفِّهِ حَرَفَهَا، وَبَدَّدَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ - فَيَسْمَعُ الْكَلِمَةَ، فَيُلْقِيهَا إِلَى مَنْ هُوَ تَحْتَهُ، حَتَّى يُلْقِيَهَا عَلَى لِسَانِ السَّاحِرِ أَوِ الْكَاهِنِ، فَرُبَّمَا أَذْرَكَ الشُّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيَهَا، وَرُبَّمَا أَلْقَاهَا قَبْلَ أَنْ يَذْرُكَهُ، فَيَكْذِبُ مَعَهَا مَثَلُ كَذْبَةٍ، فَيَقَالُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ لَنَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا: كَذَا وَكَذَا؟ فَيُصَدَّقُ بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي سُمِعَتْ مِنَ السَّمَاءِ. أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ قَالَ: إِذَا قَضَى اللَّهُ فِي السَّمَاءِ أَمْرًا، ضَرَبَتْ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنَحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ، كَأَنَّهَُا سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ، فَإِذَا فُزَّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ، قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: الْحَقُّ، وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ، قَالَ: وَالشَّيَاطِينُ بَعْضُهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ<sup>(٥)</sup>.

(١) التِّرْمِذِيُّ (٣٢٢٢) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ سَبَأٍ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٣٩٨٨) فِي الْحُرُوفِ وَالْقِرَاءَاتِ، وَفِي سَنَدِهِ أَبُو سَبْرَةَ النَّخَعِيُّ الْكُوفِيُّ، لَمْ يَوْفُقْهُ غَيْرُ ابْنِ حَبَانَ؛ وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ ٤٢٣/٢ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ، وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ٤٢٣/٢ وَصَحَّحَهُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَلِذَا قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَهُوَ كَمَا قَالَ؛ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٤٥١/٣ وَابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ ٥٢/٢٢؛ وَأَوْرَدَهُ السَّيُوطِيُّ فِي الدَّرِّ الْمَثْنُورِ ٢٣١/٥ وَزَادَ نَسْبَهُ لِعَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ، وَابْنُ الْبَخَارِيِّ فِي تَارِيخِهِ، وَابْنُ الْمُنْذَرِ، وَابْنُ مَرْدُودِهِ.

(٢) أَي لِلَّذِي قَالَ الْقَوْلَ الْحَقُّ، وَهُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ: فِي رِوَايَةٍ عَلِيِّ عِنْدَ أَبِي ذَرٍّ: وَمُسْتَرَقُّ السَّمْعِ، بِالْإِفْرَادِ، وَهُوَ فَصِيحٌ.

(٤) هُوَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ.

(٥) الْبَخَارِيُّ (٤٨٠٠) فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ سَبَأٍ، بَابُ ﴿حَقَّ إِذَا فُزَّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ وَ(٤٧٠١) فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْحَجَرِ: بَابُ قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ﴾؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٢٢٣) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ سَبَأٍ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (١٩٤) فِي الْمَقْدَمَةِ: بَابُ فِيمَا أَنْكَرْتَ الْجَهْمِيَّةُ؛ وَسَيَأْتِي بِرَقْمِ (٣٠٧٢).



(فُرِّعَ) عن قلوبهم: كُشِفَ عنها الفرع.

(خُضَّعًا) جمع خاضع، وهو المنقاد المتطامن، وخضعائًا، مصدر، ويجوز أن يكون جمع خاضع.

(صَفْوَان) الصَّفْوَان: الحجر الأملس، وجمعه: صُفْيٌّ، وقيل: هو جمع، واحده صَفْوَانَة، والصَّفَا أيضًا: جمع صفاة، وهي الحجر الأملس.

٧٧٤ - (د - ابن مسعود) رضي الله عنه، قال: إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماء صلصلة كجر السلسلة على الصفا، فيضعقون، فلا يزالون كذلك، حتى يأتيهم جبريل، فإذا جاء فُرِّعَ عن قلوبهم، فيقولون: يا جبريل، ماذا قال ربك؟<sup>(١)</sup> فيقول: الحق. فيقولون: الحق الحق. أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

(صلصلة) الصَّلْصَلَة: صوت الأجرام الصَّلْبَة بعضها على بعض.

## سورة فاطر

٧٧٥ - (ت - أبو سعيد الخدري) رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢]. قال: «هؤلاء كلهم بمنزلة واحدة، وكلهم في الجنة». أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

(١) في الأصل: «ربكم»، والتصحيح من أبي داود.

(٢) سنن أبي داود (٤٧٣٨) وسنده حسن، وعلقه البخاري موقوفًا على ابن عباس في التوحيد قبل الحديث (٧٤٨١): باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ في ترجمة الباب؛ قال الحافظ في الفتح: وقد وصله البيهقي في الأسماء والصفات من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن مسلم بن صبيح وهو أبو الضحى عن مسروق، وهكذا أخرجه أحمد عن أبي معاوية، وأخرجه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد، وابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية، وذكره السيوطي في الدر المنثور ٢٣٦/٥ وزاد نسبه لسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وأبي الشيخ في العظمة وابن مردويه والبيهقي.

(٣) الترمذي (٣٢٢٥) في التفسير: باب ومن سورة الملائكة وقال: حديث غريب حسن؛ وأخرجه =



٧٧٦ - (ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: ﴿وَحَاءَكُمْ النَّذِيرُ﴾ [فاطر: ٣٧]: الرسول بالقرآن. أخرجه رزين<sup>(١)</sup>.

## سورة يس

٧٧٧ - (ت - أبو سعيد الخدري) رضي الله عنه، قال: كانت بنو سلمة في ناحية المدينة، فأرادوا الثقل إلى قُرب المسجد، فنزلت هذه الآية ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتِ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآخَرَهُمْ﴾ [يس: ١٢]. فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ آثَارَكُمْ تُكْتُبُ»، فلم يَتَقَلُّوا. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

= أحمد في مسنده ٧٨/٣ (١١٣٣٦)؛ وأبو داود الطيالسي ٢٢/٢ والطبري ٩٠/٢٢ وفي مسنده من لم يُسَمِّ، وله شاهد عند أحمد في المسند ١٩٤/٥ (٢١١٩٠) من حديث أبي الدرداء؛ وأبو داود الطيالسي ٢٢/٢ من حديث عائشة وغيرهما، وهذه الطرق يشد بعضها بعضا كما قال ابن كثير فتقوى.

(١) عبارة «أخرجه رزين» ليست في نسخة (ظ). قال ابن جرير الطبري: قال ابن زيد في قوله تعالى: ﴿وَحَاءَكُمْ النَّذِيرُ﴾ قال: النذير: النبي؛ وقرأ ﴿هَذَا نَذِيرٌ مِنَ النَّذْرِ الْأَوَّلِ﴾. وقال ابن كثير: وهذا هو الصحيح عن قتادة فيما رواه شيبان عنه أنه قال: احتج عليهم بالعمر والرسول، وهذا اختيار ابن جرير، وهو الأظهر، لقوله تعالى: ﴿وَأَدَّاءُ بَيْنَاكَ لِقَاضٍ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ تُكُونُونَ﴾ [٣٦] لَقَدْ جِئْتَكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لَافِقُونَ ﴿٣٧﴾ أي: لقد بينا لكم الحق على السنة الرسول فأبستم وخالفتم.

(٢) الترمذي (٢٢٢٦) في التفسير: باب ومن سورة يس، وقال: هذا حديث حسن غريب، من حديث الثوري. وقال ابن كثير ٨٤/٧: وقد روي من غير طريق الثوري.

فقال الحافظ أبو بكر البزار: حدثنا عباد بن زياد الساجي، حدثنا عثمان بن عمر، حدثنا شعبة، عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: إن بني سلمة شكوا إلى رسول الله ﷺ بعد منازلهم من المسجد، فنزلت: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآخَرَهُمْ﴾ فأقاموا في مكانهم. وحدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا الجريري، عن أبي نضرة عن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ بنحوه، وفيه غرابة من حيث ذكر سبب نزول الآية، والسورة بكاملها مكية، فالله أعلم. اهـ.

وللحديث شاهد أيضا عند ابن جرير ١٠٠/٢٢ من طريق إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس بنحوه، فيتقوى الحديث به، ولذلك حسنه الترمذي، وصححه الحاكم ٤٢٨/٢، ٤٢٩ ووافقه الذهبي، وأصل الحديث عند مسلم (٦٦٥) من حديث جابر دون سبب النزول [الذي سيأتي برقم (٧٠٩٤)].



(آثَارَكُمْ) الآثار: آثار أقدامهم في الأرض، أرادَ به: مشيهم إلى العبادة.

٧٧٨ - (ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: كان بمدينة أنطاكية فرعونٌ من الفراعنة، فبعث الله إليهم المرسلين، وهم ثلاثة، قدّم اثنين، فكذبوهما، فقواهم بثالث، فلما دعته الرسل، وصدعت بالذي أمرت به، وعابت دينه، قال لهم: ﴿إِنَّا نَطَيِّرُنَا بَكُمْ قَالُوا طَيِّرْكُمْ مَعَكُمْ﴾ [يَس: ١٨، ١٩]، أي: مصائبكم. أخرجه رزين<sup>(١)</sup>.

(نَطَيِّرُنَا بَكُمْ): تشاءمنا بكم.

٧٧٩ - (ابن عباس) رضي الله عنهما، في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾ إلى قوله: ﴿وَجَعَلْنِي مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [يَس: ٢٠ - ٢٧] قال: نصح قومه حيا وميتا. أخرجه رزين<sup>(٢)</sup>.

٧٨٠ - (خ م ت - أبو ذر الغفاري) رضي الله عنه، قال: كنت مع رسول الله ﷺ في المسجد، عند غروب الشمس، فقال: «يا أبا ذر، أتدري أين تذهب هذه الشمس؟» قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «تذهب تسجد تحت العرش، فتستأذن، فيؤذن لها، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها، وتستأذن فلا يؤذن لها، فيقال لها: ارجعي من حيث جئت. فتطلع من مغربها، فذلك قوله عز وجل: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [يَس: ٣٨].

وفي رواية: ثم قرأ: ﴿ذلك مستقر لها﴾ في قراءة عبد الله<sup>(٣)</sup>.

وفي أخرى: فقال رسول الله ﷺ: «تَذُرُونَ متى ذاك؟ حين لا ينفع نفسا إيمانها، لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا».

(١) كلمة «رزين» ليست في نسخة الظاهرية. ورواه ابن جرير الطبري بمعناه ١٠١/٢٢ من رواية ابن إسحاق بسند معضل فيما بلغه عن ابن عباس، وكعب الأحبار، ووهب بن منبه.

(٢) كلمة «رزين» ليست في (ظ) والحديث ذكره ابن كثير عن ابن عباس بلفظ: نصح قومه في حياته بقوله: ﴿يَقُولُوا اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ وبعد ماته في قوله: ﴿يَكُنَّ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ ﴿بِمَا عَفَرْتُ رَبِّي وَجَعَلْنِي مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ وقال: رواه ابن أبي حاتم.

(٣) أي عبد الله بن مسعود، وقرأها كذلك عكرمة، وعلي بن الحسين، والشيزري عن الكسائي، كما في زاد المسير ١٩/٧ لابن الجوزي.



وفي رواية مختصرة، قال: سألت النبي ﷺ عن قوله: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ قال: «مُسْتَقَرُّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ». أخرجه البخاري ومسلم.

وفي رواية الترمذي نحو ذلك<sup>(١)</sup>.

(يُوشِكُ) الإيشاك: الإسراع.

## سورة الصافات

٧٨١ - (ت - سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ) رضي الله عنه، في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا دُرِّيَّتَهُ هَرَّةً﴾ [الصافات: ٧٧]، عن النبي ﷺ قال: «حَامٌّ، وَسَامٌّ، وَيَافِثٌ». ويقال: يافث بالثاء والياء، ويقال: يَفَثٌ<sup>(٢)</sup>.

(١) البخاري (٤٨٠٢ و ٤٨٠٣) في تفسير سورة يس: باب ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾، و(٣١٩٩) في بدء الخلق: باب صفة الشمس والقمر، و(٧٤٢٤) في التوحيد: باب ﴿وَكَاثَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾، و(٧٤٣٣) فيه: باب قول الله تعالى: ﴿تَنْفُخُ الْمَلَكُوتُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾؛ ومسلم (١٥٩) في الإيمان: باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان؛ والترمذي (٣٢٢٧) في التفسير: باب ومن سورة يس؛ وأخرجه أحمد في المسند ١٥٢/٥ (٢٠٨٤٥)، وسيأتي برقم ١٩٩٩ و(٧٨٩٨). قال الحافظ في الفتح: قال ابن العربي: أنكر قوم سجودها، وهو صحيح ممكن، وتأوله قوم على ما هي عليه من التسخير الدائم، قال الحافظ: ويحتمل أن يكون المراد بالسجود، سجود من هو موكل بها من الملائكة، أو تسجد بصورة الحال، فيكون عبارة عن الزيادة في الانقياد والخضوع في ذلك. وقال ابن كثير: في معنى قوله تعالى: ﴿لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ قولان: أحدهما: أن المراد مستقرها المكاني، وهو تحت العرش مما يلي الأرض من ذلك الجانب، وهي أينما كانت فهي تحت العرش هي وجميع المخلوقات، لأنه سقفها. والقول الثاني: أن المراد بمستقرها، هو منتهى سيرها، وهو يوم القيامة يبطل سيرها وتسكن حركتها، وتكرر، فينتهي هذا العالم إلى غايته، وهذا هو مستقرها الزماني. وقال الحافظ: قال الخطابي: يحتمل أن يكون المراد باستقرارها تحت العرش، أنها تستقر تحته استقراراً لا نحيط به نحن، ويحتمل أن يكون المعنى: أو علم ماسألت عنه - يعني أبا ذر - من مستقرها تحت العرش في كتاب فيه ابتداء أمور العالم ونهايتها، فينقطع دوران الشمس وتستقر عند ذلك ويبطل فعلها، وليس في سجودها كل ليلة تحت العرش ما يعيق دورانها في سيرها.

(٢) الترمذي (٣٢٣٠) في التفسير: باب ومن سورة الصافات، وفي سننه سعيد بن بشير الأزدي، وهو ضعيف، كما قال الحافظ في التريب.



وفي رواية: قال رسول الله ﷺ: «سَامٌ: أَبُو الْعَرَبِ، وَحَامٌ أَبُو الْحَبَشِ، وَيَافِثٌ أَبُو الرُّومِ». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

٧٨٢ - (ابن عباس وابن مسعود) رضي الله عنهما، يُذَكِّرُ عنهما: أَلَّا إِلْيَاسَ هُوَ إِدْرِيسُ، وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقْرَأُ: ﴿سَلَامٌ عَلَى إِدْرِيسِينَ﴾ [الصفات: ١٣٠]. أخرجه رزين<sup>(٢)</sup>.

٧٨٣ - (ت - أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ) رضي الله عنه، قال: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصفات: ١٤٧]، قال: «يَزِيدُونَ عِشْرِينَ أَلْفًا». أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

٧٨٤ - (ابن عباس) رضي الله عنهما، في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ [الصفات: ١٦٥] قال: الملائكة تُصَفُّ عِنْدَ رَبِّهَا بِالتَّسْبِيحِ. أخرجه رزين<sup>(٤)</sup>.

## سورة ص

٧٨٥ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: مَرَضَ أَبُو طَالِبٍ فَجَاءَتْهُ قَرِيشٌ، وَجَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ - وَعِنْدَ أَبِي طَالِبٍ مَجْلِسُ رَجُلٍ - فَقَامَ أَبُو جَهْلٍ كَيْ يَمْنَعَهُ مِنَ الْجُلُوسِ

(١) الترمذي (٣٢٣١) وفيه عن عنة الحسن عن سمرة، فهو ضعيف.

(٢) كلمة «رزين» ليست في نسخة (ظ)، والحديث ذكره ابن كثير من رواية ابن أبي حاتم. وذكر هذه القراءة ابنُ الجوزي في زاد المسير عن عبد الله بن مسعود.

(٣) الترمذي (٣٢٢٩) في التفسير: باب ومن سورة الصفات وقال: هذا حديث غريب، ورواه ابن جرير الطبري ٦٧/٢٣ وفي سنده مجهول وضعيف، وأورده السيوطي في الدر المنثور ٢١٩/٢ وزاد نسبه لابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه.

(٤) كلمة رزين ليست في نسخة (ظ)، والحديث ذكره بمعناه ابن جرير الطبري ٧٢/٢٣ وابن عباس قوله: ﴿وَأَنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ قال: يعني الملائكة ﴿وَأَنَّا لَنَحْنُ اللَّسِيحُونَ﴾ قال: الملائكة صافون تسبح لله عز وجل، وفي سنده عطية العوفي، وهو ضعيف، وفي صحيح مسلم (٥٢٢) [الذي سيأتي برقم (٦٣٣١)] في المساجد ومواضع الصلاة، من حديث حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «فضلنا على الناس بثلاث: جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء، وذكر خصلة أخرى».



فيه، قال: وشكوهُ إلى أبي طالب. فقال: يا بنَ أخي، ما تريدُ من قومك؟ قال: «أريدُ منهم كلمةً تدينُ لهم بها العربُ، وتؤدِّي إليهم العجمُ الجزيةَ». قال: كلمةٌ واحدة؟ قال: «كلمةٌ واحدة». فقال: «ياعم، قولوا: لا إلهَ إلا الله». فقالوا: إلهاً واحداً؟ ماسمعنا بهذا في المِلَّةِ الآخرة. إن هذا إلا اختلاق. قال: فنزلَ فيهم القرآن ﴿ص﴾ وَالْقُرْآنَ ذِي الذِّكْرِ ﴿١﴾ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزِّ وَشِقَاقٍ ﴿٢﴾ كَرِهَ اللَّهُ لَنَا أَنْ نَأْتِيَهُمْ بِكَلِمَاتٍ مِثْلَ هَذِهِ الْقَلِيلِ ﴿٣﴾ وَنَعْبُدَ أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سِحْرٌ كَذَابٌ ﴿٤﴾ أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾ وَأَنْطَلِقُ الْمَلَائِكَةُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا وَأَصِيرُوا عَلَى الْهَيْكَلِ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ ﴿٦﴾ مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقٌ ﴿٧﴾ [ص: ١ - ٧]. أخرجه الترمذي <sup>(١)</sup>.

(تدينُ) دانَ له يدينُ: إذا أطاعهُ، ودخلَ تحتَ حُكْمِهِ.

(اختلاق) الاختلاق: الكذب.

## سورة الزمر

٧٨٦ - (ت - عبد الله بن الزبير بن العوام) رضي الله عنهما، قال: لما نزلت: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخَصِّصُونَ﴾ [الزمر: ٣١] قال الزبير: يا رسولَ الله، أتَكْوُزُ علينا الخصومةُ بعدَ الذي كان بيننا في الدنيا؟ قال: «نعم»، فقال: إِنَّ الأَمْرَ إِذَا لَشَدِيدٍ. أخرجه الترمذي <sup>(٢)</sup>.

٧٨٧ - (س - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: إِنَّ قَوْمًا قَتَلُوا فَأَكْثَرُوا، وَزُنُّوا وانتَهَكُوا، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فقالوا: يا محمد، إِنَّ الذي تقولُ وتدعو إليه لَحَسَنٌ، لو نُخْبِرُنا أَنَّ لِمَا عَمِلْنَا كَفَّارَةً؟ فنزلت: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ إلى قوله: ﴿فَأُولَئِكَ يَبْدُلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٦٨ - ٧٠] قال: يَبْدُلُ الله شركهم

(١) الترمذي (٣٢٣٢) في التفسير: باب ومن سورة ص؛ وأخرجه أحمد في المسند ٢٢٧/١ (٢٠٠٩) وفي سننه يحيى بن عمار الكوفي لم يوثقه غير ابن حبان، فالإسناد ضعيف.

(٢) الترمذي (٣٢٣٦) في التفسير: باب ومن سورة الزمر، وقال الترمذي: حسنٌ صحيح، وهو كما قال.



إِيمَانًا، وَزِنَاهُمْ إِحْصَانًا، وَنَزَلْتُ ﴿٥٣﴾ قُلْ يِعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ﴿٥٣﴾ [الزمر: ٥٣]. أخرجه النسائي<sup>(١)</sup>.

(انتَهَكُوا) يقال: انتهكتُ محارِمَ الشرع: إذا فعلت ما حرّمهُ عليك ولم تلزم أوامرهُ.

(كَفَّارَةُ) الكَفَّارَةُ: التي تجبُ على الحالفِ إذا حنثَ، ونحو ذلك من الأحكام الشرعية، التي أوجبَ فيها الشرعُ كَفَّارَةً، كالصوم والظهار، وسميَتْ كَفَّارَةً، لأنّها تغطّي الذنْبَ وتمحوهُ.

(تَقْنَطُوا) القنوط: اليأس من الشيء.

٧٨٨ - (ت - أسماء بنت يزيد) رضي الله عنها، قالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقرأ: ﴿قُلْ يِعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] ولايألي<sup>(٢)</sup>. أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

٧٨٩ - (خ م ت - ابن مسعود) رضي الله عنه، قال: جاء حَبْرٌ<sup>(٣)</sup> إلى رسولِ الله ﷺ فقال: يا محمد، إِنَّ اللَّهَ يَضَعُ السَّمَاءَ عَلَى إصْبَعٍ، والأَرْضِينَ عَلَى إصْبَعٍ، والجبالَ عَلَى إصْبَعٍ. والشجرَ والأنهارَ عَلَى إصْبَعٍ، وسائرَ الخلقِ عَلَى إصْبَعٍ، ثم يقول: أنا المَلِكُ، فَصَحَّكَ رسولُ الله ﷺ وقال: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]

وفي رواية نحوه، وقال: والماءَ والثَّرى عَلَى إصْبَعٍ، وسائرَ الخلائقِ عَلَى إصْبَعٍ، ثم يَهْرُثُنْ - وفيه -: أَنَّ رسولَ الله ﷺ ضحك حتى بدتْ نواجِذُهُ، تَعَجُّبًا وَتَصْدِيقًا

(١) النسائي ٨٦/٧ (٤٠٠٣ و ٤٠٠٤) في تحريم الدم: باب تعظيم الدم، وهو بمعناه واختلاف يسير في ألفاظه في البخاري (٤٨١٠) في تفسير سورة الزمر: باب قوله: ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾؛ ومسلم (١٢٢) في الإيمان: باب كون الإسلام يهدم ما قبله؛ وأبو داود (٤٢٧٣) في الفتن والملاحم، باب تعظيم قتل المؤمن؛ والحاكم ٤٠٣/٢ وصححه ووافقه الذهبي، كلُّهم من حديث ابن جريج عن يعلى بن مسلم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس، وسلف بنحوه برقم (٥٧٥).

(٢) الترمذي (٣٢٣٧) في التفسير: باب ومن سورة الزمر، ورواه أحمد ٤٥٤/٦ (٢٧٠٢٢) وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ غريب، لانعرفهُ إلا من حديث ثابت عن شهر بن حوشب. نقول: وشهر بن حوشب ضعيف.

(٣) بفتح الحاء المهملة وكسرهما: واحدُ الأحبار، وهو العالم.



له<sup>(١)</sup>، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] الآية... أخرجه البخاري ومسلم.

وفي رواية الترمذي: فقال: يا محمد، إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ عَلَى إصْبَعٍ، وَالْجِبَالِ عَلَى إصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إصْبَعٍ، وَالْخَلَائِقَ عَلَى إصْبَعٍ، ثم يقول: أَنَا الْمَلِكُ. قال: فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، قال: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾. وفي رواية قال: فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ تَعَجُّبًا وَتَصْدِيقًا<sup>(٢)</sup>.

(نَوَاجِذُهُ) النواجذ: الأضراس التي تلي الأنياب، وهي الضواحك، وقيل: هي أواخر الأسنان.

٧٩٠ - (خ م د - ابن عمر) رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَطْوِي اللَّهُ عَرْزَ وَجَلِّ السَّمَوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الْأَرْضَ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟». هذه رواية مسلم.

وفي رواية البخاري قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقْبِضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَرْضِينَ، وَتَكُونُ

(١) قال القرطبي في «المفهم»: وأما من زاد «تصديقاً له» فليست بشيء، فإنها من قول الراوي، وهي باطلة، لأن النبي ﷺ لا يصدق المحال. وقال الحافظ في الفتح ٣٣٦/١٣، عن الخطابي: إِنَّ قَوْلَ الرَّوَايَةِ «تَصْدِيقًا لَهُ» ظُلٌّ مِنْهُ وَحِسْبَانٌ، وَقَدْ جَاءَ الْحَدِيثُ مِنْ عِدَّةٍ طَرُقَ لَيْسَ فِيهَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ، وَعَلَى تَقْدِيرِ صَحَّتْهَا، فَقَدْ يَسْتَدِلُّ بِحُمْرَةِ الْوَجْهِ عَلَى الْحَجَلِ، وَبِصَفَرَتِهِ عَلَى الْوَجَلِ، وَيَكُونُ الْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، فَقَدْ تَكُونُ الْحُمْرَةُ لِأَمْرِ حَدَثٍ فِي الْبَدَنِ كَثُورَانِ الدَّمِ، وَالصُّفْرَةُ كَثُورَانِ خِلَاطٍ مِنْ مَرَارٍ وَغَيْرِهِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُحْفُوظًا، فَهُوَ مُحْمُولٌ عَلَى تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّكُونُ مَطْوِيَّتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] أي: قدرته على طيها وسهولة الأمر عليه في جمعها بمنزلة من جمع شيئاً في كفه، واستقلَّ بحمله من غير أن يجمع كفه عليه، بل يقله ببعض أصابعه، وقد جرى في أمثاله: فَلَانٌ يَقُلُّ كَذَا بِأَصْبَعِهِ، وَيَعْمَلُهُ بِخَنَصَرِهِ.

(٢) البخاري (٤٨١١) في تفسير سورة الزمر: باب قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾، و(٧٤١٤) و(٧٤١٥) في التوحيد: باب قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَكُنَّ﴾، و(٧٤٥١) فيه: باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾، و(٧٥١٣) فيه: باب كلام الرب عزَّ وجلَّ يوم القيامة مع الأنبياء؛ ومسلم (٢٧٨٦) في صفة القيامة: في أوله؛ والترمذي (٣٢٣٨) في التفسير: باب ومن سورة الزمر؛ وأخرجه أحمد في المسند ٣٧٨/١ (٣٥٧٩). وقد أفاض الحافظ ابن حجر في الفتح ٣٣٦/١٣، ٣٣٧ في شرح هذا الحديث، فارجع إليه.



السمواتُ بيمينه، ثم يقول: أنا الملكُ».

ثم قال البخاري: وقال عمر بن حمزة: سمعتُ سالمًا<sup>(١)</sup>، سمعتُ ابنَ عمرَ عن النبي ﷺ بهذا<sup>(٢)</sup>.

وفي أخرى لمسلم من حديث عبيد الله بن مِقْسَمٍ، أنه نَظَرَ إلى عبد الله بن عمر كيف يحكي رسولَ الله ﷺ؟ قال: «يأخذُ الله عزَّ وجلَّ سماواته وأرضيه بيديه، ويقول: أنا الله - ويَقْبِضُ أصابعه<sup>(٣)</sup> ويَبْسُطُها، ويقول: أنا الملكُ»، حتى نظرتُ إلى المنبر

(١) هو ابن عبد الله بن عمر، عم عمر بن حمزة وشيخه.

(٢) هذه الرواية ذكرها البخاري تعليقاً، وقد وصلها مسلم (٢٧٨٨) من رواية أبي أسامة عن عمر بن حمزة بلفظ: «يطوي الله عزَّ وجلَّ السماوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين بشماله، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟». قال الحافظ في الفتح: قال البيهقي: تفرد بذكر الشمال فيه عمر بن حمزة، وقد رواه عن ابن عمر أيضاً نافع وعبيد الله بن مقسم يدونها، ورواه أبو هريرة وغيره عن النبي ﷺ كذلك، وثبت عند مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رفعه: «المقسطون يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين» وكذا في حديث أبي هريرة قال: «اخترت يمين ربِّي وكلتا يدي ربي يمين» ثم قال: وقال القرطبي في «المفهم»: كذا جاءت هذه الرواية بإطلاق لفظ الشمال على يد الله تعالى على المقابلة المتعارفة في حقنا، وفي أكثر الروايات وقع التحوُّز عن إطلاقها على الله، حتى قال: «وكلتا يديه يمين» لثلاثتهم نقص في صفته سبحانه وتعالى، لأنَّ الشمال في حقنا أضعف من اليمين.

(٣) قال القاضي عياض: وفي هذا الحديث ثلاثة ألفاظ «يقبض، ويطوي، ويأخذ» وكله بمعنى الجمع، لأن السماوات مبسوطة، والأرضين مدحوة ممدودة، ثم يرجع ذلك إلى معنى الرفع والإزالة، وتبديل الأرض غير الأرض والسماوات، فعادَ كلُّه إلى معنى ضم بعضها إلى بعض، ورفعها وتبديلها بغيرها، قال: وقبض النبي ﷺ أصابعه وبسطها: تمثيل لقبض هذه المخلوقات، وجمعها بعد بسطها، وحكاية للمقبوض المبسوط، وهو السماوات والأرضون، للإشارة إلى القبض والبسط الذي هو صفة للقباض والباسط سبحانه وتعالى، ولاتمثيل لصفة الله تعالى السمعية المسماة باليد التي ليست بجارحة.

ثم قال: والله أعلم بمراد نبيه ﷺ فيما ورد في هذه الأحاديث من مشكل، ونحن نؤمن بالله تعالى وصفاته، ولانشب شيئاً به، ولانشب شيئاً به، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ، ومآله رسول الله ﷺ، وثبت عنه، فهو حق وصدق، فما أدركنا علمه، فبفضل الله تعالى، وماخفي علينا، أمناً به، ووكنا علمه إليه سبحانه وتعالى، وحملنا لفظه على مااحتمل في لسان العرب الذي خاطبنا به، ولم نقطع على أحد معنييه، بعد تنزيهه سبحانه عن ظاهره الذي لا يليق به سبحانه وتعالى، وبالله التوفيق.



يتحرك من أسفل شيء منه<sup>(١)</sup>، حتى إنني أقول: أساقط هو برسول الله ﷺ؟.

وفي أخرى نحوه - وفي آخره: «ياخذ الجبار عز وجل سماواته وأرضيه بيديه».

وأخرج أبو داود الرواية الأولى، وقال في حديثه: «بيده الأخرى»، ولم يقل: بشماله<sup>(٢)</sup>.

(الجبارون): جمع جبار، وهو القهار المتسلط، وقيل: العظيم الذي يفوت الأيدي فلا تناله.

٧٩١ - (خ - أبو هريرة) رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يقبض الله الأرض، ويطوي السماء يمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟». أخرجه البخاري<sup>(٣)</sup>.

٧٩٢ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: مرَّ يهوديٌّ بالنبِيِّ ﷺ، فقال له النبيُّ ﷺ: «يا يهودي، حدثنا». قال: كيف تقول يا أبا القاسم؟ إذا وضع الله السماوات على ذه، والأرضين على ذه، والماء على ذه، والجبال على ذه، وسائر الخلائق على ذه - وأشار محمد بن الصلت بخنصره أولاً، ثم تابع حتى بلغ الإبهام - فأنزل الله ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]. أخرجه الترمذي<sup>(٤)</sup>.

(١) أي: من أسفله إلى أعلاه، لأنَّ بحركة الأسفل يتحرك الأعلى، ويحتمل أن تحركه بحركة النبي ﷺ بهذه الإشارة ويحتمل أن يكون تحرك بنفسه هية لسمعه، كما حنَّ الجذع. قاله النووي.

(٢) البخاري (٧٤١٣) في التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿لَا خَلْقُ يَدَيَّ﴾؛ ومسلم (٢٧٨٨) في صفات المنافقين: باب صفة القيامة؛ وأبو داود (٤٧٣٢) في السنة: باب الرد على الجهمية؛ وأخرجه ابن ماجه (١٩٨) في المقدمة: باب فيما أنكرت الجهمية، و(٤٢٧٥) في الزهد: باب في ذكر البعث؛ وأحمد في المسند ٨٨/٢ (٥٥٧٦)؛ والدارمي (٢٧٩٩) في الرقاق: باب في شأن الساعة.

(٣) البخاري (٤٨١٢) في تفسير سورة الزمر: باب قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾، و(٦٥١٩) في الرقاق: باب يقبض الله الأرض، و(٧٣٨٢) في التوحيد: باب قول الله تعالى ﴿مَلِكُ السَّمَاوَاتِ﴾، وهو في مسلم برقم (٢٧٨٧).

(٤) الترمذي (٣٢٤٠) في التفسير: باب ومن سورة الزمر، وإسناده ضعيف، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح، لانعرفه إلا من هذا الوجه. وأبو كُذَيْبَةَ - أحد الرواة - اسمه: يحيى بن المهلب، ورأيت محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - روى هذا الحديث عن الحسن بن شجاع عن =



## سورة حم المؤمن

٧٩٣ - (خ - العلاء بن زياد) رحمه الله<sup>(١)</sup>، كان يُدَكِّرُ بِالنَّارِ<sup>(٢)</sup>، فقال رجلٌ: لِمَ تُقَطُّ النَّاسَ؟ قال: وأنا أقِدِّرُ أَنْ أَقَطَّ النَّاسَ، والله يقول: ﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣]. ويقول: ﴿وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٤٣] وَلَكِنَّكُمْ تُحِبُّونَ أَنْ تُبَشِّرُوا بِالْجَنَّةِ عَلَى مَسَاوِي أَعْمَالِكُمْ، وإنما بَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُحَمَّدًا ﷺ مُبَشِّرًا بِالْجَنَّةِ لِمَنْ أَطَاعَهُ، وَمُنْذِرًا بِالنَّارِ لِمَنْ عَصَاهُ. ذكره البخاري ولم يذكر له إسنادًا<sup>(٣)</sup>.

## سورة حم السجدة

٧٩٤ - (خ م ت - ابن مسعود) رضي الله عنه، قال: اجتمع عند البيتِ ثلاثة نفرٍ: ثَقِيفَانِ وَقُرَشِيٌّ، أَوْ قُرَشِيَّانِ وَثَقِيفِيٌّ<sup>(٤)</sup>، كَثِيرٌ شَحْمٌ بُطُونُهُمْ، قَلِيلٌ فَفَهُ قُلُوبُهُمْ، فقال أحدهم: أَتَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ يَسْمَعُ مَا نَقُولُ؟ فقال الآخر: يَسْمَعُ إِنْ جَهَزْنَا، وَلَا يَسْمَعُ إِنْ أَخْفَيْنَا. وقال الآخر: إِنْ كَانَ يَسْمَعُ إِذَا جَهَزْنَا فَهوَ يَسْمَعُ إِذَا أَخْفَيْنَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَرُكُمْ﴾ [فصلت: ٢٢]... الآية.

= محمد بن الصلت. ورواه أحمد في المسند ٢٥١/١ (٢٢٦٧) من رواية حسين الأشقر، عن أبي كُذَيْبَةَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي الضَّحَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، لَكِنْ يَشْهَدُ لَهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ السَّالِفِ بِرَقْمِ (٧٨٩) مِنْ رِوَايَةِ الصَّحِيحِينَ.

(١) هو أبو نصر العلاء بن زياد بن مطر العدوي البصري، تابعي ثقة زاهد، قليل الحديث، قال الحافظ: ليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع، ومات قديمًا سنة أربع وتسعين.

(٢) أي يُخَوِّفُهُمْ بِهَا.

(٣) البخاري معلقًا في تفسير سورة المؤمن قبل الرقم (٤٨١٥).

(٤) البخاري (٤٨١٦) في التفسير: «كَانَ رَجُلَانِ مِنْ قُرَيْشٍ وَخَتَنَ لَهُمَا مِنْ ثَقِيفٍ، أَوْ رَجُلَانِ مِنْ ثَقِيفٍ وَخَتَنَ لَهُمَا مِنْ قُرَيْشٍ فِي بَيْتٍ»... الحديث.

قال الحافظ: هذا الشكُّ من أبي معمر راويه عن ابن مسعود، وهو عبد الله بن سخبرة، وقد أخرجه عبد الرزاق من طريق وهب بن ربيعة عن ابن مسعود بلفظ: ثَقِيفِي وَخَتْنَاهُ قُرَشِيَّانِ، وَلَمْ يَشْكُ.



أخرجه البخاري ومسلم والترمذي<sup>(١)</sup>.

وللترمذي أيضًا قال: كُنْتُ مُسْتَرِيًّا بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَبَجَاءَ ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ، كَثِيرٌ شَحْمٌ بَطُونُهُمْ، قَلِيلٌ فِقْهُ قُلُوبُهُمْ: قُرْشِيٌّ وَخَتْنَاهُ ثَقَفِيَّانِ، أَوْ ثَقَفِيٌّ وَخَتْنَاهُ قُرْشِيَّانِ، فَتَكَلَّمُوا بِكَلَامٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: أَتَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ يَسْمَعُ كَلَامَنَا هَذَا؟ فَقَالَ الْآخَرُ: إِنَّا إِذَا رَفَعْنَا أَصْوَاتَنَا سَمِعَهُ، وَإِذَا لَمْ نَرْفَعْ أَصْوَاتَنَا لَمْ يَسْمَعْهُ. فَقَالَ الْآخَرُ: إِنْ سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا سَمِعَهُ كُلُّهُ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَشِيرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٢٢ وَذَلِكَ ظَنُّكُمْ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَدْتُمْ أَنْ تُصَبِّحْتُمْ بِهِ الْخَاسِرِينَ﴾ [فصلت: ٢٢، ٢٣]<sup>(٢)</sup>.

٧٩٥ - (ت - أنس بن مالك) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ: ﴿إِنَّ اللَّيْلَ بَكَ قَالُوا رَبَّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَمُوا﴾ [فصلت: ٣٠] قال: «قد قال الناسُ، ثم كَفَرُوا أَكْثَرُهُمْ، فَمَن مَاتَ عَلَيْهَا، فَهُوَ مِمَّنْ اسْتَقَامَ». أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

٧٩٦ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ادْفَعْ بِالْأُفَىٰ هِيَ أَحْسَنُ﴾ [فصلت: ٣٤] قال: الصَّبْرُ عِنْدَ الْغَضَبِ، وَالْعَفْوُ عِنْدَ الْإِسَاءَةِ، فَإِذَا فَعَلُوا عَصَمَهُمُ اللَّهُ،

(١) البخاري (٤٨١٦) في تفسير حم السجدة: باب ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَشِيرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ﴾، و(٤٨١٧) فيه: باب ﴿وَذَلِكَ ظَنُّكُمْ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ﴾، و(٧٥٢١) في التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَشِيرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ﴾؛ ومسلم (٢٧٧٥) في صفات المنافقين؛ والترمذي (٣٢٤٨) في التفسير: باب ومن سورة حم السجدة، وقال: حديث حسن صحيح. وأخرجه أحمد (٣٦٠٣ و ٣٨٦٥ و ٤٠٣٧ و ٤٢٠٩).

(٢) الترمذي (٣٢٤٩) وحسنه، وإسناده صحيح، وأخرجه أحمد في المسند ٣٨١/١ (٣٦٠٣) وأورده السيوطي في الدر المنثور ٣٦٢/٥ وزاد نسبه لسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن مردويه، والبيهقي في «الأسماء والصفات».

(٣) الترمذي (٣٢٥٠) في التفسير: باب ومن سورة حم السجدة، من حديث عمرو بن علي الفلاس، عن أبي قتبية سلم بن قتيبة عن سهيل بن أبي حازم عن ثابت عن أنس، وقال: هذا حديث غريب، لانعرفه إلا من هذا الوجه. نقول: وسهيل بن أبي حزم القُطْعِي ضعیف، وأخرجه أيضا النسائي في الكبرى (١١٤٧٠)، وأبو يعلى المَوْصِلِي (٤٣٤٩٥) عن سهيل بن أبي حزم به، فهو ضعيف.



وخصَّعَ لهم عدوهم. ذكره البخاري، ولم يذكر له إسناداً<sup>(١)</sup>.

## سورة حم عسق

٧٩٧ - (خ ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، سُئِلَ عن قوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣] فقال سعيد بن جبیر: قُرْبَى آل محمد، فقال ابن عباس: عَجَلْتُ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يكن بَطْنٌ من قُرَيْشٍ إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِمْ قَرَابَةٌ، فقال: إِلَّا أَنْ تَصِلُوا مَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مِنَ الْقَرَابَةِ.

أخرجه البخاري والترمذي، إِلَّا أَنَّ الترمذي قال عوض «عَجَلْتُ»: «أَعْلَمْتُ؟»<sup>(٢)</sup>.

٧٩٨ - (د - ابن عون) رحمه الله، قال: كُنْتُ أَسْأَلُ عن الانتصار؟ وعن قوله: ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَاعَلَيْهِمْ مِّنْ سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٤١] فحدَّثَنِي عليُّ بن زيد بن جُدعان عن أمِّ محمد - امرأة أبيه - قال ابن عون: وَرَعَمُوا أَنَّهَا كَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَتْ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ: دَخَلَ عَلِيٌّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعِنْدَنَا زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ، فَجَعَلَ يَصْنَعُ بِيَدِهِ شَيْئاً<sup>(٣)</sup>، فَقُلْتُ بِيَدِهِ حَتَّى فَطَّشَتْهُ لَهَا<sup>(٤)</sup>، فَأَمْسَكَ، وَأَقْبَلَتْ زَيْنَبُ تُفَحِّمُ لِعَائِشَةَ، فَهَاهَا، فَأَبَتْ أَنْ تَنْتَهِيَ، فَقَالَ لِعَائِشَةَ: «سُبِّهَا»، فَسَبَّهَا، فَغَلَبَتْهَا، فَاِنْطَلَقَتْ زَيْنَبُ إِلَى عَلِيٍّ فَقَالَتْ: إِنَّ عَائِشَةَ وَقَعَتْ

(١) البخاري معلقاً (قبل الرقم ٤٨١٦) في تفسير حم السجدة؛ وقد وصله الطبري ٧٦/٢٤ من طريق

علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وعلي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس.

(٢) البخاري (٤٨١٨) في تفسير حم عسق: باب قوله ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾، و(٣٤٩٧) في الأنبياء

(المناقب): باب حدثنا مسدد؛ والترمذي (٣٢٥١) في التفسير: باب ومن سورة الشورى، وفي

تفسير هذه الآية أقوال أخرى، قال ابن جرير بعد أن سردها: وأولى الأقوال في ذلك بالصواب،

وأشبهها بظاهر التنزيل قول من قال: معناه: قل لا أسألكم عليه أجراً يامعشر قريش إلا أن تودوا

لي في قرابتي منكم وتصلوا الرحم التي بيني وبينكم. وقال ابن كثير في تفسيرها: قل يامحمد

لهؤلاء المشركين من كفار قريش: لا أسألكم على هذا البلاغ والنصح لكم مالا تعطوني، وإنما

أطلب منكم أن تكفوا شركم عني، وتلدوني بأبلغ رسالات ربي، إن لم تصروني، فلا تؤذوني

بما بيني وبينكم من القرابة.

(٣) أي: جعل النبي ﷺ يصنع شيئاً بيده من المسّ ونحوه مما يجري بين الزوج وزوجه.

(٤) أي: تبهّته إلى وجود زينب، فتنّبه.



بكم<sup>(١)</sup>، وفعلت، فجاءت فاطمة فقال لها<sup>(٢)</sup>: «إِنَّهَا حَبَّةُ أَيْبِكَ، وَرَبُّ الْكَعْبَةِ»، فانصرفت، فقالت لهم: إِنِّي قُلْتُ لَهُ كَذَا وَكَذَا، فقال لي: كَذَا وَكَذَا. قال: وجاء علي إلى النبي ﷺ، وكلمه في ذلك. أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

(تَقَحَّمُ) تَعَرَّضُ لِسْتِمِهَا، وَتَدْخُلُ عَلَيْهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: فَلَانَّ تَقَحَّمِ فِي الْأُمُورِ: إِذَا كَانَ يَقَعُ فِيهَا مِنْ غَيْرِ تَكَبُّتٍ وَلَا رَوِيَّةٍ.

(حِبَّةُ) الْحَبَّةُ - بِكسر الحاء -: المحبوبة؛ والحَبَّةُ: المَحْبُوبُ.

## سورة حَم، الزخرف

٧٩٩ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الزخرف: ٣٣]: لَوْلَا أَنْ جَعَلَ النَّاسَ كُلَّهُمْ كُفَّارًا، لَجَعَلْتُ لِبَيُوتِ الْكُفَّارِ سُقْفًا مِنْ فَضَّةٍ، وَمَعَارِجَ مِنْ فَضَّةٍ - وَهِيَ الدُّرُجُ - وَسُرُرًا مِنْ فَضَّةٍ. ذكره البخاري، ولم يذكر له إسناده<sup>(٤)</sup>.

## سورة حَم الدخان

٨٠٠ - (خ م ت - عن مسروق بن الأجدع) رحمه الله قال: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - وَهُوَ مُضْطَجِعٌ بَيْنَنَا - فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّ قَاصِمًا عِنْدَ أَبْوَابِ كِنْدَةَ يَقْصُرُ، وَيَرْعُمُ أَنَّ آيَةَ الدُّخَانِ تَجِيءُ فَتَأْخُذُ بِأَنْفَاسِ الْكُفَّارِ، وَيَأْخُذُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهَا كَهَيْئَةِ الزُّكَّامِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَجَلَسَ وَهُوَ غَضَبَان: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، اتَّقُوا اللَّهَ، مَنْ عَلِمَ مِنْكُمْ شَيْئًا فَلْيَقُلْ بِمَا يَعْلَمُ، وَمَنْ لَا يَعْلَمُ فَلْيَقُلْ: اللَّهُ أَعْلَمُ، فَإِنَّهُ أَعْلَمُ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَقُولَ لِمَا لَا يَعْلَمُ: اللَّهُ أَعْلَمُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ

(١) تعني بني هاشم، لأنَّ أُمَّ زَيْنَبَ هِيَ عَمَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(٢) أي: فقال النبي ﷺ لفاطمة ابنته.

(٣) سنن أبي داود (٤٨٩٨) في الأدب: باب الانتصار، وعلي بن زيد بن جدعان لا يُحتجُّ بحديثه، وأُمُّ مُحَمَّدٍ امْرَأَةُ زَيْدِ بْنِ جَدْعَانَ مَجْهُولَةٌ، فَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ. وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٣٠/٦ (٢٤٤٦٥) بِنَحْوِهِ، وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، بِهِ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ «أُمَّ سَلَمَةَ» بَدَلَ «زَيْنَبَ».

(٤) البخاري معلقًا قبل الرقم (٤٨١٩) في أول تفسير سورة الزخرف. وقد وصله الطبري ٤١/٢٥ وابن أبي حاتم في تفسيره من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهو منقطع.



أَجْرٍ وَمَا آتَا مِنَ التَّكْلِيفِ ﴿ص: ٨٦﴾ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا رَأَى مِنَ النَّاسِ إِذْبَارًا قَالَ: «اللَّهُمَّ سَبِّحْ»<sup>(١)</sup> كَسَبِّحَ يُوسُفَ.

وفي رواية: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا دَعَا قَرِيشًا كَذَّبُوهُ، وَاسْتَعْصَمُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَيْهِمْ بِسَبِّحِ كَسَبِّحِ يَوْسُفَ» فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ حَصَّتْ كُلُّ شَيْءٍ، حَتَّى أَكَلُوا الْجُلُودَ وَالْمَيْتَةَ مِنَ الْجُوعِ، وَيَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ أَحَدُهُمْ، فَيَرَى كَهَيْئَةِ الدُّخَانِ، فَأَتَاهُ أَبُو سُفْيَانَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّكَ جِئْتَ تَأْمُرُ بِطَاعَةِ اللَّهِ، وَبِصَلَةِ الرَّحِمِ، وَإِنَّ قَوْمَكَ قَدْ هَلَكُوا، فَادْعُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴿١٥﴾ يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٦﴾ رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴿١٧﴾ إِنَّ هُمْ لَذَكِرَىٰ وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ﴿١٨﴾ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلِّمٌ لِّبَنَاتٍ لَا كَافِرُوا الْعَذَابَ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ﴿١٩﴾﴾ [الدخان: ١٠-١٥] قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَيْتُكشِفُ عَذَابَ الْآخِرَةِ؟ ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَىٰ إِنَّا مُنْمِقُونَ ﴿١٦﴾﴾ [الدخان: ١٦] فَالْبَطْشَةُ: يَوْمُ بَذَرٍ.

وفي رواية قال: قال عبد الله: إنما كان هذا لأنَّ قريشًا لما استعصموا على النبي ﷺ، دَعَا عَلَيْهِمْ بِسَبِّحِ كَسَبِّحِ يَوْسُفَ، فَأَصَابَهُمْ قَحْطٌ وَجَهْدٌ، حَتَّى أَكَلُوا الْعِظَامَ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ فَيَرَى مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا كَهَيْئَةِ الدُّخَانِ مِنَ الْجَهْدِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴿١٥﴾ يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٦﴾﴾ [الدخان: ١٠-١١] قَالَ: فَأَتَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْتَسْقِ اللَّهَ لِمُضَرٍّ<sup>(٢)</sup>،

(١) هذه رواية مسلم، وللبخاري: «سَبَّحًا»، قال الزُّكَشِيُّ: والنصبُ هو المختار، لأنَّ الموضع موضع فعل دعاء، فالاسم الواقع فيه بدلٌ من اللفظ بذلك الفعل، والتقدير: اللهم ابعث أو سلط، والرفع جائزٌ على إضمار مبتدأ أو فعل رافع.

(٢) كذا بضم الهمزة على البناء للمجهول للمجهور، والآتي المذكور: هو أبو سفيان كما صرح به في الرواية المتقدمة.

(٣) إنما قال لمُضَرٍّ، لأنَّ غالبهم كانوا بالقرب من مياه الحجاز، وكان الدعاء بالقحط على قريش، وهم سكان مكة، فسرى القحط إلى من حولهم، فحسُنَ أن يطلب الدعاء لهم، ولعلَّ السائل عدلَ عن التعبير بقريش لثلاثي يذكرهم، فيذكر بجرهم، فقال «المضر»: ليندرجوا فيهم، ويشير أيضًا إلى أن المدعو عليهم قد هلكوا بجريرتهم، وقد وقع في الرواية الأخيرة «وإنَّ قَوْمَكَ هَلَكُوا» ولانفاة بينهما، لأنَّ مضر أيضًا قومه.



فإنها قد هلكَتْ. قال: ﴿لِمُضَرٍّ<sup>(١)</sup> إِنَّكَ لَجَرِيءٌ﴾. فاستسقى لهم، فسُقُوا فنزلت: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ﴾ فلما أصابهم الرفاهية، عادُوا إلى حالهم، حين أصابتهم الرفاهية، فأنزل الله عزَّ وجل ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَىٰ إِنَّا مُنْقِمُونَ﴾ [الدخان: ١٥ و ١٦] قال: يعني يوم بدر.

وفي رواية نحوه، وفيها: فقيل له: إن كشفنا عنهم، عادوا، فدعا ربُّه فكشف عنهم فعادوا، فانتقم الله منهم يوم بدر، فذلك قوله: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ مُّبِينٍ﴾ إلى قوله ﴿إِنَّا مُنْقِمُونَ﴾ [الدخان: ١٠ - ١٦]. هذه رواية البخاري ومسلم.

وفي رواية الترمذي مثل الرواية الأولى إلى قوله: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ مُّبِينٍ﴾ يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ، قال أحد رواته: هذا كقوله: ﴿رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ﴾ فهل يكشف عذاب الآخرة؟ قد مضى البُطْشَةُ واللَّزَامُ والدُّخَانُ، وقال أحدهم: القمر. وقال الآخر: الرومُ واللَّزَامُ يوم بدر.

وقد أخرج البخاري في أحد طُرُقِهِ هذا الذي ذكره الترمذي.

وفي أخرى للبخاري ومسلم قال: قال عبد الله: خمسٌ قد مضين: الدُّخَانُ، واللَّزَامُ، والرومُ، والبُطْشَةُ، والقَمَرُ<sup>(٢)</sup>.

(بَسَّعَ كَسَبَ) أراد بالسَّعِ: سَبَعَ سنين التي كانت في زمنِ النبي يوسف عليه السلام المُجْدِبَةِ التي ذكرها الله تعالى في القرآن.

(١) أي أتأمرني أن أستسقي الله لمضر، مع ما هم عليه من المعصية والإشراك به؟!

(٢) البخاري (٤٨٢٠) في تفسير حَم الدخان: باب ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ مُّبِينٍ﴾، و(١٠٠٧) في الاستسقاء (الجمعة): باب دعاء النبي ﷺ «اجعلها عليهم سنين كسني يوسف»، و(١٠٢٠) فيه: باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط، و(٤٦٩٣) في تفسير سورة يوسف: باب ﴿رَوَدَّتْهُ آلِي هَوَافٍ يَبِيْهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾، و(٤٧٧٤) في تفسير سورة الروم: باب ﴿فَلَا يَرْجُوا عَذَابَ اللَّهِ﴾، و(٤٨٠٩) في تفسير سورة ص: باب وما أنا من المتكلفين؛ ومسلم (٢٧٩٨) في صفات المنافقين: باب الدخان؛ والترمذي (٣٢٥٤) في التفسير: باب ومن سورة الدخان. وأخرجه أحمد في المسند ٤٣١/١ (٤٠٩٣)؛ والدارمي (١٧٣) في المقدمة: باب الفتيا وما فيه من الشدة، وانظر الحديث رقم (٤٢٩١).



(حَصَّثْ) حَلَقَتْ وَاسْتَأْصَلَتْ.

(قحط) القحط: احتباس المطر.

(جَهْد) الْجَهْد - بفتح الجيم -: المشقة.

(الرفاهية): الدَّعة وسعة العيش.

٨٠١ - (ت - أنس بن مالك) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «مؤمنٌ إلا وله بابان: بابٌ يَصْعَدُ منه عمله، وبابٌ ينزِلُ منه رِزْقُهُ. فإذا ماتَ بَكْيَا عليه، فذلك قوله: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنْظَرِينَ﴾» [الدخان: ٢٩]. أخرجه الترمذي، وقال: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه<sup>(١)</sup>.

٨٠٢ - (ت - أبو سعيد الخُدري) رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: ﴿كَلَّمْهُمْ﴾ [الدخان: ٤٥] كَعَكَرَ الرَّيْتُ، إِذَا قَرَّبَتْهُ إِلَى وَجْهِهِ سَقَطَتْ فَرْوَةٌ وَجْهَهُ فِيهِ». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

(فَرْوَةٌ وَجْهِهِ) فَرْوَةُ الْوَجْهِ: هي جِلْدَتُهُ.

## سورة حم الأحقاف

٨٠٣ - (خ - يوسف بن مَاهَك)<sup>(٣)</sup> رحمه الله، قال: كان مروانٌ على الحجاز<sup>(٤)</sup> استعمله مُعاوية، فخطبَ فجعلَ يذْكُرُ يزيدَ بنَ مُعاوية، لكي يُبَايِعَ له بعدَ أبيه، فقال له

(١) الترمذي (٣٢٥٥) في التفسير: باب ومن سورة الدخان، وتمام كلامه: وموسى بن عبيدة، ويزيد بن أبان الرقاشي يَصْعَقَانِ في الحديث، وقد أورده السيوطي في الدر المنثور ٦/٣٠ وزادَ نسبته لابن أبي الدنيا في «ذكر الموت» وأبي يعلى وابن أبي حاتم، وابن مردويه وأبي نعيم في الحلية، والخطيب.

(٢) الترمذي (٢٥٨١ و ٢٥٨٤) في أبواب صفة جهنم: باب ماجاء في صفة شراب أهل النار، و(٣٣٢٢) في التفسير: باب ومن سورة سأل سائل. ورواه أحمد في المسند ٣/٧٠، ٧١ (١١٢٧٥) وفي سننه رشدين بن سعد أبو الحجاج المصري، وهو ضعيف، ودراج أبو السمح حديثه عن أبي الهيثم ضعيف، وهذا منها.

(٣) بفتح الهاء وكسرها، ومعناه: الثُمير، تصغير القمر، ويجوزُ صرفُه وعدمه.

(٤) أي أميرًا على المدينة من قبل معاوية.



عبد الرحمن بن أبي بكر شيئا<sup>(١)</sup>، فقال: خُذُوهُ. فدخل بيت عائشة فلم يقدروا عليه<sup>(٢)</sup>، فقال مروان: إن هذا الذي أنزل الله فيه ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَلَدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا﴾ [الأحقاف: ١٧]. فقالت عائشة من وراء الحجاب: ما أنزل الله فينا شيئا من القرآن، إلا ما أنزل في سورة الثور، من براءتي<sup>(٣)</sup>. أخرجه البخاري<sup>(٤)</sup>.

(أُفٍّ لَكُمَا) أُفٍّ: صوتٌ إذا صَوَّتَ به الإنسان عِلِمَ أَنَّهُ مُتَضَجِّرٌ، واللام في (لَكُمَا) للبيان، ومعناه: هذا التأفيف لكما خاصة دون غيركما، والمعنى: الكراهية، وقيل: الكلام الغليظ، وقيل: أصلُ الأُفِّ، من وسخ الإصبع إذا قُتِلَ.

٨٠٤ - (م ت د - علقمة بن قيس النخعي) رحمه الله، قال: قلت لابن مسعود: هل صحب النبي ﷺ ليلة الجن منكم أحدا؟ قال: ماصحبه متا أحد، ولكننا كنا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة ففقدناه، فالتمسناه في الأودية والشعاب، فقلنا: استطير، أو اغتيل<sup>(٥)</sup>، فبتنا بشر ليلة بات بها قوم، فلما أصبحنا إذا هو جاء من قتل حراة؛ قال: فقلنا: يارسول الله، فقدناك، وطلبناك، فلم نجدك، فبتنا بشر ليلة بات بها قوم، قال: «أتاني داعي الجن، فذهبت معه، فقرأت عليهم القرآن» قال: فانطلق بنا، فأرانا آثارهم، وآثار

(١) قال الحافظ في الفتح: والذي في رواية الإسماعيلي: فقال عبد الرحمن: ما هي إلا هرقلية، ولابن المنذر: اجتمع بها هرقلية تبايعون لأبنائكم. ولأبي يعلى وابن أبي حاتم من طريق إسماعيل بن أبي خالد: حدثني عبد الله المدني قال: كنت في المسجد حين خطب مروان، فقال: إن الله قد أرى أمير المؤمنين رأيا حسنا في يزيد وأن يستخلفه، فقد استخلف أبو بكر وعمر، فقال عبد الرحمن: هرقلية، إن أبا بكر والله ماجعلها في أحد من ولده، ولا في أهل بيته، وما جعلها معاوية إلا كرامة لولده.

(٢) أي: امتنعوا من الدخول خلفه إعظاما لعائشة. وفي رواية أبي يعلى «فنزله مروان عن المنبر، حتى أتى باب المسجد، حتى أتى عائشة، فجعل يكلمها وتكلمه، ثم انصرف» قاله الحافظ.

(٣) أي: الآية التي في سورة النور، في قصة أهل الإفك وبراءتها، مما روى به رضي الله عنها. قال الحافظ: وفي رواية الإسماعيلي: فقالت عائشة: كذب والله، ما نزلت فيه. قال ابن كثير: ومن زعم أنها نزلت في عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما، فقله ضعيف؛ لأن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما أسلم بعد ذلك، وحسن إسلامه، وكان من خيار أهل زمانه.

(٤) البخاري (٤٨٢٧) في تفسير سورة الأحقاف.

(٥) استطير: أي طارت به الجن. واغتيل: أي قتل سرا، والغيلة بكسر الغين: هي القتل خفية.



نِيرَانِهِمْ<sup>(١)</sup>، وسألوهُ الرَّادَّ، فقال: «لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>: يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَغْرَةٍ عَلَفَتْ لِذَوَابِّكُمْ». فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَا تَسْتَنْجُوا بِهِمَا، فَإِنَّهُمَا طَعَامٌ لِإِخْوَانِكُمْ».

وفي روايةٍ بعدَ قوله: «وَأَثَارَ نِيرَانِهِمْ» قال الشعبيُّ: وسألوهُ الرَّادَّ، وكانوا من جَنْ الجزيرة - إلى آخر الحديث، من قول الشعبي مفضلاً من حديث عبد الله. هذه رواية مسلم.

وأخرجه الترمذي، وذكر فيه: قول الشعبي، كما سبق في هذه الرواية الآخرة، وزاد فيه: أَوْ رَوْتُهُ.

وفي رواية لمسلم: أَنَّ ابْنَ مسعودٍ قال: لَمْ أَكُنْ لَيْلَةَ الْجِنِّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ مَعَهُ، لَمْ يَزِدْ عَلَيَّ هَذَا.

وأخرج أبو داودَ منه طَرَفًا، قال: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مسعودٍ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْلَةَ الْجِنِّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ فقال: مَا كَانَ مَعَهُ مَنَّا أَحَدٌ، لَمْ يَزِدْ عَلَيَّ هَذَا<sup>(٣)</sup>.

(اسْتِطِيرَ): اسْتَفْعَلَ مِنَ الطَّيْرَانِ، كَأَنَّهُ أَخَذَهُ شَيْءٌ وَطَارَ بِهِ.

(اغْتِيلَ): أُخِذَ غِيْلَةً، وَالْاِغْتِيَالُ: الْاِحْتِيَالُ.

(١) قال النووي: قال الدارقطني: انتهى حديث ابن مسعود عند قوله: «فَأَرَانَا أَثَارَهُمْ، وَأَثَارَ نِيرَانِهِمْ» وما بعده قول الشعبي، كذا رواه أصحابُ داود الراوي عن الشعبي، وابن عُلَيَّْةَ، وابن زريع، وابن أبي زائدة، وابن إدريس وغيرهم. هكذا قاله الدارقطني وغيره. ومعنى قوله: إنه من كلام الشعبي، أنه ليس مرويًا عن ابن مسعود بهذا الإسناد، وإلا فالشعبي لا يقول هذا الكلام إلا بتوقيف عن النبي ﷺ.

(٢) قال بعضُ العلماء: هذا لمؤمنهم، وأما غيرهم: فجاء في حديثٍ آخر: «أَنَّ طَعَامَهُمْ: مَا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ».

(٣) مسلم (٤٥٠) في الصلاة: باب الجهر بالقراءة في الصبح، والترمذي (٣٢٥٨) في التفسير: باب ومن سورة الأحقاف، و(١٨) في الطهارة: باب ماجاء في كراهية ما يستنجى به؛ وأبو داود (٨٥) في الطهارة: باب الوضوء بالثبيذ؛ ورواه أحمد في المسند ٤٣٦/١ (٤١٣٨)؛ وذكره السيوطي في الدر المنثور ٤٤/٦ وزاد نسبه لعبد بن حميد.



## سورة الفتح

٨٠٥ - (خ م ت - أنس بن مالك) رضي الله عنه، ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [الفتح: ١] قال: الْحَدِيثُ<sup>(١)</sup>، فقال أصحابُ رسولِ الله ﷺ: هَنِيئًا مَرِيئًا، فما لَنَا. فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِيَدْخُلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتُ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [الفتح: ٥] قال شعبة: فَقَدِمْتُ الْكَوْفَةَ، فَحَدَّثْتُ بِهَذَا كُلَّهُ عَنْ قَتَادَةَ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَذَكَرْتُ لَهُ، فَقَالَ: أَمَّا ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ فَقَدْ أَنْسَى، وَأَمَّا «هَنِيئًا مَرِيئًا» فَقَدْ عَكَّرَمَ. هَذِهِ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ<sup>(٢)</sup>.

وأخرجه مسلم عن قتادة عن أنس قال: لما نزلت ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴿٦﴾ وَيُبَشِّرَكَ اللهُ نَصْرًا عَظِيمًا ﴿٧﴾ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزِيدَهُمْ إِيمَانًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٨﴾ لِيَدْخُلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتُ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرُ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ اللهِ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١ - ٥] مَرْجِعُهُ مِنَ الْحَدِيثِ - وَهُمْ يُخَالِطُهُمْ<sup>(٣)</sup> الْحُزْنُ وَالْكَأَبُ وَقَدْ نَحَرَ الْهَدْيَ بِالْحَدِيثِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَقَدْ أَنْزِلْتُ عَلَيَّ آيَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا».

وأخرجه الترمذي عن قتادة عن أنس قال: أَنْزِلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢] مَرْجِعُهُ مِنَ الْحَدِيثِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ أَنْزِلْتُ عَلَيَّ آيَةٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ قَرَأَهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ، فَقَالُوا: هَنِيئًا مَرِيئًا، يَا رَسُولَ اللهِ، لَقَدْ بَيَّنَّ اللهُ لَكَ مَا يَفْعَلُ بِكَ، فَمَاذَا يَفْعَلُ بَنَا؟ فَنَزَلَتْ

(١) الْحَدِيثُ: بِالتَّخْفِيفِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ يَشُدُّونَهَا، وَالصَّوَابُ تَخْفِيفُهَا، وَهِيَ قُرْيَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ لَيْسَتْ بِالْكَبِيرَةِ، سَمِيتُ بِئِثْرَ عِنْدَ الشَّجَرَةِ الَّتِي بَايَعَ النَّاسُ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَحْتَهَا، أَوْ بِشَجَرَةٍ حَدْبَاءَ كَانَتْ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحَلَةً، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ تِسْعَ مَرَاهِلَ، وَسُمِّيَ مَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ فَتْحًا، لِأَنَّهُ كَانَ مُقَدِّمَةً الْفَتْحِ وَأَوَّلَ أَسْبَابِهِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ: أَفَادَ هُنَا أَنَّ بَعْضَ الْحَدِيثِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ، وَبَعْضُهُ عَنْ عِكْرَمَةَ، وَقَدْ أوردته الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ حُجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ شُعْبَةَ، وَجَمَعَ فِي الْحَدِيثِ بَيْنَ أَنَسٍ وَعِكْرَمَةَ وَسَاقَهُ مَسَاقًا وَاحِدًا.

(٣) فِي (ظ) وَ[إِحْدَى رِوَايَاتِ أَحْمَدَ: «مُخَالَطُهُمْ».



عليه: ﴿لِيَدْخُلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ حتى بلغ ﴿فَوَرَّاعَظِيمًا﴾ [الفتح: ٥]<sup>(١)</sup>.

(الهُدَى): ما يُهديه الحاجُّ أو المُعتمرُ إلى البيت الحرام من النعم لينخره بالحرم.

٨٠٦ - (خ ط ت - أسلم مولى عمر) رحمه الله، أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يَسِيرُ في بعض أسفاره<sup>(٢)</sup> - وعمر بن الخطاب يَسِيرُ معه ليلاً - فسأله عمرُ عن شيء، فلم يُجِبْهُ، ثم سأله، فلم يجِبْهُ، ثم سأله، فلم يجِبْهُ، فقال عمر: ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ عُمَرُ، نَزَرَتْ رسولَ الله ﷺ ثلاثَ مَرَّاتٍ، كلُّ ذلك لا يُجِيبُكَ، قال عمر: فَحَرَكْتُ بعيري، حتى تقدَّمْتُ أمامَ الناسِ، وَخَشِيتُ أَنْ يَنْزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ، فما نَشِيتُ أَنْ سَمِعْتُ صَارِخًا يَصْرُخُ بي، فقلت: لقد خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ، فَجِئْتُ رسولَ الله ﷺ، فسَلَّمْتُ عليه، فقال: لقد أَنْزَلْتُ عَلَيَّ اللَّيْلَةَ سورَةَ لَهِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ ممَّا طَلَعَتْ عليه الشمسُ، ثم قرأ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا

(١) البخاري (٤١٧٢) في المغازي: باب غزوة الحديبية، و(٤٨٣٤) في تفسير سورة الفتح: باب ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾؛ ومسلم (١٧٨٦) في الجهاد: باب صلح الحديبية؛ والترمذي (٣٢٦٣) في التفسير: باب ومن سورة الفتح. وأخرجه أحمد في مواضع كثيرة من مسنده، منها ١٢٢/٣ (١١٨١٧)؛ والدارمي (٤٦) في المقدمة: باب ما أعطى النبي ﷺ من الفضل.

(٢) قال الحافظ: هذا السياق صورته الإرسال، لأنَّ أسلمَ لم يدرك زمان هذه القصة، لكنه محمول على أنه سمعه من عمر، بدليل قوله في أثناؤه: قال عمر: فحركت بعيري... إلى آخره، وإلى ذلك أشار القابسي، وقد جاء من طريق أخرى: سمعتُ عمر، أخرجه البزار من طريق محمد بن خالد بن عثمة عن مالك، ثم قال: لانهلمُ رواه عن مالك هكذا، إلا ابن عثمة وابن غزوان. انتهى. ورواية ابن غزوان - وهو عبد الرحمن أبو نوح المعروف بقراد - قد أخرجه أحمد عنه واستدركها مغلطاي على البزار ظاناً أنه غير ابن غزوان، وأورده الدارقطني في غرائب مالك من طريق هذين، ومن طريق يزيد بن أبي حكيم ومحمد بن حرب وإسحاق الخيسني أيضاً، فهؤلاء خمسة رووه عن مالك بصريح الاتصال. قال الحافظ: وجاء في رواية الطبراني من طريق عبد الرحمن بن أبي علقمة عن ابن مسعود أن السفر المذكور هو عمرة الحديبية، وكذا في رواية معتمر عن أبيه عن قتادة عن أنس قال: لما رجعنا من الحديبية وقد حيل بيننا وبين نسكننا، فنحن بين الحزن والكآبة فتزلت. قال: واختلف في المكان الذي نزلت فيه، فوقع عند محمد بن سعد بضحجان، وعند الحاكم في «الإكليل» بكراع الغميم، وعن أبي معشر بالجحفة، والأماكن الثلاثة متقاربة.



لَكَ قَتَامِيْنًا» [الفتح: ١]. أخرجه البخاري والموطأ هكذا.

وأخرجه الترمذي عن أسلم، قال: سمعتُ عمرَ بنَ الخطاب يقول: كُنَّا مع رسولِ الله ﷺ في بعض أسفاره... الحديث<sup>(١)</sup>.

(نَزَرْتُ) نَزَرْتُ فَلَانًا: إِذَا أَلْحَحْتَ عَلَيْهِ فِي السَّوَالِ.

(فَمَا نَشِبْتُ) أَي مَا لَبِثْتُ.

٨٠٧ - (م ت د - أنس بن مالك) رضي الله عنه، أَنَّ ثَمَانِينَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، هَبَطُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَبَلِ التَّنْعِيمِ مُسَلَّحِينَ - يُرِيدُونَ غِرَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٢)</sup>، فَأَخَذَهُمْ سِلَاحًا، فَاسْتَحْيَاهُمْ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِطَلَنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤]. هذه رواية مسلم.

وفي رواية الترمذي: أَنَّ ثَمَانِينَ نَزَلُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ مِنْ جَبَلِ التَّنْعِيمِ، عِنْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، يُرِيدُونَ أَنْ يَقْتُلُوهُ، فَأَخَذُوا، فَأَعْتَقَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ﴾ الآية [الفتح: ٢٤]

وأخرجه أبو داود بنحو من مجموع الروایتين<sup>(٣)</sup>.

(مُسَلَّحِينَ) قَوْمٌ مُسَلَّحُونَ: أَي مَعَهُمْ سِلَاحٌ.

(غِرَّةُ) الْغِفْلَةُ.

(١) البخاري (٤٨٣٣) في تفسير سورة الفتح: باب ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾، و(٤١٧٧) في المغازي: باب غزوة الحديبية، و(٥٠١٢) في فضائل القرآن: باب فضل سورة الفتح؛ والموطأ ٢٠٣/١ (٤٧٦) في القرآن: باب ما جاء في القرآن؛ والترمذي (٣٢٦٢) في التفسير: باب ومن سورة الفتح؛ وأخرجه أحمد في المسند ٣١/١ (٢٠٩).

(٢) أي: يريدون أن يصادفوا منه ومن أصحابه غفلة عن التأهب لهم، ليمكّنوا من غدرهم والفتك بهم.

(٣) مسلم (١٨٠٨) في الجهاد: باب قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾ والترمذي (٣٢٦٤) في التفسير: باب ومن سورة الفتح؛ وأبو داود (٢٦٨٨) في الجهاد: باب في المن على الأسير بغير فداء. وأخرجه أحمد ٣/١٢٤، ١٢٥ (١١٨٤٥).



(استحياءهم): استبقاهم ولم يقتلهم.

(سِلْمًا) السِّلْمُ بكسر السين وفتحها: الصُّلْحُ، وهو المراد في الحديث، على ما فسّره الحميدي في غريبه، وكذا يكون قد رواه بدليل شرحه.

وقال الخطّابي: إِنَّهُ السِّلْمُ - بفتح السين واللام - يريد به الاستسلام والإذعان، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلْقُوا إِلَيْكُمُ السِّلْمَ﴾ [النساء: ٩٠] أي: الانقياد.

والذي ذهب إليه الخطّابي هو الأشبه بالقصة<sup>(١)</sup>، فإنهم لم يؤخذوا عن صلح، وإنما أخذوا قهراً، فأسلموا أنفسهم عجزاً، على أن الأول له وجه، وذلك: أنه لم يَجْرَ لهم معهم حرب، إنما صالحوهم على أن يُؤْخَذُوا أُسْرَى ولا يقتلوهم. فسُمِّيَ الانقيادُ إلى ذلك صلحاً، وهو السِّلْمُ، والله أعلم.

٨٠٨ - (ت - أبي بن كعب) رضي الله عنه، عن النبي ﷺ ﴿وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةً النَّفْوَ﴾ [الفتح: ٢٦]، قال: «لا إله إلا الله». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

## سورة الحجرات

٨٠٩ - (خ س ت - عبد الله بن الزبير بن العوام) رضي الله عنهما، قال: قَدِمَ رَكْبٌ من بني تميم على النبي ﷺ، فقال أبو بكر: أَمْرُ الْقَعْقَاعِ بْنِ مَعْبِدٍ بْنِ زُرَّارَةَ. وقال عمر: أَمْرُ الْأَفْرَعِ بْنِ حَابِسٍ. فقال أبو بكر: مَا أَرَدْتُ إِلَّا خِلَافِي<sup>(٣)</sup>. وقال عمر: مَا أَرَدْتُ خِلَافَكَ، فتمارياً، حتى ارتفعت أصواتهما، فنزل في ذلك: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَانفُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١] حتى انقضت [الآية].

(١) في الأصل «بالقضية».

(٢) الترمذي (٣٢٦٥) في التفسير: باب ومن سورة الفتح، وفي سنده ثوير بن أبي فاختة، وهو ضعيف، وقال الترمذي: هذا حديث غريب لانعرفه مرفوعاً إلا من حديث الحسن بن قزعة، قال: سألت أبا زرعة عن هذا الحديث، فلم يعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه. وأخرجه أحمد (٢٠٧٤٧).

(٣) ولأحمد «إنما أردت خلافي».



وفي رواية: قال ابن أبي مُليكة: كَادَ الْخَيْرَانِ أَنْ يَهْلِكَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ. لَمَّا قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَفَدُ بَنِي تَمِيمٍ، أَشَارَ أَحَدُهُمَا بِالْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ الْحَنْظَلِيِّ، وَأَشَارَ الْآخَرُ بِغَيْرِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ، وَنَزَلَ آيَةُ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ قَالَ: قَالَ ابْنُ الزَّيْبِرِ: فَكَانَ عَمْرٌ بَعْدُ إِذَا حَدَّثَ بِحَدِيثٍ حَدَّثَهُ كَأَخِي السَّرَارِ: لَمْ يُسْمِعْهُ حَتَّى يَسْتَفْهَمَهُ.

وفي أخرى نحوه، وفيه: قال ابن الزبير: فما كان عمر يُسمعُ رسولَ الله ﷺ حتى يستفهمه، ولم يذكر ذلك عن أبيه، يعني أبا بكرٍ الصديق. أخرجه البخاري، وأخرج النسائي الرواية الأولى.

وأخرجه الترمذي قال: إِنَّ الْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْتَعْمِلْهُ عَلَى قَوْمِهِ فَقَالَ عُمَرُ: لَا تَسْتَعْمِلْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَتَكَلَّمَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى عَلَتْ أَصَوَاتُهُمَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعُمَرَ: مَا أَرَدْتَ إِلَّا خِلَافِي. فَقَالَ: مَا أَرَدْتُ خِلَافَكَ. قَالَ: فَتَرَلْتُ هَذِهِ آيَةَ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢] قَالَ: فَكَانَ عَمْرٌ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا تَكَلَّمَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يُسْمِعْ كَلَامَهُ حَتَّى يَسْتَفْهَمَهُ. وَمَا ذَكَرَ ابْنُ الزَّيْبِرِ جَدَّهُ يَعْنِي أبا بَكْرٍ.

وقال الترمذي: وقد رواه بعضهم عن ابن أبي مُليكة مُرسلاً، ولم يذكر ابن الزبير<sup>(٢)</sup>.

(١) الآية التي ذكرت في هذا الحديث هي: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ قال الحافظ في الفتح ٤٥٣/٨: زَادَ وَكَيْعٌ كَمَا بَأْتِي فِي «الاعتصام» إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَظِيمٌ﴾ وفي رواية ابن جريج: فَتَرَلْتُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ وقد استشكل ذلك، قال ابن عطية: الصحيح أَنَّ سَبَبَ نَزُولِ هَذِهِ آيَةِ كَلَامِ جَفَاءِ الْأَعْرَابِ، قُلْتُ [القاتل ابن حجر]: لَا يَعَارِضُ ذَلِكَ هَذَا الْحَدِيثَ، فَإِنَّ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِقِصَّةِ الشَّيْخَيْنِ فِي تَخَالُفِهِمَا فِي التَّأْمِيرِ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ ﴿لَا تَقْدُمُوا﴾ لَكِنْ لَمَّا اتَّصَلَ بِهَا قَوْلُهُ ﴿لَا تَرْفَعُوا﴾ تَمَسَّكَ عَمْرٌ مِنْهَا بِخَفْضِ صَوْتِهِ. وَجَفَاءُ الْأَعْرَابِ الَّذِينَ نَزَلَتْ فِيهِمْ هُمْ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، وَالَّذِي يَخْتَصُّ بِهِمْ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتَادُونَكَ مِنْ وِلْدَةِ الْحَجَرَاتِ﴾.

(٢) البخاري (٤٨٤٥) في تفسير سورة الحجرات: بَابُ ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ (٤٨٤٧) وفيه: بَابُ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتَادُونَكَ مِنْ وِلْدَةِ الْحَجَرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾، (٤٣٦٧) في المغازي: بَابُ وَفَدِ بَنِي تَمِيمٍ، (٧٣٠٢) فِي الْعَتَمِ وَالْتِمَازِ فِي الْعِلْمِ؛ وَالتَّرْمِذِيُّ (٣٢٦٦) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الْحَجَرَاتِ؛ وَالنَّسَائِيُّ ٢٢٦/٨ (٥٣٨٦) فِي الْقَضَاءِ: بَابُ =



(فَتَمَارِيَا) التَّمَارِي: الْمُجَادَلَةُ وَالْمُنَازَعَةُ فِي الْكَلَامِ.

(كَأَخِي السَّرَّارِ): أي كلامًا كمثلي المُسَارَرَةِ، بخفض صوتيه، والكاف، صفةً لمصدرٍ محذوف، والضمير في «يُسْمِعُهُ» راجعٌ إلى الكاف، ولا يُسْمِعُهُ: منصوبٌ المحلُ بمنزلةِ الكاف.

٨١٠ - (ت - البراء بن عازب) رضي الله عنه، في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدَّؤُنَكَ مِنْ وِرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ [الحجرات: ٤]، قال: قَامَ رَجُلٌ<sup>(١)</sup> فقال: يارسولَ الله، إِنَّ حَمْدِي زَيْنٌ، وَذَمِّي شَيْنٌ. فقال النبي ﷺ: «ذَاكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

(شَيْنٌ) الشَّيْنُ: الدُّمُّ وَالْعَيْبُ.

٨١١ - (ت - أبو نَضْرَةَ)<sup>(٣)</sup> رحمه الله، قال: قرأ أبو سعيد الخُدْرِي: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾ [الحجرات: ٧]<sup>(٤)</sup>، قال: هذا نبئكم يوحى إليه، وخِيَارُ أُنْتُمْكُمْ<sup>(٥)</sup> لو أطاعهم في كثيرٍ من الأمرِ لَعَنِتُوا، فكيف بكم اليوم؟. أخرجه الترمذي<sup>(٦)</sup>.

= استعمال الشعراء. وأخرجه أحمد في المسند (١٥٦٧٤ و ١٥٧٠٠).

(١) هو الأقرع بن حابس.

(٢) الترمذي (٣٢٦٧) في التفسير: باب ومن سورة الحجرات، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ غريب، وهو كما قال، فَإِنَّ لَهُ شَاهِدًا عند أحمد في المسند ٤٨٨/٣ و ٣٩٣/٦ و (١٥٥٦١ و ٢٦٦٦٢)، من حديث الأقرع بن حابس أنه نادى رسولَ الله ﷺ من وراء الحجرات، فقال: يارسولَ الله. فلم يُجِبْهُ رسولُ الله، فقال: يارسولَ الله، أَلَا إِنَّ حَمْدِي زَيْنٌ، وَإِنَّ ذَمِّي شَيْنٌ. فقال رسولُ الله ﷺ: «ذَاكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

(٣) بالنون المفتوحة والضاد الساكنة: المنذر بن مالك بن قطعة - بكسر القاف وسكون الطاء - العبدى العوفي البصري. وثقه أحمد وابنُ معين، وقال ابنُ سعد: كان ثقةً كثيرَ الحديث.

(٤) أي: اعلموا أن بين أظهركم رسولَ الله فعظموه ووقروه وتأذّبوا معه، وانقادوا لأمره، فإنه أعلمُ بمصالحكم، وأشفقُ عليكم منكم، ورأيه فيكم أنتم من رأيكم لأنفسكم، ثم بين أن رأيهم سخيٌّ بالنسبة إلى مراعاة مصالحهم فقال: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾ أي: لو أطاعكم في جميع ماتخارونه لأدّى ذلك إلى عنتكم وحرّجكم.

(٥) يريدُ أبو سعيد بخيار الأئمة هنا: الصحابة رضي الله عنهم، لو أطاعهم النبي ﷺ لَعَنِتُوا، وقوله: «فكيف بكم اليوم» الخطابُ فيه للتابعين، أي: كيف يكون حالكم لو يقتدي بكم ويأخذ بآرائكم ويترك كتابَ الله وسنةَ رسوله.

(٦) الترمذي (٣٢٦٩) في التفسير: باب ومن سورة الحجرات؛ وإسناده صحيح، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريب.



(لَعْنَتُمُ) الْعَنْتُ: الْإِثْمُ.

٨١٢ - (ت د - أبو جَبْرِة<sup>(١)</sup> بن الضحَّاك) رضي الله عنه، قال: فينا نزلت هذه الآية بني سَلَمَةَ. قال: قَدِمَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وليس مِنَّا رَجُلٌ إِلَّا وَلَهُ اسْمَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ - فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَا فُلَانُ» فيقولون: مَهْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ يَغْضَبُ مِنْ هَذَا الْاسْمِ! فَأَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ يَسُّ الْأَسْمُ الْقُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَنِ﴾ [الحجرات: ١١] هذه رواية أبي داود.

وأخرجه الترمذي قال: كان الرجلُ مِنَّا يَكُونُ لَهُ الْاسْمَانِ وَالثَلَاثَةُ، فَيُدْعَى بِبَعْضِهَا، فَعَسَى أَنْ يَكْزُرَهُ، قال: فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ [الحجرات: ١١]<sup>(٢)</sup>.

(تَنَابَرُوا) التَّنَابَرُ: التَّدَاعِي بِالْأَلْقَابِ، وَالْأَصْلُ: تَنَابَرُوا، فَحُذِفَ التَّاءُ الْأُولَى، وَهُوَ حَذَفٌ مَطْرُودٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ.

٨١٣ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾ [الحجرات: ١٣]، قال: الشُّعُوبُ: الْقَبَائِلُ الْكِبَارُ<sup>(٣)</sup> الْعِظَامُ؛ وَالْقَبَائِلُ: الْبُطُونُ<sup>(٤)</sup>. أخرجه

(١) بفتح الجيم وكسر الباء: ابن خليفة، من بني عبد الأشهل، أخو ثابت بن الضحَّاك، صحابي، وقيل: لاصحة له.

(٢) الترمذي (٣٢٦٨) في التفسير: باب ومن سورة الحجرات؛ وأبو داود (٤٩٦٢) في الأدب: باب في الألقاب، وإسناده حسن، وقال الترمذي: حسنٌ صحيح. وأخرجه ابن ماجه (٣٧٤١) في الأدب: باب الألقاب؛ وأحمد في المسند (١٦٢٠٦ و ١٧٨٢٤ و ٢٢٧١٦)؛ والحاكم في المستدرک ٤٦٣/٢، وقال: هذا حديثٌ صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وأخرجه الطبري ١٣٢/١٦.

(٣) في الأصل: «الكبائر» والمثبت من طبعة دمشق، وليست اللفظة في البخاري.

(٤) قال الخطابي في معالم السنن: الشعوب: جمع شعب - بفتح الشين - وهي رؤوس القبائل مثل ربيعة ومضر والأوس والخزرج، سُمُّوا شُعُوبًا لِشُعُوبِهِمْ واجتماعهم، كتشعب أغصان الشجر، والشعب: من الأضداد، يقال: شعب: أي جمع، وشعب: أي فرق، وقبائل: وهي دون الشعوب، واحداً قبيلة، وهي كبكر من ربيعة، وتميم من مضر؛ ودون القبائل: العماثر، واحداً: عَمَارَةٌ - بفتح العين - وهم كشييان من بكر، ودارم من تميم؛ ودون العماثر: البطون، واحداً: بطن، وهم كبنو غالب ولؤي من قريش؛ ودون البطون: الأفخاذ، واحداً: فخذ، وهم كبنو هاشم، وأمّية من بني لؤي؛ ثم الفصائل والعشائر، واحداً: فصيلة وعشيرة، وليس =



البخاري<sup>(١)</sup>.

## سورة ق

٨١٤ - (خ - مجاهد بن جبر) رحمه الله، قال ابن عباس: أَمَرَهُ أَنْ يُسَبِّحَ فِي أَذْبَارِ الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا، يعني قوله: ﴿وَأَذْبَرَ الشُّجُودَ﴾ [ق: ٤٠]. أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup>.

## سورة الذاريات

٨١٥ - (د ت - أنس بن مالك) رضي الله عنه، في قوله تعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجُونَ﴾ [الذاريات: ١٧] قال: كانوا يُصَلُّونَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.  
زَادَ فِي رِوَايَةٍ<sup>(٣)</sup> وَكَذَلِكَ: ﴿نَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ [السجدة: ١٦]. أخرجه أبو داود.

وقد أخرج الترمذي قوله: ﴿نَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ﴾ وهو مذكور في سورة السجدة [الآية: ١٦]<sup>(٤)</sup>.

## سورة الطور

٨١٦ - (خ - أبو هريرة) رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أَنَّهُ رَأَى الْبَيْتَ الْمَعْمُورَ يَدْخُلُهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ. أخرجه البخاري<sup>(٥)</sup>.

= بعد العشرة حيي يوصف.

وقيل: الشعوب: من العجم، والقبائل من العرب، والأسباط من بني إسرائيل. وقال: أبو رزق: الشعوب: الذين لا يعتزون إلى أحد، بل يتسبون إلى المدائن والقرى، والقبائل: العرب الذين يتسبون إلى آبائهم.

(١) البخاري (٣٤٨٩) في الأنبياء (المناقب): باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْتُم مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾.

(٢) البخاري (٤٨٥٢) في تفسير سورة ق: باب قوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾.

(٣) هي رواية يحيى بن سعيد القطان.

(٤) سنن أبي داود (١٣٢٢) في الصلاة: باب وقت قيام النبي ﷺ من الليل، وإسناده قوي؛ وأخرجه الترمذي (٣١٩٦) في التفسير: باب ومن سورة السجدة، وسلف برقم (٧٥٥).

(٥) رواه البخاري في الرقم الذي بعد (٣٢٠٧) في بدء الخلق: باب ذكر الملائكة. وانظر فتح الباري في الكلام عليه.



٨١٧ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «إِذْ بَارَ الْجُومُ: الرَّكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَأَذْبَارُ السُّجُودِ: الرَّكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

## سورة النجم

٨١٨ - (خ م ت - ابن مسعود) رضي الله عنه، في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٩]، وفي قوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١]، وفي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ ءَايَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النجم: ١٨] قال فيها كلها: رأى جبريل عليه السلام، له ست مئة جناح - زاد في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ ءَايَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾، أي: جبريل في صورته. كذا عند مسلم.

وعند البخاري في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾<sup>(٢)</sup> ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ٩ - ١٠] قال: رأى جبريل له ست مئة جناح.

ولم يذكر في سائر الآيات هذا، ولا ذكر منها غير ما أوردنا.

وفي رواية الترمذي قال: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١] قال: رأى رسول الله ﷺ جبريل عليه السلام في حُلَّةٍ من رَفْرَفٍ قد ملأ ما بين السماء والأرض.

وللبخاري والترمذي في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ ءَايَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النجم: ١٨]

(١) الترمذي (٣٢٧٥) في التفسير: باب ومن سورة الطور، وفي سننه رشدين بن كريب، وهو ضعيف.

(٢) قال الحافظ في الفتح ٤٦٩/٨: «القاب»: ما بين القبضة والسيه من القوس. قال الواحدي: هذا قول جمهور المفسرين، أن المراد القوس التي يرمى بها. قال: وقيل: المراد بها الذراع، لأنه يقاس بها الشيء. قلت - (القاتل ابن حجر) -: وينبغي أن يكون هذا القول هو الراجح، فقد أخرج ابن مردويه بإسناد صحيح عن ابن عباس قال: «القاب: القدر، والقوسان: الذراعان» ويؤيده أنه لو كان المراد به القوس التي يرمى بها لم يمثل بذلك ليحتاج إلى التثنية، فكان يقال مثلاً: قاب رمح، ونحو ذلك. وقد قيل: إنه على القلب، والمراد: فكان قاب قوس. لأن القاب ما بين المقبض إلى السية، ولكل قوس قابان بالنسبة إلى خالفته، وقوله: «أو أدنى»: أي: أقرب. قال الزجاج: خاطب الله العرب بما ألفوا، والمعنى: فيما تقدرون أنتم عليه، والله تعالى عالم بالأشياء على ما هي عليه، لا تردد عنده، وقيل: «أو» بمعنى «بل»، والتقدير: بل هو أقرب من القدر المذكور.



قال: رأى رَفَرَفًا أخضرَ سَدًّا أفقَ السماء<sup>(١)</sup>.

(قَابَ قَوْسَيْنِ) قَابُ الشَّيْءِ: قَدْرُهُ؛ والمعنى: فكانَ قُزْبُ جبريل من محمد صلوات الله وسلامه عليهما قدر قوسين عربيتين، وقيل: قَابُ الْقَوْسِ: صَدْرُهَا، حيث يشدُّ عليه السير.

(رَفَرَفٍ) يقال لأطراف الثياب والبسط وفضولها: رَفَارِفٌ، ورفرف السحاب: هَيْدَبُهُ.

٨١٩ - (م ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١]، ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [النجم: ١٣]، قال: رَأَاهُ بِفُؤَادِهِ مَرَّتَيْنِ<sup>(٢)</sup>، وفي رواية قال: رَأَاهُ بقلبه - يعني قوله: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [النجم: ١٣]. هذه رواية مسلم.

وفي رواية الترمذي قال: رأى محمدٌ ربَّه، قال عِكْرِمَةُ: قلتُ: أليسَ الله يقول: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] قال: وَيَنَحُكُ، ذاك إذا تَجَلَّى بنوره الذي هو نوره، وقد رأى ربَّه مَرَّتَيْنِ.

وفي أخرى له: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾ ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩]، قال ابن عباس: قد رَأَاهُ ﷺ.

وله في أخرى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١] قال: رَأَاهُ بقلبه<sup>(٣)</sup>.

(سِدْرَةُ الْمُنْتَهَى) السَّدْرُ: شجر النَّبَق. والمُنْتَهَى: الغاية التي ينتهي إليها عِلْمُ الخلائق.

(١) البخاري (٤٨٥٦) في تفسير سورة النجم: باب ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ و(٤٨٥٧) فيه: باب: قوله تعالى ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾، و(٣٢٣٢) في بدء الخلق: باب ذكر الملائكة؛ ومسلم (١٧٤) في الإيمان: باب ذكر سدرة المنتهى؛ والترمذي (٣٢٧٧) في التفسير: باب ومن سورة النجم. وأخرجه أحمد في مسنده في أكثر من موضع منها ٣٩٥/١ (٣٧٤٠).

(٢) هذا الخبر وما ماثله يقيد الأخبار المطلقة التي جاءت عن ابن عباس في الرؤية، فيجب حملُ مُطْلَقِهَا على مَقْيَدِهَا، قال الحافظ: وأصرح من ذلك ما أخرجه ابن مردويه من طريق عطاء عن ابن عباس قال: لم يره رسول الله ﷺ بعينه إنما رَأَاهُ بقلبه.

(٣) مسلم (١٧٦) في الإيمان: باب معنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾؛ والترمذي (٣٢٧٩ و ٣٢٨٠ و ٣٢٨١) في التفسير: باب ومن سورة النجم.



٨٢٠ - (م - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [النجم: ١٣] قال: رأى جبريل عليه السلام. أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>.

٨٢١ - (خ م ت - الشعبي) رحمه الله، قال: لَقِيَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَعْبًا بِعَرَفَةَ، فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، فَكَبَّرَ، حَتَّى جَاوَبَتْهُ الْجِبَالُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا بَنُو هَاشِمٍ، فَقَالَ كَعْبٌ: إِنَّ اللَّهَ قَسَمَ رُؤْيَاهُ وَكَلَامَهُ بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَمُوسَى، فَكَلَّمَ مُوسَى مَرَّتَيْنِ، وَرَأَاهُ مُحَمَّدٌ مَرَّتَيْنِ، قَالَ مُسْرُوقٌ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقُلْتُ: هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ؟ فَقَالَتْ: لَقَدْ تَكَلَّمْتُ بِشَيْءٍ قَفَّ لَهُ شَعْرِي. قُلْتُ: رُؤْيَاهُ، ثُمَّ قَرَأْتُ ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النجم: ١٨]. فَقَالَتْ: أَيْنَ يَذْهَبُ بِكَ؟ إِنَّمَا هُوَ جَبْرِيلُ، مَنْ أَخْبَرَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ؟ أَوْ كَتَمَ شَيْئًا مِمَّا أَمَرَ بِهِ، أَوْ يَعْلَمُ الْخَمْسَ الَّتِي قَالَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾ [لقمان: ٣٤] فَقَدْ أَعْظَمَ الْفِرْيَةَ، وَلَكِنَّهُ رَأَى جَبْرِيلَ، لَمْ يَرَهُ فِي صَوْرَتِهِ إِلَّا مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَمَرَّةً فِي جَبَادٍ<sup>(٢)</sup> لَهُ سِتُّ مِائَةٍ جَنَاحٍ، قَدْ سَدَّ الْأَفْقَ. أخرجه الترمذي.

وقد أخرج هو والبخاري ومسلم هذا الحديث بألفاظ أخرى، تتضمن زيادة<sup>(٣)</sup>، وهو مذكور في كتاب القيامة من حرف القاف<sup>(٤)</sup>.

(قَفَّ لَهُ شَعْرِي) إِذَا سَمِعَ الْإِنْسَانُ أَمْرًا عَظِيمًا هَائِلًا قَامَ شَعْرُ رَأْسِهِ وَبَدَنُهُ، فَيَقُولُ:

(١) مسلم (١٧٥) في الإيمان: باب قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾.

(٢) في هامش الأصل مانصه: «بخط المصنف جباد بلا ألف، وكذلك في النهاية جباد بلا ألف موضع بأسفل مكة شرفها الله».

(٣) الترمذي (٣٢٧٨) في التفسير: باب ومن سورة النجم، وفي سنده مجالد بن سعيد، وهو ضعيف. لكن الحديث ثابت بمعناه من طرق أخرى في الصحيحين كما ذكر المؤلف، فقد أخرجه البخاري (٤٨٥٥ و ٤٨٥٨) في تفسير سورة النجم في فاتحتها، و(٤٦١٢) في تفسير سورة المائدة: باب ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾، و(٣٢٣٣ و ٣٢٣٤ و ٣٢٣٥) في بدء الخلق: باب ذكر الملائكة، و(٧٣٨٠) في التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾؛ وأخرجه مسلم (١٧٧) في الإيمان: باب معنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾، ومياني برقم (٨١٣٠).

(٤) انظر ما سيأتي الحديث رقم (٨١٣٠).



قد قَفَّ شعري لذلك.

(الفُرْيَةُ) الكَذِب.

(جِبَادٌ) موضعٌ بمكة.

٨٢٢ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩]  
قال: كان اللات رجلًا يُلْتُ سَوِيْقَ الْحَاجِّ. أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>.

٨٢٣ - (خ م د - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: مارأيتُ شيئًا أشَبَهَ باللَّمَمِ مما قال أبو هريرة: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزَّنى، أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَرَزَى الْعَيْنِ النَّظْرُ، وَزَنَى اللِّسَانُ النَّطْقُ، وَالنَّفْسُ تَمْنَى وَتَشْتَهِي، وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يَكْذِبُهُ. أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود

ولمسلم قال: كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِيئُهُ مِنَ الزَّنى، مُدْرِكُ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ؛ الْعَيْنُ زِنَاهَا النَّظْرُ، وَالْأُذُنَانِ زِنَاهُمَا السَّمْعُ، وَاللِّسَانُ زِنَاهُ الْكَلَامُ، وَالْيَدُ زِنَاهَا الْبَطْشُ، وَالرَّجُلُ زِنَاهَا الْخُطَا، وَالْقَلْبُ يَهْوَى وَيَتَمَنَّى، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ الْفَرْجُ وَيَكْذِبُهُ<sup>(٢)</sup>.

(اللَّمَمُ) صِغَارُ الذُّنُوبِ، وقيل: مقاربة الذنب.

٨٢٤ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، ﴿الَّذِينَ يَحْتَبُونَ كَيْدَ الْإِنِّمِ وَالْفَوْحِشِ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢]<sup>(٣)</sup>. قال: قال النبي ﷺ:

(١) البخاري (٤٨٥٩) في تفسير سورة النجم: باب ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾.

(٢) البخاري (٦٢٤٣) في الاستئذان: باب زنى الجوارح دون الفرج، و(٦٦١٢) في القدر: باب ﴿وَحَكْرَهُ عَلَى قَرْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾؛ ومسلم (٢٦٥٧) في القدر: باب قدر على ابن آدم حظه من الزنى؛ وأبو داود (٢١٥٢) في النكاح: باب ما يؤمر به من غض البصر. وأخرجه أحمد في مواضع من مسنده، منها ٢٧٦/٢ (٧٦٦٢).

(٣) قال الطيبي: استثناء منقطع، فإن اللمم ماقلاً وصغر من الذنوب، ومنه قولهم: ألمٌ بالمكان: إذا قلَّ لبثه فيه، ويجوز أن يكون «إلا اللمم» صفة، و«إلا» بمعنى «غير» فقليل: هو النظرة والغمزة والقبلة، وقيل: الخطرة من الذنب، وقيل: كلُّ ذنبٍ لم يذكر الله فيه حدًا ولا عذابًا. قال: قال رسول الله ﷺ استشهاده بأنَّ المؤمن لا يخلو من اللمم «إِنَّ تَغْفِيرَ اللَّهِ تَغْفِيرُ جَمًّا» بألف بعد ميم مشددة: أي كثيرًا كبيرًا، «وأي عبدٍ لك لا أَلَمًا» فعل ماضٍ مفرد، والألف للإطلاق، أي: لم يلم بمعصية.



«إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرُ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا؟»  
أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

## سورة القمر

٨٢٥ - (م ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: جاء مُشْرِكُو قُرَيْشٍ يُخَاصِمُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْقَدَرِ، فَتَزَلَّتْ ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُقُوا مَسَّ سَقَرٍ﴾ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدَرٍ [القمر: ٤٨، ٤٩]. أخرجه مسلم والترمذي<sup>(٢)</sup>.

## سورة الرحمن

٨٢٦ - (ت - جابر بن عبد الله) رضي الله عنه، قال: خرج رسول الله ﷺ على أصحابه، فقرأ عليهم سورة الرحمن من أولها إلى آخرها، فسكتوا، فقال: «لقد قرأتها على الجن ليلة الجن، فكانوا أحسن مردوداً منكم، كنت كلما أتيت على قوله: ﴿فَيَأْتِيءُ آلَاءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ قالوا: لا بشيء من نعمتك ربنا نكذب، فلك الحمد». أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

## سورة الواقعة

٨٢٧ - (ت - أبو سعيد الخدري) رضي الله عنه، في قوله: ﴿وَفُوشٍ مَّرْقُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٤]: أن رسول الله ﷺ قال: «ارتفاعها كما بين السماء والأرض، [و] مسيرة

(١) الترمذي (٣٢٨٤) في التفسير: باب ومن سورة النجم، وإسناده صحيح، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) مسلم (٢٦٥٦) في القدر: باب كل شيء بقدر؛ والترمذي (٣٢٩٠) في التفسير: باب ومن سورة النجم، و(٢١٥٧) في القدر: باب ماجاء في الرضا بالقضاء؛ وابن ماجه (٨٣) في المقدمة: باب في القدر؛ وأحمد في المسند ٤٤٤/٢ (٩٤٤٣).

(٣) سنن الترمذي (٣٢٩١) في التفسير: باب ومن سورة الرحمن، وقال الترمذي: حديث غريب لانعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد. نقول: والوليد مدلس وقد عنعن، وزهير بن محمد رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، وهذا منها، ورواه الحاكم ٤٧٣/٢ وصححه ووافقه الذهبي. أقول: وهو حديث حسن.



ما بينهما خمس مئة عام. أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>

٨٢٨ - (ت - أنس بن مالك) رضي الله عنه، في قوله: ﴿إِنَّا أَنشَأْنَهُنَّ إِنشَاءً﴾ [الواقعة: ٣٥] إِنَّ الْمُنْشَأَاتِ: اللاتي كُنَّ في الدنيا عجائزَ عُمُشًا رُمُصًا. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

(إِنْشَاءً) الإِنْشَاءُ: ابْتِدَاءُ الْخَلْقَةِ.

٨٢٩ - (ط - عبد الله بن أبي بكر بن [محمد بن] عمرو بن حزم) رحمه الله، قال: إِنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: «أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ». أخرجه الموطأ<sup>(٣)</sup>.

٨٣٠ - (م - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: مُطِرَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصْبَحَ مِنَ النَّاسِ شَاكِرٌ، وَمِنْهُمْ كَافِرٌ»<sup>(٤)</sup>، قَالُوا: هَذِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَقَدْ صَدَقَ نَوْءٌ كَذَا وَكَذَا، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَلَا أَقْسَرُ يَمَوْفِعَ الْجُومِ﴾<sup>(٥)</sup> وَإِنَّهُمْ لَفَسَرُوا لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ<sup>(٦)</sup> إِنَّهُمْ لَقَرَأُوا كَرِيمٌ<sup>(٧)</sup> فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ<sup>(٨)</sup> لَا يَمَسُّهُ إِلَّا

(١) الترمذي (٣٢٩٤) في التفسير: باب ومن سورة الواقعة، و(٢٥٤٠) في صفة الجنة: باب ما جاء في صفة أهل الجنة؛ وأخرجه أحمد ٧٥/٣ (٢٧٥١٥) والنسائي وابن أبي حاتم والضياء في صفة الجنة كلهم من حديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد، ودراج عن أبي الهيثم ضعيف.

(٢) الترمذي (٣٢٩٦) في التفسير: باب ومن سورة الواقعة، من حديث موسى بن عبيدة، عن يزيد بن أبان عن أنس وقال: هذا حديث غريب لانعرفه مرفوعاً إلا من حديث موسى بن عبيدة، وموسى بن عبيدة ويزيد بن أبان الرقاشي يضعفان في الحديث.

(٣) الموطأ ١٩٩/١ (٤٦٨) في القرآن: باب الأمر بالوضوء لمن مسَّ القرآن، مرسلًا، وإسناده صحيح، وهو قطعة من كتاب كتبه رسول الله ﷺ إلى أقيال اليمن، ويبحث به عمرو بن حزم، وبقي بعده عند آلِه، وقد رواه الحاكم بطوله في المستدرک ٣٩٥/١ من طريق الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة، عن سليمان بن داود، عن الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه عن جده، وصححه هو وابن حبان (٧٩٣) وصححه غير واحد من الحفاظ.

(٤) المراد كفرُ نعمةِ الله تعالى لاقتصاره على إضافة الغيث للكوكب، وهذا فيمن لا يعتقد تدبير الكوكب. انظر شرح صحيح مسلم للنووي ٦٠/٢، ٦١.



الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٥﴾ تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٨٠﴾ أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْتُمْ مُدْهَوُونَ ﴿٨١﴾ وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿الواقعة: ٧٥ - ٨٢﴾ أخرجه مسلم <sup>(١)</sup>.

(بمواقع) مواقع النجوم: مساقطها ومغاريبها، وقيل: منازلها ومساييرها.

٨٣١ - (ت - علي بن أبي طالب) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] قال: «شكركم، تقولون: مُطْرِنَا بَنُو كَذَا وكذا، وبنجم كذا وكذا». أخرجه الترمذي <sup>(٢)</sup>.

## سورة الحديد

٨٣٢ - (م - ابن مسعود) رضي الله عنه، قال: ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله تعالى بقوله: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦] إلا أربع سنين. أخرجه مسلم <sup>(٣)</sup>.

(أَلَمْ يَأْنِ): أَلَمْ يَقْرُبْ؟

٨٣٣ - (ابن عباس) رضي الله عنهما، في قوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِنَا﴾ [الحديد: ١٧]. قال: يُلَيِّنُ القلوبَ بعدَ قسوتِها، فيجعلها مُحِبَّةً مُنِيَّةً،

(١) مسلم (٧٣) في الإيمان: باب بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء، وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: ليس مراده أن جميع هذا نزل في قولهم في الأنواء، فإنَّ الأمر في ذلك وتفسيره بأبي ذلك، وإنما النازل في ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ والباقي نزل في غير ذلك، ولكن اجتماعا في وقت النزول، فذكر الجميع من أجل ذلك.

(٢) الترمذي (٣٢٩٥) في التفسير: باب ومن سورة الواقعة، وأخرجه أحمد في المسند ٨٩/١ (٦٧٩)، وفي سننه عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، وهو ضعيف، وذكره ابن كثير في التفسير ٢٠٨/٨ من رواية أحمد (٨٥١) ثم قال: وهكذا رواه ابن أبي حاتم عن أبيه عن مخول بن إبراهيم النهدي وابن جرير عن محمد بن المثنى عن عبد الله بن موسى وعن يعقوب بن إبراهيم عن يحيى بن أبي بكير، ثلاثتهم عن إسرائيل به مرفوعا، وقد رواه سفيان الثوري عن عبد الأعلى ولم يرفعه. وقرأ ابن عباس ﴿وَيَجْعَلُونَ شكركم أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ أخرجه عنه ابن جرير بإسناد صحيح.

(٣) مسلم (٣٠٢٧) في التفسير: باب قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾.



يُخَيِّ القُلُوبَ المَيِّتَةَ بالعلم والحكمة، وإلا فقد عُلِمَ إحياء الأرض بالمطر مُشاهدةً. أخرجه<sup>(١)</sup>.

(مُخَيِّتَةً) الْمُخَيِّتُ: المَطْمِئُنُّ.

(المُنِيب) الرَّاجِعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّوْبَةِ، وَأَنَاب: إِذَا رَجَعَ.

٨٣٤ - (س - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: كانت مُلُوكٌ بَعْدَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بَدَّلُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ، وَكَانَ فِيهِمْ مُؤْمِنُونَ يَقْرَءُونَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ، قِيلَ لِمُلُوكِهِمْ: مَا نَجِدُ شَيْئًا أَشَدَّ مِنْ شَيْءٍ يَشْتُمُونَا هَؤُلَاءِ، إِنَّهُمْ يَقْرَءُونَ ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] مَعَ مَا يَعْبُونَا بِهِ فِي أَعْمَالِنَا فِي قِرَاءَتِهِمْ، فَادْعُهُمْ فَلْيَقْرَءُوا كَمَا نَقْرَأُ، وَلْيُؤْمِنُوا كَمَا آمَنَّا، فَدَعَاهُمْ فَجَمَعَهُمْ، وَعَرَضَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلَ أَوْ يَتْرَكُوا قِرَاءَةَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، إِلَّا مَا بَدَّلُوا مِنْهَا، فَقَالُوا: مَا تَرِيدُونَ إِلَى ذَلِكَ؟ دَعُونَا، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: ابْنُوا لَنَا أَسْطُورَانَا، ثُمَّ ارْفَعُونَا إِلَيْهَا، ثُمَّ أَعْطَوْنَا شَيْئًا نَرْفَعُ بِهِ طَعَامَنَا وَشَرَابَنَا، فَلَا نَرُدُّ عَلَيْكُمْ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: دَعُونَا نَسِيحُ فِي الْأَرْضِ، وَنَهِيهِمْ وَنَشْرِبُ كَمَا يَشْرِبُ الْوَحْشُ، فَإِنْ قَدَرْتُمْ عَلَيْنَا فِي أَرْضِكُمْ فَاقْتُلُونَا، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: ابْنُوا لَنَا دُورًا فِي الْفَيَافِي، وَنَحْتَفِرُ الْآبَارَ، وَنَخْتَرِثُ الْبُقُولَ، وَلَا نَرُدُّ عَلَيْكُمْ وَلَا نَمُرُّ بِكُمْ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْقَبَائِلِ إِلَّا وَلَهُ حَمِيمٌ فِيهِمْ، قَالَ: فَفَعَلُوا ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ<sup>(٢)</sup> فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد: ٢٧] وَالْآخَرُونَ قَالُوا: نَتَعَبَّدُ كَمَا تَعَبَّدَ فَلَانٌ، وَنَسِيحُ كَمَا سَاحَ فَلَانٌ، وَهُمْ عَلَى شِرْكِهِمْ، لَا عِلْمَ لَهُمْ بِإِيمَانِ الَّذِينَ اقْتَدَوْا بِهِمْ، فَلَمَّا بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ، انْحَطَّ رَجُلٌ مِنْ صَوْمَعَتِهِ، وَجَاءَ سَائِحٌ مِنْ سِيَاحَتِهِ، وَصَاحِبُ الدَّيْرِ مِنْ دَيْرِهِ،

(١) الَّذِي فِي الدَّر الْمَثُور ١٧٥/٦ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مُخْتَصَرًا بِلَفْظٍ: ﴿أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَخَيُّ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ قَالَ: يَلِينُ الْقُلُوبَ بَعْدَ قَسَوْتِهَا.

(٢) فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ قَصَدُوا بِذَلِكَ رِضْوَانَ اللَّهِ، قَالَهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَقَتَادَةُ. وَالْآخَرُ: مَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ذَلِكَ، إِنَّمَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ أَيُّ: فَمَا قَامُوا بِمَا التَّزَمُوهُ حَقَّ الْقِيَامِ، وَهَذَا ذِمُّ لَهُمْ مِنْ وَجْهَيْنِ. أَحَدُهُمَا: الْإِبْتِدَاعُ فِي دِينِ اللَّهِ بِمَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ اللَّهُ. وَالثَّانِي: فِي عَدَمِ قِيَامِهِمْ بِمَا التَّزَمُوهُ مِمَّا زَعَمُوا أَنَّهُ قُرْبَةٌ يَقْرِبُهُمْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. قَالَهُ ابْنُ كَثِيرٍ.



فَأَمِنُوا بِهِ وَصَدَّقُوهُ، فَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [الحديد: ٢٨] أَجْرَيْنِ، بِإِيمَانِهِمْ بِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبِالتَّوَرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَبِإِيمَانِهِمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَتَصَدِيقِهِمْ، وَقَالَ: ﴿وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾ [الحديد: ٢٨]: الْقُرْآنَ، وَاتِّبَاعَهُمُ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] الَّذِينَ يَتَشَبَّهُونَ بِكُمْ ﴿أَلَا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ الآية. أخرجه النسائي<sup>(١)</sup>.

(نَهَيْمُ) هَامٌ فِي الْبَرَارِيِّ: إِذَا ذَهَبَ لَوَجْهِهِ عَلَىٰ غَيْرِ جَادَّةٍ، وَلَا طَالِبٍ مَقْصِدٍ.  
(الْفَيَّافِي) الْبَرَارِيُّ.

## سورة المجادلة

٨٣٥ - (خ س - عائشة) رضي الله عنها، قالت: الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، لقد جاءتِ الْمُجَادِلَةُ خَوْلَةَ<sup>(٢)</sup> إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَلَّمَتْهُ فِي جَانِبِ الْبَيْتِ، وَمَا أَسْمَعُ مَا تَقُولُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾ [المجادلة: ١] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. أخرجه البخاري والنسائي<sup>(٣)</sup>.

(١) سنن النسائي ٢٣١/٨ - ٢٣٣ (٥٤٠٠) فِي الْقَضَاءِ: بَابُ تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَمَنْ لَّزَّ بِحُكْمٍ يَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ مَوْقُوفٌ، فَإِنَّ الرَّاويَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ فِيهِ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ، كَمَا نَبِهَ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ النُّقَادِ.

(٢) هِيَ خَوْلَةُ بِنْتُ ثَعْلَبَةَ، وَقِيلَ: بِنْتُ حَكِيمٍ، وَزَوْجُهَا أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ أَخُو عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَقَدْ مَرَّ بِهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي خِلَافَتِهِ وَالنَّاسُ مَعَهُ عَلَى حِمَارٍ، فَاسْتَوْفَقَتْهُ طَوِيلًا وَوَعِظَتْهُ، وَقَالَتْ: يَا عُمَرُ، قَدْ كُنْتُ تُدْعَى عُمَيْرًا، ثُمَّ قِيلَ لَكَ: عُمَرُ، ثُمَّ قِيلَ لَكَ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، فَأَتَقَى اللَّهُ يَا عُمَرُ، فَإِنَّهُ مِنْ أَقْبَنَ بِالْمَوْتِ خَافَ الْقَوْتَ، وَمَنْ أَقْبَنَ بِالحِسَابِ خَافَ الْعَذَابَ، وَهُوَ وَاقِفٌ يَسْمَعُ كَلَامَهَا، فَقِيلَ لَهُ: يَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَتَقِفُ لِهَذِهِ الْعَجُوزِ هَذَا الْمَوْقِفَ؟ قَالَ: وَاللَّهِ لَوْ حِسْتَنِي مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ، لَا زِلْتُ إِلَّا لِلصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، أَتَدْرُونَ مِنْ هَذِهِ الْعَجُوزِ؟ هِيَ خَوْلَةُ بِنْتُ ثَعْلَبَةَ، سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَهَا مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ، أَيْسَمِعُ رَبُّ الْعَالَمِينَ قَوْلَهَا وَلَا يَسْمَعُهُ عُمَرُ؟!

(٣) الْبُخَارِيُّ فِي التَّوْحِيدِ: بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ فِي تَرْجُمَةِ الْبَابِ قَبْلَ الرَّقْمِ =



٨٣٦ - (ت - علي بن أبي طالب) رضي الله عنه، قال: لما نزلت ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَجَبْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِكُمْ صَدَقَةٌ﴾ [المجادلة: ١٢] قال لي رسول الله ﷺ: «ماترى؟ دينار؟ قلت: لا يطيقونه. قال: «فكيف؟ قلت: شعيرة»<sup>(١)</sup>، قال: «إِنَّكَ لَزَهِيدٌ». قال: فنزلت: ﴿أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِكُمْ صَدَقَاتٍ﴾ [المجادلة: ١٣]... الآية. قال: «فَبِي خَفَفَ اللَّهُ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية ذكرها رزين: ماعمل بهذه الآية غيري<sup>(٣)</sup>.

(لَزَهِيدٌ) الزَّهِيدُ: القليل.

## سورة الحشر

٨٣٧ - (خ م ت د - عبد الله بن عمر بن الخطاب) رضي الله عنهما، قال: حَرَقَ رسول الله ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ، وَهِيَ الْبُؤَيْرَةُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ

= (٧٣٨٦) تعليقا، ووصله النسائي ١٦٨/٦ (٣٤٦٠) في الطلاق: باب الظهار؛ وأخرجه أحمد في المسند (٢٣٦٧٥) وإسناده صحيح، وصححه الحاكم في المستدرک ٤٨١/٢ ووافقه الذهبي، وأخرجه ابن ماجه (١٨٨) في المقدمة: باب فيما أنكرت الجهمية، و(٢٠٦٣) في الطلاق: باب الظهار، من حديث عروة عن عائشة، قالت: تبارك الذي وسع سمعه كل شيء، وإني لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة، ويخفي علي بعضه وهي تشتكي زوجها إلى رسول الله ﷺ، وهي تقول: يا رسول الله، أكل شيابي، ونثرت له بطني، حتى إذا كبرت سني، وانقطع ولدي ظاهر مني، اللهم إني أشكو إليك. فمابرح حتى نزل جبريل بهؤلاء الآيات: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾؛ وأخرجه الحاكم في المستدرک ٤٨١/٢ وصححه ووافقه الذهبي.

(١) يعني: وزن شعيرة من ذهب.

(٢) الترمذي (٣٣٠٠) في التفسير: باب ومن سورة المجادلة، وإسناده ضعيف؛ وأخرجه ابن جرير ١٥/٢٨ وفي سننه علي بن علقمة الأنماري الراوي عن علي، وقد اختلف فيه؛ قال البخاري: في حديثه نظر.

(٣) ذكره الحافظ ابن كثير ٣٢٦/٤ عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن علي بنحوه، ولم يعزه لأحد.



تَرَكْتُمُوهَا فَأَيِّمَةً عَلَىٰ أَصُولِهَا فَيَا ذَنَ اللَّهَ وَلِيُخْرِىَ الْفَلْسَفِينَ ﴿٥﴾ [الحشر: ٥]. أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود<sup>(١)</sup>.

وسيجيء لهذا الحديث روايات في كتاب الغزوات، من حرف الغين<sup>(٢)</sup>.

٨٣٨ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، في قول الله عز وجل: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أَصُولِهَا﴾ [الحشر: ٥] قال: اللينة: النخلة، ﴿وَلِيُخْرِىَ الْفَلْسَفِينَ﴾ [الحشر: ٥] قال: استزلوهم من حصونهم، قال: وأمرُوا بقطع النخل قال: فَحَاكَ<sup>(٣)</sup> ذلك في صدورهم، فقال المسلمون: قد قطعنا بعضاً، وتركنا بعضاً، فلنسأل رسول الله ﷺ: هل لنا فيما قطعنا من أجر، وهل علينا فيما تركناه من وزر؟ فأنزل الله ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أَصُولِهَا﴾ [الحشر: ٥] الآية. أخرجه الترمذي<sup>(٤)</sup>.

(لينة) اللينة: مادون العجوة من النخل. والعجوة: نوع من التمر معروف بالمدينة.

(وزر) الوزر: الحمل والثقل والإثم.

٨٣٩ - (كعب بن مالك) رضي الله عنه، قال: نزل قوله تعالى: ﴿يُخْرِىُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحشر: ٢] في اليهود، حين أجلاهم رسول الله ﷺ، على أن لهم ما قلّت الإبل من أمتعتهم، فكانوا يُخْرِبُونَ البيت عن عتيبه وبابه وخشبه، قال:

(١) البخاري (٤٨٨٤) في تفسير سورة الحشر: باب قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ﴾، و(٢٣٢٦) في الحرق والمزاعة، باب قطع الشجر والنخل، و(٣٠٢١) في الجهاد: باب حرق الدور والنخل، و(٤٠٣١ و ٤٠٣٢) في المغازي: باب حديث بني النضير ومخرج رسول الله ﷺ إليهم في دية الرجلين، ومسلم رقم (١٧٤٦) في الجهاد: باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها؛ والترمذي (٣٣٠٢) في التفسير: باب ومن سورة الحشر، و(١٥٥٢) في السير: باب في التحريق والتخريب؛ وأبو داود (٢٦١٥) في الجهاد: باب الحرق في بلاد العدو. وأخرجه ابن ماجه (٢٨٤٤) في الجهاد: باب التحريق بأرض العدو؛ وأحمد في مسنده ١٢٣/٢ (٦٠١٨).

(٢) سيأتي الحديث برقم (٦٠٥٤).

(٣) يقال: حكا الشيء في نفسي: إذا لم يكن منشراح الصدر به، وكان في قلبه شيء منه من الشك والريب، لتوهمه أنه ذنب أو خطيئة.

(٤) الترمذي (٣٣٠٣) في التفسير: باب ومن سورة الحشر، وإسناده حسن، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، ذكره ابن كثير ٣٣٣/٤ من رواية النسائي بنحوه.



فَكَانَ نَحْلُ بَنِي النَّضِيرِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً، أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهَا، وَخَصَّهُ بِهَا. أَخْرَجَهُ رَزِينٌ<sup>(١)</sup>.

٨٤٠ - (د - محمد بن مسلم بن شهاب الزُّهري) رحمه الله، في قوله: ﴿فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦] قال: صَالَحَ النَّبِيُّ ﷺ أَهْلَ فَذَكْ وَقُرَى - قَد سَمَّاهَا، لَا أَحْفَظُهَا - وَهُوَ مُحَاصِرٌ قَوْمًا آخَرِينَ، فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ بِالْصَّلَحِ قَالَ: ﴿فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ يقول: بِغَيْرِ قِتَالٍ، قَالَ الزُّهري: وَكَانَتْ بَنُو النَّضِيرِ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَالِصًا، لَمْ يَفْتَحُوهَا عَنُوءً، افْتَتَحُوهَا عَلَى صُلْحٍ، فَقَسَمَهَا النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ، لَمْ يُعْطِ الْأَنْصَارَ مِنْهَا شَيْئًا، إِلَّا رَجُلَيْنِ كَانَتْ بِهِمَا حَاجَةٌ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>.

(أَوْجَفْتُمْ) الإِيجَافُ: سَرْعَةُ السَّيْرِ.

(رِكَابٌ) الرِّكَابُ: الْإِبِلُ، وَاحِدُهَا: رَاحِلَةٌ.

(عَنُوءٌ) فُتِحَتِ الْمَدِينَةُ عَنُوءً: إِذَا أُخِذَتْ فَهْرًا مِنْ غَيْرِ صُلْحٍ.

٨٤١ - (د - عمر بن الخطاب) رضي الله عنه، قال: إِنَّ أَمْوَالَ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِمَّا لَمْ يُوجِفِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً - قُرَى عُرَيْنَةَ وَفَذَكْ وَكَذَا وَكَذَا - يُتَّفَقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهَا نَفَقَةً سَتَتَهُمْ، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي السِّلَاحِ وَالْكَرَاعِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَتَلَا ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الحشر: ٧]... الْآيَةُ، وَقَالَ: اسْتَوْعِبَتْ هَذِهِ هَؤُلَاءِ، وَلِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ، وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِنْ بَعْدِهِمْ، فَاسْتَوْعِبَتْ هَذِهِ النَّاسَ، فَلَمْ يَبْقَ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا لَهُ فِيهَا حَظٌّ

(١) ليست كلمة «رزين» في الأصل وأثبتت من طبعة دمشق، والحديث ذكر معناه في حديث طويل أخرجه أبو داود (٣٠٠٤) من حديث الزُّهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن رجلٍ من أصحابِ النبي ﷺ، وفي سننه محمد بن داود بن سفيان شيخ أبي داود وهو مجهول.

(٢) سنن أبي داود (٢٩٧١) في الخراج: باب في صفايا رسولِ الله ﷺ من الأموال، ورجاله ثقات، لكن لم يذكر الزهري ممن سمعه فهو منقطع، وسيأتي ضمن الحديث رقم (١٢٠٢).



وحيث، إلا بعض من تَمْلِكُونَ من أَرْقَائِكُمْ. أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

(أَرْقَائِكُمْ) الْأَرْقَاءُ: الْعَبِيدُ وَالْإِمَاء. وقوله: «إلا بعض من تَمْلِكُونَ من أَرْقَائِكُمْ» أراد به أَرْقَاءَ مخصوصين، وذلك أنَّ عمر رضي الله عنه، كان يُعطي ثلاثة ممالك لبني غِفَارٍ شهدوا بَذْرًا، لكل واحدٍ منهم في كل سنة ثلاثة آلاف درهم.

قال أبو عبيد: أَحْسِبُهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِهَذَا الْإِسْتِنَاءَ: هَؤُلَاءِ الْمَمَالِكِ الثَّلَاثَةِ، حَيْثُ شَهِدُوا بَذْرًا.

وقيل: أراد جميع الممالك، وإنما استثنى من جملة المسلمين بعضًا من كل، فكان ذلك منصرفًا إلى جنس الممالك، وقد يوضع البعض موضع الكل، حتى قيل: إنه من الأضداد.

٨٤٢ - (ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، أنَّ رجلًا من الأنصار بات به ضيف، فلم يَكُنْ عِنْدَهُ إِلَّا قُوَّتُهُ وَقُوْتُ صَبْيَانِهِ، فَقَالَ لَامْرَأَتِهِ: نَوِّمِي الصَّبِيَّةَ، وَأَطْفِئِي السَّرَاجَ، وَقَرِّي لِلضَّيْفِ مَا عِنْدَكَ، فَتَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

وهو طرف من حديث طويل، أخرجه البخاري ومسلم، والرجل هو أبو طلحة الأنصاري، والحديث مذكور في كتاب الفضائل من حرف الفاء، في فضائل أبي طلحة<sup>(٣)</sup>.

٨٤٣ - (أنس بن مالك) رضي الله عنه، في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمْ﴾ [الحشر: ١١]... الآية، قال: إِنَّ ابْنَ أَبِييَّ قَالَ لِيَهُودَ بَنِي النَّضِيرِ، إِذْ أَرَادَ

(١) سنن أبي داود (٢٩٦٥ و ٢٩٦٦) في الخراج: باب في صفايا رسول الله ﷺ من الأموال، واللفظ الذي ساقه المصنف ملفق من الروایتين الأولى منهما إسنادها صحيح وهي في الصحيحين، وسيأتي برقم (١٢٠٢)، والثانية فيها انقطاع، ولكن صح الحديث بطرقه وشواهد.

(٢) الترمذي (٣٣٠٤) في التفسير: باب ومن سورة الحشر، وإسناده صحيح وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) البخاري (٣٧٩٨) في المناقب: باب قول الله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ﴾؛ ومسلم (٢٠٥٤) في الأشربة: باب إكرام الضيف وفضل إثارة؛ وسيأتي برقم (٦٦١٥).



رسول الله ﷺ إجلاءهم، فنزلت. أخرجه.

(إجلاءهم): الإجلاء: التقى من الموطن من غير اختيار.

## سورة الممتحنة

٨٤٤ - (خ م ت - عائشة) رضي الله عنها، قالت: كان النبي ﷺ يُبايعُ النساءَ بالكلام بهذه الآية ﴿لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ [الممتحنة: ١٢] وما مسَّت يدُ رسولِ الله ﷺ يدَ امرأةٍ لا يملكُها.

وفي رواية: كان المؤمناتُ إذا هاجرنَ إلى النبي ﷺ يمتحنُهُنَّ بقول الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَأَمَحِّضُوهُنَّ﴾ إلى آخر الآية [الممتحنة: ١٠].  
قالت عائشة: فمن أقرَّ بهذا الشرط من المؤمنات، فقد أقرَّ بالمحنة، فكان رسولُ الله ﷺ إذا أقرزنَ بذلك من قولهنَّ، قال لهنَّ رسولُ الله ﷺ: «انطَلِقْنَ، فقد بايعتُكنَّ» لا والله ما مسَّت يدُ رسولِ الله ﷺ يدَ امرأةٍ قطُّ، غيرَ أنَّه بايعهُنَّ بالكلام، والله ما أخذَ رسولُ الله ﷺ على النساءِ قطُّ إلا بما أمره الله، وكان يقولُ لهنَّ إذا أخذَ عليهنَّ قد «بايعتُكنَّ» كلامًا. هذه رواية البخاري ومسلم.

وفي رواية الترمذي: قالت: ما كان رسولُ الله ﷺ يمتحنُ إلا بالآية التي قال الله: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُكَ﴾ [الممتحنة: ١٢] الآية، قال معمر: فأخبرني ابنُ طاووسٍ عن أبيه قال: ما مسَّت يدُ رسولِ الله ﷺ يدَ امرأةٍ، إلا [يدَ] امرأةٍ يملكُها<sup>(١)</sup>.  
(يَمْتَحِنُهُنَّ) الامتحان: الاختبار.

(١) البخاري (٤٨٩١) في تفسير سورة الممتحنة: باب ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾، و (٥٢٨٨) في الطلاق: باب إذا أسلمتِ المشركة والنصرانية تحت الذمّي والحربي، و (٧٢١٤) في الأحكام: باب بيعه النساء؛ ومسلم (١٨٦٦) في الإمارة: باب كيفية بيعه النساء؛ والترمذي (٣٣٠٦) في التفسير: باب ومن سورة الممتحنة؛ وأخرجه ابن ماجه (٢٨٧٥) في الجهاد: باب بيعه النساء؛ وأحمد في المسند ١٥٣/٦ (٢٤٦٧٢). وقوله «للنساء» قال الحافظ: أي: على النساء. وقد اختلف في الشرط، والأكثر على أنه النباحة. كما في حديث أم عطية.. انظر زاد المسير لابن الجوزي، طبع المكتب الإسلامي ٢٤٥/٨.



٨٤٥ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، في قوله: ﴿وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ [الممتحنة: ١٢]، إنما هو شَرْطُ شَرْطَةِ اللَّهِ لِلنِّسَاءِ. أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>.

## سورة الصف

٨٤٦ - (ت - عبد الله بن سلام) رضي الله عنه، قال: كُنْتُ جَالِسًا فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَتَذَكَّرُ، نقول: لَوْ نَعْلَمُ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ لَعَمَلْنَاهُ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ① يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ② كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ ③ أَيُّ: عَظُمَ ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ١ - ٣]، فخرج علينا رسولُ اللَّهِ ﷺ فقرأها علينا. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

(مَقْتًا) الْمَقْتُ: أَشَدُّ الْبَغْضِ.

## سورة الجمعة

٨٤٧ - (خ م ت - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: بينما<sup>(٣)</sup> نحنُ نُصَلِّيُ مع

(١) البخاري (٤٨٩٣) في تفسير سورة الممتحنة: باب ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُكَ﴾؛ وابن ماجه رقم (٢٨٧٥)؛ وسلف نحوه برقم (٥١).

(٢) الترمذي (٣٣٠٩) في التفسير: باب ومن سورة الصف، من حديث محمد بن كثير عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام؛ وأخرجه الدارمي (٢٣٩٠) في الجهاد: باب الجهاد في سبيل الله. وذكره ابن كثير ٣٣٦/٨ من رواية ابن أبي حاتم عن العباس ابن الوليد بن مزيد - وفي ابن كثير مرثد وهو خطأ - البيروتي عن أبيه، سمعتُ الأوزاعي، حدثني يحيى بن أبي كثير، حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن، حدثني عبد الله بن سلام، وإسناده صحيح، وصححه الحاكم ٤٨٧/٢؛ وأخرجه أحمد في المسند ٤٥٢/٥ (٢٣٢٧٦) من حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، وعن عطاء بن يسار عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال: تذكرونا أيكم يأتي رسولُ اللَّهِ ﷺ، فیسأله أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ فلم يَقم أحدٌ منا، فأرسلَ رسولُ اللَّهِ ﷺ رجلاً، فجمعنا، فقرأ علينا هذه السورة يعني سورة الصف كلها.

(٣) قال الحافظ في الفتح ٣٣٨/٢: في رواية خالد المذكورة عند أبي نعيم في «المستخرج»: «بينما نحن مع رسول الله ﷺ في الصلاة» وهذا ظاهر في أن انفضاضهم وقع بعد دخولهم في الصلاة، لكن وقع عند مسلم من رواية عبد الله بن إدريس، عن حصين «ورسول الله ﷺ يخطب». وله في رواية هشيم «بينما النبي ﷺ قائم» زاد أبو عوانة في صحيحه والترمذي والدارقطني من طريقه =



النبي ﷺ، إِذْ أَقْبَلْتُ عَيْرٌ تَحْمِلُ طَعَامًا، فَالْتَفَتُوا إِلَيْهَا، حَتَّى مَا بَقِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١].

وفي رواية: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا، فَجَاءَتْ عَيْرٌ مِنَ الشَّامِ، وَذَكَرَ نَحْوَهُ. وفيه: إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فِيهِمْ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ.

وفي أخرى: إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا أَنَا فِيهِمْ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ.

وفي رواية لمسلم قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَدِمَتْ سُوَيْقَةٌ، قَالَ: فَخَرَجَ النَّاسُ إِلَيْهَا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا أَنَا فِيهِمْ، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾... إِلَى آخِرِ الْآيَةِ<sup>(١)</sup>.

(العَيْرُ) الإِبِلُ وَالْحَمِيرُ تَحْمِلُ الْمِيرَةَ وَالْأَحْمَالُ.

(أَنْفَضُوا): تَفَرَّقُوا، وَهُوَ مُطَاوَعٌ قَوْلُكَ: فَضَضْتُ.

## سورة المنافقين

٨٤٨ - (خ م ت - جابر) رضي الله عنه، قال: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ ثَابَ مَعَهُ نَاسٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ حَتَّى كَثُرُوا، وَكَانَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلٌ لَعَابٌ، فَكَسَعَ

= «يَخْطُبُ» ومثله لأبي عوانة من طريق عباد بن العوام، ولعبد بن حميد من طريق سليمان بن كثير، كلاهما عن حصين، وكذا وقع في رواية قيس بن الربيع وإسرائيل، ومثله في حديث ابن عباس، وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني في «الأوسط» وفي مرسل قتادة عند الطبراني وغيره، فعلى هذا فقوله «نصلي» أي: ننتظر الصلاة، وقوله «في الصلاة» أي: في الخطبة مثلاً، وهو من تسمية الشيء بما قاربه، فهذا يجمع بين الروایتين، ويؤيده استدلال ابن مسعود على القيام في الخطبة بالآية المذكورة، كما أخرجه ابن ماجه بإسناد صحيح، وكذا استدلل به كعب بن عجرة في «صحيح مسلم».

(١) البخاري (٤٨٩٩) في تفسير سورة الجمعة: باب ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾، و(٩٣٦) في الجمعة: باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة، و(٢٠٥٨) في البيوع: باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾؛ ومسلم (٨٦٣) في الجمعة: باب قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾؛ والتِّرْمِذِيُّ (٣٣١١) في التفسير: باب ومن سورة الجمعة؛ وأخرجه أحمد في المسند ٣/٣١٣ (١٣٩٤٦).



أنصارياً<sup>(١)</sup>، فغَضِبَ الأنصاريُّ غَضَبًا شديدًا، حتى تَدَاعَوْا، وقال الأنصاريُّ: يالْأنصار! وقال المُهاجِرِيُّ: يالْمُهاجرين!<sup>(٢)</sup> فخرجَ النبيُّ ﷺ، فقال: «ما بالُ دَعْوَى الجاهليَّةِ؟» ثم قال: «ما شأنُهم؟» فَأُخْبِرَ بِكَسَعَةِ المُهاجِرِيِّ الأنصاريِّ، قال: فقال النبيُّ ﷺ: «دَعُوها، فَإِنَّها خبيثةٌ». وقال عبدُ الله بنُ أُبَيٍّ ابنِ سُلُولٍ: أَقَدْ تَدَاعَوْا عَلَيْنَا؟ لئن رَجَعْنَا إلى المدينة لَيُخْرِجَنَّ الأعرُ مِنْها الأَذَلَ. قال عمر: أَلَا نَقْتُلُ يانبيَّ اللهَ هَذَا الخَيْث؟ - لعبد الله - فقال النبيُّ ﷺ: «لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّهُ كَانَ يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ».

وفي رواية نحوه، إلا أَنَّهُ قال: فَأَتَى النبيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ القَوْدَ؟ فقال: دَعُوها، فَإِنَّها مُتَنَتْنَةٌ<sup>(٣)</sup>. . . الحديث. هذه رواية البخاري ومسلم.

وفي رواية لمسلم قال: اقْتَتَلَ غُلامانِ؛ غلامٌ من المُهاجرين، وغلامٌ من الأنصار، فنادَى المُهاجِرِيُّ - أو قال المُهاجرون - يالْمُهاجرين، ونادَى الأنصاريُّ: يالْأنصار، فخرجَ النبيُّ ﷺ، فقال: «ما هذا؟ دعوى [أهل] الجاهلية؟! قالوا: لا يارسولَ الله، إلا أنَّ غلامَيْنِ اقْتَتَلَا، فَكَسَعَ أَحدهما الآخرَ، فقال: «لأَبَاسَ، وَلَيَنْصُرِ الرَّجُلُ أَخاهُ ظالِمًا أو

(١) قال الحافظ في الفتح ٤٩٧/٨، ٤٩٨: المشهور فيه، أَنَّهُ ضربَ الدبرَ باليد أو بالرجل. ووقع عند الطبري من وجه آخر عن عمرو بن دينار عن جابر «أن رجلاً من المُهاجرين كسع رجلاً من الأنصار برجله، وذلك عند أهل اليمن شديد» والرجلُ المُهاجِرِيُّ هو: جهجاءُ بن قيس ويقال: ابن سعيد الغفاري. وكان مع عمر بن الخطاب يقودُ له فرسه، والرجلُ الأنصاري: هو سنان بن وبرة الجهني حليف الأنصار - وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مرسلاً، أن الأنصاري كان حليفاً لهم من جهينة، وأن المُهاجري كان من غفار، وسامها ابن إسحاق في المغازي عن شيوخه - وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عقيل عن الزهري عن عروة بن الزبير وعمرو بن ثابت أَنهما أخبراه «أنَّ رسولَ الله ﷺ غزا غزوةَ المُرَيْسِعِ - وهي التي هدم فيها رسولُ الله ﷺ مناةَ الطاغية، التي كانت بين قفا المشلل وبين البحر - فاقتتل رجلاً، فاستعلى المُهاجِرِيُّ على الأنصاري، فقال حليف الأنصار: يامعشر الأنصار، فتداعوا إلى أن حَجَرَ بينهم، فانكفأ كلُّ منافي إلى عبد الله بن أبي، فقالوا: كُنْتَ تَرْجَى وتدفع، فصرتَ لاتنصرُ ولاتنفع، فقال: لئن رَجَعْنَا إلى المدينة لَيُخْرِجَنَّ الأعرُ مِنْها الأَذَلَ. فذكر القصة بطولها، وهو مرسلٌ جيد.

(٢) في الأصل (ظ): «يا أَلَّ المُهاجرين»، وكذا فيما سيأتي من هذه اللفظة، والمثبت من طبعة دمشق ومصادر الخبر.

(٣) قال الحافظ في «الفتح»: أي: دعوى الجاهلية، وأبعد من قال: المراد الكسعة. ومتنته - بضم الميم وسكون النون وكسر المثناة - من التثنية، أي أنها كلمةٌ قبيحةٌ خبيثة.



مَظْلُومًا، إِنْ كَانَ ظَالِمًا فَلْيَنْهَهُ، فَإِنَّهُ لَهُ نَصْرٌ، وَإِنْ كَانَ مَظْلُومًا، فَلْيَنْصُرْهُ».

وأخرجه الترمذي بنحوه، وفي أوله قال سفيان: يَرَوْنَ أَنَّهَا غَزْوَةُ بَنِي الْمُضْطَلِقِ.

وفي آخرها: «لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ».

وقال غيرُ عَمْرٍو بن دينار: فقال له ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بن عبد الله: لَا تَنْقَلِبْ حَتَّى تُقَرَّ: أَنَّكَ الذَّلِيلُ، وَرَسُولُ اللَّهِ: الْعَزِيزُ، ففعل<sup>(١)</sup>.

(ثَاب): إِذَا رَجَعَ.

(فَكَسَعَ) الْكَسْعُ: أَنْ تَضْرِبَ دُبُرَ الْإِنْسَانِ بِيَدِكَ، أَوْ بِصَدْرٍ قَدَمِكَ.

(خَبِيئَةٌ) الْخَبِيْثُ: الرَّدِيءُ الْكَرِيْهِ.

(الْمُتَنِّتَةُ) وَالْمُتَنِّتُ مَعْرُوفٌ، أَرَادَ أَنَّ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ «يَا لَفُلَانٍ» كَرِيهَةٌ رَدِيئَةٌ فِي الشَّرْعِ.

(الْقَوْدُ): الْقِصَاصُ.

٨٤٩ - (خ م ت - زيد بن أَرْقَم) رضي الله عنه، قال: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ - أَصَابَ النَّاسَ فِيهِ شِدَّةٌ - فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي: لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَنْقُضُوا مِنْ حَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>. وَقَالَ: لَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ. قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، فَأَرْسَلَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَسَأَلَهُ؟ فَاجْتَهَدَ يَمِينَهُ مَا فَعَلَ، فَقَالُوا: كَذَبَ زَيْدٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَوَقَعَ فِي نَفْسِي مِمَّا قَالُوا شِدَّةً، حَتَّى

(١) أخرجه البخاري (٣٥١٨) في المناقب: باب ما ينهى من دعوى الجاهلية، و(٤٩٠٥) في تفسير سورة المنافقين: باب قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ و(٤٩٠٧) فيه: باب ﴿يَقُولُونَ لَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾؛ وأخرجه مسلم (٢٥٨٤) في البر والصلة: باب نصر الأخ ظالمًا أو مظلومًا؛ والترمذي (٢٣١٥) في تفسير سورة المنافقين؛ وأخرجه أحمد في مسنده ٣٣٨/٣ (١٤٢٢١).

(٢) قال النووي: هو كلام عبد الله بن أبي، ولم يقصد الراوي بسياقه التلاوة، وغلط بعض الشراح فقال: هذا وقع في قراءة ابن مسعود، وليس في المصاحف المتفق عليها، فيكون على ذلك، سبيله البيان من ابن مسعود. قلت: ولا يلزم من كون عبد الله بن أبي قالها: أن ينزل القرآن بحكاية جميع كلامه.



أَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقِي: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ﴾ [المنافقون: ١]. قال: ثم دَعَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ لِيَسْتَغْفِرَ لَهُمْ، قال: فَلَوْزَا ورؤوسهم، وقوله: ﴿كَانَتْهُمْ حُشْبٌ مُسْنَدَةٌ﴾ قال: كانوا رجالاً أَجْمَلَ شَيْءٍ.

وفي رواية أَنَّ زَيْدًا قال: كُنْتُ فِي غَزَاةٍ فَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي يَقُولُ - فَذَكَرَ نَحْوَهُ - قال: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمِّي - أَوْ لِعَمْرٍ - <sup>(١)</sup> فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَانِي فَحَدَّثْتُهُ، فَأَرْسَلَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي وَأَصْحَابِهِ، فَحَلَفُوا مَا قَالُوا، فَصَدَّقَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَتَبَنِي، فَأَصَابَنِي غَمٌّ لَمْ يُصِبنِي مِثْلُهُ قَطُّ، فَجَلَسْتُ فِي بَيْتِي، وَقَالَ عَمِّي: مَا أَرَدْتَ إِلَى أَنْ كَذَبَكَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَقَّتَكَ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لِيُخْرِجَكَ الْأَعْزَمُ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ١ - ٨]. فَأَرْسَلَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَرَأَهَا عَلَيَّ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ صَدَّقَكَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup>.

وللبخاري أيضًا قال: لما قال عبد الله بن أبي: لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ، وقال أيضًا: لَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ؛ أَخْبَرْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، فَلَامَنِي الْأَنْصَارُ، وَحَلَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مَا قَالِ ذَلِكَ، فَرَجَعْتُ إِلَى الْمَنْزِلِ، فَنَمْتُ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاتَيْتُهُ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ صَدَّقَكَ» فَتَرَلْتُ: ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا﴾ [المنافقون: ٧].

(١) قال الحافظ: كذا بالشك، وفي سائر الروايات الآتية «لعمي» بلا شك، كذا عند الترمذي من طريق سعيد الأزدي عن زيد.

ووقع عند الطبراني وابن مردويه: أَنَّ الْمَرَادَ بَعَثَهُ: سعد بن عُبَادَةَ، وليس هو عمه حقيقة وإنما هو سيدُ قومه الخزرج، وعم زيد بن أرقم الحقيقي هو ثابت بن قيس، له صحبة.

ووقع في مغازي أبي الأسود عن عروة: أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ وَقَعَ لِأَوْسَ بْنِ أَرْقَمَ، فَذَكَرَهُ لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، فَلَعَلَّ هَذَا سَبَبُ الشَّكِّ فِي ذِكْرِ عَمْرِ.

وجزم الحاكم في «الإكلیل» أَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ وَهْمٌ، وَالصَّوَابُ: زيد بن أرقم.

قال الحافظ: ولا يمتنع تعدُّدُ المخبر بذلك عن عبد الله بن أبي، إلا أَنَّ الْقِصَّةَ لِزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ.

(٢) قال الحافظ في الفتح ٤٩٥/٨: وفي الحديث من الفوائد ترك مؤاخَذَةِ كِبَرَاءِ الْقَوْمِ بِالْفَهَوَاتِ لثَلَا تَنْفَرُ أَتْبَاعُهُمْ، وَالْاِقْتِصَارُ عَلَى مَعَاتِبَتِهِمْ وَقَبُولُ أَعْذَارِهِمْ وَتَصَدِيقُ أَيْمَانِهِمْ، وَإِنْ كَانَتْ الْقُرَّانِ تَرْشِدُ إِلَى خِلَافِ ذَلِكَ، لَمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّائِيْسِ وَالتَّالَافِ، وَفِيهِ جَوَازُ تَبْلِيغِ مَا لَا يَجُوزُ لِلْمَقُولِ فِيهِ، وَلَا يَعْذُرُ نَمِيْمَةً مَذْمُومَةً إِلَّا إِنْ قَصِدَ بِذَلِكَ الْإِفْسَادَ الْمَطْلُوقَ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُصْلِحَةً تَرْجَحُ عَلَى الْمَفْسَدَةِ فَلَا.



وأخرجه الترمذي مثل الرواية الثانية، ونحو الرواية الثالثة التي أخرجها البخاري، وقال: «في غزوة تبوك».

وفي رواية أخرى له قال: غَزَوْنَا مع رسول الله ﷺ، وكان معنا أناسٌ من الأعراب، فكَثُرَ تَبَدُّدُ المَاءِ، وكان الأعرابُ يَسْبِقُونَا إليه، فسبقَ أعرابيُّ أصحابه، فَيَسْبِقُ الأعرابيُّ، فَيَمْلَأُ الحَوْضَ، فيجعلُ حَوْلَهُ حِجَارَةً، ويجعلُ النُّطْعَ عليه، حتى يجيءَ أصحابه، قال: فأتى رجلٌ من الأنصارِ أعرابياً، فأزخى زِمَامَ ناقته لتشرب، فأبى أن يدعه، فانتزعَ قِياضَ الماء<sup>(١)</sup>، فرفعَ الأعرابيُّ خَشَبَةً، فضربَ بها رأسَ الأنصاريِّ، فشجَّه فأتى عبد الله بن أبي رأسَ المنافقين، فأخبره - وكان من أصحابه - فعَضِبَ عبدُ الله بنُ أبي، ثم قال: لا تُنْفِقُوا على من عند رسول الله حتى ينفِضُوا من حوله - يعني الأعراب - وكانوا يحضرونَ رسولَ الله ﷺ عند الطعام قال عبدُ الله: إذا انفضُّوا من عندِ محمدٍ فاثبوا محمدًا بالطعام فليأكل هو ومن عنده. ثم قال لأصحابه: لئن رجعتُم إلى المدينة فليُخرج الأعرُ منها الأذلَّ - قال زيدٌ: وأنا ردُّفُ عمِّي - فسمعتُ عبدَ الله، فأخبرتُ عمِّي، فانطلقَ، فأخبرَ رسولَ الله ﷺ، فأرسلَ إليه رسولُ الله ﷺ، فحلفَ وجحدَ، قال: فصَدَّقَهُ رسولُ الله ﷺ وكذَّبني، قال: فجاءَ عمِّي إليَّ فقال: ما أَرَدْتُ إلى أن مَقَتَكَ رسولُ الله وكذَّبَكَ والمسلمون. قال: فوقَّعَ عليَّ من الهمِّ ما لم يَقَعْ على أحدٍ. قال: فبينما أنا أسير مع رسولَ الله ﷺ في سفرٍ، قد خَفَقْتُ برأسي من الهمِّ. إذ أتاني رسولُ الله ﷺ، فَعَرَكَ أُذُنِي وضحك في وجهي، فما كان يسُرُّني أن لي بها الخُلْدُ في الدنيا، ثم إنَّ أبا بكرٍ لَحِقَنِي فقال: ما قال لك رسولُ الله ﷺ؟ قلتُ: ما قالَ شيئاً، إلا أنَّه عَرَكَ أُذُنِي، وَضَحِكَ في وجهي، فقال: «أُبَشِّرُ»؛ ثم لَحِقَنِي عمر، فقلتُ له مثلَ قولِي لأبي بكرٍ، فلمَّا أَصَبَحْنَا قرَأَ رسولُ الله ﷺ سورةَ المنافقين<sup>(٢)</sup>

(١) في الأصل: «ففاض الماء» والمثبت من طبعة دمشق والترمذي.

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٠٠) في تفسير سورة المنافقين: في فاتحتها، و(٤٩٠١) فيه: باب ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً﴾، و(٤٩٠٢) فيه: باب قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطَغَى عَلَيْهِمْ﴾، و(٤٩٠٣) فيه: باب ﴿وَلِإِذَا رَأَوْهُمْ تَبَيعُوا أَجْسَامَهُمْ﴾؛ وأخرجه مسلم (٢٧٧٢) في صفات المنافقين؛ والترمذي (٣٣١٢) و(٣٣١٣) و(٣٣١٤) في التفسير: باب ومن سورة المنافقين. وأخرجه أحمد في المسند ٣٦٨/٤، ٣٦٩، (١٨٧٩٩).



٨٥٠ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: من كان له مالٌ يبلِّغُهُ حَجَّ بيتِ ربِّهِ أو تَجِبَ عليه فيه زكاةٌ، فلم يفعل، سألَ الرَّجْعَةَ عندَ الموت، فقال رجلٌ: يا بنَ عباس، اتَّقِ الله، فإنما يسألُ الرجعةَ الكفارُ، قال: سأتلُو عليك بذلك قُرْآنًا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾<sup>(١)</sup> وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْفِكَ أَحَدُكُمْ أَلْمُوتَ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المنافقون: ٩ - ١١] قال: فما يُوجِبُ الزكاة؟ قال: إذا بَلَغَ المالُ مَتْنَيْنِ فصَاعِدًا، قال: فما يوجِبُ الحَجَّ؟ قال: الزَّادُ والبَعِيرُ. أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية له عن ابن عباس، عن النبي ﷺ بنحوه، قال: والأول أصحُّ<sup>(٤)</sup>.

## سورة التغابن

٨٥١ - (خ - عَلَقْمَةُ بْنُ قَيْسٍ النَّخَعِيُّ) رحمه الله، قال: شَهِدْنَا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، وَعَرَضَ الْمَصَاحِفَ، فَأَتَى عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبُ﴾ [التغابن: ١١] قال: هي المصائب<sup>(٣)</sup> تُصِيبُ الرَّجُلَ، فَيَعْلَمُ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، فَيُسَلِّمُ وَيَرْضَى. أخرجه البخاري<sup>(٤)</sup>.

(١) الترمذي (٣٣١٦) في التفسير: باب ومن سورة المنافقين، من حديث أبي جناب الكلبي، عن الضَّحَّاكِ بْنِ مَرْحَمٍ، عن ابن عباس، وأبو جناب الكلبي، واسمه يحيى بن أبي حية ضعيف، ورواية الضحَّاك عن ابن عباس فيها انقطاع.

(٢) لفظ الترمذي: حدثنا عبد بن حُميد، حدثنا عبد الرزاق، عن الثوري عن يحيى بن أبي حية عن الضحَّاك عن ابن عباس عن النبي ﷺ بنحوه. هكذا روى ابن عيينة وغير واحد هذا الحديث عن أبي جناب عن الضحَّاك عن ابن عباس قوله ولم يرفعه، وهذا أصحُّ من رواية عبد الرزاق، وأبو جناب القُصَّاب، اسمه يحيى بن أبي حية، وليس هو بالقوي في الحديث.

(٣) لفظ البخاري: «هو الذي أصابته مصيبة رضي وعرف أنها من الله»، ولفظ طبعة دمشق: «هي المصائب».

(٤) البخاري في تفسير سورة التغابن تعليقًا قبل الحديث رقم (٤٩٠٨)، قال الحافظ: هذا التعليق =



٨٥٢ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، سُئِلَ عن هذه الآية: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِتٍ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عُدُّوَالَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ﴾ [التغابن: ١٤]، قال: هؤلاء رجالٌ أسلموا من أهل مكة، وأرادوا أن يأتوا النبي ﷺ، فَأَبَى أَزْوَاجُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ أَنْ يَدْعُوهُمْ أَنْ يَأْتُوا النبي ﷺ، فلما أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَوْا النَّاسَ قَدْ فَفَهُوا فِي الدِّينِ، هَمُّوا أَنْ يُعَاقِبُوهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِتٍ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عُدُّوَالَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ...﴾ [التغابن: ١٤] الآية. أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>

## سورة الطلاق

٨٥٣ - (ط - عبد الله بن عمر بن الخطاب) رضي الله عنهما، قرأ: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقَتُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ﴾ لِقَبْلِ<sup>(٢)</sup> ﴿عِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] قال مالك رحمه الله: يعني بذلك أَنْ يُطَلَّقَ فِي كُلِّ طَهْرٍ مَرَّةً<sup>(٣)</sup>. أخرجه الموطأ<sup>(٤)</sup>.

= وصله عبد الرزاق عن ابن عينة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن علقمة مثله، لكن لم يذكر ابن مسعود. وكذا أخرجه الفريابي عن الثوري، وعبد بن حميد عن عمر بن سعد عن الثوري عن الأعمش، والطبري من طريق عن الأعمش. نعم أخرجه البرقاني من وجه آخر، فقال عن علقمة قال: شهدنا عنده - يعني عند عبد الله - عرض المصاحف، فَأَتَى عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ سَبِيلَهُ﴾ قال: هي المصيبات تُصِيبُ الرَّجُلَ، فيعلم أنها من عند الله، فيسَلِّمُ وَيَرْضَى.

(١) الترمذي (٣٣١٧) في التفسير: باب ومن سورة التغابن، من حديث إسرائيل عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس، وسماك بن حرب صدوق، إلا في روايته عن عكرمة فإنها مضطربة، ومع ذلك فقد قال الترمذي: هذا حديثٌ صحيح، وذكره ابن كثير، من رواية ابن أبي حاتم وابن جرير والطبراني من حديث إسرائيل به، فهو حديث حسن.

(٢) قال النووي: هذه قراءة ابن عباس وابن عمر وهي شاذة لا تثبت قرآنًا بالإجماع، ولا يكون لها حكم خبر الواحد عندنا وعند محققي الأصولين. وقال الرُّزْقَانِي: وهذه القراءة على التفسير للثلاثة.

(٣) في الأصل: «مَرَّتَيْنِ» والمثبت من طبعة دمشق والموطأ.

(٤) الموطأ ٥٨٧/٢ (١٢٤٦) في الطلاق: باب جامع الطلاق؛ وإسناده صحيح؛ وفي رواية مسلم (١٤٧١) في الطلاق: قال ابن عمر: وقرأ النبي ﷺ: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقَتُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ فِي قَبْلِ عِدَّتِهِنَّ﴾.



(قُبِلَ عِدَّتَيْهِنَ) قُبِلَ الشَّيْءُ: مَا أَقْبَلَ مِنْهُ. أَيِ فَطَلَّقُوهُنَّ مُسْتَقْبِلَاتٍ عِدَّتَهُنَّ.

٨٥٤ - (س - ابن عباس) رضي الله عنهما، في قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] قال ابن عباس: قُبِلَ عِدَّتَيْهِنَّ. أخرجه النسائي<sup>(١)</sup>.

## سورة التحريم

٨٥٥ - (خ م د س - عائشة) رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ يُحِبُّ الْعَسَلَ وَالْحُلُوءَ، وَكَانَ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ الْعَصْرِ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ فَيَدْنُو مِنْ إِحْدَاهُنَّ، فَيَدْخُلُ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عَمْرِ، فَاحْتَبَسَ أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَحْتَبِسُ، فَغِزْتُ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ فَقِيلَ لِي: أَهْدَتْ لَهَا امْرَأَةً مِنْ قَوْمِهَا عُكَّةً مِنْ عَسَلٍ، فَسَقَتِ النَّبِيَّ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً، فَقُلْتُ: أَمَا وَاللَّهِ لَنَخْتَالَنَّ لَهُ. فَقُلْتُ لِسُودَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ: إِنَّهُ سَيَدْنُو مِنْكَ، فَإِذَا دَنَا مِنْكَ فَقُولِي لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكَلْتَ مَغَافِيرَ؟ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: لَا، فَقُولِي لَهُ: مَا هَذِهِ الرِّيحُ الَّتِي أَجِدُّ؟ - زَادَ فِي رِوَايَةٍ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يَوْجَدَ مِنْهُ الرِّيحُ - فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: سَقَتَنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ. فَقُولِي لَهُ: جَرَسَتْ نَخْلُ الْعُرْفُطِ، وَسَاقُولُ ذَلِكَ؛ وَقُولِي أَنْتِ يَاصْفِيَّةُ مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَتْ: تَقُولُ سُودَةُ: فَوَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَامَ عَلَى الْبَابِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَبَادِيَهُ بِمَا أَمَرَنِي فَرَقًا مِنْكَ، فَلَمَّا دَنَا مِنْهَا قَالَتْ لَهُ سُودَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَلْتَ مَغَافِيرَ؟ قَالَ: «لَا» قَالَتْ: فَمَا هَذِهِ الرِّيحُ الَّتِي أَجِدُّ مِنْكَ؟ قَالَ: «سَقَتَنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ». فَقَالَتْ: جَرَسَتْ نَخْلُ الْعُرْفُطِ، فَلَمَّا دَارَ إِلَيَّ، قُلْتُ لَهُ نَحْوَ ذَلِكَ، فَلَمَّا دَارَ إِلَى صَفِيَّةَ، قَالَتْ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَلَمَّا دَارَ إِلَى حَفْصَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ؟ قَالَ: «لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ». قَالَتْ: تَقُولُ سُودَةُ: وَاللَّهِ لَقَدْ حَرَمْنَا. قُلْتُ لَهَا: اسْكُتِي.

وفي رواية قالت: كان رسول الله ﷺ يَمُكُّ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، فَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا، قَالَتْ: فَتَوَاصَيْتُ<sup>(٢)</sup> أَنَا وَحَفْصَةُ، أَنَّ آيُنَا مَا دَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلْتَقُلْ

(١) سنن النسائي ١٣٩/٦ (٣٣٩٣) في الطلاق: باب وقت الطلاق للعدة، وإسناده صحيح، وسيأتي مطولا برقم (٥٧٨٦).

(٢) في الأصل: «فتواصينا»، وفي طبعة دمشق: «فتواطأت»، وفي بعض الروايات: «فتواطيت»؛ والمثبت من البخاري.



له: إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغْفِيرٍ، أَكَلْتَ مَغْفِيرًا؟ فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا، فَقَالَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ»<sup>(١)</sup>، وَلَنْ أَعُودَ لَهُ، فَتَزَلُ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التَّحْرِيمُ: ١]، ﴿إِنْ تُؤْتُوا إِلَى اللَّهِ﴾ [التَّحْرِيمُ: ٤]: لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ ﴿وَلَا أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾ [التَّحْرِيمُ: ٣] لِقَوْلِهِ: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا وَلَنْ أَعُودَ لَهُ»، وَقَدْ حَلَفْتُ فَلَا تُخْبِرِي بِذَلِكَ أَحَدًا. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ، وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ الرَّوَايَةَ الثَّانِيَةَ<sup>(٢)</sup>.

(١) وهذه الرواية من طريق عبيد بن عمير عن عائشة، في الصحيحين أيضًا من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وفيه أن شرب العسل كان عند حفصة بنت عمر، قال الحافظ: وأخرج ابن مردويه من طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن شرب العسل كان عند سودة، وأن عائشة وحفصة هما اللتان توطأتا على وفق ما في رواية عبيد بن عمير، وإن اختلفا في صاحبة العسل، وطريق الجمع بين هذا الاختلاف الحمل على التعدد، فلا يمنع تعدد السبب للأمر الواحد، فإن جنح إلى الترجيح، فرواية عبيد بن عمير أثبت لموافقة ابن عباس لها، على أن المظاهرتين حفصة وعائشة على ما تقدم في التفسير، وفي الطلاق من جزم عمر بذلك، فلو كانت حفصة صاحبة العسل لم تقرأ في التظاهر بعائشة، لكن يمكن تعدد القصة في شرب العسل وتحريمه، واختصاص النزول بالقصة التي فيها أن عائشة وحفصة هما المظاهرتان، ويمكن أن تكون القصة التي وقع فيها شرب العسل عند حفصة كانت سابقة، ويؤيد هذا الحمل أنه لم يقع في طريق هشام بن عروة التي فيها: أن شرب العسل كان عند حفصة تعرض للآية، ولا يذكر سبب النزول. والراجح أيضًا أن صاحبة العسل زينب لاسودة، لأن طريق عبيد بن عمير أثبت من طريق ابن أبي مليكة بكثير، ولا جازم أن تتحد بطريق هشام بن عروة، لأن فيها أن سودة كانت ممن وافق عائشة على قولها: أجد ريح مغفير، ويرجحها أيضًا ما ثبت عن عائشة أن نساء النبي كنَّ حزينين، أنا وسودة وحفصة وصفية في حزب، وزينب بنت جحش وأم سلمة والباقيات في حزب، فهذا يرجح أن زينب هي صاحبة العسل، ولهذا غارت منها لكونها من غير حزبها، والله أعلم.

(٢) البخاري (٥٢٦٧ و ٥٢٦٨) في الطلاق: باب قوله تعالى: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾، و (٥٢١٦) في النكاح: باب دخول الرجل على نسائه في اليوم، و (٥٤٣١) في الأطعمة: باب الحلواء والعسل، و (٥٥٩٩) في الأشربة: باب البازق ومن نهى عن كل مسكر، و (٥٦١٤) فيه: باب شراب الحلواء والعسل، و (٥٦٨٢) في الطب: باب الدواء بالعسل، و (٦٩٧٢) في الحيل: باب ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر؛ ومسلم (١٤٧٤) في الطلاق: باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق؛ وأبو داود (٣٧١٤) في الأشربة: باب شرب العسل؛ والنسائي ١٥١/٦ (٣٤٢١) في الطلاق: باب قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾. وأخرجه أحمد في المسند ٢٢١/٦ (٢٥٣٢٤)، وسيأتي برقم (٥٥٧٩).



(عُكَّة) الْعُكَّة: الطَّرْفُ الذي يكونُ فيه العسل.

(مَغَافِير) الْمَغَافِيرُ بالفاء والياء: شيءٌ ينضَحُهُ الْعُرْفُطُ، حُلُوٌّ كالنَّاطِفِ، وله رِيحٌ كريهة.

(جَرَسَتِ الْعُرْفُطُ) جَرَسَتِ النحل الْعُرْفُطُ: إذا أَكَلَتْهُ، ومنه قيل لِلنَّخْلِ: جَوَارِس. وَالْعُرْفُطُ: جمع عُرْفُطَةٍ، وهو شَجَرٌ من الْعِصَاهِ زَهْرُهُ مُدَخَّرَجَةٌ، وَالْعِصَاهُ: كُلُّ شَجَرٍ يَغْظُمُ وله شوكٌ كَالطَّلَحِ وَالسَّمَرِ وَالسَّلَمِ، ونحو ذلك.

(فَرَقًا) الْفَرَقُ: الْفَرْعُ وَالْخَوْفُ.

٨٥٦ - (خ م ت س - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: لم أزل حَرِيصًا على أن أسألَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنِ الْمَرَاتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَيْنِ قَالَ اللَّهُ عز وجل: ﴿إِنْ نُبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤] <sup>(١)</sup> حتى حَجَّ عُمَرُ، وَحَجَّجْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْضُ الطَّرِيقِ عَدَلَ عُمَرُ، وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالْإِدَاوَةِ، فَتَرَزَّ ثُمَّ أَتَانِي، فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ، فَتَوَضَّأَ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مِنَ الْمَرَاتَانِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَانِ قَالَ اللَّهُ عز وجل: ﴿إِنْ نُبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]؟ فَقَالَ عُمَرُ: وَاعْجَبَا لَكَ يَا بَنَ الْعَبَّاسِ! قَالَ الزُّهْرِيُّ: كَرِهَ اللَّهُ مَسَالَهُ عَنْهُ وَلَمْ يَكْتُمَهُ، فَقَالَ: هُمَا عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ، ثُمَّ أَخَذَ يَسُوقُ الْحَدِيثَ - قَالَ: كُنَّا مَعَشَرَ قُرَيْشٍ قَوْمًا نَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ، قَالَ: وَكَانَ مِنْزِلِي فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ بِالْعَوَالِي، فَتَغَضَّبْتُ يَوْمًا عَلَى امْرَأَتِي، فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعُنِي، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي، فَقَالَتْ: مَا تَنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ! فَوَاللَّهِ إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيُرَاجِعُنَّهُ، وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ. فَاَنْطَلَقْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: أَتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ. فَقُلْتُ: أَتَهْجُرُهُ إِحْدَاكُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قُلْتُ: قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْكُمْ وَخَسِرَتْ، أَفَتَأْمَنُ إِحْدَاكُنَّ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لَغَضَبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَإِذَا هِيَ هَلَكَتْ، لَا تُرَاجِعِي رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا تَسْأَلِيهِ شَيْئًا وَسَلَّيْنِي

(١) نقل القرطبي في تفسيره ١٧٣/٦، ١٧٤ قال الخليل بن أحمد والفراء: كل شيء يوجد من خلق الإنسان إذا أضيف إلى اثنين جمع. تقول: هَشِمْتُ رُؤُوسَهُمَا وَأَشْبَعْتُ بَطْنَهُمَا، و﴿إِنْ نُبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾، ولهذا قال: ﴿فَأَقْطَعُوا آيِدِيَهُمَا﴾ ولم يقل: يديهما.



مَابَدَا لَكَ، وَلَا يَغْفِرُكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْسَمُ<sup>(١)</sup> وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ ﷺ مِنْكَ - يُرِيدُ عائشة - وكان لي جَارٌ من الأنصار، فَكُنَّا نَتَنَاقَشُ التَّزْوِلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَنْزِلُ يَوْمًا، وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَيَأْتِينِي بِخَبَرِ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَأَتِيهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَكُنَّا نَتَحَدَّثُ: أَنَّ غَسَّانَ تُنْعِلُ الْخَيْلَ لَتَغْزُونََا، فَتَزِلُ صَاحِبِي، ثُمَّ أَنَا نِي عِشَاءَ، فَضَرَبَ بَابِي، ثُمَّ نَادَانِي، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: حَدِّثْ أَمْرًا عَظِيمًا! فَقُلْتُ: مَاذَا؟ جَاءَتْ غَسَّانُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَأَهْوَلُ، طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ. قُلْتُ: قَدْ خَابَتْ حَفْصَةُ وَخَسِرَتْ، كُنْتُ أَظُنُّ هَذَا يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ، حَتَّى إِذَا صَلَّيْتُ الصُّبْحَ شَدَّدْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي، ثُمَّ نَزَلْتُ، فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ وَهِيَ تَبْكِي، فَقُلْتُ: أَطْلَقُكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: لَا أَذْرِي، هُوَ هَذَا مُعْتَرِلٌ فِي هَذِهِ الْمَشْرُوبَةِ، فَأَتَيْتُ غَلَامًا لَهُ أَسْوَدَ فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ. فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ، قَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتَ. فَاَنْطَلَقْتُ حَتَّى أَتَيْتُ الْمَنْبِرَ، فَإِذَا عِنْدَهُ رَهْطٌ جُلُوسٌ، يَبْكِي بَعْضُهُمْ، فَجَلَسْتُ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ، فَأَتَيْتُ الْغَلَامَ، فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ، فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتَ، فَخَرَجْتُ فَجَلَسْتُ إِلَى الْمَنْبِرِ، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ، فَأَتَيْتُ الْغَلَامَ، فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ، فَصَمَتَ، فَوَلَّيْتُ مُذْبِرًا، فَإِذَا الْغَلَامُ يَدْعُونِي، فَقَالَ: ادْخُلْ فَقَدْ أَذِنَ لَكَ. فَدَخَلْتُ، فَسَلَّمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى رِمَالِ حَصِيرٍ، قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِهِ، فَقُلْتُ: أَطْلَقْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ نِسَاءَكَ؟ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ، فَقَالَ: «لَا»، فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، لَوْ رَأَيْتَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكُنَّا مَعَشَرَ قَرِيشٍ نَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ، فَتَغَضَّبْتُ عَلَى أَمْرَاتِي يَوْمًا، فَإِذَا هِيَ تَرَايَعُنِي، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تَرَايَعُنِي، فَقَالَتْ: مَا تَنْكَرُ أَنْ أَرَايَعَكَ؟ فَوَاللَّهِ إِنَّ أَزْوَاجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيُرَايَعُنَهُ، وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ، فَقُلْتُ: قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَخَسِرَ، أَفَتَأْمَنُ إِحْدَاهُنَّ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِيُغْضِبَ رَسُولَ اللَّهِ، فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ: لَا يَغْفِرُكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْسَمَ وَأَحَبُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ. فَتَبَسَّمَ أُخْرَى. فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، فَجَلَسْتُ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فِي الْبَيْتِ، فَوَاللَّهِ

(١) «أَنْ كَانَتْ»: بفتح الهمزة، والمراد بالجارّة هنا: الضرة، و«أوسم» أحسن وأجمل، والوسامة: الجمال.



مارأيت فيه شيئاً يرُدُّ البصر، إلا أهبة ثلاثة، فقلت: يا رسول الله، ادعُ الله أن يُوسِّعَ علي أمّتك، فقد وسَّعَ على فارسَ والروم، وهم لا يعبدون الله. فاستوى جالساً، ثم قال: «أفي شك أنت يا بن الخطّاب؟ أولئك قومٌ عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا». فقلت: استغفر لي يا رسول الله؛ وكان أقسم أن لا يدخلَ عليهنَّ شهراً من أجل ذلك الحديث، حين أفضتُه حفصةُ إلى عائشة، من شدةِ موجدتهِ عليهنَّ حتى عاتبهُ الله تعالى.

قال الزُّهري: فأخبرني عروة عن عائشة قالت: لما مضتُ تسعَ وعشرون ليلةً، دخل عليّ رسولُ الله ﷺ، بدأ بي فقلت: يا رسول الله إنك أقسمتَ أن لا تدخلَ علينا شهراً، وإنك دخلتَ من تسعَ وعشرينَ أعدهنَّ؟ فقال: «إنَّ الشهرَ تسعَ وعشرون» - زادَ في رواية: وكانَ ذلك الشهرَ تسعاً وعشرين ليلةً، ثم قال: «يا عائشة، إنِّي ذاكرٌ لك أمراً، فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمري أبويك»، ثم قرأ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾ (٢٨) وَإِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْراً عَظِيماً [الأحزاب: ٢٨ - ٢٩]. قالت عائشة: قد علِمَ والله أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه، فقلت: أفي هذا استأمرُ أبوي؟ فإنِّي أريدُ الله ورسولَهُ والدارَ الآخرة.

وفي رواية: أنَّ عائشة قالت له: لا تُخبرِ نساءك أني اخترتك. فقال لها النبي ﷺ: «إنَّ الله أرسلني مُبلِّغاً، ولم يُرسلني مُتَعَتِّباً». هذه رواية البخاري ومسلم والترمذي.

ولمسلم أيضاً نحو ذلك، وفيه: وذلك قبل أن يؤمزنَ بالحِجَاب.

وفيه: دخولُ عمرَ على عائشة وحفصة ولوُمهُ لهما، وقوله لحفصة: والله لقد علمتُ أنَّ رسولَ الله ﷺ لا يُحِبُّكَ، ولولا أنا لطلَّقَكَ.

وفيه: قولُ عمر عند الاستئذان - في إحدى المرات - ياربأح، استأذن لي، فإنِّي أطُرُّ أنَّ رسولَ الله ﷺ ظنَّ أني جئت من أجل حفصة، والله لئن أمرني أن أضرب عنقها لأضربنَّ عنقها، قال: ورفعتُ صوتي، وأتته أذن له عند ذلك، وأتته استأذن رسولَ الله ﷺ في أن يخبرَ الناسَ أنه لم يُطلِّقْ نساءهُ، فأذن له، وأتته قام على باب المسجد، فنادى بأعلى صوته: لم يُطلِّقْ رسولُ الله ﷺ نساءهُ، وأتته قال له - وهو يرى الغضبَ في وجهه - يا رسولَ الله، ما يشقُّ عليك من شأنِ النساءِ، فإن كنتَ طَلَقْتَهُنَّ، فإنَّ اللهَ معك،



وملائكته وجبريلَ وميكائيلَ، وأنا وأبو بكرٍ والمؤمنون معك، قال: ولَمَّا تَكَلَّمْتُ - وأحمدُ الله - بكلامٍ، إلا رجوتُ أَنْ يَكُونَ اللهُ يُصَدِّقُ قَوْلِي الَّذِي أَقُولُ، فنزلتُ هذه الآية، آية التخيير: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَنَاطَاتٍ نَزَبَتْ عَنِ الْفَاحِشِ سَيِّئَاتٍ فَيُنْكِحَكَ أَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥].

وفيه: أنه قال: فلم أزلُ أُحَدِّثُهُ، حتى تَحَسَّرَ الغَضْبُ عن وجهه وحتى كَثُرَ فضحكُ - وكان من أحسنِ الناسِ نَعْرًا - قال: ونزلتُ أَتَشَبُّهُ بِالْجَذَعِ وهو جَذَعٌ يَرْقَى عليه رسولُ الله ﷺ وينحدرُ، ونزلَ رسولُ الله ﷺ كأنما يمشي على الأرض، مايمشُهُ بيده. فقلتُ: يا رسولَ الله، إنما كنتُ في العُرْفَةِ تسعًا وعشرين؟ فقال: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وعشرين»، قال: ونزلتُ هذه الآية: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]. قال: فكنْتُ أنا الذي اسْتَنْبَطْتُ ذلك الأمر، فأنزلَ الله عَزَّ وَجَلَّ آية التخيير.

وفي روايةٍ للبخاري ومسلم: قال: مكثتُ سنةً أريدُ أَنْ أَسْأَلَ عمرَ بنَ الخطاب عن آية، فما أَسْتَطِيعُ أَنْ أَسْأَلَهُ، هَيْبَةً لَهُ، حتى خَرَجَ حَاجًّا، فخرجتُ معه، فلَمَّا رَجَعْنَا - وكنا ببعضِ الطريق - عَدَلْتُ إِلَى الْأَرَاكِ لِحَاجَةٍ لَهُ فَوَقَفْتُ لَهُ حَتَّى فَرَعَ ثُمَّ سِرْتُ مَعَهُ، فقلتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مِنَ اللَّتَانِ تَظَاهَرَتَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَزْوَاجِهِ؟ فقال: تِلْكَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ. فقلتُ: وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَا رِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا مُنْذُ سَنَةٍ، فما أَسْتَطِيعُ هَيْبَةً لَكَ. قال: فَلَا تَفْعَلْ، مَا ظَنَنْتُ أَنَّ عِنْدِي مِنْ عِلْمٍ فَسَلْنِي، فَإِنْ كَانَ لِي بِهِ عِلْمٌ خَبَرْتُكَ بِهِ. ثم قال عمر: وَاللَّهِ إِنْ كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَانِعُهُ لِلنِّسَاءِ أَمْرًا، حَتَّى أَنْزَلَ اللهُ فِيهِمْ مَا أَنْزَلَ، وَقَسَمَ لَهُنَّ مَا قَسَمَ. قال: فبينما أنا في أَمْرِ أَتَأَمَّرُهُ، إِذْ قَالَتْ امْرَأَتِي: لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فقلتُ لَهَا: مَالِكٌ وَلَمَّا هَامَنَا! فِيمَا<sup>(١)</sup> تَكَلَّفَكَ فِي أَمْرِ أُرِيدُهُ! فقالت لي: عَجَبًا لَكَ يَا بَنَ الْخَطَابِ! مَا تُرِيدُ أَنْ تُرَاجَعَ أَنْتَ، وَإِنَّ ابْنَتَكَ لَتُرَاجِعُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، حَتَّى يَظُلَّ يَوْمُهُ غَضِبَان؟! فَقَامَ عَمْرٌ، فَأَخَذَ رِدَاءَهُ مَكَانَهُ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ، فَقَالَ لَهَا: يَا بَيْتِي، إِنَّكَ لَتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللهِ ﷺ حَتَّى يَظُلَّ يَوْمُهُ غَضِبَان؟ فقالت حَفْصَةُ: وَاللَّهِ إِنَّا لَتُرَاجِعُهُ، فقلتُ: تَعْلَمِينَ أَنِّي أَحْذَرُكَ عِقَابَةَ اللهِ وَغَضَبَ رَسُولِهِ؟ يَا بَيْتِي،

(١) كذا في (ظ) وطبعة دمشق، وفي البخاري: «وفيم».



لَا يَعْزُرُكَ هَذِهِ الَّتِي أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا، وَحُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهَا - يَرِيدُ عَائِشَةَ - قَالَ: ثُمَّ خَرَجْتُ، حَتَّى دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ لِقَرَابَتِي مِنْهَا، فَكَلَّمْتُهَا، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَابِ! دَخَلْتَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى تَبْتَغِي أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ وَبَيْنَ أَزْوَاجِهِ؟ قَالَ: فَأَخَذْتَنِي وَاللَّهِ أَخَذًا كَسَرْتَنِي بِهِ عَنْ بَعْضِ مَا كُنْتُ أَجِدُ، فَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهَا؛ وَكَانَ لِي صَاحِبٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، إِذَا غِبْتُ أَتَانِي بِالْخَبَرِ، وَإِذَا غَابَ كُنْتُ أَنَا آتِيهِ بِالْخَبَرِ، وَنَحْنُ نَتَخَوَّفُ مَلِكًا مِنْ مَلُوكِ غَسَّانَ، ذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَسِيرَ إِلَيْنَا، فَقَدْ امْتَلَأْتُ صَدُورُنَا مِنْهُ، فَإِذَا صَاحِبِي الْأَنْصَارِيُّ يَدُقُّ الْبَابَ. فَقَالَ: افْتَحْ، افْتَحْ. فَقُلْتُ: جَاءَ الْغَسَّانِيُّ؟ فَقَالَ: بَلِ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ، اعْتَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَزْوَاجَهُ. فَقُلْتُ: رَغِمَ أَنْفُ حَفْصَةَ وَعَائِشَةَ، فَأَخَذْتُ ثَوْبِي فَأَخْرَجْتُ حَتَّى جِئْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَشْرُوبَةٍ لَهُ، يَزَقِّي عَلَيْهَا بِعَجَلَةٍ، وَغَلَامٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَأْسِ الدَّرَجَةِ، فَقُلْتُ: قُلْ: هَذَا عَمْرُ بْنُ الْخَطَابِ. فَأَذِنَ لِي، قَالَ عَمْرُ: فَقَصَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ، فَلَمَّا بَلَغْتُ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ، تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّهُ لَعَلَى حَصِيرٍ، مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ، وَتَحْتَ رَأْسِهِ وَسَادَةٌ مِنْ أَدَمَ، حَشَوْهَا لَيْفٌ، وَإِنَّ عِنْدَ رِجْلَيْهِ قَرَطًا مَصْبُورًا، وَعِنْدَ رَأْسِهِ أَهْبٌ مُعَلَّقَةٌ، فَرَأَيْتُ أَثَرَ الْحَصِيرِ فِي جَنْبِهِ، فَبَكَيْتُ. فَقَالَ: «مَا يَبْكِيكَ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ كَسْرِي وَقِصْرَ فِيمَا هُمَا فِيهِ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ؟! فَقَالَ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَهُمُ الدُّنْيَا، وَلَنَا الْآخِرَةُ؟»

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مُجْمَلًا، وَهَذَا لَفْظُهُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا أَنْ أَسْأَلَ عَمْرَ بْنَ الْخَطَابِ عَنِ الْمَرَاتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَيْنِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنْ نُبَوِّأَ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التَّحْرِيمُ: ٤] وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

هَكَذَا قَالَ النَّسَائِيُّ وَلَمْ يَذْكُرْ لَفْظَهُ، وَقَالَ: وَاعْتَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ - مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ، حِينَ أَفْشَتْهُ حَفْصَةُ إِلَى عَائِشَةَ - تِسْعًا وَعَشْرِينَ لَيْلَةً، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَكَانَ قَالَ: مَا أَنَا بِدَاخِلٍ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا، مِنْ شِدَّةِ مَوْجِدَتِهِ عَلَيْهِنَّ حِينَ حَدَّثَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَدِيثَهُنَّ، فَلَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعَشْرُونَ لَيْلَةً دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَبَدَأَ بِهَا؛ فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: قَدْ كُنْتُ أَلَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَدْخُلُ عَلَيْنَا شَهْرًا، وَإِنَّا أَصْبَحْنَا مِنْ تِسْعٍ وَعَشْرِينَ لَيْلَةً، نَعُدُّهَا عَدًّا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعَشْرُونَ لَيْلَةً»<sup>(١)</sup>.

(١) البخاري (٢٤٦٨) في المظالم: باب الغرفة العلية المشرفة، و(٥١٩١) في النكاح: باب موعظة =



(العوالي): جمعُ عالية، وهي أماكنُ بأعلى أراضي المدينة.  
(صَغَتْ) صَغَتْ قُلُوبُكُما: مَالَتْ.

الرجل ابنته لحال زواجها؛ ومسلم (١٤٧٩) في الطلاق: باب الإيلاء واعتزال النساء؛ والترمذي (٣٣١٨) في التفسير: باب ومن سورة التحريم؛ والنسائي ١٣٧/٤ (٢١٣٢) في الصوم: باب كم الشهر؛ وأخرجه أحمد في مسنده ٣٣/١ (٢٢٢)، وسلف برقم (١٤٠).  
وفي الحديث من الفوائد: سؤال العالم عن بعض أمور أهله وإن كان عليه فيه غضاضة إذا كان في ذلك سنة تنقل ومسألة تحفظ؛ وفيه توقيف العالم ومهابته عن استفسار ما يخشى من تغييره عند ذكره، وترقب خلوات العالم ليسأل عما لعله لو سئل عنه بحضرة الناس أنكره على السائل، وفيه أن شدة الوطأة على النساء مذموم، لأنَّ النبي ﷺ أخذ بسيرة الأنصار في نسائهم وترك سيرة قومه؛ وفيه تأديب الرجل ابنته وقرابته بالقول لأجل إصلاحها لزواجها، وفيه سياق القصة على وجهها وإن لم يسأل السائل عن ذلك، إذا كان في ذلك مصلحة من زيادة شرح وبيان، لاسيما إذا كان العالم يعلم أن الطالب يؤثر ذلك؛ وفيه البحث في العلم في الطرق والخلوات، وفي حال القعود والمشى؛ وفيه ذكر العالم ما يقع من نفسه وأهله بما يترتب عليه من فائدة دينية، وإن كان في ذلك حكاية ما يستهجن؛ وجواز ذكر العمل الصالح لسياق الحديث على وجهه؛ وبيان ذكر وقت التحل؛ وفيه الصبر على الزوجات والإغضاء عن خطابهن، والصفح عما يقع منهن من ذلك في حق المرأة دون ما يكون من حق الله تعالى؛ وفيه جواز اتخاذ الحاكم عند الخلوة بواباً يمنع من يدخل إليه بغير إذنه؛ وفيه أن للإمام أن يحتجب عن بطانته وخاصة عند الأمر يطرقه من جهة أهله حتى يذهب غيظه، ويخرج إلى الناس وهو منبسط إليهم، فإنَّ الكبير إذا احتجب لم يحسن الدخول إليه بغير إذن ولو كان الذي يريد أن يدخل جليل القدر، عظيم المنزلة عنده؛ وفيه أنَّ المرأة إذا رأى صاحبها مهموماً استحب له أن يحدثه بما يُزيل همَّه ويطيب نفسه، لقول عمر: لأقولنَّ شيئاً يضحك النبي ﷺ، ويستحب أن يكون ذلك بعد استئذان الكبير في ذلك، كما فعل عمر؛ وفيه التجلُّ بالثوب والعمامة عند لقاء الأكابر؛ وفيه التناوب في مجلس العالم إذا لم تيسر المواظبة على حضوره لشاغل شرعي من أمر ديني أو دنيوي؛ وفيه أن الأخبار التي تشاع ولو كثر نالوها إن لم يكن مرجعها إلى أمر حسِّي من مشاهدة أو سماع لا تستلزم الصدق، فإنَّ جزم الأنصاري في روايته بوقوع التلطيق، وكذا جزم الناس الذين رأهم عمر عند المنبر بذلك، محمولٌ على أنهم شاع بينهم ذلك من شخص بناءً على التوهم الذي توهمته من اعتزال النبي ﷺ نساءه فظنَّ لكونه لم تجرِ عادته بذلك أنه طلقهن فأشاع أنه طلقهن، فشاع ذلك فتحدث الناس به؛ وفيه أن الغضب والحزن يحمل الرجل الوقور على ترك التأني المألوف منه، لقول عمر: ثم غلبني ما أجِدُّ ثلاث مرات؛ وفيه كراهة سخط النعمة واحتقار ما أنعم الله به ولو كان قليلاً، والاستغفار من وقوع ذلك، وطلب الاستغفار من أهل الفضل، وإيثار القناعة، وعدم الالتفات إلى ما خصَّ به الغير من أمور الدنيا الفانية.



(جارتك) الجارة هاهنا: الضَّرة؛ أرادَ بها عائشة رضي الله عنها.  
 (أوسَمَ منك) أكثر منك حُسْنًا وجمالاً. والوسامة: الحُسْنُ والجمال.  
 (أوضأ منك) أكثر منك وضاءً؛ والوضاءة: الحُسْنُ والنظافة، ومنه الوُضوء.  
 (نتناوبُ) التَّنَاوُبُ: هو أنْ تفعلَ الشيءَ دفعةً، ويفعله الآخرُ دفعةً أخرى، مرَّةً بعدَ مرَّةٍ.

(المُسرَّبة) بضمِّ الراء وفتحها: الغُرْفة.  
 (رمالُ حصير) يقال: رَمَلْتُ الحَصِيرَ: إذا ضَفَرْتُهُ ونسجته؛ والمرادُ أنه لم يكن على السَّرِيرِ وطاءٌ سوى الحَصِيرِ.

(نَقِيرُ) النَّقِيرُ: جذعٌ يُنْقَرُ، ويُجْعَلُ فيه كالمِراقِي، يُصْعَدُ عليه إلى الغُرْفِ.  
 (أُهْبَةٌ، وأُهْبٌ) الأُهْبُ: جمعُ إِهَابٍ، وكذلك الأُهْبَةُ، والإِهَابُ: الجِلْدُ، ويُجمَعُ أيضًا على أُهْبٍ بالضمِّ.  
 (المَوْجِدَةُ) الغَضْبُ.

(نَحَسَرُ) الغَضْبُ: أي انْكَشَفَ وزالَ.  
 (كَشَرُ) كَشَرَ عن أسنانه: أي كَشَفَ.  
 (أَنَامَرَةُ) النَّامِرُ: تدبُّرُ الشيءِ والتفكُّرُ فيه، ومشاورة النفس في شأنِهِ.  
 (قَرَطًا) القَرَطُ: وَرَقُ السَّلَمِ، يُدْبَعُ به الجلود.  
 (مَضْبُورًا) المَضْبُورُ: المجموعُ، أي: جُعِلَ صُبْرَةً كَصُبْرَةِ الطعامِ.

٨٥٧ - (س - أنس بن مالك) رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله ﷺ كانت له أمةٌ يَطْوُها، فلم تَزَلْ به عائشة وحفصة، حتى حرَّمها على نفسه، فأنزلَ الله ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التَّحْرِيمُ: ١]... الآية. أخرجه النسائي<sup>(١)</sup>.

(١) سنن النسائي ٧/٧ (٣٩٥٩) في عشرة النساء: باب الغيرة، وإسناده قوي. وذكر ابن كثير في تفسيره ٨/٤٠٤: عن الهيثم بن كليب قال: حدثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي حدثنا=



## سورة نّ

٨٥٨ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، في قوله تعالى: ﴿عُتِّلَ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْمٌ﴾ [ن: ١٣]<sup>(١)</sup> قال رجلٌ من قريش: كانت له زَنْمَةٌ مثل زَنْمَةِ الشاة. أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup>

(عُتِّلَ) العُتْلُ: اللفظ الغليظ؛ وقيل: الجافي الشديد الخصومة.

(زَيْمٌ) الزَنْمَةُ: الهنأة المعلقة عند حَلْيِ المغزى، وهما زنمتان، والمراد بالزَيْمِ الدَّعِي في النسب المُلْحَق بالقوم وليس منهم، تشبيهاً له بالزَنْمَةِ.

٨٥٩ - (خ - أبو سعيد الخُدري) رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول:

= مسلم بن إبراهيم حدثنا جرير بن حازم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال: قال النبي ﷺ لحفصة: لا تخبري أحداً، وإنَّ أم إبراهيم علي حرام، فقالت: أتحرم ما أحلَّ الله لك؟ قال: «فوالله لا أفترها» قال: فلم يقرَّبها حتى أخبرت عائشة. قال: فأنزل الله تعالى: ﴿قَدْ رَضَّ اللَّهُ لَكُمْ فَيْحَةً أَتَيْنَكُمُ﴾ وهذا إسنادٌ صحيح، ولم يخرجهُ أحدٌ من أصحاب الكتب الستة، وقد اختاره الحافظ الضياء المقدسي في كتابه «المستخرج».

(١) قال الحافظ في الفتح ٤٦٧/٨: «العتل» قال الفراء: الشديد الخصومة، وقيل: الجافي عن الموعظة. وقال أبو عبيدة: اللفظ: الشديد. وقال الحسن: الفاحش الآثم. وقال الخطابي: الغليظ العنيف. وقال الداودي: السَّمين العظيم العنق والبطن. وقال الهروي: الجموع المنوع. والزنيم: الملتصق في القوم ليس منهم، قال حسان:

وأنت زنيم نيط في آل هاشم كما نيط خلف الراكب القدح الفرد

قال الحافظ في الفتح ٥٠٨/٨: اختلف في الذي نزلت فيه، فقيل: هو الوليد بن المغيرة. ذكره يحيى بن سلام في تفسيره. وقيل: الأسود بن عبد يغوث، ذكره سنيذ بن داود في تفسيره؛ وقيل: الأخنس بن شريق، ذكره السهيلي عن القعني؛ وزعم قوم: أنه أبو الأسود، وليس به، وأبعد من قال: إنه عبد الرحمن بن الأسود، فإنه هو يصغر عن ذلك، وقد أسلم، وذكر في الصحابة.

(٢) البخاري (٤٩١٧) في تفسير سورة نّ والقلم: باب ﴿عُتِّلَ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْمٌ﴾؛ وقال الحافظ: زاد أبو نعيم في مستخرجه: «في آخره زنمة يعرف بها» وفي رواية سعيد بن جبيرة عند الحاكم ٤٩٩/٢: يعرف بالشر كما تعرف الشاة بزنمتها، وللطبري من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: نعت فلم يعرف حتى قيل: زنيم فعرف، وكانت له زنمة في عنقه يعرف بها.



«يَكْشِفُ رُبَّنَا عَنْ سَاقِهِ»<sup>(١)</sup>، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا».

أخرجه البخاري هكذا، وهو طرفٌ من حديثٍ طويل، قد أخرجه هو ومسلم بطوله، وهو مذكورٌ في كتابِ القيامةِ من حرفِ القاف<sup>(٢)</sup>.

(يكشفُ عن ساقه) الساقُ في اللغة: الأمرُ الشديد، و«كشف الساق» مثلٌ في شدةِ الأمر. وأصله في الرَّوع، كما يُقال للأقطع الشحيح: يدهُ مغلولة، ولا يدُ ثمَّ ولا غلٌ، وإنما هو مثلٌ في البُخل، وكذلك هذا: لاساقَ هناك ولا كشف.

(طَبَقًا) الطَّبَقُ: خَرَزُ الظهر، واحِدُهَا: طَبَقَةٌ، يقال: صار فقارُهُم فقارةً واحدة، فلا يقدرونَ على السجود. وقيل: الطَّبَقُ: عَظْمٌ رقيق، يَفْصِلُ بين الفقارينِ، أي: صار

(١) قال الحافظ في الفتح ٥٠٨/٨: قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿يَوْمَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ﴾: قال: من شدةِ أمر، وعند الحاكم ٤٩٩/٢، ٥٠٠ وصححه ووافقه الذهبي من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: هو يوم كرب وشدة، قال الخطابي: فيكون المعنى: يكشف عن قدرته التي تنكشف عن الشدة والكرب. ووقع في هذا الموضع: «يكشف ربُّنا عن ساقه» وهو من رواية سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم، فأخرجها الإسماعيلي كذلك، ثم قال في قوله: «عن ساق» نكرة، ثم أخرجه من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم بلفظ: يكشف عن ساق، قال الإسماعيلي: هذه أصحُّ لموافقتها لفظ القرآن. والقرآن في الجملة لا يظن أن الله ذو أعضاء وجوارح لما في ذلك من مشابهة المخلوقين، تعالى الله عن ذلك، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. وقال النووي في شرح مسلم: وفسر ابن عباس وجمهور أهل اللغة وغريب الحديث الساق هنا: بالشدة. أي: يكشف عن شدةِ وأمرٍ مهول. وقال العيني في شرح البخاري ٢٣٤/٩ في باب يوم يكشف عن ساق: أي هذا باب في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ﴾ قيل: تكشف القيامة عن ساقها، وقيل: عن أمرٍ شديد فظيع، وهو إقبال الآخرة وذهاب الدنيا، وهذا من باب الاستعارة، تقول العرب للرجل إذا وقع في أمرٍ عظيم يحتاج فيه إلى اجتهاد ومعاناة ومقاساة للشدة: شَمَّرَ عن ساقه، فاستعير الساقُ في موضع الشدة وإن لم يكن كشف الساق حقيقة، كما يُقال: أسفر وجهُ الضُّبْح، واستقام له صدر الرأي. والعربُ تقول لسنة الحرب: كشفت عن ساقها.

(٢) البخاري (٤٩١٩) في تفسير سورة نون والقلم: باب يوم يكشف عن ساق، و(٧٤٣٨ و ٧٤٤٠) في التوحيد: باب وجوه يومئذ ناضرة؛ ورواية مسلم المطولة أخرجه في صحيحه (١٨٣) في الإيمان: باب معرفة طريق الرؤية؛ وكذلك أحمد في المسند ٢٧٥/٢ (٧٦٦٠)؛ وسيأتي برقم (٧٩٧٥).



الظهر عظمًا واحدًا.

(رِبَاءٌ وَسُمْعَةٌ) فعلتُ الشيءَ رِبَاءً وَسُمْعَةً: إذا فعلته لِيَرَاكَ النَّاسُ ويسمعوك.

## سورة نوح عليه السلام

٨٦٠ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: صارتِ الأوثانُ التي كانت في قوم نوح في العرب بَعْدُ، أَمَّا «وَدٌّ» فكانت لِكَلْبٍ يَدُومَةُ الْجَنْدَلِ، وأما «سُوعٌ» فكانت لِهَذِيلٍ، وأما «يَعُوثُ» فكانت لِمُرَادٍ، ثم صارت لِبَنِي عُطَيْفٍ بِالْجُوفِ<sup>(١)</sup> عِنْدَ سَبَأٍ، وأما «يَعُوقُ» فكانت لِهَمْدَانَ، وأما «نَسْرٌ» فَلِحَمِيرٍ، لآلِ ذِي الْكَلَاعِ، وكلُّها أسماءُ رجالٍ صالحينَ من قومِ نُوحٍ، فلمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ: أَنْ انصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِم التي كانوا يجلسُونَ فيها أنصابًا، وسَمُّوها بِأَسْمَائِهِمْ. ففعلُوا، فلم تُعْبَدْ حتى إذا هلك أولئك، وتَنَسَّخَ<sup>(٢)</sup> الْعِلْمُ عُيِدَتْ. أخرجه البخاري<sup>(٣)</sup>.

(أَنْصَابًا) الْأَنْصَابُ: الأصنام، وقيل: أحجارٌ كانوا ينصبونها، ويذبحون عليها لألهتهم الذبائح.

## سورة الجن

٨٦١ - (خ م ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: ماقراً رسولُ الله ﷺ على الجِنِّ ولارَاهِم<sup>(٤)</sup>، انْطَلَقَ رسولُ الله ﷺ في طائفةٍ من أصحابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَاظَ، وقد حِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُرْسِلَ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ، فَرَجَعَتْ

(١) في (د): «بِالْجُوفِ»، والمثبت من (ظ) والبخاري.

(٢) أي: علم تلك الصور بخصوصها.

(٣) البخاري (٤٩٢٠) في تفسير سورة نوح: باب ﴿وَدًّا وَلَا سُلَاطَةً لِّإِغْوَاكِ وَالْإِغْوَاكِ﴾.

(٤) قال النووي: لكنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ أثبت أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قرأَ على الجِنِّ: فكان ذلك مقدِّمًا على نفْيِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وقد أشارَ إلى ذلك مسلمٌ، فأخرج في صحيحه (٤٥٠) في الصلاة، عقبَ حديثِ ابْنِ عَبَّاسٍ هذا حديثَ ابْنِ مَسْعُودٍ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «أَتَانِي دَاعِي الْجِنِّ فَاظْلَقْتُ مَعَهُ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ». قال الحافظ: ويمكن الجمع بالتعُدُّد.

قال العلماء: هما قضيبان، وحديث ابن عباس في أول الأمر، وأول النبوة، ثم أتوا وسمعوا ﴿قُلْ أَوْحَى﴾.



الشياطينُ إلى قومهم، فقالوا: مالكم؟ قيل: حِيلَ بيننا وبين خبرِ السماء، وأرسلت علينا الشُّهُب. قالوا: وما ذاك إلا من شيءٍ حَدَثَ، فاضربوا مشارِقَ الأرضِ ومغَارِبَهَا، فمَرَّ النَّفَرُ الَّذِينَ أَخَذُوا نَحْوَ تِهَامَةَ بَالِنَبِيِّ ﷺ، وهو يَنْخُلُ<sup>(١)</sup> عَامِدِينَ إِلَى سَوَاقِ عُكَاطٍ، وهو يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ، فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ، اسْتَمَعُوا لَهُ، وقالوا: هذا الذي حَالَ بَيْنَنَا وبين خَبَرِ السَّمَاءِ، فَرَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ فقالوا: ﴿فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ۖ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَتَأْمَنَّا بِهِ، وَلَنْ تُشْرَكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ [الجن: ١ - ٢]، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ١].

زَادَ فِي رِوَايَةٍ: وَإِنَّمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ قَوْلُ الْجِنِّ<sup>(٢)</sup>. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ.  
قال الترمذي: وبهذا الإسناد قال: قَوْلُ الْجِنِّ لِقَوْمِهِمْ: ﴿لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩]، قال: لما رَأَوْهُ يُصَلِّي، وَأَصْحَابُهُ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، وَيَسْجُدُونَ بِسُجُودِهِ، قال: تَعَجَّبُوا مِنْ طَوَاعِيَةِ أَصْحَابِهِ لَهُ، قالوا لِقَوْمِهِمْ: ﴿لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩]<sup>(٣)</sup>.

(عَامِدِينَ) عَمَدَتْ إِلَى الشَّيْءِ: قَصَدَتْ نَحْوَهُ.

(حِيلَ) حَلَّتْ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ: فَصَلَّتْ بَيْنَهُمَا، وَمَنْعَتْ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخَرِ.

(لِبَدًا) أَي: مُجْتَمِعِينَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَهِيَ جَمْعُ لِبْدَةٍ.

٨٦٢ - (ت - ابن عباس) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ الْجِنُّ يَضْعُدُونَ إِلَى السَّمَاءِ

(١) قال النووي: كَذَا وَقَعَ فِي مُسْلِمٍ «بَنخُل» بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ. وَصَوَابُهُ «بَنخَلَةٌ» بِالْهَاءِ، وَهُوَ مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ هُنَاكَ، كَذَا جَاءَ صَوَابُهُ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُقَالُ فِيهِ: نَخْلٌ، وَنَخْلَةٌ. وَأَمَّا «تِهَامَةٌ» فَبِكْسَرِ التَّاءِ: وَهُوَ اسْمٌ لِكُلِّ مَازَلٍ عَنْ نَجْدٍ مِنْ بِلَادِ الْحِجَازِ، وَمَكَّةُ مِنْ تِهَامَةٍ.

(٢) قال الحافظ: هَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ، كَأَنَّهُ يَقَرِّرُ فِيهِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَوَّلًا: أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَجْتَمِعْ بِهِمْ، وَإِنَّمَا أُوحِيَ إِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّهُمْ اسْتَمَعُوا، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا﴾ [الأحقاف: ٢٩] الْآيَةُ؛ وَلَكِنْ لَا يَلِزُ مِنْ عَدَمِ ذِكْرِ اجْتِمَاعِهِ بِهِمْ حِينَ اسْتَمَعُوا، أَنْ لَا يَكُونَ اجْتِمَاعُ بِهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ.

(٣) الْبُخَارِيُّ (٤٩٢١) فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْجِنِّ، وَ(٧٧٣) فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ (الْأَذَانِ): بَابُ الْجَهْرِ بِقِرَاءَةِ صَلَاةِ الْفَجْرِ؛ وَمُسْلِمٌ (٤٤٩) فِي الصَّلَاةِ: بَابُ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٣٢٣) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الْجِنِّ؛ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٢٥٢/١ (٢٢٧١).



يَسْتَمِعُونَ الْوَحْيَ، فَإِذَا سَمِعُوا الْكَلِمَةَ، زَادُوا عَلَيْهَا تَسْعًا، فَأَمَّا الْكَلِمَةُ فَتَكُونُ حَقًّا، وَأَمَّا مَا زَادُوا فَيَكُونُ بَاطِلًا، فَلَمَّا بُعِثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُنِعُوا مَقَاعِدَهُمْ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِإِبْلِيسَ، وَلَمْ تَكُنِ التَّجُومُ يُزَمَّى بِهَا قَبْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُمْ إِبْلِيسُ: مَا هَذَا إِلَّا مِنْ أَمْرِ قَدْ حَدَثَ فِي الْأَرْضِ، فَبُعِثَ جُنُودُهُ، فَوَجَدُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا يُصَلِّي بَيْنَ جَبَلَيْنِ - أَرَاهُ قَالَ: بِمَكَّةَ، فَأَخْبَرُوهُ فَقَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي حَدَّثَ فِي الْأَرْضِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup>.

## سورة المزمل

٨٦٣ - (د - ابن عباس) رضي الله عنهما، في قوله تعالى: ﴿قُرْآنٌ لَّا قِيلَآءٌ لَّهِ يَصْفُكُهُ﴾ [المزمل: ٢ - ٣] الآية، قال: نسختها الآية التي فيها قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنَّنَا نَحْصُوهُ فَنَابَ عَلَيْكَ فَأَقْرَعُوا مَا يَنْتَرِينَ الْقُرْآنَ﴾ [المزمل: ٢٠]<sup>(٢)</sup>، قال: وَنَاشِئَةُ اللَّيْلِ: أَوَّلُهُ. يَقُولُ: هُوَ أَجْدَرُ أَنْ تُحْصُوا مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا نَامَ لَمْ يَذَرِ مَتَى يَسْتَقِظُ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَقْرَعُ قِيلًا﴾ [المزمل: ٦] يَقُولُ: هُوَ أَجْدَرُ أَنْ تَفْقَهُ فِي الْقُرْآنِ، قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا﴾ [المزمل: ٧]، يَقُولُ: فَرَاغًا طَوِيلًا.

وفي رواية قال: لَمَّا نَزَلَ أَوَّلُ ﴿الْمَزْمَلِ﴾ كَانُوا يَقُومُونَ نَحْوًا مِنْ قِيَامِهِمْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، حَتَّى نَزَلَ آخِرُهَا، وَكَانَ بَيْنَ أَوَّلِهَا وَآخِرِهَا سَنَةٌ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>.

(١) الترمذي (٣٣٢٤) في التفسير: باب ومن سورة الجن، وإسناده حسن، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وسيأتي برقم (٨٨٤٣).

(٢) وهو قول عكرمة ومجاهد والحسن وغير واحد من السلف، ويؤيده حديث مسلم في «صحيحه» رقم (٧٤٦) في صلاة المسافرين، باب جامع صلاة الليل، وفيه أن حكيم بن أفلح قال لعائشة: أنبئيني عن قيام رسول الله ﷺ. فقالت: ألسنت تقرأ ﴿يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ﴾؟ قلت: بلى. قالت: فإن الله عز وجل افترض قيام الليل في أول هذه السورة، فقام نبي الله ﷺ وأصحابه حولاً، وأمسك الله خاتمتها اثني عشر شهراً في السماء حتى أنزل الله في آخر هذه السورة التخفيف، فصار قيام الليل تطوعاً بعد فريضة.

(٣) سنن أبي داود (١٣٠٤ و ١٣٠٥) في الصلاة: باب نسخ قيام الليل والتيسير فيه، وسند الروايتين حسن. وذكره السيوطي في الدر المنثور ٢٨٦/٦ وزاد نسبه لمحمد بن نصر وابن مردويه والبيهقي في السنن.



## سورة المدثر

٨٦٤ - (ت - أبو سعيد الخُدري) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الصَّعُودُ عَقَبَةٌ فِي النَّارِ، يَتَصَعَّدُ فِيهَا الْكَافِرُ سَبْعِينَ خَرِيفًا، ثُمَّ يَهْوِي فِيهَا سَبْعِينَ خَرِيفًا، فَهُوَ كَذَلِكَ أَبَدًا». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

(يهوي) هَوَى: إِذَا نَزَلَ إِلَى أَسْفَلٍ.

٨٦٥ - (ت - جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما، قال: قال ناسٌ من اليهود لأناسٍ من أصحابِ النبي ﷺ: هل يعلمُ نبيُّكم عددَ خزنةِ جهنَّم؟ قالوا: لا نَدْرِي حتَّى نَسْأَلَهُ. فجاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد، غُلِبَ أصحابُك اليوم. قال: «وَبِمَ غُلِبُوا؟» قال: سألهم يهودٌ: هل يعلمُ نبيُّكم عددَ خزنةِ جهنَّم؟ قال: «فَمَا قَالُوا؟» قال: قالوا: لا ندري حتَّى نَسْأَلَ نَبِيَّنَا. قال: «أَفْغَلِبَ قَوْمٌ سَأَلُوا عَمَّا لَا يَعْلَمُونَ، فَقَالُوا: لَا نَعْلَمُ حتَّى نَسْأَلَ نَبِيَّنَا؟ لَكُنْهُمْ قَدْ سَأَلُوا نَبِيَّهم فَقَالُوا: أَرَنَا اللهُ جَهَنَّمَ؟ عَلَيَّ بِأَعْدَاءِ اللهِ، إِنِّي سَأَلْتُهُمْ عَنْ ثُرَيَّةِ الْجَنَّةِ، وَهِيَ الذَّرْمَكُ» قال: فلما جاؤوا قالوا: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، كَمْ عَدَدُ خَزَنَةِ جَهَنَّمَ؟ قال: «هَكَذَا وَهَكَذَا، فِي مَرَّةٍ عَشْرَةً وَفِي مَرَّةٍ تِسْعَةً» قالوا: نعم، قال لهم النبي ﷺ: «مَا ثُرَيَّةُ الْجَنَّةِ؟» قال: فَسَكْتُوا هُنَيْهَةً<sup>(٢)</sup>، ثم قالوا: أَخْبِرْنَا يَا أَبَا الْقَاسِمِ؟ فقال النبي ﷺ:

(١) الترمذي (٣٣٢٦) في التفسير: باب ومن سورة المدثر، وقال: هذا حديثٌ غريب، إنما نعرفه مرفوعاً من حديث ابن لُهيعة، وقد روي شيء من هذا عن عطية عن أبي سعيد. نقول: وفي سنده أيضاً دراج عن أبي الهيثم، وقد ذكرنا غير مرة أنه ضعيف في روايته عن أبي الهيثم، ومع ذلك فقد صححه ابن حبان (٣٦١٠) والحاكم ٥٠٧/٢ ووافقه الذهبي، وقد ذكره السيوطي في الدر المنثور ٢٨٢/٦ وزاد نسبه إلى أحمد وابن المنذر وابن أبي الدنيا وابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي. وقال السيوطي أيضاً: أخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور والقرائبي وعبد بن حميد وابن أبي الدنيا وابن المنذر والطبراني وابن مردويه والبيهقي من وجه آخر عن أبي سعيد قال: «إِنْ صَعَدَا صَخْرَةً فِي جَهَنَّمَ إِذَا وَضَعُوا أَيْدِيَهُمْ عَلَيْهَا ذَابَتْ، فَإِذَا رَفَعُوها عَادَتْ، وَاقْتِحَامَهَا: فَكَ رَقِبةٍ أَوْ إِطْعَامٍ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغِةٍ، وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي الْمَجْمَعِ ١٣١/٧ وَقَالَ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ وَفِيهِ عَطِيَّةٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

(٢) قوله: «هَنْيَهَةٌ» تصغير هنة، ثم زيد فيها هاء، وقال النووي في شرح الحديث من كتاب الصلاة: «هنية» بضم الهاء وفتح النون وتشديد الياء بغير همزة، وهي تصغير هنة، أصلها: هنة، فلما =



ﷺ: «الْخُبْرُ مِنَ الدَّرَمِكِ» أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

٨٦٦ - (ت - أنس بن مالك) رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال في هذه الآية: ﴿هُوَ أَهْلُ الْقَوَى وَأَهْلُ الْخَفَرَةِ﴾ [المذثر: ٥٦] قال: قال الله تبارك وتعالى: «أنا أهلُّ أُنْ أَتَقَى، فمن اتَّقاني فلم يجعلْ معي إلهاً، فأنا أهلُّ أُنْ أَغْفِرَ لَهُ». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

## سورة القيامة

٨٦٧ - (خ م ت س - ابن عباس) رضي الله عنهما، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿لَا تُخْرِكُهُمْ لِسَانُكَ لِتَتَعَجَّلَ بِهِ﴾ [القيامة: ١٦] قال: كان النبي ﷺ يُعَالِجُ<sup>(٣)</sup> من التنزيلِ شِدَّةً، وكان مما

= صغرت صارت هنيئة، فاجتمعت واو وياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فوجب قلب الواو ياء، فاجتمعت ياءان، فأدغمت إحداهما في الأخرى، فصارت: هنية، ومن همزها فقد أخطأ. ورواه بعضهم: هنيئة، وهو صحيحٌ أيضاً.

(١) الترمذي (٣٣٢٧) في التفسير: باب ومن سورة المذثر، وقال: هذا حديث غريب إنما نعرفه من هذا الوجه من حديث مجالد. نقول: ومجالد ليس بالقوي، وقد تغيَّر في آخر عمره.

(٢) الترمذي (٣٣٢٨) في التفسير: باب ومن سورة المذثر؛ وأخرجه ابن ماجه (٤٢٩٩) في الزهد: باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة، والدارمي في سننه (٢٧٢٤) في الرقاق: باب في تقوى الله؛ وأحمد في مسنده (١٢٠٣٤) كلُّهم من حديث سهيل بن عبد الله القطعي، وقال الترمذي: حديثٌ غريب، وسهيل ليس بالقوي في الحديث، وقد تفرَّد سهيل بهذا الحديث عن ثابت، وذكره ابن كثير في تفسيره ٥٥/٩ وزاد نسبته لابن أبي حاتم عن أبيه عن هذبة بن خالد عن سهيل به، وقال: وهكذا رواه أبو يعلى والبخاري وغيرهم من حديث سهيل القطعي به.

(٣) قال الحافظُ في الفتح ٢٨/١: المعالجة: محاولة الشيء بمشقَّة، وقوله: «مما يحرك به شفتيه» أي: كان العلاج ناشئاً من تحريك الشفتين، أي: مبدأ العلاج منه، أو «ما» موصولة، وأطلقت على من يعقل مجازاً، هكذا قرره الكرمانى، وفيه نظر، لأنَّ الشدة حاصلة قبل التحريك، والصواب ما قاله ثابت السرقسطي: أن المراد: كان كثيراً ما يفعل ذلك، قال: وورودهما في هذا كثير، ومنه حديث الرؤيا «كان مما يقول لأصحابه: من رأى منكم رؤيا...» ومنه قول الشاعر:

وإنما لما نضرب الكبش ضربة على وجهه تلقي اللسان من الفم

قلت: ويؤيد أن رواية المصنف في التفسير من طريق جرير عن موسى بن أبي عائشة، ولفظها: كان رسولُ الله ﷺ إذا نزل جبريل بالوحي، فكان مما يحرك به لسانه وشفتيه، فأتى بهذا اللفظ مجرداً عن تقدم العلاج الذي قدره الكرمانى، فظهر ما قال ثابت.

وجوه ما قال غيره: أن «من» إذا وقع بعدها «ما» كانت بمعنى ربما، وهي تطلق على القليل =



يُحَرِّكُ بِهِ شَفْتَيْهِ - فقال ابن عباس: أَنَا أَحَرَّكُهُمَا كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحَرِّكُهُمَا. وقال سعيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: وَأَنَا أَحَرَّكُهُمَا كَمَا كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَحَرِّكُهُمَا. فَحَرَّكَ شَفْتَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَتَّبِعَ بِهِ﴾ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿الْقِيَامَةُ: ١٦ - ١٧﴾، قَالَ: جَمَعَهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ، ثُمَّ تَقْرُوهُ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانصِتْ فَتَرَاهُ﴾ ﴿الْقِيَامَةُ: ١٨﴾ قَالَ: فَاسْتَمِعْ وَأَنْصِتْ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَاهُ، قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَنَاهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ ذَلِكَ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جَبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا أَقْرَاهُ.

وفي رواية: كما وعده الله عز وجل. أخرجه البخاري ومسلم.

وفي رواية الترمذي قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ يَحَرِّكُ بِهِ لِسَانَهُ، يُرِيدُ أَنْ يَحْفَظَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَتَّبِعَ بِهِ﴾ قَالَ: فَكَانَ يُحَرِّكُ بِهِ شَفْتَيْهِ، وَحَرَّكَ سَفِيَانُ شَفْتَيْهِ.

وفي رواية النسائي: نَحَوُّ مِنْ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ حِكَايَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ تَحْرِيكَ النَّبِيِّ ﷺ شَفْتَيْهِ، وَلا حِكَايَةَ سَعِيدٍ<sup>(١)</sup>.

## سورة المرسلات

٨٦٨ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: ﴿إِنَّمَا تَرَى بِشَكْرِ كَالْقَصْرِ﴾ [المرسلات: ٣٢]<sup>(٢)</sup>، كُنَّا نَرْفَعُ الْخَشَبَ لِلشَّيْءِ ثَلَاثَةَ أَذْرُعٍ أَوْ أَقْلٍ، وَنُسَمِّيهِ: الْقَصْرَ

= والكثير، وفي كلام سيويه مواضع من هذا، منها قوله: اعلم أنهم مما يحذفون كذا، والله أعلم. ومنه حديث البراء: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّا نَحْبُ أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ... الحديث.

(١) البخاري (٤٩٢٨) في تفسير سورة القيامة: باب إن علينا جمعه وقرآنه، و(٤٩٢٩) فيه: باب فإذا قرأناه فاتبع قرآنه، و(٥) في بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، و(٥٠٤٤) في فضائل القرآن: باب الترتيل في القراءة، و(٧٥٢٤) في التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَتَّبِعَ بِهِ﴾؛ و مسلم (٤٤٨) في الصلاة: باب الاستماع للقراءة؛ والترمذي (٣٣٢٩) في التفسير: باب ومن سورة القيامة؛ والنسائي ١٤٩/٢ (٩٣٥) في الصلاة (الافتتاح): باب جامع ماجاء في القرآن؛ وأخرجه أحمد في المسند ٣٤٣/١ (٣١٨١).

(٢) قال الحافظ في الفتح ٥٢٨/٨: بسكون الصاد ويفتحها، وهو على الثاني جمع قصرة، أي =



﴿كَأَنَّهُ جِمَلَتٌ صُفْرٌ﴾ [المرسلات: ٣٣]، حِبَالُ الشُّفَنِ تُجْمَعُ، حتى تكونَ كأوساطِ الرجال. أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>.

## سورة عمّ يتساءلون

٨٦٩ - (خ - عكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس) رحمه الله، في قوله تعالى: ﴿وَكَأَسَدَاهَا قَا﴾ [النبا: ٣٤] قال: ملأى متتابعة<sup>(٢)</sup>، قال: وقال ابنُ عباس: سمعتُ أبي في الجاهلية يقول: اسقنا كأساً دِهَاقًا<sup>(٣)</sup>. أخرجه البخاري<sup>(٤)</sup>

## سورة عبس

٨٧٠ - (ط ت - عروة بن الزبير بن العوام) رضي الله عنهم، أنَّ عائشة رضي الله

= كأعناق الإبل، ويؤيده قراءة ابن عباس كالقَصْرِ بفتحتين، وقيل: هو أصول الشجر، وقيل: أعناق النخيل، وقال ابن قتيبة: القصر: البيت، ومن فتح أراد أصول النخل المقطوعة، شبهها بقصر الناس، أي: أعناقهم، فكانَ ابن عباس فسَّرَ قراءته بالفتح بما ذكر. وأخرج أبو عبيدة من طريق هارون الأعرج عن حسين المعلم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، بشرر كالقصر بفتحتين. قال هارون: وأنبأنا أبو عمرو أن سعيداً أو ابن عباس قرأ كذلك، وأسندهُ أبو عبيد عن ابن مسعود بفتحتين، وأخرج ابن مردويه من طريق قيس بن الربيع عن عبد الرحمن بن عابس سمعتُ ابن عباس: كانت العربُ تقول في الجاهلية: أقصروا لنا الحطب، فيقطع على قدر الذراع والذراعين، وقد أخرج الطبراني في الأوسط من حديث ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ﴾ قال: ليست كالشجر والجبال، ولكنها مثل المدائن والحصون.

(١) البخاري (٤٩٣٢) في تفسير سورة والمرسلات: باب قوله إنها ترمي بشرر كالقصر، و(٤٩٣٣) فيه: باب كأنه جمالاتٌ صفر.

(٢) كذا جمع بينهما، وهما قولان لأهل اللغة، تقول: أدهقتُ الكأسَ: إذا ملأتها، وأدهقتُ له: إذا تابعت له السقي. وقيل: أصل الدهق، الضغط؛ والمعنى: أنه ملأ اليد بالكأس حتى لم يبق فيها متسع لغيرها.

(٣) قال الحافظ في الفتح: في رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن حصين عن عكرمة عن ابن عباس: سمعتُ أبي يقول لغلامه: أدهق لنا: أي املا لنا أو تابع لنا. وهو بمعنى ما ساقه البخاري.

(٤) البخاري (٣٨٤٠) في فضائل أصحاب النبي ﷺ (المناقب): باب أيام الجاهلية.



عنها، قالت: أُنزلت ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ [عبس: ١] في ابن أم مكتوم الأعمى، أتى رسول الله ﷺ فجعل يقول: يا رسول الله، أرشدني - وعند رسول الله ﷺ من عظماء المشركين - فجعل رسول الله ﷺ يُعرضُ عنه ويثقلُ على الآخر، ويقول: «أترى بما أقولُ بأسًا؟» فيقول: لا، ففي هذا أنزل. أخرجه الموطأ والترمذي عن عروة، ولم يذكرنا عائشة. وأخرجه الترمذي أيضًا عن عائشة<sup>(١)</sup>.

٨٧١ - (خ - أنس بن مالك) رضي الله عنه، أن عمر قرأ: ﴿وَفَكَهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، قال: فما الأب؟ ثم قال: ما كُلفنا بهذا. أوقال: ما أمِرنَا بهذا. أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup>.

(أبًا) الأب: المزعى. وقيل: هو للدَّوَابِّ كالفاكهة للإنسان.

(١) الموطأ ٢٠٣/١ (٤٧٥) في القرآن: باب مجاء في القرآن مرسلاً، ورجاله ثقات. ووصله الترمذي عن عائشة رضي الله عنها (٣٣٣١) في التفسير: باب ومن سورة عبس وقال: حديث حسن غريب، وصححه ابن حبان (١٧٦٩).

(٢) لم يذكره البخاري بهذا السياق، وإنما هو من زيادات الحميدي، ولفظ البخاري (٧٢٩٣) في الاعتصام: باب مايكره من كثرة السؤال عن أنس: كنا عند عمر فقال: نُهينا عن التكلف، قال الحافظ: هكذا أوردته مختصراً، وذكر الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» برقم (٦١): أنه جاء في رواية أخرى عن ثابت عن أنس، أنَّ عمر قرأ ﴿وَفَكَهَةً وَأَبًّا﴾ فقال: ما الأب؟ ثم قال: ما كُلفنا - أو قال: ما أمِرنَا بهذا. [قال الحافظ ابن حجر]: هو عند الإسماعيلي من رواية هشام عن ثابت، وأخرجه من طريق يونس بن عبيد عن ثابت بلفظ: أن رجلاً سأل عمر بن الخطاب عن قوله: ﴿وَفَكَهَةً وَأَبًّا﴾ ما الأب؟ فقال عمر: نُهينا عن التعمق والتكلف. وهذا أولى أن يكمل به الحديث الذي أخرجه البخاري. وأولى منه، ما أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي مسلم الكجني عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه، ولفظه: «عن أنس: كنا عند عمر وعليه قميص في ظهره أربع رقع، فقرأ ﴿وَفَكَهَةً وَأَبًّا﴾ فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأب؟ ثم قال: مه نُهينا عن التكلف. وأخرج الحاكم في مستدركه ٥١٤/٢ عن ابن شهاب عن أنس رضي الله عنه أخبره: أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: ﴿قَالَيْنَا فِيهَا حَبًّا﴾ ﴿وَعَبًّا وَفَضًّا﴾ ﴿وَزَبْتُونًا وَخَلًّا﴾ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَرْثَدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «فَكَهَةً وَأَبًّا» [عبس: ٢٧ - ٣١] قال: فكل هذا قد عرفناه، فما الأب؟ ثم نفص عَصَا كانت في يده، فقال: هذا لعمر الله التكلف، اتبعوا ماتِبَيْنَ لَكُمْ من هذا الكتاب. وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يُخرجاه.



## سورة إذا الشمس كُوِّرَتْ

٨٧٢ - (د - ابن مسعود) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الوائدةُ والموءودةُ في النار». أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

(الموءودة) البنتُ الصغيرة، كانوا في الجاهلية إذا وُلِدَ لهم بنتٌ دفنوها في التراب وهي حيَّةٌ لَتَمُوتَ، فحرَّم الإسلام ذلك.

## سورة المطففين

٨٧٣ - (ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً، نُكِتَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ، فَإِذَا هُوَ نَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ وَتَابَ، صُقِلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ عَادَ زِيدَ فِيهَا، حَتَّى تَعْلُوَ قَلْبُهُ، وَهُوَ الرَّائِي الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

(نُكِتَ) النُّكْتُ: الأثرُ في الشيء.

(الرَّائِي) رَانَ عَلَى قَلْبِهِ، أَي: غَطِيَ؛ وَقِيلَ: غَلَبَ.

(١) سنن أبي داود (٤٧١٧) في السنة: باب في ذراري المشركين، وفي سنده أبو إسحاق السبيعي قد خلط بأخرة، لكن له طريقان آخران عند الطبراني في الكبير ويحيى بن صاعد، يتقوى بهما، وشاهدٌ عند أحمد (١٥٤٩٣) من حديث سلمة بن يزيد الجعفي، وإسناده صحيح، وفي قوله «الموءودة» إشكالٌ أجاب عنه العلماء بعدة أجوبة. انظر مرقاة المفاتيح ١٥٢/١ لملا علي القاري.

(٢) الترمذي (٣٣٣٤) في التفسير: باب ومن سورة ويلٌ للمطففين؛ وأخرجه ابن ماجه (٤٢٤٤) في الزهد: باب ذكر الذنوب؛ وأحمد في مسنده ٢٩٧/٢ (٧٨٩٢) وإسناده حسن، وقال الترمذي: حديثٌ حسنٌ صحيح. وصححه ابن حبان (١٧٧١)؛ وأخرجه الحاكم في مستدركه ٥١٧/٢ وقال: حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وذكره السيوطي في الدر المنثور ٣٢٥/٦ وزاد نسبه لابن جرير وعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه والبيهقي في شعب الإيمان.



## سورة إذا السماء انشقت

٨٧٤ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبْقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]<sup>(١)</sup>، قال: «حالاً بعدَ حالٍ». قال: هذا نبيُّكم ﷺ. أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup>.

## سورة البروج

٨٧٥ - (ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «اليوم الموعودُ: يومُ القيامة، واليومُ المشهودُ: يومُ عَرَفَةَ، والشاهدُ: يومُ الجمعة». قال: «وما طلعت الشمسُ ولا غربت على يومٍ أفضلَ منه، فيه ساعةٌ لا يوافقها عبدٌ مؤمنٌ يدعو الله بخيرٍ إلا

(١) هذا التفسير من ابن عباس على قراءة فتح الباء من قوله ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾ وبها قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي.

وقد أخرج الطبري ٧٨/٣٠ الحديث المذكور عن يعقوب بن إبراهيم، عن هشيم بلفظ: «أن ابن عباس كان يقرأ: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبْقٍ﴾ يعني نبيكم حالاً بعد حال» قال الحافظ: وأخرجه أبو عبيد في كتاب «القراءات» عن هشيم، وزاد: يعني بفتح الباء.

قال الطبري: قرأها ابن مسعود وابن عباس وعامة قراء مكة والكوفة بالفتح، والباقيون بالضم، على أنه خطاب للأمة، ورجحها أبو عبيد لسياق ما قبلها وما بعدها، ثم أخرج عن الحسن وعكرمة وسعيد بن جبير وغيرهم قالوا: ﴿طَبَقًا عَن طَبْقٍ﴾ يعني: حالاً بعدَ حال.

ومن طريق الحسن أيضاً وأبي العالية ومسروق قالوا: السموات. وأخرج الطبري أيضاً، والحاكم من حديث ابن مسعود إلى قوله: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبْقٍ﴾ قال: السماء.

وفي لفظ الطبري عن ابن مسعود قال: «السماء تصير مرة كالدهان، ومرة تنشق».

وفي لفظ: «تنشق ثم تحمر ثم تنفطر» ورجح الطبري الأول.

وأصل الطبقي: الشدة، والمراد بها هاهنا: ما يقع من الشدائد يوم القيامة. والطبق: ما طابق غيره، يقال: ما هذا بطبق كذا. أي: لا يطابقه، ومعنى قوله: «حالاً بعدَ حال» أي: حال مطابقة للتي قبلها في الشدة، وهو جمع طبقة، وهي المرتبة، أي: هي طبقات بعضها أشد من بعض.

(٢) البخاري (٤٩٤٠) في تفسير سورة إذا السماء انشقت: باب ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبْقٍ﴾.



استجاب الله له، ولا يستعبد من شرٍّ إلا أعاده الله منه». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

## سورة سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى

٨٧٦ - (أبو ذر الغفاري) رضي الله عنه، قال: دخلتُ على رسول الله ﷺ في المسجد، فقال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ لِلْمَسْجِدِ تَحِيَّةً»، قلتُ: وماتحيتهُ يا رسولَ الله؟ قال: «رَكَعَتَانِ تَرَكَعُهُمَا»، قلتُ: يا رسولَ الله، هل أنزلَ الله عليك شيئاً ممَّا كان في صُحُفِ إبراهيم وموسى؟ قال: يا أبا ذرٍّ، اقرأ ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ﴿[الأعلى: ١٤ - ١٩] قلتُ: يا رسولَ الله، فما كانت صُحُفُ موسى؟ قال: «كانت عِبْرًا كُلُّهَا: عَجِبْتُ لِمَنْ أَيْقَنَ بِالْمَوْتِ ثُمَّ يَفْرَحُ! عَجِبْتُ لِمَنْ أَيْقَنَ بِالنَّارِ ثُمَّ يَضْحَكُ! عَجِبْتُ لِمَنْ رَأَى الدُّنْيَا وَتَقَلَّبَهَا بِأَهْلِهَا ثُمَّ يطمئن! عَجِبْتُ لِمَنْ أَيْقَنَ بِالْقَدَرِ ثُمَّ يَنْصَبُ! عَجِبْتُ لِمَنْ أَيْقَنَ بِالْحِسَابِ ثُمَّ لَا يَعْمَلُ لَهُ!». أخرجه<sup>(٢)</sup>.

(عِبْرًا) الْعِبْرُ: جَمْعُ عِبْرَةٍ، وَهِيَ الْمَوْعِظَةُ وَنَحْوُهَا.

(يَنْصَبُ) النَّصَبُ: التَّعَبُ.

(١) سنن الترمذي (٣٣٣٩) في التفسير: باب ومن سورة البروج؛ وقال: هذا حديثٌ لا نعرفه إلا من حديث موسى بن عبيدة، وموسى بن عبيدة يضعف في الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد وغيره من قبل حفظه، وقد روى شعبة وسفيان الثوري وغير واحد من الأئمة عن موسى بن عبيدة. نقول: لكن ثبت في صحيح مسلم (٨٥٤) في الجمعة: باب فضل يوم الجمعة من حديث أبي هريرة مرفوعاً [الآتي برقم ٦٨٧٠]: «خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة» وثبت في الصحيحين عن أبي هريرة [الآتي برقم ٦٨٧١]: «إن في الجمعة لساعة لا يوافقها عبدٌ مسلمٌ يسألُ الله فيها خيراً إلا أعطاه إياه» فيتقوى بهما بعضُ حديث الباب.

(٢) في الأصل بياض بعد قوله: أخرجه، وفي المطبوع: أخرجه رزين وقد ذكره السيوطي في الدرر ٣٤١/٦ بأطول من هذا، ونسبه إلى عبد بن حميد وابن مردويه وابن عساكر.



## سورة الفجر

٨٧٧ - (ت - عمران بن حُصَيْن) رضي الله عنه، أَنَّ رسولَ الله ﷺ سئلَ عن الشَّفْعِ والوَتْرِ؟ قال: «هي الصلاةُ بَعْضُهَا شَفْعٌ وِبَعْضُهَا وَتْرٌ». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

(شَفْعٌ) الشَّفْعُ: الزَّوْج.

(وَتْرٌ) الوَتْرُ: الفَرْدُ، وتكسر واوه وتفتح.

## سورة الشمس

٨٧٨ - (خ م ت - عبد الله بن زَمْعَةَ) رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ - وَذَكَرَ النَّاقَةَ وَالَّذِي عَقَرَهَا - فقال رسولُ الله ﷺ: ﴿إِذْ أَنْبَعَتْ أَشَقْنَاهَا﴾ [الشمس: ١٢] انبعت لها رجلٌ عزيزٌ عارِمٌ مَنِيْعٌ في رَفِطِهِ، مثل أبي زَمْعَةَ، وذكر النساء - وفي رواية: ثم ذكر النساء - فوعظَ فيهن، فقال: «يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ فَيَجْلِدُ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ، فَلَعْلَهُ يُضَاجِعُهَا مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ»؛ ثم وعظَهم في ضَحِكِهِمْ مِنَ الضَّرْطَةِ، قال: «لِمَ يَضْحَكُ أَحَدُكُمْ مِمَّا يَفْعَلُ؟». أخرجه البخاري ومسلم والترمذي هكذا، وفرَّقه البخاري أيضًا في مواضع من كتابه<sup>(٣)</sup>.

(عَقَرَهَا) الْعَقْرُ: الْجَرْحُ، وَعَقَرَ نَاقَتَهُ: ضَرَبَ قَوَائِمَهَا بِالسِّيفِ فَقَطَعَهَا.

(١) الترمذي (٣٣٤٢) في التفسير: باب ومن سورة الفجر؛ وأخرجه أحمد في مسنده ٤٣٧/٤ (١٩٤١٨) و١٩٤٣٣ و(١٩٤٧١)؛ نقول: في سنده مبهم، فهو ضعيف.

(٢) هو عبد الله بن زَمْعَةَ بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى، صحابي مشهور؛ وأمه قريية: أخت أم سلمة أم المؤمنين. انظر ٤٥٤/١٤ من هذا الكتاب.

(٣) البخاري (٤٩٤٢) في تفسير سورة الشمس، و(٣٣٧٧) في الأنبياء: باب قول الله تعالى: ﴿وَلِئَلَّكُمْ تُرْحَمُوا أَمْهَاكُمْ صَالِحًا﴾، و(٥٢٠٤) في النكاح: باب ما يكره من ضرب النساء؛ و(٦٠٤٢) في الأدب: باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْخَرُوا قَوْمًا مِنْ قَوْمٍ﴾؛ ومسلم (٢٨٥٥) في الجنة وصفة نعيمها؛ والترمذي (٣٣٤٣) في التفسير: باب ومن سورة الشمس. وأخرج بعضه ابن ماجه (١٩٨٣) في النكاح: باب ضرب النساء؛ وأحمد ١٧/٤ (١٥٧٨٨)؛ والدارمي (٢٢٢٠) في النكاح: باب في النهي عن ضرب النساء.



(انْبَعَثَ) مَضَى لِشَأْنِهِ، وَثَارَ ذَاهِبًا لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ وَإِزْبِهِ.  
(عَارِمٌ) الْعَارِمُ: الشَّدِيدُ الْمَمْتَنِعُ.

## سورة الضُّحَى

٨٧٩ - (خ م ت - جُنْدُبُ بْنُ سَفْيَانَ الْبَجَلِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اشْتَكَيْ (١)  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ - وَفِي رِوَايَةٍ: لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا - فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ (٢)،  
فَقَالَتْ: يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ شَيْطَانُكَ قَدْ تَرَكَكَ، لَمْ أَرَهُ قَرَيْبَكَ (٣) مِنْذُ لَيْلَتَيْنِ،  
أَوْ ثَلَاثٍ. قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالضُّحَى (١) وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى (٢) مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ١ - ٣].

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: أَبْطَأَ جَبْرِيلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ الْمَشْرُكُونَ: قَدْ وُدَّعَ  
مُحَمَّدٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالضُّحَى (١) وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى (٢) مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾. أَخْرَجَهُ  
الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَارٍ، فَدَمِيتُ إِضْبَعُهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

هَلْ أَنْتَ إِلَّا إِضْبَعٌ دَمِيتَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَالِقِيَتٍ

قَالَ: فَأَبْطَأَ عَلَيْهِ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ الْمَشْرُكُونَ: قَدْ وُدَّعَ مُحَمَّدٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ  
تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣] (٤).

- (١) أَي مَرَضَ.
- (٢) هِيَ أُمُّ جَبِيلَ، امْرَأَةُ أَبِي لَهَبٍ وَأَخْتُ أَبِي سَفْيَانَ.
- (٣) «قُرْب» بِالضَّمِّ لَازِمٌ، يُقَالُ: قُرْبُ الشَّيْءِ: أَي دَنَا، وَبِالْكَسْرِ: مَتَعَدٌّ، يُقَالُ: قَرَيْتُهُ: أَي دَنَوْتُ مِنْهُ.
- (٤) الْبُخَارِيُّ (٤٩٥٠ و ٤٩٥١) فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الضُّحَى: بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾، وَ(١١٢٤ و ١١٢٥) فِي التَّهْجِدِ (الْجُمُعَةِ): بَابُ تَرْكِ الْقِيَامِ لِلْمَرِيضِ، وَ(٤٩٨٣) فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ: بَابُ كَيْفِ نَزُولِ الْوَحْيِ؛ وَمُسْلِمٌ (١٧٩٧) فِي الْجِهَادِ: بَابُ مَا لَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَدَى الْمُنَافِقِينَ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٣٤٥) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الضُّحَى، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٣١٢/٤ (١٨٣١٩)، وَسَيَأْتِي مُخْتَصَرًا بِرَقْمِ (٣٢٣٥).



(قَلَى) قَلَاهُ: إِذَا هَجَرَهُ، وَالْأَسْمُ: الْقَلَى.

## سورة اقرأ

٨٨٠ - (ت - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال: كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي، فجاء أبو جهل، فقال: أَلَمْ أَنهَكَ عن هذا؟ أَلَمْ أَنهَكَ عن هذا؟ فانصرف النبي ﷺ، فزَبَرَهُ، فقال أبو جهل: إِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا بِهَا نَادٍ أَكْثَرَ مِنِّي، فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ [١٧ - ١٨]. قال ابن عباس: والله لو دعا نَادِيَهُ لَأَخَذَتْهُ زَبَانِيَةُ اللهِ. أخرجه الترمذي (١).

(نَادٍ) النَّادِي: مجتمع القوم.

## سورة القدر

٨٨١ - (ت - يوسف بن سعد) رحمه الله، قال: قام رجلٌ إلى الحسن بن علي، بعد ما بايع معاوية، فقال: سَوَدَّتْ وُجُوهُ الْمُؤْمِنِينَ - أَوْ يَأْمُسُودُ وُجُوهُ الْمُؤْمِنِينَ - فقال لا تُؤْنِسْنِي - رحمك الله - فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَى بَنِي أُمِّيَّةَ عَلَى مَنَبَرِهِ، فسأه ذلك، فنزلت: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، يا محمد، يعني نهرًا في الجنة، ونزلت: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [١] وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ﴿٢﴾ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ [القدر: ١ - ٣] يملكها بعدك بَنُو أُمِّيَّةَ يا محمد، قال القاسم بن الفضل: فعددنا، فإذا هي ألف شهر،

(١) الترمذي (٣٣٤٩) في التفسير: باب ومن سورة اقرأ باسم ربك، وإسناده حسن. وقال الترمذي: حسنٌ غريب صحيح؛ وأخرجه أحمد في المسند (٢٣١٧)؛ وأخرج مسلم في صحيحه (٢٧٩٧) في صفات المنافقين: باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَاجٍ﴾ من حديث أبي هريرة قال: قال أبو جهل: هل يعفر محمد وجهه بين أظهركم؟ قال: فقيل: نعم. فقال: واللات والعزى لئن رأيته يفعل ذلك لأطأن على رقبته، أو لأعفرن وجهه في التراب. قال: فأتى رسول الله ﷺ وهو يصلي زعم ليطاءً على رقبته، قال: فما فجئهم منه إلا وهو ينكص على عقبه، ويتقي يديه، قال: فقيل له: مالك؟ فقال: إن بيني وبينه لخنقًا من نار وهو لا وأجنحة. فقال رسول الله ﷺ: «لو دنا مني لاختطفته الملائكة عضواً عضواً». قال: فَأَنْزَلَ اللهُ عز وجل - لاندري في حديث أبي هريرة أو شيء بلغه - ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَاجٍ﴾ إلى آخر السورة، وأخرجه أحمد والنسائي وابن جرير وابن أبي حاتم.



لَا تَزِيدُ يَوْمًا وَلَا تَنْقُصُ. أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

(تَوْثِيْقِي) التَّائِب: اللوم والتعنيف.

(خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ) قد جاء في متن الحديث: «أَنَّ مُدَّةَ وَلَايَةِ بَنِي أُمَيَّةَ كَانَتْ أَلْفَ شَهْرٍ، وَأَلْفَ شَهْرٍ هِيَ: ثَلَاثٌ وَثَمَانُونَ سَنَةً وَأَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، وَكَانَ أَوَّلُ وَلَايَةِ بَنِي أُمَيَّةَ مِنْذُ بَيْعَةِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِمَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، وَذَلِكَ عَلَى رَأْسِ ثَلَاثِينَ سَنَةً مِنْ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ فِي آخِرِ سَنَةِ أَرْبَعِينَ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَكَانَ انْقِضَاءُ دَوْلَتِهِمْ عَلَى يَدِ أَبِي مُسْلِمٍ الْخُرَاسَانِيِّ فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِثَّةً، فَيَكُونُ ذَلِكَ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِينَ سَنَةً، يَنْقُطُ مِنْهَا مُدَّةٌ خِلَافَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَهِيَ ثَمَانِي سِنِينَ وَثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ، يَبْقَى ثَلَاثٌ وَثَمَانُونَ سَنَةً، وَأَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، وَهِيَ أَلْفُ شَهْرٍ<sup>(٢)</sup>».

## سورة إذا زلزلت

٨٨٢ - (ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية ﴿يَوْمَئِذٍ تُخَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] قال: «أَتَدْرُونَ مَا أَخْبَارُهَا؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «إِنَّ أَخْبَارَهَا أَنْ تَشْهَدَ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ بِمَا عَمِلَ عَلَى ظَهْرِهَا، تَقُولُ: عَمِلَ يَوْمَ كَذَا كَذَا وَكَذَا، فَهَذَا أَخْبَارُهَا». أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

(١) الترمذي (٣٣٥٠) في التفسير: باب ومن سورة ليلة القدر، وقال: حديث غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه من حديث القاسم بن الفضل. وقد قيل: من حديث أبي داود الطيالسي عن القاسم بن الفضل الحُدَّانِي عن يوسف عن سعيد عن القاسم بن الفضل عن يوسف بن مازن، وقد رَدَّ الحافظ ابنُ كثير هذا الحديث في تفسيره ٢٥١/٩ من جهةٍ متنه، وقال: إنه منكر، ونقل تضعيفه عن شيخه الحافظ أبي الحجاج المُرِّي، فراجعهُ إن شئت، وسيأتي برقم (٦٨٣٨).

(٢) من العجيب أن يسوق المصنَّفُ هذا مساق الدليل القاطع، مع أن الحديث قد تقدم القول: أنه منكر ومع أن السورة لاتمُّثُ إلى هذا الذي قاله بأي سبب من الأسباب.

(٣) الترمذي (٣٣٥٣) في التفسير: باب ومن سورة إذا زلزلت، وقال الترمذي: حديث حسنٌ صحيحٌ غريبٌ؛ وأخرجه أحمد في مسنده ٣٧٤/٢ (٨٦٥٠)؛ والحاكم في مستدركه ٥٣٢/٢ وقال: حديثٌ صحيحٌ الإسناد، ولم يُخرجاه، ووافقه الذهبي. نقول: وفي سننهِ يحيى بن أبي سليمان المدني، لِيُثْبِتَهُ الحافظ في «التقريب».



## سورة التكاثر

٨٨٣ - (ت - الزبير بن العوام) رضي الله عنه قال: لما نزلت ﴿ثُمَّ لَنَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨] قال الزبير: يا رسول الله، وأي نعيم نسأل عنه، وإنما هما الأسودان: التمر والماء؟ قال: «أما إنه سيكون». أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>.

٨٨٤ - (ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿ثُمَّ لَنَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ قال الناس: يا رسول الله، عن أي النعيم نسأل، وإنما هما الأسودان، والعدو حاضر، وسيوفنا على عواتقنا؟ قال: «إن ذلك سيكون». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

٨٨٥ - (ت - أبو هريرة) رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ النَّعِيمِ، أَنْ يُقَالَ لَهُ: أَلَمْ نُصِخْ لَكَ جِسْمَكَ؟ وَنُزَوِّكَ مِنَ الْمَاءِ الْبَارِدِ؟». أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

## سورة أرايت

٨٨٦ - (د - عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه، قال: كُنَّا نَعُدُّ الْمَاعُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَارِيَةَ الدَّلْوِ وَالْقَدْرِ. أخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup>.

(١) الترمذي (٣٣٥٦) في التفسير: باب ومن سورة ألهاكم التكاثر، وأخرجه ابن ماجه (٤١٥٨) في الزهد: باب معيشة أصحاب النبي ﷺ؛ وأحمد في مسنده (١٤٠٨) وهو حديث صحيح، وقد حسنه الترمذي، ويشهد له حديث أبي هريرة الآتي، وحديث محمود بن لبيد عند أحمد (٢٣١٢٨).

(٢) الترمذي (٣٣٥٧) في التفسير: باب ومن سورة التكاثر، وهو بمعنى الحديث السابق.

(٣) الترمذي (٣٣٥٨) في التفسير: باب ومن سورة ألهاكم التكاثر، وإسناده قوي، وصححه ابن حبان (٢٥٨٥) وذكره السيوطي في الدر المنثور ٣٨٨/٦ وزاد نسبه لأحمد في زوائد الزهد، وعبد بن حميد وابن جرير وابن مردويه والبيهقي.

(٤) سنن أبي داود (١٦٥٧) في الزكاة: باب حقوق المال، وإسناده حسن، وذكره السيوطي في الدر المنثور ٤٠٠/٦ وزاد نسبه لسعيد بن منصور، وابن أبي شيبة والنسائي والبخاري وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني في الأوسط، وابن مردويه والبيهقي.



## سورة الكوثر

٨٨٧ - (خ م ت د س - أنس بن مالك) رضي الله عنه، قال: بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا في المسجد، إذ أغفى إغفاءةً، ثم رفع رأسه متبسماً، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال: «نزلت عليّ آية سورة»، فقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْسِرْ ۝ إِنِ شَاءَ لَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ۝﴾ [الكوثر: ١ - ٣]. ثم قال: «أتدرون ما الكوثر؟» فقلنا: الله ورسوله أعلم. قال: «فإنه نهرٌ وعدنیه ربی عز وجل، عليه خيرٌ كثير، هو حوضٌ تردُّ عليه أمتي يوم القيامة، آيته عددُ نجوم السماء<sup>(١)</sup>، فيُختلجُ العبدُ منهم، فأقول: رب، إنه من أمتي! فيقول: ماتدري ما أخذت بعدك».

وفي رواية نحوه، وفيه: «إنه نهرٌ وعدنیه ربی في الجنة، عليه حوضي». ولم يذكر آيته عددُ النجوم. هذه رواية مسلم.

وقد أخرجه هو أيضاً، والبخاري مختصراً، قال: قال النبي ﷺ: «ليردَّن عليّ الحوضَ رجالٌ ممن صاحبتني، حتى إذا رأيتهم ورفِعوا إليّ: اختلجوا دُوني، فلا قولنَّ أي رب، أصيحابي، أصيحابي؛ فليقلنَّ لي: إنك لاتدري ما أخذتوا بعدك».

وفي رواية للبخاري، قال: قال رسول الله ﷺ: «لما عرج بي إلى السماء، أتيت على نهرٍ حافتاه قبابُ اللؤلؤِ المُجَوَّفِ، فقلتُ ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوثر».

وفي أخرى له، قال: «بينما أنا أسيرُ في الجنة، إذا أنا بنهرٍ حافتاه قبابُ اللؤلؤِ المُجَوَّفِ، قلتُ: ما هذا يا جبريل؟ قال: الكوثر الذي أعطاك ربك. فإذا طيئه - أو طيئه - منك أذفر». شك الراوي.

وأخرجه الترمذي قال: بينا أنا أسيرُ في الجنة، إذ عرضَ لي نهرٌ حافتاه قبابُ اللؤلؤِ، قلتُ للملك: ما هذا؟ قال: هذا الكوثر الذي أعطاك الله. قال: ثم ضربَ بيده إلى طيئه، فاستخرجَ لي منكاً، ثم رفعتُ لي سِدْرَةَ الْمُتَهَيَّ، فرأيتُ عندها نوراً عظيماً.

(١) ولفظ مسلم: «آيته عدد النجوم».



[وله في أخرى: [في قوله] ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: هو نهرٌ في الجنة، قال: فقال النبي ﷺ: «رَأَيْتُمْ نَهْرًا فِي الْجَنَّةِ، حَافَتَاهُ قِيَابُ اللَّوْلُؤِ، قُلْتُ: مَا هَذَا يَجْبِرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا الْكَوْثَرُ الَّذِي أَعْطَاكَ اللَّهُ»].

وأخرجه أبو داود مثل رواية مسلم الأولى إلى قوله: عليه خيرٌ كثير.

وفي أخرى له: «أَنَّهُ نَهْرٌ وَعَدْنِيهِ رَبِّي فِي الْجَنَّةِ» ولم يذكر الإغفاء، ولأنَّه «كَانَ بَيْنَ أَظْهَرِنَا فِي الْمَسْجِدِ».

وفي أخرى له قال: لَمَّا عُرِجَ نَبِيُّ اللَّهِ فِي الْجَنَّةِ - أَوْ كَمَا قَالَ - عَرَضَ لَهُ نَهْرٌ حَافَتَاهُ الْبَاقُوتُ الْمُجَبِّبُ - أَوْ قَالَ: الْمُجَوَّفُ - فَضَرَبَ الْمَلَكُ الَّذِي مَعَهُ يَدَهُ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهَا، فَقَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ لِلْمَلِكِ الَّذِي مَعَهُ: «مَا هَذَا؟» قَالَ: الْكَوْثَرُ الَّذِي أَعْطَاكَ اللَّهُ.

وأخرجه النسائي بنحوٍ من هذه الروايات المذكورة<sup>(١)</sup>.

(أَنفَا): يعني الآن والساعة.

(الْأَبْتَرُ): الْمَقْطُوعُ النَّسْلِ، الَّذِي لَا وَلَدَ لَهُ. وقيل: الْمَنْقُطَعُ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ.

(وَالشَّانِي): الْمُبْغِضُ وَالْعَدُوُّ.

(فِيخْتَلِجُ): الْاِخْتِلَاجُ: الْاِسْتِلَابُ وَالْاِجْتِدَابُ.

(الْمُجَبِّبُ) الَّذِي جَاءَ فِي كِتَابِ الْبَخَارِيِّ «الْمَجَوَّفُ» وَمَعْنَاهُ ظَاهِرٌ، يَعْنِي أَنَّهَا قِيَابٌ مُجَوَّفَةٌ مِنْ لَوْلُؤٍ. وَالَّذِي جَاءَ فِي كِتَابِ أَبِي دَاوُدَ «الْمُجَبِّبُ أَوْ الْمَجَوَّفُ» كَذَا جَاءَ بِالشُّكِّ، فَإِنْ كَانَ بِالْفَاءِ: فَهُوَ كَمَا سَبَقَ.

وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي كِتَابِ الْخَطَّابِيِّ: «الْمُجَبِّبُ - أَوْ الْمُجَوَّبُ - بِالْبَاءِ، وَقَالَ: مَعْنَاهُ الْأَجَوَّفُ، وَأَصْلُهُ مِنْ جُبْتُ الشَّيْءَ: إِذَا قَطَعْتَهُ، وَالشَّيْءُ مُجَبِّبٌ وَمُجَوَّبٌ - بِالْبَاءِ - كَمَا

(١) الْبَخَارِيُّ (٤٩٦٤) فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ، وَ(٦٥٨١) فِي الرِّقَاقِ: بَابُ الْحَوْضِ؛ وَمُسْلِمٌ (٤٠٠) فِي الصَّلَاةِ: بَابُ حُجَّةٍ مِنْ قَالَ بِالسَّمْلَةِ آيَةً مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٣٥٩ وَ ٣٣٦٠) فِي التَّفْسِيرِ: بَابُ وَمِنْ سُورَةِ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٤٧٤٧ وَ ٤٧٤٨) فِي السَّنَةِ: بَابُ فِي الْحَوْضِ؛ وَالنَّسَائِيُّ ١٣٣/٣ (٩٠٤) فِي الصَّلَاةِ: بَابُ قِرَاءَةِ ﴿وَيُسَبِّحُ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾.



قالوا: مُشَوَّبٌ ومُشَيَّبٌ، وانقلابُ الياءِ عن الواوِ كثيرٌ في كلامهم. كذا فسَّرَهُ الخطَّابي رحمه الله تعالى.

٨٨٨ - (خ - أبو بشر جعفر بن إياس الشكري) رحمه الله، عن سعيد بن جُبَيْر عن ابن عباس: قال في الكوثر: هو الخير الذي أعطاه الله إِيَّاه، قلتُ لسعيد: فَإِنَّ نَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّهُ نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ. فقال سعيد: النهرُ الذي في الجنةِ من الخيرِ الذي أعطاهُ الله إِيَّاه. أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>.

٨٨٩ - (ت - عبد الله بن عمر بن الخطاب) رضي الله عنهما، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الْكَوْثَرُ نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ، حَافَتَاهُ مِنْ ذَهَبٍ، وَمَجْرَاهُ عَلَى الدَّرِّ وَالْيَاقُوتِ، تُرْبَتُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمَسْكِ، وَمَاوُهُ أَخْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَأَبْيَضُ مِنَ الثَّلْجِ». أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

٨٩٠ - (خ - عائشة) رضي الله عنها، قال عامرُ بنُ عبد الله بن مسعود<sup>(٣)</sup> سألتُ عائشةَ عن قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ فقالت: الْكَوْثَرُ نَهْرٌ أُعْطِيَ نَبِيُّكُمْ،

(١) البخاري (٤٩٦٦) في تفسير سورة إنا أعطيناك الكوثر، و(٦٥٧٨) في الرقاق: باب في الحوض.

قال الحافظ في الفتح: هذا تأويل من سعيد بن جبير، جمع به بين حديثي عائشة وابن عباس رضي الله عنهما، وكأنَّ الناس الذين عناهم أبو بشر: أبو إسحاق وقتادة، ونحوهما، ممن روى ذلك صريحًا: أن الكوثر، هو النهر. ثم قال: وحاصل ما قاله سعيد بن جبير: أن قول ابن عباس: إنه الخير الكثير، لا يخالف قول غيره: إن المراد به نهرٌ في الجنة، لأنَّ النهر فردٌ من أفراد الخير الكثير، ولعل سعيدًا أوماً إلى أن تأويل ابن عباس أولى، لعمومه، لكن ثبت تخصيصه بالنهر، من لفظ النبي ﷺ، فلا معدل عنه.

(٢) الترمذي (٣٣٦١) في التفسير: باب ومن سورة الكوثر، وقال الترمذي: هذا حديث حسنٌ صحيح؛ وأخرجه ابن ماجه (٤٣٣٤) في الزهد: باب صفة الجنة؛ وأحمد في مسنده (٥٨٧٧). وإسناده صحيح، فإن الراوي عن عطاء عنده هو حماد بن زيد، وقد سمع منه قديمًا. وذكره السيوطي في الدرر المشور ٤٠٣/٦ وزاد نسبته لابن أبي شيبة وابن المنذر وابن مردويه وابن أبي حاتم وابن جرير.

(٣) هو أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود الهذلي، روى عنه إبراهيم النخعي، ومجاهد ونافع بن جبير وأبو إسحاق السبيعي، وعمرو بن مرة، وروى هو عن أبي موسى الأشعري وعائشة وكعب بن عجرة. قال عمرو بن مرة: سألتُ عامرًا: هل تذكر عن أبيك عبد الله شيئًا؟ قال: لا.



شاطئاه عليه دُرٌّ مُجَوَّفٌ<sup>(١)</sup>، آتَيْتُهُ كَعَدَدِ النُّجُومِ. أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup>.

٨٩١ - (عبد الله بن عباس) رضي الله عنهما، قال: قالت قُرَيْشٌ: ليس له وَلَدٌ، وسيموث وينقطع أثره. فأنزل الله تعالى سورة الكوثر، إلى قوله: ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾. يعني شائئ محمد ﷺ: هو الأبتَرُ. أخرجه رزين.

## سورة النصر

٨٩٢ - (خ ت - عبد الله بن عباس) رضي الله عنهما، قال: كان عمر يُدْخِلُنِي مع أشياخِ بَدْرٍ، فكانَ بعضهم وَجَدَ في نفسه، فقال: لِمَ تُدْخِلُ هَذَا مَعَنَا، ولنا أبناءٌ مثله؟ فقال عمر: إِنَّهُ مَنْ عَلِمْتُمْ، فدعاهُ ذاتَ يومٍ، فأدخله معهم، قال: فما رُئِيتُ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ دعاني يوماً، إلا لِيُرِيَهُمْ، قال: ما تقولونَ في قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]؟ فقال بعضهم: أُمِرْنَا بِأَنْ نَحْمَدَ اللَّهَ وَنَسْتَغْفِرَهُ، إِذَا نُصِرْنَا وَفُتِحَ عَلَيْنَا، وَسَكَتَ بعضهم، فلم يقل شيئاً، فقال لي: أَكْذَاكَ تقولُ يا بَنَ عَبَّاسٍ؟ قلتُ: لا. قال: فما تقول؟ قلتُ: هو أَجَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَعْلَمُهُ [لَهُ]، فقال: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ فذلك علامةُ أَجْلِكَ ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣] فقال عمر: ما أعلمُ منها إلا ما تقول.

وفي رواية: أَنَّ عَمَرَ كَانَ يُذْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ، فقال له عبد الرحمن بن عَوْفٍ: إِنَّ لَنَا أَبْنَاءً مثله. فقال عمر: إِنَّهُ مِنْ حَيْثُ تَعْلَمُ، فَسَأَلَ عَمْرُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ؟ فقال: أَجَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَعْلَمُهُ إِيَّاهُ قال: ما أعلمُ منها إلا ما تَعْلَمُ.

وفي أخرى: أَنَّ عَمَرَ سَأَلَهُمْ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، قالوا: فَتَحَ الْمَدَائِنِ وَالْقُصُور. قال: يا بَنَ عَبَّاسٍ، ما تقول؟ قال: أَجَلٌ أَوْ مَثَلٌ ضُرِبَ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، نُعِيَتْ إِلَيْهِ نَفْسُهُ.

(١) قال العيني: «عليه» يرجع إلى جنس الشاطئ، ولهذا لم يقل: عليهما، و«در» مرفوع على أنه مبتدأ، و«مجوف» صفة، وخبره «عليه» والجملة خبر المبتدأ الأول، أعني: «شاطئاه».

(٢) البخاري (٤٩٦٥) في تفسير سورة إنا أعطيناك الكوثر.

(٣) قوله: «فما رُئِيتُ» على صيغة المجهول، بضم الراء وكسر الهمزة. وفي غزوة الفتح في رواية المستملي: «أُرِيتُهُ» بتقديم الهمزة والمعنى واحد. وقوله: «إلا ليريههم» بضم الياء من الإراءة.



أخرجه البخاري، وأخرج الترمذي الرواية الوسطى<sup>(١)</sup>.

## سورة الإخلاص

٨٩٣ - (ت - أبي بن كعب) رضي الله عنه، أَنَّ المشركين قالوا للنبي ﷺ: انْصُبْ لَنَا رَبَّكَ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا شَيْءٌ ۝ لَمْ يَكُنْ لَهُ سِيْرَةٌ ۝ وَإِنَّ اللَّهَ لَإِيْمُوتُ وَلَا يَمُوتُ وَلَا يُوْرَثُ ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝﴾ [الإخلاص: ١-٣]، لأنه ليس شيء يولد إلا سيموت، وليس شيء يموت إلا سيورث، وإنَّ الله لا يموت ولا يعدل، وليس كمثل شيء. أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

وأخرجه أيضًا عن أبي العالية [رُفيع بن مهران الرِّياحي]، عن النبي ﷺ، ولم يذكر عن أبي قال: وهذا أصحُّ<sup>(٣)</sup>.

٨٩٤ - (خ - أبو وائل [الأسدي شقيق بن سلمة]) رحمه الله، قال: الصَّمَدُ: السَّيِّدُ الذي انتهى سُودُّهُ. أخرجه البخاري<sup>(٤)</sup>.

٨٩٥ - (خ س - أبو هريرة) رضي الله عنه، أَنَّ النبي ﷺ قال: «يقول الله عزَّ وجلَّ: يَسْتَمْنِي ابْنُ آدَمَ، وما ينبغي له أن يشتمني، ويكذبني وما ينبغي له؛ أَمَا شَتْمُهُ إِيَّايَ،

(١) البخاري (٤٩٧٠) في تفسير سورة إذا جاء نصر الله: باب قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾، و(٣٦٢٧) في الأنبياء (المناقب): باب علامات النبوة في الإسلام، و(٤٢٩٤) في المغازي: باب منزل النبي ﷺ يوم الفتح، و(٤٤٣٠) فيه: باب مرض النبي ﷺ ووفاته؛ والترمذي (٣٣٦٢) في التفسير: باب ومن سورة الفتح؛ وأخرجه أحمد بنحوه في المسند (٣١١٧) و(٣٣٤٣).

(٢) الترمذي (٣٣٦٤ و ٣٣٦٥) في التفسير: باب ومن سورة الإخلاص؛ وهو في المسند (٢٠٧١٤)، وفي سند الروایتين أبو جعفر الرازي، وهو صدوق سنيُّ الحفظ، وللحديث شاهد من حديث جابر عند أبي يعلى رقم (٢٠٤٤) دون قوله: «والصمد الذي»، ولعله يحسن.

(٣) يعني الترمذي: أَنَّ حديثَ عبيد الله بن موسى مرسلاً أصحُّ من حديث أبي سعد متصلاً، لأنَّ عبيد الله بن موسى ثقة، وأبا سعد وهو محمد بن مُيسَّر الصاغاني ضعيف.

(٤) البخاري في تفسير قل هو الله أحد: باب قوله ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ تعليقاً في ترجمة الباب، قبل الرقم (٤٩٧٥). قال الحافظ: وقد وصله الفريابي من طريق الأعمش عنه. وجاء أيضاً من طريق عاصم عن أبي وائل فوصله بذكر ابن مسعود فيه.



فَقَوْلُهُ: إِنَّ لِي وَلَدًا، وَأَمَّا تَكْذِيبُهُ، فَقَوْلُهُ: لَيْسَ يُعِيدُنِي كَمَا بَدَأَنِي.

وفي رواية قال: قال الله عز وجل: كَذَّبَنِي ابْنُ آدَمَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَشَتَمَنِي، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، فَأَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّايَ، فَقَوْلُهُ: لَنْ يُمِيدَنِي كَمَا بَدَأَنِي. وليس أَوَّلُ الْخَلْقِ بِأَهْوَنَ عَلَيَّ مِنْ إِعَادَتِهِ، وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا، وَأَنَا الْأَحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ. أخرجه البخاري والنسائي<sup>(١)</sup>.

٨٩٦ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: كَذَّبَنِي ابْنُ آدَمَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>، وَشَتَمَنِي، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، فَأَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّايَ، فَزَعَمَ أَنِّي لَا أَقْدِرُ أَنْ أُعِيدَهُ كَمَا كَانَ، وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ، فَقَوْلُهُ: لِي وَلَدْ، فَسُبْحَانِي أَنْ أَتَّخِذَ صَاحِبَةً أَوْ وَلَدًا». أخرجه البخاري<sup>(٣)</sup>.

## سورة الْمُعَوِّذَتَيْنِ

٨٩٧ - (خ - زُرَّ بْنُ حُبَيْشٍ) رحمه الله، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ عَنِ الْمُعَوِّذَتَيْنِ، قُلْتُ: يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، إِنَّ أَخَاكَ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا<sup>(٤)</sup>؟ فَقَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ

(١) البخاري (٤٩٧٤ و ٤٩٧٥) في تفسير سورة قل هو الله أحد، و(٣١٩٣) في بدء الخلق: باب ماجاء في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾؛ والنسائي (٢٠٧٨) في الجنائز: باب أرواح المؤمنين؛ وأخرجه أحمد في مسنده ٣٥١/٢، ٣٥٢ (٨٣٩٨).

(٢) قال الكرمانى: التكذيب نسبة المتكلم إلى أن خبره خلاف الواقع، والشتم: توصيف الشخص بما هو إزاء ونقص فيه، وإثبات الولد له كذلك، لأنه قول بما يستلزم الإمكان والحدوث، فسبحانه ما أحلمه وما أرحمه!! ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ وهذا من الأحاديث القدسية.

(٣) البخاري (٤٤٨٢) في تفسير سورة البقرة: باب ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾.

(٤) قال الحافظ في الفتح ٥٧٠/٨: هكذا وقع اللفظ مبهمًا، وكان بعض الرواة أبهمه استعظامًا له، وأظن ذلك من سفيان، فإن الإسماعيلي أخرجه من طريق عبد الجبار بن العلاء عن سفيان كذلك على الإبهام، وكنت أظن أولاً أن الذي أبهمه البخاري، لأنني رأيت التصريح به في رواية أحمد عن سفيان، ولفظه: «قُلْتُ لِأَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ: إِنَّ أَخَاكَ يَحْكُمُهَا مِنَ الْمُصْحَفِ». وكذا أخرجه الحميدي عن سفيان، ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» وكأن سفيان كان تارة يُصَرِّحُ بذلك، وتارة يبهمه، وقد أخرجه أحمد أيضًا وابن حبان من رواية حماد بن سلمة عن عاصم بلفظ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه» وأخرج أحمد عن أبي بكر ابن عياش عن عاصم بلفظ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ يقول في المعوذتين» وهذا أيضًا فيه إبهام، وقد أخرجه =



ﷺ؟ فقال: قيل لي: فقلت. فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ.

وفي أخرى: مثلها، ولم يذكر فيه ابن مسعود. أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>.

٨٩٨ - (ت - عائشة) رضي الله عنها قالت: إن رسول الله ﷺ نظرَ إلى القمر فقال: «يا عائشة، استعيذي بالله من شرِّ هذا، فإنَّ هذا هو الغاسقُ إذا وَقَبَ». أخرجه

= عبد الله بن أحمد في زيادات «المسند» والطبراني، وابن مردويه من طريق الأعمش عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي قال: «كان عبد الله بن مسعود يحك المعوذتين من مصاحفه، ويقول: إنهما ليستا من كتاب الله» قال الأعمش: وقد حدثنا عاصم عن زر عن أبي بن كعب - فذكر نحوَ حديث قتيبة الذي في الباب الماضي، وقد أخرجه البزار، وفي آخره يقول: «إنما أمر النبي ﷺ أن يتعوذ بهما» قال البزار: ولم يتابع ابن مسعود على ذلك أحدٌ من الصحابة، وقد صحَّ عن النبي ﷺ «أنه قرأهما في الصلاة».

قلت [القائل ابن حجر]: هو في صحيح مسلم عن عقبة بن عامر، وزاد فيه ابن حبان من وجه آخر عن عقبة «فإن استطعت أن لاتفوتك قراءتهما في صلاة فافعل» وأخرج أحمد من طريق أبي العلاء بن الشَّخِير عن رجلٍ من الصحابة «أن النبي ﷺ أقرأه المعوذتين، وقال له: إذا أنت صليت فاقرا بهما» وإسناده صحيح، ولسعيد بن منصور من حديث معاذ بن جبل «أن النبي ﷺ صلى الصبح فقرأ فيهما بالمعوذتين».

وقد تأول القاضي أبو بكر الباقلاني في كتاب «الانتصار» وتبعه عياض وغيره ماحكي عن ابن مسعود فقال: لم ينكر ابن مسعود كونهما من القرآن، وإنما أنكر إثباتهما في المصحف، فإنه كان يرى أن لا يكتب في المصحف شيئاً إلا إن كان النبي ﷺ أذن في كتابته فيه، وكأنه لم يبلغه الإذن في ذلك. قال: فهذا تأويل منه، وليس جحداً لكونهما قرأنا، وهو تأويل حسن، إلا أنَّ الروايةَ الصحيحةَ الصريحةَ التي ذكرتها تدفع ذلك، حيث جاء فيها «ويقول: إنهما ليستا من كتاب الله» نعم يمكن حمل لفظ: «كتاب الله» على المصحف، فيتمشى التأويل المذكور...

وأما قول النووي في شرح «المهذب»: أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأن من جحدَ منهما شيئاً كفر، ومانقل عن ابن مسعود باطلٌ ليس بصحيح، ففيه نظر وقد سبقه بنحو ذلك أبو محمد بن حزم، فقال في أوائل «المحلى»: مانقل عن ابن مسعود من إنكار قرآنية المعوذتين: فهو كذبٌ باطل، وكذا قال الفخر الرازي في أوائل تفسيره: الأغلب على الظن: أن هذا النقل عن ابن مسعود كذب باطل، والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل، بل الروايةُ صحيحةٌ والتأويل محتمل، والإجماع الذي نقله إن أراد شموله لكلِّ عصرٍ فهو مخدوش، وإن أراد استقراره فهو مقبول.

(١) البخاري (٤٩٧٦ و ٤٩٧٧) في تفسير سورة قل أعوذ برب الفلق، وفي تفسير سورة قل أعوذ برب الناس. وأخرجه أحمد بنحوه في المسند ١٢٩/٥ (٢٠٦٧٧).



الترمذي<sup>(١)</sup>.

إذا أخذَ في الطلوع والمغيب يُظْلَمُ لَوْنُهُ، لما يعرض دونه من الأبخرة المتصاعدة من الأرض عند الأفق، والغُسُوقُ: الظلام<sup>(٢)</sup>.

٨٩٩ - (خ - ابن عباس) رضي الله عنهما، قال<sup>(٣)</sup>: الوَسْوَاسُ: إذا وُلِدَ خَنَسُهُ الشَّيْطَانُ، فإذا ذُكِرَ الله ذهبَ، وإذا لم يُذَكَّرِ الله ثبت على قلبه، ذكره البخاري بغير إسناده<sup>(٤)</sup>.

وفي رواية قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الشَّيْطَانُ جَائِمٌ عَلَى قَلْبِ ابْنِ آدَمَ، فإذا ذكرَ الله خَنَسَ، وإذا غَفَلَ وَسَّوسَ»<sup>(٥)</sup>.

(خَنَسَهُ) الْخُنُوسُ: التَّأَخَّرُ وَالانْقِبَاضُ.

تمَّ كتابُ تفسير القرآن، وبتمامه تمَّ الجزء الأول.

\* \* \*

(١) الترمذي (٣٣٦٦) في التفسير: باب ومن سورة المعوذتين؛ وأخرجه أحمد في المسند (٢٥٢٧٤) و٢٥٤٦٩ و٢٥٦١٥). وإسناده قوي، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصححه الحاكم ٥٤١/٢ ووافقه الذهبي.

(٢) في الأصل «الإظلام»، والمثبت من طبعة دمشق.

(٣) قال الحافظ: كذا لأبي ذر ولغيره: ويذكر عن ابن عباس وكأنه أولى، لأن إسناده إلى ابن عباس ضعيف، أخرجه الطبري والحاكم، وفي إسناده حكيم بن جبر، وهو ضعيف، ولفظه: ما من مولود إلا على قلبه الوسواس، فإذا عمل فذكر الله خنس، وإذا غفل وسوس وروناه في الذكر لجعفر بن أحمد بن فارس من وجه آخر عن ابن عباس، وفي إسناده محمد بن حميد الرازي وفيه مقال، ولفظه: يحطُّ الشَّيْطَانُ فاه على قلب ابن آدم، فإذا سها وغفل وسوس، وإذا ذكر الله خنس.

(٤) البخاري في تفسير سورة قل أعوذ برب الناس، في أولها تعليقاً قبل الحديث رقم (٤٩٧٧).

(٥) أخرجه الطبري ٢٢٨/٣٠ من حديث جرير عن منصور عن سفيان عن ابن عباس، وهو منقطع، وذكره الحافظ بنحوه ونسبه لسعيد بن منصور.



# فهرس الجزء الأول

## من

### جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ

٥	مقدمة الطبعة الثانية
٩	مقدمة الطبعة الأولى
٣	مقدمة المؤلف
	<b>الركن الأول:</b>
٤	الباب الأول: في الباعث على عمل الكتاب
٤	المقدمة
٧	الفصل الأول: في انتشار علم الحديث ومبدأ جمعه
١٠	الفصل الثاني: في بيان اختلاف أغراض الناس ومقاصدهم
	الفصل الثالث: في اقتداء المتأخرين بالسابقين وسبب اختصارات
١٣	كتبهم وتأليفها
١٥	الفصل الرابع: في خلاصة الغرض من جمع هذا الكتاب
	<b>الباب الثاني: في كيفية وضع الكتاب، وفيه ستة فصول:</b>
١٨	الفصل الأول: في ذكر الأسانيد والمتون
٢٠	الفصل الثاني: في بيان وضع الأبواب والفصول
٢٢	الفصل الثالث: في بيان التقفية، وإثبات الكتب في الحروف
٢٤	الفصل الرابع: في بيان أسماء الرواة والعلام
٢٦	الفصل الخامس: في بيان الغريب والشرح
٢٨	الفصل السادس: فيما يستدل به على أحاديث مجهولة الوضع



- ٢٩ **الباب الثالث: في بيان أصول الحديث وأحكامها وما يتعلق بها**
- الفصل الأول: في طريق نقل الحديث وروايته ، وفيه سبعة فروع:**
- ٣٠ **الفرع الأول: في صفة الراوي وشرائطه**
- ٣٦ **الفرع الثاني: في مسند الراوي وكيفية أخذه**
- ٤٥ **الفرع الثالث: في لفظ الراوي وإيراده، وهو خمسة أنواع**
- ٥٧ **الفرع الرابع: في المسند والإسناد**
- ٦٣ **الفرع الخامس: في المرسل**
- ٦٦ **الفرع السادس: في الموقوف**
- ٦٧ **الفرع السابع: في ذكر المتواتر والآحاد**
- الفصل الثاني من الباب الثالث في الجرح والتعديل ، وفيه ثلاثة فروع:**
- ٧٢ **الفرع الأول: في بيانهما وذكر أحكامهما**
- ٧٥ **الفرع الثاني: في جواز الجرح ووقوعه**
- ٧٧ **الفرع الثالث: في بيان طبقات المجروحين**
- ٨٨ **الفصل الثالث: في النسخ ، وفيه ثلاثة فروع**
- ٨٨ **الفرع الأول: في حده وأركانه**
- ٨٩ **الفرع الثاني: في شرائطه**
- ٩١ **الفرع الثالث: في أحكامه**
- الفصل الرابع: في بيان أقسام الصحيح من الحديث والكذب وفيه ثلاثة فروع:**
- ٩٤ **الفرع الأول: في مقدمات القول فيهما**
- ٩٧ **الفرع الثاني: في انقسام الخبر إليهما**
- ٩٩ **الفرع الثالث: في أقسام الصحيح من الأخبار**
- الباب الرابع: في ذكر الأئمة الستة:**
- ١١٦ **الإمام مالك**
- ١٢٠ **الإمام البخاري**
- ١٢١ **الإمام مسلم**
- ١٢٣ **الإمام أبو داود**



الإمام الترمذي

١٢٦

الإمام النسائي

١٢٧

١٢٩ الباب الخامس: في ذكر أسانيد الكتب الأصول المودعة في كتابنا هذا

**الركن الثاني:**

١٣٥

في مقاصد الكتاب

### (حرف الهمزة)

□ **الكتاب الأول:** في الإيمان والإسلام وفيه ثلاثة أبواب:

الباب الأول: في تعريفهما حقيقةً ومجازًا، وفيه فصلان:

١٣٧

الفصل الأول: في حقيقتهما وأركانهما

١٥٧

الفصل الثاني: في المجاز

الباب الثاني: في أحكام الإيمان والإسلام وفيه ثلاثة فصول:

١٦٥

الفصل الأول: في حكم الإقرار بالشهادتين

١٦٩

الفصل الثاني: في أحكام البيعة

١٧٥

الفصل الثالث: في أحكام متفرقة

١٨٥

الباب الثالث: في أحاديث متفرقة تتعلق بالإيمان والإسلام

١٨٩

□ **الكتاب الثاني:** في الاعتصام بالكتاب والسنة وفيه بابان

١٨٩

الباب الأول: في الاستمسك بهما

٢٠٢

الباب الثاني: في الاقتصاد والاقتصار في الأعمال

٢٢١

□ **الكتاب الثالث:** في الأمانة

٢٢٥

□ **الكتاب الرابع:** في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

٢٣٢

□ **الكتاب الخامس:** في الاعتكاف

٢٤٢

□ **الكتاب السادس:** في إحياء الموات

٢٤٦

□ **الكتاب السابع:** في الإيلاء

□ **الكتاب الثامن:** في الأسماء والكنى وفيه خمسة فصول:



- ٢٥٠ الفصل الأول: في تحسين الأسماء المحبوب منها والمكروه
- ٢٥٥ الفصل الثاني: فيمن سماه النبي ﷺ ابتداءً
- ٢٦١ الفصل الثالث: فيمن غير النبي ﷺ اسمه
- ٢٦٦ الفصل الرابع: ما جاء في التسمية باسم النبي ﷺ وكنيته
- ٢٦٩ الفصل الخامس: في أحاديث متفرقة
- ٢٧١ □ الكتاب التاسع: في الآنية
- ٢٧٥ □ الكتاب العاشر: في الأمل والأجل

### (حرف الباء)

وفيه أربعة كتب:

- ٢٨١ □ الكتاب الأول: في البر وفيه خمسة أبواب
- ٢٨١ الباب الأول: في بر الوالدين
- ٢٩١ الباب الثاني: في بر الأولاد والأقارب
- ٢٩٦ الباب الثالث: في بر اليتيم
- ٢٩٨ الباب الرابع: في إمطة الأذى عن الطريق
- ٣٠٠ الباب الخامس: في أعمال من البر متفرقة
- الكتاب الثاني: في البيع وفيه عشرة أبواب:
- الباب الأول: في آدابه وفيه أربعة فصول:
- ٣٠٧ الفصل الأول: في الصدق والأمانة
- ٣١١ الفصل الثاني: في التساهل والتسامح في البيع والإقالة
- ٣١٨ الفصل الثالث: في أحاديث متفرقة
- الباب الثاني: فيما لا يجوز بيعه ولا يصح، وفيه أربعة فصول:
- ٣١٩ الفصل الأول: في النجاسات
- ٣٢٤ الفصل الثاني: في بيع ما لم يقبض أو ما لم يملك
- ٣٣٠ الفصل الثالث: في بيع الثمار والزروع وفيه ثلاثة فروع
- ٣٣٠ الفرع الأول: في بيعها قبل إدراكها وأمنها من العاهة



٣٣٦	الفرع الثاني: في بيع العرايا
٣٣٩	الفرع الثالث: في المحاقلة والمزابنة والمخابرة وما يجري معها
٣٤٤	الفصل الرابع: في أشياء متفرقة لا يجوز بيعها
٣٤٤	أمهات الأولاد
٣٤٤	الولاء
٣٤٥	الماء والملح والكأ والنار
٣٤٧	القينات
٣٤٨	الغنائم
٣٤٩	حبل الحيلة
٣٥٠	ضراب الجمل
٣٥٠	الصدقة
٣٥١	الحيوان باللحم

### الباب الثالث: فيما لا يجوز فعله في البيع، وفيه ثمانية فصول:

#### الفصل الأول: في الخداع، وفيه ثلاثة فروع:

٣٥٢	الفرع الأول: في مطلق الخداع
٣٥٥	الفرع الثاني: في إخفاء العيب
٣٦١	الفرع الثالث: في التَّجَشُّس
٣٦٢	الفصل الثاني: في الشرط والاستثناء

#### الفصل الثالث: في النهي عن بيع الملامسة والمنابذة

#### الفصل الرابع: في النهي عن بيع الغرر والمضطر والحصاة

#### الفصل الخامس: في النهي عن بيع الحاضر للبادي وتلقي الركبان

#### الفصل السادس: في النهي عن بيعتين في بيعة

#### الفصل السابع: في أحاديث تتضمن منهيات مشتركة

#### الفصل الثامن: في التفريق بين الأقارب في البيع

### الباب الرابع: في الربا، وفيه فصلان:

#### الفصل الأول: في ذمه وذم آكله وموكله



الفصل الثاني: في أحكامه وفيه ثلاثة فروع:

- ٣٩٢ الفرع الأول: في المكيل والموزون
- ٤٠٦ الفرع الثاني: في الحيوان
- ٤١٠ الفرع الثالث: في أحاديث متفرقة
- ٤١٣ الباب الخامس: من كتاب البيع في الخيار
- ٤١٨ الباب السادس: في الشُّفعة
- ٤٢٣ الباب السابع: في السَّلَم
- ٤٢٧ الباب الثامن: في الاحتكار والتسعين
- ٤٣٠ الباب التاسع: في الرد بالعيب
- ٤٣٣ الباب العاشر: في بيع الشجر المثمر ومال العبد والجوائح
- ٤٣٥ □ الكتاب الثالث من حرف الباء: في البخل وذم المال
- ٤٤١ □ الكتاب الرابع: في البنيان والعمارات

### (حرف التاء وفيه سبعة كتب)

- ٤٤٤ □ الكتاب الأول: في تفسير القرآن، وأسباب نزوله، وهو على نظم سور القرآن
- ٤٤٦ الفاتحة
- ٤٤٧ سورة البقرة
- ٤٨٧ سورة آل عمران
- ٤٩٦ سورة النساء
- ٥٢٢ سورة المائدة
- ٥٣٥ سورة الأنعام
- ٥٤٠ سورة الأعراف
- ٥٤٤ سورة الأنفال
- ٥٤٨ سورة براءة
- ٥٧٧ سورة يونس
- ٥٧٩ سورة هود



٥٨٣	سورة يوسف
٥٨٥	سورة الرعد - إبراهيم
٥٨٧	سورة الحجر
٥٨٩	سورة النحل
٥٩١	سورة بني إسرائيل
٥٩٨	سورة الكهف
٦١٠	سورة مريم
٦١٤	سورة الحج
٦١٧	سورة قد أفلح المؤمنون - سورة النور
٦٤٤	سورة الفرقان
٦٤٦	سورة الشعراء
٦٥١	سورة النمل
٦٥٢	سورة القصص
٦٥٣	سورة العنكبوت
٦٥٤	سورة الروم
٦٥٦	سورة لقمان
٦٥٧	سورة السجدة
٦٥٨	سورة الأحزاب
٦٧٣	سورة سبأ
٦٧٥	سورة فاطر
٦٧٦	سورة يس
٦٧٨	سورة الصافات
٦٧٩	سورة ص
٦٨٠	سورة الزمر
٦٨٥	سورة حم المؤمن - سورة حم السجدة
٦٨٧	سورة حم عسق
٦٨٨	سورة حم الزخرف - سورة حم الدخان



٦٩١	سورة حم الأحقاف
٦٩٤	سورة الفتح
٦٩٧	سورة الحجرات
٧٠١	سورة ق - سورة الذاريات - سورة الطور
٧٠٢	سورة النجم
٧٠٦	سورة القمر - سورة الرحمن - سورة الواقعة
٧٠٨	سورة الحديد
٧١٠	سورة المجادلة
٧١١	سورة الحشر
٧١٥	سورة الممتحنة .....
٧١٦	سورة الصف - سورة الجمعة
٧١٧	سورة المنافقين
٧٢٢	سورة التغابن
٧٢٣	سورة الطلاق
٧٢٤	سورة التحريم
٧٣٣	سورة ن
٧٣٥	سورة نوح - سورة الجن
٧٣٧	سورة المزمل
٧٣٨	سورة المدثر
٧٣٩	سورة القيامة
٧٤٠	سورة المرسلات
٧٤١	سورة عم يتساءلون - سورة عبس
٧٤٣	سورة إذا الشمس كورت - سورة المطففين
٧٤٤	سورة إذا السماء انشقت - سورة البروج
٧٤٥	سورة سبح اسم ربك الأعلى
٧٤٦	سورة الفجر - سورة الشمس
٧٤٧	سورة والضحى



٧٤٨	سورة اقرأ - سورة القدر
٧٤٩	سورة إذا زلزلت
٧٥٠	سورة التكاثر - سورة أرايت
٧٥١	سورة الكوثر
٧٥٤	سورة النصر
٧٥٥	سورة الإخلاص
٧٥٦	سورة المعوذتين
٧٥٩	فهرس الموضوعات

\* \* \*



